كَتَابُ
تَلْخيضِ الفَوائِدِ وَتَجْميع الفَرائِدِ
سَيْنَ فِي الفَرِيْدِ وَتَجْميع الفَرائِدِ
سَيْنَ فِي اللَّهِ عَلَى مَنْ هِبُ السَّادَةِ المَالِكَيَّةُ
اللَّلْفيَّةِ الفِقَهِ لِيَّةِ عَلَى مَنْ هِبُ السَّادَةِ المَالِكَيَّةُ
(مَعَ تَوْفِي اللَّذِلَّةِ السَّمِيَّةِ)

تأليف للبَرُوك بنُ هَ كِي رَبْرِ الْخَيْرِ الْخَيْرِ الْخَيْرِ

دار ابن حزم



كَتَابُ
تَلْخيصِ الفَوائِدِ وَتَجْميع الفَرائِدِ

سَيْنِ عَلَى مَنْ هِبُ السَّادَةِ المَالِكَةُ الطَّلْقَةِ المَالِكَةِ الطَّلْقَةِ المُعْتَةِ السَّادَةِ المَالِكَةِ الطَّلْقَةِ المُعْتَةِ السَّادَةِ المَالِكَةِ السَّادَةِ المَالِكَةِ السَّامَةِ)

(مَعَ تَوْخَى الأَدِلَّةِ الشَّمَةِ)

تَألِيفَ (الْلِرُوكَ بِنُ هَا لِي مَرْنِدِ الْحَيْرِ

دار ابن حزم



حُقُوقُ الطّبْعَ بَحُفُوطَةٌ الطّبْعَ الأولى الطّبْعَة الأولى 125٧ هـ - ٢٠٠٦م

ISBN 9953-81-263-2



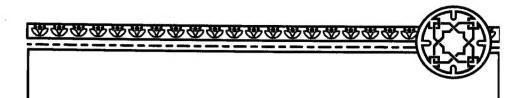
الكتب والدراسات التي تصدرها الدار تعبر عن آراء واجتهادات أصحابها



4 شارع الهواء الجميل، باش جراح ـ الجزائر العاصمة هاتف: 266016 – 267152 (021) فاكس: 267165 (021)

كأر أبن حزم الطنباعة والنشار والتونها الميروت - لبنان - ص.ب: 14/6366 هاتف وفاكس: 701974 - 300227 (009611) بريد إلكتروني: ibnhazim@cyberia.net.lb





بِسُــِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

تقديم

الحمد لله المنعم بجلائل النّعم ودقائقها، والمُتفضل بموفور العطاء في كونه، والآخذ بنواصي الخلائق نحو الحقائق، وصلّى الله على سيدنا محمد البشير النذير، وعلى آله الأطهار وصحبه الأبرار، وبعد:

يقول العبد الضعيف الموصوف بالقصور، والموسوم بالتقصير، والمبروك بن علي زيد الخير] هذا شرح لطيف لحلِّ ألفاظ (الألفية الفقهية) التي طبع متنها عام ١٩٩٨ بدار الأمة، وقدم لها ثلة من علماء الجزائر الأعلام (كالشيخ عبدالرحمان شيبان والشيخ باي بلعالم والدكتور عبدالرزاق قسوم والشيخ الهادي الحسني والدكتور محمد عيسى)، حاولت به أن أُقرِّب معانيها للشباب الرّاغب في تصوّر مقاصد الأحكام الشرعية، وقد جاءت المنظومة مركَّزة مختصرة في كل الأبواب التي تناولتها، وهي سابقة في بابها بالديار الجزائرية العامرة، إذ حملت رمز الألفية على نحو [ألفية ابن مالك] في ألفيته في النحو و [ألفية ابن معط] قبله، وهو الذي قال فيه (ابن مالك) في ألفيته الشعدة:

فَائِفَةُ أَلْفِيَّةً ابْنِ مُعطِ

وتقتضي رِضًا بِغيرِ سُخُطِ وهو بِسبقِ حَائِزٌ تَفضِيْلا

والله يَقضِي بِهِبَاتٍ وافِرَه لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتِ الآخِرَهُ (١)

فجاءت هذه الألفية لتحذو حذو المنظومات الشهيرة قبلها في أرجاء العالم الإسلامي، لتيسر علم الفقه الشريف للأجيال، وهو أشرف العلوم وأكثرها فائدة وجدوى.

والغاية في ذلك كلَّه إنما هو رجاء العون من الله، والفوز في الآخرة، لقوله تعالى: ﴿فَمَن رُحْزَحَ عَنِ النَّكَادِ وَأَدْخِلَ الْجَكَّةَ فَقَدْ فَازَّ وَمَا الْحَيَوْةُ الدُّنِيَا الْجَكَّةَ فَقَدْ فَازَّ وَمَا الْحَيَوْةُ الدُّنِيَا إِلَّا مَتَكُمُ الْفُيْدِةِ صِدْقَةً جارية، ومنفعة متواصلة سارية، تُحقِّق الغاية، وتؤتي ثمارها كل حين بإذن ربها.

وقد احتوت الألفية موجزاً في العقائد، وتفصيلاً دقيقاً للعبادات، وتحليلاً للمعاملات، يُمكن استثمارها جميعها في فهم شمولي للدين، وتصور مكين للفقه وأسراره، خاصة وأن الفقه مناط النجاح في الدنيا، والنجاة في الآخرة، ولا مناص للأمة من سبر أغواره، وربطه بأصول الفقه لضمان مكين لفهم النصوص الشرعية التي طالما امتطاها علية العلماء للوصول إلى الحقائق، وإقناع العامة والخاصة بما يجب من الفرائض، وما يستحب من الأعمال، وما يمنع من الحرام وما يكره من المكروهات، وما هو من غير هذا وذاك مما يسمونه المباح (٣).

ولا بد للفقيه أن يكون ملمّاً بأصول الفقه ومنابع التشريع، مع إلمامه بالفروع التي يخوض فيها، لأنّ النظر المباشر في النصوص دون اعتماد على أصول الفقه، إنما هو «تمزيق للنسيج الفكري، والمنهج العلمي، الذي

⁽۱) أنظر (شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك) ومعه كتاب (منحة الجليل شرح ابن عقيل) تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد ط ١٦، دار الفكر ـ بيروت.

⁽٢) آل عمران: ١٨٥.

 ⁽٣) يقول ابن عاشر في متنه في هذا المعنى:
 أقــــام حـكــم الـــشــرع خــمــــة تــرام فــــرض ونــــدب وكــــراهــــة حـــ

أقسام حكم الشرع خمسة ترام فرض وندب وكراهمة حرام ثمم إساحة فممأمسور جرزم فرض ودون الجزم مندوب وسم انظر ميارة المالكي [الدر الثمين والمورد المعين] دار الفكر بيروت، ص: ۷۸.

أجمعت الأمة على أنه الذي يجب اعتماده في التعرف على مراد الشارع من الوحي»(١)، لذلك لا بد من تحصين الفتوى بهذا المعنى، لنضمن للفقه المالكي الأصالة والوثاقة.

ونحن على يقين بأن المدرسة المالكية في الفقه، هي مدرسة ممتدة الأواخي، عميقة التجذر في أصقاع المغرب العربي عامة، والجزائر خاصة، وهي تجمع بين العقل والنقل، وقد كان (موطأ الإمام مالك) وهو أصح كتب الحديث، وأكثرها التصاقاً بالفقه صورة ناصعة للفقه المرتبط بأدلته الشرعية، مما هو موثق مسيّج بالسلسلة الذهبية التي تحتل أعلى درجات الصحة عند المحدّثين، وما ولع الفقهاء والعلماء في مشارق الأرض ومغاربها بهذا المذهب الذي ارتضته الأمة، وشهد لصاحبها بالعلم والفتوى، إلا دليلاً قاطعاً على تأصيله ودقته.

وهو المضمون الذي نظمه الإمام (محمد بن عمار الكلاعي البورقي) حين قال:

> وكن في ذي المذاهب مالكيا نظرنا في المذاهب ما رأينا ومنهبه اتباع لا ابتداع وعندي كل مجتهد مصيب وقد دل الدليل على صواب

مدينيا، وسنيا متينا كمذهب مالك للناظرينا . كما اتبع الكريم الأكرمينا ولكن مالك في السابقينا نقول به لدى المتحققينا(٢)

وقد نصحنا (الدكتور محمد عيسى) أستاذ القواعد الفقهية بالمعهد العالي لأصول الدين، ومدير الإرشاد الديني بوزارة الأوقاف الجزائرية، في مقدمته للألفية بأن تشفع بشرح لا بد منه للقارئ المعاصر، والباحث

⁽۱) حبيب بن طاهر (الفقه المالكي وأدلته) دار ابن حزم بيروت لبنان ط ١٤١٨/١هـ /١٩٩٨ ج/٦٠.

 ⁽۲) انظر د. عبدالرزاق قسوم، والأستاذ محمد الهادي الحسيني، مقدمة الألفية الفقهية، ط
 ۱ دار الأمة الجزائر ۱۹۹۸، ص: ۹.

المنقب، والطالب الجاد، والمتفقه الرشيد، فقال في ذلك:

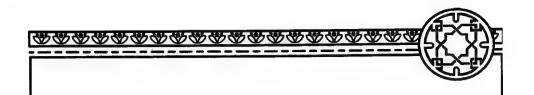
«... لذلك يحسن أن يشفع هذا العمل الجاد بشرح موجز يعتمد فيه على تعليلات فقهاء المذهب المالكي الوجيهة، وعلى استدلالاتهم القوية من الكتاب والسنة، وما حام حولها من أصول، ليخرج هذا العمل كما يريد صاحب المذهب سيدنا مالك بن أنس ـ رضي الله عنه وأرضاه ـ مأخوذا من كتاب الله تعالى، ومن سنة النبي الله الله عنه وأرضاه ـ مأخوذا من الوجاهة بمكان، خاصة ونحن في عصر عصفت به الأهواء بالفقه الإسلامي أيما عصف، وتجرأ على الفتوى غير أهلها، وأصبح الشاب المعاصر في مهب الريح، فكان لزاماً على من يكتب في الفقه أو يفتي فيه، أن يشبع رغبة طلبة العلم بما أمكن من أدلة ونصوص، تروي ظمأ الشريحة الواسعة من الشباب النين لم يصلوا إلى درجة الاجتهاد، ولم ينزلوا إلى مستوى العامة، وهم مشغوفون بأدلة المجتهدين ومداركهم، ليستبين لهم الحق من الباطل، بواسطة المعرفة الموثقة بمصادر الأحكام الشرعية، وأدلتها من القرآن والسنة، مما تطمئن له النفس، ويرتاح له البال، ويسكن له الضمير، فآثرت مستعيناً بالله أن يكون عملي هذا منصباً في هذا الإطار وأنا آمل من الله التوفيق.

المبروك زيد الخير الإغواط في ٢ شوال ١٤٢٤ هـ ٢٠٠٣/١١/٢٧

⁽¹⁾ المرجع السابق نفسه، ص: 14.







مُقَدَّمَـةُ المَنْظُومَـة

يقول الناظم:

1-الحَمْدُ لِلهِ ابْتِدَاءَ القَصْدِ بِمُنْتَهَى الشُّكْرِلَهُ وَالحَمْدِ

ابتدأت المنظومة بحمد الله وشكره اقتداء بما ورد في السنّة، من أن كل أمر لم يبدأ بحمد الله فهو أبتر أو أقطع، وابتداء القصد نيّة العمل التي انعقدت في الانطلاق والتحفُّز لهذا النظم، وهو تأكيد عملي لقوله الغيناء المغمّالُ بِالنيّاتِ وإنّما لِكُلِّ المريع مَا نَوَى (۱)، والشكر لون من الثناء على الخالق، والاعتراف له بالجميل، والجمع بين الحمد والشكر تعبير عن استحضار واقعي ذهني وقلبي لنعم المولى التي أنعم بها بالتفضل من غير قدرة من الإنسان، على أن يُكافئ إحسانه فيها، وقد ورد في الدعاء النبوي: «اللّهُم إنّي ضَعِيفٌ فَقَو في رِضَاكَ ضَعْفِي، وحُخذ إلى الخَيْرِ نَاصِيَتِي، والجعَلْ الإنسلامَ مُنتَهَى رِضَائِي، اللّهُم إنّي ضَعِيفٌ فَقَوْنِي، وأنّي ذَلِيلٌ فَأَعِزْنِي، وإنّي الإنسلام مُنتَهَى رِضَائِي، اللّهُم إنّي ضَعِيفٌ فَقَوْنِي، وأنّي ذَلِيلٌ فَأَعِزْنِي، وإنّي الإنسلام مُنتَهَى رِضَائِي، اللّهُم إنّي ضَعِيفٌ فَقَوْنِي، وأنّي ذَلِيلٌ فَأَعِزْنِي، وإنّي فَقِيْر فَأَغْنِنِي (۱)، وروى (عبدالله بن عمر) أن رسول الله الله حدثهم: «أن عبداً من عباد الله قال: يا رب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم عبداً من عباد الله قال: يا رب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم

⁽۱) متفق عليه انظر (منهاج الصالحين) لعز الدين بوليق ص ١١٨، وكذلك (اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان البخاري ومسلم) لمحمود فؤاد عبد الباقي. دار إحياء التراث العربي بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١هـ ٢٠٠١، (المقدمة) ص: (ج).

⁽۲) رواه الطحاوي.

سلطانك، فعظلت بالملكين، فلم يدريا كيف يكتبانها، فصعدا إلى السماء، فقالا: يا ربنا إن عبدك فلاناً قال: مقالة لا ندري كيف نكتبها، قال الله وهو أعلم بما قال عبده: ماذا قال عبدي؟ قالا: يا رب إنه قال: يا رب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، فقال الله لهما: اكتباها كما قال عبدي حتى يلقاني فأجزه بها»(١).

٧- فَهُوُ الَّذِي أَعْطَى جَمِيْعَ خَلْقِهِ وَلَـمْ يُوَخِّرُ أَحَـداً عَـن عَـفْـوِهِ

إنه الله الذي وسعت رحمته ملكوته، وعمَّت خلقه بلا استثناء، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾(٢)، ولم يستثن أحداً من عفوه ما دام مقبلاً عليه شاكراً له، بل إنه أغدق نعمه حتى على الكافرين به في الدنيا، لكنه لم يقفل الباب لتوبة العصاة ورجوع المارقين، وقد قال أحد العارفين مؤمّلاً عفو الله الواسع:

يَا رَبِّ أَيْنَ تُرَى تُقَامُ جَهَنَّمُ للكَافِرِيْنَ غَداً وللفُجَّارِ؟! لَمْ يُبْقَ عَفْوُكَ فِي السَّمَوَاتِ العُلا والأرْضِ شِبْراً وَاحِداً للنّار

لأن التوبة وسيلة للقرب، وهي أسلوب من أساليب التكفير عن الذنوب، وتطهير الأنفس والقلوب من المآثم والمفاسد، والأمراض القلبية المتنوعة، وهي المدخل إلى عفو الله، إذ أنها تعمل على تغيير سلوك الإنسان نحو الأحسن، وتعطيه الفرصة للمراجعة والتصفية، يقول صاحب كتاب (الخطايا في نظر الإسلام) عن التوبة: «فهي التي تسمح بإيجاد مصرف للمشاعر الثائرة التي أوجدها الفعل الذي يتنافى مع القيم الأخلاقية والروحية»(٣).

⁽١) رواه الإمام أحمد وابن ماجه انظر كتاب (يا رب) للشيخ عبدالحليم محمود، منشورات المكتبة العصرية صيدا، بيروت، ص: ٩٥.

⁽٢) الأعراف: ١٥٦.

⁽٣) عفيف عبدالفتاح طبارة، الخطايا في نظر الإسلام. مكتبة الشركة الجزائرية [د. ت] ص: ٧٥.

٣- ثُمَّ الصَّلاةُ دَائِمَاً وَأَبَدَا عَلَى النَّبِيِّ الهَاشِمِيِّ أَحْمَدَا

وردت الصلاة هنا على النبي ﴿ والصّلاة في اللغة مطلق الدعاء، وقد أمر بها القرآن بنص صريح حيث قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللّهَ وَمَلَيْكَتُمُ يُصَلُّونَ عَلَى النّبِيِّ يَكَأَيُّهَا ٱلّذِيكَ ءَامَنُوا صَلّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ (١).

والصلاة من الله رحمة، ومن الملائكة استغفار، ومن العباد دعاء، وقد فسَّر العلماء الصلاة عليه بمعنى طلب تعظيمه في الدنيا بإعلاء ذكره، وإظهار دينه ودعوته، وحفظ ما أتى به من شريعته، وفي الآخرة بتمكينه من الشفاعة في الأمة، ومضاعفة أجره، وإيتائه المقام المحمود الذي وعده (٢)

يقول الشاعر:

إِذَا كَانَ يَومُ العَرضِ والحَشْرِ واللَّقَا فَلا أَحَدْ يَشْفَعُ فِي الخَلْقِ إلاَّهُ فَيسُجُدُ تَحْتَ العَرش للهِ سَجْدَةً ويَسْأَلُهُ فَصْلَ القَضَاءِ فَيُعْطَاهُ

والنبيّ الهاشمي نِسبة إلى بَني هاشم، وهم قبيلته المنتسبة إلى جده هاشم الذي هشَم الثريد لإطعام الحجيج، وجميع جدوده نَبتٌ طيّب، وأصل فارعٌ في شجرة المجد الأثيلة، وتسميته بأحمد يُؤيّدها قوله تعالى على لسان عيسى عليه السلام: ﴿وَمُبَيِّرٌ رِسُولٍ يَأْقِ مِنْ بَقِيى الشَّهُ أَمَّدُ ﴾ وهو بهذا النسب الزكي، والانتساب المكين للمولى، رفيع الذكر، عالي المقام، سامي المنزلة، وأيّ رفعة أكبر من مقام النبوة، وسمو الرسالة، التي منحها الله له، فأصبح بذلك زينة الوجود، ونور الله في أرضه، وسراجه المبين، يهدي به العالمين إلى سبيل الرشاد.

⁽١) الأحزاب: ٥٦.

⁽٢) الصابوني (رواثع البيان في تفسير آيات الأحكام) ج ٣٦٢/٢.

⁽٣) الصف: ٦.

* قَـ أَـ أَـ أَـ الْأَلْـ وَالْـ مَـ اللَّهُ مِسرٌّ الإلَّـ و السَّحَـ الرَّمُ الأَنْـ وَالْ وَالسَّمَـ كَارِمُ

كونُه سرُّ الإله الخاتم، لأنه حَملَ إلى العالمين آخر إرسال السماء لهدي الأرض، وكان بحق آخر أُذن استمعت إلى وحي السماء يتنزل بفيوضات ورحمات من لدن الروح الأمين جبرائيل عليه السلام، الذي نزل به على قلبه، لينذر به المؤمنين ويبشرهم، ويكفي أنه نور مبين أضاء الله به على العالمين، وأحيا به موات الأمم، وقد قال له الله تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا النّي على العالمين شَهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴿قَ وَدَاعِيًا إِلَى اللهِ بِإِذِنِهِ وَسِراً المَّمَا المكارم فقد كان منها بالمقام الأوفى، والسنام أنيرًا الله الله بالخاتمية والقرآن المحفوظ، والمعجزات الباهرة، والشواهد الظاهرة، فكان بذلك متميزاً على سائر المرسلين يقول البوصيري:

فَمبلغُ العِلم فِيهِ أَنَّهُ بَشَرٌ وأنَّه خَيرُ خَلْقِ الله كُلُّهِمِ (٢)

يقول العلامة الكبير (الشيخ شبلي النعماني): "إن التوفيق العظيم الذي حققه محمد في حياته، والنصر المبين الذي أحرزه في وجوده، والثمار القدسية التي شاهدها من غرسه، كل أولئك من المزايا التي لم تكن تتاح لأحد من المصلحين، وهي دلائل فضله على جميع الأنبياء والمرسلين".

ويُرْفَضُ الدِّيْنُ بِغَيْرِ نَهْجِهِ مُثَنِّياً بِاللهِ وَصَحْبِهِ

كل ملة ونحلة بعد إرساله أصبحت لاغية منسوخة، وأصبح أهلها مأمورين إذا بلغتهم الدعوة المحمدية، أن يتبعوا صاحبها ويؤمنوا به، لأن في

⁽١) الأحزاب: ٤٥، ٤٦.

⁽٢) الإمام شرف الدين البوصيري، (الدرة اليتيمة) المعروفة بقصيدة البردة مطبعة المنار بتونس، ص: ١٠.

 ⁽٣) نقلاً عن محمد محمود الصواف، (ثلاث سور من الدرر في إطراء سيد البشر) مكتبة رحاب. الجزائر ص: ٧٣.

دينه النجاة قال تعالى: ﴿وَمَن يَبْتَغ غَيْرَ ٱلْإِسْلَيْمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُو فِي الْآخِرَةِ مِنَ ٱلْخَسِرِينَ﴾(١)، وقد ورد أن النبي الله وجد عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) يحمل في يده صحيفة من التوراة، فغضب وقال: ﴿والله لَو كَانَ مُوسى بن عمران حَيّاً لَمَا وَسِعَهُ إِلّا اتّبَاعِي (٢)، وروى ابن عيينة عن عمر بن دينار عن يحيى بن جعرة قال: أتى النبي الله بكتف فيه كتاب فقال: «كفى بقوم ضلالة أن يرغبوأ عما جاء به نبيهم إلى ما جاء به نبي غير نبيهم أو كتاب غير كتابهم، فأنزل الله: ﴿أولم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب﴾ (٣)

ثم ثنى بعد الصلاة والتسليم والتعظيم للنبي عليه الصلاة والسلام بآله وصحبه، والآل أهل الرجل وخاصته، وهم بالنسبة للنبي أهل بيته وقد عممها البعض من العلماء لتشمل أسرته الكبيرة من بني هاشم، وهم الذين لا يجوز أن تُعطى لهم الزكاة، وقال البعض هم أتقياء المؤمنين لقوله عليه السلام: «آلُ محمد كلُ تقي»، وقوله: «سَلْمَانُ مِنّا آلَ البَيْتِ» (٤)، وذكر الدارقطني عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين أنّه قال: «لو صليت صلاة لم أصل فيها على النبي أله ولا على آل بيته لرأيت أنها لا تتم (٩) ونقل القرطبي عن محمد بن المواز وابن العربي وجوب الصلاة على النبي في الصلاة البتراء وهي النبي في الصلاة البتراء وهي المقتصرة عليه دون آله، ولله در القائل:

يَا آل بَيْتِ رَسُولِ اللّهِ حُبُّكُم فَرضٌ مِنَ الله فِي القُرآنِ أَنْزَلَهُ

⁽١) آل عمران: ٨٥.

⁽٢) ذكره القرطبي في (الجامع لأحكام القرآن) دار الكتب العلمية بيروت ط٥ ١٤١٧هـ ٢٣٦/١٣٩.

⁽٣) أخرجه أبو محمد الدارمي في مسنده، انظر (تفسير القرطبي) ج٢٣٥/١٣.

 ⁽٤) انظر أحمد الشرباصي ـ يسألونك في الدين والحياة دار الجيل بيروت ـ لبنان ص ٨٩٠
 _ ٥٩٠.

⁽٥) القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) ج ١٥٢/١٤.

⁽٦) نفسه، ج ۱۵۲/۱٤.

يَكفِيكُمُ مِنْ عَظِيم الأَجْرِ أَنَّكُم مَنْ لَم يُصَلِّ عَلَيكُمْ لاصَلاَّةَ لَهُ(١)

وأما أصحابه فكل من لاقاه وعاشره، ورآه وصافحه، أو التقى به مؤمناً مصدِّقاً بدعوته، ومات الرسول ﷺ وهو عنه راضٍ، أو مات في حياته ولم يغيِّر ولم يبدِّل، ولم يرتدد عن دينه.

وقد أُمرت الأمة باحترام الصحابة وتوقيرهم والثناء عليهم، والبعد عن الخوض فيما وقع لهم من فتن، قد تخرج عن مدركات التأويل والعقل، وتدخل بالمرء في متاهات لا قبل له بها، والإمساك عن أذاهم أولى وأكمل للإيمان.

وقد ألفت كتب كثيرة في ترجمتهم وذكر مناقبهم مثل (الاستيعاب في معرفة الأصحاب) لأبي عمر بن عبدالبر، و(أسد الغابة في معرفة الصحابة) لابن الأثير، و(الإصابة في تمييز الصحابة) للعسقلاني، و(البدر المنير في صحابة البشير النذير) للسندي، وغيرها.

٦- ذَوِي الهُدَى والخَيْرِ وَالرِّضْوَانِ السَّبْقَ بِالإَيْمَانِ
 ٢- مُسْتَلْهِمَا مِنْ هَدْيِهِمْ أَبْيَاتِي فِيْمَا مَضَى مِنْ دَهْرِنَا وَالآتِي

لقد كان فضل الصحابة منبثقاً من سبقهم إلى الإسلام، ومبادرتهم إليه دون تأخر ولا تقهقر، ولذلك قال المولى في كتابه: ﴿وَالسَّنبِقُونَ الْأَوْلُونَ مِنَ الْمُهَجِرِينَ وَالْأَسَادِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَنِ رَّضِي اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ وَأَعَدَ لَمُمُ جَنَّتٍ تَجَدِينَ وَالْأَنْهَارُ خَلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾ (٢).

إنهم الجيل الذهبي الذي التزم بالهداية الربانية، وطبَّق الدين على أكمل صفة وأحسن وجه، فنال الرضا، ويكفي أن الله قد أكَّد لهم ذلك في بيعة الرضوان، التي وقعت في العام السادس الهجري حيث قال سبحانه

ديوان الشافعي المكتبة الثقافية بيروت، جمعه وعلق عليه محمد عفيف الزعبي ص:
 ٧٢.

⁽٢) التوبة: : ١٠٠.

وتـعـالــى: ﴿لَقَدْ رَضِى ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَعْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثْنَبَهُمْ فَتَحًا قَرِيبًا ۞ وَمَغَانِمَ كَثِيرَةُ يَأْخُذُونَهَا وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ۞﴾(١).

ثمّ يَذكُرُ الناظم أنه استلهم أبياته في هذه الألفية من هدايتهم النورانية، إذ لا يصلح آخِر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها، كما يقول الإمام مالك (رضي الله عنه): والمدد المشرق لا يحده زمان بل هو صالح للماضي والحاضر والآتي، لأنه ملتصق بهدى القرآن المحفوظ إلى يوم القيامة.

♦- مُختَصِراً عَنِ الـمُتُونِ الأُوَّلِ وَقَابِسَاً مِنَ الشُّعَاعِ الأَفْسَلِ

هذه الألفية مستوحاة مما ورد في متون القدامى كالموطا والمدوّنة ومختصر خليل وشروح رسالة ابن أبي زيد القيرواني، وبداية المجتهد لابن رشد، والقوانين الفقهية لابن جزي، وغيرها من الكتب التي امتد الشعاع الأول من مشكاتها حتى وصلتنا بأمانة، وأفضل المصادر للفقه ما كان عليه الأولون من كتاب وسنة وإجماع، وقد قال رسول الله على الأعلى وشر الأمور خير الحدي هَديُ مُحمّد في وشر الأمور محدثاتها، وكل بِدعة ضلالة الله وخير الهذي هَديُ مُحمّد المها في النظم وفي مُحدثاتها، وكل بِدعة ضلالة الإمام الدردير المسمّى (أقرب المسالك إلى الشرح كذلك، وخاصة كتاب الإمام الدردير المسمّى (أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك) بحاشية (الشيخ الصاوي) لأنه اعتمد في اختيار الأقوال

⁽١) الفتح: ١٨ ـ ١٩.

⁽٢) الواقعة الآيات ١٠ ـ ١٦.

⁽٣) حديث مروي عن جابر بن عبدالله انظر (منهاج الصالحين) ص ٨٧٢.

على الراجح والمشهور، كما رجعت إلى (الإشراف على مسائل الخلاف) للقاضي عبدالوهاب، و(الميزان) للشعراني، وبعض كتب المحدثين مثل كتاب الحبيب بن طاهر (الفقه المالكي وأدلته) وغير ذلك ممّا وضحت حجته، وصحّت روايته.

٩- فَهُمْ نُجُومٌ يُقْتَدَى بِنُورِهِمْ وَتُؤخَذُ السُّنَّةُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ

يقول الرسول على فيما يرويه الإمام أحمد: «مثل العلماء في الأرض كمثل النجوم» (١) لذلك فإن الصحابة وتابعيهم نجوم أنارت الكون بالعلم والعمل، ونقلت سنة الرسول عليه السلام إلى البشرية، وكانوا بحق قدوة حسنة في القول والسلوك، وحافظوا على السنة المطهّرة رواية ودراية، لذلك كان حبهم دين وإجماعهم شريعة، وقد ضربوا أروع الأمثلة في توثيق الرواية والورع في النقل، والتحفظ في الفتوى وإيراد الأحكام وتفسير القرآن، فكان الأخذ عنهم من طرف كبار العلماء من رواة الحديث تام الوثوق والتحقيق والدقة.

١٠ وَهُمْ ثِفَاتُ أَخْلَصُوا وَحَازُوا رِضِا الإلَهِ وَالسَّيِسِ فَفَازُوا
 ١١ تَعَلَّمُوا سُنَّتَهُ وَهَدْيَهُ وَنَشَرُوا بَدْنَ العِبَادِ شَرْعَهُ

يؤكد الناظم أنهم الجيل الذهبي الذين وُصفوا بأكمل الأوصاف، ونالوا ثقة الرسول عليه الصلاة والسلام، وكانوا محلَّ احترام وتقدير، ومناط ثقة وإخلاص، ولذلك حازوا رضا الله ورسوله، وتواترت الأمة على الاعتراف لهم بالفضل والصدق والتحقيق، مع ما يقتضي ذلك المقام من ورع وتقوى واستنارة بصيرة، وبذلك فازوا بحسن الذكر ورضيّ السمعة في الدنيا، وبمقامات اليقين والنعيم في عليِّين يوم القيامة، فهم قد تعلموا السنة من مصدرها الصافي، وتلقوا الدين عن المشرِّع الأعظم في أقوالاً وأفعالاً وإقرارات، في نشرها بين العباد، بل حَمَلُوا الحديث النبوي أقوالاً وأفعالاً وإقرارات،

⁽١) رواه الإمام أحمد في مسنده ج١/١٥٧.

وانعكس النور السماوي على حالهم ومقالهم ومعاملتهم، يقول (خالد محمد خالد): «ذلك أن التاريخ الإنساني بطوله وعرضه، لم يشهد من التوثيق والصدق وتحرّي الحقيقة، ما شهدته تلك الحقية من تاريخ الإسلام ورجاله السابقين، حيث توفر على دراستها، وتتبع أنبائها، جهد بشري خارق، نهضت به أجيال متساوقة من علماء أفذاذ لم يدعوا من ذلك العصر الأول للإسلام همسة وخلجة إلا وضعوها تحت مجاهر الفحص وأضواء الدراسة والنقد»(۱).

١٢- مَنْ يَقْتَدِي بِنَهْجِهِمْ نَالَ الرِّضَا مُسْتَدْرِكًا تَقْصِيْرَهُ فِيْمَا مَضَى

يذكر الناظم في هذا البيت أن أصحاب الرسول هم محل القدوة، لأنهم جسدوا الأحكام والأخلاق في تصرفاتهم، ولذلك فإن المقتدي بهدي الصحابة، مستمسك بحبل من الإيمان والاستقامة متين، وهو لا شك سينال خيري العاجلة والآجلة، ويُمكنه أن يستدرك من عمره ما فات، ويُرقّعُ من أعماله ما كان فيه مُقصّراً، ليسمو بروحه وقلبه في الآتي نحو الطاعة والالتزام بالشريعة، يقول صاحب [رجال حول الرسول]: "فإن معجزتهم الحقة تتمثل في تلك القدوة النفسية الهائلة التي صاغوا بها فضائلهم، واعتصموا بإيمانهم على نحو يجل عن النظير" (٢).

١٢- وَسَائِراً بِقَلْبِهِ نَحْوَ الهُدَى بِتَوْبَةٍ قَبْلَ الفَوَاتِ بِالرَّدَى

يؤكد بأن الاتساء بالصحابة هداية، تدفع صاحبها إلى الاستقامة والتزام الشريعة، والمبادرة إلى التوبة، وتوجيه القلب إلى معالم النور والخير واليقين، ويدخل ذلك ضمن القدوة بالجيل الراشد، الذي يتكون من عُدُولِ الأمة ونخبتها لذلك فإنه سيسير بقلبه نحو الهدى والخير والتوبة، فيبادر

⁽١) خالد محمد خالد [رجال حول الرسول] دار الكتاب العربي بيروت ط٢، ١٩٧٣ ص: ٩.

⁽٢) المرجع السابق نفسه ص: ١١.

يقول الشاعر في هذا المجال وهو يذكّر الإنسان بضرورة التوقع للموت الذي يفوّت الفرصة على المرء فلا يستطيع رجعة، ولا يمكن من ترقيع أحواله والتوبة من آثامه وزلاته:

فلا تَكُ حمّال وزر ثقيل شفاعة هذا النبي الكريم 18-مُوحِّداً إِلَهَهُ تَوْحِيْدا

فتتعب في حمله في الرحيل لمن كان في شرعه مستقيم مُصرَدِّداً أَذْكَالَ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ المُلْمُ اللهِ اللهِ المُلْمُ اللهِ المُلْمُ المُلْمُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ المُلْمُلِي المُلْمُلِي المُلْمُ

يصف الناظم حال من اقتدى بالسلف الصالح، بأنه لا يَفتَأ يذكر الله بكلمة التوحيد التي يرى فيها وحدانية الخالق، لأن ذلك من شأنه أن يربط قلبه بمولاه، ويُصَفِّيهِ من الأكدار والأوصاف التي تُباعده عن مراقبته ومحبته، وخالص عبادته، وقد قال تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا الّذِينَ ءَامَنُوا اَذَكُرُوا اللّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا وَخَالَص عَبادته، وقد قال تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا الّذِينَ ءَامَنُوا اَذَكُرُوا اللّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا وَسَبِّحُوهُ اَبُكُوهُ وَأَصِيلًا اللّهِ هُو اللّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَتَهِكُمْ لِيُخْرِمَكُم مِن الظّلُمَنَ إِلَى النّور . . . ﴾ (٢) .

ويقول عليه الصلاة والسلام: فيما يرويه عن ربه في الحديث القدسي: «أنا مع عبدي ما ذكرني وتحركت بي شفتاه»(٣).

⁽١) المؤمنون: ٩٩، ١٠٠.

⁽٢) الأحزاب: ٤١ ـ ٤٣.

⁽٣) حديث قدسي رواه الإمام أحمد من حديث أم الدرداء عن أبي هريرة، كما أخرجه البيهقي وابن حبان من حديث أبي هريرة، والحاكم من حديث أبي الدرداء. وقال: صحيح الإسناد.

والغفلة عن الذكر من أسباب الشقاء والهلاك قال تعالى: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّمْيَنِ نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطَنَا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ ﴾ (١)، والذكر أعظم باب يدخل به المرء على ربه لقوله عليه الصلاة والسلام: «ما جلس قوم مجلساً يذكرون الله عزَّ وجلَّ إلا حفت بهم الملائكة وغشيتهم الرحمة، وذكرهم الله فيمن عنده المالات.

وقد ورد في فضيلة التوحيد والتهليل قوله ﷺ: «أفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله وحده لا شريك له»^(٣) .

10- مُسَفِّيًا فُـوَّادَهُ مِـنَ الـكَـدَرُ ﴿ مِـنَ الْفَسَادِ وَالْنَصَّلالِ وَالْخَرَرُ 11- وَكُلِّ أَمْرَاضِ القُلُوْبِ المُهْلِكَة مُسحَدِّدًا صَوْبَ الإلَهِ مَسْلَكَهُ ١٧- بِنِيِّةٍ عَارِيَةٍ مِنَ الرِّياء سَالِمَةٍ مِنَ السَهَوَى وَكُلِّ دَا

هذه الأبيات تؤكد على ضرورة تصفية القلب من الشهوات والشبهات ومن كل الكادورات والقاذورات المفسدة كالحسد والحقد والأثرة والأنانية، وإبْطَان غير الظاهر، مما يُعدُّ مَفسدةً للدين والخلق، ويعدُّ انحرافاً وضلالاً، وقد قال عليه الصلاة والسلام: «إنَّمَا الأَعْمَالُ بالنِّيَاتِ وإنَّمَا لِكُلِّ امْرِيْ مَا نَوَى »(٤).

وهذه الآفات القلبية تُسمَّى أمراض القلوب، وقد فَصَّل فيها الإمام (أبو حامد الغزالي) في إحيائه فارجع إليه، وإلى كتاب (موعظة المؤمنين) لمحمد جمال الدين القاسمي وهو مختصر لإحياء الغزالي.

ومن طَهَّرَ قلبه ونقاه منها، فليكن قصده خالقه، حتى يَسلم من حُبوطِ العمل، وليجعل المولى غايته وقصده، حتى يُتقبَّل مع المقبولين، قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُنَّقِينَ ﴾ (٥٠).

⁽١) الزخرف: ٣٦.

أخرجه مسلم وابن ماجه ورواه الإمام أحمد في مسنده.

رواه ابن ماجه من حديث أبي هريرة، وذكره القاسمي في (موعظة المؤمنين من إحياء علوم الدين). دار النفائس. بيروت ط٢، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢، ص: ١٣٦.

مروى عن عمر بن الخطاب متفق عليه.

⁽٥) المائدة: ٧٧.

وشرط كل عمل أو إرادة أو قول من أمور الدنيا والدين، أن يكون خالصاً لله من دون الناس، بعيداً عن الرياء والهوى وحب السمعة والشهرة والظهور، قال ﷺ: «الرِّيًاءُ يُحبِطُ العَمَلَ كَمَا يُحبِطُهُ الشَّرْكُ»(١).

وفي حديث أنس بن مالك تأكيد على ارتباط العمل بالنية، قال: لما خرج رسول الله في غزوة تبوك قال: «إن بالمدينة أقواماً ما قطعنا وادياً، ولا وطئنا موطئاً يغيظ الكفار، ولا أنفقنا نفقة، ولا أصابتنا مخمصة إلا شاركونا في ذلك وهم بالمدينة»، قالوا: وكيف ذلك يا رسول الله وليسوا معنا؟ قال: «حبسهم العذر»(٢) فشركوا بحسن النية، وقال في: «يبعث كل عبد على ما مات عليه»(٣).

يقول شاعر حكيم في هذا المضمار:

إذَا السِّرُّ والإعلالُ في المُؤمِنِ اسْتَوَى

فِإِن خَالَفَ الإعْلانُ سِرّاً فَمَالَهُ

فَقَد عَزَّ في الدَّارَينِ واسْتَوجَبَ الثَّنَا عَلَى سَعِيهِ فَضْلٌ سِوَى الكَدِّ والعَنَا

ومناط الأمر هنا هو صدق العزم المرتبط بصدق النية، وإخلاص الإرادة، بحيث لا يكون باعث في الحركات والسكنات إلا الله تعالى، يقول الشيخ (محمد متولي الشعراوي): "إن الإنسان الذي يعيش وفي قلبه حقيقة الإيمان، إنما يعيش في كل لحظة من لحظات حياته مع الله، يرفع كل أمر إليه، إذا أتى حسنة دعا الله أن يتقبلها، وإذا عمل عملاً دعا الله أن يبارك له فيه، وإذا أصابته شدة دعا الله أن يخففها عنه، وإذا جاءه خير شكر الله ودعاه ألا يكون فتنة له. وهكذا هو يعيش مع الله في كل لحظة من لحظات حياته، رغبة منه في إرضاء الله واتباع منهجه "٤٤).

⁽١) رواه الربيع انظر (منهاج الصالحين) لعز الدين بوليق ص ٣٠٧.

⁽٢) رواه مسلم من حديث جابر بن عبدالله، وكذلك ابن ماجه من حديث أنس.

⁽٣) رواه مسلم من حديث جابر، ورواه الشيخان من حديث ابن عمر.

⁽٤) الشعراوي محمد متولي. (علم الغيب وطغيان الإنسان). مكتبة القرآن. القاهرة. مصر ط١ ١٩٨٠. ص: ٧٠ _ ٧١.

حَاوِيَةً لآلِتُ الْمُعْتَبَرَهُ بِالْمَرْجِ بَيْنَ الْفِقْهِ وَالْعَقِيْدِهُ

يشير الناظم إلى أن هذه الألفية هي منظومة وضعها صاحبها للاختصار عن المتون المطولة، والشروحات المستفيضة، التي تزخر بها المكتبة الفقهية، وقد أشار لذلك في مقدمة خارج المنظومة وهي مطبوعة ضمن (الألفية الفقهية) كتوطئة للألفية يقول فيها:

ولَمَ أَكُن أَرجُو بِهَا الإَحَاطَه بِحَيثُ تَهدِي بِاليَقِينِ الطَّلَبَه مَسأَلَةً فِي أَيِّ بَابٍ رَامَهَا وَتَدفَعُ الصَّارِئ للتَّحقُّقِ

بَلْ مُطْلَقَ التَيْسِيْرِ والبَسَاطَه وَتُسعِفُ الذِّهنَ إذَا مَا طَلَبَا مِن غَيرِ أَن يَبلُغَ فِيهَا المُنتَهَى بِالغَوصِ فِي بَحرِ الخِلافِ الأَعْمَقِ(1)

وقد حاول الناظم أن يجمع فيها جواهر الفقه الثمينة، مازجاً في غير إطالة بين العقيدة في مبادئها العامة، وبين الفقه عبادة ومعاملة، ولكن بأسلوب عصري، هو أقرب إلى السهل الممتنع، على نحو ما فعل (ابن عاشر) في منظومته التي تكلم في مطلعها عن العقائد، ثم فصل أحكام الفقه المتعلقة بالطهارة والصلاة والزكاة والصوم والحج، وختمها بباب التوبة من الآثام، إلا أن هذه المنظومة ركزت على ما يكثر تداوله في الأسئلة، ومجالس العامة والخاصة، من النوازل المرتبطة بواقع الممارسة اليومية، مما يحتاجه المواطن في مختلف أحواله وأفعاله وتصرفاته.

٢٠ مُسْتَ أُنِسًا بِإِرْثِنَا السمُبَارَكِ
 ٢١ مَنْ لَهَ جَتْ بِفِقْهِ البِلادُ
 ٢٧ وَشَاعَ حُسْنُ ذِخْرِهِ وَغَطَّى
 ٢٧ وَنَشْرِهِ مُحَقَّقًا بَيْنَ البَشَرْ

وَآخِذاً بِمَا أَتَى عَنْ مَالِكِ وَضُرِبَتْ لِعِلْمِهِ الأَكْبَادُ بِوْضُعِهِ كِتَابَهُ المُوطَّا مُسَلْسِلاً إِسْنَادَهُ لابْنِ عُمَرْ

⁽١) الألفية الفقهية للناظم ص: ٢٥ طبعة دار الأمة ١٩٩٨.

كانت المنظومة ملتزمة بمذهب إمام دار الهجرة، (الإمام مالك بن أنس الأصبحي)، وهو إرث مبارك بحق لأنه نبع صاف اقتبست منه الأمة رشادها، وحققت بفقهه مسائل دينها. لأنه مذهب الإمام الورع الذي ولد عام ٩٣ه، وقيل سنة ٩٥ هـ، ونشأ بالمدينة المنورة، حيث تربى وشبَّ على الحفظ والألمعيَّة والسمعة الرشيدة، فتناقلت ذكره البلدان، وتحدثت بذلك الركبان لأنه لا نظير له في العلم والتمكُّن والتحقيق، فهو قد تتلمذ على مشاهير العلماء، ومن أساتذته ربيعة الرأي، والزهري، ونافع، وصار بذلك إمام الحجاز بلا منازع، وسافر له الطلبة من كل البقاع والأقطار، واكتظ مجلسه بالرواة والفقهاء والمحدثين، وكان أشهرهم الإمام الشافعي وابن القاسم وغيرهم.

أشار عليه (الخليفة المنصور) بوضع كتاب الموطأ، يُوطِّنَه للناس بحيث يجتنب فيه شدائد ابن عمر، ورخص ابن عباس، وشواذ ابن مسعود، فكتبه في أربعين سنة ممحصاً مدققاً، وعرضه على سبعين فقيهاً بالمدينة، فكلهم وطأه ووافقه وزكّاه، فنشره مُدققاً مزينا بالسلسلة الذهبية، وهي: [مالك عن نافع عن ابن عمر عن الرسول على] وقد قيل عنه إنه أصحُّ كتاب بعد كتاب الله، وقد قدَّمه جمهور المالكية على الصحيحين، بينما خالفهم الدهلوي في [حجة الله البالغة] وابن حجر العسقلاني وغيره في هذا التفضيل، ولكنهم متفقون جميعاً على صحته ونفعه وثقة صاحبه.

٢٤ - وَقَدْ رَوَوْا مَقُولَةً لِلشَّافِعِي بِأَنَّهُ النَّجْمُ الذَّكِيُّ الأَلْمَعِي
 ٢٥ - كَمَا أَتَى فِي الحِكْمَةِ المُبَينَهُ أَنْ لَيْسَ يُفْتَى وَهُوَ بِالمَدِيْنَةُ

المقولة المروية هي قول الإمام محمد بن إدريس الشافعي: (إذا ذُكِرَ العُلَمَاءُ فَمَالِكُ النَّجُمُ)(١)، ويؤيد هذه المقولة ما رُوي في [الموطأ] أيضاً عن ابن عينية والتابعين من تأويلهم حديث رسول الله الله الذي أخرجه الترمذي وحسنه: «يُوشِكُ أن يَضْرِبَ النَّاسُ أكبَادَ الإِبلِ يَطلُبُونَ العِلْمَ فَلا يَجِدُونَ أَعلَمَ

⁽١) (الموطأ رواية يحيى بن يحيى الليثي) إعداد أحمد ابن عرموش ص ١١.

مِن عَالِم المَدِينَةِ»(۱)، على أنه الإمام مالك. كما شاع بين الناس: (لا يُفتى ومالك بالمدينة)، لما كان عليه من همة وتحصيل، ودقة في التحقيق، وتمكّن في الحديث، وعلم بالسنة المطهرة، وهو أبعد الناس عن التعصب، وأكثرهم حرصاً على التزام السنة، قال الشيخ أحمد حماني: «وإذا رأيناه يخالف حديثاً فلعلة أقوى عنده منه، وإنما يروي ذلك الحديث ليُطلع الناس على أنه عالم به لكن عنده ما هو أقوى منه، وذلك مثلما عليه علماء المدينة، ويسميه الإمام مالك إجماع أهل المدينة، وهو عنده أقوى من حديث الآحاد جعل الإمام مالك هذا من مداركه، وناقشه فيه أهل المذاهب، ومن أشهرهم معاصراه الليث بن سعد، ومحمد بن إدريس المناهب، وقد ناقشه الإمام أبو يوسف ثم رجع إلى مذهبه في مسألتين: الأذان والصاع»(۲).

٣٠- فَكُنْ لَهُ مُعَظِّماً مُحْتَرِما مُسْتَمْسِكَا بِنَهْجِهِ مُلْتَزِمَا
 ٣٠- لأَنَّهُ مِنْ فَيْضِ نُوْرِ المُصْطَفَى يَقْتَبِسُ السُّنَّةَ مِنْ نَبْعِ الصَّفَا

فاحترامه وتقديره وتعظيمه واجب، لأنه من علماء الملة المعدودين، وهو من أهل الورع والتقوى الذين يُناط بهم حمل الأمانة بعد الأنبياء، لقوله على: «العُلمَاءُ وَرَثَةُ الأَنبِيَاءِ» (٣)، والالتزام بنهجه الاجتهادي في الفقه للمقلّد نجاة وفوز، إذ من قلّد عالماً لقي الله سالماً، ولا أحد أولى وأجدر بالاتباع من إمام دار الهجرة، الذي اقتبس من فيض النبوة، وأخذ علمه من النبع الصافي في مدينة المصطفى، التي تعج بالصحابة وأبنائهم من التابعين ومن تلاهم من جيل تابعي التابعين، يقول الدهلوي: «كتاب الموطأ أصحُّ كتب الفقه وأشهرها وأقدمها وأجمعها، وقد اتَّفق السَّوادُ الأعظم من الملة

⁽١) المصدر نفسه ص ١١.

⁽٢) (فتاوى الشيخ أحمد حماني). منشورات قصر الكتاب ج١٨/١.

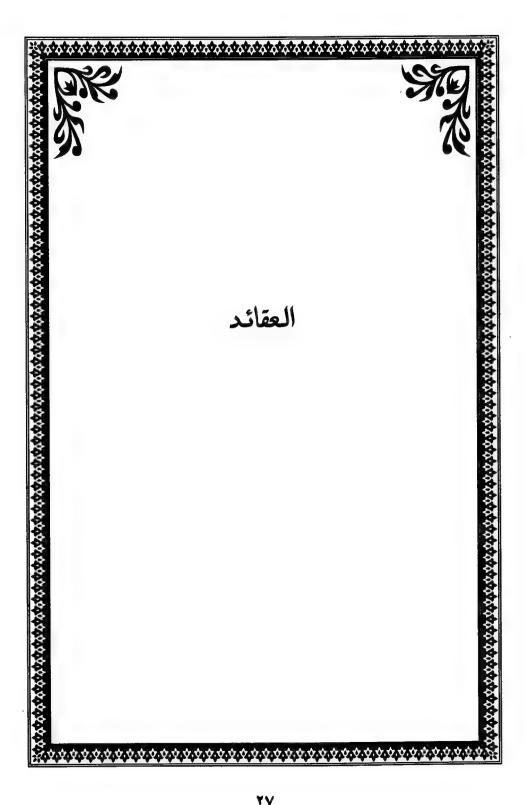
⁽٣) رواه البخاري وأبو داود وابن ماجه والإمام أحمد، انظر (المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي) ج٢١/٤.

المرحومة على العمل به، والاجتهاد في روايته، والاعتناء بشرح مشكلاته، والاهتمام باستنباط معانيه، وتشييد مبانيه (۱)، وقد روى مالك في [الموطأ] جانباً عظيماً من صحيح الأحاديث، ودعمه بأعمال الصحابة والتابعين، وقد أصبح مرجعاً مهماً في الفقه لدرجة أن الخليفة العباسي المنصور طلب من الإمام مالك أن يعممه ويلزم به المسلمين في أصقاع العالم الإسلامي فأبى، لأن فتاوى صحابة رسول الله في وقد تفرقوا في الأمصار ربما خالفت ما في الموطأ فلم يرد تضييق الواسع، قال الشيخ حماني: «فالموطأ أول مصادر الفقه المالكي، وقد اعتمدته المذاهب لفضل الإمام على غيره في الحديث فهو إمام الأئمة فيه (۱).



⁽١) الدهلوي [المسوى] ج٦٣/١، وانظر [القبس في شرح موطأ مالك بن أنس] ج٧/١٥.

⁽٢) (فتاوى الشيخ أحمد حماني) ج١٧/١.





مَسَائِلُ مُختَصَرَةُ فِي العَقِيْدَةِ

٢٨- مَعْرِفَةُ اللهِ الأجَلِّ الخَالِقِ وَاجِبَةٌ بِالصَّدْقِ وَالتَّحَقُّقِ

إن معرفة الله تعالى بالنيّة للمكلف العاقل البالغ ذكراً كان أو أنثى من أوجب الواجبات، والمقصود بمعرفة الله تعالى، اليقين الجازم بوجود ذاته العلية، وصفاته الدالة على الألوهية، لا معرفة كنه الذات، فهو أمر تعجز عنه عقول البشر، وتتقاصر دونه الأفهام، تصديقاً لقوله على "تفكروا في خلق الله ولا تتفكروا في الله (١)، والجزم بذلك على سبيل الإيمان والتصديق يحقق غاية الإيمان المرتجاة. يقول صاحب [سراج السالك]:

أوَّلُ وَاجِبِ عَلَى المُكَلَّفِ مَعرِفَةُ اللهِ يَقِيناً فَاعْرَفِ (٢)

قال القاسمي: «اعلم أن كل ما في الوجود مما سوى الله تعالى فهو فعل الله وخلقه، وكل ذرة من الذرات ففيها عجائب وغرائب تظهر بها حكمة الله وقدرته وجلاله وعظمته، وإحصاء ذلك ممكن فلنذكر من الموجودات ما يدرك بحس البصر، فإنه الأقرب إلى الأفهام، وذلك من

⁽۱) أخرجه أبو نعيم في (الحلية) بإسناد ضعيف ورواه الأصبهاني في (الترغيب والترهيب) والطبراني في (الأوسط) والبيهقي في (الشعب) من حديث ابن عمر وقال: هذا إسناد فيه نظر.

 ⁽۲) (المسوى) للدهلوي ج ۱۳/۱ وانظر: (القبس في شرح موطأ مالك بن أنس) للإمام أبي بكر العربي ج ۱۷/۱ه.

الآيات التي حث على التفكر فيها القرآن الكريم"(١).

٣٩ - وَبِالتَّنْزِيْهِ عَنْ شَرِيْكٍ وَوَلَـدْ
 ٣٩ - وَبِالتَّنْزِيْهِ عَنْ شَرِيْكٍ وَوَلَـدْ
 ٣٠ - قَدْ خَالَفَ المَخْلُوْقَ فِي الأَوْصَافِ
 وَغَــمَــرَ الأَكْــوَانَ بِالأَلْـطَـافِ

يقول الناظم إن الله مُنزَّة بذاته عن الشريك والولد، فهو: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْ اللهِ عَرْهُ، ولا رب للعالمين سواه، يقول صاحب [الرسالة]: «الله إله واحِدٌ لا إله غيره، ولا شَبِيه لَهُ ولا نَظيرَ، ولا ولَدَ له، ولا صاحبة له، ولا شَريك لَهُ (٢٠) كما أنه تعالى مخالف للمخلوقات في الأوصاف، ومخالفته لها واجبة في حقه لأنه مخالف للحوادث ومعناها سلب الجرمية والعرضية والكلية والجزئية ولوازمها عنه تعالى، يقول (الشيخ باي): « ... فلازم الجرمية التحيِّز ولازم العرضية القيام بالغير، ولازم الكليَّة الكِبر (بفتح الباء)، ولازم الجزئيَّة الصِّغرِ إلى غير ذلك، فهو مخالف للمخلوقات في ذاته وصِفاته وأفعالِهِ (٣٠)، كما أنه تعالى غمر الكون بلطفه ورحمته وإنعامه، وهو لطيف بعباده، رحيم بهم، وفي قول (ابن عاشر): [وخلفه لخلقه بلا مثال] يقول (الإمام ميارة) رحمه الله في شرحه على ذلك: «أي لا لخلقه بلا مثال] يقول (الإمام ميارة) رحمه الله في شرحه على ذلك: «أي لا الأفعال قال تعالى: ﴿ لِنَسَ كَمِثْلِهِ شَنَ * وَهُو السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾، فأول هذه الأفعال قال تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَنَ * وَهُو السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾، فأول هذه الآية تنزيه وآخرها إثبات، فصدرها يرد على المجسمة وأضرابهم، وعجزها يرد على المعطلة النافين لجميع الصفات (١٤).

٣١ - فَهُوُ الْخَبِيْرُ الْعَالِمُ الْقَدِيْرُ وَالسَّامِعُ الْمُدَبِّرُ الْبَصِيْرُ

شرع يتكلم عن صفات المولى العلية، فهو الخبير بكل كبيرة وصغيرة،

⁽١) (موعظة المؤمنين) ص: ٤٦٠.

⁽٢) (الثمر الداني في تقريب المعاني شرح رسالة ابن أبي زيد القيراوني) للشيخ عبدالسميع الآبي الأزهري ص ١٠.

⁽٣) (المباحث الفكرية شرح على الأرجوزة البكرية) ص ١٥.

⁽٤) ميارة (المورد المعين) ص: ٢٣.

والعالم بجميع الأشياء ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي اَلسَّمَوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ وَلَاّ أَصْغَرُ مِن ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرُ إِلَّا فِي كِتَبِ ثُبِينِ﴾(١).

يقول صاحب [الرسالة]: «العَالِمُ بجميعِ الأشيَاءِ، موجودِهَا ومَعدومِهَا، قَدِيمِهَا وحَادِثِهَا، وَاجِبِهَا ومُستَجِيلهَا وجَائِزِهَا» (٢)، وهو السامع والسميع والمدبر للكون، المتصرف فيه، كما أنه البصير، وسمعه وبصره متعلقان بجميع الموجودات، يقول (ابن عاشر) في كتاب [أم القواعد وما انطوت عليه من العقائد] في معرض الكلام عن الواجب في حق الله تعالى:

وقد درة إرادة عسلم حسيساة سمع كلام بصر ذي واجبات (٣) - لَهُ الأَسْمَاءُ وَالصِّفَاتُ العَالِيَة كَمَا أَتَتْ بِهِ النُّصُوصُ المَرْوِيَّة

هذا مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَيِلْهِ الْأَسْمَاءُ لَلْسُنَى فَادَعُوهُ بِهَا وَذَرُوا اللِّينَ يُلْحِدُونَ فِي شرحها، وتبيان صفاته التي لا يبلغ كنهها الواصفون، ولا بد من معرفة الله بالصفات التي نصّت عليها الآيات، وأقامت عليها البراهين والأدلة، إذ الجهل بالصفة جهل بالموصوف، يقول (ابن عاشر) في منظومته:

أَوَّلُ وَاجِبٍ عَـلَى مَـن كُـلِّـفَا مُـمكّناً مِـن نَـظَـرٍ أَن يَـعـرِفَـا السَّـفَاتِ مـمَـا عَـلَـدِهِ نَـصَـبُ الآيَـاتِ (٥)

لذلك ذكر صاحب [سراج السالك]: «أن أول واجب على المكلف أن يعرف الله تعالى، وهو الجزم بوجود ذاته وصفاته الدالة على ألوهيته، لا معرفة كنه ذاته العلية، لأن ذلك أمر تقصر العقول عن إدراكه»(٦).

⁽۱) سبأ: ۳.

⁽٢) [الثمر الداني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني] ص ١١.

⁽٣) محمد المراكشي المؤقت: [الحبل المتين على نظم المرشد المعين] ص: ٥٠.

⁽٤) الأعراف: ١٨٠.

⁽٥) انظر شرح ذلك في [الدر الثمين والمورد المعين] ص ١٩.

⁽٦) انظر [سراج السالك] ج٨/١.

٣٧ - وَكُلُّ أَمْرٍ صَادِرٌ بِمَا قَضَى فَاسْتَقْبِلِ الْمَقْدُوْرَ مِنْهُ بِالرِّضَا

فكل ما شاءه الله كان، وما لم يشأ أن يكون، فإنه يستحيل أن يكون، لقوله تعالى: ﴿ يَمْحُوا اللهُ مَا يَشَاهُ وَيُكْبِثُ وَعِندَهُۥ أَمُ الْكِتَبِ ﴾ (١) وقوله: ﴿ وَمَا تَشَاهُونَ إِلاّ أَن يَشَاهُ اللهُ مَا يَشَاهُ وَقدره، لأن الإيمان بالقدر خيره وشره، المعنى في إطار الإيمان بقضاء الله وقدره، لأن الإيمان بالقدر خيره وشره، وحلوه ومره، وعاجله وآجله، من صريح الإيمان، فهو الذي كوَّن الأشياء وأوجدها من كتمان العدم إلى مجال التجلي، على ما هي عليه من اختلاف في أشكالها وأحوالها، وكل ذلك إنما يقع على حسب ما جرت به القدرة، وتعلقت به المشيئة، وأراده قيُّوم السموات والأرض، وما على المؤمن إلا أن يستقبل القضاء والقدر، بالتسليم وطمأنينة البال، على أن ما قُدر لا يخطئ، وما لم يُقدر لا يصيب، قال في لعبدالله بن عباس رضي الله عنه: فيا غلام إني أُعلَمك كلمات: احْفَظِ الله يَحْفَظك، احفظِ الله تَجِدُهُ تُجَاهَك، على أن يَنفعوكَ بشيء لم يَنفعوكَ إلا بشيء قد كَتبهُ الله لك، وإن الجتمعوا على أن يَضرُوك بِشيء لم يَضرُوك إلا بِشيء قد كَتبهُ الله لك، وإن الجتمعوا على أن يَضرُوك بِشيء لم يَضرُوك إلا بِشيء قد كَتبهُ الله عليك، رقعت على أن يَضرُوك بِشيء لم يَضرُوك إلا بِشيء قد كَتبهُ الله عليك، وإن الجتمعوا على أن يَضرُوك بِشيء لم يَضرُوك إلا بِشيء قد كَتبهُ الله قليك، وفي المُتمنون الأقلامُ وجَفَتِ الصُحُف، (٣)

وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَهُ بِقَلَدٍ﴾ (١) يقول (البيضاوي): «أي إنا خلقنا كل شيء مقدراً مركباً على مقتضى الحكمة، أو مقدراً مكتوباً في اللوح المحفوظ قبل وقوعه (٥).

وَبِ البَشِيْرِ وَالنَّذِيْرِ المُرْسَلِ وَبِ النُّشُوْدِ وَالسَّرَاطِ وَالسَالِ ٣٤ مُعْتَرِفًا بِمَا أَتَى مِنْ رُسُلِ
 ٣٥ وَبِالْكِتَابِ وَالْيِقِيْنِ وَالسُّؤَالِ

⁽١) الرعد: : ٣٩.

⁽٢) الإنسان: ٣٠.

⁽٣) رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح.

⁽٤) القمر: ٤٩.

⁽٥) البيضاوي. [أنوار التنزيل وأسرار التأويل] ج١٠٨/٠.

الرسل جمع رسول، وهو الإنسان الذكرُ البالغ، الذي أوحي إليه، وكلف بتبليغ شرع الله، ونحن مصدقون بكل الرسل معترفون بما جاء من عند الله عن طريقهم، وقد توالت الرسل في كل أمة، ذكر خمسة وعشرون رسولاً منهم في القرآن، فالإيمان ببعث الرسل الكرام منذ الخليقة جزء من الإيمان بالله القادر على أن يبعث رسلاً مبشرين ومنذرين، ويكلفهم بمناط الأحكام، وتبيين الحلال والحرام، قال تعالى: ﴿ اَمْنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَبِّهِ وَ الْمُؤْمِنُونَ كُلُّ اَمْنَ بِاللهِ وَمَلَيْكِيهِ وَرُسُلِهِ لا نُنْزِقُ بَيْنَ آحَلُو مِن رَبِّهِ وَرُسُلِهِ لا نُنْزِقُ بَيْنَ آحَلُو مِن رَبِّهِ وَالمُورة ملزمة، وحقيقة رُسُلِهِ المنزل على محمد وأمته، وبما سبقه من رُسُلِهِ مَن التوراة والإنجيل والزبور والفرقان، وما شمي بصحف إبراهيم وموسى، التي ورد ذكرها في القرآن الكريم.

كما يؤمن بالموت على أنّه حق، وقد عبّر عنه الناظم (باليقين) أخذا من قوله تعالى: ﴿وَاعْبُدُ رَبِّكَ حَقّ يَأْنِكَ الْمَقِيثُ ﴾ (٢)، وما يتبع ذلك من سؤال القبر ومنكر ونكير، مما ورد مفصلاً في السنة، وأنه وإن طالت مدة البرزخ لا بد من نفخة في الصور، وقيام للقيامة، مما سمّاه النشور، وهو القومة من القبور، والذي يتبعها موقف الحشر الأعظم، ومرور الناس على الصراط، سابقين ومتعثرين على حسب أعمالهم، ثم ما بعد الفصل من نتائج الصحائف الموزونة في ميزان العدالة الأعظم مما ينتهي بصاحبه إلى الجنة أو الى النار.

ويؤمن المؤمن أيضاً بأنه على البشرِ حفظة من الملائكة يكتبون كل صغيرة وكبيرة، قال تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ يَوَيْلَنَنَا مَالِ هَذَا ٱلْكِتَٰبِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرةً وَلَا كَبِيرةً إِلَّا أَحْصَنَهَأً وَوَجَدُواْ مَا عَمِلُواْ حَاضِرًا وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ (٣)، وأن

⁽١) البقرة: ٢٨٥.

⁽٢) الحجر: ٩٩.

⁽٣) الكهف: ٤٩.

لكل إنسان صحيفة يأخذها بيمينه يوم العرض على الله إن كان من الناجين، أو بشماله أو من وراء ظهره إن كان من الهالكين، وقد حَوَت كل أعمال الإنسان بدقة عجيبة، قال تعالى: ﴿وَوُضِعَ ٱلْكِنَبُ فَتَى ٱلْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَوْيَلَنَا مَالِ هَذَا ٱلْكِتَبِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرةً إِلّا اَحْصَنها وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَافِرًا وَلَا يَظِيرُ رَبُّكَ أَحَدًا الله المنابي عَلَيْ وَقِلُونَ يَوْيَلُنَا مَالِ هَذَا الله عَليم السمين يوم القيامة لا يزن عند الله النبي عليه واقرؤوا إن شئتم: ﴿وَلَوْ نَشَاهُ لَعْمَ يُوْمَ ٱلْقِينَةِ وَزَنّا ﴾ (٢)، ودليله من القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ نَشَاهُ لَطَمَسَنَا عَلَى آعَيْهِمْ فَاسْتَبَقُوا مَن القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ نَشَاهُ لَطَمَسَنَا عَلَى آعَيْهِمْ فَاسْتَبَقُوا الْقِيرَطَ فَأَنَّ يُتَعِبُرُونَ ﴾ (٢).

٣٧ - وَخَيْرُ عَصْرِ المُسْلِمِيْنَ الأوَّلُ لأنَّهُ عَصْرُ الرَّشَادِ الأَفَضَلِ ٣٧ - وَخَيْرُ عَصْرِ المُسْلِمِيْنَ الأوَّلُ وَالْمَهُمْ مُرَادَ اللهِ فِي «لا يَسْتَوِي» (لا يَسْتَوِي»

يقال أفضل القرون أو العصور، والقرن أقرب للمعنى لأنه الجيل، ويفسره العلماء بأنه مائة سنة، وقيل مائة وعشرون سنة، وقال بعضهم أهل الزمان الواحد المتقارب، الذين اشتركوا في صفة واحدة، وجيل الصحابة اشتركوا في صحبة النبي على، وقد أصبح هذا العصر شامة في الزمان، لما احتواه من تغير إيجابي نادر المثيل في التاريخ، وقد كان عصر النبوة وعصر الراشدين، هو أزهى العصور وأبهاها، لقوله الله الحير القُرُونِ قَرنِي ثم الذين يَلُونَهُم ثم الذين يَلُونَهُم ثم الذين يَلُونَهُم ثم الذين عَلَونهم ثم يجيء قوم تسبق شهادة أحدهم يمينه، ويمينه شهادته "وقد كان عصراً مثالياً في أحوال الصحابة وأوالهم، لأنهم مثلوا الدين اقتداءاً واتساءاً بالقدوة المعصوم عليه الصلاة وألسلام، الذي قالت عنه السيدة عائشة حينما شئلت عن خُلقه: "كَانَ خُلُقُهُ الشَران» فجدير بمن تحقق بذلك، أن يحترم الصحابة ويحبهم، وأن لا

⁽١) الكهف: ٤٩.

⁽٢) رواه الإمام البخاري.

⁽٣) يس: ٦٦.

⁽٤) رواه البخاري ومسلم عن عبدالله بن مسعود (رضي الله عنه).

يخوض في مسائل الفتنة ومشاكل الحروب والخلافات التي نقلها التاريخ، يقول صاحب [سراج السالك]:

وخَيْرُ قَرِنٍ مَا أَتَى فِيهِ النَّبِي ثُمَ أَسَالُ بَعِدَهُ أَو أَقْرِبِ وَمَا جَرَى مِن حَربِهِم مُؤَوَّلُ(١) وَمَا جَرَى مِن حَربِهِم مُؤَوَّلُ(١)

أي أن ما وقع بينهم من القتال إبّان الفتنة الكبرى يجب تأويله بما يليق بمنزلتهم ومكانتهم، إلا إذا دعا الحال إلى خوض من تأليف أو تدريس، فهو متروك لأهل العلم، ولا يخاض فيه أمام العوام، حتى لا يكون فتنة لهم، يقول (ابن عبدالبر) قال أبو عمر رضي الله عنه: "إنّما وضع الله عزَّ وجلَّ أصحاب رسوله الموضع الذي وضعهم فيه، بثنائِهِ عليهم مِنَ العدالةِ والدِّينِ والإمَامَة، لتقوم الحُجَّة على جميع أهل المِلَّة بما أدَّوهُ عن نبيهم من فريضة وسنَّة، فصلى الله عليه وسلم، ورضي عنهم أجمعين، فنِعْمَ العَونُ كانوا له في الدين في تبيلغهم عَنهُ إلى من بَعدهِم من المسلمين (٢٠).

وما روي في القرآن عن الصحابة ظاهر معروف، ويتضمنه ما ورد في الحديث: «لَو أَنْفَقَ أَحَدَكُم مِثْلَ جَبَلِ أُحُدٍ مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ ولا نَصيْفَهُ» (٣)، وهو تأكيد على أن الله قد قبلهم، وجعل أعمالهم في قمّة البركة والمبرة.

وأما تحقيق الآية المشار إليها باقتباس مطلعها، فهو واضح الدلالة، لأن المولى جل في علاه، يقول مخاطباً الصحابة عليهم الرضوان: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُر مِّنَ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْج وَقَنَلُ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُواْ مِن بَعْدُ وَقَنتُلُ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّن اللَّذِينَ أَنفَقُواْ مِن بَعْدُ وَقَنتُلُواً وَكُلا وَعَدَ الله المُنوية شرح بعد السبائك الإبريزية شرح على الجواهر الكنزية]: «يجب علينا معشر الأمة أن نكف عن ذكر أصحاب رسول الله إلا بخير، أي بأحسن ذكر، قال في [الرسالة] وأفضل الصحابة الخلفاء الراشدون أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي رضي الله عنهم الخلفاء الراشدون أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي رضي الله عنهم

⁽١) انظر [سراج السالك] ج ٤٦/١.

⁽٢) ابن عبدالبر [الاستيعاب في معرفة الأصحاب] ج ١٥/١.

⁽٣) رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة.

⁽٤) الحديد: ١٠.

أجمعين، وأن لا يذكر أحد من صحابة الرسول الله إلا بأحسن ذكر، والإمساك عما شجر بينهم وأنهم أحق الناس أن يلتمس لهم أحسن المخارج ويظن بهم أحسن المذاهب، وقد جاء في الحديث: «من سبّ أصحابي فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً أي لا فرضاً ولا نفلاً، وقيل لا صدقة ولا قربة (١)، وفي حديث آخر: «اتقوأ الله في أصحابي لا تتخذوهم غرضاً من بعدي (٢)،

وهناك حديث آخر يؤكد وصيّتة في على ضرورة احترام أصحابه، ومعرفة مقاماتهم وأقدارهم، وهو قوله في مروياً عن عبدالله بن عمر: «احفظوني في أصحابي، فمن حفظني فيهم حفظه الله في الدنيا والآخرة، ومن لم يحفظني فيهم تخلّى الله عنه، ومن تخلى الله عنه أوشك أن يأخذه» (٣).

قال (الشيخ محمد باي) في نظمه لما جمع في [العزية لابن باد]:

محمد واثنان بعده اعلم عشمان وابن عم سيد البشر حتم كما أمرنا النبي البشير(1) وأفضل القرون قرن الخاتم وأفضل الصحب أبو بكر عمر والكف عن ذكرهم إلا بخير

* * *

أَركَانُ الإسلامِ

٣٩- الدِّيْنُ مَرْسُوٌ عَلَى أَرْكَانِ قَدْ بُيِّنَتْ بِمُحْكَم التِّبْيَانِ

يؤكد الناظم أن بناء الدين مؤسس على مجموعة من الأركان لا قوام له إلا بها، من أقامها أقام الدين، ومن هدمها فقد هدم الدين، وهي مبيّنة

⁽١) محمد باي بلعالم [السبائك الإبريزية] ط قرفي باتنة ١٩٩٣ ص: ١٦.

⁽٢) رواه الترمذي انظر المرجع نفسه ص: ١٧.

⁽٣) حديث صحيح رواه الطبراني عن ابن عمر.

⁽٤) انظر [السبائك الإبريزية] ص: ١٥.

بوضوح في الصحاح من الأحاديث، حيث يقول على: "بُني الإسلامُ على خَمسِ: شَهادَةِ أَنْ لا إِلَهَ إلا الله، وأنَّ مُحمَّداً رَسُولُ الله، وإقَامَة الصَّلاةِ، وإيتاء الزَّكَاةِ، وصَوم رَمضَانَ، وحَج بَيتِ الله لِمَن اسْتَطَاعَ إلَيهِ سَبِيلاً" (١)، والأركان هنا هي الأصول التي ينبني عليها الدين الإسلامي، ومعنى كونها أصولا أنها أعظم خصاله وأكثرها لزوماً ووجوباً وهي مؤكدة للدخول في الدين، فلا يصح الإسلام ولا ينسب إليه من دخل فيه إلا إذا التزم بهذه الأركان وطبقها وفق ما أمرت به الشريعة وبينه الفقهاء (٢).

• وَهِيَ الشَّهَادَتَانِ وَالصَّلاةُ لِللهَ اللهِ اللَّهِ وَاللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّالَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّالَةُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ

وأول الأركان الشهادتان، وهو أن ينطق بهما مع اعتقاد معناها ولو على جهة الإجمال، والشهادتان أن يقول المكلف على سبيل الوجوب مرة على الأقل في العمر [أشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله] وتكرارها على سبيل الذكر ينال به العبد المثوبة الحسنة والجزاء، ولا بد أن يكون قائلها مقرا لله بالوحدانية والتفرد، ولرسوله بالعبودية والرسالة الحقة، وقد قال القرآن: ﴿وَإِلَنْهُمُ إِلَنَهُ وَجِدُ لَا إِلَهُ إِلّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ﴾ وقد قال المخاطباً الرسول على ﴿ وَاللّهُ اللّهُ اللّهُ النّاسُ إِنّى رَسُولُ اللّهِ إِلَيْكُمُ النّهُ إِلَيْكُمُ اللّهُ النّاسُ إِنّى رَسُولُ اللّهِ إِلَيْكُمُ عَيْمَا ﴾ (٤)

وقــال أيــضــاً: ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أَشُوَةً حَسَنَةٌ لِمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ ٱلْآخِرَ وَلَكَرَ ٱللَّهَ كَذِيرًا ﴾ (٥٠).

والركن الثاني هو الصلاة، وهي ركن لله ولله على رسوله ليلة الإسراء والمعراج، وهي الفريضة الوحيدة التي فُرضت في السماء، وكانت

⁽١) رواه الشيخان البخاري ومسلم.

⁽٢) انظر ميارة [الدر الثمين والمورد المعين] ص: ٥٩.

⁽٣) البقرة: ١٦٣.

⁽٤) الأعراف: ١٥٨.

⁽٥) الأحزاب: ٢١.

إقامتها ملزمة، وقد ورد عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله على: "إنّ أوَّلَ مَا يُحَاسَبُ بِهِ العَبدُ يَوَم القِيَامَةِ مِنَ عَمَلِهِ صَلاَتُهُ، فَإِن صَلُحَتْ فَقَد خَابَ وَحَسِرَ..."(١) وقد فَإِن صَلُحَتْ فَقَد خَابَ وَحَسِرَ..."(١) وقد ذُكرت في القرآن الكريم ورَغّب فيها المولى في مواضع كثيرة من ذلك قسوله: ﴿وَآقِيمُوا العَمَلُوةَ وَمَا تُوَلِّقُ وَمَا نُقَيِّمُوا الْأَكُوةُ وَمَا نُقَيِّمُوا الْأَكُوةُ وَمَا نُقيِّمُوا الْأَكُوةُ عِندَ اللهُ إِنَّ اللهُ يَمَا تَعْمَلُونَ بَعِيمِينٌ ﴾ (٢) وقدوله: ﴿وَلَا لِعِبَادِى الَّذِينَ مَامَنُوا يُقِيمُوا الْقَمَلُونَ بَعِيمِينٌ ﴾ (٢) وقدوله: ﴿وَلَا لِعِبَادِى الَّذِينَ مَامَنُوا يُقِيمُوا يُقِيمُوا الْقَمَلُونَ بَعِيمِينٌ وَعَلاَئِينَ مِن قَبْلِ أَن يَأْتِي يَوَمُ لَا بَيْحٌ فِيهِ وَلَا لِعَبَادِي اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ الل

والركن الثالث الصوم، وهو إمساك عن الأكل والشرب من طلوع الفجر إلى غروب الشمس، في شهر الصيام المعلوم رمضان، منذ ثبوت رؤية الشهر في أول يوم إلى آخره، حيث تثبت رؤية هلال شوال، فينتهي الصيام المفروض، وفي الحديث الصحيح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله عنه: «مَن صَامَ رَمَضَانَ إِيمَاناً واحتِسَاباً غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِن فَنْبِهِ» (قَال فيهِ اَلْقُرْمَانُ هُدُى فَنْ شَهِدَ مِنكُمُ النَّهُرَ فَلَيْصُمْمُ أَنْ هُدُى لِلْسَاسِ وَبَيِّنَتِ مِّنَ الْهُدَىٰ وَالْفُرْقَانُ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ النَّهُر فَلَيْصُمْمُ (٥٠).

وقد حذَّر الشارع من هتك حرمة رمضان بالفطر الحرام بدون عذر شرعي وتوعد صاحبه بالخسار والوبال، وسوء العاقبة في العاجلة والآجلة، قال رسول الله على: «مَنْ أَفْطَرَ يَوماً مِن رَمَضَانَ مِنْ خَيرِ رُخصَةٍ ولا مَرَضِ لَمْ يَقْضِ عَنْهُ صَوْمُ الدَّهْرِ وإنْ صَامَهُ» (٢)، قال (الجزيري) عن فريضة الصوم: «ومنكرها كافر كمنكر فرضية الصلاة والزكاة والحج» (٧).

⁽١) رواه الإمام الترمذي وقال: حديث حسن.

⁽٢) البقرة: ١١٠.

⁽٣) إبراهيم: ٣١.

⁽٤) حديث متفق عليه رواه البخاري ومسلم.

⁽٥) البقرة: ١٨٥.

⁽٦) رواه البخاري ومسلم.

⁽V) [الفقه على المذاهب الأربعة] ج١/٥٤٣.

وأما الركن الرابع فهو الزكاة وهي لغة من الزكاء والنماء، واصطلاحا إخراج مقدار معين من المال الذي بلغ نصاباً وحال عليه الحول، وهي حقوق معلومة للفقراء تعطى من مال الأغنياء، لحكمة جلية جليلة، تحفظ توازن المجتمع، وتضمن التكافل والتآزر بين أفراده، قال تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَلِهِمْ صَدَقَةٌ تُطُهِرُهُمْ وَتُزَيِّهِم بِهَا وَصَلِ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَوْتَكَ سَكَنَّ لَمُمْ وَاللَّهُ سَمِيعً عَلِيهُمْ إِنَّ صَلَوْتَكَ سَكَنَّ لَمُمْ وَاللَّهُ سَمِيعً عَلِيهُمْ الله عَلَيْهُمْ الله علومة من الهجرة وفرضيتها معلومة من الدين بالضرورة.

ثم ذكر الناظم الركن الخامس والأخير وهو الحج، الذي هو قصد بنية أداء الشعائر المُعيَّنة إلى بيت الله الحرام، بإحرام ونية وقدرة مادية ومعنوية، إذ هو فرض على من استطاع إليه سبيلاً، وقد أمر به الشارع ورغب فيه حالة وجود المؤونة له، والقدرة البدنية، وترك ما يكفل العيال من بعد الحاج، مع تحقق الأمن في الطريق، فإن اختل شرط أجِّل الحج إلى أن يتمكن من ذلك كله، ولا يُعذر إذا توفرت له الإمكانيات والوسائل، ثم تقاعس من غير عذر ولا سبب، وفي الحديث قال رسول الله عنه: "مَن ملك زَاداً وراحلة تُبلغه إلى بيتِ الله الحرام، فلم يحج فلا عليه أن يَمُوت يهودِيّا أونصرانِيّا، ذَلِكَ أن الله يَقُولُ: ﴿وَلِلهِ عَلَى النّابِي حِجُ ٱلْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ النظير، لغاية المسلمين في صعيد واحد ضمن مؤتمر عالمي منقطع النظير، لغاية المتعاع المسلمين في صعيد واحد ضمن مؤتمر عالمي منقطع النظير، لغاية المبيلة هي عبادة الله بالإخلاص واليقين دون شرك ولا رياء، وخلاله يذوق المحجاج معاني الأخوة الإنسانية التي تجمع الشعوب على كلمة التوحيد والتكبير بغض النظر عن أجناسهم وألوانهم ولغاتهم.

٢٤- وَلْتَعْلَمَنْ أَنَّ المُرَادَ العَمَلُ فَلَيْسَ يُغْنِي كَلِمٌ وَأَمَلُ

وهو ما عبّر عنه الإمام (ابن عاشر) في منظومته بقوله: [قولاً وفعلاً

⁽١) التوبة: ١٠٣.

⁽٢) رواه الإمام الترمذي والإمام أحمد.

هو الإسلام الرفيع] (١)، فمن نطق بالشهادتين دون سائر الأعمال لم يكفه ذلك، ومن فعل المأمور، ولم يترك المنهي عنه، لم يعتبر منه ذلك إيماناً وإسلاماً على الوجه الأكمل، لأن الإسلام هو الانقياد والطاعة للخالق(٢).

العمل هو الغاية من شعائر الدين، ولا يكفي الشوق ولا اتباع الآمال والأحلام، وقد قال الله الكيس من دَانَ نَفسهُ وعَمِلَ لِمَا بعدَ المَوتِ، والعَاجِزُ مَنْ أَتْبَعَ نَفسهُ هَواهَا وتَمَنَّى عَلَى اللهِ الأَمَانِي (٣).

والغاية من هذا التذكير هنا أنه لا يكفي العلم بالأحكام، إذا لم يسارع المرء إلى تطبيقها، فالإيمان ما وقر في القلب وصدَّقه العمل، ولله درُّ القائل:

العِلمُ أَشْرَفُ شَيء نَالَهُ رَجَل مَن لَمْ يَكُن فِيهِ عِلمٌ لَمْ يَكُنْ رَجُلا تَعَلَّم الْعِلْمِ قَالَعِلمُ وَيَنْ لِمَنْ بِالْعِلْمِ قَد عَمِلا تَعَلَّم الْعِلْمَ وَاعْمَلْ مَا استَطَعتَ بِهِ فَالْعِلْمُ زَينٌ لِمَنْ بِالْعِلْمِ قَد عَمِلا

وفي القرآن الكريم: ﴿ يَكَأَيُّهُا الَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ فَلَ كَالُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ فَلَ كَالُونَ مَفْتًا عِندَ اللّهِ أَن تَقُولُواْ مَا لَا تَفْعَلُونَ فَلَ الله تعالى لبذلنا فيها أنّ المسلمين قالوا لو علمنا أحب الأعمال إلى الله تعالى لبذلنا فيها أموالنا وأنفسنا، فأنزل الله الآية، وقد قرنت بالمقت، قال البيضاوي: «المقت أشد البغض، ونصبه على التمييز للدلالة على أن قولهم هذا مقت خالص، كبر عند من يحقر دونه كل عظيم مبالغة في المنع عنه (٥٠).



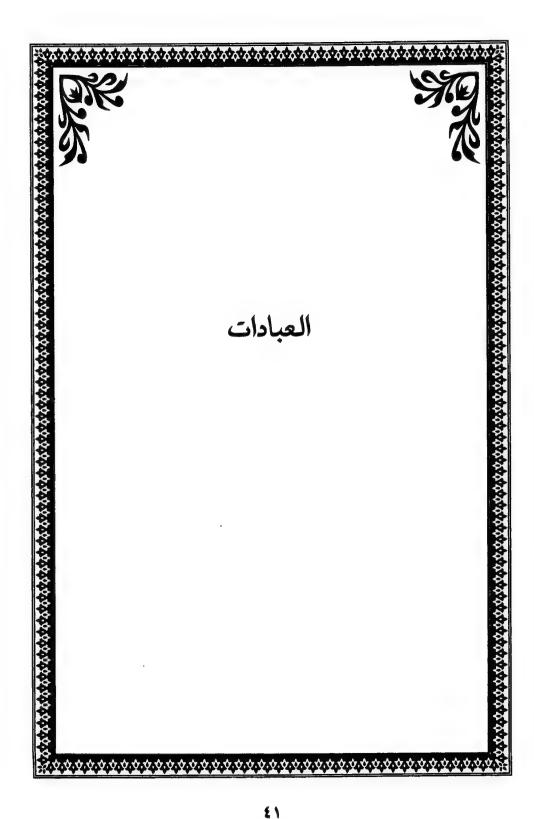
⁽١) انظر (الدر الثمين والمورد المعين) ص: ٥٨.

⁽۲) المرجع نفسه ص: ۵۸.

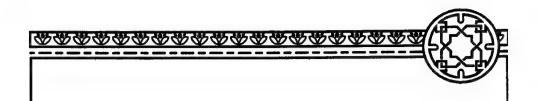
⁽٣) حديث رواه الترمذي وأحمد.

⁽٤) الصف: ٢، ٣.

⁽٥) البيضاوي [أنوار التنزيل وأسرار التأويل] ج٥/١٣٠.







الؤضوء

٣٤- إِنَّ السُوضُوءَ مِـحْـوَرُ السِعِـبَادَهُ
 ٤٤- وَهُـوُ بِتَـرْكِ مَـائِـهِ لَـيْسَ يَـجُـوْزْ

وَنَفْضُهُ يَسْتَلْوَمُ الإِعَادَهُ وَمُكْثِرٌ مِنْهُ عَلَى الفَضْلِ يَحُوزُ

يقال: (وَضُو) الشيء وضاءة، أي صار حسناً نظيفاً فهو وضيء، جمع أوضياء ووضاء، وتوضأ اغتسل وتطهر للصلاة، والوُضوء بالضم النظافة والحسن، والوضوء بالفتح الماء يتوضأ به، وهي في الشرع الغسل والمسح على أعضاء مخصوصة، أو هو إيصال الماء إلى الأعضاء الأربعة، الرأس والوجه واليدين والرجلين مع النية (١).

وواضح أن الوضوء شرط للصلاة، وهو طهارة صغرى، يرفع بها الحدث الأصغر، لتأدية الصلاة وغيرها، وهو محور العبادة لقوله عليه الصلاة والسلام: «الطَّهُورُ شَطْرُ الإِيْمَانِ»(٢).

فإذا انتقض الوضوء بأحد النواقض المعروفة، فإنه لا بد من إعادة الوضوء لتصح العبادة كالصلاة فريضة ونافلة، ولا وضوء بغير الماء الطاهر في نفسه، المُطهِّر لغيره، مما يصلح أن يطلق عليه تسمية الماء المطلق الذي لم يتغير طعمه ولا لونه ولا ريحه، ولا يُطالب المصلي بإعادة الوضوء إلا إذا وقع له ناقض، أما تجديده من غير نقض، فقد عبَّرت عنه السنة بأنه نور

⁽١) انظر [القاموس الفقهي] ص: ٣٨٢.

⁽٢) حديث صحيح رواه الإمام مسلم.

لذلك فالمكثر من الوضوء يُؤجر، والوضوء كما نعرف سلاح المؤمن، وهو مطالب بأن يكون دائماً على وضوء تحصيناً لنفسه واتصالاً بربه، ووجه مشروعيته يرتبط بقوله تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ مَامَنُوٓا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى السَّكَوْةِ فَاعْسِلُوا وَبُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُهُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُهُوسِكُمْ وَارْجُلَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُهُوسِكُمْ وَارْجُلَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُهُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْمُؤْمِنِينَ ﴾ (٢).

وقد ورد في فضله قوله الله الما يرويه أبو هريرة: «من توضأ فأحسن وضُوءَه ثم خرج عامداً إلى الصلاة فإنه في صلاة ما دام يعمد إلى الصلاة، فإنه يكتب له بإحدى خطوتيه حسنة وتمحى عنه بالأخرى سيئة، فإذا سمع أحدكم الإقامة فلا يسعى فإن أعظمكم أجراً أبعدكم داراً. قالوا لم يا أبا هريرة؟ قال: من أجل كثرة الخطى»(٣).

قَفَوْرُهُ عِنْدَ الوصُوْءِ لازِمُ كَمَا أَتَى بِهِ الحَدِيْثُ الجَازِمُ

شرع يتكلم عن فرائض الوضوء، وهي سبع كما اشتهر عند أغلب الفقهاء المالكية، وبدأ بالفور وهو الموالاة، ويعنون بها تتابع الغسل للأعضاء، وإتيان الوضوء في زمن واحد دون انقطاع ولا تفريق طويل، ويعتبر الطول بجفاف الأعضاء عند اعتدال الزمان والمكان والشخص، مع الذكر والقدرة.

وقد أكمل البيت مشيراً إلى أن الفور في الوضوء قد ثبت في الحديث الجازم القاطع وهو يعني الصحيح، وأحاديث الوضوء كثيرة، منها ما ورد في [موطأ الإمام مالك] عن عبدالله الصنابحي وهو يسلسل أعمال الوضوء

⁽١) رواه الإمام مسلم.

⁽٢) المائدة: ٦.

⁽٣) رواه الإمام مالك انظر [الفقه الإسلامي وأدلته] ج١/٦٥.

فروى أن رسول الله على قال: ﴿إِذَا تُوضَّأُ الْعَبِدُ الْمُؤْمِنُ فَتَمَضَّمَضَ خَرِجِت الخَطايَا مِن فِيهِ، وإذا اسْتَنْثَرَ خَرجتِ الخَطايَا مِن أَنفِهِ، فَإِذَا غَسل يَديهِ خَرجتِ الخَطايَا مِن يَدَيْهِ حَتَّى تَحْرُجَ مِن تَحِتِ أَظْفَارِ يَديهِ، فَإِذَا مَسَحَ برَأْسِهِ خَرجِتِ الخَطَايَا مِن رَأْسِهِ حَتَّى تَخْرَجَ مِن أَذْنَيهِ، فَإَذِا غَسَلَ رِجليهِ خَرَجتِ الخَطَايَا مِن رِجليهِ حَتَى تَخْرِجَ مِن تَحْتِ أَظْفَارِ رِجليهِ، قَالَ: ثُمَّ كَانَ مَشيئهُ إلى المسجد وصَلاتُهُ نَافِلَة (١٦)، وأما الدليل على وجوب الموالاة فقوله تعالى: [فاغسلوأ] وهي صيغة أمر، والأمر يدل على الفور، وقال الفقهاء إن الوضوء عبادة يبطله الحدث الأصغر كالصلاة والطواف، فيشترط في كونه صحيحاً أن يؤتى به في فور واحد، اعتباراً لكون القياس دليلاً على ذلك، قال (حبيب بن طاهر): «ومحل وجوب الموالاة إذا كان ذاكراً لها وقادراً عليها، أما إذا كان ناسياً أو عاجزاً فتسقط»(٢)، واستدل على ذلك بحديث للمغيرة بن شعبة رواه الإمام مالك في [الموطأ]، من كون النبي على ذهب لحاجته في غزوة تبوك، قال: (فذهبت معه بماء فجاء رسول الله، فسكبت عليه الماء فغسل وجهه ثم ذهب يخرج يده من كمّي جبته فلم يستطع من ضيق كمي الجبة فأخرجهما من تحت الجبة فغسل يديه ومسح برأسه ومسح على الخفين)(٣).

٢٤- وَجُدةٌ يَدَانِ مَسْحُهُ لِرَأْسِهِ وَأَرْجُلٌ لِنِيَّةٍ مَعْ دَلْكِهِ

أشار إلى بقية الفرائض ومنها غسل الوجه، ويغسل جميعه من منابت الشعر إلى حد الذقن، ويدخل فيه جزء من الرأس لإتمام غسله، ويجب تتبع الغضون والأسارير التي في الجبهة، ومارن الوترة التي ذكرها الفقهاء، وهي بين فتحتي الأنف، ويدخل في هذا ظاهر شفتيه، ويخلل شعر اللحية إن كان خفيفاً، ودليله: ﴿فَأَغْسِلُواْ

⁽١) انظر [موطأ الإمام مالك] طبعة دار النفائس ص: ٣١.

⁽۲) انظر الفقه [المالكي وأدلته] ج٧٨/١.

⁽٣) رواه الإمام مالك عن المغيرة بن شعبة.

⁽٤) انظر [شرح ميارة على ابن عاشر] في باب الوضوء.

وُجُوهَكُمْ ، والفرض يتأتى بغسله مرة واحدة لظاهر الآية السابقة ، ولرواية ابن عباس أن النبي الله توضأ مرة مرة (١) ، ودليل تخليل اللحية حديث عثمان أن النبى كان يخلل لحيته (٢) .

ومن الفرائض غسل اليدين إلى المرفقين وقد نصت عليه الآية الكريمة بدقة، ويدخل فيه تخليل أصابع اليدين، فيجمع رؤوس الأصابع من كل يد، ويدلكها بكف الأخرى، حتى يستوعب اليدين في وضوئه إلى المرفقين (٣)، ودليله رواية جابر أنه الله إذا توضأ أدار الماء على مرفقيه (١٤).

ثم ذكر الفرض الآخر وهو مسح الرأس من منابت الشعر في مقدمة الرأس إلى القفا، ويكون المسح إلى منتهاه، ومن توضأ وحلق رأسه لا يعيد الوضوء، ودليله قوله تعالى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُهُوسِكُمْ ﴾، وقد روى (ابن العربي) أن كل من وصف وضوء رسول الله، ذكر أنه مسح رأسه كله، وفعل النبي رافع لكل خلاف (٥).

ونصه وارد في [مختصر خليل] إذ يقول: «ولا يُعِيْدُ مَن قَلَّمَ ظُفرَهُ أو حَلَقَ رَأْسَهُ وفي لِحيتَهِ قَولانِ» (٢)، ودليل هذا القول أن الصحابة كانوأ يحلقون بمنى ثم ينزلون لطواف الإفاضة، وما أثر ولا نقل عن أحد منهم أنه أعاد مسح رأسه بعد الحلق (٧).

والفرض الآخر غسل الرجلين إلى الكعبين، وهما العظمان الناتئان بمفصلي الساقين، ويندب مع الفرض تخليل أصابع الرجلين، ودليله: ﴿وَالْبُلُكُمُ إِلَى ٱلْكُمْبَيْنِ﴾، والدليل على فرضية غسلهما قوله على العلامية الماليل على فرضية عسلهما الماليل الماليل على فرضية عليهما الماليل الماليل على فرضية عسلهما الماليل الماليل على فرضية عسلهما الماليل الماليل على فرضية عسلهما الماليل الماليل

⁽١) رواه الترمذي عن ابن عباس وقال حسن صحيح.

⁽۲) رواه أبو داود عن عثمان بن عفان.

 ⁽٣) ذكرت أربع فرائض في الآية والباقي من إجماع الفقهاء، والآية هي رقم ٣ من سورة المائدة فارجع إليها.

⁽٤) رواه البيهقي عن جابر بن عبدالله.

⁽٥) ابن العربي [أحكام القرآن] ج٢/١٧، و[الفقه الإسلامي وأدلته] ج٢/١٧.

⁽٦) انظر [جواهر الإكليل شرح مختصر] ج ١٤/١ ـ ١٥.

⁽V) القرافي [الذخيرة] ج١/٩٥١.

للأعقاب وبطون الأقدام من النار»(١)، وهو حديث رواه الترمذي وروى مالك نصفه الأول (٢)، ودليل التخليل للأصابع أمره الله الله عنه أصابعه إذا توضأ (٣)، وحديثه الآخر: «خللوا بين أصابعكم لا يخللها الله عنه وجلّ في النار»(٤).

وأما الدلك فهو إمرار باطن الكف على العضو حتى يتأكد المتوضئ من اكتمال الوضوء واستيعابه، خاصة وقد حدَّر النبي من من ترك اللمعة في مؤخرة الرجلين بما يسمى الأعقاب، وهو داخل في مفهوم الغسل، ولا يغني عنه مجرد إفاضة الماء أو الغمس فيه، ودليل الدلك المقارن لصب الماء حديث عبدالله بن زيد أن النبي الله «توضأ فجعل يقول: هكذا، يدلك» (٥٠).

ولا يترك الدلك بظاهر الكف إلا لعذر ملزم، ولا يكفي دلك الرجل بالرجل على المشهور، إذ الدلك واجب لذاته لا لإيصال الماء^(٢)، وفي قولهم يدلك تعبير بالقول عن الفعل، وقد ورد في [المصباح المنير]: «دلكت الشيء بمعنى: مرسته بيدك، ودلكت النعل بالأرض: مسحتها بها»(٧).

48- قَدْ بُيِّنَتْ بِفِقْهِنَا الفُرُوضُ
 58- فَابْدَأْ بِغَسْلِكَ اليَدَيْنِ السُّنَنَا
 58- تَمْسَحُ أُذْنَيْكَ وَرَأْسَكَ تَرُدُ
 60- مُمَضْمِضًا مُسْتَنْشِقًا مُنْتَشِرًا

وَفُصِّلَ المَسْنُونُ وَالمَفْرُوضُ مُسْتَوْعِبَ الكَوْعَيْنِ مِنْ غَيْرِ وَنَى لِمَسْحِهِ مِنَ القَفَا كَمَا وَرَدْ مُرَتَّبَ الفَوَرَافِضِ السَّفَا كَمَا وَرَدْ مُرَتَّبَ السَفَرَافِضِ السَمْقَرَّرَهُ

⁽١) رواه مالك: «ويل للأعقاب من النار» والصيغة الثانية رواها الترمذي.

⁽٢) رواه الإمام مالك في الموطأ.

⁽٣) رواه الترمذي وقال حسن صحيح.

⁽٤) رواه الدارقطني.

⁽٥) رواه الإمام أحمد في المسند ج٤/٣٩.

⁽٦) انظر [السبائك الإبريزية] الشيخ محمد باي بلعالم [باب الوضوء].

⁽٧) [التحفة الرضية في فقه السادة المالكية]، ص: ٧٩.

يذكر الناظم أن الفقه قد أحاط بهذا المبحث، وبيَّن فرائضه وسننه بالتفصيل والتدقيق، الذي لا لُبس معه ولا شبهة، ومعرفة الفرائض ضرورية لأنه لا صحة للوضوء بدونها، وكذلك السنن لا بد من معرفتها لمواظبة النبي وأصحابه عليها، وهي ثمانية على المشهور لخصها الفقهاء وأفاضوأ في شرحها وتبيان أدلتها.

ولذلك فإن الناظم شرع يتكلم عن سُنن الوضوء، بادئاً بغسل اليدين الى الكوعين، تأسياً بفعل النبي الله الذي كان يغسلهما ثلاثاً قبل إدخالهما في الإناء، وقد ورد في صحيح البخاري: أن عثمان (رضي الله عنه) ذكر أنه على دعا بإناء للوضوء ففعل ذلك، فكان سنة، ظاهره ولو كانتا نظيفتين، ودليله أيضاً حديث عبدالله بن زيد أنه سئل عن وضوء النبي الفه الفدعا بتور من ماء، فتوضاً لهم وضوء النبي فأكفأ على يده من التور، فغسل يديه ثلاثاً ثم أدخل يده في الإناء (۱)، والتور في اللغة الإناء المصنوع من النحاس.

ويكون غسلهما باستيعاب الكوعين وهما العَظمَانِ الناتئان في مفصل اليد، والأصل في هذا قوله على: ﴿إِذَا استَيقظَ أَحَدُكُم مِن نَومِهِ فَلْيَغْسِل يَدَيْهِ قَبْلَ أَن يُدخِلَهُمَا في الإِنَاءِ ثَلاثاً فَإِنَّ أَحدَكُم لا يَدرِي أَينَ بَاتَتَ يَدَهُ (٢).

ثم ذكر من السنن مسح الأذنين ويكون المسح للأذنين ظاهراً وباطناً، ولا بد من تجديد الماء لهما، ولا يكفي لهما ما تبقى من بلل الرأس، وهو سنّة عند مالك، ودليله أن النبي على مسح برأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما ومن السنن ردُّ مسح الرأس من القفا إلى مقدمة الرأس يقول (ابن عرفة): من سنن الوضوء ردَّ اليدين من منتهى المسح لمبدئه، وكذلك المضمضة، وهي إدخال الماء إلى الفم وخضخضته من شدق إلى شدق، ومجّه بعد ذلك، فلو ابتلعه فقد خالف السنة، ودليل رد مسح الرأس حديث عبدالله بن

⁽١) [التحفة الرضية في فقه السادة المالكية]، ص: ٨٢.

⁽٢) حديث رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه والدارمي وأحمد.

⁽٣) رواه الترمذي عن ابن عباس وقال حديث حسن صحيح.

زيد بن عاصم الوارد في [موطأ مالك]، وإذا طال الشعر وجب في رد المسح إدخال اليد تحت الشعر المستطيل، إذ لا يتم التعميم ولا يتحقق إلا بذلك (۱)، وأما المضمضة فهي مسنونة ودليل ذلك أن آية الوضوء حصرت الوضوء في الفرائض المذكورة فيها ولم تذكر المضمضة ضمنها. والاستنشاق والاستنثار، وهما سنتان متلازمتان، إذ الأول جذب الماء بأنفه، والثاني نثره بنفسه (بفتح النون والفاء) وأصبعيه، وقد أنكر مالك ترك وضع اليد على الأنف لمنع ما يخرج مع الماء حتى لا يسيل على فمه أو لحيته، ودليله ما رواه أن رسول الله على قال: «إذا توضأ أحدكم فليجعل في أنفه ماء ثم لينثره، ومن استجمر فليوتر» (۲)، وقد جعلتا سنتين عند (عياض) وغيره، وظاهر قول ابن عرفة والمدونة والرسالة أنهما سنة واحدة.

ثم أنهى السنن بسنة ترتيب الفرائض فيما بينها، بحيث يُقدِّم الوجه على اليدين وهما على الرأس والرجلين.

فإن نكس أحد الأعضاء وتذكر فوراً أعاده مع ما بعده، وإن طال الوقت أعاده وحده، وطول الوقت معتبر بجفاف الأعضاء في الزمان المعتدل، ودليل مسألة الترتيب للفرائض وأنه سنة لا فرض، أن الله عدل في الآية بالعطف بالفاء وثم المفيدتين للترتيب، إلى الواو التي تفيد مجرد الجمع، وقد روى البيهقي عن علي جواز البدء بأي أعضاء الوضوء بدأ(٣).

والمعتمد عند الفقهاء أن من ترك فرضاً من الوضوء ناسياً أعاده وجوباً، وأعاد الصلاة إن كان قد صلى. وأما ترك السنة من سنن الوضوء فيأتي بها للمستقبل، ولا يعيد ما صلى. يقول ابن يونس فيما نقله ميارة في شرحه (المرشد المعين) وإن كان نكس عامداً أعاد الوضوء والصلاة أبداً لأنه عابث (اه).

⁽١) [الفقه المالكي وأدلته] ج٧٤/١.

⁽٢) رواه الإمام مألك.

⁽٣) انظر [الفقه المالكي وأدلته] ج٨٣/١.

وقد ثبت الترتيب بين الفرائض والسنن في حديث عبدالله بن زيد الذي سئل عن وضوء رسول الله في فدعا بتور من ماء فغسل يديه ثلاثاً، ثم أدخل يديه في التور فمضمض واستنشق واستنثر ثلاث غرفات، ثم أدخل يده فغسل وجهه ثلاثاً، ثم غسل يديه مرتين إلى المرفقين، ثم أدخل يده فمسح رأسه، فأقبل بهما وأدبر مرة واحدة ثم غسل رجليه إلى الكعبين (۱).

٩٠ قَدْ حَدَّدُوا بِفِقْهِ نَا الفَضَائِلا
 ٩٠ تَسْمِيَةُ الإلَهِ طُهُرُ الأَمْكِنَهُ
 ٩٠ وَ الشَوَعُ مِنَ الْيَمِيْنِ وَاذْكُر السِّوَاكُ
 ٩٥ وَ البُدَأُ بِمَسْحِ الرَّأْسِ مِنْ أَمَامِ

كَالشَّفْعِ وَالتَّفْلِيْثِ فِيْمَا فُضًا لا فَقَلُ لِ السَمَاءَ وَيَسمِّ نِ الإنَسا وَاحْدَدُ مِنَ المَوْلَى فَإِنَّهُ يَسرَاكُ وَحُدلًا مِنَ المَوْلَى فَإِنَّهُ يَسرَاكُ وَحُدلًا لَكُ أَصَابِعَ الأَقْدامِ

بدأ الناظم بعرض فضائل الوضوء وأولها الشفع والتثليث في المغسول كما عبر (ابن عاشر)، بمعنى أن تكرار المغسول مستحب، وهو المشهور، وظاهر كلام الفقهاء أن المغسلة الثانية والثالثة فضيلة، وقيل كلاهما سنة، وقيل الثانية سنة والثالثة فضيلة، روى هذا الخلاف (الإمام عياض) عن شيوخه، والمشهور ما ورد في النظم وهو كونها جميعاً فضيلة، ودليل ذلك قوله على: «من توضأ واحدة فتلك وظيفة الوضوء التي لا بد منها، ومن توضأ اثنتين فله كفلان من الأجر، ومن توضأ ثلاثاً فذلك وضوئي ووضوء الأنبياء قبلي»(٢)، وقد روي عن النبي على أنه توضأ مرتين مرتين في حديث عبدالله بن زيد(٣) وثلاثاً ثلاثاً في رواية عثمان(٤).

ثم تكلم عن التسمية وروي فيها الإباحة والإنكار، والخلاف قائم بين كونها مسنونة أم لا وهل ورد نص بها، أم هي غير مأثورة؟.

وقد عدَّ الإمام (خليل بن إسحاق) مواضع تُشرع فيها البسملة فقال بعد

⁽١) [التحفة الرضية في فقه السادة المالكية] ص: ٩٤.

⁽٢) الحديث عن أبي بن كعب، رواه أحمد في مسنده وابن ماجه.

⁽٣) رواه الإمام البخاري.

⁽٤) رواه الإمام مسلم.

أن ذكر استحبابها في الوضوء: «وتشرعُ في غسل وتيمُّم وأكل وشرب وذكاة وركوب دابَّة وسفينة ودخول وضده لمنزل ومسجد ولبس وغلق بابِ وإطفاء مصباح ووطء وصعود خطيب منبراً وتغميض ميِّت ولَحْدِهِ»(١).

قال (الفاكهاني): الأفضل أن يأتي بالبسملة كاملة وكذلك أكدها (ابن منير) فيقول: ﴿ يُسْمِ اللّهِ الرَّحْيَنِ الرَّحِيرِ ﴾ دون بترها، ودليل فضيلة البسملة ما رواه أنس، قال: (طلب بعض أصحاب النبي الله وضوءاً، فقال رسول الله الله: هل مع أحدكم ماء، فوضع يده في الماء وهو يقول: توضؤوا بسم الله. أي: قائلين ذلك عند الابتداء به، قال أنس فرأيت الماء يخرج من بين أصابعه حتى توضؤوا من عند آخرهم) (٢).

ومن الفضائل طهر الأمكنة وهو أن يتوضأ في مكان طاهر حتى لا يتطاير الرذاذ إلى جسمه وثوبه، إن كان الموضع مُتَنَجَّساً، وقد عدّ ابن رشد وابن يونس من الفضائل أن لا يتوضأ في الخلاء أي: مكان التجاسة، ودليله حديث عبدالله بن مغفل قال: رسول الله في: «لا يبولن أحدكم في مستحمه ثم يغتسل فيه أو يتوضأ فإن علامة الوسواس منه» والفضيلة الأخرى تقليل الماء قال صاحب [الرسالة]: «وقِلَّةُ الماءِ معَ إِحكامِ الغسلِ سُنةٌ والسَّرفُ فيهِ غُلُو وبِدعَةً» (نا)، لأن الإسراف ولو في الماء الجاري خلاف السنة، ودليله حديث أنس قال: (كان رسول الله في يتوضأ بالمدّ ويغتسل بالصاع إلى خمسة أمداد) (٥).

ولا تحديد في هذا التقليل لأن الناس فيما يكفيهم من الماء ليسوا سواء، وقال الشيخ (أبو إسحاق): لا يجوز ولا يجزئ في الوضوء أقل من

⁽١) (جواهر الإكليل شرح مختصر خليل) ج ١٧/١.

⁽٢) رواه النسائي عن أنس بإسناد جيد.

⁽٣) رواه الحاكم في المستدرك، وقال صحيح على شرط البخاري ومسلم ووافقه الذهبي، كما رواه البخاري.

⁽٤) النفراوي: (الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني) ج١٤٩/١.

⁽٥) رواه البخاري ومسلم.

مد، ورأى (ابن العربي) أن ما رواه البخاري من وضوئه على الأقل، والواجب الإسباغ ولا حد عند مالك، والظاهر أن الإسراف هو تجاوز الحد المعروف المألوف من الاعتدال، وقد روى عبدالله بن المغفل أن النبي على: «إنه سيكون في هذه الأمة قوم يعتدون في الطهور والدعاء»(١)، وعن عبدالله بن عمر: أن رسول الله على مر بسعد وهو يتوضأ، فقال: ما هذا السرف؟»، فقال: أفي الوضوء سرف؟ قال: «نعم وإن كنت على نهر جار»(٢).

والفضيلة الأخرى تيامن الإناء، وهو وضعه عن يمينه أثناء الوضوء، لأنه أمكن وأسهل في التناول والاستعمال، قال (عياض): اختار أهل العلم أن ما ضاق عن دخول اليد فيه وضع على اليسار، حتى يكون صب الماء على اليد اليمنى وهي الأشرف والأولى بالتطهير، قال (حبيب بن طاهر): هجعل الإناء المفتوح كالقصعة والطست لجهة اليمين لفعله عليه السلام لذلك، ولأنه أعون في التناول بخلاف الإبريق ونحوه فيجعل في جهة اليد اليسرى "(۳).

والفضيلة الموالية البدء بالميامن قبل المياسر على المشهور، وخلاف المشهور ما روي في المدونة عن على وابن مسعود: ما نبالي بدأنا بأيماننا أو بأيسارنا، وقد روي في الأول حديث أبي هريرة أن رسول الله قال: (إذا توضأتم فابدأوأ بميامنكم)(1).

وبعد ذلك السواك وهو فضيلة لما ورد فيه من نصوص نبوية مرغبة، فعن عائشة رضي الله عنها أن النبي الله قال: «السّواكُ مَطهَرَةٌ للفَم مَرضَاةٌ للرّبٌ»(٥)، وقوله أيضاً: فيما يرويه أبو هريرة: «لَولا أن أَشقٌ علَى أُمّتِي

⁽١) رواه أبو داود عن عبدالله بن مغفل.

⁽٢) رواه ابن ماجه عن عبدالله بن عمر.

⁽٣) انظر [الفقه المالكي وأدلته] ج١/٨٤، والقرافي [الذخيرة] ج١/٢٨٠.

⁽٤) رواه ابن ماجه عن أبي هريرة.

⁽۵) رواه النسائي وابن خزيمة في صحيحه بأسانيد صحيحة.

لأَمَرْتُهُم بِالسَّوَاكِ مَعَ كلِّ صَلاقٍ (١)، وفي رواية: «مع كل وضوء» (٢)، وعن عائشة رضي الله عنها: «أن النبي الله كان يوضع له وضوؤه وسواكه فإذا قام من الليل تخلّل ثم استاك (٣).

ويُندب أن يكون السواك رطباً لغير الصائم وأما الصائم، فيكره له حيث لم يجد له طعماً، وإلا حُرِّم عليه.

وقد رغبت السنة في عود الأراك، وهو أجود أنواع السواك، وأورد الشيخ (محمد باي) هذه النصيحة نقلاً عن نظم بعضهم بالتحذير من بعض أنواع السواك المضرة لصحة الإنسان ولثته، فقالوا:

جَنَّبْ مِنَ الْأَعْوَادِ سَبْعًا فَلا تَكُنْ بِهَا تَستَاكُ تَنْجُ مِنَ الْعَطَبْ فَرَيْحَانُ رُمَّانٌ وَمَا قَدْ جَهِلتَهُ وَحَلْفَاءُ ضِمَّاد حَشِيشٌ مَعَ الْقَصَبْ

وتحصل الفضيلة باستعمال كل خشن مما يزيل الوسخ، وأفضل ما يستاك به عود الأراك فهو مستعمل معروف، وفوائده الطبية مشهورة، قالوا وإن لم يجد شيئاً استعمل أصبعه.

وقد أورد (الشيخ ابن حمدون) قصيدة للحافظ (ابن حجر العسقلاني) في فوائد السواك منها قوله:

إن السواك مرضي الرحمن مطهر الشغر مذكي الفطنة مشدد اللثة، أيضاً مُذْهِبُ كنذا مصفّي حلقه، ويقطعُ

وه كنا مبيض الأسنان يزيده فسساحة وحُسنا لبَخر، ولسلعدة مرهب رطوبة، ولسلغناء يسنفع (٤)

⁽١) حديث متفق عليه.

⁽٢) رواه أحمد ومالك والنسائي.

⁽۳) رواه أبو داود.

⁽٤) (حاشية الشيخ حمدون على ابن عاشر) ج١١٢/١.

وأما قوله و(إحذر مِنَ المَولَى فَإِنَّهُ يَرَاكُ) فهو تكملة للبيت تضمنت نصيحة غالية، لا تدخل في فضائل الوضوء، ولكنها تحقق مقام الإحسان الوارد في الحديث الشريف: «أُغبُدِ اللهَ كَانَّكَ تَرَاهُ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ مَاكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ مَاكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ مَاكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ مَاكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ اللهَ كَانَكَ تَرَاهُ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ اللهَ كَانَكَ مَن المَاكَانُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ الل

وأشار إلى الفضيلة الأخرى في البيت الموالي، وهي بدء مسح الرأس من مقدمته، وحكى فيه (ابن رشد) السنية في المذهب، وحكى آخرون غير ذلك، ودليله ما ورد في حديث عبدالله بن زيد وهو يصف وضوء النبي في: «ثم مسح رأسه بيده فأقبل بها وأدبر: بدأ بمقدم رأسه حتى ذهب بهما إلى قفاه، ثم ردهما إلى المكان الذي بدأ به» (٢)، وآخر الفضائل تخليل الأصابع وقد أشرنا له عند كلامنا على غسل الرجلين في فرائض الوضوء.

ثم شرع الناظم يتكلم عن نواقض الوضوء وهو فصل مهم جداً يحتاجه المسلم لضبط طهارته، فيقول:

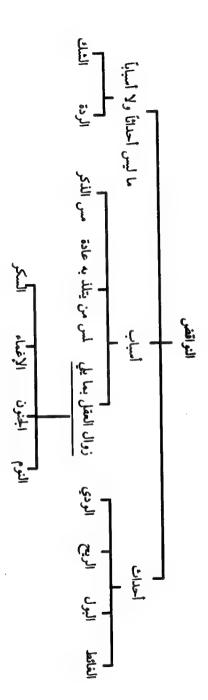
وقد رَوَوُا مَجْمُوْعَةَ النَّوَاقِضِ
 وقد رَوَوُا مَجْمُوْعَةَ النَّوَاقِضِ
 ويكسلِّ ريسح سسلس أو بَسؤلِ
 والمَذْي وَالوَدْي عَلَى مَا ذُكِرَا
 والسُّخُو وَالإغْمَاءِ وَالجُنُوْنِ
 والسُّخُو وَالإغْمَاءِ وَالجُنُوْنِ
 والسُّخُو مَوْأَةٍ كَذَاكَ القُبْلَهُ

بِكُلِّ شَرْحِ مُسْتَنِيْرٍ فَايْضِ أَوْ غَائِطٍ أَوْ نَوْمِهِ مِنْ ثِفْلِ أَوْ لامَسَ الأصبُعُ مِنْهُ الذَّكَرَا وَالشَّكُ فِي الحَدَثِ لِلْمَفْتُونِ وَالشَّكُ فِي الحَدَثِ لِلْمَفْتُونِ

أشار في البيت الأول إلى أن للوضوء مجموعة من النواقض ذكرت في مصنفات فقهاء الفروع كخليل والرسالة وقوانين ابن جزي وغيرها، وهي على الإجمال أحداث وأسباب وغير أحداث وأسباب؟ يفصلها الجدول التالى:

⁽١) رواه البخاري ومسلم والنسائي.

⁽٢) رواه البخاري ومسلم عن عبدالله بن زيد.



وأول ناقض هو الريح وهو أحد الأحداث المقابلة في نواقض الوضوء للأسباب، والحدث ما ينقض بنفسه، والسبب ما كان مؤدياً إلى الحدث أو النقض، فالريح إذا خرجت من السبيل المعتادة كانت ناقضة للوضوء، وكذلك البول لكونه نجاسة يترتب عليها النقض، ودليل نقض الريح للوضوء ما رواه أبو هريرة قال: قال رسول الله في: «لا تقبل صلاة من أحدث ما رواه أبو هريرة؟ قال: فساء حتى يتوضا، قال رجل من حضرموت: ما الحدث يا أبا هريرة؟ قال: فساء أو ضراط»(۱)، ودليل نقض البول حديث أسامة بن زيد قال: (دفع رسول الله في بالشعب فنزل فبال، ثم توضاً)(۱)، ومثله حديث حذيفة قال: (أتى النبي في سباطة قوم، فبال قائماً، ثم دعا بماء، فجئته بماء فتوضاً)(۱).

أما السلس وهو الخارج إذا خرج على غير العادة، كان سلس ريح أو بول أو غيرهما، وقيدوه بما إذا كان إتيانه أقل من انقطاعه، فإذا كان كثيراً فلا ينقض، ولكن يستحب منه الوضوء إلا إذا شق(¹⁾.

ثم شرع يتكلم عن الغائط وهو النجاسة الغليظة المعروفة، وهي من الأحداث، ودليله قوله تعالى: ﴿أَوْ جَأَةَ أَحَدُّ مِنكُمْ مِنَ ٱلْفَالِمِلِ﴾ (٥)، ثم النوم الثقيل، وحدد بالثقل لأن النوم الخفيف لا ينقض، إذ أن ثقله مرهون بأن تنحل حبوته، أو تسقط مسبحته، أو يسيل لعابه، أو يسقط المصحف من يده، أو يكلمه أحد من قرب فلا يسمع ولا يعي، ودليله قوله الحديد، ولكاء السبم العينان فمن نام فليتوضأ (٦)، وللنوم الثقيل علامات جمعها أحدهم في بيتين من النظم، يقول فيهما:

⁽١) رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة.

⁽۲) رواه البخاري ومسلم.

⁽٣) رواه البخاري ومسلم.

⁽٤) الشيخ محمد باي بلعالم [المباحث الفكرية] ص ٤٣٠.

⁽٥) المائدة: ٧.

⁽٦) رواه داود وابن ماجه.

عَلامَةُ النَّومِ الثَّقِيلِ أَن يَسِلْ رِيتٌ، وَحَـبوة إِذَا تَـنَـجَـلْ سُقُوطُ مَا فِي اليَدِ أُو تَكَلمَا بِقُربهِ وَلَـم يَشْعُرْ فَلْتَعلَمَا بِقُربهِ وَلَـم يَشْعُرْ فَلْتَعلَمَا

ودليل هذا حديث أنس بن مالك قال: (أقيمت الصلاة والنبي الناجي رجلاً، فلم يزل يناجيه حتى نام أصحابه، ثم جاء فصلّى بهم أي: ولم يتوضؤوا وقوله: (كان أصحاب رسول الله الله ينتظرون العشاء الآخرة حتى تخفق رؤوسهم ثم يصلون ولا يتوضؤون)(١)، وذلك لخفة نومهم.

ومن النواقض المذي وهو ماء رقيق أبيض، ويخرج من مجرى البول عند الشهوة، وقد يخرج بغير شهوة، ولا دفق معه، ولا يعقبه فتور، وقد لا يحس صاحبه بخروجه، وهو ناقض للوضوء، ودليله قوله الناهاء الماكم ذلك فلينضح فرجه وليتوضأ وضوءه للصلاة (٢).

وأما الودي فهو الماء الرقيق الأبيض، الذي يخرج إثر البول من إفراز البروستاتة، وقد يخرج عند حمل شيء ثقيل، وينقض الوضوء أيضاً (٣)، ونظراً لكونه يخرج مع البول أجراه العلماء مجرى البول.

ومن النواقض لمس الذكر بباطن الكف أو جنبه أو بإصبع، وإن كان زائداً ما دام فيه الإحساس، فإن كان هنالك حائل غليظ فلا نقض، أما إذا رق الحائل بحيث كان كالعدم فالنقض حاصل، وسواء أكان اللمس للذكر سهواً أم عمداً، ودليل نقضه للوضوء حديث أبي هريرة أن النبي الله قال: «من أفضى بيده إلى فرجه ليس دونها حجاب فقد وجب عليه وضوء الصلاة» (٤)، ودليله عن نافع أن عبدالله بن عمر كان يقول: إذا مس أحدكم ذكره فقد وجب عليه الوضوء (٥).

⁽١) رواهما البخاري ومسلم.

⁽۲) رواه مالك وأبو داود عن المقداد.

⁽٣) انظر سعدي أبو جيب (القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً) ص ٣٧٧.

⁽٤) رواه البيهقي والدارقطني عن أبي هريرة.

⁽٥) رواه الإمام مالك.

ومن النواقض السكر والإغماء والجنون، وهي نواقض تتعلق بزوال العقل، وهي أسباب للنقض سواء كان السكر بحلال أو بحرام، ولا يشترط في السكر والإغماء والجنون طول ولا ثقل مثلما هو في النوم، بل حصولها ناقض مطلقاً، ودليله ما روته عائشة قالت: «ثقل النبي فقال: أصلى الناس؟ قلنا: لا، هم ينتظرونك، قال: ضعواً لي ماء في المخضب، قالت: فاغتسل، فذهب لينوء فأغمي عليه ثم أفاق، فقال: أصلى الناس؟ قلنا: لا، هم ينتظرونك يا رسول الله، قال: ضعواً لي ماء في المخضب، فاغتسل ثم ذهب لينوء فأغمي عليه، ثم أفاق، فقال: أصلى الناس؟، فقلنا لا هم ينتظرونك يا رسول الله، والناس عاكفون في أصلى الناس؟، فقلنا لا هم ينتظرونك يا رسول الله، والناس عاكفون في المسجد ينتظرون النبي الله لصلاة العشاء الآخرة، فأرسل النبي الله إلى المسجد ينتظرون النبي الناس(۱).

وزاد ناقضاً آخر وهو الشك في الحدث لمن فتن بوسوسة أولم يُفتن، وفيه تفصيل: فمن أيقنَ بالوضُوءِ وشَكَّ في الحَدَثِ ابتَدَأ الوضوء، قال صاحب [بلغة السالك]: «إذا دخل في الصلاة بتكبيرة الإحرام معتقداً أنه متوضئ، ثم طرأ عليه الشك فيها هل حصل منه ناقض أم لا، فإنه يستمر على صلاته وجوباً، ثم إن بان أنه متطهر ولو بعد الفراغ منها فلا يعيدها، وإن استمر على شكه توضأ وأعادها»(٢).

وقال غيره: من شك فلم يدر أحدث بعد الوضوء أم لا؟ أعادَ الوضوء، إلا أن يكونَ مُستنكِحاً فَلا إعادة عليهِ في وضوء ولا صَلاة، قال ابن الحاجب: ومن تيقن الطهارة وشك في الحدث أعاد الوضوء، وذلك شبيه بمن شك أصلّى ثلاثاً أو أربعاً يعيد، قيل: وجوباً وقيل: استحباباً (٣).

قال (ميارة): ﴿وإِنَّمَا يَجِبُ الوضوءَ في غير المستنكح وأمَّا المستنكِحُ

⁽١) رواه البخاري ومسلم.

⁽٢) أحمد الضَّاوي، [بلغة السالك] و[شرح الدردير] ج١/٥٣ [الهامش].

⁽٣) ميارة [الدر الثمين] ص: ١٧٤.

فلا شيء عليهِ (١)، وهو المشهور في المستنكح بمعنى الموسوس، قال (ابن عبدالسلام): وهو ظاهر المدونة وغيرها (٢).

ثم تكلم عن ناقض آخر هو إلطاف المرأة، وهو ناقض، فإذا أدخلت المرأة يدها في فرجها ما بين شفرتيها فألطفت انتقض وضوؤها، وقال غيرهم لا نقض، ولو أدخلت أصبعها في فرجها ولو وجدت لذة، وأما مش ظاهر فرجها فلا نقض فيه بلا خلاف، وأما القبلة ففيها تفصيل كاللمس، وهما ناقضان في المذهب، والشرط في تحقق النقض وجود اللذة المعتادة، إذا قصدت ووجدت على الإطلاق، وبأحدهما على التفصيل، فمن لمس من لا يُلتذ به عادة كمحرم أو صغيرة لا تُشتهي عادة فلا ينتقض وضوؤه.

وأما من لم يقصد ولا وجد فقولان، أحدهما: لا وضوء عليه وهو الأشهر، والثاني: عكسه، وفصّل ابن عرفة فقال: إن كانت القُبلةُ على الفَم نَقضتَ مُطلقاً، ولو في هذه الحالة التي هي عَدَمُ القصدِ وعدم الوجودِ للذَّةِ، وإن كانت على غيرهِ فَلا نَقْضَ (٣).

والناقض الأخير هو كفران المتوضئ بالملة، أي: ارتداده بعد أن كان مسلماً وحصل منه الوضوء حالة إسلامه، فإن وضوءه ينتقض بردته، لقوله تعالى: ﴿ لَهِنَ أَشَرَكُتَ لَيَحْبَطَنَ عَمَلُكَ ﴾ (٤)، وقوله تعالى: ﴿ وَمَن يَرْتَدِدَ مِنكُمْ عَن دِينِهِ مَنَكُمْ تَنُ أَشْرَكُتَ لَيَحْبَطَنَ عَمَلُكَ ﴾ (٤)، وقوله تعالى: ﴿ وَمَن يَرْتَدِدَ مِنكُمْ عَن دِينِهِ مَنَكُمْ تَن الدُّنيَ وَهُوَ كَأُولَتِكَ حَبِطَت أَعْمَلُهُمْ فِي الدُّنيَ وَالْآخِرَةُ وَأُولَتِكَ وَلَا لَا اللهُ عَلَى الدُّنيَ وَالْآخِرَةُ وَأُولَتِكَ وَلَا اللهُ عَلَى الدُهُ عَلَى الدُهُ وَلَا اللهُ عَلَى الدُهُ وَلِلهُ عَلَى الدُهُ وَالخلود في النار على وفاة الشخص على الكفر.

وفي [المعيار] (للونشريسي) مما ينقله صاحب [المرشد المعين] وينسبه لأبي بكر بن العربي أيضاً أن اعتبار الردة من موجبات الوضوء، إنما هو في

⁽۱) نفسه ص ۱۲۶.

⁽۲) نفسه ص: ۱۲٤.

⁽٣) نفسه ص: ١١٩ وما بعدها.

⁽٤) الزمر: ٦٥.

⁽٥) البقرة: ٢١٧.

حق من لم يجب عليه غسل قط، وكان بلوغه بالإنبات مثلاً، أو ببلوغ ثماني عشرة سنة، فتوضأ ثم أرتد، ثم راجع الإسلام قبل نقض وضوئه، وأما من وجب عليه الغسل فهذا يغتسل وجوباً (١).

لم يتعرض الناظم للمكروهات وهي مبسوطة في كتب الفقه ومنها الوضوء في المكان النجس، وإكثار الماء على العضو، والكلام حال الوضوء بغير ذكر الله أو بما يشغل، والزيادة على الثلاث في المغسول، والمبالغة في مسح العضو، بالزيادة على المسح المقرر، وكشف العورة ولو في ظلام أو مع زوجته، ومسح الرقبة لعدم ثبوت ذلك عن النبي ﷺ، والزيادة الكثيرة على محل الوضوء، وترك سنة عمداً، والبدء بمؤخر الأعضاء(٢)، على أنهم أطلقوا في الكراهة فلم يقولوا إنها كراهة تنزيه أو تحريم، والقاعدة في المذهب أنه متى أطلقوأ انصرفت الكراهة إلى التنزيه (٣).

٧٠ ـ لِلْغُسُلِ بَدْءاً مُوْجِبَاتُ أَرْبَعَهُ الحيض والتِّفَاسُ وَالمُجَامَعَهُ وَقَدْ رَوَوا تَفْصِيلَهَا فِي كُتْبِهِمْ ١١ - وَالمَوْتُ وَالإِسْلامُ عِنْدَ بَعْضِهِمْ

شرعَ يتكلم عن موجبات الغسل، والغسل هو الطهارة الكبرى، وهو في الفقه إفاضة الماء على جميع البدن من قمة الرأس إلى قرار القدم، باطناً وظاهراً، مع الدلك مقروناً بنيةً، وهو لغة سيلان الماء على الشيء مطلقاً واصطلاحاً في الشرع: «إيصال الماء إلى جميع ظاهر الجسد بنية استباحة الممنوع مع الدلك»(؟).

⁽١) (الميارة الكبرى) ص ١٢٦.

انظر [الفقه المالكي وأدلته] ج١/٨٥، ٨٦.

[[]الفقه على المذاهب الأربعة] ج١/٧٧.

[[]الفقه المالكي وأدلته]، ج١١٠/١.

وموجباته أربعة: أولها يتعلق بالحيض وهو سيلان الدم من الحائض، ويكون في أيام معدودة وسمّاه القرآن المحيض، وتعتزل به النساء لقوله تسعالي: ﴿وَيَسْتَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلَ هُوَ أَذَى فَأَعْتَزِلُوا السِّمَاة في الْمَحِيضِ وَلا لَقَرَبُوهُنَّ حَقَّ يَطْهُرَنَ فَإِذَا تَطَهَرُنَ فَأَنُوهُرَ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ الله ﴾(١)، وأقله دفعة واحدة، فإذا تلوث المحل بلا دفق فليس بحيض إلا إذا استدام، هذا المأثور بالنسبة للعبادة عموماً.

وموجب الغسل ليس الحيض في ذاته، بل الطهر من الحيض بجفوف الدم أو وجود القصة، ويفسره الإمام مالك بأنه ماء أبيض تدفعه الرحم عند انقطاع دم الحيض، وقد قالت السيدة عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها: «لا تَعْجلنَّ حتَّى تَرَينَّ القصَّةَ البَيضَاءَ»(٢)، فالحيض ولو دفعة واحدة موجب للغسل، وقال الفقهاء إن الموجب للغسل وجود الحيض لا انقطاعه، وإنما انقطاعه شرط في صحة الغسل ").

وثانيها: النفاس وهو ما يطرأ على المرأة من نزول دم بعد الولادة، ويُطلق أيضاً على الحيض، وتبقى المرأة بلا صلاة ولا صوم حتى ينقطع، فإذا انقطع وجب عليها الغسل، وقد عرفه الفقهاء بأنه الدم الخارج من قُبُلٍ عند الولادة معها أو بعدها، ولو كان صفرة أو كدرة.

وثالثها ورابعها: المجامعة وهي الجماع ويضاف إليه الإنزال على العموم، وذلك بخروج المني باللذة المعتادة، فمن خرج منه مني بغير اللذة المعتادة كمن حك لجرب أو لدغته عقرب، أو ركب دابة فأمنى فلا غسل عليه بل يتوضأ فقط (٤).

واعتبر صاحب [سراج السالك] موجبات الغسل ستة وهي: انقطاع دم الحيض، وانقطاع دم النفاس، وخروج المني بلذة، ومغيب الحشفة،

⁽١) البقرة: ٢٢٢.

⁽٢) [القاموس الفقهي]، ص ٣٠٤.

⁽٣) [الفقه المالكي وأدلته]، ج١١٣/١.

⁽٤) [مختصر الدر الثمين والمورد المعين للإمام ميارة الفاسي]، ص ٢٩.

وخروج الروح منه، والدخول في الإسلام، ويجمعها قوله:

ومُوجِبَاتُ الغُسلِ عندَ النَّاسِ وَمِنْ مَنْتِي خَارِجٍ بِللَّهَ ومِن مَغيبِ حَشفَةٍ في أَيِّ مَا ٢٠- فُرُوضُه النِّيَّةُ فِي البِدَايَة ٣- تَغمِيْمُهُ لِلدَّلْكِ فِيمَا يَظْهَرُ

ستُّ فَقطعُ الحَيضِ والنِّفَاسِ مُعتَّادَةٍ فِي يَفْظَةٍ مُعتَّادَةٍ فِي يَفْظَةٍ فَرَجٍ وغُسُلِ الميِّتِ أو مَن أسلمَا (١) وَالفَوْرُ وَالتَّخْلِيْلُ فِي عِنَايَهُ وَطَا يَسْتَسِّرُ

أول فروض الغسل: النية ولا بدّ من حضور النية عند بدء الغسل لقول (ابن عاشر): (فَصْلُ فُرُوضِ الغُسلِ قصْدٌ يُحْتَضَر) وفسروا يحتضر بأنه يطلب حضوره عند بداية الغسل، ولا عمل إلا بنية لأنها مَعقدُ جميع الأعمال في ديننا لقوله على: ﴿إِنَّمَا الأعمَالُ بِالنّيَّاتِ، في الحديث المشهور، وينوي المغتسل بقلبه أداء فرض الغسل، أو رفع الحدث الأكبر، أو رفع الحدث الأكبر، أو استباحة ما منعه الحدث الأكبر، أو استباحة الصلاة، والحكمة هي تمييز العبادات عن العادات ليكون ما لله متميزاً عما لغير الله، وتمييز العبادات في أنفسها لتكون أفعال العباد متميزة في غما وتظهر مدى توقير العبد لربه (٢).

وثانيها: الفور، ويسمى أيضاً الموالاة وهي أن يفعل الغسل في فور واحد دفعة واحدة، عضواً بعد عضو، كما هو مأثور، إلى أن يفرغ منه جميعه، والتأخير اليسير الاضطراري مغتفر، ويكون الفور مع الذكر والقدرة.

وثالثها: التخليل للشعر، ولا فرق في ذلك بين الشعر الكثيف والخفيف، إذ لا بد من وصول الماء إلى جلدة الرأس أي: البشرة، وإذا كان مضفوراً فلا بد من حله وإرخائه إذا كان ضفره شديداً، بحيث لا يدخله

⁽١) [سراج السالك]، ص ٨٠.

⁽٢) انظر [الذخيرة]، ج١/٣٦٥ وكذلك [الفقه المالكي وأدلته]، ج١٣/١.

الماء، ودليله حديث عائشة وفيه: (ثم يدخل أصابعه في الماء فيخلل بها أصول شعره، ثم يصب على رأسه ثلاث غرفات بيديه)(١).

ورابعها: تعميم الجسم كله بالماء مع متابعة المغابن، والاستيعاب لجميع الأعضاء بباطن الكف لجميع الأعضاء بلا تأخر، ويكون ذلك بالدلك لجميع الأعضاء بباطن الكف «فَمنْ لَمْ تَصِل يدهُ لبعضِ جَسدهِ دَلكَهُ بِخرقَةٍ أو حبْلٍ أو اسْتَنَابَ غَيرَهُ»(٢)، ودليل الدلك للجسد كله قوله الله الله الله الشعر وانقوا البشر»(٣).

وذكر آخر البيت الثاني غسل الإبط، وهو ما اختفى تحت أصول الذراعين ويقاس عليه كل ما خفي واستتر كطي الركبتين، ومؤخرة القدمين، وبين الإليتين، وقد نبَّه الفقهاء على هذه المواضع لكثرة نُبُو الماء عنها.

ودلیل تعمیم الماء علی کل الجسد حدیث نافع عن عبدالله بن عمر: (أنه کان إذا اغتسل من الجنابة بدأ فأفرغ علی یده الیمنی فغسلها، ثم غسل فرجه، ثم مضمض واستنثر، ثم غسل وجهه ونضح فی عینیه، ثم غسل یده الیمنی ثم الیسری، ثم غسل رأسه، ثم اغتسل وأفاض علیه الماء)(٤)، وقوله تعالی: ﴿وَإِن كُنتُمٌ جُنبًا فَأَطَّهُ رُواً﴾(٥).

١٤- سُنَنُهُ خَسْلُ اليَدَيْنِ أَوَّلاً مَضْمَضَةٌ وَالاسْتِنْشَاقَ فَافْعَلا
 ١٥- وَامْرُدُ بِثُقْبِ الأَذْنَيْنِ جَيِّداً مُنَظَّفًا لِبَاطِنٍ وَمَا بَدا

شرع الناظم يتكلم عن سنن الغسل على نحو مما ضبطه الفقهاء، والسنة تدخل تحت قسم المندوب من أقسام الحكم الشرعي، الذي يطالب

⁽١) رواه الإمام مالك عن عائشة.

⁽٢) [مختصر الدر الثمين والمورد المعين] ص ٢٨.

⁽٣) رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه.

⁽٤) أخرجه الإمام مالك عن نافع عن عبدالله بن عمر.

⁽٥) المائدة: ٦.

به المكلف، من غير حتم ولا إلزام كالفرائض، وهو درجات منها السنة المؤكدة، ومن سنن الغسل غسل اليدين أولاً قبل إدخالهما في الإناء، على ما تقدم في الوضوء، وكذلك المضمضة، وهي مطلوبة للفم مرة واحدة دون تثليث كما في الوضوء، وكذلك الاستنشاق وما يتبعه طبعاً من استنثار واعتبرا هنا شيئاً واحداً لتلازمهما، وهما ليسا من الفرائض لأن محلهما الفم والأنف وهما من بواطن الجسم.

ومن السنن أيضاً مسح صماخ الأذنين، وهما ثقبا الأذنين، ممّا يمكن أن يدخل فيه طرف الإصبع مسحا على سبيل السنية لا غسلا، ولا يُطلب إدخال الماء الغزير في الأذن، لما في ذلك من ضرر صحّي محقق، وقول الناظم: (مُنَظِّفاً لبَاطِنِ ومَا بَدَا) إنما يُراد به الفعل المتقن دون مبالغة، إذ لا داعي للمبالغة في ذلك، لأن المبالغة تضر بالأذن وربما سببت الصمم أو أضرت بالسمع نسبياً.

١٦ - مَنْدُونِهُ البَدْءُ بِالاسْتِنْجَاءِ تَسْفِلِيسْتُ رَأْسٍ وَقَلِيسْلُ مَاءِ
 ١٧ - تَقْدِيْمُ أَعْضَاءِ الوُضُوءِ تَسْمِيَهُ بَدْءٌ بِأَعْلَى وَيَحِيْنِ تَوْفِيَةُ

أما المندوبات الخاصة بالغسل، فأولها: الاستنجاء قبل البدء في الغسل، وهو تطهير محل الأذى باليد اليسرى من كل ما يعلق به من مني وغيره، وإزالة النجاسة تطلب في الفرج وغيره بلا تحديد، ودليله حديث ميمونة الذي تكرر ذكره وورد فيه: "وغسل فرجه وما أصابه من الأذى" وقولها في رواية أخرى: "ثم مسح يده بالأرض، أي: دلكهما بها ليذهب ما عليها من قذر»(١).

وثانيها: تثليث الرأس، وصفته أن يفيض عليه ثلاث غرفات يعمه بها، ويتأكد من وصول الماء بها إلى أصول الشعر، قال صاحب [الفقه على المذاهب الأربعة]: «واتفقوأ على وجوب تخليل الشعر إذا كان خفيفاً ليصل الماء إلى ما تحته من الجلد، أما إذا كان غزيراً فإن المالكية قالواً: يجب

⁽١) رواه الإمام البخاري عن السيدة ميمونة.

أيضاً تخليله وتحريكه حتى يصل الماء إلى ظاهر الجلد»(١)، ودليل التثليث حديث جابر بأن الرسول ﷺ كان يفرغ على رأسه ثلاثاً(٢).

وثالثها: تقليل الماء وقد ذكروا أن غسل النبي الله لا يزيد على صاع، بينما ألمحنا من قبل إلى الوضوء أنه كان مداً، وهذا تطبيق عملي للاقتصاد والاستعمال العقلاني للماء، حتى لا تبدد الثروة المائية بلا جدوى، ودليل تقليل الماء حديث أنس رضي الله عنه، أنه كان يغتسل بالصاع إلى خمسة أمداد ومثله حديث سفينة مولى رسول الله الله قال: (كان رسول الله يغسله الصاع من الماء من الجنابة، ويوضئه المد)(٣).

ثم تقديم أعضاء الوضوء، وهناك من قال من العلماء بغسلها مثنى مثنى، ورواية أبي سلمة عن عائشة أنها وصفت غسل رسول الله هم من الجنابة وفيه تمضمض ثلاثاً، واستنشق ثلاثاً، وغسل وجهه ثلاثاً، ويديه ثلاثاً، ثم أفاض الماء على رأسه ثلاثاً، وعليه قال كثير من العلماء بالتثليث (أ)، ودليله أيضاً قول عائشة في صفة غسله هذ: (ثم توضاً كما يتوضاً للصلاة) (6).

وذكر من الفضائل التسمية، وهي قول بسم الله، ويكون البدء من الأعلى واليمين في الغسل أيضاً من الفضائل، فالبدء باليمين محمدة وسنة، وقد رغب فيه في جميع الأعمال.

قال العلماء: هل يغسل رجليه قبل أن يفيض الماء على رأسه وجسده أو بعده، أو يؤخر ذلك إلى ما بعد الغسل؟ قولان في المذهب، أولهما: إتمام الوضوء قبل إفاضة الماء على الجسد أخذاً بحديث عائشة، والثاني:

⁽١) عبدالرحمان الجزيري [الفقه على المذاهب الأربعة] ج١١٥/١.

⁽٢) رواه البخاري ومسلم.

⁽٣) رواه مسلم.

⁽٤) ذكره الحافظ ابن حجر في [فتح الباري] وورد عن النسائي والبيهقي بطرق صحيحة.

⁽٥) رواه البخاري.

يؤخر الرجلين إلى ما بعد إتمام الغسل عملاً بحديث ميمونة رضي الله عنها (١).

١٠- إِذَا أَرَدْتَ النَّهُ سُلَ لِللَّجَنَابَهُ فَ
 ١٩- وَالْمَدُأُ بِالاسْتِنْجَاءِ فِي البِدَايَهُ وَ
 ٢٠- وَاحْثُ عَلَى الرَّأْسِ ثَلاثَ حَثَوَاتُ وَ
 ٢٧- وَامْرُدْ عَلَى الجُزْءِ اليَمِيْنِ أَوَّلاً ثُـ دُـ
 ٢٧- مَوَاطِنَ الشَّعْرِ وَمُرَّ بِالخَبِيءُ وَ

فَاسْتَحْضِرِ النِّيَّةَ فِي إِنَابَهُ وَاجْعَلْ عُمُوْمَ الدَّلْكِ مِنْكَ غَايَهُ وَاذْلُكْ جَمِيْعَ الجِسْمِ مِنْكَ فِي ثَبَاتْ ثُمَّ الشِّمَالَ فَاغْسِلَنْ وَخَلِّلا وَأَخِرْ الأرْجُلَ سُنَّةَ النَّيْمِيْ

وخلاصة الصفة الشرعية كما تبرزها هذه الأبيات، أن ينوى الغسل أي: رفع الحدث الأكبر باستباحة ما تمنعه الجنابة مؤقتا كالصلاة ودخول المسجد والطواف بالبيت الحرام ومس المصحف وغيرها، ثم يغسل فرجه بنية الاستنجاء من النجاسة العالقة به، ويتوضأ الوضوء الأصغر ماراً على أعضائه مرة مرة، ثم يحثو على رأسه ثلاث حثوات من الماء، ويخلل الشعر متأكداً من وصول الماء إلى أصول الشعر، ثم يغسل الجزء الأيمن بدءاً بالأعلى ثم الأسفل، ثم الجز الأيسر من الأعلى إلى الأسفل، مَارّاً بظهره وبطنه، ومتتبعاً الغضون والتكاميش والمخابئ، ويغسل رجليه في الأخير، يقول الشيخ (محمد باي) في شرحه [السبائك الإبريزية] ما نصه: «وصفة الغسل كاملة أن يبدأ بغسل يديه إلى كوعيه ثلاثاً قائلاً: (بسم الله) ينوي به السنة، فيغسل الأذى وفرجه وأنثييه ودبره ناويا رفع الحدث الأكبر، ويتمضمض ويستنشق بنية السنية، فيغسل وجهه ويديه إلى المرفقين، فيمسح رأسه فصماخ أذنيه، فيغسل رجليه مرة مرة ناوياً بهذا الوضوء الجنابة، لأنه قطعة من الغسل في صورة وضوء... ثم يخلل أصول شعر رأسه بلا ماء لتسد مسام الرأس ثم يفيض الماء عليه أي: على رأسه يعمه بكل غرفة فيغسل أذنيه فرقبته ثم يفيض الماء على شقه الأيمن، يغسل عضده إلى مرفقيه ويتعاهد إبطه إلى أن ينتهي إلى الكعبين لا الركبة كما قيل به. . . ثم

⁽١) انظر [التحفة الرضية في فقه السادة المالكية] ص: ١٢٥.

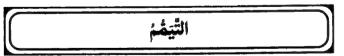
يغسل الجانب الأيسر كذلك، وإذا غسل كل جانب يغسله بطناً وظهراً حتى لا يحتاج إلى غسل الظهر والبطن^(۱).

وهذه صفة ثانية شرعية، وتقديم الأرجل أو تأخيرها صفتان مذكورتان في الفقه، ولا حرج فيهما على الخيار، وأما قوله: [وأخر الأرجل سنة النبي] فلِما روي عن ميمونة زوج النبي في قالت: (تَوضَّا رسولُ الله في وضوء للصَّلاةِ غَيرَ رِجلَيهِ، وغَسلَ فَرَجَهُ ومَا أصابَهُ مِن الأذَى ثُمَّ أَفَاضَ عليهِ المَاءَ ثمَّ نَحَى رِجلَيهِ فَغسلهُمَا، هَذَا غُسلُهُ مِنَ الجنَابَةِ)(٢). مع ملاحظة عليهِ المَاءَ ثمَّ نَحَى رِجلَيهِ فَغسلهُمَا، هَذَا غُسلُهُ مِنَ الجنَابَةِ)(٢). مع ملاحظة أنه إذا نقض وضوءه أثناء الغسل أو بعده أعاده ولا يعيد الغسل لحصوله. والمعتمد في الغسل وصول الماء إلى كل عضو ولمعة من الجسم، فإن عجز عن الوصول بنفسه استناب غيره عند عدم القدرة، فإن استناب وهو قادر لم يصح لقول (ابن رشد) وبه قال (خليل):

وَلا يَسعُّ الدَلْكُ بِالتَّوكِيلِ إلالسِدِي آفَةِ أو عَالِيلِ

قال (مصطفى ديب البغا): "ويمكن أن يكون [الدلك] بظاهر الكف أو بباطنه وبالساعد، وبدلك الرجل بالأخرى، ويمكن أن يكون بخرقة، ولو كان قادراً على إمرار اليد على الراجح، ويكون ذلك بأن يمسك طرفي الخرقة بيده ويجر هكذا هكذا، فإذا لم يدلك عند صبّ الماء دلك بعد صبه، ولو انفصل الماء عن الجسد ما لم يجف»(٣).





٧٧- إِذَا فَقَدْتَ المَاءَ لِلتَّطَهُّرِ وُكُنْتَ فِي بَادِيَةٍ أَوْ حَضَرٍ

⁽١) [السبائك الإبريزية] ص ٤٦.

⁽٢) رواه البخاري انظر [الفقه المالكي وأدلته] ج ١١٧/١.

⁽٣) [التحفة الرضية في فقه السادة المالكية] ص: ١١٨ ـ ١١٩.

٧٤ - وَقَدْ طَلَبْتَ المَاءَ فِي جِدِّيَّهُ
 ٧٩ - أَوْ وُجِدَ المَاءُ لَدَيْكَ وَامْتَنَعُ
 ٧٦ - فَعَوِّضِ المَاءَ الذِي تَفْقِدُهُ

بِـصُـوْرَةِ مَـقْبُـوْلَـةِ شَـرْعِـيَّـهُ بِـمَـرَضِ أَوْ عَـجُـزٍ أَوْ خَـوْفِ سَبُعُ بِـضَـرْبِـكَ الـصَّعِيْـدَ إِنْ عَـدِمْـتَـهُ

حكمة مشروعية التيمم أن المولى، رفع عن أمة محمد السلامة والمشقة فيما فرض عليهم من فرائض، وفيما كلفهم به من تكاليف، وقد شرع في عضوين من أعضاء الوضوء هما الوجه واليدان، وهما العضوان الظاهران للتخفيف ومراعاة الحالة.

والتيمم في اللغة: القصد وفي الاصطلاح: طهارة تُرابية تُعوِّض الطهارة المائية، ودليلها من القرآن قوله تعالى: ﴿ فَلَمْ يَحِدُوا مَا هُ فَتَيَمَّوُا صَحِيدًا طَتِبًا ﴾ (١) ومن السنة قوله ﷺ: «وجُعِلَت لِي الأرْضُ مَسجِداً وطَهُوراً (٢) وقد شُرع في العام الرابع للهجرة، فمن فقد الماء للطهارة وكان من أهل البادية أو من أهل المدينة، ولم يتمكن من الحصول عليه رغم المحاولة فليُعوِّض الماء بالصعيد، والمشهور أنه رخصة لا عزيمة، وقال البعض هو عزيمة في حق فاقد الماء، ولكنه رخصة بالنسبة لمن وجد الماء وعجز عن استعماله، والفقد ولو بالشراء. وقد روى عمران بن حصين أن النبي شي رأى رجلاً معتزلاً لم يصل مع القوم، فقال: «ما يمنعك يا فلان أن تصلي في القوم؟» قال: يا رسول الله، أصابتني جنابة ولا ماء، فقال: «عليك بالصعيد فإنه يكفيك» (٣).

ويكون العجز عن استعمال الماء وهو موجود بمرض واقع أو متوقع، كتأخر البرء، واستفحال المرض أو تعفن الجرح، أو خوف فوات منفعة غالبة، أو عطش حيوان محترم ذي روح، والإنسان من باب أولى إذا خاف هلاكه تيمم وسقاه ليتفادى الهلاك، وكذلك خوف السبع، وهلاك المال،

⁽١) المائدة: ٦.

⁽٢) حديث رواه مسلم انظر [منهاج الصالحين] ص ٨١٠.

⁽٣) رواه البخاري ومسلم.

وورد عن جابر بن عبدالله قال: خرجنا في سفر فأصاب رجلاً منَّا حجرٌ فشجُّه في رأسه فسأل أصحابه: هل تجدون لي رخصة في التيمُّم؟ قالوا ما نجدُ لك رخصة وأنت تقدر على الماء فاغتسل فمات فلمَّا قدمنا على النبي على أَخبرَ بذلك فقال: «قَتَلُوه قَتَلَهُم اللهُ أَلا سَأَلُوا إِذَا لَم يَعْلَمُوا فَإِنَّمَا شِفَاء العيّ السُّوال إِنَّمَا كَانَ يَكفِيهِ أَن يَتَيَمَّمُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الل

قال الشيخ (مصطفى ديب البغا): «وقد أجمع المسلمون في كل العصور على جواز التيمم ومشروعيته، حتى صار وكأنه من الأمور المعلومة من الدين بالضرورة، فإنك تسمع العامة يقولون: إذا حضر الماء بطل التيمم، وهذا يدل على أن مشروعية التيمم معلومة لديهم الاللهم (٢).

٧٧ - فَاإِنْ وَجَدْتَ فِي الأوَانِ مَاءَ فَاذً مَا صَالَا يُتَاء أَدَاءَ ٧٠ - وَمَـنُ رَجَـا حُـصُـولَـهُ بِآخِـرِهُ صَلَّـى بِعَـحُـسِ آبِـسِ فِـي أَوَّلِـهُ ٧٠ - وَوَسَطَ السوَقْتِ اللَّذِي تَردُّدَا فَسرِيْضَةً وَاحِدُةً لا عَسدَدَا

يقول الناظم: إن وجود الماء ناقض للتيمم إن وجده، وهو الناقض الذي يزيد على نواقض الوضوء إذ كل ما ينقض الوضوء ينقض التيمم مما ذكرناه في بابه، ويضاف إليه وجود الماء قبل الصلاة، فيلزمه الوضوء ويبطل تيممه إلا إن خشى فوات الصلاة لضيق الوقت جداً فيصلى به، ومن كان الماء في رحله وذكره في الصلاة قطعها وأعادها بالوضوء، وإن وجد الماء بعد الفراغ من الصلاة، فصلاته صحيحة لأنه لم يفرط وهل يعيد في الوقت أم لا؟ الظاهر من المذهب أن من صلى بتيمم ووجد الماء قبل خروج تلك الصلاة أنه يعيدها في الوقت، لقول (ابن عاشر) في منظومته في باب التيمم:

وُجُودُ مَاءٍ قَبْل إِنْ صَلَّى وَإِنْ بَعدُ يَجِدْ يُعِدْ بُوفْتِ إِن يَكُنْ

كَخَائِفِ السلصِّ ورَاج قَدَّمَا وزَمِنٍ مُسَنَاوِلاً قَدْ عسدِمَسا^(٣)

⁽۱) حديث صحيح رواه أبو داود.

[[]التحفة الرضية في فقه السادة المالكية] ص: ١٣٣. **(Y)**

انظر [الحبل المتين على نظم المرشد المعين] ص ٧٢.

والطلب للماء واجب بدليل قوله تعالى: ﴿ فَلَمْ يَجِدُوا مَاكُهُ فَتَيَمَّوُا مَاكُهُ فَتَيَمَّوُا مَا مَعَ الموصوف واجداً مَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ (١) ، ووجه الاستدلال بهذه الآية أنه لا يسمى الموصوف واجداً أو غير واجد للماء إلا بعد طلبه، ومن لم يطلب لا يسمّى واجداً (٢).

والمعيد إذا كان كخائف من اللص أو السبع، وكالراجي للماء، قدَّم الصلاة أول الوقت ولم يؤخرها، وكالزمِن (بكسر الميم) وهو المقعد الذي لا يجد مناولاً والماء موجود لديه، والأولى بالإعادة الموقن بوجود الماء ولم يسع له، ويدخل معهم ناسي الماء في رحله، ودليله حديث أبي سعيد المخدري قال: «خرج رجلان في سفر فحضرت الصلاة وليس معهما ماء، فتيمما صعيداً طيباً فصليا، ثم وجدا الماء في الوقت فأعاد أحدهما الصلاة والوضوء ولم يعد الآخر، ثم أتيا النبي في فذكروا ذلك له فقال للذي لم يعد: «أصبت السنة وأجزأتك صلاتك، وقال للذي توضأ وأعاد: لك الأجر موتين (٣) كما استدلوا على ذلك بالقياس على المسح على الجبيرة، وعلى صلاة السفر، فإن الماسح والمقصّر لا يعيدان الصلاة بعد زوال أعذارهما(٤).

والبيتان اللاحقان يفصلان أحوال فاقد الماء على أي وجه كان، أو العاجز عن استعماله، فهو إما راج أو آيس أو متردد في الاعتقاد بوجود الماء أو حضوره، فالآيس مطلقاً يصلي في أول الوقت، والراجي يصلي آخر الوقت، والمتردد الذي هو بين بين لا هو بآيس ولا راج، فإنه يصلي في وسط الوقت (٥).

ثم يشير الناظم إلى قضية هي من الأهمية بمكان، وهي أنه لا يجوز أن يصلي المصلى بالتيمم إلا فريضة واحدة لا عدداً من الفرائض، لقوله

⁽١) النساء: ٤٣.

⁽٢) ابن رشد [بدایة المجتهد] ج ٢٧/١.

⁽۳) رواه أبو داود.

⁽٤) انظر [الذخيرة]، ج١/٣٦٤ وكذلك [الفقه المالكي وأدلته]، ج١٣١/١.

⁽٥) انظر تفصيل ذلك في شرح الإمام ميارة في باب التيمم.

تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوْةِ ﴾ (١) ، فظاهر الآية يوجب الوضوء والتيمم عند القيام لكل صلاة ، لما رواه ابن عباس: «لا يصلي بالتيمم إلا صلاة واحدة » (٢) .

وجاز فعله لرفع الحدث الأكبر إن وجد سبب ذلك ولكن بنيته الخاصة، كما نفعله للحدث الأصغر، وهو يجوز للصلوات الخمس ولطواف الإفاضة، ويصلي به المريض والمسافر الفرض والنفل، بينما لا يصح للحاضر الصحيح أن يصلي به النفل مطلقاً ولا الجمعة، فإن فعل لم يجز على المشهور ولا تجوز له جنازة إلا إذا تعينت عليه بأن لم يوجد غيره للصلاة عليها، وخشي تغيرها إذا تأخرت، فإنه يتيمم ويصلي عليها.

والصحيح كما يورد الفقهاء، إذا خاف خروج وقته بالاشتغال بالوضوء، تيمم وأدرك الوقت، ولو بركعة قبل خروجه، لأن المحافظة على الوقت أولى من المحافظة على الطهارة، يقول صاحب [الجواهر الكنزية]:

والفَرضُ إِنْ خِيفَ فَوَاتُ وَقَيْهِ تَيَكَّمَ الصَّحِيحُ قَبْلَ فَوتِهِ (٣)

واشترط الفقهاء الاتصال بين الفرض والنفل في جواز أن يصلي الفرض بالتيمم ثم يصلي به ما شاء من نوافل دون إعادة ولا يضرّ الفصل اليسير⁽¹⁾.

٥٠- وَسُنَّ لِلسُّنَنِ وَالنَّوَافِلِ وَمَسَّ صُحْفِ أَوْ لِقَاءِ فَاضِلِ

يستباح بالتيمم ما يستباح بالطهارة بالماء، ولا يُجمع به بين صلاتين مكتوبتين خلافاً لأبي حنيفة، ويجمع بين نوافل وبين فريضة ونافلة، إن قُدِّمت الفريضة (٥).

⁽١) المائدة: ٦.

⁽۲) [المدونة الكبرى] ج١/٢٥.

⁽٣) [السبائك الإبريزية شرح على الجواهر الكنزية] ص ٤٨.

⁽٤) [الفقه المالكي وأدلته] ج١٣٢/١.

⁽٥) ابن جزي [القوانين الفقهية] ص ٤٥.

ويقول صاحب [سراج السالك]: (ويجوز التيمم لكلٌ من المريض والمسافر ويصح منهما للفرض ولو جمعة، وللنفل ولو استقلالاً وللطواف ومس المصحف وكل ما يتوقف فعله على الطهارة ولو كانا جنبين)(۱)، وأمّا الحاضر الصحيح فلا تصح منه الجمعة بالتيمم ولا الجنازة كما أسلفنا إلا إذا تعيّنت، ويصلى به سنة كعيد وكسوف ونافلة استقلالاً، والأصل في هذه المذكورات أنها فيما يستحب لها الوضوء كزيارة صالح من عالم أو زاهد أو عابد، وزيارة السلطان، ودخول السوق، وقراءة وعلم ونوم وتبرد، وندب الوضوء لما سبق منصوص عليه بأدلة كحديث المهاجر بن قنفذ أنه أتى النبي في وهو يبول، فسلم عليه فلم يرد حتى توضأ، ثم اعتذر إليه فقال: «إني كرهت أن أذكر الله إلا على طهر»(۱)، وحديث عمر عنه قال: يا رسول الله، أيرقد أحدنا وهو جنب؟ قال: «نعم إذا توضأ»، واستحبوا الوضوء لدخول السوق لما ورد عنه: «أن شعم إذا توضأ»، واستحبوا الوضوء لدخول السوق لما ورد عنه: «أن شر البقاع في الأرض الأسواق، وأن الشياطين أول من يدخلها براياتها»(۱).

٨٠- فُرُوْضُهُ النِّيَّةُ فِي خُشُوْعِ وَمَسْحُ وَجْهِ وَيَدِ لِللَّحَوْعِ
 ٨٠- طُهْرُ الصَّعِيْدِ ثُمَّ أَوْلَى الضَّرْبَتَينَ وَالفَوْرُ مَعْ قُرْبِ الصَّلاةِ دُوْنَ مَيْنَ

الفرائض هي بمثابة الأركان له، فلا يقوم ولا يصح إلا بها، وهي أولى ما يجب أن يذكر، لذلك بدأ يلخص فرائض التيمم وأولها النية التي هي القصد، وذلك كالوضوء عند البدء به أي: عند الضربة الأولى، ومضمون النية استباحة ما منعه الحدث كالصلاة، وأما في نية الأكبر فلا بد فيها من تسمية الأكبر، كما نص على ذلك خليل [ونية أكبر إن كانت]، وفي نظم الشيخ باي لمختصر الأخضري:

⁽١) [سراج السالك] ج٤٨/١.

⁽۲) رواه أبو داود.

⁽٣) رواه البخاري ومسلم.

⁽٤) انظر [التحفة الرضية في فقه السادة المالكية] ص: ٩٩.

وَمَن تَرتَّبَ عِلِيهِ الْأَكْبَرُ فَنِيَّةُ الْأَكْبَرِ حَتْمَا تُذْكَرُ (١)

والنية محلها القلب، ودل على فرضيتها قوله تعالى: ﴿فَتَيَمَّنُواْ صَعِيدًا طَلِيّبًا﴾ (٢)، ولحديث البخاري ومسلم اإنما الأعمال بالنيات، وكونه لا ينوي رفع الحدث مبرَّر بأن التيمم تستباح به الصلاة على سبيل الرخصة ولا يرفع الحدث على المشهور (٣).

وثاني الفرائض مسح الوجه: وذلك من أعلى الوجه إلى حد الذقن، وتكون بالكفين كليهما مع التزام الخشوع والسكينة كما عبَّر الناظم لأنه شروع في عبادة، فالمسح للوجه فرض وبدؤه من الأعلى مستحب، ويراعي وترة الأنف ويمسح على اللحية وإن طالت، وحيث إنه على التخفيف فلا ينتبع الغضون، ودليله قوله تعالى: ﴿فَآمُسَحُوا بُوجُوهِكُمْ وَآيَدِيكُم مِّنَـةً﴾ (٤).

وثالثها: مسح اليدين للكوعين، وما زاد عليها إلى المرفقين فهو سنة، وذلك لحديث عمار بن ياسر قال: فأتيت النبي في فقال: «يكفيك الوجه والكفان» (ه). أي: أن تمسح الوجه والكفين فقط.

ورابعها: الصعيد الطاهر، ويعني كل ما صعد على وجه الأرض أي: ظهر عليها بأن يكون من جنسها كتراب ورمل وحجر وخضخاض ومعدن، مما لم تغيره صنعة الآدمي، أما إذا صارت صنعة في الأيدي فلا تجوز للتيمم، ودليله قوله تعالى: ﴿فَتَيَمُّوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾(٢)، ولحديث أبي ذر أن النبي على قال: «الصعيد الطيب وضوء المسلم ولو عشر سنين، فإذا وجدت الماء فأمسه جلدك، فإن ذلك خير»(٧).

⁽١) [السبائك الإبريزية] ص ٥٠.

⁽٢) النساء: ٤٣، والمائدة: ٦.

⁽٣) انظر [التحفة الرضية] ص: ١٣٦.

⁽٤) المائدة: ٦.

⁽٥) رواه البخاري ومسلم والبيهقي.

⁽٦) النساء: ٤٣.

⁽۷) رواه أبو داود.

وروى أبو هريرة قال: (جاء أعرابيٌّ إلى النبي الله فقال: يا رسولَ الله إلي أكون في الرمل أربعة أشهر وخمسة أشهر فتكون فينَا الحائِضُ والنَّفساءُ والجُنبُ فما تَرَى؟ قَال: عَليكَ بِالتُّرابِ"(١).

وخامس الفرائض: الضربة الأولى، وقد عبّر عنها (ابن عاشر) مع ما سبق بقوله في فرائض التيمم:

فُرُوضُهُ مَسحُكَ وَجْهَا واليَدَيْنِ للكَوْعِ والنِيَّةُ أُولَى الضَّربَتَينِ

وتكون الضربة الأولى للوجه والكفين من اليدين، لما ورد في أحاديث كثيرة ومنها حديث عمار بن ياسر قال: (سألت النبي على عن التيمم فأمرني به ضربة واحدة للوجه واليدين) (٢٠)، ولا يراد بالضربة مطلق الضرب ولكن هي هنا وضع اليدين على الصعيد.

والفرض السادس: الفور، وهو الموالاة أي: الإتيان به دون تفريق بين أعضائه بحيث لا يترك زمنا بين بدئه ومنتهاه، يقول صاحب [المدونة] فيما ينقله الإمام (ميارة): «مَنْ فَرَّقَ تَيَمُّمَهُ وكان أمراً قريبا أَجزأهُ وإن تباعدًا ابتداً التيمُّمَ كَالوضُوءِ»(٣).

والسابع من الفرائض: اتصاله بالصلاة يقول ابن الجلاب من شرط التيمم أن يكون متصلاً بالصلاة، لذلك لم يجزئ أن تصلى به فريضتان. قال صاحب [الفقه المالكي وأدلته]: «تجب الموالاة بين أجزاء التيمم، وكذلك بين التيمم وما فعل له من صلاة ونحوها، ويعاد التيمم إن وقع تفريق أو طال الزمن بينه وبين ما فعل له»(٤).

وزاد الإمام (ابن عاشر) فرضاً ثامناً لم يذكره هنا الناظم، وهو دخول الوقت، ولهذا لم يكتف باتصال التيمم بالصلاة، بل أضاف له أن يحضر

⁽١) حديث رواه الإمام أحمد بن حنبل.

⁽٢) رواه أبو داود وأحمد في مسنده.

⁽٣) [مختصر الدر الثمين والمورد المعين] ص ٣٢.

⁽٤) [الفقه المالكي وأدلته] ج١/١٣٥.

وقت الصلاة حضوراً مؤكداً، فلا يجوز قبله ولو كان بعد انتهاء التيمم مباشرة، وذلك لأنه طهارة ضرورية ولا وجه لفعلها قبل وجوب الفريضة بدخول وقتها.

ولم يذكر الناظم السنن لقرب سنن التيمم من سنن الوضوء، وهي للتيمم ما يلي:

الترتيب، والضربة الثانية لليدين، والمسح إلى المرفقين، ونقل أثر الضرب من الغبار إلى الممسوح (١)

٨٣ - نَاقِضُهُ مِثْلُ الوُضُوْءِ وَانْفِصَالْ ﴿ وَجُودُ مَاءٍ وَارِدٍ فِي كُلِّ حَالْ

المعنى واضح مفاده أن ما ينقض الوضوء ينقض التيمم، ويزاد على جملة النقائض وجود الماء أو طروه بعد يأس أو رجاء، وعلى ذلك فالبول والريح والغائط والنوم الثقيل والودي والمذي واللمس والقبلة إذا وجد وقصد، ومش الذكر والشك في الحدث والكفر ممّا يبطل الغسل، كالوضوء، فإنّ كل هذه المذكورات تنقض التيمم وتبطله، وعليه إعادته، أمّا وجود الماء بأي حال مع القدرة على استعماله، فهو أيضاً مبطل له.

وأما قوله: وانفصال أي: عدم اتصاله بالصلاة بحيث إذا استغرق وقتاً بعد التيمم بطل وأعاده، ودليل النقض بوجود الماء الوارد في كل حال، قول النبي على: «يا أبا ذر إن الصعيد الطيب طهور، وإن لم تجد الماء إلى عشر سنين، فإذا وجدت الماء فأمسه جلدك (٢)، وزاد بعضهم من النواقض القدرة على استعمال الماء، شرط أن يتسع الوقت المختار للوضوء وإدراك الصلاة، أما إذا كان في الصلاة ووجد الماء فلا يقطع لقوله تعالى: ﴿وَلَا الصلاة، أما إذا كان في الصلاة ووجد الماء فلا يقطع لقوله تعالى: ﴿وَلَا بَعْلُوا أَعْمَلُكُم ﴿ (٣) ، قال صاحب [الفقه على المذاهب الأربعة]: «فإن وجده بعد الدخول فيها لا ينتقض تيممه، بل يجب استمراره في الصلاة، ولو

⁽١) المرجع نفسه ج١٣٦/١.

⁽۲) رواه أبو داود.

⁽۳) محمد: ۳۳.

اتسع الوقت، ومحل ذلك ما لم يكن ناسيا للماء برحله، فإنه إذا تيمم ثم تذكر الماء وهو فيها، فإنها تبطل إن اتسع الوقت لإدراك ركعة بعد استعمال الماء وإلا فلا»(١).

٨٠ وَهَاكَ فَاعُلَمْ صِفَةَ التَّيَمُّمِ
 ٨٥ اضرب عَلَيْهِ أَوَّلاً لِلْوَجْهِ
 ٨١ مُسْتَوْعِبًا جَمِيعَهُ فِي ضَرْبَتِكْ
 ٨٧ مُوَدِّيًا شُحُرَ اللَّهِي رَحَّصَهُ
 ٨٨ لَنَّهُ الأَذْرَى بِمَا شَرِعَ لَكْ

ابْدَأْ بِقَصْدِ وَالصَّعِيْدَ يَدَّمِ وَثَانِيًا لِلْمِرْفَقَيْنِ تُسْهِي وَدَاخِلاً بِفَوْدِهِ لِلطَاعَةِ فُ وَآخِذاً تَسْهِيلَهُ وَعَزْمَهُ وَهُوَ الْعَلِيْمُ بِالَّذِي يَصْلُحُ لَكُ

هذه صفة موجزة للتيمم، حاول الناظم أن يبين فيها الصفة المستوفاة الواردة عن السلف الصالح.

فالتيمم يبدأ ببسم الله في البداية، ناوياً التيمم لاستباحه ما منعه المحدث، ويضرب الضربة الأولى بيديه على الصعيد، ثم يمسح وجهه من منابت الشعر إلى الذقن، بعد أن ينفضهما نفضا خفيفا من التراب العالق بهما، بادئا بالوجه من أعلاه على سبيل الاستحباب، ثم يضرب الضربة الثانية وينفضها على شاكلة الضربة الأولى، ويمسح بها اليدين إلى المرفقين، ويمسح بطن اليد والذراع من اليمنى باليسرى، ومن اليسرى باليمنى، دون أن يقطع ذلك المسح مع تخليل الأصابع، وينزع الخاتم سواء كان ضيقاً أم واسعاً، لأنه ليس كالوضوء يمكن للماء أن يدخل تحته إذا كان واسعا.

والمذهب أن من مسح يديه للكوع أعاد التيمم ولا يجزئه، ومن اقتصر على ضربة أجزأته، لأنه أتى بالفرض، قال (الدردير) شرحاً لقول (خليل): [كمقتصر على كوعيه لا على ضربة]: «فلا يعيد لضعف القول بوجوب الضربة الثانية»، قال صاحب [جواهر الإكليل في شرح مختصر خليل]:

⁽١) عبدالرحمن الجزيري [الفقه على المذاهب الأربعة] ج١٦٥/١.

«لا يعيد مقتصر على ضربة واحدة مسح بها وجهه ويديه تاركاً للضربة الثانية»^(١).

وزاد الناظم بعد صفة التيمم في البيتين الأخيرين تذكيراً بوجوب الشكر للذي أنعم على المؤمن برخصة التيمم، والتوفيق للأخذ بالرخصة، كما يأخذ بالعزيمة لقول الرسول على: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى رُخَصَهُ كَمَا يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى عَزَائِمَهُ" (٢)، والمولى عليم بحكمة التشريع، عارف بما يصلح للبشر، وقد ضمَّن التيمم من الحكمة ما لا يحصر، ومن ذلك ما قاله الشيخ (محمد الطاهر بن عاشور) في [التحرير والتنوير]: «...وأحسب أن حكمة تشريعه تقرير لزوم الطهارة في نفوس المؤمنين وتقرير حرمة الصلاة، وترفيع شأنها في نفوسهم، فلم تترك لهم حالة يعدون فيها أنفسهم مصلين بدون طهارة تعظيماً لمناجاة الله تعالى، فلذلك شرع لهم عملاً يشبه الإيماء إلى الطهارة، ليستشعروا أنفسهم متطهرين، وجعل ذلك بمباشرة اليدين صعيد الأرض، التي هي منبع الماء، ولأن التراب مستعمل في تطهير الآنية وغيرها، ينظفون به ما علق لهم من الأقذار في ثيابهم وأبدانهم وماعونهم، وما الاستجمار إلا ضرب من ذلك، مع ما في ذلك من تجديد طلب الماء لفاقده، وتذكيره بأنه مطالب به عند زوال مانعه»(۳).

المَسْحُ عَلَى الجَبيرةِ

 ٨٩ - وَإِنْ تَخَفْ لِدَاثِكَ الشَّأْخِيْرَا فَلْتَمْسَحَنْ بِكَفِّكَ الجَبِيْرَة ٠٠- فَإِنْ أَضَرَّ بِالصَّحِيْحِ غَسْلُهُ أَوْ غَلَّبَ الطَّبِيْبُ فِيهِ حَزْمَهُ وَلْتَحْفَظُنْ مِنَ الضِّمَادِ مَا بَدَا

٩٠ - فَلْتَنْقُلُنْ إِلَى التَّيَمُّم الأَدَا

⁽١) [جواهر الإكليل شرح مختصر خليل] ج٧٩/١.

⁽٢) رواه أحمد بن حنبل، انظر [المعجم المفهرس الألفاظ الحديث النبوي] ج٢٤٣/٠.

⁽٣) [تفسير التحرير والتنوير] ج ٥٩/٠.

إذا أصيب أحد أعضاء المصلّي بمرض أو جرح أو دمل أو كسر أو جرب أو حرق، مما يحدث عادة للبشر في حوادث الحياة اليومية، وكان الماء غير منصوح به وذلك لوقوع مرض بسببه، أو تأخر البرء من جرائه، أو تفاقم حالة المريض باستعمال الماء، فإنه يضع جبيرة على موضع الضرر.

ودليل المسح على الجبيرة حديث ثوبان، قال: (بعث رسول الله الله سرية فأصابهم البرد، فلما قدموا على رسول الله الله أمرهم أن يمسحوا على العصائب والتساخين)(١).

والأصل أن الجبيرة هنا ما كانت في أعضاء الوضوء كالوجه والرأس واليدين والرجلين، بحيث يكون فيها جرح يخاف بغسله الضرر أو زيادته أو تأخر البرء، وقد يكون دملاً أو حرقاً أو جرباً كما أسلفنا، فإنه يمسح عليها وجوباً إن خاف هلاكاً أو شدة أذى كضياع حاسة أو بتر عضو، ويكون ذلك مندوباً إذا لم تكن خشية كبيرة في توقع الخطر، «ومن لا يحتاج إلى وضع رباط على الجرح، ولكن يضره استعمال الماء، يجوز له أن يضع الرباط ليمسح عليه، ويجب أن يبقيه حتى يصلي به، ومثل الرباط فيما سبق وضع الدواء»(٢).

وحيث أن الجبيرة هي اللزقة أو الضمادة التي تحتوي الدواء أو تحفظه، فما يوضع على الجراح عادة، أو على العين المريضة هو جبيرة مسح عليها، فإن لم يستطع المسح على الجبيرة فعلى العصابة التي تربط فوق الجبيرة، سواء وضعها بطهر أو بدونه، ويتوضأ في بقية الأعضاء.

وينتقل إلى التيمم إذا كان غسل الصحيح يتضرر أيضاً، أو كان الصحيح قليلاً جداً، بحيث غلب الحزم على الجسم كما يقع في حوادث الحريق، وإن سقطت الجبيرة ولم يطل الزمن أعادها لمكانها ومسح عليها، وإن سقطت في الصلاة بعد مسحها أثناء وضوء بطلت الصلاة، ويعيد

⁽۱) رواه أبو داود.

⁽٢) [التحفة الرضية] ص: ١٣٠.

الجييرة والمسح لتصح إن لم يطل الزمن بالجفوف المعتاد، وقد صحّ عن عبدالله بن عمر أنه كان يقول: "من كان له جرح معصوب عليه، توضأ ومسح على العصائب، ويغسل ما حول العصائب، وقد ضعّف العلماء حديثاً مرفوعاً عن علي رضي الله عنه وقال (البيهقي): "ولا يثبت عن النبي في هذا الباب شيء وإنما فيه قول الفقهاء من التابعين فمن بعدهم، مع ما روينا عن ابن عمر في المسح على العصابة»(٢)، قال الشيخ (مصطفى ديب البغا): "وقد علمت أن قول الصحابي وفعله حجة، إذا لم ينقل عن أحد من الصحابة أنه خالفه في قوله أو فعله، هذا وقول الفقهاء من التابعين ومن بعدهم في حكم الإجماع»(٣).

* * *

الحَيْضُ والنَّفَاسُ

٩٢- الحَيْضُ يَعْتَرِي النِّسَاءَ فَتْرَهُ
 ٩٣- أَقَـلُّ حَيْضٍ دُفْعَةٌ مُعْتَادَهُ
 ٩٤- إِذَا اسْتَمَرَّ سَيْلُهُ بَعْدَ المَعَادُ
 ٩٥- وَاسْتَظْهَرَتْ ثَلاثَهَا المُعْتَادَهُ
 ٩٥- مَالَمْ تُجَاوِزْ كُلُّهَا أَقْصَىٰ المَحِيْضُ

وَهْ وَمُ أَوْ صُفْ رَةً أَوْ كُدْرَهُ وَنِصْفُ شَهْرٍ غَايَةً لِلعَادَهُ فَلَلَّ فَا يَوْ فَلَا مَا وَاءً وَفَلَا مَا وَفَلَا وَفَلَا وَفَلَا وَفَلَا وَفَلَا وَفَلَا وَفَلَا وَفَلَا وَفَلَا وَمَ وَاءً وَفَلَا إِيَادَهُ وَحَسِبَتْ أَيَّامَ هَا إِيْلَا وَمَ وَاءً وَفَلَا الْمُنْ اللَّهُ الْمُلِمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْلِيْمِلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُعِلِّمُ اللْمُلْمِالْمُ اللْمُعِلَّمُ اللَّهُ الْمُعِلَّمُ اللْمُعِلِي الْمُعِلَّمُ الْمِنْ الْمُعِلِمُ اللْمُعِلِمُ اللْمُعِلَّا الْمُعِلِي الْمُعِلْمُ اللْمُعِلِمُ اللْمُ الْمُعِلِمُ اللْمُعِلَمُ اللْمُعِلَمُ الْمُ

الحيض لغة السيلان وشرعاً دم أو صفرة أو كدرة، يخرج من قبل من تحمل عادة، والدم هو الأصل، أما الصفرة فهي كالصديد الأصفر، وأما الكدرة فدم متغير ليس على ألوان الدماء، والحيض يخرج بنفسه دون ما سبب ولادة أو افتضاض ولا حرج ولا علة.

⁽١) سنن البيهقي وابن ماجه.

⁽٢) البيهقي [باب المسح على العصائب والجبائر] ج٢٢٨/١.

⁽٣) [التحفة الرضية] ص: ١٣١.

وعادة ما يخرج من البالغة الصحيحة، فما خرج من صغيرة دون تسع سنين، لم يعتبر حيضاً، وما كان من العجوز الطاعنة فوق التسعين فليس حيضاً، وما كان من الصغيرة فوق التاسعة أو المرأة دون السبعين، فيحكم فيه العرف. ثم شرع يذكر تفاصيل الأحكام الخاصة بالحيض فأقله في العبادة دفقة في العادة أي: المعتاد، ولا يمكن أن تزيد مدة الحيض عن نصف شهر أي: خمسة عشر يوماً.

ودليل الدفقة بأنها تحرم العبادة والجماع، ما ورد في قوله تعالى: ﴿ وَيَسْتَلُونَكُ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُو آذَى فَاعَتِرِلُوا النِسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلا نَقْرَبُوهُنَ حَقَى يَطْهُرَنَ فَإِذَا تَعْلَقَرْنَ فَإِذَا تَعْلَقَرْنَ فَأَتُوهُ مِنْ حَيْثُ آمَرَكُمُ اللّهُ ﴿ () محول اعتبار المحيض أذى ، ولم تحدد كميته ، بل جعلت كل خارج من السبيل المعتادة من الدم وإن قل حيضاً يلزم منه الأحكام المشروعة ، وما زاد فوق النصف شهر فهو دم علة وفساد ، بحيث أنها بعدها تصوم وتغتسل وتصلي وتوطأ ، قال صاحب [صفوة التفاسير] في معرض كلامه عن آية الحيض : «لا تجامعوهن حتى ينقطع عنهن دم الحيض ويغتسلن ، والمراد التنبيه على أن الغرض عدم المعاشرة لا عدم القرب منهن وعدم مؤاكلتهن ومجالستهن ، كما كان يفعل اليهود إذا حاضت عندهم المرأة () .

وأما ما ذكره حول استظهار المعتادة، فإنها تحصي أيامها التي تعودت عليها، فإذا تغيرت العادة بزيادة استظهرت عندما لا ينقطع عنها الدم بثلاثة أيام إضافية ما لم تبلغ خمسة عشر يوماً.

ودليلها قوله الله الفاطمة بنت أبي حبيش: «أَقَعُدِي أَيَّامَكِ التي كُنتِ تَقْعُدِينَ واسْتَظْهِرِي بِغَلاثَةِ أَيَّام ثُمَّ اختَسِلِي وصَلِّي (٣)، وهو أمر ظاهر بالاستظهار فوق أيام العدة بثلاثة أيام لا غير، قال القاضي (ابن نصر

⁽١) البقرة: ٢٢٠.

 ⁽۲) محمد علي الصابوني، [صفوة التفاسير]، دار إحياء التراث العربي بيروت. ١٤١٤هـ.
 ١٩٩٣م _ ج١٩٢/١.

⁽٣) [الذخيرة] ج ٣٧٣/١.

البغدادي): «وأكثره خمسة عشر يوما خلافا لأبي حنيفة في قوله عشرة أيام، لقوله تعالى: ﴿قُلُّ هُوَ أَذَى ﴾، وذلك يوجب أن كل دم إذا خرج من الفرج حيض إلا ما قام دليله»(١)، أما من عادتها ثلاثة عشر يوماً مثلاً، فتستظهر بيومين فقط، تكملة الخمسة عشر يوما، ولا تزيد فوقها.

وقوله: (لأنها من بعدها ليست تحيض) أي: لا يعتبر حيضاً بعد ذلك، ودليله ما رواه مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أنها قالت: قالت فاطمة بنت أبي حبيش: يا رسول الله إنى لا أطهر أفأدع الصلاة؟ قال لها رسول الله على: ﴿إِنَّمَا ذَلِكَ عِزْقٌ وَلَيْسَتِ الْحَيْضَة، فإذا أَقْبَلَتِ الحَيْضَةُ فَاتْرُكِي الصَّلاةَ، فَإِذَا ذَهَبَ قَدْرُهَا فَاغْسِلِي الدَّمَ عَنْكِ وصَلَّى»، وذكر في [الذخيرة] برواية أخرى عن فاطمة بنت أبي حبيش دائماً وهي: «اقعدي أيامك التي تقعدين، واستظهري بثلاثة أيام ثم أغسلي وصلي»^(۲).

 ٩٠ عَلامَةُ الطُّهْرِ جَفَافُ الخِرْقَة وَقَصّةٌ تُنْهِى المَحِيْضَ حَقًّا الصَّوْمُ بِهِ وَالاعْتِكَافْ
 ومَسُّ مُصْحَفِ صَلاةً وَطَوَافْ ٩٠ - وَمَسْجِدٌ إِلا اضْطِرَاداً عُبِراً وَاشْتَرَطُوا فِي المَاكِثِ التَّطَهُرَا

يذكر الناظم أن علامة الطهر وهو انقطاع دم الحيض عن الحائض أمران، يحصرهما البيت الأول، هما الجفاف والقصة. أما الجفاف فيعرف بخلو الفرج من آثار الدم، وذلك إذا أدخلت المرأة قطعة قماش أو قطن أو خرقة، خرجت ولا أثر عليها من دم، فكان عدم تلوث الخرقة دليلاً على انقطاع الدم في المرأة الحائض.

وأما القصة كما ألمحنا إلى ذلك في موجبات الغسل من قبل، فهي ماء أبيض يخرج عادة في آخر الحيض، قال الفقهاء: «وهي أبلغ في الدلالة على الطهر من الجفوف (٣)، ودليلها ما روي عن علقمة بن أبي علقمة عن

⁽١) محمد نصر البغدادي [الإشراف على مسائل الخلاف] مطبعة الإرادة القاهرة، ج١/١٤.

⁽٢) [الموطأ] ص ٥١، وانظر [الذخيرة] ج١/٣٨٠.

⁽٣) [التحفة الرضية] ص: ١٥٣.

أمه مولاة عائشة أم المؤمنين أنها قالت: (كان النساء يبعثن إلى عائشة أم المؤمنين بالدرجة فيها الكرسف، فيه الصفرة من دم الحيضة، يسألنها عن الصلاة فتقول لهن: لا تعجلن حتى ترين القصة البيضاء تريد بذلك الطهر من الحيض)(۱).

ومن اعتادت أحدهما طهرت به، فإذا حصلا معاً تأكد طهرها بالأول منهما إما القصة أو الجفوف، ولا تنتظر الثاني، قال (مصطفى ديب البغا): «ويجب على الحائض أن تنظر علامة الطهر عند النوم ليلا، لتعلم هل تدرك صلاة المغرب والعشاء والصوم أم لا؟ وكذلك يجب عليها نظره عند صلاة الصبح وغيرها من الصلوات، وجوباً موسعاً، أي: إلى أن يبقى من الوقت ما يسع الغسل والصلاة، فيجب النظر عندئذ فوراً، كي لا تفوتها الصلاة، ولا يجب عليها نظر ذلك قبل الفجر لتعلم هل عليها صلاة العشاءين والصوم أم لا؟ بل يكره لها ذلك»(٢).

ثم شرع يتكلم عن الأمور التي يمتنع فعلها مع وجود الحيض، فذكر أولها وهو: الصوم، فلا يجب عليها ولا يصح منها، وعليها القضاء بعد الطهر، والدليل ما روته عائشة رضي الله عنها قالت: (كنا نحيض عند رسول الله في فنُؤمَرُ بقضاء الصلاة) (٣)، وقد ورد في هذا الأمر حديث أبي سعيد الخدري أن رسول الله في قال في المرأة، وقد سئل عن نقصان دينها: «أليس إذا حاضت لم تصل ولم تصم» (٤).

وثانيهما الاعتكاف وهو: مكوث المتعبد في المسجد للعبادة بنية فلا يجوز لحائض، قال (ابن رشد) ما نصه: «فلا يجوز لها أن تدخل المسجد ولا الاعتكاف»(٥).

⁽١) [المرجع نفسه] ص: ١٥٣.

٢) [المرجع نفسه] ص: ١٥٤.

⁽٣) حديث رواه أبو داود انظر [عارضة الأحوذي] ج١١١/١.

⁽٤) رواه البخاري ومسلم.

⁽٥) ابن رشد [بداية المجتهد] ج١٩٦١.

وكذلك من الموانع مس المصحف وهو ثالثها، باستثناء المعلمة أو المتعلمة، أما القراءة الشفوية بلا مس مصحف فجائزة، وقد علل (الفقهاء) ذلك الجواز بكون الحيض عادة مألوفة تطول بها الأيام فيشق على المرأة الامتناع عن القراءة فرخص لها الشارع للضرورة (١)، قال (القاضي عبدالوهاب): «ووجه الجواز ـ أي: قراءة القرآن ـ قوله عليه السلام: اقرؤوأ القرآن، وأقل أحوال هذا اللفظ الإباحة، ولأن بها ضرورة إلى ذلك كضرورة المحدث» (٢).

ورابع الموانع الصلاة، فلا يجب عليها تأديتها ولا قضاؤها بعد الطهر، ودليل ذلك حديث عائشة: أن فاطمة بنت حبيش سألت النبي وأجابها كما أسلفنا بأن تترك الصلاة إذا أقبلت الحيضة، وهو نص رواه (مالك) في الموطأ] وروى ما يسنده (الترمذي) وقال حديث حسن، ويدعمه قول (عائشة) أنها ذكرت: (أن المرأة الحامل ترى الدم أنها تدع الصلاة) ما روي عن معاذة أن امرأة سألت عائشة قالت: (أتقضي إحدانا صلاتها؟ وقالت: أحرورية أنت، قد كانت إحدانا تحيض فلا تأمر بقضاء) (٤).

ثم ذكر خامس الموانع وهو: الطواف بالبيت الحرام، ويضاف إليه المانع السادس، وهو دخول المسجد سواء كان المسجد الحرام أو غيره من المساجد الأخرى.

ودليل ذلك ما روي عن عائشة رضي الله عنها قالت: جاء رسول الله عنها قال: (وَجُهُوا هَذِهِ رسول الله في ووجوه بيوت أصحابه شارعة في المسجد فقال: (وجُهُوا هَذِهِ البُيُوتَ عَن المَسْجِدِ فإنِي لا أُحلُ المَسْجِدَ لحَائِضٍ وَلا جُنُبٍ، (٥)، ولذلك تمنع الحائض والجنب عموماً من دخول المسجد، جامعاً كان أو غيره،

⁽١) [الإشراف على مسائل الخلاف] ج١٤/١.

⁽٢) نفسه ج١/٤/.

⁽٣) رواه الإمام مالك.

⁽٤) رواه الترمذي وقال: حديث حسن صحيح.

⁽٥) حديث رواه أبو داود انظر (بداية المجتهد ونهاية المقتصد) لابن رشد ج١٦/١.

ومن المُكث فيه إلا للضرورة القصوى، كخوف على نفس أو مال أو مطر غالب غزير، فيجوز له أن يحتمي به، فإن كان العبور منه جاز.

يقول صاحب [سراج السالك]: "وأما لو اضطرت لدخوله كما لو خافت على نفسها أو مالها من لصوص ونحو ذلك، فتتيمم بنية الطهارة وتدخل المسجد، وتمكث فيه، حتى يزول ما بها من الخوف لأجل الضرورة، إذ الضرورات تبيح المحظورات»(١) وهذا ما عبر عنه بقوله [واشترطوا في الماكث التطهرا]. ويضاف إلى الموانع الطواف بالبيت الحرام فعن عائشة أنها قالت: قدمت مكة وأنا حائض فلم أطف بالبيت ولا بين الصفا والمروة، فشكوت ذلك إلى رسول الله، فقال: "افعلي ما يفعل الحاج، غير أن تطوفي بالبيت ولا بين الصفا والمروة حتى تطهري»(١).

١٠٠ سِتُّوْنَ يَـوْمًا آخِـرُ النِّفَاسِ
 ١٠٠ مَا زَادَ عَنْ سِتِيْنَ فَهُو مَرَضُ
 ١٠٠ تُلفِّ قُ العَـدَدَ فِي السِّتِيْنِ
 ١٠٣ فَاإِنْ أَتَى الوَلَـدُ بِالجُفُوفِ

وَدُفْعَة تُحْسَبُ فِي الأسَاسِ وَإِنْ يَسَهِلَّ تَحْسِبَنْ مَا يَسْعُرِضُ وَتَفْعَلَنْ فُرُوضَهَا فِي الحِيْنِ فَالوَاجِبُ الغُسْلُ عَلَى المَعْرُوفِ

النفاس هو الولادة، والمانع هو دم النفاس لا النفاس في ذاته، وهو دم يخرج من قبل المرأة عند الولادة أو بعدها، وأما ما يخرج قبلها فلا يدخل فيه، قال المالكية: "إن الدم الذي يخرج مع الولادة أو بعدها هو دم نفاس، ومنه ما يخرج مع الولد الأول أو بعده، أو قبل ولادة الثاني لمن ولدت توأمين، أما الدم الذي يخرج قبل الولادة فهو دم حيض عندهم" (٣).

يذكر الناظم أن أكثر مدة النفاس ستون يوماً، لأن العادة في مختلف الأقاليم والبيئات جرت على هذا كما يذكر صاحب [الإشراف على مسائل الخلاف] بما نصه: «لا حد لأقل النفاس خلافاً لأبي يوسف في قوله أحد

⁽١) [سراج السالك] ج١/٣٩٥.

⁽٢) رواه الإمام مالك.

⁽٣) [الفقه على المذاهب الأربعة] ج١٣١/١.

عشر يوماً لأن المرجع في ذلك إلى العادة والوجود، وقد وجد كثير من النساء ينفس الدفعة والساعة فوجد الحكم بكونه نفاساً»(١).

وأدناه كالحيض دفعة واحدة، ولا استظهار للمرأة بعد الستين ولو بيوم واحد، لأنها أقصى المدة، هذا إذا دام الدم ولم ينقطع، وأما إن قطع قبلها فإنها قد طهرت، ولذلك تطالب بالغسل والصلاة والصيام، فإذا قل عن الستين يوما وطهرت اغتسلت، وقامت بفروضها العادية، فإذا انقطع طهرها بتخلل دم النفاس، فإن الناظم ينقل الحكم الشرعي وهو التلفيق لأيام النفاس، وما سواها طهر، فتغتسل كلما انقطع وتصوم وتصلي وتوطأ، وحكم النفاس عموما كالحيض، يقول صاحب [سراج السالك]:

والحَيْضُ كَالنَّفَاسِ في جَمِيعِ أَحكَامِهِ والطُّهْرِ والتَّقطِيْعِ(٢)

قال صاحب [دليل السالك لمذهب الإمام مالك] في باب النفاس: "إذا نزل الولد جَافاً فالمشهور وجوب الغسل وقيل لا غُسلَ")، ومن أدلة النفاس حديث مسة رضي الله عنها قالت: "حججت، فدخلت على أم سلمة رضي الله عنها، فقالت: يا أم المؤمنين، إن سمرة بن جندب يأمر النساء يقضين صلاة المحيض، فقالت: لا يقضين، كانت المرأة من نساء النبي على تقعد في النفاس أربعين ليلة، لا يأمرها النبي على بقضاء صلاة النباس النفاس، وتقاس النفساء النفاس، وقد قال تعالى: ﴿وَلَا نَقْرُوهُنَ حَتَى يَطْهُرُنَ ﴾ والراجح أن معناه حتى عليها، وقد قال تعالى: ﴿وَلَا نَقْرُوهُنَ حَتَى يَطْهُرُنَ ﴾ والراجح أن معناه حتى يغتسلن بالماء، لا أن ينقطع عنهن الدم فقط، لما يفهم من آخر الآية نفسها في النّه يُحِبُ النّوبين وَيُحِبُ النّعَلَقِينَ ﴾ (أن ينقطع عنهن الدم فقط، لما يفهم من آخر الآية نفسها في النّه يُحِبُ النّوبين وَيُحِبُ النّعَلَقِينَ ﴾ (أن النّه النّه النّه النّه المناء النّه ا

⁽١) [الإشراف على مسائل الخلاف]، ج١/٩٨.

⁽٢) [سراج السالك]، ج١/٩٤.

⁽٣) [دليل السالك]، ص ١٧.

⁽٤) رواه أبو داود.

⁽٥) البقرة: ٢٢٢.

قال صاحب [الفقه المالكي وأدلته]: «ومن جامع زوجته وهي حائض فقد فعل محرما، ويجب عليه الاستغفار ثم لا شيء عليه، وما روي أنه يتصدق بدينار فإنه حديث ضعيف لا تقوم به حجة الأأ.

أَوْقَاتُ الصَّلاةِ

١٠٤-إِنَّ السَّسَلاةَ قُرْبَةً فِعُلِيَّةً وَصِلَةً بِرَبِّنَا مَرْضِيَّةً

 ١٠٥ يَعِيْزُهَا الإخرامُ وَالسَّلامُ فَرضَهَا المُشَرِّعُ العَلامُ ١٠٦ مِيْقَاتُهَا مُحَدَّدٌ مَعْلُومُ تَفْصِيْلُهُ مُبَيَّنٌ مَرْسُوم

الصلاة أفضل العبادات البدنية على الإطلاق، ودليل فرضيتها ما ذكره النبي على: «فرج عن سقف بيتى وأنا بمكة فنزل جبريل، ثم أخذ بيدي فعرج بي إلى السماء، ففرض الله على أمتي خمسين صلاة فراجعته فقال: هي خمس وهي خمسون، لا يبدّل القول لديّ، وقوله ﷺ للأعرابي الذي سأله عما يجب عليه من الصلاة فقال: «خمس صلوات في اليوم والليلة، قال الأعرابي هل عليَّ غيرها؟ قال: لا إلا أن تطوّع (٣).

الصلاة في اللغة جمع صلوات وهي الدعاء والرحمة والبركة والاستغفار، ويقول (الجرجاني) بأنّ الصلاة في الشريعة عبارة عن أركان مخصوصة، وأذكار معلومة بشرائط محصورة، في أوقات مقدرة (٤)، ويعبر آخرون عنها بأنها: "قُربَةٌ فعليَّةٌ ذات إحرَام وسَلام ورُكوع وسُجودٍ، (٥).

⁽١) [الفقه المالكي وأدلته]، ج١٤٨/١، [بداية المجتهد]، ج١٠٧٠.

⁽٢) رواه البخاري ومسلم.

⁽٣) رواه البخاري ومسلم.

⁽٤) الشريف الجرجاني [التعريفات] ص: ٩٦.

⁽٥) [دليل السالك] ص ١٧.

ويؤكد الفقهاء بأن الصلاة صلة بين العبد وربه، إذا صلحت صلح سائر عمله، وإذا خسرت صفقته فيها أمام مولاه، خسرت سائر أعماله، ولم تنفعه الأعمال سواها، يقول الشاعر:

إنَّ الصَّلاةَ بِهَا الصّلات عَمِيقَةً هِي قُرَّةً للعَينِ جَالِبَةُ الرِّضَى وعمادُ دينِ اللهِ بابُ فتوحه فإذا بُليتَ من الزمانِ بعسرة

وبِهَا يَكُونُ مِنَ الصَّلاءِ نَجَاكَا هِي فِي الخُطُوبِ الحَالِكَاتِ ضِيَاكَا وطريتُ جنّت وسرُّ هنساكَا فافرغ، لها تفرغ بها بلواكا

ثم يذكر الناظم بعد ذلك أن الصلاة تتميز بأنها تُفتَتَحُ بالإحرام وتختتم بالسلام، وأن الذي شرعها هو المشرع العلام جلَّ جلاله لحكمة هي التذلل والخضوع بين يدي الله تعالى، ومناجاته بالقراءة والذكر والدعاء، وتنعيم القلب بذكره، واستعمال الجوارح في خدمته (۱)، وهي ذاتُ أثرٍ في الفرد والمجتمع، لا ينكره إلا جاهل أو معاند.

أما ما تضمنه البيت الثالث في هذا الفصل فهو الحديث عن المواقيت ونعني به أوقات الصلاة الشرعية. ومنطلق هذا المبحث هو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَوَةَ كَانَتَ عَلَ الْمُؤْمِنِينَ كِتَبَا مَّوَقُوتًا﴾ (٢)، ورد في [السقاموس الفقهي] وقت الأمر وقتاً: جعل له وقتاً يفعل فيه، فهو موقوت ومعنى [موقوتاً] في آية النساء: مقدراً وقتها فلا تؤخر عنه، لكون الوقت هو الزمن المقدر للعبادة شرعاً.

وذكر (أبو بكر بن العربي) أن معنى موقوتاً: مفروضاً، واستبعد أن تكون بالمعنى الفارط^(۳)، بينما يذكر الشيخ (محمد الطاهر بن عاشور) رأياً يجمع بين المعنيين فيقول: «الموقوت المحدود بوقت، واستعماله بمعنى

⁽١) نفسه ص. ١٧.

⁽٢) النساء: ١٠٣.

⁽٣) [أحكام القرآن لابن العربي] ٤٩٧/١.

المفروض من باب المجاز، والمعنى الأوَّل أظهر في هذه الآية، (١).

وقد أورد الفقهاء أن معرفة الوقت فرض على الكفاية ويجوز تقليد المؤذنين فيه كما أورد ذلك (القرافي) في (الذخيرة)، ودليله حديث أبي هريرة عنه المؤمّن فامن والمُؤذّنُ مُؤتَمن (٢٠).

والوقت مفصل في كتب الفقه معلوم، وقد قُسم إلى اختياري وضروري وكونه على الإجمال وقت للأداء أو للقضاء، فالاختياري يعطى فيه المصلي حريته في إيقاع الصلاة في أي جزء منه، ولا إثم عليه، وأما الضروري فيحرم تأخير الصلاة إليه إلا للضرورة الملحة، ورد على هامش [دليل السالك] ما نصه: «اعلم أن تأخير الصلاة إلى الوقت الضروري حرام وإن كانت أداء، وأما تأخيرها عن وقتها الاختياري إلى الضروري، بحيث يُوقع ركعة منها في الاختياري والباقي في الضروري فجائز» (٣)، وفي هذا يقول (الجزيري) في كتاب [الفقه على المذاهب الأربعة]: «المالكية قالوأ إذا أدرك ركعة من الصلاة في الوقت الاختياري، ثم خرج الوقت وكملها في الوقت الضروري، فإنه لا يأثم، أما إذا لم يؤدّ ركعة كاملة في الوقت الاختياري، أو صلى بعضها الاختياري، فإنه يأثم سواء صلاها كلها في الوقت الضروري أو صلى بعضها في الوقت الضروري وباقيها خارجه» (٤).

1.٧- بِالاخْتِبَارِ السَّابِقِ الضَّرُورَةُ 1.٨- فَالظُّهْرُ يُخْتَارُ بِمَدْخَلِ الزَّوَالْ 1.٩- وَذَاكَ مَبْدَأُ اخْتِيَارِ الْعَصْرِ 11- وَيُصْبَطُ الْمَغْرِبُ بِالتَّحْصِيْلِ 111- أَمَّا الْعِشَاءُ فَمَغِيبُ الشَّفَقِ

فِي كُلِّ وَقْتِ قَسَّمُوا حُضُورَهُ مَعَ امْتِدَادِ الظِّلِّ فِيهِ لِلمِثَالُ وَيَلْتَقِي فِي المُنْتَهَى بِالظَّهْرِ وَلَيْسَ فِيْهِ الفُسْحُ لِلتَّطوِيْلِ لِلشَّكُ ثِلاً لِي بِالْليْسِ بَقِي

⁽١) [التحرير والتنوير] ج ١٨٩/.

⁽٢) رواه أحمد والترمذي وابن حبان والبيهقي.

⁽٣) [دليل السالك] ص ١٨.

⁽٤) [الفقه على المذاهب الأربعة] ج١٨١/١.

١١٢ - وَأُوَّلُ المُخْتَادِ للصَّبْحِ الظُّهُورْ مِن فَجْدِه الصَّادِقِ حَتَّى للسُّفُوْدِ
 ١١٣ - ضَرُوْدُهُ ظُهْراً وَعَصْراً لِلغُرُوبِ وَفِي العِشَاءَيْنِ إِلَى الفَجْدِ يَـؤُوبُ

تعرف الأوقات المحددة للصلاة بخمسة أمور:

أ) بالساعات الفلكية المضبوطة المبنية على الحساب الصحيح.

ب) زوال الشمس، والظل الذي يحدث بعد الزوال، مما يحدد وقت الظهر والعصر.

- ج) مغيب الشمس ويعرف به المغرب.
- د) مغيب الشفق ويحدد وقت العشاء.
- ه) البياض الذي يظهر في الأفق ويعرف به وقت الصبح.

وقد أشرنا أنَّ الوقت قسمان ضروريٌ واختياري، ولكل صلاةٍ ما هو اختياري أو ضروري، والوقت بشقيه زمن حدَّده الشارعُ والمعتمد عند الفقهاء أن أفضل الاختياري أوَّله، وقد أجمعوا على هذا، إلا إذا كان التأخير لفذ يرجو جماعة، فالأفضل له التأخير لتحصيل فضل الجماعة، ولو كانت الصلاة آخر المختار على المشهور، وأما الضروريُّ فالمعلوم أن تأخير الصلاة له دون عذر حرام.

وشرَعَ يُفصِّل في مواقيت الصلاة الشرعية التي وردت بها السنة ودليل ذلك حديث (عبدالله بن عباس)(١) الذي بيَّن فيه النبي الأوقات التي صلاها به جبريل في أول الوقت وآخره، في يومين متلاحقين، وقال له: «يَا مُحَمَّد هَذَا وَقْتُ الأنبِيَاءِ قَبْلَكَ، والوَقت فِيمَا بَيْنَ هَذَيْنِ الوَقْتَيْنِ»(٢).

⁽١) رواه الترمذي وأحمد وأبو داود والحاكم.

⁽٢) [بداية المجتهد] لابن رشد ج١/٩٢.

وتفصيل الأوقات كما هو مذكور في الأبيات كالتالي:

١ _ الظُّهُرُ:

يبدأ الوقت الاختياري للظهر من زوال الشمس عن كبد السماء، بحيث تحدث بداية زاوية تتسع شيئاً فشيئاً متجهة إلى جهة الغرب إلى أن يصير ظلَّ كل شيء قدر قامته، دون اعتبار ظل الزوال، ودليله ما روي عنه في الوصلَّى المرَّة الثَّانِيَة الظُّهرَ حِينَ كَانَ ظِلُّ كُلِّ شَيءٍ مِثْلهُ)(١)، وأما الضروري للظهر فيمتد من آخر الاختيار إلى قُبيل الغروب ويشترك في ذلك مع العصر، قياساً على الاشتراك في الجمع بين الظهر في السفر وعرفة، وهو حاصل المعنى الذي أورده الناظم، وأصل وقت الظهر من حيث الاستدلال عليه قوله تعالى: ﴿ أَقِرِ المَّهَلُوةَ لِدُلُوكِ الشَّيسِ ﴾ (٢)، قال الشيخ (ابن عاشور) بأن الدلوك لفظ مشترك بين ثلاثة أوقات من بينها زوال الشمس عن كبد السماء (٣)، وقال (ابن العربي المالكي): بأن في الدلوك قولين: الزوال والغروب، والزوال أصح القولين (١٠).

٢ ـ العَصْرُ:

يبتدئ وقته الاختياري من بلوغ ظل كل شيء مثله، ومحل الدليل فيه حديث جبرائيل السابق حيث قال على: (ثم صلَّى العَصَرَ حينَ كانَ ظلَّ كلِّ شيء مِثْلَهُ) وحديث عبدالله بن عمرو: «وقت العصر ما لم تصفرُ الشمس»(٥)، وروي عن مالك أن آخر اختياري العصر إذا كان ظل كل شيء مثليه. ورجّح الإمام مالك حديث (إمامة) جبرائيل على حديث ابن عمر كما

⁽١) [الإشراف على مسائل الخلاف] ج١/٥٧.

⁽۲) الإسراء: ۷۸.

⁽٣) ابن عاشور [التحرير والتنوير] ج١٨٢/١٠.

⁽٤) انظر ابن العربي [أحكام القرآن] ج١٢١٩/٣، والقاضي عبدالوهاب [الإشراف على مسائل الخلاف] ج٥٦/١، وحبيب بن طاهر [الفقه المالكي وأدلته] ج١٥٦/١.

⁽٥) رواه مسلم.

أورد ذلك (ابن رشد)(۱)، وقد ذكروا أنه معلوم بأن ضروري العصر يمتد إلى قبيل غروب الشمس بقدر أربع ركعات، ودليله الحديث: «من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر»(۱)، وقد كتب عمر بن الخطاب إلى أبي موسى الأشعري كتاباً جاء فيه: «أن صلّ العصر والشمس بيضاء نقية قبل أن تدخلها صفرة»(۱)، ومنتهى وقت العصر إلى اصفرار الشمس وقد ورد حديث عن عبدالله بن عمرو بن العاص أن النبي الله قال: «وقت العصر ما لم تصفر الشمس»(٤).

٣ ـ صَلاةُ المَغْرِبِ:

يبدأ وقتها الاختياري بالنسبة للمغرب من مغيب قرص الشمس مما تحلُّ به الصلاة والفطر في رمضان، ودليله حديث سلمة بن الأكوع: (كان رسول الله على يُصلي المغربَ إذا غَربت الشمس وتوارت بالحِجَابِ) (٥٠).

أما ما يقع فيه الخلاف بين الناس وبين أثمة المساجد، في كون المغرب ممتد الوقت الاختياري أو غير ممتده، ففيه تفصيل:

القول الأول:

أنه لا امتداد له، والمبادرة إلى الصلاة في هذه الحال واجبة، ويتأخر فقط بقدر الوضوء والأذان وستر العورة، والدليل إجماع الأمة على إقامتها عند الغروب مباشرة، وهذا المشهور من المذهب وعليه (الدردير) في مصنفه، وهو مذهب (خليل) في [المختصر] من رواية ابن القاسم، ويعتبر في التقدير حالة الاعتدال الغالبة في الناس، «فلا يعتبر تطويل موسوس، ولا تخفيف مسرع»(٦).

⁽١) [بداية المجتهد] ٩٤/١.

⁽٢) رواه أحمد والستة كما رواه الإمام مالك في [الموطأ].

⁽٣) رواه الإمام مالك.

⁽٤) رواه الإمام مسلم.

⁽٥) رواه البخاري ومسلم وأبو داود وابن ماجه.

⁽٦) [الفقه على المذاهب الأربعة] ج١/١٨٤.

القول الثاني:

أنه يمتد إلى الشفق، يقول (الدسوقي): ولكن الحق أن القول بالامتداد ضعيف ودليله قوله على: «وَقْتُ المَغْرِبِ إِذَا خَابَتِ الشَّمْسُ مَا لَمْ يَسقُطِ الشَّفْقُ» (١)، وهو ما حققه الباجي وابن العربي (٢).

وقياس هذا الوقت على سائر الأوقات لأن لها امتداداً معقولاً وبهذا الرأي الثاني قال (أبو بكر بن العربي): يقول بعضهم أخذاً من الحديث الصحيح السابق، وحديث بريدة: «ثم أمره فأخر المغرب إلى قبيل أن يغيب الشفق» (٣).

يَمْنَدُّ للشَّفَقِ وَقْتُ المَغْرِبِ حَقَّقَهُ الرَّجْرَاجِي وابْنِ الْعَرَبِي

وورد في الموطأ أن النبي في قرأ في المغرب بالطور والمرسلات ولذلك رجح (القرافي) امتداد وقتها^(٤)، وأحسن ما يذكر في هذا الأمر قول الشيخ (محمد الإخوة) بأنه يمكن الجمع بين الرأيين والحديثين بحيث يكون حديث جبريل لبيان الأكمل وهو أول الوقت، وحديث السائل لبيان الواجب^(٥).

وأما ضروري المغرب فيمتد إلى قبيل الفجر بقدر أربع ركعات يختص بها العشاء وتشترك معه في الضروري.

ع ـ صَلاةُ العشَاء:

يبتدئ اختيارها بمغيب الشفق، ويمتد إلى الثلث الأول من الليل، وقد

⁽١) رواه مسلم وأحمد وأبو داود والنسائي.

⁽٢) انظر الباجي، [المنتقى] ج١٤/١ وابن العربي، [عارضة الأحوذي شرح الترمذي] ج١٤/١.

 ⁽٣) رواه الترمذي وأحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه وابن الجارود.

⁽٤) القرافي [الذخيرة] ج١/٤٠٤.

⁽٥) [الفقه المالكي وأدلته] ج١٦٢/١.

اختاره خليل والدردير، ودليله قوله تعالى: ﴿ أَقِرِ الْمَهْلُوةَ لِدُلُولِهِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ النَّبْلِ (١)، والغسق هو الظلام، وهو انقطاع بقايا شعاع الشمس حين يعم السواد على الأفق، كما أن دليله في حديث جبرائيل أنه صلى في اليوم الأول حيث غاب الشفق، وفي اليوم الثاني حين ذهب ثلث الليل، وقيل بامتداده إلى نصف الليل في أحاديث رواها البخاري ومسلم، الأول عن بامتداده إلى نصف الليل في أحاديث رواها البخاري ومسلم، الأول عن أنس بن مالك، والثاني عن عبدالله بن عمرو بن العاص، وبهذا الرأي الأخير قال كل من ابن العربي وابن حبيب (٢).

وأما وقت العشاء الضروري فيشترك مع المغرب بامتداده إلى ما قبل الفجر، بقدر إيقاع أربع ركعات، قال صاحب كتاب [الفقه على المذاهب الأربعة]: «فمن صلّى العشاء في الوقت الضروري أثم إلا إذا كان من أصحاب الأعذار»(٣).

٥ ـ صَلاةُ الصُّبْح:

يبتدئ مختارها من طلوع الفجر الصادق، الذي ينتشر ضياؤه حتى يعمَّ الأفق، ويمتد إلى السفور، أي: الاصفرار البيِّن الذي تظهر فيه الوجوه ظهوراً بيِّناً بالبصر المتوسط، في محل لا سقف فيه، وتختفي النجوم (ئ)، وقد اختلف في منتهى الاختياري إما إلى الاسفار كما قلنا، أو إلى طلوع الشمس، وهذا يسقط الضروري فلا يصبح لها ضروري، والحكم مرتبط بما ورد عن جبريل عليه السلام في قوله: «شم صلّ الفجر حين برق الفجر، وحرم الطعام على الصائم، وكذلك ما ورد في حديث أبي موسى الأشعري: وحرم الطعام على الصائم، وكذلك ما ورد في حديث أبي موسى الأشعري: (فأقام الفجر حين انشق الفجر، والناس لا يكاد يعرف بعضهم بعضاً).

ومحل الخلاف بين حديث جبريل الذي صلى حين أسفرت الأرض

⁽١) الإسراء: ٧٨.

⁽٢) [عارضة الأحوذي شرح الترمذي] ٢٧٨/١.

⁽٣) [الفقه على المذاهب الأربعة] ج١٨٤/١.

⁽٤) [الفقه المالكي وأدلته] ج١/١٣٤.

وحديث (عبدالله ابن عمرو) عنه ﷺ: «وقتُ صَلاةِ الصَّبحِ مِنْ طُلوعِ الفَجْرِ مَا لَمْ تَطلع الشَّمس،(١٠).

يقول على [حاشية الشرح الصغير] (للدردير): "والقولانِ مشهورانِ والأوَّل أشهرُ وأَقْوَى "(٢)، ولذلك فالوقت الضروري للصبح من الإسفار حتى طلوع أول طرف الشمس، يدل عليه الحديث: "من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح "(٣)، وفي رواية: "من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة .

* * *

تَأْخِيرُ الفَريضَةِ

118 - وَيُمْنَعُ التَّأْخِيْرُ خِيْفَةَ الفَوَاتُ
 110 - مِثْلِ الصِّبَا وَالكُفْرِ وَالإغْمَاءِ
 111 - وَالنَّوم وَالنَّفَاسِ وَالبُخُنُونِ

إِلا لِسعُسذْدٍ طَسادِئ مِسنْ كُسلِّ آتْ وَالسُّكْرِ وَالحَيْضِ وَفَقْدِ المَاءِ أَوْ غَفْ لَدَةٍ مِنْ كَفْرَةِ النَّفُتُونِ

قال الفقهاء بأن التهاون في الصلاة تأخيراً أو تركاً، مما يؤول بالإنسان إلى الكفر، وقد ورد في الحديث قوله الله لأم أيمن: «لا تتركي الصلاة متعمدة، فإنه من ترك الصلاة متعمداً فقد برئت منه ذمة الله ورسوله» (٥) ومثله رواية معاذ في وصية النبي الله له: «ولا تتركن صلاة مكتوبة متعمداً، فإن من ترك صلاة مكتوبة متعمداً فقد برئت منه ذمة الله» (٢)، قال الشيخ (أحمد حماني) في [فتاواه]: «وقد بان مما تقدم أن تارك الصلاة الذي لم

⁽١) رواه الإمام مسلم.

⁽٢) (حاشية الشرح الصغير) ج١/٨٥.

⁽٣) رواه البخاري ومسلم.

⁽٤) رواه البخاري ومسلم.

⁽٥) روه الإمام أحمد في مسنده.

⁽٦) رواه الإمام أحمد في مسنده.

ينكر وجوبها لا يقطع بكفره، حتى لا تقبل منه بقية العبادات، فالإيمان وحده أو الإسلام وحده على الأصح في التعبير هو الذي يشترط في حجة بقية العبادات كالصلاة والزكاة والحج، قال (ابن عاشور) أن في الشهادتين شرط الباقيات أما بقية أركان الإسلام فإن كلاً منها قائم بنفسه)(١).

والأصل في الصلاة أن تؤدى في وقتها الاختياري بدون تأخير، والتكاسل عنها يُعتبر به صاحبها آثما، قال تعالى: ﴿ فَوَيَلُ لِلمُصَلِينُ الله والتكاسل عنها يُعتبر به صاحبها آثما، ققد ورد الوعيد في التهاون عن الله مَ عَن صَلاَتِهم سَاهُونَ (فَ) (٢)، فقد ورد الوعيد في التهاون عن الصلاة وتأخيرها، وذلك في قوله تعالى: ﴿ فَلْفَ مِنْ بَعْلِم خَلْفُ أَضَاعُوا الصّلاة وَ الشّهُوتِ فَسَوْفَ يَلْقَونَ غَيّا ﴾ (٣)، والغيُّ واد في جهنم به الصديد لمن أخر الصلاة، وعدم التأخر مناط بالتحديد الشرعي للمواقيت، وكون الصلاة أخر الصلاة، وعدم التأخر مناط بالتحديد الشرعي للمواقيت، وكون الصلاة كتاباً موقوتاً لا يجوز تأخيرها لهذا الاعتبار، وقد حددت أوقاتها مقسمة بين نهارية وليلية، ولا يكفي وقت صلاة عن أخرى، وقد جُمعت أوقات صلوات الأنبياء، فقد كان لكل نبي صلاة مخصوصة بزمن، جمعها الناظم في قوله:

ألا إن جمع الخمس نيطت بِأَحْمَدَ لآدم صبح ثم داوود ظهره بمغربنا يعقوب كان مكلفاً على المصطفى المختار جاء بيانها

ومن قبله كانت مفرقة الأمر سليمان قد جاءت صلاته للعصر ويونس ناداه العشاء بلا نكر وخُصَّ بخمس، فهي خمسون في القدر⁽³⁾

وللصلاة وقت أداء ووقت قضاء، ولا يؤخر من الزمن الاختياري إلى الضروري إلا لعذر، وإلا أثم، وأما خروج الوقت كلية بلا عذر فآكد في الإثم، وقد روي عن ابن مسعود قال: «سألت النبي الله أيَّ الأعمال

⁽۱) (فتاوی الشیخ أحمد حماني) ج۱/۸۸.

⁽Y) الماعون: \$.. o.

⁽٣) مريم: ٥٩.

⁽٤) ذكرها الشيخ محمد باي في [السبائك الإبريزية] ولم يذكر مصدرها.

أحب إلى الله؟ قال: الصلاة على وقتها»(١)، وتأخير الصلاة من الاختياري إلى الضروري يؤثم صاحبه إلا إذا كان صاحب عذر شرعي، والأعذار الشرعية الطارئة مفصلة في قول الناظم كما نرى وهي على التوالي:

١ _ الصّبا:

كأن يتم بلوغ الصبي في الضروري، فيغتسل ويصليها فيه، فلا إثم عليه. يقول صاحب [الإشراف على مسائل الخلاف] «لأنَّ الصلاة لا تصحُّ إلا بنيِّة الوجوب، وذلك لا يصح إلا ممّن هو من أهل الوجوب والصَبِيُّ ليس من أهله»(٢) قال (مصطفى ديب البغا): «الصبي إذا بلغ في الوقت الضروري، فيصليها فيه، وإن كان قد صلاها من قبل، لأنها كانت نافلة في حقه، فإذا بلغ في الوقت الضروري لها وجبت عليه، فيصليها فرضاً»(٣).

٢ ـ الكُفْرُ:

الراجحُ عدم إثمه إذا أسلم عند الضروري، إذْ يوعز إلى ترغيبه لترغيبه في الإسلام، ودليلهم في سقوط الإثم على الكافر، قوله تعالى: ﴿ قُلُ لِلَّذِينَ كَا لَا لَهُ مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ (٤) ، وكذلك حديث سيدنا عمرو بن العاص عن النبي ﴿ أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ الإسلامَ يَجُبُ مَا قَبْلَهُ ﴾ والكفر عذر لتأخير الصلاة سواء كان كفراً أصلياً أو طارئاً بأن ارتد وعاد إلى الإسلام، فلا يؤاخذ ولا يأثم بالتأخير للضروري ترغيباً له في العودة إلى الإسلام.

٣ _ الإغمَاء:

وذلك بأن يفيق المغمى عليه في وقت ضروري، فلا إثم عليه لأرتفاع

⁽١) رواه البخاري ومسلم.

⁽٢) القاضي عبدالوهاب [الإشراف على مسائل الخلاف] ج١/٥٥٠

⁽٣) [التحفة الرضية] ص: ١٧٦.

⁽٤) الأنفال: ٣٨.

⁽٥) حديث صحيح رواه مسلم وكذلك الإمام أحمد.

الحرج بغياب الوعي، ولا يكون آثما بالتأخير لأنه لا ذنب له ولا إرادة في حالة إغمائه، ويلحق به المجنون إذا أفاق من جنونه في الوقت الضروري، فإنه يصلي كالمغمى عليه الذي يفيق من إغمائه في هذا الوقت دون أن يؤاخذ بالتأخير.

٤ _ السُّكرُ:

قال صاحب [التحفة الرضية]: «وكذلك من تناول مسكراً أو مخدراة ولم يكن آثماً بتناوله كأن كان مكرهاً أو مضطراً أو أعطي المخدر لإجراء عمل جراحي مثلاً، فإنه لا يأثم بصلاته في الوقت الاضطراري إذا صحا فيه من سكره»(١).

وهذا السكر هو السكر بحلال، إذا استغرق الوقت ولم يفق إلا بعده، أما السكر بحرام، فليس عذراً، لأن صاحبه متسبِّبٌ في حصوله، وعليه إثمان إثم السكر وإثم تأخير الصلاة.

٥ ـ الحَيْضُ والنَّفَاسُ:

وذلك باستمراره إلى ذلك الحين أي: للضروري، فإن طهرت وأدت صلاتها فيه برئت ذمتها من الإثم، ودليله قول النبي الشالف لفاطمة بنت حبيش: «فإذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة، وإذا أدبرت فاغتسلي وصلي»(٢)، فقد دل الحديث على جواز الصلاة في الوقت الضروري للحائض حين تطهر فتصلي مباشرة والنفساء مثلها.

٦ - النَّومُ:

ويضاف إليه الغفلة من كثرة الفتون كما عبَّر الناظم، ولا يحرم النوم قبل دخول وقت الصلاة، ولو كانت جمعة ولو استغرق النوم الوقت كله، للحديث: «رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يعقل»(٣)، وقوله عن المجنون حتى يعقل) (٣)، وقوله عن المجنون حتى يعقل)

⁽١) [التحفة الرضية] ص: ١٧٦.

⁽٢) رواه البخاري ومسلم.

⁽٣) أخرجه أبو داود عن على بن أبي طالب.

الصلاة أو غفل عنها فليصلها إذا ذكرها فإن الله يقول ﴿وَأَقِمِ السَّلَوْةَ لِلسَّلَوْةَ لِلسَّلَوْةَ لِلسَّلَوْةَ لِلسَّالَةِ السَّلَوْةَ لِلسَّالَةِ السَّلَوْةَ لِلسَّالَةِ السَّلَوْةَ لِلسَّالَةِ السَّلَوْةَ لِلسَّالَةِ السَّلَوْةَ السّلَاةِ اللّهِ يقول ﴿ وَأَقِمِ السَّلَوْةَ السَّلَوْةَ السَّلَوْةَ السَّلَوْةَ السَّلَوْةَ السَّلَوْةُ السَّلَوْةُ السَّلَوْةُ السَّلَوْةُ السَّلَوْةُ اللّهُ يقولُ أَوْمِ السَّلَوْةُ السَّلَوْةُ السَّلَوْةُ السَّلَوْةُ السَّلَوْةُ السَّلَوْةُ السَّلَوْةُ السَّلَوْةُ السَّلَوْءُ السَّلَّوْءُ السَّلَّوْءُ السَّلَّوْءُ السَّلَوْءُ السَّلَوْءُ السَّلَوْءُ السَّلَّاقُ السَّلَّاقُ السَّلَّةُ السَّلَّاقُ السَّلَّةُ السَّلَّاقُ السَّلَّقُولُ السَّلَّاقُ السَّلَّاقُ السَّلَّاقُ السَّلَّاقُ السَّلَّاقُ السَّلَّاقُ اللَّهُ اللَّهُ السَّلَّاقُ السَّلَوْءُ السَّلَّاقُ السَّلَوْءُ السَّلَّاقُ السَّلَّاقُ السَّلَّاقُ السَّلَّاقُ السَّلَاقُ السَّلَاقُ السَّلَاقُ السَّلَوْءُ السَّلَاقُ السَّلَّاقُ السَّلَّاقُ السَّلَّاقُ السَّلَّ السَّلَّاقُ السَّلَّاقُ السَّلَّاقُ السَّلَّاقُ السَّلَّاقُ السَّلَّاقُ السَّلَّالِي السَّلَّاقُ السَّلَاقُ السَّلَّاقُ السَّلَاقُ السَّلَّاقُ السّلَّاقُ السَّلَّاقُ السَّلَّالِيقُ السَّلَّاقُ السَّلَّاقُ السَّلَّاقُ السَّلَّاقُ السَّلَّاقُ السَّلَّاقُ السَّلَّاقُ السَّلَّاقُلُولُ السَّلَّاقُ السَّلَّاقُ السَّلَّاقُ السَّلَّاقُ السَّلَّالِيقُ السَّلَّاقُلِقُلْ السَّلَّاقُلْفُ السَّلَّاقُلُولُ السَّلَّاقُ السَّلَّالِلَّاقُ السَّلَّالِيقُ السَّلَّاقُ السَّلَّاقُ السَّالِيقُ

أما إذا دخل الوقت فإن النوم يحرم إن ظنَّ أنه سيستغرق الوقت الاختياري كله، ولم يوكِّل من يوقظه، ووجب على المستيقظ معه أن يبادر إلى إيقاظه من غير تأخير حتى يدرك صلاته.

٧ _ فقدُ المَاءِ:

وقد شرحنا ذلك في باب التيمم، ومفاد المعنى أن من رجا حصول الماء أخّر الصلاة إلى آخر الوقت ولا إثم عليه، وفاقد الماء والتيمم يعبّر عنه البعض بفاقد الطهورين، فتكون الحالة أن يفقد المصلّي الماء والصعيد في الوقت الاختياري، ثم يجد أحدهما بعد دخول الوقت الضروري، فيكون مضطراً لأداء الصلاة فيه ولا إثم عليه ولا حرج(٢).

* * *

الأوقَاتُ الَّتِي تَحرُمُ أَو تُكرَهُ فيهَا النَّافِلَة

يقول الناظم:

١١٧ - وَيَحْرُمُ النَّفْلُ أَوَانَ المَطْلَعِ
 ١١٨ - أَوْ مَخْرَجِ الإمَامِ وَقْتَ الجُمُعَةُ
 ١١٩ - إِنْ ضَاقَ وَقْتُ أَوْ تَذَكَّرَ الفَوَاتُ

كَذَا النُّرُوبِ فَافْهَ مَنَّ وَاثْبَعِ أَوْ خُطْبَةٍ لَهَا فَكُنْ مُسْتَمِعًا أَوْ سُوِّيَ الصَّفُّ لِحَاضِرِ الصَّلاةُ

ذكر الناظم أن النفل يحرم في أحوال هي كالتالي:

١ ـ أوان طلوع الشمس والغروب، والأدلَّة على ذلك كثيرة في كتب

⁽١) رواه البخاري ومسلم عن أنس بن مالك.

⁽٢) انظر تفصيل ذلك في [الفقه المالكي وأدلته] ج١٧١/١.

السنة، منها أحاديث رواها عقبة بن عامر الجهني، وهشام بن عروة عن أبيه، وعبدالله الصنابحي، وعبدالله بن عمر، والعلاء بن عبدالرحمان فيما أثبته مالك والبخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه، ومنه حديث ابن عمر أن رسول الله في قال: «لا يتحرّ أحدكم فيصلي عند طلوع الشمس ولا عند غروبها»(۱)، ومن ذلك حديث هشام بن عروة عن أبيه أنه قال: كان في يقول: «إذا بدا حَاجِبُ الشّمسِ فأخّرُوا الصّلاة حَتَّى تَبرزَ، وإذا غَابَ حَاجبُ الشّمسِ فأخّرُوا الصّلاة حَتَّى تَبرزَ، وإذا غَابَ حَاجبُ الشّمسِ فأخّرُوا الصّلاة حتَّى تَبرزَ، وإذا عَاب كاب الشّمسِ فاخرُوا الصّلاة حتَّى تَبيراً الظل في الزوال، إذ حينها لا حرمة، بل الظهيرة حتى تميل الشمس ويبدأ الظل في الزوال، إذ حينها لا حرمة، بل يدخل وقت الظهر، ومن ذلك أيضاً حديث عبدالله الصنابحي أن رسول يدخل وقت الظهر، ومن ذلك أيضاً حديث عبدالله الصنابحي أن رسول الله في قال: «إن الشمس تطلع ومعها قرن الشيطان، فإذا ارتفعت فارقها، فإذا استوت قارنها، فإذا ذالت فارقها، فإذا دنت للغروب قارنها، فإذا مربت فارقها، ونهى رسول الله عن الصلاة في تلك الساعات»(۳).

Y - وقت خروج الإمام لخطبة الجمعة وأثناء الخطبة، ودليل عدم جواز التَّفْلِ حديث أبي هريرة عن النبي على قال: "إذا قُلتَ لصاحبِكَ أَنْصِتْ وَالإَمَامُ يَخطبُ يَومَ الجُمُعةِ فقد لَغَوتَ، (٤)، ويؤيِّد هذا عند مالك رضي الله عنه عمل أهل المدينة والخلاف في هذه المسألة مردُّه إلى حديث جابر بن عبدالله قال: (بينا النبي على يخطبُ يوم الجمعةِ إذ جَاءَ رَجُلُ، فقال النبي على: أصليت؟ قال: لا. قال: قُمْ فَارْكَعُ، (٥).

وقد ناقشه الإمام (أبو بكر بن العربي) وأكَّد أنه لا يعارض أدلة التحريم، لأنه خبر واحد يعارضه ما هو أقوى منه، وهو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَكَ ٱلْقُرْمَانُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنصِتُوا ﴾ (٢)، وحديث الانصات للإمام وهو

⁽١) رواه مالك والبخاري ومسلم.

⁽٢) رواه الإمام مالك في [الموطأ] وكذلك البخاري ومسلم.

 ⁽٣) رواه مالك والشافعي في [الرسالة] والنسائي وأبن ماجه.

⁽٤) رواه مالك وأحمد والستة إلا الترمذي.

⁽٥) رواه البخاري ومسلم.

⁽٦) الأعراف: ٢٠٤.

يخطب، ولكونه ربما كان في فترة ما قبل التحريم للكلام أثناء الخطبة، وأن الرجل كان فقيرا مدقع الحال، فكلام النبي الله بقصد التشهير به حتى يراه أهل المسجد فيُعينُوه ويتصدقُوا عليه، وأن النبي قال له صلّ فلمّا كلمه وأمره سقط عنه فرض الاستماع.

٣ - يحرم النفل حالة ضيق الوقت وفي الذمَّة فرض حاضر، لأنه
 بتنفله يُخرج الصلاة عن وقتها المشروع سواء كان اختياريا أو ضروريا.

٤ - حال تذكر الصلاة الفائتة وهي الصلاة الماضية، فلا بد من صلاتها فورا، لقوله على: «من نسي الصلاة فليصلها إذا ذَكَرَها فإنَّ الله تعالى يَقُولُ في كِتَابِهِ ﴿ وَأَقِمِ الصَّلَوٰةَ لِذِحَرِى ﴾ (١).

و سوِّي الصف لحاضر الصلاة: لأنه إذا أُقيمت الصلاة الحاضرة يسقط النفل، ويطالب المصلي بالدخول مع الإمام، ولا يشتغل بسواها، حتى لا يكون ذلك مظنَّة الطعن في الإمام الراتب، ويؤيِّده حديث أبي هريرة: (إذا أُقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة)(٢).

١٧٠ - وَيُسكُسرَهَ اللهُ أَوَاؤُهُ بِسفَ جُسِ كَسذَاكَ إِنْ أَدَّى صَسلاةَ السعَسْسِ

هذا لون ثان يتعلق بالكراهة للنفل في أوقات معينة ويقصد بالنفل الصلاة غير المفروضة.

١ ـ يُكرهُ أَدَاؤُهَا بِفَجرٍ:

وكراهة ذلك بعد طلوع الفجر، وقد حذفت (بعد) للضرورة التي يقتضيها الوزن، ودليل ذلك ما روته السيدة حفصة زوج النبي الأذان عن الأذان في صلاة الصبح صلى ركعتين عليه السلام كان إذا سكت المؤذن عن الأذان في صلاة الصبح صلى ركعتين خفيفتين قبل أن تقام الصلاة»(٣).

⁽١) رواه الإمام مالك.

⁽٢) رواه مسلم والأربعة.

⁽٣) رواه مالك والشيخان.

كما يندرج في هذا النهي حديث ابن عمر: «لا صلاة بعد الفجر إلا سجدتين» (١) وقد حكم الترمذي بغرابة هذا الحديث، فقال (ابن العربي): «وهو وإن لم يصح سنداً فإنه صحيح المعنى» (٢).

ويعني عند طلوع الفجر الصادق لغاية طلوع الشمس، أي: ظهور حاجب القرص حيث تبدأ الحرمة إلى أن ترتفع إلى قدر رمح، قال صاحب [الفقه المالكي وأدلته]: «والرمح يقدّر باثني عشر شبراً» (**)، ودليلنا فيما رواه أبو هريرة الذي ذكر أن النبي الله كان يصلي بعد الأذان ركعتي الفجر فقط، ولا يزيد عليهما مطلقاً إلا الفريضة، وحديثه الآخر: «نهي رسول الله عن صلاتين: بعد الفجر حتى تَطلعَ الشمس، وبعد العصر حتى تَغربُ الشمسُ "(٤) قال صاحب [الفقه المالكي وأدلته]: «والنهي محمول على الكراهة» (٥).

ويُستثني من هذا، الورد للنائم عنه من صلاة القيام، والجنازة وسجود التلاوة، قال (الدسوقي) في شروط الورد الذي أخره النائم: «أن يكون من عادته تأخيره لآخر الليل، وأن يكون نام عنه في تلك الليلة غلبة، وأن لا يخاف بفعله بعد الفجر فوات الجماعة في الصبح، وأن لا يخاف وقوع الصبح في الأسفار)(٢).

وأما الجنازة فإنه لو صلى الناس عليها بعد عصر أو صبح أي: في وقت الكراهة، فإنها لا تعاد بحال، قال (الدسوقي): «بخلاف ما لو صلى عليها في وقت المنع فقال (ابن القاسم): فإنها تعاد ما لم تدفن أي ما لم

⁽۱) رواه الترمذي، وقال: غريب غير معروف من حديث قدامة بن موسى كما رواه الدارقطني والبيهقي.

⁽٢) [الفقه المالكي وأدلته] ج١/٦٧، وكذلك [عارضة الأحوذي شرح الترمذي] ج٢١١/٢.

⁽٣) [الفقه المالكي وأدلته] ج١٧٦/١.

⁽٤) رواه البخاري ومسلم ومالك والنسائي.

⁽٥) [الفقه المالكي وأدلته] ج١٧٦/١.

⁽٦) الدسوقي [شرح الدسوقي على خليل]، ج١/٢٩٩.

توضع في القبر، وإن لم يسوّ عليها التراب»، وقال (أشهب): «لا تعاد وإن لم تدفن، وهذا مع عدم الخوف عليها، وأما عند الخوف عليها فيصلى عليها باتفاق ولا إعادة، دفنت أم لا»(١).

* يُكرَهُ النَّفْلُ إِنْ أَدَّى العَصْرَ:

يُكره بعد صلاة العصر إلى بداية غروب طرف الشمس فيحرم التنقُّل إلى أن تستر، فتعود الكراهة إلى أن تصلى المغرب في المذهب، ودليلنا حديث أبي هريرة السالف، وقول ابن عباس رضي الله عنهما: (كنتُ أَصْرِفُ مَعَ عُمر بن الخطاب النَّاسَ عَنهَا)(٢).

ويستثنى ما سبق من جنازة وسجدة تلاوة إذا وقعا قبل الاصفرار أما بعده فتكره، ويزيد الفقهاء كراهة النفل بعد صلاة الجمعة لمن بقي في مصلاه، أما إذا خرج منه فلا حرج أي خرج من المسجد، وإن عاد بعد ذلك جاز. ويكره حالة الأذان للجالس وأما الداخل فلا كراهة وقيدوا الجالس بكونه يقتدي به وإلا فلا حرج.

وقد روى الإمام أحمد ومسلم عن عمر وابن عنبسة قال: يا نبي الله، أخبرني عن الصلاة، قال: «صل صلاة الصبح ثم اقصر عن الصلاة حتى تطلع الشمس وترتفع، فإنها تطلع بين قرني شيطان، وحينئذ يسجد لها الكفار، ثم صل فإن الصلاة مشهودة محضورة حتى يستقل الظل بالرمح، ثم اقصر عن الصلاة فإنه حينئذ تسجر جهنّم فإذا أقبل الفيء فصل فإن الصلاة مشهودة محضورة حتى تعرب فإنها مشهودة محضورة حتى تعرب فإنها تغرب بين قرني شيطان وحينئذ يسجد لها الكفار»(٣).

وسئل (مالك) عن الصلاة عند انتصاب الشمس منتصف النهار، فقال: أدركت الناس وهم يصلون يوم الجمعة نصف النهار، وقد جاء في بعض

⁽١) الدسوقي [شرح الدسوقي على خليل]، ج٧٩٩/١.

⁽٢) رواه مسلم.

⁽٣) رواه الإمام مسلم والإمام أحمد.

الأحاديث نهي عن ذلك، فأنا لا أنهى عنه للذي أدركت الناس عليه، ولا أحبّه للنّهي عنه. (١)

ويرى جمهور العلماء جواز قضاء الفوائت بعد صلاة الصبح والعصر، لقول رسول الله على: «من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها متى ذكرها»(٢)، وقد أشار لذلك بعض المتأخرين كصاحب [فقه السنة](٣).

فَرَائِضُ الصّلاةِ

فرائضها أي: أركانها وأجزاؤها الأساسية، قال صاحب [التحفة الرضية]: «وجميع أقوالها ليست بفرائض إلا ثلاثة: تكبيرة الإحرام والفاتحة والسلام، وجميع أفعالها فرائض إلا ثلاثة: رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام، والجلوس للتشهد، والتيامن للسلام»(٤)، ولذلك قال الناظم:

١٣١ - فُرُوضُهَا مِنْ قَدْمَةٍ إِحْرَامُ وَنِسِيَّةٌ فَساتِسحَةٌ تُسرَامُ ١٧٢ - مِنَ القِيَامِ فَارْكَعَنَّ وَارْفَعَا وَاسْجُدْ وَكُنْ لِمَنْ يَـوُمُ تَابِعَا ١٧٣ مِنَ السُّجُوْدِ تَرْفَعَن ثُمَّ السَّلام في جَلْسَةٍ مَعَ اطْمِثْنَانِ وَاحْتِرَامُ ١٧٤ ـ وَانْوِ اقْتِدَا وَلْتَعْتَدِلْ فِي الحَرَكَاتْ

وَرَتُّبِ الفُرُوضَ مِنْهَا فِي ثَبَاتُ

يبدأ الناظم إحصاء فرائض الصلاة، والفرائض والأركان والواجبات ألفاظ مترادفة، وهي ما تقوم عليه كجزء أساسي وهي غير مرتبة لاقتضاء النظم ذلك، فبدأها بالقيام والإحرام، وهما متعلقان ببعضهما، والمفروض

⁽١) ذكره الباجي [في شرح الموطأ]، وسيد سابق في [فقه السنة] ج١٠٨/١.

⁽٢) رواه البخاري ومسلم.

انظر السيد سابق [فقه السنة] ج١٠٧/١، وانظر كذلك: عبدالرحمان طالب، [العلوم الفقهية الإسلامية من خلال الأحاديث النبوية] ديوان المطبوعات الجامعية ج٢/٢٠.

[[]التحفة الرضية] ص: ٢١١.

أن تسبقها النية لأنها مفتتحُ كل الأعمال. ولذلك نوردها كما يلي:

١ _ النَّيْغُ:

ودليلها حديث البخاري ومسلم: "إنّما الأغمالُ بالنياتِ" (١)، وهي القصد ومحلّها القلب، والأولَى تَرك التلفظ بها إلا للموسوس، ويُعتفر سبقها القليل للصلاة، أما إن طال فلا، وإذا خالف لفظه نيته، فالعبرة بالنية حالة السهو، وأما إن كان عامداً فمبطل للصلاة، ولا يجب فيها تحديد عدد الركعات على الأرجح، ولا في تعيين الأداء والقضاء، فوقتها الذي تؤدى فيه دال عليها، فإذا كانت ضمن الوقت فهي أداء، وإن كانت بعده فهي قضاء، قال (مصطفى ديب البغا): "ويجب في الفرائض تعيين كونها صلاة ظهر أو عصر، ونحو ذلك، وكذلك في السنن، كصلاة الوتر والعيد ونافلة الفجر، ولا يجب تعيين غيرها من النوافل، فيكفي أن ينوي مطلق النفل، فتنصرف إلى النفل الذي هو وقته، فإن كان قبل الزوال انصرفت إلى الضحى، وإن كانت قبل فرض الظهر وبعد الزوال انصرفت إلى نافلتها» (٢)، ولو نوى أن كانت قبل فرض الظهر وبعد الزوال انصرفت إلى نافلتها» (٢)، ولو نوى أن إلجزيري): لا تبطل ولو كان غالطاً على رأي المالكية والأحناف (٣)، ويشترط في صحة صلاة المأموم خلف الإمام أن ينوي الاقتداء به، فإن أحرم بالصلاة في صحة صلاة المأموم خلف الإمام أن ينوي الاقتداء به، فإن أحرم بالصلاة منفرداً ووجد إماماً فنوى أن يقتدي به لم تصح صلاته (٤).

٢ - تَكْبِيْرةُ الإحْرَامِ:

وهي فرض ملزمٌ لأنَّ بها يدخل المصلِّي في الحضرةِ الإلهية ويَتلبَّس بالشعيرة، وهي في الفرائض والنوافل فرض، ولا يتحملها الإمام لأنه لا يحرم بدل مأمومه، بل على نفسه، ودليل مشروعيتها ما ورد في الحديث:

⁽١) رواه البخاري ومسلم.

⁽٢) [التحفة الرضية] ص: ٢١٣.

⁽٣) الجزيري [الفقه على المذاهب الأربعة] ج١/١٥/.

⁽٤) المصدر نفسه: ج٨/٢١٧.

امِفْتَاحُ الصَّلاةِ الطُّهُورُ وتَحْريمُهَا التَّكْبِيْرُ وتَحْلِيْلُهَا التَّسْليمُ (١٠).

ولا تجزئ إلا بلفظ (الله أكبر)، اقتداءاً بالنبي الله عنه كما لا تجزئ بترجمتها إلى لغة أخرى، بل يُطالب العجمي بلفظها كما هي، واشتراط اللفظ السابق متفق عليه عند المالكية والشافعية والحنابلة، وخالفهم الأحناف، فقالوا إن تكبيرة الإحرام لا يشترط أن تكون بهذا اللفظ (٢)، واشترط المالكية لتكبيرة الإحرام ما يلي:

أن تكون باللغة العربية، وأن تكون من قيام، وأن يقدم لفظ الجلالة على لفظ أكبر، وأن لا يمد همزة (الله) قاصدا الاستفهام، وأن لا يمد باء أكبر، بأن يمد لفظ الجلالة مدّاً طبيعياً، وهو متفق عليه في المذاهب، وأن لا يحذف هاء لفظ الجلالة، وقال المالكية بأن مدّ لفظ الجلالة حتى تشبع بواو مغتفر، وأن لا يفصل بين لفظ الجلالة ولفظ أكبر بسكوت، ما لم يكن سكوتاً قصيراً فإنه لا يضرّ، وأن لا يفصل بين اللفظين بكلام خارج عنهما، وأن يحرك باللفظين يضرّ، وأن لا يفصل بين اللفظين بكلام خارج عنهما، وأن يحرك باللفظين المكونين للتكبيرة لسانه، ولا يكفي أن يأتي بها في نفسه فقط (٣)، والمشروعية هنا مرتبطة بلفظ النبي هذا، ففي حديث رفاعة بن رافع عنه هذا الله ملاة لأحد من الناس حتى يتوضأ، فيضع الوضوء مواضعه ثم يقول: الله أكبر (١٤)، وكذلك ما جاء في حديث المسيء صلاته حيث قال له هذا (وإذا قمت إلى الصلاة فأسبغ الوضوء، ثم استقبل القبلة فكبر (١٥).

٣ - القِيَامُ لِتَكْبِيْرَةِ الإحْرَامِ:

وعبَّر عنه بالقيام، فلا تجزئ أن تكون من جلوس أو انحناء، إلا المسبوق الذي وجد الإمام راكعاً فكبر حال انحطاطه للركوع على أن يبدأها

⁽١) رواه الترمذي وأحمد وأبو داود وابن ماجه والشافعي وصححه الحاكم وقال الترمذي: هو أصح شيء في هذا الباب.

⁽٢) [الفقه على المذاهب الأربعة]، ج١٩/١.

⁽٣) [المصدر نفسه]، ج١/٤٢١ وما بعدها.

⁽٤) أخرجه الطبراني.

⁽٥) رواه البخاري ومسلم.

حال القيام ويكملها في استوائه، فإن لم يفعل لم يجز له ذلك، ولا يُعتد بتكبيرته إن بدأها وقد انحط، وهو اتباع للنبي الذي قال: «صلّوا كما رأيتموني أصلّي» (۱)، وصحت الصلاة إن نوى الإحرام بتكبيرته أو الإحرام والركوع، فإن نوى بها تكبيرة الركوع فقط دون الإحرام، بطلت صلاته، أما العاجز فلا يجب عليه القيام لقوله الله فيما رواه عمران بن حصين: «كانت بي بواسير فسألت رسول الله في عن الصلاة؟ فقال: صلّ قائماً فإن لم تستطع فعلى جنب، (۲).

4 - فَاتِحَةُ الكِتَابِ:

يجب على المصلِّي أن يقرأ الفاتحة في جميع ركعات الصلاة، ويطالب بتحريك لسانه ولا يكفي إجراؤها على القلب أو تخيلها، ويجب على من يجهلها أن يتعلمها ولو بالأجرة لقوله، على: «لا صَلاة لِمَن لا يَقْرَأُ بِفَاتِحَةِ الكِتَابِ» (٣)، ومن أدلة وجوبها فعله الدائم على إلى أن أتاه اليقين وهو يقرؤها وجوباً في كل ركعة من الفرائض والنوافل، ويؤيده حديث أبي قتادة: أن النبي في: «كان يَقرَأُ في الظُّهرِ في الأوليينِ بأم الكتاب وسُورَتَيْنِ وفي الرَّكْعَتَينِ الأُخْرَيَيْنِ بِأم الكتاب وسُورَتَيْنِ وفي الرَّكْعَتَينِ الأُخْرَيْنِ بِأم الكتاب وسُورَتَيْنِ وفي الرَّكْعَتَينِ الأُخرَيَيْنِ بِأم الكتاب وسُورَتَيْنِ وفي الرَّكْعَتَينِ الأُخرَيَيْنِ بِأم الكتاب وسُورَتَيْنِ وفي الرَّكْعَتَينِ الأُخرَيَيْنِ بِأم الكتابِ الله المورية لأن الترجمة ليست قرآناً، وقال الكِتَابِ» (٤)، ولا يجوز أن يقرأها بغير اللغة العربية لأن الترجمة ليست قرآناً، وقال (المازري): إنها ليست بفرض، ودليلهم أنها لو كانت فرضاً لما حملها الإمام على المأموم، والصحيح عكسه فهي واجبة على غير المأموم، والصحيح عكسه فهي واجبة على غير المأموم.

٥ _ القِيامُ لَهَا:

ويقصد الناظم القيام للفاتحة، وفي البيتين تضمين، إذ التقدير [فاتحة ترام من القيام] فلا تجوز من جلوس ولا ركوع ولا استناد، بحيث لو أزيل

⁽١) أخرجه البخاري ومسلم.

⁽٢) رواه البخاري.

⁽٣) رواه الإمام أحمد والستة عن عبادة بن الصامت.

⁽٤) رواه البخاري ومسلم.

⁽٥) [الفقه المالكي وأدلته] ج٢١٠/١.

سقط، فإن صلاته آنذاك باطلة، باستثناء العاجز أو المريض، فإن القيام يسقط عنه، ويصلِّبها في أية حالة أمكنته بلا حرج، وذلك لقوله السابق: «صلّ قائماً» ولما روي في حديث المسيء صلاته: «إذا قمت إلى الصلاة فكبر» فدلت الأحاديث على وجوب القيام.

٦ - الرُّكُوعُ:

ويؤتى به من قيام فلا يصحُّ من جلوس ودليله قوله تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا اللَّهِ السَّاعدي السَّاعدي السَّاعدي السَّاعدي عَامَنُوا أَرْكُعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْدُوا رَبَّكُم ﴾ (١) ، وروى أبو حميد السّاعدي في صفة صلاة رسول الله ﷺ: ﴿ وإذا ركع أمكن يديه من ركبتيه ، وجاء فيه: ثم هصر ظهره ﴾ أي: أماله وثناه إلى الأرض باستقامة. قال صاحب [التحفة الرضية]: ﴿ وأما أكمله فهو أن ينحني بحيث يستوي ظهره وعنقه أفقياً وبشكل الرضية]: ﴿ وأما أكمله فهو أن ينحني بحيث يستوي ظهره وعنقه أفقياً وبشكل مستقيم غير مقوس، ولا يرفع رأسه ولا يخفضه، وأن ينصب ساقيه بحيث لا تنثني ركبتاه، وأن يمسك ركبتيه بيده (٣).

٧ ـ الرَّفعُ من الرّكوع:

وشرطه أن يرفع ويطمئنَّ رافعاً فإن لم يفعل بطلت صلاته (٤)، لقوله الله الأعرابي المسيء في صلاته: «ثم ارْكَعْ حتَّى تَطمَئِنَّ رَاكِعاً ثُم ارْفَعْ حتَّى تَعْدِلَ قائِماً» (٥)، وعن عائشة أنها وصفت صلاة النبي عليه الصلاة والسلام فقالت: (كان إذا رفع رأسه من الركوع لم يسجد حتى يستوي قائماً) (٢).

٨ ـ الشَّجودُ:

ودليله الآية السالفة من صورة الحج في قوله: ﴿ وَأَسْجُدُوا ﴾ ، ولفعله

⁽١) الحج: ٧٧.

⁽٢) رواه البخاري ومسلم وأبو داود.

⁽٣) [التحفة الرضية] ص: ٢٢٢.

⁽٤) انظر [الإشراف على مسائل الخلاف] ج٨٢/١.

⁽٥) رواه مسلم.

⁽٦) رواه البخاري ومسلم.

عليه الصلاة والسلام في صلاته إلى أن التحق بالرفيق الأعلى، والسجود كما في حديث ابن عباس يكون على سبعة أعضاء: الجبهة، واليدين، والركبتين، والرجلين، انظر الحديث مروياً في البخاري، ودليله قوله للل للرجل المسيء صلاته: «ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً، ثم ارفع حتى تطمئن جالساً، ثم آسجد حتى تطمئن ساجداً»(١).

٩ - مُتَابَعةُ المَامُومِ للإمَام:

يجب على المأموم أن ينوي أنه مقتد بالإمام ومتبّع له، وبذلك يجب عليه أن يتبّعه في الإحرام والسلام، فلا يسبقه بواحد منهما، لأن مساواة المأموم للإمام في الإحرام والسلام مبطلة، فالسبق له أولى في البطلان، قال (ابن رشد): إن بدأ المأمومُ التكبير بعد إمامه صحّ، أتمّ بعده أو معه، وأما إن أتمّ قبله، فقال (ابن عرفة): الأظهر بطلانها. وأما إن بدأ قبله فباطلة على كل حال ().

١٠ ـ الرَّفْعُ مِنَ السُّجُودِ:

والمفروض أن يعطف على فرض السجود، ولكننا راعينا ترتيب البيت، ودليله الإجماع، وفعله عليه الصلاة والسلام، وما ورد في حديث الأعرابي المسيء صلاته: «ثُم اسْجُدْ حتَّى تَطمَئِنَ سَاجِداً ثُم ارْفَعْ حتَّى تَطمَئِنَ سَاجِداً ثُم ارْفَعْ حتَّى تَطمَئِنَ سَاجِداً ثُم ارْفَعْ حتَّى تَطمَئِنَ جَالِساً» (٣)، والمعلوم أن الفصل بين السجدتين لا يتمُّ إلا به وما لا يتمُّ الواجبُ إلا به فهو واجب (٤)، وسمي الجلوس بين السجدتين، فيجلس مستوياً مطمئناً، فلو لم يستو لم يصح سجوده ولا جلوسه، وقال المالكية: «أما الرفع من السجود فإنه يتحقق برفع الجبهة عن الأرض ولو بقيت يداه على المعتمد» (٥).

⁽١) حديث رواه البخاري وكذلك مسلم واللفظ للبخاري.

⁽٢) ابن رشد [المقدمات] ١١٣/١.

⁽٣) [الفقه المالكي وأدلته] ج١٣/١.

⁽٤) ابن رشد [المقدمات] ١١٣/١.

⁽٥) [الفقه على المذاهب الأربعة] ج١/٢٣٤.

١١ ـ السَّلامُ:

١٢ - الجُلوسُ للسَّلام:

وعبَّر عنه الناظم بقوله: (في جلسة) فلا يصح من القيام، ولا الانحناء، ولا الاضطجاع، بل لا بد من النطق به من جلوس، والجلوس للتشهد سنة، والجلوس للصلاة الإبراهيمية مستحبُّ، أمّا الجلوس للسلام ذاته ففرض، ودليله الإجماع وفعله ، قال صاحب [الفقه المالكي وأدلته]: "إن السلام واجب، والواجب لا بد له من محل، ولا محل للسلام إلا الجلوس، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب» (٤).

١٣ ـ الطُّمانينةُ:

وعبَّر عنها الناظم بالاطمئنان وهي استقرار الأعضاء أثناء تأدية الفرائض، كالركوع والرفع منه استقراراً تامّاً، لما ورد عن أمره الرجل بأن يسجد حتى تطمئن مفاصله من الأرض، وكونه نهى عن نقرة الغراب، ودليل الفقهاء عليها فعله فعله وأمره الأعرابي بأن يطمئن في كل الأركان التي ذكرها الحديث.

⁽١) حديث صحيح رواه البخاري.

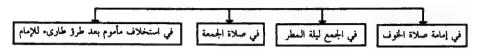
⁽٢) أخرجه الترمذي وأبو داود.

⁽٣) رواه مسلم.

⁽٤) [الفقه الإسلامي وأدلته] ج١/٥١٠، و[الذخيرة] ج١/٩٧.

١٤ _ نِنَّةُ الاقتدَاء:

يجب على المأموم نيَّة الاقتداء بإمامه، حتى يحصل التَّميُّز بينه وبين الفذِّ، وإن لم ينوه بطلت، وعلى الإمام النية بأنه مُقتدَى به في أربع مسائل:



ولا يفتقر الإمام أن ينوي أنه مأموم بل يفتقر لذلك المأموم، فينوي الاقتداء، وإلا بَطلت صلاتُه، وقال (ابن القاسم) تُشتَرطُ نيَّة الاقتداء من الإمام في كل حال، وذلك لأنه بلا نية اقتداء لا ارتباط له بصلاة إمامه.

١٥ _ الاعتِدَالُ:

وهو مفروض في القيام والجلوس، وبعد الرفع من الركوع، وحالة السجود، وحالة السلام، وأدلته في حديث المسيء صلاته واضحة، قال صاحب [التحفة الرضية]: «والاعتدال أن تستوي قامته بعد الرفع من الركوع، ويستوي جذعه بعد رفعه من السجدة الأولى، وحال جلوسه بين السجدتين»(۱)، ودليله حديث رفاعة بن رافع قال: قال رسول الله: «فأقم صلبك حتى ترجع العظام إلى مفاصلها»(۲).

* * *

١٦ ـ تَرتِيبُ الفَرَائِضِ:

لا بدَّ من ترتيب الفرائض فيما بينها، فلا يُعقل ركوع قبل الفاتحة، ولا سجود قبل ركوع، ولا سلام قبل جلوس وهكذا، ودليله فعله عليه الصلاة

⁽۱) رواه أحمد في مسنده ۴٤٠/٤.

⁽٢) [التحفة الرضية] ص: ٢٣١.

والسلام، وقوله تعالى: ﴿وأَقيمُوا الصَّلاةَ﴾(١)، وهناك خلاف في عدد الفرائض عند فقهاء المالكية (٢)، وهذا الترتيب واجب بالإجماع، وذكروا أن مستند هذا الإجماع فعله عليه الصلاة والسلام بدليل قوله: اصلّوا كما رأيتموني أصلّي، ومن كان متعمداً تقديماً أو تأخيراً على خلاف ما ورد عن الشارع الحكيم، فصلاته باطلة بالتعمد، فإن لم يكن متعمداً بطلب من الركن الذي غيره عن موضعه وبنى على ما قبله، فإن استمر إلى أن وصل إلى مثل العضو الفاسد من الركعة الموالية نزل الصحيح من الركعة التالية منزل الفاسد من الركعة السابقة له، فوجب عليه أن يزيد ركعة آخر الصلاة مقابل الركعة الفاسدة التي تعتبر ملغاة (٣).

* * *

سُنَنُ الصَّلاةِ

170 - سُننُهَا القِرَاءَةُ الرَّضِيَّهُ 171 - وَجَهُرُهُ وَسِرُّهُ مَعَ القِيَامُ 177 - وَجَهُرُهُ وَسِرُّهُ مَعَ القِيَامُ 177 - تَكْبيرُهُ تَشَهُّدَانِ وَالقُعُودُ 177 - تَسْلِيْمُهُ عَلَى اليَمِيْنِ وَاليَسَارُ 174 - تَسْلِيْمُهُ عَلَى المَطْلُوبِ مِنْ يَدَيْنِ 174 - سُجُودُهُ عَلَى المَطْلُوبِ مِنْ يَدَيْنِ 174 - وَزَائِدٌ عَلَى اطْمِثْنَانِ فِي البُدُقِ 176 - وَزَائِدٌ عَلَى اطْمِثْنَانِ فِي البُدُق

لآيَةِ أَوْ سُورَةٍ سَنِيَةً تَسْمِيْعُ فَذَّ قَائِمًا أَوْ الإَمَامُ تَسْمِيْعُ فَذَّ قَائِمًا أَوْ الإَمَامُ صَلاتُهُ عَلَى النَّبِي إِلَى (مَجِيدُ) إِنْصَاتُهُ ثُمَّ السَّلامُ بِالجِهَارُ وَجَبْهَةً وَرُكَبٍ وَقَدَمَيْنُ وَجَبْهَةً وَرُكِبٍ وَقَدَمَيْنُ بِلا تَفَاحُسْ فَحَاذِرِ الغُلُو

ذكر الناظم في هذا الفصل الموجز سُنن الصلاة بعد أن استوفى الفرائض على الترتيب المنطقي الذي سار عليه جُلُّ الفقهاء في تصنيفاتهم، والسنن كما لخَّصها يُمكن حصرها فيما يلي:

⁽١) النور: ٥٦.

⁽٢) ورد في مختصر خليل أن الفرائض خمسة عشر فريضة، بينما عدّها صاحب [أسهل المسالك] اثنتي عشرة فريضة، وفي [المرشد المعين] لابن عاشر. (فرائض الصلاة ستة عشر) بينما هي في [دليل السالك] و [فتح الجواد] أربعة عشر فرضاً.

⁽٣) [التحفة الرضية] ص: ٢٣٢.

١ - قِرَاءَةُ ما سِوَى الفَاتِحَة:

ويعني قراءة آية أو سورة طالت أو قصرت، كقوله تعالى: ﴿مُدَّهَآتَتَانِ﴾ من سورة الرحمان، وهي آية تكفي، كما يمكن أن يقرأ من أي جزء أو سورة من القرآن الكريم ويكفيه ذلك.

وتُسنُّ قراءة السورة أو الآية في الركعتين الأوليين فقط، لحديث (أبي قتادة): (من أنه على كان يقرأ في الركعتين الأخريين بأم الكتاب وسورتين وفي الركعتين الأخريين الأخريين بأم الكتاب)(١) وهو ظاهر المعنى، ولذلك فقراءة ما سوى الفاتحة في الفرض سنة وفي النفل مستحب، لما روي عنه على (لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب)(٢)، وقد ورد الحديث السالف برواية أخرى، يقول: (كان النبي في يقرأ في الركعتين الأوليين من صلاة الظهر بفاتحة الكتاب وسورتين، يطوّل في الأولى ويقصّر في الثانية، ويسمع الآية أحياناً، وكان يقرأ في العصر بفاتحة الكتاب وسورتين، وكان يطوّل في الأولى، وكان يطوّل في الركعة الأولى من صلاة الصبح ويقصّر في الثانية)(٣).

٢ ـ القِيامُ للسُّورَةِ:

فلو جلس وقرأ السورة دونما عذر، فقد أخلّ بصلاته، وبطلت عليه إذا تعمد، لأن القيام ظرف للقراءة، قال صاحب [الفقه المالكي وأدلته]: «فلو استند المصلي لشيء حال قراءتها، بحيث لو أزيل سقط، لم تبطل الصلاة، أما إذا جلس فقرأ السورة جالساً فتبطل الصلاة للإخلال بهيئته»(٤).

٣ ـ الجَهِرُ فيمَا يُجهَرُ فيهِ:

يُسنُّ الجهر في الصبح والجمعة، وأُوليتي المغرب والعشاء، كما هو

⁽١) رواه البخاري ومسلم.

⁽٢) رواه البخاري ومسلم.

⁽٣) [الفقه المالكي وأدلته] ج١١٨/١.

⁽٤) نفسه ج١/٨٨٠.

معلوم، وأقلَّه أن يُسمع المصلي نفسه ومن يليه ولاحدَّ لأعلاه (١). وذكروأ أن المرأة جهرها مرتبة واحدة، وهو أن تسمع نفسها فقط، ودليله عن جبير بن مطعم قال: (سمعت رسول الله في قرأ في المغرب بالطور) (٢) وما روي عن البراء قال: (سمعت النبي في يقرأ (والتين والزيتون) في العشاء، وما سمعت أحدا أحسن صوتاً منه (٣).

٤ - السِّرُ فيمَا يُسرُ فِيه:

يُفهم أن السرَّ للقراءة مسنون، وذلك في الظهر والعصر وأخيرة المغرب وأخيرتي العشاء.

وأقله حركة اللسان والشفتين، وأعلاه أن يسمع نفسه ويُندبُ إسماعُ نفسه خروجاً من الخلاف، لما روي عن خباب وقد سأله سائل: «أكان رسول الله يقرأ في الظهر والعصر؟ قال نعم، قلنا بم تعرفون ذلك؟ قال: باضطراب لحيته»(3).

٥ - تَسْمِيعُ الفذُّ والإمَام:

بمعنى قولهما سمع الله لمن حمده، والمذهب أن كل تسميعة سنة لذاتها، ودليله قوله على فيما يرويه أبو هريرة: ﴿إِذَا قَالَ الإِمامِ: سَمِعَ اللهُ لِمَن حَمِدَهُ، فَقُولُوا: اللهُمَّ رَبَّنَا وَلَكَ الحَمْدُ، فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ قَولُهُ قُولَ الْمَلائِكَةِ خُفرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ (٥)، وظاهر المذهب أن سمع الله لمن حمده لا تُسنُّ في حق المأموم بل تكره والحديث واضح في أنه يقول مكانها: «اللهم ربنا ولك الحمد»، وأما الإمام فيجمع بينهما، ودليل

⁽۱) نفسه ج۱/۲۱۸.

⁽٢) رواه البخاري ومسلم.

⁽٣) رواه البخاري ومسلم.

⁽٤) رواه البخاري ومسلم.

⁽٥) رواه مالك والبخاري ومسلم في الصحاح.

التسميع ما روي عن علي بن أبي طالب عن النبي الله الأرض، وملء ما قال: «اللهم ربنا لك الحمد ملء السموات وملء الأرض، وملء ما بينهما، وملء ما شئت من شيء بعد» (١)، وحديث رافع قال: «كنا يوما نصلي وراء رسول الله الله فلما رفع رأسه من الركعة قال: «سمع الله لمن حمده»، قال رجل وراءه: ربنا ولك الحمد حمدا كثيراً طيبا مباركا فيه، فلما انصرف رسول الله فله قال: «من تكلم آنفا؟» فقال الرجل: أنا يا رسول الله، قال الله القد رأيت بضعة وثلاثين ملكاً يبتدرونها أيهم يكتبها أولاً» (١).

٦ - التَّكبيرُ غيرُ تَكبيرةِ الإحرام:

كلُّ تكبيرة سنة مستقلَّة بذاتها، ويُستثنى منها تكبيرة الإحرام لأنها فرض، والمعتمد في المذهب أن كلِّ تكبيرة سنة خفيفة، وأن ترك ثلاث تكبيرات موجب للسجود، ومن ترك السجود لها وطالت المدة بطلت صلاته، ودليلها حديث عن أبي نعيم وهب بن كيسان عن جابر بن عبدالله أنه كان يُعلِّمهم التكبير في الصلاة قال: (فكان يَأْمُرُنَا أن نُكبِّر كُلما خَفضنا ورفعنا) معود قال: (رأيت رسول الله الله يكبّر في كل خفض ورفع وقيام وقعود) ولم ترد التكبيرات في الفرائض لعدم أمره الرجل المسيء في صلاته بها باستثناء تكبيرة الإحرام فإنه ذكرها في مطلع الحديث.

٧ - كل تَشَّهُدِ [الأوَّل والثَّاني]:

يُسنُّ التشهدُ في وسط الرباعية والثلاثية، وآخر الثنائية وآخر الرباعية، وفي سجود السهو، ودليله حديث عبدالله بن بحينة قال: (صلَّى لنا

⁽١) رواه مسلم.

⁽٢) رواه البخاري والنسائي.

⁽٣) رواه الإمام مالك.

⁽٤) رواه النسائي.

رسول الله الله الله الله ونظرنا تسليمه كبّر قبل التسليم، فسجد سجدتين وهو معه فلما قضي صلاته ونظرنا تسليمه كبّر قبل التسليم، فسجد سجدتين وهو جالس ثم سلم)(۱)، واختار مالك نصّ سيدنا نافع بن الخطاب وهو على المنبر عن عبدالرحمان بن عبدالقارئ، أنه سمع عمر بن الخطاب وهو على المنبر يعلّم الناس التشهد يقول: قولوا التحيات لله الزاكيات لله، الطيبات الصلوات لله، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عبدا الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله(۲).

٨ - الجُلوسُ للتشَّهُدِ:

وهو سنة كما هو معلوم غير أن لحظة الجلوس إلى السلام فرض، ويكره الجلوس لزيادة المأموم بعد السلام، بل يبادر مباشرة إلى السلام بعد سلام إمامه، وقال المالكية يندب في حالة الجلوس للتشهد عقد ما عدا السبابة والابهام من يده اليمنى، وأن يمدّ السبابة والابهام، وأن يحرك السبابة دائماً يميناً وشمالاً، على أن يكون التحريك وسطاً غير مبالغ فه (٣).

٩ ـ صلاتُهُ على النَّبِي إلى (مجيد):

وهي الصلاة الإبراهيمية المسنونة بعد التشهد الأخير، بأي لفظ من الألفاظ الثابتة عن النبي هي، وهي بألفاظها مثبتة في كتب الصحاح ومنها الموطأ⁽³⁾، ولكنها غير واجبة لحديث عبدالله بن مسعود: (أن رسول الله هي أخذ بيده فعلمه التشهد في الصلاة إلى قوله: أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، وقال: «إذا قلت هذا أو قضيت هذا

⁽١) رواه البخاري ومسلم.

⁽٢) رواه مالك ونقله عنه الشافعي في [الرسالة] وكذلك رواه البيهقي والحاكم.

⁽٣) انظر [الفقه على المذاهب الأربعة] ج١/٦٥/١.

⁽٤) انظر [موطأ الإمام مالك] رضى الله عنه ص ١١٥.

فقد قضيت صلاتك، إن شئت أن تقوم فقم، وإن شئت أن تقعد فاقعد»)(١) وقد زاد متأخروا الشافعية لفظ سيدنا فقالوا: (سيدنا) محمد وسيدنا إبراهيم(٢).

أورد الإمام النبهاني عن ابن حجر العسقلاني أنه ذكر في (الدر المنضود) أنّ الخلاف واقع عند العلماء في زيادة (سيّدنا) قبل لفظ (محمّد)، وكان النص المذكور في هذا المجال هو: «فأمّا في الصلاة فقال المجد اللغوي: الظاهر أنه لا يقال اقتصاراً على الوارد، وقال الأسنوي: في حفظي أنّ الشيخ عز الدين بن عبدالسلام بناه على أنّ الأفضل امتثال الأمر أو سلوك الأدب؟ فعلى الثاني يستحب، وهذا هو الذي ملت إليه في شرح الإرشاد وغيره لأنه في ألم الماجاء وأبو بكر يؤم الناس فتأخر، أمره أن يثبت مكانه فلم يمتثل، ثم سأله بعد الفراغ عن ذلك فأبدى له أنه إنما فعله تأدبا، فقوه للبي على ذلك، وهذا فيه دليل أي دليل على أن سلوك الأدب أولى النبي في على ذلك، وهذا فيه دليل أي دليل على أن سلوك الأدب أولى من امتثال الأمر الذي علم عدم الجزم بقضيته "".

١٠ ـ تَسلِيمُه على اليمينِ واليَسَارِ:

والمقصود رد السلام على إمامه وعلى من على يساره إذا شاركه في ركعة أو أكثر. وقد دل على هذا حديث سمرة بن جندب: (أن النبي الشاقة قال: إذا سلّم الإمام فردوأ عليه)(٤)، وأثر عن ابن عمر: «كان يقول: السلام عليكم عن يمينه ثم يرد على الإمام فإن سلم عليه أحد عن يساره رد عليه»(٥).

⁽۱) رواه أبو داود.

⁽٢) [الفقه على المذاهب الأربعة] ج٢٢٠/١.

⁽٣) انظر النبهاني [سعادة الدارين] ص: ١١، وكذلك عبدالرحمان طالب [العلوم الفقهية الإسلامية من خلال الأحاديث النبوية] ج٢٠/٣ ـ ٦٠.

⁽٤) رواه ابن ماجه وأبو داود.

⁽٥) رواه مالك في [الموطأ].

١١ - إنصاتُه للإمامِ في الجَهرِ:

وهذه سنة بالنسبة للمأموم، إذ يُطالب بأن يُصغي للإمام إذا قرأ، ولو لم يسمعه لبعد أو صمم، ودليل وجوب الإنصات قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَكَ اللّٰهُ وَالْشِيْعُوا لَلّٰمُ وَالْشِيْعُوا لَكُم وَالْشِيْعُوا لَكُم وَالْشِيْعُوا لَكُم وَالْشِيْعُوا لَكُم وَالْمِيْعُونَ ﴾ (١)، ولكن الظاهر في المذهب أنه ليس واجباً بل سنة، ونقل صاحب [التحفة الرضية] عن مالك أنه قال: «الأمر عندنا أن يقرأ الرجل وراء الإمام فيما لا يجهر فيه الإمام بالقراءة، ويترك القراءة فيما يجهر فيه الإمام بالقراءة الإمام مالك عن مجموعة من التابعين كعروة بن الزبير والقاسم بن محمد ونافع بن جبير، أنهم كانوأ يقرؤون خلف الإمام فيما لا يجهر فيه بالقراءة قال: وذلك أحب ما سمعت في ذلك ").

١٢- الجَهِرُ بالتَّسْلِيم:

والمقصود بها تسليمه الخروج من الصلاة التي هي في الأصل فرض، والجهر بها حين الإتيان بها سنة، وهي المسماة تسليمة التحليل، أما ما ورد من الجهر بتكبيرة الإحرام فمندوب، وسائر التكبيرات يندب للإمام دون غيره.

١٣- سُجُودهُ على الكفَّيْنِ وَالرُّكبَتَيْنِ وصُدُورِ القَدَمَينِ:

لحديث البخاري: «أمرت أن أسجد على سبعة أعظم: على الجبهة، وأشار بيده على أنفه، واليدين والركبتين وأطراف القدمين⁽³⁾.

٤ ١- الزَّائدُ على الطُمانينةِ الوَاحِيَةِ:

فالحدّ الأدنى من الطمأنينة واجب، وما زاد عنه فهو سنة، ودليله

⁽١) الأعراف: ٢٠٤.

⁽٢) [التحفة الرضية] ص: ٢٤٣.

⁽٣) انظر: المرجع نفسة ص: ٣٤٣، وكذلك ابن عبدالبر [الاستذكار] دار الكتب العلمية بيروت، ط٢، ١٤٣٣هـ ٢٠٠٢م، ج١/٤٤٧.

⁽٤) رواه البخاري ومسلم عن ابن عباس.

ظاهر في حديث الرجل الذي أساء صلاته، الذي ذكرناه من قبل في الطمأنينة المفروضة.

ونلاحظ أن المالكية وهم يتكلمون على السنن المقررة للصلاة قد كرهوأ القراءة للمأموم في الصلاة الجهرية، وإن كان لا يسمع الإمام، وقالوأ بأن قراءة ما تيسر من القرآن بعد الفاتحة مندوب في النفل لا سنة (١).

* * *

مَنْدُوْبَاتُ الصّلاة

١٣١ - مَنْدُوبُهَا الخُشُوعُ نِيَّةُ الأَدَا
 ١٣٢ - تَسصَوُّرُ السجَلالِ وَامْتِثَالُ
 ١٣٣ - رَفْعُ اليَدَيْنِ مُحْرِمًا مُكَبِّرًا

وَنِيَّةُ العَدَدِ، نِيَّةُ القَضَا مَعَ ابْسِدَاءِ السُّورَةِ الإِحْمَالُ وَالسَّدْلُ مَنْدُوبٌ عَلَى مَا اشْتَهَرَا

شَرِعَ الناظم في تفصيل مندوبات الصلاة وهي كثيرة:

١ ـ نيَّةُ الأداء:

وتكون في الصلاة الحاضرة، ويقابلها نية القضاء وهي أن ينوي القضاء في الفائتة، خروجاً من الخلاف القائل بوجوبها، كذلك نيَّة عدد الركعات اعتبرها صاحب (الفقه المالكي وأدلته) مندوبة مستقلة بذاتها.

٢ -الخُشُوعُ:

وهو سكون الجوارح استحضاراً لعظمة الخالق، وعلوِّ شأنه عبوديةً له، وقد كان السلف الصالح شديد الخشوع في الصلاة، حتى أنه يغيب عما سوى الله فيها، ودليلها قوله تعالى: ﴿قَدْ أَقْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۗ ۚ ٱللَّذِينَ هُمْ فِي

⁽١) [الفقه على المذاهب الأربعة] ج٢٥٤/١.

صَلاَتِهِمْ خَشِعُونَ ﴿ ﴾ (١) ، وقوله: ﴿ وَإِنَّهَا لَكِيرَةً إِلَّا عَلَى الْخَشِعِينَ ﴾ (٢) ، قال (عطاء) الخشوع أن لا يعبث بشيء من جسده في الصلاة، وقد أبصر النبي الله وجلاً يعبث بلحيته في صلاته، فقال: «لو خشع قلب هذا لخشعت جوارحه (٣) ، وعن أبي ذر قال النبي الله : «إذا قام أحدكم إلى الصلاة، فإن الرحمة تواجهه، فلا يحركن الحصى (٤) ، وقال (القرطبي): «اختلف الناس في الخشوع هل هو من فرائض الصلاة أو من فضائلها ومكملاتها على قولين، والصحيح الأول (٥).

٣ _ إكمالُ السُّورةِ التي بعدَ الفاتحةِ:

فلا يقتصر على بعضها إذا كانت قصيرة، ولا على آيات منها وإن طالت، والسورة القصيرة كاملة، أفضل من آيات منفصلة من بعض سورة، لأن التمام أحسن.

٤ ـ رفعُ اليدينِ عند تكبيرةِ الإحرامِ فقط:

ولا يكون الرفع لليدين فيما سوى تكبيرة الإحرام في المذهب، ودليله حديث علقمة أن ابن مسعود رضي الله عنه قال: (ألا أصلِّي بكم صلاةً رسول الله على اله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله

وجرى الإمام مالك على تركه فيما سوى الإحرام تماشياً مع عمل أهل المدينة وهو عنده أقوى، رغم ورود الحديث به.

وقد روى عن مالك جواز رفع اليدين في غير تكبيرة الإحرام، وهو اختيار (ابن العربي) وذلك في أحاديث واردة في الموطأ عند الإحرام والرفع من النين.

⁽١) المؤمنون: ٢.

⁽٢) البقرة: ١٤٥.

⁽٣) القرطبي [الجامع لأحكام القرآن] ج٧٠/١١.

⁽٤) رواه الترمذي.

⁽٥) [الجامع لأحكام القرآن] ج١١/٠٧.

⁽٦) رواه أبو داود والترمذي والنسائي واللفظ للترمذي.

ونقل (الدسوقي) أن القول الأول هو الأشهر والأظهر، وقال (القرافي): «وطريق الجمع بين الأحاديث أن الترك أصل وغيره دال على الجواز»(١)، وقد كانت أحاديث الرفع لما جرى عليه العمل لأن سالماً ونَافعاً اختلفا في رفع الأحاديث ووقفها فتركها مالك صيانة للصلاة من الأفعال زيادة على أن راويي أحاديث الرفع وهما علي بن أبي طالب وابن عمر كانا لا يرفعان، لذلك فإنه ربما فعله النبي ﷺ وأسقطه بعد ذلك، وبهذا قال (ابن رشد)(۲)، ولئن روى الإمام مالك أحاديث الرفع الموجودة في البخاري ومسلم، فإنه ردّ هذه الأحاديث لانتفاء العمل بها، لأن عمل أهل المدينة كان على غير ذلك وتؤيده نصوص منها ما رواه علقمة عن ابن مسعود السابق، وحديث البراء بن عارّب الذي قال: (أن رسول الله على كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه إلى قريب من أذنيه ثم لا يعود)(٣)، وحديث جابر بن سمرة قال: خرج علينا رسول الله ﷺ فقال: «ما لي أراكم رافعي أيديكم كأنها أذناب خيل شُمْس»(٤)، ومعنى (شُمْسِ) أي: لا تستقر، وحجة مالك رضي الله عنه في ردّ أحاديث الرفع أشار لُّها العلماء، منها اختلاف سالم ونافع في رفع الأحاديث ووقفها، فترك الرفع صيانة للصلاة من العمل(٥)، وقد ثبت له أن راويي أحاديث الرفع على بن أبي طالب وابن عمر كانا لا يرفعان أيديهما في غير تكبيرة الإحرام، فرجع ترك الرفع الزائد عن تكبيرة الإحرام، ونقل (حبيب بن طاهر) عن الشيخ (محمد الإخوة) قوله: «وما جرى عليه عمل المالكية من عدم رفعهم فيما عدا تكبيرة الإحرام وما عليه السلف من التزامهم لذلك (٢٠) وفي [مدونة الإمام مالك] إشارة إلى أحاديث تثبت أنه على كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة ثم لا يرفعهما حتى ينصرف^(۷).

⁽١) [شرح الزرقاني على الموطأ] ج٧٣٣/١.

⁽٢) [المذهب المالكي وأدلته] ج١/٢٢٤.

⁽۳) رواه أبو داود.

⁽٤) رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي.

⁽٥) انظر شرح [الزرقاني على الموطأ] ج٢٣٣/١، و[الفقه المالكي وأدلته] ج٢٢٣/١.

⁽٦) [الفقه المالكي وأدلته] ج٢٢٣/١.

٧) [المدونة] ج١/١٧.

٥ _ السَّدلُ:

وهو إرسال اليدين جانباً في الصلاة وعكسه القبض، أي: قبضها على الصدر أو الوسط كما يُعبِّر البعض، أي: فوق السرة، اليد اليمنى فوق اليد اليسرى، ووردت في القبض أحاديث كثيرة، وقد كرَّهَهُ المالكية لما فيه من شبه الاستناد في الفريضة فإذا لم يقصد الاعتماد لم يكره على الظاهر، وأما في النافلة فإنه يندب بدون تفصيل.

ونقل الإمام (الخرشي) الخلاف، وسبب كراهيته عند المالكية هو اعتقاد وجوبه أو الرياء به، وبالأول قال القاضي عبدالوهاب، وبالثاني قال الباجي وابن رشد، وبالثالث قال القاضى عياض.

والظاهر أن القبض ثابت في السنة، وأنه رواية عن مالك وأصحابه، وأما السَّدُلُ فقالت به طائفة منهم الليث، وهو قول آخر لمالك وخيَّرت طائفة منهم الأوزاعي بين الأمرين^(۱). قال صاحب [الفقه على المذاهب الأربعة]: «وضع اليد اليمنى على اليسرى فوق السرة وتحت الصدر مندوب لا سنة، شرط أن يقصد المصلي به التسنن يعني اتباع النبي الله في فعله فإن قصد ذلك كان مندوباً»(۲).

وقال العلماء: الإنصاف أن لا ينكر قابض على سادل، ولا سَادِلٌ على قابض، وقد أورد (الشيخ باي) قصيدة لطيفة أهداها له السيد (أحمد ابن الشيخ عبدالوهاب السباعي) عند زيارته للمغرب، نظمها (الشيخ سيدي محمد) إمام مسجد عين مدبورة بضواحي تارودانت إلى إمام اسمه سعيد يقول فيها رداً على هذا الإمام الذي أنكر القبض وتشبث بالسدل في تعصب لرأيه غير معلل، فأراد أن يبحث القضية في مظانها ولخصها في هذه الأبيات التي عبر فيها عن رأيه فرجح القبض يقول:

أَنْكُراً بَعِدَ مَعْرِفَةٍ تُرِيدُ لَقَذْ أَتْعَبْتَ نَفْسَكَ يَاسَعِيْدُ

⁽١) المذهب المالكي وأدلته ج١/٢٢٤.

⁽٢) الفقه على المذاهب الأربعة ج١/١٥١.

أليْسَ القَبْضُ سُنَّة خَيْرِ هَادِ تَعَادِي الله إرضاء لقوم ولا تسلكُ سبيلَ البُلهِ لمّا فمن كتب الأوائل من قديم فذاك [موطأ] ينبيك حقا ولا تغفل [مدونة] ففيها لدى (الشيخين) أمر القبض بادوما في السدل حقّقُ من حديث ولو أنصفت قلت بكل صدق فلا تلو اللسان بكل قيلٍ ولا تقنع بسيدًل يد وإلا ولا تقنع بسيدًل يد وإلاً

أتنكر ومصدره الحيد المديد المستفيد المساعدوا السديد المساعدوا السديد المسديد المسديد المسديد المسديد المسيدة لا تسميد المخيد القبض ينكره العنيد وفي [سنن النسائي] ما يفيد وقيد أعيا الفطاحل ما تريد دليل السدل مختلق بعيد فإن الحق مسلكه وحيد رددت الماء إن وُجِدَ الصّعيد رددت الماء إن وُجِدَ الصّعيد المسائي

وعليه فلقد وردت فعلاً كما قال الناظم أحاديث صحيحة، منها حديث سهل بن سعد الذي قال فيه (كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل اليد اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة)(١)، وقد رفع ذلك إلى النبي هذا، وقال المحققون: "وضع اليد اليمنى على اليسرى في الصلاة ورد في عشرين حديثا عن ثمانية عشر صحابيا)(٢).

ويؤيد هذا قول النبي ﷺ: "إنا معشر الأنبياء أمرنا بتعجيل فطرنا وتأخير سحورنا، ووضع أيماننا على شمائلنا في الصلاة""، ورواية ابن مسعود يقول: "رآني النبي ﷺ واضعا يدي اليسرى على يدي اليمنى فنزعها، ووضع اليمنى على اليسرى"(3)، وقد نقل (طالب عبدالرحمان) عن حاشية (ابن حمدون) قوله: "وفي القبض ثلاثة أقوال: أحدها الاستحباب

⁽١) رواه مالك والبخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه وأبو داود والترمذي.

⁽٢) سيد سابق [فقه السنة]، ج١٤٤/١.

⁽٣) نفسه ج١٤٥/١.

⁽٤) انظر العسقلاني، [فتح الباري شرح صحيح البخاري] ج٢٢٤/٢.

مطلقاً وهو قول مالك في رواية مطرف وابن الماجشون عنه في (الواضحة) وقول المدنيين من أصحابنا، واختاره غير واحد من المحققين كاللخمي وابن عبدالبر وابن العربي وابن رشد وابن عبدالسلام، والثاني إباحة القبض فيهما، وهو قول مالك في سماع القرويين، والثالث منعه فيهما حكاه الباجي، وتبعه ابن عرفة وهو من الشذوذ بمكان»(١).

وقد أورد صاحب [العلوم الفقهية الإسلامية من خلال الأحاديث النبوية] انتصاراً للسدل يقابل هذه الأبيات التي أوردناها سابقاً، وهي مخطوطة لمؤلف غير مسمى عنده نسخة منها يقول فيها:

أيا قابض الأيدي لدى الصف هل أتى فضي السدل آثار تلتها أدلة لذلك أهل الغرب طرّاً تواطؤوا

حديث بنبذ السدل عند الفريضة؟ عليها جميع الناس في كلّ بلدة على السدل غير النزر قام بحجة(٢)

وقد ردّ عليه العلامة عبدالحمن الكتاني بقصيدة تشتمل على ١٣٠ بيتاً، على غرار قصيدة إمام مسجد عين مدبورة يقول فيها:

فيا سادل الأيدي لدى الصف هل أتى فلو دمت طول العمر تبحث لم تجد الله ومن طوّل الظّهر وَصُبْحًا أَنْصَفَا ١٣٤ - مَنْ طَوَّلَ الظُّهْرَ وَصُبْحًا أَنْصَفَا ١٣٥ - وَقَصْرُ مَغْرْب وَعَصْرٍ تَأْدِيَّهُ ١٣٦ - إِسْمَاعُ نَفْسٍ قَارِثًا فِي السِّرِّ ١٣٧ - مُوَمِّنًا بَعدَ انْتِهَاءِ الفَاتِحَةُ ١٣٧ - مُكَبِّراً فِي كُلِّ خَفْضٍ وَارْتِفَاعُ ١٣٨ - مُكَبِّراً فِي كُلِّ خَفْضٍ وَارْتِفَاعُ ١٣٨ - مُمَكِّناً جَبْهَتَهُ فِي الأَرْضِ

حديث بنبذ القبض عن خير قدوة؟ سوى أمرنا بالقبض في كلّ وجهة (٣) أَوْ وَسَّطَ العِشَاءَ جَازَ وَكَفَى وَقَصْرُهُ فِي الرَّكُعَتَيْنِ الثَّانِية مُعَتَدِلاً رُكُوعُهُ فِي يُسْرِ مُعَتَدِلاً رُكُوعُهُ فِي يُسْرِ مُعَتَدِلاً رُكُوعُهُ فِي يُسْرِ مُعَمَدِلاً فِي رَفْعِهِ مُسَبِّحا مُعَمَدِلاً فِي رَفْعِهِ مُسَبِّحا مُعَمَدِلاً فِي رَفْعِهِ مُسَبِّحا وَقَارِئاً سِرَّ الإمَامِ فِي اتَّبَاعُ وَرَافِعَا عَبُرَهُ فِي النَّالِمَاعُ وَرَافِعَا عَبُونِ وَرَافِعَا عَبُونِ الشَّيام يُولِي وَمَعَمَد القِيام يُولِي

⁽١) [العلوم الفقهية الإسلامية من خلال الأحاديث النبوية] ج١٢/٢.

⁽۲) نفسه ج۱۳/۲.

⁽۳) نفسه ج۱۳/۲.

أفاض الناظم في هذه الأبيات، في تكملة المندوبات، وهي على التوالي ما يلي:

٦ ـ تَطويلُ القِراءةِ في الصُّبح والظُّهر:

وذلك بأن يقرأ فيها من طوال المفصّل، وهو من (الحجرات) إلى (النازعات) ووسط المفصل من (عبس) إلى (الليل)، وقصاره من (الضحى) إلى (الناس)، والسنة أن يُخفف الإمام ولا يرهق المصلِّين من أمرهم عُسراً، لما ورد في حديث معاذ الشهير بتحبيذ التخفيف للإمام، لأن في الناس الضعيف والمريض وذا الحاجة.

والمشهور في المذهب تطويل الصبح والظهر، وتقصير العصر والمغرب، والتوسط في العشاء، لقول (ابن عاشر):

تَطْوِيلُهُ صُبْحًا وَظُهْراً سُورَتَيْنِ تَوَسُّطُ العِشَا وَقَصْرُ البَاقِييْنَ (١)

وهو ظاهر في قول الناظم أن من طوّل الظهر والصبح أنصفا، ومن وسّط العشاء جاز له ذلك وكفى، أخذاً بما سبق، وأن المندوب قصر العصر والمغرب، على أن تكون الركعة الأولى أطول من الثانية، في نفس الصلاة لا العكس، ولا يندب التطويل إلا لمن صلّى وحده، أو كان معه جماعة مستطيعين طلبوأ منه ذلك.

٧ - إسْمَاعُ القَارِئِ نَفْسَهُ في السِّرُ:

بحیث لا یجهر حتّی یتجاوز حدّ السّر، ولکنه یسمع نفسه همساً حتی یکون خاشعاً.

٨ ـ قِراءةُ الماموم في الصلاةِ السريّة:

بينما يطالب بالإصغاء في الجهرية، وذلك على سبيل الندب، ورُوي

⁽١) [الحبل المتين على نظم المرشد المعين] ص ٢٨.

الخلاف في ذلك والظاهر كراهتها في الجهرية(١).

٩ _ التَّامِينُ:

وهو قول المأموم بعد قراءة الإمام للفاتحة آمين، وكذلك يؤمِّنُ الفذ في السر والجهر، بينما يؤمن الإمام في السرية دون الجهرية. لحديث أبي هريرة: أن رسول الله على قال: «إذا قال الإمام غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين، فإنه من وافق قوله قول الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه» (٢)، وعنه أيضاً: أن رسول الله على قال: «إذا قال أحدكم آمين، وقالت الملائكة في السماء آمين، فوافقت إحداهما الأخرى غفر له ما تقدم من ذنبه (٣).

وقد ورد عدم اللجوء إلى المبالغة في الجهر بالتأمين، وأهل المذهب يستحبون الإسرار به، وعليه جرت عادة أهل الجنوب وذهب (أبو بكر بن العربي) إلى تأمين الإمام في الجهر، وقد دلّ على عكسه ما ورد في حديث أبي هريرة، فالظاهر أن الإمام لا يؤمن لأنه لو كان مندوباً في حقه لقال: فإذا أمّن الإمام فأمنوأ، وقيل الصحيح أن يقولها الإمام في كل ذلك لورود أحاديث صحيحة بذلك (3)، وقد ذكر الإمام الخرشي ما يلي: «يستحب له الاسرار به لأنه دعاء، والأصل في الدعاء الإخفاء» (٥)، وقد اختلف أئمة المذاهب فيه، فقال الأحناف بسريته مطلقاً في الفرض والنافلة، وقال الشافعية والحنابلة بجهره في الجهرية وسرّه في السرية، وقال عطاء أدركت الشافعية والحنابلة بجهره في الجهرية وسرّه في السرية، وقال عطاء أدركت ماثتين من الصحابة في هذا المسجد، إذا قال الإمام ولا الضالين، سمعت لهم رجة آمين (٦)، وفي حاشية الصعيدي على الخرشي ثلاثة أقوال في

⁽١) يقول الإمام الشعراني في [الميزان]: «بل كره مالك للمأموم أن يقرأ فيما يجهر به الإمام سواء سمع قراءة الإمام أو لم يسمع عج ١٦٦١/١.

⁽۲) رواه مالك والبخاري ومسلم.

⁽٣) رواه البخاري ومسلم.

⁽٤) [التحفة الرضية] ص: ٢٥٠.

⁽٥) [شرح الخرشي على مختصر خليل] ج١٨٢/١.

⁽٦) [العلوم الفقهية الإسلامية من خلال الأحاديث النبوية] ج٧٠/٣.

المسألة، كراهة التأمين والجهر به وهو لابن القاسم، أو يجوز وهو لعبدالمالك أو يخير بين الجهر والسر وهو لابن كبير (١).

١٠ ـ تَسويهُ الظَّهرِ بالرُّكوعِ:

وذلك ضماناً للطمأنينة والخشوع واتباعاً لصفة الصلاة المأثورة، لحديث أبي حميد الساعدي قال: (رأيت رسول الله الله إذا كبر جعل يديه حذاء منكبيه، وإذا ركع أمكن يديه من ركبتيه ثم هصر ظهره)(٢) ومعنى هصر ظهره أماله مع استقامة من غير تقويس.

١١ _ قولُ الفدُّ والماموم ربَّنَا ولكَ الحمدُ:

١٢ _ تَمكينُ الجبهةِ والأنفِ من موضعِ السجودِ:

١٣ ـ تقديمُ اليدين على الرُّكبتينِ:

ويكون ذلك في النزول أي الانحطاط للسجود لما ورد: «إذا سَجدَ أَحَدكُم فَلا يَبركُ كَمَا يَبْرَكُ البَعِيرُ، ولْيَضَعْ يَدَيْهِ قَبْلَ رَكْبَتَيْهِ (٤).

وعكس هذا الذي ذكر يكون حين القيام، بحيث يرفع ركبتيه قبل يديه وقد أخبر طبيب حاذق مختص في إيطاليا أحد أصدقائنا أن هذه الصفة في النزول والوقوف، لها دور في تهدئة الأعصاب، مع وضع الوجه على

⁽١) [حاشية الصعيدي على الخرشي] ج٢٨٢/١.

⁽٢) رواه البخاري.

⁽٣) رواه البخاري ومسلم.

⁽٤) رواه أبو داود والترمذي والنسائي.

الأرض دونما معرفة منه بالصلاة عندنا، وقد عالجه من إرهاق ألمّ به بهذه الطريقة، وهو دليل على عظم الأحكام في ديننا.

151- وَوَاضِعًا حَذْوَ الآذَانِ الرَّاحَتَيْنُ 157- وَوَاضِعًا حَذْوَ الآذَانِ الرَّاحَتَيْنُ 157- مُجَافِيًا لِبَطْنِهِ عَنْ أَرْجُلِهُ 157- وَوَاضِعًا يَدَيْهِ فَوْقَ الفَخِذَينُ 157- وَعَاقِداً مَعَ السَّبَابَةِ الإِبْهَامُ 158- مُحَرِّكًا أَصْبُعَهُ فِي الوِجْهَتَيْنُ

لِقِبْلَةِ مَدَّهُ مَا مَضْمُ وْمَتَيْنُ وَرَاجِيَا دُعَاءَهُ فِسِي آجِلِهُ وَمُفْضِيًا جِلْسَتَهُ بِالقَدَمَيْنُ وَدَاعِياً فِي سِرِّهِ قَبْلَ السَّلامُ مُحَيِّيًا لِلهِ رَبِّ العَالَمِينُ

شَرع في هذه الأبيات يكمل جملة المندوبات المتعلقة بالصلاة، ومنها ما يلي:

١٤ - وضعُ اليدينِ حَذو الأذنينِ في السجودِ:

بحيث تكون الأصابع مضمومة ورؤوسها في اتجاه القبلة على سبيل الندب.

١٥ ـ مباعدة البطن عن الرجلين في السجود:

لقول السيدة ميمونة رضي الله عنها: (كان رسول الله الله الله الله الله خوَّى بيديه يعني جنَّح حتى يُرَى وَضَحُ إِبْطَيْهِ مِن وَرائِهِ، وإذا قعد قعد على فَخِذِهِ اليُسرَى)(١)، ولقول أبي حميد: (إن رسول الله الله الله الله على ركبتيه، كأنه قابض عليهما، ووتر يديه فنحاهما عن جنبيه)(٢)، وحديث ابن بحينة: (أن النبي الله كان إذا صلّى فرّج بين يديه، حتى يبدو بياض إبطيه)(٣).

⁽١) رواه مسلم والنسائي.

⁽٢) رواه أبو داود والترمذي وقال: حديث حسن صحيح.

⁽٣) رواه البخاري ومسلم.

١٦ - وضعُ الكفِّينِ على الفَخذَينِ:

وذلك في الجلوس، ويكونان على رأسي الفخذين، بحيث تكون رؤوس الأصابع على الركبتين.

١٧ ـ الإفضاء في الجُلُوسِ:

جعل الرجل اليسرى في الجلسة مع الإلية على الأرض، كما يجعل قدم اليسرى جهة الرجل اليمنى، وينصب قدم اليمنى على اليسرى، وباطن إبهام اليمنى على الأرض، وقد صَحَّت أحاديث في هذه الهيئة ورجَّحَها الإمام مالك أخذاً بعمل أهل المدينة (١).

١٨ _ عَقدُ ما عدًا السَّبابَةِ والإبهام:

لحديث علي بن عبدالرحمان المعاوي أنه قال: رآني عبدالله بن عمر وأنا أعبث بالحصباء في الصلاة فلما انصرفت نهاني، وقال اصنع كما كان رسول الله يصنع، قلت وكيف كان رسول الله يصنع؟ قال: كان إذا جلس في الصلاة وضع كفه اليمنى على فخذه اليمنى، وقبض أصابعه كلّها، وأشار بأصبعه التي تلي الإبهام، ووضع كفّه اليسرى على فخذه اليسرى، وقال: هكذا كان يفعل (٢).

فيُقدِّر المعني في البيت الخاص بهذه الوضعية بأنه عقدٌ للسبَّابة والإبهام على ما سواهما من الأصابع، لأنه يقبض الخنصر والبنصر والوسطى، ويعقد الإبهام على السبابة الممتدة، ودليله حديث على بن عبدالرحمان السابق. ويطالب المصلي بأن يحرَّك السبابة أثناء التشهد يميناً وشمالا وقيل لا تُحرك، ودليلهم في هذا حديث عبدالله بن الزبير أنه ذكر: (أن النبي شيئ مان يشير بأصبعه إذا دعا ولا يحركها) (٣)، و(في عارضة الأحوذي) ينكر أبو

⁽١) [المذهب المالكي وأدلته] ج٢٣٢/١.

⁽٢) رواه مالك ومسلم.

⁽٣) رواه أبو داود والنسائي.

بكر بن العربي التحريك فيقول: «اعلموا أنكم إذا حركتم للشيطان أصبعاً حرك لكم عشراً، إنما يقمع الشيطان بالإخلاص والخشوع والذكر»(١) وقد نقل عنه هذا النص صاحب [الفقه المالكي وأدلته].

١٩ ـ الدُّعَاءُ:

بما يتعلق بأمور الدنيا والدين سراً قبل السلام وبعد الصلاة على النبي الله وقد ورد في حديث عبدالله بن مسعود بعد عرضه للتحية: الثم يتخيّر من الدُعاءِ أَعجَبه إلَيهِ فَيَدْعُوا (٢)، والصلاة الإبراهيمية عند المالكية والحنفية سنة بينما هي عند الشافعية والحنابلة فرض (٣).

ويُندب الإسرار بالدعاء كالإسرار بالتشهد، كما يندب تعميمه، فهو جدير بالإجابة، وأحسن الدعاء المأثور، وما فتح الله به على العبد أيضاً، والأفضل عند المالكية الصيغة المأثورة الواردة: «اللَّهم اغفر لنا ولوالدينا ولأنمتنا ولمن سبقنا بالإيمان مغفرة عزما، اللَّهم اغفر لنا ما قدمنا وما أخرنا، وما أسررنا، وما أعلنا، وما أنت أعلم به منا، ربنا آتنا في الدنيا حسنة، وفي الآخرة حسنة، وقنا عذاب النار»(٤)، وزاد صاحب [الفقه المالكي وأدلته] أن الدعاء في السجود بما يتعلق بأمور الدين والدنيا والآخرة للمصلى أو لغيره، خصوصاً أو عموماً بلا حدّ»(٥).

ثم يكمل الباقي منها فيقول:

181 - مُيَمِّنًا عِنْدَ السَّلامِ الوَجْهَ 187 - إِلا إِذَا النِّسَمَّ بِسَمَنْ تَفَدَّمَا 184 - وَنُدِبَ القُنُوتُ صُبْحًا وَأُثِرْ

وَوَاضِعًا سُتُسرَتَهُ فِي الوِجْهَةُ فَلَى الرِجْهَةُ فَلَى الرِجْهَةُ فَلَى الرِجْهَةُ فَلَى الرِجْهَةُ فَلَ المُنْسَرَةُ ثَلَمَ الإِمَةُ دُعَاؤُهُ المَعْرُوْفُ عَنْ خَيْرِ البَشَرْ

⁽١) ابن العربي. [عارضة الأحوذي] ج٧/٧٨ و [الفقه المالكي وأدلته] ج٢٣٣/١.

⁽٢) رواه البخاري ومسلم.

⁽٣) [الفقه على المذاهب الأربعة] ج٢٦٦/١.

⁽٤) [المصدر نفسه] ج١/٢٦٧.

⁽٥) [الفقه المالكي وأدلته] ج٢٣٢/١.

٢٠ ـ التَّيَامِنُ بتسلِيمَةِ التَّحليلِ:

ودليلها حديث عائشة: «أن رسول الله الله الله الله الله الله المقصود تسليمة واحدة تلقاء وجهه، يميل إلى الشق الأيمن شيئاً (۱)، والمقصود هنا تسليمة واحدة على اليمين وقد قال (القرطبي): بأن رواية هذا الحديث معلولة لا يصحّحها أهل العلم بالحديث أما (ابن العربي) فإنه صرّح بقبولها رغم معلوليتها لأن أدلة أخرى تدعمها وهي عمل أهل المدينة والقياس على تكبيرة الإحرام، وإجماع أهل العلم على أن المصلي لو أحدث بعد التسليمة الأولى لم تفسد صلاته، خلافاً للحنابلة والإجماع يخالفهم (۲).

٢١– السُّترَةُ:

وتكون للفذِّ والإمام في الفرض أو النفل، وإنْ خشيا مروراً عجَّلا سجودهما، وتكون بطاهر ثابت غير مشغل، وأقلها أن تكون في غلظ رمح وطول ذراع، واختلف في حريم المصلي الذي يمتنع فيه المرور إذا لم يكن له سترة على أقوال، منها أنه قدر ركوعه وسجوده، قال (العدوي): «وهو الأوفق في يسر الدين فإن صلى لسترة حرم المرور بينه وبين سترته، ولا يحرم المرور من وراثها، وإن صلَّى لغير سترة حرم المرور في موضع ركوعه وسجوده فقط» (٣) ودليلها حديث أبي جهيم قال: قال رسول الله الله المائر بين يدي المصلي ماذا عليه لكان أن يقف أربعين خيراً له من أن يمرً بين يديه المأموم فسترته سترة إمامه ولا يُطالب أربعين يوماً أو شهراً أو سنة (٤)، أمّا المأموم فسترته سترة إمامه ولا يُطالب بها على المشهور.

⁽١) رواه الترمذي والحاكم وصححه الذهبي ووافقه.

⁽٢) [الفقه المالكي وأدلته] ج٢١٤/١ والقُرطبي، [الجامع لأحكام القرآن] ج٣٦٣/١. وابن العربي، [عارضة الأحوذي] ج٨٩/٢.

⁽٣) هامش [دليل السالك] ص ٢٥.

⁽٤) رواه مالك والبخاري ومسلم.

٢٢- القُنُوتُ:

والقنوت هو الدعاء بالمأثور، وقد ورد فعله من النبي الله إلى أن لحق بالرفيق الأعلى، ويكون في آخرة الصبح بعد قراءة الإمام أو الفذ، والمندوب إسراره والمسبوق فيه قولان: أشهرهما أنه يقنت في القضاء، وقيل لا يقنت، ولفظه الذي اختاره مالك رضى الله عنه.

«اللَّهم إنَّا نستعينُكَ ونستهديك ونستغفرك ونؤمن بك ونخنع لك ونخلع، ونترك من يكفرك، اللَّهم إياك نعبد، ولك نصلي ونسجد، وإليك نسعى ونحفد، نرجو رحمتك ونخشى عذابك الجدّ، إن عذابك بالكافرين مُلحقُ»(۱).

لذلك قال الناظم: (وأثر دعاؤه المعروف عن خير البشر) وله صيغ أخرى مروية عن النبي وهذا النص أشهرها، وقد عللوا وجوده بعد القراءة وقبل الركوع من الركعة الثانية بأنه نوع من الرفق بالمسبوق، وذلك لكي يتمكن من إدراك ركعة على الأقل من الفريضة مع الإمام، وقد ذكروا أن ناسي القنوت إذا انحنى لا يرجع إلى القيام كي يقنت، ولكنه يستدرك ذلك بعد الرفع من الركوع، ولو رجع بطلت صلاته لأنه لا يرجع من الفرض إلى الفضيلة.

وقد روى العلماء مشروعية القنوت في الصبح عن تسعة عشر صحابياً، وقال (الحسن البصري): "صليت خلف ثمانية وعشرين بدرياً كلهم يقنت في الصبح" (٢)، ومن هؤلاء الصحابة الخلفاء الراشدون الأربعة، وأغلب الأثمة كمالك بن أنس والشافعي، وحماد أستاذ أبي حنيفة، وأهل الحجاز والأوزاعي، ونقل الشيخ (أحمد حماني) عن (النووي) قوله: «القنوت في الصبح مذهبنا وبه قال أكثر السلف ومن بعدهم" ومن قال

⁽١) ورد نصه في [رسالة ابن أبي زيد] وشروح خليل وكتب الحديث، انظر شرح الموطأ [الاستذكار]، ج١٩٥١.

⁽۲) [فتاوی الشیخ حمانی] ج۱٤٩/۱.

⁽٣) نفسه ج١/١٥٠.

بالنفي احتج عليه بما أثبت من قنوت الخلفاء الراشدين، والمثبت مقدم على المنفي. وذكر الشيخ (حماني) أن أحاديث النفي لم تسلم من علّة في السند، ولهذا تقدم عليها رواية الإثبات (۱)، وأما القنوت في صلاة الوتر فإن الإمام مالكاً لا يرى مشروعيتها في رمضان ولا في غيره، بل يحصره في صلاة الصبح في الركعة الثانية منه، قال الشيخ (أحمد حماني) في تحقيق المسألة: "سئل مالك عن لعن الكفرة في رمضان لا في أوله ولا في آخره، ولا ولا أرى أن يعمل به، ولا يقنت في رمضان لا في أوله ولا في آخره، ولا في غير رمضان، ولا في الوتر أصلاً (۱). وقال العلماء من المالكية دعاء في غير رمضان، ولا في الوتر أصلاً (۱). وقال العلماء من المالكية دعاء القنوت محبّذ أن يسرّ به حذرا من الرياء، وقد قالت السيدة عائشة أن الآية: ﴿ وَلَا نَجَهُرٌ بِصَلَاكِ وَلَا نَجُهُرٌ بِصَلَاكِ وَلَا نَجَهَا وَابَتَغ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا (۱) قد أن زلت في الدعاء (٤).

* * *

مَكرُوهَاتُ الصّلاةِ

181- وَكَرِهُوا تَعَوُّذاً وَالبَسْمَلَهُ 10- كَذَا الدُّعَا إِذَا ابْتَدَا أَوْ رَكَعَا 101- وَالالْسِفَاتَ عَبَثًا بِلِحْيَتِهُ 107- كَوْرَ العِمَامَةِ وَحِفْظًا بِالفَمِ 107- أَوْ حَمْلَهَا بِوَضْعِهَا عَلَى أُخْتِهَا 108- قِرَاءَةَ السُّورَةِ آخِرَ الصَّلاةُ 109- تَطُويْلَهُ قِرَاءَةً فِي اللاحِقَهُ

عَلَى خِلافٍ ظَاهِرٍ فِي المَسْأَلَةُ مُنفَرْقِعًا مُشَبِّكًا أَصَابِعَا وَوَضْعَهُ النِيدَ عَلَى خَاصِرَتِهُ وَوَضْعَهُ النِيدَ عَلَى خَاصِرَتِهُ وَالنُّي وَوَفْعَ القَدَمِ وَالنُّي وَوَفْعَ القَدَمِ أَوْ حَكَّ جِلْدٍ، شُنَّةٌ تَركَهَا تَكُرِيْرُهَا مُعَادَةً فِي الرَّكَعَاتُ إِذْرَاكَهُ لِنحَطًا فَنصَفَّ قَالَ إِذْرَاكَهُ لِنحَطًا فَنصَفَّ قَالَ إِذْرَاكَهُ لِنحَطًا فَنصَفَّ قَالَ

⁽۱) نفسه ج۱/۱۵۰.

⁽۲) نفسه ج۱۴۹/۱.

⁽٣) الإسراء: ١١٠.

⁽٤) [التحفة الرضية] ص: ٢٥٤.

حصر الناظم جملة المكروهات التي حددها الفقهاء وثبَّتوها في مصنفاتهم فيما يلى:

١ ـ التَّعوُّذُ:

يُكره التعوذ في صلاة الفرض دون النافلة فلا بأس بالتعوذ فيها، قال في [المدوَّنةِ]: ما مفاده قال مالك ولا يتعوذ الرجل في المكتوبة قبل القراءة، ولكن يتعوذ في قيام رمضان إذا قرأ أو غيره (١)، وأما في النافلة فواسع، وظاهر المدونة أن التعوذ يكون قبل قراءة الفاتحة يقول الإمام ميارة وقد ردها الإمام ابن العربي ردا بليغا، ومدار أهمية الآستعاذة قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قَرُأْتُ الْقُرْانَ فَالسَّتَعِذْ بِاللّهِ مِنَ الشَّيَطُنِ الرَّحِيمِ (٢)، قال (الإمام ميارة) في شرحه على [ابن عاشر]: «ولا يتعوذ ولا يبسمل في الفريضة، وله ذلك في النافلة، ولم يزل القراء يتعوذون في قيام رمضان، وفي جواز الجهر بالتعوذ وكراهته قولان وفي محله هل قيل الفاتحة أو بعد الفراغ منها، قولان ظاهر المدونة التقديم وجواز الجهر» (١).

٢ ـ البَسمَلةُ:

البسملة مكروهة عند الإمام مالك، لأنها عنده ليست آية من الفاتحة، وقد ناقش المسألة الشيخ (محمد الطاهر بن عاشور) مؤيِّداً رأي المالكية، وفيها عدة وجوه:

أولها:

أنها لَمْ تتواتر في ثبوتها، ولذلك لم تثبت في عمل الصحابة والتابعين كإجماع لا يجوز الخروج عنه، وما روي من أخبار الآحاد لا تقوم به حجة دامغة.

⁽١) [المدونة]، ج١/٨٨.

⁽٢) النحل: ٩٨.

⁽٣) (الدر الثمين والمورد المعين) ص: ١٦٦.

يقول (أبو بكر بن العربي): «يكفيك أنها ليست من القرآن للاختلاف فيها، والقرآن لا يختلف فيه»(١).

ثانيها:

أنه وردت أحاديث صحيحة في فضائل الفاتحة، كحديث العلاء بن عبدالرحمان، وحديث أبي بن كعب، وحديث أنس، وحديث عائشة، وحديث عبدالله بن المغفل، وجميعها لم يرو فيه ما يدل على أن البسملة من الفاتحة.

ثالثها:

ما اعتمد عليه الإمام مالك من عمل أهل المدينة، فما سمع من حاكم ولا محكوم ولا إمام ولا عالم بها، أنه أثرت عنه قراءة البسملة، فاعتبر ذلك دليلاً على عدم اعتبارها في السورة، ولا في الفاتحة، في بدء القراءة لكليهما.

رابعها:

ما ذكره الشيخ (ابن عاشور) من تكرار [الرحمان الرحيم] في سطرين متلاحقين من الفاتحة، فلو كانت البسملة من السورة، لكان ذلك يخالف المذوق البلاغي السليم، وقد استدل به (الإمام الرازي) وناقشه وعلله (البيضاوي) وقبله. والخلاصة أن البسملة في كراهتها تمثل أحد الأقوال، وقد ورد قول عن الإمام مالك بالإباحة، وعن ابن مسلمة أنها مندوبة، وعن ابن نافع وجوبها (٢)، والحقيقة أنها لو كانت من الفاتحة على الحقيقة لما اختلف فيها فهو توقيفي لا شك فيه.

وهي عند الشافعي واجبة تبطل الصلاة بدونها، وقد استحسن البعض الإسرار بها، خروجاً من الخلاف الوارد في كتب الفقهاء، وقد أعطى صاحب [الفقه المالكي وأدلته] ستة أدلة من السنة على أنها ليست بآية من

⁽١) انظر (المذهب المالكي وأدلته) ج٢٣٤/١.

⁽٢) [دليل السالك] ص: ٣٠.

الفاتحة، وأكثر هذه الأدلة حسماً عمل أهل المدينة، فلم يسمع في المسجد النبوي البدء بالبسملة على مرّ العصر النبوي وعهد الراشدين، وقد ناقش أدلة الشافعية الإمام (محمد الطاهر بن عاشور)، ولم ير فيها حجة دامغة على كونها أحد آيات الفاتحة، وبالتالي فالقول بوجوب قراءتها ليس بالأمر القطعي المسلم به، بل هو مطروح للمناقشة وتوخي الدليل (١).

دُعاءُ الاستِفتَاح:

وهو مكروه في المذهب جائز في غيره، ودليله حديث السيدة عائشة رضي الله عنها: (كان رسول الله على يستفتح الصلاة بالتكبير والقراءة بالحمد لله ربِّ العالمين) (٢)، وقد خالف المالكية الأئمة الثلاثة في قولهم بجواز قراءته وأنه سنة، إذ انطلق المالكية من كونه مكروها، وقالوا إن المشهور تركه لعدم عمل الصحابة به، وإن كان الحديث الوارد به صحيحا، ونقل بعض المالكية عن مالك ندبه، ونصه: «سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدّك، ولا إله غيرك، وجهت وجهي للذي فطر السموات الأرض حنيفاً وما أنا من المشركين (٣)، والمشهور تركه في المذهب لأنه من المكروهات، وعللوا ذلك بكون هذا الدعاء لم يصحبه عمل كما ذكر من المكروهات، وعللوا ذلك بكون هذا الدعاء لم يصحبه عمل كما ذكر الدسوقي) في شرحه على [الدردير]، غير أن الشيخ (طاهر أحمد الزاوي) وهو من علماء ليبيا (طرابلس الغرب) نقل عن الدسوقي رواية عن الزاوي) وهو من علماء ليبيا (طرابلس الغرب) نقل عن الدسوقي رواية عن مالك أنه قال: ندب أن يقول قبل القراءة وبعد التكبير للإحرام: «سبحانك مالك أنه قال: ندب أن يقول قبل القراءة وبعد التكبير للإحرام: «سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك، وتعالى جدك، ولا إله إلا أنت (٤٠).

عُ ـ الدُّعاءُ في الرُّكُوعِ:

وقد أمر النبي ﷺ الصحابة بأن يجعلوا مضمون الآية التي خُوطب بها من

⁽١) [الفقه المالكي وأدلته] ج١/٢٣٥ وما بعدها.

⁽٢) رواه الإمام مسلم.

⁽٣) [الفقه على المذاهب الأربعة] ج٧٥٦/١.

⁽٤) انظر [مختصر الشيخ خليل] تحقيق وتعليق طاهر أحمد الزاوي. مطبعة البابي الحلبي، (د. ت)، ص: ٢٩.

مولاه وهي قوله: ﴿فَسَيِّحْ بِالسِّرِ رَبِّكَ ٱلْعَظِيمِ ﴿ اللَّهِ اللَّهِ الرَّوعِ فَكَانَ يقولَ فِي الرَّوعِ أَلَّا قَبِلَ الرَّوعِ السَّحانَ رَبِي العظيم وبَحمده]، ولم يُؤثر عنه الدعاء فيه، أما قبل الركوع وبعده فجائز، كما يكره الدعاء قبل التشهد، وبعد التشهد الأوسط، وأما بعد التشهد الأخير فجائز كما أسلفنا، ومثله القراءة في الركوع فهي مكروهة، وفي [فقه السنة] عن علي بن أبي طالب أن النبي الله كان إذا ركع قال: «اللهم لك ركعت، وبك آمنت، ولك أسلمت، وأنت ربّي خشع لك سمعي وبصري ومخي وعظمي وعصبي، وما استقلت به قدمي لله ربّ العالمين (٢).

تشبيكُ الأصابع وفرقعتُهَا في الصلاةِ:

لأن ذلك مخالف للأدب، مناف للخشوع، ودليله ما رواه إسماعيل بن أمية أنه سأل نافعاً عن الرجل وهو مشبّك يديه، قال: (قال ابن عمر رضي الله عنه: تلك صلاة المغضوب عليهم) (٣)، وكذلك ما روي عن كعب بن عجرة: (أن رسول الله في رأى رجلاً قد شبك أصابعه في الصلاة، ففرّج رسول الله في بين أصابعه) (٤)، ودليل آخر عن مولى لأبي سعيد الخدري قال: "بينما أنا مع أبي سعيد الخدري مع رسول الله في إذ دخلنا المسجد، فإذا رجل جالس في وسط المسجد محتبياً، مشبكاً أصابعه بعضها في بعض، فأشار إليه رسول الله في فلم يفطن الرجل الإشارة رسول الله، فالتفت رسول الله إلى أبي سعيد فقال: "إذا كان أحدكم في المسجد فلا يشبكن فإن التشبيك من الشيطان، وإن أحدكم لا يزال في صلاة ما دام في المسجد حتى يخرج منه (٥)، وأما فرقعة الأصابع فمكروهة أيضاً لحديث على: "لا تفرقع أصابعك وأنت في الصلاة) (٢).

⁽١) الواقعة: ٧٤.

⁽٢) انظر السيد سابق [فقه السنة] ج١٦١/١.

⁽۳) رواه أبو داود.

⁽٤) رواه ابن ماجه.

⁽a) رواه أحمد في المسند.

⁽٦) رواه این ماجه.

٦ ـ الالتِفَاتُ في الصلاةِ:

ومَحلَّ الكراهة أن يكون بلا عذر قاهر، وهو نوع من العبث لا يحتمله جوهر الصلاة، وغاية الخشوع فيها، وهو يُبَطل الصلاة، إلا إذا استدبر القبلة كلية، ودليل كراهته حديث عائشة رضي الله عنها: سألت رسول الله عن التِفاتِ الرَّجلِ في الصلاة فقال: «هو اختلاسٌ يَخْتَلِسُهُ الشَّيطَانُ مِنْ صَلاةِ العبدِ»(۱).

٧ - العبثُ باللَّحيَّةِ وغيرها:

والعبث لا يتلاءم مع الصلاة كما أسلفنا، ويكون باللحية أو بالخاتم أو بالثوب أو بغيره، وجميعها مكروه، قال (ابن القاسم) لا بأس أن يُحوِّل خاتمه في أصابعه لإحصاء عدد الركعات خوفاً من السهو والنسيان.

٨ - وضعُ اليدِ على الخَاصِرَةِ:

لأنه يخلّ بالمروءة، وهو من فعل المتكبرين ومن لا همة لهم، لذلك كره، ويُسمى التَّخصّرُ كما عبَّر عنه (ابن عاشر) بقوله في منظومته:

تَشبِيكٌ أو فرقَعَةُ الأصَابِعُ تَخَصَرٌ تَعْمِيضُ عَينٍ تَابِعُ (٢)

ودليل كراهته ما روي عن [زياد بن صبيح] قال: صليت إلى جنب ابن عمر، فوضعت يدي على خصري، فقال لي هكذا ضربة بيده، فلمّا صليت قلت لرجل: من هذا؟ قال: عبدالله بن عمر، قلت: يا أبا عبدالرحمان ما رابك مني؟ قال: إن هذا الصلب، وإن رسول الله نهانا عنه(٣).

⁽١) رواه البخاري.

⁽۲) [الحبل المتين] ص: ۲۹.

⁽۳) رواه النسائي.

٩ _ كُورُ العَمَامَةِ:

ويعني به السجود على كور العمامة، قال مالك: من صلّى وعليه عمامته فأحب إليّ أن يرفع عن بعض جبهته حتى تمسّ الأرض، وسمّاها (الونشريسي) الطاقة والعصابة، وتقدم عن ابن حبيب استحباب مباشرة الأرض بالوجه واليدين، هذا ما أشار له الإمام (ميارة) في [الدرّ الثمين](۱)، ودليله حديث مرسل عن عياض بن عبدالله القرشي: رأى رسول الله الم رجلاً يسجد على كور عمامته فأوماً بيده: «ارفع عمامتك، وأوماً إلى حبهته»(۱)، وعن عبادة بن الصامت (أنه كان إذا قام إلى الصلاة حسر عن عمامته) وتنتفي الكراهة عند الضرورة لما روي عن أنس بن مالك قال: (كنا نصلي مع رسول الله الله في شدة الحرّ، فإذا لم يستطع أحدنا أن يمكن جبهته في الأرض بسط ثوبه فسجد عليه)(1)

١٠- حَملُ شيء في الفَم أو الكُمِّ:

في المدونة قال مالك: أن يصلي المصلي وفي فمه درهم أو دينار أو شيء من الأشياء، قال (ابن القاسم): فإن فعل فلا إعادة عليه، وكرَّه مالك أن يصلي وفمه محشو بأكل أو غيره، لمنافاته الخشوع، وإعاقته القراءة والدعاء، وإن منعه من مخارج الحروف بطلت صلاته، وعلّل الكراهة صاحب [التحفة الرضية] قال: لأنه ربما ابتلع الشيء الذي وضعه في فمه فأفسد صلاته، أو حمله على العبث بلسانه، وشغله عما هو مطلوب منه من قراءة وغيرها، أو منعه من إتيانه على أفضل وجه (٥).

١١- رَفْعُ رِجلٍ عن الأرضِ والاعتمادِ على الأخرَى:

لأنه ينتفي عليه الخشوع، ويذهب بهيبة الصلاة.

⁽١) [الدر الثمين والمورد المعين] ص ٢١٣ ـ ٢١٤.

⁽٢) رواه البيهقي.

⁽٣) رواه البيهقي.

⁽٤) رواه البخاري.

⁽٥) [التحفة الرضية] ص: ٢٧٢.

١٢- وَضعُ قَدم على الأخرَى أو حملِهَا بوضعِهَا على أُختِهَا:

ودليله في الكراهة ما روي عن ابن مسعود أنه رأى رجلاً صفّ بين قدميه يعني في الصلاة فقال أخطأ السنة أما إنه لو راوح كان أحب إليّ^(١).

١٣- إِقْرَانُ القَدْمَينِ وضمِّهِمَا كالمُقيَّد دائِماً في جميعِ الصَّلاةِ:

وهو المسمّى (الصفن) ويلحق بسابقه في الحكم والدليل.

14 حَكُّ الجَسَدِ:

ويكون بالظفر واليد، ويُكره منه ما كان لغير ضرورة، إذا كان قليلاً، ويُجوز للضرورة شريطة عدم الإكثار والمبالغة، لأن الكثير منه يُبطل الصلاة.

١٥- تَركُ سنَّةٍ خَفيفَةٍ:

وأمَّا المُؤكَّدَة فَحرَامٌ، ولكنّ السنة الخفيفة يتجاوز عنها، لأنّها في تأثيرها على الصلاة كالعدم.

١٦- قِراءَةُ سُورة في الركعتين الأخيرتَينِ:

وفيه أحاديثٌ في الصِّحَاحِ، إذ المشهور أن الواجب فيهما قراءة الفاتحة فقط.

١٧ - تَكريرُ السُّورةِ في الركعتينِ من الفَريضَةِ:

إذ يُطلب من المصلِّي أن يقرأ في الركعة الثانية بغير ما قرأهُ في الركعة الأولى، وأن يقرأ على ترتيب المصحف، ويُسمُّون ما قدَّمَ وأخَّر بالتَّنكِيسِ، وهو مكروه وكذلك تكريرها في الركعة الواحدة.

١٨- تطويلُهُ لقِراءَةِ في اللاحِقَةِ:

أي: تكون القراءة في اللاحقة أطول من السابقة وقد أشرنا له، وهو مكروه.

⁽١) رواه البيهقي.

١٩- التَّصفِيق:

وكرهوأ التصفيق ولو من امرأة، ولو لحاجة إصلاح الصلاة مع الإمام، والمطلوب التسبيح (١)، ودليل النهي حديث سهل بن سعد وفيه أن الناس صفقوأ خلف أبي بكر لما قدم النبي فلما انصرف من الصلاة قال: دما لي رأيتكم أكثرتم من التصفيق؟ من نابه شيء في صلاته فليسبح، فإنه إذا سبح التفت إليه وإنما التصفيق للنساء) (٢).

وهناك مكروهات أخرى ذكرت بغير ما ذكرنا، أوردها الفقهاء منها إجمالاً من غير تفصيل:

• ٢- دعاء المأموم بعد سلام الإمام.

٢١ ـ الجهر بالدعاء في السجود:

لما روي أنه سرّ.

٢٢ ـ الجهر بالتشهد مطلقاً:

لأن محله السرّ، ولم يؤثر عن أحد من الصحابة أو التابعين الجهر به.

٢٣ ـ قراءة القرآن في الركوع والسجود:

ومحلها التسبيح كما هو معروف مشهور.

٢٤ ـ تخصيص دعاء لا يدعو المُصلي بغيره:

بَل يترك لنفسه المجال في التنويع.

⁽۱) جاء في التصفيق حديث رواه سهل بن سعد الساعدي، وقال (القاضي عبدالوهاب): والمروي في التصفيق فإن العمل المتصل خلافه، فهو أولى من الخبر، والحديث رواه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه.

⁽٢) رواه الإمام مالك.

٢٥ _ الإقعاء:

وهو نصب الركبتين مع الجلوس بالمؤخرة على الأرض، وأما الإقعاء كالكلب فمنهى عنه.

٢٦ ـ تغميض العينين:

إلا خوف افتتان بشيء ما، ولو كان زخرفة المسجد أو السجاد.

٢٧ ـ حَمْدُ العاطس:

لا يصح في الصلاة.

٢٨ - الإشارة للردِّ بالرأس أو اليد على مشمَّت أمّا بالكلام فمبطل.

٢٩ ـ التبسم القليل وأما الضحك أو القهقهة فمبطل كما قلنا سلفاً.

* * *

مبطلات الصلاة

197- إِذَا تَرَكْتَ الرُّكُنَ مِنْهَا بَطَلَتْ
 194- أَوْ زِدْتَ فِيْهَا رَكْعَةً أَوْ سَجْدَهُ
 194- أَوْ نَسَافِحًا أَوْ شَسَارِبًا أَوْ آكِلا
 194- مَعَ السَّلامِ حَالَ الشَّكِّ فِي التَّمَامِ
 170- حُصُولِ نَقْصِ أَوْ تَذَكَّرِ الحَدَثْ

أَوْ كَانَتِ النِّيَّةُ فِيهَا أَلْخِيَتُ مُقَهْ قِهَا سَهُ وأَيِهَا أَوْ عَمْدَا أَوْ نَاطِقًا أَوْ صَائِتًا أَوْ فَاعِلا وَالقَيءِ وَالفَتْحِ عَلَى غَيْرِ الإمَامِ سُقُوطِ نَاجِس بِسَهْ و أَوْ عَبَثُ

انطلاقاً من كون الصلاة عبادة ذات أقوال وأفعال مخصوصة، بدؤها التكبير، ومنتهاها التسليم، وأن لها أركانا وشروطا ومكروهات ومستحبات، فإن المؤمن مطالب بأن يتقنها ويأتي بها على أكمل وجه، وأن يحذر ألوانا من المبطلات التي تفسد عليه صلاته، وتذهب بجهده سدى، ومنها:

١ ـ ترك ركن عامداً:

والتعمد في هذه الحالة دليل على عدم توقير الصلاة، واحترام قداستها لذلك تبطل عليه بترك ركن منها حالة العمد.

٢ ـ رفض الصلاة أو إلغاؤها بإلغاء النية:

لأن جميع الأعمال مناطة بالنيات، وأي إلغاء للنية يتجرّد به العمل من فحواه، وتذهب بذلك جدواه.

٣ ـ زيادة ركعة أو سجدة:

أي: زيادة ركن فعلي، بخلاف زيادة ركن قولي، والأركان الفعلية الركوع والسجود، والقولية تكبيرة الإحرام والفاتحة والسلام، فتبطل بالأولى ولا تبطل بالثانية.

٤ _ القَهِقهَة:

وقد قال النبي على: «لا يقطع الصلاة الكشر، ولكن يقطعها القهقهة»(۱) ، فكان المبطل القهقهة وهي الضحك بصوت عالى، وحُكمها أن الفذ والإمام إذا قهقها، قطعا الصلاة واستأنفاها من جديد، سواء وقع ذلك غلبة أو نسياناً، أما المأموم فإنه يتمادى في صلاته وجوباً مع إمامه، رغم بطلانها، شرط أن يتسع الوقت للأداء بعد سلام الإمام، فإن ضاق الوقت، أو كانت الجمعة، قطع وجوباً، ودخل من جديد مع الإمام حتى لا تفوته، وروى (ابن شهاب) أن رسول الله على كان يصلي بالناس وبين أيديهم حفرة، فأقبل رجل في عينيه شيء، قبيح البصر، فطفق القوم يرمقونه بأبصارهم وهو مقبل نحوهم، حتى إذا بلغ الحفرة سقط فيها، فضحك بعض القوم منه حين سقط، فلما انصرف رسول الله الله قال: «من ضحك منكم فليعد الصلاة»(۲).

⁽١) رواه الطبراني في [الصغير] مرفوعاً وموقوفاً.

⁽۲) روي في [المدونة] ج۱۹۸۱.

٥ _ تعمد النفخ بالفم:

وحكمه كالأكل والشرب والكلام، ويذكر المالكية أنه مبطل إذا كان من الفم، أما إذا كان من الأنف فغير مبطل، وفي [المدونة] قال (مالك): «لا يعجبني فأراه بمنزلة الكلام»(١).

٦ _ تعمد الأكل:

ولا عذر له في الأكل مهما كان، فتبطل الصلاة عند المالكية، بتعمد الأكل الكثير، وقد عبرواً عن اليسير من الأكل بالحبة الصغيرة جداً، والتي تكون بين الأسنان، فإنها لا تبطل الصلاة، ولو ابتلعها المصلي بمضغ، والأكل الكثير يعبرون عنه باللقمة، وهي التي تملأ الفم وتشغله، ولذلك فإنها تبطل، وأما الأكل سهواً فلا يبطل الصلاة على الأرجح، ويسجد له بعد السلام، إلا إذا اجتمعا أو وجد أحدهما مع السلام سهواً فإنه يبطل (٢).

٧ ـ تعمد الشرب:

ولو كان الشرب واجباً عليه لإنقاذ نفسه، كمريض إذ يجب عليه قطع الصلاة، واستئنافه بعد الشرب، وما ذكرناه من حكم للأكل ينطبق على الشرب، وهما قرينان في المفهوم، والحكم على العموم.

٨ ـ تعمد الكلام:

ودليله حديث (عبدالله بن مسعود): كُنَّا نُسلِّمُ على النبي وهو في الصلاة فيردُّ علينا، فلما رجعنا من عند النجاشي سلَّمنَا عليه فلم يَردَّ علينا وقال: «إنَّ في الصَّلاةَ لشُغلاء" .

وفي حديث آخر أكثر دلالة ووضوحاً: عن معاوية بن الحكم السلمي

⁽١) روي في [المدونة] ج١٠١/١.

⁽٢) [الفقه على المذاهب الأربعة] ج٢٠٧/١.

⁽٣) رواه البخاري ومسلم.

قال: (بينا أنا أصلي مع رسول الله الله إذ عطس رجل من القوم، فقلت: يرحمك الله، فرماني القوم بأبصارهم، فقلت واثكل أمياه ما شأنكم تنظرون إليّ؟ فجعلوا يضربون بأيديهم على أفخاذهم، فلما رأيتهم يصمتونني، سكت، فلما صلى رسول الله الله ، فبأبي هو وأمي، ما رأيت معلماً قبله ولا بعده أحسن تعليماً منه، فوالله ما كرهني ولا ضربني ولا شتمني، قال: إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس، إنما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن، (۱)

وكذلك حديث: «إن الله يُحدثُ من أمره ما يشاء، وإن الله قد أحدثُ من أمره أن لا تتكلَّمُوا في الصَّلاة»(٢).

وتبطل الصلاة بالكلام ولو كان (نعم) أو (لا)، ولو لإنقاذ أعمى، وما لا يبطل إنما هو ما كان لإصلاح الصلاة بدون كثرة، وسئل ابن القاسم: أرأيت لو أن رجلاً صلّى في بيته فاستأذن عليه رجل، فسبّح به يريد أن يعلمه أنه في الصلاة، ما قول مالك فيه؟ قال: قوله: «من نابه شيء في صلاته فليسبح وهذا قد سبّح» (٣).

٩ ـ تعمد التصويت:

أي: رفع الصوت جداً بحيث يتفاحش ويكثر.

١٠ – الفعل الكثير في الصلاة:

ولو سهواً، ونعني به ما كان خارجاً عن جنس الصلاة، وقد حَملَ النبي الحسن والحسين على ظهره، وكذلك أمامة بنت زينب بنته، فإذا سجد وضعها، وإذا قام حملها وهو نص رواه البخاري ومسلم والإمام مالك، فحمله ابن القاسم على النوافل للترخص فيها، وحَمَلَهُ أشهب عن

⁽١) [التحفة الرضية] ص: ٢٩٩.

⁽۲) رواه أبو داود والنسائي.

⁽٣) [المدونة] ج١/ ٩٨.

مالك على الضرورة (١٠)، ولخص المالكية الفعل الكثير بأنه الذي يخيل للناظر إليه أن فاعله ليس في الصلاة.

١١- تعمد السلام حال الشك في التمام:

أي: تمام الصلاة إذ لا سلام إلا بعد اليقين من الفراغ.

١٢- تعمد القيء:

ولو كان قليلاً أما البلغم فلا يُفسد الصلاة، ويلحق بالقيء الغلس.

١٣- فتحُ المُصلِّي على غير إمامه:

بأن سمع رجلاً بعيداً عنه يصلي ففتح عليه بالآية، وأما الفتح على الإمام فجائز للضرورة، وقال المالكية يفتح على الإمام إذا توقف عن القراءة، وطلب الفتح بالتردد في القراءة، وأما الفتح على غيره فمبطل(٢).

١٤- حُصولُ النَّقض:

إذا أحدث المصلي قبل تمام صلاته فقد بطلت صلاته سواء كان الحدث أصغر أو أكبر، وقد أتى في نسخة الألفية بالصاد (نقص) وهو خطأ، والمراد طروء ناقض من النواقض كريح أو غيره، أثناء الصلاة فلا شك في البطلان، ودليله حديث علي بن مطلق قال: قال رسول الله الله الحدكم في الصلاة فلينصرف فليتوضأ، ويعيد الصلاة)(٣).

١٥- تَذَكُّرُ حَدَثٍ:

أي: يتذكر في صلاته أن حدثاً وقع له قبلها، فهو غير متوضئ وعليه

⁽١) [المنتقى]، ج١/٤ و[الفقه المالكي وأدلته]، ج١/٢٤٦.

⁽٢) [الفقه على المذاهب الأربعة]، ج٣٠٢/١.

⁽٣) رواه أبو داود والترمذي.

أن يقطع لبطلانها، لأنه حين يتذكر الناقض فهو مأمور بقطع الصلاة فوراً في أية حالة كان، لأن الطهارة شرط لا بدّ منه للصحة.

١٦- سقوط نجاسة على المصلى أثناء صلاته:

على أن تستقر عليه ويكون عالماً بها، وأن يتسع الوقت لإزالتها وإدراك الصلاة فيه، وإلا لم تبطل، والقاعدة أن الإزالة للنجاسة واجبة مع الذكر والقدرة، ساقطة مع العجز والنسيان، والأمر يتراوح بين القول بوجوب إزالة النجاسة فيكون طروؤها مبطلاً للصلاة، أو أن إزالتها سنة فلا تبطل الصلاة، فإذا أكملها أعاد في الوقت (١).

١٧ – العبث في الصلاة:

بأي لون من ألوانه المُشغِلِ منها عن العبادة، والعبث منافِ للخشوع، وصاحبه يقف بانشغال قلبه وجوارحه عن الصلاة فلا يعقل منها شيئاً.

ثم شرع الناظم في الأبيات الموالية يكمل النواقض فقال:

171- كَشْفِ العَوَارِ شُغْلِهِ عَنْ فَرْضِهَا 177- أَوْ ذَكْرِهِ فَائِنَةً فِي الحَاضِرَةُ 177- أَوْ سَجَدَ المَسْبُوقُ مَعْ إِمَامِهِ 178- مَلْذَا إِذَا أَدْرَكَ رَكْعَةً مَعَهُ 178- أَوْ سَجَدَ القَبَلِيَّ لِلْفَضِيْلَةُ

إِنْ قَانِهِ ذِيَ ادَةً لِهِ فَالِهِ الْهِ وَلَا مَا وَلَكُمْ يَكُنُ عِنْ الْإِحْسَرَامِ ذَاكِسَرَا الْمُحْسَرَامِ ذَاكِسَرَا الْمُحْسَرَامِ ذَاكِسَرَا الْمُحْسِدِينَ الْمُسْتِدِيفَ الْإِسْمَامِهِ فَاإِن يَسْلُ مَا دُوْنَهَا فَلْيَسْبَعَهُ أَوْلُهُا فَلْيَسْبَعَهُ الْمُسْلَدِيلَةُ الْمُسْلَدُهُ الْمُسْلَدُةُ وَلَهُا لَيْسُلِيلُهُ الْمُسْلَدُهُ الْمُسْلَدُهُ الْمُسْلِيلُهُ الْمُسْلِيلُ الْمُسْلِيلِ الْمُسْلِيلُ الْمُسْلِيلُولُ الْمُسْلِيلُ الْمُسْلِيلُ الْمُسْلِيلُ الْمُسْلِيلُ الْمُسْلِيلُ الْمُسْلِيلُ الْمُسْلِيلُ الْمُسْلِيلُ الْمُسْلِيلُولُ الْمُسْلِيلُولُ الْمُسْلِيلُ الْمُسْلِيلُ الْمُسْلِيلُ الْمُسْلِيلُ الْمُسْلِيلُ الْمُسْلِيلُ الْمُسْلِيلِيلُ الْمُسْلِيلُ الْمُسْلِيلُ الْمُسْلِيلُ الْمُسْلِيلُ الْمُسْل

١٨ _ طُروء كشفِ العورَةِ المُغلظةِ:

ويغتفر كشف المخففة ولا يبطل، فإن انكشفت العورة في الصلاة مع القدرة على سترها، فلا تصح الصلاة، إلا إذا كان عاجزاً تماماً عن سترها، وقال المالكية إن انكشاف العورة المغلظة في الصلاة مبطل مطلقاً، وإن فقد

⁽١) [التحفة الرضية]، ص: ٣٠٨.

الساتر استتر بالظلمة، فإن ترك ذلك وصلّى في الضوء أثم وصحت صلاته، وأعادها في الوقت على سبيل الندب^(۱)، وقال البعض يصلي من فقد الساتر فإذا وجد ما يستر به بادر إلى ستر عورته، وإن صلّى على حاله قبل الستر أعاد الصلاة في الوقت^(۲).

١٩- انشغال المصلى عن فرض من الصلاة:

ويكون ذلك بحقن أو غثيان أو وضع شيء في الفم، وقد استدل ابن القاسم على إعادة الصلاة ولو بعد الوقت، لقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «لا يُصلِّي أحدكم وهو ضَامٌّ بينَ رُكبَتَيهِ»(٣)، قال صاحب [التحفة الرضية] معلّلاً: «كاحتباس بول يمنع من الطمأنينة، أو هم كثير، أو غثيان نفس أو خوف شديد ونحو ذلك»(٤).

٠٠- تَيقُنُ زِيادتِهِ لمثلِهَا:

وذلك بزيادة أربع ركعات في الرباعية والثلاثية وركعتين في الثنائية.

٢١- تَذكرُ فَائِتةٌ في الحاضِرَةِ:

وصفته أن يتذكر الظهر وهو يصلي العصر قبل الغروب، أو يتذكر المغرب في صلاة العشاء، وحيث أن الترتيب بين الحاضرتين واجب، فإن الحاضرة تَبْطُلُ. وترتيبها واجب شرط، والحال أنه تذكر الصلاة ولم يكن ذاكراً قبل الإحرام فإنه لا يدخل فيها بل يؤدي الفائتة. ودليل الترتيب حديث جابر: "عن جابر أن عمر بن الخطاب جاء يوم الخندق بعدما غربت الشمس، فجعل يسبُّ كفار قريش، قال: يا رسول الله، ما كدت أصلي العصر حتى كادت الشمس تغرب، قال النبي نا «والله ما صليتها»، فقمنا

⁽١) [الفقه على المذاهب الأربعة] ج١٩٢/١.

⁽٢) [التحفة الرضية] ص: ٣٠٨.

⁽٣) [المدونة الكبرى] ج ٣٩/١.

⁽٤) [التحفة الرضية] ص: ٣٠٩.

إلى بُطْحَانَ، فتوضأ للصلاة وتوضأنا لها، فصلّى العصر بعدما غربت الشمس، ثم صلّى بعدها المغرب»(١)، وهناك حديث لأبي سعيد الخدري قال: (حبسنا يوم الخندق عن الصلوات حتى كان بعد المغرب هوياً، وذلك قبل أن ينزل في القتال ما نزل، فلمّا كفينا القتال، وذلك قوله: ﴿وَكَفَى اللّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالُ وَكَانَ اللّهُ فَوَيّاً عَرِيزًا ﴾(٢) أمر النبي الله بلالاً فأقام الظهر، فصلاها كما يصليها في وقتها، ثم أقام العصر فصلاها كما يصلّيها في وقتها، ثم أقام العصر فقلاها كما يصلّيها في وقتها، ثم أقام المغرب فصلاها كما يصليها في وقتها) (٣).

٢٢- شجودُ الماموم مع الإمام سجودَهُ البَعدِي:

ولو كان ذلك عن جهالة، لأنه فعل زيادة في الصلاة، وذلك قبل إتمام صلاته، هذا إذا أدرك ركعة أو أكثر، والظاهر أن متابعة الإمام بالنسبة للمسبوق في البعدي يبطل الصلاة، لتأخره عن الإمام وذلك إن لم يدرك معه ركعة كاملة فهو معدود بمثابة من لم يدرك الصلاة جماعة، ولم ترتبط الصلاة بالإمام حقيقة، فهو معدود أجنبياً عنه لذلك يكون سجوده زيادة في الصلاة فيبطلها، قال صاحب [التحفة الرضية]: هذا إذا سجد عمداً أو جهلا، فإن سجد معه سهوا لم تبطل صلاته على المعتمد»(1).

٣٢- سجودُ مسبوق القَبلي مع الإمام:

إذا سجد المسبوق وهو لم يدرك معه ركعة فهو مبطل، لأن سجود الإمام لا يلزمه آنذاك، واحتجوا على ذلك بأن المسبوق في هذه الحالة ليس مأموماً حقيقة، فسجوده القبلي معه محض زيادة، وكذلك لو سجد معه بعدياً وهو لم يدرك ركعة فالبطلان، وذلك قبل قيامه لتتمة ما عليه، دليله ما

⁽١) رواه البخاري ومسلم.

⁽٢) الأحزاب: ٢٥.

⁽٣) رواه الإمام أحمد في المسند.

⁽٤) [التحفة الرضية] ص: ٣٠٥.

ورد في الحديث: «من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة»(١)، ولقوله ﷺ: «إنما جعل الإمام ليؤتم به»(٢).

٢٤- سجود السهو القبلي من أجل ترك سنة خفيفة:

ومن باب أولى سجوده للفضيلة، كمن ترك القنوت، أو تكبيرة واحدة أو تسميعة، فعن عبدالله بن عمر أن النبي الله قال: «لا سهو في وثبة الصلاة إلا قيام من جلوس أو جلوس عن قيام»(٣).

زاد بعض الفقهاء ذكر ما لا يُبطل الصلاة وخلاصته:

- ١ ـ إنصات قليل لمن يخبره.
 - ٢ ـ قتل عقرب قصدته.
- ٣ ـ الإشارة بعضو لحاجةٍ أو ردُّ سلام دون لفظِ .
- ٤ ـ العمل اليسير: كالمشي لسدِّ فرجَّة في الصف أو إصلاح رداء.
 - ٥ ـ الأنين لوجع إن قلُّ.
 - ٦ _ البكاءُ خشوعاً.
 - ٧ ـ التنحنح ولو لغير حاجةٍ.
 - ٨ _ إصلاح الرداء.
 - ٩ ـ سَدُ الفم للتثاؤب.
 - ١٠- النفث في ثوبٍ لحاجةٍ.
 - ١١- بلع ما بين الأسنان من فُتاتِ الطمام.
- ١٢ قصد التفهيم للغير بتسبيح أو قراءة آية مناسبة للمعنى بعد الفاتحة.

* * *

⁽١) رواه البخاري ومسلم.

⁽٢) رواه البخاري ومسلم.

⁽٣) رواه الحاكم والدارقطني.

قضاء الفوائت

171- وَوَاجِبٌ عَلَى مَنْ فَاتَهُ الأَدَا 174- فَلْيَقْضِهَا بِمِثْلِ مَا كَانَتْ عَلَيْهُ 174- فَيَنْدَمَنْ وَلاتَ حِيْنَ مَنْدَمِ 174- إِذْ تَارِكُ الصَّلاةِ عِنْدَ السَّلَفِ 174- إِذْ تَارِكُ الصَّلاةِ عِنْدَ السَّلَفِ 174- لِفِعْلِهَا بِتَوْبَةٍ نَصُوحَهُ 174- وَيُطْلَبُ الإِسْرَاعُ فِي قَضَائِهَا

أَنْ يَسْتَعِيْضَ فَوْتَ ذَاكَ بِالقَضَا إِذْ رُبَّ مَا يَخْتَارُهُ اللهُ إِلَيهُ وَلَيْسَ مَنْ يُضِيْعُهَا بِمُسْلِمِ يُطَبَّقُ الحَدُّ عَلَيْهِ أَوْ يَنفِي وَلَيْسَ لِلتَّرْكِ لَهُ مَنْدُوحَهُ بِغَيْرِ شَرْطٍ رُتِّبَتْ فِي نَفْسِهَا

في هذا الفصل شَرع الناظم يتكلم عن قضاء الفوائت من الصلوات، ويُراد بها الصلوات الخمس لا النوافل، إذ يجب ذلك فوراً من غير تأخير، لأن وقت الفائتة ذكره من قبل، فكل صلاة خرجت عن وقتها الضروري أصبحت في عداد الفوائت التي يشملها حكم القضاء.

وتُقضى الفائتة على ما كانت عليه سفرية أو حضرية، أي يقضي فائتة السفر سفرية ولو في الإقامة، كما يقضي ما في الإقامة رباعية ولو في السفر، ويؤكد الناظم على المبادرة إلى القضاء لأنه لا يدري هل تمتد به الحياة ليقضي، أو تبادره المنية، فلا يستطيع إلى قضائها سبيلاً، قال الشاعر الحكيم:

وخذْ من قريب واستجبْ واجتنبْ غداً وكنْ صارماً كالوقت فالمقت في عسى وسرْ زمناً وانهضْ كسيراً فحظّك الب وجذّ بسيف العزم سوف، فإنْ تَجُدْ

وشمّر عن الساق اجتهاداً بنهضة وإياك مهلاً فهي أخطر علّة طالة ما أخّرت عزمًا لصحّة تجدْ نفساً فالنّفس إنْ جُدتَ جدّتِ (١)

ومن ضيَّع الصلاة فهو لما سواها أضيع، وقد نصت الآثار الصحيحة

⁽۱) عبدالعزيز المحمد السلمان: [إرشاد العباد للاستعداد ليوم المعاد] مطابع المدينة، السعودية، ط۱۲، ۱۶۲۱ه، ص: ۶۲.

أن تارك الصلاة عامداً قد كفر، وورد تفصيلٌ عند الفقهاء في حكم تاركها فالظاهر أنه لا يخلو من حالين وفي كليهما يستتاب ثلاثة أيام:

إما أن يعتقد بها وبفرضيتها ولا يصلي تهاوناً أو كسلا، فهذا إما أن يتوب ويصلي، وإما أن يُقتل حدًا لا كفراً بحيث يغسل ويكفن ويورث ويصلى عليه ويدفن في مقابر المسلمين.

وإما أن ينكر فرضيتها، ويرفض أداءها، فيقتل إذا أصر بعد الاستتابة كفراً لا حداً، وحكمه أن لا يغسَّل، ولا يكفن، ولا يصلى عليه، ولا يدفن في مقابر المسلمين، ولا يورث، وقد فُصَّل هذا في [الخلاصة الفقهية] للقروي(١).

وأما ما يتعلق بالترتيب فلا بد في القضاء من ترتيب الحاضرتين فيما بينهما، إذا بقي من وقتهما الضروري ما يكفي لذلك، وترتيب الفوائت اليسيرة في ذاتها واجب مع الذكر وساقط مع النسيان.

أمّا ترتيب الفوائت مع الحاضرة إذا كانت أقلَّ من خمس فوائت، فواجب مع الذكر، وإذا ذكرها في صلاة قطعها على خلاف في المذهب بين (أبي مسلمة) القائل بتقديم الفوائت على الحاضرة مطلقاً، وهو الأشهر، وبين (ابن وهب) القائل بتقديم الحاضرة، وهناك رأى توفيقي (لأشهب)، يجعل من يقضى مُخيَّراً بين تقديم هذه أو تلك(٢).

يقول الناظم [ويُطلب الإسراع في قضائها بغير شرط رتبت في نفسها] وهو حوصلة لما كنا بصدد بسطه (٣)، قال المالكية بأن من كان في ذمته صلوات فائتة مفروضة لم يجز له أن يصلي النوافل، باستثناء السنن المؤكدة، كالوتر والعيدين والفجر والكسوف والاستسقاء وركعتي الطواف مما لا يسقط، إذ الواجب أنْ تقدّم الفريضة الفائتة على حاضر النافلة غير

⁽۱) القروي، محمد العربي: [الخلاصة الفقهية على مذهب السادة المالكية]، دار القلم بيروت، لبنان، (د. ت)، ص: ٤٢.

⁽٢) [القوانين الفقهية] لابن جزي ص ٧٨.

⁽٣) يقول (ابن باد) رحمه الله في [العزية]:

فصل قضا ما فات من فرض يجب فيورا مرتباً كيما فيات طلب

المؤكدة، لما ورد في الحديث القدسي: «ما تقرب إلي عبدي بشيء أفضل مما آفترضته عليه» (۱) ، قال الشيخ (محمد شارف): «يجب عليه أن يبادر إلى قضاء ما في ذمته من دين الصلاة، والواجب الذي لا يعد به مفرطاً، هو أن يقضي في اليوم والليلة خمساً وعشرين صلاة، فإن فعل فله أن يتنفل إن شاء، ومع هذا فما دامت ذمته عامرة بالدين، فالواجب المبادرة بالقضاء، لأنه الأهم والمسؤول عنه يوم القيامة» (۲) ، قال صاحب [سراج السالك]:

وواجب في أي وقت يقضي فوراً على ما فاته من فرض استركا وقتا وجوبًا مشترط ترتيبه وغير ذا شرط فقط

* * *

سُجُودُ السَّهو

1۷۲ ـ وَسُنَّ لِلتَّرْقِيْعِ حَالَ السَّهُ وِ 1۷۲ ـ إِنْ كَانَ نَقْصًا أَدُّهِ قَبْلَ السَّلامُ 1۷۳ ـ إِنْ كَانَ نَقْصًا أَدُّهِ قَبْلَ السَّلامُ 1۷۶ ـ وَ إِنْ يَكُنْ مَعْ نَقْصِهِ زِيَادَهُ 1۷۵ ـ بِلا دُعَاءٍ يَعْرَأُ التَّشَهُ دَا

سُـجُـودُهُ مُـتَّـصِـلاً فِـي السَّّـوِّ أَوْ زَادَ شَيْشًا فَلْيَكُنْ بَعْدَ السَّمَامُ أَصَـابَ فِـي قَـبُـلِـيُّـةِ السمُّـرَادَا وَلَيْسَ سَهْواً مَا يَكُونُ بِاقْتِدَا

السهو في اللغة الذهول عن الشيء، سواء أتقدمه ذكر أم لم يتقدم، وقال غيرهم السهو الترك من غير علم، وقالوا لا فرق بين النسيان والسهو في اللغة، وكذلك عند الفقهاء، فإذا قيل سها فلان فهو تارك للفعل دون علمه، وإذا قيل سها عن كذا، فهو تارك له وهو عالم به (٣).

حكم سجود السهو أنه سنَّةً واردة عن النبي ﷺ، سواءً كان قبلياً أو

⁽١) رواه الإمام البخاري.

 ⁽۲) الشيخ محمد شارف [فتاوى الشيخ محمد شارف]، جمع وتعليق محمد إيدير مشنان،
 دار البلاغ للنشر والتوزيع. الجزائر ط۱، ۱٤۲۳هـ /۲۰۰۲م ص: ۹۳.

⁽٣) [الفقه على المذاهب الأربعة] ج١/٥٠٠.

بعديًا، وقد أُثِرَ أنه عوضٌ عن ترك سنةٍ، ولا يُجزئ على ترك فرض من الصلاة، فكان في نفسه سنةً لا واجباً، فلا تبطل الصلاة بتركه وهو قول الدردير والصاوي والدسوقي وهو المشهور في المذهب.

والقاعدة الفقهية في هذا الباب أن السجود استدراك لفوات سنة من الصلاة، فلا بد أن يكون متّصلا بالصلاة حتى يُحقق هدفه، خاصة إذا كان قبليا لأنه جزء لا يتجزأ منها، ونقل صاحب [المذهب المالكي وأدلته] عن المازني أن سجود السهو إنما يفعل عوضا عن ترك سنة لا عن ترك واجب، فتحتم أن يكون السجود في نفسه سنة (۱)، وذكر ابن رشد في [بداية المجتهد] أن هنالك فرقا بين السجود للسهو المتعلق بالأفعال، والسجود للسهو المتعلق بالأقوال، كما أن هناك فرقا بين ما هو للزيادة وما هو للنقصان، وأرجع هذا إلى رأي مالك رضي الله عنه. قال صاحب [التحفة الرضية]: «وذكر أن السجود للسهو في نقص الأفعال واجب، وأنه عند ما لل مالك - رحمه الله تعالى - من شروط صحة الصلاة، وقال: هذا في المشهور»، وقال: وعنه: «أن سجود السهو للنقصان واجب، وسجود الزيادة مندوب» (۲).

وأوعز (ابن رشد) سبب الاختلاف بين الأثمة إلى حمل أفعاله على على الوجوب أو على الندب، فكانت كالتالي (٣):

حمل أفعال النبي ﷺ على الوجوب، فهو عنده فرض.	أبو حنيفة:
حمل أفعال النبي ﷺ على الندب فهو عنده سنة.	الشافعي :
تأكدت عنه الأفعال أكثر من الأقوال، لأنها من صلب الصلاة أكثر من الأقوال وجعله سنة في الزيادة واجب في النقص.	مالك:
قسّمه إلى واجب ومسنون ومباح لاختلاف السبب.	ابن حنبل:

⁽١) [الفقه المالكي وأدلته] ج١/٥٥٨.

⁽۲) [التحفة الرضية] ص: ۳۱۰.

⁽٣) انظر [بداية المجتهد] ج١٦٤/١ وما بعدها، و [الفقه على المذاهب الأربعة] ج١٦١/١.

يقول الناطم بأن السجود نوعان بحسب النقص والزيادة، فهو مقسم بهذا الاعتبار إلى قسمين هما كالتالي:

١- شُجُودٌ قَبْلِيٍّ:

وهو سجدتان بتشهد بلا دعاء، ولو تكرر السهو من نوع أو أكثر، يترتبان على من سها فأنقص سُنَّة مؤكدة، أو سنتين خفيفتين فأكثر، لقوله الله الكل سهو سجدتان (۱).

ودلیل السجود القبلی ما أورده عبدالله بن بحینة أنه قال: (صلَّی لنا رسول لله هُ رکعتین ثم قامَ فلم یجلس، فقام الناس معه فلما قَضَی صلاتَهُ ونظرنا تسلیمه، كَبَّر ثم سجد سجدتین، وهو جالس قبل التسلیم ثم سلّم)(۲)، وكذلك حدیث عمران بن حصین: (أن النبی هُ صلّی بهم فسها، فسجد سجدتین، ثم تشهد ثم سلّم)(۳).

٧- سُجُودٌ بَعدِيُّ:

وهو سجدتان بتشهد وسلام، يسجدهما الساهي بعد السلام، عند محض الزيادة، ودليل هذا النوع حديث ذي اليدين الشهير عن أبي هريرة: أن النبي هي صلّى العصر فسلّم في ركعتين فقام ذو اليدين فقال أَقُصِّرت الصلاة يا رسول الله أم نَسَيت؟ فقال رسول الله هي: «كل ذلك لم يكن»، فقال: قد كان بعض ذلك يا رسول الله، فأقبل رسول الله هي على الناس، فقال: «أَصَدَقَ ذو اليدين؟» فقالوا: نعم، فقام رسول الله هي فأتم ما بقي من الصلاة، ثم سجد سجدتين بعد التسليم وهو جالس(٤). وكلاهما وارد مأثور بإجماع الفقهاء(٥).

⁽١) رواه أبو داود وابن ماجه.

⁽٢) رواه الإمام مالك والبخاري ومسلم.

⁽٣) رواه أبو داود والترمذي.

⁽٤) رواه مالك ومسلم.

⁽٥) ورد في [العبقري]:

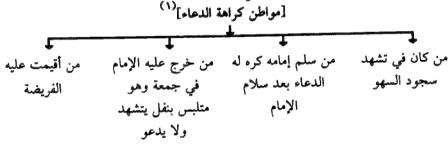
فالنقص قد سنَّ له القبلي والزيد قد سنَّ له البعدي

وإذا اجتمعت الزيادة والنقصان فإنه يسجد لهما سجودا واحدا قبل السلام، ولا يسجد بعده، لذلك قال الناظم:

وَإِنْ يَسُكُنْ مَعْ نَقْصِهِ زِيَادة أَصَابَ فِي قَبِلِيهِ المُرادَا

وذكروا أنّ النية شرط في السجود البعدي للصحة، والتكبير الذي يكبره الساجد عندما يهوي لفعل السجود، يعتبر سنة، وكذلك التشهد بعده، وأما السلام الذي يليه فواجب، أما السجود القبلي فلا تشترط فيه النية فهو جزء من الصلاة، وفاعله لم يخرج منها فتنسحب عليه نيتها.

ويقرأ التشهد بعده دونما دعاء، ويشير الناظم إلى أن الإمام يحمل عن المأموم كل شيء عدا الإحرام والسلام، وكونه بلا دعاء معناه أنه يكره له الدعاء بعد سجدتي السهو، وهي من أحد المواضع التي يكره فيها الدعاء، وقد ذكرها الفقهاء ملخصة فيما يلى:



الكِنَّمَا سَهُ وُ الإَمَامِ مُلْزِمُ وَفِعْلُهُ مِنَ المَامُومِ أَحْكَمُ
 الكِنَّمَا سَهُ وَ مَسْبُوقَا فَلْيَسْجُدَنْ قَبْلِيَّهُ تَحْقِيْقَا فَلْيَسْجُدَنْ قَبْلِيَّهُ تَحْقِيْقَا اللَّهَ عُنْ صَالِيَّةً مُسَدُّ مِنْ فَرْضِهِ
 وَيَسْجُدُ البَعْدِيَّ فَوْرَ فِعْلِهِ لِيكُلِّ مَا يَنْقُصُهُ مِنْ فَرْضِهِ

وسهو الإمام كما هو ظاهر البيت الأول، مترتب أيضاً على المأموم وواجب عليه، وإن سبقه الإمام إلى الصلاة، على أن يدرك ركعةً على الأقل، فإن كان المسبوق داخلا مع الإمام وترتب على إمامه سجود قبلي، سجد معه، إذا كان قد أدرك ركعة معه فأكثر.

⁽١) انظر [سراج السالك] ج١٢٣/١.

وإذا كان السهو يترتب عليه سجود بعدي فلا يسجده معه، بل يؤخره إلى أن ينتهي من قضاء صلاته ثم يفعل، وإن لم يدرك موجب السهو. وعلى فرض أنه أخر القبلي فإنه إن لم يسجده مع الإمام بطلت صلاته، هذا إذا كان عامدا في تأخيره ولم يكن له عذر شرعي يمنعه.

1۷۹ - وَيَلْزَمُ السُّجُودُ آكَدَ السُّنَنُ 1۸۰ - قِرَاءَةٌ لِسُورَةٍ تَكْبِيْرَتَانُ 1۸۱ - ثُمَّ الجُلُوسُ لَهُ مَا تَسْمِيْعُ 1۸۲ - وَلا سُجُودَ فِي الفُرُوضِ يَلْزَمُ 1۸۲ - وَلا الفَضَائِلَ إِذَا مَا نَقُصَتْ

وَهْ يَ ثَمَانِ بِالسَّجُودِ ثُدْرَكَنْ وَالسِرُّ وَالجَهْرُ كَذَا التَّشَهُدَانُ وَهَاتِهِ يُصْلِحُهَا التَّرْقِيْعُ وَهَاتِهِ يُصْلِحُهَا التَّرْقِيْعُ وَلا خَفِيْفَ سُنَّةٍ فَلْتَعْلَمُوا فَإِنْ أَتَى السُّجُودَ مِنْهَا بَطَلَتْ

اختلفوا في مواضع سجود السهو (فالظاهرية) قصروه على المواقع الخمسة، التي وردت عن النبي المواقع الخمسة، التي وردت عن النبي المواقع السلام، وقال (الشافعية) إن موضعه أبدا قبل السلام، بينما قرر الحنابلة أن مرجع ذلك إلى الهدي النبوي فما كان فعله قبلاً فهو كذلك، وما فعله بعد السلام فهو كذلك، وما كان من سجود غير ذلك يسجد له أبدا قبل السلام، بينما فرق (المالكية) بين الزيادة والنقصان فجعلوا البعدي للزيادة والقبلي للنقص.

ويترتب السجود على نقص أو زيادة، وتعلقه بسنن ثمان هي التي يجب منها السجود، وقد نظمها الفقهاء ترميزاً في قولهم:

سِينَانِ جِيمَانِ كَذَا شِينَانِ تَاءَانِ عَدَّ السُّنَنِ السُّمانِي

⁽١) المواقع الخمسة هي التي وردت بها السنة وهي:

١ _ قام من اثنتين ونسي التشهد الأوسط سجد لها قبل السلام.

٧ ـ سلم من ركعتين ثم أتمها وسجد بعد السلام.

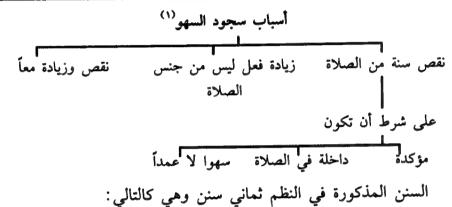
٣ ـ ترك ركعة ثم رجع فأكملها وسجد بعد السلام

٤ _ زاد في الظهر ركعة خامسة فسجد بعد السلام.

ه _ نسي ركعة من العصر ثم رجع فأكملها وسجد بعد السلام.

وخلاصة المعنى كما في الجدول التالي:

مدلوله في سنن الصلاة	الحرف
السر + السورة	السينان
الجهر + الجلوس	الجيمان
التشهد الأول + التشهد الثاني	الشينان
تكبيرتان فأكثر أو تسميعتان فأكثر	



١ - قِرَاءةُ ما سِوَى الفَاتحَةُ:

يعني السُّورة أو الآية أو الآيات المسنونة، والمعتبر أن القراءة للسورة سنة، والقيام لها سنة، وهي تقرأ بعد الفاتحة في المعتاد، قال صاحب [الفقه المالكي وأدلته]: «ويترتب على تركها سهوا سجود قبلي ولو وقع الترك في ركعة، فإن القراءة سنة، والقيام لها سنة»(٢).

٢ ـ تَكبِيرتَانِ فاكثر:

لكون الواحدة سنة خفيفة، فإذا اجتمعت مع أختها أو أخواتها كنّ بمنزلة المؤكدة.

⁽١) [الفقه على المذاهب الأربعة] ج١/٤٥٧ وما بعدها.

⁽۲) [الفقه المالكي وأدلته] ج١/٣٥٧.

٣ ـ السِّرُّ فيما يُسَرُّ فيه:

كالسر في الظهر أو العصر أو الأخيرات في الباقيين أي المغرب والعشاء، ولا سر في الصبح، فإذا ترك المصلي السرّ فهو قد أنقص ما يجب أن يكون فيترتب عليه السجود القبلي.

٤ ـ الجَهِرُ فيما يُجِهَرُ فيهِ:

كأول المغرب والعشاء وركعتي الصبح كليهما، ولا جهر فيما سوى ذلك.

نقص التشهد الأوّل:

وهو كلاحقه سنة خفيفة، والجلوس له سنة خفيفة أيضاً، فإذا نسيه لزمه أن يسجد قبل السلام، استدراكا للنقص، وقد سجد النبي الله لترك التشهد والجلوس له كما هو مشهور.

٦ _ نقصُ التَشهُّدِ الثَّانِي:

وله حكم سابقه من حيث أن نسيانه يترتب عليه السجود القبلي.

٧ _ الجُلُوسُ للتَشَّهُدينِ:

وقد وقع سهوه للنبي هذا وفصّل الفقهاء ذلك في كون الساهي يرجع للتشهد الأوّل ما لم يفارق الأرض بيديه وركبتيه جميعاً، بأن بقي بالأرض ولو يد أو ركبة، ولا شيء عليه للرجوع^(۱)، ودليله ما رواه المغيرة بن شعبة قال: قال رسول الله في: «إذا قام الإمام في الركعتين فإن ذكر قبل أن يستوي قائماً فليجلس وإذا استوى قائماً فلا يجلس، ويسجد سجدتي السهو»^(۲).

⁽١) [الفقه المالكي وأدلته] ج١/٣٥٧.

⁽٢) رواه أبو داود والترمذي.

٨ ـ التَّسمِيعُ:

نقص تسميعتين فأكثر أي قول سمع الله لمن حمده عند الرفع من الركوع وهي آخر سنن الصلاة.

ثم يذكر الناظم أن السجود لا تدرك به الفرائض، فلا بد من الرجوع إليها حيناً، أو إلغاء الركعة، واعتبار ما بعدها مكانها، واستدراك الزيادة الواقعة بالبعدي، ولا يكفي السجود دون إتيانِ بالفرض، ولا يؤمر المصلي بالسجود للسنة الخفيفة من تكبيرة واحدة أو تسميعة، قال صاحب [القوانين الفقهية]: «لا يُسجد في المرة الواحدة من ذلك كله لخِفتِهِ على المشهور»(۱).

وأما نسيان الفضائل فلا سجود يترتب عليه، ومن فعله قبلياً بطلت صلاته كسجوده لترك القنوت مثلا، يقول صاحب [الفقه على المذاهب الأربعة]: "وإن ترك السنة الخفيفة والمندوب ويقال له: فضيلة لا يشرع له السجود، فإذا سجد قبل السلام بطلت صلاته، وإذا سجد له بعد السلام فلا تبطل، أما إذا ترك فرضاً من الفرائض فإنه لا يجبر بسجود السهو»(٢).

148- فُرُوْضُهُ السُّجُودُ فِيهِ مَرَّتَيْنُ 149- مَسِعَ السَّلامِ آخِراً وَالنِّبَّهُ 147- مَسِعَ السَّلامِ آخِراً وَالنَّشَهُدُ 147- السَّنُهُ التَّكْمِيْرُ وَالنَّشَهُدُ 147- إِذَا نَسِيتَ فِعْلَهُ فَلْتَقْضِهِ 144- وَإِنْ يَسكُ السَمَنْسِيُّ لِلزِّيَادَهُ 144- إِذْ لَيْسَ يَسْقُطُ وَلَوْ بَعْدَ سَنَهُ 149- لِخَالِقِ الكَوْنِ يُنِيْلُكَ الرَّغَبُ 140- لِخَالِقِ الكَوْنِ يُنِيْلُكَ الرَّغَبُ 140- لِخَالِقِ الكَوْنِ يُنِيْلُكَ الرَّغَبُ 140-

وَجَلْسَةٌ مَعْفُودَة مَا بَيْنَ بَيْنَ فَاغْرِفْهُ مَا حِيْنَ تُرِيْدُ تَسْجُدُ فَاغْرِفْهُ مَا حِيْنَ تُرِيْدُ تَسْجُدُ لِلنَفْصِ مَعَ قُرْبِ السَّلامِ أَدِّهِ فَسَمَسَدِّدَنْ زَمَسَنَهُ الْمُستِسَدَادَا فَسَمَسَدِّدَنْ زَمَسَنَهُ الْمُستِسَدَادَا فَأَدِّ مَا فَاتَكَ مِنْهُ مُنْعِينًا مُمْتَثِلاً لِقَوْلِهِ: ﴿أُسجِدْ وَأَقْتَرِبِ﴾

⁽١) [القوانين الفقهية] لابن جزي ص ٨٣.

⁽٢) [الفقه على المذاهب الأربعة] ج١/٢٥٤، ٤٥٧.

واجبات سجود السهو في مذهب مالك خمسة، وسننه اثنتان نلخصها فيما يلى:

يقول الناظم بعد ذلك أن من نسي سجود السهو فعليه تداركه مع قرب السلام إذا كان قبلياً، فإن طال الزمن طولاً معتاداً لخروجه من المسجد مثلاً، بطلت صلاته وأعادها من جديد، لأنه معتبر كجزء من الصلاة، فتركه يضرّ بها.

وأما السجود البعدي فيستدركه ناسيه، ولو طالت المدة، وعبّر (ابن عاشر) عنه بأنه و(لو من بعد عام) فقال:

واستَدرِك القَبلِيَّ مع قُربِ السَّلام واستَدرِك البَعدِيّ وَلَو مِنْ بعدِ عَامٍ (١)

ثم يستطرد الناظم مذكرا بوجوب فعله حين تذكره، ولو امتد الزمن، والإذعان للخالق سبحانه وجه من وجوه المعنى في السجود عبودية له تعالى، ورضوخا لأوامره وقدرته، وربط الناظم على سبيل الاقتباس البلاغي ذلك المعنى بقوله تعالى في آخر سورة العلق ﴿وَأَسْجُدُ وَأَقْتَرِب﴾ وهو نفس المعنى الوارد في الحديث الشريف: «إنَّ المُصلَّى يُناجِي رَبَّه فَلينظُر مَا يُناجِيهِ بِهِ»(٢).

قال (الدسوقي) في [حاشيته] بأن من شك في سجود سهوه هل سجد له اثنتين أو واحدة، فإنه يأتي بالثانية، ولا سجود عليه بعد ذلك سواء أكان السجود قبليا أو بعديا، وكذا من شك هل سها بالزيادة أو النقص، ثم تبين له أنه لم يسه فلا سجود عليه، وكذلك من شك هل سلّم أو لا؟ فيسلّم ولا شيء عليه (٣).

⁽١) [الحبل المتين] ص ٣٦.

⁽٢) حديث رواه الإمام الربيع في مسنده انظر [منهاج الصالحين] ص ١٥٢.

⁽٣) [حاشية الدسوقي على الشرح الكبير] ج٤٣٨/١ - ٤٣٩.

وقد ورد في الحديث عن أبي سعيد الخدري: (إذا شكّ أحدكم في صلاته، فلم يدر كم صلّى؟ أثلاثا أو أربعا؟ فليطرح الشك، وليبن على ما استيقن، ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم، فإن كان صلّى خمسا شفعن له صلاته، وإن كان صلّى إتماما لأربع كانت ترغيما للشيطان)^(۱)، ومثله حديث عبدالله بن جعفر قال: قال رسول الله على: «من شك في صلاته فليسجد سجدتين بعدما يسلم (٢)، وفي رواية عبدالله بن مسعود: «إذا شك أحدكم في صلاته، فليتحرّ الصواب فليتمّ عليه، ثم ليسلّم، ثم يسجد سجدتين السمّ.

سُجُودُ الثّلاوةِ

 191 ـ يَسْجُـ دُلِل قُـ رْآنِ قَـ ارِيءٌ لَـ هُ
 أَوْ سَـ امِـ عٌ بِـ مَـ جُـ لِـ سِ حَـ ضَـ رَهُ ١٩٢ ـ وَاشْتَرَطُوا فِيهِ ثَـلاثَـةَ أُمُـورُ ١٩٣ ـ وَهْ وَ سُـجُ ودٌ وَاحِدٌ مَسْنُونُ

تَعَلَّمًا وَقُدْوَةً تَرْكَ ظُهُودُ أَيْرَزَهُ كِنتَ ابُنَا السَمَ كُنُونُ

هذا فصل في سجود التلاوة وهو سنة مؤكدة للقارئ والمستمع، وأدلته كثيرة منها قوله تعالى: ﴿إِنَا نُنْلَىٰ عَلَيْهِ مَايَثُ ٱلرَّحْنِي خَرُّوا سُجَّدًا وَيُكِيًّا ﴾ (٤)، وقوله: ﴿ فَأَسَّهُ دُوا لِلَّهِ وَأَعْبُدُوا ﴾ (٥) ، وإن كانت هذه ليست سجدة في مذهب مالك فلا يؤمر القارئ بالسجود عند تلاوتها لأنّها في المفصل، وقد ندّد القرآن بمن تركه فقال في سياق التعريض بمن فعل ذلك: ﴿ وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ ٱلْقُرْمَانُ لَا يَسْجُدُونَ ﴾ (٦).

⁽۱) رواه مسلم.

⁽۲) رواه أبو داود.

⁽٣) رواه البخاري ومسلم.

⁽٤) مريم: ٥٨.

⁽٥) النجم: ٦٢.

⁽٦) الانشقاق: ٢١.

وأشهر الأدلة من السنة قوله في نواية أبي هريرة رضي الله عنه: (إذَا قَرأَ ابن آدم السَّجدة فسَجدَ اعتزَلَ الشيطانُ يبكي، يقول يا ويله، أُمِر ابن آدم بالسجودِ فعصَيتُ، فَليَ النَّار)(١).

وقد ورد في الصحيحين أنّ ابن عمر قال: (كان النبي الله يقرأ القرآن، فيقرأ السورة فيها سجدة فيسجد، ونسجد معه ما يجد بعضنا موضعاً لمكان جبهته)(٢).

يسجد للتلاوة كما أورد الناظم من قرأ القرآن، ووصل إلى السجدة كما يسجد معه من حضر مجلسه، واستمع للأثر السابق حيث كان رسول الله يسجد ويسجد معه الصحابة، وقال (ابن وهب) فيما نقله عن سحنون أنّ ابن عمر قال: كان رسول الله الله يقرأ علينا القرآن فيسجد ونسجد معه على نحو ما ذكر في الحديث السالف الذكر (٣)، وتلخص شروط سجود المستمع فيما يلي:

١ ـ أن يقصد الاستماع أو التعلم.

٢ ـ أن يكون القارئ قدوة صالحا للإمامة.

" - أن لا يكون جلوس القارئ للتظاهر والرياء، وإظهار حسن صوته، والمعلوم أن سجود التلاوة سجدة واحدة يشترط فيها ما يشترط للصلاة من النية والطهارة واستقبال القبلة، وقد أبرز ذلك في القرآن رسما وموقعاً، قال (سحنون) قال عبدالرحمان بن القاسم قال مالك بن أنس: «سجود القرآن إحدى عشرة سجدة ليس في المفصّل منها شيء، المص والرعد والنحل وبني إسرائيل ومريم والحج أولها، والفرقان والهدهد وألم تنزيل السجدة وص وحم تنزيل»(أ).

⁽١) رواه مسلم وأحمد وابن ماجه.

⁽۲) رواه البخاري ومسلم.

⁽٣) [المدونة] ج١/٧٠١.

٤) [نفسه] ج١/٥٠١.

198 في الرَّعْدِ وَالأَعْرَافِ وَالنَّحْلِ فُرْفَانُ 198 وَالنَّحْلِ فُرْفَانُ 199 وَالنَّمْلِ وَالسَّجْدَةِ لِلْمُمْتَثِلِ 197 وَالنَّمْلُ وَالسَّجْدَةُ فِي الفَرَائِضِ 197 لَزِمَهُ السَّجُودُ وَالجَهْرُ بِهَا 198 وَنَدَبُوا لِسَاجِدٍ أَنْ يُكُمِلا

وَمَـرْيَـم الاسْرَاءِ وَالسَحِجِّ بَيَانُ فِي فُصِّلَتْ وَصَادِ لا المُفَصَّلِ فَإِنْ تَـلاهَا فِي سِيَاقٍ عَارِضِ إِنْ كَانَ فِي سِرِيَّة يُقِيْمُهَا قِبْلَ الرُّكُوعِ مَا ابْتَدَا مُرَتِّلا قَبْلَ الرُّكُوعِ مَا ابْتَدَا مُرَتِّلا

شرع الناظم في البيتين الأولَّينِ يتكلم عن مواقع السجود في المذهب المالكي كما أُثِرَ عن السلف الصالح وهي كالتالي:

رقم الآية	السورة	الآية الخاصة بالسجود	العدد
17	الرعد	﴿ بِالْفُدُقِ وَالْآصَالِ ﴾	١
7.7	الأعراف	﴿ وَيُسَيِّحُونَهُ وَلَهُ يَسْجُدُونَ ﴾	۲
۰۰	النحل	﴿ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾	٣
٦.	الفرقان	﴿ وَزَادَهُمْ نَفُورًا ﴾	٤
٥٨	مويم	﴿خَرُواْ سُجَّدًا وَيُكِنَّا﴾	٥
١٠٨	الإسراء	﴿ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا ﴾	٦
14	الحج	﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاَّهُ ﴾	٧
77	النمل	﴿ رَبُّ ٱلْعَرَيْنِ ٱلْعَظِيمِ ﴾	٨
10	السجدة	﴿ وَهُمْ لَا يَسْتَكُمْرُونَ ﴾	٩
44	فصلت	﴿ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ مَعْبُدُوكَ ﴾	1.
74	ص	﴿وَخَرَّ رَاكِهُمُا وَأَنَابَ﴾	11

والسجدات عند المالكية إحدى عشرة سجدة لما رواه ابن ماجه والبيهقي عن أبي الدرداء قال: «سجدتُ مع النبي الله إحدى عشرة سجدة ليس فيها من المفصّل شيء» وعليه فإنه لا يسجد في ثانية سورة الحج، ولا في سورة النجم، ولا في القلم، ولا في الانشقاق، ولا في العلق(١)، وقد اختلف أئمة المذاهب في السجدات وجعلها أبو حنيفة اثنتا عشرة سجدة،

⁽١) محمد باي بلعالم [كتاب فتح الجواد] ص: ١٦٨.

والشافعي أربع عشرة سجدة وأحمد بن حنبل خمس عشرة سجدة، والسبب في اختلافهم اختلافهم في المذاهب التي اعتمدوها في تصحيح عددها، فمالك اعتمد الشائع في عمل أهل المدينة، وأبو حنيفة اعتمد القياس، فألحقوأ سائر السجدات على بعضها قياساً كما ورد بصيغة الخبر، على ما ورد بصيغة الأمر، والحنابلة اعتمدوأ ما أثر عن النبي في، وكذلك الشافعي إلا أنه أسقط سجدة لأن النبي في تركها كما ورد في حديث أبي سعيد الخدري^(۱) والمالكية يركنون إلى حجة عندهم في تحديد السجدات مردها إلى حديث عكرمة عن ابن عباس قال: (إن رسول الله في لم يسجد في شيء من المفصل منذ أن هاجر إلى المدينة)^(۲)، ويؤيده ما روي عن زيد بن ثابت قال: (قرأت على النبي في (والنجم) فلم يسجد فيها)^(۳).

ثم يتعرض الناظم لكراهة تعمد قراءتها للفذ والإمام بالصلاة المفروضة، ووجه كراهة قراءة الإمام ما ذكره الإمام مالك في قوله معلّلاً ذلك: «لأنّه يُخلطُ على النّاسِ صَلاتَهُم» (على والقول بكراهة ذلك هو رواية ابن القاسم وأشهب عن مالك، وقد اقتصر عليه (الشيخ خليل) وتبعه (الدردير) في مختصريهما. وعكس هذا القول ما ذكره (ابن وهب) عن مالك: «أن لا بأس أن يقرأها الإمام في فريضة»، واستدلَّ على ذلك مالك: «أن لا بأس أن يقرأها الإمام في فريضة»، واستدلَّ على ذلك بفعلِ بن الخطَّاب بحضرَةِ الصحابَةِ في صلاةِ الفجرِ، فإن تلاها القارئ يقول الناظم ـ في سياق عارض لم يتعمده فإنه آنئذ يُلزم بالسجدة.

وما ذكر عنه من استحباب قراءة سورة السجدة في صبح الجمعة لا يمنع كراهته في الفريضة، إذِ اعتبره البعض منسوخاً.

كما يكرهون أن يقرأها الإمام على المنبر يوم الجمعة وقد وردت بذلك نصوص، فإن كانت السجدة في صلاة سريّة يجهر الإمام بآيتها فقط

⁽١) انظر ابن رشد، [بداية المجتهد] ج١٨٩/١.

⁽٢) رواه أبو داود وقال: أبو عمر هو منكر.

⁽٣) رواه البخاري ومسلم.

⁽٤) [المدونة الكبرى] ج ١٠٦/١.

ليعلم الناس بموقع السجود فلا تكون السجدة مفاجئة لهم حين الوصول إليها.

ثم ذكر الناظم بعد ذلك أنه يندب للساجد سجود التلاوة في الصلاة أن يرجع إلى قيامه، ويكمل بعض القراءة ولو كان آية أو آيات، ثم يركع من قيام، والأصل كراهية تعمدها في الفريضة، ولو كانت صبح جمعة على المشهور، والعلة في الكراهة أن مضمون ذلك التعمد قصد زيادة سجدة في الصلاة المفروضة، وأما في النافلة فلا كراهة، قال العلماء: "وإذا تلا آية في خطبة الجمعة فيها سجود، فلا يسجد حتى لا يختل نظام الخطبة والجمعة، وإذا كان في صلاة سرية ندب له أن يجهر بالمكان الذي فيه السجدة حتى لا يتفاجأ المصلون»(١).

* * *

صلاة الجماعة

199- فَرْضُ الجَمَاعَةِ بِغَيْرِ الجُمُعَةُ الجَمُعَةُ الجَمُعَةُ الجَمُعَةُ الجَمُعَةُ الجَمُعَةُ الجَمُعَةُ الجَمُعَةُ الجَمُعَةُ الجَمُعَةُ وَحُدَهُ الجَمُعَةُ وَحُدَهُ الجَمَعِةُ وَحُدَهُ الجَمَعِيْدِ مِنْ إِمَامَةُ الجَمْدِ الجَمْدُ الْحِمْدُ الجَمْدُ الجَمْدُ الجَمْدُ الجَمْدُ الجَمْدُ الجَمْدُ الْحَمْدُ الجَمْدُ الجَمْدُ الجَمْدُ الجَمْدُ الجَمْدُ الجَمْدُ الْحَمْدُ الجَمْدُ الجَمْدُ الجَمْدُ الجَمْدُ الجَمْدُ الجَمْدُ الْحَمْدِ الجَمْدُ الجَمْدُ الجَمْدُ الجَمْدُ الجَمْدُ الجَمْدُ الْحَمْدُ الجَمْدُ الجَمْدُ الجَمْدُ الجَمْدُ الجَمْدُ الجَمْدُ الْ

مُؤكَّدٌ فِي السُّنَّةِ المُتَّبَعَهُ ولَيْسسَ لِللمُسدُّدِكِ أَنْ يُسكَسرِّرَا أَوْ فَساتَسهُ الإمَسامُ مَسا أَذْدكَسهُ وَلْيَطلُبِ الأَجْرَ الجَزِيْلَ البَاقِيَا وَلْيُرْجِئُ السَّبُوْلَ لِللَّقِيَاامَهُ مُستَبْشِراً بِأَجْرِهِ مَسْرُودا أَوْ لِلْعِشَاءِ بَعْدَ وِثْدٍ فَادْغَبِ

أقام النبي على صلاة الجماعة عند قدومه إلى المدينة المنورة، ولم يؤثر أنه صلى جماعة في مكة قبل الهجرة، ويظهر أن العلّة في عدم انعقادها في مكة هو عدم تمكن الصحابة منها بفعل الضغط والمتابعة.

⁽١) [التحفة الرضية] ص: ٤٨٥.

يقول النّاظم إن فرض الجماعة أي تأدية الفريضة جماعة، سنة مؤكدة مروية، ويضاف إليها السنن المؤكدة كالعيدين، والخسوف، والكسوف، والاستسقاء، فكلها تؤدّى في جماعة. وقد شتّع النبي على من يتركها في أحاديث مروية منها حديث معاذ بن أنس أنه قال: قال رسول على: «الجفاء كلّ الجفاء، والكفر والنفاق: لمن سمع منادي الله ينادي إلى الصلاة، يدعو إلى الفلاح، فلا يجيب» (١) وحديث أبي الدرداء قال: سمعت رسول الله يقول: «ما من ثلاثة في قرية أو بدو لا تقام فيهم الصلاة، إلا آستحوذ عليهم الشيطان فعليك بالجماعة، فإنما يأكل الذئب من الغنم القاصية» (٢).

وأشهر دليل في مشروعية صلاة الجماعة في الفريضة حديث عبدالله بن عمر، أن رسول الله على قال: «صلاة الجماعة تفضل صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة» (٣)، والمفاضلة بين صلاة الفرد والجماعة تدل على وجود الفاضل والمفضول، وكونها تزيد عليها بسبع وعشرين درجة يدلُّ على أنها درجة أيضاً.

وتأوَّلُوا أحاديثَ الوجوب كحديث أبي هريرة الذي يتوعد المتخلفين فيحرق عليهم بيوتهم، وقد رواه البخاري ومسلم، وكذلك حديث أبي هريرة: «لا صَلاةً لجَارِ المسجِدِ إلا في المسجِدِ»، وحديث أبي هريرة في أمره شخ الأعمى بأن يُجيبَ النداء ما دام يسمعه (٥)، والمالكية يحتجون على كونها سنة مؤكدة وقد أخذت من قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كُنتَ فِيهِم فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّكَلَاةَ فَلْنَتُم طَا إِفَ مُعَكَ (١)، والآية في صلاة الخوف، قال (مصطفى ديب بغا): «وإذا ورد الطلب بإقامة الجماعة في الخوف، كانت في الأمن أولى (٧).

⁽١) أخرجه الطبراني.

⁽٢) أخرجه أبو داود والنسائي وابن حبان والحاكم.

⁽٣) رواه مالك والبخاري ومسلم.

⁽٤) رواه الدارقطني.

⁽٥) نص الحديث شهير وهو موجود في كتاب [المذهب المالكي وأدلته] ج١/٣٢٥.

⁽٦) النساء: ١٠٢.

⁽٧) [التحفة الرضية] ص: ٣٢٠.

وتحصل الجماعة باثنين فأكثر، ولا يُسمى الواحد جماعة لغة ولا شرعاً، فيؤم أحدهما الآخر ويكون المأموم عن يمين الإمام، فإذا زاد العدد مع الإمام، وصار اثنين فأكثر، تقدم الإمام عنهما، وسَوَّيَا صفا خلفه، وائتما به، ومن أدرك صلاة في جماعة فليس له أن يكررها في جماعة أخرى.

والفذّ الذي صلاها وحده فإنه متى وجد جماعة جاز له الدخول معهم، لإدراك فضل صلاة الجماعة، ومحلّ ذلك أن يكون قد صلى وحده، أو فاته الإمام قبل صلاته مفردا ولم يدركه.

ودليل هذا الحكم حديث محجن أنه كان يجلس في مجلس رسول الله في فأذّن بالصلاة فقام في وصلّى ثم رجع ومحجن في مجلسه لم يصلّ معه، فقال له رسول الله في: «ما مَنَعكَ أن تُصلّي مع النّاسِ؟ الستَ برجلِ مسلم؟ فقال: بلى يا رسول الله، ولكنّي قد صلّيتُ في أهلي. فقال رسول الله فقال رسول الله في: إذا جئت فصلٌ مع الناس وإن كنتَ قد صليتَ»(١).

وهو بهذه الإعادة يطلب الأجر الجزيل الباقي من الله سبحانه وتعالى، لذلك يُندب لمن صلَّى مفردا، أن يعيد صلاته جماعة، ولكن مأموماً لا إماما، وقد نص الناظم على أنه لا إمامةً للمعيدِ.

وأكد بعد ذلك على تفويض الأمر إلى الله وإرجائه إلى الآخرة، بحيث يرجع إليه قبول أية فريضة منهما شاء، ودليله حديث نافع أن رجلاً سأل عبدالله بن عمر فقال: "إني أُصلِّي في بيتي ثم أُدركُ الصلاة مع الإمام أَفأُصلِّي معه؟ فقال له عبدالله بن عمر: نعم، فقال الرجل: أيتها أجعل صلاتي ؟. فقال له عبدالله بن عمر: أوذلك إليك؟ إنما ذلك إلى الله يجعل أيَّتَها شَاءً"، وحديث أبي بن كعب، قال: قال رسول الله يجعل أيَّتَها الرجل مع الرجل أذكى من صلاته وحده، وصلاته مع الرجلين أذكى من صلاته وحده، وصلاته مع الرجلين أذكى من صلاته مع الرجل، وما كثر فهو أحب إلى الله" "،

⁽١) رواه مالك والنسائي وابن حبان والدارقطني.

⁽٢) رواه الإمام مالك.

⁽٣) رواه أحمد وأصحاب السنن وصححه ابن خزيمة وغيره مرفوعاً.

فالمصلي يكون كما عبَّر الناظم فرحا مستبشرا بأجره الجزيل.

أما في البيت الأخير فهو يشير إلى أن صلاة المغرب لا تعاد إذا صلاها، ولا تعاد العشاء أيضاً إذا صلى الوتر، أما إذا لم يصلها فجائز، ومن صلّى الفريضة منفردا فلا يجوز له أن يصليها منفردا أو إماما، كما أسلفنا، ومن صلاها إماماً لم يَجُز له أسلفنا، ومن صلاها إماماً لم يَجُز له الإعادة مطلقا، ومن اقتدى بمعيد بطلت صلاته، لأنه فرض خلف نفل(۱)، وفي إطار التحفيز للجماعة والدعوة للصلاة الجماعية، ورد أثر (لعبدالله بن مسعود) قال فيه: "من سرّه أن يلقى الله غدا مسلما فليحافظ على هؤلاء الصلوات حيث ينادى بهنّ، فإنّ الله شرع لنبيكم شي سنن الهدى، وإنّهن من سنن الهدى، ولو أنكم صليتم في بيوتكم كما يصلّي هذا المتخلف في بيته، لتركتم سنة نبيكم، ولو تركتم سنة نبيكم لضللتم، وما من رجل يتطهّر بيته، لتركتم سنة نبيكم، ولو تركتم سنة نبيكم لضللتم، وما من رجل يتطهّر فيحسن الطهور، ثم يعمد إلى مسجد من هذه المساجد إلا كتب الله له بكل خطوة يخطوها حسنة، ورفعه بها درجة، ويحط عنه بها سيئة، ولقد رأيتنا ما يتخلف عنها إلا منافق معلوم النفاق، ولقد كان الرجل يؤتى به يتهادى بين يتخلف عنها إلا منافق معلوم النفاق، ولقد كان الرجل يؤتى به يتهادى بين يتخلف عنها إلا منافق معلوم النفاق، ولقد كان الرجل يؤتى به يتهادى بين لرجلين حتى يقام في الصف» (۱)

٢٠٠- إِذَا الإمسامُ قَالَمُ السَمْعِيْدَا
 ٢٠٠- فَإِنْ أَقَامَ رَاتِبٌ فَلْيُسْبَعِ
 ٢٠٠- يَخُرُجُ فَوْراً سُنَّةً وَطَاعَهُ
 ٢٠٠- إِذَا أُقِيْمَتْ للإمَامِ العَامِلِ
 ٢٠٠- إلا لِحَوْفِ ضَرَدٍ أَوْ مَفْسَدَهُ
 ٢١٠- يَفُوثُهُ بِفَوْتِهَا نَيْلُ الحَزَا

فَسوَاجِبٌ عَسلَيْهِ أَنْ يُسعِيْدَا وَالسُحُسلُفُ لسلامَامِ طَعْنُهُ فَسعِ مَنْ سَبَّقَ السَّلاةَ فِي جَمَاعَهُ وَكَسرِهُ وا إِطَسالَةً لِسلسدَّا خِسلِ أَوْ كَانَتِ الرَّكْعَةُ تُنْهِي العَدَدَا فَإِنْ تَانَّى فِي السرُّكُوعِ مَا أَسَا

قال الناظم: من صلَّى فذا ووجد جماعة جازت له الإعادة، ولا يعيد مدرك ركعة في جماعة مع جماعة أخرى بأي حال [قال صاحب الفقه على

⁽١) محمد محمد سعد [دليل السالك] ص: ٣٠.

⁽٢) رواه الإمام مسلم.

المذاهب الأربعة]: «من أدّى الصلاة وحده، أو صلاها إماماً لصبي يندب له أن يعيدها ما دام الوقت باقياً في جماعة أخرى منعقدة بدونه، بأن تكون مركبة من اثنين سواه، ولا يعيدها مع واحد إلا أنْ يكون إماماً راتباً فيعيد معه»(١)، وقد برروا ذلك بأن الإمام الراتب حكمة حكم الجماعة حكماً وفضلاً.

والمفروض أن يستخلف الإمام غير المعيد إذا طرأ له طارئ فإذا قدَّمه لم تصح، ووجب عليه الإعادة، وتؤكد القاعدة الفارطة أنَّ من اثتم بمعيد أعاد صلاته أبداً، إذ لا تصح فريضة خلف نافلة ولا العكس.

ويؤكد الناظم أن الإمام الراتب في المسجد إذا أقام الصلاة، فواجب على من في المسجد أن يتبعوه، ولا يخالفوه سدّاً للذريعة، ودفعا لإمكانية الطعن فيه، وحتى لا تقع الفتنة والخلاف بسببها، يقول (الشاطبي): «ومذهب مالك الكراهة خوف الفرقة الحاصلة في تعدُّدِ الجماعات، وربما قصد أهل البدع ذلك لِتَلا يُصَلُّوا خلف أهل السنة فصارت كراهية مالك سدّاً لهذه الذريعةِ» (٣) يقول صاحب [دليل السالك]: «وإن أُقيمَت بمسجدٍ لراتبه على من صلاها في جماعة وهو به، خرج منه وجوباً لئلا يؤدي إلى الطعن في الإمام "٣).

ثم يُؤكد الناظم على أن إطالة القراءة أو غيرها بالركوع مثلاً للداخل حتى يدرك الركعة أو الصلاة مكروهة، ويُستثنى من هذه الكراهة خوف الضرر من الداخل لبطشه، أو ظلمه، أو فساد صلاته، أو تفويت الجماعة عليه، بحيث كانت الركعة التي دخل المسجد فيها هي الأخيرة، فإن تَأتَى الإمام في ركوعه فما أساء آنئذ.

ويكره في كل مسجد له إمام راتب أن تجمع فيه الصلاة مرتين، ولا تفاضل الجماعة بحيث يجوز الإعادة في جماعة أكثر منها، «وهذا لا ينافي

⁽١) [الفقه على المذاهب الأربعة] ج١/٣٥/٠.

⁽۲) [فتاوی الشاطبی] ص ۱۲۵.

⁽٣) [دليل السالك] ص: ٣٠.

أنّ الصلاة في الجمع الكثير ومع أهل الفضل والصلاح أفضل من غيرها، بالنسبة لحصول الخير، وإجابة الدعوات، ورجاء قبول العمل، زيادة على الدرجات التي تحصل في مطلق جمع⁽¹⁾.

قال (الإمام الخرشي): "يكره للجماعة أن يجمعوا في مسجد وما تنزل منزلته من كل مكان جرت العادة بالجمع فيه كسفينة أو دار له إمام راتب "(۲)، وقال في [الرسالة]: "ويكره في كل مسجد له إمام راتب أن تجمع فيه الصلاة مرتين قال (الشيخ حمدون) في شرحه نقلاً عن [المدونة]: "إلا أن يكون المسجد ليس له إمام راتب فلكل من جاء أن يجمع فيه"(۲).

* * *

الإمامة

٢١٢ - إِنَّ الإِمَامَةُ صِفَةٌ حُكْمِيَّةُ الإِمَامَةُ صِفَةً حُكْمِيَّةُ عَلَى اقْتِدَاءِ وَاتِّبَاعُ ٢١٢ - مَبْنِيَّةٌ عَلَى اقْتِدَاءِ وَاتِّبَاعُ ٢١٤ - شُرُوطُهَا الإِسْلامُ وَالطَّهَارَهُ ٢١٤ - بِقُدْرَةٍ عَلَى الفُرُوضِ فِي الأَدَا ٢١٠ - ذُكُ ورَةٌ إِقَامَا مَا أَدُا حُدرًيَّا فَا المَارَةُ حُدرًيَّا فَا المَارَةُ عُدرًيَّا فَا المَارَةُ المَارَةُ المَارَةُ المَارَةُ عُدرًيَّا فَا المَارَةُ عُدرًيَّا فَا المَارَةُ المَارِقُ المَارَةُ المَارَةُ المَارَةُ المَارَةُ المَارَةُ المَارَةُ المَارِقُ المُعَالَقُولُ المُعَالِقُولُ المَارَةُ المُعْرَاقِ عَلَى الْمُعْرَاقِ عَلَى المُعْرَاقِ عَلَى الْمُعْرَاقِ عَلَى الْعُمْرِقِ عَلَى الْعُمْرِقُ عَلَى المُعْرَاقِ عَلَى الْعُلَاقِ عَلَى الْعُمْرِقِ عَلَى الْعُمْرِقُ عَلَى الْعُمْرِقُولُ عَلَى الْعُمْرِقِ عَلَى الْ

وَمِسهَنَةٌ مَسرْمُسوقَةٌ شَسرْعِيَّهُ وَلازِمٌ بِساَنُ تُسصَانَ وَتُسطَاعُ وَالسَعَفُ لُ وَالسَبُلُوعُ وَالسَجَدَارَهُ مِنْ خَيْرِ عَمْدِ حَدَثٍ أَوْ الْحَيْدَا وَلا يَسكُسؤنُ لَسحُسنُهُ ذَريَّسا

تتفق المذاهب على أن الإمامة مطلوبة في الصلوات الخمس المفروضة، فلا ينبغي للمصلّي أن يصلي منفردا بدون عذر شرعي، وقد خالف جمهور الفقهاء الحنابلة في اعتبار الجماعة فرض عين، قال المالكية:

⁽١) [سراج السالك] ج١٤٣/١.

⁽٢) [الخرشي على خليل] ج١/٢٨٤.

 ⁽٣) الشيخ حمدون على الخرشي ج٢٤٠/٢، وكذلك [العلوم الفقهية الإسلامية من خلال الأحاديث النبوية] ج٧٧/٢.

إنّ حكم صلاة الجماعة في الصلوات الخمس، لا يخرج عن أحد قولين: أمّا الأول وهو المشهور: فهو أنّها سنة مؤكدة يؤمر بها كل مصلّ في أي مسجد وأي زمان، وأمّا الثاني، وهو خلاف المشهور، أنّها فرض كفاية في البلد، فإنْ تركها جميع أهل قرية قوتلوا عليها، وإن قام بها بعضهم سقطت عن الآخرين، وقد رغب فيها الشارع لما رواه عبدالله بن عمر أن رسول الله على قال: «ثلاث على كثبان المسك، أراه قال يوم القيامة: عبد أدى حق الله وحق مواليه، ورجل أم قوماً وهم به راضون، ورجل ينادي بالصلوات المخمس في كل يوم وليلة»(١).

أمّا الإمامة في صلاة الجمعة فشرط لصحتها عند المالكية، فلا تصح الجمعة بدون إمام وجماعة، أما في الكسوف والاستسقاء والسنن، فشرط لتحقق سنيتها، فلا يحصل له ثواب السنة إلا باجتماع الناس فيها على إمام، والجماعة في صلاة التراويح مستحبة، وأمّا في النوافل فهي مكروهة جماعة في المسجد، جائزة في المنازل والبيوت بالجماعة القليلة (٢).

يبتدئ الناظم قوله بأن الإمامة صفة حكميّة، إذ يترتب على الموصوف بها وهو الإمام أحكام تجعله مُتبوعاً لا تابعاً، ويَحملُ على المأموم ما عدا الإحرام والسلام فإنه لا يحملها.

والإمامة من المهن السامية الشريفة، التي يُختار لها أحسن الناس خُلقاً وأكثرهم التزاماً، وأقربهم إلى تحقيق القدوة الحسنة، والمفروض أن يُوقَّرَ الإمام بين مأموميه، وأن يُطاع لمقامه وتواضعه، وأن يحفظ له ماء وجهه في المجتمع، وأن لا يقف موقف التُّهم، ولا موقف الشبه، ويكفي أن وقوفه في الممنبر والمحراب، هو وقوف في مقام الإمام الأعظم، والقدوة الأكرم على، وذلك لأنّ المأموم يربط صلاته بصلاة إمامه، ويكون ذلك الربط من المأموم، فهو كناية عن اتباع المأموم الإمام في أفعال الصلاة،

⁽١) رواه الترمذي وأحمد، انظر [الترغيب والترهيب] ج١٧٥/١.

⁽٢) انظر [الفقه على المذاهب الأربعة] ج١/٧٠٤.

بحيث إذا بطلت صلاة المأموم لم تبطل صلاة الإمام، وأما إذا بطلت صلاة الإمام فإن صلاة المأموم تبطل (۱)، قال (الجزيري): «وتتحقق الإمامة في الصلاة بواحد مع الإمام فأكثر، لا فرق بين أن يكون الواحد المذكور رجلاً أو امرأة باتفاق، فإن كان صبياً مميزاً فإن الإمامة تتحقق به عند الحنفية والشافعية، وخالف المالكية والحنابلة، فقالوا: لا تتحقق صلاة الجماعة بصبي مميز مع الإمام وحدهما»(۲)

وشروط الإمامة كما هو موضَّحٌ في الأبيات اللاحقة هي:

١ _ الإشلام:

فالإسلام شرط للمصلي وهو للإمام الذي يَقتدي به المصلون من باب أولى، ولا تجوز إمامة الكافر، ولا الكتابي من النصارى واليهود، ومن اقتدى به أعاد أبدا، ولو لم يكن عالما بكفره «لأنَّ إسرار الإمام الكفر، لا يكون عذرا للمأموم في صحة صلاته»(٣) قال (الجزيري): «وقد يظن بعضهم أن هذه الصورة نادرة الوقوع، ولكنّ الواقع غير ذلك، فإنّه كثيراً ما يتزيّا غير المسلم بزي المسلم لأغراض مادية، ويظهر الورع والتقوى، ليظفر ببغيته، وهو في الواقع غير مسلم»(٤).

٢ ـ الطُّهَارة:

فلا تصح من مُتعمدِ الحدث أثناءها، أومن المحدث، ولم يبادر قبل الإمامة إلى الوضوء، فإن نسي وتذكر أثناء الصلاة بالجماعة إماماً أنه غير طاهر، لم يجز له أن يُكمل صلاته، ولا تجوز صلاة من أحدث أثناءها، أو علم بالحدث بعد نسيان، وتمادى جاهلا أو مستحييا، وإن لم يعلم المأموم ذلك.

⁽١) انظر [الفقه على المذاهب الأربعة] ج١/٤٠٤.

⁽Y) نفسه، ج۱/۰۰۶.

⁽٣) [الإشراف على مسائل الخلاف] ج ١٠٩/١.

⁽٤) [الفقه على المذاهب الأربعة] ج١/٩٠١.

وأما إذا تذكر الحدث بعد الفراغ من إمامته للجماعة وكانت الصلاة قد انتهت، أعاد وحده وصلاة من خلفه تامة، ولا يطالبهم بإعادة، فإن كان التذكر لنسيان الحدث قبل الإتمام استخلف فإن تمادى بعد ذلك، فإن صلاته وصلاة من خلفه باطلة، وكذلك لو بدأ الصلاة ذاكرا للجنابة، فالظاهر البطلان عليه وعليهم، وعلل صاحب (التحفة الرضية) ذلك فقال: "بطلت صلاتك في هذه الحالات كلها، لأنك ربطت صلاتك بصلاة نافلة، أو بمن لا تصح صلاتك خلفه، ووجبت عليك الإعادة لأنك قصرت في تحري صحة صلاة من تأتم به (۱)، وذلك في معرض الكلام على الصلاة خلف الإمام المحدث أو المتعمد الحدث أو الكافر أو المجنون أو فاسق الجارحة أو غير ذلك مما تكلمنا عنه في هذا الباب.

٣ _ العَقلُ:

لا تصح صلاة المجنون إماماً ولا فذا، لأنه غير مكلف مرفوع عنه القلم، فإن كان يفيق، كأن يؤم الناس في فترات الإفاقة والوعي جاز له ولهم، والحجة في ذلك أنّ العقل مناط التكليف، والمجنون لا تسلم عبارته ولا تصرفاته، ولا تصح منه نية لأنه لا يعقلها، فلو صلّى خلفه مأموم بطلت صلاته، وأعادها مطلقا وقد روي عن علي عن النبي على: "رُفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يعقل" ().

ء - البُلُوغ:

وارتبط شرط البلوغ في الصلاة بإمامة الفرض، وجازت إمامة الصبي في النافلة كالتراويح إذا كان مُميَّزاً وحافظاً للقرآن، كما يفعل الناس في البوادي والأرياف ودليلهم أن الإمام كما عبَّر الحديث: «الإمام ضامن والمُؤذِّنُ مؤتَمنٌ»(٣)، ولا يُطالب الصبي بأن يكون ضامناً.

⁽١) [التحفة الرضية] ص: ٣٣٦.

⁽۲) رواه أبو داود.

⁽٣) رواه الترمذي وأبو داود وابن حبان والبيهقي.

٥ - الجَدَارَةُ: [العلم بما تصح به الصلاة]

ويكون العلم بالقراءة غير الشاذة (١)، وبما تَصِحُّ الصلاة به من الأحكام، ويكفي أن يعرف الكيفية بالترتيب ولو لم يعلم الفرائض والسنن ولا يُقدم من يخلط فيجعل الفرض سنة، والسنة فرضاً وهكذا.

ومعنى أنه يعرف الكيفية أنه يأخذها عن عالم دون أن يُميِّز بين الفرض فيه والسنة، فصلاته صحيحة شريطة أن تَسلَمَ من الخلل، وإذا لم تسلم من الخلل فهي باطلة.

والعلم بالقراءة ضرورة وهو العلم بالفاتحة والسورة، على رواية من القراءات العشر، ولا تصح الصلاة بالقراءة الشاذة، ولا تصح الصلاة خلف لاحن في الفاتحة، إذا تعمّد فإن لم يتعمد فلا حرج، ويأثم المقتدي باللاحن إذا وجد من يُحسن خيرا منه، ودليله قوله على: «صلّوا كما رأيتموني أصلي» وهو دليل على أمرهم بفعل ما رأوأ، والعالم بذلك مقدم على غيره، لأن العلماء والفقهاء من أهل العلم على العموم هم نوابه على الم

٦ ـ القُدرَةُ على أداءِ الأركانِ:

بحيث لا تجوز خلف عاجز عن ركن من أركانها، فلا تصح صلاة أخرس بناطق، ولا مقعد بصحيح، ولا جالس بواقف، إلا إذا كان مثله فإنه يجوز له أن يؤمه، إذ يفترض في الإمام كمال الخَلق والخُلق، حتّى يؤدي العبادة كاملة بلا عجز عن بعض أركانها، ودليله قوله على: الا يؤممُ الرجُلَ القومَ جَالِساً»(٣)، وفي (مختصر خليل) جواز إمامة العاجز بمثله لا لمن هو أعلى منه(٤)، وأما حديث عائشة، وحديث أنس بن

⁽١) [دليل السالك] ص: ٣٠.

⁽٢) [الفقه المالكي وأدلته] ج٣٢٩/١، و [حاشية الصاوي] ج١٥٧/١.

⁽٣) [المدونة الكبرى] ج١/٨٢.

⁽٤) انظر فصل الجماعة في [مختصر خليل].

مالك من صلاة النبي الله قاعداً والصحابة خلفه وقوفاً، فقال (ابن رشد) رحمه الله: «لا اختلاف بين أهل العلم أن ذلك منسوخ»(۱)، ومثل هذا حديث عروة بن الزبير، عن مرض رسول الله الله أن خرج فوجد أبا بكر يُصلي بالناس، فاستأخر أبو بكر فأشار إليه الله أن كما أنت، فجلس النبي الله إلى جنب أبي بكر فكان أبو بكر يُصلي بصلاته، والناس يصلون بصلاة أبي بكر (۲)، ويُفسِّرُ هذا بأنه خاص بالنبي الله، وكون الخلفاء لم يؤم أحدهم جالساً دليل على ترك هذا الفعل لقوله الله: «الا يؤمن أحد بعدي جالساً دليل على ترك هذا الفعل ورجع المالكية كون العمل به منسوخاً وهو الأظهر.

٧ - أن لا يكون مقتدياً:

أي مأموما، والمأموم المسبوق إذا أدرك ركعة فأكثر وقام لأداء صلاته لم تصح إمامته، فإن أدرك دون الركعة جاز الإِقتداء به (٤).

٨ ـ الذُّكُورَة:

وقد اختلف العلماء في إمامة المرأة للنساء مثلها فمنعها مالك وأجازها الشافعي لمثلها، وشذ الطبري وأبو ثور في جوازها مطلقا، والجمهور على عدم جواز إمامتها للذكور، فالذكورة المحققة شرط في الإمامة، فلا تصح صلاة الإمام الخنثى ولا إمامة المرأة، وذلك لحديث: «لن يفلح قوم ولوأ أمرهم امرأة» ولحديث ابن مسعود: «يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله» (١) ووجه الاستدلال به أن كلمة (القوم) تستعمل على الرجال دون النساء

⁽١) ابن رشد [البيان والتحصيل] ج١/٢٩٨.

⁽٢) رواه مالك والبخاري ومسلم.

⁽٣) رواه الدارقطني.

⁽٤) [المذهب المالكي وأدلته] ج١/٣٢٩.

⁽٥) رواه البخاري وأحمد والترمذي والنسائي.

⁽٦) رواه مسلم وأحمد والأربعة.

والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿ يَكَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَسْخَرْ فَوْمٌ مِن فَوْمٍ عَسَىٰ أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَائَهُ مِن نِسَامَهُ مِن نَسِمَ أَن يَكُنُ خَيْرًا مِنْهُمْ فَاللهِ مَا للهُ عَلَى اللهُ عَلَى عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى ا

٩ ـ الإقَّامَةُ:

وتكون في البلد وما في حكمه كالبادية والريف، وهذه خاصة بصلاة الجمعة، فلا بد لها من الإمام المقيم، وأما غيرها فجائز، على أن يصلي المسافر بالمقيم، فإذا صلى الإمام ركعتين في الرباعية مثلاً قام المقيمون خلفه، وإن كثروا لتكملة الصلاة فرادى وكل على سنته، وتفصيل مسألة اقتداء المسافر بالمقيم مبسوطة في الفقه المالكي، إذ يكره اقتداء المسافر بالمقيم، ويكره اقتداء المقيم بالمسافر، وتتأكد الكراهة في اقتداء المسافر بالمقيم، فإن اقتدى به أتم معه وجوباً، ولو كان قد نوى القصر من قبل، بالمقيم، فإن اقتدى به أتم معه وجوباً، ولو كان قد نوى القصر من قبل، الوقت» [الخلاصة الفقهية]: «وندب له إعادة صلاته سفرية في الوقت الضروري حالة سهو الإمام أو جهله فأتم صلاته وقد بدأها بنية القصر، وأتمّها عمداً فتبطل عليه وعلى مأموميه على حد سواء (٤٠).

١٠- الحُرِّيَّة:

وهذا أمر أصبح غير موجود في عصرنا إذ لا رقَّ الآن، قال صاحب [التحفة الرضية]: «ومن كان له حق في التقديم في الإمامة، ونقص عن درجتها كربّ الدار إن كان عبداً أو آمرأة أو غير عالم مثلاً، فإنه يستحب له أن يستنيب من هو أعلم منه»(٥)، والعبودية قديماً تقعد بصاحبها عن أداء واجب الإمامة لذلك اشترطوا الحرية.

⁽١) الحجرات: ١١.

⁽۲) [الفقه المالكي وأدلته] ج۲۲٦/١.

⁽٣) محمد العربي القروي، [الخلاصة الفقهية] ص: ٨٦.

⁽٤) نفسه، ص: ٨٦.

⁽٥) [التحفة الرضية] ص: ٣٢٤.

١١- أن لا يكونَ ذا لحنِ مُزرِ:(١)

واللحن الزري أي الفاحش الذي يُقلب به المعنى كما قرأ القارئ أمام الأعرابي الآية فقال أنا أبرأ ممن يبرأ الله منه بكسر لفظ رسوله في قوله تعالى: ﴿ أَنَّ اللهُ بَرِئَ مُنَ المُشْرِكِينِ وَرَسُولُمُ (٢) ، حتى نبّه إلى أن (رسوله) مضمومة اللام معطوفة على المرفوع، فقال أنا أبرأ ممن برئ الله ورسوله منهم وهم المشركون، قال صاحب [الفقه المالكي وأدلته]: «وتصح الصلاة وراء من يلحن في القراءة ولو بالفاتحة إذا لم يتعمّد، ويأثم المقتدي به إن وجد غيره ممن يحسن القراءة وإلا فلا يأثم، ومن اللحن عدم التمييز بين الظاء والضاد، وقلب الحاء هاء، والراء لاماً، أو الضاد دالا كما عند بعض الأعاجم، أما إن تعمد اللحن، وأبدل الحروف بغيرها فلا يصح الاقتداء الأعاجم، أما إن تعمد اللحن وأبدل الحروف بغيرها فلا يصح الاقتداء والأرت، وهو الذي يدغم حرفاً في آخر خطأ ونحوهم، من كل من لا يستطيع النطق ببعض الحروف تصح إمامته وصلاته لمثله، ولغير مثيله من الأصحاء الذين لا اعوجاج في ألسنتهم، ولو وجد من يعلمه، وقبل التعليم، واتسع الوقت له.

٢١٧- بِلا ابْتِدَاعِ أَوْ فُسُوقٍ أَوْ ضَلالْ ٢١٨- وَكَرِهُ وا مِنْ فَاسِقِ الْجَوَارِحِ ٢١٨- وَكَرِهُ وا مِنْ فَاسِقِ الْجَوَارِحِ ٢١٨- فِي سَلَسٍ أَوْ نَسَبٍ مَطْعُونِ ٢٢٠- وَكَرَّهُ وا الصَّلاةَ فِي صَفِّ النِّسَا ٢٢٢- وَكَرِهُ وا التِّبَاعِ مِنْ بِأَسْفَلِ ٢٢٢- وَجَازَ عِنِيْنٌ وَأَعْمَى يُوْصَفُ ٢٢٢- وَجَوَزُ والِمِشْلِهِ كُلَّ صَبِئ

لِخَوْفِهِ مِنْ رَبِّهِ يَسُومَ الْمَالُ وَأَغْلَفِ عَبْدٍ خَصِيٍّ مُفْرَحِ أَوْ ذِي بَسِدَاوَةٍ أَوْ السَمَسِأْبُسُوْنِ وَالْعَنْحُسَ مَعْ إِمَامَة بِسلادِدَا وَقَصْدَهُ الْمِحْرَابَ بِالتَّنَقُّلِ وَالْأَلْكُنُ الْأَشَلُّ وَالْمُخَالِفُ وَالْأَلْكَنُ الْأَشَلُّ وَالْمُخَالِفُ وَأَفْطَعًا مُجَذَّمًا غَيْرَ أَذِيْ

⁽١) صاحب اللحن الزري أي: المفسد للمعنى والمذهب للخشوع، قال ابن رشد: «تكره الصلاة خلفه ابتداء فإن وقعت لم يجب إعادتها وهو الصحيح».

⁽٢) التوبة: ٣.

⁽٣) [الفقه المالكي وأدلته] ج٣٩/١، ٣٣٠.

يُطالب الإمام أن يكون نقي القلب والجوارح، غير فاسق في قوله أو فعله، ولا مشهود له بانحراف أو ضلالة، لأنه قدوة للمصلين، وهو محل انتقاد فلا بد أن يستقيم، وأن يتقي الله في ظاهره وباطنه، حتى يُشرِّف مهمته المقدسة، وقد أمّ الرسول المسلمين مباشرة بعد فرض الصلاة إلى أن انتقل إلى الرفيق الأعلى، فقد خاطبه المولى بالإمامة في صلاة الخوف في قوله: ﴿وَإِذَا كُنتَ فِيهِم فَأَقَمَت لَهُمُ الصَّكَلَوْةَ...﴾ (١).

ثم شرع يبين صنفا من الأثمة تكره الصلاة وراءهم لوصف من الأوصاف التالية سواء كان راتباً أو غير راتب، وقد لخصت صفات الكراهة في الإمامة فيما يلي:

١ ـ فَاسِق الجَارِحَة:

وذلك كمرتكب الفاحشة بزنى أو سرقة أو شرب خمر وكالمجاهر بمعصية والديه، وكالمتهاون بالصلاة وكآكل الربا وهَلُمَّ جرّاً. وقد تشدَّدَ البعض فأبطلوها وراء الفاسق، ولا تشترط العدالة في الإمامة، والصحيح الذي عليه أهل التحقيق في مذهب الإمام مالك أن الفاسق إذا كان فسقه بسبب الصلاة، وذلك بأن يكون متهاونا بها أو مضيعا لأركانها أو سننها، أو تقدم للصلاة متكبرا متعاليا فلا تصح الصلاة خلفه، وإذا كان فسقه خارج دائرة الصلاة كالعاق لوالديه، وشارب الخمر، والزاني، فالصلاة خلفه مكروهة، ولكنّها تجوز إذا وقعت (٢)، ودليلهم قوله من حديث أبي هريرة قال: «الصلاة المكتوبة واجبة خلف كل مسلم، برّاً كان أو فاجراً، وإن عمل الكبائر، (٣)، وقال صاحب [الفقه المالكي وأدلته]: «وأمّا الفاسق بالاعتقاد، وكل بدعي اختلف في تكفيره ببدعته فإنه تحرم إمامته، ويعيد من

⁽۱) النساء: : ۱۰۲.

⁽٢) [التحفة الرضية] ص: ٣٣٦، ٣٣٧.

⁽۳) رواه أبو داود.

صلّى خلفه في الوقت الضروري على المعتمد، وقيل ببطلان الصلاة وراء الفاسق بجارحة، بناء على اشتراط العدالة من بين الشروط، والدليل هو الإجماع»(١).

٢ _ الأغلَف:

من لم يُختتن في صغره، أو أسلم ولم يبادر للاختتان، والشائع عند الفقهاء أنه يؤمر بالاختتان حالة إسلامه، وقد ورد أن سيدنا إبراهيم اختتن وهو في شيخوخته والاختتان من خصال الفطرة.

٣ _ العَنْدُ:

وهو المملوك.

مقطوع الذكر أو الأنثيين، فإن قطعاً معا فهو المجبوب.

٥ _ المُقَرَّح:

وهو صاحب القروح والدمل والجرب والحروق الكثيرة.

٦ ـ دو سَلس:

وهو من ينتابه النقض جزءاً من الوقت أو أغلب الوقت والثاني هو المقصود.

٧ - ذو نَسَبٍ مَطْعُونٍ:

وهو ابن الزنا، فقد رَوى مالك رضي الله عنه أن رجلاً كان يؤمُّ الناس

⁽١) [الفقه المالكي وأدلته] ج٢٣٠/١.

بالعقيق، فأرسل إليه عمر بن عبدالعزيز فنهاه. قال مالك: «وإنَّما نهاهُ لأنَّه كان لا يُعرفُ أَبُوهُ»(١٠).

٨ ـ البَدويُّ للحَضَرِي:

ولو كان البدوي أكثر حفظاً وأحسن قراءة، وقد روي أن حميد بن عبدالرحمان بن عوف كره أن يؤم الأعرابي في رواية مبسوطة في المدونة (٢)، وعلة ذلك غلبة الجهل والخشونة على البدو فلا يحسنون الإمامة غالباً.

٩ _ المَابُونُ:

وهو المتشبه بالنساء أو المتخنث الذي يتكسر في كلامه كما يفعل النساء، أو من يفعل به فعل قوم لوط ثم تاب، قال الفقهاء وأما من لم يتب فهو أرذل الفاسقين، فلا تقبل الصلاة خلفه على الإطلاق، قال (الجزيري): «ويكره أن يكون الخصي إماماً راتباً، وكذلك من يتكسر في كلامه كالنساء، وولد الزنا، وأما إمامتهم من غير أن يكونوا مرتبين، فلا تكره، ويكره أن يكون العبد إماماً راتباً، والكراهة في الخصي وما بعده مخصوصة بالفرائض والسنن، وأما النوافل فلا يكره أن يكون واحد من هؤلاء إماماً راتباً فيها»(۳).

ملاحظةٌ وتَعقيبٌ:

إضافة إلى ما سبق من كراهتهم للأنواع من الأئمة الذين فصلنا الكلام حولهم، فإنهم يكرهون الصلاة في صف النساء، أو قربه، لما فيه من الشبهة، وقد روى عن النبي الله أن خير صفوف الرجال أولها وشرها آخرها، وخير صفوف النساء آخرها وشرها أولها، لما في ذلك من احتمال

⁽١) رواه مالك في [الموطأ].

⁽۲) [المدونة الكبرى] ج ۱/۸۰.

⁽٣) [الفقه على المذاهب الأربعة] ج١/١٣١.

التشوف للنظر، ومدِّ البصر إلى ما مُتِّع به الغير من أزواج مما لا يحل، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَمُدَّنَ عَيْنَكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ ۚ أَزْفَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ لَكُيْوَةِ الدُّنْيَا لِنَقْتِنَهُمْ فِيهُ وَرِنْقُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَأَبْقَى ﴾ (١).

والحكم أن يبتعد النساء عن الرجال في المسجد فلا تقترب امرأة من صف الرجال، ولا يقترب رجل من صف النساء سدا للذريعة. قال صاحب [التحفة الرضية]: «يكره للرجل أن يصلّي بين امرأتين، كما يكره للمرأة أن تصلي بين رجلين، سواء أكانوأ محارم أم لا»(٢)، والمرأة لا تؤم غيرها في المذهب، لذلك فهي دائماً مأمومة أو منفردة غالباً.

- كما تُكره صلاة الإمام بدون رداء، والرداء يندب لكل مصلِّ والإمام أوكدُ، وقد ذكر الفقهاء أن صلاة الإمام مكروهة إذا كانت أعالي جسده مكشوفة، لقوله الله الله الله المحلّي أحدكم في الثوب الواحد، ليس على عاتقه شيء» (٣)

ويكره علو الإمام على مأموميه إلا بنحو الشبر والذراع، وأما المأموم فيجوز علوه على السطح، إن امتلأ أسفل المسجد لكن في غير الجمعة إلا للضرورة القصوى، فإن علا الإمام لكبر وتطاول بطلت مطلقاً، وذلك لما ورد عن ابن مسعود: (نهى رسول الله أن يقوم الإمام فوق شيء والناس خلفه، يعني أسفل منه)(3)، وروي عن أبي سعيد الخدري أن حذيفة بن اليمان أمّهم بالمدائن على دكان، فجبذه سلمان، ثم قال له: ما أدري أطال بك العهد أم نسيت؟ أما سمعت رسول الله الله يقول: (لا يصلي الإمام على نشز ممّا عليه أصحابه)(6).

ـ ويكره التقدم على الإمام من غير ضرورة وأما لضرورة فجائز إذا

⁽۱) طه: ۱۳۱.

⁽٢) [التحفة الرضية] ص: ٣٧٠.

⁽٣) رواه البخاري ومسلم.

⁽٤) رواه الدارقطني.

⁽٥) رواه الإمام البيهقي.

اكتظ المسجد. لقوله ﷺ: «إنما جعل الإمام ليؤتم به»(١).

- ويكره تخصيص المحراب بالتنفل وصاحب [دليل السالك] جعل الكراهة للإمام بمعنى أنه يتنفل في غير المحراب بعد الفريضة، ولا ينتقل، فيه ولم ينص على غيره.

ثم يشرع الناظم فيما يجوز في باب الإمام فيقول بأنه: جازت إمامة العنين وهو صغير الذكر بحيث لا يتأتّى له الجماع، كما أجاز الشارع إمامة من لا يبصر، فقال الفقهاء بجواز إمامة الأعمى بغيره، وقد استخلف النبي على عبدالله بن أم مكتوم وهو أعمى، في غزواته ولم ينكر أحد ذلك، لحديث حسن رواه أبو داود عن محمود بن الربيع الأنصاري أن عتيان بن مالك وهو من أصحاب رسول الله على، ممن شهد بدراً من الأنصار، أنه أتى رسول الله في فقال: يا رسول الله، قد أنكرت بصري، وأنا أصلي لقومي فإذا كانت الأمطار سال الوادي الذي بيني وبينهم، لم أستطع أن آتي مسجدهم فأصلي بهم، ووددت يا رسول الله أنك تأتيني في بيتي، فأتخذه مصلّى، قال: فقال له رسول الله في: «سأفعل إن شاء الله» (٢).

- وجازت إمامة الألكن وهو من في لسانه لكنة، وكذلك الأشلُّ وهو مشلول أحد الأطراف إذا تَأتَّى له القيام بالمصلين، ولكن إمامة المبين في اللسان، والمكتمل في الأعضاء أولى وأفضل، غير أنّ استحباب التخفيف مما يؤمر به الإمام حتى يبقى محبوباً عند المصلين، فلا يبطل القراءة، ولا السجود والركوع إلاّ ما يقتضيه فرض الاعتدال والطمأنينة، لقوله على: "إذا صلى أحدكم بالناس فليخفف فإن فيهم الضعيف والسقيم والكبير، فإذا صلى لنفسه فليطول ما شاء»(٣)، قال الفقهاء: "من فقه الإمام وكمال أدبه أن يسرع بالإحرام وبالسلام حتى لا يسبقه المأموم فتبطل صلاته، وأن لا يدخل

⁽١) رواه البخاري ومسلم.

⁽٢) رواه البخاري ومسلم.

⁽٣) انظر [فقه السنة] ج١/٢٣٠.

المحراب إلاّ بعد أن تقام الصلاة، وأن يقصر جلوس التشهد الأوّل»(١)، وقد لخّص ذلك الناظم بقوله:

وأربع تعدد من فقه الإمام سرعة إحرام وسرعة سلام دخوله المحراب بعد أن تقام تقصيره جلوس أول يرام (٢)

- وكذلك المخالف، تجوز صلاته إماماً، والمخالف هو من يَتَّبعُ مذهباً غير مذهب المقتدين به، كصلاة خلف الحنفي أو الحنبلي أو الشافعي أو غيرهم، فجازت من الشافعي الذي يرى جواز مسح بعض الرأس في الوضوء، كما تجوز من الحنفي الذي مسّ الذكر ناقضاً للوضوء، فمخالفته كما قال صاحب [التحفة الرضية]: «ليس عن هوى وابتداع، وإنما عن دليل واتباع، لأنه مجتهد أوصله اجتهاده إلى ما رآه من الحكم، والمجتهد مأجور» والدليل على هذا قوله في: «إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران، وإذا حكم ثم أخطأ فله أجر»

- وجازت إمامةُ الصبيِّ لمثله في فرض وأما إمامة الصبي بالبالغ فلا، لأنه في الأصل غير مكلف، لحديث رَفْع القلم عنه، المروي عن علي بن أبي طالب ممّا رواه أبو داود، ولقول (أبن عباس): «لا يؤم الغلام حتى يحتلم» (٥)، وقيل لا يشترط البلوغ إلا في الجمعة لما روي عن عمر بن سلمة أنه كان يؤم قومه وهو ابن ست أو سبع سنين.

- وتستحب سلامة أعضائه وتجوز إمامة مقطوع اليد أو الرجل بلا حرج.

ـ كما قال الفقهاء بجواز إمامة من بوجهه أو جسمه جذام أو شبهه،

⁽١) طالب عبدالرحملن: [العلوم الفقهية الإسلامية من خلال الأحاديث النبوية] ج٦٩/٢.

⁽۲) نفسه، ج۲/۹۳.

⁽٣) [التحفة الرضية] ص: ٣٤٥.

⁽٤) رواه البخاري ومسلم.

⁽٥) رواه البيهقي.

ولكنه خفَّ بحيث لا يستقبح، ولا ينفِّر منه ولا يُعدي كالجرب، إلا أن يكون جذامه شديداً بحيث يحتمل أن ينتقل إلى غيره بالعدوى، فإنه يمنع عن الإمامة والاختلاط بغيره في إطار «لا ضرر ولا ضرار»(۱)، ولكونه أرسل لرجل مجذوم قدم في وفد ثقيف قائلاً: «إنا قد بايعناك فارجغ»(۱) وللحديث الشهير: «فرَّ من المجذوم فرارك من الأسد»(۳).

٣٣٠ وَ عَازَ إِسْرَاعٌ لَهَا بِللا خَبِبُ مُسَمِّعٌ بَصْقٌ يَنَوُولُ إِنْ حُصِبُ
 ٣٣٠ وَ قَتْلُ عَفْرَبٍ أَوْ فَأَرَةٍ أَوْ حَيَّهُ حُضُورُهَا لِمُ تَجَالَّةٍ تَقِيبَهُ
 ٣٣٠ قَصْلُ قَلِيْلٌ عَنْ إِمَامٍ وَالْعُلُو مَعَ اشْتِرَاطِ الاسْتِمَاعِ وَالبُلُو بَعَ اسْتِرَاطِ الاسْتِمَاعِ وَالبُلُو بَعَ الْعَبْدُو النَّيَّةَ وَالمُتَابَعَهُ فِي الاَقْتِدَاءِ فَلْتَكُنْ مُطَاوِعَا
 ٣٧٧ وَاشْتِرَاءُ القَصْدِ فِي ذَاتِ الصَّلاةُ فَلا يُومَّ حَاضِرٌ بِمَا قَدْ فَاتْ

مما يجوز في صلاة الجماعة ما حصرته هذه الأبيات وهو كالتالي:

١ _ الإسرَاعُ للصلاةِ بلا خبب:

ويعني بالخبب ما بين المشي والجري، يربطه البعض بالهرولة، ودليله حديث أبي هريرة: «إذا ثُوّبَ بِالصَّلاةِ فَلا تَأْتُوهَا وَأَنْتُم تَسْعَونَ، وَاتُوهَا وَعَلَيْكُم السَّكينةُ، فَمَا أَدْرَكْتُم فَصَلُوا وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُوا، فَإِنَّ أَحَدَكُمْ فِي صَلاةٍ مَا كَانَ يَعْمَدُ إلى الصلاةِ»(٤).

٢ _ يَجوزُ مُسَمِّعٌ:

وهو من يُبلغ خلف الإمام، ودوره أن يُسمع الناس برفع صوته بالتكبير والتسميع فيقتدون به إذا لم يكونوا يسمعون الإمام، وجاز الاقتداء بالإمام بسبب إسماع المسمّع، ودليل ذلك صلاة أبي بكر بصلاة النبي الله وكان

⁽١) رواه مالك وابن ماجه.

⁽۲) رواه مسلم.

⁽٣) رواه البخاري.

⁽٤) رواه مالك والبخاري ومسلم.

يسمعه ثم يُسمع عنه مَن خلفه من المصلين، يقول الإمام (المازري) فيه حجة لقول من أجاز الصلاة بالمسمع (۱)، قال صاحب [المعيار] بعد نقل كلام (ابن رشد): «هكذا قال بعض الشيوخ في صحة الصلاة بالمسمّع وفي صحة صلاة المسمع ستة أقوال، ومذهب الجمهور الجواز، بل عزاه ابن رشد إلى الخلاف في مسألة الرافع صوته للإفهام، لأنه من ضرورات الجوامع، ثم قال بعض الشيوخ: واختلف الشيوخ في المسمّع هل هو ناثب أو وكيل عن الإمام، وهو علم على صلاته، أو إن أذن الإمام بنيابته، وإلا فعلم وانظر إذا لم يكن هناك مسمع والجماعة كثيرة، فقد نصّ عياض أنّ من وظائف الإمام أن يرفع صوته بالتكبير كله، وسمع الله لمن عياض أنّ من وراءه (۲).

٣ ـ جازَ بصقٌ يزولُ إن حَصَبَ:

البصق مستقذر وقد نُهِي عنه اتجاه القبلة بل يكون عند الرجلين، والظاهر أن ستره بالحصباء أو التراب مطلوب، وقد ورد عن السائب بن خلاد: أن رجلاً أمّ قوما فبصق في القبلة ورسول الله الله ينظر فقال رسول الله حين فرغ: لا يصلي لكم، فأراد بعد ذلك أن يصلي لهم فمنعوه، وأخبروه بقول رسول الله فذكر ذلك لرسول الله فقال: نعم، وحسبته أنه قال: «إنك آذيت الله ورسوله»(٣).

ع - قتلُ أفعى أو فَارةٍ أو عقربٍ:

والظاهر أنّ تصحيفاً وقع في البيت آن الطبع إذ الأفعى هي الحيَّة، فالمفروض أن يكون: [وقتل عقرب أو فأرة أو حيّة] إذا رآها أمامه في المسجد مع مراعاة نظافة المسجد في كل حال(٤٠).

⁽۱) [المذهب المالكي وأدلته] ج٣٤٦/١.

⁽٢) ميارة [الدر الثمين والمورد المعين] ص: ٢٦٩.

⁽٣) رواه أبو داود.

⁽٤) تصحيح البيت رقم ٢٢٥ هو:

وقستل عقرب أو فسأرة أو حبية حضورها لمستجالة تبقية

٥ ـ يَجوزُ حُضورُ المُتجالَةِ للجَمَاعةِ:

والمتجالة هي المرأة الكبيرة السن لتجليها من حيث أنها لا أرب للرجال فيها، وقسم (ابن رشد) النساء إلى:

أ ـ عَجوز:

وهي الطاعنة ولا تحاسب على خروج ولا تُمنع منه.

ب ـ متجالة:

وهي ما كان سِنُّها كبيراً، ولا تزال ممكنة الأرب فتخرج للمسجد، ولا تُكثر التردُّد.

ج _ شَّابَةٌ غير فَارهَةٍ:

تخرج للفرض دون السنن.

د ـ شَابَةٌ فَارِهَةٌ:

يستحسن أن لا تخرج لشيء من ذلك.

وقد اشترط الناظم التقوى للمتجالة، واشترط الفقهاء عدم التزين، وعدم الفتنة بجمال أو لباس أو حلي، وأمان الطريق من المفسدة، مع إذن الزوج، لقوله في: «لا تَمنعُوا إماءَ الله مَساجِدَ الله» (۱)، وعند مالك أن الشابة لا تمنع من المسجد ومن حضور جنازة أهلها، وتمنع من الخروج إلى العيدين، والاستسقاء، ممّا تقدم كما حققه (ابن رشد)، ودليل ما سبق حديث عائشة قالت: «إن كان رسول الله في ليصلي الصبح، فينصرف النساء متلفعات بمروطهن، ما يعرفن من الغلس) (۲) وعن ابن عمر قال: كانت امرأة لعمر، تشهد صلاة الصبح والعشاء في الجماعة في المسجد،

⁽١) رواه البخاري ومسلم.

⁽٢) رواه البخاري ومسلم.

فقيل لها: لم تخرجين، وقد تعلمين أنّ عمر يكره ذلك ويغار؟ قالت: وما يمنعه أن ينهاني؟ قال يمنعه قول رسول الله ﷺ: «لا تمنعوأ إماء الله مساجد الله»(١).

٦ - فصلٌ قليل عن الإمام بتقدم مثلاً وعُلق الماموم عنه:

وذلك جائز على أن يمكن متابعة الإمام باتصال الصفوف، ورؤية المتأخر منها للمتقدم، وإن كثرت جداً، والمبدأ المتابعة للإمام، وتشترط في متابعة الإمام نية الاقتداء به، فلا يخالف المأموم إمامه في النية، وإلا بطلت صلاته، ولا يؤم مصلي الظهر ولا إمام الحاضرة مصلي الفائتة، والاتباع يقتضي التأخير عنه في الوقوف ومكان تأدية الصلاة، والراجع أنّ التقدم الكثير مكروه وخصوصاً لغير ضرورة، وأن الجواز المذكور هنا إنما هو مع الضرورة، كازدحام المسجد وضيقه عن روّاده، وأصل الدليل في هذا قوله هي الحديث: «إنما جعل الإمام ليؤتم به»(٢).

* * *

صلاة الشفر

٢٢٠ - قَصْرُ الصَّلاةِ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَهُ
٢٣٠ - أَرْبَعَةٌ مِنْ بُرُدٍ مَعْرُوفَهُ
٢٣١ - وَاشْتَرَطُوا العَزْمَ عَلَى المُوَاصَلَهُ
٢٣٧ - فَلَيْسَ يَقْصُرُ الذِي أَقَامَا
٢٣٧ - يَشْرَعُ فِيْهِ آخِر العُمْرَانِ
٢٣٧ - يَشْرَعُ فِيْهِ آخِر العُمْرَانِ
٢٣٧ - وَيَنْتَهِي القَصْرُ إِلَى مَحَلِّهِ

سَبَبُهُ مُسَافَةٌ مُسِحَدَّدَهُ فِي سَفَرٍ بِمِشْيَةٍ مَأْلُوفَهُ فِي دُفْعَةٍ كَامِلَةٍ مُتَّصِلَهُ وَلا السَّذِي رَعَسَى السَفَلا دَوَامَا وَالسَبَدُويُّ يَبْتَدِي فِي الآنِ أَوْ مِثْلِهِ مِكَا ابْتَدَا فِي فِعْلِهِ

⁽١) رواه البخاري ومسلم.

⁽۲) رواه الشيخان البخاري ومسلم.

بدأ الناظم في هذا الفصل المختصر بعرض معنى صلاة السفر وأحكامها الشرعية وهي مرغوبة شرعاً، فالقَصرُ: هو صلاة الرباعية ركعتين، في حالة أمن لا حرب وخوف، لأن لصلاة الخوف أحكامها الخاصة.

وحكمه كما أشار الناظم أنه سنة مؤكدة في السفر، وقيّده البعض بالسفر المباح، ويخرج منه سفر المعصية، كقطع الطريق، أو سفر لارتكاب موبقة، أو كبيرة من الكبائر، فلا يقصر العاصي بسفره، ولا يُشترط كون السفر قربة (١) ودليله الشرعي ما ورد في الآية: ﴿وَإِذَا ضَرَبُمُ فِي ٱلْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمُ جُنَاحٌ أَن نَقْصُرُوا مِنَ ٱلصَّلَوٰة إِنَّ خِعْلُمُ أَن يَغْنِنكُمُ الّذِينَ كُفُرُوا ﴾ (٢) وظاهر النص السالف، أن قصر الصلاة شرع في صلاة الخوف ابتداءاً، وأنه عند مالك سنة وليس واجباً.

يقول (مالك) رضي الله عنه: "كل سفر مباح يجوز فيه قَصرُ الصلاة، فقد رُوي أن رجلً جاء إلى رسول الله الله فقال: يا رسول الله: إنِّي رجل تاجر أختلف إلى البحرين، فأمره أن يصلِّي ركعتينٍ) (٣)، وهناك دليل آخر مفاده أن رجلاً سأل عبدالله بن عمر فقال: "يا أبا عبدالرحمان إنَّا نجد صلاة الخوف، وصلاة الخطر في القرآن، ولا نجد صلاة السفر؟ فقال عبدالله بن عمر: يا ابن أخي إن الله عزَّ وجلَّ بعث إلينا محمداً ولا نعلمُ شيئاً، فإنما نفعل كما رأيناه يَفعلُ "(أ) قال (الشيخ ابن عاشور): يعني أن ابن عمر أقرَّ السائل وأشعره أن صلاة السفر ثبتت بالسنة (٥).

والمنطلق في تشريع صلاة السفر، أنّ السفر قطعة من العذاب، يتغيّر

⁽١) [القوانين الفقهية] ص: ٨٩.

⁽٢) النساء: ١٠٠٠

⁽٣) قال ابن كثير هذا حديث مرسل. انظر محمد علي الصابوني [روائع البيان تفسير آيات الأحكام] ج ١٧/١ه.

⁽٤) رواه مالك والنسائي وابن ماجه.

⁽٥) [التحرير والتنوير] ج٥/١٨٣.

به حال الإنسان، مهما كان بُعْدُ سفره أو قربه، ومهما كانت وسيلة السفر، انطلاقاً من قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُرٌ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٌ ﴾(١)، من أجل ذلك كان مقصد الدين من تخفيف الصلاة في هذه الوضعية الخاصة التي يتعرّض فيها المسافر عادة للرهق والتعب والمعاناة، وقد روي عن (القاضي عبدالوهاب) قوله وهو منسوب أيضاً (للشافعي):

تغرب عن الأوطان في طلب العلا تفرج هم واكتساب معيشة فإن قيل في الأسفار هم وغربة فموت الفتى خير له من مقامه

وسافر ففي الأسفار خمس فوائد وعلم وآداب وصحبة ماجد وقطع فياف، وارتكاب شدائد بأرض عدو بين واش وحاسد

وعكس هذا مما يعرفه الممارسون للسفر من الشدائد والمصاعب ما عبّر عنه (القاضي عياض) ردّاً على هذه الأبيات حين قال:

تقاعد عن الأسفار إنْ كنت طالباً تسسوق إخوان وفقد أحبة وكشرة إيحاش وقلة مؤنس فإنْ قيل في الأسفار كسب معيشة فقل كان ذا دهر تقادم عصره فهذا مقالي والسلام كما بدا

نجاة ففي الأسفار سبع عوائق وأعظمها يا صاح سكنى الفنادق وتبديد أموال وخيفة سارق وعلم وآداب وصحبة وافق وأعقبه دهر شديد المضايق فجرّب ففي التجريب علم الحقائق

قال الإمام (ميارة) في شرحه على (ابن عاشر): «ومن أعظم ما يزهد في السفر، ويرغب عنه، ما رأينا الناس أجمعوا عليه اليوم من ترك الصلاة في الطريق إلا النادر جدّاً، ومن سأل أهل الرفقة الصبر للصلاة لم يلتفت إليه، وكأنه أتى بمنكر من القول، وكذا معاشرة من اجتمعت فيه رذائل الخصال»(٢).

⁽١) الحج: ٧٨.

⁽٢) ميارة [الدر الثمين والمورد المعين] ص: ٢٠٥.

ويضاف إلى ما سلف أن سبب السفر الشرعي إنما هو المسافة المحددة، وقد شرحها بأنها أربعة بُرد، والبُرُدُ جمع بريد، وقد ورد في كتاب [دليل السالك]: «المشهور عند المالكية: أربعة برد، وهي ستة عشر فرسخا وتبلغ ٨٩٠٤٠ متراً وقيل ثلاثة وثمانون كيلومتراً تقريباً أو أربعة وثمانون كيلومتراً»(١).

على أن تكون المشية في سفر القصر بما هو مألوف عادة، دون سرعة مفرطة، ولا بُطْءِ كبير، ممّا يكون مألوفاً في المعتاد.

وفي قوله: واشترطوا العزم على المواصلة، أي: أن يكون السفر دفعة واحدة، أي لا يُقيم في المسافة إقامة توجب الإتمام كأربعة أيام، إلا العسكر في دار الحرب فإنهم يقصرون وإن نووا إقامة مدة طويلة.

وهذا العزم على قطع المسافة منذ عقد نِيَّة السفر أكيد من غير تردد، ويكون دفعة واحدة، فلا يقصر من يطلب رعياً أو مفقوداً أو هائماً، روى (مالك) في [الموطأ] عن ابن عمر أنه ركب إلى ذات النصب، فقصر الصلاة في مسيرة ذلك، قال مالك: وبين ذات النّصب والمدينة أربعة برد^(۲).

- ثم ذكر الناظم أن الحضري يشرع في قصر الصلاة عند نهاية البساتين والعمران من المدينة، فعن أنس قال: (صلّيت الظهر مع النبي المدينة أربعاً، والعصر بذي الحليفة ركعتين، وذو الحليفة خارج عمران المدينة) (٣).

أما البدوي ويسمونه العمودي فهو مُرخَّصٌ له أن يبدأ في القصر منذ أن يجاوز بيوته المنصوبة، وساكن الريف يقصر متى انفصل عن منزله، وينتهى القصر إلى محله، أي: إلى المكان الذي بدأ منه حيث منزله، قال

⁽۱) [دليل السالك] ص: ۲۸ وقد حققها الشيخ باي في شرحه [زاد السالك] على أنها ۸٤۰۰۰ أربع وثمانون ألف متر أي: ۸٤ كيلومتر كما اجتهد.

⁽۲) [التحفة الرضية] ص: ۲۲۹.

⁽٣) رواه البخاري ومسلم.

صاحب [التحفة الرضية]: "وفي حكم العمران حلة ساكن البادية، أي المحلة التي ينزل فيها قومه، ولو تفرقت منازلهم، طالما أنهم يجمعهم المنزل واسم القبيلة، فلا بدّ من مجاوزة بيوتهم جميعا حتّى يحلّ له القصر»(١).

٢٣٥- بِسَفَرِ الطَّاعَةِ جَازَ مُطْلَقًا
 ٢٣٦- فَيَحْرُمُ القَصْرُ عَلَيْكَ فَاذْ دَجِرْ
 ٢٣٧- مَحَلَّهُ ظُهْرٌ وَعَصْرٌ وَالعِشَا
 ٢٣٨- وَيَقْطَعُ القَصْرَ دُخُولُ وَطَنِهُ
 ٢٣٨- بِسَلْدَةٍ فَإِنْ نَسَوَى الإقَامَـةُ

فَإِنْ عَقَفْتَ أَوْ قَطَعْتَ الطُّرُقَا وَيُكُرَهُ القَّصْرُ لِلاهِ بِالسَّفَرْ وَمَنْ يُقَصِّرْ غَيْرَهَا فَقَدْ أَسَا عِنْدَ المُرُودِ أَوْ مَحَلُّ زَوْجَتِهْ أَرْبَعَةً فَلْيَبْدَإِ الإِنْدَمَامَا

البيت الأول يشير إلى أن القصر يجوز في سفر الطاعة مطلقاً، كما أشرنا إلى ذلك من قبل، وأن السفر الذي يُعصى به يَحرم عليه القصر فيه كقطع الطريق أو السرقة أو الغصب، أما السفر الذي يُعصى فيه كشرب خمر فجائز القصر فيه، ويُكره السفر للاهي والعابث بسفره.

والسفر الذي للهوى كالصيد من غير حاجة، فالمشهور أنه يُكره له القصر، ومقابله يقصر، وهما مبنيان على كراهة صيد اللهو وإباحته وهو مشهور.

قال (الشيخ محمد باي) نقلا عن (الشيخ الزجلاوي): (أختلف في منع قصر اللاهي فإن قصّر لم يعد للاختلاف وهو الصَّواب عند ابن ناجي في العاصي بسفره، لذلك أيضاً قال البناني وعلى هذا اقتصر الحطاب، فقول الخرشي إن قصر العاصي أعاد أبدا على الأرجح، وإن قصر اللاهي أعاد في الوقت غير ظاهر، وقال غيره لم أقف على هذا الترجيح، واحترز من العاصي فيه فإنه لا يقصرُ اتفاقا)(٢).

ومحل القصر الصلوات الرباعية تصبح مثنى، فأما من قصَّر غيرهما

⁽١) [التحفة الرضية] ص: ٤٢٨.

⁽٢) [فتح الجواد شرح على نظم العزية لابن باد] ص: ١٥٠ ـ ١٥١.

فقد أساء، وعليه فهم الأحكام، وسؤال أهل الذكر، ثم شرع يتكلم عن قطع القصر بالإتمام، إذا دخل وطنه المار عليه، لأنه موقع استقراره أو يدخل في موقع سكنى زوجته، أي حيث يكون له زوجة وولد، واشترطوا في الزوجة أن تكون مدخولا بها بعد المسافة، ودخول بلده الذي سافر منه، فإن نوى إقامة أربعة أيام فأكثر أي ما زاد عن عشرين صلاة، فإنه يتم لأنه أصبح من أهل ذلك الموطن في الحكم، وزال عنه معنى السفر، ودليله حديث العلاء بن الحضرمي قال: قال رسول الله في: «يمكث المهاجر بعد قضاء نسكه بمكة ثلاثًا» (أ)، وفي [بداية المجتهد] أنّ حكم الثلاثة مخالف لحكم ما زاد عليها، وأنّ الثلاثة في حكم السفر (٢)، وما روي عن قصر بعض الصحابة أكثر من أربعة أيام، محمول على ما روي عن النبي في من لفظ ابن عباس قال: (أقام النبي في تسعة عشر يقصر) (٣)، قال صاحب لفظ ابن عباس قال: (أقام النبي في تسعة عشر يقصر) أنّ ذلك وقع لأنهم كانوأ غير ناوين إقامة تلك المدة، فإذا لم يتحدّد زمن الإقامة بقي المسافر مقصرا من الصلاة ولو طالت المدة ، فإذا لم يتحدّد زمن الإقامة بقي المسافر مقصرا من الصلاة ولو طالت المدة .

٢٤٠ إِذَا اقْتَدَى بِهِ المُقِيْمُ أَكْمَلا
 ٢٤١ وَلْيَفْعَلَنْ مَا زَادَ عَنْ إِمَامِهِ
 ٢٤٢ فَإِنْ تَوَهَّمَ الإمَامَ فِي سَفَرْ

وَقَدُ رَأَوْا صُدورَةَ ذَاكَ أَفْضَلا مُسْتَأْنِفَ البَاقِي عَلَى سُنَّتِهِ أَوْ عَكُسهُ أَبْطَلَ مَا قَد ابْتَدَرْ

يصحُّ في المذهب اقتداء المقيم بالمسافر والعكس مع الكراهة، أي: جاز اقتداء المسافر بالمقيم، والمقيم بالمسافر مع الكراهة، ويري البعض الكراهة فيه مع كون الصورة الثانية، وهي اقتداء المسافر بالمقيم أشدُّ كراهة، ذلك لمخالفة سنة القصر، وإذا اقتدى مسافر بمقيم انتقل إلى الإتمام، وأما العكس فكل على سنته، كما ذكر (خليل): «وإن اقتدى مقيم به فكل على

⁽١) رواه البخاري ومسلم والترمذي والنسائى وأحمد.

⁽٢) [بداية المجتهد] ج٧٠٧/١.

⁽٣) رواه البخاري.

⁽٤) انظر [الفقه المالكي وأدلته] ج١٧١٧.

سنته، وكره كعكسه، وتأكد وتبعه، ولم يعد» (١)، ولا يكره اقتداء المسافر بالمقيم إلا عند المالكية فإنهم يقولون بأنه مكروه، إلا إذا كان الإمام أفضل، أو به مزية وهو ما أورده (الجزري) في [الفقه على المذاهب الأربعة] (٢)، والدليل ما ورد أنّ عمر بن الخطاب كان إذا قدم مكة صلى بهم ركعتين ثم يقول: «يا أهل مكة أتموأ صلاتكم فإنا قوم سُفُر» (٣) قال صاحب [التحفة الرضية]: «ويكره للمقيم أن يقتدي بالمسافر لمخالفته نية إمامه، وإنما صلى عمر رضي الله عنه بالمقيمين إماما، وهو مسافر، لأنه الخليفة، ولا يؤم الرجل في سلطانه (٤).

وقد فصّل (الإمام ميارة) في مسألة اقتداء المقيم بالمسافر والمسافر بالمقيم ثلاثة أقوال الكراهة في الحالة الأولى والثانية، وجواز الحالتين، وجواز آقتداء المقيم بالمسافر، مع كراهة آقتداء المسافر بالمقيم، وذكر أنّ المعروف هو الأول وهو الكراهة فيهما، ونصّ ابن حبيب وغيره على أنّ اقتداء المقيم بالمسافر أقل كراهة. وذكر ابن حبيب أنّ رواية مالك على أنه إذا اجتمع مسافرون ومقيمون بأنه يصلي بالمقيمين مقيم، وبالمسافرين مسافر، إلا في المساجد الكبرى التي يصلي فيها الأمراء، فإنّ المسافر يتم معه، والظاهر أن المسافر إذا صلّى خلف المقيم أتمّ صلاته، ولا يعيد على المشهور، وفي المسألة خلاف نرجّح فيه ما ذكرناه (٥٠)، وقد أشرنا إلى هذا الخلاف في باب الإمامة من قبل، عند الكلام على اشتراط إقامة الإمام للجمعة فلا تصح إمامة الجمعة من مسافر.

وفي البيت الأخير يؤكد أن المأموم المسافر إذا ظنَّ أن الإمام مسافر لِقرينةِ التبست عليه فاقتدى به، فظهر أنه على عكس ذلك مقيم، فالبطلان

⁽١) [جواهر الإكليل شرح مختصر خليل] ج٩٠/١.

⁽٢) [الفقه على المذاهب الأربعة] ج١/٨٧٨.

⁽٣) رواه مالك.

⁽٤) [التحفة الرضية] ص: ٤٣٠.

⁽٥) ميارة. [الدر الثمين والمورد المعين] ص: ٢٠٤.

لاختلاف النية، ومثله إذا ظنَّه مقيماً فاقتدى به فظهر أنه مسافر فالبطلان أيضاً وفي الصورتين يعيد المأمومان الصلاة في هاتين الحالتين.

وخلاصة ذلك ما أوردناه في هامش الألفية: «لا يجوز صلاة المُتوهِّم إمامه مُتمَّاً فيجده مقصِّراً والعكس أيضاً، فإذا دخل معه بنية وتَبيَّنَ عكسهاً أَعَادَ صلاتَهُ (١٠).

* * *

جمغ الصلاتين

٧٤٣ - وَرَخَّصُوا الْجَمْعَ لِمُشْتَرِكَتَيِنَ ٧٤٤ - أَوْ سَفَرٍ أَوْ مَرَضٍ أَوْ عَرَفَهُ ٣٤٥ - إِذَا يَحِينُ النَّلْهُ لُ فِي نُنُولِ ٣٤٧ - فَقَدَّمِ الظَّهْرَيْنِ مِنْ قَبْلِ الرُّكُوبُ ٣٤٧ - وَإِنْ يَكُ النُّزُولُ بَعْدَ الاصْفِرَادُ

لِظُلْمَةٍ أَوْ مَطَرٍ بِهَا أَوْطِينُ أَوْ بِالنُّذُولِ بَعْدُ بِالمُذْدَلِفَة وَقَدْ عَقَدْتَ العَدْمَ لِلرَّحِيْلِ إِذَا نَوَيْتَ الحَطَّ مَا بَعْدَ الغُرُوبُ فَأَخِرِ العَصْرَ لِوَقْتِ الاخْتِيَادُ

شَرِعَ النَّاظم في هذا الفصل يتكلم عن الجمع الشرعي بين الصَّلاتين، ولا يكون الجمع إلا لمشتركتي الوقت، إما بتقديمهما معاً لسبب مما سنُفصله، أو تأخيرهما لِيُصلَّيا معاً بوجه من الوجوه الجائزة، يقول (ابن جزي): «يجوز الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء لأسباب» (٢).

⁽١) [الألفية الفقهية] المتن _ ص: ٤٨.

⁽٢) [القوانين الفقهية] ص: ٨٧.

⁽٣) رواه مالك في [الموطأ].

عباس: (أنّ النبي على جمع بين الصلاتين في سفرة سافرناها في غزوة تبوك، فجمع بين الظهر والعصر، والمغرب والعشاء، قال سعيد بن جبير قلت لابن عباس: ما حمله على ذلك؟ قال: أراد أن لا يحرج أمته)(١) والحديث دال مع أحاديث أخرى، على أنّ الجمع لا يكون إلا بين الصلوات المذكورة، فيكون بين الظهرين [الظهر والعصر] والعشاءين المغرب والعشاء] ولا يصح بين غيرها، فلا تجمع الفجر مع الظهر، ولا العصر مع المغرب، ولا العشاء مع الصبح، ومردّ الأمر أنّ المكلف لا يجوز له أن يؤخر فرضا أو يقدمه عن الوقت الذي حدده الشارع الحكيم، بدون سبب من الأسباب الشرعية المذكورة، لأننا مأمورون بأداء الصلاة في بدون سبب من الأسباب الشرعية المذكورة، لأننا مأمورون بأداء الصلاة في أوقاتها، ولكن الإسلام دين يسر، ولذلك راعى الأحوال المذكورة في السنة، فخقف على المصلّي حتى لا يكون مرتبطاً بما يرهقه عن الأداء، أو يمنعه من العبادة.

وقد شرع الناظم مباشرة في ذكر الأسباب التي تجيز الجمع بين الصّلاتين وهي كالتالى:

١ - المَطَرُ الغزيرُ والظُّلمَةُ والطِّينُ:

وهذا واضحٌ في قوله [بظلمة أو مطر بها أو طين] والظاهر أنه في الحضر، وقد وردت به الأدلة، ولا يكون الجمع حالة المطر للظهر والعصر مطلقا، بل للمغرب والعشاء فقط، وقد وقع فيها الاختلاف فقال (مالك) لا تجوز إلا في البلاد المطيرة كالأندلس، ونسبتها إلى مالك غير ثابتة، وقد ورد الجمع عن النبي على في الحجاز وهي بلاد قليلة المطر والبرد(٢).

وورد أنّ مالكاً استثنى جمع الظهرين من أجل المطر، وكرهه لما وجد عليه العمل في المدينة، على ما أورده (ابن رشد الحفيد) في [بداية المجتهد]^(٣)

⁽۱) رواه مسلم.

⁽٢) انظر [القبس في شرح موطأ] مالك بن أنس ج١/٣٢٧.

⁽٣) [بداية المجتهد] ج١/٢١٢.

وعلَّلَ (الباجي) ذلك، بكون الناس لا يمتنعون عن أمور الدنيا، فأمور الدين أولى (١)، قال (الجزيري): «إذا وجد مطر غزير يحمل أواسط الناس على تغطية رؤوسهم، أو وحل كبير، وهو ما يحمل أواسط الناس على خلع الحذاء مع الظلمة، جاز جمع العشاء مع المغرب جمع تقديم محافظة على صلاة العشاء في جماعة من غير مشقة، فيذهب إلى المسجد عند وقت المغرب، ويصليها دفعة واحدة»(٢).

٢ ـ السَّفَـرُ:

ويُقصد به السفر المباح وإن لم يبلغ مسافة القصر، وقد رُوي عن أبي هريرة رضي الله عنه في جمع النبي الله في تبوك، وقد أوردناه سلفاً، وهناك أحاديث كثيرة في جواز هذا الجمع عن أنس بن مالك وعن معاذ بن جبل وعلّة ذلك التسيير رفع المشقة والحرج عن المسافر.

وأوضح ما في أدلة الباب ما روي عن علي بن حسين أنه كان يقول: (كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يسير يومه جمع بين الظهر والعصر وإذا أراد أن يسير ليلهُ جمع بين المغرب والعشاء)(٣).

واشتُرطَ جد السير في المشهور، كما ذكر ذلك (ابن جزي) في [القوانين] (على الله البعض وقد وافقه (ابن رشد الحفيد) واستدل عليه بنصوص (٥)، ووضع العلماء للجمع في السفر شروطاً هي: أن يكون السفر في البرّ، لورود الرخصة فيه، وقال (الشيخ محمد باي) إنّ سفر الجوّ ملحق بسفر البرّ فيجوز فيه التقصير، وأمّا سفر البحر فلا يجوز فيه ذلك على المذهب، كما اشترطوا أن يكون السفر مباحاً فلا يجمع المسافر لمعصية أو لهو، ولكن إذا جمعا فلا إعادة عليهما.

⁽۱) [المنتقى] ج١/٢٥٧.

⁽٢) [الفقه على المذاهب الأربعة] ج١/٤٨٤ _ ٤٨٥.

⁽٣) رواه الإمام مألك.

⁽٤) [القوانين الفقهية] ٨٧.

⁽٥) [المقدمات] ج١٣٧/١.

ولا يشترط السفر الطويل لأن الجمع في الحضر جائز في الأحوال المنصوص عليها، فهو في السفر القصير أولى. واشترط البعض الجدّ في السير، وقال البعض أنه لا يشترط، بل يجوز الجمع مطلقاً، سواء أجدّ به السير أم لا، ولكن البعض رجّحوا هذا الشرط وهو أن يجدّ به السير، لحديث ابن عمر قال: (كان النبي عليه يجمع بين المغرب والعشاء إذا جدّ به السير)(۱).

٣ ـ المَرضُ:

وقد قاسوا هذا السبب على السفر لتلازمهما في آيات الأحكام في الصيام، وللجامع بينهما وهو حصول المشقة المتواجدة في كليهما، والظاهر أن المشقّة تُراعَى في المرض بصورة أكبر، لتأثيرها وشدَّتها على النفس، قال (سحنون): "إنما الجمع رخصة لتعب السفر ومؤونته إذا جد به السير، فالمريض أتعب من المسافر، وأشدُّ مؤنة لشدة الوضوء عليه في البرد، ولما يخاف عليه منه، من بطن منخرق أو علة يشتد بها التحرك والتحويل، ولقلة من يكون له عوناً على ذلك، فهو أولى بالرخصة وهي به أشبه منها بالمسافر سنة من رسول الله وأبي بكر وعمر وعثمان والخلفاء، فالمريض أولى بالرفق لما يخاف عليه من غير وجه»(٢).

٤ - ورودُ الحاج في عرفات:

وقد فعله النبي الله وجمع بين الظَّهرين جمع تقديم في عرفات وهو القائل: خُذُوا عَنِّي منَاسِككم ومَا زَالَ النَّاس يَفعلونَهُ وسَيبقَونَ إلى يومِ الدينِ، وسيأتي تفصيله في باب الحج.

الجَمْعُ في مُزدَلِفَة:

وذلك بعد الإفاضة من عرفات، وذكر الله عند المَشعَر الحرام، فإن

⁽١) رواه البخاري ومسلم.

⁽٢) انظر [المدونة الكبرى] ج١١١/١، و[المذهب المالكي وأدلته] ج ٣٠٩/١.

الحاج يجمع المغرب والعشاء بمزدلفة ويُصَلِّيهِمَا جمع تأخير وتقصير للعشاء.

صُورُ الجَمع كَما وَردتُ في النَّظْم:

وفيه جملة مسائل نذكرها في النقاط التالية:

١ ـ إذا حان وقت الظهر وقبل رحيله نوى حَطَّ رحاله بعد المغرب، فإنه يجمع الظهرين جمع تقديم قبل أن يركب ويكون ذلك في الوقت الاختياري للظهر فيُقَدِّم العصر ويصلِّيهَا معهَا.

٢ ـ وأما إذا نوى النزول حالة سفره قبل الاصفرار، فيؤخر العصر إلى وقتها الاختياري، ويصلِّي الظهر في وقتها الاختياري قبل رحيله والبيت (٢٤٧) يجب أن يكون بهذه الصفة في أصل المنظومة:

وإنْ يَكُ النُّذُولُ قبلَ الاصفِرَادِ فَأَخِّرِ العَصرَ لِوقْتِ الاختِيَادِ (١) تَقْدِيمَهَا وَالْعَكْسُ فِيْهِ جَائِزُ وَتَسْزِلَنْ قَسِلَ اصْفِرَادِ أَخْسِرًا فَلْتَجْعَلَنْ وَقُتَ اخْتِيَادِ ظَرْفَهُ وَيُسلُكَ آخِرَ اخْسِيَسَادِ أَدُّهَسَا فَالْتَزِم الحُكْمَ الصَّرِيْعَ البَادِيَا

۲۶۸ - وَإِنْ يَكُنُ بَعدَ اصْفِرَادِ جَوَّزُوا ٧٤٩ ـ وَإِنْ تَسكُسنُ آنَ السزَّوَالِ سَسائِسرا ٧٥٠ - أَمَّا إِذَا رُمْتَ السُنُّرُوْلَ بَعْدَهُ ٢٠١- فَهَاتِهِ أَوَّلَهُ تُصَلُّهَا ٢٥٢ ـ وَأَطْلَقُوا عَلَيْهِ جَمْعًا صُورِيَا

وبعد ذلك أكمل الصور الممكنة في الجمع، ونحن نكمل شرحها بتكملة الترقيم لها انطلاقاً مما ألمحنا إليه سابقاً من ذكرنا صور الجمع كما يلى:

٣ ـ إذا كان النزول بعد اصفرار الشمس مُقَرَّراً قبل الرحيل، فإنه مُخَيَّرٌ في تقديم العصر لجمعها مع الظهر، أو تأخيرها لوقتها الضروري، وهو الأحسن وكلاهما جائز كما نصَّ الناظم على ذلك.

⁽١) هناك خطأ مطبعي في أصل المنظومة في الشطر الأول تعوض كلمة (بعد) بقبل، بينما في البيت الموالي صحيحة.

\$ - أن يكون - وقد زالت الشمس- سائراً غير نازل، وهو ينوي النزول قبل اصفرار الشمس، أي في الوقت الاختياري للعصر، فيؤخر الظهر معها حتى ينزل، وإن نوى النزول بعد الغروب ففي وقتها الاختياري، وهو ما يُسمى بالجمع الصوري، وقد دعا الناظم إلى التزام الأحكام الشرعية وتوخّيها. قال (الجزيري): «فإن نوى النزول بعد الغروب، فلا يجوز له تأخير الظهر حتى يجمعها مع العصر، ولا تأخير العصر حتى ينزل، لأنه يؤدي إلى إخراج كل من الصلاتين عن وقتها، وإنما يجمع بينهما جمعاً عودياً، فيوقع الظهر في آخر وقتها الاختياري، والعصر في أول وقتها الاختياري والمغرب والعشاء كالظهر والعصر في جميع هذا التفصيل، ولكن مع ملاحظة أن أول وقت المغرب، وهو غروب الشمس ينزل منزلة الزوال بالنسبة للظهر، وأن ثلث الليل الأول ينزل منزلة اصفرار الشمس بعد العصر، وأن طلوع الفجر بمثابة غروب الشمس فيما تقدم»(۱).

٢٥٣ ـ وَاجْمَعْ عِشَاءَيْكَ لِمَا قَدْ وَقَعَا ٢٥٤ ـ أَوْ طِيئَةٍ تَمْنَعُ جُلَّ النَّاسِ ٢٥٤ ـ أَوْ طِيئَةٍ تَمْنَعُ جُلَّ النَّاسِ ٢٥٠ ـ وَصَلِّ فِي الجَمْعِ صَلاةً تُفْتَرَضْ ٢٥٠ ـ أَدِّ بِهِ العِشَاءَ فَرْضًا تَصِلِ ٢٥٧ ـ ثُمَّ تُصَلِّي فِي العِشَاءِ النَّافِلَةُ

مِنْ هَاطِلِ المَطَرِ أَوْ تُوقِّعَا مِنْ لُبْسِهِمْ فِي الوَحْلِ لِلمَدَاسِ لِمَغْرِبِ ثُمَّ الأذَانُ المُنْخَفِضْ وَادْجِعْ إِلَى البَيْتِ بِلا تَنَفُّلِ مِنْ غَيْرِ إِسْرَاعِ لَهَا أَوْ عَجَلَهُ

• - جمع صلاتي المغرب والعشاء دون سواهما، لوجود المشقة فيهما وانعدامها في غيرهما، إذا وقع مطر غزير هاطل، كما عَبَّرَ عنه الناظم أو كان متوقعاً، وذلك لوجود الطين والظلمة الدامسة الشديدة، يقول صاحب [دليل السالك]: "وجاز جمع تقديم للعشاءين لسبين: لمطر واقع أو مُتوقع، أو طين مع ظلمة، بشرط كون الطين يمنع أواسط الناس من لبس المداس»(٢).

⁽١) [الفقه على المذاهب الأربعة] ج١/٤٨٤.

⁽٢) [دليل السالك] ص: ٣٤.

ولخُّصْ الناظم بعد ذلك صفة الجمع للعشاءين:

يُؤذَّنُ للمغرب على المنار بصوت مرتفع، وتُصلى بأحكامها على المعتاد في سائر الأيام، من غير إسراع سوى ما يسن في المغرب عادة من قصر القراءة وعدم تطويلها، ويُسن تأخير المغرب قليلاً، بقدر ما يدخل وقت الاشتراط، وقدَّرهُ الفقهاء بزمن صلاة ثلاث ركعات، ثم تُصلى، ثم يُؤذَّنُ للعشاء داخل المسجد، ويُستحب خفض الصوت به فلا يرفع على المنار.

تُصلى المغرب ثم تصلى العشاء المقدمة، دون أن يُفصل بينها بنفلٍ، وبعد ذلك ينصرف الناس إلى بيوتاتهم دون أن يصلوا النافلة في المسجد، ويجب على الجامع لهما نية الجمع عند أولى الصلاتين، كما يجب على الإمام نية الإمامة، ولا يجوز أن يجمع المفرد في المسجد، إلا إذا كان إماماً راتباً ولم يأته أحد فله ذلك، ويجوز لمن صلّى المغرب منفردا أو في جماعة ومَرَّ على مسجد فوجد الجماعة يجمعون، فله أن يُصلي معهم العشاء، وتغتفر له النيِّة التي محلها عند المغرب، فينوي حينئذ ولا حرج، كما يجوز للمقيم بالمسجد أن يجمع تبعاً للجماعة لا استقلالاً. (١)

أما الشفع والوتر فيصليها في بيته بعد دخول وقت العشاء، ولا يتعجل بصلاتهما في المسجد أو قبل دخول الوقت.

* * *

صَلاةُ الجُمُعَةِ

٢٥٨ - وَأَجْمَعَ المَاضُونَ أَنَّ الجُمَعَهُ
 ٢٥٩ - يُرِيْدُهَا المَوْلَى بِقَوْلٍ مُعْجِزِ
 ٢٦٠ - بِقَوْلِهِ: (فَاسْعَوا إِلَيْهَا وَذَرُا)
 ٢٦١ - مُنَاطَةً بِالذِّكْرِ وَالشَّكْرَانِ

فَرِيْضَةً لازِمَةً مُتَّبَعَهُ فِيْمَابَدَا مِنَ السِّيَاقِ المُوْجَزِ وَقَوْلِهِ إِذَا (الْقَضَتُ فَالْتَشِرُوا) وَفُرْصَةً لِلْوَعْظِ وَالنَّفْضُرَانِ

⁽١) انظر [الخلاصة الفقهية]، ص: ٨٨.

الجمعة يوم من الأسبوع ورد ذكره في القرآن، وقد قرأ عبدالله بن الزبير والأعمش وغيرهما (الجُمْعَة) بإسكان الميم على التخفيف وهما لغتان، وجمعها جُمع وجمعات، وقال (الفراء) تجوز بسكون الميم وضمّها وفتحها، وعن سلمان الفارسي: "إنها سميّت الجمعة لأن الله جمع فيها خلق آدم"(۱) ويقال في التاريخ: أن أول من سماها هو (كعب بن لؤي) وهو من جدود الرسول في التاريخ: أن أول من سماها هو (كعب بن لؤي) وهو من جدود الأنصار، وذلك أنهم اجتمعوا إلى سعد بن زرارة، وذبح لهم شاة فصلى الأنصار، وذلك أنهم اجتمعوا إلى سعد بن زرارة، وذبح لهم شاة فصلى بهم ركعتين وذكرهم، فسمّوه جمعة لاجتماعهم، فكان اجتماعهم وأكلهم عند أسعد بن زرارة أول تسمية للجمعة في الإسلام، وقيل أن كليهما شارك عمير هو أول من جمعهم على ذلك، وقد رجّح (القرطبي) أن كليهما شارك في ذلك أن

يشرع الناظم في فصل خاص بصلاة الجمعة وأحكامها الشرعية علماً بأنها من الأهمية بمكان، وقد سمى الله بها سورة كاملة في القرآن، ولها غايات تشريعية نبيلة، لأنها فرصة للوعظ، وظرف لتجميع الأشباح والأرواح على المحبة والتراحم والتسامح، ورحم الله (أحمد شوقي) حين قال في نثرياته:

«...انظر جلال الجمع وتأمل أثرها في المجتمع، وكيف ساوت الحلية بالزمع، مست الأرض الجباه، فالناس أكفاء وأشباه، لم يرفع المتقدم تقدمه، ولا المتأخر تأخره، الكل سواء أمام الله رب العالمين».

والمتفق عليه في المذهب أنها فرض عين، ووقتها وقت الظهر وإيقاعها في أوله أحسن، وذلك بعد الزوال مباشرة، والدليل قوله نفي فيما رواه أبو الزبير عن جابر أن رسول الله فلي قال: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة يوم الجمعة، إلا مريض أو مسافر أو امرأة أو صبي أو

⁽١) القرطبي، [الجامع لأحكام القرآن] ج١٤/١٨.

⁽۲) نفسه ج۱۸/۱۶.

مملوك فمن استغنى بلهو أو تجارة استغنى الله عنه والله غنى حميده (١).

ولا تجوز الخطبة قبل الزوال، فإن أخطأ في الزمن وتبيَّن أنه خطب قبله أعاد الخطبة (٢)، والدليل الذي لمَّحَ إليه الناظم في كون الله سبحانه أرادها، في قوله بما ساق من بيان قرآنه البليغ الموجز، حين قال: ﴿يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاً إِذَا نُودِعَ لِلصَّلَوْةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ ۖ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْغُ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِن كُنتُم تَعْلَمُونَ ﴾ (٣)، والقاعدة أن الجمعة بَدَلٌ عن الظهر المفروضة، وقد نص الشارع على أهميتها في آخر سورة الجمعة، وجاءت الأحاديث مؤكدة ذلك ومنها: عن أبي الجعد الضمري قال: قال رسول الله على: «مَنْ تَرَكَ الجُمعَةَ ثَلاثَ مَرَّاتِ تَهَاوُناً بِهَا طَبَعَ الله على قَلْبِهِ (٤)، وهناك حديث آخر رواه أبو هريرة وابن عمر عن النبي عليه: «لَيَنْتَهِيَنَ أَقْوَامٌ عن وَدْعِهِم الجُمُعَات أو لَيختِمَنَ الله على قُلوبِهِم ثُمَّ لَيكُونُنَّ من الْغَافِلِينَ»(٥)، وهي مناطّة بالذِّكْرِ والشُّكرَانِ، وفرصة للوعظ والعلم والغفران، فهو حينما اقتبس المعنى من الآية بقوله: [فَاسْعَوْا إِلَيْهَا وِذَرُوا] يؤكد الحضُّ على الذهاب إليها، وترغيب المولى في إتيانها، فإذا تمت العبادة بسلام الإمام والمأموم، فالكلُّ مأمور بقوله ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوْةُ فَأَنتَشِـرُوا فِي ٱلْأَرْضِ وَٱبْنَغُوا مِن فَشْلِ اللَّهِ وَأَذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَّمَلَّكُو نُفْلِحُونَ ﴾ (٦)، والمعنى كما في (القرطبي): «فإذا فرغتم من الصلاة فانتشروأ في الأرض للتجارة والتصرف في حوائجكم»(٧)، وكان عراك بن مالك إذا صلّى الجمعة انصرف فوقف على باب المسجد فقال: «اللَّهم إني أجبت دعوتك، وصليت

⁽١) رواه الدارقطني.

⁽٢) اختلف في آخر وقتها الذي بانقضائه لا تقام بل تصلّى ظهراً على خمسة أقوال أشهرها ما في الدونة وهي أن يبقى بعد أدائها قدر ركعة لإدراك العصر.

⁽٣) الجمعة: ٩.

⁽٤) رواه الترمذي وقال حديث حسن، كما رواه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه.

⁽٥) رواه مسلم والنسائي.

⁽٢) الجمعة: ١٠.

⁽٧) [الجامع لأحكام القرآن] ج٧١/١٨.

فريضتك، وانتشرت كما أمرتني، فارزقني من فضلك وأنت خير الرازقين»^(١).

> ٢٦٧- شُرُوطُهَا أَوَّلُهَا الذُّكُورَهُ ٢٦٧- إِقَامَةٌ بِسَلْدَةِ أَوْ قَرْيَهُ ٢٦٤- تَصِحُّ بِاسْتِيْطَانِهَا وَالمُسْتَقِرْ ٢٦٥- مَعَ الإمَامِ المُرْتَضَى المُقِيْمِ ٢٦٧- فَإِنْ يَكُنْ خَلِيْفَةً يُفَدَّمُ ٢٦٧- وَالخُطْبَتَانِ مِنْ قِيَامٍ فِي زَوَالْ ٢٦٧- تُلْقَى بِفُصْحَى مِنْ لِسَانٍ وَبَيَانْ

سَسلامَةٌ مَسرْعِسيَّةٌ مَسوْفُسوْدَهُ وَخَسَّمُوا السُّسرُوْطَ بِالسُحرِيَّةُ ثُمَّ حُضُوْد لازِمٌ لاثْسَني عَشَرْ وَكَوْنِهِ النَّخطِيْبَ لِلتَّشْمِيْمِ وَالسُحُحُمُ فِيهِ وَاضِحٌ وَمُلْزِمُ بِمَسْجَدٍ قَبْلَ الصَّلاةِ فِي تَوَالْ وَتُوصَلَنَّ بِالصَّلاةِ فِي الأَوَانُ

* * *

شروط الجمعة:

أ) شروط وجوبها:

١ - الذُّكُورَةُ:

قال (ابن رشد) في [المقدمات]: «فأما الشرائط التي لا تجب إلا بها

⁽۱) نفسه ج۱/۱۷.

⁽٢) رواه مسلم.

⁽٣) [الجامع لأحكام القرآن] ج١٩/١٨.

وتصح دونها، فهي ثلاثة الذكورية والحرية والإقامة، لأن العبد والمسافر والمرأة لا تجب عليهم الجمعة ولهم أن يصلوها»(١).

وقوله الذكورة أي كون المكلُّف بها ذكراً، فلا تجب على المرأة، وفي [المدونه] يقول (مالك) رضي الله عنه: «لا جمعة على مسافر وعَبدٍ وامرأة وصبي ومن شهدها منهم فلا يدع صلاتها وليغتسل إذا أتاها»(٢)، وهذا لفظ (ميارة) وفي [المدونة] «قال مالك: ليس على النساء ولا على العبيد، ولا على الصبيان جمعة فمن شهدها منهم فليغتسل^{٣)}، ويؤيد ذلك ما ورد في خطبة الرسول ﷺ التي رواها (جابر بن عبدالله) قال: خطبنا رسول الله ﷺ فقال: «يا أيها الناس توبوأ إلى الله قبل أن تموتوأ، وبادروأ بالأعمال الصالحة قبل أن تشغلوأ، وصلوأ الذي بينكم وبين ربكم بكثرة ذكركم له، وكثرة الصدقة في السرّ والعلانية، ترزقوا وتنصروا وتؤجروا، واعلموا أن الله قد فرض عليكم الجمعة في مقامي هذا في شهري هذا في عامي هذا إلى يوم القيامة، فمن تركها في حياتي أو بعد مماتي، وله إمام عادل أو جائر استخفافاً بها أو جحوداً لها، فلا جمع الله شمله ولا بارك له في أمره، ألا ولا صلاة له، ولا زكاة له، ولا حج له، ألا ولا صوم له ولا برّ له حتى يتوب، فمن تاب تاب الله عليه، ألا لا تؤمن امرأة رجلاً، ولا يؤم أعرابي مهاجراً، ولا يؤم فاجر مؤمناً، إلا أن يقهره سلطان يخاف سيفه أو سوطّه»(٤)، والظاهر أنّ مخاطبة الذكور في هذا الحديث تنبئ بأنّ فرض الجمعة عليهم دون النساء.

٢ ـ السَّلامَةُ المَرعِيَّةُ المَوفُورةُ:

ويعني السلامة من الأعذار التي تسقطها كالمرض أو غيره، فلا يكون مزاحماً بعذر من الأعذار المانعة من حضور الجمعة فإنه آنذاك ليس مطالباً بها لطروء العذر الملزم.

⁽۱) [مقدمات] ابن رشد ج۱۵۰/۱.

⁽٢) نقلها صاحب [الدر الثمين] ص: ٧٥٧.

⁽٣) [المدونة] ج١٣٦/١.

 ⁽٤) [الجامع الأحكام القرآن] ج٨١/٧٧ - ٧٨.

٣ - الإِقَامَةُ بِبَلدٍ أَو قُريَةٍ:

بحيث تقام فيها الجمعة، أو نزل في محيطها الذي لا يتجاوز ثلاثة أميال وثُلثُ ميل فأقل، وتُحسب المسافة من المسجد، وقيل من المنار بالذات، ودليله قوله (ابن عمر): «لا جُمعة على مُسافِر»(۱)، فمن بعدت إقامته أكثر من مسافة القصر، فلا تصح إمامته للجمعة، وتصح منه الجمعة إن أداها، فمن لم يكن له ببلد الجمعة دار ولا أهل، فإنه مسافر، إلا إذا نوى الإقامة بدار الجمعة أكثر من أربعة أيام، فإن الجمعة تجب عليه مأموماً، وتصح منه إن كان إماماً، قال (الدسوقي): فلو نوى الإقامة لأجلها لم تصح منه لمعاملته بخلاف مقصوده (۲)، وذكر الفقهاء أنه يستثنى من عدم جواز إمامة المسافر، مسافران هما الإمام الأعظم (الخليفة) أو نائبه في الحكم والصلاة، والثاني مسافر حلّ ببلدة ونوى أن يقيم بها أربعة أيام فأكثر (۳).

٤ - الحُريَّة:

فلا يطالب العبد بأداء الجمعة إلا إذا تطوع، وهو كالصبي والمرأة في ذلك لا تجب عليهم الجمعة.

شروط صحتها:

وأما شروط الصحة فهي جملة شروط أشار لها الفقهاء، يمكن أن نُلخصها في النقاط التالية:

١ _ الاشتيطان:

ومعناه أن تصلي في بلد مستوطن، عزم أهله البقاء فيه دائماً، ولم يكن مؤقتاً، لذلك عرفوه بأنه إقامة دائمة مؤبدة في المكان الذي تُقامُ فيه

⁽١) [المدونة] الكبرى ج١٤٨/١.

⁽٢) [فتاوى الشيخ أحمد حماني]، ج١٣٣/١.

⁽٣) [المرجع نفسه]، ج١/٩٥١.

الجمعة كالبلدة أو القرية، وقد أمر النبي الله سكان المدينة بالجمعة ولم يأمر بها القبائل المتنقلة حول المدينة (١)، ففرضت الجمعة على الحضر لا على أهل البادية.

فالمفروض أن تكون بيوتات الموطن مبنية بطين أو حجارة أو إسمنت أو تكون أخصاصاً من قصب أو أعواد، مما تفرضه كل بيئة، وقد نقل (الشيخ حماني) عن (الدسوقي) قوله: «إنما يتقرر مسمّى المسجد إذا كان ذا بناء وسقف على المعتمد»(٢).

وأما بيوت الشعر والخيام فهي مرتبطة بالترحال، ولا تُوصف بإقامة إلا إذا كان أهلها في محيط بلدة فيما هو أقل من ثلاثة أميال، على أن يكون الاستيطان بجماعة من البشر، تتقرى بهم القرية عادة.

٢ ـ حُضُورُ أَثْنَى عَشَرَ رَجُلاً:

وشرطهم أن يكونوا ممن تَجبُ عليهم الجمعة، بأن لا يكون محسوباً في هذا العدد صبي أو مسافر أو امرأة، فإن كانوا زائدين عن العدد جاز لهم جميعاً، كما يؤمرون بأن يبقوا من أول الخطبة إلى السلام، ولا تُفسد صلاة أحدهم ولذلك يلغزون: [انتقض وضوء مأموم فبطلت صلاته وصلاة إمامه وصلاة المأمومين معه]، وهم يقصدون هذا النوع من المأمومين الذين يكون وجودهم مرتبطا عددا بصحة الجمعة، ودليل هذا العدد خلافاً لأبي حنيفة الذي تنعقد عنده بثلاثة نفر، والشافعي الذي لا تنعقد عنده الجمعة إلا بأربعين رجلاً، ما يلي: عن جابر بن عبدالله قال: (كان النبي في يخطُبُ بأربعين رجلاً، ما يلي: عن جابر بن عبدالله قال: (كان النبي في يخطُبُ الأبعين رجلاً، ما يلي، عيرٌ من الشّام، فانفتَلُ (٣) الناسُ إليها حتّى لم يَبقَ إلا اثَنَا عَشرَ رَجُلاً)

⁽۱) ورد أن أول جمعة بعد المدينة المنورة وقباء كانت لمسجد عبد القيس، بحواثا قرية من قرى البحرين فيما رواه البخاري عن ابن عباس.

⁽۲) [فتاوى الشيخ أحمد حماني] ج١٩٨/١.

⁽٣) انفتل: انصرف.

⁽٤) رواه مسلم.

ممّن تجب عليهم الجمعة، وأن يكونوأ متوطنين، وأن يحضروأ من أول الخطبتين، وأن يكونوأ مالكية أو أحنافاً لأن الشافعية يشترطون أربعين رجلاً لصحتها(١).

٣ - الإمَامُ المُقيمُ:

لا تصح صلاة الجمعة إلا جماعة، فمن لم يدركها صلاها ظهراً ولا تجوز فردياً على الإطلاق، ويُطلب في الإمام أن يكون مُقيماً إضافة إلى شروط الإمامة العادية، وقد خصها (ابن عاشر) بقوله:

شَسرطُ الإمَسامِ ذَكسرٌ مسكسلَّفٌ آتِ بسالاً ركَسانِ وحُسكسماً يسعرِفُ وخَسر في المَسامِ وَخَسرَ مُسكَدَدًا (٢)

والإمام لا بد أن يكون مقيماً ولو لم يكن متوطِّناً، فإن اجتمع معه اثنا عشر رجلاً من المتوطنين صلى بهم، وجازت للجميع وإلا فلا، ولذلك يلغزون فيقولون: [شخص إن صلَّى إماماً صحَّت صلاته وصلاة مأموميه، وإن صلى مأموماً بطلت صلاته وصلاة مأموميه]، والخليفة يُصلي الجمعة مقيماً ومسافراً إذا كان في دولته، لأنه في محل إقامة أينما حلَّ، وحيثما ارتحل، ولكنها ليست عليه بواجبة فإن أقامها جازت له وصحت منه.

الخُطبَتَانِ: الخُطبَتَانِ:

إنّ قوله تعالى: ﴿وَتَرَكُّوكَ قَابِماً ﴾ في سورة الجمعة، يدلُّ على أن النبي ﷺ كان يخطب، وقد أُثِرَ عنه أنّه لم يصلِّ جمعة قط إلا بخطبة، وهي تُحرِّمُ البيع فهي واجبة، وورد عن جابر بن عبدالله أن رسول الله كان يخطب قائماً ثم يجلس ثم يقوم فيخطب، فمن ذكر أنه خطب الناس قاعداً فهو مخطئ، وقد روى هذا مسلم عن كعب بن عجرة (٣)، واشترطوا للخطبة

⁽١) [الفقه على المذاهب الأربعة] ج٣٨٨/١.

⁽٢) [الدر الثمين والمورد المعين] ص: ٢٦٧.

⁽٣) [انظر الجامع لأحكام القرآن] ج١٨٥/١٨.

القيام وهو واضح في مضمون الآية الفارطة بلفظه ومعناه.

قال (الدردير): "والأظهَرُ أن القيام واجبٌ غيرَ شرطِ فإن جلسَ الإمَامُ وَصَحَّتَ شرطِ فإن جلسَ الإمَامُ وَصَحَّتَ وَأَن تكون الخطبة بعد زوال لا قبله، وأن تكون جهراً وباللغة العربية، ولو كان المأمومون أعاجم، وأن تكون الخطبة داخل المسجد لا خارجه، وأن تتصل بالصلاة، قال (الدردير): ويُغتَفَرُ الفَصْلُ اليَسِيْرُ، على أن يحضرها الاثنا عشر رجلاً، وهو العدد الذي بقي بعد أن انفضوا (٢).

ومن شروط الخطبتين أن تكونا قبل الصلاة فإن أُخِّرَتَا عنها أعيدت الصلاة لعدم صحتها قبلها، وتُعاد الصلاة إن قرب الزمن، وأما إن طال فتُعادُ الخطبتان والصلاة معاً، وذلك بخروج الناس من المسجد، وأن تكون مما تُسمِّيهِ العرب خطبة، مما له معنى، ويكون إيجازه مفيدا فلا يجزئ التهليل والتحميد وحدهما، بل لا بدُّ من وعظ ودعاء، نحو: [اتقوا الله فيما أمر، وانتهوا عما عنه نهى وزُجر]، وما إليها من العبارات، وقال (أبو حنيفة): لو اقتصر على التحميد أو التسبيح أو التكبير أجزأه، وقد روي عن عثمان بن عفان رضى الله عنه، أنه صعد المنبر فقال: الحمد لله، وارتج عليه فقام عبدالرحمان بن عوف فقال: «إن أبا بكر وعمر كانا يعدّان لهذا المقام مقالا، وإنكم إلى إمام فعّال أحوج منكم إلى إمام قوّال، وستأتيكم الخطب"، ثم نزل فصلّى، قال (القرطبي): اوكان ذلك بحضرة الصحابة فلم ينكر عليه أحد، وقال أبو يوسف ومحمد، الواجب ما تناوله اسم خطبة، وهو قول الشافعي، قال أبو عمر بن عبدالبرّ وهو أصحّ ما قيل في ذلك الله) وقد وقع في جامع (القيروان) قديماً أن الخطيب شرع بعد قوله: أيها الناس أثناء الخطبة الأولى على العادة في الحضّ على طاعة الأمير فذهل، وتلا الدعاء الذي جرت العادة بكونه في آخر الثانية، ثم نزل فصلَّى، قال الإمام (ميارة)

⁽١) [المذهب المالكي وأدلته] ج٧٥٩/١.

⁽٢) [الإشراف على مسائل الخلاف] ج ١٣٤/١.

⁽٣) [الجامع لأحكام القرآن] ج١٨٥/١٨.

فلمّا أكمل صلاته، أعدتها ظهراً لعدم جواز الاكتفاء بالخطبة الأولى على المشهور (١) كما أفتى الفقهاء أن الأذان الثالث الذي وردت به الرواية في [رسالة ابن أبي زيد القيرواني] وكذلك الثاني إذا لم يؤديا فإن الجمعة صحيحة، والاكتفاء بالأذان الواحد لها جائز على القول الآخر، وقد ورد أنه في جامع (غرناطة) صعد الشيخ المحدّث (أبو عبدالله محمد بن رشيد الفهري المالكي)، فظنّ أنّ الأذان الثاني هو الثالث وقد جرت العادة به في مساجد المغرب والأندلس، فقام للخطبة، فاستعظم ذلك بعض الحاضرين، وهموا أن ينبهوه، وكلمه أحدهم فلم يقطع خطبته بل قال (على البديهة): «أيها الناس اعلموا رحمكم الله أن الواجب لا يبطله المندوب، وأن الأذان وتذكروا قول الله تعالى: ﴿وَمَا ءَائنَكُمُ الرَّسُولُ فَخُدُوهُ وَمَا نَهَنكُمْ عَنَهُ فَاننهُواً»، فقد روينا عنه في أنه قال: «من قال لأخيه والإمام يخطب أنصت فقد لغا، ومن لغا فلا جمعة له، جعلنا الله وإياكم ممن علم فعمل، وعمل فقبل، وأخلص فتخلص، (٢).

والخلاصة أنه عند مالك لا حدّ للخطبة وشروطها عند المالكية: فالحمد لله في بدايتها بأي صيغة كان، والصلاة على النبي الله بأي صيغة من الصلوات، على أن يذكر الاسم الصريح، ولا يكفي الضمير الدال عليه، ويوصي المصلين بالتقوى ويقرأ آية أو آيات من القرآن، تكون واضحة الدلالة، مفهومة المعنى، مؤدية للغرض، ثم الدعاء للمؤمنين خاصتهم وعامتهم، والمشهور أن هذه الأمور مندوبة وليست فرائض (٣). قال صاحب [التحفة الرضية]: تكون الخطبة كاملة صحيحة إذا قال (الخطيب): «الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله الله ، أمّا بعد: فأوصيكم بتقوى الله وطاعته، وأحاركم من معصيته ومخالفته قال تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلُ مِثْقَالَ وطاعته، وأحاركم من معصيته ومخالفته قال تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلُ مِثْقَالَ وطاعته، وأحاركم من معصيته ومخالفته قال تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلُ مِثْقَالَ وَالْمَالِيةِ وَالْمَالِيةُ وَالْمَالِيةُ وَالْمَالِيةُ وَالْمَالِيةُ وَالْمَالُونُ وَالْمُالُونُ وَالْمَالُونُ وَالْمَال

⁽١) ميارة [الدر الثمين والمورد المعين]، ص: ٢٥١.

⁽٢) [المصدر نقسه]، ص: ٢٥١.

⁽٣) [التحفة الرضية] ص: ٣٩٣.

ذَرَّةٍ خَيْرًا يَسَرُهُ ﴿ وَمَن يَعْسَلُ مِثْقَسَالَ ذَرَّةِ شَرًّا يَسُرُهُ ﴿ اللهِ النبي اللهِ أَمّا يجلس، ثم يقوم فيقول بعد قيامه، بعد الثناء والصلاة على النبي الله أمّا بعد، فاتقوأ الله فيما أمر، وانتهوأ عما نهى عنه وزجر، يغفر الله لنا ولكم (٢).

٧٧٠ - شُمَّ أَخِيْراً جَامِعٌ لِلجُمُعَهُ
٧٧٠ - مُتُصلاً بِبَلْدَةٍ مُتَّجِدًا
٧٧٠ - إلا لِضَيْقٍ قَاهِرٍ ضِمْنَ العَتيقُ
٧٧٧ - أَوْ لِعِدَاءٍ يَمْنَعُ اجْتِمَاعَا
٧٧٧ - في الصَّلَواتِ الخَمْسِ فِيمَا ذَكَرُوا
٧٧٧ - وَأَنْ يَكُوْنَ مِنْ بِنَاءٍ مُعْتَمَدُ

وَاشْتَرَطُوا لَهُ شُرُوطًا أَرْبَعَهُ وَلَيْسَ يُحْزِي خَيْرُهُ إِنْ عُدَّدَا وَصَحَّ فِي الرَّحْبَةِ أَوْ عَرْضِ الطَّرِيْقُ وَرَحَّصُوا فِي السَّقْفِ وَالجَمَاعَهُ وَالَّظاهِرُ الجَوَازُ فِي مَا يُؤْثَرُ فِي عَادَةِ القَرْيَةِ أَوْ أَهْلِ البَلَكُدُ

وتَتِمَّةُ شُرُوطُ الصَّحَةِ الشرط الخامس وهو:

٥ _ الجنامِعُ:

يُشترط لإقامة الجمعة أن تكون في جامع، فلا تصح في البيوت ولا في بَرَاحِ من الأرض ولا في خان ولا رحبة دار^(٣)، واستُنبِطَ حكم وجوبها في المسجد بمفهوم آية الجمعة رقم: [٩] إذ تربط شرط السعي للصلاة بالنداء للجمعة، ولا نداء في غير الجامع إلا ما ذكر، ويكونُ عاماً على المنار، بحيث يَستَدعى الناس جميعاً ممّن يخاطبون بالجمعة وأكّد الناظم بأن الفقهاء اشترطوا للجامع شروطاً أربعة:

أ– أن يكون متصلاً بالبلدة حقيقةً أو حكماً، فإن انفصل عنها انفصالاً كثيراً، لم تصح فيه الجمعة

ب- أن يكون مُتَّحداً لا مُتعدداً.

⁽١) الزلزلة: ٧ ـ ٨.

⁽٢) [التحفة الرضية] ص: ٣٩٣.

⁽٣) [المذهب المالكي وأدلته]، ج١/٢٦٠.

ج ـ أن يكون مبنياً فلا تصح في زريبة أو ما حُوِّط بأحجار أو طوب، من غير أن يكون مبنيًّا بناء معتاداً.

د ـ أن يكون بناؤه مساوياً لما اعتاده أهل البلدة، فلا يَخف عما الفوه.

ويفصل الناظم، في الأبيات مؤكداً أن الجمعة للعتيق، وإن تعددت المساجد، فهي تجزئ فيه لا في سواه، والمراد بالعتيق ما أقيمت فيه الجمعة ابتداءاً، ولو كان مُتأخِّراً في البناء فالعبرة ببدء الصلاة فيه لا بالبناء.

يقول الفقهاء: «فإن صلى في الجديد فالصلاة فاسدة ما لم يهجر القديم وينقلوها للجديد، سواء كان الهجر لموجب أو لغير موجب، لأن الجمعة لا تكون إلا متحدة في البلد، ولا تصلى بجماعة أخرى لا في العتيق ولا في غيره»(١).

واستدلَّ المُقرِّرُ لهذه الفتوى بكون الجمعة كانت تقام في المسجد النبوي الجامع ولم تقم في المدينة في غيره زمان النبي الله والخلفاء الراشدين قال (الدسوقي): «ومقابله ـ أي القول المشهور بعدم جواز التعدد ـ قول يحيى بن عمر بجواز تعدَّده إن كان البلد كبيراً وقد جرى العمل به (٢٠).

وحيث أن الجمعة للعتيق فإنه لا يُجزئ تعددها في القرية الواحدة، إلا إذا ضاق العتيق بالمصلِّين ضيقاً قاهراً لا يعالج (٣)، قال الشيخ أحمد حماني: «وهكذا نجد فقهاءنا ـ من عهد مالك حتى آخر القرن الماضي ـ يفتون بعدم صحة صلاة الجمعة في الجديد مع وجود القديم، حتى ولو كان القديم خرباً كما أفتى به ابن رشد إذا أقيمت الصلاة به (٤).

⁽١) [المذهب المالكي وأدلته]، ج١/٢٠/٠.

⁽۲) نفسه ج۱/۲۹۱.

⁽٣) قال صاحب [سراج السالك]: «اللَّهم إلا أن يضيق العتيق على المصلين ولو الذين لم تجب عليهم الجمعة ولا يمكن توسعته بوجه من الوجوه فيجوز التعدد، انظر [سراج السالك] ج١٥١/١ ـ ١٥٢.

⁽٤) [فتاوى الشيخ أحمد حماني] ج١/١٧٠.

وتصعُّ الصلاة بالرحبة والطرقات المتصلة بالمسجد سواء اتصلت الصفوف أم لا، كما يصح التعدد إذا ما كانت العداوة مستحكمة بين الطرفين، وخِيفَ من التقائهما الفتنة في المكان الواحد، فأجازوا إقامتها في موضعين للضرورة.

أما السقف فقد رخصوا فيه، وقالوا: يُشترط للجامع سَقْفٌ، ورخصوا أيضاً إقامة الصلوات الخمس كشرط لجامع الجمعة أو تأبيد الجمعة به، وقد اشترط (ابن بشير) في الجامع كونه مما يجمع فيه الصلوات الخمس، قال وأما المساجد التي لا تجمع فيها فلا تقام الجمعة فيها(١)، وقالوا لا تجوز بسطح المسجد ونقله (الدسوقي)، وقيل إن ضاق المسجد جازت للضرورة الملحة، ولا حرج في ذلك على المشهور، وفي البيت الأخير ذكر لما سلف من شروط الجامع، وهو كونه بناءاً معتمداً في عادة القرية أو أهل البلد.

٣٧٠ - سُنَّ جُلُوسٌ فِي ابْتِدَاءِ الحُطْبَةِ
٢٧٦ - وَنُدِبَ الإِيْجَازُ مَعْ جَهْرِ الكَلامُ
٢٧٧ - عَلَى النَّبِي مُذَكِّراً لِمَنْ عَصَى
٢٧٨ - وَيَحْرُمُ السَّفَرُ آنَ الجُمُعَهُ
٢٧٨ - إِلْقَاقُهُ السَّلامَ أَوْ رَدُّ السَّلامُ
٢٧٨ - إِلْقَاقُهُ السَّلامَ أَوْ رَدُّ السَّلامُ
٢٨٠ - وَحَصَرُوا الأَعْذَارَ لِلتَّخَلُّفِ
٢٨١ - أَوْ مَرَضِ النَّفْسِ أَوْ القَرِيْبِ
٢٨٢ - وَالحَبْسِ وَالضَّرْبِ بِذَاكَ اليَوْمِ

وَسُنَّ الاسْتِفْبَالُ عِنْدَ الْجَلْسَةِ وَحَـمْدُهُ مَعَ السَّسلاةِ وَالسَّسلامُ مُتَّكِنًا فِي وَقْفَةٍ عَلَى الْعَصَا كَذَا التَّخَطِّي لِلرِّقَابِ المُشْرَعَة تَشْمِيْتُ عَاطِسٍ فَبَيْعٌ أَوْ كَلامُ فِي الْوَحْلِ وَالْمَطَرِ وَالتَّخُوُّفِ أَوْ مِنْ جُـذَامٍ مُنفَسِدٍ مُصِيْبِ أَوْ رِيْحَـةٍ كَـرِيْهَةٍ كَالَاقْلَى الْمَسِيْرُ فَإِنْ يَكُنْ يَقْدِرُ فَالأَوْلَى الْمَسِيْرُ

بدأ الناظم بما يسن في الجمعة ممّا ذكره الفقهاء وهو كالتالي:

١ ـ الجلوس في أوَّلها:

كما كان الرسول على يفعل، فقد كان يجلس بين يدي القيام لها،

⁽١) [الدر الثمين والمورد المعين] ص ٣٥٧.

ودليل ذلك حديث (عبدالله بن عمر) قال: (كان النبي الله يخطب خطبتين، وكان يجلس إذا صلعد المنبر حتى يفرغ المؤذن ثم يقوم فيخطب، ثم يجلس، فلا يتكلم ثم يقوم ويخطب)(١).

٢ ـ استقبال ذات الإمام حين الخطبة:

والظاهر من كلام المدونة أنه سنة، قال الإمام (مالك): «السنة عندنا أن يستقبل الناس الإمام يوم الجمعة إذا أراد أن يخطب من كان منهم يَلِي القبلة وغيرها» (٢) واستقبال المأموم للإمام والإنصات له واجب، لما ورد في الحديث: (إذا قعد الإمام على المنبر يوم الجمعة فاستقبلوه بوجوهكم، واصغوا إليه بأسماعكم، وارمقوه بأبصاركم) (٣)، وقال ابن القاسم أخبرني مالك أنه رأى بعض أهل العلم ممن مضى يتحلق في يوم الجمعة ويتحدث فقلت لمالك: متى وجب على الناس أن يستقبلوا الإمام بوجوههم، قال إذا قام وخطب، وليس حين خرج (٤).

* * *

مَنْدُوبَاتُ الجُمعة

١ - إيجَازُ الخُطبَةِ

أي: تقصير الخطبتين، وتكون الثانية أقصر من الأولى، ودليلها ما رُوي عن أبي واثل قال: خطبنا عمار فأوجز وأبلغ فلما نزل، قلنا: أبا اليقظان، لقد أبلغت وأوجزت. فلو كنت تنفست (أطلت قليلاً) فقال: إني سمعت رسول الله على يقول: «إن طُولَ صلاة الرَّجُلِ وقِصَرَ خُطبَتِهِ مَئِنَة من

⁽۱) رواه أبو داود.

⁽٢) رواه مالك في [المواطأ].

⁽٣) [المدونة] ج١٣٨/١ وما بعدها.

⁽٤) نفسه، ج١/١٣٩.

فقهِ، فأطِيلُوا الصَّلاةَ وأَقْصِرُوا الخُطبَةَ، وإنَّ من البَيَانِ لسِحراً»^(١).

٢ ـ رُفْعُ الصُّوتِ:

أي: الجهر بالخطبتين بحيث يؤدي المعنى ويصل إلى المراد، فقد كانت العرب تستحسن جهارة الصوت كشرط لنجاح الخطيب في هذه المهمة البيانية النبلة.

٣ - بدء الخطبتين بالحمد ش والصلاة على النبي على:

وزادوا يُندب ختم الثانية بـ: (يغفر الله لنا ولكم) أو بـ (اذكُرُوا الله يندُركُم واستغفروه يغفر لكم)، وقد ورد في [المدينة] أن ابن القاسم سأل مالكاً عن الإمام هل يسلم على الناس إذا صعد على المنبر فأنكر ذلك، وكان يقول أن الإمام يقول آخر الخطبة، غفر الله لنا ولكم واستحسنه، فسأله ابن القاسم قائلاً: "يا أبا عبدالله، إن الأئمة اليوم يقولون: فاذكروا الله يذكركم، قال وهذا حسن، وكأني رأيته يرى الأول أصوب». قال: "الشيخ باي في شرحه على ابن باد: "وتصح بمحض قرآن، ويستحب فيها الحمد والصلاة على النبي على وأمر بتقوى ودعاء بمغفرة وقراءة شيء من القرآن" (٢).

على العصا: على العصا:

فهو من فِعلهِ الله كان إذا خطبَ الناس توكأ على قوس أو على العصا، وعليه درج الخلفاء الراشدون ومن بعدهم، يقول (حبيب بن طاهر): يقول (ابن شهاب): «كان الله إذا قام أخذ عصاً فتوكأ عليها وهو قائم على المنبر ثم كان أبو بكر وعمر وعثمان يفعلون ذلك»(٣)، وقال الإمام (ميارة): «وتوكأ على عصا أو قوس لتطمئن نفسه، وقيل لئلا يعبث بيده»(٤).

⁽١) رواه الإمام مسلم.

⁽٢) باي بلعالم [فتح الجواد شرح على نظم العزية لابن باد] مطبعة قرفي باتنة. ص: ١٤٥.

⁽٣) [المدونة الكبرى] ج١٤٠/١ وانظر [الفقه المالكي وأدلته] ج٢٥٦/١.

⁽٤) ميارة [الدر الثمين والمورد المعين] ص ٢٥١.

مَا يحرم يَومَ الجُمُعَةِ

شرع الناظم يتكلم عن المحرَّمَات يوم الجمعة وهي:

١ ـ السفر صبيحة الجمعة:

وقد ربطوا التحريم بدخول وقت الزوال، أي: قرب الجمعة، بحيث لا يستطيع تداركها، أما في الصبيحة أي: ما بعد الفجر فمكروه لا حرام يقول صاحب [سراج السالك]:

أو سَفَرَ يُبِدِيْهِ بَعِدَ الفَجْرِ وبِالزَّوَالِ امنَعُ لظَعنْ الحُرِّ(١)

ودليله عن ابن عمر عن النبي الله المحمعة دعت عليه الملائكة لا يصحب في سفره، ولا يعان في حاجته (۲)، وشرحه بقوله: «أي: أنه يحرم على الذَّكر الحرِّ الذي تجب عليه الجمعة السفر بعد الزوال لوجوبها عليه إذاك، اللَّهم إلا أن يخشى فوات رُفقَة (۲).

٢ - يحرم تخطى رقاب الجالسين:

ودليله ما رواه عبدالله بن بسر قال: جاء رجل يَتَخطَّى رقاب الناس يوم الجمعة والنبي يخطب فقال له النبي المجمعة والنبي يخطب فقال له النبي المجمعة والنبي المجم

٣ ـ السَّلامُ:

أي: إلقاؤه ممن أتى متأخراً إلى المسجد.

⁽١) [سراج السالك] ج١/١٥٣.

⁽٢) رواه الدارقطني.

⁽٣) هامش [سراج السالك] ج ١٥٣/١.

⁽٤) رواه أبو داود.

٤ ـ ردُّ السَّلامِ ولو كانَ الردُّ بالإشارةِ فهو يَحرُمُ:

قشمِيتُ العَاطِسِ:

وهو أن يقول مَن يسمعه يَحمدُ: يرحمكم الله.

٦ - البيع وما يقابله من شراء:

من بَدءِ الأذان إلى سلام الإمام، ودليله واضح في قوله تعالى: ﴿وَذَرُوا ٱلْبَيْعُ﴾(١).

٧ - الكلام أن الخطبتين أو بينهما:

ويُشترط أن يكون سامعاً، فلو كان في مكان لا يَصلهُ صوت الخطيب فإنه يحرم عليه الكلام لقوله الله الله الكلام لقوله يخطُبُ _ فقد لَغَوتَ (٢).

* * *

أغذارُ التَّخَلُفِ عن الجُمعةِ

أعذار التخلف محصورة عند الفقهاء، وعليها نص صاحب [الرسالة] وخليل وصاحب [سراج السالك] ووردت في [المدونة] وغيرها. لخصها الناظم فيما يلي:

١ _ الوَحْلُ:

أي: الوحل المتراكم وهو ما عبَّر عنه سابقاً بكونه يمنع جل الناس من لبس المداس.

⁽١) الجمعة: ٩.

⁽٢) رواه مالك والبخاري ومسلم.

٢ ـ المَطَرُ:

ويُقصد به المطر الغزير، الذي بلغ من الشدة والتواصل مما يحمل أواسط الناس عمراً أو قوة على تغطية رؤوسهم، ودليل الوحل والمطر أن عبدالله بن عباس قال لمؤذنه في يوم مطير، إذا قلت أشهد أن محمداً رسول الله، فلا تقل حي على الصلاة، قل: صلوا في بيوتكم، فكأن الناس استنكروا، قال: فعله من هو خير مني إن الجمعة عزمة، وإني كرهت أن أحرجكم، فتمشون في الطين والدَّحضِ (1)

٣ ـ التَّخُوُّفُ:

ويكون على مال أو نفس أو هما معاً، وقالوا هو الخوف من القتل أو القطع أو الجرح.

المَرضُ:

الذي يَعسُرُ معه الإتيانُ للجمعة، ومثله الكِبَرُ، وفي ذلك مشقة وحرج تلحقان به، إذا حضر الجمعة فيباح له التخلف عنها.

٥ - مَرَضُ القَرِيْبِ:

وعبَّر عنه الفقهاء (بالتمريض) وهو القيام بشؤون المريض الأجنبي، إذا عدم من يقوم عليه، أما الصديق والقريب فيجوز التخلَّف لتمريضه ولو وجد من يعوله، قال صاحب [التحفة الرضية]: «لأن حق المسلم آكد من القيام بفريضة باح له بالتخلف عنها بأعذار أقل من هذا كالمطر والوحل كما مر»(٢).

٦ _ الجُذَامُ:

من الأعذار المبيحة للتخلف إذا اشتد جذام الشخص الذي أصيب

⁽١) رواه البخاري.

⁽۲) [التحفة الرضية]، ص ٤١٥.

به بأن تفشت رائحته وصار التأذي به واضحاً ملحوظاً، فيُمنع من الاختلاط بالناس، والتواجد بالأماكن العمومية، ومعلوم أن الجذام مرض تتناثر منه الأعضاء، وقد أمر النبي الناس باجتنابه لما يسبب لهم من الأذى.

٧ ـ الخوف من الحبس والضرب:

ويكون من أحد الظالمين حاكماً أو محكوماً أو قاطع طريق، ممن يُخشى بطشه عادة أو الخوف من سلب ماله، قال صاحب [التحفة الرضية]: «ومثل ذلك لو خاف على عرضه أو دينه، أو أن يحمل على معصية أو ظلم أحد غيره من الناس»(۱).

٨ _ وجود رائحة كريهة:

كالثوم والبصل ولم يقدر على إزالتها بكل الوسائل المتاحة له، وقد سمعت أحد مشائخنا يقيس نتن رائحة الجوارب الشديدة الفَوَاحِ على ما ذكرناه، لأنَّ التأذِّي بها حاصل وهو اجتهاد لطيف.

٩ _ عدم وجود القائد:

وذلك للأعمى الذي فَقَدَ بصره، إذا كان لا يهتدي بنفسه ولا يستطيع أن يلتمس المسلك للجامع دون أذى، والله يقول: ﴿لَيْسَ عَلَ الْأَعْمَىٰ حَرَمٌ ﴾(٢)، أما إذا وجد القائد أو كان يعرف المسلك بنفسه فلا عذر له، فعن عبدالله بن أم مكتوم أنه سأل النبي في فقال: يا رسول الله، إني رجل ضرير البصر، شاسع الدار، ولي قائد لا يلائمني، فهل لي رخصة أن أصلي في بيتي؟ قال: «هل تسمع النداء؟» قال: نعم. قال: «لا أجد لك عذراً» ".

⁽١) [التحفة الرضية]، ص ١٥.

⁽٢) النور: ٦١.

⁽۳) رواه أبو داود.

وزاد البعض من أعذار التخلف:

١ ـ القيام بشؤون المحتضر أي: المشرف على الموت.

٢ ـ القيام بشؤون الميت إذ إكرام الميِّت التعجيل بدفنه.

٣ ـ عدم وجود ساتر للعورة.

ودليل الأول والثاني حديث (ابن عمر) حين دعي يوم الجمعة، وهو يستحضر للجمعة إلى سعد بن زيد بن عمرو بن نفيل وهو يموت، فأتاه وترك الجمعة (١)، وأما الثالث فشرط في صحة الصلاة معلوم، إذ من لم يجد ثوباً لستر عورته لا يخرج متكشفاً إلى الناس، وتسقط عليه الجمعة.

مُلاحظَة:

يُندب للجمعة الغسل قبلها، وتحسين الهيئة بقص الشارب والأظافر، وحلق العانة ونتف الإبطين، واستعمال السواك، والتجمل بالثياب، وأفضلها البياض، ويُحرم التزيَّن للمرأة يوم الجمعة للخروج إلى المسجد، كما يندب التطيب للرجل دون المرأة، ويُسنُّ الذهاب المبكر والتهجير لها كما أسلفنا، ودليل ذلك حديث (أبي أيوب الأنصاري): قال سمعت رسول الله عنه يقول: "من اغتسل يوم الجمعة ومس من طيب إن كان عنده، ولبس من أحسن ثيابه، ثم خرج حتى يأتي المسجد، فيركع إن بدا له، ولم يؤذ أحداً، ثم أنصت حتى يصلي، كانت كفارة لما بينها وبين الجمعة الأخرى" ().

* * *

⁽١) رواه البيهقي.

⁽٢) رواه أحمد والطبراني في الكبير.

صَلاةُ الخَوْفِ

٢٨٤ - سُنَّ لِحَوْفِ فِي أَدَاءِ مَرْعِي ٢٨٥ - يُقَسَّمُ القَوْمُ بِهَا خَلْفَ الإمَامُ ٢٨٦ - يُقَسَّمُ القَوْمُ بِهَا خَلْفَ الإمَامُ ٢٨٦ - عَلَى وُجُوبِ إِنْ يَكُونُوا جَاهِلِينْ ٢٨٧ - لِيَأْمَنُوا مِنْ الوُقُوعِ فِي الزَّلَلْ ٢٨٨ - وَلْيَأْتِ بِالنَّصْفِ لَهَا مَعْ طَائِفَهُ ٢٨٨ - وَلْيَأْتِ بِالنَّصْفِ لَهَا مَعْ طَائِفَهُ ٢٨٨ - يَدْعُو الإلَهَ بِالثَّبَاتِ وَالفَرَجُ ٢٨٨ - فَإِنْ أَتَحَتْ فَرْضَهَا أَفْدُاذَا ٢٩٠ - وَلْتَأْتِ أُخْرَى لَمْ ثُودً فَلْتَقُمْ ٢٩٠ - فَإِنْ قَضَى الإمَامُ مَعْهَا مَا بَقِي

صَلاةً خَوْفِ فِي القِتَالِ الشَّرْعِي وَتُشْرَحُ الأَفْعَالُ مِنْهَا بِالتَّمَامُ أَوْ بِاسْتِحْسَانِ إِنْ يَكُونُوا عَارِفِينْ بِمَا يَكُونُ مِنْ فَسَادٍ فِي الْعَمَلْ وَلْيَنْتَظِرْ كَيْمَا تُتِمُّ وَاقِفَا مُؤمِّلًا لِكَرْبِهِمُ أَنْ يَنْفَرِجُ فَلْتَنْصَرِفْ بِخَطِّهَا لِوَاذَا مُحْرِمَةً بِفَرْضِهَا وَلْتَأْتَمِمُ فَلْتُكُمِلَنْ كَأُخْتِهَا لِلسَّابِقِ فَلْتُكُمِلَنْ كَأُخْتِهَا لِلسَّابِقِ

هذا الفصل خاص بما سمته الشريعة (صلاة الخوف)، وهي سنة مؤكدة، ورد تفصيلها في القرآن الكريم، وقد خرجت الآية مخرج التعليم لهيئة صلاة الخوف، وأصبحت محكماً يُخاطب به المؤمنون في كل عصر، والآية هي قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبُمُ فِي الأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحُ أَن نَقْصُرُوا مِنَ الضَّلُوةِ إِنْ خِفْتُم أَن يَقْبِيْكُمُ اللِّينَ كَفَرُوا إِنَّ الْكَفِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوا مُبِينَا إِلَى وَإِذَا كُنتَ فِيمَ فَاقَمَت لَهُمُ الصَّكُوةَ فَالنَّفُم طَآيِفَةً مِنْهُم مَعك وليَأْخُدُوا أَسلِحَتُهُم فَإِذَا كُنتَ فِيمِ فَأَقَمت لَهُم الصَّكُوة فَالنَقُم طَآيِفَةً أَخْرَك لَم يُعك وليَأْخُدُوا أَسلِحَتُهُم فَإِذَا مَعَك وليَأْخُدُوا مِن وَرَآيِكُم وَلْتَأْتِ طَآيِفَةً أُخْرَك لَم يُعك وليَأْخُدُوا أَسلِحَتُهُم فَإِذَا وَلَيْعَمُوا مَعَك وليَأْخُدُوا عِدْرَهُم وَأَسلِحَهُم وَلَتَأْتِ طَآيِفَةً أُخْرَك عَنْ أَسلِحَيْكُم وَأَسلِحَهُم وَلَتَأْتِ طَآيِفَةً أُخْرَك عَنْ أَسلِحَيْكُم وَأَسلِحَهُم وَلَتَأْتِ طَآيِفَةً أَخْرَك عَنْ أَسلِحَيْكُم وَأَسلِحَهُم وَلَيْكُوا عَلَيْكُم مَيْكُ وَلِيَا اللّهُ وَعُدُوا عِدْرَكُم إِنْ اللّه أَعَد لِلْكُنفِينَ عَلَاكُم مُنْكُونَ أَن تَصَعَى أَن اللّه مَنْكُوا أَسلِحَنكُم وَلُعْتُ وَعُدُوا عِدْرَكُم إِنْ اللّه أَعَد لِلْكُنفِينَ عَلَاكُم مُونَى أَن تَصَعَى أَن تَصَعَى أَسلِحَنكُم وَلُمُ وَخُدُوا عِدْرَكُم إِنْ اللّه أَعَد لِلْكُنفِينَ عَلَالًا فَعَلَى اللّه اللّه المُعَلَى اللّه المُعَلَى اللّه المُعَلَى اللّه المُعَلَى اللّه المُعَلَى اللّه المَعْمَالُون عَلَيْكُم اللّه المَعْمَالُم المُعَلَى اللّه اللّه المُعَلَى اللّه المَعْمَا اللّه المُعَلَى اللّه المُعَلَى اللّه المَعْمَالُول اللّه المَعْمَالُول اللله المُعَلَى اللّه المُعَلَى الله المُعَلَى الله المُعَلَى اللّه المُعَلَى اللّه الله المَالِقَلَى الله الله المُعَلَى الله المُعَلِيلُ الله المُعَلَى الله المُعَلَى الله المُعَلَى الله المُعَلَى الله المُعَلَى المُعَلَى المُعَلَى المُعَلَى المُعَلَى المُعَلِي الله المُعَلَى المُعَلَى المُعَلَى المُعَلَى المُعَلَى المَعْمِلُول المُعَلَى المُعَلِي المُعَلِي المُعَلِي المُعَلِي المُعَلِ

لذلك قال النَّاظم سُنَّ لخوف في أداء مرعي، وما يُراعى فيه هو تحديدات النص القرآني الذي فَصِّلَ حكمه وكيفيته، على أن يكون القتال

⁽۱) النساء: ۱۰۱ ـ ۱۰۲.

شرعياً كما أكَّد، وخاصة عند خوف فتنة الذين كفروا، ممن يتربصون بالمؤمنين الدوائر، ولا يرقبون في مؤمن إلاَّ ولا ذمَّة، ولا تمنعهم فرصة اشتغالكم بمناجاة الله أن يقتلوا المؤمنين، لأنهم أعداءً لهم في كل حين وزمان (١).

والظاهر أن هذا الحكم ليس مخصوصاً بالنبي الله وإنما هو حكم عام ودائم، يشمل الأمة في حالة حروبها، والدليل إجماع الأمة، وخاصة الجيل الأول من الصحابة الذين كانوا يفعلون ذلك، أي: يُطبِّقُون مضمون الآية في حروبهم وفتوحاتهم، ولم يُعلَم لهم مُخالفٌ، وقد ورد في حديث يزيد بن رمان عن صالح بن خوات أنّه صلى مع رسول الله الله يوم ذات الرِّقَاعِ صلاة الخوف فقال: (أنَّ طائفة صُفَّت معه وصفّت طائفة وُجاه العدو، فصلّى بالتي معه ركعة، ثم ثَبُتَ قَائِماً، وأتمُّوا لأنفسهم ثم انصرفوا، فَصُفُّوا وجاه العدو، وجاءت الطَّائفة الأخرى فصلّى بِهِم الرَّكعة التي بقيتْ مِنْ صَلاتِه، ثم ثبت جالساً وأتمُّوا لأنفسهم ثم سَلَّم بِهِم)(٢)

وقد فصَّلَ النَّاظم ذلك فقال: إن القوم يُقسَّمُون خلف الإمام فرقتين، ويَشرح لهم إمامهم الكيفية الشرعية لأداء صلاة الخوف بالتَّمام والاستفاضة، حتى يقبلوا عليها على بصيرة، وقد عرفوا متى يكون الائتمام بالإمام ومتى يكملون هم.

فإذا كانوا غير عالمين بكيفية أدائِها ولا مطلعين من قبل عليها، كان شرحه لهم على سبيل الوجوب، وأما إذا كانوا على علم فمُستحب مستحسن، وقد نصَّ الفقهاء على النَّدبِ صراحةً في الحالة الثانية.

وهذا الشرح للكيفية علَّلَهُ الناظم بقوله وهو بسيط واضح:

لِيَأْمَنُوا مِنْ الوُقنُوعِ فِي الزَّلَلِ بِما يَكُونُ مِن فَسَادٍ فِي العَمَلِ

⁽۱) محمد علي الصابوني [روائع البيان] ج١١/١٥ [نقلاً عن (تفسير المنار) لمحمد رشيد رضا].

⁽٢) رواه مالك والبخاري ومسلم.

والسُنَّة أن يُؤذَّنَ لها وتُقام الصلاة، فيدخل الإمام بالطائفة الأولى، فيصلي بهم ركعة في الثنائية، كالصبح أو السفريَّة، وقالوا إنه يصلي ركعتين في الرباعية بالطائفة الأولى، وكذلك في الثلاثية، ويبقى داعياً أو ساكتاً، وفي الثنائية يقوم داعياً أو ساكتاً أو قارئاً، وله أن يُطوّل ما شاء لأنَّهم سيكملون وراءه ثم ينصرفون، شريطة أن يكون الجيش يُمكن أن يُقسَّم إلى فئتين فئة تواجه وتقاتل، وفئة تصلي، أو فئة تصلي وأخرى تحمي الظهور.

ثم تأتي الطائفة الأخرى فتُحرم معه، ويُكمل معها بقية الصلاة، وينتظرهم الإمام حتى يكملوا ويقضوا ما فاتهم، ثم يسلم ويسلمون بسلامه، وقيل يُسلم بمجرد انتهاء صلاته فإذا سلم قاموا لقضاء ما عليهم وهو المشهور(١).

وقد اقتبس الناظم من القرآن مضمون الآية [١٠٢] من سورة النساء، وهي التي فَصَّلت صلاة الخوف، مؤكداً أن الطائفتين تؤديان الصلاة مع الإمام، بالصفة المبيّنة في نص الآية، ثم تنصرف كل منهما على التوالي لتلوذ بخطها وتباشر مهامها القتالية من غير تعطيل، وهي كما رأينا عملية تداولية على الصلاة خلف إمام واحد، تخفيفاً على المسلمين، واحتياطاً للطوارئ المستجدة، حتى لا يؤخذ المسلمون على غرة.

قال الفقهاء: هنالك نوع من الخوف يَمنع من إكمال الصلاة، وذلك بين المسايفة أو مناشبة الحرب، فتؤخر الصلاة حتى يخاف فوات وقتها، ثم تُصلى كيف أمكن، ركوباً أو مشياً أو ركضاً أو إيماء بالركوع والسجود إلى القِبلة وغيرها، لقوله تعالى: ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فِيَجَالًا أَوْ رُكَّانًا ﴾ (٢).

ويُقاس تأخير الصلاة في هذه الحالة على ما أوردناه في فاقدِ الماء، إذ أنَّ المصلين في حالة توقع الانكشاف، بين الرجاء والتردد واليأس، فاليائِسُ يصلي أوَّل الوقت والمتردد وسطه، والراجي آخره.

⁽۱) كلا الرأيين له دليله ولكن دليل المشهور في المذهب أقوى، وقد روى مالك في [الموطأ] حديثا عن صالح بن خوات وقد ثبتناه من قبل، ولكن رواية سهل بن أبي حتمة أنه يسلم ثم يقومون فيركعون لأنفسهم ثم يسلمون.

⁽٢) البقرة: ٢٣٩.

قال صاحب [دليل السالك]: "وإذا اشتدَّ الخوف ولم يُمكن ترك القتال لبعض صلَّوا فرادى، فإن قَدروا على الركوع والسجود فعلوا ذلك، وإن لَم يقدروا صَلَّوا إيماءً للسجود أكثر من الركوع»(٣).

وعند مالك والشافعي لا نقصان في عدد الركعات في الخوف عن صلاة المسافر، وقال الحسن وقتادة يصلي ركعة إيماءاً، ولم يلتفت الجمهور لحديث ابن عباس: «فرض الله الصلاة على لسان رسول الله في في الحضر أربعاً، وفي السفر ركعتين، وفي الخوف ركعة»(٤).

* * *

السُّنَنُ المُؤَكَّدَةُ

٢٩٣ فِي الصَّلَوَاتِ سُنَنٌ مُؤَكَّدَهُ مَعْرُوْفَةٌ فِي فِقْ هِنَا مُحَدَّدَهُ المَحَدَّدَهُ الصَّلَى العِشَا مُحَدَّدَهُ اللهُ الوِثْرُ بِرَكْعَةِ الأَدَا يُسْبَقُ بِالشَّفْعِ إِذَا صَلَّى العِشَا ٢٩٤ - أَوَّلُهَا الوِثْرُ بِرَكْعَةِ الأَدَا

⁽١) انظر شرح الآية في [تفسير المراغي] ج١٩٩/١، وانظر [الجامع لأحكام القرآن] ج١٩٧/٣ وما بعدها.

⁽٢) [الإشراف على مسائل الخلاف] ج١٤٠/١، و [الفقه المالكي وأدلته] ج٣٣٣/١.

⁽٣) [دليل السالك] ص ٣٧.

 ⁽٤) قال ابن عبدالله: انفرد به بكير بن الأخنس وليس بحجة فيما ينفرد به. انظر القرطبي:
 [الجامع لأحكام القرآن] ج٣/١٤٧.

٢٩٥ ـ وَتَبْتَدِي مَعَ مَغِيْبِ الشَّفَقِ وَتَنْتَهِي بِفَجْرِهِ المُتَّسِقِ
 ٢٩٦ ـ يَقْرَأُ بِالمُعَوِّذَاتِ وَالإِخْلاصْ لِيَضْمَنَ النَّجَاةَ فِي يَوْم الخَلاصْ

شرع الناظم يُفصل موضوعاً مهماً، يتعلق بجملة من الصلوات المسنونة الواردة في الصحيح، وهي جملة من الصلوات المسنونة كالوتر، والعيدين، والاستسقاء، والخسوف، والكسوف، والتراويح، وقد فصل كل صلاة من هذه المسنونات على حدة وهي كالتالي:

١ _ الوَتْرُ:

والدليل على أنه من السنن المؤكدة مواظبة النبي الله في حلّه وترحاله عليه، دون انقطاع إلى أن لاقى ربه، ويُدعمه حديث عبدالله بن عمر رضي الله عنه: أن رجلاً سأل رسول الله عن صلاة الليل فقال له رسول الله: «صَلاةُ اللّيٰلِ مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا خَشِيَ أَحدكم الصّبحَ صلّى ركعةً واحدة تُوتَرُ لَهُ مَا قَدْ صَلّى "٢).

والوتر ركعة واحدة ووقتها بعد الفراغ من صلاة العشاء وتُسبق بركعتي الشفع، ولا تُحسب للمصلي ولا تُبرأ منها ذمتَهُ إلا بغياب الشفق، فوقتها من مغيب الشفق الأحمر إلى طلوع الفجر، لحديث أبي نضرة العوفي أن أبا سعيد أخبرهم أنهم سألوا النبي على عن الوتر؟ فقال: «أوتِرُوا قَبْلَ الصّبْح»(٣)، وقد أسلفنا أن جامع الصلاتين المغرب والعشاء يصلي وتره في بيته لا في المسجد، ولا تجوز له حتى يدخل وقت العشاء، لأنه عاجل

⁽١) المدونة الكبرى ج١ ١٢٢/٠.

⁽Y) رواه مالك والبخاري ومسلم.

⁽٣) رواه مسلم.

الفريضة وهو غير ملزم بمعاجلة النافلة، لأنه أدرك بذلك الجمع صلاة الجماعة، وأما السنن فلا داعي لتقديمها عن وقتها لجواز صلاتها في البيوت.

وعن الإمام (مالك) رضي الله عنه أنه بلغه أن عبدالله بن عباس، وعبادة بن الصامت، والقاسم بن محمد، وعبدالله بن عامر بن ربيعة، قد أوتروا بعد الفجر كما في [الموطأ]، وعليه ترك الوتر اقتداء بهم حتى طلع الفجر فصلاة ثم صلى الفجر والصبح، وأما الوتر بعد الصبح أو طلوع الشمس فيسقط على المشهور.

ويُندب تأخير الوتر لتكون آخر صلاة المؤمن الليلية، ولا وتران في ليلة واحدة، وأجاز (ابن رشد) التنفل بعد الوتر لمن صلاه أول الليل، دون أن تُضاف له ركعة أخرى، لأن المراد بالوتر المعنى الشرعي لا المعنى العقلي، فهولا ينقلب شفعاً لأن الشفع نَدبُ والوتر سنة، فإن نام أو جدد وضوءه، أو ذهب إلى المسجد، أو إلى الدار جاز(۱).

وقال الفقهاء إنه إذا زاد ركعة أخرى على الوتر لا يبطل، وإن زاد ركعتين بطل، وذكروا أن له وقتين: اختياري يبتدئ بعد أداء صلاة العشاء المؤداة بعد مغيب الشفق الأحمر، ويمتد الاختياري إلى طلوع الفجر الصادق، والضروري من طلوع الفجر إلى تمام صلاة الصبح، وذكروا أن المنفرد إذا تذكر الوتر وهو في صلاة الصبح، ندب له أن يقطعها ليصلي الوتر، فهذا الحكم ينجر على الإمام والمنفرد، ويستخلف الإمام ما لم يخف فوات الوقت بخروجه، أما المأموم فيجوز أن يقطع ويجوز له أن يتمادى، ومتى قطع صلاة الصبح للوتر صلى الشفع ثم الوتر، وأعاد ركعتي الفجر لتكونا متصلتين بالصبح، ومتى أنهى صلاة الصبح، فإنه لا يقضي الوتر، لأن النافلة لا تقضى ما عدا ركعتي الفجر إذ تقضيان إلى يقضي الوتر، وأداد الزوال (٢).

⁽١) انظر تفصيل ذلك في [بداية المجتهد] ج٧٥٤/١.

⁽٢) [انظر الفقه على المذاهب الأربعة] ج ٣٤١/١.

وأما ما يقرأ في الوتر فهو سورة (الإخلاص والمعوذتين) كما هو نص البيت الأخير:

يَقْرَأُ بِالمُعَوِّذَتَينِ والإخلاص لِيَضْمَنَ النَّجَاةَ فِي يَومِ الخَلاصِ

وقد استدل الفقهاء على ذلك بحديث حسن غريب رواه الترمذي كما رواه الدارقطني وابن حبان والحاكم، قال (الجزيري): «ويندب أن يقرأ فيها بعد الفاتحة سورة الإخلاص والمعوذتين، ويتأكد الجهر بها»(١)

٢٩٧- قَانِيهِ مَا سُنَّةُ عِيدٍ رَكْعَتَانُ
٢٩٨- يَحْضُرُهَا مُكَلَّفٌ بِالجُمُعَةُ
٢٩٩- يُكَبِّرَنْ بَعْدَ الإحْرَامِ سِتَّةً
٢٠٠- فَهَاتِهِ فِي الرَّكْعَةِ الأولَى تُسَنْ
٢٠١- وَلَيْسَ فِي تَكْبِيرِهِ بِفَاصِلِ
٢٠٢- وَوَقْتُهَا مِنْ حِلِّ نَفْلِ لِلزَّوَالُ
٢٠٢- فَمُدْدِكُ الإَمَامِ فِي القِراءَةُ
٢٠٢- وَمُدْدِكُ الإَمَامِ فِي ثَانِيتِهُ
٢٠٤- وَمُدْدِكُ الإَمَامِ فِي ثَانِيتِهُ
٢٠٥- وَمُدْدِكُ الْمَامِ فِي ثَانِيتِهُ
٢٠٥- وَمُدْدِكُ الْمَامِ فِي ثَانِيتِهُ
٢٠٥- وَمُدْدِكُ الْمَامِ فِي ثَانِيتِهُ

شَرَعَ يتكلم عن سنة مؤكدة أخرى من الصلوات المسنونة بعد كلامه عن الوتر وهي كالتالي:

صَلاةُ العِيدَيْنِ:

وهي سنة عند الجمهور، ويؤمر بها من تجب عليه الجمعة، واختلف في الذين لا تجب عليهم الجمعة من العبيد، والنساء، والصبيان، والمسافرين، ووقتها من طلوع الشمس وارتفاعها قدْرَ حِلَّ النَّافلة إلى

⁽۱) نفسه ج۱/۳۳۹.

الزوال، وموضعها بمكة المسجد الحرام، وأما بسائر البلدان فَتُصلَّى بالمصلى في العراء، لوُرود السنة بذلك.

وهي تَلِي الوتر في التأكيد، وليستُ إحداهما أَوكَد من الأخرى، وتندب للصبيان والنساء ولغيرهم حضورها قياساً على الكسوف، ودليل مشروعيتها: ﴿فَصَلِّ لِرَبِكَ وَاغْرَ (١)، وحديث أبي سعيد الخدري قال: (كان رسول الله في يخرج يوم الفطر والأضحى إلى المصلى، فأول شيء يبدأ به الصلاة، ثم ينصرف، فيكون مقابل الناس، والناس جلوس على صفوفهم فيعظهم ويوصيهم ويأمرهم، فإذا كان يريد أن يقطع بعثاً قطعه، أو يأمر بشيء أمر به، ثم ينصرف (٢)، وإذا فات وقتها بالزوال فلا تُصلى عند الجمهور، وخالف (القرطبي) فرأى جواز قضائها.

والأصل في صلاة العيد أنها ركعتان جهريتان، من غير إقامة لها ولا أذان، ثم ذكر أن الذي يُطالب بها هو المكلّف بالجمعة ويَلحقَهُ النساء والصبيان، لحديث أم عطية الأنصارية قالت: (كنا نؤمر أن نخرج يوم العيد، حتى تخرج البكر من خدرها، وحتى تخرج الحيض فيكن خلف الناس فيكبرن بتكبيرهم، ويدعون بدعائهم، يرجون بركة ذلك اليوم وطهرته) ثم شَرع في تِبيان كيفية صلاة العيد وأحكامها فقال ما مؤداه:

يُكبر الإمام ست تكبيرات عَدا تكبيرة الإحرام، فيكون المجموع سبع تكبيرات في الثانية، ومجموعها ست تكبيرات في الثانية، ومجموعها ست تكبيرات في الثانية، لحديث عمرو بن عوف المزني: (أن النبي على كبر في العيدين، في الأولى سبعاً قبل القراءة، وفي الآخرة خمساً قبل القراءة)(٤).

ولا يُفصلُ بين التكبيرات بفاصل، ولا ينطق بغير لفظ: (الله أكبر)، ولو كان ذكراً أو تهليلاً أو تسبيحاً، اتباعاً للسنة وكل تكبيرة سنَّة مؤكدة،

⁽١) الكوثر: ٢.

⁽۲) رواه البخاري ومسلم.

⁽٣) رواه البخاري ومسلم.

⁽٤) رواه الترمذي.

وإن نسي المصلي التكبير وذكره في القراءة أو بعدها كبر ما لم يركع، وأعاد القراءة ولزمه السجود بعد السلام. فإن نسيها وركع تمادى وجوباً وسجد قبل السلام للنقص، ولو لتكبيرة واحدة، وأما المُؤتَمُّ فإمامه يحمل عنه التكبير، قال صاحب [التحفة الرضية]: "ولا يرفع يديه مع التكبيرات في المشهور سوى تكبيرة الإحرام»(۱) ولا يفصل بين التكبيرات بذكر ولا صمت، إلا الإمام فيترك الفرصة للمأموم حتى يكبر، ومن دخل مسبوقاً كبَّر مع الإمام ما سمعه وأكمل وحده ما فاته بعد شروع الإمام في القراءة، وأما إذا لم يُدركه كله كبره كله أثناء قراءة الإمام.

- ومن أدرك ركعة مع الإمام أدَّى أقوال الركعة الثانية بالنسبة لهم، كما هي أي: أولى إمامه فيُكبِّر سبعة تكبيرات بتكبيرة القيام، وهو فحوى قوله: (واستدركَ التكبيرَ فَوراً في تُوالِ)، وأما من فاتته الصلاة فأدرك الإمام في التشهد الأخير فهو كالمفتتح (٢).

⁽١) [التحفة الرضية] ص ٤٥٤.

⁽٢) قال خليل رحمه الله: [وكبر ناسيه (أي التكبير) إن لم يركع وسجد بعده وإلا تمادي]، قال (الدردير): [ولا يرجع للتكبير فإن رجع له استظهر البطلان].

⁽٣) رواه مسلم.

⁽٤) انظر الباجي (المنتقى) ج١٨/١.

٣٠٧- يُنْدَبُ فِي لَيْلَتِهَا القِيَامُ ٣٠٧- وَفِطْرُهُ قَبْلَ الدَّهَابِ فِطْرَا ٣٠٨- وَلْيَذْهَبَنْ بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ٣٠٩- تَكْبِيرُهُ عِنْدَ الشُّرُوعِ فِي الأَدَا ٣١٠- عَلَى الإلَهِ جَاعِلِ العِيْدِ لَنَا ٣١١- وَنُدِبَ التَّكْبِيْرُ إِثْرَ الصَّلَوَاتْ

وَالنَّهُ سُلُ وَالتَّطْيِيبُ وَالهِ نُدَامُ وَتَرْكُهُ حَتَّى الرُّجُ وعِ نَحْرَا إلَى الصَّلاةِ بِالرِّضَا وَالأَنْسِ وَخُطْبَتَانِ تُلْقَيَانِ فِي الثَّنَا ظَرْفًا لِمَحْوِ الذَّنْبِ مِنْ غَيْرِ عَنَا فِي النَّحْرِ لِلرَّابِعِ مِنْ غَيْرِ فَوَاتْ

مَنْدُوْبَاتُ العِيْدَينِ:

شرع يُفصِّل مندوبات صلاة العيد، ممّا يُرغَّب فيه ليلتها ويومها، فأجملها فيما يلي:

١ ـ القِيَامُ لَيلَةَ العِيْدِ:

يُندب إحياء ليلتها بقيام الليل من تهجد وذكر، وقراءة قرآن واستغفار، لقوله الله المؤت المُفُوتُ القُلُوبُ (۱)، لقوله الله ألم الله الله الله الله الله الله المؤت المُفُوتُ القُلُوبُ (۱)، وروى أبو أمامة عن النبي الله قال: «من قام ليلتي العيدين محتسباً لله، لم يمت قلبه يوم تموت القلوب (۲).

٢ ـ الغُسْلُ:

ويبدأ استحبابه عند دخول السُّدُسِ الأخير من الليل لقربه من الفجر وصلاة العيد بعد ذلك (٣)، قال الإمام (ميارة): «ومن سننها الغسل» (٤)، والمندوب الاغتسال بعد الفجر، ولو اغتسل قبله جاز، ودليله حديث (ابن عمر) المشار إليه في الهامش.

⁽١) حديث رواه ابن ماجه، وقال النووي هو ضعيف.

⁽٢) أخرجه ابن ماجه.

⁽٣) روى مالك عن نافع [أن عبدالله بن عمر كان يغتسل يوم الفطر قبل أن يغدو للمصلّى].

⁽٤) [الدر الثمين والمورد المعين] ص. ٢٢٦.

٣ - التَّطَيُّبُ والتجمل باحسن الثياب:

وهو مسَّ الطيب قال (خليل): «ونُدب إحياءُ ليلته وغُسلٌ وبعدَ الصَّبحِ، وتطيُّبُ وتَزَيُّنَ، وإن لغير مُصَلِّ، ومشيِّ في ذهابه»(١).

ع _ الهندام:

وهو لبسُ الثياب الجديدة والنظيفة ولو لغير المصلي، ورمزيتها الفرحة بإتمام العبادة، وشكر الله على أنعمه الغزيرة. وأما النساء فيُستَثْنَينَ من الحكم ولا يُطالبن بتزين ولا عطر لما في ذلك من الفتنة.

٥ _ فِطْرُهُ قَبْلَ الصَّلاةِ:

في عيد الفطر وتأخير الإفطار إلى ما بعد ذبح الأضحية في الأضحى.

٦ - المشي في الذهاب فقط للقادر:

لما رُوي عن علي: "منَ السنَّةِ أن تخرج إلى العيْدِ مَاشِياً» واستحبُّوا الذهاب من طريق، والرجوع من آخر، لتكثير الأجر، ولا يُطلب المشي من الراجع وله أن يركب، ويكون الخروج عند طلوع الشمس، فقد روى جابر بن عبدالله قال: "كان النبي الله إذا كان يوم عيد خالف الطريق»(٢).

٧ _ التَّكْبيْرُ:

وذلك في الذهاب وفي المُصلَّى، إلى غاية الشروع في الصلاة بعد خروج الإمام، ويُندب الجهر بالتكبير وهو المشهور، لقوله تعالى: ﴿ وَلِتُكْمِلُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَنكُمْ وَلَعَلَّمُ تَشْكُرُون ﴾ (٣)

⁽١) [جواهر الإكليل شرح مختصر خليل] ج١٠٢/١.

⁽٢) رواه الإمام البخاري.

⁽٣) البقرة: ١٨٥.

٨ ـ الخُطْبَتَانِ:

يُلقيهما الإمام على المنبر، أو على الأرض واقفاً في المصلى، وذُكر أن الخطبتين يكون موضوعهما الثناء على الله الذي جعل العيد فرصة سانحة لغفران الذنوب، ومحو الآثام، والتسامح بين الأنام.

٩ ـ التَّكبِيْرُ إِثْرَ الصَّلَوَاتُ في النحر:

ويكون التكبير في أيَّام عيد الأضحى بعد خمس عشرة فريضة وقْتِيَّةٍ، من ظهر يوم النحر، إلى صبح اليوم الرابع، وهذا مسنون للحاج وغيره، فيطالب بالتكبير إثر كل فريضة إلى صبح الرابع، وقيل إلى الظهر منه فإذا نسي الإمام التكبير كبَّر مع القُرب، ونُدب أن يكون باللفظ المأثور (الله أكبر) ثلاثاً، ولا يزيد عليه فإذا لم يُكبِّر الإمام كبَّر المأموم ولا يُترك التكبير على كل حال، ودليله ما روي أن (عمر بن الخطاب) كان يكبر في قبته بمنى تلك الأيام، وخلف الصلوات وعلى فراشه وفي فسطاطه ومجلسه وممشاه، تلك الأيام جميعاً (۱)، وصيغة التكبير: الله أكبر [ثلاثاً]، وقيل: «الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله والله أكبر، الله أكبر، ولله الحمد» (۲).

مُلاحَظَةٌ إضافِيَّةٍ:

كثيراً ما يقع أن يصادف العيد الجمعة فما حكمها؟ والجواب باختصار: أن الجمعة واجبة في وقتها مع كون المصلِّي صلاة العيد قد أداها في نفس اليوم، وهذه رواية ابن القاسم عن مالك، وهي فتوى بوقوعها معها وعلى الإمام أن يصلِّيها، لكون الآية لم تَستثن عيداً من غيره.

بينما رَوي ابن الماجشون عن مالك جواز أن يَأذَنَ الإمام في التخلّفِ عن الجمعة، إذا اجتمعت مع العيد، وقد أَذِنَ عثمان رضي الله عنه لأهل العوالي في ذلك، وقد وقع بمحضر الصحابة ولم يُنكر عليه أحد، فقد روى

⁽١) الحديث رواه البخاري في صحيحه تعليقاً.

⁽٢) [انظر التحفة الرضية] ص ٤٦٢.

(مالك) في [الموطأ] «أن عثمان رضي الله عنه صلى العيد ثم انصرف فخطب الناس فقال: إنه قد اجتمع لكم يومكم هذا عيدان، فمن أحب من أهل العوالي أن ينتظر الجمعة فلينتظرها، ومن أحب أن يرجع فقد أذنت لها (١٠ قال الشيخ (أحمد حماني): «فذلك دليل على أن الإذن لهم في التخلف عنها عند من أخذ به، مسقط لوجوبها وهذا ما يراه مالك»(٢).

٣١٢ - وَالنَّالِثُ الصَّلاةُ فِي المَأْلُوْفِ
٣١٢ - بِرَكْعَتَيْنِ عِنْدَ حِلِّ النَّفْلِ
٣١٤ - يُكَرَّرُ الرُّكُوْعَ فِيْهَا مَرَّتَيْنْ
٣١٤ - يُكَرَّرُ الرُّكُوْعَ فِيْهَا مَرَّتَيْنْ
٣١٥ - وَالطُّوْلُ فِي الرُّكُوْعِ ثُمَّ السُّوْرَةِ
٣١٦ - وَالوَعْظُ وَالتَّذْكِيْرُ بَعْدَ خَتْمِهَا

مِمَّا يُسَمَّى سُنَّةَ الكُسُوْفِ وَتَسُسْتَمِرُ لِسزَوَالِ السظِّلِّلِ وَيُنْدَبُ التَّطُويْلُ حِيْنَ السَّجْدَتَيْنْ بِمَسْجِدِ تُسْدَبُ فِي جَمَاعَةِ بِمَسْجِدِ تُسْدَبُ فِي جَمَاعَةِ وَيُطْلَبُ الإسْرَارُ فِي أَدَائِهَا

صَلاةً الكُسُوفِ:

من الصلوات المسنونة صلاة الكسوف، ويَعني الكسوف احتجاب الشمس وذهاب ضوئها، لحيلولة القمر بينها وبين الأرض^(٣).

ويَذكر النَّاظم بأنها صلاة في المألوف، وتُسمَّى سنَّة الكسوف، والحقيقة أنها سنة غير مؤكدة، ويؤمر بها كل مأمور بالصلاة، ولو كان مسافراً أو صبياً، وتُسنُّ في المسجد قبل الانجلاء، مخافة أن يفوته ذلك لو تنقل خارج المسجد، وأجاز (ابن وهب) فعلها في المسجد وفي المصلَّى، والأوَّل أظهر.

وللفَذِّ أن يصليها في بيته، واستحبّوا فيها الجماعة مثلما هو حاصل عندنا، ولا عبرة بسفر، ولا إقامة فيها، إذ المسافر والمقيم مُطالبان بأن يصلياها، كما يصلّيها البدويُّ في البادية، والمرأة في بيتها(٤). ووقت هذه

⁽١) رواه مالك.

⁽٢) [فتاوي الشيخ أحمد حماني] ج١٧٢/١.

⁽٣) [القاموس الفقهي] ص: ٣١٩.

⁽٤) انظر [الدر الثمين والمورد المعين] ص: ٢٧٤.

الصلاة من حِلِّ النَّافِلَةِ صباحاً بعد ارتفاع الشمس إلى وقت الزوال.

شَرعَ النَّاظم في تبيان صفتها بكونها ركعتين عند حِلِّ النَّفل، وتستمر لزوال الظل، وتكون هذه الصلاة المسنونة، بتكرار الركوع فيها مرتين، إذ يدخل فيها فيقرأ سورة طويلة كالبقرة ثم يركع فيمكث مثل ذلك ثم يرفع فيقرأ طويلاً، ثم يركع، فيبقى مثل ذلك، ثم يرفع ليسجد (١)، ودليلها صفة صلاة النبي على، والظاهر الذي عليه الفتوى والعمل أن القراءة تكون سرَّا، قال (ابن جزي الكلبي): «ويُسرُّ القِرَاءَة خلافاً لابْن حَنبَل»(٢).

ودليلُ حجية هذه الصلاة ما رواه عبدالله بن عباس قال: خسفت الشمس فصلَّى رسول الله الله والناس معه فقام قياماً طويلاً نحو سورة البقرة، قال: ثم ركع ركوعا طويلاً، ثم رفع فقام قياما طويلاً، وهو دون القيام الأول، ثم ركع ركوعا طويلاً، وهو دون الركوع الأول، ثم سجد، ثم قام قياما طويلاً، وهو دون القيام الأول ثم ركع ركوعا طويلاً، وهو دون الركوع الأول، ثم سجد، ثم انصرف وقد تَجَلَّتِ الشمس، فقال: «إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته، فإذا رأيتم ذلك فاذكروا الله»(٣).

والمندوب لها صلاتها في المسجد والإسرار في القراءة، وتطويلها، وكذلك السجود والركوع، وإيقاعها جماعة، والوعظ بعدها، وإذا انجلت الشمس قبل ركعة تممت كالنوافل، وإن انتهت الصلاة، ولم تنجل الظاهرة فلا إعادة للصلاة، وهي في الأصل استشعار لعظمة المُسيِّر للكون بالحسبان والدقة (٤)، ولا يؤذن لها ولا يقام، ويستحسن أن ينادي لها: (الصلاة

⁽١) كل قراءة تكون أقل في الطول من سابقتها.

⁽٢) [القوانين الفقهية] ص: ٩٣.

⁽٣) رواه الأثمة مالك والبخاري ومسلم.

⁽٤) قال (جلال الدين السيوطي): قال المنجمون لا تكسف الشمس إلا في الثامن والعشرين أو التاسع والعشرين من الشهر، فكذبهم الله وكسفت الشمس يوم موت إبراهيم ابن النبي في العاشر من ربيع الأول، وذكر (النووي) في الروضة أن الشمس كسفت يوم قتل (الحسين) يوم عاشوراء من المحرم.

جامعة) لحديث عبدالله بن عمر قال: «لما كسفت الشمس على عهد رسول الله الله نودي الصلاة جامعة» (۱۱) ، ودليل كون القراءة سرية أنها صلاة نفل نهارية ، وبهذا ثبت فعله هذا مرة بن جندب قال: (صلى بنا النبي هذا في كسوف، لا نسمع له صوتاً) (۲).

٣٦٧ - أَمَّا الخُسُوْفُ مَعَ ضَوْءِ القَمَرِ فَأَدَّهِ جَهُ رَا كَنَفْ لِ حَاضِرِ ٢١٧ - إِمَّ كَعَتَيْنِ فِي البُيُوتِ فَاتَّبِعُ وَكَرَّدِ الصَّلاةِ حَتَّى تَنْفَشِعُ ٢١٨ - بِرَكْعَتَيْنِ فِي البُيُوتِ فَاتَّبِعُ وَكَرَّدِ الصَّلاةِ حَتَّى تَنْفَشِعُ

صَلاةُ الخُسُوفِ:

الخسوفُ ذهاب ضوء القمر كله أو بعضه، والأصل أن الكلمة تُستعمل لذهاب ضوء الشمس والقمر معاً، والمشهور في استعمال الفقهاء أن الكسوف للشمس، والخسوف للقمر، وهو أجود الكلام في قول ثعلب.

وقال أبو حاتم: إذا ذهب بعض ضوء الشمس فهو الكُسوف، وإذا ذهبَ كلّه فهو الخُسوف.

وهي مندوبة في حق من تجب عليه الصلاة، وأما الصبي فلا يؤمر بها لكونها ظاهرة ليلية، لا يحمّل رهق السهر من أجلها.

وهي ركعتان جهرا كالنوافل، ولا يُجمع لها الناس بل تُصلى في البيوت، ودليل الإمام (مالك) عمل أهل المدينة، فقد وقع الخسوف في عهد النبي هذا، ولم يُنقل عنه أنه جمع الناس لصلاتها، يقول (سحنون) قال (مالك): "ومَا سَمعنَا أن خُسوفَ القَمَر يُجمَعُ لَهُ الإمام""، وفي الأثر عن عائشة قالت: "جهر النبي هذا في صلاة الخسوف بقراءته، فإذا فرغ من قراءته كبر فركع، وإذا رفع من الركعة قال سمع الله لمن حمده، ربنا ولك الحمد"(٤)

⁽١) رواه البخاري ومسلم.

⁽٢) رواه الترمذي وقال: حديث حسن صحيح، ورواه أصحاب السنن أيضاً.

⁽٣) [المدونة الكبرى] ج١٥٢/١.

⁽٤) رواه البخاري ومسلم.

صَلاةُ الاستِسْقَاءِ:

٣١٩ - وَخَامِسًا صَلاهُ فَقْدِ الغَيْثِ
 ٣٢٠ - فَيَطْلُبُوا الرَّاذِقَ إِمَّا قَحَطُوا
 ٣٢١ - بِالجَهْرِ فِي قِراءَة لِلرَّكْعَتَيْنُ
 ٣٢٢ - وَلْيَخُورُجِ الإِمَامُ مَعَ جَمْعِ لَهَا
 ٣٢٧ - وَلْيَخُطُبِ الجَمْعِ عَلَى وَجُهِ الثَّرَى
 ٣٢٧ - مِنْ غَيْرِ حَدَّ مُلْزِمٍ أَوْ عَدَدِ
 ٣٢٧ - بَعْدَ الفَرَاغِ كُلِيًا مِنْ خُطْبَتِهُ
 ٣٢٥ - لِقِبْلَة دُونَ نُه كُوس دَاعِيًا
 ٣٢٧ - لِقِبْلَة دُونَ نُه كُوس دَاعِيًا
 ٣٢٧ - وَيُؤْمَرُ النَّاسُ بِفِعْلِ الصَّالِحَاتْ

أَيْ طَلَبِ السَّفْيَ ابِغَيْرِ لُبْثِ لِيُرْسِلَ الغَيْثَ إِذَا مَا قَنَطُوا مَعَ الخُشُوعِ فِي الأَدَا وَخُطْبَتَيْنُ فِي حُلَّةِ الْمِهْنَةِ لايَنْزِعُهَا مُتَّكِئًا عَلَى العَصَا مُسْتَغُفِرَا فِي بَدْءِ كُلِّ رَكْعَةٍ وَلْيَنِدِ مُسحَدوِّلاً رِدَاءَهُ عَدن كَتِيفِ وَلْيَنْفَعَلُوا فِعْلَتَهُ بِالأَرْدِيَّةُ بِتَوْبَةٍ مِنْ مَأْتُم وَالصَّدَقَاتُ

الاستسقاء لغة من السقيا، وشرعاً صلاة السقي من الله لقَحْطِ أَلَمَّ أو جَفَافٍ تَوَاصَلَ، وقال الناظم: (طَلَبُ السُّقْيَا بِغَيْرِ لُبْثٍ) لرفع الأزمة والبلاء وحكمها السنية، وهي سنَّة من السنن المؤكدة، وقد ورد الدليلُ عليها في حديث عبدالله بن زيد المازني رضي الله عنه قال: (خَرجَ النَّبِي اللهُ إلى المُصَلَّى فَاسْتَسْقَى، وحَوَّلَ رِدَاءَهُ حِيْنَ اسْتَقْبَلَ القِبْلَةَ)(١)، وزاد في رواية: (وصَلَّى ركْعَتَيْنِ)(٢).

وأشار الناظم إلى أن على المصلين لهذه الصلاة المشروعة، أن يطلبوا الرازق في قحطهم ليجود عليهم من خزائنه، ويرسل إليهم نعمه المخبأة في غيثه النازل من السماء، بعد أن قنطوا من حصوله، ويئسوا من نزوله، وهذا المعنى هو فحوى الآية الكريمة: ﴿وَهُوَ الَّذِى يُنَزِّلُ ٱلْفَيْتَ مِنْ بَمِّدِ مَا قَنَطُوا وَيَسْرُ رَحْمَتُهُ وَهُوَ ٱلْوَلِيُ ٱلْحَبِيدُ ﴾ (٣).

ثم شَرعَ النَّاظم يتكلم عن صفتها الشرعية كما وردت في السنة، وقد

⁽١) رواه الإمام مالك.

⁽٢) رواه البخاري ومسلم.

⁽۳) الشورى: ۲۸.

بينتها في حديث السيدة عائشة الذي رواه أبو داود وقد أورد فيه الصلاة والخطبة بنصها^(۱)، كما ورد في حديث أنس بن مالك أن النبي خرج للاستسقاء فتقدم فصلى بهم ركعتين يجهر فيها بالقراءة، وكان يقرأ في العيدين والاستسقاء في الركعة الأولى (بفاتحة الكتاب) و(سبح اسم ربك الأعلى)، وفي الركعة الثانية (بفاتحة الكتاب) و(هل أتاك حديث الغاشية)^(۱) ويكون الاستسقاء عادةً لتَخَلُّفِ المطر، ونضوب الوديان، وقلَّة جريان العيون، أو غَوْرِهَا، ونقص المنسوب المائي في الأرض بالدرجة الخطيرة، ويندب فيه الاستغفار لقوله تعالى: ﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَارًا لَكُ وَيَدِيلِ السَّمَةَ عَلَيَكُم يِدَرَارًا لَكُ (٣) وقد أكثر النبي في الخشوع في الأداء والدعاء والتضرع لله، وهي تُؤدَّى بركعتين جهريتين مع الخشوع في الأداء وخُطبتين بعدهما.

ودليل الصلاة والجهر حديث عبدالله بن زيد: «ثمَّ صَلَّى لنَا رَكْعَتَينِ يَجْهَرُ فِيهِمَا بِالقِرَاءَةِ» (فله على الجهر وتُقَدَّمُ الصلاة على الخطبتين، قياساً على العيدين، إذ كلاهما نافلة شُرِعت لها خطبة، ويخرج الإمام في جمع لأدائها ضُحى، ماشين في خشوع وخضوع وتذلَّل للمولى، ويؤمر بها على سبيل السُنِّيَّة: «المسلمون المكلفون من النساء، والصبيان الذين يعقلون، والشابات غير الفاتنات، ويخرج أهل الذمَّة مع الناس لا قبلهم ولا يعدهم، ولا يَنفرِدُونَ بيوم ويَنفَرِدُونَ عن المسلمون بمكان» (٥٠).

ونُدب أن يخرج الإمام ومن معه في ثوب المهنة لا ينزعها، أي لا يتزينون كما هو الحال في العيدين الفطر والأضحى، ويَخطب الإمام المستسقين في المصلَّى واقفاً على الأرض، وهم أمامه في إصغاء وخشوع،

⁽۱) [المذهب المالكي وأدلته] ج ۳۰۳/۱ ـ ۳۰۶.

⁽٢) رواه ابن قتيبة بإسناده في غريب الحديث.

⁽٣) نوح: ۱۰ ـ ۱۱.

⁽٤) رواه البخاري.

⁽٥) [المذهب المالكي وأدلته] ج ٣٠٤/١.

ويكون مُتَّكِئاً على العصا، ويُبَدَّلُ التكبير الذي في العيدين بالاستغفار بلا حدٍّ في الأُولى والثانية.

وأشار إلى تأكيد أن الاستغفار يكون بلا حد ولا عدد، ويكون في بدء كل ركعة، كما كان في بدء كل خطبة وأثناءها، قال التتائي على [مقدمة ابن رشد]: «فإذا ارتفعت الشمس خرج الإمام ماشياً متواضعاً في بذلته فإذا فرغ من الصلاة خطب خطبتين كالعيدين، ويبدل التكبير في خطبة العيد هنا بالاستغفار»(۱).

فإذا انتهى من الخطبة والدعاء، استقبل الإمام القبلة بوجهه وهو قائم، فيُحَوِّلُ رداءه على سبيل النَّدْبِ، فيجعل ما على عاتقه الأيسر على عاتقه الأيمن، ثم يُبالغ في الدعاء والتَّضَرُّع، ويفعل المصلون مثله بأرديتهم ولا تُنكَّسُ كُلِّيةً بَلْ تُقْلَبُ فَقَط، ما يلي ظهره إلى السماء، وما على اليمين على اليسار كما نص عليه ميارة (٢)، ويُندب لها الصدقة بما أمكن، والتيسيرُ على الفقراء، وردُّ المظالم، والتوبة من الآثام، وقد لحَّصَهَا النَّاظم في آخر الفصل بقوله:

ويُؤْمَرُ النَّاسُ بِفِعْلِ الصَّالِحَاتِ بِتَوبَةٍ مِن مَأْثَمِ والصَّدَقَاتِ (اللهُ

والدعاء المشهور فيها ما رواه سالم بن عبدالله عن أبيه عبدالله بن عمر: أن النبي على كان إذا استسقى قال: «اللهم اسقنا غيثاً مغيثاً، هنيئاً مريعاً، غدقاً مجللاً عاماً طبقاً سحاً دائماً، اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين، اللهم إن بالعباد والبلاد والبهائم والخلق من اللاواء والجهد والضنك ما لا نشكو إلا إليك، اللهم أنبت لنا الزرع، وأدر لنا الضرع، واسقنا من بركات الأرض، اللهم ارفع عنا والجهد والجوع والعري، واكشف عنا من البلاء ما لا يكشفه غيرك، اللهم إنا الجهد والجوع والعري، واكشف عنا من البلاء ما لا يكشفه غيرك، اللهم إنا

⁽۱) التتائي [شرح مقدمات ابن رشد] ص ۳۹۸.

⁽٢) ميارة [الدر الثمين والمورد المعين] ص ٢٢٧.

⁽٣) النص الأصلي للألفية ص: ٥٤.

نستغفرك إنك كنت خفاراً، فأرسل السماء علينا مدراراً»(١).

٣٧٨ - وَقَبْلَ ظُهْرَيْنِ تُسَنُّ النَّافِلَة ٢٧٨ - وَقَبْلَ ظُهْرَيْنِ تُسَنُّ النَّافِلَة ٣٧٩ - فِيْمَا عَدَا صُبْحًا وَعَصْراً يَحْرُمُ ٣٣٠ - أَقَلُّهَا اثْنَتَانِ وَالأَقْصَى ثَمَانُ ٣٣٠ - أَقَلُّهَا اثْنَتَانِ وَالأَقْصَى ثَمَانُ ٣٣٠ - سُّنْت تَرَاوِيْحُ بِعَهْدِ عُمَرَا ٣٣٧ - وَالفَجْرُ يُقْضَى لِلزَّوَالِ فَوْتُهَا

وَبَعْدَ كُلِّ الصَّلَوَاتِ فَاعْقِلا وَلَيْسَ فِيْهَا عَدَدُ يُسلُتَزَمُ وَفَضْلُهَا بِآخِرِ اللَّيْلِ اسْتَبَانُ خَلْفَ إِمَامٍ قَادِئٍ قَدْ أُيْسِرًا وَلَيْسَ تُقْضَى نَافِلاتٌ غَيْرُهَا وَلَيْسَ تُقْضَى نَافِلاتٌ غَيْرُهَا

النَّوَافِلِ الأخرى:

١ ـ قبل وبعد الصلوات:

سنَّ الشَّارعُ جملة من النوافل الزائدة عن الفريضة، والنوافل بالليل والنهار مثنى مثنى، يسلم فيها من كل ركعتين خلافا لمن قال أربعا أو ستاً، ومن فاتته نافلة لم يقضها في المذهب على المشهور، وهي قبل الظهر وقبل العصر وبعدهما وبعد المغرب وبعد العشاء فيما عَدَا الصبح والعصر فإن النافلة بعده مكروهة وتُحرم قُبيل الغروب.

قال صاحب [دليل السالك]: «ويُندب للمكلفِّ أن يَتَنَفَّلَ قبل الظهر وبعده، وقبل العصر، وبعد المغرب والعشاء، بلا حدِّ، والضُحى، وأقلُّه ركعتان وأوسطه ستُّ وأكثره ثمان»(٢).

وقال عمار بن ياسر: رأيت حبيبي يُصلي ست ركعات بعد المغرب، وكون النوافل في آخر الليل لما فيها من ترغيب وأفضله الهزيع الأخير من الليل.

٢ ـ صلاة التراويح:

قال (ابن جزي): "واخْتُلفَ هل الأفضل تكثير الركعات أو طول

⁽١) أخرجه الشافعي في [الأم] في باب الاستسقاء ج٧٢/١.

⁽Y) [دليل السالك] ص: ٤٩.

القيام، والترغيب في ليالي رمضان آكد، ويُستحبُ القيام فيه بست وثلاثين ركعة سوى الشفع والوتر وقيل بعشرين وفاقاً لهم، والنوافل في البيوت أفضل، ولا يُجمع لها في غير رمضان إلا في المواضع الخفية والجماعة اليسيرة»(١).

وأشار النَّاظم إلى أن التروايح سنة عمرية، يقول الشيخ محمد باي في نظمه:

كَلَّا قِلْهَا مُلَّانًا مَلَّالًا مَلَّالًا مَلَّالًا مَلَّا مَلَافًا وَالْأَصْلُ عَلَّهَا فَسُلَافًا مَعَهَا

عُمَرُ فَهُ وبِدْعَةٌ مُستَخسَنه من اختِلافِ لللرُّوَّاةِ قَد أَتَبى عِشْرُونَ رَكْعَةً بِذَا حَدَّدَهَا(٢)

وقد ورد أن النبي الله كان يُرغّبُ في قيام رمضان دون أن يأمر بعزيمته فيقول: «مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَاناً واخْتِسَاباً غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنْبِهِ، (٣)، والمالكية قالوا إن الجماعة فيها مندوبة، وقد ثبت كونها سنة في جماعة بفعل النبي الله مقد روي الشيخان: (أنه الله خرج من جوف الليل ليالي من رمضان، وهي ثلاث متفرقة، ليلة الثالث، والخامس، والسابع والعشرين، وصلى الناس بصلاته فيها، وكان يصلي بهم ثماني ركعات، ويكملون باقيها في بيوتهم فكان يسمع لهم أزيز كأزيز النحل)(٤).

والظاهر أنه خرج ليلة فصلًى أناس بصلاته، ثم تَزايَدوا في الليلة الثانية والثالثة، ولكنه لم يزد على ذلك وانتظروه فلم يخرج لهم، مخافة أن تُفرض عليهم، واستمر الحال على ذلك في عهد أبي بكر الصديق، وصدر من خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنهما، ورأى الخليفة الفاروق عمر - كما ورد في الموطأ - الناس أوزاعاً متفرِّقين يصلِّي الرجال لأنفسهم، ويصلي

⁽١) [القوانين الفقهية] ص: ٩٤.

⁽٢) [السبائك الإبريزية] ص: ١١٩.

⁽٣) حديث رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة.

⁽٤) رواه البخاري ومسلم.

الرجل فيصلي بصلاته الرهط، فقال عمر: والله إني أرى أني لو جمعت هؤلاء على قارئ واحد لكان أمثل، فجمعهم على (أبي بن كعب)، قال الراوي ثم جُزت معه ليلة أخرى والناس يصلون بصلاة قارئهم، فقال عمر رضي الله عنه: نَعِمَتِ البدعة هذه، والتي تنامون عنها أفضل من التي تقومون، يعنى آخر الليل^(۱)، وقال المالكية يندب للإمام أن يقرأ القرآن كله بتمامه في التراويح جميع الشهر، وترك ذلك خلاف الأولى، إلا إذا كان لا يحفظ القرآن ولم يوجد غيره يحفظه (۲).

لقد وقع خلاف في عدد الركعات ألمحنا له من قبل، بأنه عشرون أو ست وثلاثون، ولكن الذي جرى عليه العمل عندنا ورجَّحَه فقهاء المغرب العربي من المالكية، من رواية السيدة عائشة رضي الله عنها قولها: «ما زاد رسول الله في في رمضان ولا في غيره على اثنتي عشر ركعة بعدها الوتر» (٣).

قال (الشيخ باي): «قال بعض الشيوخ وما قالته عائشة رضي الله عنها هو أغلب أحواله على ولا يعارض ما رُوِيَ عنها بخمسة عشر وسبعة عشر ورُوِي غيرها من أزواجه أنه رجع إلى تسع ثم إلى سبع (٤).

الفَجْرُ:

ركعتان وحكمهما أنهما رغيبة، ولا بد لهما من نيَّة تخصهما وتميزهما عن مطلق النافلة، فإن صلاهما ولم ينو بصلاتهما ركعتي الفجر لم يجزيا عنه، والرغيبة دون السنة وفوق المندوب، قال (مالك): ليست ركعتا الفجر بسنة، ولا ينبغي تركهما، وقال أصبغ وابن عبدالحكم: هما من الرغائب (٥٠)،

⁽١) [السبائك الإبريزية] ص ١٢٠.

⁽٢) [الفقه على المذاهب الأربعة] ج٣٤٣/١.

⁽٣) انظر [السبائك الإبريزية] ص ١٢٠.

⁽٤) انظر [المرجع نفسه] ص: ١٢٠.

⁽٥) [التحفة الرضية] ص ٢٩٣.

ووقتها من طلوع الفجر فإن أوقعهما قبله لم تصحًّا وأعادهما مع الشك، ويُندب إيقاعهما في المسجد، وقد ورد عن عائشة قالت: (لم يكن رسول الله على على شيء من النوافل أشد منه تعاهداً على ركعتي الفجر)(۱)، وتنوب الفجر عن تحية المسجد وله أجر التحية إن نوى إنابتها عن التحية، فإن دخل المسجد ووجد الصلاة قائمة تركها، ودخل وجوباً مع الإمام، فإن أقيمت الصلاة وهو ما يزال بصحن المسجد أو خارجه صلاهما، ما لم يخش فوات ركعة، فإن خاف فواتها من الفريضة تركها ودخل مع الإمام وتؤخران إلى حِلِّ النافلة ما بعد طلوع الشمس، ولا تسقط النوافل الأخرى قي قضائها إلى الزوال، فقد روى ابن خزيمة عن عائشة قولها: (ما رأيت الرسول إلى شيء من الخير أسرع منه إلى ركعتين قبل الفجر ولا إلى غنيمة)(۱) وحديث أبي الدرداء: (أوصاني خليلي شي بثلاث: بصوم ثلاثة أيام من كل شهر، والوتر قبل النوم، وركعتي الفجر)(۳).

وكون الفجر رَغِيبَةٌ أنه الله الله الله الله الله الله المسلمين، وكان يصلّبها في حجرات أزواجه ثم يخرج مباشرة لصلاة الصبح بالمسلمين، ومن الترغيب فيها قوله: «رَكَعَتَا الفّخِرِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا ومَا فِيهَا» وقوله فيما رواه أحمد: الأ تَدَعُوا ركعتي الفجر ولَو طَرَدَتُكُمُ الخَيلُ (عَلَى اللّبَعَتُكُم وكَانتُ في أَثَرِكُم، وقيل تُخفَّفُ جداً لدرجة الاقتصار فيهما على فاتحة الكتاب، لحديث عائشة في الصحيحين: «كَانَ فَلَهُ يُخففُهُمَا حتى أقول أقرأ بفاتِحةِ الكِتَابِ أم لا) (قي الصحيحين: «كَانَ فَلَهُ يُخففُهُمَا حتى أقول أقرأ بفاتِحةِ الكِتَابِ أم لا) وفي الإمام (مسلم): كان يقرأ منها [بالكافرون] و [الإخلاص]، وقال صاحب وفي الإمام (مسلم): كان يقرأ منها [بالكافرون] و [الإخلاص]، وقال صاحب من آي القرآن فقط ولا يقرأ بعدها شيئاً من آي القرآن، ويستحب أن يقرأ فيها بأم القرآن فقط ولا يقرأ بعدها شيئاً من آي القرآن، ويستحب أن تكون القراءة فيها سرآ» (٢٠).

⁽١) رواه البخاري ومسلم.

⁽٢) رواه البخاري ومسلم.

⁽٣) رواه البخاري ومسلم.

⁽٤) [السبائك الإبريزية] ص: ١١٧.

⁽a) نفسه، ص: ۱۱۷.

⁽٦) [التحفة الرضية] ص ٢٩٥.

ونقل الشيخ باي عن كتاب [وسائلُ الحاجَاتِ وآدابُ المُناجَاةِ] (لأبي حامد الغزالي): أن مِمَّا جُرِّبَ لدفع المكروهِ وقصور يَدِ كلِّ عَدُو قراءة (أَلَمْ نَشْرَح) و(أَلَم تَرَ كَيفَ) فِي رَكْعَتَي الفَجْرِ⁽¹⁾.

ولمزيد الفائدة نذكر أن من السنن صلاة الضحى وقد بالغ (ابن العربي) في تأكيدها وهي ثمان ركعات على الأكثر، وأقلها ركعتان، وورد أن من فعلها كان من الأوَّابين ووَقَتْهُ من النار، وقد ورد عن أبي هريرة: (أوصاني خليلي بثلاث لا أدعهن حتى أموت: صوم ثلاثة أيام من كل شهر، وصلاة الضحى، ونوم على وتر)(٢)، وعن أنس بن مالك قال: قال رسول الله في المجنة من صلى الضحى اثنتي عشرة ركعة بنى الله له قصراً من فهب في الجنة (٣)، وعن زيد بن أرقم قال: خرج رسول الله على على أهل قباء وهم يصلون، فقال: هصلاة الأوابين إذا رمضت العضال)(٤).

وهناك من النوافل المسنونة تحيَّة المسجد للداخل له على وضوء في وقت تحل فيه النافلة، وهي حق من حقوق المساجد الوارد ذكره في الحديث، باستثناء الحاج والمعتمر فتحية المسجد بالنسبة له الطواف، فإذا لم يكن فالركعتان وتُؤدَّى في المسجد النبوي، على قول (خليل) قبل السلام عليه وشرح (الدردير) معللاً ذلك بأنها حق الله وهو أوكدُ من حق المخلوق، وفيها لا يُسَلِّمُ على الجالسين في المسجد حتى يؤدي التحية، إلا المخلوق، وفيها لا يُسَلِّمُ على الجالسين في المسجد حتى يؤدي التحية، إلا إذا خشي الشحناء، ودليلها قوله في فيما رواه أبو قتادة السلمي: أن رسول الله في قال: ﴿إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين قبل أن يجلس»(٥).

ومن الفوائد الهامة الجليلة ما نقله الشيخ (محمد باي) عن سيدي

⁽١) [السبائك الإبريزية] ص ١١٩.

⁽٢) رواه البخاري ومسلم.

⁽٣) رواه الترمذي.

⁽٤) رواه الإمام مسلم.

⁽٥) رواه البخاري ومسلم.

(أحمد زرّوق) عن الشيخ (أبي حامد الغزالي) وغيره، أن من قال: [سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر] أربع مرات، قامت مقام التحية في أوقات النهي، لمكان الخلاف، قال (الحطاب): وهو حسن في وقت النهي ووقت الجواز لغير المتوضئ، وأما للمتوضئ في وقت الجواز فصلاة الركعتين هو الأصل(١).

وقد نَظَّمَ بعضهم ذلك في قوله: نَـقَـلَ زَرُّوقُ عـن الـغَـزَالِـي أَنَّ الـتَّـحِـيَّـةِ يَـنُـوبُ عَـنْـهَا أَي عِـنْـدَ ضَـيْـقِ الـوَقْـتِ وانْـعِـدَامِ شبحانِ ربِّـي لا إلـة حَـمْـدِي أربَـعَ مَـرَّاتِ وَذَلــكِ حَـسَـنْ

وَكُلُّ عَالَمٍ زَكِي مفضال وَقْتَ الضَرُورَةِ فَحَصَّلَ كُنْهَا طَهَارَةٍ فَحَقَّ قُنْ كَلامِي وَالله أَكْبَرُ فَذَاكَ قَصْدِي نَقَلَهُ الخطَّابُ إِذْ قَال: يُسَنْ(٢)

* * *

تَجْهِيزُ المَيْتِ والجَنَائِزِ

٣٣٧ - وَأَوْجَبُوا لِلْمَهْتِ فَوْداً غُسْلاً ٣٣٥ - بِصَرْخَةِ وَلَمْ يَكُنْ مُسْتَشْهِدَا ٣٣٥ - بِصَاءٍ مُلطْلَقٍ وَلَوْ بِزَمْزَمِ ٣٣٧ - وَيُسْقُطُ الدَّلْكُ مَخَافَة انْسِلاخ ٣٣٧ - فَإِنْ تَعَهَاسَرَ بِفَقْدِ المَاءِ ٣٧٨ - فَيَمَّمِ الْمَيِّتَ لَيْسَ يُغْسَلُ ٣٧٨ - عَنْ كَافِرْ وَعَنْ شَهِيْدِ المَعْرَكَةُ ٣٧٨ - وَعَنْ جَنِينٍ سَاقِطٍ بِلا حَيَاةً

كِفَ اللهِ أَنْ يَسكُنِ السَّسَهَ الْأَ كَفُسُلِ حُكُم مَا اخْتَفَى وَمَا بَدَا فَاخْلِصِ النَّبَّةَ فِيهِ وَاحْكِم فَاسْعَ إِلَى الإسْرَاعِ دُوْنَ مَا تَسرَاخُ أَوْ خَوْفِ تَقْطِيْعِ مِنَ الأَعْضَاءِ وَيَسْقُطُ الغُسْلُ عَلَى مَا فَصَّلُوا أَوْ ثُسلُثَى مَيِّتِنَا لَمْ يُدْرَكَا وَهَذِهِ تَحْمَعُ أَرْبَعَ حَالاتْ

⁽١) [السبائك الإبريزية] ص: ١١٩.

⁽٢) نقلها الشيخ باي ولم ينسبها لقائل معيَّن. انظر المرجع نفسه، ص: ١١٩.

شرع الناظم في إيراد مسألة تجهيز الميت، وتبيين أحكام الجنائز وهي مهمة في الشرع .

لغة يُقال: جنَّزَ الشيء جنزاً سَتَرَهُ، والجنازة سِتر الميت في القبر، والجنازة (بفتح الجيم) وهي الجِنازة (بكسرها) ولكنها بالكسر تُطلق على النعش، وعلى الميت، وعليهما معاً(١).

وتجهيز الميت ما يعقب موته من غسل وتكفين مما نصّت عليه السنة، ويُسن الإسراع به إكراماً للميت، وتطبيقاً للسنة، والإجماع قائم عبر العصور على وجوب الصلاة على من توفى من المسلمين، والدليل ما ثبت عن رسول الله في وقد ورد في حديث لجابر بن عبدالله قال: قال النبي في يوم وفاة النجاشي ملك الحبشة: «قد توفي اليوم رجل صالح من الحبش، فهلم فصلوا عليه»، قال فصففنا، فصلى النبي في ونحن صفوف، قال جابر كنت في الصف الثاني المناني الصف الثاني المناني المنان

وما يفعل بالميت بعد خروج الروح أمور منها حسب ما ورد في سنة النبي ﷺ وأقوال الفقهاء:

أولاً: الغُسْلُ:

قال الناظم إن الفقهاء أوجبوا للميت فوراً أن يُغَسَّلَ، وهو فرض كفاية على المحيطين به، فإذا قام به واحد سقط عن الآخرين، وقد ورد أن عائشة قالت: (رجع رسول الله في ذات يوم من جنازة بالبقيع، وأنا أجد صداعاً في رأسي، وأنا أقول: وارأساه، قال: «بل أنا يا عائشة وارأساه»، ثم قال: «وما ضرك لو مت قبلي، فغسلتك وكفنتك، وصليت عليك، ثم دفنتك»، قلم: كأني بك والله لو فعلت ذلك قد رجعت إلى بيتي، فأعرست ببعض نسائك، فتبسم رسول الله في ثم بدئ في مرضه الذي مات فيه) (٣)، وعن

⁽١) [القاموس الفقهي] ص: ٦٨.

⁽٢) رواه البخاري ومسلم.

⁽٣) رواه البيهقي مع أحاديث أخرى في الباب.

أم عطية الأنصارية أنها قالت: دخل علينا رسول الله على حين تُوفِّيَتُ ابنتَهُ، فقال: «اغسلنها ثلاثاً أو محمساً أو أكثر من ذلك إن رأَيتِنَّ ذلك، بماء وسِدْر، واجعلنَ في الآخرة كَافُوراً أو شيئاً من كافور، فإذا فرغتن فآذَنني، فقالت فلمَّا فرغنا أذنَّاهُ فأعطانا حِقْوة فقال: اشعرْنَهَا إِيّاهَا»، وتعني بحقوة إزاره (۱).

وظاهر هذا النص وغيره، أن الغسل للميت واجب، وهو مشهور المذهب، وخالف بعض الفقهاء المالكيين فقالوا إنه سنة، وعليه سار ابن رشد وابن أبي زيد، باعتباره أن الأحاديث الواردة في هذا الباب جَرَت مجرى التعليم، لا الأمر والإلزام، والأولى بالغسل أقرب الناس إلى الميت، فعن أسماء بنت عميس: (أن فاطمة بنت رسول الله الله أوصت أن يغسلها ورجها علي بن أبي طالب رضي الله عنه فغسلها هو وأسماء بنت عميس رضى الله عنها)(٢).

ويُؤكد الناظم أن المخاطب بالغسل هو الحيُّ وأن الغسل يقع على الميت المسلم الذي استقرت حياته بعد ولادته ولوحظ عليه ذلك، وعبَّر عن ذلك الناظم بالاستهلال وهو أن يستهل صارخا، لحديث جابر بن عبدالله أنه على قال: «الطفل لا يصلى عليه ولا يرث ولا يورث حتى يستهلّ)(٣)، وعنه أيضاً قال على: «إذا استهلّ الصبي صّليّ عليه وورّث).

وكذلك يُغَسَّلُ من قامت به أمارة من أمارات الحياة المعلومة، شريطة أن لا يَكُون شهيد المعركة فهولا يُغسَّل.

ويُغسل بتعميم الماء وأحكام الغسل كما يفعل المغتسل في الجنابة ولذلك قال صاحب (دليل السالك): «كَغسلِ الجنابَةِ إِجْزَاءً وكمالاً»(٥).

⁽١) حديث صحيح رواه مالك والبخاري ومسلم.

⁽٢) رواه البيهقي.

⁽٣) رواه الترمذي.

⁽٤) رواه البيهقي مع أحاديث أخرى في الباب.

⁽٥) [دليل السالك] ص: ٤١.

وقد قال النبي في رواية أم عطية والنساء يغسلن ابنته: «افسلنها وتراً» وفي رواية: «ابدؤوا بميامنها، ومواضع الوضوء منها» (۱) ويكون الغسل بماء مطلق نقي طاهر، ولو كان الماء ماء زمزم جاز، وهو يدعو من يباشر عملية التغسيل أن يُخلص النية ويُتقن الغسل للميت، رجاء الأجر والثواب من الله، لأنّها أمانة لا بدّ من إحكامها واتّباع السنة في أدائها على أكمل الوجوه الشرعية، وقد ورد: «أن علياً بن أبي طالب غسل النبي في وعليه قميص، وبيد على رضي الله عنه خرقة يتبع بها تحت القميص» (۱)

ويسقط الغسل إذا خِيفَ على الميِّت تَسَلَّخُ جلدِه، أو تَنَاثُرَ لحمه، أو نزيف دمه، وذلك عند الكثرة الغالبة من الأموات في الكوارث كما يقع في موت عشرات الآلاف في زلزال مثلاً مما يَعْسُرُ معه غسل كلّ أحد.

فإن تَعسَّر الغسل بفقد الماء مثلاً أو خيف تناثره أو تقطُّع أعضائه يُمَّم، وجاز ذلك بديلاً عن الغُسلِ، قال صاحب [دليل السالك]: «فإن تعسَّر الغسل كفقدِ الماء أو خوف تقطيع الجسد أو تَسَلُّخِهِ يُمَّم لِمِرفَقَيْهِ»(٣).

أما الحالات التي يسقط فيها الغسل فهي أربع تتعلق بالأصناف التالية من الأموات:

١ _ الكَافِرُ:

لأن الغسل للمؤمن، ولا يطالب به الكافر، وقد ارتبط بالنيَّة في الأهل، وقد نصّ الفقهاء على أنّ الغسل للميت المسلم إذا مات في غير معركة، قال السيد سابق: «الميت المسلم الذي لم يقتل في المعركة يطلب غسله، واختلف الفقهاء في غسل بعض الميت المسلم إذا وجد» (٤)، ففهم

⁽١) رواه مالك في [الموطأ] وكذلك البخاري ومسلم.

⁽٢) انظر [التحفة الرضية] ص ٥١٠.

⁽٣) [دليل السالك] ص: ٤١.

⁽٤) السيد سابق، [فقه السنة] ج١٢/١٥.

على أنّ الأمر يتعلق بغير الكافر، أما الكافر فيدفن لأنّه نفس بشرية ولكن لا تطبق عليه الأحكام الشرعية.

٢ ـ الشَّهِيْدُ:

ويُقصد به شهيد المعركة الذي رفع السلاح لقتال الأجانب من أعداء الأمة، كما وقع في الثورة التحريرية مدة تواجد فرنسا في الجزائر، فكل ساقط في حرب الاستعمار يُعتبر شهيداً لا يغسل، والشهيد لا يغسل ولو كان جنباً، وقد مات الصحابي حنظلة بن أبي عامر الأنصاري الأوسي جنباً فأخبر النبي الله أن الملائكة غسلته (١).

٣ _ السُّقطُ:

وهو الجنين الذي سقط ميِّتاً قبل ميعاد الولادة، ولم يستهل صارخاً.

٤ ـ أو ما كان ثلثا جسده مفقودة:

بحيث بقي الثلث فقط فإنه لا يغسل، بل يلف ويدفن على حاله، قال مالك وأبو حنيفة إن وجد أكثر من نصف الجسد غسل وصلي عليه وإلا فلا غسل ولا صلاة، بينما قال أحمد وابن حزم والشافعي يغسل ويصلى عليه، ودليلهم أن طائراً ألقى يدا بمكة في وقعة الجمل فعرفوها بالخاتم، فغسلوها وصلوا عليها، وذلك بحضور جمع من الصحابة، وقد كانت يد الصحابي (عبدالرحمن بن عتاب بن أسد) الذي ولآه الرسول على مكة بعد الفتح، وأورد الإمام أحمد أن أبا أيوب الأنصاري صلى على (رِجل)، وصلى عمر على (عظام)، وبالحادثة الأولى استدل الشافعي على غسل ما تبقى من الجسد والصلاة عليه خلافاً لمالك(٢).

٣٤١ - وَأَوْجَبُوا عَلَى الْكِفَايَةِ الْكَفَنْ لِيَسْتُرَ الْعَوْرَةَ أَوْ كُلَّ الْبَدَنْ

⁽١) انظر العسقلاني [الإصابة في تمييز الصحابة] ج٣٦٠/١.

⁽٢) انظر [العلوم الفقهية الإسلامية من خلال الأحاديث النبوية] ج١٣٦/٢.

٣٤٢ - عَلَى خِلافِي ظَاهِرٍ فِي المَذْهَبِ
٣٤٢ - مُبَادِراً وَلْتَعْلَمَنْ أَنْ الصَّلاةُ
٣٤٤ - أَرْكَانُهَا اللَّعَاءُ وَالقِيامُ
٣٤٥ - أَرْبَعَ تَكْبِيْرَاتٍ مِنْ غَيْرِ سُجُودُ
٣٤٦ - مُكَثِّرَ اللَّاعَا لِسَاكِنِي القُبُورُ
٣٤٧ - وَمَاشِيًا بَيْنَ القُبُورِ فِي أَدَبُ
٣٤٨ - كَفِعْلِ مَوْلانَا الرَّسُولِ فِي الأَثَرُ

وَيَحِبُ السِّتُ وُ لأنشَى فَاذاَبِ فَرْضُ كِفَايَةٍ لِمَيْتٍ أَوْ أَمْواتُ وَالسَّفَ صِدُ فِي الأَدَاءِ وَالسَّلامُ وَلَيْسَ فِيْهَا مِنْ رُكُوعٍ أَوْ قُعُودُ مُوَمِّلاً شَفَاعَةً يَوْمَ النَّشُورُ وفِي خُشُوعٍ وَاعْتِبَادٍ وَرَهَبُ وفِي خُشُوعٍ وَاعْتِبَادٍ وَرَهَبُ وفِي خُذَنْ مِنَ المَقَابِرِ العِبَرُ

ثانياً: الكَفَنُ:

وهو التّكفين الذي يُعتبر في المذهب قرض كفاية، وأقلَّ الكفن الواجب ما ستر العورة أي ما بين السرة والركبة، وأما ما يَستر جميع البدن فسُنَّة، وقيل بل الواجب ستر جميع البدن، على خلاف بين الفقهاء أشار له الناظم في قوله: على خلافٍ ظاهرٍ في المذهب (١)، وفي الصحيح عن حبان: (أن مصعباً بن عمير لم يترك إلا ثوباً فكان إذا غطوا رأسه خرجت رجلاه، وإذا غطوا رجليه خرج رأسه، فقال رسول : «اجعلوا على رجليه شيئاً من الأفخر» (٢)، والأذخر نبات معروف، وأما الأنثى فاتفق الفقهاء على وجوب ستر جميع جسدها، ولا يكفي ما دون ذلك، وذكروا أن الكفن الساتر يُستحب فيه البياض، لقوله نه: «البسُوا من ثِيَابِكُم البَيَاضَ أن الكفن الساتر يُستحب فيه البياض، لقوله نه: «البسُوا من ثِيَابِكُم البَيَاضَ والزيادة على الثواب الواحد يوتره، وقد كُفِّن رسول الله نه في ثلاثة أثواب بيض سحولية (٤)، ليس فيها قميص ولا عمامة (٥)، وقيل يُكفُن الرجل في بيض سحولية (١٤)، ليس فيها قميص ولا عمامة (٥)، وقيل يُكفُن الرجل في

⁽١) [دليل السالك] ص: ٤١.

 ⁽٢) انظر مصطفى بن محمد بن العلوي، [عنوان النجابة في معرفة من مات بالمدينة من الصحابة] ص ١٥٧، وانظر صحيح البخاري ج٣/١٧٠.

⁽٣) رواه الترمذي وقال: حسن صحيح، ورواه أيضاً أبو داود وابن ماجه.

⁽٤) سحولية نسبة إلى سحول وهي قرية باليمن.

⁽٥) مضمون الحديث رواه مالك والبخاري ومسلم.

خمسةِ أثواب لفافتين وأَزَرَة وقميص وعمامة، وتزيد المرأة خمارا بدل العمامة ولفافتين فتُكفَّن في أربع لفافات ومجموعها تسعة لها.

ويجعل داخل كل لفافة كافوراً أو غيره، من المسك والعطر، كما يُستحبُّ سدُّ منافذِهِ كالأنفِ، والأذنينِ، والمَخرجِ، بقطنِ بهِ طِيبٌ، وقالوا: «يُسنُّ تكفينُهُ في ثيابِ جمعيّهِ ونحوهَا لبركةِ ثيابِ مَشاهدِ الخيرِ»(١).

- ثم شَرع يتكلم عن الصلاة على الميت باعتبارها فرض كفاية، إذا قام به البعض سقط عن الآخرين، وتكون الصلاة للميت الواحد، كما يجمع الأموات ذكرانا وإناثا في الصلاة الواحدة، وقيل إنها سنة لا فرض كفاية، وكونها فرضا أشهر، ودليل شرعية الصلاة ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُمُلِّ عَلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَاتُوا وَهُمّ عَلَى أَنْهُم عَلَى فَرَوا إِلَيْهِ وَرَسُولِهِ وَمَاتُوا وَهُمّ فَنَسِقُونَ ﴿ إِلَيْهُ مَ كَانُوا وَهُمْ مَاتَ أَبِدًا وَلَا نَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ إِلَيْهُم كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَاتُوا وَهُمْ فَنَسِقُونَ ﴾ (٢).

وقد ذكروا أن الله منع الصلاة على أهل الكفر فإذا زال الكفر بالإيمان، وجبت الصلاة وأركان صلاة الجنازة هي كما أورده فقهاء المذهب المالكي:

١ ـ النَّيَّةُ:

وهي المُعبَّرُ عنها في البيت بالقصد، وأخرها الناظم لضرورة الشعر لأن النية دائما يبدأ بها في كل الأعمال، فيقصد الصلاة على هذا الميت، ولا يُشترط معرفة جنسه ذكراً أو أنثى، بل ينوي الصلاة على الميت مطلقاً، فإن عرف الجنس دعا بما يناسبه تذكيراً أو تأنيئاً.

٢ - القِيَامُ للصَّلاة عَلى المَيِّتِ:

ويقف الإمام وسط الرجل، وعند منكبي المرأة، جاعلاً الرأس عن بمينه.

⁽١) [المذهب المالكي وأدلته] ج٧٤/١.

⁽٢) التوبة: ٨٤.

٣ _ أَرْبَعُ تَكْبِيرَاتٍ:

تحسب فيها تكبيرة الإحرام، وقد قال الفقهاء إن كل تكبيرة هي بمنزلة ركعة، ودليله حديث أبي هريرة في صلاة النبي والمسلمين صلاة الغائب على النجاشي، فقد روى (أبو هريرة): (أن رسول الله النجاشي في اليوم الذي مات فيه، وخرج إلى المصلّى فصف بهم وكبر أربعاً)(١)

٤ ـ السّلامُ:

وهو قول السلام عليكم للتَّحَللِ منها، ولا يكرر السلام كسائر الصلوات بل يسلم تسليمة واحدة عن اليمين، قال (خليل): «وتسليمة خفيفة ومع الإمام من يليه»(٢).

٥ _ الدُّعَاءُ:

ويكون للميت بالمأثور وغيره، والمأثور أولى وأفضل، وأشهره ما ذكره الإمام (مالك): «اللهم إنَّه عبدك وابن عَبدِكَ وابن أمتك كان يشهد أن لا إله إلا أنْتَ، وأن محمداً عبدُك ورسولك، وأنت أعلمُ بِهِ، اللَّهمَّ إن كان مُحسناً فَزِدْ في إحسانِهِ وإن كانَ مسيئاً فتَجاوَزْ عن سيِّناتِهِ، اللَّهمَّ لا تَحرِمْنَا أَجْرَهُ ولا تَفتِنَا بَعْدَه»(٣) ويؤنث الصيغة للأنثى [اللَّهمَّ إنَّها أَمتُكَ وابنةُ عَبْدِكِ وبنتُ أَمتِكَ أَمتِكَ....].

ودعاء الطفل الشهير: «اللَّهمَّ إنَّه عبدك وابن عبدكَ أنت خلقتَهُ ورزقتَهُ وأنت أَمَتَّهُ وأنت تُحيِيه، اللَّهمَّ اجعلهُ لوالديْهِ سلفاً وذُخراً، وفَرَطاً وأجراً، وثقِّل به مَوازِينَهُمَا وعظِّم به أُجورَهُما، ولا تَفْتِنَّا وإيَّاهُمَا بعده، اللَّهمَّ ألحقهُ بصالحِ سلفِ المؤمنينَ في كفالة إبراهيمَ، وأبدله داراً خيراً من دارهِ، وأهلاً

⁽١) رواه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي ومالك في [الموطأ].

⁽٢) [مختصر الإمام خليل] باب الجنائز.

⁽٣) رواه الإمام مالك في [الموطأ] ج٢٢٨/١.

خيراً من أهلِهِ، وعَافِهِ من فِتنَةِ القَبرِ وعذابِ جَهنَّمَ»(۱)، وهذا الدعاء ينطبق مع ما ورد عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله على آبائهم يوم القيامة»(۲)، ولا في المجنة، يكفلهم إبراهيم وسارة حتى يردّهم إلى آبائهم يوم القيامة»(۲)، ولا يسجد في صلاة الجنازة ولا يركع ولا يقعد بل يُؤديها واقفاً، وإذا سَها الإمام وزاد تكبيرة خامسة فلا ينتظره من وراءه بل يُسلمون قبلَه، وصَحَّت له ولهم، وإن انتظروه فسلموا بعده جاز، والأول مذهب ابن القاسم، وإن أنقص تكبيرة عمداً، تبطلُ على الجميع أمَّا سهواً فيأتون بها معه وصَحَّت بأن يسبحوا له، والمسبوق بالتكبير، يصبر وجوباً، حتى يُكبر الإمام تكبيرة لاحقة، ويُكبِّر والمسبوق بالتكبير، يصبر وجوباً، حتى يُكبر الإمام تكبيرة لاحقة، ويُكبِّر معه، فإن كبَّر صحت، ولا يُعتد بها، فإذا سلَّم قضى ما فاته بالدعاء إن لم معه، فإن كبَّر صحت، ولا يُعتد بها، فإذا سلَّم قضى ما فاته بالدعاء إن لم ترفع، وبدونه إذا رفعت الجنازة مباشرة بعد سلام الإمام.

والسنة الدعاء لأهل المقبرة بالمأثور والسلام عليهم، والميت ينفعه الدعاء له والصدقة عليه وقراءة القرآن على الراجح، ودليل ما ذكره الناظم في آخر المقطوعة أنه على قال: «كُنْتُ نَهَيْتُكُم عَنْ زِيَارَةِ القُبُورِ فَزُوْرُوهَا وَفي رِوَايَةٍ فَإِنَّهَا تُذَكِّرُ الآخِرَة» (٣)، وقد كان النبي عليه الصلاة والسلام يزور القبور ويخاطبهم ويدعو الله لهم وقد أثرت في ذلك نصوص كثيرة يُرجع لها في مظانّها، قال (الدسوقي) في [شرحه على الدردير] ما يلي: «قال ابن هلال في نوازله: الذي أفتى به ابن رشد، وذهب إليه غير واحد من أئمتنا الأندلسيين، أن الميت ينتفع بقراءة القرآن، ويصل إليه نفعه إذا وهب القارئ ثوابه له، فقال: وبه جرى عمل المسلمين شرقاً وغرباً، ووقفوا على ذلك أوقافا واستمر عليه الأمر في أزمنة سالفة» (قال (النووي): «قال الشافعي:

⁽١) نقله الشيخ باي في [السبائك الإبريزية] عن [رسالة ابن أبي زيد القيرواني]، وانظر [التحفة الرضية] ص ٥٠٣ وما بعدها.

⁽٢) رواه الحَّاكم وقال هو حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ووافقه الذهبي.

⁽٣) رواه مسلم والزيادة للترمذي، انظر [سبل السلام شرح بلوغ المرام] دار الكتب العلمية ط١، ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م ج١٢٢/١.

⁽٤) انظر [حاشية الدسوقي على شرح الدردير لمختصر خليل] ج٢٣/١، وكذلك [فتاوى الشيخ محمد شارف] ص ١٠٨.

ومستحب أن يُقرأ عنده شيء من القرآن وإن ختموا القرآن كله كان حسناً ١٥٠٠.

الجمهور من أهل السنة على انتفاع الميت بقراءة القرآن، وقال الإمام (الغبريني): «الميت ينتفع بقراءة القرآن هذا هو الصحيح، والخلاف فيه مشهور، والإجارة عليه جائزة» (٢). وقد أحصى (السيوطي) فيما نقله إدريس العراقي في رسالة له بعنوان: [القول الدال على صحة انتفاع الغير بما يهدى إليه من ثواب الأعمال] ثمان خصال ينتفع بها الميت بعد موته، ونظمها بعد أن أضاف لها مضمون الحديث الشهير: «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية أو عمل ينتفع به أو ولد صالح يدعو له»، فكان المجموع إحدى عشرة خصلة قال فيها:

إذا مات ابن آدم ليس يجري علوم بنها، ودعاء نجل وراثة مصحف، ورباط ثغير ورباط ثغير وبيت للغريب بناه يأوي وسيت للغريب بناه يأوي وسعليم له وتعلم الله وتعلم المالة وتعلم المالة وتعلم المالة الواحِدة المالة والمالة الواحِدة المالة والمالة المالة المالة المالة والمالة والمالة والمالة المالة والمالة والمالة والمالة والمالة والمالة والمالة والمالة المالة والمالة وا

عليه من خصال غير عشر وغرس النخل، والصدقات تجري وحفر البئر، أو إجراء نهر وحفر البئر، أو إجراء نهر إلى البيه، أو بناء محل ذكر فخذها من أحاديث بحصر (٣) لِلضَّيْقِ أَوْ تَعَسُّرٍ فِي الحَفْرِ وَلَـيْسَ لِللصَّلاةِ أَنْ تُعَسُّر فِي الحَفْرِ وَلَـيْسَ لِللصَّلاةِ أَنْ تُعَسَّدُهَ وَلِيَّا للبَدَنُ وَلِي تَحْرِيْسَمُ يُسرُزَقُ وَلِي تَحْرِيْسَمُ يُسرُزَقُ وَلِي البَدَنُ وَلَا اللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ اللّهُ

⁽١) النووي [كتاب الأذكار] ص ٢١٢.

⁽٢) انظر [العلوم الفقهية الإسلامية من خلال الأحاديث النبوية] ج١٦٨/٢، نقلاً عن [رسالة إدريس العراقي] ص: ٦.

⁽٣) نفسه، ج٢/١٦٧.

يُدفن الميت في القبر الواحد، وجاز جمع الأموات في قبر واحد المضرورة، إذا ضاقت المقبرة أو تعسر الحفر لكون الأرض صخرية مثلاً، فقد ورد إجماع الفقهاء على أن القبر حبس على صاحبه، فلا ينبش ولا يوطأ ولا يقعد عليه، ولا يدفن معه إلا في حالة الضرورة، لحديث أبي هريرة قال: قال رسول الله في: «لأن يجلس أحدكم على جمرة فتحرق ثيابه فتخلص إلى جلده، خير له من أن يجلس على قبر»(۱)، وورد عن جابر قال: «دفن مع أبي رجل فلم تطب نفسي حتى أخرجته فدفنته على حدة» وورد أيضاً أنه قال: «لما حضر أحد، دعاني أبي من الليل، فقال له ما أراني إلا مقتولاً في أول من يقتل مع أصحاب النبي في، وإني لا أترك بعدي أعز علي منك غير نفس النبي في، فإن عليّ دين فاقضه، واستوص بأخواتك خيراً، فأصبحنا فكان أوّل قتيل، ودفن معه آخر في قبر، ثم لم تطب نفسي أن أتركه مع الآخر، فاستخرجته بعد ستة أشهر، فإذا هو كيوم وضعته هنية غير أذنه (۱).

وندبوا اللحد وهو أفضل من الشقّ، وقد دُفن النبي في قبر لحده أحد المتخصصين في المدينة، كما رواه مالك وابن ماجه عن ابن عباس، وأن يقول عند وضعه على ما ذكره أئمة المذاهب غير المالكية الذين لا يرون ذلك ضرورياً: "بسم الله وعلى سُنَّة رسولِ الله، اللَّهمَّ تَقَبَّلُهُ بَأَحسَنِ قَبُولِ» وأما الصلاة فإن تعدد الأموات جُمعوا في واحدة ولا تعاد الصلاة، قال صاحب [دليل السالك]: "ويُستحَبُّ عندَ تعدُّد الأمواتِ الصلاة على الجميع دُفعة واحدة ولا يُصلَّى على مَن صُلِّي عليهِ" ويَلِي الإمام الأفضل فالأفضل.

وجاز كما بين الناظم نقل مَيِّتٍ للمنفعة، وذلك قبل دفنه أو بعده، لمصلحة حيث يخاف أن يأكله السبع، أو يُرجى بركته في المكان المنقول

⁽١) رواه مسلم.

⁽٢) أخرجه البخاري.

⁽٣) [دليل السالك] ص: ٥١.

إليه شريطة أن لا تُنتهك حرمته بانفجاره، أو تغيُّرِه بِنَتَنِ، أو كَسْرِ عظام، أو غيرها، ولهذا قال النَّاظم:

وجَازَ نَفْلُ مَيِّتٍ للمَنْفَعَه مَالَمْ تَكُنْ حُرِمَتُهُ مُضيَّعَهُ

قال الشيخ (محمد شارف) في [فتاواه]: "يسوغ الكشف عن القبور إذا مضى عليه زمن تبلى فيه، بشرط أن لا تجمع عظام الميت القديم لتوضع في خرقة تجعلل بجنب الميت الجديد، كما يفعل الآن كثير من الجهلة حفاري القبور، إذ لا يمكن الاحتراز عن كسر عظم من عظام الميت بالجمع المذكور، وقد قال النبي على: "كسر عظم الميت ككسره وهو حي"، بل يوضع الميت الجديد فوقه برفق، فذلك خير من جمع العظام التي لا يؤمن كسر البعض منها" (۱)، وهذا الترخيص بالنبش إذا لم يبق من الميت شيء وكان النبش لدفن غيره، وقال الشيخ (أحمد حماني): بعدم نبش القبر لطريق أو زراعة أو غير ذلك (۲)، وأشار إلى أن الشهيد لا يُعسَّل ولا يُكفن وإنما يُدفن في ثوبه الذي مات فيه (۳).

- وذكر الناظم أن قاتل نفسه وهو المنتحر يُصلَّى عليه، ويُرجَأُ أمره إلى الله، قال صاحب [الفواكه الدواني في شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني] ما يلي: «ويَجِبُ أن يُصلَّى على قاتلِ نفسهِ لأنَّ عِصيَانَهُ بِقَتْلِ نفسه

⁽۱) [فتاوی الشیخ محمد شارف] ص ۱۰۶.

⁽٢) شدد الشيخ حماني في عملية النبش إلا إذا انكشف الأموات بسيل أو زلزال أو انزلاق فأولياء الأمول مطالبون بالتدخل لسترهم انظر [فتاوى الشيخ أحمد حماني] ج٣٠٨٠.

⁽٣) في [المدونة] قال مالك: «من مات في المعركة فلا يغسّل ولا يكفن ولا يصلّى عليه ويدفن بثيابه» [المدونة الكبرى] ج ١٦٥/١.

⁽٤) آل عمران: ١٦٩، ١٧٠.

لا يُسقِطُ طَلَبَ الصَّلاةِ عَليهِ ما دامَ مُسلِماً (١)، وفي [المدونة] قال (مالك) في امرأة خنقت نفسها: «صَلَّوا عليها وإثْمُها على نفسها، وقال: يصلى على قاتل نفسه ويصنع به ما يصنع بموتى المسلمين، وإثمه على نفسه، وقد قال بذلك أيضاً عطاء بن أبي رباح (٢).

- ويُحرم شرعاً أن يُرفع الصوت عند حمل الميت أو دفنه بالصراخ والعويل، ومن صرخ أو زَعقَ أو نَاحَ فقد خالف السنة لنهيه عن لطم الخدود، وشق الجيوب، والدعوة بدعوى الجاهلية، فكل ذلك مُحرم وفيه وعيدٌ شديدٌ.

كما يَحرِمُ النَّحِيبُ وهو موالاة البكاء، وتكراره، حتى يُعقَرَ الصوت، ومنه النَّذْبَةُ واللَّطم وخدش الوجه، والقَسَمُ على ترك الأكل والشرب، وكل لذة ونعمة، حيناً من الدهر، والمطلوب هو الصبر، والترجيع، واحتساب الفقيدُ عند الله، يقول صاحب [سراج السالك]:

ويَسْحُسرُمُ السَّسْرَاخُ والسَّيْحِيْبُ والصَّبْرُ فَرضٌ وَالعَزَا مَحْبُوبُ (٣)

وقال الفقهاء: «لا يُعذَّبُ الميِّتُ ببُكاءِ أهلهِ عليهِ إذَا لم يُوصِ، فإذا أُوصَى به عُذِّب لأنَّه أوصَى بِحَرَامِ»(٤).

ويُندب اللاعاء للأموات في الجنازة وبعدها وقبلها وكذلك على القبر حين زيارته متى تَسنَّى ذلك، فعن بريدة أن رسول الله كان يعلمهم إذا خرجوا إلى المقابر أن يقول قائلهم: «السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين، وإلما إن شاء الله بكم لاحقون نسأل الله لنا ولكم العافية»(٥)، قال صاحب [دليل السالك]: «الميت ينفعه الدعاء له، والصدقة عليه، وقراءة

⁽١) [الفواكه الدواني شرخ رسالة ابن أبي زيد القيرواني] ص: ٣٣٨.

٢) [المدونة] ج١٦١/١.

⁽٣) [سراج السالك] ج ١٧٢/١.

⁽٤) [الفقه المالكي وأدلته] ج ١/٣٨٥.

⁽٥) رواه مسلم.

القرآن على الراجع، وكذا يَجُوزُ إجارَةُ من يقرأ القرآن لأجلِه، قال الصَّاوي نَصَّ عليه ابنُ رُشدِ وغيرُهُ (١٠).

وتشييع الجنازة حق المسلم على المسلم، لما ورد عن أبي هريرة قال: سمعت رسول الله على المسلم على المسلم خمس: وقال: سمعت رسول الله الله المسلم، وعيادة المريض، واتباع الجنائز، وإجابة الدحوة، وتشميت العطاس» (۲)، ويندب أن يشيعها ماشياً على رجليه بحيث يمشي أمام الجنازة بخشوع ووقار، فإذا كان راكباً ندب له أن يمشي خلفها، ودليل ذلك ما رواه ابن عمر: (رأيت النبي الله وأبا بكر وعمر يمشون أمام الجنازة) (۲).

ويندب في مذهب مالك للمشيع للجنازة أن يبقى معها حتى يفرغ من صلاتها ودفنها لما ورد في الصحيح عن أبي هريرة: أن رسول الله الله قال: «من اتبع جنازة مسلم إيماناً واحتساباً، وكان معه حتى يصلي عليها ثم رجع قبل أن تدفن فإنه يرجع بقيراط»(٤).

ولا يصلى على الكتابية التي تزوجها مسلم، بل تدفن في مقابر المسيحيين أو اليهود، لكونها غير مسلمة، قال (خليل): «ودفنت مشركة حملت بمسلم بمقبرتهم، ولا يستقبل بها قبلتنا ولا قبلتهم» (٥)، وهذا الحكم منطبق عليها ولو كان في بطنها جنين، لأنه لا يدرى مصيره، ولا يكون وجود الجنين في بطنها مبرراً لدفنها في مقابر المسلمين، قال (الشيخ محمد شارف): «فإذا ماتت أمه وأمكن إخراجه حياً، يصلى عليه ودفن في مقبرة المسلمين، ودفئت هي في مقبرة أهل دينها، وإن لم يمكن إخراجه لكونه لم يستكمل أشهر الحمل، فإنها تدفن معه في مقبرة أهل دينها، ولا يستقبل بها قبلتهم ذكره مالك في المدونة» (١).

⁽١) [دليل السالك] ص: ٤٢.

⁽٢) رواه البخاري ومسلم.

⁽٣) رواه أبو داود والترمذي ومالك في الموطأ.

⁽٤) رواه البخاري ومسلم.

⁽٥) [مختصر الشّيخ خليلً] ص ٥٨.

⁽٦) [فتاوی الشیخ محمد شارف] ص ١٠١.

قال الفقهاء والأولى بالصلاة على الجنازة من أوصاه المتوفى إن رجي خيره، ثم يكون الأولى الحاكم الأعلى للمسلمين، ثم الأقرب من أهله فالأقرب، فإذا تساووا في القرابة يقدم أفضلهم، ودليل ذلك رواية عن عبدالله بن مسعود أنه أوصى: "إذا متَّ يصلي عليّ الزبير بن العوام رضي الله عنه" والدليل على تقديم الأمير أنّ أبا حازم قال: "إني لشاهد يوم مات الحسن بن علي رضي الله عنهما، فرأيت الحسين بن علي رضي الله عنهما، يقول لسعيد بن العاص - ويطعن في عنقه - تقدّم، فلولا أنها سنة ما قدمت، وكان بينهم شيء أي: جفاء، وقد كان سعيد بن العاص أمير البلدة من الخلية، وعلى هذا قال (خليل): "والأولى بالصلاة وصي رجي أمير البلدة الخليفة، لا فرعه إلا مع الخطبة، ثم أقرب العصبة، وأفضل وليّ خيره، ثم الخليفة، لا فرعه إلا مع الخطبة، ثم أقرب العصبة، وأفضل وليّ ولي المرأة، وصلّى النساء دفعة، وصحّ ترتيبهن "".

السنة أن يبادر إلى تغميض عيني الميت وشد لحيته بعصابة تربط من فوق رأسه، لما في ترك ذلك من قبح المنظر، وقد ورد في البخاري ما يدل على جواز كشف الوجه من حديث عائشة في وفاة الرسول قالت أقبل أبو بكر رضي الله عنه على فرسه من مسكنه بالسنح حتى نزل فدخل المسجد، فلم يكلم الناس حتى دخل على عائشة رضي الله عنها، فتيمّم النبي وهو مُسجى ببردة، فكشف عن وجهه، ثم أكب عليه فقبله ثم بكى أن يندب للأقارب أو الجيران أن يصنعوا طعاماً لأهل الميت يرسل إليهم، أو يدعونهم ليتناولوا عندهم، ودليل ذلك حدبث عبدالله بن جعفر قال: لما جاء العزاء في جعفر، قال النبي في: «اصنعوا لأهل جعفر طعاما، فإنه قد جاءهم ما يشغلهم» أن أللهم الشوكاني): فيه مشروعية القيام بمؤونة أهل الميت، مما يحتاجون إليه من الطعام لاشتغالهم عن أنفسهم بما دهمهم أهل الميت، مما يحتاجون إليه من الطعام لاشتغالهم عن أنفسهم بما دهمهم

⁽١) [التحفة الرضية] ص ٤٩٤.

⁽۲) نفسه ص ٤٩٤.

⁽٣) [مختصر الشيخ خليل] باب الجنائز.

⁽٤) رواه البخاري.

⁽٥) رواه الترمذي وأبو داود.

من المصيبة، قال الترمذي: وقد كان بعض أهل العلم يستحب أن يوجه إلى أهل الميت بشيء لشغلهم بالمصيبة وهو قول الشافعي(١).

وأما التعزية لأهل الميت فمشروعة، قال [صاحب فيض القدير]: «والتعزية في الموت مندوبة قبل الدفن وبعده، وقال الشافعية: «ويدخل وقتها بالموت، ويمتد ثلاثة أيام تقريباً بعد الدفن، ويكره بعده إلا إذا كان المعزي والمعزى غائبا»(٢)، وقد اشتهرت عبارات فيها كقولك: أعظم الله أجرك، وأحسن الله عزاءك وغفر لميتك، وأخلفك خيراً منه، وأفضل الصيغ ما ورد عن النبي الله الذي قال لابنته عندما توفي لها ولد: «إن لله ما أخذ، وله ما أعطى، وكل عنده بأجل مستى، فلتصبري ولتحتسبي»(٣)، وثواب التعزية عظيم لما ورد في الحديث: «ما من مؤمن يعزي أخاه بمصيبة وثواب التعزية عظيم لما ورد في الحديث: «ما من مؤمن يعزي أخاه بمصيبة إلا كساه الله من حلل الكرامة يوم القيامة»(٤).

* * *

الزَّكَاةُ

٣٥٧ - فُرِضَتِ الزَّكَاةُ فِيمَا نُصَّا وَ ٢٥٨ - لِمُستَحِقٌ لا يُطِيقُ طَوْلاً ٢٥٨ - لِمُستَحِقٌ لا يُطِيقُ طَوْلاً ٢٥٨ - وَفَرَضُوا تَقْدِيمَهَا بِالعَيْنِيَّةُ ٢٠١٠ - وَعَمَّمُوا وُجُوْبَهَا بِالحُرِيَّةُ ٢١١ - وَاشْتَرَطُوا فِي العَيْنِ وَالأَنْعَامِ ٢١٢ - فَفِيْهِ وَضْعُ اليَدِ قَبْلَ التَّأْذِيةُ ٢١٢ - فَفِيْهِ وَضْعُ اليَدِ قَبْلَ التَّأْذِية

إِنْ تَسمَّ مَسالٌ بِسالسَزَّكَاةِ خُسصًا إِنْ يَبْلُغِ النِّصَابُ مِنْهُ حَوْلاً وَحَرْثِهِ وَعَدْنِهِ وَالسَمَاشِيَهُ وَمِلْكِهِ نِصَابَهَا بِالكُلِّيَةُ غَدْرَ السِرِّكَاذِ حَوَلانَ السَعَامِ أَوْ مَعْدنٌ فَوَاجِبٌ بِالتَّصْفِيَّةُ لِيَا خُذَ المَفْرُوضَ بِالأَصْفَاع

⁽١) الشوكاني [نيل الأوطار] ص ١٣١.

⁽٢) الحافظ المناوي [فيضُ القدير] ج٥/١٩٥.

⁽٣) [العلوم الفقهية] ج٢/١٦٥.

⁽٤) رواه السيوطي [الجامع الصغير]، رقم الحديث (٨٠٩٢).

الزكاة لغة من الزَّكاء، وهو النُّمو والكثرة والزيادة، واصطلاحاً مالُ مَخصوصٌ يُوخذ من مال مَخصوص، في زمن مخصوص، يُصرف في مصارف مخصوصة، ويشترطون في التعريف الشرعي ملك النصاب وحولان الحول، وقال (ابن عرفة): الزكاة اسمُ جزءٍ من المال شرط وجوبه لمستحقه بلوغ المال نصاباً، وهي بركة ونماء للمال، وطهرة للنفس، وهي تطلق على المقدار المخصَّص من المال، كما تطلق على الفعل نفسه الذي هو التزكية، قال المولى: ﴿ فُذَ مِنَ أَمُولِمُ مَ صَدَفَةً تُطَهِّرُهُم مَ وَثُرَكِم مِ بَا ﴾ (١)، وقد فسره (ابن عباس) ونقله (القشيري) عن عكرمة، بأن الصدقة هي الزكاة المفروضة، وقيل هي مخصوصة بمن نزلت فيه الآية، وقد فهمها مانعو الزكاة فهما خاطئاً فارتدوا وقالوا: إن النبي كان يعطينا عوضا منها التطهير والتزكية والصلاة علينا، وقد عدمناها من غيره، لذلك قال شاعرهم:

أطعنا رسول الله ما كان بيننا وإن الذي سالوكم فمنعتم سنمنعهم ما دام فينا بقية

فيا عجباً ما بال ملك أبي بكر لكالتمر أو أحلى لديهم من التمر كرام على الضراء في العسر واليسر

وفي حق هؤلاء قال سيدنا أبو بكر: «والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة»(٢).

وهي ذات حكمة جليلة في التضامن والتكامل، وتحقيق شكر المولى في النّعم، التي أفاضها على الأغنياء، وفي تأديتها تَطيِيبٌ للخواطر، وإشراك للمحرومين، وتَيسِرةٌ عن المعسرين والمرهقين، في زخم الحياة الذي لا يرحم. يقول (الإمام الرَّازي) رحمه الله: "إن النفسَ النَّاطقة ـ يعني تلك التي صار بها الإنسان إنساناً لها قوتان نظرية وعملية، فالقوة النظرية كمالها في التعظيم لأمر الله، والقوة العملية كَمَالها في الشفقة على خلق الله، فأوجب الله الزكاة ليَخُصَّ لجوهر الروح هذا الكمال، وهو اتصافه بكونه

⁽١) التوبة: ١٠٣.

⁽٢) انظر القرطبي [الجامع لأحكام القرآن] ج٨/١٥٥.

محسناً إلى الخلق ساعياً في إيصال الخيرات إليه، رافعا للآفات عنهم»(۱)، ولقد أمر الله بالزكاة وحث عليها كشعيرة مهمة في الدين لذلك قال المولى لعباده: ﴿وَالْفِقُوا مِمّا جَعَلَكُم مُسْتَغْلِفِينَ فِيدٌ (۲)، وقد ذكر الشيخ (يوسف القرضاوي) تفصيلاً مهماً للغايات الجليلة من تشريع الزكاة، واستدل بمقولة رائعة للشيخ (محمد رشيد رضا) في [تفسير المنار] ومنها: «إن الإسلام يمتازُ على جميع الأديان والشرائِع بفرض الزكاة فيه، كما يَعترف بها حُكماء الأمم وعقلاؤها، ولو أقام المسلمون هذا الركن من دينهم، لما وُجد فيهم عليهم في الرزق - فقير مُذْقِع، ولا ذو عزم مُشْجَع، لكن أكثرهم الله ووسَّع عليهم في الرزق - فقير مُذْقِع، ولا ذو عزم مُشْجَع، لكن أكثرهم تركوا هذه الفريضة، فَجَنَوا على دينهم وأمتهم. . "(۳) وقد صاغ هذا المعنى العميق المرحوم (حفني ناصف) الذي يقول في الزكاة وحكمتها الجليلة:

فَجَادِرُوا بِزَكَاةِ الـمَالِ إِنَّ بِـهِ الْكَمْ تَرَوْا أَنَّ أَهِلَ الْمَالِ في وَجَلِ فَيَ الْمَالِ في وَجَلِ فَيَ اللهَ أُورَثَكُم

وَلَن تَنَالُوا نَصِيْبًا مِن خِلافَتِهِ

للنَّفْسِ والمَالِ تَطْهِيْراً وتَحْصِيْناً يَخشَوْنَ مَصْرَعَهُم إلا المُزَكِّيْنَا مَالاً لِتَشقَوا بِهِ جمعاً وَتَخْزِيْنَا

إلى قوله:

إلا بِأَنْ تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَا(٤)

ويُؤيِّد هذا حديث سيدنا علي كرم الله وجهه أن النبي الله قال: "إن الله فرض على المسلمين من أموالهم بقدر الذي يَسَعُ فُقَراءَهُم، ولن يَجهَدَ الفقراءُ إذا جَاعُوا إلا بِمَا يصنعُ أغنياؤُهُم، ألا وإنَّ الله يُحاسِبُهُم حِساباً شديداً ويُعذبهم عذاباً أليماً» (وبي حديث آخر روي قوله الله المناه الله المناه الله المناه ال

⁽١) [التفسير الكبير] للإمام الرازي ج ١٠١/٦.

⁽٢) الحديد: ٦.

⁽٣) د. يوسف القرضاوي [فقه الزكاة] ج٢. ص: ١١٢٤ ـ ١١٢٥، عن [تفسير المنار].

⁽٤) نقلاً عن حسن رمضان فحلة في [فقه الزكاة الشرعية] ص: ٧٤ ـ ٧٠.

⁽٥) رواه الطبراني في [الأوسط والصغير].

من الفقراء يوم القيامة يقولون: ربنا ظلمونا حقوقنا التي فرضت لنا عليهم، فيقول الله تعالى: وعزتي وجلالي لأدنينكم ولأباعدنهم، ثم تلا الله المرافق وعون أمراهم حق للسالي والمرافق المرافق وعلى معلوم صياغة للمال وعون للفقير والمحتاج، وتطهير للنفس من الشح والبخل، وهي نوع من الشكر على نعمة المال التي يغفل عن شكرها الكثير من الناس، ناهيك عن معنى التكافل والتعاون، الذي يلحظ بين المزكي والمزكى عليه، ومن خلالها بين المجتمع بكافة فئاته وشرائحه.

ولذلك ذكر الناظم أن الزكاة مفروضة فيما نصَّ عليه القرآن وبيَّنته السنة، إذا تمَّ نصاب المال، الذي خُصَّ بالزكاة كالعين، والثمار، والأنعام، وعروض التجارة وغيرها، وهي تُعطى لمستحقها الذي لا يجد ما ينفق، ولا يستطيع ضرباً في الأرض شريطة أن يَبلغَ النِّصابُ المحدود حولاً كاملاً، منذ استفائه المبلغ المعلوم لذلك، وفرضوا إخراجها من عينها في الحرث والعين (أي الذهب والفضَّة) والماشية من (إبل وغنم وبقر) وغير ذلك.

وحيث أن الفريضة لا بدَّ لها من شروط فإنهم لخَّصوها في جملة شروط ذكرهَا النَّاظم على النَّحو التالي:

١ ـ الحُرِّيَّةُ:

وهي عدم العبودية، لأن العبد لا يملك ولا يتصرف إلا بأمر سيده، ولا يطالب بأداء الزكاة، قال المالكية لا زكاة في مال العبد لا على العبد ولا على سيده، لأن ملك العبد ناقص ولأن السيد لا يملك مال العبد (٢).

٢ ـ المُلكُ للنَّصَابِ:

فلا تجب على من لا يملك نصاباً ملكية صحيحة كاملة، فالغاصب لا يؤمر بها، وصاحب الوديعة البالغة نصاباً، لأنهما لا يملكانِ، والمقصود

⁽١) رواه الطبراني عن أنس وهو ضعيف أيضاً.

⁽٢) الزحيلي، [الفقه الإسلامي وأدلته] ج٧٣٨/٢.

أصل الملك والقدرة على التصرف فيما يملك، فلا زكاة على المرتهن لعدم الملك، ولا في مال مغتصب أو الملك، ولا في مال مغتصب أو مودع أو ملتقط(١).

٣ - بُلُوغُ النَّصَابِ واكْتِمَالِهِ:

إذْ الإخراجُ يكون مما له بَالٌ من الأموال المُزكَّاة، حتى يمكن بها مواساة الفقراء من غير أن تُؤثِّر على منفقها لزيادتها عن حاجته الأصلية، وقد رَوَى البخاري: «لَيْسَ فِيما دُونَ خَمْسِ ذود صَدَقَة مِن الإبِل، وليس فيما دون خمس أواق صدقة، وليس فيما دون خمسة أوسُقِ صَدَقَة» (٣).

وعرف (الزحيلي) النصاب بأنه ما نصبه الشرع علامة على توفر الغنى، ووجوب الزكاة من المقادير المحددة في مختلف الأصناف التي تخرج منها الزكاة (٣).

ع - حَوَلانُ الحَوْل:

ودليله ما رُوى عن علي أن النَّبي على قال: «لَيْسَ في مالٍ زَكاةً حتَّى يَحُولُ عَلَيهِ الحَوْلُ» (٤)، وهذا شرط للماشية والعين أما الحرثُ فقد حدَّده المعولى بالحصاد حيث قال: ﴿وَمَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَمَادِمِهُ ﴿)، وقد ذكر الناظم أن حولان الحول، مُشترط في العين والأنعام غير الرِّكَازِ، فلهُ حكمه الخاص، وإذ تخرج بوضع اليد عليه فقال:

واشْتَرَطُوا فِي العَيْنِ والأنْعَامِ خَديْسَ السرِّكَسَاذِ حَسَوَلان السعَسَامِ

ومعنى ذلك أن حولان الحول شرط في العين ذهباً وفضة، وفي

⁽۱) نفسه ج۲/۲۶۷.

⁽٢) رواه البخاري ومالك بصيغة أخرى.

⁽٣) [الفقه الإسلامي وأدلته] ج١/١٤٧.

⁽٤) رواه أبو داود.

⁽٥) الأنعام: ١٤١.

التجارة مطلقاً وفي الأنعام بأصنافها، ولكنها ليست شرطا في الركاز، وفي الحرث زرعا وثمارا، إذْ تجب بالطيب ولو لم يحل الحول، تحقيقا لمعنى آية سورة الأنعام السابقة، ويذكر أنها تجب في المعدن، بإخراجه من الأرض، وقيل بتصفيته، وفي الركاز بوضع اليد عليه، ويضم ما استفيد أثناء الحول على تفصيل في المسألة: «فإن كان من هبة أو ميراث،أو من بيع أو غير ذلك لم تجب عليه زكاة حتى يحول عليه الحول، وإن كان ربح مال أو تجارة زكاه لحول أصله، سواء أكان الأصل نصاباً أو دونه، إذا أتم نصاباً بربحه لأن ربح المال مضموم إلى أصله» (١)، والقاعدة عند المالكية أن حول ربح المال حول أصله، وكذلك حول نسل الأنعام حول الأمهات.

٥ - وُصُولُ السَّاعِي:

أي: مَقْدمه كما عبر الناظم - والساعي مفرد للسعاة، وهم العاملون عليها، المُكلَّفون من الحاكم الشرعي بجمعها من أهلها، وهذا الشرط خاص بالماشية، فإن لم يكن هنالك ساع كما هو في عصرنا، وجبت بالحول ويبادر صاحبها لإخراجها دون تأخير، قال (الزحيلي): "ويشترط أيضاً مجيء الساعي مع الحول في الماشية، فلا تجب الزكاة فيها قبل مجيئه" (١)، وهذا الأمر خاص بمذهب مالك، وزاد الفقهاء أيضاً عَدَمُ الدَّيْنِ كشرط خاص بالعين ودليله قول (عثمان بن عفان): "هَذَا شَهْرُ زَكاتِهم فمن كان عليه دَيْنٌ فليُؤدِّ دينَهُ، حتى تُحَصَّلُ أموالُكُم فتؤدُّون منها الزَّكَاةَ (٣)، وكان إجماع فليُؤدِّ دينَهُ، حتى تُحَصَّلُ أموالُكُم فتؤدُّون منها الزَّكَاة سار الفقهاء في الصحابة في سكوتهم على ما قاله عثمان رضي الله عنه، منما يعتبر تسليماً وإقراراً على اعتبار عدم الدين شرطاً خاصاً بالعين، وعليه سار الفقهاء في مختلف العصور.

١٣٦٤ وتسخوج الركاة من ذُهبه إن بلغ العشرين في ميزانه

⁽١) [الفقه الإسلامي وأدلته] ج٢/٧٤٥.

 ⁽٢) [المرجع السابق نفسه] ج٧٤٧/٢، وقد نص على مجيء الساعي ابن العربي، انظر
 [القبس في شرح موطإ مالك بن أنس] ج٧٥٥/٢.

⁽٣) رواه الإمام مالك.

٣٦٠ - مِنَ الدِّيْنَادِ الذَّهَبِيّ الشَّرْعِي الشَّرْعِي ٢٦٠ - وَمِثْلُهُ بِفِضَّةٍ فِي مَاثَتَيْنْ ٢٦٧ - فَيُخْرَجُ الوَاحِدُ عَنْ عِوضِهِ ٢٦٨ - فَيُخْرَجُ الوَاحِدَةِ وَإِنْ أَقَسامُ ٢٦٨ - لِسمَسرَّةِ وَاحِسدَةٍ وَإِنْ أَقَسامُ ٢٦٨ - وَمِشْلُهُ زَكَاهُ كُلِّ ضَالَّهُ ٢٧٨ - فَإِنْ أُعِيْدَتْ وَجَبَتْ زَكَاةُ كُلِّ ضَالَّهُ ٢٧٨ - فَإِنْ أُعِيْدَتْ وَجَبَتْ زَكَاتُهَا

وَدُبُسعُ السعُسشُ وفِيْدِهِ مَسرُعِسي دَرَاهِ مَسا وَجَسازَ أَحَسدُ السَّفَ فَدينُ واخْرِجْ ذَكَاةَ السَّيْن بَعْدَ قَبْضِهِ عِنْدَ المَدِيْنِ سَنَوَاتٍ بِالتَّمَامُ أَوْبِاغْ تِصَابٍ لَمْ تَكُن مُنَالَهُ لِسَنَةٍ وَإِنْ تَسطُ لُ غَيْبَتُهَا

شَرَع النَّاظم يتكلم عن زكاة العين وهي زكاة الذهب والفضة، والنقد والحُلي، وقد اعتبرتها الشريعة ثروة نامية مُحترمة، وأُوجبت فيها الزكاة، إذا بلغت النصاب، وحال عليها الحول الهجري، وخَلَتْ من الدَّيْنِ بحيث أصبحت زائدة عن الحاجات الأصلية.

ودليل وجوبها إنذار الله كانزيها ومانعي زكاتها، بقوله: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللّهِ فَبَشِرَهُم بِعَدَابِ اللّهِ يَكْنِرُونَ الذَّهَ مَعَدَابِ اللّهِ يَكْنُونُ اللّهُ وَكُنُونُهُم وَظُهُورُهُم وَلَمُ اللّهُ وَكُنُونُهُم وَظُهُورُهُم وَلَمُ اللّهُ وَكُنُونَ مِهَا جِبَاهُهُم وَجُنُوبُهُم وَظُهُورُهُم هَدَذَا مَا كَنْتُم تَكْنِرُونَ اللّهَ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللّهُ الل

وقد ثَبتَ وجوبها بالكتاب والسنة والإجماع، وفي ذلك رَوَى مسلم عن أبي هريرة أن رسول الله قلق قال: «مَا مِنْ صَاحِبِ ذَهَبٍ ولا فِضَةٍ لا عن أبي هريرة أن رسول الله قلق قال: «مَا مِنْ صَاحِبِ ذَهَبٍ ولا فِضَةٍ لا يُوَدِّي مِنْهَا حَقَّهَا، إلا إِذَا كان يوم القِيَامةِ صُفَّحَتْ لَه صَفَائِحُ مِن نَإِر، فَأُخمِي عَليهَا في نَارِ جهنَّم، فَيُكوَى بِهَا جَنْبُه وجَبينهِ، وظَهْرَهُ، كلَّمَا بَرَدَتْ أُعيدَتْ لَعُيهَا في نَارِ جهنَّم، فَيُكوَى بِهَا جَنْبُه وجَبينهِ، وظَهْرَهُ، كلَّمَا بَرَدَتْ أُعيدَتْ لَهُ في يَوم كَانَ مِقْدارُه خَمْسِيْنَ أَلْفَ سَنَةٍ، حتَّى يُقْضَى بَيْنَ العبادِ، فَيَرَى سَبِيلُه إِمَّا إلى النَّارِ (٢)، قال عامة الفقهاء إن المعتبر في زكاة سَبِيلُه إمَّا إلى البَّارِ (٢)، قال عامة الفقهاء إن المعتبر في زكاة العين الوزن، ونقل (الباجي) عن (مالك) أن المعتبر العدد لا الوزن، إلا أن يكون النقصان كالحبة والجبتين (٣)، والفقهاء حددوا زكاة الذهب والفضة،

⁽١) التوبة: ٣٤ ـ ٣٥.

⁽٢) رواه الإمام مسلم.

⁽٣) انظر الباجي [المنتقى] ج٩٦/٢.

فنصاب الذهب عشرون ديناراً شرعية، ويُقدَّر الدينار الشرعي باثنتين وسبعين حبَّة متوسطة من الشعير، ونقصد هنا وزنها.

لقد أفتى الشيخ (محمد الطاهر بن عاشور) بأن الدينار الشرعي يزن [٢٠,٤ غ] وبذلك فعشرون ديناراً تساوي لديه [٨٤ غ]، وقد ذَكَر الإمام (المازري) أن المعقول في تحديده على الإجماع، وقال (ابن رشد) هو عمل أهل المدينة، ودليله ما روي عن علي أن النبي على قال: "فإذا كان لك مائتا درهم وحال عليها الحول ففيها خمس دراهم، وليس عليك شيء يعني في الذهب حتى يكون لك عشرون ديناراً، فإذا كان لك عشرون ديناراً وحال عليك الحول ففيها نصف دينار فمازاد فبحساب ذلك" (١).

وفَصَلَ (حسن رمضان فحلة) ذلك فقال:

وزن الدينار (٤,٢٠ غ) وبالتالي: ٢٠ ديناراً = ٨٤ غ.

يُضاف إليها (٨) غ بما يخالطها من شوائب = ٩٢ غ، وقيمتها تُعرف بضرب الوزن في السِّعر، وهي تتغير بتغيُّر ثمن الذهب في سوق البورصة والبنوك وعند بائعي الذهب.

واعتبر البعض وزن الدينار ٢٠,٤ غ، فيكون وزن ٢٠ دينار هو ٨٥ غ وهذا ما رجَّحَه الكثير من العلماء لمصلحة الفقراء(٢٠).

و(المجلس الإسلامي الأعلى) بالجزائر يُصدر في كل مُحرَّم من كل سنة، بياناً يُقدِّر فيه نصاب النقد، بناءاً على تغيرات سوق الذهب، ونظراً للتضخم الذي تشهده العملة فإن النصاب يزداد كل سنة، وأحياناً يستقر أو تكون زيادته طفيفة تماشياً مع سير النمو الاقتصادي، ومداخل الأمة وحالتها الاقتصادية على العموم وفي هذا المجال يقول الناظم: الواجب إخراجه في نصاب الذهب والفضة، هو ربع العشر إذا اعتبرنا نصاب الذهب ٧٠ دينارا، ونصاب الفضة ٣٠ درهماً وقد حقَّق العلماء وزن درهم الفضة ٣٠ غ وعند

⁽۱) رواه أبو داود.

⁽٢) حسن رمضان فحل [فقه الزكاة الشرعية] ص: ١٠٣ ـ ١٠٤.

بعضهم 7,98 غ فعلى الأول يكون وزن 7.9 درهم هو: 7.9 غ يُضاف إليها الشوائب فتكون 7.9 درهم 7.9 غ فضة وعلى الثاني وزن المائتي درهم 7.9 غ وحدده (ابن عاشور) ب7.9غ.

قال (الشيخ فحلة): "واعتبر البعض وزن الدرهم ٩٧,٢ غراماً فيكون النصاب ٩٥٥ غ، وهذا ما رجَّحَه كثير من العلماء نظراً لما في ذلك من مصلحة للفقير والمسكين" (١)، وذلك لحديث أبي سعيد الخدري أن النبي في قال: "ليس فيما دون خمسة أواق صدقة" (١)، أما قوله: (وجاز أحد النقدين) فقد أردفها بقوله [فَيُخرج الواحد عن عِوَضِهِ] فيعني مسألة إخراج أحد النوعين عن الآخر باختلاط النوعين قال في [الرسالة]: "بينه في التحقيق بقوله: وروى عن بكير بن عبدالله بن الأشبح أنه قال: مضت السنة أن النبي في ضمّ الذهب إلى الفضة والفضة إلى الذهب، وأخرج الزكاة عنها" (٢).

فمن اجتمع عنده نصاب فاختلط وكان بعضه ذهباً وبعضه فضة، وجبت عليه الزكاة، فيما ملكه منها مختلطين في المشهور، وصفة الإخراج أن يخرج من كل مال ربع العشر، كمن عنده: [١٠ دينار ذهب + ١٠٠ درهم فضة] فيخرج 7,0 ٪ من كل نوع ويكون الجمع بالأجزاء لا بالقيمة، بأن يجعل كل دينار بعشرة دراهم كما لو كان له مائة درهم ومائة درهم الأخرى مائتان، ويُخرج ربع العشر.

- ويجوز إخراج أحد النَّقدين عن الآخر على المشهور وقد ذكر الأستاذ (حسن رمضان فَحلة) مثالاً جاء فيه: أن رجلاً له مال نظر إلى ما يملكه من ذهب وفضة فكان كالتالى:

- عنده ١٣ ديناراً + ٣٠٠ درهم فماذا يخرج؟ يراعي تحويل الدنانير إلى دراهم فيضرب الواحد في العشرة.

⁽۱) نفسه، ص: ۱۰۵.

⁽٢) رواه مالك والبخاري.

⁽٣) [الثمر الداني] ص: ٣٢٩..

- یجعل کل دینار بعشرة ۱۳ × ۱۰ × ۱۳۰ درهماً
- ثم يجمع الدراهم: ٣٠٠ + ١٣٠ = ٤٣٠ درهماً هو ما يملكه.
 - ـ فالزكاة المفروضة هي:

والحاصل هو المخرج النهائي الذي يُعطى للفقير في هذه الحالة(١)، وهو ١٠,٧٥ درهماً تعطى لمستحقيها.

- ثم شرع النَّاظم يتكلم عن زكاة الدَّينِ، والقاعدة ما أورده صاحب [الرسالة] في هذا الموضوع، إذ يقول ما نصّه: «ولا زكاة عليه في دَيْنِ حتى يَقبِضَ وإن أقامَ أعواماً، فإنَّما يُزكِّيهِ لعام واحد بعد قَبْضِهِ»(٢).

والمعتبر في الزمن هنا أي الحول من يوم ملْكِ أصلهن، أو من يوم تزكيته، إن كان قد زكّاه من قبل، ولا يُعتبر الحول من يوم قبضه، وشروطه:

١ ـ أن يكون أصلُ الدَّينِ عيناً بِيَدِ صاحبه، لا عطية ولا صداقاً.

٢ - أن يقبض الدَّينَ فلا زكاة قبل القبض ما لم تكن سلعة مدير بيعت بالدَّينِ فتُزَكَّى.

٣ - أن يقبضه عيناً لا عوضاً من حول الأصل هذا إذا كان محتكراً، أما المدير فيقوم ذلك العرض الذي قبضه، كل عام ويزكيه ولو لم يبعه.

٤ ـ أن يُكملَ الدَّينُ المقبوض نصاباً.

⁽١) حسن رمضان فحلة [فقه الزكاة] ص: ١٠٧.

⁽٢) [الفواكه الدواني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني] ج٣٨٨/١.

ويُستثنى من تزكية الدين لعام واحد إذا أُخِّرَ فِراراً من الزكاة فَيُزكِّي، لأن صاحبه يعامل بخلاف قصده.

ثم شرع في آخر هذه المقطوعة يتكلم عن زكاة الضَّالَة أي: الضَّائِعَة، ويُقاس عليها المُغتَصَبَّةُ من كل الأنواع، فقد شبهها بزكاة الدَّين فجعلها مثله، إذ المغتصبة تُزكى بعد استرجاعها من الغاصب، والتي وجدت بعد ضياع، تُزكى لعام واحد وإن بقيت سنوات عند الغاصب، أو في حالة الضياع، أما المَودُوعَةُ فيقول صاحب (فقه الزكاة الشرعية): «يَخرجُ عنها الزكاةَ عن كل سَنَةٍ، ولو كانت موجودة عند الأمين، وكذا تُزكَّى بعد قَبضها لكلِّ عام مضى مُدَّة إِقَامَتِهَا عند الأمِينِ»(١)، وقالَ صاحب (الفقه المالكي وأدلته): «إذا مكثت الوديعة أعواماً عند الأمين، فإنها تزكى بعد قبضها لكل عام مضى مدة إقامتها عند الأمين، فيزكيها صاحبها مبتدئاً بالعام الأول فما بعده، إلا أن تنقص عن النصاب بالأخذ منها، والمشهور في المذهب أن صاحبها يزكيها بعد قبضها ولا يزكيها من عنده قبل القبض (٢٠).

٣٧٠ ـ وَالدَّينُ مَرَّةً كَمَا قَالَ الرُّوَّاهُ مَا لَمْ يُدوَّخُو لِللَّهُ رَادِ مِنْ ذَكاهُ ٣٧٢ ـ بشَرْطِ أَنْ يَكُونَ عَيْنًا أَصْلُهُ ٣٧٣ ـ وَأَنْ يَسَالَ قَبْنضَهَا الْمَدِيْنُ ٣٧٤ - وَأَنْ يَكُونَ قَبَابِضًا نِيصَابَيا ٣٧٥ ـ وَلِلزَّكَاةِ فِي عُرُوْضِ الاتِّجَارُ ٣٧٦ - مِنَ الشُّرُوطِ مِثْلَ مِلْكِ بالشِّرَا ٣٧٧ - أَوْ مَالِكًا مَا لاَ يُوَدِّي عَيْنُهُ ٣٧٨ ـ وَأَنْ يَكُوْنَ العَيْنُ مَا اشْتَرَى بِهِ ٣٧٩ - فَإِنْ يَكُنْ مُحْتَكِراً زَكَّى لِعَامُ

أَوْ مِسنْ عُسرُوْضِ ثَسمَسُنَا أَجَّسَلُهُ وَأَنْ تَكُونَ الْعَيْنُ تَسْتَبِينُ وَلَـوْ مِـرَاداً جَـمْعَهَا أَصَابَـا إِذَارَةً تَــكُــؤنُ أَوْ لِــلاخــتِــكــاز أَوْ إِنْ نَـوَى النِعَلَّـةَ وَالنَّمَـتَاجَـرَهُ كَالشُّوْبِ وَالرَّقِينِ بَسَلْ ثَسَمَنُهُ وبينع من سلعت بعين مِثْلَ زَكَاةِ الدَّيْنِ مَا بَعْدَ اسْتِلامُ

المضامين في هذه المقطوعة تفصيلٌ لما وَرد من قبل في زكاة الدَّينِ،

⁽١) [فقه الزكاة الشرعية] ص: ١٠٧.

⁽۲) [الفقه المالكي وأدلته] ج۲/۲۰۰.

وقد نبَّهنا إلى شروط زكاة الدين لعام واحد، وإن بقي عند المدين أعواماً، وألمحنا إلى أن الفرار من الزكاة يُعامل به الإنسان بعكس قصده، وهذا الدين هو دين القرض ودين التجارة، وقد لخَّصت هذه الأبيات الشروط بأنها أربعة:

١ - أن يَقبضَ عيناً.

٢ ـ أن يقبض من المَدِينِ فعلاً، فإن لم يقبض فلا زكاة عليه.

٣ - أن يكون أَصْلُهُ عيناً بِيَدِهِ، فإن قبض عروضاً تجارية كثياب أو
 قمح فلا زكاة فيه.

٤ ـ أن يكون قابضاً نصاباً ولو في مَرَّاتٍ يجْمعهَا^(١).

ثم شَرَعَ يتكلم عن زكاة عروض التجارة وصاحبها إما مدير أو محتكر (٢)، ويدخل فيها المالكية الحلي الذي يتاجر فيه، والعقار الذي يتجر فيه صاحبه بالبيع والشراء، فإن حكمه حكم السلع التجارية، وحكم زكاته كزكاة عروض التجارة.

ثم بدأ الناظم يتكلم عن شروط زكاة عروض التجارة وهي خمسة شروط:

 ١ ملك بالشراء: قال المالكية أن يكون ثمن العروض ممتلكاً بمعاوضة مالية، لا بنحو هبة أو إرث، ومن باع عرضاً بعرض ولا يدخل له مال (نقد) فلا زكاة عليهم عندهم إلا أن يكون فعله فراراً فيلزم بها^(٣).

٢ ـ نِيَّةُ التجارة: أو مع نِيَّةِ غَلَّةٍ أو مع قنية.

٣ ـ إن كان مِلكُهُ لِمَا لا يُؤدِّى عيناً: كالثياب والرقيق بل ثَمَّنَهُ.

⁽١) [دليل السالك] ص: ٤٤.

⁽۲) العروض: ما أعد من السلع للتجارة أو القنية أو الغلة، فما هو للقنية لا زكاة فيه إلا إذا باعه فيستقبل بثمنه حولاً جديداً، وما كان تجارة يزكى كما هو مفصل.

⁽٣) انظر الزحيلي [الفقه الإسلامي وأدلته] ج٧/٧٠٠.

٤ - إن كان ثَمنُه الذي اشترى به عيناً أو عرضاً كذلك.

و إن بِيْعَ منه بعينٍ ولو درهماً في المدير، فإن كان محتكراً زكّاه لعام، وإن كان مديراً زكّى عَينه التي عنده، وعدّ دَينَهُ النقد الحال المرجو خلاصه، وغير النقد الحال يقوّم كل عام كسِلَع المديرِ ولو بَارَتْ، ومعقد الأمر على رجاء الخلاص (الدفع) ممن هي عليه، فيضم الدين إلى أصل المال ويزكى جميعا، أما إذا كان الدين على فقير معدم لا رجاء في تسديده للدين، أرجأه حتى يقبضه فيزكيه لعام واحد.

وقد أجمع الفقهاء في مختلف العصور على وجوب الزكاة في أموال التجارة دون خلاف، ومذهب الإمام مالك ما ذكره (ابن المنذر) ووافق مذهب الإمام (أحمد): «أجمع أهل العلم على أن في العُرُوض التي يُرَادُ بِهَا التجارةُ الزَّكاة إذا حالَ عليها الحَوْلُ»(١)، وقد قسم الفقهاء التاجر نوعين: محتكر ومدير، وكيف تجب عليهما الزكاة؟

ففي آخر هذه المقطوعة من النَّظم يتكلم عن المحتكر، وحاصل معنى الاحتكار هي أن يشتري تاجر سلعة ما، ويترقب بها الأسواق بقصد الربح الوفير ولو بقيت عنده أعواماً، وفي هذا اللون تُزكَّى لعام واحد، ولو أقام البيع سِنينَ عديدة عند صاحبها قبل البيع.

أما تجارة الإدارة: وهي سلعة تُشترى لتُباع بسعر السوق الحالي، دون انتظار غلاء، ولا ترصُّدُ ربح وفير في الاحتكار، وإنما يبيعها بما حصل له من الربح قلَّ أو كثر، ونحن نُبصر هذه الصورة في أرباب الدكاكين والحوانيت، والجالبين للسلع من أطراف الوطن ومختلف المدن.

وصورة الزكاة في تجارة المدير أن يُقوِّمَ عُروضه بدقَّة، ويؤدِّي زكاتها حال حلول يوم الزكاة، بِحَولان الحول، وقد رأينا أن الناظم قابل بين زكاة

⁽١) انظر [رسالة ابن أبي زيد القيرواني]، و [فقه الزكاة الشرعية] و [المغني] ج ٣٠/٣.

الاحتكار، وزكاة الدَّينِ، إذا توفرت شروطهما، بينما تجارة الإدارة تزكى كل عام مع مراعاة الشروط(١).

إذا اجتمع لشخص واحد احتكار وإدارة فكان الأول في عرض، والثانية في عرض آخر، فإن تساويا، أو كان الاحتكار أكثر، فإن كلا منهما عامل على حكمه كما أسلفنا، أما إذا كان الأكثر والأغلب للإدارة فإن الاحتكار يلغى ويعامل معاملة المدير(٢).

٣٨٠- وَإِنْ يَكُ المُدِيرُ زَكَّى عَيْنَهُ وَقَدَّمَ السَوْجُ وْدَمِسَّا عِنْدَهُ الْمُدِيرُ وَكَّى عَيْنَهُ وَقَدَّمَ السَمَوْجُ وْدَمِسَّا عِنْدَهُ ١٨٨- فَلا يُنْقَدَّمُ ٱللَّهُ لِيشَعْلِيهِ أَوْ دَابَّةً مَخْصُوْصَةً لِحَمْلِهِ ٢٨٨- أَوْ كَانَ فِي عَمَلِهِ سَخَّرَهَا وَلَمْ يَكُنْ مُتَاجِراً بِجِنْسِهَا

شرع يتكلم عن تفصيل ما ذكرناه في الأبيات السابقة، وكيف تكون زكاة المدير في الغالب؟ فقال: يُزكِّي المدير ما لديه من عروض التجارة مع ما بيده من العين ويجمع ذلك ويزكيه، قال صاحب [الرسالة]: «إلا أن تكون مديراً لا يستقرُّ بيدك عينٌ ولا عرضٌ فإنك تُقوِّمُ عروضك كل عام، وتُزكِّي ذلك مع ما بيدك من العين»(٣)، ودليل مشروعيتها قوله تعالى: ﴿يَا لَيْنَ مَامَنُوا أَنفِقُوا مِن طَيِبَكِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِنَا أَخَرَجْنَا لَكُم مِن الرَّيْ اللهُ اللهُ عَلَيْ يَامِنا أَن نخرج الزكاة مما نعده للبيع)(٥)، وعن قال: (كان رسول الله على يأمرنا أن نخرج الزكاة مما نعده للبيع)(٥)، وعن أبيه قال: «أمر ابن عمر فقال: أذ زكاة مالك: فقلت: ما لي مال إلا جعاب وأدم، قال: قوّمها وأخرج زكاتها»(٢).

والقاعدة في هذا الباب أن حَوْلَ ربع المال، هو حَوْلُ أصله فيضمُّ

⁽١) [فقه الزكاة الشرعية] ص: ١٢١.

⁽٢) حاشية الصاوي ج١/٥٢٠، والفقه المالكي وأدلته ج٢/٧٠.

⁽٣) [الفواكه الدواني] ج١/٨٥٨.

⁽٤) البقرة: ٢٦٧.

⁽٥) رواه أبو داود بإسناد حسن.

⁽٦) رواه الإمام أحمد وأبو عبيد.

الناتج للمال من تجارة مثلاً إلي الأصل المكتسبِ كرأسمال من قبل، قال (خليل): وضَمُّ الربح لأصله كغَلَّةِ مُكتر للتجارة، ولو ربح دين لا عوض له عنده، فلو استلفَ قدراً ولو أقل من نصاب واشترى به سلعة ثم باعها بفائدة، أي ربح لعشرين ديناراً فوق ما تَسَلَّفَهُ بعد حَوْلٍ من يوم السلف وجبت عليه الزكاة قال (ميارة): "وكذا لو اشترى سلعةً بِقَدْرٍ في ذمَّتِهِ ثم باعها بعد حَوْلٍ بثمنِ زائِدٍ على ثمنِ نصابِهَا فإنه يجب عليه الزكاة»(١).

ثم يذكر النَّاظم أن آلة الشغل لا تقوّم في الزكاة، وكذلك الدابة الخاصة بحمله، وكان قد سخَّرها للخدمة لنفسه، أو عمله، ولم يكن متاجراً بها أو بجنسها، فإنه في جميع هذه الأحوال لا زكاة عليه.

قال صاحب [الرسالة]: "ولا زكاة في عبده وخادمه وفرسه وداره، ولا ما يتخذُ للقِنْيَةِ من الرباع والعروض، ولا فيما يُتخذُ من الحُلِيِّ (٢)، ودليل هذا قوله على: "لَيْسَ على المُسْلِم في عَبْدِه ولا فَرَسِهِ صَدَقَةً (٣)، ويؤكد صاحب [الإشراف] القاضي (عبدالوهاب) بأن العلَّة في وجوب الزكاة هي النَّمَاء والتزايد، دون غيرها، والزكاة تابعة لها فتجب بوجوب العلَّة وتسقط بعدمها(٤).

أما الحُلِيِّ الجائز كحُلِّي النساء، أو ما جاز للرجل كمِقْبَضَة سيف مُعَدِ للجهاد، أو السِّنِّ والأنف، وخاتم الفضَّة، بشرطه فلا زكاة فيه، وقد روى مالك في [الموطأ] عن القاسم عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تلي بنات أخيها يتامى، فلا تخرج من حليهن الزكاة (٥)، وأبطلوا الحديث المروي عنها قالت: «دخل عليَّ رسول الله الله وفي يدي فتخُ وهي الخواتم،

⁽١) [الفواكه الدواني]، ج ٣٨٦/١.

⁽۲) [نفسه]، ج ۱/۲۸۳.

⁽٣) رواه مالك قال عياض: (فيه حجة للكافة في أنه لا زكاة فيما اتخذ من القنية بخلاف ما اتخذ للتجارة).

⁽٤) [الإشراف على مسائل الخلاف] ج١/١٣١.

⁽٥) رواه مالك والشافعي والبيهقي في [السنن الكبري] ج١٣٨/٤.

فقال: ما هذا؟ فقلت: صنعتها أتزين بها لك، فقال: أتؤدين زكاتها؟ قلت: لا، قال: «هي حسبك من النار»(١) فكان البطلان لهذا لأن السيدة عائشة لو سمعت من النبي الله الله الركت إخراج زكاة الحلي كما هو حديثها السابق(٢)، يقول صاحب [سراج السالك] في استثناء ما لا يُحرم من الذهب والفضة، في الاستعمال تلخيصاً لما عند الفقهاء:

وحَرَّمُوا استِعْمَالَ نقد كالإنا ولَو لأنْتَى واغتِللاً واقتِنَا وحُليَةُ الرِّجَالِ بِالنَّفَدَيْنِ مُتَّحِداً أو مُصْحَفًا أو سَيْفًا

لا خَساتِسمَ السفنطَّسةِ دِرهَسمَسْنِ وَرَبْسطُ سِسنٌ مُسطُسَلِ عَساً أَو أَنْسفَساً

ودليله عن عبدالرحمان بن القاسم عن أبيه عن عائشة زوج النبي عليه أنها كانت لا تخرج عن بنات أختها الزكاة في حليهن، ومثله مروي عن نافع عن عبدالله بن عمر (٣).

قال الإمام (الباجي): «وهذا مذهب ظاهرٌ بين الصحابة وأعلمُ الناس به عائشة رضى الله عنها فإنها زوج النبي ﷺ ومن لا يَخفى عليها أمره في ذلك، وعبدالله بن عمر فإن أخته حفصة كانت زوج النبي الله وحُكْمُ حليُّها لا يخفي على النبي ﷺ ولا يَخفي عنها حكمه فيها(٤).

وخلاصة الأمر أن ما يزكى هو ما يُعتبر في التقويم من رأسمال المدير المتداول، المعدّ للتجارة، أما ما عداه مما هو غير مستعمل لضرورةِ التجارة فلا يُزكى، فالمباني والأثاث الثابت في المحلات التجارية مما لا يُباع ولا يحرَّك، والآلات وبهيمة الأنعام، والسيارات، والشاحنات، في عصرنا فإنها تُشبه عروض القِنيَة التي لا ربح فيها ولا نماء، وعليه فلا زكاة فيها كما هو مشهور (٥).

⁽١) رواه أبو داود والدارقطني.

[[]القبس في شرح موطأ مالك بن أنس] ج٢٣/٢.

⁽٣) رواه مالك.

⁽٤) [المنتقى] ج١٠٧/٢.

⁽٥) [الخلاصة الفقهية] ص: ١٧٥ وكذلك [فقه الزكاة] للقرضاوي ج ٣٣٦/١.

ورد في مذهب مالك أن مال القراض إن كان حاضراً بالبلد الذي يسكنه رب المال، وجبت عليه زكاته كزكاة الإدارة، قال (الزحيلي): «يقوم ما لديه قبل المفاصلة أي: الحساب والتصفية في ظاهر المذهب، لكن المعتمد أنه لا يزكي إلا بعد المفاصلة، ويزكي حينئذ عن السنوات الماضية كلها، إن غاب المال، ولم يعلم حاله من بقاء أو تلف أو ربح أو خسران، يزكيه عن السنوات الماضية»(١).

٣٨٣ - وَفِي المَوَاشِي تَجِبُ الزَّكَاةُ الْمَا الْمَوَاشِي تَجِبُ الزَّكَاةُ الْمَا الْمَوَاشِي كُلُ خَمْسَةِ جِمَالُ ١٨٥ - وَإِنْ تَصِلْ بَعْدَ العِشْرِيْنَ خَمْسَا ١٨٥ - مُؤَدِّبًا بِنْتَ مَخَاضٍ لِلْفَقِيْرُ ١٨٨ - مُؤَدِّبًا بِنْتَ مَخَاضٍ لِلْفَقِيْرُ ١٨٨ - فِي سِتَّةٍ مَعَ الثَّلاثِيْنَ يَكُونُ ١٨٨ - وَحِقَّةٌ فِي سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينُ ١٨٨ - وَحِقَّةٌ فِي سِتَّةً مَعَ السَّبْعِينُ ١٨٨ - فِإِنْ يَزِدْ بَعْدَ التِّسْعِيْنَ ثَلاثِينُ ١٨٩ - فَإِنْ يَزِدْ بَعْدَ التِّسْعِيْنَ ثَلاثِينُ ١٨٩ - وَحِقَّةٌ مِنَ الخَمْسِينَ الزَّائِدَةُ ١٨٨ - وَحِقَّةً مِنَ الْخَمْسِينَ الزَّائِةَ الْمُعْدِيْنَ الْمُعْرِيْنَ الْمَنْ الْمُعْفِيْنَ الْمُعْرِيْنِ الْمِنْ الْمُعْلِيْنَ الْمُعْرِيْنِ الْمَنْ الْمُونِ الْمَعْلِيْنَ الْمُعْرِيْنَ الْمَقْمَ الْمُعْرِيْنَ الْمُعْرِيْنَ الْمُعْرِيْنَ الْمُعْرِيْنَ الْمُعْرِيْنِ الْمُعْرِيْنَ الْمُعْرَائِيْنَ الْمُعْرَائِيْنَ الْمُعْرِيْنَ الْمُعْرَائِيْنَ الْمُعْرِيْنَ الْمُعْرِيْنَ الْمُعْرَائِيْنَ الْمُعْرِيْنَ الْمُعْرَائِيْنَ الْمُعْرِيْنَ الْمُعْرِيْنَ الْمُعْرِيْنَ الْمُعْرِيْنَ الْمُعْرَائِيْنَ الْمُعْرِيْنَ الْمُعْرِيْنَ الْمُعْرَائِيْنَ الْمُعْرَائِيْنَ الْمُعْرِيْنَ الْمُعْرَائِيْنَ الْمُعْرَائِيْنَ الْمُعْرِيْنَ الْمُعْرَائِيْنَ الْمُعْرِيْنَ الْمُعْرِيْنَ الْمُعْرَائِيْنَ الْمُعْرِيْنَ الْمُعْرَائِيْنَ الْمُعْرَائِيْنَ الْمُعْرَائِيْنَ الْمُعْرَائِيْنَ الْمُعْرَائِيْنَ الْمُعْرَائِيْنِ الْمُعْرَائِيْنَ الْمُعْر

سَائِمة أَوْ عَلَى النَّوَالُ الْخَرَاجُ شَاةٍ وَسَطٍ عَلَى التَّوَالُ الْخُرَاجُ شَاةٍ وَسَطٍ عَلَى التَّوَالُ فَانْقُلْ إِلَى النَّوْقِ العِتَاقِ الجِنْسَا وَمُحْصِبًا مَا زَادَ بَعْدُ مِنْ بَعِيرُ إِخْرَاجُ مَا سَمَّوْهُ بِالْنَةِ اللَّبُونُ جَذَعَة فِي وَاحِدٍ بَعْدَ السِّتِّينُ وَحِقَتَانِ إِنْ تَجَاوَزَ التِّسْعِينُ وَحِقَّتَانِ إِنْ تَجَاوَزَ التِّسْعِينُ بِنْتُ لَبُونِ حُدِّدَتْ فِي الأَرْبَعِينُ وَحَدِّدَتْ فِي الأَرْبَعِينُ القَاعِدَةُ وَحَدَّا فَلْتَحْفَظَنَّ القَاعِدَةُ

زّكَاةُ الأنْعَام

أ- زَكَاةُ الإبِلِ:

وهي أجود وأشرف ما تملكه العرب، وقد تغنى بها وعليها الشعراء فأبدعوا، ودليل وجوب زكاتها قوله عليه الصلاة والسلام: «في خَمسٍ من الإبلِ شَاةً»(٢)، ويؤيد مشروعيتها حديث أبي بكر في مقدار زكاة الإبل والماشية ونصابها، وكيف يزكّى الخليطان، وما يخرج من زكاة المواشي كما

⁽١) [الفقه الإسلامي وأدلته] ج٢/٨٠٠.

⁽۲) رواه أبو داود عن الزهري عن سالم عن أبيه.

فُصِّل ذلك في الحديث، وجرى عليه العمل (١)، وقد ذكر الناظم أن الزكاة واجبة في الماشية على العموم سواء كانت سَائِمَةً أم معلوفة، والسَّائِمَةُ وهي التي ترعى من الطبيعة أي عشب: الصحراء عكس المعلوفة هي التي يُؤكِلُهَا صاحبها من علف بيته أو بستانه بما يحتاج إلى ثمن أو مشقة لأنه يقدمه لها جاهزاً، ويدفع فيه مقابلاً.

وقوله عليه الصلاة والسلام: «في سَائِمَةِ الغَنَمِ الزَّكَاةُ» أي: الرَّاعِيةِ، خَرَجَ مَخْرَجَ الغَّالِبِ فلا مَفْهُومَ لَه (٢)، والخلاف في المذهب في المُتَولِّد من النَّعم والوحش، على ثلاثة أقوال:

١ - قول بإسقاط الزكاة لمحمد بن عبدالحكم.

٢ - قول بعدم إسقاطها لابن بشير، واتفق الأئمة الثلاثة على بطلانه.

٣ ـ قول يفصّلُ: فإن كانت الأمهات من النّعم وجبت، وإلا فلا، قاله
 ابن القصار.

قال (ابن القصار): وقد استقرئ هذا القول من [المدونة] لأن كل رحم فولدها بمنزلتها.

واشترطوا لزكاة النَّعم ما يُشترط لوجوب الزكاة، باستثناء شرط الدَّينِ، فإنه خاص بالعين دون الماشية، وزاد لها:

١ - مجيء الساعي: فهو شرط وجوب على المشهور، فلا تجب الزكاة قبل مجيئه، ولا تُجزئ إذا أخرجها قبله، وهذا خاص بزكاة الماشية، إلا إذا تخلَّفُ السَّاعى وانتظره كثيراً فيجزئ إخراجها.

٢ - وجوبها في المعلوفة والعاملة كالسائمة وفيما تَولَّد منها ومن الوحش.

⁽١) رواه البخاري وأحمد والنسائي وأبو داود والدارقطني عن أنس وقال: حديث حسن.

⁽٢) [الدر الثمين والمورد المعين] ص: ٣٠٥.

٣ - إن كانت الأمّهات من الوحش فلا زكاة كما أسلفنا(١).

وتفصيل زكاة الإبل كما أورده الناظم يبدأ بإخراج شاة عن خمسة جمال إذ لا نِصَابَ تحت خمسة إبل، فمن كانت له أربعة جمال لا زكاة عليه (٢) وتفصيلها كما يلي:

القدر الواجب إخراجه	من - إلى
عن الإبل من غير جنسها أو من جنسها	
شاة جَذَعَة أو ثنيَّة وهما ما أَوْفَى سنة ودخل في	1_0
الثانية، ويجوز الذكر والأنثى فإن تساوى الضأن والمعز	
قيل من الضأن وقيل يُخيَّرُ السَّاعِي، وإن اعطى بعيراً	
أجزأه، لأنه مواساة من جنس بأكثر من الواجب	
جذعتان من الغنم	18 _ 1.
ثلاث شياه	14 _ 10
أربع شياه	78 _ 70
بنت مُخَاضٍ من الإبل بنت سنتين (أكملتهما)	40 _ 40
ويجوز ابن لِّبُونُ ذكر وهو ما أكمل سنتين ودخل في	
الثالثة	
بنت لَبُونٍ وهي بنت ثلاث سنين ولا تُعوَّضُ بغيرها	۲۳ _ ۴۵
حِقَّةٌ وهي التي أكملت ثلاث سنين ودخلت في الرابعة	۲۰ _ ٤٦
جَذَعَة وهي التي أوفت أربع سنين ودخلت في الخامسة	Y0 _ 71
بِئْتَا لَبُونِ	4 ٧٦
حقَّتَانِ	17 41

⁽١) [فقه الزكاة الشرعية] ص: ٧٨.

⁽Y) هناك حديث قال فيه على: "ومن لم يكن معه إلا أربع من الإبل، فليس عليه فيها صدقة إلا أن يشاء ربها) وهو يندرج ضمن قوله على: "ليس فيما دون خمس ذود صدقة) متفق عليه رواه البخاري ومسلم.

القدر الواجب إخراجه	من - إلى
عن الإبل من غير جنسها أو من جنسها	
٣ بنات لبون من غير تَخييرِ للسَّاعِي، ومشهور قول	144 - 141
مالك أن الزيادة التي يُغيَّرُ بها الواجب، هي زيادة	
العشرات على المائة والعشرين وأما زيادة أقل من	
عشرة على المائة والعشرين، فالسَّاعي مُخَيَّر بين حِقَّتَيْنِ	
أو ثلاث بَنَات لَبُونِ	

أما ما زاد على ذلك أي: على (١٢٠ جملاً) مائة وعشرون جملاً، فتكون قاعدته مطرّدة ثابتة كما هو مفصل.

فالقاعدة الشرعية أن الواجب آنذاك في كل خمسين حِقَّةً وفي كل أربعين بنت لبون:

الوقص	ما يخرج منه	تقسيمه حسب ما يخرج	النصاب المفترض
يكون تابعاً للعدد	حقة + بنتا لبون	= [Y X & ·] + o ·	144 - 14+
الأصلي		14.	
يكون تابعاً للعدد	حقتان+بنت لبون	\$+ [Y X 0+]	184_18+
الأصلي		18. =	
يكون تابعاً للعدد	ثلاث حقات	10 · = [Y X 0 ·]	104_10.
الأصلي			
يكون تابعاً للعدد	أريع بنات لبون	\% = [174_17•
الأصلي			
يكون تابعاً للعدد	ثلاث بنات لبون + حقة	0·+[* x £ ·]	144 - 14+
الأصلي		١٧٠ =	
يكون تابعاً للعدد	بنتا لبون + حقتان	x 0 ·] + Y X 4 ·]	144 - 14+
الأصلي		\	
يكون تابعاً للعدد	ثلاث حقاق + بنت	₹+ + [T X 0+]	199_19+
الأصلي	لبون	14. =	
يكون تابعاً للعدد	أريع حقاق	Y = & X 0 .	7.4_7.
الأصلي			
يكون تابعاً للعدد الأصلي	خمس بنات لبون	Y = 0 x & .	حالتان على الخيار

ب ـ زكاة البقر:

٣٩٢ - وَاخْرِجْ تَبِيْعًا فِي نِصَابِ البَقَرِ ٣٩٢ - وَاخْرِجْ تَبِيْعَيْنِ عَنِ السِّتَيْنُ ٣٩٣ - وَاجْعَلْ لِمَا بَعْدَ العِشْرِيْنَ وَالمَاتَهُ ٣٩٥ - مُثَلِّتًا مَعَ الإناثِ فَرْضَهَا ٣٩٥ - مُثَلِّتًا مَعَ الإناثِ فَرْضَهَا ٣٩٨ - وَاجْعَلْ تَحْدِيْدَ الفَرْضِ فِي الأَخِيْرَهُ

مُسِنَّةً فِي الأَرْبَعِيْنَ شَهُّرِ وَزِدْ مُسِنَّةً عَنِ السَّبْعِينْ أَخْذَ المُسِنَّاتِ أَوْ أَخْذَ الأَثْبِعَهُ مُرَبِّعَا مِنَ اللَّكُسودِ عَدَّهَا مُفَوِّضًا لِلْعَامِلِ التَّخْيِيرَا مُفَوِّضًا لِلْعَامِلِ التَّخْيِيرَا

إن زكاة البقر واجبة بالسنة والإجماع، فقد ورد عن معاذ بن جبل: «أن النبي هله بعثه إلى اليمن وأمره أن يأخذ من كل ثلاثين بقرة تبيعا أو تبيعة، ومن كل أربعين مسنة أو عدله معافرياً»(١) والمعافرية ثياب تنسب إلى حي باليمن وقد ذكر المالكية أن السائمة منها والمعلوفة سواء في وجوب الزكاة، وخالفه الجمهور من فقهاء المذاهب الأخرى، فيقصرون الزكاة على السائمة(١).

استوفى النّاظم تفصيل نصاب الإبل وما تبعه من تحديدات في العدد والإخراج، ابتداء من خمسة جمال، إلى أن تتجاوز المائتين، وما يُبنَى عليه مهما تكاثر، من قاعدة الخمسين والأربعين، كما هو واضح في الجدول أعلاه، ومعلوم أن زكاة البقر ثبتت عن النبي من حديث معاذ الشهير، وعلل (ابن العربي) في شرحه على الموطإ ذلك بأن تهامة ونجد لم تكن أرض بقر، وإنما احتيج إلى بيان حالها باليمن (٣).

ثم شَرَعَ يتكلم عن زكاة البقر، وهي نوع من الأنعام المُسخَّرَةِ للإنسان من قديم، وقد كانت حادثة البقرة في عهد بني إسرائيل مَدعاةً لتسمية أكبر سورة في القرآن الكريم بسورة البقرة.

⁽١) رواه الخمسة واللفظ لأحمد.

⁽٢) [الفقه الإسلامي وأدلته] ج٢/٢٤٨.

⁽٣) [القبس في شرح موطإ مآلك بن أنس] ج٢٩/٢.

وللبقر منافع جمَّة في اللحم والحليب والتناسل والسقي، ومن البقر الجواميس، وهي بقر سُود ضِخام تعيش على ضفاف المياه عادة.

واستدلوا على وجوب الإخراج من صنفها بما رواه معاذ بن جبل رضي الله عنه، الذي أخذ من ثلاثين بقرة تَبِيْعاً، ومن أربعين بقرة مُسِنَّة، وأتي بما دون ذلك، فأبى أن يأخذ منه شيئاً، وقال: «لَمْ أسمَع عن رسول الله فيه شيئا، حتى ألقاه فأسأله فتوفي رسول الله في قبل أن يَقْدُمَ معاذ بن جبل»(١).

كما استدلُّوا على وجوبها بحديث أبي ذر رضى الله عنه قال: انتهيت إلى النبي على قال: «والذِي يَفْسِي بِيَدِهِ، أو والذِي لا إِلَهَ غَيْرُهُ، أو حَلَفَ: مَا مِن رَجُلِ تَكُونُ لَه إِبِلِّ أو بَقَرٌ أو غَنَمٌ لا يُؤدِّي حقَّهَا، إلا أُوتِي بها يومَ القِيَامةِ أعظَمُ وأسْمَنُ تَطَأَهُ بِأَخفَافِهَا وتَنطَحَهُ بِقُرُونِهَا، كُلَّمَا جَازَتْ أُخرَاهَا رُدَّتْ عَلِيهِ أُولاهَا، حَتَّى يُقْضَى بَينَ النَّاسِ (٢).

وقد أجمع الفقهاء على وجوب زكاة البقر، ولم يُخالف أحد في أي عصر.

المقدار الواجب إخراجه	من - إلى
عِجْلُ تَبِيْعٌ (٣)	44 - 4.
مُسِنَّهُ (۱)	٥٩ _ ٤٠
تَبِيْعَانِ	14 _ 1+
مُسِنَّةً وتَبِيعٌ	V4 _ V•
مُسِتَّتانِ	۸۹ ـ ۸۰
ثَلاثَةُ أَتبِعَة	11_1.
مُسنَّةٌ وتَبِيعَانِ	1.4 _ 1
مُستَّتَانِ وَتَبِيْغٌ	114-11•
يُخيَّرُ بين ٣ مُستَّاتٍ و\$ أَثْبِعَة	14.

⁽١) رواه الإمام مالك.

⁽٢) رواه الإمام البخاري مسنداً إلى المعرور بن سويد عن أبي ذر رضي الله عنه.

⁽٣) ما أوفى سنة ودخل في الثانية.

⁽٤) بنت أربع سنين ودخلت في الخامسة.

مع ملاحظة أن المالكية قالوا في مائة وعشرين يخير الساعي بين أخذ ثلاث مسنات، أو أربعة أتبعة، إذا وجد صنفان عند المالك، فإن وجد أحدهما تعين دون سواه (١) ولا زكاة في بقر الوحش لأنه غير مملوك أصلاً (٢).

٣٩٧ - وَلا زَكَاةً قَبْلَ أَدْبَعْيْنَ شَاهُ
 ٣٩٨ - إِلَى تَجَاوُزِ العِشْرِيْنَ وَالمَاتَهُ
 ٣٩٨ - فَإِنْ تَزِدْ عَنْ مِائَتَيْنِ وَاحِدَهُ
 ٤٠٠ - لأربَسع مِسنْ السمِسْيْسَنَ أَرْبَسعُ
 ٤٠٠ - فَإِنْ تَنْزِدْ فَسِمائَةٌ لِلكُلِّ شَاةُ
 ٤٠٠ - كَذَا الحَوَامِيْسَ إلى الأبْقَارِ
 ٤٠٠ - وَلا يُزَكَّى عَدَدٌ بَيْنَ الفُرُوْضُ

فَاسُرعْ بِشَاةِ رَاغِبًا قَبْلَ الفَوَاتُ فَأَخْرِجِ الشَّاتَيْنِ مِنْ تِلْكَ الفِئَةُ فَاخْرِجُ لَلاَّ فَاصِ الزَّائِدَةُ فَاخْرِجُ ثَلاَثًا لِلاَّوْقَاصِ الزَّائِدةُ مِنَ الشَّيَاءِ المُخْرَجَاتِ تُلفَعُ وَاضْمُمْ إِلَيْهَا مَا لَدَيْكَ مِن عَنْزَاتُ وَالبُخْتَ لِلْعِرَابِ فِي الآئسادِ وَلَى الآئسادِ مِنْ وَقَصِ الآنَعامِ تَابِعِ المفرُوضُ مِنْ وَقَصِ الآنَعامِ تَابِعِ المفرُوضُ

ج _ زَكَاةُ الغَنَمِ:

وهي في الغنم والضَان ويُلحق بها الماعز، مما يحرص البَدو وغيرهم، على تربيتها، وامتلاكها، والمتاجرة فيها، وقد ورد دليلها في السنَّة ممّا ثبت عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه في كتابه ممّا نُصُّه:

«وفي صدقة الغنم في سَائِمِهَا إذا كانت أربعين ففيها شاة إلى عشرين ومائة فإذا زادت ففيها شاتان إلى مائتين، فإذا زادت واحدة إلى ثلاثمائة ففيها ثلاث شِياه، فإذا زادت على ثلاثمائة ففي كل مائة شاة، وإذا كانت سائمة الرَّجُلِ ناقصة عن أربعين شاة واحدة، فليس فيها صدقة إلا أن يشاء رَبُّهَا، ولا يخرج في الصدقة هَرِمَة، ولا ذاتُ عَورٍ، ولا تَيْسٌ، إلا ما شاءَ المُصَدِّقُ، (٣).

⁽١) [الفقه الإسلامي وأدلته] ج٢/٨٤٢.

⁽٢) [المرجع نفسه] ج١٨/٢.

⁽٣) حسن رمضان فحلة [فقه الزكاة الشرعية] ص: ٨٥.

وقد أجمعت الأمة على أن الزكاة واجبة في الضأن ويُضمُّ إليها الماعز جاء في منظومة (ابن رشد):

و فِي نِصَابِ الضَأْنِ شَاةٌ واحِدَة مِن أَربَعِيْنَ لَيسَ فِيهَا زَائِدَه

وهنا يقول في الأربعين ولم يقل في كل أربعين كما قال في خمس عُدِّدَت من الإبل لأن الواجب لا يتعدد بتعدد الأربعين فالأربعين الثانية والثالثة تصل إلى ثمانين، وعشرين ومائة، وكلاهما داخل في وَقَصِ الأربعين، فتُخرج شاة واحدة منه، ولا يصبحان شاتين إلا في [١٢١] كما سَبْينُ (١).

ونِصَابُ الغنم كما نصَّ الناظم أربعون شاة من الضأن، أو من الماعز، أو منهما معاً إذا خُلطا، وتجب في الأربعين شاة جذعة أوثنية، وهي التي أوفت سنة ودخلت في الثانية، وقد فصّل الفقهاء في زكاة الغنم وما يلحق بها تفصيلا دقيقا، فكانت زكاتها كالتالي:

المقدار الواجب إخراجه	من - إلى
جَذَعَة أو ثَنِيَّة قال التتائي: سِنُّها سنة كاملة ودخلت في الثانية ^(٢)	۱۲۰ _ ٤٠
شاتانِ	Y · · _ 171
ثلاثُ شياهِ إذ في كل مائة شاة، وما زادَ فهو وَقَص	444 _ 4.1
أربع شياو لكل مائة شاة	
خمس شياءِ لكل مائة شاة	099_000

ملاحظة: يبقى العدد مُمَاشِياً للقاعدة ففي ستمائة ستُّ شياهٍ، وفي

⁽١) انظر [التتائي على منظومة ابن رشد] ص: ٢٨٩.

⁽٢) الجذعة من الغنم ما أوفت سنة، وهو قول أشهب وابن نافع قال في (الجواهر) وهو الذي صدر به في [الرسالة] قال فيها: والجذع ابن سنة وقيل: ابن ثمانية أشهر وقيل: ابن عشرة أشهر. وقال (ميارة): شاة جذع أو جذعة وهو ابن سنة على المشهور. ص: ٧٠٧.

السبعمائة سبع، وفي الثمانمائة ثمان، وهكذا تمشي القاعدة باطراد كما ورد في السنة والإجماع.

ومضمون الأبيات هو التسلسل الذي احتواه الجدول الفارط فلا زكاة قبل أربعين شاة، فإذا بلغت الأربعين وجب على مالكها أن يُبادر إلى إخراج شاة منها، راغباً غير مكره، لما في الزكاة من علامات الإيمان بالله وما تحتويه من أجر جزيل، وما بين الأربعين والمائة والعشرين، وَقَص لا يُزكّى، فإذا بلغت إحدى وعشرين ومائة فيخرج مالكها شاتين من تلك الفئة أي: الضأن أو الماعز أو الأغلب إذا اختلطت.

فإذا تجاوزت المائتين بواحد أي: بلغت [٢٠١] فثلاث شياه لغاية تسع وتسعين وثلاثمائة، فإذا بلغت أربعمائة فأربع شياه تُدفع في زكاتها وما زاد على ذلك فَلكلِّ مائة شاة تخرج، وتُضم العنزات إلى الشياه كما هو مضمون البيت المتضمن لهذا المعنى.

ويؤكد الناظم بعد ذلك أن الجواميس تُضم للأبقار، وتُزكى جميعاً على أنها شيء واحد، كما تُضم الإبل البخت وهي إبل خراسانية ذات سنامين، إلى الإبل العِرَابِ ذات السَنَام الواحد، لا نُدرجهما تحت نوع واحد هو الإبل في الزكاة. كما يُضم الضأنُ للمعز لا نُدرجها تحت نوع الغنم.

ويختم المقطوعة بالكلام عن الوقص، وهو ما بين الفريضتين، قال (ابن عاشر):

ولا يُرزَّك وقَصٌ من النَّعَمِ كَذَاكَ ما دونَ النَّصَابِ ولْيَعُم (١)

وعبَّر عنه الناظم بقوله: ولا يُـزكَّـى عَــدَدٌ بَـيْــنَ الـهُــرُوضْ مِن وَقَصِ الأنعَام تَـابِع المَـفـرُوضْ (٢)

⁽١) [الحيل المتين] ص: ٥٤.

⁽٢) الوقص في اللغة هو قص العنق وأريد به لقصوره عن النصاب واصطلاحاً هو ما بين الفريضتين من كل الأنعام.

فالثمانون شاة يخرج عليها شاة واحدة تبعاً لفرض الأربعين، والثلاثون جملاً يُخرج عنها بنتُ مخاض تبعاً لفرض الخمسة والعشرين جملاً، وفي خمس وأربعين بقرة يخرج مُسِنَّة تبعاً لفرض الأربعين، وهكذا دواليك. وقد قال في الرسالة: «ولا زكاة في الأوقاص» وهو أحد قولين مشهورين وعكسه، أي: ما أسلفناه من وجوب الزكاة فيها، وثمرة الخلاف تظهر في الخلطة (۱)، ولكن عدم الوجوب هو المشهور، قال المالكية خلطاء الماشية حكمهم حكم المالك الواحد فإذا كانوا ثلاثة لكل واحد أربعون من الغنم فعليهم شاة واحدة، على كل ثلثها فأثرت الخلطة بالتخفيف، ولو تفرقوا لكان على كلِّ شاة، فأصبحت ثلاث شياه، وقد تثقل إذا امتلك أحدهم مائة شاة، والحدة، فيكون المجموع لهما مائتين وواحدة فعليهم شاة، والآخر ماثة وواحدة، فيكون المجموع لهما مائتين وواحدة فعليهم ثلاث شياه، بينما لو تفرقوا كان على كل منهما شاة واحدة.

ولمزيد من الفائدة في هذا الباب نَذكُر أنه يجب أن يختار من الغَنَمِ الأوسط، ولا يَستهينُ بالحق المُقدَّم للفقير، قال صاحب [الرسالة]:

"ولا تُؤخذُ في الصدقة السَّخْلَةُ وتُعَدُّ على ربِّ الغنم، ولا تؤخذ العجاجيلُ في البقر، ولا الفصلان في الإبل وتُعَدَّ عليهم، ولا يُؤخذ تَيسٌ ولا هَرِمَة ولا الماخض ولا فحلُ الغنم، ولا شأةُ العلف، ولا التي تُربِّي ولدَهَا، ولا خِيارُ أموال النَّاس، ولا يُؤخذ في ذلك عَرضٌ ولا ثَمَن، فإن أجبره المُصدَّقُ على أخذ الثمن في الأنعام وغيرها، أجزأه إن شاء الله ودليلها ما رواه مالك فقد قال الله: "ولا يخرج من الصدقة تيس ولا هرمة ولا ذات عوار إلا ما شاء المصدق» (٣)، وقد ذكر أن عاشة قالت: "مرّ عمر بن الخطاب بغنم من الصدقة فرأى فيها شاة

⁽۱) مثال يكون للخليطين (٥) جمال لواحد و (٩) للآخر أي: خمسة وتسعة فعلى القول الأول لا تجب في الأوقاص فعلى كل منهما شاة وأما على الثاني 0 + 9 = 18 عليهما شاتان تقسمان على 18 + 9 = 18 عليهما شاتان تقسمان على 18 + 9 = 18

⁽٢) [الرسالة] ج ٢/٣١١ و [الدر الثمين] ص: ٣١٠.

⁽٣) رواه مالك في [الموطأ].

حافلاً ذات ضرع عظيم، فقال عمر: ما هذه الشاة؟ فقالوا شاة من الصدقة، فقال عمر ما أعطى هذه أهلها وهم طائعون، لا تفتنوا الناس، لا تأخذوا حزرات المسلمين، نكبوا عن الطعام»(۱) وكذلك روي عن (ابن عباس) أن النبي هي قال لمعاذ: «أعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤحد من أغنيائهم وترد على فقرائهم، فإذا أطاعوك بها فخد منهم وتوق كرائم أموال الناس»(۱)، كما روي عن (سويد بن غفلة) قال: «أتانا مصدق رسول الله هي وقال: أمرنا أن نأخذ بجذعة من الضأن والثنية من المعز، قال إبراهيم الحربي: إنما أجزأ الجذع من الضأن لأنه يلقح والمعز لا يلقح إلا إذا كان ثنياً»(۱).

4.3 - حِينَ بُلُوغِ خَمْسَةٍ مِنْ أَوْسُقِ 4.3 - بِاللَّةٍ يُخْرَجُ نِيضِفُ العُشُو 4.5 - وَاجْمَعْ إِلَى السُّلْتِ القُمُوْحَ وَالشَّعِيرُ 4.5 - وَاجْمَعْ لِبَعْضِ مَا لَدَيْكَ مِنْ زَبِيْبُ 4.5 - وَاحْسِبْ مِنَ النِّصَابِ مَا أَنْفَقْتَهُ 4.5 - وَذَاكَ بَعْدَ نُنضجِهِ لا قَبْلَهُ 4.15 - وَاضْمُمْ إِلَى النِّصَابِ مَا يَأْخُذُهُ 4.15 - أَوْ لَقَطَ اللاَّقِطُ فِيمَا يَقْطِفُ 4.15 - وَاخْرِجْ مِنَ الحُبُوبِ نِصْفَ العُشُو

وَفَصَّلُوا حُكُمَ ذَكَاةِ مَا سُقِي وَفَصَّلُوا حُكُمَ ذَكَاةِ مَا سُقِي وِالمَسَطُرِ وَعُشُرٌ لِمَا سُقِي بِالمَسْطُرِ وَاجْعَلْ كَصِنْفِ كُلَّ الْوَاعِ التَّمُولُ كَذَا القَطَانِي سَبْعَةً مَعَ التَّغْلِيْبُ بِالأَكْلِ وَالإِيْسِجَارِ أَوْ صَدَّقْتُهُ فَإِنْ يَكُنْ مِنْ قَبْلُ لا تَحْسِبُهُ فَإِنْ يَكُنْ مِنْ قَبْلُ لا تَحْسِبُهُ مِنْ غَلَّة المَسْتُوحِ مَنْ يَحْصُدُهُ لِلنَّ فَسِيدِ أَوْ يَخْرِفُ لِلنَّ فَسِيدٍ أَوْ يَخْرِفُ وَالتَّمْرِ إِنْ يَصْبِرْ مَدَى والشَّمَرِ وَالشَّمْرِ إِنْ يَصْبِرْ مَدَى والشَّمَرِ وَالشَّمَرِ أِنْ قُطِفْ فَا حَسِنْ وَإِنْ قُطِفْ

د ـ زَكَاةُ الحَرْثِ والثُّمَارِ:

أجمعت الأمة على وجوب الزكاة في الحرث والثمار، وكان الإجماع على ذلك مُستنداً إلى القرآن والسنة، ففي القرآن يقول المولى جل جلاله:

⁽١) رواه مالك في [الموطأ].

⁽٢) رواه البخاري.

⁽٣) رواه مالك.

﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى آنَشَأَ جَنَّتِ مَّعُرُوشَنَتِ وَغَيْرَ مَعُرُوشَنتِ وَٱلنَّخَلَ وَٱلزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أَكُلُو وَٱلزَّيْثُونَ وَٱلزُّمَانَ مُتَشَكِبُهَا وَغَيْرَ مُتَشَكِيدً كُلُوا مِن ثَمَرِوه إِذَا ٱلْمُمَرَ وَمَاثُواْ حَقَّهُ يَوْمَ حَصَكادِمِدٌ ﴾ (١).

وورد أيضاً قبول تعالى: ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا أَنفِتُوا مِن مَلِيّبَتِ مَا كَسَبُتُمْ وَمِنَّا أَفْرَجْنَا لَكُم مِنَ ٱلْأَرْضِ ﴾ (٢) ، وتسمى الزكاة نفقة بدليل قوله تسعالسى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَكْنِرُونَ ٱلذَّهَبَ وَالْفِضَةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشَرَهُم بِعَذَابٍ ٱليهِ ﴿ آلَهُ مِنْ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَادٍ جَهَنَهُ فَتُكُونَ بِهَا فَبَهُمْ وَجُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ ﴾ (٣) .

وقد ورد في السنة قوله الذي رواه ابن عمر: «فيما سقت السماء والعيون أو كان عشريا العشر، وفيما سقي بالنضح نصف العشر» وقد أجمعت الأمة على فرضية الزكاة في الزروع والثمار، مما جرى عليه العمل في عهد النبي الله والخلفاء الراشدين، ومن جاء بعدهم عبر العصور.

يذكر الناظم في مطلع الأبيات أنه تجب الزكاة بإفراك الحب وطيب الشمار، والإفراك بداية طيب الحب، وبلوغه حد الأكل، واستغناؤه عن السَّقي، ولو بقي في الأرض لتَمام طيبه، قال صاحب [الفقه المالكي وأدلته]: "ولَيْسَ وَقْتُ الوُجُوبِ اليَبَسُ أو الحَصَادُ أو التَّصفِيَةُ» (٥).

وفي النَّخْلِ تجب الزكاة بِطيبِ التَّمرِ، أي زهوه، وفي الكرم بظهور حلاوته، والنصاب المُقدَّر شرعاً هو خمسة أَوسُق، قال في الرسالة: «ولا زكاةً من الحَبِّ والتَّمْرِ في أقل من خمسة أوسُق، لما رُويَ عن النبي ﷺ: «لَيْسَ فِي حَبِّ ولا تَمَرِ صَدَقَةٌ حتَّى تَبُلُغَ خَمسةَ أُوسُق، (٢).

⁽١) الأنعام: ١٤١.

⁽٢) البقرة: ٢٦٧.

⁽٣) التوبة: ٣٤ ـ ٣٥.

⁽٤) رواه الجماعة إلا مسلماً.

⁽٥) [المذهب المالكي وأدلته] ج ٣٧/٢.

⁽٦) رواه البخاري ورواه مالك في [الموطأ] بنص: اليس فيما دون خمسة أوسق من التمر صدقة».

والوسق كما هو معروف ستون صَاعاً بصاع النبي الله وهو أربعة أمداد بمده عليه الصلاة والسلام، ويمكن تصوره بهذه الطريقة كما هو عند (المشارقة):

۹۰ صاعاً	۱ وسق
۲٫۱۷٦ کلغ	۱ صاع
۱۳۰٫۵۲ = ۲۰ × ۲٫۱۷۲ کلغ	۱ وسق
۵۰,۰۲۱ × ه = ۸,۲۰۲ کلغ	ه أوسق
تساوي تقريباً: ٦٥٣ كلغ	ه أوسق

أما ما اعتبره (المجلس الإسلامي الأعلى بالجزائر) انطلاقاً من كون وزن الصاع ٢,٧٤٠ كغ فيُنهي نصاب زكاة الحرث أي ما قيمتُهُ خمسة أوسق فيصبح: ٣٧٢، كلغ وهذا المعمول به عندنا في الجزائر(١).

ثم شَرع يتكلم عن حكم زكاة ما سُقِيَ وهو نوعان:

فيما سقي بآلة كالسواقي والدواليب والدِّلاءِ، فيه نصف العشر، للتَّكلفة والمشقَّة الحاصلة، وما سُقي بماء المطر والعيون فيه العشر كاملاً، ودليلنا على ذلك حديث (عبدالله بن عمر) أن النبي في قال: «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ والاَنهَارُ والعُيونُ أو كَانَ بَعْلاً العُشرُ وفِيمَا سُقِيَ بالسَّوانِي أو النَّضيح نِضفُ العُشرِ» (٢)، وقد اتفق عليه الفقهاء، وأفتى الشيخ (ابن عاشور) رحمه الله، بأن السقي بالآلة وحده هو الذي يُوجب الإنقاص إلى نصف العشر، مراعاة للنص المُثبتِ في السنة، وأما ما سوى ذلك كالكهرباء والتسميد واستعمال الآلة للحرث والحصاد مما يستدعي نفقات فلا يُنقص به إلى العشر (٣).

قال الفقهاء فإن سَقَتِ المطر جزء من الزرع، وسَقَى الباقي بالآلة ففيه

⁽١) وقد أفتى الشيخ الطاهر بن عاشور بأنه ٦١٥ ليترة أي: كلغ.

⁽۲) رواه أبو داود.

⁽٣) عن [مجلة الهداية التونسية] عام ١٩٣٥م نقله صاحب [الفقه المالكي وأدلته] ج ٢٤/٢.

قولين مشهورين، أحدهما أنه يُزكي كل مَنْتُوج على حكمه ولا يُعمَّمُ للرخصة الموجودة، والثاني أنه يعتبر الأغلب من الحالتين فيزكي وفقه، قال صاحب [الفقه المالكي وأدلته]: «وعليه فإذا سقي بالآلة شهرين وبالمطر شهراً، أو سقي بالآلة أربع مرات وبالمطر مرتين، فإنه يقسم الخارج إلى ثلاثة، ثلثان يخرج عنهما نصف العشر، وثلث يخرج عنه العشر»(١).

ثم أفاض النَّاظم في حكم ضمَّ الأصناف إلى بعضها، فقال بأنه يَضمُّ إلى القمح السلت والشعير لأنها من جنس واحد، وهي أيضاً في البيع جنس واحد فلا يُباع بعضها ببعض مفاضلة.

والتمور على اختلاف أصنافها وأنواعها جنس واحد، يُضمُّ بعضه إلى بعض، وأنواع العنب اليابس أي: الزبيب إلى بعضه ولا يُضم إلى غيره.

كما أشار إلى (القطاني السبعة) التي تُضم إلى بعضها البعض فإن اجتمع من جميعها أو من اثنين منها نصاب فأكثر، وَجبتْ فيها الزكاة، وقد ذكر الفقهاء أنها جنس واحد، في الزكاة لا في البيع، فهي أجناس مختلفة وقال القطاني السبعة هي: (الفول ـ الحمص ـ الجلبان ـ اللوبياء ـ الترمس ـ السبيلة ـ العدس ـ الكرسنة)

وأضاف الفقهاء ذوات الزيوت واعتبروها جِنساً واحداً كالزيتون والسِّمسِم وحبُّ الفِجلِ الأحمرِ والقُرطُم، قال (ابن رشد): بأن الضابط في ضم الأصناف إلى بعضها هو اتفاق المنافع، فكل ما اتفقت منافعها فهي صنف واحد وإن اختلفت أسماؤها.

وشروط ضمٌّ الأصناف ثلاثة عند فقهاء المالكية نلخصها فيما يلي:

١ ـ لا يكون الضم إلا بما اجتمعا ضمن نوع واحد كالقمح والشعير
 والسلت.

٢ ـ أن تكون مزروعة في فصل واحد، فلا تُجمع ما نَبَتَ في فصل
 بما نبت في آخر.

⁽١) [الفقه المالكي وأدلته]، ج٢/٣٥.

٣ - لا تضم الأجناس المختلفة، فإذا لم يجتمع النّصاب مما هو مُعتبر
 جنساً واحد فلا يُزكى.

ثم يؤكد على صاحب الزرع والثمر أن يحسب من النصاب ما أنفقه كالأكل والإيجار، أو تَصدَّقَ به، وذلك بعد النضج لا قبله، فإن يكن من قبل النضج فلا يحسب قال صاحب [الفقه المالكي وأدلته]:

"ويُحسب بالإفراك عند الكيل كل ما أكل أو وهب أو تصدَّق به، أو استُؤجِر به الحصّاد، إلا مَا أكلته الدَّابَةُ حال عملها فإنه لا يُحسب، لمشقة التَّحرُّزِ منه، وينزل منزلة الآفات السماوية، وحينئذ لا يجب تَكميمُهَا لأنه يضرُّ بها كما أنه يُعفى عن نجاستها حال درسها، فلا يُغسل الحَبُّ من بولِهَا النجس، أما إذا أَكَلَتْهُ حال رَبطِهَا، فإنه يُحسَبُ (۱) وقد نص عليه صاحب [دليل السالك] (۲).

ثم يُؤمرُ صاحب الزَّرع أو الثمر بأن يخرج نصف عشر الحَبِّ والتَّمرِ والزبيب منهم، ويخرج من زيت ما له زيت، ومن التمر إن يَصبِرَ مدى، والثمر المقتات به، أما الزيتون الذي لا زيت له فيُخرج من ثمنه، كذلك يخرج من ثمن ما لا يَجفُّ، كالعنب والرطب، ومَحلُّ وجوب الزكاة فيها أن تكون مزروعة، فمن وجد خمسة أوسق منها في الجبال فلا زكاة عليه.

وقد ذكروا أن زكاة الأرض المستأجرة واجبة على المستأجر أو المستعير دون مالك الأرض، لأن الزكاة واجبة في الزرع، وفي إيجاب الزكاة على من لم يزرع ولم يحصد وهو المالك إجحاف بدليل أن الزكاة لا تجب إن لم تزرع الأرض أصلاً، فالأمر متعلق بمن زرع لا بمن ملك الأرض.

⁽۱) [الفقه المالكي وأدلته]، ج ۳۸/۲.

⁽٢) قال: «وكذا يحسب ما أخذه الحصاد وكذا لقط اللاقط الذي يلقط السنبل لنفسه» ص: ٤٧.

⁽٣) [الفقه الإسلامي وأدلته] ج٢٠/٢.

قَلَيْسَ تُسْقِطُ الدُّيُونُ الغَاشِيهُ
 قَلَا لِحَبِّ مَعْدَنِ أَوْ الرِّكَازُ
 قَلَ لِحَبُ النِّيَّةُ حِيْنَ دَفْعِهَا
 قَاوْجَبُوا تَفْرِيْقَهَا بِالمَوْضِع

ذَكَاةً تَسَمُّرٍ أَوْ ذَكَاةً السَمَاشِيهُ وَاتَّفَقُوا فِي عَيْنِهِ عَلَى الجَوَاذُ وَجَوَّزُوا النِّيَّةَ عِنْدَ عَزْلِهَا أَوْ قُرْبِهِ فَانْهَضْ بِفَوْدٍ وَزِّعِ

القاعدة أن من عليه دُيونٌ فإنها أولى بالأداء، ولا يُطالب بتأدية الزكاة لكونه غير خالي الذمَّة من تبعات الغير قال صاحب [الرسالة]: "ومَن له مالٌ تَجِبُ فيه الزكاة، وعليه دَيْنٌ مثله أو يُنقصه عن مِقدار الزكاة فلا زكاة عليه، إلا أن يكون عنده مما لا يزكي من عروض مقتناة أو عقار أو ربع ما، فيه وفاء لدينه فليزك ما بيده من المال، فإن لم تفِ عروضه بدينه حسب بقية دينه فيما بيده، فإن بقي بعد ذلك ما فيه الزكاة زكاه (١) قال (الشرنوبي): "كأن يكون عنده ثلاثون ديناراً، وعليه عشرون ديناراً عنده من العروض التي حال عليها الحول ما يفي بعشرة، تبقى عشرة يأخذها من الثلاثين ويعطيها، حال عليها الحول ما يفي بعشرة، تبقى عشرة يأخذها من الثلاثين ويعطيها، ويبقى عشرون فيزكيها (١).

وظاهر كلام الفقهاء أن الدَّينَ يُسقط الزكاة عن صاحب النصاب، ولو كان دَيْن مَهْرِ الزوجة، وقد روى (مالك) في [الموطأ] «إن الدَّيْنَ يُسقِطُ الزَّكاةَ»، وقال خليل: «ولَودَين زَكاةٍ أو مؤجلاً كَمَهْرٍ»(٣).

وهناك قول مشهور آخر عكسه، يقول بعدم سقوطها، وعلَّلوا بأن الدَّين الذي جرت العادة بتأجيله كدين المهر، ودين الولد أو الوالد لا يسقط الزكاة، والراجح هو الرأي الأول، قال (ابن حبيب): تسقط الزكاة بكل دين إلا دين مهور النساء، إذ ليس شأنهن القيام بالمطالبة به، إلا في موت أو فراق بطلاق أو غيره (٤).

⁽١) رسالة ابن أبي زيد القيرواني [شرح الشرنوبي] ص ١٣٥.

⁽٢) الشرنوبي [تقريب المعاني شرح رسالة ابن أبّي زيد القيرواني] ص: ١٣٥.

⁽٣) [جواهر الإكليل شرح مختصر خليل]، ج١٣٤/١.

⁽٤) نفسه ج١/١٣٤.

كما ركّز الناظم على أن الدّين لا يُسقط زكاة الحبوب والتمر، والزبيب، وذوات الزّيوت، والماشية (الأنعام) التي تجب الزكاة بعينها، قال (زروق) في شرح [الرسالة]: «لأنّ هذه الثلاثة (حَبُّ ـ تَمرٌ ـ مَاشِيَة) ظاهرة لا يمكن الخيانة فيها بخلاف العين فأعينَ على زكاتها بمسامحة أهلها عند توجه الدين، وقد أجمع الصحابة على إسقاط زكاة العين بالدين (1)، وقد أرسل الرسول والخلفاء السعاة ولم يأمروهم بالسؤال عن الدين في الزكاة أو الشيخ (عليش) عمّن له دين وعليه زكاة، هل له حسب الدين في الزكاة أو لا يفعل ذلك؟ فأجاب بأنه لا يجزئ حسب الدين على معسر في الزكاة الغاقاً، وأما غير المعسر ففيه خلاف (٣).

وأشار عرضاً إلى زكاة الرِّكَازِ، والرِّكازِ كما قال خليل والأنباري هو الكنزُ يوجد في الأرض أو في المعدن، وقد فرق المالكية بين المعدن والركاز، فالمعدن ما خلقه الله في الأرض، ويحتاج إلى جهد لتصفيته وتسويقه والانتفاع به، كالذهب والفضة والنحاس والرصاص والكبريت وغيرها، وقد ذكر المالكية أن المعدن تجب فيه الزكاة إذا كان ذهباً أو فضة، وزكي كما يزكى النقدان بإخراج ربع العشر منه، وتصرف كما تصرف الزكاة، ولكن لا حول في زكاة المعدن بل يزكي لتوه بعد إخراجه ولا ينتظر به الحول إذا بلغ نصاباً وبنفس شروط الزكاة المشهورة، ولا يضم معدن إلى آخر بل لا بد أن يكون كل منها بالغاً نصاباً حتى تخرج زكاته وتجب(٤).

وقال المالكية إنّ الذهب والفضة إذا كانا مغشوشين وراجاً كأنّهما خالصين، وجبت فيهما الزكاة كالخالص تماماً، وإن لم يتأت لهما الرواج

⁽١) [شرح الشيخ زروق على الرسالة] ج ٣٢٧/١.

⁽٢) قاله ابن رشد، انظر [الصعيدي شرح الرسالة] ج ٤٠٧/١.

 ⁽٣) الشيخ محمد عليش [فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب الإمام مالك]
 ج١٦٣/١.

⁽٤) [الفقه على المذاهب الأربعة] ج١١٣/١

ينظر إلى ما هو خالص منهما، فإن كان نصاباً وجبت الزكاة وإن كان الخالص دون النصاب لم تجب فيهما الزكاة (١).

وأما الركاز وقد أفاض الفقهاء في أحكامه، والظاهر أنه يجب فيه الخمس على من أصابه، ولو كان دون النّصاب لقوله على: «العجماء جبار وفي الرّكاز المحُمسُ» (٢)، عَمَّمَ ولم يُخصص سواء كان قليلا أو كثيرا، عيناً أو لؤلؤاً أو غيره، قال (الخرشي): «والمشهور أن الرّكاز يُخمَّسُ ولو كان دونَ النّصابِ» (٣) كما قال العلامة (زروق): «والمشهور تَخمِيْسُ القليل والكثير منه سواء كان عيناً، أو لؤلؤاً، أو نُحاساً، أو غيرها، وإليه رَجَعَ مالك عن تخصيصه بالعين، واختاره ابن القاسم وغيره» (٤).

كما يقول الشيخ (الصعيدي) في تعيين صاحبه: «في قوله: وإن وجده في ملك أحد فهو له، أي ولو جيشاً، فإن يوجد مالك الأرض... فإنه يكون لوارثِهِ، فإن لم يوجد فهو مال جُهلت أربابه، فموضعه بيت المال» (٥٠).

ودليله ما رواه أبو عبيد بسنده عن الشعبي: «أن رجلاً وجد ألف دينار مدفونة خارجاً من المدينة، فأتى بها عمر بن الخطاب، فأخذ منها الخمس مائتي دينار ودفع إلى الرجل بقيتها، وجعل يُقسم المائتين بين من حضر من المسلمين، إلى أن فضل منها فضلة، فقال: أين صاحب الدنانير؟ فقال عمر: خذ هذه الدنانير فهي لك»(٢) قال في [دليل السالك]: «والرِّكَازُ وهو دفن الجاهلي، يخرج منها الخمس، ولو دون نصاب، إلا لنفقة، أو كبير عمَل، أو مشقة سفر في تحصيلها، فيُخرج منها ربع العشر، ومَصرفُها مصالح المسلمين، كخمس الغنَائمُ»(٧).

⁽۱) نفسه ج۱/۲۱۲.

⁽٢) متفق عليه.

⁽٣) [أسهل المدارك] ج ٢/٠/١.

⁽٤) [شرح زروق على الرسالة] ج ٣٣٣/١.

⁽٥) [شرح الصعيدي على الرسالة] ج ٤١٤/١.

⁽٦) [فقه الزكاة الشرعية] ص: ١٧٥.

⁽V) [دليل السالك] ص: 20.

ثم شرع يتكلم عن نيَّة الأداء وهي تجب عند الدفع، وقال بعض الفقهاء: وتَكفي النيَّة عند عزل الزكاة، ويجب أن تُفرَّق فوراً بموضع الوجوب أو قربه أو محيطه، والمراد بقربه ومحيطه ما دون مسافة القصر، وأما خارج مسافة القصر فلا يجزئ نقل الزكاة إليها، إلا إذا انعدم من يستحقها بموضع الوجوب، أو كان أقل استحقاقاً فرخَّصوا بنقلها للضرورة، قال (الزحيلي) في نقل الزكاة عند المالكية: «لا يجوز نقل الزكاة لبلد لمسافة القصر فأكثر، إلا لمن هو أحوج إليها، ويجوز نقلها لمن هو دون مسافة القصر [۸۹ كلم] لأنه في حكم موضع الذي جبيت منه، وفي النقود وعروض التجارة: موضع المالك، حيث كان، ما لم يسافر، ويوكل من يخرج عنه ببلد المال»(۱)، والقول بعدم نقلها هو قول ابن القاسم وقد استثنى نقل بعضها لضررورة، وهناك قول خلافه وهو مرجوح (۲).

* * *

مَصَادِفُ الزِّكَاةِ

\$19 ـ وَتُصْرَفُ الزَّكَاةُ لِلْمِسْكِيْنِ *37 ـ وَفِي سَبِيْلٍ لِفَقِيْرٍ فَاعْرِفِ \$17 ـ وَهَـذِهِ الـمَصَارِفُ الشَّمَانِيَةُ

وَفِي الرِّقَابِ عَامِلٍ مَدِيْنِ وَابْنِ السَّبِيْلِ ثُمَّ لِلْمُؤَلَّفِ حَدَّدَهَا الفُرْآنُ فِيمَا تُلِيَا

شرع الناظم في هذا الفصل يتكلم عن مصارف الزكاة الشرعية، وقد حدَّدَتها الآية الكريمة بدقة، وحصرتها في ثمانية أصناف، وذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَآءِ وَالْمَسَكِينِ وَالْمَنْمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُوَلَّفَةِ فُلُوجُهُمْ وَفِ الرِّقَابِ وَالْفَرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبَّنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمً اللهِ وَاللَّهُ عَلِيمً اللَّهُ وَاللَّهُ عَلِيمً اللهِ وَاللَّهُ عَلِيمً اللهِ وَاللَّهُ اللهِ وَاللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ وَاللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ وَاللَّهُ عَلِيمً اللهِ وَاللَّهُ اللهِ وَاللَّهُ اللهِ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ وَاللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللللْهُ اللَّهُ الللللَّهُ الللللِّهُ الللللِهُ اللللللِهُ اللللللْهُ الللللْهُ اللَّهُ اللللْهُ الللللْهُ اللللْهُ الللْهُ الللْهُ الللللْهُ اللللْهُ الللْهُ الللللْهُ الللْهُ الللْهُ الللللْهُ اللَّهُ الللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللللللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللللّهُ

⁽١) [الفقه الإسلامي وأدلته] ج٢/٨٩٢.

⁽٢) [الجامع لأحكام القرآن] ج١١١/٨.

⁽٣) التوبة: ٦٠.

وقد أفاض المفسرون والفقهاء في استنباط الأحكام من هذه الآية، وكانت الأصناف الثمانية كالتالى:

١ ـ المِسْكِيْنُ:

وهو من لا يملك شيئاً على الإطلاق فهو الفقير المُدْقَعُ الفقر، وقد عبر عنه صاحب [الإشراف] بأنه في اللغة يتضمن الإعدام الذي يورث الاستكانة (۱)، وقد بدأنا بالمسكين مراعاة لترتيب النظم في الأبيات السابقة وعرَّفه (البيضاوي) بقوله: «والمسكين من له مال أو كسب لا يكفيه، من السكون كأن العجز أسكنه، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿أَنَّ السَّفِينَةُ فَكَانَتَ لِسَكِينَ ﴾ وأنه على كان يسأل الله المسكنة لقوله تعالى: ﴿أَنَّ السَّفِينَةُ فَكَانَتَ مَرَّيَةٍ ﴾ (٢)، وفي الحديث: «لَيْسَ المسكينُ الذِي لا يَجِدُ غِنَى يُغْنِيهِ، ولا يُقُومُ فَيَسأَلُ النَّاسَ» (١)، وهذا المعنى موجود في يُقطَنُ لَهُ فَيُتَصَدِّقُ عَلَيهِ، ولا يَقُومُ فَيَسأَلُ النَّاسَ» (١)، وهذا المعنى موجود في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ مَنَ الذِيكَ أَخْسِرُوا فِي سَبِيلِ اللهِ لا يَسَعِبُهُم لا يَسْعَلِهُوكَ صَرَيًا فِي الأَرْضِ يَعْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِياً قَ مِنَ النَّهُ بِهِ عَلِيمُ وَلا يَسْعَلُونَ مَنْ اللهُ المحدين بأنه صاحب النفس المتعففة، والقيمة المتميزة، والقناعة عرف المسكين بأنه صاحب النفس المتعففة، والقيمة المتميزة، والقناعة عرف المسكين بأنه صاحب النفس المتعففة، والقيمة المتميزة، والقناعة الظاهرة، قال (أبو العتاهية):

إذا أردت شريف القوم كلهم ذاك الذي عظمت في الله رغبته

فانظر إلى ملك في زي مسكين وذاك يصلح للدنيا وللدين (٥)

٢ _ الفَقِيْرُ:

وقدمناه رغم أن الناظم أخَّرَه إلى البيت الثاني للضرورة الشعرية،

⁽١) [الإشراف على مسائل الخلاف] ج ١٩٢/١.

⁽٢) البيضاوي، [أنوار التنزيل وأسرار التأويل]، ج٣/٢٧

⁽٣) أخرجه الستة إلا الترمذي.

⁽٤) البقرة: ٢٧٣.

البيت استشهد به القرطبي في [الجامع لأحكام القرآن] ج١٠٨/٨.

ولكنّه يرتبط في المعنى والمقارنة بالمسكين، كما أنه معطوف أحدهما على الآخر في الآية، وقد اختلف العلماء هل الفقراء والمساكين صنف واحد أم صنفان؟ قال (القرطبي): تظهر أهمية الخلاف في رجل أوصى بماله لفلان وللفقراء والمساكين، فإن كانوا صنفا واحدا أخذ فلان الموصى له النصف وأخذ الفقراء والمساكين النصف الثاني فقسم عليهما بالتساوي، وإن كان كل من الفقراء والمساكين صنف مستقل، قسم المال على ثلاثة أقسام، ثلث لفلان وثلث للفقراء وثلث للمساكين (۱)، وبهذا فالفقير هوالذي لا يملك قوت عامه، ولو كان يملك نصاباً، فيجوز إعطاء الزكاة له، وإن وجبت عليه.

وقالوا إن الفقير من له بُلْغَةٌ لا تكفيه لعيش عامِه، وقد ذكر (الطبري) في تفسيره عن الفقير أنه المحتاج المتعفِّف الذي لا يسأل، وهذه خاصية يشترك فيها مع المسكين. فالفقير من ليس له مورد مالي يكفيه، ولا كسب حلال يسد به متطلباته الحياتية، قال الأستاذ (حسن رمضان فحلة): «كَمَن يحتاج إلى عشرينَ ديناراً جزائرياً في اليوم وليس له من كسبِه إلا خمسة عشرَ فَقَط) "

قال (الدردير): وجاز دفعها لقادر على الكسب أي إذا كان فقيراً، ولو ترك التَّكَسُّبَ اختياراً، وفَسَّرَ البعض قوله تعالى: ﴿وَاَلَذِينَ فِي أَتَوَلِمْ حَقَّ مَعَلُومٌ لِللهِ النّاسِ ولا السَّالِ الذي يسأل الناس ولا يَتَكَفَّفُ عليهم، وبالمحروم أي: الممنوع الذي تُمنع عنه الزكاة لتعففه عن المسألة فيحسب غنياً.

وفي [الدُرِّ الثمين] (لميارة): «مَن ادَّعَى أنه فقير صُدَّقَ ما لم يكن ظاهره يشهد بخلاف ذلك، ولكن إن ادَّعى أن له عيالاً ليَأخذ لهم، فإن كان من أهل الموضع كُشفَ عن حاله، وإن كان معروفاً بالمال كُلِّفَ ببيان ذهاب

⁽۱) نفسه، ج۸/۸۰۱.

⁽٢) [فقه الزكاة الشرعية] ص: ١٨٣.

⁽T) المعارج: YE = OY.

ماله (۱) قال (الجزيري): «ومتى كانت له حرفة يتحصل منها على ما يكفيه، أو له مرتب كذلك، فلا يجوز إعطاؤه من الزكاة، فإن كان المرتب لا يكفيه أعطى من الزكاة بقدر كفايته (۲).

٣ - وفِي الرِّقَابِ:

وهذا يدخل في إطار مقاصد الشريعة العامَّة في تحرير البشر، وضمان كرامتهم وإنسانيتهم فشجَّع على تحرير العبيد يوم أن كان الرَّقُّ مظهراً من مظاهر المجتمع الجاهلي، وكان مَطلباً عاماً لكل شعوب الأرض، فسبق العالم كله في الدَّعوة إلى تحرير الرقيق، ويُشترط فكُّ الأسير من مال الزكاة، فالمشهور وهو مذهب المدونة أنه لا يجزئ، والمشهور خلافه أنه يجزئ لنص الآية عليه، فيكون عتقه من الزكاة ويرجع ولاؤه للمسلمين.

العامِلِيْنَ عَلَيْهَا:

وهم السَّاعي والجَابِي والمُفَرِّقُ ولو كان غنيّاً، فهو يأخذ منها بوصف العمل لا بوصف الفقر، ودليله قوله الله الله توله المَفَرِّقُ لَفَنِيً الله الله أو لِعَامِلٍ عليهَا أو لِغَارِمِ أو لِرَجُلِ اسْتَرَاهَا إلا خمسة : لِفَإِز في سبيلِ اللهِ أو لِعَامِلٍ عليهَا أو لغَارِمِ أو لِرَجُلِ اسْتَرَاهَا بِمَالِهِ أو رَجُلُ له جَارٌ مِسكِينٌ فَتَصَدَّقَ عَلَى المِسكِينِ فَأَهْدَى المِسكِينُ للفَني (٣).

ويُشترط في العامل على الزكاة أن يكون عدلاً ثِقَةً فقيهاً عالماً بأحكام الزكاة حتى يُعالِج المسائل والطوارئ، ولا يستعمل عليها كافر ولا هَاشِمِي ولا فاسق ولا جاهلٌ بأحكامها (١٤)، وقد سئل (الشيخ عليش) عن أشراف من بني هاشم أضر

⁽١) [الدر الثمين والمورد المعين] ص: ٣١٦.

⁽٢) [الفقه على المذاهب الأربعة]، ج١٧٢/١ _ ٦٢٣.

⁽٣) رواه الإمام مالك.

⁽٤) قال ابن القاسم: ولا يستعمل على الزكاة عبد ولا نصراني، فإن فات ذلك أخذا منها ما أخذ وأعطيا من غير الصدقة بقدر عنائهما.

بهم الفقر، ولا مرتب لهم هل يأخذون الزكاة؟ فأجاز ذلك وحبذه(١).

وقد نبَّه الفقهاء إلى تخصيص قدر في الأجر فلا تُحدَّد له نسبة ربع أو خمس مما يُجبي لأن في ذلك غَرَرٌ، وهل من يعطي الزكاة يشرط فيه أن يكون مصلياً، شدد البعض كابن حبيب والسيوري، وخالفهم ابن رشد، وكذلك البرزلي الذي قال بأن إعطاءها لمن لا يصلي جائزة وهدايته على الله (٢) وفي (الجوهرة):

ومن يمت ولم يتب من ذنبه فامسره مسفوض لسربسه فان يسأيغ فسرك بفضك

قال الشيخ (أحمد حماني): "ومن غلو بعضنا أنهم يكفرون بالذنب، ويعاملون الكفار معاملة لا رحمة فيها ولا إنسانية . . . فالإسلام دين الرحمة والإحسان، وهو يعالج الأمراض، ويحرص على هدايتهم فإذا أجعنا العصاة وأعريناهم، وقسونا عليهم، تسببنا في الهلاك الأبدي لهم، ولعل الله يتوب على العاصي، والإسلام دين الرفق والإحسان» (٣).

٥ - الغَارِمِيْنَ:

وسماه الناظم المَدِيْنُ، وهو من أَثقَلَتْ الدُّيون كاهله، وطالبه الغُرَمَاءُ بحقوقهم، واشترطوا في الدين الذي يَستحق صاحبه الزكاة أن يكون حقاً للآدميين، فإن كان لكفَّارَاتٍ مثلاً لم يُعط من الزكاة على المشهور، كما يشترط أن لا يكون الدَّينُ بسبب فساد، إلا إن كان بعد توبة فقولان، قال (الصعيدي): (إن كانت لهُ دار تُساوي خمسينَ ديناراً ويُناسبه دارٌ بثلاثين والدَّين الذي عليه تِسعونَ فإنَّه يُعطى لوفاء دينه سبعين فقط، فإن كان في وَمَن غير العينِ فَضْلٌ يُغنيه لم يُعط»(٤).

⁽١) انظر [فتح العلى المالك] ج١٦٦/١.

⁽۲) نفسه، ج<u>۱</u>۲۲/۱

⁽٣) [فتاوي الشيخ أحمد حماني] ج٣/٩٤.

⁽٤) [شرح الرسالة للصعيدي] تج ١/ ٤٢٥.

ولا يُعطى من استدان ليأخذ من الزكاة، وقال (ابن عرفة): في صرفها في دين الميّت قولان، أشهرهم عدم الجواز ويدخل في هذا أصحاب الكوارث، فعن (مجاهد) قال: «ثلاثة من الغارمين رجل ذهب السّيلُ بماله، ورجُل أصابه حريقٌ فذهب بماله، ورجلُ عيالٍ ليس له مالٌ، فهو يستدينُ من النّاس ويُنفق على عياله»(١).

ويؤيِّد هذا المعنى قوله عليه الصلاة والسلام: «إن المَسأَلَةُ لا تَجِلُ إلا لَثَلاثَةِ: لذِي فَقْرٍ مُذْقِعٍ، أو لِذِي غُرَمٍ مُفْظَعِ أو لِذِي دَمٍ مُوجعٍ، (٢).

ويُقاس على هذا حَصَائِلُ الفِتَنِ الكبرى، التي تأتي على الأخضر واليابس، فتُسَخِّرُ الزكاة لعلاج نتائجها في المتضررين، ودليل هذا المصرف من السنة ما رواه (أبو سعيد الخدري) قال: أُصِيبَ رجل في عهد رسول الله في في ثمار ابتاعها فكثر دينه، فقال رسول الله في: «تصدقوا عليه»، فتصدق الناس عليه فلم يبلغ ذلك وفاء دينه، فقال رسول الله فلم لغرمائه: «خذوا ما وجدتم، ليس لكم إلا ذلك»(٣).

٦ - وفِي سَبِيْلِ اللهِ:

وسبيلُ الله ما أوصل إلى رضاه وطاعته، وغلب على رأي الفقهاء في تفسير هذا المصرف أنه الجهاد، قال (الصعيدي) في شرحه [لرسالة ابن أبي زيد]: «المُجاهدُ المُتلبِّسُ به يُعطى من الزكاة ولو غَنِّياً، والتَّلبُّسُ به يحصل بالشروع فيه أو بالسفر له، ويُعطى أيضاً لأجل الجهاد من سلاح ورمح وغير ذلك» (أ)، قال (الشيخ حماني): «وقد تبين لبعض العلماء ممن درس أقوال فقهاء المذاهب الأربعة، أنهم متفقون على أن الجهاد داخل في هذا

⁽١) نقله الدكتور القرضاوي في [فقه الزَّكاة] ج ٦٢٣/٢.

⁽۲) رواه أحمد وأبو داود.

⁽٣) رواه الإمام مسلم.

⁽٤) [شرح الصعيدي على الرسالة] ج 1/87. و [عارضه الأحوذي لابن العربي] ج 1/4/4.

الصنف. . . ومن العلماء من توسع في مفهوم في سبيل الله في هذه الآية فجعله يشمل سائر المصالح والقربات وأعمال الخيّر والبرّ»(١).

ويُشترط في الغازي الذي تُدفع له الزكاة أن يكون مسلماً غير هاشمي، وكذلك لمن استُعمل لتحسس أخبار العدو ليَتقوَّى به جيش المسلمين فيعطى منها.

قال [شارح العزية]: «وفي التفسير الكبير للرازي نقل القَفَّالَ في تفسيره عن بعض الفقهاء أنهم أجازوا صرف الصدقات إلى جميع وجوه الخير من تكفين الموتى وبناء الحصون وعمارة المساجد، لأن في قوله: في سبيل الله عام في الكل وقال مالك رضي الله عنه في المدوَّنة: لا تجزئه»(٢).

وقال صاحب كتاب [الفقه المالكي وأدلته]: "ولا تُجزئ الزكاة لغير الثمانية المذكورين كبناء سور وسفن لغير الجهاد في سبيل الله وشراء كُتبِ علم ودار سكنى أو ضيعة لتُوقف على الفقراء، ومثل السور والمركب الفقيه والقاضي والإمام")، وعلَّق (الصاوي) على هذا المنع للفقيه والعالم أنه لا يجزئ إعطاؤه منها إذا كان يأخذ من بيت المال وإلا أعطي منها ولا حرج، ويدخل في هذا على رأي المعاصرين الجهاد ضد الغزو الفكري، لتحصين العقيدة والذودِ عن الإسلام، ونص المالكية على أن بناء المساجد لا يصح من الزكاة، وقد أفتى متأخرون بغير هذا فقال (الشيخ حماني): بأنه يجوز إن دعت لذلك الضرورة مع بقاء المنع وارداً إذا لم تكن ضرورة "ومن أقوال هؤلاء العلماء نستفيد أنه يجوز بناء المساجد من مال الزكاة إذا احتاجت اليها جماعتهم لإقامة صلاة الجمعة والجماعة، ولم يجدوا مساعدة من أولياء الأمور في تشييدها، أو وجدوا منهم ما لا يكفيهم ولا يحقق غايتهم، فإن المسجد الجامع به يقوم أمر الدين، وفيه يجتمع شمل المسلمين حيث المسجد الحامع به يقوم أمر الدين، وفيه يجتمع شمل المسلمين حيث

⁽۱) [فتاوى الشيخ أحمد حماني] ج٩٤/٣.

⁽٢) محمد باي بلعالم [شرح العزية] ص: ٨٥.

⁽٣) [الفقه المالكي وأدلته] ج ١/٥٨.

يعلنون شعائرهم (١) ويقول ملخصاً: «فإن أغنت الدولة جماعة المسلمين عن بناء المسجد وقامت به، أو كان لهم بمدينتهم المسجد العتيق الذي يسعهم للجمعة والجماعة والأعياد، فليس لهم أن يبنوا جديداً هم في غنى عنه بمال الزكاة، ولتصرف في صنف آخر أو أصناف من الثمانية والله أعلم (٢).

٧ ـ ابْنُ السَّبيْلِ:

وابن السبيل هو المسافر الغريب الذي رمته ظروف سفره إلى بلدة وقد انقطع به الزَّاد، أو سُرقت أمواله، أو أُفلس في تجارة كان يزاولها، فإنه يُعطى من الزكاة بقدر ما يوصله إلى وطنه، ولو كان غنياً في بلاده، واشترطوا أن يكون سفره سفر طاعة، وأن لا يكون هاشمياً، وأن يكون مسلما، ويؤيِّدُ هذا المصرف دعوة القرآن الكريم إلى هذا الفعل النبيلِ في قوله: ﴿وَهَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ حَقَّمُ وَٱلْمِسْكِينَ وَآبَنَ ٱلسَّبِيلِ وَلَا نُبَرِّرً بَّنْدِرًا ﴾ (٣).

واشترط الفقهاء لابن السبيل الذي يُعطى من الزكاة شروطاً نلخُصها في النقاط التالية:

١ ـ أن يكون احتياجُه في ذلك الموضع حقيقيّاً ليصل إلى بلده.

٢ ـ أن يكون سفره للطاعة. إلا أن يُخافُ عليه الهلاك.

٣ - أن يكون غنياً ولا يجدُ من يُسلِّفَهُ حتى يرجع إلى بلده، وأما
 الفقير فيعطى وإن وجد من يسلفه.

٨ ـ المُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُم:

جمع مؤلف وهو من كان على الكفر، وبدأ يَميلُ إلى الإسلام، وقِيل هو المسلم الجديد العهد بالإسلام، وذُكر أن هذا المصرف انتهى في العهد

⁽١) [فتاوى الشيخ أحمد حماني] ج١٥/٧.

⁽٢) [المرجع نفسه] ج٣/٩٥.

⁽m) الإسراء: 27.

الأول، وأن عمر بن الخطاب ألغاه، ولكن الفقهاء رغم أنهم يقولون بأن هذا المصرف انتهى في العهد الأول وأن عمر بن الخطاب ألغاه، غير أنهم يذكرون بأنه ما يزال ساري المفعول. قال (ابن العربي): «ومِنهم من قال: هُم بَاقونَ لأنَّ الإمام ربما احتاج أن يستألف على الإسلام، وقد قَطَعَهُم عمر لمَّا رأى من إعزاز الدين، والذي عندي أنه إن قوي الإسلام زالوا، وإن احتيج إليهم أُعطوا سَهمهُم كما كان يُعطيه رسول الله على فإن الصحيح قد رُوي فيه: «بَداً الإسلام قرنِباً وسَيَعُودُ غَرِنباً كَمَا بَدَأً» (١)، وكان (ابن العربي) يدعو إلى تطبيق القاعدة الأصولية الشهيرة [الحُكمُ يَدورُ مَعَ عِلَّتِهِ وُجُوداً وعَدَماً].

قال (الصعيدي): "وإن أُعطي منها ولم يَعتنِق الإسلام نُزعت منه")، وقد سئل (ابن شهاب) عن آية مصارف الزكاة فقال: لا نعلمه نُسخ من ذلك شيء وعليه قال (خليل): "ومُؤلفة كَافِر ليُسلِمَ أي: يُعطَى مِنهَا ليُسلم، وحُكمهُ باق" أي: لم يُنسخ وبه قال صاحب (الدرِّ الثمين) (أُنَّ).

وقد أشار الفقهاء المعاصرون إلى ضرورة توسيع دائرة هذا المصرف الأخير في مواجهة الهجمات الشرسة ضد الإسلام، ودعوة الشعوب المتهيئة لفهمه والدخول فيه، وتسخير ذلك في التصدي لسهام المبشرين الصليبيين الذين يُسخرون إمكانياتهم الهائلة لتضليل الشعوب الإسلامية، وإدخالها في المسيحية، ما وجدوا إلى ذلك سبيلاً، وقد قال البعض ـ مخطئين ـ إن مصرف [في سبيل الله] يشمل معنى الضريبة المؤداة للدولة، وهو طرح غير صحيح، لأن الزكاة عبادة فرضت على المسلم شكرا وتقربا إلى الله، والضريبة مجرد التزام مالي محض خال عن مفهوم العبادة، ومعنى التقرب إلى الخالق، وقد قارن (الدكتور الزحيلي) بين الزكاة والضريبة، فحصر

⁽١) أبو بكر بن العربي، [أحكام القرآن]، ج٩٦٦/٢.

⁽٢) [شرح الرسالة للصعيدي] ج/٢٥/١.

⁽٣) [جواهر الإكليل شرح مختصر خليل] ج١٣٩/١.

⁽٤) [الدر الثمين والمورد المعين] ص: ٣١٩.

الخلاف فيما يلي اعتماداً على [فقه الزكاة] للقرضاوي(١).

الضريبة	الزكاة
التزام مادي دنيوي.	عبادة وقربة.
لا تشترط فيها نية.	تشترط فيه النية.
تخضع لتقدير السلطة.	مقدرة شرعاً.
حق مؤقت حسب الحاجة.	حق ثابت دائم.
تصرف في تغطية النفقات العامة للدولة.	مصارفها الثمانية المعروفة بالنّص القرآني.
لسد الحاجيات بأهداف مادية محضة.	تحقق أهدافاً روحية وخلقية واجتماعية.

قال الشيخ (محمد شارف): «لم يثبت أن الزكاة صرفت في المرافق العامة، اللهم إلا إذا عدم الفقر واستغنى الناس جميعاً، كما وقع ذلك في خلافة الإمام العادل عمر بن عبدالعزيز رحمه الله، حيث كان صاحب الزكاة يجوب الأقطار مفتشاً عمن يأخذ زكاته فلا يجد ويرجعها معه فهناك يمكن صرفها في المرافق»(٢).

* * *

زَكَاةُ الفِطْير

\$77 - وَوَجَبَتْ زَكَاةُ فِطْرٍ يَـوْمَ عِينْدُ
 \$77 - عَنْ مُسْلِمٍ يَدْفَعُهَا عَنْ نَفْسِهِ
 \$78 - عَنْ مُسْلِمٍ يَدْفَعُهَا عَنْ نَفْسِهِ
 \$78 - كَــزَوْجَــةٍ وَوَالِــدِ وَوَلَــدِ
 \$79 - وَنَدَبُوا إِخْرَاجَهَا قَبْلَ الصَّلاةُ
 \$79 - يَدْفَعُهَا لِمُسْلِمٍ حُرِّ فَقِيْرُ
 \$79 - لَكِنَّهُ يَـأْثُمُ إِنْ حَلَّ الغُرُوْبُ
 \$79 - لَكِنَّهُ يَـأْثُمُ إِنْ حَلَّ الغُرُوْبُ

بِمَغْرِبِ الآخِرِ أَوْ فَجُرِ الْجَدِيدُ وَعَنْ قَرِيْتٍ مُسُلْزَمٍ بِسَقُوتِهِ تُسُدْفَعُ مِنْ أَغْلَبٍ قُوْتِ البَلَدِ وَقَدَّمُوا اليَوْمَيْنِ فِي أَقْصَى الحَالاتِ وَلَيْسَ يَسْقُطُ الأَدَاءُ بِالتَّاجِيْرُ وَأَخْرَ الدَّفْعَ عَنِ الوَقْتِ المَرْغُوبُ

⁽١) الزحيلي، [الفقه الإسلامي وأدلته] ج٢/٨٩٤.

⁽٢) محمد شارف، [فتارى الشيخ محمد شارف] ص ١٧٤.

ترتبط زكاة الفطر بالصوم، لأنها تأتي تتويجاً له، وقد ورد عن عبدالله بن ثعلبة قال: «خطب رسول الله في قبل يوم الفطر بيوم أو يومين، فقال: «أدُوا صاعاً من بُرِ أو قمع أو صاعاً من تمر أو شعير عن كل حرّ أو عبد صغير أو كبير»(١)، وروى ابن عباس قال: «فرض رسول الله في زكاة الفطر طهرة للصائم من اللغو والرفث، وطعمة للمسكين، فمن أدّاها قبل الصلاة فهي صدقة من الصدقات»(٢).

وزكاة الفطر تدخل في وجوبها تحت قوله تعالى: ﴿وَالنَّوا الرِّكُوةَ ﴾ (٣)، والظاهر أنها ليست منسوخة بالزكاة المفروضة، وقد رَوى الإمام مالك عن عبدالله بن عمر رضي الله عنه: (أنَّ رسول الله في فَرضَ زكاة الفطر من رمضان، على النَّاس صاعاً من شَعيرٍ، على كل حُرِّ أو عبدٍ، ذَكَراً أو أُنثَى، مِنَ المُسلِمِينَ) (٤).

وحكمة مشروعيتها تطهير الصائم من اللغو والرفَثِ، وما يطرأ له من شهوة أو شبهة عارضة، مع مقصد التكافل النبيل، ليُشارك الفقراء الأغنياء في فرحة العيد، ويستغنون عن مذلَّة السؤال في ذلك اليوم.

وأما وقت وجوبها فهو غروب شمس آخر يوم من رمضان، أو فجر العيد، أي: أول شوَّال، وقد ثبتت الرواية الأولى عن أشهب، وقالها ابن القاسم في المدونة، والرواية الثانية المتعلقة بوجوبها بفجر العيد، رواها ابن القاسم عن مالك أيضاً، وسبب الخلاف ينحصر في تحديد كونها عبادة تتعلق بنهاية رمضان، أو بيوم العيد؟ وقد أفاض في ذلك ابن رشد الحفيد وعلى هذا فمن وُلِدَ له ولد قبل الغروب من آخر رمضان، ثم

⁽١) أخرجه عبدالرزاق، ورواه أبو داود وغيره عن الزهري من وجوه.

⁽۲) رواه أبو داود وابن ماجه.

⁽٣) البقرة: ٤٣.

⁽٤) رواه الإمام مالك.

⁽٥) انظر [بداية المجتهد] ج ٣٧١/١.

مات قبل الفجر، وجبت على الأب زكاته على القول الأول دون الثاني، ومن ولد له مولود بعد الغروب وبقي حيّاً بعد الفجر وجبت زكاته على القول الثاني دون الأول، ولو مات قبل الفجر لم تجب على الأب في القولين⁽¹⁾، والعلة أنه إن ولد قبل الغروب فقد أخذ بجزء من رمضان ومن مات قبل الغروب فهو قد مات قبل وجوبها عليه، فتخرج في الحالة الأولى، ولا تخرج في الثانية، وأما الميلاد والموت بعد الغروب فالميلاد بعد الغروب يجعله غير آخذ بجزء من رمضان فلا تخرج عنه، وأما الموت بعد الغروب عليه عليه عليه وتخرج في حقه (۱).

وهي كما أورد النَّاظم واجبة على المسلم يدفعها عن نفسه، أو عمَّن تحت كفالته، ممن هو مُلزم بِقُوتِهِ بقرابة أو زوجية كالوالدين والزوجة الشرعية، والأولاد إلى قدرتهم على التكسب، أما البنت فتُلزِمُ والدهَا إلى حين حَملِهَا إلى بيت زوجها، لذلك قال الناظم: [كزوجَةٍ ووالدٍ ووَلَدٍ] قال الفقهاء: وتجب عليه ولو استَلَفَهَا إذا كان يرجو القضاء، بخلاف من لم الفقهاء: ومن قَدرَ عليها بعد فجر شوال، وهو عاجزٌ عنها آن الوجوب، فلا تُلزمه وقيل يُندب له إخراجُهَا إن رزقه الله وزال فقره يَومَهَا، وتخرج عن الصبيّ وإن لم يَصُمْ.

وقد أوجبوها في غالب قُوتِ أهل البلد، وذلك من الأصناف التسعة الشهيرة القمح، والشعير، والسلت، والدخن، والذرة، والأرز، والتمر، والزبيب، والأقطُ، ودليله ما رُوي عن (عياض بن عبدالله) أنه سمع (أبا سعيد الخدري) يقول: (كنا نُخرجُ زكاة الفطر صاعاً من زبيب، وذلك بِصاعِ النَّبي الله الله عليه فقهاء المذهب أنَّ إخراجها يتعيَّن مما غلب

⁽١) قال صاحب [دليل السالك]: إخراجها بعد الفجر وقبل الصلاة وجاز إخراجها قبل بيومين ص: ٥٠.

⁽۲) [فتاوی الشیخ محمد شارف] ص ۱۲٦.

⁽٣) رواه الإمام مالك.

الاقتيات منه، ولا يخرج من غير الغالب إذا كان موفوراً، ما لم يكن عيناً فقد أجازه الفقهاء لسدِّهِ الحاجة في ذلك اليوم.

وأما مندوباتها كما هي واردة في كتب الفقه فهي على التوالي:

ا = إِخْراَجُهَا قَبْلَ الصَّلاةِ: وهو يعني صلاة العيد لمَا ورد عن (ابن عمر): «أن رسول الله الله أمر بزكاة الفطر أن تُؤدَّى قبل خروج النَّاس إلى الصلاة» (١)، وأشار في أحد الأبيات إلى ذلك بقوله: [ونَدَبُوا إخراجَهَا قَبْلَ الصلاة]

٢ ـ إخراجها من قوت أهل البلد ومن قوته الأحسن.

٣ ـ يُندب إخراجها لمن زال فقره في ذلك اليوم.

يندب الاكتفاء بإخراج الصاع فقط، ولا يزيدُ عنه لأنه يُكره، وقد حددها الشارع بالصاع الشرعي، فأي زيادة تُعتبر افتياتاً على المشرِّع، إلا إذا كان ذلك للاحتياط بعدم وجود الكيل مثلاً.

وتُدفع زكاة الفطر كما يشير الناظم إلى المسلم الحر الفقير الذي لا يملك قوت عامه، ولا يُجزئ دفعها للهاشمي.

ولا تَسقط عن غني بها وقت الوجوب بمُضي زمنها بغروب شمس العيد، بل تبقى في ذمته إلى أن يخرجها، لكنّه إذا حلّ الغروب دفعها بعد ذلك، وأثِمَ لتأخيره الدفع عن الوقت المحبّب المرغوب، كما نص على ذلك الناظم، وأجاز الفقهاء دفع صاع واحد لمساكين يقتسمونه، كما يجوز دفع آصُع متعددة لمسكين واحد، وأفتى الإمام مالك بدفعها للإمام العادل يُقسّمُها على الفقراء والمساكين، قال: "وإذا كان الإمام عَدلاً فإرسالها إليه أحبّ إليّ"، قال (ابن رشد) في [المقدمات]: "فرض رسول الله الله وأحر بجمعها في المسجد، وأكثرُ ما يُؤدُّون التمر لأنه كان جُلّ الفطر وأمر بجمعها في المسجد، وأكثرُ ما يُؤدُّون التمر لأنه كان جُلّ

⁽١) رواه الإمام مسلم.

⁽٢) [المنتقى] ج ١٩٠/٢.

عَيشهم (1) وفي [المدونة]: قال (ابن القاسم): «من أخرج زكاة الفطر عند محلها فضاعت منه رأيتُ أنه لا شيء عليه (٢)، هذا ما لم يفرط فإذا فرّط وضاعت ضَمنها، ومن الفتوى التي يحتاجها الناس ما رُوي في [المدونة] مما قال (مالك): لا يؤدي الرّجل صدقة الفطر عن امرأته النصرانية ولا عن أمّ ولده النصرانية، ولا يؤدي زكاة الفطر إلا. عمّن يَحكم عليه بنفقته من المسلمين (٣).

يقول صاحب [سراج السالك] في زكاة الفطر:

وَأُوجَبُوا أَيْسَا زَكَاةَ الفُطْرَةِ مِن غَالِبِ القُوتِ عَلَى المُكَلَّفِ عَنْ نَفسِهِ أو مَن لُزُومَا أَطْعَمَا

وقَـذُرُهَا صَاعٌ بِنفَرضِ السُّنَّةِ ولَـم تَنفُت وأَجزَأت بِالسَّلَفِ تُعطَى إلى حُرِّ فَقِيرٍ مُسْلِمَا (٤)

وقد يقع أن تجب زكاة الفطر عن ربّ أسرة عديدة الأفراد ولم يقدر على إخراجها عنهم جميعاً، قال الفقهاء يمكنه إخراجها عن بعضهم، وكون الإخراج بدء بنفسه ثم بزوجته ثم والديه ثم أولاده إلى أن يستنفد ما عنده (٥).

ولا يجوز أن تعطي زكاة الفطر لكل من تلزمه نفقته، فلا تعطي للوالدين وللأولاد، وللزوجة ولكنها تعطى من باب أولى للقرابة، غير الداخلة في وجوب الكفالة، وقد حكى مطرّف أنه قال: رأيت مالكاً يعطي زكاته لأقاربه، وقال الواقدي: قال مالك: أفضل ما وضعت فيه زكاتك قرابتك الذين لا تعول (٢).

وجاز للمرأة أن تعطي زكاتها للزوج الفقير، وهذا الحكم عام في زكاة

⁽١) [المقدمات] ص: ج ٣١٨/١.

⁽٢) [المدونة الكبرى] ج ٢٩٤/١.

⁽۳) نفسه، ج ۲۹۲/۱.

⁽٤) [سراج السالك] ج ١٨٩/١.

⁽٥) [الفقه على المذاهب الأربعة] ج١/ ٦٣٠.

٦) [الجامع لأحكام القرآن] ج١٢٠/٨.

الفطر وزكاة المال، لما ورد في الصحيح أن زينب امرأة عبدالله أتت رسول الله ﷺ فقالت إني أريد أن أتصدق على زوجي أيجزيني؟ فقال عليه السلام: «نعم لك أجران أجر الصدقة وأجر القرابة»(١٠).

الصوم

879- بِنِيَّةِ الكَفِّ عَنِ المَرْغُوْب **٣١٤ ـ** مِنْ مَطْلَع الفَجْرِ لِحِيْنِ المَغْرِبِ

 الصَّوْمُ فَطْمُ النَّفْسِ عَنْ هَوَاهَا وَوَصْلُهَا بِالطَّهْرِ فِي صَفَاهَا مِنْ مَطْلَع الفَجْرِ إِلَى الغُرُوبِ • الله والمنظمة والمنطقة وكسف عن كُل مَا لَهُ النَّفُوسُ تَهِ فُو لَـــ اللَّهُ النَّافُوسُ تَهِ فُو اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّاللَّا اللَّهُ اللَّاللَّالَّاللَّا اللَّهُ اللَّالَا الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّل فَانْشُدْ كَمَالَ النَّفْسِ فِيْدِ وَاذْأَب

بعد أن فصَّل في فريضة الزكاة وما يتعلق بها من مباحث وأحكام، انتقل الناظم إلى باب الصوم، وهو ركن ركينٌ من أركان الإسلام، وقد فرض في ديانات وشرائع سابقة، يؤيدها قول المولى: ﴿ يَتَأَيُّهُمَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا كُنِبَ عَلَيْكُمُ ٱلمِينَامُ كَمَا كُنِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن مَبْلِكُمْ ﴿ (٢).

والصوم لغة: الإمساك عن أي فعل أو قول، وهو الكف عن الشيئ عامة، والعرب تقول صام النهارُ: إذا وقف سير الشمس وسط النهار عند الظهيرة، والشاعر يقول في معنى إمساك الخيل عن الصهيل:

خيل صيام وخيل غير صائمة تحت العجاح وأخرى تعلك اللّجما^(۴)

وقال صاحب [دليل السالك]: «الصُّومُ هو الإمساك عن شهوتي البطن والفرج، وما يَقوم مقامهما مخالفَةً للهوى في طاعة المولى في جميع أجزاء

⁽١) [الجامع لأحكام القرآن] ج١٢٠/٨.

⁽٢) البقرة: ١٨٣.

⁽٣) البيت من شعر النابغة الذبياني، انظر القرطبي (المرجع السابق نفسه) ج١٨٣/٢.

النهار قبل الفجر أو معه إن أمكن، فيما عَدَا زمن الحيض والنفاس، وأيَّام الأعباد»(١).

وقد ذكر النّاظم أن الصوم فَطْمٌ للنفس عن هواها، ومنه قول مَرْيَمَ عليها السلام وقد أمسكت عن الكلام: ﴿إِنِّ نَذَرْتُ لِلرَّحْنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكِلِمَ الْمَوْمَ إِنْسِيّاً ﴿ إِنْ نَذَرْتُ لِلرَّحْنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكِلِمَ الْمَوْمَ إِنْسِيّاً ﴾ (٢) فإمساك النفس عن شهواتها صوم، ومن شأنه أن يُصَفِّيها ويُجليها بالطّهر والنقاء، ويكون ذلك بنية الكف عمَّا ترغب فيه النفس، من مَطلع الفجر إلى غروب الشمس، وقد ضَمَّن هذه المعاني البيتين الأوَّلين، وهو فرضٌ واجبٌ بالكتاب، والسنة، والإجماع، وقد فُرضَ في السنة الثانية للهجرة كالزَّكاة، وصدقة الفطر، ومن أنكره فقد كفر.

ودليله من القرآن قوله تعالى: ﴿ يَكَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَثُوا كُنِبَ عَلَيْحُمُ الْقِيبَامُ كَمَا كُنِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِحُمْ ﴾ (٣) ، قال (البيضاوي) في تفسيره لهذه الآية: «يعني الأنبياء والأمم من لدن آدم عليه السلام، وفيه توكيد وترغيب في الفعل وتطييب للنفس، والصوم في اللغة الإمساك عمّا تنازع إليه النفس، وفي الشرع الإمساك عن المفطرات بياض النهار فإنها معظم ما تشتهيه النفس (٤) ، وقوله أيضاً في نفس السورة: ﴿ شَهْرُ رَمَعْمَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ النفس الْقُرْمَانُ هُدُى لِلنَّاسِ وَيَوِّنَتِ مِنَ اللهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ الشَّهُر اللهُ مَن شَهِدَ مِنكُمُ الشَّهُر للتعظيم، ونصب على الظرف وحذف الجار ونصب الضمير الثاني على الاتساع (٢).

وقد ورد في [أحكام القرآن] (لابن العربي) و [تفسير آيات الأحكام]

⁽١) [دليل السالك] ص: ٥١.

⁽۲) مريم: ۲۹.

⁽٣) البقرة: ١٨٣.

⁽٤) [أنوار التنزيل وأسرار التأويل] ج٢١٦/١.

⁽٥) البقرة: ١٨٥.

⁽٦) [أنوار التنزيل وأسرار التأويل] ج٢١٧/١.

(للصابوني)، أنّ (كُتِب) تعني فرض وألزم(١)، وهي دليل قاطع على الوجوب، وبه قال صاحب [التحرير والتنوير] الشيخ (محمد الطاهر بن عاشور)(٢)، فالآية الثانية تُفسِّر الآية الأولى، ويقول ابن أبي زيد في [الرسالة]: (صوم شهر رمضان فريضة) وشَرَحها صاحب [الفواكه الدواني]: بأنها على كل عاقل بالغ مُطيقٌ له غير مسافر سفر قِصَرٍ (٣)، وله رُكنانِ كما هو واضح في النظم هما:

١ ـ النَّيَّةُ:

وشرطها أن تكون بالليل قبل الفجر أو مع الطلوع، ولا يضر ما يحصل بعدها من أكل وشرب وجماع أو نوم، قبل الفجر بخلاف رفعها في ليل أو نهار، فإنه مُفسدٌ مُضر للصوم، قال (خليل): "وصحته مطلقاً بنية مبيتة أو مع الفجر وكَفَت نِيَّة لِمَا يَجبُ تَتَابُعُهُ (٤٠)، وركن النية ليلاً زاده المالكية والشافعية عن المذاهب الأخرى، إذ عندهم أن مفهوم الصيام يتحقق بالإمساك فقط، ورجح البعض أن النية شرط وليست ركناً (٥٠).

٢ ـ الكَفُّ عن المفطر:

بكل ألوانه وأنواعه قال صاحب [سراج السالك]: «وشرعاً هو الإمساك عن شهوتي البطن والفرج وما في حكمها، من اتباع هوى النفس، كالمُكَيِّفَاتِ من شرب دخان ونحوه» (٢٠)، وهذا من شأنه أن يصفي النفس، ويرقي الروح، ويهذب الأخلاق، وقد ورد أن (لقمان الحكيم) قال لولده:

⁽۱) انظر [أحكام القرآن] لابن العربي ج ٦١/١ و[تفسير آيات الأحكام] للصابوني ج ١٩٥/١.

⁽٢) [التحرير والتنوير] ج ١٥٧/٢.

⁽٣) انظر [الفواكه الدواني] ج ١/١٥٩.

⁽٤) [جواهر الإكليل في شرح مختصر خليل] ج١/٨٤٨.

⁽٥) [الفقه على المذاهب الأربعة] ج١/٥٤٣.

⁽٦) [دليل السالك] ج ١٩٠/١.

«يا بني إذا امتلأت المعدة نامت الفكرة، وخرست الحكمة، وقعدت الأعضاء عن العبادة»(١).

قال الناظم ويكون الكف عن المفطرات من مطلع الفجر إلى غروب الشمس، فأنشِدْ كمال النفس فيه واجتهد وادأبْ على الطاعة، حتى لا يفوتك الأجر، وقد خطب النبي الله المسلمين فيما يرويه (سلمان الفارسي)، في آخر يوم من شعبان فقال: «يا أيها الناس قد أظلكم شهر عظيم مبارك، شهر فيه ليلة خير من ألف شهر، شهر جعل الله صيامه فريضة، وقيام ليله تطوعاً، من تقرب فيه بخصلة من الخير، كان كمن أدى فريضة فيما سواه ومن أدى فريضة فيه، كان كمن أدى سبعين فريضة فيما سواه، وهو شهر الصبر والصبر ثوابه الجنة، وشهر المواساة، وشهر يزاد فيه في رزق المؤمن، من فطر فيه أن ينقص من أجره شيء، قالوا: يا رسول الله، ليس كلنا يجد ما يفطر الصائم؟ فقال رسول الله الله المؤلف على تمرة، الصائم؟ فقال رسول الله الله المؤلف على تمرة، الصائم؟ فقال رسول الله الله المؤلف من فطر صائماً على تمرة، وعلى شربة ماء، أو مذقة لبن، وهو شهر أوله رحمة، وأوسطه مغفرة وآخره عتى من النار...» الحديث(٢)، وقد أمر به الشباب في قوله الله: «يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء»(٣).

٣٧٤ - سَرْطُ وُجُوْبِهِ البُلُوعُ وَاقْتِدَارُ ٣٧٤ - وَسَرْطُ لُ لِيصِحَةٍ إِسْلامُ ٣٧٤ - أَمَّا شُرُوطُ صِحَّةٍ مَعَ الوُجُوْبُ ٣٧٤ - كَذَا النَّقَاء مُطْلَقًا مِنَ الدَّمِ ٣٧٤ - وَيَجِبُ الصَّوْمُ بِرُوْيَةِ الهِلالُ ٣٧٤ - وَأَجْزَأَ الصَّوْمُ بِمُفْرَدِ النِّيَة

عَلَى الصِّيَامِ الحَقِّ طِيْلَةَ النَّهَادُ وَزَمَسِنٌ يَسَحُنُفُهُ السَّسِيَسَامُ وَزَمَسِنٌ يَسَحُنُفُهُ السَّسِيَسَامُ فَالْعَقْلُ وَالشَّهْرُ المُحَدَّدُ المَطْلُوبُ بِالحَيْضِ وَالنِّفَاسِ فَاحْتَطْ تَسْلَمِ أَوْ بِتَمَامُ العَدِّحَتَّى الاختِمَالُ لِيمَتَّى الاختِمَالُ لِيمُتَتَابِعِ بَدَا فِي التَّادِيَةُ

⁽١) [الفقه الإسلامي وأدلته] ج٢/٨٢٥.

⁽۲) رواه ابن خزیمة والبیهقی وابن حبان.

⁽٣) رواه الجماعة عن ابن مسعود.

شرع الناظم يُفصل في شروط الوجوب والصحة التي لا بد منها للصيام، فكانت كما يلي:

أ ـ شُرُوطُ وجُوْبهِ:

١ _ البُلُوغ:

فلا يجب على الصبي ولا يؤمر به، بل قال الفقهاء يُكره له، وهو ليس كالصلاة يؤمر به لسبع لما فيه من المشقة والخطر على نمو الصبي وصحته، قال (الزحيلي): «فلا يجب الصوم على صبي ولو كان مراهقاً، ولكن يجوز صيامه، ولا يندب، ولا يجب على الولي أمره به)(١).

٢ - القُدْرَةُ عَلَى الصَّوْم:

فلا يُطالب بالصوم عاجزٌ عنه حقيقة أو حُكماً، لهذا فالعاجز على الحقيقة كالمريض لا يصوم وقد رغَّب له الشارع في الفطر حتى يَصِحَّ ويقضي ما أفطر قال تعالى: ﴿وَمَن كَانَ مَرِيفِسًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَنكادٍ أُخَدُّ ﴾ (٢)، والعاجز حكماً كالحامل والمرضع، إذا خِيفَ على الحمل، أو على الرضيع، من آثار الصوم على الأم، وتضرراً بهلاك أو الحمل، أو على الرضيع، من آثار الصوم على الأم، وتضرراً بهلاك أو توقعه، فإنهما يفطران، والصوم عموماً غير واجب على المريض أو العاجز ولا على الهرم.

٣ ـ الحُضُور أي: عدم السفر:

فلا يجب على مسافر وهذا الشرط يذكره صاحب [دليل السالك] وإنما ذكره بعض الفقهاء، وإن كانت الآية واضحة في الإشارة إليه^(٣).

⁽١) [الفقه الإسلامي وأدلته] ج٢/٢٢.

⁽٢) البقرة: ١٨٥.

⁽٣) [الفقه المالكي وأدلته] ج ٩٧/٢.

ب - شُرُوطُ الصَّحَّةِ:

١ _ الإشلام:

إذ به يصح الصوم، فلا يطالب كافر بالصيام وإن كان مطالبا بفروع الشريعة لأنه سيعاقب على تركها بالكفر، ولكن مفتاح الأعمال الإسلام والصوم من أركانه.

٢ - الزَّمَنُ القَابِلُ للصَّوْمِ:

وهو ظرف الصيام المفروض طيلة الشهر المحدَّد، مما سمَّاه القرآن: ﴿ أَيْنَامًا مَعْدُودَتُو ﴾ فلا يصح الصوم يوم عيد الفطر، ولا عيد الأضحى، لحرمة الصيام فيهما، ولو ادَّعَى التقرب فهو حرام لمخالفته السنة.

ج - شُرُوطُ الصَّحَّةِ والوُجُوبِ مَعاً:

١ _ العَقْلُ:

أن يكون المُكلَّفُ بالصيام المأمور به عاقلاً، فلا يصح من مجنون ولا من مُغمَى عليه، قال (ابن عاشر): «وكل تكليف بشرطِ العقلِ» فمن جُنَّ أو أُغمي عليه مع الفجر لزمه القضاء لعدم صحة صومه، وذلك لزوال عقله، وقت وجوب النية وبداية العبادة.

فإن أُغمى عليه أو جُنَّ، ثم أفاق قبل الفجر، فالظاهر أنه لا قضاء عليه، وذلك لسلامته وقت وجوب النية، أما إذا جُنَّ أو أُغمى عليه بعد الفجر، وبقي جل النهار على حاله، فلا بد أن يقضي، أما إذا كان أقل من نصف اليوم فلا قضاء.

٢ ـ دُخُولُ الوَقْتِ اللازِمِ للصِّيَامِ:

فما لم يَثبتُ شهر رمضان فإن الصوم غير لازم، والمكلف غير مطالب

به فإذا دخل السهر وجب ﴿ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلثَّهَرَ فَلَيَصُمَّهُ ﴾ (١)، قال (البيضاوي) معناها: «فمن حضر في الشهر ولم يكن مسافراً فليصم» (٢)، وقد أعيد ذكر الشهر تعظيماً في سياق الآيات، وأمر المؤمنون أن يصوموا حالة ثبوت الشهر بالرؤية الشرعية أو إتمام العدة.

٣ - النَّقَاءُ مِنْ دَمِ الحَيْضِ والنَّفَاسِ:

وهذا أمر معلوم، فلا يجب الصوم على الحائض، ولا يصح منها إن صامت، بل هي مطالبة بالفطر وتقضي أيام فطرها بعد نهاية رمضان، وإذا طهرت المرأة بقصة أو الجفوف، مع طلوع الفجر أو قبله، وجب عليها الصوم، قال الفقهاء: إذا شُكَّتُ هل طُهرها قبل الفجر أو بعده، صامت لاحتمال الأمر الأول، وتقضيه لاحتمال الأمر الثاني، لأن نيتها ليست جازمة (٣)، فهي تأخذ بالأحوط في الحالتين، وقيل إن لم تصم فلا كفَّارة عليها للتأول.

قال الناظم بعد ذلك ويَثبتُ الشهر برؤية الهلال، أو بتمام شعبان، وهذا مضمون الحديث النبوي: «لا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الهِلالَ ولا تُفْطِرُوا حَتَّى تَرَوْهُ فإن غُمَّ عَلَيكُم فَأَكْمِلُوا العَدَدَ ثَلاثِينَ» (عَلَى رواية: «فإن غُمّ عليكم الشهر فعدوا الثلاثين» (ه)، وقد قال مطرف بن عبدالله وابن قتيبة بأنه يعوّل على الحساب عند الغيم، بتقدير المنازل واعتبار حسابها في صوم رمضان، حتى إنه لو كان صحواً لرثي، لقوله عليه السلام «فإن أخمي عليكم فاقدروا له»، أي: استدلوا عليه بمنازله (٢).

وعليه يثبت رمضان برؤية الهلال من طرف عَدْلَيْن، وإذا كان الرَّاؤون

⁽١) البقرة: ١٨٤.

⁽٢) [أنوار التنزيل وأسرار التأويل] ج١٧/١.

⁽٣) [الفقه الإسلامي وأدلته] ج٩٨/٢.

⁽٤) رواه الإمام مالك.

⁽٥) [الجامع لأحكام القرآن] ج١٩٦/٢.

⁽٦) نفسه، ج٢/١٩٦.

له أكثر فهو أولى وأحسن، وقد قال الشيخ: الصُومُوا لِرؤْيتِهِ وأَفْطِرُوا لِرؤْيتِهِ وأَفْطِرُوا لِرؤْيتِهِ المشهور في المذهب أن الرؤية ضرورية لازمة، ولا يكفي عنها الحساب قال (ابن العربي): العُلقَ الحكم بالرؤية وهي ممكنة لجميع الخلق، وهكذا جعل سبحانه أسباب العبادات المفروضة على كلِّ أحدٍ بنيَّة بيان مشاهدته، لأن فيهم العالم، والجاهل، والفَطِنُ، والغافل، وكلُّهم يشترك في المشاهدة (٢).

والقاعدة ثبوته برؤية شاهدين، وخالف (ابن العربي) فقال بثبوت الصوم والفطر بالواحد، ولذلك فالمشهور أن من أخبره عدلان، وجب عليه الصوم وإن لم يَرْفَعَا الأمرَ إلى الحكّام، ومن رأى الهلال فعلا، ورُدَّت شهادته وجب عليه أن يصوم، ودليله حديث عبدالرحمان بن زيد بن الخطاب الذي خطب الناس يوم الشك فقال: «ألا إني جالست أصحاب رسول الله في قال: «صوموا لرؤيته وأنهم حدثوني أن رسل الله في قال: «صوموا لرؤيته وأنسكوا لها فإن غم عليكم فأكملوا ثلاثين فإن شهد شاهدان فصوموا وأفطروا».

وإذا حكم الحاكم بثبوت الشهر عن جماعة مستفيضة أو عدلين ونقل عنه ذلك عدل واحد حكمه بذلك يكفي ويعم، والحكم بثبوت رمضان يعمم أ

⁽١) رواه النسائي وغيره.

⁽٢) [عارضة الأحوذي شرح الترمذي] ج٣٨٧/٢.

⁽٣) [مواهب الجليل شرح مختصر خليل] ج ٣٨٧/٢.

⁽٤) [الجامع لأحكام القرآن] ج١٩٧/٢.

⁽٥) رواه الإمام النسائي.

كل من نُقل إليه، إذا نقل بشهادة عدلين، أو باستفاضة، سواء ثبتت الرؤية عند حاكم عام أو خاص، قال (خليل): "وعمَّ إن نُقلَ بهمَا عَنهُمَا" (١) وشرحه (الدردير) بأنه: "تعميم الصوم سائر البلدان قريبا أو بعيدا ولا يراعى في ذلك مسافة قصر ولا اتفاق المطالع ولا عدمها، فيجب على كل منقول إليه (٢).

وحيث أن الإسلام دين العلم واليقين، فإن المتفق عليه أن الدخول اليقيني للشهر، يكون عندما يثبت الفلكيون وأهل الحساب أن الهلال سيكون موجوداً، وأن الرؤية ممكنة، ولو طبقت هذه القاعدة وجمع بين الرؤية والحساب لكان أحسن للأمة الإسلامية، وأمكن في الوحدة واجتماع الكلمة، وقد قال بالحساب الشيوخ (علال الفاسي) بالمغرب و(محمد الطاهر بن عاشور) في تونس و(أحمد حماني) بالجزائر، الذي رجح الجمع بين الرؤية، والاستئناس بوجهة نظر الفلكيين وهو أمر إيجابي.

وأَجْزَأَ الصَّومُ بِمُفْرَدِ النِّيَّة لِمُتَّنَّابِعِ بَدَا فِي التَّأْدِيَّة

والمعنى أن النية المفردة الواحدة عن كل الشهر في بداية رمضان، تكفي ما صومه متتابع كرمضان، وكفارات الصوم، والقتل، والظهار، والنذر المتتابع، وأما تجديد النية فمندوب، وهذا بشرط عدم انقطاع التتابع، لأنه إذا انقطع التتابع، فلا بد من تجديد النية عند البدء ثانية في الإكمال، ولا تكفي نيَّة ما قبل الانقطاع، ولو عقد النية نهاراً قبل الغروب لليوم القابل لم تنعقد نيته بل يجددها ليلاً.

قال صاحب (الفقه المالكي وأدلته): «وإن كان العذر غير مفسد للصيام، بحيث لو صام صحّ صيامه كالمرض والسفر، فإنه لا بدّ من تبييت النية كلما أراد الصوم في هذه الحالة، ولو تمادى على الصوم في السفر أو المرض، لأن السفر والمرض عذران يقطعان التتابع ولو لم يفسد الصوم» (٣).

⁽١) [جواهر الإكليل في مختصر خليل] ج١٤٤/١.

⁽٢) [الشرح الكبير] ج١٠/١٥.

⁽٣) [الفقه المالكي وأدلته] ج١١١/٢.

١٦٥ - وَمُفْطِرٌ فِي رَمَضَانَ نَاسِيَا
 ١٦٥ - فَإِنْ تَعَمَّدَ الفَسَادَ أَوْجَبُوا
 ١٤٥ - فَيُطْحِمُ السِّنِينَ مُدَّا مُدًّا
 ١٤٥ - أَوْ يَصُمُ السِّنِينَ يَوْمًا كُلَّهَا
 ١٤٥ - أَوْ يَعْنِفَنْ مِمَّا لَدَيْهِ رَقَبَهُ

فَلْيَقْضِهِ بَعْدَ الإِمْكَانِ آتِيَا كَفَّارَةً مَعَ الفَضَاءِ تُحْسَبُ مُكَفِّراً عَمَّا أَتَاهُ عَمْدَا عَلَى التَّتَابُعِ فَلا يَقْطَعُهَا مُكَفِّراً عَنْ ذَلَّةٍ مُوْتَكَبَهُ

يقول النّاظم: إن من أفطر في يوم من أيام رمضان ناسياً غير قاصد الفطر، فيجب أن يُمسك بقية يومه، وعليه قضاء بعد نهاية رمضان، ودليله قول (سحنون) في [المدونة] عن بشر بن قيس قال: كنا عند عمر بن الخطاب، فأتى بسويق فأصَبْنَا منه، وحَسِبْنَا أن الشمس قد غابت، فقال المؤذن: قد طلعت الشمس، فقال عمر: فَاقْضُوا يوماً مَكانَهُ (۱)، وفي رواية أخرى أنّه أجاب من قال له إن الشمس قد طلعت بقوله: «الخطب يسير وقد اجتهدنا» (۱)، وذكر يحيى بن سعيد فيمن أكل أو وطىء ناسياً، أنه يتم صومه ويقضي يوماً مكانه، ودليل عدم الكفارة قول النبي في الرفغ عَن أمني الخطأ والنسيان (قال صاحب [الرسالة]: «ومن أفطر في نهار رمضان ناسيا فعليه القضاء فقط» قال الشراح: وهذا خلاف لمن قال بعدم لزوم القضاء فعليه القضاء فقط لمن قال بالقضاء والكفارة، وهو غير معتبر، ولكن من أفطر ناسياً وجب عليه أن يمسك احتراماً لحرمة الشهر، فإن تمادى على الفطر، غير متأوِّل لَزمَتُهُ الكفارة، وإن تمادى متأوِّلا فلا كفارة (۳).

وأما العمد فيقول صاحب [الرسالة] فيه: «وإنما الكفارة على من أفطر متعمدا بأكل أو شرب أو جماع مع القضاء» (٤)، ولذلك قال الناظم بأن من تعمد الفساد، أوجبوا عليه الكفارة مع القضاء، ويكون إفساد الصوم بإحدى الأمور التالية:

⁽١) [المدونة الكبرى] ج١٧٢/١.

⁽۲) نفسه، ج۱/۱۷۲. َ

⁽٣) [الفواكه الدواني] ج ١/٣٦٥.

⁽٤) متن رسالة ابن أبي زيد على هامش [الفواكه الدواني] ج ٣٦٥/١.

- ١ ـ رفع نيَّة الصيام أي: إلغاؤها أو رفضها.
 - ٢ ـ الجماع نهاراً متعمداً.
- ٣ _ إخراج المني بمباشرة أو إدامة فكر أو استمناء أو نظر.
- ٤ ـ الأكل والشرب وما في حكمهما أي إدخال مفطر إلى المعدة.
- ٥ ـ تعمُّد إخراج القيء وابتلاع شيء منه عمداً أو غلبة أو نسياناً.
 - ٦ ـ الاستياك بمَاثِع عمداً أو ابتلاعه.
- ٧ ـ التأويل البعيد كمن ظُنَّت حصول الحيض فأفطرت ولم يحصل،
 أو ظن سفراً ولم يسافر)^(١).

ثم شرع يتكلم عن أنواع الكفارة الشرعية وهي كالتالي على التخيير:

١ _ إِطْعَامُ سِتِّيْنَ مِسْكِيْناً:

وقد قال الناظم [فليطعم الستين مداً مداً] إذ واجبٌ عليه مُدُّ لكل مسكين بمده هُ من غير زيادة ولا نقصان، ويدخل في المسكين الفقير، وقالوا بأن الإطعام، أفضل من العتق والصوم، ودليله مأخوذ من مجيء الرجل الذي انتهك حرمة رمضان، بمباشرة زوجته نهاراً إلى النبي هُ، كما هو مشهور ونصّه عن أبي هريرة قال: جَاءَ رَجُلٌ إلى النّبِي هُ فقال: هلكت يا رسول الله، قال: «وما أهلكك؟» قال: وقعت على امرأتي في رمضان، قال: «هل تجد ما تعتق به رقبة؟» قال: لا، قال: «فهل تستطيع أن تصوم شهرين متنابعين؟» قال: لا، قال: «فهل تجد ما تطعم به ستين أن تصوم شهرين متنابعين؟» قال: لا، قال: «فهل تجد ما تطعم به ستين مسكينا؟» قال فهل على أفقر منا، فما بين لابتيها(٢) أهل بيت أحوج إليه منا؟ فضحك النبي هو حتى بدت نواجذه، وقال: «اذهب فأطعمه أهلك»(٣)، فضحك النبي هذا خصوصية لا يعمم حكمه.

⁽۱) [المذهب المالكي وأدلته] ج ۱۱۳/۲ ـ ۱۱۰.

⁽٢) لابتيها: مثنى لابة وهي الأرض ذات الحجارة السوداء.

⁽٣) رواه الجماعة عن أبى هريرة.

وشرحه (حبيب بن طاهر) فقال: «ووجه الاستدلال أن الصاغ فيه أربعة أمداد وخمسة عشر صاعاً بها ستون مدّاً على عدد المساكين»(١).

٢ - صِيَامُ شَهْرِيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ:

وقد ورد في الحديث خياره عن أبي هريرة، واعتبار الشهرين يكون بالأهلّة، إن ابتدأ بأولِ أيِّ شهر من شهور العام، قال صاحب [سراج السالك]: «فإن ابتداً أثناء شهر صيام الثاني بالهلال ولو ناقصاً، وتمَّمَ الكسر ثلاثين يوماً من الثالث»(٢).

وصيام الشهرين يكون بنيَّة التتابع، وزيادة على هذا ذكر خليل ـ رحمه الله ـ أن من هتك حرمة رمضان وَجبَتْ عليه الكفارة ويجب أن يُؤدَّبَ من طرف القاضي أو السلطان، إلا إن جاء تائباً أو مستفتياً نادماً فيسقط عليه التأديب، وإن أفطر في يوم من الكفارة عامدا، بطلت كفارته، ووجب عليه الاستئناف من جديد، إلا إذا أفطر لمرض طارئ، أو كان ناسياً أو مكرها، فإنه يبني على ما صامه من قبل ويكمل.

٣ ـ عِثْقُ رَقَبَةٍ:

وهذا لم يصبح ميسوراً في عصرنا فتَعيَّن على منتهك رمضان الخيار بين الإطعام والصيام، وأفضل أنواعها الإطعام، وقد قال صاحب [الرسالة]: «فذلك أحبُّ إلَينَا» وهو ما عليه معظم أصحاب مالك، وإنما كان الإطعام أفضل لأنه أعمَّ نفعاً وأفضلية في حق الفقير والغني على المشهور من المذهب، قال خليل: «بإطعام ستين مسكيناً لكلٍ مدُّ وهو الأفضل»(٣) ومقابل المشهور في التخيير ما ذكره من جواب الفقيه (يحيى بن يحيى الليثي) تلميذ الإمام مالك للأمير عبدالرحمان حين سأل الفقهاء عن وطئه جاريته في نهار

⁽١) [المذهب المالكي وأدلته] ج ١١٦/٢.

⁽٢) [سراج السالك] ج١٩٧/١.

⁽٣) [جواهر الإكليل في شرح مختصر خليل] ج١٥١/١.

رمضان، من لزوم تَكفِيره بالصوم، وسكت الحاضرون، ثم سألوه: لِمَ لَمْ تُخَيِّرهُ فقال: لو خيَّرتُه لوطئ كل يوم وأعتق، فلم ينكروا عليه.

قال (القرافي) في معناه: أن الكفارات شُرعت للزجر، والملوك لا تنزجر بالإعتاق، لسهولته عليهم، فتعين ما هو زاجر لهم، وهذا من النظر في المصلحة.

***- وَلا قَضَاءَ عِنْدَ قَي عَصْعَدُ عَلَى بَدُورَدُ وَلا غُلِهَ إِنْ لَهُ يَكُن يُسْزَدَرُ وُ الله عَلَى اله عَلَى الله عَلَى الله

شَرَع الناظم هنا يتكلم عن الأمور التي تُغتفر ولا توجب قضاء ولا كفارة وهي:

١ ـ غلبة القيء أو الغلس:

دون أن يبتلع منه الصائم شيئاً يُخرجه، ودليله حديث أبى هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله على: "مَنْ ذَرَعَهُ القَيْءُ وهُو صَائِمٌ فَلَيْسَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ وإِنْ اسْتَقَاءَ فَلْيَقْضِ» (١)، فالقيء الخارج غلبة ومن غير تسبب، ولم يبتلع منه شيئاً، فإن ابتلع منه شيئاً غلبة أو سهوا، فعليه القضاء فقط، وإن كان عمدا فالقضاء والكفارة.

٢ ـ الغبار الصاعد للحلق:

من الجبس، والرمل، والدقيق في الطحين، أو التنخيل أو الغربلة أو

⁽۱) رواه أبو داود.

حمله، واغتفر للصانع عند الضرورة قال صاحب [سراج السالك]: «أو وصل لسبب كيلِهِ لذرة أو نَحو ذلك»(١).

٣ - غبار الطريق:

ويقاس على ما سبق من غبار الدقيق وغيره.

ع _ الحُقْنَةُ:

التي تصل إلى المعدة وتكون عن طريق الذكر أو فرج المرأة للدواء، ولو بماتع لأنها لا تصل إلى المعدة.

٥ - وضع الدهن في جرح البطن أو الجنب:

دون أن يصل إلى المعدة.

والمقصود عند بعض الفقهاء (بالحُقنة) ما يوضع من حقنة شرجية من السبيل غير المعتادة، أما دواء الجوف فتلزمه الضرورة.

والقاعدة أنّ الصوم ترك ما يصل إلى المعدة إطلاقاً، سواء كان من فم، أو أذن، أو عين، أو أنف، أو غيرها، والحاصل أن الإيصال إلى المحلق، وإن لم يمر على الحلق، وفرَّق المالكية بين الحقنة المائعة فهي تبطل، ولو كانت من الشرج، وأما غير المائعة فلا بطلان، وفي [المدونة] كرّه مالك الحقنة للصائم فإن احتقن بشيء يصل إلى جوفه، قضى وكفَّر، وسُئل مالك عن غير المائع كالفتائل فقال: أرى ذلك خفيفاً، نقل ذلك (ميارة) في شرحه (۲).

ثم شرع الناظم يتكلم عن الكحل فقال: إن وضعه بليل أسلم قال في (الذخيرة): من اكتحل ليلاً لا يضرُّه هبوط الكحل في معدته نهاراً، ومن

⁽١) [سراج السالك] ج ١٩٦/١.

⁽٢) [الدر الثمين والمورد المعين] ص: ٣٣١.

علم أنه عادته أن لا يصل الكحل إلى جوفه فلا شيء عليه، قال (اللخمي) يريد إن فعله نهاراً.

قال الشيخ (أبو الحسن الصغير): هذا أصل في كل ما يُعمل في الرأس من حناء ودهن وغيره.

٦ - الاحتلام في نهار رمضان:

لا شيء فيه، وقد نص عليه ابن الحاجب وغيره، لذلك قال الناظم: [ولا قضا لصائم يحتلم]، وكذلك الإصباح بالجنابة، لما روت عائشة: «أن رجلاً قال لرسول الله هي، وهو واقف على الباب وأنا أسمع: يا رسول الله إني أصبح جنباً وأنا أريد الصيام، فقال رسول الله هي «وأنا أصبح جنباً وأريد الصوم»(١).

٧ ـ السواك:

جائز بلا ضرر، فلا يُفطر من استاك في نهار رمضان، وهو مباح طيلة النهار خلافاً للشافعي الذي أجازه للصائم قبل الزوال فقط، والمشهور الجواز وهو أظهر لعموم قوله على: «لَولا أَن أَشُقَ عَلَى أُمّتِي لأَمرتُهُم بالسَّوَاكِ عِندَ كُلُّ صَلاقٍ، (أَن حبيب): ويكره كُلُّ صَلاقٍ، (أَن حبيب): ويكره الاستياك بالرطب للجاهل والعالم، إذا كان يتحلل لما فيه من التغرير، فإن تحلل ووصل إلى الحلق فالمضمضة، وفي تأويله أو نسيانه القضاء، وفي عمده القضاء والكفارة.

ثم شرع يتكلم عن جواز الفطر للمسافر بعد كلامه عن جواز السواك قال:

وَأَجْسِزَاً السِّسَوَاكَ دُوْنَسَمَا ضَسردُ وَاشْتَرَطُوا فِيْهِ نِصَابَ القَصْرِ وَأَنْ يَسكُسؤنَ سَنفَسراً مُسبَساحَسا

وَأَجْرَأَ الفِطْرُ لِمُرْتَبَادِ السَّفَرُ وَالبَدْءَ فِيْهِ مِنْ قُبَيْلِ الفَجْرِ وَأَنْ يَسكُونَ نَساوِيّسا رَوَاحَسا

⁽١) رواه مسلم وابن خزيمة وعزاه الحافظ للنسائي، [فتح الباري] ج١٤٧/٤.

⁽٢) رواه البخاري ومسلم.

وحاصل المعنى هنا أن الفطر في السفر مباح للمعنى الموجود في سورة البقرة، في قوله تعالى: ﴿فَمَن كَاكَ مِنكُم مَّرِيفًا أَوْ عَلَنَ سَغَرٍ فَمِدَةً مَن أَيّامٍ أُخَرً ﴾ ذكر ابن القاسم في [المدونة] أن الإمام مالكاً قال: «الصيام في رمضان في السفر أحب إلي، لمن قوي عليه»(١) قال الفقهاء في المسافر المرخص له في الفطر، وإن قَدِمَ بلدة نوى أن يقيم بها اليوم واليومين فليفطر، حتى ينوي إقامة أربعة أيام فيلزمه الإتمام.

واشترطوا في السفر المبيح للفطر، أن يكون سفراً تقصر فيه الصلاة أي: مسيرة أربعة بُرُد [٨٣ كلم] فما فوقها، وأن يكون مباحاً، على أن تكون الأربعة برد كلها في الذهاب لا ملفقة، بين الذهاب والإياب.

كما اشترطوا فيه كما ذكر الناظم، الشروع في السفر قبل طلوع الفجر، قال (الباجي): من سافر قبل الفجر فلا خلاف أنه يجوز له الفطر، لأنه وقت انعقاد الصوم إن كان مسافراً، قال مالك: «إن أصبح في حضرِهِ صائماً في رمضان وهو يريد سفراً فلا يفطر ذلك اليوم قبل خروجه ولا بعد خروجه، لكن إن أفطر قبل خروجه، وجبت عليه الكفارة، قاله في [المختصر](٢) وإن أفطر بعد سفره لزمه القضاء بلا كفارة قاله في [المدونة] وأن لا ينوي الصيام في سفره، فإن نوى الصوم وهو مسافر صائماً في رمضان ثم أفطر لغير عذر فعليه القضاء والكفارة لأنه كان في سِعَةٍ أن يفطر أو يصوم فلمًا صام لم يكن أن يخرج منه إلا لعذر»(٣).

وحين الرجوع إلى أقوال الفقهاء في تفسير آية الترخيص للمسافر في الفطر، نجدهم يؤكدون على جواز الفطر مع الكراهة، واستحبابهم الصوم.

قال (القرطبي): «جُلُّ مذهب مالك التخيير بين الصوم والإفطار،

⁽١) [المدونة] ج١/١٨٠.

⁽٢) [جواهر الإكليل شرح مختصر خليل] ج١٥٣/١.

⁽٣) انظر تفصيل ذلك في [الدر الثمين] و [المدونة الكبرى]، ج١٨٠/١ وما بعدها.

لحديث أنس: قال سَافَرْنَا مَعَ النّبِي ﴿ فِي رَمْضَانَ، فَلَم يَعِبِ الصَّائِمُ عَلَى المُفْطِرِ ولا المُفْطِرُ عَلَى الصَّائِمِ الصَّائِمِ وقد ذكر (ابن العربي) في [شرحه على الموطأ] رأي الشافعية وأدلتهم حول تفضيل الفطر على الصوم في السفر، وقد تعارضت نصوص واردة في المسألة، وحيث أن تاريخها غير معروف ليعلم الأول من الآخر منها، لذلك اختلف الفقهاء، فمنهم من قال: يؤخذ بالأشد والأحوط ومنهم من قال: يؤخذ بالأخف، لأن الله قد رفع الحرج وبعث نبيه بالحنفية السمحة، ومنهم من قال يسقط ويطلب دليل آخر فإن أمكن الترجيح يجب العمل به (۲)، والمرجح قوله ﴿ الله فعل أحب أن يصوم فليفعل (۳).

48- وَيَجِبُ الفِطْرُ إِذَا خَافَ الهَلاكُ 49- وَجَازَ فِطْرٌ مُرْضِعٍ وَحَامِلِ 48- وَأَوْجَبُوا لِلْمُرْضِعِ الإطْعَامَا 487- وَيَلْزَمُ الإطْعَامُ لِلشَّيْخِ الهَرِمْ 487- وَيَلْزَمُ الإطْعَامُ لِلشَّيْخِ الهَرِمْ 483- وَكَرِهُ والصَائِم ذَوْقَ القُدُوْدُ 403- وَمَضْعَ تَمْرِ أَوْ لِبَانِ لِلصَّبِيْ 403- وَمُضْعَ تَمْرِ أَوْ لِبَانِ لِلصَّبِيْ

بِسشِدًّة فِسي ضَسرَدٍ بِسلاَ ادِّرَاكُ إِنْ خَافَتَا مِنْ ضَرَدٍ مُحْتَمَلِ وَلَسمْ يَسْصِرُ لِسَحَامِلِ لِسزَامَا أَوْ قَاضِيًا مِنْ بَعْدِ عَامٍ لَمْ يَصُمْ مَخَافَة مِنْ بَلْعِهِ بِسلاَ شُعُوز وَالْمَسَّ لِلْعِطْرِ أَوْ الطَّيْبِ الشَّذِي أَوْ نَسَظُرٌ بِشَهْوَة إِنْ اسْتَدَامُ

قال (ابن سيرين): متى حصل الإنسان في حال يستحق بها اسم المرض، صح الفطر قياساً على المسافر، لعلّة السفر، وإن لم تدع إلى الفطر ضرورة، وقال (الجمهور): «إذا كان به مرض يؤلمه ويؤذيه أو يخاف تماديه أو يخاف تزيّده صح له الفطر» ولذلك قال الناظم ويجب الفطر على المريض، إذا خاف بالصوم الهلاك، أو الضرر الشديد، وظاهر الآية واضح في السجواز ﴿ فَمَن كَانَ مِنكُم مَرِيعَتُ الّة عَلَى سَغَرٍ فَمِدَةً مِنْ أَيّامٍ واضح في السجواز ﴿ فَمَن كَانَ مِنكُم مَرِيعَتُ الّة عَلَى سَغَرٍ فَمِدَةً مُن أَيّامٍ

⁽١) رواه الإمام مالك. انظر [المذهب المالكي وأدلته]، ج١٤١/٢.

⁽٢) [القبس في شرح موطأ مالك بن أنس] ج٤٩٦/٢.

⁽٣) رواه الدارقطني عن حمزة بن عمر والأسلمي بإسناد صحيح.

⁽٤) القرطبي، [الجامع لأحكام القرآن] ج١٨٥/٢.

أُخُرً ﴾(١). قال (ابن الحاجب): «يجوز الفطر للمريض إذا خاف تماديه أو زيادته أو حدوث مرض آخر، أما إذا أدَّى إلى التَّلفِ، أو الأذى الشديد وجب»(٢).

وقال (ابن بشير): «يحرم الصوم مع المرض إذا أدَّى إلى التلف أو الأذى الشديد» (٣)، ثم تكلم عن جواز فطر المرضع والحامل إذا خافتا من ضرر محتمل لهما، أو للجنين أو الرضيع، فحكمهما داخل في المرض، والمرضع إذا أمكنها أن تستأجر وجب عليها الصيام إذا أضرَّ بها الإرضاع، وأجرة الرضاع تدفع من مال الولد إن كان له مال أو يدفعها أبوه.

وكذلك الحامل إذا خافت حدوث علَّةٍ من الصوم، عليها أو على ولدها، منعت من الصوم، وإذا كان يشق ولا خطر عليها وعلى الجنين، فهي مخيَّرة بين الفطر والصوم.

ثم استظهر الإطعام وحكمه للمرضع والحامل، فأشار إلى أن المرضع تطعم مع القضاء، وأن الحامل لا تطعم بل عليها القضاء فقط، قال في [المدونة] ومتى أفطرت لشيء من هذه الوجوه التي ذكرناها قضت وأطعمت، (3) وقال في [المختصر] لا إطعام عليها وهو أحسن قياساً على المريض والمسافر والحامل والمرضع، قال صاحب [جواهر الإكليل] في معرض الكلام عن المرضع والحامل ما نصه: «فيجوز فطرهما إن خافتا ضرراً يسيراً، ويجب إن خافتا هلاكا أو شديد أذى، وظاهر قوله (خافتا) أنه لا يباح لهما الفطر بمجرد الجهد مع أمن العاقبة وقد صرح اللخمي بجوازه لهما به، وحكى ابن الحاجب الاتفاق عليه، واستظهره في [التوضيح] قائلاً: إن كانت الشدة مبيحة للفطر من المريض فالحامل والمرضع أولى بذلك، فإن أمكن المرضع الاستئجار، وجب عليها الصوم والاستئجار» (٥).

⁽١) البقرة: ١٨٤.

⁽٢) [الدر الثمين والمورد المعين]، ج١/٣٤٤.

⁽٣) [المصدر نفسه]، ج١/٢٤٤.

⁽٤) [المدونة] ج١٨٦/١.

⁽٥) [جواهر الإكليل شرح مختصر خليل] ج١٥٣/١.

وأما الشيخ الهرم فقد أشار الناظم إلى أن الشيخ الذي بلغ من الكبر عِتيًا، ووهن العظم منه، وأصبح لا يعلم من بعد علم شيئًا، وهو لا يطيق الصيام، ولا يُنصح به، فإن حكمه حكم المريض، في جواز الإفطار إن خاف حدوث مرض أو زيادته، أو وجود مشقة وحصول جهد مرهق، ويجب عليه الفطر إن تحقق الهلاك قال في [التوضيح]: والمشهور استحباب الفدية على الشيخ الهرم، وفي الرسالة للشيخ الكبير إذا أفطر أن يطعم نقل ذلك (ميارة) في شرحه(1).

والدليل عند المالكية في رواية وجوب الإطعام على المرضع، مراعاة المخلاف الواقع في تفسير الآية: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدَيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَن تَطَيَّعَ خَيْرًا فَهُو خَيْرٌ لَهُ ﴾ (٢)، فعند مالك أنها منسوخة بقوله تعالى: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ الشَّهُر فَلْيَصُمُ مُهُ ﴾ (٣)، فقد كان في بدء الإسلام من شاء أن يصوم صام ومن شاء أن يفطر أطعم عن كل يوم مسكيناً ثم نسخ الحكم فوجب الصيام.

وقد روى (البخاري): «قال ابن نمير حدثنا الأعمش حدثنا عمر بن مرة حدثنا بن أبي ليلى حدثنا أصحاب محمد الله نزل رمضان فشق عليهم فكان من أطعم كل يوم مسكيناً ترك الصوم ممن يطيقه، ورخص لهم في ذلك فنسختها: ﴿وَأَن تَقُهُومُوا خَيَرٌ لَكُمْ ﴿ وعلى هذا قراءة الجمهور ﴿ يُطِيعُونَهُ ﴾ أي: يقدرون عليه (٤).

ومذهب غير مالك أنها نزلت في الشيخ الكبير والمرضع الحامل، وأنها غير منسوخة، أو أنها نزلت عامة ثم تخصصت للمرضى والعجزة، فالإمام مالك راعى الخلاف، فالحامل مريضة عنده ولا إطعام عليها، والهرم مفطر بعذر يُستحب له الإطعام، ولا يلزمه قياساً على

⁽١) [الدر الثمين والمورد المعين] ص: ٣٤٤ _ ٣٤٠.

⁽٢) البقرة: ١٨٤.

⁽٣) اليقرة: ١٨٥.

⁽٤) [الجامع لأحكام القرآن]، ج١٩٣/٢.

أصحاب الأعذار كالمرضى والمسافرين، واستحباب الإطعام أن الهرم لا يعود إلى القضاء، والمريض يمكن أن يقضي بعد شفائه، وقد رَوى مالك: أن أنس بن مالك رضي الله عنه كبر حتى كان لا يقدر على الصيام فكان يفتدي، قال (الباجي): يحتمل أنه كان يفعل ذلك على وجه الاستحباب⁽¹⁾، وقال (ابن وهب) فيما نقله عن القاسم وسالم أن من أدركه الكبر فضعف عن صيام رمضان فلا شيء عليه لا صيام ولا فدية.

وخلاصة الفتوى هنا أن الشيخ الكبير، والمرأة العجوز، إذا عجزا عن الصيام لمرض أو وهن، لا يصوما ولا يقضيا بل يقسط عليهما الصيام، ويطعمان عن كل يوم مسكيناً، ودليله قوله في فيما يرويه أبوهريرة: «من أدركه الكبر فلم يستطع أن يصوم فعليه لكل يوم مدّ من قمح، (٢)، وذكر (القرطبي) أن أنس بن مالك ضعف عن الصوم عاما، فصنع جفنة من طعام، ودعا بثلاثين مسكينا فأشبعهم.

- ثم شرع يتكلم عن مفطر بعذر لم يقض صومه حتى داهمه رمضان الموالي، فالمتواني عن الصوم لتفريط بأن كان خلال السنة صحيحا مقيما، حتى أتاه رمضان اللاحق، ولم يبادر لقضاء دينه من رمضان الماضي فإنه يأثم، ويُطالب بالإطعام وجوبا، مع القضاء فيما بعد رمضان.

وأما غير المفرط أي المعذور فلا إثم ولا إطعام، قال صاحب [سراج السالك]:

وَمَنْ تَوَانَى فِي قَضَاءِ رَمَضَانِ مُفَرِّطًا حَتَّى أَتَاهُ الشَّانِي عَلَيْهِ عَلَيْهِ الشَّانِي عَلَيْهِ عَلَيْهِ السَّادِمِ الْعَامُ مِذَّمَعَ قَضَاءِ الصَّوْمِ (٣)

وأما ما يكره للصائم فقد لخَّصه الناظم في النقاط التالية:

⁽١) [المذهب المالكي وأدلته] ج٢/١٤٤ ـ ١٤٥.

⁽٢) أخرجه الدارقطني.

⁽٣) [سراج السالك]، ج١٩٨/١.

١ - ذوق القدر والملح والعسل وغيره مخافة أن يبتلع منها في ريقه
 دونما شعور.

 ٢ - مضغ التمر والعلك واللبان للصبي أو غيره، فإن ازدرد منه شيئاً فعليه القضاء.

٣ ـ مش العطر والتطيّب نهاراً بأي لون من ألوان الطيب، وزاد الفقهاء
 شمُّ الطيب المؤنَّث أو المذكَّر، وجملة الأقوال فيه ترجع إلى الكراهة لأنه
 يحرك الشهوة.

٤ - يكره التحديد في صيام النافلة كنذر يوم مكرر، أو الأيام البيض أو تحديد اليوم الرابع للنحر بالتطوع ولا يُحرم، هذا ولم ينص (الدردير) على تخصيص الجمعة بالنافلة وقال خليل: "وجاز صوم جمعة فقط» قال شارحه: "لا قبله يوم ولا بعده، أي يندب فإن ضمَّ إليه آخر فلا خلاف في ندبه، وإنما كان المراد بالجواز هنا الندب»(١).

و يكره النظر بشهوة، ويدخل في هذا مقدمات الجماع بالقبلة أو الفكر أو النظر، وذلك إن علمت سلامة الدواعي، وقد وردت نصوص رواها الإمام مالك عن عائشة، وعطاء بن يسار، ويحي بن سعيد، في كون الرسول في كان يُقبِّل وهو صائم، وأنَّ عاتكة امرأة عمر بن الخطاب كانت تقبِّل رأس زوجها وهو صائم فلا ينهاها، شريطة أن يكون ذلك مع ملك النفس وعدم الافتتان، وقد ورد في [الموطأ] عن عطاء بن يسار: أنّ رجلاً قبل زوجته وهو صائم في رمضان، فوجد في ذلك وجداً شديداً، فأرسل امرأته تسأل له عن ذلك فدخلت على أم سلمة زوج النبي فذكرت ذلك لها فأخبرتها أم سلمة أنّ رسول الله في يعل لرسوله ما شاء، بذلك فزاده ذلك شراً، وقال لسنا مثل رسول الله في يحل لرسوله ما شاء، بشم رجعت امرأته إلى أم سلمة، فوجدت عندها رسول الله فقال شهراً، وقال السنا مثل رسول الله الماء، فقال: «ألا أخبرتها أني رسول الله : «ما لهذه المرأته المرأة؟» فأخبرته أم سلمة، فقال: «ألا أخبرتها أني

⁽١) [الفقه المالكي وأدلته] ج ١٣٧/٢.

أفعل ذلك؟» فقالت: قد أخبرتها فذهبت إلى زوجها فأخبرته فزاده ذلك شراً، وقال: لسنا مثل رسول الله يحل لرسوله ما شاء، فغضب رسول الله الله وقال: «والله إني الأتقاكم لله وأعلمكم بحدوده»(١).

٤٥٧ - وَيُكُرَهُ المُفْضِي إِلَى الجِمَاعِ
 ٤٥٨ - بِعَدَمِ الإنْزَالِ حَالَةَ الصِّيَامُ
 ٤٥٩ - إِذْ يَلْزَمُ القَضَاءُ فِيْهِ المُمْذِيَا

إِنْ ضُمِنتُ سَلامَةُ السَّوَاعِي وَلْتَعْقَلِ المَكْرُوْهَ مِنْهَا وَالحَرَامُ وَالْزَمْ بِهِ مَعَ التَّكْفِيْرِ المُمْنِيَا

وهذا تكملة لما سبق إذ كرهوا مقدمات الوطء، كالقبلة والمباشرة، والنظر المستدام، والتفكر بالقلب، حيث عُلمت سلامة الدواعي، أي يَعلم الصائم من نفسه أن يسلم من خروج مني أو مذي، بسبب تلك المقدمات، لأنها ذريعة تؤدِّي لفساد الصوم، وإلا فإنها حرام، إذا لم يعلم السلامة أو تأكد من عدمها، فيَحرم الإقدام عليها، وأولى بالحرمة فعلها، لذلك قال الناظم:

بعدم الإنزال حالة الصيام ولتعقل المكروه منها والحرام

وعليه فخلاصة ذلك أن ما كان مما أسلفناه مع سلامة الدواعي مكروه، ومع عدم السلامة أوتحقق الوقوع في المحظور حرام، وهذا الأمر ينطبق على الشيخ والشاب كليهما، قال صاحب [الفقه المالكي وأدلته]: «وإذا ترتب إمذاء في حالتي الكراهة والحرمة وجب القضاء، وإذا ترتب إمناء في حالة الحرمة وجب القضاء والكفارة، وفي حالة الكراهة فإن كان خروج المني بسبب لمس أو قبلة أو مباشرة وجبت الكفارة مطلقاً، وإن كان خروجه بالنظر والفكر فلا كفارة إلا أن يتابع ويداوم وهو المعتمد»(٢).

ثم أشار إلى أن من فعل شيئاً من ذلك وأمذى، أي: خرج منه

⁽۱) رواه مالك في الموطأ، انظر [القبس] ج٢/ ٤٩١ وكذلك [الفقه المالكي وأدلته] ج٢/ ١٣٠، ١٣٠١.

⁽٢) [الفقه المالكي وأدلته] ج٢/١٣١

المذي، فعليه القضاء فقط، وأما من فعل ذلك وأمنى أي: خرج منه المني، وهو اللذة الكبرى المعتادة، فعليه القضاء والكفارة، وهو آثم على فعلته تلك، قال [صاحب دليل السالك]: «ومقدمات الجماع مكروهة للصائم، كالقبلة والجسَّة والنظر المستدام، والفكر والملاعبة، إن علمت السلامة من ذلك بعدم الإنزال وإلا حَرُمَ، لكنه إن أمذى من ذلك فعليه القضاء فقط، وإن أمنى فعليه القضاء والكفارة»(١)، وربما كان التأرجح لمختلف الآراء بين الكراهة والإباحة، مردوداً إلى ما عقبت به السيدة عائشة عن كون الرسول على كان يقبل وهو صائم، فقالت: وأيكم أملك لنفسه من رسول الله وما ورد أن عبدالله بن عمر كان ينهى عن القبلة والمباشرة للصائم، الله ثر عن عروة بن الزبير الذي قال: لم أر القبلة تدعو إلى خير ٣٠).

١٦٠ - وَيُنْدَبُ التَّعْجِيْلُ لِلإِفْطَارِ
 ١٦٠ - مُوَخَّراً لِسُنَّةِ السُّحُوْدِ
 ١٦٧ - وَسَدَبُوا التَّعْجِيْلَ بِالقَضَاءِ
 ١٦٧ - وَصَوْمَ غَيْرِ الحَاجِّ يَوْمَ عَرَفَة
 ١٤٠ - أَوْ تَاسُوْعَا أَوْ عَاشِرَ المُحَرَّمِ
 ١٤٠ - وَمَنْ يَقُمْ بِرَمَضَانَ يَرْغَبُ

مُسطَّبِقً الأُوْنَـقِ الأُخبَادِ لِمَا أَتَى فِي نَصِّهِ المَا أُنُودِ وَالكَفَّ عَنْ لَغُو وَعَنْ فَحْشَاءِ فِي شَعَبَانَ صَوْمَهُ المُنْقَصَفَا فِي شَعَبَانَ صَوْمَهُ المُنْقَصَفَا تَـلاثَـةَ مِـنْ كُـلٌ شَـهْرِيَـصُمِ يُغفَرْ لَـهُ بِمَارَجَا يَحْتَسِبُ

شرع الناظم هاهنا يتكلم عن الصوم المندوب، لكنه قدم له بما يُندب في الصيام، زيادة على ما ذكره من قبل، وأول ما أشار إليه هو تعجيل الفِطرِ، وتأخير السحور، وذلك بعد التأكد من الغروب، وقد ورد أنه كان يفطر على رطبات قبل الصلاة، وفي (خليل) أنهما مستحبان فجعلهما مما ندب ولفظه: «تعجيل فطر وتأخير سحور»، قال بعض شُرَّاحِهِ وهو المذهب، وقدر التأخير للسحور، أنه قدر ما يبقى بعد الفراغ من الأكل

⁽١) [دليل السالك] ص: ٦٥.

⁽٢) رواه الإمام مالك.

⁽٣) النصان رواهما مالك، انظر [الفقه المالكي وأدلته] ج١٣١/٢.

والشرب إلى الفجر أو قدر ما يقرأ القارئ خمسين آية، قال صاحب [جواهر الإكليل في شرح مختصر خليل]: «ويدخل وقته بنصف الليل الأخير، فالأكل في النصف الأول ليس سحورًا»(١)، وقد سماه النبي الشيخ غداء السحور فقال: «عليكم بغداء السحور فإنه الغداء المبارك»(١).

هذا حكم تأخير السحور أما حكمه في ذاته فالندب لحديث: «تَسَحَّرُوا فَإِنَّ فِي السَّحُورِ بَرَكَةً»، لأنه يُقوي على الصيام. وإن شك مُريد السحور في الفجر فلا يأكل ولا يشرب، ومثل الشك في الفجر الشك في المغرب.

ثم تطرق الناظم لما أشرنا له من المندوب، ومنه ندب تعجيل القضاء في الصيام حالة المبادرة إلى ذلك من غير تأخير تداركا لمرور العمر، وإمكانية أن يدهمه الموت، من حيث لا يدري فلا يجد لقضاء دينه سبيلا، كما يندب في الصيام احترام جوهره، ومقاصده التي من أجلها شرَّعه المولى، وهي مضمنة في الآية: ﴿ يَتَأَيُّهَا الّذِينَ ءَامَنُوا كُنِبَ عَيَتُكُمُ القِيبَامُ لَمَا كُنِبَ عَلَيْكُمُ القِيبَامُ كَنَا اللّذِينَ ءَامَنُوا كُنِبَ عَلَيْكُمُ القِيبَامُ كَمَا كُنِبَ عَلَيْكُمُ القِيبَامُ كَمَا كُنِبَ عَلَ اللّذِينَ مَا مَنُوا اللّهَ عَلَيْكُمُ المَّلَكُمْ تَلْقُونَ ﴿ " وقوله : ﴿ وَلِتُكَيِّرُوا اللّهَ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَيْكُمُ اللّهُ وَلَيْكُمُ اللّهُ عَلَيْكُمُ وقوله : «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِنِمَانًا واحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ السلام : «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِنِمَانًا واحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ السلام : «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِنِمَانًا واحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ السلام : «مَنْ لَمْ يَدَعْ قَوْلَ الزُّوْرِ والعَمَلَ بِهِ فَلَيْسَ إِلَى الله حَاجَةٍ فِي أَن يَدَعَ والعَطَشُ، وشَوَابَهُ مِنْ قِيَامِهِ السَّهُو اللهُ مَا يُعَامِهُ الجُوعُ والعَطَشُ، وَرُبَّ قَائِم حَظُهُ مِن قِيَامِهِ السَّهُ اللهُ عَلْهُ مِن قِيَامِهِ السَّهُ اللهُ عَلَيْسَ إِلَى مَا تَقَدُّمُ مِن قَيَامِهِ السَّهُ والنَّمُ اللهُ عَلْهُ مِنْ صِيَامِهِ الجُوعُ والعَطَشُ، ورُبَّ قَائِم حَظُهُ مِن قِيَامِهِ السَّهُورُ (").

ومن الصوم المندوب الأنواع التالية وهي مبسوطة في كتب الفقه:

⁽١) [جواهر الإكليل في شرح مختصر خليل]، ج١٤٦/١.

⁽۲) رواه النسائي.

⁽٣) البقرة: ١٨٣.

⁽٤) البقرة: ١٨٥.

⁽٥) متفق عليه.

⁽٦) رواه البخاري.

٧) رواه أحمد والحاكم.

١ _ صِيَامُ يوم عَرَفَة:

لغير الحاج، وقد أثبت في السنة في حديث أبي قتادة أن رسول الله الله قال: «صِيَامُ يَومُ عَرَفَة أَخْتَسِبُ عَلَى اللهِ أَن يُكَفِّرَ السَّنَةَ التِي قَبْلَهُ والسَّنَةَ التِي بَعْدَهُ»(١).

أما الحاج الواقف بعرفات، فلا يُسن له الصوم، لأن الفطر أقوى له على العبادة، فقد رَوَت أم الفضل بنت الحارث أن أُناساً تَمَارُوا عندها يوم عرفة في صيام رسول الله فقال بعضهم: «هو صائم وقال بعضهم: ليس بصائم فأرسلت إليه بقدح لبن وهو واقف على بعيره بعرفة، فشرب» (٢)، وورد حديث آخر عن أبي هريرة: (أن رسول الله في نَهَى عَن صوم يوم عَرَفَة بِعَرَفَة) (٢)، وقال (الجزيري): «المالكية قالوا: يكره للحاج أن يصوم يوم عرفة كما يكره له أيضاً أن يصوم يوم التروية وهو يوم الثامن من ذي الحجة» (٤).

٢ - صَوْمُ النَّصْفُ مِن شَعْبَان:

وصوم النصف منه لمن أراد الاقتصار عليه، والحقيقة أنه يندب الصيام في شعبان، وقد ندب ذلك الأئمة الثلاثة ومنهم مالك وخالف الحنابلة ذلك وأكدوا كراهة الصوم في شعبان ورجب، والندب في مذهبنا في شعبان كله، لما ورد عن عائشة رضي الله عنها قالت: (كان رسول الله يصوم حتى نقول لا يصوم، فما رأيت رسول الله التحمل نقول لا يصوم، فما رأيت رسول الله الستكمل صيام غير شهر رمضان وما رأيته أكثر صياماً منه في شعبان)(٥)، وقد أشار الفقهاء إلى ذلك الفضل في الأحاديث وإن ضعفت وعمل بها البعض أخذاً بجواز العمل بالضعيف في فضائل الأعمال.

⁽۱) رواه أبو داود.

⁽۲) رواه مالك

⁽۳) رواه أبو داود.

⁽٤) [الفقه على المذاهب الأربعة] ج١/٥٥٦.

⁽٥) رواه البخاري.

٣ ـ عَاشُورَاءُ وتَاسُوعَاءُ:

صيامها مندوب والدليل صيام النبي الله الله الله الخير، وقد وعد بصيام التاسع والعاشر من مُحرَّم إن عاش إلى قابل، ولكنه لم تمكنه المنية فانتقل إلى الرفيق الأعلى، وقد ثبت أن النبي الله أمر بصيامهما(۱)، واعتبرهُ الأحناف سنة بينما هو عند المالكية مندوب خلافاً لما عند الشافعية والحنابلة، ويُندب في عاشوراء التَّوسعةُ على العيال واجتماع الأهل والأقارب.

عُــ عِينَامُ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ مِن كُلُّ شَهْرٍ:

وهي الثلاثة أيام من كل شهر قمري، وقد شاع لدى العوام أنها الأيام البِيضُ، وهي الثالث عشر، والرابع عشر، والخامس عشر من الشهر، غير أن تخصيصها بوسط الشهر مكروه حتى لا يظنُّ الجُهَّال بأنها واجبة قال (خليل): "وصوم ثلاثة من كل شهر وكرة كَونُهَا البِيضُ» (٢) وقد صام مالك اليوم الأول والحادي عشر والواحد والعشرين، قال صاحب [جواهر الإكليل]: "وكره كونها أي الأيام الثلاثة أيام الليالي البيض المستنيرة بالقمر من غروبها لفجرها، وهي الثالثة عشرة وتاليتيها، فراراً من التحديد فيما لم يحدده الشارع، فإن اتفق صومها بلا قصدها فلا كراهة» (٢).

وهنا لا بد من ملاحظة أن الفقهاء زادوا في الصيام المندوب:

- ١ ـ صوم ثمانية أيام من محرم قبل تاسوعاء.
 - ٢ ـ صوم الاثنين والخميس من كل أسبوع.
- ٣ ـ صوم ستة أيام من شوال من غير أن تكون موصولة بالعيد.

⁽١) [بداية المجتهد] ج١/٢٠٩.

⁽٢) [جواهر الإكليل شرح مختصر خليل]، ج١٤٦/١.

⁽۳) نفسه، ج۱۲۷/۱.

وأجاب الشيخ (أحمد حماني) عن سؤال يتعلق بصيام النوافل فقال في جزء منه: «وإن ترك صوم النافلة فلا يجب عليه القضاء، لأن النافلة ما ليس بفرض، فإذا صمت في العام الماضي (٢٧ رجب) فلا يجب عليك أن تصومي في عام آخر، وكذلك إذا صمت في شوال أو في المحرم فلك أن تصومي وأن لا تصومي، وأفضل أيام الصيام يوم عرفة لغير الحاج، ويوم عاشوراء، وأيام من شعبان، وست أيام من شوال، وأيام من ذي الحجة، والمحرم، والأفضل أن تصومي ثلاثة أيام من كل شهر قمري (١٠).

أشار بعد ذلك إلى سنة القيام التي رغّب فيها الشارع في ليالي رمضان، وقد كان النبي الله والسلف الصالح يواظبون على ذلك ويجتهدون فيه، وفي [المدونة]: «سألت مالكاً عن قيام الرجل في رمضان أمع الناس أحب إليك أم في بيته، فقال إن كان يقوى في بيته فهو أحب إليّ وليس كل الناس يقوى على ذلك»(٢).

وقد قال ﷺ: «مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِنْمَانَاً واخْتِسَابَاً غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ (٣)، وفي رواية أخرى: «إِنَّ الله عَزَّ وجلَّ فَرَضَ صِيَامَ رَمَضَانَ وَسَنَنْتُ قِيَامَهُ فَمَنْ صَامَهُ وقَامَهُ اخْتِسَاباً خَرَجَ مِنَ الذُّنُوبِ كَيَومَ وَلَدَتْهُ أُمُهُ (٤).

ما يلحق بباب الصوم ثلاث مسائل:

1) ما يسأل عنه المهاجرون في أوربا عن كيفية الصيام والإفطار، فيكون جوابهم أن الهيئة المختصة عندهم بهذا الأمر في المراكز الإسلامية والمساجد الكبرى هي التي تحدد دخول الشهر أو رؤية هلال العيد، قال الشيخ (محمد شارف): «وإن لم تكن لهم جماعة وجب عليهم الاقتداء

⁽۱) [فتاوى الشيخ أحمد حماني] ج١٣٥/٣.

⁽٢) [المدونة]، ج١/١٩٣.

⁽٣) رواه البخاري، وذكره (ابن كثير) ج١/١٨١.

⁽٤) رواه الإمام أحمد.

بأقرب دولة إسلامية منهم، فيصومون بصومهم ويفطرون بإفطارهم، ولا ينتظرون اخبار أهل دولتهم»(۱).

٢) مسألة مرضى السكري ممن لا يرجى برؤهم، فإن كان المريض عاجزاً عن الصوم، أو يكون صومه مظنة زيادة المرض أو تعقد الحالة، وذلك بتحذير الطبيب المختص، وقد جرب الصوم فلم يستطع، كان غير مطيق للصيام وأمر بأن يطعم مسكيناً على كل يوم، ولا يكون صومه الذي يهلك فيه نفسه طاعة، بل المحافظة على النفس أولى، ولم يجعل الله علينا في الدين من حرج (٢).

"المراقة الصيام عن الغير إذا مات، فقد رخص النبي الله للمرأة التي سألته في الصيام عن أمها التي نذرت صوماً، ثم ماتت قبل أن تفي بنذرها، فأجابها بالجواز، وأفتى العلماء بذلك في خاصة صيام النذر، والمشهور عن مالك أن الصيام عبادة ولا أحد يقوم مقام الهالك في عبادته، لقوله تعالى: ﴿وَأَن لَيْسَ لِلْإِسْكِنِ إِلّا مَا سَعَى ﴾ (١٦)، وقد سئل مالك في المدونة]: «أرأيت لو أن رجلاً أفطر في رمضان من عذر ثم صح أو رجع من سفره، ففرط ولم يصمه حتى مات، وقد صح شهراً، أو قدم فأقام في أهله شهراً فمات، وأوصى أن يطعم عنه، فقال: قال مالك يكون ذلك في ثلثه يبدأ على أهل الوصايا (٤)، وهو يقصد أن على أهل الميت إخراج الكفارة بإطعام المساكين من ماله ولا يصام عنه، أما إذا مات ولم يوص فقال (مالك): «ذلك إلى أهله إن شاؤوا أطعموا عنه، وإن شاؤوا تركوا ولا يجبرون على ذلك ولا يقضى به عليهم (١٠).

* * *

١) [فتاوى الشيخ محمد شارف]، ص ١٣٢.

⁽۲) [فتاوی الشیخ أحمد حمانی]، ج۳/۲۸۰.

⁽٣) النجم: ٣٩.

⁽٤) [المدونة الكبرى]، ج١٨٧/١.

⁽٥) [المصدر نفسه]، ج١/١٨٧.

الاغتِكَافُ

١٦٤ - مِنْ نَافِلاتِ الحَيْرِ فِعْلُ الاغتِكَافُ
١٦٧ - عَنِ الحِمَاعِ أَوْ دَوَاعِيهِ الَّتِي ١٤٧ - عَنِ الحِمَاعِ أَوْ دَوَاعِيهِ الَّتِي ١٤٨ - بِالسَسُومِ وَاللَّيْلَةِ فِي أَقَلِهِ ١٤٦ - أَرْكَانُهُ الصَّوْمُ وَالاسْتِمْرَارُ ١٤٠ - وَمَسْجِدٌ يَلْزَمُهُ وَالمُعْتَكِفُ
١٧٥ - وَمَسْجِدٌ يَلْزَمُهُ وَالمُعْتَكِفُ
١٧٥ - وَمَسْجِدٌ يَلْزَمُهُ وَالمُعْتَكِفُ
١٧٥ - وَمَسْجِدُ الصَّعُودِ فِي الْمَنَادِ لِلنِّذَا المَسْجِدُ دُوْنَ قَاهِرٍ
١٤٧٠ - أَوْ تَرْكُهُ الْمَسْجِدَ دُوْنَ قَاهِرٍ
١٤٧٠ - إِنْ يَحْتَلِمْ جَازَ لَهُ المُحُوثَ آخَرُونُ أَخَرَوْحُ
١٤٧٠ - وَنَدَبُ واللَّهُ المُحُوثَ آخَرَا الْحَرْوَحُ

بِمَسْجِدٍ مَعَ الصِّيَامِ وَانْصِرَافُ
تُسفْسِدُهُ وَلِسِيَاتِ بِسِنِيَّةِ
وَالْعَشْرِ وَالشَّهْرِ عَلَى أَكْثَرِهِ
لا شُعْلَ إلا النَّهْلُ وَالأَذْكَارُ
وَلَيْسَ يَلْهُ وحِيْنَهَا أَوْ يَنْصَرِفُ
وَلا يُسذَاكِرْ عِلْمَهُ مُسرَدِّذًا
أَوْ شُرْبُهُ لِيمُسْكِرٍ تَسَنَاوَلَهُ
وَلْيَحْذَرِ الفَسَادَ بِالتَّظَاهُرِ
وَلْيَحْذَرِ الفَسَادَ بِالتَّظَاهُرِ
وَلْيَحْذَرِ الفَسَادَ بِالتَّظَاهُرِ
وَلْيَبْغِ فِي اعْتِكَافِهِ الأوَاحِرَا

الاعتكاف لغةً: لزوم لشيء، وقد ورد اللفظ في قوله تعالى: ﴿وَانْظُرْ إِلَيْهِكَ الَّذِى ظُلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا ﴾ (١) بمعنى مقيماً وملازما، وفي قوله تعالى: ﴿مَا هَلَاهِ ٱلتَّى أَنْتُدْ لَمَا عَكِفُونَ ﴾ (٢)، بمعنى ملازمون.

واصطلاحاً: لزوم مسلم مميَّز مسجدا مُباحا، بصوم مصحوب بالكف عن الجماع ودواعيه، يوما وليلة على الأقل، للعبادة بنيَّة، وهذا الانقطاع نوع من التشبه بالملائكة، الذين لا يفتأون مستغرقين في العبادة لا ينقطعون، وفي [مقدمة ابن رشد] في الاعتكاف في الشريعة بأنه: «الإقامة على عمل مخصوص دون ما سواه في موضوع مخصوص لا يتعداه، على شرائط قد أحكمتها السنة في ذلك»(٣).

بدأ الناظم بقوله: أن الاعتكاف نافلة من نافلات الخير المُرغِّبِ

⁽۱) طه: ۹۷.

⁽٢) الأنبياء: ٥٢.

⁽۳) [مقدمات ابن رشد]، ج۱۹۹/۱.

فيها وقيل هو سنة ولا يصح الاعتكاف إلا بشروط فصلها الفقهاء وهي:

١ _ النَّسةُ:

وقد جعلها الناظم في قافية البيت الأول، باعتبار الاعتكاف عبادة، وكل عبادة تفتقر إلى نية في بدئها تلازمها، فينوي المعتكف أنّه يؤدي هذه الشعيرة خالصة لله ربّ العالمين.

٢ ـ المَسْجِدُ:

ودليله أنه لا يصح إلا في المسجد، وقد أشير إليه بقوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ عَكِفُونَ فِي الْمَسَحِدِ الحرام أو النبوي أو الأقصى لعموم الآية (٢).

٣ ـ الصوم:

وهو إنما ذكر الاعتكاف مع الصيام (٤)، قال (الباجي) فيما ذكره (القاضي عبدالوهاب): هذا خطاب للصائمين (٥)، وقد أجمع الرواة على أن النبي التله اعتكف صائماً ولو كان جائزاً لفّعله في فطر ولكنّه لم يفعله إلا في صيام، ويؤيده ما رُوي عن عائشة رضي الله عنها قالت: (لا اعتكاف إلا

⁽١) البقرة: ١٨٧.

⁽٢) [الإشراف على مسائل الخلاف] ج ٢١.٢/١.

⁽٣) البقرة: ١٨٧.

⁽٤) رواه مالك.

⁽٥) [الإشراف على مسائل الخلاف] ج ٢١٣/١.

بِصَومٍ)(١)، وفي [المدونة] سئل ابن القاسم ما قول مالك في المعتكف إذا أفطر متعمدا أينتقض اعتكافه؟ قال نعم (٢)، وسئل أيضاً عن المعتكف إذا أكل ناسيا نهارا فقال يقضي يوما مكانه ويصله باعتكاف (٣)، بينما يقول (أبو بكر بن العربي): «وأما الصوم فليس لأحد من علمائنا على وجوب الصوم دليل به احتفال، وأكثر ما عوّل عليه مالك رضي الله عنه قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ عَلَكُونُونَ فِي الْمُسَاحِدِ فَي فخاطب بذلك الصائمين، وهذا لا حجة فيه لأنه خطاب خرج عن حال، فلا يلزم أن يكون شرطاً في جميع الأحوال، وقد اعتكف النبي الله عشراً من شوال ولم يذكر فعل الصيام ولا تركه (٤).

الانْصِرَافُ عَنِ الجِمَاعِ ودَوَاعِيْهِ فِيهِ:

فإن فعل المعتكف ذلك فسد اعتكافه، ودليله قوله تعالى: ﴿وَلَا تَبُيْرُوهُكَ وَأَنتُمْ عَكِفُونَ فِي الْمُسَامِدِ ﴾ قال (ابن جزي): ومن مفسداته الجماع اتفاقاً والمباشرة وإن لم ينزل)(٦).

• - أَنْ لا يَكُونَ اعتكَافُهُ أَقَلُّ مِن يَوم ولَيْلَةٍ:

وليس لأكثره من حدًّ، بينما حدًّه الأدنى يوم وليلة، ويُستحب أن يدخله قبل غروب الشمس من ليلة اليوم الذي يبدأ فيه، فإن فعل ذلك أجزأه اتفاقاً، وإن دخل بين المغرب والعشاء، فالقول بالصحة والبطلان واحد، أي: أن في المسألة قولين، وخالف الشافعية فقالوا يكفي فيه لحظة تزيد عن زمن قولنا: سبحان الله(٧).

⁽١) رواه أبو داود.

⁽٢) [المدونة]، ج١٩٦/١.

⁽۳) نفسه، ج۱/۱۹۲.

⁽٤) [القبس في شرح موطأ مالك بن أنس]، ج٢١/٢٥.

⁽٥) البقرة: ١٨٧.

⁽٦) [القوانين الفقهية]، ص: ١٢٧.

⁽٧) [الفقه على المذاهب الأربعة]، ج١/٨٨٠.

وأما الخروج منه فإن خرج بعد غروب الشمس من آخر يوم أجزأه، فإذا كان العشر الأواخر من رمضان، كما في المذهب يبقى حتى يصلي العيد أو يخرج لها بالمصلى على قولين بالوجوب أو الندب.

وأركانه التي لا ينفك عنها أربعة:

أ _ المُعتَكِفُ:

وهو كل مسلم مُميَّز ولو امرأة ـ أو صبياً.

ب ـ الصّوم:

ويكون فرضاً أو نفلاً ولا يصح بدونه ولو لشيخ هرم على المشهور وقيل غير ذلك.

ج ـ المُعتَّكَفُ فِيه :

وهو المسجد غير المحجور، فإن كان قبل جمعة، لزم أن يكون في الجامع الذي تُقام فيه، حتى لا يخرج لغيره.

د ـ الاستِمْرَارُ:

وهو ممارسة دؤوبة مستمرة للصلاة والعبادة والذكر وتلاوة القرآن، ويكره له الاشتغال بغيرها، ويُكره له ولو كان ما يُشتغل به عيادة مريض بالمسجد، أو صعود للأذان بالمنارة، أو سطح المسجد واشتغاله بعلم، ولو كان شرعياً، وبالكتابة ولو مفيدة، ولو لنحو مصحف، إن كان ذلك كثيراً، لأن قصده صفاء القلب لا كثرة الثواب(١).

ومنع مالك قراءة العلم تعلماً وتعليماً، وقد أشار ابن قدامة إلى الخلاف في هذه المسألة فقال: «أما قراءة القرآن وتدريس العلم، ومناظرة الفقهاء ومجالستهم وكتابة الحديث، ونحو ذلك مما يتعدى نفعه، فأكثر

⁽١) [دليل السالك] ص: ٥٥.

أصحابنا على أنه لا يستحب وهو ظاهر كلام أحمد، وقال أبو الحسن الآمدى في استحباب ذلك روايتان»(١).

وأما مبطلات الاعتكاف فقد لخصها الناظم في النقاط التالية:

١ ـ تعمُّد الفطر من الصوم بخلاف السهو أو الإكراه فلا بطلان بل
 يمسك ويقضي.

٢ ـ الوطء أو دواعيه من القبلة والملامسة بشهوة ولو سهواً في ليل أو نهار.

٣ ـ تعمُّد شُربه للمسكر أو ما يُغيِّبُ العقل كأنواع المخدرات.

٤ ـ تركه المسجد لغير ضرورة قاهرة، قال صاحب [الرسالة]: "وإن مرض خرج إلى بيته فإذا صح بنى على ما تقدم وكذلك إن حاضت المعتكفة" (٢).

والقاعدة أن لا يخرج المعتكف إلا لحاجة الإنسان ولا يجوز له عيادة مريض ولا حضور جنازة، وإذا مرض أحد أبويه أو مات خرج وجوباً، إذا كان الآخر حيًّا، وبطل اعتكافه ويقضي وجوبا.

ثم حذَّر الناظم من إفساد الاعتكاف بالرياء، وابتغاء السمعة والشهرة، فهي من الشرك الأصغر، الذي يتسلل إلى القلوب، فيفسد الأعمال، من حيث يحسب أصحابها أنهم يحسنون صنعا، وغاية الاعتكاف صفاء الروح وتجلية القلب والوصل المستمر بالله والرياء يخالف ذلك.

- والمندوب له أن يحصل مسبقاً أكله وشربه، حتى لا يضطر للخروج، فإن اضطر خرج، ولا يجاوز أقرب مكان منه، قال صاحب [الثمر الداني] في شرحه على [الرسالة]: «ولا يخرج المعتكف من معتكفه إلا لحاجة الإنسان، وهي كل ما يحمله على الخروج من بول وغائط وغسل

⁽١) [القبس في شرح موطأ مالك بن أنس] ج٢/٣٥.

⁽٢) [الثمر الداني في تقريب المعاني، شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني]، ص ٣١٧.

جمعة وعيد ووضوء وغسل جنابة وأكل وشرب بشرط أن لا يجاوز محلاً قريباً إلى ما هو أبعد وإلا فسد اعتكافه»(١).

وجاز له أن يُسلِّم على من بقربه، والتطيب بالطيب، قال (خليل): «وسلامه على من بقربه وتطيبه»(۲).

ويجوز له أن يغسل ثوبه وينظفه بالماء والصابون ولا حرج في ذلك، قال خليل: "وانتظار غسل ثوبه أو تجفيفه" (")، قال الفقهاء فإذا احتلم وأجنب خرج لغسل الجنابة في أقرب موضع يمكنه.

ويُندب للمعتكف المكوث في آخر المسجد حتى لا يشتغل عن العبادة، وتَأكَّدُ ندب الاعتكاف في شهر رمضان، وخاصة في الأواخر منه التماساً لفضلها، لليلة القدر التي فيها يُفرقُ كل أمر حكيم، قال صاحب [الرسالة]: "وله أن يتزوج أو يعقد نكاح غيره" قال (خليل): "وأن يَنكِح أو يُنكِح بمجلسه" قال شارحه: "جاز أن يَنْكِح بفتح المثناة أي: يتزوج، ويُنكح بضمها أي: يزوج من له عليه ولاية بقرابة أو ملك أو إيصاء أو ويكل، وتنازع ينكِح وينكح في قوله بمجلسه أي: المعتكف من غير تطويل وإلا كره ما دام بالمسجد" أو.

لم يذكر الناظم آخر باب الاعتكاف (الجوار)، فمن نوى جواراً بمسجد ما بزمن ولو قليلاً أثابه الله، وهو مرتبط بالتقييد بالزمن، فإذا لم يقيد بالزمن فهو اعتكاف^(٦)، ودليله مأخوذ من قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاحِدَ اللَّهِ مَنَّ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيُوْمِ الْآخِرِ﴾ (٧)، وقد ورد في الحديث رواية

⁽۱) نفسه، ص ۳۱۸.

⁽٢) [جواهر الإكليل شرح مختصر خليل]، ج١٥٩/، ١٥٩.

⁽٣) [نفسه]، ج١/١٥٩.

⁽٤) [نفسه]، ج١/٩٥١.

⁽a) نفسه، ج¹/۱۰۹.

⁽٦) [الفقه المالكي وأدلته]، ج٢/٢٥١.

⁽V) التوبة: ١٨

عن أبي هريرة قال: قال رسول الله على أحدكم ما دام في المسجد: اللّهم اغفر ينتظرها ولا تزال الملائكة تصلي على أحدكم ما دام في المسجد: اللّهم اغفر له، اللّهم ارحمه ما لم يحدث (()، والجوار على الإطلاق اعتكاف، ويذكر (الباجي) أن الشرع لما وضع الاعتكاف وهو أمر يعسر على كثير من الناس الالتزام به في مكانه وزمانه وشروطه، شرع ما يخفف ويسهل وهو الجوار ()، والجوار يكون نذراً بمسجد مباح، فإن كان النذر له بغير المسجد المباح كالبيوت لم يُسَمَّ جواراً ().

* * *

الحج

443 - التحبُّ فَرْضٌ مَرَّةً لِلْقَادِرِ 447 - يُوجِبُهُ البُلُوغُ وَالحُرِّيهُ 448 - يُوجِبُهُ البُلُوغُ وَالحُرِّيهُ 448 - يِفُدْرَةٍ وَمُكْنَةٍ مَعَ الأَمَانُ 448 - أَرْكَانُهُ أَرْبَعَةً مُبَيَّنَهُ 448 - أَرْكَانُهُ أَرْبَعَةً مُبَيَّنَهُ 468 - الإِحْرَامُ وَالسَّعْيُ كَمَا قَدْ عُرِفَا 468 - وَسَبْعَةُ الأَشْوَاطِ لِلْمُفِيضِ 461 - وَسَبْعَةُ الأَشْوَاطِ لِلْمُفِيضِ

أَفْعَالُهُ تُسنَاطُ بِالسَسَاعِدِ وَالعَفْلُ وَاسْتِطَاعَةٌ مَرْضِيَّهُ وَرُفْقَةُ المَحْرَمِ لِلأَنْثَى ضَمَانُ قَدْ شُرِحَتْ مِنْ صَاحِبِ [المُدَوَّنَهُ] مَسعَ وُقُسوفِ لاذِم بِسعَسرَفَسهُ وَلَيْسَ لِللَّرْكَانِ مِنْ تَعْوِيضِ

الحبُّ في اللغة القصدُ إلى مُعظَّم، وهو في الشريعة وقوف جزء بعرفة من ليلة يوم النحر، وطوافه سعيه بإحرام، وفي [المباحث الفكرية] تعريف (لابن عرفة) يقول: «يمكن رسمه بأنه عبادة يلزمها وقوف بعرفة ليلة عاشر ذي الحجة، وطواف ذي طهر بالبيت عن يساره سبعاً بعد فجر يوم النحر،

⁽١) رواه الترمذي وقال حسن صحيح.

⁽٢) [الفقه المالكي وأدلته]، ج٢/١٥٣، نقلاً عن الحطاب في [مواهب الجليل] ج١٩٩/٢.

⁽٣) [الفقه المالكي وأدلته]، ج٢/١٥٤.

والسعي بين الصفا والمروة ومنها إليها سبعاً بعد طواف لا يقيد وقته بإحرام في الجميع»(١).

وهو فرض للقادر عليه مرة في عمره، وأفعاله المذكورة كأركان، وغير المذكورة كالواجبات والسنن، مُناطَةٌ بِالشَّارِع، وهي مواقع القداسة التي اصطفاها الله بالتعظيم والتكريم حول أول بيت وضع للناس لعبادة الله وتوقيره.

قال صاحب [التحرير والتنوير]: "الحج زيارة الكعبة في موسم معين، في وقت واحد، للجماعة وفيه وقوف عرفة" وقال (الباجي): "الحج قصد مخصوص إلى موضع مخصوص في وقت مخصوص على شرائط مخصوصة" (٢) وكونه فرض عَينِ على المكلف القادر مرة في العمر تتناوله الآية الكريمة: ﴿وَلِلّهِ عَلَى النّابِينِ عِبُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً وَمَن كُثَرَ فَإِنّا اللّهِ الكريمة: ﴿وَلِلّهِ عَلَى النّابِينِ عِبُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً وَمَن كُثَرَ فَإِنّا اللّهِ عَنِي الْمَعْلَمِينَ وَهَى الْمُعْلَمِينَ وَهَى اللّهُ عَنِي عَنِي الْمُعْلَمِينَ وَهِي مِن أوكد ألفاظ الوجوب لام الإلزام والإيجاب، ثم أكّده بقوله (على) وهي من أوكد ألفاظ الوجوب عند العرب (٥٠)»، قال (البيضاوي) في تفسير الآية: "وقد أكد أمر الحج في عند العرب (١٠)»، قال (البيضاوي) في تفسير الآية: "وقد أكد أمر الحج في الصورة هذه الآية من وجوه الدلالة على وجوبه بصيغة الخبر وإبرازه في الصورة الاسمية، وايراده على وجه يفيد أنه حق واجب لله تعالى في رقاب الناس، وتعميم الحكم أولاً ثم تخصيصه ثانياً، فإنه كإيضاح بعد إبهام" (٢٠).

ويظهر أن هذه الآية هي التي تم بها وجوب الحج على من استطاع من المسلمين، وهناك تشنيع بتركه دُونما عذر، إذا كان المقصود به قادراً عليه مُتمكناً منه، قال على: «مَنْ لَمْ يَحْبِسُهُ مَرَضٌ أَو حَاجَةٌ ظَاهِرَةٌ أَو سُلطَانٌ

⁽١) محمد باي بلعالم، [المباحث الفكرية]، ص ١٣٣.

⁽٢) محمد الطاهر بن عاشور: [التحرير والتنوير] ج١١٧/٢.

⁽٣) [المنتقى]، ج ٢/٣٦٨.

⁽٤) آل عمران: ٩٧.

⁽٥) نقلاً عن [المذهب المالكي وأدلته] ج٢/١٥٦.

⁽٦) [أنوار التأويل وأسرار التنزيل] ج٢/٣٧ ـ ٣٣.

جَائِرٌ ولَمْ يَحُجَّ فَلْيَمُتْ إِن شَاءَ يَهُودِيّاً أَو نَصْرَانِيّاً (١).

وأجمع الفقهاء على أنه فرض فمن أنكر وجوبه كفر، ومن أقرَّ بوجوبه وتركه مستطيعا فالله حسيبه، فلا يتعرَّض إليه لأنه متعلِّق بالاستطاعة، وهي مما يُخفَى ولِمُراعاةِ وجوبه على التَّرَاخِي^(٢).

وقد فُرض الحج في السنة السادسة للهجرة، وحجَّ النبي الله في السنة العاشرة، ثم شرع الناظم يتكلم عن الشروط التي تُوجب الحج وهي حسب النظم:

١ _ البُكوغُ:

⁽١) رواه البيهقي.

⁽٢) محمد باي بلعالم [المباحث الفكرية] ص: ١٣٤.

⁽٣) رواه البيهقي.

⁽٤) رواه مالك.

⁽٥) انظر [القبس] ج٢/ ٤٤٠، و [شرح الزرقاني على الموطأ] ج٢/٣٩٤ ـ ٣٩٠.

فإذا بلغ فعليه حجة الإسلام ولا تسقطُ عنه إذا حج دون البلوغ، وقال السائب بن يزيد: «حَجَّ أَبِي مَعَ رَسُولِ الله فَي فِي حَجَّةِ الوَدَاعِ وأَنَا ابْنُ سَبْع سِنِيْنِ» (١).

٢ - الحُرِّيَّة:

وهي الانعتاق من الرقّ، وهذا موجود قبل الإسلام، وحاول ديننا تقليصه واستئصاله تدريجياً، ودليله قوله ﷺ: «أَيُّمَا صَبِيّ حَجَّ ثُمَ بَلَغَ فَعَلَيْهِ حَجَّة الإسلام، وأَيَّمَا عَبْد حَجَّ ثُمَّ عُتِقَ فَعَلَيْهِ حَجَّةُ الإسلام، وأَيَّمَا عَبْد حَجَّ ثُمَّ عُتِقَ فَعَلَيْهِ حَجَّةُ الإسلام، وفي رواية أخرى قال ﷺ: «أَيُعَا صَبِيّ حَجَّ ثُمَ بَلَغَ الحنث، فَعَلَيْهِ أَن يحج حَجَّةُ الإسلام، (٢).

٣ _ العَقْلُ:

لا يجب الحج على المجنون، فإن أريد لَهُ الحج من وَلِيّه أو وكيله أحرم عليه، وجرَّدَه من ثيابه على سبيل الندب، لأن المجنون يجوز أن يدخل الحرم دون إحرام، قال (الفقهاء): يكون موضع الإحرام عن المجنون قرب الحرم لا من الميقات، ولا دم عليه في مجاوزته. هذا إذا لم تُرجَ إفاقته فإن رُجيت انتظروا، ولا يَنعقدُ إحرام وليّه عنه حالة رجاء إفاقته، وأما المغمى عنه فلا يصح إحرام أحد عنه لأن الإغماء مظنة عدم الطول، بخلاف الجنون فقد يطول، فإذا أفاق المغمى عنه في زمن يدرك به الوقوف بعرفات، أحرم ولو كان مجاوزاً للميقات، ولا دم عليه في تجاوز الميقات للعذر الذي كان نازلاً به، فإن استمر الإغماء حتى انتهاء وقوف عرفة، فلا يغني إحرام رفقته عنه، ولا وقوفهم به لأنه لم يحرم بخلاف من أحرم ثم يغمي عليه فإنه يفيده أن يوقف به من طرف رفاقه أو الهيئات المشرفة على الحج ويمكنه استدراك الباقي، إذ الحج عرفة (*).

⁽١) رواه الترمذي بسند صحيح.

⁽۲) رواه البيهقي.

⁽٣) [الفقه المالكي وأدلته] ج٢/١٦٠.

\$ - الاستطاعة:

وهي القدرة على الوصول إلى مكَّة وأداء المناسك فلا يجب الحج على الفقير المُدقِع، ولا على المريض العاجز، ولا على الخائف ولا المُكره، والاستطاعة نوعان: استطاعة بالنَّقسِ واستطاعة بالغير.

الاسْتِطَاعَةُ بِالنَّفْسِ:

وتتحقق بالقدرة على الحصول على الزَّاد والنفقة ذهاباً وإياباً وإقامة، زائداً عن دَيْنِ يَقْضِيهِ، ويترك لأهله ما يكفيهم مُدَّة غيابه، وأن يكون قادراً على تحصيل الراحلة، إذا طالت المسافة، وأما المرأة فلا بُدَّ لها من الراحلة، طالت المسافة أم قصرت.

الاسْتِطَاعَةُ بِالغَيْرِ:

وهو أن يعجز عن الحج بنفسه لِكِبَر أو مرض مُزمنٍ، لا يُرجى بُرؤه، أو هرم ونحوه، وهو بذلك العذر القاهر لا يستطيع الثبوت على الراحلة إلا بجهد جهيد، ومشقة كبيرة مرهقة.

ومحل الحج عن غير الحاج من وارث أو غيره، على ميّتٍ لم يحج أوصى بذلك أم لم يُوص، ولا يحج عن الغير من لم يحج عن نفسه (۱) ودليل الحج عن الغير ما ورد في الصحيح عن النبي في وقد جاءت امرأة إلى النبي فقالت: إن فريضة الله على عباده الحج، أدركت أبي شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يثبت على الراحلة أفأحج عليه؟ قال: «أرأيت لو كان على أبيك دين أكنت قاضيته». قالت: نعم، قال: «فدين الله أحق أن يقضى» (۱).

وفي الاستطاعة قال الناظم:

⁽١) أحمد صالحي [مناسك الحج والعمرة] ص: ١٥ ـ ١٦.

⁽٢) [كتاب القبس] ج٢/٢٥.

بِقُدْرَةِ وَمُخْسَنَةٍ مَعَ الْأَمَانُ وَرُفْقَةُ المَحْرَم لِلْأَنْثَى ضَمَانُ

وتحقق الأمن في الطريق، وهو مما يؤكده الفقهاء في تحقق الحج، وأما الأنثى فلا بُدَّ في حَجِّها من وجود محرم يرافقها، وفي مذهب (مالك) رضي الله عنه: لا بُدَّ أن يرافق المرأة زوج أو محرم بنسب أو رضاع من محارمها، وتَرَخَّصُوا في جواز السفر للحج مع الرفقة المأمونة على أن يكون الحج بهذه الرخصة فرضاً، قال (خليل): «كرفقة أمنت بفرض» ودليله ما رواه ابن عباس مِنْ خطبة النبي في قال: «لا يَخُلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلا ومَعَها فُو مَحْرَم، وَلا تُسَافِرُ المَرْأَةُ إلا مَعَ مَحْرَم، (٢) فقام رجل فقال: يَا رَسُولَ اللهِ إِنْ امرأتِي خَرَجَت وإنِّي اكتَبْبتُ في غزوة كذا وكذا، قال: «انطلق فَحُجَّ مَعَ المرأتِي خَرَجَت وإنِّي اكتَبْبتُ في غزوة كذا وكذا، قال: «انطلق فَحُجَّ مَعَ المَرَأَتِكِ» (٢)، ويُدعِّمُ هذا النص حديث النبي في الله يُحِلُّ لامْرَأَةٍ تُؤمِنُ بِاللهِ واليَومِ الآخِرِ أَن تُسَافِرَ مَسِيْرَة يَومٍ ولَينلةٍ لَيْسَ مَعَهَا حُرْمَة» أو ذو محرم» (٥). الصحيحين: «لا تسافر المرأة يومين إلا ومعها زوجها أو ذو محرم» (٥).

مع الإشارة إلى أن للحج شرط صحة واحد، هو (الإسلام) فلا يَصح مع الكفر، إذ الكافر ليس مخاطباً بالأركان مطلقاً.

شرع يتكلم بعد ذلك عن أركان الحج، وهي أربعة مُبَيَّنَةٌ وقد شرحها صاحب [المدونة] وهي مبثُوثَةٌ في ثَنَايَا باب الحج المتفرع بمسائله الغزيرة (٢)، وهذه الأركان لا يَختص بها صاحب [المدونة] بل هي في [الرسالة] و [مختصر خليل] و [القوانين الفقهية] و [الخلاصة الفقهية] موفورة مشروحة بدقة واستيعاب.

والمعلوم أن الركن والواجب مترادفان في كل الأبواب، إلا في باب

⁽١) [جواهر الإكليل]، ج١٦٣/١.

⁽٢) رواه الأربعة.

⁽٣) نقله الشيخ أحمد صالحي في كتابه [مناسك الحج والعمرة] ص ١٥ وما بعدها.

⁽٤) رواه البخاري عن أبي هريرة رضى الله عنه.

⁽٥) البخاري ومسلم.

⁽٦) انظر [المدونة الكبرى] ج ٢٩٥/١ وما بعدها.

الحج فمعناهما مختلف، فالركن ما يَفْسدُ بِتركه الحج من الأركان الأربعة، والواجب دونه، وهو يَحْرُم تركُه اختياراً، ولكنه يَنجَبِرُ بالدَّمِ ولذلك قال بعضهم:

الرُّكُنُ والوَاجِبُ قُلْ سِيَانِ إلا فِي بَابِ الحَرِجِ مَعْنَيَانِ أَلْكُنُ والوَاجِبُ قُلْ سِيَانِ أَلْكَانُ الحَرَجِ:

١ _ الإحْرَامُ:

هو نينة مع قول أو فعل مُتعلقينِ به كالتلبية والتجرُّد، ودليل ركنيته قوله تعالى: ﴿ فَمَن فَرَضَ فِيهِ ثَ الْحَجَ ﴾ (١) ، قال صاحب [التحرير والتنوير]: «إن فرض بمعنى نوى وعزم ونية الحج هي العزم عليه (٢) ، قال (ابن العربي) في شرحه للموطأ: «فأما الإحرام فلا خلاف في وجوبه وركنيته، لأن الأعمال بالنيات وخصوصاً العبادات، وخصوص الخصوص الحج (٣) ، والنية في الحج الإحرام بأحد النُّسكينِ الحج أو العمرة أو هما معاً، بالقلب لا باللفظ.

ولا يضرّ الناوي مخالفة لفظه لنيّته كأن ينوي الحج فيتلفظ بالعمرة لأن العبرة بالنية والقصد لا باللفظ، فتحسب له نية ما قصد، ولا يضرّ رفض المحرم الإحرام، بل هو باق على إحرامه بخلاف الصلاة والصوم، فرفض كلَّ منهما مبطل لهما، والأصل في الإحرام نية الحج أو العمرة أو يقرن أو يتمتع بهما معاً عن نفسه أو عن غيره، بقوله: نويت الحج أو العمرة أو أحرمت به لله تعالى، وإن كانت عن الغير قال: نويت الحج أو العمرة عن فلان وأحرمت به لله تعالى، وللشيخ أو الممرة عن فلان وأحرمت به لله تعالى، وللشيخ أو المحرم حين العقد للنية أحرمت لله

⁽١) البقرة: ١٩٧.

⁽٢) [التحرير والتنوير] ج٢/٢٣٣.

⁽٣) [كتاب القبس] ج٢/٥٤٥.

مبهماً ما عقده، أو نسي صرفه لأحد النسكين، أو شك هل نوى الإفراد أو التمتع، فقال في تلخيص أحكام ذلك:

ومن يقل أحرمت لله فقد صرفه للحج والقياس ومن يكن نسبي فالقران ومن يكن نسبي فالقران وبرئت ذمته ولا كشكه أفرد أو تمتعا وقال (نجل غازٍ)(۱) يبطلان أعني به الحج كما إن ذكرا وبعدها يحرم بالحج كما ذكرا وليغا عمرة إذا أردفها ذكره أبو المودة خليل

أبهم الإحرام فيه ما قدعقد السي السقران قالسه أنساس وينوحج البيت يا إنسان بدّ من العمرة بعده اعقلا فالحج ينو، فاعقلن واسمعا إن لم يحدد نية للثاني أبعيد سعيه فعمرة تسرا ذكره الدسوقي شيخ العلما ذكره الدسوقي شيخ العلما للحج دون مرية فانتبها سليل إسحاق إما منا الجليل (٢)

٢ ـ السَّعى بَيْنَ الصَّفَا والمَرْوَةُ:

وهو ركن من أركان الحج والعمرة كليهما، وهو سبعة أشواط، ولا يُجزئ في تركه هَديٌ ولا غيرة، وهو مفروض بالكتاب والسنَّة، ففي القرآن: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرُونَ مِن شُعَآبِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَكَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَظَوَف بِهِمَا وَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمُ ﴾ (٣).

ودليله من السنّة: فِعلُه الله في عمرة القضاء وفي حجة الوداع، وأفعاله محمولة على الوجوب. ومن أقواله ما ذكره (ابن العربي) وغيره كدليل من ذلك قوله الله السُّغيّة السُّعُوا فَإِنَّ اللهَ كَتَبَ عَلَيْكُم السَّغيّة (٤).

⁽١) نجل غاز هو الإمام ابن غازي.

 ⁽۲) الشيخ محمد باي بلعالم، [المباحث الفكرية شرح على الأرجوزة البكرية] ص ۱۳۷،
 ۱۳۸.

⁽٣) البقرة: ١٥٨.

⁽٤) [عارضة الأحوذي شرح الترمذي] ج ٩٦/٤.

شروط السعى:

١ ـ التَّرتِيبُ: وذلك بأن يكون بعد طواف صحيح من الصفا إلى المروة.

٢ ـ المُوَالاةُ: فإن جلس وطال فهو كالتارك، فيبتدئ من جديد.

٣ ـ إِكْمَالُ العَدَدِ سَبْعاً: فمن ترك شوطاً رجع له، ومن ترك متراً لم
 يجزه ووجب إكماله.

٤ ـ أن يتقدمه طواف: فلا يصح كما يقول الفقهاء إلا بعد طواف
 وأجب.

والمعلوم أن السعي ليس من العبادات المستقلة التي يُشرع تكرارها، فمن جاء به بعد طواف القدوم، وقع هذا السَّعي عن سعي الركن، ويُكره إعادته بعد الإفاضة، ودليله حديث (جابر بن عبدالله) قال: «لَمْ يَطُف النَّبِيُ فَيْ ولا أَصْحَابُه رَضي الله عنهم بَينَ الصَّفَا والمَروةَ إلا طَوافَهُ الأول، يَعنِي بِذَلكَ سَعْياً وَاحِداً، بَعدَ طواف القدوم لا غير»(١). وقد اعتبر البعض الواجبات ثلاثة: كونه سبع مرات، وأن يبدأ بالصفا وينهي بالمروة، وأن يتقدمه طواف واجب أو ركن، ونظمها بعضهم:

ثلاث واجبات السعي سبع وسعد طواف ركن أو قدوم وبدء بالصفا والختم بالمر وة، احفظ عقد ذا الدر النظيم (٢)

٣ _ الوُقُوفُ بِعَرَفَة:

ركن الحج الأساسي، ودليله في القرآن: ﴿ فَإِذَا أَفَضَتُم مِنْ عَرَفَت مِنْ الْحَرَامِ اللهِ اللهِ الأضحى في عَرَفَت مِنْ الْحَرَامِ (٣)، وهو ليلة الأضحى في

⁽۱) ذكر الشيخ أحمد صالحي: «أن المسافة من الصفا إلى المروة مع الدرجات ٢٧٤م» وقال صاحب [سراج السالك] (٤٠٥م) انظر [مناسك الحج] ص ٢٧، و(سراج السالك) ج١١/١٨.

⁽٢) انظر [مناسك الحج والعمرة على المذاهب الأربعة] ص٩٤.

⁽٣) البقرة: ١٩٨.

اليوم التاسع، وحيث يقف الإمام أفضل الوقوف، وذكروا أن الأفضل الوقوف راكباً، لفعله عليه الصلاة والسلام إلا أن يكون بدابته عذر، لأن القيام أفضل من الجلوس، وذكر الناظم أنه الحضور بعرفة ليلة النحر، ولا بد من مباشرة الأرض، ولو مروراً بها، على أن يعلم المار أنه بعرفة، وأن ينوي الركن، أما من استقر واطمأن فلا يُشترط له العلم، وحضوره مُجزٍ، ولو كان مُغمى عليه، كما يقع لبعض الحجيج من ضربات الشمس، ولا بد من الوقوف بليل، ولا يكفي وقوف النهار عن الركن، ويكفي أن يقف في موضع مُرخَّص فيه من عرفات لينال أجره ويُتمم فرضه.

والدليل من السنة ما رواه (عبدالله بن يعمر) أن ناساً من أهل نجد أتوا رسول الله الله وهو بعرفة فسألوه، فأمر منادياً فنادى: «الحَجُّ عَرَفَة من جاءَ لَيلَة جَمع قبلَ طُلُوع الفَجْرِ فَقَدْ أَدرَكَ الحَجِّ»(١).

وورد عن نافع عن (عبدالله بن عمر) أنّه كان يقول: "مَن لم يَقفْ بعرفة من ليلةِ المزدلفة قبل أن يَطلعَ الفجر فقد فَاتَه الحجُّ، ومن وقف بعرفة من ليلةِ المزدلفة مِن قبلِ أن يَطلعَ الفجرُ فقد أدرك الحجَّ»(٢)، وأوجبوا في الوقوف الركن الطمأنينة بقدر الجلسة بين السجدتين، قائماً أو قاعداً أو راكباً، فإن ترك الطمأنينة لزمه دم.

والوقوف بعد الزوال بعرفات واجب يُدرك بالدم، ودليله فعله ويندب له الطهارة، والوقوف بعبل الرحمة إن أمكن، والوقوف مع الناس حتى يُقبل مع المَقبولين، ولا ينعزل عنهم، وقد وقف النبي الله راكباً، وهو الأولى وعليه أن يكثر الدعاء ويلح فيه، لكونه مستجاباً في ذلك الموقف.

4 - طَوَافُ الإِفَاضَةِ:

وهو الطواف الركن الذي يمتد من طلوع فجر يوم النَّحْرِ، على أن يكون بعد رمي جمرة العقبة إلى آخر شهر ذي الحجة، فإن تأخَّر إلى

⁽١) رواه الترمذي.

⁽٢) رواه مالك.

المحرّم فعليه دم، وقد استدل عليه (ابن رشد الحفيد) في [بداية المجتهد] و(ابن العربي) في كتابه [أحكام القرآن] بقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَيُقْضُواْ تَفَنَهُمْ وَلَيَطَّوَّوُا بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ ﴾ (١) ولكن الشيخ (محمد الطاهر بن عاشور) لم ير في الآية وجها للاستدلال على فرضية الإفاضة، ولا أي فعل من الحج، لأنها حكاية عما كان في عهد إبراهيم فلا تؤخذ منها الأحكام (٢).

ولا بد لطواف الإفاضة من الطهارتين لقوله الله مشبّها الطواف بالصلاة: «الطّوافُ بِالبَيْتِ صَلاةً» (٣)، ويشترط له أيضاً ستر العورة وجعل البيت على اليسار حالة الطواف، مُخرجاً بدنه عن الشاذروان، وحجر إسماعيل، كما سنذكر في أوانه مع الموالاة والطواف داخل المسجد سبعة أشواط كاملة (٤).

وقوله: (ليس للأركان من تعويض)، يَعني لا تُجبرُ بدم ولا فدية فلا بد من الإتيان بها على وجهها الشرعي، والحرص على تحصيلها كما هي، لأنّ الركن في الحج غير الواجب.

المَوَاقِيْتُ الشَّرْعِيَّةُ للحجِّ:

يقول الناظم:

\$67 - وَرَبَطُ وا الإِحْرَامَ بِالمِيْقَاتِ
 \$67 - فَمَكَّةُ لأَهْلِهَا وَالمَغْرِبِي
 \$68 - قَرْنُ لِنَجْدِ وَيَلَمْلَمُ اليَمَنْ
 \$68 - وَذَاتُ عِرْقِ وَقَّتُوْهَا لِلْعِرَاقْ

لِسنَساذِل بِسأَرْضِسهِ أَوْ آتِ بِحُحْفَةٍ فَاحْرِصْ عَلَيْهَا تُصِبِ حُلَيْهَا تُصِبِ حُلَيْهَا تُصِبِ حُلَيْهَا تُصِبِ حُلَيْهَةً لِطَيْبَةِ الوَحْيِ تُسَنْ وَكُره الإحرامُ قَبْلاً بِاتَّهَا قَ

المواقيت الزمانية هي أشهر الحج، وتبتدئ من أول ليلة بشوال، وتمتد

⁽١) الحج: ٢٩.

⁽۲) [التحرير والتنوير] ج ۲۳۹/۲ و ج۲۰/۱۰۷.

⁽۳) رواه النسائي.

⁽٤) [الفقه المالكي وأدلته] ج ٢١١/٢.

إلى فجر يوم النَّحرِ، فلو أحرم قبل فجر يوم النحر بعرفة ولو بلحظة، فقد أدرك الحج ويبقى عليه الإفاضة والسعي يستدركهما لاحقاً.

وتمتد أشهر الحج إلى نهاية ذي الحجة، فهي: [شوال ـ ذو القعدة ـ ذو الحجة] قال تعالى: ﴿الْحَجُّ اَشَهُرٌ مَعْلُومَنَ ﴾ (١)، والمولى لم يسم أشهر الحج في كتابه، لأنها كانت معلومة عند العرب منذ الجاهلية، ويطلق لفظ أشهر على شهرين وبعض الثالث، لأن بعض الشهر ينزل منزلة الكلّ (٢).

أما المواقيت المكانية فقد حددتها أبيات النظم بدقة، فمكة لأهلها ومن في حكمهم، و(الجُحْفَة) لأهل مصر والمغرب والسودان، و(يَلَمْلُمُ) لأهل اليمن، و(فَرْنٌ) لنجد وما حاذاها، و(ذَاتُ عِرَقٌ) للعراق وخراسان وفارس ومن وراءهم، و(ذُو الحُليْفَة) أو (آبَارُ عَلِي) كما يسمَّى لأهل المدينة والشام وما حاذاهما.

ومن بلغ ميقاتاً لم يجز له مجاوزته بدون إحرام، ويلزمه العود إليه، خلافاً لما روي عن النخعي والحسن البصري اللذين ذكرا أن الإحرام من الميقات مستحب لا واجب، وهو مخالف لما عليه الجمهور(٣) والمواقيت المكانية محدودة في السنة حسب ما هو معروض في الجدول التالى:

الأقطار والبلدان التي يحرم أهلها من هذا الميقات	الميقات المكاني
لمن هو موجود بمكة، من أهلها أو غيرهم، وأهل مِنَى	مگّة
ومزدلفة.	
أهل المغرب، والسودان، ومصر، ومن والاهم.	الجحْفَة / رَابِغ
أهل الديار النجدية بشبه الجزيرة العربية.	قَرنُ المَنَاذِلِ
أهل العراق، وخراسان، وفارس، والمشرق ومن وراءهم	ذَاتُ عِرَق
أهل المدينة والشام ومن حاذاهم	
اليمن والهند ومن يأتي من تلك الأصقاع.	يَلَمْلَمْ

⁽١) البقرة: ١٩٧.

⁽٢) [الجامع لأحكام القرآن]، ج٢/٢٩٩.

⁽٣) [مناسك الحج على المذاهب الأربعة]، ص ٣٤.

والثابت في شرح [موطأ مالك] أن الذي وقت الإهلال بالحج من المواقيت المعينة هو الرسول في السنتناء [ذات عرق] التي كانت في عهد عمر بن الخطاب، عندما فتح المسلمون العراق وذلك عندما شكوا له مشقة المرور على ميقات نجد، فوقت لهم (ذات عرق)، قال (أبو بكر بن العربي): «وهذا دليل على صحة القول بالقياس كما قال جميع العلماء وعلى صحة القول بالمصلحة كما قال مالك رضي لله عنه»(١).

٤٨٦ - وَالوَاجِبَاتُ غَيْرُ الأرْكَانِ أَتَتْ ٤٨٧ - وَهْبِي طَبوَافُ قَادِمٍ وَوَصْلُهُ ٤٨٨ - وَرَكْعَتَا الطَّوَافِ بِالمَقَامِ ٤٨٨ - نُرُولُ مُزْ دَلِفَةٍ مَعَ المَبِيْتُ ٤٨٠ - نُرُولُ مُزْ دَلِفَةٍ مَعَ المَبِيْتُ ٤٩٠ - إِحْرَامُهُ مِنَ المِيْقَاتِ تَلْبِينَهُ ٤٩٠ - تَجَرُّدُ مِنَ المَخِيْطِ وَالمُحِيْطُ

تُخبَرُ بِالدَّمِ إِذَا مَا تُرِكَتْ بِالسَّغي مَشْيُ فيهما يَفْعَلُهُ مُسجَانِبِ السِسدَّةِ الرِّحَامِ مُسجَانِبِ السِسدَّةِ الرِّحَامِ بِمَشْعَرِ ثَلاثَةً بِلا تَفْويْتُ وَالحَلْقُ مَعْ رَمْي الجِمَارِ تَأْدِيَهُ بِلْبُسِهِ الثَّوْبَيْنِ وَالنَّعْلَ البَسِيْطُ

وَاجِبَاتُ الحَجُ:

شَرع الناظم يتكلم بعد استيفاء الأركان والمواقيت، عن واجبات الحج، وهي كل ما أمكن أن يُجبر بالدم ولا يفوت الحج بتركه، كالأركان والواجبات هي:

١ ـ طَوَافُ القُدُوم:

يكون هذا الطواف من محرم بالحج أو العمرة أو هما معاً، من الحل إلى الحرم عن طريق أحد المواقيت المكانية، ودليله من السنة ما رواه نافع أن (عبدالله بن عمر) كان إذا أحرم من مكة لم يطف بالبيت، ولا بين الصفا والمروة حتى يرجع من منى (٢).

⁽١) [كتاب القبس شرح موطأ مالك بن أنس] ج٢/٥٥٥.

⁽٢) [المذهب المالكي وأدلته]، ج٢/٠٢٠.

ويكون بمجرد دخوله الحرم ووصوله إلى الكعبة سبعة أشواط، فمن ترك طواف القدوم فعليه دم، وينوي في هذا الطواف نيَّة وجوبه ليقع واجباً فإن نواه نفلاً وقع بنية الوجوب، وأعاد السعي الذي سعاه بعد نفل، ليقع بعد واجب.

٢ - وَصْلُ طَوَافِ القُدُومِ بِالسَّعْي:

فإن تراخى ولم يَصِله بالسعي وطالت المدَّة بينهما وجب عليه دم، ما لم يكن مضطرًا أو ناسياً، وترك الطواف والسعي المتصل كترك واحد منهما.

٣ - المَشْيُ فِي الطَّوَافِ والسَّعْيُ:

المشي واجب فإن ركب لغير ضرورة يعيد إن قَرب، فإن فات الوقت أهدى، فإن ركب لعجز جاز ولم يطالب بإعادة ولا بهدي، طال الوقت أو قصر.

٤ ـ رَكْعَتَا الطُّوَافِ الوَاجِبِ بمقام سيدنا إبراهيم:

ويكونان بعد طواف القدوم، وطواف الإفاضة، فإن ترك الركوع بعد هذين الطوافين وبَعُدَ عن مكّة فعليه الهدي، ولو تركها ناسياً. والمعلوم أن المقام الذي يُصَلَّى عنده حجرٌ يُذكر أن سيدنا إبراهيم وقف عليه لبناء الكعبة ولأذان الحج الذي أُمر به، ونصح الناظم المصلِّي لهما أن يجانب شدة الزحام لما فيه من الأذى والإثم فقال:

وَرَكْعَتَا الطَّوَافِ بِالمَقَامِ مُسجَانِبَاً لِشِدَّةِ الزِّحَامِ

٥ - النُّزُولُ بِمُزْدَلِفَة:

وذلك بعد الإفاضة من عرفات ليلة عيد النحر، ومن لم ينزل فعليه دم، ودليله قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَفَضَتُم مِنْ عَرَفَت فَاذَكُرُوا اللّهَ عِندَ الْمَصَالِينَ الْمُصَالِينَ الْمُصَالِينَ الْمُصَالِينَ الْمُصَالِينَ الْمُصَالِينَ الْمُصَالِينَ

شَكَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَكَاضَ النَّكَاسُ وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ وَيَحَدُّ اللَّهُ الحاج أَن رَحِيدٌ (الله على الحاج أَن يُحِيدٌ الله على الحاج أَن يجد السير في إفاضته من عرفات وعلل ذلك بقوله: «لأن في استعجال السير إلى المزدلفة استعجال الصلاة بها، ومعلوم أن المغرب لا تصلى تلك الليلة إلا مع العشاء بالمزدلفة، وتلك سنتها»(٢).

ومن الحديث ما رواه (جابر بن عبدالله) رضي الله عنه أن النبي ﷺ: (لَمْ يَزَلْ وَاقِفاً حتَّى غربتِ الشمسُ وذهبتِ الصفرة قليلاً حين غاب القُرصُ، وأردفَ أسامةَ خلفَهُ فَدفعَ رسول الله ﷺ حتى قصد المزدلفة فجمع بين المغرب والعشاء بأذان واحدٍ وإقامَتينِ...)(٣).

ولا يكفي المرور ولا إناخة الراحلة بل لا بد من حطِّ الرحال، ولو لفترة قصيرة، ويتأتى ذلك بمجرد أداء الصلاتين جمع تأخير، والتقاط الجمار للعقبة، ثم له أن ينصرف نحو منى والسنة المبيت، أما ما يقع لأغلبية الحجيج من حطِّ الرحال فقط وصلاة الجمع والتقاط الجمار ومواصلة السير فهو جائز ولا حرج فيه، لأنّ حط الرحال كافي في إدراك هذا الواجب.

٦ ـ المَبِيْتُ بِمِنَى ثَلاثَ لَيَالٍ:

وذلك لرمي الجمار في هذه الأيّام، واقتفاء أثر النبي على في ذلك وهي ليلات الحادي عشر، والثاني عشر من ذي الحجة، فمن تركها كلّها أو ترك ليلة منها فعليه دم، والمبيت يكون ثلاث ليال لغير المتعجّل، وليلتين للمتعجل، قال تعالى: ﴿فَمَن تَمَجّلُ فِي يَوْمَيْنِ فَكُلّا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَن تَأَخّرُ فَلاَ إِثْمَ عَلَيْهِ لِمَن التعجل، النفر من منى بعد تمام يومين فلا حرج عليه، ومن تأخر فلا إثم عليه، أي: ومن تأخر حتى رمي يومين فلا حرج عليه، ومن تأخر فلا إثم عليه، أي: ومن تأخر حتى رمي

⁽١) البقرة: ١٩٨، ١٩٩.

⁽٢) [الجامع لأحكام القرآن] ج٢٥٣/٢.

⁽٣) رواه الإمام مالك.

⁽٤) البقرة: ٢٠٣.

في اليوم الثالث وهو النفر الثاني، فلا حرج عليه أيضاً لمن اتقى»(١).

٧ - الإحْرَامُ مِنْ المِيْقَاتِ الشَّرْعِيُّ:

وهو الميقات المكاني فمن جاوزه حلالاً ولم يرجع إليه فعليه هدي، وقد رخص العلماء لراكب البحر وراكب الطائرة تأخير الإحرام للبَرِّ، أي: إلى النزول بجدة لما في الإحرام في الطائرة من العسر والمشقة، يقول (الشيخ باي) في منظومته:

ورَجُّ صُوا لِرَاكِبِ البَحْرِ وَجَوّ تَأْخِيرَهُ الإحْرَامَ لِلبَرْرِوَوْا

والفتوى بالكراهة بالنسبة لأهل المغرب المَارِّين على رَابِغ بأن يكون ميقاتهم جدة تستند على أن الإمام مالكاً كُرَّه الإحرام قبل الميقات، فمكان التأخير للتيسير، ولقد أفتى الشيخ (أحمد حماني) والشيخ (على المغربي) والشيخ (باي بلعالم) وكثير من فقهاء أدرار من المالكية، وعلى رأسهم الشيخ (محمد بن أبي الكبير) والشيخ (إبراهيم بيوض) من الإباضية بالتيسير على الحجيج، وكتب الشيخ (أحمد حماني) كتاباً كاملاً في المسألة، واستدل بآراء وجيهة وأدلة صحيحة على جواز الإحرام من جدة، والواقع أن الحاج الجزائري والمغربى عموماً يدخل مكة عن طريق جدّة فهي أول نقطة يلج منها إلى البقاع المقدسة، فيكون حكمه حكم أهل جدّة، ولا يلزم العلماء من يحاذي الميقات كما هو حال المسار على رابغ والجحفة بالإحرام، بل قالوا يحرم حيث شاء، والتجربة تعلم صاحبها بأن ما يتأتى للواقف بالميقات، لا يتأتى لراكب الطائرة من غسل ووضوء وتجرد وصلاة ركعتين، ثم الإحرام بالشعيرة قبل الانطلاق من الميقات ومجاوزته والطائرة تمر كلمح بالبصر، فقد يكون الإحرام قبل الميقات أو بعده، وبذلك يكون ترجيح الرخصة في التأخير أولى من التقديم الذي كرّه فيه الإمام مالك رضى الله عنه.

⁽١) الصابوني، [صفوة التفاسير]، ج١/١٣٠، ١٣١.

يقول الشيخ (باي بلعالم) ما نصه: «نقول أن الفتوى المطابقة ليسر الشريعة الإسلامية الغرّاء وسماحتها والموافقة لهدي النبي في وأوامره ونواهيه هي أنه ليس على حجاج الطائرة الذاهبين إلى جدة إحرام إلاّ من ميقات أهل جدّة، ولا نرى هذا رخصة بل نراه عزيمة، فإنها لم تعارض دليلاً معتبراً»(۱).

٨ ـ التَّلْبِيَّةُ:

وهي قوله أي: المحرم فيما رواه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي ومالك في موطئه: «لبيّكَ اللّهمَّ لبيك، لبيْكَ لا شَريكَ لك لبيك، إنَّ الحمد والنّعمة لك والمُلك، لا شريكَ لك»، وقد ذكر هذه الصيغة جابر بن عبدالله في حديث صحيح، وهو يتضمن استحباب الاقتصار على تلبية النبي في حديث العلماء ومنهم مالك والشافعي دون أن يزيد على نصّها المشهور شيئا(٢).

٩ _ الحَلْقُ أو التَّقْصِيْرُ:

والأول إزالة جميع شعر الرأس للرجل، والثاني الأخذ من أطرافه فقط، والسنة أنّ الحلق أفضل من التقصير.

ودليل وجوبه قوله تعالى ﴿وَلَا غَلِقُواْ رُهُوسَكُو حَتَى بَبُلِخَ ٱلْمَدَى عَلَمُ ﴾ (٤)، وهذا الخطاب عام لجميع الأمة محصرا ومُخلّى ومن العلماء من يراها

⁽١) الشيخ محمد باي بلعالم، [المباحث الفكرية شرح على الأرجوزة البكرية] ص، ١٤٥.

⁽٢) كزيادة عمر: «لبيك وسعديك والخير بيديك والرغباء والعمل» وأنس: «لبيك حقاً تعبداً ورقاً»، [الفقه المالكي وأدلته]، ج٨١/٣.

⁽٣) [الجامع لأحكام القرآن] ج٢/٣٥٣.

⁽٤) البقرة: ١٩٦.

للمحصرين فقط، لأن ذلك وقع عند إحصار النبي الله والمسلمين في الحديبية (١)، وقوله لرسوله والمؤمنين: ﴿لَتَنْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَاءَ اللهُ المحديبية كُونَ مُعَلِّقِينَ رُءُوسَكُمُ وَمُقَصِّرِينَ لَا غَنَاقُونَ ﴾ (٢) داخلة في هذا المعنى، وتُقصر المرأة ولا تَحلق، والحلق نُسكٌ في ذاته، وليس مجرد إباحة محظور، وقد قال على: «اللهم أزحم المُحَلِّقِينَ»، [ثلاث مرات] قالُوا: والمُقَصِّرِينَ» (ثلاث مرات] قالُوا: والمُقَصِّرِينَ» (ثلاث مرات) قالُوا:

١٠ - رَمْيُ الجِمَارِ:

ويتضمن رمي جمرة العقبة صبيحة يوم النحر، ورمي الجمرات الثلاث، كل يوم بعد الزوال من اليوم الثاني، والثالث والرابع والأخير، لغير المتعجل، وجمرة العقبة تجب بعد طلوع الفجر من يوم النحر، وينتهي وقتها إلى الغروب، ويجب الدم على تركه كله لأنه واجب، كما يجب في ترك جمرة واحدة من الجمار، بل حتى بترك حصاة عند مالك، وإن كان له عذر فعليه دم، ولا إثم عليه عند مالك.

١١ - التَجَرُّدُ مِنَ المَخِيْطِ والمُحِيْطِ:

وهذا حكم الذكر دون الأنثى، ومن ترك لباسه لعذر ما، كمرض مثلاً، لزمه الدم، ويَلحَقُ به كشف رأس الذكر دون الأنثى، ويلبس نعلين لذلك قال الناظم:

تَجَرُّدُ مِنَ المَخِيْطِ وَالمُحِيْطُ بِلْبْسِهِ الثَّوْبَيْنِ والنَّعْلَ البَسِيْطُ

ودليله ما ورد عن ابن عمر أن رجلاً سأل رسول الله ه ما يلبس المحرم من الثياب؟ فقال رسول الله ه: «لا تلبسوا القمص والعمائم ولا السراويلات ولا البرانس ولا الخفاف إلا أحداً لا يجد نعلين فليلبس خفين

⁽١) انظر [الجامع لأحكام القرآن]، ج٢٠٢/٢.

⁽٢) الفتح: ٢٧.

⁽٣) رواه الإمام مالك.

وليقطعهما أسفله من الكعبين، ولا تلبسوا من الثياب شيئاً مسته الزعفران أو الورس»(۱).

*** - وإِنْ أَرَدْتَ الحَجَّ فَاجْنَحْ لاتِّبَاعْ
*** - لِقَوْلِهِ فِي خُطْبَةِ الحَجِّ خُذُوا
*** - إِنْ جِئْتَ لِلمِنْقَاتِ فَاغْسِلْ وَانْتَعِلْ
*** - بِرَكْعَتَيْنِ حَارِمًا عَلَى الوُجُوبْ
*** - مُلَبِّيًا بِلَفْظِهَا الْمَأْثُورِ
*** - مُلَبِّيًا بِلَفْظِهَا الْمَأْثُورِ
*** - وَفَضَّلُوا الإِفْرَادَ فِيْهِ وَالقِرَانُ
*** - وَلَيْسَ هَدْيٌ مُلْزِمٌ لِلْمُفْرِدِ
*** - وَإِنْ يَكُنْ بِسُمْتُعَةٍ مُبَاشِرًا

مَنَاسِكَ النَّبِيَّ فِي حَجِّ الوَدَاعُ عَنِّي المَمْنَ المَنَاسِكَ لَعَلِّي أَوْخَذُ وَالْبِسْ لِبَاسَ الحَجِّ وَاشْرَعُ فِي العَمَلْ بِالمَشْي أَوْ عِنْدَ الشُّرُوْعِ فِي الرُّكُوبُ مُسْتَأْنِفَا لِقَطْعِهَا النَّسَرُوْدِي أَسْرَ النَّسَرُوْدِي إِنْرَ النَّسَلَةِ أَوْ نُهُوضٍ مِنْ مَنَامُ فَلَمَ النَّسَةَ وَاتْبَعْ تَهْتَدِ فَاحْرِصْ عَلَى السُّنَةِ وَاتْبَعْ تَهْتَدِ أَوْ قَارِنَا فَلْيَذْبَحَنْ مَا اسْتَيْسَرَا أَوْ قَارِنَا فَلْيَذْبَحَنْ مَا اسْتَيْسَرَا

يقول الناظم إن أردت أن تعرف الصفة الشرعية العملية لأداء فريضة الحج فعليك باتباع النبي الله وذلك في المناسك الشرعية التي بينها للصحابة في حجة الوداع، حينما قال في خطبته الشهيرة: «أَيُّهَا النَّاسُ، خُلُوا عَنِي مَنَاسِكَكُم فَلَعَلِي لا أَلْقَاكُم بَعْدَ عَامِي هَذَا، وهذا مضمون قول الناظم:

لِقَوْلِهِ فِي خُطْبَةِ الحَجِّ خُذُوا عَنِّي المَنَاسِكَ لَعَلِّي أُوخَذُ

ثم ذكر أن صفته أنك إذا جنت الميقات الذي يحاذي القطر الذي منه أتيت، فإنك لا تتجاوزه إطلاقاً، ولا بُدَّ من الاغتسال، وهو اغتسال الإحرام والذي هو سنة، وهو غسل ليس لرفع الحدث، ولكنه مشروع للإحرام فلا ينافيه حيض ولا غيره، وعن أسماء بنت عميس أنها ولدت محمد بن أبي بكر بالبيداء فذكر ذلك أبو بكر للرسول على فقال: «مُزهَا فَلْتَغْتَسِلْ ثُمَّ لِتُهلَ» (٢)، ويلبس الحاج لباس الحج وهو ما ليس مُحيطاً ولا مَخيطاً، وقد

⁽١) رواه الإمام مالك عن ابن عمر.

⁽٢) رواه الإمام مالك.

حدَّدَه الفقهاء بأنه إزار بالوسط، ورداء على الكتفين، ويلبس نعلين، والسنة هاته، فلو التَحَفّ برداء واحد ساتر للعورة فقد أجزأه وخالف السنة.

والشُّروع في العمل أي: في العبادة وذلك ما يقصده الناظم، فيبدأ بصلاة ركعتي الإحرام، وهما ركعتان خفيفتان بالفاتحة والكافرون، في الأولى ومع سورة الإخلاص في الثانية، ثم يحرم على الوجوب، ودليله ما ورد عن عروة بن الزبير: «أنَّ رسول الله الله كان يُصلي في مَسجدِ ذي الحُلِيفَة ركعتَيْن فإذَا استوت بِهِ رَاحلَتَهُ أَهَلَّ (())، ويكون الإحرام مُقترناً بِمشي أو ركوب، وحينما يشرع في التلبية يتقيد بلفظها الذي أُثِرَ عن النَّبِي الله وقد أشرنا له من قبل.

ولا بد من تجديد التلبية بعد تغيَّر الأحوال من ركوب وقيام وقعود، ونوم ووضوء، وصعود وهبوط، وبعد الصلوات المفروضة، وعند لقاء الأصحاب والرفاق، وقد فصَّلَ الناظم كل هذه الأحوال في الأبيات الفارطة.

ثم شرع يتكلَّم عن أحوال وأنواع الحَجِّ التي ينويها صاحبها منذ الانطلاق، وهي لا تعدو ثلاثة أنواع قال فيها المالكية: «أَفْضَلُ أنواع الإحرام الإفرادُ ثمَّ القِرانُ ثم التَّمَتُّعُ»(٢)، وهي كالتالي:

١ ـ الإفرادُ:

وهو كما أشار النّاظم الأفضل في مذهبنا المالكي وهو سنّة المصطفى عليه السلام وبذلك قال الشافعية أيضاً فعن جابر قال: «أقبلنا مُهلّينَ مع رسول الله عليه بالحجّ مُفرِداً... حتّى إذا قدِمنَا فَطُفْنَا بالكعبة وبالصّفا والمَروَة فَأَمَرَنَا رسول الله أن يَحلّ منّا مَن لَم يكُن مَعَه هدي»(٣).

⁽١) رواه الإمام مالك.

⁽٢) عبدالرحمان الجزيري [الفقه على المذاهب الأربعة] ج ١٩٠/١.

⁽٣) [الإشراف على مسائل الخلاف] ج ٢٣٣/١.

وقالت حفصة للرسول ﷺ: "مَا شَأْنُ الناس حلوُّا ولم تحل أَنتَ مِن عُمْرَتِكَ؟ فقال: إِنِّي لبدت رأسي وقلَّدْتُ هَديي فَلا أَحِلٍّ حَتَّى أَنْحَرُ ا(١)، والظاهر أن حفصةً ظنت النبي معتمراً فسألته عنِّ عدم تَحلَّله للتمتع فأجابها بأنه مفرد، وثبت عن ابن عباس إفراد النبي هذا، (وقد صح قوله الله لعلي حين قدم من اليمن: «بم أهللت؟» قال: أهللتُ بإهلال كإهلال رسول الله على، قال: «هل سقت الهدي؟» قال نعم. فأمره أن يبقى على إحرامه)(۲)، وقد وردت نصوص تؤكد تمتع النبي الله وأخرى تثبت إفراده، وكان ذلك مظنة طعن البعض في أحكام الشريعة حيث لم يتفق الرواة على ما شاهدوا وسمعوا منه ﷺ، مع أنهم رافقوه وتواجدوا معه في حجة الوداع، وقد ردّ العلماء على هذا اللبس ومنهم (الطحاوي) و(ابن العربي المالكي)، وكانت خلاصة جوابهم: أن النبي ﷺ انتظر الوحي ليعرف كيفية الحج فلم ينزل فأهل بحجة فسمعه جابر وعائشة فنقلا عنه ذلك، وانتظر الاقرار من الله فلم يأت فقال لبيك بحجة وعمرة فسمعه أنس فنقل ذلك، فنزل جبريل فقال له: «صلّ في هذا الوادي المبارك وقل عمرة في حجة افأمر أصحابه أن يفسخوا الحج إلى العمرة، وبقي على إحرامه وقال لهم: «افعلوا ما أمرتكم به، فلولا أنّ معي الهدي الأحللت كما تحلون، وقال في رواية مسلم من حديث جابر: «لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما سقت الهدي ولجعلتها عمرة (٣)، قال (أبو بكر بن العربي): "فارتفع التناقض وزال التعارض، وانتظم القول من رسول الله ﷺ والعمل منه ومن أصحابه»(٤).

وعند الحنابلة التمتع أفضل، وهو ما يفتى به في الحجاز، ولكن مالكاً والشافعي آثرا الإفراد، وقالا بأن فعله الله أقرب ولا تقوم الحجة بأمنيته لأن ذلك من باب التسهيل على أمته، ولم يكن الله ليتركه يفعل المفضول ويتمنى

⁽١) رواه مالك.

⁽٢) رواه البخاري ومسلم والترمذي.

⁽٣) رواه مسلم، ونقله البغوي في [شرح السنة]، ج٨٣/٧.

⁽٤) كتاب [القبس شرح موطإ مالك بن أنس]، ج٢/٥٥٨، ٥٥٩.

الأفضّل إذْ لا يفضل الله وهو القدوة إلا الأفضل، وخاصة في حجة الإسلام المفروضة وقد كانت الأولى والأخيرة، فكانت نموذجاً للاتساء والاتباع (١٠).

القِرَانُ:

وهو يلي الإفراد في الفضل وهو أفضل النسك عند الحنفية، وصورته أن يحرم الحاج بالعمرة والحج معاً ناوياً القران بينهما. ويصحُّ إن نوى العمرة ثم أردف الحج عليها (٢)، ودليله قوله على: «مَنْ أَحْرَمَ بِالحَجِّ والعُمْرَةَ كَفَى لَهُمَا طَوَافٌ وَاحِدٌ ولا يَجِلُ حتَّى يَقْضِي حَجَّهُ ويَجِلُ مِنْهُمَا جَمِيعاً» (٣)، ووردت أحاديث أخرى عن عبدالله بن عمر والمقداد بن الأسود في الإرداف للعمرة على الحج وهي جائزة، وفيها سعة ورخصة.

التَّمَتُّخُ:

ويترتب على القران والتمتع هدي ولا شيء على الإفراد بالحج وحده لذلك قال الناظم:

⁽۱) نفسه، ج۲/۹۵۹.

⁽٢) [الإشراف على مسائل الخلاف] ج ٢٣٠/١.

⁽٣) رواه ابن ماجه.

⁽٤) [بداية المجتهد] ج١/٤٤٦.

⁽٥) البقرة: ١٩٦.

وَلَيْسَ حَدْيٌ مُلْزِمٌ لِلْمُفْرِدِ وَلِيْسَ مَدْيٌ مُلْزِمْ لِلْمُفْرِدِ

فَاحْرِصْ عَلَى السُّنَةِ وَاتْبَعْ تَهْتَدِ أَوْ قَارِناً فَلْيَذْبَحَنْ مَا اسْتَيْسَرَا

ومعنى هذين البيتين متضمن في تكملة الآية [197] من البقرة التي سبق الاستدلال بها وهي قوله تعالى: ﴿فَنَ تَمَنَّعَ بِالْمُثْرَةِ إِلَى الْمُتِمَّ فَا اَسْتَيْسَرَ مِنَ الْمُدَّيِّ فَنَ لَمْ يَكُنُ أَهْلُهُ لَمْ يَكُنُ أَهْلُهُ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ذَالِكَ لِمَنَ لَمْ يَكُنُ أَهْلُهُ حَاضِي ٱلْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ (١).

ويشترط في هدي التمتع والقران عدم إقامة المتمتع والقارن بمكة أو ذي طوى وقت الإحرام، لقوله تعالى: ﴿ وَالِكَ لِمَن لَمْ يَكُنُ أَمّلُهُ حَاضِي الْسَيْجِدِ الْخَرَامِ ﴾ أن يحج من عامه فمن أهل بالعمرة قبل شوال وتحلل منها قبله فلا يعتبر متمتعاً ولا قارناً، وأن لا يعود المعتمر بعد التمتع بالعمرة إلى بلده أو لمثله في البعد، وعليه أن يفعل أركان العمرة في أشهر الحج، بل ولو فعل بعض أركان العمرة قبل غروب الشمس آخر يوم من رمضان، وبعضها بعد الغروب أجزأته لكونه دخل بمغرب ليلة العيد في أشهر الحج "الحج

٩٠٥ ـ وَمَنَعُوا الذَّكرَ سِنْرَ وَجُهِهِ
٩٠٥ ـ لَكِنَّمَا الأَثْنَى تُعَرِّي وَجُهَهَا
٩٠٥ ـ إلا لِخَوْفِ فِنْنَةٍ لِلنَّاظِرِينْ
٩٠٥ ـ وَجَوَّزُوا حَمْلَ المُلَبِّي حَاجَتَهُ
٩٠٥ ـ إِنْ كَانَ لِلإِنْفَاقِ أَصْلاً وَضُعُهَا
٩٠٥ ـ وَجَوَّزُوا غَسْلَ الثِّيَابِ وَالبَدَلُ
٩٠٥ ـ وَحَرَّمُوا الطِّيْبَ وَتَحْلِيْقَ الشَّعَرْ
٩٠٥ ـ كَذَا الجِمَاعَ فِيْهِ وَالمُقَدِّمَانَ

أَوْ وَضَعَهُ السَّاتِرَ فَوْقَ رَأْسِهِ وَتَسْتُرُكُ الأَكُفَّ لا تَسْتُرُهَا فَلْتَسْتُرِ الوَجْهَ بِلا غَرْدٍ يُعِينُ بِرَأْسِهِ أَوْ شَدَّهُ مِنْ طَلَقتَهُ وَكَانَ فَوْقَ جِلْهِ يَسِحُ زِمُهَا وَجَوَّزُوا أَنْ يَسَتَّقِي وَيَسْتَظِلْ وَجَاذِرِ الوَّلُ خِيْفَةَ الفَواتُ وَحَاذِرِ الوَّلَلَ خِيْفَةَ الفَواتُ

⁽١) البقرة: ١٩٦.

⁽٢) البقرة: ١٩٦.

⁽٣) [الفقه المالكي وأدلته]، ج٢/١٨٥.

يقول الناظم إن للإحرام ممنوعات: لا بد من مراعاتها وهي تتلخص فيما يلي:

١ - يَحرم لبس الذكر المحيط ببدنه، أو عضو من أعضائه، أما إذا كان غير محيط ولا مخيط، وألقاه على كتيفيه، أو لفَّ به وسطه فلا مَنْعَ ويُمنع الذكر ستر وجهه، لما ورد عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول: «مَا فَوْقَ الذَّقْنِ مِنَ الرَّأْسِ فَلا يُخْمِرُهُ المُحْرِمُ» (١).

Y - يحرم ستر المرأة وجهها ولو بخمار، وهو معنى قولهم: إحرام المرأة في وجهها وكفيها فقط، وقد استثنى الفقهاء خوف الفتنة، فحينها لا يُحرم عليها ستر وجهها، شريطة أن يكون بلا غرز، ولا ربط، بل يسدل ولا يكون لِحَرِّ أو بَرْدٍ ففيه الفدية، ولا يكون لِحَرِّ أو بَرْدٍ ففيه الفدية، لذلك ورد عن (عبدالله بن عمر) أن النبي على قال: «لا تنتقب المرأة ولا تلبس القفازين» (٢).

لَكِنَّمَا الْأَنْثَى تُعَرِّي وَجُهَهَا وَتَتْرُكُ الْأَكُفَّ لاتَسْتُرُهُا لِأَكُفَ لاتَسْتُرُهُا إِلاَ خَرْدٍ يُعِينُ إِلا خَرْدٍ يُعِينُ

وزادوا في الممنوعات دَهْن الرجل رأسه، وإزالته الظُفر، ومسَّ الطِيبِ من الذكر والأنثى، والجماع ومقدماتِه، والزواج والتزويج، والأول لنفسه والثاني لغيره، والتعرُّض لشجر الحرم، والحيوان البرِّي بالصيد والقتل، وقد أمر النبي عجب بن عجرة حين حلق بالفدية (٣)، ونهى في حديث (عبدالله بن عمر) عن مس الزعفران والورش (٤)، ووردت الآية بأن لا رفث في الحج، وفسره المفسرون بالجماع، وقد صحّ عن أبي غطفان أن أباه طريفاً تزوج وهو محرم فرد عمر بن الخطاب نكاحه وأبطله (٥)، وفي

⁽١) رواه مالك.

⁽٢) رواه الإمام البخاري.

⁽٣) رواه الإمام مالك عن كعب بن عجرة.

⁽٤) رواه الإمام مالك عن عبدالله بن عمر.

⁽٥) رواه مالك عن داود بن حصين.

(البخاري): «إن الله حرم مكة فلم تحل لأحد قبلي ولا تحل لأحد بعدي، وإنما أحلت لي ساعة من نهار لا يُخْتَلَى خَلاَهَا ولا يعضد شجرها، ولا ينفر صيدها، ولا تلتقطُ لقطتها إلا لمعرّف»(١).

ومن الجائزات أثناء الإحرام كما ذكر الناظم:

١ - حمل الملبّي أي: المحرم حاجته فوق رأسه لحاجة مُلحة ولم
 تكن الحاجة لتجارة وإلا مُنع، وعليه الفدية إن فعل.

٢ ـ شدُّ الحزام وسماه منطقة، ووضع لها الناظم شرطين فقال:

إِنْ كَانَ لِلإِنْفَاقِ أَصْلاً وَضْعُهَا وَكَانَ فَوْقَ جِلْدِهِ يَحْزِمُهَا

والمعنى أن يشدَّه على جلده لا على إزاره أو ثوبه، وأن يكون لنفقته الخاصة على نفسه وذويه لا إن حمل بها نفقة غيره ولا لتجارة فإن شدَّها فارغة أو لنفقة غيره أو لتجارة فعليه الفدية.

٣ ـ يجوز للمحرم أن يغسل ثيابه التي أحرم فيها، لأجل نجاسة وقعت عليها بالماء الطهور دون الصابون، ولا شيء عليه فيه لو قتل قُمَّلاً مثلاً في الغسل، فإن لم يكن الغسل لنجاسة، بل كان لوسخ أولترفَّه، وكان به حشرات وغسله فعليه الفدية، بقدر ما فيه.

٤ ـ جواز إبدال الثوب الذي أحرم فيه بثوب آخر، ولو كان لوجود قمل فيه مثلاً وجاز له أن يبيعه.

جاز اتقاء الشمس والريح والمطر والبرد، عن الوجه والرأس باليكِ
 أو بشيء مرتفع من ثوب أو غيره، بلا لُصُوقٍ.

٦ جاز التظلل بالبناء والخيمة والشجر والمحمل والمَحَفَّةِ وغيرها،
 ورجع ثانية إلى المُحرَّمات في الإحرام فتكلم عن حُرمة مسَّ الطيب كالورس
 والزعفران والمسك والعطر والدهن المطيب، باستثناء ما يُصيبه من طيب

⁽١) رواه البخاري عن ابن عباس.

وعلى التحريم قِسْ مَا بَقي من الجماع والمقدمات له، وقد ألمحنا لكل هذا سابقاً كما أكد الناظم على ضرورة الاحتياط والتحرّز من المحرمات حتى لا يفسد الحج^(۲).

ويلحق بالمحرمات قتل الحيوان وصيده مهما كان نوعه أو شكله أو حجمه، وقد حرم الله عَلَى المحرم صيد البر، لقوله تعالى: ﴿ يَكَأَيُّهَا الَّذِينَ وَامَنُوا لَا نَقْنُلُوا الْعَيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ ﴾ (٣)، وأحل لَهُ صيد البحر بلا استثناء للمحرم أو غيره، وذلك في قوله تعالى: ﴿ أُحِلَ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَنَعًا لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَنعًا لَكُمْ وَلِلسَيَّارَةً ﴾ (٤).

وبذلك يحرم على المحرم صيد البر، ويلحق بالحرمة لصيد البر امتلاك الحيوان البري بأية وسيلة كانت، كالشراء أو الصدقة أو الهبة أو الوديعة، باستثناء الترخيص في قتل الحيوان الذي يبدو ضرره ويظهر خطره، كالفأر والعقرب والحدأة والحية والغراب والسباع المفترسة، فقد ورد في رواية أبي هريرة أن النبي على قال: «خمس قتلهن حلال في الحرم: الحية والعقرب والحدأة والفأرة والكلب العقور»(٥)، قال صاحب [الفقه المالكي وأدلته]: «والإحرام المعتبر في الصيد: إحرام المكان أي: الحرم المكي، وإحرام النسك أي الحج والعمرة، فالموجود بالحرم المكي يحرم عليه الصيد

⁽١) رواه الإمام مالك.

 ⁽٢) قال تُعالى: ﴿الْحَبُّ أَشْهُرٌ مَّمْلُومَكُ فَمَن وَمَن فِيهِكَ ٱلْمَجَّ فَلاَ رَفَكَ وَلا هُسُوتَ وَلاَ عِمالَ فِي ٱلْحَبِيُ ﴾ [البقرة: ١٩٦].

⁽٣) المائدة: ٩٠.

⁽٤) المائدة: ٩٦.

⁽٥) رواه أبو داود.

ولو لم يكن محرماً بحج أو عمرة، والمحرم بحج أو عمرة يحرم عليه الصيد ولو لم يكن بالحرم»(١).

وأذا ذنت مكنة منك فاغتسل ما عن كذا من كذا البيت الحرام من كذا ما عن كذا عن المنطق المشجد ما عن المنطق المشجد السّعيد السّعيد من المنطق المنطق

بِذِي طُوَى مِنْ غَيْرِ دَلْكٍ وَارْتَحِلْ مُسلَبِّيًا بِسِهِمَّةٍ وَحَسامِسَدَا تَسلُسِيَّةً وَكُسلَّ أَمْسِرٍ وَالسُرِعَسا مِنْ مَدْخَلِ السَّلامِ فَوْراً تَبْتَدِي وَطُسفُ إِذَا أَتَيْسَتَ مِسْ بَسِعِيْدِ فَإِنْ حُسِسْتَ فَالْثَمِ السَيدَ وَلاَ كَذَا أَشِرْ لِسلرُّكُنِ دُوْنَ لَسْسِهِ

يقول الناظم إذا دَنَتْ مكَّة، وأنْتَ محرِم مُلَبٍ منذ مغادرة الميقات الشرعي، فالأفضل أن تغتسل بالمكان المسمَّى (بِذِي طَوَى)، وذلك اتّباعاً له الله في حجته الشهيرة، ويكون الغسل بصبِّ الماء مع إمرار اليد بلطف دون تدلك، ثم يرتحل الحاجُّ إلى مكة بعد غسله مواصلا التلبية بهمَّة وخشوع وفي التلبية توحيد وحمدُ لله رب العالمين.

ويؤمر الحاج والمعتمر أن يكون دخوله استحبابا من [كَدَاءِ النَّنِيَّةِ] اسم لطريق بين جبلين، فيها صعود يهبط منها مباشرة على ما يسمى (باب المعلى)، وهي مقبرة فيها السيدة (خديجة أم المؤمنين) رضي الله تعالى عنها، وتحسب له زيارة المقبرة متى تيسَّرَ له ذلك، ولا فرق في الدخول من هذا الطريق لمن جاء من طريق المدينة أو جدة أو غيرها، إن تيسر له ذلك لأنه إذا دخله منه يستقبل وجه الكعبة، ولأنه الموضع الذي دعا فيه إبراهيم ربه لعُمْرَانِ الحرم بقوله: ﴿رَبَّنَا لِيُقِيمُوا المَّلَوةَ فَاتِّمَلَ أَفِيدَةً مِن النَاسِ تَهْوِئ إِلَيْهِمُ وَآرَدُقُهُم مِّنَ الثَّمَرَتِ﴾ (٢)، ثم ذكر بأن المستَحبُ أن يولي وجهه شطر المسجد الحرام ويترك كل ما لا فائدة فيه، إلا ما هو ضرورة

⁽١) [الفقه المالكي وأدلته] ج٢/١٩٤.

⁽٢) إبراهيم: ٧٧.

كحط الرحال وتعيين نزل الإقامة، ثم يبادر للمسجد الحرام، ويكون قد قطع التلبية بمجرد رؤيته لبيوتات مكة.

والمستحب أن يدخل المحرم حاجاً أو معتمراً من باب (بَنِي شَيْبَةً) ويُعرف الآن (بباب السَّلام)، لفعله الله ذلك. وقد نبَّه الإمام مالك إلى ضرورة المبادرة إلى المسجد الحرام، ولا يُقدِّمُ عليه غيره لما في ذلك من سوء أدب مع الله.

وذكر الناظم أن أول ما يقوم به في دخوله المسجد الحرام وقد رأى الكعبة، أن يقصد الحجر الأسود وهو حجر من الجنة أوْدَعَهُ جبرائيل في جوف جبل أبي قبيس أيام طوفان نوح، ثم أهدي لإبراهيم حينما كُلُفَ ببناء الكعبة فوضعه في موضعه من البناء المقدس، وقد جاء في الأثر: «الحجر الأسود ياقوتة بيضاء من ياقوت الجنة، وإنما سودته خطايا المشركين، ويبعث يوم القيامة مثل أحد يشهد لمن استلمه يوم القيامة»(١) والناس يتنافسون عليه في تدفق وشوق، والسنة أن يستلم الحجر الأسود فيُقبِّلُه بفمه إن قدر وهو عسير، فإن لم يستطع وزُوجِمَ، يكفي أن يستلمه بيده ويضع اليد على فمه من غير تقبيل، وفي كراهة الصوت وجوازه في التقبيل قولان، فإن زُوحم أكثر أمكنه أن يشير له من بعيد وكبَّر وكفاه ذلك.

وقد قال النبي الله المحجر الأشود يمين الله في الأرض وعن أبي هريرة أن النبي الله قال: «وكل بِهِ سَبْعُونَ مَلَكا فَمَنْ قَال: اللّهم إِنِّي أَسْأَلُكَ الْعَفْو والعَافِية فِي الدُّنيَا والآخِرَة ، رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنيَا حَسَنَة وفِي الآخِرة حَسَنَة وقِي اللَّغِرة حَسَنَة وقِي اللَّول وقِينَا عَذَابَ النَّارَ قَالُوا آمِينَ (٣)، وتقبيل الحجر سنَّة في الشوط الأول مستحب في غيره، وقد ورد عن (عمر بن الخطاب) أنه قال وهو يطوف بالبيت للركن الأسود: «إنما أنت حجر، ولولا أني رأيت رسول الله عليه قبله) عليه عليه عليه عليه عليه الله الله عليه عليه الله عليه عليه الله الله عليه الله عليه الله الله عليه الله الله عليه الله الله عليه الله الله الله الله عليه الله الله عليه الله عليه الله عليه الله عليه الله عليه الله عليه الله الله عليه الله الله عليه عليه عليه الله عليه الله عليه عليه الله عليه اله عليه الله عليه عليه عليه عليه الله عليه عليه الله عليه الله عليه الله عليه

⁽١) إدريس العراقي، [تحفة الناظر]، ص: ٤٧ ـ ٤٨.

⁽٢) رواه أحمد بنّ حنبل، [المسند]، ج١/٤٢٥.

⁽٣) نقله الشيخ أحمد صالحي. وهو حديث مروي عن أبي هريرة.

⁽٤) رواه الإمام مالك.

إذا دخل المسجد يُسرع في طواف القدوم، وينوي كونه واجباً، ولا يَنويهِ نَفلاً، لأنه سيعيده بنيَّةِ الوجوب، ويعيد السعي إذا سعاه ليَقَعَ السَّعْي بعد طواف واجب، فإن خَافَ الفواتَ ترك الطواف، وأعاد السعي بعد طواف الإفاضة، وعليه دمَّ لفوات طواف القدومِ، الذي ضاق عنه الوقت.

ويذكر الفقهاء أن العجز عن التقبيل بالفم، يكفي عنه وضع اليد عليه ووضعها على الفم دون صوت، فإن حيل بينه وبين ذلك وكثر الزحام كفاه أن يشير من بعيد ويكبّر واضعا يده على فمه، والتكبير مع كل تقبيل مندوب، وأشار إلى أن الركن اليماني يُلمسُ باليد وتوضع على الفم مع التكبير، وذلك في الشوطِ الأول، ويُستحب في الأشواط الباقية، هذا إذا لم يكن هنالك ازدحام مُرهِقٌ، فإن كان فلا بأسَ بالنسبة للركن اليماني، أن يكبر إذا حاذاه ويدع اللمس ولا شيء عليه لَيْلا يُؤذي غيره (١)، ويُؤثّرُ أن الحاج يدعو بما تَيَسَّر له فإن كان ما بين الركن اليماني والحجر الأسعد فليقل: ﴿ رَبُّنَا وَالْنِنَا فِي ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي ٱلْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّادِ ﴾ (٢)، ودليل مشروعيته ما روي عن عبيد بن جريج من حديث ابن عمر، وما رواه ابن عمر عن عائشة فيما أورده الإمام مالك، كما نقل ابن الطفيل من رواية للترمذي، قال كنت مع ابن عباس، ومعاوية لا يمر بركن إلا استلمه، فقال له ابن عباس: «إن النبي الله الم يكن يستلم إلا الحجر الأسود والركن اليماني (٣)، ومع ذلك فهو مسنون غير واجب لما ورد عن هشام بن عروة عن أبيه قال: قال رسول الله الله العبدالرحمان بن عوف: اكيف صنعت يا أبا محمد في استلام الركن، فقال عبدالرحمان: استلمت وتركت، فقال له رسول الله ﷺ: ﴿أَصِيتٍ ﴿ ثُنَّا.

⁽١) [سراج السالك] ج١٠/١٠.

⁽٢) البقرة: ٢٠١.

⁽٣) رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح.

⁽٤) رواه الإمام مالك.

١٦٥ - وَالْبَدُأْ بِرَمْلٍ فِي الشَّلاثَةِ الأولْ
 ١٩٥ - وَصَلِّ رَكْعَتَيْنِ مِنْ خَلْفِ المَقَامُ
 ١٩٥ - مُقَبِّلاً مُزَمْزِمًا ثُمَّ الصَّفَا الصَّفَا مُعَبِّلاً مُزَمْزِمًا ثُمَّ الصَّفَا الصَّفَا المَّبَلَةِ البَيْتِ الحَرَامَ تَقِفَنْ
 ١٩٥ - وُخُبَّ لِلشَّنةِ فِي بَطْنِ المَسِيلُ
 ١٩٥ - وَخُبَّ لِلشَّنةِ فِي بَطْنِ المَسِيلُ
 ١٩٥ - وَأَوْجَبُوا لِلطَّانِفِ الطَّهَارَهُ
 ١٥٠ - وَأَوْجَبُوا لِلطَّانِفِ الطَّهَارَهُ
 ١٥٠ - لَكِنَّهَا فِي السَّعْي لَيْسَتْ تَجِبُ
 ١٤٥ - لَكِنَّهَا فِي السَّعْي لَيْسَتْ تَجِبُ

وَامْشِ البَوَاقِي فِي أَنَاةٍ وَمَهَلُ وَادْعُ الإِلَهَ فِي مَقَامِ الالْتِوْامُ مُكَبِّراً مُهَلِّلاً مُعْتَرِفًا مُكَبِّراً مُهَلِّلاً مُعْتَرِفًا مُكَبِّراً مُهَلِّلاً مُعْتَرِفًا لِمَرْوَةٍ كَمَا فَعَلْتَ تَسْعَيَنْ وَاكْمِلِ الجَلِيلُ وَأَكْمِلِ السَّبْعَةَ وَاطْلُبِ الجَلِيلُ فِي السَّعْيِ وَالطَّوَافِ حَالَةَ الصَّفَا وَسِتْرَدِ العَوَارَا وَسَتْرَدُ العَوَارَا وَسَتْرَدُ العَدوارَا وَسَتْرَدُ العَدوارَا وَسَنْدَهُ إِللَّهِا فِي حَالَتَيْهِ أَغْلَبُ وَلَا الْمَالِيةِ أَغْلَبُ وَلَا الْمَالُدِ الْمَالُدِ العَدوارَا وَسَنْدَهُ إِللَّهُا فِي حَالَتَيْهِ أَغْلَبُ وَلَا الْمَالُدِ وَلَا الْمَالُولِ الْمَالُدِ الْمَالُدِ الْمَالُولُ وَلَا الْمَالُولُ وَلَا الْمَالُولُ وَاللَّهُ الْمَالُدُ الْمَالُولُ وَلَا اللَّهُ الْمَالُولُ وَلَا الْمَالُولُ وَلَا الْمَالُولُ وَلَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ الْمَالُولُ وَاللَّهُ اللَّهُ الْمُعْلَى اللَّهُ الْمُعْلَى اللَّهُ اللَّهُ الْمُلْكِلَالُولُولُولُولُولُولُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الْمُعْلِي اللَّهُ اللَّلْمُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ا

ومما يُسنُّ في حق الحاج أن يُرْمِلَ إذا كان ذكراً في الأشواط الثلاثة الأولى فقط، والرَّملُ فوق المشي ودون الجري، ولا يُسنُّ في حق المرأة ويسن في الأشواط الثلاثة الأولى من طواف القدوم للآفاقي، وأمَّا أهل مكة فلا طواف للقدوم لهم، لأنهم مُقيمون فيها لا قادمون إليها، ولذلك لا يُسنُّ لهم الرمل في طواف الإفاضة بل يندب، والحاصل أن الأشواط الأربعة المتبقاة يَمشِي فِيهَا الطائف ولا يُرمِلُ لذلك قال الناظم:

وَابْدَأْ بِرَمْلٍ فِي الشَّلاثَةِ الأُولُ وَامْشِ البَّوَاقِي فِي أَنَاةٍ وَمَهَلْ

ودليله حديث (جابر بن عبدالله) أنه قال: «رأيت رسول الله الله من الحجر الأسود ثلاثة أطواف ويمشي أربعة»(١).

ثم شرع الناظم يتكلم عن بقية ما يجب على الحاج فعله، فمجرد إنهاء طواف القدوم، فإنه يُؤمر بواجب آخر، هو صلاة ركعتين عند مقام إبراهيم الخليل عليه السلام، هذا إذا لم يكن هنالك ازدحام قاهر مرهق، وإلا صلاهما حيث أمكنه من المُتسع الذي يُحاذي المقام، ولو بَعيداً عنه، ومن مندوبات الطواف أن يدعو الله قبل الركعتين وبعد الطواف، وذلك بالمُلتزَمِ وهو حائط البيت بين الحجر الأسود وباب الكعبة، ويسمى الحَطِيْمُ،

⁽١) رواه الإمام مالك ومثله عن نافع عن عبدالله بن عمر.

وقد كان الرسول الله يضع صدره ووجهه بالملتزم ويدعو الله بما شاء ويقبل الحجر الأسود إن أمكن، ثم يشرب من ماء زمزم، ويُسمى الثَّرة، ويستحب له أن يَتَضلَّعَ منه وجاز له أن يتوضأ به، وزمزم لما شُربَ له، ودعاؤه المأثور: «بِسم الله اللهُمَّ ارْزُقْنَا بِهِ عِلْماً نَافِعاً وَرِزْقاً وَاسِعاً وَرَيّاً وَشبَعاً، وَشِفَاءَ مِنْ كُلِّ دَاءٍ وسقمٍ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ، واغْسِلْ بِهِ قَلْبِي وامْلاَهُ مِن حِكْمَتِكَ».

ثم يتوجه الحاج إلى الصفا والمروة بغرض أداء السَّعي وهو ركن من أركان الحج، ويبدأ بالصفا لكونه من شعائر الله وينتهي إلى المروة وذلك شوط، وشرطه أن يتقدَّمه طوافُ واجب، والبَدءُ بالصفا مُلزم فإن بدأ من المروة ألغى الشوط وبدأ من الصفا، وفي حديث جابر أنه قال: سَمِعْتُ رسُولَ الله على حين خَرَجَ مِنَ المَسْجِدِ وهُو يُرِيْدُ الصَّفَا وهو يقول: «نَبْدَأُ بِمَا بَدَأَ الله بِه فَبَدَأَ بِالصَّفَا»(١).

والذهاب شوط والإياب شوط، ولا بد من إتيانها متوالية، ولا يجوز أن يَفرق بينها، فإن فَرق بينها وطال جدا ألغى ما فعله، وابتدأ وجوبا، فإن كان الفصل يسيرا، والضرورة قاهرة، أو مُعينة عليه جاز ولا يعيد.

ويُطلب من السَّاعي أن ينوي الوجوب أي: أداء الركن، وسُنَّ له تقبيل الحجر الأسود قبلة إن أمكن قبل التوجه للصفا، وأما وصل الطواف بالسَّعي فواجب يَلزمه بتركه دم.

يَرقَى الذَّكُرُ قُبالة البيت الحرام على الصفا، وهو حجر من أصل (جبل أبي قبيس)، ويَدعُو الله هناك، وقيل يَقْرَأُ الآيَةَ: ﴿إِنَّ اَلصَفَا وَالْمَرُوةَ مِن شَعَآبِرِ اللهِ قَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطُوَّفَ بِهِمَا وَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا اللهِ قَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَو اعْتَمَر فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطُوَّفَ بِهِمَا وَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا وَمَن تَطَوَّقَ بَعْلَ اللهِ قَلَى اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ على الصفاء بن عاشور): «ولما كانت الجملة تذييلاً فليس فيها دلالة على (محمد الطاهر بن عاشور): «ولما كانت الجملة تذييلاً فليس فيها دلالة على

⁽١) رواه مالك.

⁽٢) البقرة: ١٥٨.

أن السعي من التطوع أي من المندوبات، لإنها لإفادة حكم كلي بعد ذكر تشريع عظيم، على أن تطوع لا يتعين لكونه بمعنى تبرع بل يحتمل معنى أتى بطاعة أو تكلف طاعة»(١).

ويُسن في السعي الخبب في بطن المسيل، وهو الإسراع بين الميلين، وهما الآن العمودان الأخضران، فيُسرع بينهما في الذهاب إلى المروة والرجوع إلى الصفا وفي جميع الأشواط، وهو فوق المشي ودون الجري، ويَطلب الساعي ربه بإلحَاحٍ وصفاءٍ ونقاء سريرة، حتى يكون من المقبولين.

والواجب كما يقول الناظم: أن يكون الطائف في طوافه على طهارة، والمقصود أنَّ الطُّهرين واجبان في الطواف وكذلك ستر العورة.

وأما في السعي فمندوبة غير واجبة، أي: طهارة الحدث والخبث، فإن سعى مُحدثاً أو عَلقت به نجاسة جاز سعيه مع كراهة (٢)، ويُندب الخروج للسَّعي من باب الصفا، ويُندب استقبال القبلة عند الرَّقي عليهما والدعاء بلا حدُّ.

وَحَضِّرِ النَّفْسَ لِيَوْمِ التَّرْوِيَهُ فَاحُفَظْ مَنَاسِكَ الأَدَاءِ وَاسْمَعِ وَصَلِّ خَمْسَ صَلَوَاتٍ لاَ تَنِي وَمُحْيِيًا لَيْلَتَهَا بِاللَّذِي وَمُحْيِيًا لَيْلَتَهَا بِاللَّذِي صَبِيْحَةَ التَّاسِعِ وَاحْدَرِ الفَوَاتُ وَاجْمَعْ وَقَصِّرِ الأَدَاءَ لِلظَّهْرِين عَلَى وُضُوءٍ لازِم وَلْتَبْتَهِلْ مُصَلِيًا عَلَى النَّيْمِي الأَحْرَمِ مِنَ الحُضُورِ ضِمْنَهَا وَلْتَقْتَفِ لِلْمَوْقِفِ الأَعْظَم غَيْرَ عَرِنَهُ

⁽١) [التحرير والتنوير] ج٢/٢٤.

⁽٢) [سراج السالك] ج١١٢/١.

يتكلم الناظم هنا عمّا يجب على الحاج فعله بعد أدائه طواف القدوم والسعي بين الصفا والمروة فبالنسبة للمفرد فإنه مجبر على انتظار أيام الحجّ المتبقاة ليكمل ما فرض عليه وما سن وما ندب من الأعمال، ولذلك يبقى الحاج مُحرما ملبيّاً خلال الأيام اللاحقة، إلى أن يحين وقت الشعائر الرسمية الأخرى، ويندب حضور الحاج لخطبة الإمام بمكة بالمسجد الحرام يوم السابع من ذي الحجة، ومهمّة الإمام في هذا اليوم تعليم الناس كيفية الخروج إلى مِنَى وعرفات، وما يغلب فعله منهم فيها وجوبا واستِنَاناً واستحباباً، مع التفصيل في شرح كيفية النفور من عرفات إلى مزدلفة إلى منى، وما في ذلك من الأجر والترغيب والمثوبة.

ونُدبَ الذهاب إلى منى قبل زوال اليوم الثامن من ذي الحجة، ليُدرك الظهر بها، وهو اليوم الذي يُسمى يوم التَّرْوِيَةِ ثم يُندب له على سبيل السُنيَّة أن يبيت ليلة التاسع من ذي الحجة، أي يوم التروية ليلا في منى، ويُصلِّي بها خمس صلوات، الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح، من غير جمع بل كل صلاة في وقتها الاختياري، ويُسنُّ أن يحيي تلك الليلة بالذكر والدعاء وقراءة القرآن، والأصلُ في المبيت بمِنَى فعله في فقد رَوى (أحمد) أنه في: «صَلَّى بِمِنَى خَمْس صَلَوَاتٍ» (١)، ومن ترك المبيت بها في ليلة التاسع أي يوم التروية كُرِهَ له ذلك ولا دم عليه، ثم يخرج من مِنى بعد طلوع الشمس، قاصداً عرفات ليقف بها (١).

فإذا وصل الحاج إلى عرفات فيُستحب النزول بمسجد نَمِرَة (٣)، وعرفات كلها موقف وهي واد مُتَّسِعُ الأطراف يَسَعُ الحجيج مهما كثر عددهم، وتمر بعرفات (عين زُبَيْدَة) ومنها يستَقَى الحجيج، وقد تطورت الآن وسائل السقاية بصورة رائعة يقول صاحب [سراج السالك]:

⁽١) رواه الإمام مالك.

⁽٢) وبين مكة وعرفة ٢٢ كلم.

⁽٣) مسجد على حافة عرفات وكان يسمّى مسجد إبراهيم عليه السلام، ولما وسّع صار بعضه في عرفات وبعضه خارجها وهو محدد بعلامات.

ورَابِعَا حُضُورُ جُزْءِ الجَبَلِ فِي لَحْظَةٍ مِنْ لَيْلَةِ النَّحْرِ اجْعَلِ

والحضور مقصود به مباشرة الأرض أو ما اتصل بها، فلا يكفي أن يقف الإنسان على شيء في الهواء كطائرة أو مروحية أو منطاد، والحجيج يحرصون على التواجد بعرفات منذ الصبيحة، ولكنهم بعد الظهر لا بدّ أن يتواجدوا بها.

والحضور عامٌّ وهو أبلغُ من الوقوف إذ يشمل الوقوف والجلوس والاضطجاع والمرور^(۱)، ومدار الأمر على الوقوف بها ولو مُغمى عليه أو مجنونا، بل قال بعض العلماء لو شرب مسكراً قهرا بلا اختيار وأُوقف بها، صحَّ وقوفه، وأما باختياره فغير جائز لأنه غيّب عقله بإرادته.

ويطالب الواقف كما أشار النّاظم بأن يغتسل بعد الزوال أو معه أو قربه، وذلك قبل الرواح إلى المُصلى (٢)، ويحضر خطبة عرفة وهي خطبتان كالجمعة والعيدين، ويجلس الإمام بينهما، يُعَلِّمُ الناس المناسك، وما تبقى لهم بعد الإفاضة من عرفات، ويصلّي الإمام الظهر والعصر في وقت الظهر، جمع تقديم وتقصير ركعتين، لكل صلاةٍ منهما أذان وإقامة، وقِيلَ بأذان واحد وإقامتين، وقد وَرد في المدونة بأذانين وإقامتين تُقدَّم صلاة العصر عن وقتها، وتكون القراءة فيهما على سنّتها أي: قراءة سرية، ولو كانت عرفات يوم الجمعة، لأنهما ظهر لا جمعة، والقَصْرُ في عرفات سُنّة، رغم أنه ليس بمسافة القصر في حق المَكِّي وأهل المزدلفة، ثم يصعد راكبا إلى أعلى الجبل، وإلا فمَاشِيا إن أمكن، لأن الوقوف بجبل الرحمة مَسنُون عند الصّخَرَاتِ المفروشات في أسفله، وعليها وقف النبي الله راكبا، كما يستحب للواقف بعرفات استقبال القبلة، والإلحاح في الدعاء له ولوالديه، وكثرة الصلاة على النبي، وقراءة القرآن، وذِكرُ الله بكل ألوانه وأنواعه وكثرة الصلاة على النبي، وقراءة القرآن، وذِكرُ الله بكل ألوانه وأنواعه المأثورة، ويَرفَعُ يديه مبسوطتين، ويُستحب الفطر للحاج يوم عرفة ليتقوَّى المأثورة، ويَرفَعُ يديه مبسوطتين، ويُستحب الفطر للحاج يوم عرفة ليتقوَّى

⁽١) [سراج السالك] ج٢١٢/١.

⁽٢) يسنُّ له أن يغتسل ولكن لا يتدلَّك.

على العبادة، ويُؤمر بأن يكون عازفا كلية عن اللغو واللهو، والاشتغال بما لا يعنيه، وأما ما ورد من قوله على: «صيام يوم عرفة يكفر ذنوب سنة قبله وسنة بعده» (۱) وفي رواية: «يكفر سنتين ماضية ومستقبلة» (۲) فهو ندب خاص لغير الحاج، وأما الحاج فلا يسن له صوم يوم عرفة ليتقوى على العبادة والدعاء قال (ابن العربي): «وقد أفطره النبي يوم عرفة لكي يتفادى المشقة على الأمة وليسن ذلك للحجاج» (۳).

وأفضل ما رُوي في هذا الباب عن رسول الله الله أنه قال: «أَفْضَلُ الله عاء دعاء يوم عرفة وأفضل مَا قُلْتُهُ أَنَا والنّبِيُونَ مِن قَبْلِي: لا إِلَهَ إِلا الله وَحْلَهُ لا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ المُلكُ ولَهُ الحَمْدُ، وهُو عَلَى كُلِّ شَيءٍ قَدِيرٍ (٤). وقد روت عائشة رضي الله عنها أن رسول الله عنها قال: "مَا مِنْ يَوم أَكْثَرُ مِن أَن يَعْتِقَ اللهُ فِيْهِ عَبْداً مِنَ النّارِ مِنْ يَومٍ عَرَفَة، وَأَنّهُ يُبَاهِي بِهِمُ المَلاَئِكَة يَقُولُ مَا أَرَادَ هَوُلاءٍ (٥)، ورُوي عن سالم بَن عبدالله بن عمر بن الخطاب أنه رأى سائلاً يسأل الناس يوم عرفة فقال: يَا عَاجِزاً في هذا اليوم تَسأَلُ غَيرَ اللّه؟!

فإن تعذَّرَ عليه الصعود للجبل، جاز له أن يقف في أي مكان تَيسَّرَ له في مَبسطِ عرفات الواسعة، والأفضل للواقف أن لا يستظل بل يبرز للشمس، إلا لعذر إذا كانت ستؤدي إلى ضرر يلحقه، ويُسنُّ له أن يبقى في الموقف حتى تغرب الشمس وهو يدعو ويتضرع إلى خالقه، طالباً الرزق والأمان والرحمة والغفران، وذلك حتى يَجمع في وقوفه بين الليل والنهار.

وعرفات كلها معينة للموقف، إلا ما استُثنيَ منها وهو بطن عرنة، ودليله قول النبي ﷺ: «عَرَفَة كُلُهُا مَوْقِفٌ وارْتَفِعُوا عَنْ بَطْنِ عَرَفَة، والمُزْدَلِقَة كُلُهَا مَوْقِفٌ وارْتَفِعُوا عَنْ بَطْنِ محسّر»(٦)، وقد ورد عن جابر بن عبدالله

⁽١) رواه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه.

⁽۲) رواه ابن خزيمة، وانظر [شرح السنة] ج٣٤٢/٦.

⁽٣) انظر [كتاب القبس]، ج٢/٥٧٥.

⁽٤) رواه الإمام مالك.

⁽٥) رواه مسلم.

⁽٦) رواه مالك في [الموطأ].

قال: "فلما كان يوم التروية ووجهوا إلى منى أهلوا بالحج، فركب رسول الله في فصلى بمنى الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح، ثم مكث قليلا حتى طلعت الشمس، وأمر بقبة له من شعر فضربت بنمرة، فسار رسول الله في واقف عند المشعر الحرام بالمزدلفة كما كانت قريش تصنع في الجاهلية فأجاز رسول الله، حتى أتى عرفة فوجد القبة قد ضربت بنمرة فنزل بها»(١).

٣٤- هُنَيْهَ بَعْدَ الغُرُوْبِ تَمْكُثُ ٥٧٥- بِالمَأْزِمَيْنِ العَلَمَيْنِ تَنْزِلِ ٥٣٥- إِذَا حَطَطْتَ الرَّحْلَ بِالمُزْدَلِفَهُ ٥٣٧- مُؤَدِّيَ الصُّبْحِ بِهَا وَلْتَنْفِرِ ٣٧٥- مُؤَدِّيَ الصُّبْحِ بِهَا وَلْتَنْفِرِ ٩٧٥- مُسرَدِّدا ذِكْرَكُ لِسلامُ سَفَادِ ٩٣٥- وَرَامِيًا بِسَبْعَةٍ لِلْعَقَبَهُ ٥٤٠- مُوَالِيًا لِرَمْيِهَا مُكَبِّرًا

مُسؤكِّداً لِسَّوْبَ فِه لاَ تُسنِّكُ ثُ وَاجْمَعْ عِشَاءَيْكَ بِلَاكَ المَسْوِلِ فَأَحْيِ لَيْلَكَ بِأَحْسَنِ الصَّفَهُ مُعَلِّسًا وَدَاعِيًّا بِالمَشْعَرِ وَمُسْرِعَ الحَطُو بِوَادِي الشَّارِ بِحَصَيَاتٍ فِي المَبِيتِ مُجْلَبَهُ مُحَصِّلاً تَحَلُّلاً مُصَغَّراً

يقول الناظم بأن الوقوف بجزء من النهار واجب يُدرك بالدم، وأما الركن فهو تحصيل الوقوف هُنيهَة بعد الغروب، ولو بقدر الجلوس ما بين السجدتين، ودليله ما ورد عن جابر أن النبي الله أتى الموقف فجعل بطن ناقته القصواء إلى الصخرات، وجعل جبل المشاة بين يديه، فاستقبل القبلة، فلم يزل واقفاً، حتى غربت الشمس، وذهبت الصفرة قليلاً حين غاب القرصُ (٢)، قال (القاضي عبدالوهاب): «الاعتماد في الوقوف بعرفة على جزء من الليل، فإذا لم يقف جزءاً من الليل فقد فاته الحج، وقال أبو حنيفة والشافعي إذا وقف جزءاً من النهار أجزأه» (٣).

ويزيد الناظم النصح للواقف بعرفات أن يَغنَمَ فرصة انتهاء الموقف

⁽١) رواه أبو داود.

⁽۲) رواه أبو داود.

⁽٣) [الإشراف على مسائل الخلاف]، ج١/٢٣١.

وغروب الشمس وهي ساعة للتجلِّي والصفاء والإجابة فلا بد من تأكيد توبته إلى ربه بخالص نيَّة وجميل طويَّة.

ثم يفيض من عرفات إلى مزدلفة مروراً بالمَازَمَينِ وهما جبلان يَمرُّ الناس من طريق بينهما إلى مزدلفة، ويشتغل الحاج بالدعاء والذكر أثناء الطريق، ولا يَتوانى في ذلك، ويؤخر صلاة المغرب، إلى غاية وصوله إلى مزدلفة، ويجمع بينها وبين العشاء في أذان واحد وإقامتين، ويستطيع صلاتهما مع الإمام إن أمكن، فإن تعذَّر عليه ذلك، صلى في رحله، ودليله قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا أَفَسَتُم مِن عَرَفَتِ فَاذَكُرُوا الله عِندَ الْمَسَاءِ وَلَا الله عَلَمُ وَإِن كُنتُم مِن فَيْلِهِ لِينَ الفَكَالِينَ الله عَدُورُ الله عَلَمُ وَإِن الجمع بين الصلاتين بمزدلفة سنة مؤكدة رَحِيدٌ الله الله الله المناس والمعلوم أن الجمع بين الصلاتين بمزدلفة سنة مؤكدة وليس بركن، وقالوا إن ترك المبيت كلية وبالأحرى المرور عليها لحط وليس بركن، وقالوا إن ترك المبيت كلية وبالأحرى المرور عليها لحط الرحال يدرك بالدّم، وأمّا ما يفعله الحاج في هذا العصر من حط الرحال وصلاة وجمع للجمار فجائز موفي للغرض، لا يترتب به عليه دمٌ ولا إثما أسلفنا (۱).

ووقت النزول بالمزدلفة يكون بعد الدفع من عرفة إلى الإسفار قبل أن تطلع الشمس من نفس الليلة، وعند المالكية الواجب النزول بقدر حطّ الرحل، وصلاة المغرب والعشاء، وقد رُوي عن عروة بن مضرس بن أوس بن حارثة قال: «أتيت رسول الله بي بالمزدلفة حين خرج إلى الصلاة، فقلت يا رسول الله، إني جئتُ من جبل طَيء، أكللت رَاحِلَتِي وأتعبنتُ نَفسِي، والله مَا تَركتُ من جَبل إلا وقفْتُ عليه، فَهَل لي من حج فقال رسول الله بي أن شَهِدَ صلاتنا هَذِه وَوقَف مَعنا حتى نَدْفعُ وقَد وقف بِعَرَفَة قَبَل ذَلكَ لَيلاً أو نَهَاراً فَقَد أَتَم عَجُهُ وقضى تَفَقَهُ (٣)، وقد

⁽١) البقرة: ١٩٨، ١٩٩.

⁽٢) انظر [الإشراف على مسائل الخلاف]، ج١٣٢/١.

⁽٣) رواه الترمذي وقال: حسن صحيح.

استدل الفقهاء، ومنهم (ابن العربي)، على أن هذا الحديث دليل على أن المنيت بالمزدلفة ليس بواجب، (۱) وقيل سنة أو مستحب، كما في [مختصر خليل] فإذا بات بها أحيا ليله بالمزدلفة بأحسن الصفة، ذكرا وتلاوة وتهجدا ودعاءاً، فإن أُذِّن للصبح صلاه هناك في أول وقته، ثم ينفر إلى المشعر الحرام، فيقف به مستقبلاً القبلة، والمشعر عن يساره، يُكبِّر ويستغفر (۲) حتى الإسفار.

ثم يتوجهون إلى مِنَى مع الإسراع بوادي النَّارِ، وهو بطن محسرٍ، كما ورد في الحديث، ويُندب لهم قبل أن يلتقطوا الجمرات من المزدلفة ليرموا بها العقبة لذلك قال الناظم:

وَدَامِيًا بِسَبْعَةٍ لِلْعَقَبَهُ بِحَصَيَاتٍ فِي المَبِيتِ مُجْلَبَهُ مُوَالِيًا لِرَمْبِهَا مُكَبِّرًا مُحَصِّلاً تَحَلُّلاً مُصَغَّرا

لذلك يُندب مباشرةً بعد الوصول إلى منى، المبادرة لرمي جمرة العقبة بسبع حصيات، سواء كان راكبا أو ماشيا، ويُندب أن يكون الرمي بعد طلوع الشمس، وبه ـ كما هو ظاهر كلام الناظم ـ يحصل التَحلُّلُ الأصغر.

ووقت جمرة العقبة من طلوع فجر يوم النحر إلى المغرب، فإن رماها بعد ذلك تكون قضاء وعليه دَمْ، ودليلها من السنة حديث جابر أن النبي الله (أَتَى الجَمْرَةَ التِي عِندَ الشَّجَرَةِ فَرَمَاهَا بِسَبْعِ حَصَيَّاتٍ يُكَبِّرُ مَعَ كلِّ حَصَاةِ بِمِثْلِ حَصَى الخَذَف) (٣)، ويُطالبُ الحاج بأن يرمي كل حصاة جمفردها، ولا يرمِيهَا جُملةً واحدة، لأنه لا يجزئ، ولو ترك حصاة واحدة لم يجزه (٤).

⁽١) [عارضة الأحوذي شرح الترمذي] ج ١١٨/٤.

 ⁽۲) المشعر الحرام جبل بمزدلفة وهو جبل قزع سمّي كذلك لأن الجاهلية تشعر هداياها فيه.

⁽۳) رواه أبو داود.

 ⁽٤) يدعو الرامي مع كل حصاة فيقول: «بسم الله الله أكبر رجماً للشيطان ورضى للرحمان،
 اللّهم اجعله حجاً مبروراً وذنباً مغفوراً وسعياً مشكوراً».

وحكى (القاضي عبدالوهاب) عن النخعي والثوري أنه لا يجوز الرمي للعقبة صبيحة عيد النحر إلا إذا طلعت الشمس، قال: «ودليلنا أنه رام لها بعد الفجر من يوم النحر، فأشبه إذا رماها بعد طلوع الشمس، ولأنه يقع به التحليل كطواف الإفاضة»(١).

١٤٥ - وَنَاحِراً وَحَالِقًا لِلشَّغْرِ
 ١٤٥ - وَطَائِفاً حَوْلَ المَطَافِ رُكْنَهُ
 ١٤٥ - تَحَلُّلاً أَكْبَرَ يَخْرُجُ بِهِ
 ١٤٥ - وَطَائِفاً لِسَبْعَةٍ بِالمَسْجِدِ
 ١٤٥ - وَاخْرُجْ عَنِ الْحِجْرِ وَشَاذِرْوَانِ

وَقَاصِداً أُمَّ الشُّرَى فِي الفَوْدِ مَا مُنِعَهُ مُحَلِّلاً بِالطَّوْفِ مَا مُنِعَهُ عَنْ كُلِّ مَا يُمْنَعُ مِنْ لَذَّاتِهِ عَنْ كُلِّ مَا يُمْنَعُ مِنْ لَذَّاتِهِ مُوالِيبًا فِي فِعْلِهَا لِلْعَدَدِ كِلاهُمَا فِي البَيْتِ يُحْسَبَانِ كِلاهُمَا فِي البَيْتِ يُحْسَبَانِ

وشرع الناظم يتكلم عمّا يفعله الحاج بعد رمي جمرة العقبة وهو النحر والحلق للشعر، ثم التوجه إلى مكة لأداء طواف الركن، وهو طواف الإفاضة، ويقول الفقهاء أنّ الترتيب الحسنَ للأعمال صبيحة النحر يلخصه قولهم [رذح] ويأتي بعد الغسل، واللبس، والطيب، والطواف، ويختصرها [غلطف]، وقال الفقهاء لا بد من رمي فذبح فحلق غير أن صاحب الخلاصة الفقهية] ذكر أن الهدي المسوق للعُمرة ينحر بمكة بعد تمام سعيها فلا يُجزئ قبله (٢).

قال (المازري): مذهبنا أن هدي التمتع، إنما يجب بإحرام الحج، وفيه ثلاثة أقوال، المشهور والصحيح أنه يجب ويجوز بالفراغ من العمرة، وقبل الإحرام بالحج، والثالث بعد الإحرام بالحج، والثالث بعد الإحرام بالعمرة. والذي عليه خليل ما يلي: «ودَمُ التَّمَتع يَجبُ بِإحرَامِ الحَجِّ واَجْزَأَ قَلْلُهُ»(٣).

وكل واحد مما مضى [رمي + هدي + حلق] واجب يَنجبرُ بالدم،

⁽١) [الإشراف على مسائل الخلاف] ج٢٣٣/١.

⁽٢) [الخلاصة الفقهية] ص: ٢٠٩.

⁽٣) [مناسك الحج والعمرة] ص: ٩٩.

والحلق سنَّة للذكر وجاز له التقصير، وأما سنَّة الإناث فالتقصير دون الحلق، بحيث تأخذ المرأة من جميع شعرها قدر أُنملة.

ثم يتوجه الحاج إلى مكة وهذا ظاهر قوله: [وقاصداً أم القرى في الفور] فيطوف طواف الإفاضة (۱)، وبه يتحلَّلُ التحَلَّلُ الأكبر، بحيث يحلُّ به كل شيء حتى الصيد والنساء، وتنتفي به كراهة استعمال الطِّيبِ وهو الطواف الركن، ومن السنة الرجوع إلى مِنَى قبل الزوال، ولا يبيتُ بمكة ليالي منى، ودليله حديث عائشة رضي الله عنها: (أن النبي المنه أفاض من أخر يومه حين صلَّى الظهر، ثم رجع إلى منى، فمكث بها ليالي التشريق) (۲).

ويُستحب أن يواظب على الصلاة في مسجد الخيف بِمِنى فإن لم يتمكن له ذلك لبُعده صلَّى خلاله أيامه في رحله كل صلواته، فإن بات خارج منى لزمه دم، والمطلوب ترتيب الأعمال فالرمي مُقَدَّمٌ على الحلق والحلق مُقدَّمٌ على الإفاضة على سبيل النَّدب، ولذلك قال الشيخ (محمد الطاهر بن عاشور) في تفسير قوله تعالى: ﴿وَانْكُرُوا اللَّهَ فِي الْكَامِ مُعَدُودَتُ وَانْ اللَّهِ تَدل على أن إقامة الحاج خلال الأيام المعدودات في منى مشروعة على سبيل الوجوب، فليس للحاج أن المعدودات في منى مشروعة على سبيل الوجوب، فليس للحاج أن يبت تلك الليالي إلا في منى، ومن ترك المبيت بمنى، فقد ترك واجباً وعليه دم (٤).

قال الفقهاء: فإن نحر قبل الرمي، أو أفاض قبل النحر أو قبل الحلق أو قبل الحلق أو قبل النحر، فلا شيء عليه في الحلق أو قبل هاته الخمسة، واستدلُّوا على ذلك بأحاديث رواها (عبدالله بن عمرو)

⁽۱) طواف الإفاضة سبعة أشواط ولا رمل فيه ولا سعي بعده لمن سعى بعد طواف القدوم ولكن يصلي بعده ركعتين، ويدخل وقته بفجر العيد إلى آخر ذي الحجة.

⁽۲) رواه أبو داود.

⁽٣) البقرة: ٢٠٣.

⁽٤) انظر [التحرير والتنوير]، ج٢٦٢/٢.

وغيره أنه على ما سُئِلَ عن شيء قُدّمَ ولا أُخِّرَ إلا قال: «افْعَلْ ولا حَرَجَ»، وروي أن رجلاً قال للنبي في: «إني رميت بعد ما أمسيت فقال لا حرج»(١)، وهناك مسألة لا بدّ من الإشارة إليها وهي النيابة في الرجم، فإذا كان الرجل مريضا أو عاجزا، أناب غيره، فسقط عنه الرمي ولم يسقط عنه الهدي، وأما إذا تركه من غير عجز فعله فعليه الإثم والهدي معاً(٢).

وقد حدد الناظم آخر المقطوعة صفة طواف الإفاضة، بأنه سبعة أشواط متواليات، من غير تراخ ولا تقطع، على أن يكون الطواف شرعياً، بحيث يخرج في طوافه عن (الحجر) وهو حجر إسماعيل، ويعرفه الحجيج بأنه جزء من الكعبة لا يجوز الطواف داخله، وهو محدد معلوم، وأما الشاذروان فهو الجزء البارز في أرضية الكعبة أي: أساسها الأسفل لذلك قال الناظم:

وَاخْرُجْ عَنِ السِحِجْرِ وَشَاذِرُوَانِ 184 - فَرَائِضُ الطَّوْفِ ابْتِدَاءٌ بِالْحَجَرْ 184 - وَسُنَّ لِلْحَجَرِ أَنْ يُفَبَّلاَ 184 - وَسُنَّ لِلْحَجَرِ أَنْ يُفَبَّلاً 184 - مَشْيٌ وَرَمْلٌ فِي الثَّلاثَةِ الأُولُ 184 - وَوَقْتُهُ مِنْ فَجْرِ يَوْمِ النَّحْرِ 184 - وَأَوْتَهُ مِنْ قَصْرَ فَا إِنْ تَعَجَدُ الْآ

كِلاهُ مَا فِي البَيْتِ يُحْسَبَانِ وَمِسْشِيَةٌ لَسطَائِفِ إِذَا قَسِدَرْ وَالسرُّحُسُ فِيهِ الاسْتِلامُ أَوَّلاً كَذَا الدُّعَا مِنْ غَيْرِ حَدٍّ أَوْ مَلَلْ وَيَسْتَمِرُ لانْتِهَاءِ الشَّهُرِ وَيَسْتَمِرُ لانْتِهَاءِ الشَّهُرِ يَبِيتْ بِهَا ثَسلاقَهُ بِسلا وَنَسى فَلَيْسَ مِنْ إِنْمِ عَلَيْهِ حَصَلاً

ذكر ابن عبدالبر بأن طواف الإفاضة من أركان الحج، لا خلاف في ذلك بين العلماء، وسمي طواف إفاضة لأنه يؤتى به عند الإفاضة من منى إلى مكة، وسمي أيضاً طواف الزيارة لأن الحاج يزور مكة ليطوف ثم يبيت

⁽١) رواه الإمام البخاري.

⁽۲) [فتاوى الشيخ أحمد حماني]، ج١/٣٤٥.

بَمنى، وقد جاءت الأبيات في إطار الكلام عن طواف الإفاضة وهو طواف مشروع بقوله في القرآن: ﴿ ثُمَّرٌ لَيَقْضُواْ تَفَخَهُمْ وَلْيُوفُواْ نُذُورَهُمْ وَلْيَطُوفُواْ نُذُورَهُمْ وَلْيَطُوفُواْ نُذُورَهُمْ وَلْيَطُوفُواْ بِلَا بَدّ منه وأنه بِأَلْبَيْتِ ٱلْعَبِيقِ الله الله وذكر الفقهاء أن هذا الطواف لا بدّ منه وأنه حابس لمن تركه لما ورد في حديث صفية (٢).

وواجبات الطواف كما ذكرها الناظم أمران:

١ - ابتداؤه من الحجر الأسود:

وهناك حالياً علامات في الأرض وإضاءة في الحائط تحدّد البداية.

۲ ـ مشی فیه:

فلا يجوز إن حُمِلَ بلا عذر، فإن حُملَ وجبَ عليه الدم، ودليله حديث أم سلمة أنها قالت (شكوت إلى رسول الله أني أشتكي، فقال: طوفي في وراد الناس وأنت راكبة، قالت: فطفت ورسول الله علي يصلي إلى جانب البيت وهو يقرأ: ﴿وَالْطُورِ ۞ وَكُنْكِ مَسْطُورٍ ۞)(٣).

وأما سننه فهي مبسوطة لدى الفقهاء وهي:

١ - تقبيلُ الحجر الأسود:

بلا صوت قبل الشروع في الطواف، ودليله ما رُوي عن عمر رضي الله عنه أنه قال وهو يطوف بالبيت للركن الأسود: «إنَّمَا أنت حجرٌ، ولولا أني رأيت رسول الله الله يُقبلك ما قبَّلتك ثم قبَّلَه»(٤)، وروى نافع قال: «رأيت ابن عمر يستلم الحجر بيده ويقول: ما تركته منذ رأيت

⁽١) الحج: ٢٩.

⁽٢) متفق عليه.

⁽٣) رواه الإمام مالك.

⁽٤) رواه مالك.

رسول الله على يفعله (۱)، وقد روى الشيخان دليل تقبيله، وروى البيهقي دليلاً على وضع الجبهة عليه، وروى الشافعي وأحمد دليلاً على استلامه باليد حالة خوف الإيذاء لشدة الزحام، حديث قال رسول الله على عمر إتك رجل قوي لا تزاحم على الحجر، فتؤذي الضعيف، إن وجدت خلوة وإلاً فهلل وكبر (۲).

٢ ـ استلام الركن اليماني:

وذلك في أول شوط بأن يضع عليه يده اليمنى ويضعها على فيه من غير تقبيل، ودليله عن أبي الطفيل قال: كنت مع ابن عباس ومعاوية لا يمرُّ بركن إلا استلمه، فقال له ابن عباس: "إن النبي المن لم يكن يستلم إلا الحجر الأسود والركن اليماني"(").

٣ ـ الرمل للذكر:

وهو مسنون في الثلاثة أشواط الأولى من طواف القدوم، ودليله عن جابر بن عبدالله قال: «رأيتُ رسول الله الله من الحجر الأسوَدِ حتَّى انتَهَى إليهِ ثلاثةَ أَطْوَافِ»(٤).

٤ ـ الدعاء أثناء الطواف:

⁽١) رواه الإمام مسلم.

⁽٢) رواه الشافعي وأحمد، انظر [الفقه الإسلامي وأدلته]، ج١٦٤/، ١٦٤٠.

⁽٣) رواه الترمذي وقال: حسن صحيح.

⁽٤) رواه مالك.

⁽a) [الفقه الإسلامي وأدلته]، ج١٦٦/٣.

ثم رجع لتأكيد وقت الإفاضة من فجر النحر إلى آخر الشهر وقد شرحنا هذا سابقاً.

ومن الواجب الذي ذَكَّر به هنا أيضاً وقد ذكرناه من قبل، رجوعه بعد طواف الإفاضة قبل الزوال، وجاز بعده ما لم يَحن المغرب، وقد وردت نصوص صريحة في هذا تَنْهَى عن المبيت خارج مِنَى ليالي التشريق، منها ما رواه هشام بن عروة عن أبيه أنه قال في البَيتوتة بمكة ليالي مِنَى: «لا يَبِيتَنَ أَحَدٌ إلا بِمِنَى» (١). وهو يبيت يومين إن تعجل، وثلاثة إذا تأخر، ويعني أنه يبيت لياليها، فمن تأخر بعد يومين، وفاجأه المغرب وهو لا يزال بمنى، وجب عليه أن يبيت ليرمي بعد زوال اليوم الموالي، ولا يخرج قال تعالى: ﴿ وَاذْكُرُوا اللّهَ فِي البَيْهِ مُمَّدُونَةٌ فَمَن تَمَجَلُ فِي يَوْمَيْنِ فَكَر إِنْمَ عَلَيْهِ وَمَن تَمَجُلُ فِي يَوْمَيْنِ فَكَر إِنْمَ عَلَيْهِ وَمَن تَمَجُلُ فِي يَوْمَيْنِ فَكَر إِنْمَ عَلَيْهِ وَمَن اللّه وَلَيْهُ وَمَن عَمْرُونَ ﴾ (٢) والخلاصة أن من لم يخرج في اليوم الثالث حتى المغرب لزمه المبيت ليرمي في رابع التشريق بعد الزوال، ودليله ما روي عن (عبدالله بن عمر) ليرمي في رابع التشريق بعد الزوال، ودليله ما روي عن (عبدالله بن عمر) قال: «من غربت عليه الشمس في أوسط أيام التشريق وهو بمنى، فلا ينفر حتى يرمي الجمار من الغد» (٣).

وعشرين الجماد معشرين الجماد وعشرين الجماد المعاد فإن يُعَاجَلْ بِالغُرُوبِ أَخْرا هِ عَمار مُتَمِّمًا جِمَارَهُ فِي الرَّائِعِ هِ عَمار مُتَمِّمًا جِمَارَهُ فِي الرَّائِعِ هِ هَا لَكُونِ العَظِيْمِ الأَكْرَمِ هِ هَ كَثِّراً مِنَ الدُّعَاءِ وَالصَّلاة عَماءِ وَالصَّلاة المُحَمَّر مِن الدُّعَاءِ وَالصَّلاة مَا عَمَل الشَّعاءِ وَالصَّلاة مَا عَمَل المُحْمَاءِ وَالصَّلاة مَا عَمْر المَّر المَر المَّر المَّر المَّر المَّر المَّر المَر المِر المُرامِ المَر المَر المُرامِ المَر المَر المِر المَر المِر المَر المَر المَر المَر المُرامِ المَر المَر

بَعْدَ الزَّوَالِ مُسْرِعًا بِلا انْ تِنظَارُ إنْ هَاءَهُ رَمْنِي البِحِمَارِ وَانْ بَسَرَى وَرَاجِيبًا لِسَكُلِّ أَمْسِرٍ نَسافِيعٍ مُواظِبًا عَلَى صَلاةِ البَحرَمِ مُؤمِّلاً لِلْبَاقِيَاتِ البَصَّالِحَاتُ

والقاعدة أن الرمي في اليوم الأول يبتدئ مع الشروق ومع الأيام الأخرى ولا يحل إلا مع الزوال، ودليله قول جابر بن عبدالله قال: (رمى

⁽١) رواه مالك.

⁽٢) البقرة: ٢٠٣.

⁽٣) رواه الإمام مالك.

رسول الله ﷺ يوم النحر ضحى وأمّا بعد فإذا زالت الشمس)(١).

الشرط في المرمي به أن يكون حجراً صغيراً كحبة الفول، وأن يكون من جنس الحجر ولو كان رُخاماً أو صوَّاناً ولا يَصحُّ بطين ولا معدن.

ويكون رمي الجمار في أيام التشريق بواحدة وعشرين حصاة، سبع حصّيًاتٍ لكل جمرة، الجمرة الأولى فالوسطى فالعقبة على الترتيب، ودليله حديث نافع عن عبدالله بن عمر كان يقول: (لا تُرمَى الجِمَارُ فِي الأيَّامِ الثلاثةِ حتَّى تزول الشمسُ(٢)، ويرمي اليوم الثاني والثالث بعد الزوال، ثم إن زالت عليه شمس الثالث إن شاء تعجل، وسقط عنه المبيت، ورَمْيُ جمار الرابع، وإن بقي إلى غروب الشمس لزمه المبيت، ورمى جمرات اليوم الرابع بعد الزوال ليتم حجه.

وفي الأخير نجده يذكر الحاج بأنه بعد تمام حجه برميه للجمار في أيام التشريق سواء تعجل أو تأخر فإنه يكون قد أنهى الفريضة، وأكمل شعائر الحج وينبغي عليه وهو في أفضل البلاد وأحبها إلى الله لقوله هوالله إِنَّكِ لَخَيْرُ أَرْضِ الله، وَلَولا أَنِي أُخْرِجْتُ هوالله إِنِّكِ لَخَيْرُ أَرْضِ الله، وَأَخِرُ الله إِلَى الله، وَلُولا أَنِي أُخْرِجْتُ مِنْكِ مَا خَرَجْتُ»(٣)، وأن يجتهد في العبادة ويملأ فراغ أيّامه ولياليه، بالصلاة في المسجد الحرام وكثرة الطواف، واختلف العلماء في الصلاة والطواف في المسجد الحرام أيهما أفضل؟ فقال ابن عباس وسعيد بن جبير وعطاء ومجاهد الصلاة لأهل مكة أفضل، وأما الطواف فإنه أفضل للغرباء والأفاقيين، وقد سُئل (أنس بن مالك) عن ذلك فقيل له: هل الطواف للغرباء أفضل أم العمرة؟ فقال: بل الطواف (3).

ويُسن لمن دخل مكة للحج أو العمرة أن يختم القرآن فيها، وأن يزور المشاهد المذكورة والمواقع المأثورة كالمكتبة التي كانت بَيتاً شَهد مولد

⁽¹⁾ رواه الإمام مسلم.

⁽٢) رواه مالك.

⁽٣) رواه النسائي وقال: حديث حسن صحيح.

⁽٤) أخرجه الأزرقي، ونقله صاحب [مناسك الحج والعمرة] ص: ١٦٠.

الرسول في أبناءها وبناتها من رسول الله في وكذلك غار حراء وغار ثور، ولدت فيه أبناءها وبناتها من رسول الله في وكذلك غار حراء وغار ثور، ودار الأرقم عند الصفا، وليتذكر الحاج مآثر النبوة التي ملأت البطاح، وتزاحمت في تلك البقاع بما غير التاريخ ورشد الحضارة، ورفع العرب إلى سدّة الريادة، فأصبحوا سادة وقادة، بعد أن عاشوا في حمأة الجاهلية الأولى في صراع ومفاسد ليس لها حدّ ولا عدّ، ورحم الله من قال في وصف دور النبوة التي كفلت الأمة رغم يتم صاحبها ونبتت الحضارة في فيافي الصحراء، ومضارب البداوة.

هذا يتيم صار كافل أمّة جمّعت حولك يا رسول صحابة تسقى الحضارة بالقصور وأنت قد

وأب البيض العرب والسودان بعمائم أزهى من التيجان نبتها بمضارب العربان

* * *

الغضرة

204 - وَسُنَّتِ العُمْرَةُ بَعْدَ المَغْرِبِ
204 - أَرْكَانُهَا ثَلاثَةٌ هِيَ الإِحْرَامُ
204 - وَالسَّعْيُ بَيْنَ الجَبَلَيْنِ ذَاكِرَا
204 - يُسَنُّ عُسْلٌ قَبْلَهَا وَيَلْزَمُ
210 - كَالطِّيْبِ وَالنِّسَاءِ وَالمَخِيْطِ
211 - كَالطِّيْبِ وَالنِّسَاءِ وَالمَخِيْطِ
214 - مِنَ التَّنْعِيْمِ فَاغْتَسِلْ وَأَحْرِمِ
214 - مِنَ التَّنْعِيْمِ فَاغْتَسِلْ وَأَحْرِمِ

مِنْ آخِرِ التَّشْرِيْتِ فَاسْعَ وَارْغَبِ
وَطَوْفَةٌ لِلسَّبْعِ بِالبَيْتِ الحَرَامُ
أَمَّ الذَّبِيْعِ المُسْتَغِيْثِ (هَاجِرَا)
مِثْلُ الَّذِي بِحَجَّةٍ يُحَرَّم وَكُلِّ مَا يُلْبَسُ مِنْ مُحِيْطِ
وَكُلِّ مَا يُلْبَسُ مِنْ مُحِيْطِ
وَكُلِّ مَا يُلْبَسُ مِنْ مُحِيْطِ
وَلُبِّ حَجَّى تَصِلُنْ لِلْحَرَمِ
وَلُبِّ حَجَّى تَصِلُنْ لِلْحَبَلَيْنُ
عِنْدَ المَقَامِ وَاسْعَ بَيْنَ الجَبَلَيْنُ
تَحِلَّ مِنْهَا وَاشْعَ بَيْنَ الجَبَلَيْنُ

بعد أن استوفى الحج قَصْداً وشروطاً وصفة، وفَرَّعَ أحكامه، وبيَّنَ مواقيته، وما يلزم الحاج من أركان وواجبات، انتقل إلى العمرة التي تعقب

الحج، وهي لا تكون بالنسبة للمفرد، إلا بعد اليوم الرابع من أيام التشريق، ولو كان متعجِّلاً.

والعمرة لغة الزيارة ولا تطلق بهذا الوزن إلا على زيارة الكعبة، في غير أشهر الحج^(۱)، وهي اصطلاحاً طواف بالبيت سبعاً وسعي بين الصفا والمروة بإحرام، وهي سنة مؤكدة مرَّة في العمر على الفور، إذا توفرت شروط سنيّتها وصحتها المذكورة سابقاً في شروط وجوب وصحة الحج، وقيل هي سنة على التراخي إلى ظن الفوات، والقول بالفور أرجح^(۱)، فعن جابر بن عبدالله رضي الله عنه أن النبي شي سئل عن العمرة أواجبة هي؟ قال: الا، وأن تَعْتَمِرُوا هُو أَفْضَلُ (۱).

ثم شرع يتكلم عن أركان العمرة وهي ثلاثة:

١ - الإحرامُ من المواقيتِ أو مِنَ الحل:

والمعنى أن الآفاقي إذا قَدِمَ من أحد المواقيت الشرعية، وغالبا ما يقدم أهل الجزائر من المدينة في العمرة فيحرمون من ذي الحليفة (آبار علي)، فإن زاحمهم الذهاب إلى مكة ويكون ذلك عادة في العشر الأواخر من رمضان، فإن حكم الإحرام بالعمرة كحكمه بالحج، فيكون الإحرام لأهل المغرب الذاهبين إلى مكة عن طريق جدّة، هو جدّة نفسها كما فصلنا ذلك من قبل، قال الشيخ (محمد باي بلعالم): "وقد رخص بعض العلماء لراكب البحر وراكب الطائرة تأخير الإحرام للبرّ لما في الإحرام في الطائرة من العسر والمشقة).

٢ ـ الطوافُ سبعاً بالبيت الحرام:

ويُسمُّون هذا الطواف طواف العمرة، ويأتي به مع مراعاة ما سبق أن

⁽١) [التحرير والتنوير]، ج١٩/٢.

⁽٢) [المذهب المالكي وأدلته]، ج٢٨٨/٢.

⁽٣) رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح.

⁽٤) [المباحث الفكرية شرح على الأرجوزة البكرية]، ص ١٤٣.

ذُكر في الحج من واجبات الطواف، وسننه، ومندوباته، ويبتدئه بالحجر الأسود مقبِّلاً للحجر، وداعيا بما فتح الله عليه، أو بالمأثور خلال الأشواط ومستلماً للركن، ومصليًا بعده ركعتين في مقام إبراهيم.

٣ ـ السعي بين الصفا والمروة:

سبعة أشواط على ما مَرَّ تِبيَانَه في الحج ابتداء بالصفا، وانتهاء بالمروة، مع ما فيه من خبب في العمودين الأخضرين، وما يتطلبه السعي من دعاء وتضرُّع.

فإذا انتهى من السعي حلَّقَ المُعتمر رأسه، أو قصَّره على سبيل الوجوب والمرأة تُقصر الشعر، ولا تحلقه، وأما ميقات العمرة الزماني كما ذكره الفقهاء، فهو جميع السنة فتجوز في أشهر الحج وغيرها، ودليلها حديث عائشة رضي الله عنها أن رسول الله الله الم يعتمر إلا ثلاثاً، إحداهن في شوال واثنتان في ذي القعدة (١).

أما المُحرِم بالحج أو بالعمرة، فلا يصح له أن يُدخل عبادة على أخرى، بدون وجه شرعي، حتى يفرغ من الأولى، وقد ذكرنا أنها تصح للحاج بعد مغرب اليوم الرابع، وأما الميقات المكاني لها فالمواقيت التي يمر عليها من الآفاق البعيدة، وحكمه حكم أهلها أما من كان بمكة، فإن ميقاته المكاني، مشروط بالجمع بين الحل والحرم، ويُحرم لها من الجعرانة، أو من التنعيم، وهو الآن معروف (بمسجد السيّدة عائشة)، ودليل وجوب الجمع بين الحِلِّ والحرم، حديث (عائشة أم المؤمنين) أنها قالت: ورسول الله: «مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدِيٌ فَلْيهلُ بِالحَجِّ والعُمْرَةِ، ثُمَّ لا يَجِلُ حتَّى رسول الله: «مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدِيٌ فَلْيهلُ بِالحَجِّ والعُمْرَةِ، ثُمَّ لا يَجِلُ حتَّى يَحِلُّ مِنْهُمَا جِمِيْعاً»، قالت: فقدمت مكة وأنا حائض، فلم أطف بالبيت ولا بين الصفا والمروة فشكوت ذلك إلى رسول الله هُمَّ، فقال: «أَنْقِضِي بِن الصفا والمروة فشكوت ذلك إلى رسول الله هُمَّ، فقال: «فعلت فلما قضينا رأسَكِ، وامْتَشِطِي، وأَهِلِي بِالحَجِّ، ودَعِي العُمْرَة»، قالت: ففعلت فلما قضينا

⁽١) رواه مالك.

الحج، أرسلني رسول الله مع عبدالرحمان بن أبي بكر الصديق إلى التَّنْعِيمِ فاعتمرت، فقال: «هذا مكان عُمرتُكِ»(١).

وأما صفة العمرة فإنه لا بدَّ أن يغتسل قبلَهَا على سبيل السنَّة، كما يفعل في الحج، وذلك عند الميقات المكاني، ثم يتطيَّب ويتنظَّف، ويلبسُ ثوبَي الإحرام، أحدهما على كتفيه، والآخر يشدُّه على وسطه، ولا يكون مُحيطاً ولا مَخْيطاً، فإن كان في غير مكة أحرم من ميقات بلده، وإن كان بمكة فمن التَّنْعِيم، قال النَّاظم: إنه يَلزمُه مثل الذي يَلزَمُ في الحج، من ترك الممنوعات الحرام أثناء الإحرام بها، وذلك مفصَّلُ فيما ذكره كترك الطيب بأنواعه المختلفة، وترك النساء ودواعي الجماع، وترك المخيط والمحيط مما يُلبس عادة.

وصفة الإحرام (٢٠) بها أن يقول بعد الغسل وصلاة ركعتين لله [نويت العمرة وأحرمت بها لله تعالى] فإن قال: [لبيك اللَّهم عمرة] جاز له ذلك، ثم يشرع في الجهر المتوسط بالتلبية من غير مبالغة ولا تكلُّف، لذلك قال الناظم:

مِنَ التَّنْعِيْمِ فَاغْتَسِلْ وَأَحْرِمِ وَلَبِّ حَتَّى تَصِلَنْ لِلْحَرَمِ

فإذا دخل الحرم قطع التلبية، وبدأ من الحجر الأسود بتقبيله، ثم في طواف سبعة أشواط، يدعو الله أثناءه بما فتح به عليه، وما يحفظ من مأثور، ثم يصلي ركعتين عند مقام إبراهيم، ويشرب من زمزم ويدعو، ثم يسعى سبعة أشواط بين الصفا والمروة، ثم يُحلِّق أو يقصِّر، وهكذا يكون قد أنهى عمرته (٣).

وخلاصة القول أن العمرة كالحج إلا أنه لا وقوف فيها بعرفة

⁽١) رواه مالك.

⁽٢) انظر تفصيل العمرة في كتب الفقه المعتمدة.

⁽٣) يتذكر أثناء سعيه قصة (هاجر) عليها السلام وولدها (إسماعيل) ونعمة الله بزمزم لذلك قال: والسعي بين الجبلين ذاكراً أم الذبيح المستغيث هاجراً.

والمزدلفة ولا رمي فيها للجمار، وقد ورد في الحديث عن (جابر بن عبدالله) قال: يا رسول الله أخبرني عن العمرة، أواجبة هي؟ فقال لله الا، وإن تعتمر خير لك (۱)، وهي آكد وأفضل في رمضان لقوله لله فيما يرويه ابن عباس: «عمرة في رمضان تعدل حجة معي (۲)، قال الفقهاء: يكره تكرارها في العام الواحد، ويعنون به العام الهجري، وذلك قول مالك وخالفه ابن الماجشون ومطرف فأجازا ذلك على الاطلاق بلا كراهة (۱)، وعلى القول الأول من حج واعتمر في ذي الحجة ثم بقي في الحجاز إلى محرم فإنه بدخول محرم يجوز له أن يعتمر ثانية بلا كراهة.

* * *

زِيَارَةُ المَدِينَةِ المُنَوَّرَة

٩١٥ - وَاثْتِ الْمَدِيْنَةَ يِشَوْقِ مُطْلَقِ
٩٦٥ - مُسَلِّمًا عَلَى النَّبِي وَصَاحِبَيْهُ
٩٦٥ - فَأَنْتَ صَوْبَ الْقَبْرِ عِنْدَ الرَّوْضَةِ
٩٦٥ - قَأَنْتَ صَوْبَ الْقَبْرِ عِنْدَ الرَّوْضَةِ
٩٦٥ - تَنْسَّمِ الْأَنْوَارَ فِي أَرْجَائِهَا
٩٦٥ - وَاسْأَلْ شَفَاعَةً وَحُسْنَ خَاتِمَهُ
٩٧٥ - فَإِنْ قَضَيْتَ مِنْ مَقَامِهِ الوَطَرْ

لِصَاحِبِ القَبْرِ العَظِيْمِ الخُلُقِ مُصَلِّيًا بِمَأْثُورِ النَّصَّ عَلَيْهُ فِي قِطْعَةٍ مَمْدُوْدَةٍ لِلْجَنَّةِ وَاسْكُبْ دُمُوْعَ الحُبِّ فِي أَنْحَائِهَا وَرَجْعَةً إِلَى الحِجَازِ دَائِمَهُ فَاسْأَلُ قَبُولاً عِنْدَ سَيِّدِ البَشَرُ تَحْمِلْ لَهُمْ مَعْكَ هَدَايَا مُفْرِحَهُ إِذْ يَصَّرَ الحَجَّ بِدُوْنِ عَائِقِ

أنهى الناظم كلامه عن الحج والعمرة، ثم شرع يتكلم على زيارة قبر المصطفى عليه الصلاة والسلام بالمدينة المنورة، وزيارة المدينة من أفضل

⁽١) رواه الإمام أحمد.

⁽۲) رواه أبو داود.

⁽٣) [المباحث الفكرية شرح على الأرجوزة البكرية]، ص١٥٥.

المَندوبَات وهي خارج أعمال الحج والعمرة، وقد ذكر (أبو عمران الفاسي) أنها واجبة، قال (عبدالحق) في [التهذيب] يعني وجوب السنن المؤكدة، ونقل ابن هبيرة اتفاق الأثمة على استحبابها، وهي قربة عظيمة، واحتفاء بصاحب المقام، الذي بلَّغَ الرسالة، وأدَّى الأمانة، ونصح الأمة، وكشف الغُمَّة، وجاهد في الله حق جهاده حتى أتاه اليقين.

قال صاحب [سراج السالك]: "يُستحب للحاج إذا قضى نسكيه، أن يتوجه للمدينة المنورة، لزيارة المصطفى الشفيع المُشفَّعُ في عَرَصَاتِ القيامة، ولتكن نيَّته الزيارة بإخلاص وخُلوص من جميع شوائب الإقراض لأنَّه على متبوعٌ لا تَابِعٌ وزيارته سنَّة»(١). وهناك أدلَّة على مشروعية الزيارة منها قوله على: "مَنْ حَجَّ البَيْتَ ولَمْ يَززنِي فَقَدْ جَفَانِي،(١)، وعن أنس: "مَنْ زَارَنِي مَيِّتاً فَكَأَنَّمَا زَارَنِي حَيَّا، وَمَنْ زَارَ قَبْرِي وَجَبَتْ لَهُ شَفَاعَتِي يَومَ القِيَامَة. وَمَا مِنْ أَحَدِ مِنْ أُمْتِي لَهُ سِعَةٌ ثُمَّ لَمْ يَزُرنِي فَلَيْسَ لَهُ عُدْرٌ،(٣).

وليَنُو زيارة المسجد مع زيارة القبر، لأنه أحد المساجد التي لا تُشَدُّ الرِّحَالُ إلا إليها، وقد ورد في الآية قوله تعالى: ﴿وَلَوَ أَنَهُمْ إِذَ ظُلْمُوّاً أَنفُسُهُمْ جَكَآهُوكَ فَأَسْتَغْفَرُوا اللَّهُ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَجِيمًا ﴾ (٤).

وقد استنبط الشيخ باي من الآية ثلاث دلالات تعلق وجدان الله تواباً رحيماً بها، وهي: المجيء إليه ويقصد به هنا زيارة المدينة المنورة، واستغفارهم الله، واستغفار الرسول الله لهم، وقد أسند ذلك إلى حاشية الشيخ سيدي حمدون (٥)، وهذا الملمح في الآية يدل على أهمية زيارة المدينة وتأثيرها على الزائر الصادق المخلص.

⁽١) [سراج السالك] ج٢/٤/١.

⁽٢) رواه ابن عدي والطبراني.

⁽٣) ذكره صاحب [مناسك الحج والعمرة] عن أنس مرفوعاً.

⁽³⁾ النساء: 3F.

⁽٥) [المباحث الفكرية]، ص ١٥٩.

ويُستحب للزائر أن يُكثر من الصلاة والسلام عليه، ويُكبِّر الله عند كل شرف وعند ملاقاة الرفاق، فإذا دَنَا من المدينة استُحِبَّ له الغسل والتطيب، وأن يلبس أنظف ثيابه وأزهاها، ويُظهر الفرح والسرور، ويَدخلها ماشياً كما كان يفعل الإمام (مالك) بل أنه كان يمشي في المدينة حافياً، تأدُّباً مع حضرة النبي على وإذا عاين حيطان المدينة استُحِبَّ له أن يدعو بقوله: «اللَّهم هذا حرم نبيك فاجعله وقاية لي من النَّار، وأماناً من العذاب، فحرِّمني من النَّار وآمني من عذابك، يوم تَبعث عبادَك، وارزقْني ما رزقته أولياءك، وأهل طاعتك، ووفّقني فيه لحسن الأدب، وفعل الخيرات، وترك المُنكرات، بفضلك يا أرحم الرَّاحمين (۱)، فإذا دخل المسجد فعل ما يفعله في سائر المساجد، من آداب بخلع نعليه، والدخول المين ويقول:

"اللَّهم صلِّ على محمد، وعلى آل محمد، اللَّهم اغفر لي ذنوبي، وافتح لي أبواب رحمتك، اللَّهم اجعلني اليوم من أوجه من توجه إليك، وأقربِ من تقرَّبَ إليك، وأنجح من أعال وابتغى مرضاتك، ووَفِّقني، وأعنِّي على مرضاتك، وامنن عليَّ بحسن الأدب بين يديه هُ السلام عليك أيَّها النبي ورحمة الله وبركاته (٢)، ثم يتوجه إلى الروضة الشريفة فيُصلي ركعتين تحيَّة المسجد، وهي روضة من الجنَّة لقوله هُ: "مَا بَيْنَ قَبْرِي ومِنْبَرِي رَوْضَةً مِنْ رِيَاضِ الجَنَّةِ الله الناظم:

فَأَنْتَ صَوْبَ القَبْرِ عِنْدَ الرَّوْضَةِ فِي قِطْعَةٍ مَمْدُوْدَةٍ لِلْجَنَّةِ

ويُصلي عند منبره ركعتين، ويدعو الله في مَهبَطِ الوحي ويتضرع إليه، ثم يتوجه يساراً إلى القبر الشريف، والصلاة للركعتين تسبق السلام عليه لحديث (جابر بن عبدالله) قال قَدِمتُ من سفر فجئت رسول الله الله وهو

⁽١) نقلاً عن كتاب [مناسك الحج والعمرة] لأحمد صالحي ص: ١٧٠.

⁽٢) [المرجع نفسه] ص: ١٧١.

⁽٣) رواه البخاري ومسلم.

بفناء المسجد فقال: «أَدَخَلْتَ المَسْجِدَ فَصَلَّيْتَ فِيهِ؟» قُلْتُ: لا. قَالَ: «فَاذْهَبْ فَاذْخُلِ المَسْجِدَ فَصَلِّ فِيهِ ثُمَّ اثِتِ فَسَلِّم عَلَيًّ»(١)، وقد ورد في فضل الصلاة فيه حديث (أنس بن مالك) قال: قال رسول الله الله صلى في مسجدي أربعين صلاة لا تفوته صلاة كتبت له براءة من النّار، ونجاة يوم القيامة»(١).

ويقف تائباً خاشعاً أمام قبره الشريف ثلاثة أذرع أو أربعة ومعلوم أن مقامه الله الذي كان يصلي فيه حتى لقي ربه [18 ذراعاً]، وأنّ ما بين القبر والمنبر [٥٣ ذراعاً وشبرً] وأنّ ، ويقول: «السلامُ عليك أيها النَّبي ورحمة الله وبركاته، صلَّى الله عليك، وعلى أزواجك وذرِّيَتك، وأهل بيتك أجمعين وسلَّم، جزاك الله خيراً عنَّا ما أنت أهله (٤)، ثم يسأله الشفاعة ويسأل الله تعالى خير الدُّنيَا والآخرة وحُسن الختام في ذلك المقام.

وهناك نص آخر فيه: «السلام عليك يا نبيّ الله ورحمة الله وبركاته، أشهدُ أنّك رسول الله: فقد بلغت الرسالة، وأدّيتَ الأمانة، ونصحت الأمّة، وجاهدت في الله حق جهاده، حتى قبض الله روحك محمُوداً، فجزاك الله عن صغيرنا، وكبيرنا، خير الجزاء، وصلّى عليك أفضل صلاة وأزكاها، وأتمَ التحيّة وأنماها، اللّهم اجعل نبينا يوم القيامة أقرب النبيين، واسقِنَا من كأسه، وارزقنا من شفاعته، واجعلنًا من رفقائِه يوم القيامة، اللّهم لا تجعل هذَا آخر العَهدَ بقبرِ نبينًا عليه السلام، وارزقنَا العودة إليه، يا ذا الجلال والإكرام، (٥٠).

ثم يتحول قدر ذراع وقد أُثِرَ قول الزائر المسلم على الصديق رضي الله عنه: «السلام عليك يا أبا بكر الصديق، صَفِيُّ رسول الله وخليله،

⁽١) رواه الإمام مالك.

⁽٢) رواه الطبراني في الأوسط عن أنس بن مالك

⁽٣) [الفقه الإسلامي وأدلته]، ج٣٩/٣٣.

⁽٤) [سراج السالك] ج٢٢٤/١.

⁽٥) [مناسك الحج والعمرة] لأحمد صالحي ص: ١٧٢.

وثَانِيهِ في الغار، جزاكَ الله عن أمَّةِ مُحمد خيراً» ثم يتنحى عن يمينه ذراعاً فيقول مُسَلِّماً على عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «السلام عليك يا عمر الفاروق، أمير المؤمنين بعد أبي بكر، وفاتح الأمصار، ومُوسَّعَ دائرة الإسلام، جزاك الله عن أمَّة محمد خيرا»(١).

قال النَّاظم:

فَإِنْ قَضَيْتَ مِنْ مَقَامِهِ الوَطَرْ فَاسْأَلْ قَبُولاً عِنْدَ سَيِّدِ البَشَرْ

وهذا مشفوع بدليل من القرآن هو قول المولى في كتابه: ﴿ وَلَوَ أَنَّهُمْ الْمَوْلُ لَوَجَدُوا اللّهَ وَاسْتَغْفَرُ لَهُمُ الرّسُولُ لَوَجَدُوا اللّهَ وَاسْتَغْفَرُ لَهُمُ الرّسُولُ لَوَجَدُوا اللّهَ وَأَسْتَغْفَرُ لَهُمُ الرّسُولُ لَوَجَدُوا اللّهَ وَأَجْدِما ﴾ (٢) ، وقد ورد في الصحيح: «من صلّى عليّ عند قبري وكل الله به ملكاً يبلغني، وكفي أمر دنياه وآخرته، وكنت له شفيعاً أو شهيداً يوم القيامة (٢) ، وورد أيضاً قوله الله : «من زار قبري وجبت له شفاعتي (٤) ، وقوله: «من جاءني زائراً لم تنزعه حاجة إلاّ زيارتي كان حقاً على الله تعالى أن أكون له شفيعاً يوم القيامة (٥) .

ويُسنُّ له في المدينة زيارة البقيع وفيها عشرةُ آلاف من الصحابة فيُسلم على آل بيته من زوجاته الطاهرات، وعلى عثمان بن عفان، وعلى العباس بن عبدالمطلب، وعلى بنات الرسول الطاهرات، وعلى الإمام نافع، وعلى الإمام مالك، وشهداء الحرّة وغيرهم (٢) ومن الدعاء المأثور دعاء شهير يقوله زائر البقيع: «السلام عليكم دار قوم مؤمنين، السلام عليكم أيها الشهداء، السلام عليكم يا سعداء يا نجباء يا نقباء يا أهل الصّدق والوفاء،

⁽١) [سراج السالك] ج١/٢٢٤.

⁽٢) النساء: ٦٤.

⁽٣) رواه الإمام مالك.

⁽٤) رواه ابن خزيمة والبزار والدارقطني عن ابن عمر.

⁽٥) رواه ابن السكن في سننه الصحاح المأثورة.

⁽٦) انظر: [عنوان: النجابة في من مات في المدينة من الصحابة]، فقد أورد فيه (محمد بن عبدالله العلوي) من مدفوني البقيع العدد الكثير.

السلام عليكم بما صبرتُم فنِعمَ عُقبَى الدَّارِ»(١) ثم يُندب له زيارة شهداء أُحُد فيُسلم على سيدنا حمزة وعلى سيِّدنا مصعب بن عمير وسيدنا عبدالله بن جحش، كما يُسنُّ له زيارة مسجد قباء ويُصلي فيه ركعتين، لما ورد في الحديث عن سهل بن حبيب قال: قال رسول الله على: «مَنْ تَطَهَّرَ فِي بَيْتِهِ لُمُ أَتَى مَسْجِدَ قُباءَ فَصَلِّى صَلاةً كَانَت لَهُ كَاجْرِ عُمْرَةً»(١)، ويستحب له أن يختم فيها ختم القرآن تلاوة وتدبراً، فإذا أراد الخروج من المدينة بعد أن يؤدي أربعين صلاة، فإنَّه يَأْتِي إلى القبر الشريف ليُودِّعَ النبيَّ الله، فيقولُ على ما أُثِرَ: السلام عليك يا رسول الله، السلام عليك يا نبيَّ الله، ويُسلم على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، ثم يقول: «الوداعُ يا خيرَ خلق الله، اللهمَّ المي بكر وعمر رضي الله عنهما، ثم يقول: «الوداعُ يا خيرَ خلق الله، اللهمَّ المجعلة آخر عهدنا منه ولا من زيارتهِ»(١).

وإذا قفل إلى أهله يقول: «لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، آيبون تائبون، عَانِدون ساجدون، لربِّنَا حامدون، صدق الله وعدَهُ، ونصر عبدَه، وهزَمَ الأحزاب وحده (٤).

يقول (ابن عاشر) خلاصة لذلك:

وَسِرْ لِقَبْرِ المُصْطَفَى بِأَدَبِ سَلِّمْ عَلَيْهِ ثُمَّ سِرْ للصَّدِّينُ واعْلَمْ بِأَنَّ ذَا المَقَامِ يُسْتَجابُ وَسَلْ شَفَاعَةً وَخَنْماً حَسَناً

وَنِيَّةٍ تُحَبُ لِكُلِّ مَطْلَبِ ثُمَّ إِلَى عُمَر نِلْتَ التَّوْفِيْقَ فِيهِ الدُّعَا فَلا تَمَلَّ مِن طِلابُ وَعَجِّلُ الأَوْبَةَ إِذْ نِلْتَ المُنَى

ويستحب للزائر أن ينوي مع نية الزيارة التقرب إلى الله بزيارة مسجد تشد إليه الرحال، ويكثر أثناء توجهه إليه بالسفر أو المشي تجاهه بالمدينة

⁽١) انظر [فتح الجواد للشيخ باي] ص: ٢١٣.

⁽٢) رواه البيهقي.

⁽٣) ذكره الشيخ محمد باي بلعالم [فتح الجواد] ص: ٢١٣ ـ ٢١٤.

⁽٤) رواه البخاري.

من الصلاة والسلام على صاحبه، خاصة إذا رأى شجر المدينة وحرمها(١١).

فإذا أتم المناسك وقضى وطَرَه في حجِّه وزيارته استُحبَّ له أن يعجِّل بالأوبة إلى دياره لقوله على: «السَّفَرُ قِطْعَةٌ مِنَ العَلَابِ يَمْنَعُ أَحَدَكُمْ نَوْمَهُ وطَعَامَهُ وشَرَابَهُ فَإِذَا قَضَى أَحَدَكُم نَهِمَتَهُ فَلْيَعْجَل إِلَى أَهْلِهِ (٧)، وحيثُ يُكره طُروقِ الأهل ليلا لِمَا فيه من الإزعاج، وكذلك الدخول على حين غرة من غير إبلاغ، حتى لا يفاجأ بما ينغص عليه من عدم تهيئ أهله للقائه.

وأحبُّ الأوقات المسنونة للدخول على الأهل وقت الضحى، وأما الهدية التي يحملها الحاج فهي الرغائب المسنونة، وبها ختم باب الحج، وهي من دواعي جلب المودة والمحبة، ويُؤجَرُ عليها الحاج، لأنها إدخال للسرور على العيال، مما أَمَرت به السنة ويَحمد الله أن بَلغَ الغاية، وصفَّى قلبه ونوَّر روحه، وتعرَّض لغفران ربه، ويسَّر له الحج الحلال بدون عائق، ولا بد للحاج أن يعلم أنه عاهد ربَّه، وصافحه بيمينه في الأرض حينما استلم الحجر الأسود.

وهو بذلك مُتَعَرِّض للغفران، مُلتزم بالتوبة أمام العزيز الديَّان، فهو مرجو له أن تُحمد عقباه، وأن يكثر خيره وتقلَّ شروره، وأن يكون قريباً من مولاه في سرِّه وعلانيته، لذلك قال الشاعر واصفاً أحد الهالكين ممن لم تنفعهم العبادة رغم مبالغتهم في الصلوات والصيام والحجّ واللهث فيها، لأن الغاية هي صفاء القلوب، وتحسن الأخلاق، وترقي الطبائع، والتقرب الأمثل من الخالق بإخلاص ويقين:

يُسَالِعُ فِي صَوْمِهِ وَالسَّلاةُ وَتَرْنُوا المَلائِكُ يَومَ الحِسَابِ إِذَا المَرْءُ لَمْ يَسْتَنِوْ قَلْبهُ

وَيَلْهَثُ فِي الحَجِّ مَعْ مَنْ لَهَثْ إِلَى مَا جَنَاهُ فَتَلْقَى الخَبَثْ فَإِنَّ العِبَادَةَ مِنْهُ عَبَثْ

⁽١) [الفقه الإسلامي وأدلته]، ج٣٨/٣٣.

⁽٢) [الدر الثمين والمورد المعين] ص: ٣٨٩.

وقد نقل الشيخ (ميارة) في شرحه على (ابن عاشر) كلاماً رائقاً رائعاً رأى بأنه من النفاسة بمكان، ممّا أفاض به الله على الشيخ (خليل) رحمه الله في الفصل الرابع، من الباب الأول، من مناسك الحج، في هذا المجال إذ يقول: "إعلم نوّر الله قلبي وقلبك، وضاعف في النبي المصطفى حُبِّي يقول: "إعلم نوّر الله قلبي وقلبك، وضاعف في النبي المصطفى حُبِّي وحبّك، أن الحج محتو على أحكام عديدة وقل من تعرّض لها من المصنفين، فأوّلها أن الله تعالى شرّف عباده بأن استدعاهم لمحل كرامته، والوصول إلى بيته، ولما كان الله تعالى مُنزَّها عن الحلول في محل إقامة البيت الحرام مقام بيت المالك، فإنّ المَلِكَ إذا شرّف أحدا دعاه لحضرته، ومكنّه من تقبيل يده، وأمره باللياذ به وأقام الحجر ومكنّه من تقبيل يده، وأمره باللياذ به وأقام الحجر كذلك الله استدعى حجيجه لبيته الحرام وأمرهم باللياذ به وأقام الحجر الأسود مقام يد المَلِك، فأمرهم بتقبيله، وأمرهم بطلب حوائجهم، وإذا كان اللائق بملوك الدنيا قضاء الحوائج في هذه الحالة، فكيف بمَلِك الملوك المُعطي بغير سؤال؟!»(١).

* * *

الأضجيّة

٩٧٠ - سَنَّ الحَلِيْلُ لِلْعِبَادِ الأُضْحِيَةُ ٩٧٠ - سِيَوْمِ نَحْدِ وَقْتُهَا وَتَالِيَيْهُ ٩٧٥ - تُجْزِئُهُ مِنْ كُلِّ أَصْنَافِ النَّعَمُ ٩٧٥ - تُجْزِئُهُ مِنْ كُلِّ أَصْنَافِ النَّعَمُ ٩٧٥ - وَالأَفْضَلُ الضَّانُ فَمَعْزٌ فَالبَقَرْ ٩٧٧ - يُثَلِّثُ اللَّحْمَ عَلَى مَا حُقِّقًا ٩٧٨ - شُرُوطُهَا أَرْبَعَةٌ بِهَا تَصِحْ ٩٧٨ - وَلَيْسَ تُجْزِئُ إِذَا حَلَّ الغُرُوبُ

وَرَامَهَا نَسِيتُ نَا بِالتَّاْدِيَهُ عَنْ نَفْسِهِ وَكُلِّ مُنْفِقٍ عَلَيْهُ مِنْ بَسَقَسٍ أَوْ إِنِسِلِ أَوْ السَغَنَهُ فَسَإِبِلٌ، وَقَدَّمُوا مِنْهَا الذَّكَرُ هَسِدِيَّةً وَأُكْسَلَةً وَصَدَقَهُ أَوَّلُهَا إِسْلامُ مَنْ لَهَا ذَبَتْ وَاشْتَرَطُوا خُلُوَّهَا مِنَ العُيُونِ

⁽١) انظر [الدر الثمين والمورد المعين] ص: ٣٨٩.

٩٨٥ - وَلَـمْ يَكُنْ ثَمَنُهَا مُشْتَرِكًا فَاذْبَحْ إِذَا أَدَّى الإِمَـامُ نُـسُكَـهُ
 ٩٨١ - تَسْقُطُ يَوْمَ ثَالِثٍ بِالمَغْرِبِ فَـاذَّهُمَا بِـنِـيَّـةٍ وَرَغَـبِ

شرع الناظم يتكلم عن نسك مهم من أنساك الشريعة، وهو الأضحية التي حملت رمزية إبراهيم الذي أشاد به القرآن في مواقع كثيرة منها قوله: ﴿ لِللَّهُ أَيْكُمُ إِلَيْ هِي سَلَّكُمُ ٱلسّلِمِينَ مِن قَبْلُ (١) ، وهو أول من ضحى ، ومن حيث المعنى: يُقال في اللغة ضحّى بالشاة ونحوها، أي ذبحها في الضحى، من أيام العيد الأكبر، أي: عيد الأضحى، والأضحية شاة ونحوها، يُضحى بها في عيد الأضحى، وهي شرعاً كما يقول التمرتاشي: «ذبح حيوان مخصوص، بنيَّة القربة إلى الله تعالى في وقت مخصوص (١) فالأضحية حداً قربة بها يُذكَّى نَعَمُ بالأضحى، ونظراً لكونها تُؤدَّى في الضحى، وهو ارتفاع النهار فإنها شُمِّيت بزمن فعلها (٣).

وقد ورد تشريعها في سورة الكوثر حيث قال تعالى: ﴿ فَصَلِ لِرَبِّكَ وَالْخَرْ ﴾ (٤) ، وورد في الحديث عن عائشة رضي الله عنها أن النبي الله عنها أن النبي الله عنها آن النبي الله عنها آذهبي مِنْ عَمَلٍ يَوْمَ النّحْرِ أَحَبُ إِلَى الله مِنْ إِهْرَاقَ الدّم، إِنّهَا وَالله مِنْ الله بِمَكّانٍ قَالِي يَوْمَ القِيَامَةِ بِقُرُونِهَا وَأَشْعَارِهَا وَأَظْفَارِهَا، وَإِنَ الدّم لَيَقَعُ مِنَ الله بِمَكّانٍ قَبْلُ أَنْ يَقَعَ مْنَ الأَرْضِ فَطِيبُوا بِهَا نَفْساً (٥) ، وهي عند الفقهاء سنّة مؤكّدة ، وهو المشهور ، قال البعض هي واجب، وهو خلاف الأولى، قال (ابن جزي): «وهي سنة وفقاً للشافعي وقيل واجبة وفاقاً لأبي حنيفة (٦) ، ودليل عدم الوجوب ما رُوي عن أم سلمة أن النبي الله قال: «إذَا رَأَيْتُمْ هِلالَ ذِي الجِجّةِ وَأَرَادَ أَحَدَكُم أَنْ يُضَحّى فَلْيُمْسِك عَنْ شَعْرِهِ وَأَظْفَارِهِ (٧) ، فتعلّقت المججّةِ وَأَرَادَ أَحَدَكُم أَنْ يُضَحّى فَلْيُمْسِك عَنْ شَعْرِهِ وَأَظْفَارِهِ (٧) ، فتعلّقت

⁽١) الحج: ٧٨

⁽٢) [القاموس الفقهي] ص: ٢٢٠.

⁽٣) [شرح الموطأ للزرقاني] ج٣٤١/٢.

⁽٤) الكوثر: ٢.

⁽٥) رواه الترمذي وقال حسن غريب.

⁽٦) [القوانين الفقهية] ص: ١٨٢.

⁽V) رواه مسلم.

الأضحية بإراداتِ المُكلَّفين والواجب لا يَعلق بإرادة المكلَّفين إطلاقاً لأنَّه أمرّ مُلزم من الله، وقد أضعف (العسقلاني) الحديث الذي اعتمد عليه القائلون بوجوب الأضحية وهو: «على أهل كل بيت أضحاة وعتيرة في كل عام»(١)، وقد روى (الدارقطني) عن النبي ﷺ أنه قال: «ثلاث هي علَّي فرضُ وهي لكم تطوع، فذكر الأضحى "(٢) وقال (أبو بكر بن العربي): «فالذي يتحصل من هذا كله أنها سنة مؤكدة إذْ تركها جماعة من الصحابة مع القدرة عليها مع عموم حالها واشتهار فعلها وتعلق قلوب الخلق بها، ولو كانت واجبة ما تركها أحد منهم (٣)، وقد داوم عليها رسول الله على في أحواله كلها مما يدلُّ على سنَّيَّتها ونَدبِهَا (٤)، وهي سنة الخليل إبراهيم، وقد حافظ عليها حفيده المجتبى على، فتأكَّدت، وتَجِبُ يوم الأضحى حيث يذبح الإمام في المصلِّى فيراه الناس فيذبحوا بعده، فلا يُجزئ ذبحٌ قبل الصلاة، ولا قبلَ ذبح الإمام، وتُذبح نهاراً فلا تجزئ بليلٍ، ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿ وَيَذْكُرُوا أَشْمَ ٱللَّهِ فِي أَيَّامِ مَّعْلُومُنتِ ﴾ (٥) وتمتد إلى تاليي الأضحى، وهما اليوم الثاني والثالث، ولا يَقترنُ وقتها بالإمام في الأيام الأخرى، بل يُشترط في يوم العيد الأول أن يذبح المصلي بعده، فإن ابتدأ بعده، وختمَ الذبح معه أو بعده لا قبله جازت، أما إذا ابتدأ قبله فلا يجوز على كل حال، والواقع الآن أن الناس يقدّرون الزمن الذي يذبح فيه الإمام ثم يذبحون، ودليلها: عن البراء بن عازب قال سمعت رسول الله على يخطب فقال: ﴿إِنَّ أَوَّلَ مَا نَبْدَأُ بِهِ فِي يَوْمِنَا هَذَا أَنْ نُصَلِّي ثُمَّ نَرجِعُ فَنَنْحَرُ فَمَنْ فَعَلَ أَصَابَ سُنْتَنَا»(٦)، وهناك حديث (لأبي بردة بن نيار) قال له النبي على وقد ذبح قبل

⁽١) العسقلاني [فتح الباري شرح صحيح البخاري]، ج١١٠.

⁽٢) رواه الدارقطني والبيهقي، (وقال الزيعلي: هو ضعيف على كل حال)، انظر كتاب [القبس]، ج١/١٤٣.

⁽٣) [كتاب القبس]، ج١٤١/٢.

⁽٤) [بداية المجتهد] ج١/٩٨٩.

⁽٥) الحج: ٢٨.

⁽٦) رواه البخاري.

الصلاة: «تلك شاة لحم، وأمره أن يعيد»(١).

وتُسن عن نفسه وعن كل من هو في كفالته، وجاز أن يُشرك أقاربه وإن كانوا أكثر من سبعة بشروط:

منها أن يكونوا ساكنين معه في منزل واحد، وأن يكون التشريك في الأجر لا في الثمن، والدليل حديث (أبي أيوب) قال: (كنا نضحي بالشاة الواحدة عن أهل البيت) (٢)، وهذا يعني وجودهم معه، ويؤيده حديث آخر عن (جابر بن عبدالله) أنه قال: (نحر رسول الله عن نسائه وذبح) (٣).

أن يكون مُنفقاً عليهم وجوباً كالأبوين، والأبناء الفقراء، والزوجة، أو تبرُّعا كأخ، وابن أخ، وعم، وابن عم.

فإن توافرت الشروط صحَّت له ولهم، وسقطت عنهم، ولو لم يُعلمهم، وأما إذا ضحَّى عن نفسه بشاة وأخذ شاة أخرى من ماله، وذبحها عن جماعة جازت، وسقطت عنهم، ولا يُشترط إعلامهم على القول الراجح، قال صاحب [سراج السالك]: «فإن اشترى جماعة سبعة أو أكثر أو أقل بَدْنَة أو بقرة، ودفع كل واحد ما نابه من ثمنها ونحرها أضحية للجميع لم تُجزئ واحداً منهم، وبطلت أضحيتهم لأنها مجرد لحم» (٤) وهذا مشهور مذهب مالك، قال (خليل): «بلا شرك إلا في الأجر وإن أكثر من سبعة» (٥).

وهي تجزئ من كل أصناف النَّعَم، فالأولى والأفضل فيها الضأن، ثم المعز، ثم البقر، ثم الإبل، وذلك عكس الهدي، لأن المُراعَى هنا طِيبُ اللحم لا كثرته، ودليله قولهم: (ضحى رسول الله المُكبِينِ أَملَحَينِ

⁽١) [كتاب القبس]، ج٢/٢٤٢.

⁽۲) رواه مسلم وأبو داود وابن ماجه.

⁽٣) رواه مسلم.

⁽٤) [سراج السالك] ج٢/١١.

⁽٥) [جواهر الإكليل] ج١٩/١.

أَقْرَنَينِ) (١) ، وجميل جدا تأويل الشيخ (محمد الطاهر بن عاشور) إشارة الآية إلى النحر [(فَصَلِ لِرَبِكَ وَالْخَرَ) على أن المستحب ما يُذبح لا ما يُنحر ، بأن ذلك تغليب للفظ النحر لتسمية العيد به [عيد النحر] ويشمل الضحايا في البدن والهدايا في الحج ، كما رُجِّح أن يكون تخصيص النحر إيثار لفاصلة الراء في السورة) (٢).

ويُفضَّلُ ذَكرُ هذه الأصناف على أنثاها، قال (خليل): «بجدع ضأنِ وثنيّ معز وبقر وإبل ذي سنَةٍ وثلاث وخمس»(٣)، قال (الخرشي): وهو بيان لما يُجزئ في الأضحية، ففي كل ما يلي على الخيار:

شرح المخرج حسب السن المطلوب	ما يخرج منه	النبوع
ما أوفى سنة ودخل الثانية	جَـدَعٌ	الضَانُ
ما أوفى سنة ودخل الثانية	ئ <u>ن</u> ي	المَعِزُ
ما أوفى ثلاث سنين ودخل الرابعة	ثَنِي	البَقَرُ
ما أوفى خمس سنين ودخل السادسة	ئ <u>ن</u> ـي	الابِلُ

لقد اختار النبي الشائل الأضحية الأقرن الكحيل المسود الأطراف، وأفضل ما يقدم الذكر على الأنثى، والسمين على الهزيل، قال (ابن العربي) في [القبس]: "فمن أغرب ما روي عن مالك رضي الله عنه أن الخصيّ أولى من الفحل"(3)، وقال (ابن عبدالبر): "عند مالك فحول الضأن ثم خصيانها ثم إناثها، ثم البقر والإبل"(6)، قال العلماء في تعليل ذلك لأنها الأسمن، ولكن (ابن العربي) تحفظ لأنها وإن كانت الأسمن إلا أنها ليست الأكمل (7).

⁽¹⁾ رواه مسلم.

⁽٢) [التحرير والتنوير] ج٣/٥٧٥ وكذلك [المذهب المالكي وأدلته] ٢٩٩/٢.

⁽٣) [جواهر الإكليل]، ج١٩/١.

 ⁽٤) كتاب [القبس]، ج٢/٦٤٦.

⁽۵) [الكافي]، ج١/١٢، و [القبس] ج٢/١٤١.

⁽٦) نفسه، ج٢/١٤٢.

والأفضل للمُضحِّي الجمع بين الأكل، والإهداء، والصدقة، بدون تحديد بثلث أو غيره، قال (ابن جزي) في تفصيل المسألة: «الأفضل أن يأكل من الأضحية ويتصدق، فلو اقتصر على أحدهما أجزأ على كراهة، وأوجب قوم أن يأكل منها، وليس لما يأكل ويُصدق حدَّ، واختار ابن الجلاب أن يأكل الأقل ويتصدق بالأكثر»(١).

قال صاحب [النَّمْرُ الدَّانِي في شرح الرسالة]: «ويُكره التصدق بالجميع وليس لما يُؤكل أو يُطعم حد والجمهور على منع إطعام الكافر منها مطلقاً كتابيّاً كان أو مجوسياً»(٢).

واعتماد النَّاظم على المعتاد الشائع في تثليث اللحم، أخذه من قول صاحب [سراج السالك]: «وندب الأكل منها والتصدق للفقراء والإهداء للأغنياء بلاحد بثلث ونحوه»(٣).

لذلك قال:

يُنَلِّثُ اللَّحْمَ عَلَى مَا حُقِّقًا هَدِيَّةً وَأَكْلَةً وَصَدَقَةً

وهو لا يقصد مطلق الثلث بل لا حدَّ لما يعطى كما هو ظاهر المذهب.

شروط الأضحية:

تَكُلُّمُ الناظم عن شروط الضحية وهي أربعة بها تصح:

١ - كون ذابحها مسلماً:

وهو قوله: [إسلام من لها ذَبَحْ]، فلا تصحُّ إن ذبحت من كافر نائب عن صاحبها المسلم، ولو كان كتابياً إن جاز أكلها لجواز أكل ذبائحهم،

⁽١) [القوانين الفقهية] ص: ١٨٧.

⁽٢) [الثمر الداني] ص: ٣٩٧.

⁽٣) [سراج السالك] ص: ٣٩٧.

بخلاف المجوسي، والملحد، فلا تجزئ ذبيحته، لقوله تعالى: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ الْوَلَهُ تَعَالَى: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَبَ حِلُّ لَكُمْ عِلْ لَمُمَّ ﴾(١).

٢ - أن لا تذبح بليل:

بل بالنهار لأنها تجزئ بعد المغرب، ووقت ذبحها بعد فراغ الإمام كما أسلفنا ولا تُجزئ من قبل، ودليلها ما رواه عبَّاد بن تميم أن عويمر بن أشعر ذبح أضحيته قبل أن يغدو يوم الأضحى، وأنه ذكر ذلك لرسول الله فأمره أن يعيد بضحية أخرى (٢).

٣ ـ خُلُوُّهَا من العيوب:

ويقصدون به السلامة من العيوب البَيّنة فلا تُجزئ العوراء، ولا فاقدة عضو كيّد أو رجُل، واغتفر الخصاء، لأنه يعود على اللحم بالسمن، وهو قطع خصية الحيوان، ولا تجزئ البكماء، ولا الصَّمْعَاءُ وهي صغيرة الأذنين جداً ولا البَخْرَاءُ وهي مُثْنَنَة الفّم، ولا الصَّمَّاء التي لا تسمع، ولا العَجْفَاءُ وهي الهزيلة جداً، ولا البتراء التي لا ذنب لها، ولا يابسة الضرع، ولا مقطوعة أكثر من ثلث الذنب، ولا المريضة مرضا بيّناً يعوقها عن الحركة.

ولا تُجزئ الجَرْبَاءُ ولا الشَّمَّاءُ إلا ما كان خفيفاً فمغتفر، ولا تجوز المجنونة إذا كان جنونها دائما، كما لا تُجزئ العَرجاءُ ولا مكسورة القرن إذا كان يدمي، فإن بَرِئ فلا حَرَجَ، ولا فاقدة أكثر من سنِّ إلا لإثغار أو كِبر، فإن كان للإثغار أو الكِبَرِ أو كان سناً واحد جاز، ولا تُجزئ فاقدة أكثر مِن ثُلث الأذن، أو مشقوقتها أما الثلث فأقل فلا ضَيْرَ، ودليله قوله عليه الصلاة والسلام وقد سئل فيما يرويه البراء بن عازب عمَّا يُتَّقَى من الضحايا فأشار بيده، وقال أربعاً: «العَرْجَاءُ البَيْنُ ضَلْعُها، والعَوْرَاءُ البَيْنُ عَوْرُهَا،

⁽١) المائدة: ٥.

⁽٢) رواه مالك.

والمَرِيْضَةُ البَيْنُ مَرَضُهَا والعَجْفَاءُ التِي لا تَنْقَى (١)، وقد نَظَّمَها الشيخ (ابن باد) في منظومته [الروضة الأنيقة] ونقلها (الشيخ باي) عنه فيقول:

ويُسمنَعُ الإجْزَا بِأَنْوَاعِ الْعَوَدُ وَجَرَبُ عَشَا وَجَهْر وَقَدَعُ وَجَهْر وَقَدَعُ وَبَسخَم وَبَسخَدٍ وَبَسخَدٍ وَيَسخَدٍ وَيُسخَدٍ وَيُسخَدٍ وَيُسخَد لا نَزْد لَبَن وَيُبْسِ ضِرْعٍ حَيْثُ لا نَزْد لَبَن وَفَقْدُ جُزْءُ غير خصية ولو أو فَقْدُ سِنٌ لا لإنْ خَارِ كِبَرْ

وعسرَج بَسانَ وَجُسنٌ اسْتَسقَسرُ وَشَسلُسل وَبَستَسك كَسذَا جَسرَعُ وَصَسمَسع وَعَسجَسف وَزُوَدٍ يِهِ وَكَسُسرُ القَسرُنِ إِنْ لَمْ يَبِسُرَأَنْ جِنلُفَةٍ، أَو مَنْ ذَنْسٍ ثُلْثَا رَوَوا وَحَرْقُ فَوْقَ الشُّلثِ مِن أَذْنٍ نَظرْ

ولذلك قال (الجزيري): «ويندب أن يكون الصنف الذي يضحى منه جيدا من أعلى النّعم وأكمله، وأن يكون من مال طيّب، وأن تكون سالمة من العيوب التي تصحّ بها»(٢).

٤ _ عدم الاشتراك في ثمنها:

وقد أشرنا من قبل إلى هذا الشرط، فلو اشترك جماعة في ثمن أضحية لم تَجز لواحد منهم، وصارت لحما يُؤكل فقط، إلا أن يَفصلَها واحد لنفسه، ويُغرِمُ لهم ما دَفعوا ويُشركهم في الأجر، وشروط الشراكة في الأجر السَّكن الواحد، والإنفاق على المشروك معه والقرابة ولو بعدت (٣)، ثم أشار إلى أنها تسقط يوم ثالثِ النَّحرِ بالمغرب فمن أدَّاها بعد ذلك فهي صدقة لا أضحية. قال صاحب [الرسالة]: «وأفضل أيام النَّحر أولها ومن فاته الذبح في اليوم الأول إلى الزوال فقد قال بعض أهل العلم يستحب له أن يصبر إلى ضحى اليوم الثاني (٤)، قال شارحه الظاهر هو لفظ المختصر، وهو مذهب الرسالة وغيرها.

⁽١) رواه الإمام مالك.

⁽٢) [الفقه على المذاهب الأربعة]، ج١/٧٢٧.

⁽٣) [الفقه المالكي وأدلته] ج٢٩٧/٢.

⁽٤) [الثمر الداني، شرح رسّالة ابن أبي زيد القيرواني]، ص ٣٩٥، ٣٩٠.

وذكروا أن ما بعد الزوال من اليوم الأول، أفضل ممَّا قبله من اليوم الثاني، ونقل ذلك عن (بُهرام) من رواية عن (مالك) وإليه ذهب (ابن المواز).

وهناك رأيٌ بأنّ ما قبل زوال الثاني أفضل مما بعد زوال الأول، وهو قول (لابن حبيب) مروي عن (مالك) وهو ضعيف وأنكره (القابسي)، والظاهر أن جميع اليوم الأول أفضل مما بعده وأن صبيحة الأول أفضل من مسائه (١٠).

إذا ظهر له أنّ شاة الأضحية حاملة للجنين في بطنها، فإن خرج الجنين حيّاً فإنّ ذبحه واجب، وإن لم تظهر به حياة فهو كجزء منها، وقال المالكية يكره أن يجزّ صوفها بنية بيعه عند شرائها، وأن لا ينبت مثله أو قريب منه قبل الذبح وإلاّ فلا كراهة (٢)، وكرهت المالكية أن تذبح الأضحية عن الميت إن لم يكن قد عينها قبل موته، فإن عينها بغير النذر، ندب للوارث إنفاذها (٣).

* * *

العقيقة

٥٨٧ - وَنَسَدَبُسُوا عَقِيشُقَةً لِسَلْقَادِرِ ٥٨٣ - بِالسَّعْيِ الاخْتِيَارِ شَاةٍ مُرْضِيَةً ١٨٥ - إِنْ يُولَدِ المَوْلُودُ قَبْلَ فَجْرِهِ ٥٨٥ - وَأَلْخِهِ إِنْ بَعْدَ فَجْرٍ وُلِدَا ٥٨٩ - وَأَلْخِهِ إِنْ بَعْدَ فَجْرٍ وُلِدَا ٥٨٨ - مُحَلِّقًا شَعْرَ الوَلِيْدِ النَّجِبِ ٥٨٨ - مُحَلِّقًا شَعْرَ الوَلِيْدِ النَّجِبِ ٥٨٨ - مُحَلِّقًا شَعْرَ الوَلِيْدِ النَّجِبِ ٥٨٨ - مُحَلِّقًا شَعْرَ الوَلِيْدِ المَشَرِّفَا

فَ أَدُّمَ السِسَائِ وَبَالِا فَ الْمُسَائِ وَبَالِا فِي السِّنِّ وَالإِجْزَاءِ مِثْلَ الْاضْحِيةُ فَاذَخِلِ السَيْوَمَ خِلاًلَ سَبْعِهِ وَاتْمِمْ لَهُ مِنْ بَعْدِ ذَاكَ العَدَدَا وَآتُمِمْ لَهُ مِنْ بَعْدِ ذَاكَ العَدَدَا وَآتُمِمْ لَهُ مِنْ بَعْدِ ذَاكَ العَدَدَا وَآتُمِمْ لَهُ مِنْ بَعْدِ ذَاكَ العَدَدَا وَآتُمِمُ لَهُ وَمَنْ فَعَالِلُهُ مِنْ ذَهَبِ وَأَنْ يَسَقِيهُ وَيَسْلُمُ وَيَسْلُمُ فَا لَبَشَدُ السَّرَّبُ وَيَنْفَعَ البَشَرُ

⁽۱) نفسه، ص: ۳۹۰ ـ ۳۹۳.

⁽٢) [الفقه على المذاهب الأربعة]، ج١/٧٣٧.

⁽٣) الزحيلي، [الفقه الإسلامي وأدلته]، ج٣/ ٦٣٥.

العقيقة في اللغة القطع، ومنه عقوق الوالدين أي: قطعهما، والأصل فيها الشعر الذي على المولود حين ولادته ثم سميت به الشاة التي تذبح للمولود يوم سابعه، وفي الاصطلاح هو ذبح الشاة عن المولود بعد الأسبوع من ولادته، وتكون في اليوم السابع بالضبط لا قبله ولا بعده.

وحُكمها أنَّها سنَّة عند المالكية، على خلاف الأحناف الذين أباحوها بلا استحباب، والظاهرية الذين جعلوها واجبة (١) وقال صاحب [سراج السالك] حُكمها الندب في مذهبنا، وقال الشافعي بوجوبها، وقد ورد عن السالك] عباس: (أن النبي على عق عن الحسن والحسين عليهما السلام كبشاً) (٢).

ودليلها ما رواه (سلمان بن عمّار الضبي) قال: قال رسول الله هُن العُلامِ عَقِيقةٌ فَأَهْرِقُوا عَنهُ دَماً، وأَمِيطُوا عَنهُ الأَذَى (٣)، ومَا رواه سمرة قال: قال رسول الله هُن الحُكل عُلامِ رَهِينَةٌ بِمَقِيقةٍ تُعَقَّ عَنهُ يَومَ سَابِعِهِ، ويُحلَقُ رَأْسُهُ (٤)، واعتبر المالكية العقيقة في إطار السنة والاستحباب مُرجَّحٌ بأدلة وجيهة من ذلك أنها لو كانت واجبة، لعُلمت من الدين بالضرورة ولمّا خيرت فيها الأحاديث، وقد علّق المشرع الكريم فعلها بإرادة صاحبها ورغبته، فقال فيما رُوي عنه: (مَن وُلِدَ لَهُ وَلَدٌ فَأَحَبُ أَن يُسِكَ عَنْهُ قَلْيَهْعَلُ (٥)، وما ورد من قوله في: (لا أُحِبُ المُقُوقَ» (إنّما هو ينسِكَ عَنْهُ قَلْيَهْعَلُ (٥)، وما ورد من قوله في: (لا أُحِبُ المُقُوقَ» (إنّما هو كراهة الاسم) واقترح (الشيخ علوان) أن تُسمَى (النّكِيسَةُ) ويكون الاسم الآخر للتعريفِ به أو شرحهِ حالَة عدم فهم السّامِع، والدليل على مشروعيتها ما رواه جرير بن حازم عن قتادة عن أنس أن النبي في عق عن الحسن ما رواه جرير بن حازم عن قتادة عن أنس أن النبي عق عق عن الحسن والحسين يوم السابع.

⁽١) [القوانين الفقهية] ص: ١٨٧.

⁽۲) رواه أبو داود والنسائي.

⁽٣) رواه البخاري في [الصحيح].

⁽٤) رواه أصحاب السنن.

⁽٥) نقله صاحب كتاب [تربية الأولاد] عبدالله ناصح علوان ج١٠/١.

وقد نبَّه الناظم إلى ضرورة اختيار شاة مرْضِيَّة ويُشترط، فيها ما يُشترط في شاة الأضحية من إسلام الذابح، وذبحها نهارا، وخلوِّها من العيوب العامة التي فصَّلنَاها في الباب السابق، ولذلك قال صاحب [سراج السالك]:

وَيُسْتَحَبُّ سَابِعُ الولادَة عَقِيْقَةُ شَاةً تُنضَحَّى عَادَه

والمُخاطب بها هو والد المولود، أي: أبوه الأدنى وهو المباشر للولادة، ولا يُخاطب بها الأقارب، ولو كان القريب جَدّاً أو عمّاً، بل ولو كان أمّاً، هذا إذا كان الأب قادراً وحرَّاً، فإن كان غير مستطيع سقطت عنه قال صاحب [سراج السالك]: "ومفهوم سابع الولادة أنه إذا لم يعتَّ الأب عن ولده في اليوم السابع فإنها تسقط عنه ولو كان غنيا على المشهور، ومقابله أنه إذا فات اليوم السابع بغروب الشمس يعتُّ عنه في الأسبوع الثاني فإن فات في الأسبوع الثاني.

قال الناظم وهو يحدد زمانها بإن المولود إذا ولد قبل الفجر، فإن يومه ذاك يُحسب له، وأما إذا ولد بعد الفجر، فيُلغى ذلك اليوم ويحسب الذي بعده ويتم له بعد ذاك العدد، قال (ابن جزيّ): «ولا يُعد اليوم الذي ولد فيه إن ولد بعد الفجر، خلافاً لابن الماجشون، وقيل يُحسب إن ولد قبل الزوال لا بعده، فإن فات في السابع الأول لم يعتّ عنه في الثاني ولا في الثالث خلافاً لابن وهب»(٢).

ومذهب مالك أن يعتَّ عن كل مولود ولو أنثى شاة لوحدها، وفي التوأم إذا ولد للرجل شاتان لكلِّ منهما واحدة، وتُذبح العقيقة ضُحَى، ولا تُذبح إلا نهارا، ووقتها المستحب من طلوع الفجر إلى الزوال، وما بعد الزوال إلى الغروب فمكروه ولا ينافي الجواز، وأما ما بعد غروب الشمس فحرام، لا تجزئ فيه العقيقة، وجاز الأكل منها، والإهداء للأقارب والجيران، وأما جمع الناس عليها للوليمة فمكروة. قال (ابن جزي):

⁽١) [سراج السالك] ج٢/٢٠.

⁽٢) [القوانين الفقهية] ص: ١٨٨.

«وحُكم لحمها وجلدها كالضحايا يُؤكل من لحمها، ويُتصدق منه ولا يُباع شيء منها، ويجوز كسرُ عظمها خلافا لابن حنبل»(١).

وأما تلطيخ رأسه بالطيب فجائز، وتلطيخ رأسه بدمها مكروه، وتركه أولى، لأنه من فعل الجاهلية، ويُكره ختانه يوم السابع، لأنه من فعل اليهود، نقل صاحب [سراج السالك] عن حاشية العدوي عن أبي الحسن أن الإمام رضي الله عنه قال: «عققتُ عن ولدي، فذبحت بالليل ما أُريد أن أدعو إليه إخواني، وغيرهم، ثم ذبحت شاة العقيقة يَعني صبيحة ذلك اليوم، فأهديت منها للجيران وأكلوا وأكلنا، فمن وجد سِعةً فليفعل مثل ذلك»(٢).

ثم ذكر الناظم أنّه يُستحب تحليق شعر رأس الوليد، والتصدُّق بوزن الشعر ذهباً، قال (ابن القيم) في [تحفة المودود]: "في إزالة شعر المولود تقوية له، وفتح لمسام الرأس وتقوية لحاسة البصر والشمِّ والسمعِ" (3) ودليله من السنة عن محمد بن علي بن الحسين قال: عقَّ رسول الله على عن الحسن شاةً وقَالَ: "يَا فَاطِمَة الحلِقِي رَأْسَهُ، وَتَصَدَّقِي بِوزْنِ شَغرِهِ فِظَّة، فَوزَنَتهُ فَكَانَ شَاةً وقَالَ: "يَا فَاطِمَة الحلِقِي رَأْسَهُ، وَتَصَدَّقِي بِوزْنِ شَغرِهِ فِظَّة، فَوزَنَتهُ فَكَانَ وَذَنُهُ دِرْهَما أَو بَعْضَ دِرْهَم، (3)، أما القَزَعُ فَمنِهِيٍّ عنه وهو حلق بعض الشعر، وترك بعضه، فعن عبدالله بن عمر قال: "نهَى رسول الله على عن القَزَع، (9) وقد ورد أن من السنة أن يهنأ الرجل بمولوده فيقال له: "بارك الله لك في المهنئ وقد ورد أن من السنة أن يهنأ الرجل بمولوده فيقال له: "بارك الله لك أمهنئ الموهوب، وشكرت الواهب، وبلغ أشده، ورزقت برّه، ويرد هو على المهنئ فيقول: "بارك الله لك، وبارك عليك، أو أجزل الله ثوابك أو نحو ذلك، ".

وأشار الناظم بعد ذلك إلى ضرورة اختيار الاسم، فالظاهر من الروايات الصحيحة، أن تسمية الوليد تكون يوم السابع، لحديث سمرة الذي

⁽١) [القوانين الفقهية] ص: ١٨٨.

⁽٢) [سراج السالك] ج٢/٢٠.

⁽٣) [عن تربية الأولاد] ج١/٧٢.

⁽٤) رواه أحمد عن أبي رافع.

⁽٥) رواه البخاري ومسلم.

⁽٦) [مغني المحتاج]، ج٤٦/٤، و [الفقه الإسلامي وأدلته]، ج٦٤١/٣.

رواه أصحاب السنن، ويُستحب أن يُسمِّي ولده بأحسن الأسماء وأشرفها وأشهرها، حتى لا يتعقُّد الوليد منها، وأفضل الأسماء عبدالله وعبدالرحمان لما ورد في صحيح مسلم، وزاد أبو داود: وأصدقها حارث وهمام، وأقبحها حرب ومرّة، وكل ما أضيف إلى الأسماء الحسني الخاصة بالمولى، والدليل على ذلك وارد عن أبي الدرداء قال: قال رسول الله على: ﴿ إِنَّكُم تُذْعَوْنَ يَومَ القِيَامَةِ بِأَسْمَاثِكِم وبِأَسْمَاءِ آبَآئِكُم فَأَحْسِنُوا أَسْمَاءَكُم،(١).

وغاية الأمر ومنتهى الهدف في تطبيق السنة من أحكام المولود، كالأذان في أذنه اليُمنى، والإقامة للصلاة في أذنه اليسرى، وتهذيبه، وتحفيظه القرآن، واختيار أمِّه، وحُسن اسمه، والعقيقة عنه، وما إلى ذلك، إنما هو إحاطته بجوّ ديني وتربوي رشيد، يضمن له الاستقامة في الكبر، ونفعُ نفسه ومجتمعه، بتكريس مواهبه للتألق والإيثار، وليقظة الضمير وحُسن المعاملة والخلق، فيسعد به أهله وأمَّته، وقد قال [محمد إقبال] للمرأة:

أَدِّيى السطُّفُلَ لِيهَ خُدُو رَجُهُ لا وَطَهِيًّا صَادِقَ السعَوْم أَمِيْنُ إِنْ دَعَتْ أَوْطَانُهُ هَبَّ لَهَا يَدْفَعُ الخَطْبَ بِعَرْم لَا يَلِيْنُ إنسما السبسيست والأم بسه بسيسن زوج وبسنسات وبسنسيسن دولة صغرى ومن أمشالها

يرفع الملك على أسّ متينْ

الذِّكَاةُ

-94- إِنَّ اللَّهُ كَاهَ سَبَبُ المَأْكُولِ 991 - أَنْوَاعُهَا أَرْبَعَةُ تَصِحُ **٩٩٧ ـ فَلِلْوُحُوشِ فِي صَحَارِيْهَا اعْقِرِ** ٩٩٣ - وَاقْطَعْ مُمِيْتًا مِنْ عَدِيْم السَّائِلَةُ

مِنْ حَيَوَانِ حَلَّ فِي المَنْقُولِ أَوَّلُهَا فِيهُ مَا رَوَوْهُ السَّذَّبُ حُ وَلِلجِ مَالِ أَوْ شَبِيْهِ هَا انْحَرِ كَالدُّوْدِ وَالسِجَرَادِ أَوْ مُسمَاثِسكَ هُ

⁽١) رواه أبو داود بإسناد حسن.

الذكاة في اللغة الذبح أو النحر، وقال صاحب [الرسالة]: "والذكاة قطع الحلقوم والأوداج" (١) وهي شرعاً السبب في جواز أكل لحم الحيوان البرِّي المُباح شرعاً، ولو من خَشَاشِ الأرض، ولا يُطالب المسلم في الحيوان البحري بذلك، وقوله الذَّكاة سبب المأكول من حيوان حلال في مأثور القرآن والسنَّة، غير منهي عن أكله، إذ لا يُؤكل حرام الأكل ولو ذُكِّي، قال صاحب [دليل السالك]: "الذكاة هي السبب الموصل لحِلِّ أكل الحيوان البَرِّي اختيارا" (قد ورد في السنة فعلها منه عليه الصلاة والسلام وأجمعت الأمة على صفتها الشرعية.

وأنواع الذكاة أربعة لخَّصها الناظم فيما يلي:

١ - الذَّبْحُ:

وهو قطع الأوداج والحلقوم عند المالكية وبه قال الليث وقد ورد في المقرآن على لسان إسراهيم: ﴿إِنِّ أَرَىٰ فِي الْمَنَامِ أَنِّ أَذَبُكُ فَانَظُر مَاذَا وَمَلَ مُلَّ مَنِ وَفِي السنّة: ﴿إِنَّ اللهَ كَتَبَ الإحْسَانَ عَلَى كُلُّ شَيءٍ فَإِذَا قَتَلْتُم فَأَحْسِنُوا القِبْلَةَ وَإِذَا ذَبَحْتُم فَأَحْسِنُوا الذِبحة ولْيُحِدَّ أَحَدَكُم شَفْرَتَهُ ولْيَرْحَمْ فَأَحْسِنُوا الذِبحة وليُحِدُ أَحَدَكُم شَفْرَتَهُ ولْيَرْحَمْ فَإَحْسِنُوا الذِبحة والنَّحر على ما في [الرسالة] بينما نجد ذَبِيحَتَهُ (٤) ، ويجوز في البقر الذبح والنَّحر على ما في [الرسالة] بينما نجد الضأن والماعز وما في حكمها، لا يجوز فيها غير الذبح، واتفقوا على جواز ذبح البقر، لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَعُوا بَقَرَةً ﴾ (٥) وقوله: ﴿وَفَلَا يَنْعَلُونَ ﴾ (٦) وأجازوا ذبح الغنم لقوله تعالى: ﴿وَفَلَا يَنْهُ فَوْلَ اللهِ عَلَى شرح الدردير لمختصر خليل] إذبح عظيم ﴿ الدردير لمختصر خليل]

⁽١) [الثمر الداني]، ص ٣٩٨.

⁽٢) [دليل السالك] ص: ٦٢.

⁽٣) الصافات: ١٠٢.

⁽٤) رواه مسلم وأبو داود والترمذي انظر [المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي] لفنسنك ج١/٤٦٧.

⁽٥) البقرة: ٧٧.

⁽٦) البقرة: ٧١.

⁽٧) الصافات: ١٠٧.

فتوى (لابن حبيب) فيمن أراد أن يذبح حيوانا فند منه فسقط في مهواة أو حفرة لا يستطيع من يذبحه أن يذبحه من الحلقوم فله أن يعقره بطعنة بآلة حادة منهرة للدم، وبرّر ذلك بقوله ﷺ: «إن الله كره لكم ثلاثاً: قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال»(١)، وهذا الضياع لهذا الحيوان من إضاعة المال، فإدراكه بالعقر أولى(٢).

٢ ـ العَقْرُ:

وهو جُرح مسلم مُميِّز حيواناً وحشيّاً غير مقدور عليه، إلا بعسر بمحدد أو حيوان مُتعلَّم، ويُقال عَقَرَ الصيد فيه بندقية الرصاص، ويُقال عَقَرَ البعير قطع إحدى قوائِمِه لِيسقُط^(٣) ويتمكَّن منه والإبِلُ تُنحر، ولا تُذبح فإن ذُبحت لم تؤكل.

٣ ـ النَّحْرُ:

وهو طعنُ الحيوان المُرادُ تَذكيته في لَبَّتِه، ولا يُشترط منه قطع الحلقوم والودجين، وهو عند فقهاء المذاهب قطع العروق في أسفل العُنق عند الصدر، وقال الحنابلة: أن يضربَهَا بحَرْبَةٍ أو نحوها في الوهدة التي بين أصل عنقها وصدرها، ويكون في الإبل والزرافة والفيل، وغيرها.

٤ ـ مَا لَيسَ لَهُ نَفُسٌ سَائِلَة:

ولا يُطبق عليه واحد من الأحوال السابقة، كالدود والجراد، أو ما يماثله من الحشرات الصغيرة، قال (ابن جزي): «فالبري الذي له نفس سائلة فلا بدَّ من ذكاته اتفاقا، وكلَّه يقبل الذكاة، إلا الخنزير فإنه إذا ذُكِّي صار ميتة لغلظ تحريمه»(٤)، أمّا ما ليس له نفس سائلة فلا يطبق عليه واحد من الأحكام السالفة بل يؤكل كما هو.

⁽١) أخرجه الإمام البخاري.

⁽٢) [حاشية الدسوقي على الدردير لمختصر خليل]، ج١٠٣/٢.

⁽٣) [القاموس الفقهي] ص: ٢٥٦.

⁽٤) [القوانين الفقهية] ص: ١٨٧.

الذكاة مشروعة وحكمة مشروعيتها كما يقول (الحطاب): إزهاق النفس بسرعة، وتخليصُ الذبيحة من الدم الفاسد، والفضلات الزائدة المضرَّة، لمن يأكل لحمها بعد ذبحها، وأما ما يُصطاد من البحر أو يلفظه، فقد وردَ أنه حلال لقوله عليه الصلاة والسلام: «هُو الطَّهُورُ مَاوُهُ الحِلُّ مَيْتَتهُ»(۱)، والإشارة هنا تؤكد بوضوح بأن الذكاة فيما لفظه البحر غير واجبة، بل يُؤكل كما هو، ومثله حديث آخر قال فيه على: «أُحِلَّتُ لَنَا مَيْتَتَانِ ودَمَانِ، أَمَّا المَيْتَتَانِ فَالخَبِدُ والطَّحَالُ»(۲).

عَمَّةِ الذَّبْحِ شُرُوطٌ شُرِعَتْ كَحَدَّهِ لِحَاطِعِ إِنْ مُسِيِّزَتْ كَدَهُ لِحِمَّةِ الذَّبْحِ شُرُوطٌ شُرِعَتْ وَتُقْطَعُ الأؤدَاجُ فِي غَيْرِ ارْتِيبَابْ وَتُقْطَعُ الأؤدَاجُ فِي غَيْرِ ارْتِيبَابْ ١٩٥ - وَيَقْطَعَنْ حُلُقُومَهَا مُتَمِّمَا وَيَبْدَأُ الذَّبْحَ مِنَ المُقَدِّمَةُ ١٩٥ - وَيَقْطَعَنْ حُلُقُومَهَا مُتَمِّمَا وَيَبْدَأُ الذَّبْحَ مِنَ المُقَدِّمَةُ الدَّبُ مِنَ المُقَدِّمَةُ الدَّاءِ ١٩٥ - وَعَدَمُ الرَّفْعِ إِلَى الإنِهَاءِ وَلِحَقْرُ جَرْحٌ لِلْمَمَاتِ فَاعْقَلِ ١٩٥ - وَالنَّحْرُ طَعْنُ لَبَّةٍ فِي الإنِلِ وَالعَقْرُ جَرْحٌ لِلْمَمَاتِ فَاعْقَلِ ١٩٤ - وَالعَقْرُ جَرْحُ لِلْمَمَاتِ فَاعْقَلِ ١٩٤ - وَالعَقْرُ جَرْحُ لِلْمُوالِ الْعِنْ لَبَةِ فِي الإَبِلِ وَالعَقْرُ جَرْحٌ لِلْمَاتِ الْعَلْمِ الْعَلْمُ الْعَلْمُ عُلْمُ الْعَلْمُ الْمَاتِ الْعَلْمُ اللّهُ الْعِلْمُ الْمُعْمُ لَعْمُ لَا اللّهُ الْعُلْمُ الْمُعْلَى الْمُعْمُ الْمَاتِ الْمُعْلِ الْمُعْلَى الْمُعْلِمِ الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْ

شرعَ النَّاظم في هذه الأبيات يتكلم عن الشروط التي بها يكون الذبح صحيحاً وهي سبعة:

١ ـ تَميينُ القَاطِع:

إذ لا بدَّ أن يكون ذا عقل ووعي وإدراك ولذا قال (ابن رشد) ستة في المذهب لا تجوز ذبائحهم وهم: الصغير والمجنون والسكران والمجوسي والمرتدُّ والزنديق، وأمَّا الصغير المُميِّز فتُكره ذبيحته وتصحُّ وكذلك المرأة الخنثى والخصي والأغلف والفاسق، قال الشيخ (حماني): «يجوز للمرأة أن تذكي وأن يأكل المسلمون مما ذكته»(٣).

وقد ذكر العلماء أنها تذكي بلا كراهة وإن كانت جنبًا أو حائضاً أو نفساء،

⁽١) حديث العنبر في الصحيح وفي المسند والموطأ والسنن.

⁽٢) رواه الشافعي وأحمد وابن ماجه والدارقطني عن ابن عمر مرفوعاً.

⁽٣) [فتاوى الشيخ أحمد حماني]، ج٢/٥٥٠.

وفي تفسير قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا ذَكَيْنُمُ ﴾ (١) يقول (القرطبي): «ويستحب ألا يذبح من لا ترضى حاله» (٢)، قال الشيخ (أحمد حماني) يجوز ذبح الحائض والنفساء، فاعتبره القول الشائع في مذهب مالك وهو نصّ [المدونة] كما ذكره الحطاب، مع وجود قول بالكراهة والصحيح أنه لا كراهة. (٣)

واختلف في تارك الصلاة والسكران الذي يَصحُو ويغيب لا النوع السابق وهو الذي لا يصحو فلا تجوز، والمُبتدع المُختلفُ في كفره، والنصراني العربي، على قولين بالكراهة والمنع، وقيل في الكتابي بالجواز، وهو الأشهر.

٢ _ كُونُ الذَّابِحِ مُسلِماً أَو كِتَابِياً:

فالإسلام شرط لصحة الذكاة مُتفق عليه، فهي تصح من المسلم البالغ العاقل الذكر، وأما فاقد الإسلام، إذا كان مُشركا فلا تصعُّ ومثله الملحد، وأما أهل الكتاب فجائز بالنصّ لقوله تعالى: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَبَ حِلَّ لَكُمُ وَطَعَامُكُمْ حِلَّ لَمَّمُ وَلَكُمْ اللَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَبَ فِنَ اللَّهُ وَطَعَامُكُمْ حِلَّ لَمَّمُ وَلَلْكَتَبَ مِنَ اللَّهُ وَالْمَراد من الطعام اللحم المذكى عندهم، فإذا ذكى الكتابي الحيوان المأكول اللحم عندنا على طريقتهم في الذكاة فقد اتفق العلماء على جواز أكله، وأمّا طريقتهم الآن في صرع الحيوان فمختلف فيها وقد أجازها (ابن العربي) و(محمد عبده) و(رشيد رضا) وكثير من علماء المغرب والمشرق، وقال البعض بالحرمة والراجح الجواز (٥)

٣ _ قَطعُ جميعُ الحُلقُومَ والوَدجينِ كِلَيْهِمَا:

وهو قطعٌ واجبٌ يُشترط لصحة الذبح، ولا يرفع الذابح يده حتى

⁽١) المائدة: ٣.

⁽۲) [فتاوى الشيخ أحمد حماني]، ج۲/٣٥٥.

⁽٣) نفسه، ج٢/٥٥٥.

⁽٤) المائدة: ٥.

⁽٥) [فتاوى الشيخ أحمد حماني]، ج٢٦٣/٢.

يُجهزها بقطعها جميعاً، ولا يُشترط قطع المريء عندنا، والمقصلمة لا تُؤكل، وهي في لفظ العوام (المحرجمة) وهي ما انحازت جوزتها المُسماة بالخرزة إلى بدنها، ولم يبق منها ولو كحلقة الخاتم من رأسها، ونُسِبَ الجواز لأبي حنيفة ويُخطئ البعض حين يَنسبونَ الجواز إلى الشافعي في هذه الحالة (۱)، وقد افتى به ابن وهب من المالكية (۲)

٤ - كُونُ الذبح من المقدمة:

والشرط أن يبتدئ الذابح القطع من المقدمة ولا يجوز من القَفَا، أو من صفحة العنق فلو قطع النخاع قبل الوَدَجَينِ والحلقوم لم تؤكل، ولا يجوز له رفع يده حتى يجهزها بقطع الوَدجَين والحلقوم، قال (الشيخ باي) في نظمه [الجواهر الكنزية]:

تركهما يحرم إن تعمدا والناسي باتفاقهم لنا يباح سم وكبّر واللذي مسته بدا وقال نجل قاسم ليس جناح

٥ - كُونُ القاطع مَحدُوداً:

وذلك لكي لا تَتعذّب الشاة أثناء ذبحها، أو يقع لها ما يفعله بعض الجُهّال من محاولات متعددة للذبح، إذ يذبح ويجدها لم تذبح فيعيد ويعيد، وهي تتخبط بين يديه ولا يرحمها، وقد نهى الشارع عن ذلك وأمر بالرحمة، وقد جاء في الصحيح أن رافع بن خديج قال: يا رسول الله إنا لاقوا العدو غداً وليس معنا مدى أفنذبح بالقصب، فقال رسول الله الله المها أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا، ليس السنّ ولا الظفر، وسأخبرك، أما ألسن فعظم وأمّا الظفر فمدى الحبشة، (٣)، وفي [الموطأ] عن عطاء بن يسار «أن رجلاً من الأنصار من بني حارثة كان يرعى لقحة بأحد فأصابها

⁽١) [سراج السالك] ج٣/٢ ـ ٤.

⁽٢) [المباحث الفكرية شرح الأرجوزة البكرية]، ص ١٧٣.

⁽٣) رواه البخاري.

الموت، فذكاها بشظاظ، فسئل رسول الله عن ذلك فقال: ليس بها بأس فكلوها»(۱)، قال (الباجي) في شرح الشظاظ: «هي فلقة عود ولعله يكون محدداً على صفة سنان الرمح أو السكين الذي يمكن الطعن بمثله فيفري بحدّة)(۲)، وروى (مالك) أن جارية لكعب بن مالك كانت ترعى الغنم له فأصيبت شاة منها فأدركتها فذكتها بحجر فسئل رسول الله عن ذلك فقال: «لا بأس بها فكلوها»(۱).

٦ _ عَدمُ الرَّفعِ حتَّى التَّمامِ:

قال صاحب [الرسالة]: «وإن رفع يده بعد قطع بعض ذلك ثم أعاد يده فأجهز فلا تُؤكل» (٤)، وإن تمادى حتى قطع الرأس فقال الفقهاء أساء وتؤكل، والقاعدة أن لا يرفع السكين قبل التمام لأنها تؤكل إذا طال، وتؤكل إذا عاد عن قرب، والقرب والبعد يُقدَّران بالعُرف (٥). قال (الشيخ باي): «فالقُرب مثل أن يَسلَّ السكين أو يطرحه أو يأخذ أخرى من حزامِهِ أو قربه (٦) وأما إذا لم تَنفَذُ مقاتلها فإنَّهَا يمُكن أن يُشفى جُرحها وتعيش لو تركت فإن أعاد ذبحها فلا شك في جوازها.

٧ _ النِيَّة:

وهي أن ينوي ذلك عند إرادة الذبح، وهي خطوة مهمة في تحقق العملية، لأنها عمل من أعمال الشريعة التي يحل بها المأكول، والأعمال

⁽١) رواه مالك في [الموطأ] انظر [الاستذكار] جـ/٢٥١.

⁽٢) قال ابن حازم: الشظاظ هو الوتد، وقال الخليل هو خشبة عقفاء محددة الطرف. انظر [الاستذكار] ج٥٧/٥٠.

⁽٣) انظر [المصدر نفسه] ج٥/٧٥٢.

⁽٤) [الثمر الداني شرح رسالة ابن أبي زيد] ص: ٣٩٩.

⁽ه) في المسألة خلاف خلاصته: «لو رفع يده بعد إنفاذ المقاتل وعاد عن بعد فلا تؤكل ولو رفع يده اضطراراً، ولو رفع يده قبل إنفاذ مقاتلها فتؤكل ولو عاد عن بعد لأن الثانية ذكاة مستقلة وكذلك تؤكل إذا أنفذ المقاتل وعاد عن قرب قاله ابن حبيب [الثمر الداني] ص: ٣٩٩.

⁽٦) [المباحث الفكرية]، ص١٧٣.

بالنيات، وفي غير هذا يقول الفقهاء إن فرائض الذبح ستة لا سبعة ثلاثة متفق عليها وهي النية والتسمية وقطع الوَدَجَينِ، وثلاثة مختلف فيها وهي قطع الحلقوم والفور وردُّ الغَلصَمَة إلى جهة الرأس. وقد زاد التسمية هنا على السبعة التي ذكرها صاحب [دليل السالك]، وقد قال تعالى: ﴿قَكُوا مِمَّا ذُكِرَ اللهُ اللهِ عَلَيْهِ ﴿ (۱)، وفي [الموطأ] عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال: سُئل رسول الله في فقيل له يا رسول الله إن نَاسًا من أهل البادية يأتوننا بِلِحْمَانِ، ولا ندري هل سمُّوا الله عليه أم لا؟ فقال رسول الله في: ولا ندري هل سمُّوا الله عليه أم لا؟ فقال رسول الله في: وسمُوا الله عَلَيْهَا ثُمَّ كُلُوا عال مالك: ذلك في أول الإسلام (۱).

وشرع في الأخير يتكلم عن معنى النحر وهو طعن في اللبة والعَقرُ وهو جرح للممات وقد بينًاه سابقاً.

٩٩٠ - وَجَازَ مَا تَصْطَادُهُ البَنَادِقُ
١٠٠ - وَاشْتَرَطُوا أَرْبَعَةً فِي الجَارِحَةُ
١٠٠ - إِرْسَالُهُ مِنْ مُسْلِم بِينِيَّةُ
١٠٠ - إِرْسَالُهُ مِنْ مُسْلِم بِينِيَّةُ
١٠٠ - وَعَدَمُ الإِشْغَالِ قَبْلُ صَيْدِهِ
١٠٠ - وَكَانَ فِي الإِرْسَالِ يُدْرَى حِلُّهُ
١٠٠ - وَإِنْ يَكُنْ خِي مَقْتَلِ مُمَكَّنَهُ
١٠٠ - وَإِنْ يَكُنْ فِي مَقْتَلٍ مُمَكَّنَهُ
١٠٠ - وَإِنْ يَكُنْ فِي مَقْتَلٍ مُمَكَّنَهُ

أَوْ مِنْ جَوَارِحَ لِمَصَيْدِ تُعْلَقُ بِهَا يَكُوْنُ الصَّيْدُ مِنْهَا صَالِحَا مِنْ يَدِهِ وَالحرِصْ عَلَى التَّسْمِيَةُ وَأَنْ يَسَكُونَ مُسَدْمِينَا بِنَابِهِ وَأَنْ يَسَكُونَ مُسَدْمِينَا بِنَابِهِ مِثْلُ الْعَزَالِ أَوْ مَصِيْدٍ مِثْلُهُ وَنَسَدَبُ وا ذَكَاتَهُ لِمَا كُلِهِ فَاوَجَبُ وا ذَكَاتَهُ لِمَاكَلِهِ فَاوَجَبُ وا ذَكَاتَهُ فِيهَا مُمْكِنَهُ فَلَيْسَتِ الذَّكَاةُ فِيهَا مُمْكِنَهُ

يقول الناظم ويجوز أكل ما تصطاده البنادق، أو ما تأتي به جوارح الصيد، من كلاب أو طيور مدربة على الصيد، وعادة ما يصطحبها الصياد، ثم يرسلها لتأتيه بالفريسة متى أبصرها من بعيد، ولهم في ذلك مُتعة لا تُوصف، وشروط الصيد بالجارحة حَصَرَها الناظم في هذه الأبيات في أربعة أمور:

⁽١) الأنعام: ١١٨.

⁽٢) مالك في [الموطأ]، انظر شرحه في [الاستذكار]، ج٥/٢٤٩.

١ - أن يُرسله الصائد المسلم بنيَّة وتسمية من يده أو يد غلامه الذي يُعينه في عملية الصيد، ويَحرص المسلم الصائد على تسميّة الله عند الإطلاق.

٢ ـ ألا يشتغل الجارح حال إرساله بغير الصيد قبل اصطياده.

٣ ـ أن يُدميه الجارح بنانِهِ أو ظفره في عضو من أعضائه ولو كان أُذُناً.

أن يَعلمَ الصائد حين إرسال الجارح عليه أنه من المباح كالغزال، وأنواع الطيور البريَّة الجائزة، فإن لم يكن مُوقِناً بحلِّه حين الإرسال لم يجز⁽¹⁾، وإن اصطادت له مُحرَّما لم يأكله لذلك قال الناظم:

وَكَانَ فِي الإِرْسَالِ يُدْرَى حِلُّهُ مِثْلُ الغَزَالِ أَوْ مَصِيْدِ مِثْلُهُ

ثم شرع يتكلم على ما إذا أدرك الصيد حيّاً غير مَنفوذَ المَقْتَل فَإنه آنذاك يصبح مُطالباً بذكاتِهِ ولا يُؤكل إلا إذا ذُكِّيَ على الوجوب، فإن وجد الصيد منفوذ المقتل، ولكنَّه حيَّ ثم ما لبث أن مات، فإنه تُندب له الذكاة، فإن لم يفعل المندوب جاز له، قال (ابن أبي زيد): «وكل ما قتله كلبك المُعَلَّم أو بازك المعلم، فجائز أكله، إذا أرسلتَه عليه، وكذلك ما أنفذتِ الجوارح مقتله، قبل قدرتك على ذكاته»(٢).

وأما معنى البيت الأخير، فإنه إذا أدرك الصياد الصيد ممكن المقتل، وقد لفظ أنفاسه، فجائز من غير ذكاة، قال صاحب [الرسالة] في هذا المعنى: «وكل ما تصيَّدته بسهمك أو رمحك فَكُلهُ فإن أدركت ذكاته فذكّه، وإن فات بنفسه فكلهُ إذا قتله سهمك، ما لم يَبِت عنك، وقيل إنما ذلك فيما بَاتَ عنك، مما قتلته الجوارح، وأما السهم يوجد في مقاتله فلا بأس نأكله»(٣).

⁽١) [دليل السالك] ص: ٦٢.

⁽٢) [الثمر الداني] ص: ٤٠٦ ـ ٤٠٦. ملاحظة: (ولا يؤكل صيد الكتابي إلا إذا أدرك غير منفوذ المقاتل فيذكّى ويحلّ).

⁽٣) [متن الرسالة] على هامش [الثمر الداني] ص: ٤٠٨.

وإذا قطعت الآلة أو الجارح عضواً من الصيد لم يجز أكل العضو لأنه ميتة إذا قطع من حي، وقال مالك إذا رمي بسهم مسموم لم يؤكل^(١) وفيه تفصيل أما ما يؤخذ مما هو مستأنس كالإبل والبقر والغنم، ثم توحَّش لم يُؤكل بالصيد، وأما المتوحش إذا تأنَّس ثم نَدَّ فإنه يؤكل بالاصطياد.

ومن اصطاد بعصاً مثلاً، لم تُؤكل، ومن يأكله لم يجز له، قال في (الدسوقي): الحاصل أن الصيد ببندق الرصاص لم يوجد فيه نص للمتقدمين لحدوث الرمي به مع حدوث البارود في وسط المائة الثامنة، واختُلف فيه فمنهم من قاسه على بندق الطينِ وهو رميٌ بالحجر ولم يجزه، ومنهم من أجازه وقد نقل (الشيخ الفاسي) عن والده الفتوى بذلك فقال:

وَمَا بِبُنْدُقِ الرَّصَاصِ صِيدَا جَواذُ أَكْلِهِ قَد اسْتُنفِيدًا أَوْسَاءُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ا أَفْسَتَسَى بِسَذَا وَالِسَدُنَا الْأَوَّاهُ وَانْعَقَدَ الإجْمَاعُ مِنْ فَتُواهُ (٢)

وقد استدرك الفقهاء في مسألة إرسال الكلب والسهم، أنه إذا أرسله الكافر لم يصح كتابياً كان أو غير كتابي، وأن صيده لا يؤكل سواء صاده لنفسه أو لغيره، لقوله على: «نهينا عن صيد كلبهم» (۳) ونقل (الشيخ محمد شارف) من [حاشية السندي] قوله: «والمراد أنهم إذا أرسلوا كلبهم أو طائرهم فلا يحل صيده لنا، بخلاف ما إذا أرسل المسلم كلبا استعارة منهم، فإن صيده يحل ...» (٤).

٧٠٧ - بِخَمْسَةٍ قَدْ حَدَّدُوا المَقَاتِلاَ ٧٠٨ - أَوْ نَشْرِكَ الدِّمَاعَ أَوْ قَطْعِ النُّخَاعُ ٧٠٨ - أَوْ نُشِرَتْ حَشْوَتُهَا بِكُلِّهَا

إِنْ ظَهَرَتْ أَوْدَاجُهَا مُنْفَصِلَهُ أَوْ خُرِقَتْ مُصْرَانُهَا بِالانقِطَاعُ فَلَيْسَ يُغْنِي آنَذَاكَ ذَبْحُهَا

⁽١) [القوانين الفقهية] قال: [منعه مالك وابن حبيب وأجازه سحنون] ص: ١٧٥ ـ ١٧٦.

⁽٢) نقله الشيخ محمد باي في كتاب [المباحث الفكرية] ص: ١٧٦.

⁽٣) رواه الترمذي وابن ماجه.

⁽٤) [حاشية السندي على سنن ابن ماجه]، ج٢٠٢/٢، و [فتاوى الشيخ محمد شارف]، ص١٥٩.

حدَّدَ الفقهاء المقاتل التي لا يجوز أكل الحيوان إذا هي وُجدت فيه وهي خمسة على المشهور لخصها الناظم فيما يلي:

١ ـ انقطاع الأوداج.

٢ ـ نثرُ الدماغ وأمَّا الشَجُّ في الرأس فغير مَقتل.

٣ ـ قطع النخاع وهو المخُّ، الذي في العمود الفقري لظهر الحيوان.

٤ ـ خرقُ المصران أو قطعها.

٥ ـ نثرُ الحشوة أي مُحتوى البطن من أمعاء، وكبدٍ وطحالٍ، بحيث لا يمكن ردُّهُ.

وقد لخصها صاحب [أسهل المَسَالِكِ] بقوله:

إِنْ أَنْفَذْتَ مِقَاتِلٍ وتُجْمَعُ فِي خَمْسَةٍ وَهِيَ نُخَاعٌ يُقْطَعُ

قال (الجعلى المالكي): «أي أن كلا من المنخنقة والموقوذة والنطيحة وما أكل السبع بعضا منها، لا تعمل فيها الذكاة ولا يجوز أكلها إن أنفذ شيئ من مقاتلها بل يحرم»(٢).

قال (خليل) رحمه الله: وأكل المُذكَّى وإن يَئس من حياته بتحرُّكِ قوي وسيلُ دم إن صحت قال: إلا الموقوذة وما ذكر معها من منفوذه المقاتل بقطع نخاع أو نثر دماغ وحشوة أو فري لودج أو ثقب مصران.

· ١٦ - وَإِنْ يَتِمَّ فِي الجَنِينِ خَلْقُهُ وَشَعْرُهُ يَكُفِينِكَ عَنْهُ أُمَّهُ ١١١ - أَمَّا إِذَا خَرَجَ حَبًّا ذَكِّهِ وَلَيْسَ يَكُفِي ذَبْحُهَا عَنْ ذَبْحِهِ ١١٢ - وَإِنْ تَرَدَّى حَيَوَانٌ فِي الحُفَرُ وَحَاوَلَ اللَّهُ بُسِحَ لَهُ فَسَمَا قَسَدُرُ ١١٣ - أَوِ ادِّرَاكَ لَـحْمِهِ بِالنَّحْرِ فَلِلا يَحِلُّ أَكُلُهُ بِالْعَقْرِ

⁽١) [سراج السالك على أسهل المسالك]، ج٢/٢.

⁽۲) [نفسه] ج۲/۲.

يُشير النَّاظم في البدء إلى أن ذكاة الجنين الذي في بطن بهيمة الأنعام، وخروجه من بطنها جنيناً لا روح فيه فإنَّه يُؤكل بشرط أن يتمَّ خلقه، ويكون شعره نابتاً، والمعنى أن يتناهى خلقه ويصل إلى التمام، بحيث نحدِّدُ صورته النهائية فإنه يُؤكل قال في [الرسالة]: «وذكاة ما في البطن ذكاة أمَّه إذا تم خلقه ونبت شعره»(١).

وعليه فإن الجنين في بطن الحيوان إذا خرج حيّاً لم يؤكل إلا بذكاة ولا يكفي فيه ذكاة أُمِّه، إلا أن يسارع إليه بالذكاة فيموت فإنَّه يؤكل للعلم بأن حياته حينتذٍ كلا حياة، وكأنَّه خرج ميَّتا بذكاة أُمِّه (٢).

شرع الناظم يتكلم عن حالة أخرى قد تقع في حياة الناس، وخاصة في البوادي والأرياف، فإذا تردَّى حيوان في حفرة وكان مما يُذبح أو ينحر وتعذَّر إخراجه حيَّا حتى يُنَفَّذَ فيه حكم الذكاة على صفته، فإنه إذا ما عقره صاحبه بآلة لكي يجهز عليه لم يَجُزُ له أكله، وهو المشهور، وقال (ابن حبيب) يجوز عقر المُتَردِّي المعجوزُ عن ذكاته مُطلقا حفاظاً على الأموال (٣)، وقد أشرنا من قبل إلى ترجيح العلماء للقول بالجواز إستناداً على فتوى (ابن حبيب) في نقل الدسوقي ذلك في شرحه على الدردير، واعتماد على حديث البخاري في نهي الرسول على عن إضاعة المال.

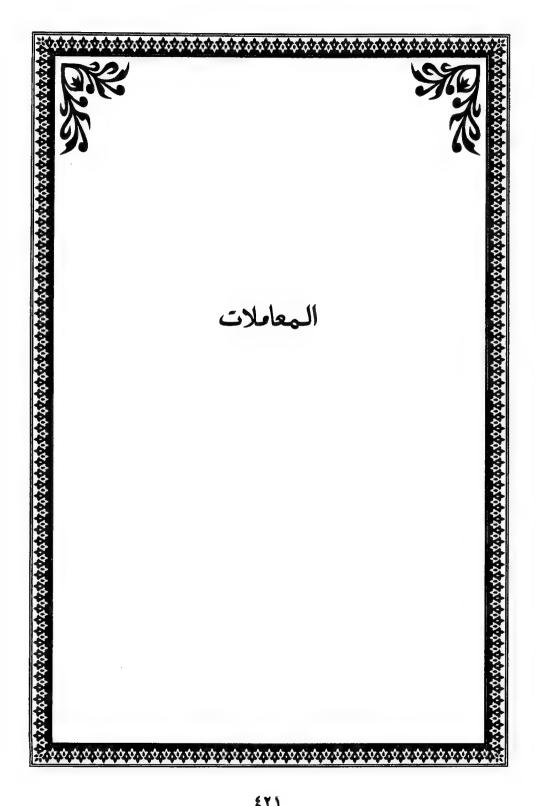


⁽١) [متن الرسالة] على هامش [الثمر الداني] ص: ٤٠٠.

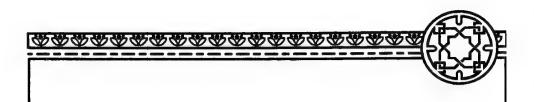
⁽٢) [دليل السالك]، ص: ٦٣.

⁽٣) [نفسه]، ص: ٦٤.

•		







المعاملات

النَّكَاحُ

١١٤ ـ عَفْدُ النِّكَاحِ صِيْغَةٌ مُقَرَّهُ ١١٥ - وَتَعْتَرِيْهِ الْخَمْسَةُ الأَحْكَامُ رَحَّـبَ فِــي إِنْسِيَسانِــهِ الإسلامُ ١١٦ - تَشْهِيُدُهُ مُحَبَّبٌ مَرْضِيُّ أَذِكَانُهُ أَوَّلُهَا الوَلِيُّ ١١٧ - شَرْطُ الوَلِيِّ سِتَّةً مَشْهُ وْرَهُ الإِسْسِلامُ وَالسبُسُلُوعُ وَالسَّدُّ كُورَهُ **١١٨ -** وَعَسدَمُ الإِحْسرَام وَالسِحُسرِيَّسة ١١٩ - وَزِيْدَ عَفْلٌ رَاجِعٌ كَمَالاً فِيْمَا رَوَاهُ صَاحِبُ [الرِّسَالَة]

لِـمُـــُـــة بِــاَمَــة أَوْ حُــرَّة وَعَدَهُ الإِحْرَاهِ لِللهِ السَّبِيَّةُ

النكاح في اللغة الزواج، وِنَكَحَ المرأة تزوَّجها قال تعالى: ﴿ فَأَنكِهُوا مَا َ طَابَ لَكُمْ مِّنَ ٱلنِّسَلَةِ مَثْنَىٰ وَثُلَنَ وَرُبَيْغَ فَإِنَّ خِفْتُمَ أَلَّا نَمْلِلُواْ فَوَحِدَةً ﴾(١)، وأنسكسخ المرأة تزوَّجَها قال تعالى: ﴿ وَأَنكِمُوا الْأَيْلَىٰ مِنكُرُ ﴾ (٢).

وأما النُّكاح في الشرع فهو عقدٌ بين الزوجين يَحِلُّ به الوطء، وفي الفقه هو عقد يُفيد حِلَّ استمتاع الرجل من امرأة لم يمنع من نكاحها مانع شرعي قصداً (٣). والزواج فطرة إنسانية جليلة، ومصلحة اجتماعية ذات

⁽١) النساء: ٣.

⁽٢) النور: ٣٢.

⁽٣) [القاموس الفقهي] ص: ٣٦٠.

غايات ومقاصد، وهو انتقاء في الحياة واختيار، يجمع الله به جنسي الذكورة والأنوثة، على تقوى من الله، وبعقد شرعي مكين، يحفظ الحقوق ويوفّر للمرأة الحصانة والكرامة، ويُسيّجُ العلاقة بالطهر والعقّة والنقاء، فيأتي الأبناء في مناخ صالح تربوياً ودينيا واجتماعيا، وقد رغب فيه الشارع، واعتبره سنة الأنبياء والمرسلين حين مدحهم تعالى قائلا: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِن قَبْلِكُ مِن قَبْلِكُ مُن مُرَكِّنَا لَمُمْ أَزْوَبَا وَذُرِيّيَةُ وَلَا عَلَى أُولياته بسؤال ذلك في دعائهم وَكَمَلْنَا لَمُمْ أَزْوَبَا مَنْ أَرْوَجِنا وَذُرِيّلِنا قُرَةً أَعْبُنِ وَلا منع وقد منع القرآن من العضل ونهى عنه، قال تعالى في ذلك: ﴿ فَلَا تَعْفُلُوهُنَ أَن يَنكِعُنَ أَنْ يَنكِعُنَ أَلَوْبَهُنَ ﴾ (٢)، فقد رغب النبي في في تيسير الزواج وتسهيله فقال: ﴿إِذَا الله عَنهُ وَلَلُهُ مَنْ مَن ترضون دينه وخلقه فزوّجوه، إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد أَنوَجَهُنَ ﴾ (٢)، وقد حنَّ على الزواج ورغَّب فيه في حديثه كبيرا (١٤) وقد حذَّر النبي في من تركه فقال: (مَنْ كَانَ مُوسِراً لأن يَنكِعَ ثُمُ البَاءَةُ (٢) فَلْيَسَ مِنْي (٥)، وقد حتَّ على الزواج ورغَّب فيه في حديثه الشهير: (يَا مَغَشَرَ الشَبَابِ مَنِ اسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْم فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاء (١٠). المُنْ كَانَ الْمَوْج، فَإِنَّهُ أَنْهُ أَنْهُ أَنْهُ اللهُ وَجَاء (١٠).

وغاية الزواج تتلخلص في السَّكن الروحي والنفسي الذي توخاه الشارع من هذه المبادرة الإنسانية النبيلة، والتي تنمو في محضنها العواطف النبيلة، والعلاقات السامية الجليلة، قال تعالى: ﴿ وَمِنْ مَايَنِيهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنَ أَنْ اللهُ مِنْ مَايَنِيهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَجًا لِتَسَكُنُوا إليها وَيَحْمَلُ بَيْنَكُم مَّوَدَّةٌ وَرَحْمَةٌ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَنتِ لِقَوْمِ يَنفَكُمُ وَنَ عَلَى جعل الإناث من جنس لِقَوْمِ يَنفَكُرُونَ ﴿ أَن عَلَى الإناث من جنس لِقَوْمِ يَنفَكُرُونَ ﴾ (٥)، قال ابن كثير: «ولو أنه تعالى جعل الإناث من جنس

⁽١) الرعد: ٣٨.

⁽٢) الفرقان: ٧٤.

⁽٣) البقرة: ٢٣٢.

⁽٤) أخرجه الترمذي عن أبي هريرة.

 ⁽۵) رواه الطبراني والبيهقي.

⁽٦) الباءة: القدرة على الزواج.

⁽٧) وجاء: وقاية.

⁽٨) رواه البخاري ومسلم وأحمد.

⁽٩) الروم: ٢١.

آخر من جان أو حيوان لما حصل هذا الائتلاف بينهم وبين الأزواج بل كانت تحصل النفرة وذلك من تمام رحمته ببني آدم»(١)، وفي تفسير المودة والرحمة الواردة في هذه الآية، يقول (ابن عباس): «المودة حبّ الرجل امرأته، والرحمة شفقته عليها أن يصيبها بسوء»(٢)، ويذكر ابن عباس أنه لا يتم نسك الناسك حتى يتزوج، قال (القاسمي) تعليقاً عن هذه المقولة: «يحتمل أنه جعله من النسك أو تتمة له، أو أراد أنّه لا يسلم قلبه لغلبة الشهوة إلا بالتزوج، ولا يتم النسك إلاّ بفراغ القلب، وكان يجمع غلمانه لما أدركوا ويقول: إذا أردتم النكاح أنكحتكم فإن العبد إذا زنى نزع الإيمان من قلبه» (۳).

يقول النَّاظِم: عقد النكاح صيغة مُقرة لمتعة بِأُمَةٍ حصلها بمِلك أو أَسرِ، أو بحُرّة تزوجها زواجا شَرعياً لِيُعفُّ نفسه ويُحصن فرجه، ويُحقق مُراد خالقه في تعمير الكون وتناسل البشر.

يقول خليل: «نُدب لمُحتاج ذي أُهبة زواج بكر»(¹⁾، ومعناه أنه يُندب لراغب فيه، تائق إلى التحصُّن، ويتوجب عليه إن خشى على نفسه العنت، وكونه صاحب أُهبة أي: قدرة على الصَّداق والنفقة والوطء، يقول صاحب [جواهر الإكيل]: «والنَّكاح لغة الضَّمُّ والتداخل، وأكثر استعماله في الوطء، ويُسمى به العقد مجازا لكونه سبباً لها(٥)، وتعتريه الخمسة الأحكام، وهي أن يكون موصوفا بالأحكام الخمسة، وهي الفرض، والندب، والحرام، والكراهة، والإباحة، وفيها يقول (ابن عاشر) رحمه الله:

فَرْضٌ وَدُوْنَ السَجِّرْمِ مَنْدُوبُ وُسِمْ

أَقْسَامُ حُكْمُ الشَّرْع خَمْسَةٌ تُرَامُ فَرْضٌ وَنَدْبٌ وَكَرَاهَةٌ حَرَامٌ ثُـمَّ إِبَـاحَـةٌ فَـمَـأَمُـورٌ جُـزِمْ

⁽۱) الصابوني [مختصر ابن كثير]، ج۱/۳.

[[]صفوة التفاسير]، ج٢/٢٧٤. **(Y)**

⁽٣) القاسمي، [موعظة المؤمنين]، ص١٦٤.

⁽٤) [جواهر الإكليل في شرح مختصر خليل] ج٧٧٤/١.

⁽٥) نفسه ج١/٤٧٢.

فهو على هذا الأساس خمسة أنواع فصلها الفقهاء كالتالي:

١ - وَاجِبٌ: لمن قَدَرَ عليه بالمال وخاف على نفسه الزني.

٢ - مُسْتَحَبُّ: لِمن قدر عليه ماديًّا، ولكنه لا يخاف على نفسه الزنى.

٣ - حَرَامٌ: لِمن يعجز عن الحقوق، ولا يخاف على نفسه الفاحشة.

٤ - مَكرُونَة: لمن خاف أن لا يقوم بالواجبات، وهو لا يخاف الزنى على نفسه.

٥ ـ مُبَاحٌ: وهو ما سِوَى هذه الأحوال لمن أراد.

ثم يقول [رَغَّبَ في إتيانِهِ الإسلامُ]، نعم لقد رغَّب الشارع في الزواج وجعله من سنة النبوة قال تعالى: ﴿ولَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلاً مِنْ قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجاً وَذُرِّيَّةً﴾(١)، وقد ورد في السنة في النفر من أصحاب الرسول، قال بعضهم لا أتروج النساء، وقال بعضهم لا آكل اللحم، وقال بعضهم لا أنام على فراش، فحمد الرسول الله وأثني عليه، ثم قال: «مَا بَالُ أَقُوام قَالُوا كَذَا وكَذَا؟ ولَكِنِي أُصلي وأَنَامُ، وأَصُومُ وأَفْظِرُ، وأَتَزَوَّجُ النِسَاءَ فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِي (٢) وقد رغَّب في تشهيره وإعلانه بين الناس، وبَيَّنَ حكم إقامة وليمة للعرس ومحلَّها بعد البناء، وتَجِبُ الإجابة على مَن دُعي إليها، وقيل تُستحب إذا سلمت من المنكر والأذى، وهو في الأكل فيها بالخيار، ويَحضر الصائم فيدعو، قال (ابن جزي) في معرض كلامه عن الدعوة إلى الطعام: «الأولى إجابتها وهي وليمة النُّكاح»(٣)، وذكر أن النبي على قال لعبدالرحمان بن عوف وقد رأى عليه أثر صفرة: «ما هذا؟ أن النبي على قال لعبدالرحمان بن عوف وقد رأى عليه أثر صفرة: «ما هذا؟ فقال: بارك الله للك أولم ولو

⁽١) الرعد: ٣٨.

⁽٢) رواه البخاري (وروى الإمام أحمد من حديث عبدالله بن عمر حديثاً طويلاً بهذا المعنى). [المسند] ج١٥٨/٢.

⁽٣) [القوانين الفقهية] ص: ١٩١.

بشاة»(۱)، وقد أولم الرسول على صفية بتمر وسويق، وتستحب تهنئته فيقول من دخل على الزوج: بارك الله لك وبارك عليك وجمع بينكما في خير، ويستحب إظهار النكاح، قال عليه السلام: «فصل ما بين الحلال والحرام الذف والصوت»(۲).

ثم شرع يتكلم عن أركان الزواج وهي كما قال (خليل) في مختصره: "وركنه ولي وصداق ومحل وصيغة" (")"، وقال (ابن جزي) في [القوانين] في باب أركان النكاح: "وهي خمسة: الزوج والزوجة والولي والصداق والصيغة (أك)"، هذا على المشهور وقد أدخل صاحب [الرسالة] الشاهدين في الأركان فقال: "ولا نكاح إلا بوليِّ وصداق وشاهدي عدل (") وتفصيل الأركان الشرعية التي هي عند بعض الفقهاء كما في كتاب [دليل السالك] ثلاثة وغيرها يعتبر شروط صحة، والركن عند المالكية ما لا تتم الماهية إلا به وهي كالتالي:

١ - الوَلِيُّ:

وهو من له الولاية على المرأة، وقد أكَّد الإسلام وجوبه حتى تكون المرأة في حماه فلا تهضم حقوقها، وأن يُهاب جانبها لوجود من يُدافع عنها، ويَتكلم باسمها في يُسرِها وعُسرِها، قال (ابن عرفة): «الولي من له على المرأة مِلْكُ أو أُبوَّة أو تعصيب أو إيصاء أو كفالة أو سلطنة أو ذو إسلام»(٦) ودليله قوله على: «لا تُزَوِّجُ المَرْأَةُ المَرْأَةُ ولا المَرْأَةُ نَفْسَهَا فَإِنَّ النَّانِيَة هِيَ التِي تُزَوِّجُ نَفْسَهَا»(٧)، فإن وقع الزواج بغير ولي، فالظاهر الفسخ الفسخ

⁽١) رواه البخاري ومسلم والترمذي ومالك في [الموطأ].

⁽٢) أخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه وأحمد.

⁽٣) انظر [جواهر الإكليل شرح مختصر خليل] ج٢٧٧/١.

⁽٤) [القوانين الفقهية] ص: ١٩٢.

⁽٥) [الثمر الداني شرح رسالة ابن أبي زيد] ص: ٤٣٦.

⁽٦) نفسه ص: ٤٣٦.

⁽٧) رواه الدارقطني وقال حسن صحيح.

لأنه لا يجوز، ولا فرق في البطلان كونه قبل البنَّاء أو بعده، فالفسخ واقع لا محالة، قال شارح [الرسالة]: «فإن وقع بغير ولي فسخ قبل البناء وبعده، وإن ولدت الأولاد، وهل الفسخ بطلاق أو بغيره روايتان»(١)، وقد روى سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة أن النبي على قال: ﴿ أَيُّمَا امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل، فنكاحها باطل، فنكاحها

ويجوز للولي أن يُوكِّل عنه من يعقد النكاح بعد تعيين الزوج، وكذلك يجوز للزوج أن يُوكِّل عنه، ولكن لا يجوز توكيل الكافر والصبي والعبد والمرأة على المشهور، ويُفسخ النكاح إذا تُوكِّل من لا تصحُّ وكالته بطلقة بائنة، والمشهور عند الفقهاء أن الولاية مراتب لا بد من مراعاتها، ويتقدم الأولى بالولاية فالأولى، وهم على التوالى:

الابن ثم ابن الابن ثم الأب، ثم الأخ شقيقاً أو لأب، والشقيق مُقدِّم على الأخ لأب، فالجدُّ ثم ابن الأخ ثم أبناء الجدِّ وهم الأعمام ثم أبناء الأعمام، ثم المولى المُعتق، فالكافلُ وهو الذي يقوم بنفقتها وتربيتها وحِفظها، على أن تكون قد أقامت عنده عشر سنوات فأكثر مُوجبة للشفقة عليها، ثم إذا لم يجد العاقد أحدا من هؤلاء جميعا، فالولي هو الحاكم المسلم هنا، وفسَّروا الحاكم بأنه القاضي أو نائبه، فإن لم يوجد حاكم فوليها أحد المسلمين، إذا توفرت الشروط المنصوص عليها وقد لخصها صاحب [السراج السالك] في قوله:

مولى كفيل حاكم فالمسلم

وقدم ابن، فابنه ثم الأب أخ فحدةً فابن كلّ رتبوا شقيقهم عمّن لأب قدموا

وزاد المالكية الولاية بالكفالة، فمن كفل فتاة ورباها وقد مات والداها أو تخليا عنها، كان له حق الولاية عليها، على شرط أن تمكث عنده زمناً

⁽١) [الثمر الداني] ص: ٤٣٦.

⁽٢) رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي.

يوجب حنانه وشفقته عليها عادة، فتكون بمثابة الابنة، وأن لا تكون شريفة، وفسروه بأن تكون دنية أي: غير ذات مال أو جمال، فإن كانت ذات مال أو جمال ولي أمرها الحاكم، كما زادوا الولاية العامة بحيث تكون على جميع المسلمين إلى أن يقوم به واحد على فرض الكفاية فيسقط على الآخرين، فإذا أوكلت امرأة رجلاً ولاية عامة صح زواجها شرط كونها دنية لا شريفة كما سلف(١).

ثم تكلُّم عن الشروط التي تُطلب في الولي وهي ستة مشهورة:

أ ـ الإسلام:

فلا يجوز عقد الكافر للمسلمة مهما كانت علاقته بها، لقوله تعالى: ﴿ وَلَن يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَنفِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا ﴾ (٧).

ب ـ البلوغ:

ولا يجوز عقد غير البالغ لبالغة أو غيرها، أما الفتاة إذا كانت غير بالغة أو بالغة جاز، لأنَّ تزويج المرأة الظاهره البلوغ جائز، فإن لم تكن ظاهرة البلوغ جاز للقرابة تزويجها إن دعت إلى ذلك الضرورة حتى لا تضيع مثلاً وكان مثلها يُوطأ، وأما الولي فلا بد من بلوغه لأنه صاحب وكالة شرعية، وهو في تحمله لأمانة الولاية محتاج إلى الرشد حتى يكون مسؤولاً عن أعماله.

ج ـ الذكورة:

وقد أسلفنا أن عقد المرأة للمرأة لا يجوز، فإن وقع فَسُخَ بطلقة بائنة، ولا عبرة بطول الزمان أو قصره، قال المالكية: إذا كانت الكافلة امرأة لا تكون لها الولاية، إذ الصحيح أنه لا ولاية للمرأة.

⁽١) [الفقه على المذاهب الأربعة]، ج٢٦/٤.

⁽٢) النساء: ١٤.

د ـ عدم الإحرام:

وقد جاء في باب الحج أن المُحرم لا يجوز له زواج نفسه ولا العقد على غيره حالة الإحرام، قال صاحب [الفقه المالكي وأدلته] في حكم الولي المحرم بحج أو عمرة: «فالمحرم بأحدهما لا يصح منه تولي عقد النكاح، فإن عقد فسخ العقد أبداً، ومثله إحرام الزوجين»(١).

هـ ـ الحريّة:

وهذا غير موجود في عصرنا باعتبار الرق صُفِّيَ تماماً، وكل امرئ في حياتنا حرُّ لا شائبة فيه من عبودية، ولكن العبودية بصورتها القديمة مانعة من تحمل مسؤولية التصرف فحرم بها العقد للزواج.

و ـ عدم إكراه الصَبِيَّة:

وقد ذكر الفقهاء أن استشارة المرأة ضرورة لا بدَّ منها، قال صاحب [الرسالة]: "وللأب إنكاح ابنته البكر بغير إذنها وإن بلغت وإن شاء شاورها، وأمَّا غير الأب في البكر وصي أو غيره، فلا يزوِّجها حتى تَبْلُغ وتُستأذن وإذنها صمتها" (٢) وهو ما عبَّر عنه الحديث بالاستئذان، ودليله حديث (ابن عباس) قال: قال رسول الله في: "الأيم أحق بنفسها من وليها، والبكر تستأذن في نفسها وإذنها صمتها (٣)، وزاد صاحب [الرسالة] على ما سبق (العقل) فقال فيه: "ويُشترط فيه الإسلام والحرية والبلوغ والعقل والذكورية ولا تُشترط العدالة على المشهور في صحة العقد بل في كماله (٤).

⁽١) [الفقه المالكي وأدلته]، ج٣/٢٢٧.

⁽٢) [متن رسالة ابن أبي زيد] على هامش [الثمر الداني] ص: ٤٣٨.

⁽٣) أخرجه مالك ومسلم.

⁽٤) [الثمر الداني] ص: ٤٣٦. قال صاحب [دليل السالك]: «الولي وشروطه ستة الذكورة والحرية والبلوغ والإسلام والخلو من الإحرام وعدم الإكراه». قال [شارح الرسالة]: «شروطه الإسلام والحرية والذكورة وكونه حلالاً والبلوغ والعقل» ولم يذكر الإكراه. انظر [الفواكه الدواني] شرح الرسالة ج٢/٢٠.

إن الفقهاء يكادون أن يجمعوا على عدم صحة النكاح بدون ولي، قال صاحب كتاب [الفقه على المذاهب الأربعة]: «اتفق المالكية والشافعية والحنابلة على ضرورة وجود الولي في النكاح، فكل نكاح يقع بدون الولي أو من ينوب منابه يقع باطلاً، فليس للمرأة أن تباشر عقد زواجها بحال من الأحوال سواء كانت كبيرة أو صغيرة عاقلة أو مجنونة»(٧)، قال الشيخ (عبدالرحمان شيبان) تعليقاً على هذا القول: «وخالف الحنفية في ذلك

⁽١) النور: ٣٢.

⁽٢) أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي.

⁽٣) القصص: ٧٧.

⁽٤) [الإشراف على مسائل الخلاف]، ج٢/٩٠.

⁽٥) الطلاق: ٤.

⁽٦) [بداية المجتهد]، ج١/٨.

⁽V) [الفقه على المذاهب الأربعة]، ج١/٤ه.

فقالوا: إن الولي للصغيرة والكبيرة المجنونة، أما البالغة العاقلة، سواء كانت بكراً أو ثيباً، فإنها صاحبة الحق في زواج نفسها من تشاء، ثم إن كان كفئاً فذاك، وإلاّ فلوليها الاعتراض وفسخ النكاح»(١)

كما نقل أيضاً ما كتبه (ولي الله الدهلوي) المتوفى ١١٧٦ه في كتابه [حجة الله البالغة] في هذا المجال إذ يقول: «وفي اشتراط الولي في النكاح تنويه بأمرهم، واستبداد النساء بالنكاح وقاحة منهن، منشؤها قلة الحياء، واقتضاب على الأولياء، وعدم اكتراث لهم، وأيضا يجب أن يميز النكاح من السفاح بالتشهير، وأحق التشهير أن يحضرها أولياؤها»(٢).

١٢٠ - وَثَانِيَ الأَرْكَانِ عِنْدَنَا الْمَحَلْ
 ١٢٠ - بِحَيْثُ يَنْتَفِي الإِحْرَاهُ وَالْمَرَضْ
 ١٢٢ - وَيَنْتَفِي الإِشْكَالُ فِي الإِثْيَانِ
 ١٢٧ - أَوْ عَدَمِ الإِحْرِامِ قَصْدَ الْحَجِّ
 ١٢٧ - خُلُوقَ مِنْ أَرْبَعِ أَوْ مَانِعَهُ
 ١٢٥ - كَأُخْتِهَا أَوْ خَالَةٍ أَوْ عَمَّهُ
 ١٢٧ - وَاشْتَرَطُوا فِي زَوْجَةٍ خُلُوَّهَا
 ١٢٧ - أَوْ كَوْنَهَا مِنْ الْمَجُوس الكَفَرَهُ
 ١٢٧ - وَلَمْ تَكُنْ مَبْتُوْنَةً مِنْ عِصْمَتِهُ
 ١٢٨ - وَلَمْ تَكُنْ مَبْتُوْنَةً مِنْ عِصْمَتِهُ

وَهُوَ الزَّوْجَانِ بِشُرُوطٍ تَحْتَمِلُ وَحُرْمَةٌ قَبْلَ النِّكَاحِ تَعْتَرِضْ مِنْ غَيْرِ شَرْطِ السِّرِّ وَالكِثْمَانِ وَاشْتَرَطُوا ثَلاثَةٌ فِي الزَّوجِ مُنْ أَنْ تَكُونَ مَعَهَا مُجْتَمِعَهُ وَاشْتَرَطُوا إِسْلامَهُ تَتِمَّهُ وَاشْتَرَطُوا إِسْلامَهُ تَتِمَّهُ مِنْ عِصْمَةٍ أَوْ عِلَّةٍ تَرْبِطُهَا أَوْ أَمَةَ الكِتَابِيْيِينَ النَّحَرَةُ فَإِنَّهَا مَمْنُوعَةٌ مِنْ رَجْعَتِهُ

قال المالكية بأن الكفاءة في النكاح أن يكون الطرفان متماثلين في التدين، فلا يكون طرف فاسق أو منحرف وأن يسلم كلاهما من العيوب التي توجب للمرأة الخيار في الزوج كالبرص والجنون والجذام (۳)، لذلك فقد شرع يتكلم عن الركن الثاني من أركان الزواج وهو عند الفقهاء (الزوج والزوجة) وهما محل العقد.

⁽١) [جريدة البصائر]، العدد ١٧١، سنة ١٤٢٤ه/٢٠٠٣م، ص ٧.

⁽٢) نفسه، العدد ١٦٩، ص ٠٠.

⁽٣) [الفقه على المذاهب الأربعة]، ج٤/٥٨.

٢ ـ المَحلُ:

وهو الزوجان الزوج والزوجة بالشروط المكتملة، إذ جعلوا لها شروطاً مشتركة ثم خصُّوا كل واحد منها بشروط على حدة: والشروط هي التي تضمن الكفاءة بينهما وحقوق كلّ طرف منهما:

1 - شروط تتعلق بالزوجين معاً: وهي ستة، نفصلها كالتالي:

١ _ عدم الإكراه:

فلا تُزوج المرأة ممن لا ترغب فيه، وليس على الولي أن يُكرهها، على ما تصير به حياتها جحيما لا يُطاق، ودليل ذلك ما رواه (عبدالله بن بريدة) عن أبيه قال: جاءت فتاة إلى رسول الله فله فقالت: "إِنَّ أَبِي رَوَّجَنِي ابْنَ أَخِيْهِ لِيَرْفَعَ بِي خَسَاسَتَهُ، قَالَ: فَجَعَل الأَمْرَ إِلَيهَا: فَقالَتْ قَد أَجزْتُ مَا صَنَعَ أَبِي، ولَكن أَرَدْتُ أَن أُعلمَ النِّساءَ أَن ليسَ إلى الآبَاءِ من أَجزْتُ مَا صَنَعَ أَبِي، ولَكن أَرَدْتُ أَن أُعلمَ النِّساءَ أَن ليسَ إلى الآبَاءِ من الأمرِ شَيء "(۱)، وعن (خنساء بنت خدام): "أن أباها زوجها وهي ثيب، فأتت رسول الله في فرد نكاحها"(۱)، وأكد الفقهاء أنه لا يصح نكاح مكره ولا مكرهة، وأنه يفسخ أبدا قال (حبيب بن طاهر): "ويفسخ النكاح ولو أجيز، فلا بد من تجديد عقد، واستبراء من الماء الفاسد إن حصل دخول"(۱).

٢ _ عدم المَرض:

وخاصة المرض الخطير أو المعدي، الذي يُؤثر سلباً على الحياة النوجية، ولذلك أمر الخاطب أن ينظر إلى مخطوبته بحضور أوليائها، والمرض المانع هو المرض الخطير المخوف، وأما البسيط فلا عبرة به.

⁽١) رواه ابن ماجه ورجاله رجال الصحيح.

⁽٢) أخرجه الجماعة إلا مسلماً.

⁽٣) [الفقه المالكي وأدلته]، ج٣/٨٢٨.

٣ ـ عدم حُرمَة تُعتَرض:

فيجوز الزواج بعدم المحرمية من نسب أو رَضاع، وقد ذكر القرآن المُحرمات بالنسب والرَّضاع بصريح الآية الكريمة، وسوف نُفصله في موضعه، فعند المالكية لا تنكح المرأة المعتدة، ولا نكاح الرجل أخته أو ابنته مثلا، فإن النكاح فاسد بالإجماع في هاته الأحوال وأمثالها.

٤ _ عدم الإشكال:

وهُو الإشكال في الإتيان بحيث لا يَتأتَّى الأمر الذي من أجله أباح العقد العلاقة الشرعية وهو الجماع كالمريض أو العنين، كما لا يصح زواج الخنثى المشكل على أنه زوج أو زوجة، يقول عنه أحد الفقهاء:

ومهما زنى فالحد عنه بمعزل لأن الفتى في موضع الحرب أعزل

٥ _ عدم الإحرام:

بأن لا يكون أحد الزوجين مُحرما أثناء العقد بحج أو عمرة، وكذلك وليهما، ويفسخ العقد مطلقا إن وقع من محرم، لأن الداخل في الإحرام تمنع عليه جميع العقود بما فيها الزواج مباشرة أو وكالة.

٦ _ عدم الإسرار:

وهو اتفاق الطرفين على كتمانه لحاجة في نفس يعقوب، وقد منعه الفقهاء لأنه مُناف لمقصوديته، والزواج العرفي الذي يتم بين الفتاة والفتى في غيبة الأولياء، ويبقى سريا مكتوماً ممنوع شرعاً، ولا عبرة به ولو عقد عليها صوريا، لأنّ الإسرار بالزواج مبطل له.

ب ـ شُرُوطُ خاصة بالزُّوجِ وهي ثَلاثَةٌ:

١ ـ خُلوه من أربع نساء:

لأنه لا يجوز له فوق الأربع نسوة، ولذلك لا بدَّ أن يكون مطلقا لإحداهن وقد خرجت من عدَّتها، فإن كانت باقية على ذمته لم يصحَّ له

الزواج بغيرها لتعين العدد في الآية: ﴿ فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ اللِّسَاءِ مَثَنَى وَثُلَاثَ وَرُكِعٌ ﴾ (١)، قال صاحب [الفقه المالكي وأدلته]: «فلا يصح من ذي أربع نكاح، ولو كانت إحدى الأربعة مطلقة طلاقا رجعيا، فلا يصح عقد على غيرها حتى يبينها أو تخرج من العدة » (٢).

٢ ـ خلوه من جمع بين زوجة وأختها أو ما شابهه:

وقد نص القرآن على ذلك بقوله: ﴿وَأَن تَجْمَعُواْ بَيْكَ ٱلْأَخْتَكَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ (٣)، وقد قام الإجماع على حرمة زواج المحارم، وهو باطل شرعاً، ويفسخ مباشرة بعد اكتشاف العلاقة المحرمية، ويحدّان إذا كانا يعلمان، ولا يلحق الولد بالزوج.

٣ _ الإسلام:

فلا يُزوَّج الكافر من مسلمة لاختلاف الدِّين، وتأثير الرجل علي المرأة عادة، قال تعالى: ﴿وَلَا نَنكِمُوا الْمُشْرِكَتِ حَتَى يُؤْمِنُ وَلَأَمَةُ مُؤْمِنَةُ مُؤْمِنَةً عَلَيْ الكتابي خَيْرٌ مِن مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتَكُمُ ﴿ *)، وهذا المنع ينجر على الكتابي وغيره.

ج ـ شُروطٌ خاصةٌ بالزوجةِ وهي خمسةٌ ذكرهَا الناظم مُتتالية:

١ _ خلوها من عصمة زوج آخر:

فلا يحلَّ لرجل أن يتزوج امرأة وهي في عصمة غيره، بل ويَحرم شرعاً أن يخطب أحد على خطبة آخر، فإن خطبها أحد لوليِّها أو ذويها ومالت إليه ومال إليها، وحصل الإهداء بينهما وشاع ذلك بين الناس، لم يَجز لأحد أن يَخطبَهَا أو يُغريها بزيادة أو آمال، قال صاحب [الرسالة]:

⁽١) النساء: ٣.

⁽٢) [الفقه المالكي وأدلته]، ج٣/٢٢٨.

⁽۳) النساء: ۲۳.

⁽٤) البقرة: ٢٢١.

«ولا يخطب أحد على خطبة أخيه ولا يَسومُ على سومه»(١) أي: لا يجوز في الزواج ولا في البيع أن يخطب على خطيبه أو يُغري البائعَ بثمنِ زائد على ثمنه إلا إذًا كان الأوَّل فاسقاً مجاهرا فيجوز)(٢).

٢ ـ خلوها من عدة غيره:

فلا يجوز للمعتدة أن تُخطب أو تُزوج إذا كانت في عدّة طلاق، أو وفاة من زوج سابق، حتى تستوفي عدتها، وحُرمة النكاح في العدة متفق عليها، وقال الجمهور العقد فاسد ويجب فسخه لنهي المولى عنه، قال تعالى: ﴿وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاجِ حَقَّىٰ يَبَلُغُ الْكِئْبُ أَجَلَةُ ﴾ (٣)، قال الفقهاء تعالى: ﴿وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَة النِّكَاجِ حَقَىٰ يَبَلُغُ الْكِئْبُ أَجَلَة ﴾ (٣)، قال الفقهاء وإذا عَقَدَ عليها العدة، وبنى بها فُسخ النكاح، وحُرِّمت على التأبيد عند مالك وأحمد، فلا يحل نكاحها له أبداً عندهما لقضاء عمر رضي الله عنه بذلك، ولأنه استحل ما لا يحل مما حرَّمَه الله فعُوقب بالحرمان منه، كالقاتل يُعاقب بحرمانه من الميراث (٤)، قال شارح [الرسالة]: «سواء كانت عدة وفاة أو طلاق، أو كان الطلاق بائنا أو رجعيا لقوله تعالى حتى يبلغ الكتاب أجله، والإجماع على ذلك فمن عقد على معتدة فسخ بغير طلاق الكتاب أجله، والإجماع على ذلك فمن عقد على معتدة فسخ بغير طلاق المسمّى ويلحق الولد، ولا يتوارثان إذا حصل موت قبل الفسخ لفساد العقد، ويتأبّدُ تحريمها عليه، وعلى أصوله وفروعه بشرط كونها معتدة من العقد، ويتأبّدُ تحريمها عليه، وعلى أصوله وفروعه بشرط كونها معتدة من وفاة أو طلاق بائن (٥).

٣ ـ كونها غير مجوسية:

وهي واضحة الدلالة في قوله تعالى: ﴿ وَلَا نَنكِمُوا الْمُشْرِكُتِ حَتَّى الْمُشْرِكُتِ حَتَّى الْمُشْرِكَةِ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمُ اللهِ السَّسِيخِ لَوْمِنَ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمُ اللهِ السَّسِيخِ

⁽١) [الفواكه الدواني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني]، ج١/١٣.

⁽٢) انظر [سراج السالك] ج٢/٢٤.

⁽٣) البقرة: ٢٣٥.

⁽٤) [روائع البيان في تفسير آيات الأحكام] ج١/٣٧٧.

⁽٥) [الثمر الداني]، ص ٤٤٤.

⁽٦) البقرة: ٢٢١.

(الصابوني): أي: لا تتزوجوا الوثنيات، والمشركة هي التي تعبد الأصنام، وليس لها دين سماوي ومثلها المشرك، وقيل إنها تعم الكتابيات أيضاً، لأن أهل الكتاب مشركون لقوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُنَرِّرُ أَبِنُ اللّهِ وَقَالَتِ النَّمَكرَى الْمَسِيحُ أَبْثُ اللّهِ ﴾ إلى قوله النَّهُودُ عُنَرِّرُ أَبِنُ اللّهِ وَقَالَتِ النَّمَكرَى الْمَسِيحُ أَبْثُ اللّهِ ﴾ إلى قوله تعالى: تعالى: ﴿وَطَعَامُ اللّهِ مَن كلام الفقهاء عامة أن الكتابيات يجوز نكاحهن لقوله تعالى: ﴿وَطَعَامُ اللّهِ اللّهُ اللّهُ عَلَيْ أُونُوا الْكِنَابَ ﴿ لَكُو وَطَعَامُكُم حِلْ لَمُنْ وَالْتُعْمَنَاتُ مِنَ المُؤْمِنَةِ وَلَا اللّهُ وَعَلَيْكُ وَلَا الْكِنَابُ ﴿ اللّهُ وَعَلَيْكُ مِنْ المُؤْمِنَةُ وَلَا اللّهُ اللّهُ عَلَيْ اللّهُ اللّهُ وَعَلَيْكُ وَلَا نَنْكِمُوا النّشرِكَةِ ﴾ فقال: لا بأس فقلت المحوسيات وأهل الأوثان (٣).

٤ - كونها غير أَمَةٍ كتابية:

لأن الأمة النصرانية عُرضة للفساد والانحراف، وقد نصَّت الآية السابقة على نكاح المحصنات من الذين أوتوا الكتاب، ورُوي أن حُذيفة تزوَّج يهودية، فكتب إليه أتزْعُمُ أنها حرامٌ لا أَخَلِّي سبيلها؟ فقال: لا أزعم أنها حرام، ولكن أخاف أن تَعَاطُوا المُومِسَات مِنهُنَّ (٤).

٥ ـ كونها غير مَبْتُوتَة له:

فإذا طلقها وراجعها ثم طلقها وأرجعها لم تكن من بعدها جائزة، لقوله تعالى: ﴿الطَّلَقُ مَرَّتَانٌ فَإِمْسَاكُ بِمَعْرُونِ أَوْ تَشْرِيحٌ بِإِحْسَنْنِ ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿فَإِن طَلْقَهَا فَلَا جُنَاحٌ تَعالى: ﴿فَإِن طَلْقَهَا فَلَا جُنَاحٌ

⁽۱) [روائع البيان] ج٢٨٣/١.

⁽٢) المائدة: ٥٠.

⁽٣) [روح المعاني] للألوسي ج١١٨/٢.

⁽٤) [تفسير القرطبي] ج٣/٣٨.

عَلَيْهِمَا أَن يَثَرَاجَعَا إِن ظُنَا أَن يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعَلَمُونَ ﴾ (١)، لذلك قال:

وَلَمْ تَكُنْ مَبْتُوْتَةً مِنْ عِصْمَتِهُ فَإِنَّهَا مَمْنُوْعَةً مِنْ رَجْعَتِهُ

ولإثراء هذا المبحث نذكر أن الأصل في الكفاءة بين الزوجين ما طلب لها من سكن ومحبة ومودة، إذ لا تأنس النفس إلا لمماثلها في الطبع والمخلق، وقد طلبت الكفاءة في الدين وسلامة الطرفين من العيوب والأمراض، فلا تشترط المماثلة في المال والحسب والجاه، لقوله تعالى: ﴿ وَأَنكِحُوا الْأَيْنَى مِنكُمْ وَالْصَّلِحِينَ مِن وَالْكُورُ وَالْمَالِحِينَ مِنكُمْ وَالْصَّلِحِينَ مِن وَالْمَالِحِينَ مِن مَصَّلِحِينَ مِن مَصَّلِحِيدً وَاللّهُ وَسِعُ عَلِيمٌ ﴾ (٢) ، وقوله: ﴿ وَأَنكِحُوا الْأَيْنَى مِنكُمْ وَالْصَّلِحِينَ مِن عَبْدِكُمْ وَاللّهُ وَسِعُ عَلِيمٌ ﴾ (٣) ، فلا عبد الزوج فقره إذا كان ذا دين، وقد زوج النبي الله المرأة الواهبة نفسها لرجل لا يملك حتى خاتماً من حديد، وقالت (عائشة): أن أبا حذيفة بن عبد شمس وكان ممّن شهد بدراً مع النبي الله تبنى سالماً، وأنكحه بنت أخيه هند بنت الوليد بن عتبة بن ربيعة وهو مولى المرأة من الأنصار (٤).

٦٢٩ - وَصِيْغَةٌ تُعَدُّ رُكْنَا ثَالِثَا ٦٢٠ - مِنَ الإِيْجَابِ وَالقَبُوْلِ الأَمْثَلِ ٦٢٠ - إِلا يَسِيْراً فَهُوَ غَيْرُ مُفْسِدِ

تَـلْزَمُ مِـنْ يَـقْـصِـدُهَا وَالْعَابِثَا مِنْ غَيْرِ بُعْدِ بَيْنَهَا أَوْ فَاصِلِ وَصَـعَ تَـقْدِيْـمُ الْقَبُولِ فَاقْتَدِ

٣ _ الصَّنْغَة:

وهي رُكن من أركان الزواج، وتُعرفُ بأنَّها اللفظ الدَّال على حصول النَّكاح إيجابًا كَ: (أنكحتُ وزوَّجت) وقُبُولاً من الطرف الآخر، كَ: قَبِلت ورضيت من الزوج أو وكيله، وما سوى أنكحت وزوجت مما يقتضى البقاء

⁽١) البقرة: ٢٢٩، ٢٣٠.

⁽٢) الحجرات: ١٣.

⁽٣) النور: ٣٢.

⁽٤) رواه البخاري.

لملك الزوج عصمة الزوجية مدَّة الحياة لهما من الألفاظ الكثيرة، كَ: (بعت ومنحت وأعطيت وملكت وأبحت وأحللت)، وقصد به النكاح مع تسمية الصداق حقيقة أو حكماً فهو كذلك في الحكم بالجواز، وقال شارح المختصر: "تردُّدُ للمتأخِّرِينَ في النَّقل عن المتقدمين الراجح منه عدم الانعقاد كما نقله الحطاب عن الشامل"(1)، وفي قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّ أُرِيدُ أَنَ أَنْكَحَكَ إِحَدَى اَبَنَتَى هَنتَيْنِ ﴾(٢)، دلالة على النكاح يقع بلفظ الإنكاح، وهو استدلال بشرع من قبلنا، قال (أبو بكر بن العربي): "إلا أنه لا يؤخذ منها امتناع العقد بغير لفظ الإنكاح»(٣).

ولا يضرُّ الفصل اليسير بين الإيجاب والقبول مما يقع عادة بين المتعاقدين من نقاش غير طويل حول الشروط، أو توضيح ما يرونه لازماً، أو كلام الفقيه أو القاضي، المُكتنف بين الإيجاب والقبول، وصحَّ أن يتقدم القبول من الزوج كما هو العرف في بعض المدن الجزائرية في الجنوب الأوسط، إذ يقول: زَوِّجنِي ابنتك فيقول الوليُّ زوَّجتك أو قبلتُ، فينعقد العقد، لذلك فالفصل اليسير ليس بمفسد، وأما الطول والتراخي بلا عذر فمفسد، وتقديم القبول جائز كما وضَّح الناظم.

إِلا يَسِيْراً فَهُوَ غَيْرُ مُفْسِدِ وَصَحَّ تَقْدِيْمُ الْقَبُولِ فَاقْتَدِ (1)

ولا تكون الصيغة إلا بالإفصاح والإبانة من الولي، أي: للفظ الصريح المباشر الذي لا يحتمل تأويلاً آخر غير ما وضع له، قال صاحب [سراج السالك]:

الرَّابِعُ الصِّيْغَةُ بِالإفْصَاحِ مِمَّنْ لَهُ وِلايَةُ النِّكَاحِ (٥)

⁽١) [جواهر الإكليل في شرح مختصر خليل] ج٢٧٧/١.

⁽٢) القصص: ٧٧.

⁽٣) [أحكام القرآن]، ج٣/١٤٦٨. وكذلك [الفقه المالكي وأدلته]، ج٣/٤٠٤.

⁽٤) قال صاحب [سراج السالك] في المندوب: «وتقديم ولي الزوجة في ذلك فإن بدأ الزوج أو وكيله أجزأ، ج٢/٢٤.

⁽۵) نفسه، ج۲/۲۶.

فلا تكفي الإشارة ولا الكتابة إلا لمن كان أخرس، فقوله في المحديث للواهبة نفسها: (فقد زوجتكها بما معك من القرآن)(١)، تفيد أنّه ينعقد بصيغة التزويج الصريحة، وأمّا لفظ (وهبتك) فهو غير صريح في الزواج، فإن قال: وهبتها لك بصداق كذا، كان ذلك قرينة كافية للجواز وصحة الزواج(٢).

١٣٧ - وَمِنْ شُرُوطِ صِحَّةِ العَقْدِ الصَّدَاقَ
١٣٧ - أَفَلُّ مَهْ رِ رُبْعُ دِيْنَارِ ذَهَبْ
١٣٥ - يُوْتِيهِ مِنْ كَشْرَتِهِ أَوْقِلَهُ
١٣٥ - يُوْتِيهِ مِنْ كَشْرَتِهِ أَوْقِلَهُ مُخْتَصَرَهُ
١٣٥ - وَخُطْبَةٌ مَنْدُونِهَ مُخْتَصَرَهُ
١٣٥ - وَنُدِبَتْ تَهْ خِنَهُ وَأَدْعِيهُ وَأَدْعِيهُ لَهُ
١٣٧ - ذِكْرُ الصَّدَاقِ دُوْنَ تَأْجِيلٍ لَهُ
١٣٥ - مُحَدِّداً صَدَاقَهُ المُؤَخِّرَا

وَشَاهِدَانِ لِللهُّحُوْلِ بِاللَّفَاقُ وَلَيْسَ لِلاَحْفَرِ مِنْ حَدٍّ وَجَبْ إِذَ وَاجِبٌ فِي الصَّدُقَاتِ النِّحْلَهُ تَفُويُنِ فِي فَضْلٍ وَأَنْ يُشَهَّرَا بِعِشْرَةٍ وَسَكَنٍ وَعَافِيَهُ فَانْ تَعَسَّرَ الأَذَا قَسَّمَهُ وَجَاعِلاً زَوَاجَهُ مُسِسَسًا

شرع الناظم في هذه الأبيات يتكلم عن ركن الصداق، وهو ركن مهم في الزواج الشرعي، وقد اعتبر بعض الفقهاء أركان الزواج أربعة، واعتبرها غيرهم ثلاثة، فقد قال صاحب [سراج السالك] [فصل وأركان النكاح أربعة] نجملها في نقاط هي: الولي، المهر، المرأة الخلية من زوج، والصيغة، ويؤيِّد هذا (خليل) في مختصره، وقد أشرنا إلى هذا من قبل بقوله: «وركنه وليّ وصداق ومحل وصيغة، بينما اكتفى صاحب [دليل السالك] وقد اعتمده الناظم بثلاثة أركان، هي الولي، والمحل، أي: الزوج والزوجة، والصيغة، واعتبر ما تبّقى وهُما الصداق والشهود من شروط الصحة (٤).

⁽١) أخرجه البخاري.

⁽٢) [الفقه المالكي وأدلته]، ج٣/٢٠٤.

⁽٣) [سراج السالك] ج٢/٣٦.

 ⁽٤) وفي [الشرح الصغير للدردير]: (فركنه ولي ومحل وصيغة، وصحته بصداق وبشهادة عدلين غير الولي، ج٢/٢٩ ـ ٩٣.

وشرع الناظم يشرح ذلك بإيجاز على النحو التالى:

١ - الصَدَاقُ:

وَرَدَ الاهتمام بالصداق في الكتاب والسنة ففي القرآن الكريم، يقول تعالى: ﴿وَوَاتُوا النِّسَاءُ صَدُقَائِمِنَ غِلَةً فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِنْهُ فَسَّا فَكُوهُ هَنِيّنَا وَاللّهُ وَمَهْر مَنْهُ اللّهَ عَن شَيْءٍ مِنْهُ فَسَا فَكُوهُ هَنِيّنَا وَاللّهِ وَمَهْر مَنْ السنة: ﴿لا يَكُونُ نِكَاحٌ إِلا بَوَلِيٍّ وشَاهِدَيْنِ ومَهْر مَا كَانَ قَلَّ أَو كَثُرَ (٢)، واعتبر النبيّ الصداق دينا واجب الوفاء في ذمَّة الرجل، لا يجوز له أن يتأخر عنه أو يُهمله، أو يَجحف المرأة حقوقها المرحية، من ذلك قوله: ﴿مَنْ أَصْدَقَ امْرَأَةٌ صَدَاقاً وهُو مُجْمِعٌ عَلَى أَلا يُوفِيهُ لَقِي اللهَ تَعَالَى وهُو زَانٍ، وَمَنْ أَدَانَ دَيْنَا وَهُو مُجْمِعٌ عَلَى أَلا يُوفِيهُ لَقِيَ اللهَ تَعَالَى وهُو زَانٍ، وَمَنْ أَدَانَ دَيْنَا وَهُو مُجْمِعٌ عَلَى أَلا يُوفِيهُ لَقِيَ اللهَ عَزَ وَجَلً وهُو سَارِقٌ (٣)، ولا ينعقد العقد إلا بالصداق، فلا يُصحة لنكاح بإسقاط الصداق، ولا يُشترط ذكره عند العقد لصحّة نكاح صحة لنكاح بإسقاط الصداق، ولا يُشترط ذكره عند العقد لصحّة نكاح التفويض والتحكيم.

والصداق شرطٌ ولو لم يُذكر حال العقد، فلا بدَّ من ذكره عند الدخول، أو يتقرر صداق المثل بالدخول، وأقلُّ المهر رُبع دينار ذهب، وهو مشهور مذهب مالك، قال صاحب [دليل السالك]: «وأقل الصداق على المشهور ربع دينار من الذهب، أو ثلاثة دراهم من الفضة، أو ما يُساوي أحدهما ولا حدَّ لأكثرهِ»(3)، وهو ما نَصَّ عليه صاحب [السراج] في قوله:

وَثَانِي الأَرْكَانِ مَهُرٌ كَالنَّكَمَنْ وَرُبْعُ دِيْنَارٍ فَأَعْلَى فَالزَمَنْ (٥)

وقد أشار (الجزيري) إلى أن أقل المهر عند المالكية بالفضة ثلاث

⁽١) النساء: ٤.

⁽۲) رواه الطبراني.

⁽۳) رواه الطبراني.

⁽٤) [دليل السالك] ص: ٧٣.

⁽٥) [سراج السالك] ج٢/٠٤.

دراهم من الفضة الخالصة من الغش، أو عرض تجارة يساوي ثلاث دراهم على الأقل، وقد قدروا الدرهم بما وزنه خمسون حبة وخُمُسا حبة من الشعير المتوسط الحجم، ولا يجوز له أن ينقص على ذلك، فإن دخل بها ثبت العقد من حيث الصحة ولكنه مطالب بأن يضيف لها ما أنقصه عن الحد الأدنى، أما قبل الدخول فهو على الخيار إن شاء أمضى العقد وزاد ما ينقص من الصداق، أو فسخ العقد وفي هذه الحالة يترتب عليه دفع نصف الصداق المسمّى إلى زوجته التي لم يدخل بها كما نص على ذلك القرآن (۱).

ثم قال الناظم: إنه لا بد أن يُؤتيه من كثرته أو قِلَّته، لأن المولى قال: ﴿وَهَاتُوا النِّسَاءَ صَدُقَائِهِ فَيَلَةً ﴾ (٤) ، قال (أبو عبيدة): "نِحلة أي: عَطيَّة، عن طيب نفس ودون كراهية، وفسَّر بعضهم نِحلة بأنها فريضة، والمعنى: أعطوا النساء مُهورهنَّ فريضة من الله محتومة، قال (القرطبي): وأجمع

⁽١) [الفقه على المذاهب الأربعة]، ج٤٧/٤.

⁽۲) انظر [شرح سراج السالك] ج٢/٤٠ ـ ٤١.

⁽٣) النساء: ٢٠ ـ ٢١.

⁽٤) النساء: ٤.

الفقهاء على ألا تحديد في أكثر الصداق»(١) وقد خالف المالكية الشافعية والحنابلة في قولهم بأنَّ الصداق لا حدَّ لأقلَّه، ويجوز بكل شيء له قيمة، وفي اعتبارهم الصداق لا يقل عن ربع الدينار، كانوا محتجين بأن الشيء الحقير لا يَصلُح مهرا، ولا بد في المهر من قدر معلوم من المال، ولمَّا كانت يدُ السارق لا تُقطع إلا في ربع دينار، اعتبر هذا القدر في المهر قياساً على حد السرقة، أي أنه مال مُحترم إذا أخذه أحدٌ بغير وجه حق عُوقب عليه، ونُفذ فيه الحد الشرعي بالقطع (١).

٢ ـ شَاهِدا عَدْلِ:

وهُما الشاهدان العدلان اللذان يَحضران العقد غير الولي، والشاهدان شرط في صحة الدخول، لا في صحة العقد، قال الفقهاء ويُشترط في شاهدي النّكاح العدالة، لِمَا رواه ابن حبّان في صحيحه عن النبي الله المُكاح العدالة، لِمَا رواه ابن حبّان في صحيحه عن النبي الله ويُحَاحَ إلا بِوَلِيِّ وشَاهِدَي عَذَلِ (٣)، وما لم يشهد عليه من النكاح فهو باطل، إذ لا دخول إلا إذا تحقّقَ الشرط ولو لم يكن الشاهدان موجودين عند العقد جاز، ولكن لا بدَّ من وجودهما عند إدخال الزوجة إلى زوجها، وأكّدوا أنه في حالة عدم العدالة يُستكثر من الشهود كالعشرين والثلاثين والأربعين، بحيث يَشيعُ الخبر ولا يمكن أن يُجحد الزواج أو تغمط الحقوق (٤).

والاتفاق في المذهب ظاهره أن الزواج لا يصح بانعدام الشهادة، ولا بشهادة واحد، ولا بشهادة رجل وامرأتين، ولا بشهادة فاسقين، ولا بشهادة عدلين أحدهما الولي لأن الولي طرف في العقد ولا تُكتمل به الشهادة، قال (خليل): "فيفسخ إن دخلا بلاه" أي: بلا إشهاد، وحُدًّا إن وطئ إلا إنْ فشا بكدف ويدخل في الفشو الوليمة أو الشاهدين الفاسقين، فلا حدَّ للشبهة

⁽١) [الجامع لأحكام القرآن]: ج٠/٩٩ _ ١٠٠.

⁽٢) أنظر [روائع البيان للصابوني] ج١/٣٥٣.

⁽٣) رواه ابن حبان في صحيحه.

⁽٤) [الثمر الداني في شرح الرسالة] ص: ٤٣٧.

امتثالاً للحديث: «إِذْرَأُوا الحُدُوْدَ عن المسلمين ما استطعتم»(١)، وقال (ابن القاسم) هذا مع عدم العلم، أما الفشو مع العلم فلا يُسقط الحدَّ(٢).

وتُندب آن العقد خطبة مختصرة من جنس ما يُسمَّى خطبة، وهي كلام مسجوع مبدوء بالحمد لله والشهادتين والصلاة والسلام على النبي هي، والأمر بالتقوى، وذكر المقصود ويندب تقليلُها إذ الكثرة مَدعاةً للسآمة والملل.

وقد أهدى إِلَيَّ أحدُّ مشايخ الجنوب ما تعارفوا على حِفظه وسردِه كخطبة آن النِّكاح في مدينة أدرار وجُلُّ مدن الجنوب وهي: «الحمد لله المعروف بنعمته، المعبود بقدرته، المُطاع المَرهُوب من عذابِه وسطوَتِه، النَّافِذ أمره في سمائه وأرضه، الذي خَلق الخلق بِقدرته، وميَّزهم بأحكامه، النَّافِذ أمره في سمائه وأرضه، الذي خَلق الخلق بِقدرته، وميَّزهم بأحكامه، وأعزهم بدينه وأكرمَهم بنبيَّه على وملتِه، إنَّ الله تبارك اسمه، وتعالت عظمته، جعل المُصاهَرة سبيلاً حتميّاً، وأمراً مُفترضاً، وشَّج به الأرحام، وألزمه الأنام، فقال عز من قائل ﴿وَهُو الَّذِي خَلقَ مِن المَلَةِ بَشَر فَجَملُمُ لَسَبًا وَمِهِ وَكُل قضانه، وقضاؤه يجري إلى قضائه، وقضاؤه يجري إلى قدرته، ولكل قضاء قدر، ولكل قدر أجل، ولكل أجل كتاب، ﴿يَمْحُوا اللهُ وحرَّم البغي والسفاح، والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد الذي أمر بالفلاح، وعلى آله وصحابته ذوي الصلاح والإصلاح، أما بعد: فإن الله سبحانه وتعالى شرَّع النكاح لتعفوا، وسنَّ التناسل بينكم لكي تضاعفوا، فقال تعالى بيانا لذلك لتعرفوا: ﴿يَكَأَيُّا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَكُمْ مِن ذَكْرٍ وَالنَّى فقال تعالى بيانا لذلك لتعرفوا: ﴿يَكَأَيُّا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَكُمْ مِن ذَكْرٍ وَالْنَى فقال من غير وجه أن

⁽١) رواه الترمذي، وهناك رواية لابن ماجه: «ادفعوا الحدود ما وجدتم له مدفعاً» انظر [المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي]، ج١/٤٣٢.

⁽٢) [الشرح الصغير] ج٢/٢٣.

⁽٣) الفرقان: ٥٤.

⁽٤) الرعد: ٣٩.

⁽٥) الحجرات: ١٣.

الرسول المنافرة المنافرة المؤلود، تَنَاسَلُوا فَإِنِي مُبَاوِ بِكُمُ الْأُمَمَ يَوْمَ القِيَامَةِ" ()، أَعقدُوا نِكَاحكم على فرائض الله وسنّة رسوله، الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله [٣ مرات] وبعد فإنِّي أشهد الحاضرين بهذه البقعة المباركة أني زوَّجت السيّد فلان بن فلان، من السيدة فلانة بنت فلان، على فرائض الله وسنة رسوله الله على ما اشترطا وتراضيًا عليه من الصداق، وبحكم وكالتهما إيّاي، قبلتها له، وقبلته لها، بارك الله فيهما وجعل وارثهما منهما، وجعل منهما بنين وحَفَدة، وألَّف بينهما بخير، ويَغفر الله للحاضرين من أمة محمد الله سبحان ربك رب العزة عَمَّا يصفون وسلام على المرسلين، والحمد الله رب العالمين»، وهناك صيغة مشهورة أوردها المحدثون هي: الحمد الله إن الحمد الله نحمده ونستعينه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهدِ الله فهو المهتدي ومن يضلل فلا هادي له ونشهد أن لا إله إلا الله وأنّ محمداً عبده ورسوله ثم يقرأ ثلاث آيات من القرآن هي:

١ = ﴿ يَكَأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَيَّكُمُ الَّذِى خَلَقَكُم مِن نَفْسِ وَسِدَوْ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَنَّى مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَلِمَسَآةً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِى شَسَلَةَ لُونَ بِهِـ وَالْأَرْجَامُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْمُمْ رَفِيبًا ﴾ (٢).

٢ - وقـــولـــه: ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ٱتَّقُوا ٱللَّهَ حَقَّ تُقَانِهِ وَلَا تَمُوثُنَّ إِلَّا وَٱنتُم مُسْلِمُونَ ﴾ (٣)

٣ ـ وقـــولــه: ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ مَامَنُوا ٱنَّقُوا ٱللَّهَ وَقُولُوا فَوْلًا سَدِيلًا ﴿ عُمْلِحَ لَكُمْ أَعْمَالُكُمْ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولُكُمْ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿ كُنُ مَا لَكُمْ ذَنُوبَكُمُ مَ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولُكُم فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿ كَانُ مَا لَكُمْ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ اللَّهَ وَرَسُولُكُم اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ الللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ الله

وأما تفويض ذي الفضل فيكون من الولي قال صاحب [الشرح الصغير]

⁽۱) حدیث رواه ابن کثیر ج۵/۹۶.

⁽Y) النساء: ١.

⁽٣) آل عمران: ١٠٢.

⁽٤) الأحزاب: ٧٠، ٧١.

ما نصَّه: «وتفويض الولي العقد لفاضل»(١)، ويكون ذلك رجاء بركته ويُمنه وتقواه واستجابة دعائه، فيقول: أنكحتك فلانة بنت موكِّلِي لفلان على سنة الله ورسوله، وعلى صداق يسميه أو يشير إلى أنهما متفقان فيما يسمى صداق المثل في نكاح التفويض.

قال (الدردير): «لكن البادي عند الخطبة هو الزوج، ويقول بعد الثناء والشهادتين، أما بعد فإنّا قد قصدنا الانضمام إليكم ومُصاهرتكم، والدخول في حومتكم وما في معنى ذلك، فيقول الولي بعد الثناء أما بعد: فقد قبلناك ورضينا أن تكون منّا وفينا وما في معناه (٢) فإن كان العكس جاز، بأن يبدأ الولي فيقول بعد الحمد لله والثناء على رسول الله: أما بعد فقد أنكحتك بنتي أو موكلتي فلانة على صداقٍ قدره كذا، فيقول الزوج بعد الحمد والثناء: قد قبلت نكاحها لنفسي فإن لم يكن موجوداً وكان وكيله فيقول: قد قبلتها لموكّلي.

ومن المندوب تشهير الزواج والإعلان عنه ولو بالدفّ كما ورد في الصحيح، والتهنئة والدعاء بالصلاح والسكن ودوام العشرة والولد الصالح، ثم تكلّم على نَدبِ ذكر الصداق، أي: تسمية مقداره المتفق عليه عند العقد، حتى تُفصلُ الأمور، وتطمئن النفوس، ويُدفَع التوهم والاختلاف مُستقبلا، والأحسن تقديمه كلّه دونما تأخير، وهو الأصل قال شارح (خليل): "وصداق فلا ينعقد نكاحٌ بدونِهِ" و"وهبت مع تسمية صداق في انعقاد النكاح بكلّ أوليس كذلك فلا ينعقد النكاح به" ويجوز تأجيلُ بعضه على المشهور، ولا بد من عِلم الأجل فيما كان مؤجلا كله أو بعضه والراجح أنه شرطٌ في صحّة الدخول فقط، لا في صحة العقد، ونبّه صاحب [سراج السالك] على أن من تزوّج امرأة على أن يُعلِّمُهَا جزء معلومًا من القرآن كجزء الثلاثين أو أكثر، ورضيت المرأة صحّ العقد، وكذلك إن

⁽١) [الشرح الصغير للدردير] ج٩٣/٢.

⁽٢) [الشرح الصغير] ج٢/٩٣.

⁽٣) [جواهر الإكليل شرح مختصر خليل] ج٢٧٧/١.

وقَعَ على أن يقوم بنفقتها في حَجة الفريضة صحٌّ (١) ولذلك قال الناظم:

ذِكْرُ الصَّدَاقِ دُوْنَ تَاْجِيْلِ لَهُ مُسحَدِّدًا صَدَاقَهُ السمُسوَّخُرَا

فَ إِنْ تَ عَسَّ رَ الأَدَا قَ سَّ مَ ا وَجَ اعِ لا زَوَاجَ لهُ مُ يَ سَرًا

وتملك الزوجة نصف المهر بالعقد، ويُكمل لها إذا أدخلت ووطئت، أو بموت زوجها لترتيب الحقوق في الصداق والميراث والعدَّة، وكذلك لو بقيت عاماً في بيته لم توطأ، قال تعالى: ﴿وَأَعِلَ لَكُمُ مَّا وَزَاتَهُ وَلَا تَعَالَى: ﴿وَأَعِلَ لَكُمُ مَّا وَزَاتَهُ وَلَا تَعَالَى: ﴿وَأَعِلَ لَكُمْ مَّا وَزَاتَهُ وَلَا اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهُ وَيَعَلَّهُ ﴿٢ ، قال اللّه عِنْ البناح وقد اشترطت الآية للنكاح إيتاء الأجور حتى يتميز النكاح عن السفاح والمخادنة (٣ ، ويذكر (ابن رشد) أن الصداق لكونه نحلة فقد تسامح الشارع في أحكامه ما لم يتسامح في أحكام البيع، فيجوز فيه عدم تسميته عند العقد، ولو كان ثمنا للبضع كما تتوهم العوام ومن لا فقه لهم، صح النكاح دون تسمية المصداق كالبيع الذي لا يعقد دون تسمية الثمن وفي [أحكام القرآن] الصداق كالبيع الذي لا يعقد دون تسمية الثمن وفي [أحكام القرآن] المعاوضات لكون المولى سماه أجراً، وظاهر المعنى أنه أجر عوضا عن المعاوضات لكون المولى سماه أجراً، وظاهر المعنى أنه أجر عوضا عن عاشور) في هذا ولم يذهب إليه (ابن

١٣٦ - وَنُدِبَ اللِّفَاءُ قَصْدَ النَّظَرِ
 ١٣٠ - وَمَا رَوَى السَّلَفُ فِي الأَخْبَارِ
 ١٣٦ - وَإِذْنُ بَحْرٍ فِي صُمَاتٍ يَظْهَرُ
 ١٣٢ - ويَسِحْرُمُ الأَصْلُ وَفَـرْعٌ أَبَـدَا

لِلْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ طِبْقَ الْأَثْرِ مِنْ قَوْلِهِمْ: عَلَيْكَ بِالْأَبْكَارِ وَالثَّيِّبَاتُ عَكْسُهَا تُسْتَأْمَرُ وَحَرَّمُوا ذَوْجَاتِهِمْ وَالْوَلَدَا

⁽١) [سراج السالك] ج١/٢٤.

⁽Y) النساء: X4.

⁽٣) [التحرير والتنوير]، ج٥/٨.

 ⁽٤) [أحكام القرآن]، ج١٧/١٠.

١٤٣ - وَتَحْرُمُ الأُمُّ بِعَفْدِ بِنْتِهَا
 ١٤٤ - وَفَسَدَ النِّكَاحُ بِالشَّغَارِ
 ١٤٥ - أَوْ مُسْعَةٍ لأَجَلٍ وَقَسَهَا
 ١٤٦ - أَوْ مُحْرِمٍ بِعُمْرَةٍ أَوْ حَجَّهُ
 ١٤٧ - فَإِنْ بَدَا مِنْ بَعْدِ عَفْدِ العَوَارُ
 ١٤٨ - إِنْ لَمْ يكن يَعْلَمُ تِلْكَ المَنْقَصَةُ
 ١٤٨ - أَوْ غَيْرَهَا مِنَ العُيُوبِ المُدْرَجَةُ

وَيَهُ مُنَعُ البِئْتَ دُخُولُ أُمُّهَا أَوْ فِعُلِهِ بِالكَسْمِ وَالإِسْرَادِ أَوْ فَعُلِهِ فِالْمَصْرَادِ أَوْ عَفْدِهِ وَلَهُ تُستِمْ عِدَّتَهَا فَ مَمَا لَهُ مِنْ طَلَبٍ لِنزَوْجَهُ فَا مَلْكَ لِلزَّوْجَهُ فَأَطْلَقُوا لِلطَّرَفِ الثَّانِي البِخيارُ كَكَ شُفِهِ جُذَامَهَا وَالبَرَصَا كَكَ شُفِهِ جُذَامَهَا وَالبَرَصَا مِمَّا يَكُونُ فِي الزَّوَاجِ مُحْرِجَا

يُندب اللقاء بين الرجل ومن يريد الارتباط بها بعقد الزوجية ليتعرّف كلَّ منهما على صاحبه، وقد شرعها الإسلام في فترة الخطوبة وهي المرحلة السابقة للزواج، ودليلها ما رواه جابر بن عبدالله أن رسول الله في قال: وإذا خَطَبَ أَحَدَكُم المَرْأَة، فَإِنِ اسْتَطَاعَ أَنْ يَنْظُرَ مِنْهَا مَا يَدْهُوهُ إِلَى نِكَاحِهَا فَلَيْفُعَلُ (1)، ومثله حديث مَروي عن المغيرة بن شعبة: أنه خطب امرأة، فقال له رسول الله في: وأنظرت إليها؟ قال لا، قال: انظر إليها فإنه أخرى فقال له رسول الله في المخطوبة قبل المخطوبة قبل نكاحها وفاقاً لهم ولا ينظر إلا إلى وجهها وكفيها (1) وفي هذا المضمار يقول (الشيخ خليل) رحمه الله: «ندب لمحتاج ذي أهبة نكاح بكر ونظر إلى يقول (الشيخ خليل) رحمه الله: «ندب لمحتاج ذي أهبة نكاح بكر ونظر إلى وجهها وكفيها فقط بعلم (2) قال الشرَّاح لكلام خليل يُندب له أن ينظر إلى وجهها ليختبر جمالها، وينظر كفيها ليعلم خصب بدنها، ويُوقِعَ النظر على وجهها للختبر جمالها، وينظر كفيها ليعلم خصب بدنها، ويُوقِعَ النظر على النظر في الوجه والكفين، فلا يجوز النظر إلى غيرهما، ومَحلَّ ندب النظر إن كان يِعلم منها، وهو ما أشار له خليل وإلا كُرِه لئلا يَعلرَّق الفُساقُ لنظر إن كان يِعلم منها، وهو ما أشار له خليل وإلا كُرِه لئلا يَعلرَّق الفُساقُ لنظر وجوه النساء وكفونهن، ويقولوا نحن خُطَّابٌ، ولا يجوز مَسَّهُمَا لِمَا فيه من

⁽١) رواه الترمذي والإمام أحمد من حديث المغيرة بن شعبة.

⁽٢) رواه النسائي وابن مأجه والترمذي وحسّنه.

⁽٣) [القوانين الفقهية] ص: ١٩٠.

⁽٤) [جواهر الإكليل شرح مختصر خليل] ج٧٧٤/ ـ ٧٧٤.

المباشرة (۱)، وقال (الإمام الأعمش): بأن كل زواج وقع على غير نظر من الطرفين لبعضهما فآخره هم وغم (۲)، وذكروا أن رجلاً تزوج على عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وكان قد خضب فنصل خضابه، فاستعدى عليه أهل المرأة إلى عمر، وقالوا حسبناه شابا، فأوجعه ضربا، وقال: غررت القوم. (۳)

أما ما رواه السلف فهو مضمون الترغيب النبوي في الزواج بالبكر، وفسروا قال (الدردير في السرح الصغير) في المندوبات: «ونكاح بكر» وفسروا ذلك بأنها أفرغ فؤاداً وأجدر بالانسجام وحسن العشرة، وقد قال في المكنكم بالأبكار فَإِنَّهُنَّ أَعْدُبُ أَفْوَاها، وَأَنْتَقُ أَرْحَاماً، وَأَقَلُ حَبَا، وَأَرْضَى مَالَيْبِيرِ» (أَنَّ)، كما ألمح الرسول في لجابر بن عبدالله وهو راجع من غزوة ذات الرِّقاع بذلك قائلا: «يَا جَابِر هَلْ تَزَوَّجْتَ بَعْد؟ قُلْتُ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: أَفَلا جَارِية تُلاعِبُها وَتُلاعِبُكَ؟! قُلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنَّ أَبِي أُصِيْبَ يَوْمَ أُحُدُ، وَتَرَكَ لَنَا بَنَات سَبْعاً، فَنَكَحْتُ امْرَأَةً جَامِعَة، تَجْمَعُ رُوُوسَهُنَّ، وَتَقُومُ عَلَيْهِنَّ، قَالَ: أَصَبْت إِنْ شَاءَ اللّهُ إِنْ أَبِي أُصِيْبَ يَوْمَ أَحُدُ، وَتَرَكَ لَنَا بَنَات سَبْعاً، فَنَكَحْتُ امْرَأَةً جَامِعَة، تَجْمَعُ رُوُوسَهُنَّ، وَتَقُومُ عَلَيْهِنَّ، قَالَ: أَصَبْت إِنْ شَاءَ اللّهُ إِنْ شَاءَ اللّهُ إِنْ أَبِي أُصِيْبَ يَوْمَ اللهِ إِنْ أَبِي أُصِيْبَ يَوْمَ الْحُدُ، وَتَرَكَ لَنَا بَنَات اللهُ اللهُ إِنْ شَاءَ اللّهُ إِنْ أَبِي أُصِيْبَ يَوْمَ عَلَيْهِنَّ، قَالَ: أَصَبْتَ إِنْ شَاءَ اللّهُ اللهُ أَنْ بَنَات اللهُ اللهُ إِنْ شَاءَ اللّهُ اللهُ أَنْ أَبِي أُصِيْبَ يَوْمَ عَلَيْهِنَّ، قَالَ: أَصَبْتَ إِنْ شَاءَ اللّهُ اللهُ أَنْ أَسَاءَ اللّهُ اللهُ أَنْ أَبَا اللهُ إِنْ شَاءَ اللّهُ اللهُ اللهُ إِنْ شَاءَ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ إِنْ شَاءَ اللّهُ اللهُ الل

ثم شرع الناظم يتعرَّض لضرورة استشارة المرأة في زواجها، فلا يقوم زواج على الجَبْرِ والقهر لأن مآله الفشل لا محالة، قال الفقهاء فإن رفضت البكر بأن صرحت بأنها لا تريد الزواج أو لا ترضى بالزوج أو ما في معناه في العرف، أو إذا نفرت، فإن زوجت بالجبر فسخ نكاحها مطلقا ولو بعد البناء، ولو طال الزمان.

والبِكر التي لا جبر لها لا تزوج إلا بعد بلوغها ورضاها، وحتى تَأَذَّنَ

⁽١) [جواهر الإكليل] ج١/٢٧٥.

⁽٢) القاسمي [موعظة المؤمنين]، ص ١٦٥.

⁽٣) نفسه، ص ١٦٥ ـ ١٦٦.

⁽٤) رواه ابن ماجه والبيهقي.

⁽٥) رواه البخاري ومسلم.

وإذنها صماتها، فلا يجوز للولي الإقدام على تزويج ابنته من أحد حتى يُعلمَها بأنه عازم على تزويجها منه، ويُعلمها بمقدار صداقها. قال صاحب [سراج السالك]: "فإن سكتت أو ضحكت أو بكت عُدَّ ذلك رضاً منها" ويُعتبر في ذلك المعهود في عرف المنطقة مما يدل على الرضى عادةً. فإن قالت لا أرضى أو نَفَرت لا يصح العقد، ويُفسخ إن وقع لعدم الرضى والإذن منها، قال في [سراج السالك]:

الرابع الصيغة بالإفصاح ممن له ولاية النكاح الموراً بلفط دل للدوام والصمت إذن البكر كالكلام (٢)

وصمت البكر يقوم مقام الكلام، لغلبة الحياء عليها وأما الثيّبُ البالغة فلا بدّ أن تُبدي رأيها وتُعرب عن موافقتها أو عدمها، فلا يُكتفى في إذنها بالصمت.

وذَكر بعد ذلك المحرمات من النساء على تفصيل وهو في القاعدة العامة تحريم الزواج من الأصول والفروع على الإطلاق، وقد اختصر ذلك صاحب [الرسالة] في تحريم الأصول والفروع وهنَّ بالتفصيل:

أ ـ المحرمات بالقرابة سبع:

الأمهات ـ البنات ـ الأخوات ـ العمّات ـ الخالات ـ بنات الأخ ـ بنات الأخت.

ب ـ بالمصاهرة والرضاع:

الأمُّهات من الرضاع ـ الأخوات من الرضاع ـ أمهات الزوجات ـ

⁽١) [سراج السالك]، ج٢/٢٤.

⁽٢) نفسه، ج٢/٢٤.

⁽٣) قال صاحب [الرسالة]: «وللأب إنكاح ابنته البكر بغير إذنها وإن بلغت وإن شاء شاورها، وأما غير الأب في البكر وصي أو غيره فلا يزوجها حتى تبلغ وتأذن وإذنها صماتها» [الثمر الداني] ص: ٤٣٨.

الربائب من الزوجات المدخول بهنَّ _ زوجات الأبناء _ الجمع بين الأختين _ وزوجات الآباء.

ولذلك قال الناظم:

ويَحْدرُمُ الْأَصْلُ وَفَرْعٌ أَبَدَا وَحَرَّمُ وا زَوْجَاتِهِمْ وَالوَلَدَا

ثم أشار الناظم إلى تحريم أمّ الزوجة، بمجرد الدخول ببنتها، وهي كل امرأة لها على زوجتك ولادة فهي أُمها وإن علتْ أي: أنّ جدتها أيضاً تُعامل كذلك، وجمهور العلماء على أنّها عامّة سواء دخل ببنتها أو لم يدخل، فالعقد على البنت يُحرِّم أمها، وكذلك تُحرم أم الزوجة بالرضاع، وخلاف المشهور ما عليه الجمهور، فمذهب علي وابن عباس رضي الله عنهما قالا إن قوله عزَّ وجلَّ: ﴿ اللَّتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ ﴾ شرط في هذه أي أم الزوجة والربيبة: "فعلى مذهبهما، إذا تزوَّج رجل امرأة فطلّقها قبل أن يدخل بها فيجوز له أن يتزوج بأمّها» (١)، وهناك قاعدة صارت شهيرة لدى الفقهاء (الدخول بالأمهات يُحرِّم البنات، والعقد على البنات يُحرِّم الأمهات).

ثم تعرّض إلى نكاح الشّغار وفيه يقول الله البضع بالبضع الإسلام (٢) وهو رفع للصداق عن الزواج لعلّة، وهو البضع بالبضع اي: الفرج بالفرج، بأن يقول له زوجني أختك مقابل أن أزوجك أختي مثلا، ويكون بلا صداق تماماً وهذا نوع منه، أو يقول زوِّجني ابنتك بخمسين على أن أزوجك ابنتي بخمسين وهو غير جائز، ويتوقف نكاح هاته على نكاح تلك، فإن لم يَتَوقّف نكاح إحداهما على الأخرى صح. ونوع آخر يقول له زوجني أختك بعشرة دنانير وأزوجك ابنتي بغير صداق فهذا العقد فاسد يُفسخ قبل الدخول، وأما بعده فذات الصداق يُفرض لها صداق المثل، وأما التي لا صداق لها فيُفسخ زواجها مطلقاً، وتفصيل ذلك كما في الجدول التالى:

⁽١) [الثمر الداني شرح الرسالة] ص: ٤٤٧.

⁽Y) رواه الإمام مسلم.

الشغار

مركب منهما بأن يقول زوجني أختك بخمسين على أن أزوجك يتيمة أربيها بلا مهر وجه شغار بأن يقول زوجني أختك على مائة دينار على أن أزوجك أختي بمائة دينار شغار صريح بأن يقول زوجتي أختك على أن أزوجك أختي بدون صداق

وكذلك لا يجوز العقد إذا طلب الزوج من الشهود كتمانة عن الناس، أو عن جماعة مخصوصة، فالحكم فسخه بطلقة بائنة قبل الدخول وبعده ما لم يَطُل الزمن فإن طال الزمان أبقي على النكاح، وأدب المتسبب في الكتمان سواءً كان الزوج أم الزوجة أم الشهود، أم اشتركوا فيها جميعاً، وتكون العقوبة باجتهاد القاضي أو الحاكم، ومثله في الفسخ اليتيمة، إذا زُوجت زوجاً لم يستوف الشروط(۱).

وتكلم الناظم عن زواج المُتعةِ باعتباره زواجاً فاسدا يُفسخ إن وقع مباشرة، وقد سمَّاه صاحب [الشرح الصغير] على أقرب المسالك بالنكاح لأجل، وهو ذاته زواج المتعة، والزواج للمتعةِ حرامٌ سواء عُيِّنَت المدة أم لم تُعَين، ويُعاقب فيه الزوجان باجتهاد الحاكم، ولا يُحَدَّان على المذهب، ويُفسخ بلا طلاق. قال (القاضي عبدالوهاب): «نكاح المتعة باطل خلافاً لمن أجازه، لِمَا رُوي عن علي رضي الله عنه أن رسول الله عني نهى عن متعة النساء ولأنه عقد معاوضة، يصح تأبيده، ولم يصح توقيفه كالبيع» (٢)، ودليلها الشرعي الحديث الذي رواه علي بن أبي طالب كرم الله وجهه أن رسول الله عني عن متعة النساء، وعن أكل لحوم الحُمُر الأهلية (٣).

قال (الشوكاني): «وعلى كل حالٍ فنحن متعبدون بما بلغنا عن

⁽١) [سراج السالك] ج٢/٧٤.

⁽٢) [الإشراف على مسائل الخلاف] ج١٠٥/٢.

⁽٣) من رواية الصحيحين ورواه الواحدي في [البسيط] والفخر الرازي ج١/١٥.

الشارع، وقد صحَّ لنا عنه التحريم المؤبد، ومخالفة طائفة من الصحابة له غير قادحة في حجيته، ولا قائمة لنا بالمعذرة عن العمل به، كيف والجمهور من الصحابة قد حفظوا التحريم وعملوا به ورووه لنا حتى قال ابن عمر: إن رسول الله في أذن لنا في المتعة ثلاثاً ثم حرَّمَهَا، والله لا أعلم أحدا تمتَّع وهو مُحصنٌ إلا رَجَمتُه بالحجارة»(١)، وقد رووا عن ابن جبير أنه قال: قلت لابن عباس: لقد سارت بفتياك الركبان وقال فيها الشعراء: قال: وما قالوا؟ قلت قالوا:

قَدْ قُلْتُ لِلشَّيْخِ لِمَا طَالَ مَجْلِسُهُ هَلْ لَكَ فِي رُخْصَة الأَطْرَافِ آنِسَة

يَا صَاحِ هَلْ لَكَ فِي فَتْوَى ابْنِ عَبَاسِ تَكُوْنُ مِثُواك حَتَّى مَصْدَر النَّاسِ

فقال ابن عباس: سبحان الله ما هكذا أفتيت! وما هي إلا كالميتة والدم ولحم الخنزير، ولا تحلّ إلا للمضطر، وأما الاستدلال بقوله تعالى: ﴿فَمَا اَسْتَمْتَعْنُم بِهِ، مِنْهُنَّ فَكَاتُوهُنَّ أَجُورَهُنَ﴾ (٢) فإنه لم يثبت ولم يصح، وهو حديث آحاد لا يؤخذ به، وقد روي أن خولة بنت حكيم دخلت على عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقالت: إنّ ربيعة بن أمية استمتع بامرأة مولدة فحملت منه، فخرج عمر فزعا يجرّ رداءه، فقال: هذه المتعة، ولو كنت تقدمت فيها لرجمت (٣)، قال (الباجي) بأن وقوع بعضهم فيه إنما هو من جهل التحريم (١٠).

ولخَّصَ الحازمي المبحث فقال فيما نقله (الصابوني): "إنه الله الله الكن أباحها لهم وهم في بيوتهم وأوطانهم وإنَّما أباحها لهم في أوقاتٍ بحسبِ الضرورة، حتى حرَّمها عليهم في آخر الأمر تحريم تأبيد" (٥).

⁽١) نقله الصابوني: [روائع البيان] ج١/٢٦٠.

⁽٢) النساء: ٢٤.

⁽٣) رواه الإمام مالك في [الموطأ].

⁽٤) الباجي، [المنتقى]، ج٣/٣٥٣.

⁽٥) [روائع البيان] ج١/٨٥٤.

وقال (الخطابي): تحريم نكاح المتعة كالإجماع إلا عند الشيعة، ولكن نقل عن جعفر بن محمد أنه سُئل عن المتعة فقال: هي الزنى بعينه (١).

ثم تكلُّم الناظم عن حكم النكاح في العدة وهو من النكاح المحرم، لأنه من الواجب على المرأة أن تتربص مدة عدتها من طلاق أو وفاة، ودليله قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَمَّزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاجِ حَتَّى يَبْلُغَ ٱلْكِئْبُ أَجَلَةً ﴾ (٢)، وهو لفظ صريح في تحريم العقد على المعتدَّة، والاتفاق ظاهر عند العلماء على فسخ النكاح إذا وقع في العدَّة على سبيل الوجوب لنهي المولى عن ذلك، وإذا فسخ فلا رجعة على التأبيد عند مالك وأحمد، ويعني ذلك أنها حُرِّمت عليه أبدا فلا يجوز له الزواج منها بعد ذاك، لأنَّه تعدَّى حدود الله، ولحكم سيدنا عمر بذلك، ودليله ما رواه ابن المبارك بسنده عن مسروق أنه قال: ﴿بلغ عمر أن امرأة من قريش تزوَّجها رجل من ثقيفٍ في عدِّتِها، فأرسل إليهما ففرَّق بينهما وعاقبهما وقال: لا ينكحها أبدا، وجعل الصداق في بيت المال، وفَشَا ذلك بين الناس فبلغ عليّاً كرم الله وجهه فقال: يرحم الله أمير المؤمنين، ما بال الصداق وبيت المال، إنَّما جهلا فينبغي أن يردُّهُما إلى السنة: قيل فما تقول أنت فيهما؟ قال: لها الصداق بما استحلُّ من فرجها، ويُفرَّق بينهما ولا جَلدَ عليهما، وتُكمل عدتها من الأول، ثم تعتدُّ من الثاني عدَّة كاملة، ثم يخطبها إن شاء، فبلغ عمر فقال: يَا أيها الناس رُدوا الجهالات إلى السنة»(٣) واستدل الذين قالوا بعدم تأبيد الحرمة برأي علي كرم الله وجهه، وقالوا: نُقلَ عن عمر ثبوت رجوعه عنه ـ ويبقى رأي المالكية في هذا هو التحريم المؤبَّد ودليلهم في هذا وجيه وظاهر.

أما المُحرم بالحجِّ والعمرة، فظاهر كلام المُصنَّف أنه لا يجوز له النكاح سواء لنفسه، أو أن يعقد نكاح غيره، قال صاحب [الرسالة]: «ولا يجوز نكاح المُحرمِ لنفسه ولا يَعقد نِكاحا لغيره»(٤) وقد صحَّ عن

⁽١) نقله البيهقي.

⁽٢) البقرة: ٢٣٥.

⁽٣) [تفسير القرطبي]، ج٣/١٩٤.

⁽٤) [الثمر الداني]، ص: ٤٦٢.

رسول الله على قال: أن المحرم لا ينكح ولا ينكح ولا يخطب فإن فعل ووقع إنكاحه فُسخ على المشهور قبل الدخول ولا شيء لَها، وإذا دخل بها فُسخ ولها الصداق لأن لكل مدخول بها الصداق في مذهبنا، والعقدُ للنفس أو للغير يتنافى مع الإحرام الذي يُمنع به كل متعة حلال، وجدير بالحاج أن يتفرَّغَ للعبادة كليَّةً حتى يتحلَّل بالإفاضة.

قال الناظم [فإن بدا من بعد عقد العوار]، أي: العيب الذي يُكتشف في أحد الطرفين بعد العقد أو الدخول، فإن الطرف الثاني المُتضرر يُخير في الإمساك أو التسريح، والشَّرطُ في الخيار أن لا يَسبِقَ عِلْمٌ لديه بوجود العيب، ولم يَرضَ به بعد اطلاعه عليه .

والعيوب الشهيرة هي: الجنون والجذام والبرصُ والعذلطة [خروج البول أو الغائط عند الجماع] وهذه الصفات الأربعة مشتركة بين الطرفين.

أما ما يخص الرجل فأربعة: الخصاء [قطع الذكر]، والجب [قطع الذكر والأنثيين]، والعنة [صغر الذكر جداً]، والاعتراض وهو: [عدم الانتشار]. وتختص المرأة بخمسة عيوب: الرتق [انسداد مسلك الذكر]، والقرن [برفد في الفرج]، والعفل [لحم بارز في الفرج وقيل رغوة عند الجماع]، والإفصاء [اختلاط مسلك البول والغائط]، والبخر [نتونة الفرج].

هذا إذا حدثت قبل العقد فله أن يُرجع زوجته ويُفسخ العقد، وأمَّا إذا حدث بعد العقد فإن كان في الزوجة فلا ردُّ مطلقاً للزوج وإن كان بالزوج فلها ردُّه بعيوب ثلاثة وهي البرص المضر، والجذام البين المنفر، والجنون المطبق، ويذكر (الباجي) أن علة الخيار في العيوب المنوه بها سلفاً، كون كل عيب منها مانعاً للزوج من الاستماع، وكمال التلذذ بالوطء الذي كان الزواج سبباً فيه، وطريقاً إليه، وأمّا ما لا يمنع ذلك من كلّ عيب عارض أو موجود فلا خيار فيه (۱)، ويسقط الخيار للزوجة بالدخول، وخصصوا ذلك بالجب والاعتراض والخصاء، إذا تم الوطء ولو مرة فأما إذا لم يتم وطء

⁽١) الباجي، [المنتقى]، ج٣/٨٧ ـ ٢٧٨، وكذلك [الفقه المالكي وأدلته]، ج٣٠٧/٣.

فهي مخيرة (١)، ويؤجلان في هذه الأمراض للتداوي إذا رجا صاحبها أو شريكه البرء، وأما ما سوى هاته مما يُعد في العرف عيباً فلا خيار إلا إذا شرطا مسبقاً، قال في [سراج السالك]:

وَأَثْبَتُوا البِخِيَارَ للزَّوْجَيْنِ أُو وَاحِدٌ بِمَا طَرَامِنْ شَيْنِ (٢)

قال صاحب [سراج السالك]: «الرجل إذا قام به أحد هذه العيوب وعقد على امرأة ولم تكن عالمة بالعيب بل اطلعت عليه عند كشف العورة والمباشرة، فإنها تُخيَّر في أحد أمرين: الرضا به على ما هو عليه العيب، والردُّ وهو مفارقته والخروج من عصمته، فالتخيير بين هذين الأمرين من جهة الشرع لحفظ العرض وعدم لحوق الضُّر»(٣).

وقد ورد في خيار العيب ما رواه سعد بن المسيب عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: «أيما رجل تزوج امرأة وبها جنون أو جذام أو برص، فمسها فلها صداقها كاملاً، وذلك لزوجها غرم على وليها»(٤)، ودوي عن عمر أيضاً أنه جعل للعنين أجل سنة، وأعطى المرأة صداقها كاملا، ووافقه على ذلك على بن أبي طالب، وعبدالله بن مسعود (٥).

وروى جابر بن زيد عن عبدالله بن عباس رضي الله عنه، قال: «أربع لا يَجُزْنَ في بيع ولا نكاح: المجنونة والمجذومة والبرصاء والعفلاء»(٦).

قال الفقهاء إذا أنكر الزوج العيوب المستورة، فإنه يجس على ثوبه بظاهر اليد، ولا يجوز أن ينظر الشهود إلى عورته المغلظة، وظاهر الحكم في عصرنا وقد وجد الطبيب ووسائل الكشف بالأشعة أن الأمر يرجع إلى

⁽١) [الفقه المالكي وأدلته]، ج٣/٣٠.

⁽۲) [سراج السالك]، ج۲/۲٥.

⁽٣) نفسه، ج٢/٥٥.

⁽٤) أخرجه مالك والبيهقي.

⁽٥) رواه عبدالرزاق والدارقطني وابن أبي شيبة.

⁽٦) أخرجه البيهقي.

ذلك دفعاً للحرج، وما لا يدرك بالظاهر يرجع فيه إلى اليمين فيقسم، ويصدق في يمينه إن أقسم على النفي.

* * *

الخُلغ

- 10 - وَالحُلْعُ لِلْزَّوْجَةِ مِنْهُ جَائِزُ الْحَلْعُ لِلْزَّوْجَةِ مِنْهُ جَائِزُ الْحَانِ يُفْرَضُ الْأَرْكَانِ يُفْرَضُ مِنَ الْأَرْكَانِ رَابِعَا الْحَدَانِ رَابِعَا

وَهْسَوَ طَسِلاقٌ بَسَائِسِنٌ وَمُسِنْسَجَسزُ مُسِلْسَتَسِزِمٌ وَمُسَوْجِسِبٌ وَعِسوَضُ وَصِیْبُغَةٌ تَفْرِضُهَا المُخَالَعَةُ

شرع الناظم يتكلم عن الخلع، وهو باب مهم من أبواب الفقه، وأصله لغة من النزع والإزالة، كما يفعل الرجل بثوبه حين يخلعه، وذلك لكون المرأة لباساً، قال تعالى: ﴿ مُنَّ لِبَاسٌ لَكُمُ وَأَنتُم لِبَاسٌ لَكُم وَأَنتُم لِبَاسٌ لَكُمُ وَأَنتُم لِبَاسٌ لَكُمُ وَأَنتُم لِبَاسٌ لَمُخَلِعة، وهو أن تطلب المرأة من زوجها أن يُطلقها بفدية ويُذكر أن الخلع والفدية والصلح والمبارأة كلها بمعنى واحد، وهو بذل المرأة العوض على طلاقها، والصلح ببعضه، والفدية الخلع يختص بِندبِها له جميع ما أعطاها، والصلح ببعضه، والفدية بأكثره، والمبارأة بإسقاطها عنه حقاً لها عليه، على ما زعم الفقهاء (٢٠)، بأكثره، والمبارأة بإسقاطها عنه حقاً لها عليه، على ما زعم الفقهاء (٢٠)، النشوز من طرف المرأة ولم يكن من الزوج ما يسبب لها ضرراً أو النشوز من طرف المرأة ولم يكن من الزوج ما يسبب لها ضرراً أو يمنع دوام عشرته معها (٢٠).

قال ابن أبي زيد القيرواني في [الرسالة]: «وللمرأة أن تفتدي من زوجها بصداقها أو أقل أو أكثر إذا لم يكن عن ضرر بها، فإن كان عن

⁽١) البقرة: ١٨٧.

⁽٢) [القاموس الفقهي] ص: ١٢٠.

⁽٣) ابن رشد، [المقدمات]، ج١/٣٠٥.

ضرر بها رجعت بما أعطته ولزمّهُ الخلع، والخلع طلقة لا رجعة فيها إلا بنكاح جديد برضاها»(١).

والحاصل أن المرأة إذا كانت عاقلة رشيدة وأصابها بوجودها مع زوجها الشرعي أي ضُرِّ، يجوز لها أن تخلع نفسها من زوجها، ما لم يكن صبيا أو مجنونا فلا يجوز، وذلك بأن تدفع له جميع صداقها أو أقل أو أكثر، والإجابة كما هو نصُّ [الرسالة] مقيَّدةٌ بما إذا لم يكن ذلك عن نقصان مضرِّ في النفقة، أو تكليف بشغل لا يلزمها، فإن كان ناشئاً عن ذلك أعطته شيئاً يخلعها به من نفسه، وإن لم يُسمِّ الطلاق، وكذلك إن قال لها: إن أبرأتني أو إن صحَّت براءتك، فأنت طالق، فقالت له بَرَأتك فقد تمَّ الحُلع، وغنت رشيدة بالغة كما إذا أبرأته من أجرة الرضاع أو من نفقة ولد وحيره ودليله ما ورد: (أن امرأة (ثابت بن قيس) لما أرادت فراق زوجها قالت: يا رسول الله ثابت بن قيس لا أعتب عليه في خلق ولا دين ولكني أكرة الكفر في الإسلام، فقال رسول الله شُف: أَتَرُدِينَ عليه حَديقَتَهُ؟ قالت: نعم، فقال لثابت بن قيس: خُذ منها الحديقة، فأخذها فطلقها تطليقة "".

وخلاصة حصول الضرر أنها إذا اخْتَلَعَتْ من زوجها بمقدار من المال ثم رفعت أمرها إلى القاضي فثبت الضرر، ردَّ إليها ما أعطته وخلعت منه قال في (العاصمية):

وَإِنْ تَكُنْ قَدْ خلَعَتْ وأَثْبَتَتْ أَضْرَارَهُ فَفِي اخْتِلاع رَجَعَتْ

وقد ذكر (ابن العربي) أن يكون إذا لم يستطيعا المعاشرة قال: «فأما مع العجز عن إقامة حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به»(٤) وهذا ظاهر في

⁽۱) [متن الرسالة] على هامش (الفواكه الدواني) ج٨٦/٢ ـ ٨٧.

⁽٢) [فتح الجواد شرح على نظم العزية لابن باد] ص: ٧٣٧.

⁽٣) انظر [القبس شرح موطأ مالك] ج٧٤٢/٢.

⁽٤) نفسه، ج٢/٢٤٧.

وقد أشار صاحب [المعونة] إلى جواز أخذ العوض في الخلع مع التراضي، لأنه ربما كرهت المرأة معاشرة زوجها رغم قيامه بحقوقها، فكان ذلك رفعاً للحرج عليها وعليه، حتى لا تطالبه بالخلع من غير سبب، ولا يكون الفراق إلا برضاه، فأجاز لها الشارع دفع المقابل حتى يرضى (٣)، في هذا روى نافع أن الربيع بنت معوّد بن عفراء جاءت هي وعمها إلى عبدالله بن عمر، فأخبرته أنها اختلعت من زوجها في زمان عثمان بن عفان، فبلغ ذلك عثمان بن عفان رضي الله عنه فلم ينكره، وقال عبدالله بن عمر: عدّتها عدة المطلقة فحكم لها بذلك(٤)، ولا يجوز للرجل بإجماع الفقهاء أن يمسك زوجته ضِرَاراً، ويسيء معاملتها قصداً حتى تختلع منه، إلاّ ما ورد من إتيانها الفاحشة في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَعْشُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا ءَاتَيْتُمُوهُنَّ إِلَّا أَن يَأْتِينَ بِفَنحِشَةٍ مُّبَيِّنَةً وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلْمَعْرُونِ فَإِن كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَيَ آن تَكُرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَيْرًا﴾ (٥)، وقد فسر ابن عباس وابن مسعود والضحاك وقتادة الفاحشة في الآية بالنشوز من المرأة، وبغضها لزوجها، ولذلك كان مذهب مالك أنها إذا أنشزت وأظهرت الكراهة جاز له أن يأخذ مالها، وقد فسر قوم الفاحشة بأنها سوء الخلق وبذاءة اللسان، وغلظة المعاملة، أو هي باختصار سوء العشرة قولاً وفعلاً "، ولعل الأمر

⁽١) البقرة: ٢٢٩.

⁽٢) انظر محمد الطاهر بن عاشور، [التحرير والتنوير]، ج٢/ ٤١٠.

⁽٣) القاضي عبدالوهاب، [المعونة]، ج١٩٩/٠.

⁽٤) أخرجه الإمام مالك.

⁽٥) النساء: ١٩.

⁽٦) [الجامع لأحكام القرآن]، ج٥/٦٣.

راجع إلى معرفة زمن الحكم، فقد ورد عن عطاء الخراساني أن الرجل كان إذا أصابت امرأته فاحشة أخذ منها ما ساق إليها وأخرجها، فنسخ ذلك بالحدود(١)، وقد اعتبر النبي الله الخلع طلقة باثنة، أي: لا رجعة للزوج فيه لما رواه سعيد بن المسيب (أن النبي ﷺ اعتبر الخلع طلقة واحدة)(٢) وقد ذكر (القاضي عبدالوهاب) في [المعونة] أنّ هذا الحكم هو الأصح لأنّ المرأة حينما تضررت من عشرتها مع الزّوج أرادت بما قدمته من مآل أن تفك رباط الزوجية، وأن لا تكون ملزمة ببقائها في عصمة الرجل حتى تكون حرة غير مرهقة ولا مضغوط عليها(٣)، ومن أحكام الخلع سقوط النفقة مدّة العدة لأن طلاقها بائن، ما لم تكن حاملاً فإنه يؤمر بالإنفاق على الحمل، وعليه فإنها تلزمها عدة كالمطلقة سواء بسواء(٤)، وأجاز الفقهاء للمختلع أن ينكح المختلعة منه في العدة بعقد جديد دون أن تنتظر اكتمالها، وقد نقل صاحب [الفقه المالكي وأدلته] تعليل ذلك عن صاحب [المنتقى] من قوله: «إلا أنّ المخالع يجوز له أن ينكح المختلعة في العدة، لأن الماء ماؤه، والعدة منه الله والمشهور أنها ترثه إن مات وقد خالعته في مرض موته، ولو خرجت من العدة، أو تزوجت غيره على المشهور، وهناك رأي خلافه غير مشهور، فإن حصل أن ماتت هي في مرضه قبله، فإنه لا يرثها لكونه فك العصمة وقد كانت بيده فيستطيع أن يبقيها فلم يبقها^(٩).

ويذكر الفقهاء أن المالكية اشترطواً في العوض أن يكون حلالاً، فلا يصح الخلع على محرم كالخمر والخنزير والمال الملوث بأي سبب من الأسباب، قال صاحب [الفقه على المذاهب الأربعة]: "فإن خالعته على شيء من ذلك وقع الطلاق البائن، ويبطل العوض»(٧).

⁽۱) نفسه، ج٥/٦٤.

⁽٢) أخرجه آبن أبي شيبة.

⁽٣) [المعونة]، ج٢٠/٧ و [الإشراف على مسائل الخلاف]، ج٢٧٧/٠.

⁽٤) [المعونة]، ج٢/٢٨٧.

⁽٥) [الفقه المالكي وأدلته]، ج٤/١٣.

⁽٦) نفسه، ج٤/١٥

⁽٧) [الفقه على المذاهب الأربعة]، ج٤١٠/٤.

الطلاق

مِنْ عِصْمَةٍ شَرْعِيَّةٍ وَقَيَّدُوا الحَمْسَةُ الأَحْكَامُ إِنْ يُلْجَا إِلَيْهِ وَلَفُظَةٌ صَرِيْتِ قَدُونَ ذَلَلْ وَقَصَدَ الطَّلاقَ ضِمْنَا أُمْضِيَا إسلامُ لُيلامُ لِيرَبِّهِ بُسلُوعُ فَ عَنْ كُلِّهَا لا بَعْضِهَا مَثْلَ اليَدِ مِنْ غَيْرِ مَسِّهَا وَالعَكْسُ بِذْعِيْ

شرع الناظم يتكلم عن الطلاق، وهو عكس الزواج، إذ هو فَكُّ العصمة الزوجية، وطلق في اللغة طلوقاً تحرَّر من قيده، والمرأة من زوجها تحلَّلَت من الزواج وخرجت من عصمته، وقال (إمام الحرمين) هو لفظ كان في الجاهلية ووَرَدَ الشرع بتقريره، يقول (الدسوقي): والطلاق شرعاً إزالة عصمة الزوجة بصريح لفظ أو كناية ظاهرة أو بلفظ مَا مَع نِيَّةٍ (١).

وقد اعْتُبرَ الطلاق تكسيراً للعلاقة الزوجية المقدسة، ولكنه شرُّ لا بد منه، وقد حذَّر منه الشارع إلا لضرورة قُصوى، أو عدم انسجام بين الزوجين، أو ضرر حاصل من أحدهما على الآخر، قال الله : «أَبغَضُ الحَلالِ إِلَى اللهِ الطَّلاقُ»(٢)، وقال أيضاً: «لا تُطَلِّقُ المَرْأَةُ إلا مِنْ رِيْبَةٍ إِنْ اللهَ تَبَارَكُ وتَعَالَى لا يُحِبُ الذَّوَاقِينَ والذَّوَاقَات»(٣)، وهو وإن كان مباحاً في الله تَبَارَكُ وتَعَالَى لا يُحِبُ الذَّواقِينَ والذَّواقَات»(٣)، وهو وإن كان مباحاً في نفسه، فهو قريب من أن يكون مكروهاً أو خلاف الأولى، للأثر (تَزوجُوا ولا تُطَلقُوا فإن الطلاق يَهتزُّ لَه عَرْشُ الرحمان)(٤)، ودليل الإباحة قوله ولا تُطَلقُوا فإن الطلاق يَهتزُّ لَه عَرْشُ الرحمان)(٤)، ودليل الإباحة قوله

⁽١) [القاموس الفقهي]، ص: ٢٣٠.

⁽٢) رواه أبو داود وأحمد.

⁽٣) رواه البزار.

⁽٤) أورده صاحب [منهاج الصالحين] ص: ٣٤٧.

تعالى: ﴿ يَكَأَيُّمُ النِّيُ إِذَا طَلَقَتُمُ النِّسَاءُ فَطَلِقُوهُنَ لِمِدَّتِنَ ﴾ (١) ، والشرط هنا يفيد إباحة الوجهين، الطلاق أو الإمساك، ومثله قوله تعالى: ﴿ الطّلاق مَن الزوج الذكر فَإِمْسَاكُ بِمَعُهُونِ أَوْ تَسْرِيحُ بِإِحْسَنَ ﴾ (٢) ولا بدَّ أن يقع الطلاق من الزوج الذكر لا من الأنثى، لأن العصمة بيدِ الرجل، ويُخاطب به الذكر في المعتاد، وهو الذي يُوقعه إن أراد حالة وجود الضرر وتحققه، ولذلك قال تعالى: ﴿ فَأَسْكُوهُنَ مِنْ اللّهُ اللّهُ مَنْ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ ال

وتعتري الطلاق الخمسة الأحكام حالة اللجوء إليه إذ يكون:

١ - وَاجِباً: إذا كانت تفعل ما يُوجب ضربها وسبَّها، أو ترتكب فُحشا.

٢ - مَنْدُوياً: إذا كانت بذيئة اللسان، أو تتبرج للرجال مخافة الشبهة.

٣ - حَرَاماً: إذا كان قادراً على الانفاق، ويخاف الوقوع في الزنا،
 وليس له سبب للطلاق.

٤ - مَكْرُوهاً: وهو أغلب أحوال الطلاق وحكمه كأن أساءت أو قصَّرَت دون فُحش.

مُبَاحاً: وهو ما لم يَتخوَّف الزِّنا، ورأى من الزوجة نفوراً، أو وَجَدَ بها عيباً، فهو على خيار إن شاء أمسك وإن شاء طلق.

⁽١) الطلاق: ١.

⁽٢) البقرة: ٢٢٩.

⁽٣) البقرة: ٢٣١.

⁽٤) أخرجه الإمام البخاري.

شرع الناظم يُفصِّل في أركان الطلاق الشرعي بعد ذلك وهي على التوالي أربعة أركان:

١ _ الزَّوْجُ:

وعبَّرَ عنه صاحب [سراج السالك] بـ (الأهل) وهو من كان مؤهَّلاً لإيقاع الطلاق على الزوجة، وهو الزوج المالك لعصمتها قبل الطلاق، أو بعده بالتعليق، كقوله: «إن تزوجت فلانة فهي طالق» فإنها تطلق عليه بمجرد إيقاع العقد.

ويشترط في المُطلق أن يكون مسلما، مكلَّفا، عاقلا، بالغا، فهذه شروط التأهيل لإيقاع الطلاق، فلا معنى لطلاق المجنون أو الصبي أو الكافر، فلا يؤثر طلاقهم في العصمة بل هو كالعدم، باستثناء المجنون الذي إن أوقعه حالة إفاقته فإنه يقع، أما في حالة الجنون فهو غير مكلف أصلاً.

وطلاق السَّكرانِ يقع على المشهور ولو كان سُكره طافحاً ولا عذر له بذلك، وما قِيلَ من عدم الوقوع فهو رأي ضعيف، لأنه تسبَّبَ في غياب وعيه، قال صاحب [سراج السالك] عن السكران: «وكما يُلزمه الطلاق يُلزمه العتق والجنايات على النفوس والأموال، والحدُّ كحدُّ القذف والسرقة، ولا يُلزمه ما عَقَدَه من نكاح أو بيع أو إجارة أو غير ذلك من سائر العقود»(١)، وطلاق الغاضب يقع، قاله الإمام (الصّاوي) وغيره، ولو اشتدَّ غضبه إلا إذا غاب عقله، بحيث لا يشعر بما صدر منه، ولا يميز بين السماء والأرض، والليل والنهار، فحُكمه كحكم المجنون آنذاك(٢).

٢ ـ القَصْدُ:

أي: قَصْدَ النطق باللفظ الصريح أو الكناية الظاهرة، ولو لم يقصد

⁽١) [سراج السالك] ج٢/٢٧.

 ⁽۲) قال خليل: «يصح طلاق المسلم المكلف ولو سكر حراماً وهل أن لا يميز أو طلقها تردد».

حل العصمة، وقصد حلَّها في الكناية الخفية، واحترز به عن سبق اللسان في الأوَّلين، وعُدَّ قصد حلها في الثالث.

والحال أنه إذا تلفَّظ بالكناية الخفيَّة، وقصد حل العصمة وقع الطلاق، كقوله لها: اذهبي وانصرفي، بل ولو بغير ذلك اللفظ، ومفهوم هذا أن الكناية الخفية تقترن بالنِّيَةِ كشرط، وأما الكناية الصريحة الظاهرة يقع بها الطلاق كلفظه ولو لم يقصد حل العصمة، إلا إذا انحرف لسانه بلفظ ما كان في الحُسبان، ولم يقصده إطلاقاً، فإنه لا يُؤاخذ به ولا يَقَعُ الطلاق، وكذلك مَن لُقِّنَ مِن الأعجام لفظ الطلاق وهو لا يفهمه فلا يلزمه، وكذلك الهاذي بلا وعي، لأنه لا يدرك ما يقول، يقول في [سراج السالك]:

> وَقَسِصُدُهُ فَسِلا طَسِلاقَ يَسِلزَمُ أَو مَنْ هَذَى مِنْ مَرَضٍ أَو مُسْكِر أَو مُكْرَهاً جَبْراً عَلَى التَّطْلِيقِ

مَنْ لُقِّنَ اللَّهُ ظَ الذِي لا يَعْلَمُ حَلال أو حَشِيْش أو مُخَدِّرِ باللَّهُ ظِ وَالحَنْقِ أو التَّعْلِيْقِ^(۱)

يقول (الجزيري): "في وقوع الطلاق بالكلام المتفشي خلاف، فبعضهم قال إنه يقع به الطلاق، وبعضهم قال: لا يقع، وهو المعتمد» (۲) والقاعدة أنه لا طلاق إلا ما قصده المطلق نية ولفظاً، ولا يؤاخذ على زلة اللسان، وقد ورد في الحديث: (لا طلاق ولا إعتاق في إغلاق) (۳)، قال (الشيخ محمد شارف): "المطلق في حالة غضبه الشديد، فإن ما عليه الفقهاء المالكيون أنه لازم، وخالفهم السيد البليدي فأفتى بعدم اللزوم عليه، وهو مذهب الخليفة عثمان بن عفان» (٤).

وظاهر الفتوى في السكران بحلال أنه لا طلاق عليه، وأما بالحرام فيقع منه الطلاق، وأما المخدِّر والحشيشُ فإن استعمل قدراً لا يُغيِّبُ العقلَ

⁽١) [سراج السالك] ج٧٢/٢ ـ ٧٣.

⁽٢) [الفقه على المذاهب الأربعة]، ج٤/٢٨٨.

⁽٣) أخرجه أبو داود وابن ماجه وأحمد والحاكم وقال: هو صحيح على شرط مسلم.

⁽٤) [فتاري الشيخ محمد شارف]، ص ٢٠٨.

عادة فغَابَ، لم يلزمه لعدم الحدِّ فيه، وأما إذا استعملَ ما يُغَيِّبُ عقله عادة فحكمه كالخمر، يقع طلاقه أثناءه، وأما المُكره فلا خلاف أنه لا يقع طلاقه لقوله للله النبي على مُسْتَكْرَهِ طَلاقًه (١٠). ولا يلزم المكره شيء لقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُكُم مُطْمَيِنٌ بِالْإِيمَانِ ﴾ (٢)، ولحديث ابن عباس: الناله وضع عن أمتى الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه (٣).

٣ ـ المَحَلُ:

وهو الزوجة المملوك عصمتها، حال وقوع الطلاق، فمن كان غير متزوج، وقال: علي الطلاق إن فعلت كذا، فإن فعل فلا يُلزمه لعدم وجود المحل، وأما لو كان ذا زوجة فإن الطلاق يلزمه إذا فعل المحلوف عليه، ولذلك فمحل الطلاق هو ما يملكه الزوج من العصمة، وقد روي عن عمر بن الخطاب، وعبدالله بن عمر، وعبدالله بن مسعود، وسالم بن عبدالله، والقاسم بن محمد، أنهم كانوا يقولون "إذا حلف الرجل بطلاق امرأة قبل أن ينكحها فيلزمه بعد نكاحها»(٤).

وأما تعليق الطلاق على المحلِّ فيقع أيضاً، كقوله له: إن تزوجتك فأنت طالق فإنها تطلق عليه حالة وقوع الزواج بعقد شرعي.

٤ ـ اللَّفظُ بهِ:

وهو عبارة الطلاق التي بها يقع شرعاً، وهي في المعتاد قسمان صريح، وكناية، وقد ذكرها (خليل) في باب الطلاق: «ورُكنهُ أهلٌ وقصدٌ

⁽۱) حديث وقع فيه الإمام مالك في حرج أثناء محنته مع والي المدينة الذي أمره أن لا يفتي به خوفاً من بيعة المستكره التي تقاس على طلاق المستكره وقد ضرب الإمام مالك بالسياط ولكنه بقي صابراً محتسباً حتى مرت محنته كما قدرها الله.

⁽۲) النحل: ۱۰۹.

⁽٣) أخرجه ابن ماجه.

⁽٤) [الفقه المالكي وأدلته]، ج٤/٨.

ومحلَّ ولفظً»(١)، قال شارحه(٢): ولفظ دال على حل العصمة وضعا كطالق أو عرفا كبريَّة أو قصدا كإسقني الماء، فلا طلاق بفعل إلا لعرف أو قرينة، ولا مجرد نية أو محادثة للنفس على أحد القولين، قال صاحب [جواهر الكليل في شرح مختصر خليل]: «ويقوم مقام اللفظ الإشارة والكنايةُ والكلام النفسي، على القول الآخر والفعل مع العرف أو القرينة»(٣).

وأما صاحب [القوانين الفقهية] فقد قَسَّم اللفظ بالطلاق إلى أربعة أقسام هي:

١ - الطلاق بلفظ صريح:

وهو ما فيه لفظ الطلاق (كأنت طالق وطلَّقتكِ) وغيرها، من الألفاظ الدالة عليه صراحة.

٢ ـ الكناية الظاهرة:

وهي التي جرت العادة أن يُطَلَّقَ بها في الشرع أو في اللغة كلفظ التسريح والفراق، أو أنت بائن أو بتة إلى غير ذلك من الصيغ المعروفة.

٣ _ الكناية المحتملة:

كقوله: الحقي بأهلك واذهبي وابعدي عنّي وغيرها، فهذا لا يَلزمه الطلاق إلا إن نواه فعلا.

٤ - ما عَدَا التصريح والكناية:

من الألفاظ التي لا تدلُّ على الطلاق، كقوله لها اسقني ماء، أو شبه ذلك، فإن أراد به الطلاق لزمّهُ، وإن لم يُرده فلا طلاق عليه (٤).

⁽١) [مختصر خليل على حاشية جواهر الإكليل] ج٣٩٩/١.

⁽٢) [جواهر الإكليل] ج١/٣٣٩.

⁽۳) نفسه، ج۱/۳۳۹.

⁽٤) [القوانين الفقهية] ص: ٢٢٢ ـ ٢٢٣.

وخلاصة ذلك كله قول الناظم:

فَإِنْ أَتَى فِي لَفْظِهِ بِالتَّكْنِية وَقَصَدَ الطَّلاقَ ضِمْنَا أُمْضِيَا ثُمْ شِيَا ثُمْ شِيءَ ثُمْ شرع يتكلم عن شروط صحة الطّلاق وهي:

١ _ الإسلام:

يشترط فيه الإسلام فلا يقع من كافر إنْ كانت المسلمة ما تزال على ذمته بعد كفره، أو بعد إسلامها، إذ لا يصح الزواج أصلا مع الكفر، وبذلك فلا ولاية له عليها، فلا يصحُّ طلاق الكافر ولا نكاحه، باستثناء الوكيل عن الزوج فإنهم لم يشترطوا فيه الإسلام.

٢ _ العَقلُ:

فلا يصح طلاق المجنون كما أسلفنا وكذلك المُغمَى عليه أو الذي يهذي لمرض أو شبهه إلا السكران فإنهم يُوقعون طلاقه وقد قال (خليل) بوقوع الطلاق به(١).

٣ ـ البُلوغ:

أما الصبيُّ فلا يوقع الطلاق بنفسه وإذا وقع منه لم يصح لفقده الرشد والتمييز وعدم كونه مكلفا، والطلاق من حيث وصفه نوعان، سُنِّي وبِدعي وهو مفصل لدى الفقهاء قال صاحب [سراج السالك]:

طَلاقُنَا السُّنِّيُّ مِنْ زَوْجِ دَخَلَ بِمَنْ عَرَثْ عَنْ عِدَّةٍ وَعَنْ حَبَلْ لِمَنْ عَرَثْ عَنْ عِدَّةٍ وَعَنْ حَبَلْ لِمَنْ تَحِيْضُ طَلْقَةً فِي طُهْرِهَا مَا مَسَّهَا فِيْهِ وَإِلا كُرِهَا (٢)

وليس معنى السنّي أن الطلاق سنة، لأننا أسلفنا أنه مكروه، أو خلاف الأولى، لما فيه من كَسْرِ الأسرة وعدم الألفة، وترك المعاشرة، ولكن معنى السني ما أذنت فيه السنة، لأن أبغض الحلال إلى الله لا يكون سنة مرضية،

⁽١) [جواهر الإكليل]، ج١/٣٣٧ وما بعدها.

⁽٢) [سراج السالك]، ج٢/٧٠.

وقال بعضهم لأن أحكامه وردت تفصيلاً في السنة، وهي في القرآن مجملة، ولا يراد به راشد الفعل لأنه لو كان كذلك لما اعترته الأحكام الخمسة.

وقد ثَبت أن السني هو الطلاق في طهر لم يَمسَّها فيه طلقة واحدة إلى انتهاء العدة، قال تعالى: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾(١)، وقد ثبت في الصحيح أن (عبدالله بن عمر) طلق امرأته وهي حائض تطليقة واحدة، فأمره رسول الله ﷺ أن يراجعها(٢).

وأما الطلاق البِدعِيُّ فهو المخالف للسنة، وهو أن يطلقها في حيض أو في طهر مسَّها فيه أو بلفظ الثلاث مثلاً، فإنه بدعي، وقد نهى الشارع عن الطلاق في الحيض حتى لا يلبس على المطلقة الأمر، فلا تدري هل تعتد بالأقراء أم الأشهر، وقال بعض الفقهاء لتكون مستبرأة فلا يشك في كونها حاملاً أو خالية من الحمل، فلا يطلقها إلاّ على يقين.

والطلاق البدعي عكس الطلاق السني، وعلى ذلك فإن انتقاء شرط من الأول يدخله في حكم الثاني، قال صاحب [الرسالة]: "وطلاق السنة مباح وهو أن يطلقها في طهر لم يقربها فيه طلقة ثم لا يتبعها طلاقاً حتى تنقضي العدة" (٣)، وقد ذكر العلماء في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ مِبْرَازًا لِنَعْنَدُوا وَمَن يَعْمَل ذَلِكَ فَقَد ظَلَمَ نَفْسَهُ (٤) أنها نهي للذين يطلقون وجاتهم في الحيض بنية تطويل المدة عليهم إذ تكون أيام الحيض زائدة على الثلاثة قروء المشروعة، فتكون في تلك المدة كالمعلقة لا هي في عدة ولا في زواج ولا هي ذات زوج، فيكون ذلك إضراراً بها، فأمر الله أن تطلق في الطهر حتى لا يقع عليها الضرر (٥).

والطلاق في الحيض محرَّمٌ ويلزم لحديث ابن عمر رضي الله عنه: أنه

⁽١) الطلاق: ١.

⁽٢) رواه مسلم.

⁽٣) [متن الرسالة على حاشية الثمر الداني]، ص: ٤٦٥.

⁽٤) البقرة: ٢٣١.

⁽٥) انظر [الجامع لأحكام القرآن]، ج٣/٣٠، وكذلك [الفقه المالكي وأدلته]، ج٤/٣٠.

طلق امرأته وهي حائض، فقال النبي الله الثلاث في كلمة واحدة بدعة، ويلزم وقد ذكرناه سابقاً، والجمع بين الطلاق الثلاث في كلمة واحدة بدعة، ويلزم إن وقع، ودليل كونه بدعة قول الله تعالى: ﴿ فَطَلِنْتُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَ ﴾، وغاية ذلك بقاء الفرصة للرجعة فلا يجوز بَتُّ العلاقة في كلمة واحدة وفي مرة واحدة، لأنه يُخالف الشريعة قال صاحب [الرسالة]: "وطلاق الثلاث في كلمة واحدة بدعة ويلزمه إن وقع (٢)، وطلاق السنَّة عند الفقهاء واحدة فقط، ولا يُطلق في كل طهر طلقة، فإن فعل فالأولى سنة والاثنان بدعة.

ويكون الطلاق بإيقاعه على المرأة كلها لا بعضها، فلا يقع على يدها مثلا، والمعتمد فيه القرائن والعرف، ولا يجوز للمفتي أن يحكم بالطلاق، حتى يعلم العرف في بلد المُستفتي، قال صاحب [دليل السالك]: «ولزم الطلاق بِنحو شعرِكِ أو كلامكِ أو رِيقكِ طالق ممّا يُعدُّ من محاسن المرأة» (٣).

وقد نهى الشارع عن الطلاق البدعي، الذي يخرج عن السنة بفقده لأحد الشروط المشهورة كأن يكون أكثر من طلقة في لفظ واحد، أو يكون جزءاً من طلقة لا طلقة كاملة، وأن يكون لم يمسسها بعد طهرها من الحيض، وأن لا يكون واقعاً في عدة طلاق رجعي سابق وأن يكون على المرأة بكليتها لا على بعضها، فما خالف ذلك فهو بدعي، وروي عن (ابن مسعود) أن رجلاً قال له: "إني طلقت امرأتي ثماني تطليقات فقال ابن مسعود: ماذا قيل لك؟ قال: قيل لي: قد بانت مني، قال: ابن مسعود: صدقوا، من طلق كما أمره الله فقد بين الله له، ومن لبس على نفسه لبساً جعلنا لبسه به، لا تلبسوا على أنفسكم ونتحمله عنكم، هو كما تقولون (13).

⁽١) [الإشراف على مسائل الخلاف] ج١٢٣/٢.

⁽٢) [متن الرسالة على هامش الثمر الداني] ص: ٤٦٤.

⁽٣) دليل السالك ص: ٨٤.

⁽٤) رواه الإمام مالك في الموطأ.

١٦٠ - وَهُو الَّذِي لَمْ تَأْذَنْ فِيْهِ السَّنَّهُ اللهِ تَكُنْ يَائِسَةٌ مِنَ المَحِيْضُ ١٦٧ - فَإِنْ تَكُنْ يَائِسَةٌ مِنَ المَحِيْضُ ١٦٧ - أَوْ حَامِلاً أَوْ غَيْرَ مَذْخُوْلٍ بِهَا ١٦٧ - ثَلاثَةُ القُرُوءِ أَقْصَى المَرْجَعِ ١٦٧ - وَمَنْ يُطَلِّقْ زَوْجَهُ قَبْلَ البِئَا ١٩٧ - وَأَلْزَمُوا النَّوْخِ بِنَانْ يُمَتِّعَا ١٦٧ - وَلَيْسَ فِي التَّطْلِيْقِ قَبْلَ المَدْخُلِ ١٦٧ - وَلَيْسَ فِي التَّطْلِيْقِ قَبْلَ المَدْخُلِ ١٦٧ - وَلَيْسَ فِي التَّطْلِيْقِ مَنْ تَطْلِيقِ مَنْ تَطْلِيقِ ١٩٧ - وَلَيْسَ لِلْصَّبِي مِنْ تَطْلِيقِ مَنْ تَطْلِيقِ ١٩٨ - وَمَنْ يُطَلِّيقٍ إللَّيْ بِالثَّلاثِ جَازِمَا ١٩٨ - وَمَنْ يُطَلِّي وَخَتَى تَتَزَوَّجُ غَيْرَهُ المَدْخُلِ ١٩٨ - عَلَيْهِ حَتَّى تَتَزَوَّجُ غَيْرَهُ المَدْوَلُ ١٩٨ - عَلَيْهِ حَتَّى تَتَزَوَّجُ غَيْرَهُ اللهِ النَّفَاقُ ١٩٠ - وَالْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ إِللَّهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ الْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّ

أَوْ فَاقِداً شَرْطًا مِسَّا بَيَّنَا أَوْ طِفْلَةً صَغِيْرَةً لَيْسَتْ تَحِيْضُ طَلَّقَهَا مَنَى يَشَاءُ زَوْجُهَا وَرَجْعَةُ الحَامِلِ مَالَمْ تَضَعِ فَنِصْفُ مَا فَرَضَهُ وَأُعْلِنَا مَذْخُولَةً طَلَّقَهَا لاَ مُخلَعَهُ مِنْ مُثْعَةٍ تَلْزَمُ زَوْجًا فَاعْقِلِ إِذْ لَيْسَ فِي التَّمْيِيْزِ بِالمُطِيْقِ فَزَوْجُهُ فِي فِقْهِنَا مُحَرَّمَهُ فَزَوْجُهُ فِي فِقْهِنَا مُحَرَّمَهُ مِنْ غَيْرِ تَحْلِيْلٍ لَهَا أَضْمَرَهُ فَأَوْلِهَا المُسَمَّى أَوْمِثْلَ الصَّدَاقُ

في البيت الأول من هذه المقطوعة تكملة لمعنى الطلاق البدعي، وهو متَّصل بالبيتين الأخيرين مما سبق شرحه حول الطلاق السني والبدعي، وهي على ما ذكر الناظم:

ومنه سني بلفظ واحد والطهر لا في عدة من رجعي وهوالذي لم تأذن فيه السنة

عن كلها لا بعضها مثل اليد من غير مسها والعكس بدعي أوفاقدا شرطا مصا بيسنا

وحاصل المعنى أن الطلاق السنّي، وهو ما كان بلفظ واحدٍ عن كل المرأة لا بعضها، ويكون في الطهر الذي لم تُلمس فيه، ولا يكون في العدة حتى تستوفيها، وكل ما عَاكسَ ذلك فهو بدعي، وهو الذي لم تأذن فيه السنة، أو كان فاقداً شرطاً ممّا بينّاه، في شروط الطلاق السني فهو بدعي.

ثم أفاض النَّاظم في طلاق اليائسة من المحيض، والصغيرة غير المدخول بها، يطلقها الزوج متى شاء، وقال (زفر) إذا دخل بهما فلا يطلقهما حتى يفصل بين الجماع والطلاق بشهر، لقوله تعالى: ﴿ نَطَلِقُوهُنَّ يَطَلَقُوهُنَّ

لِعِدَّتِهِنَ ﴾ وقوله ﷺ فيما رواه عبدالله بن عمر: الليُطلَقها طَاهِراً مِنْ غَيْرِ جِمَاعٍ أَو حَامِلاً وقَدْ اسْتَبَانَ حَمْلُها » أَبَاحَ الطَّلاق، للحامل لظهور الحمل، وذلك يقتضي أنه إذا جامعها والحمل ظاهر عليها، فله أن يطلقها عقب الجماع واحدة، لا يفصل بين الحامل والحائل، وعلى الصغيرة واليائسة من الحمل تقاس الحامل، أو المرأة التي لم يدخل بها أصلاً فله أن يطلقها متى يشاء.

والطلاق من حيث وُقوعه ثلاثة أنواع كما فصَّل الفقهاء ولخَّصَها صاحب [السراج] بقوله:

أَقْسَامُهُ ثَلاثَهُ فِي الشَّرْعِ البَّتُّ وَالبَائِنُ ثُمَّ الرَّجعِي(١)

١ _ البَتُّ:

وَهُوَ بَتُّ العصمة أو انقطاعها بحيث لا يبقى منها شيء، وذلك بلفظ صريح أو كناية ظاهرة.

٢ _ والبَائِنُ:

ما كان في نظير عوض، أو بلفظ الخلع لا في نظير شيء، أو وقع قبل البناء، أو حكم به حاكم.

٣ - والرَّجْعِي:

وهو إعادة الزوجة المطلقة من نكاح صحيح، وُطئت فيه وطُئاً صحيحاً، لعصمة زوجها بلفظ صحيح. والمشهور عند المالكية أنه أي: الطلاق الرجعي: «هو الذي يَملكُ فيه الزوج رجعتها من غير اختيارِهَا» (٢٠)، وتكون الرجعة بلفظ صريح ك: (راجَعتُكِ) أو كناية ظاهرة ك: (رَدَدْتُكِ لعصمتي) أو فعلٍ (كوطء أو مباشرة) بِنِيَّة الرجعة، ويشترط لصحة الرجعة أن

⁽١) [سراج السالك] ج٢/٨٨.

⁽٢) [القاموس الفقهي] ص: ٢٣١.

يكون الزوج عاقلاً بالغاً، فالمجنون وغير البالغ لا تصح رجعتهما لعدم صحة الطلاق أصلاً.

أما قوله:

ثَلاثَةُ القُرُوءِ أَقْصَى المَرْجَعِ وَرَجْعَةُ الحَامِلِ مَالَمْ تَضَعِ

فهو تأكيد لمسألة فقهية هامة، وهي أن العدة من الطلاق ثلاثة قروء، والقرء هو الطهر الذي بين الدَّمَيْنِ على المشهور، فتتربص المطلقة طلاقاً رجعياً ثلاثة قروء، فإن أرجعها كان له ذلك، وإن انتهت القروء أي: مدة العدة فلا رجعة له بعد ذلك، لأنها تَبِيْنُ منه بانقضاء المدة، مما هو مقدَّرُ شرعاً، وهو يختلف حسب الأحوال المتباينة للنساء:

١ ـ ذَاتُ الحَيْض:

ترجع ما لم تدخل في الحيضة الثالثة فإن دخلت فيها لم يَجُزُ له إرجاعها، لانقضاء عدَّتِهَا منه.

٢ ـ الحَامِلُ:

قبل وضع حملها فإن وضعته فلا رجعة لانقضاء العدة، وإن كان هناك توأمَانِ خرج أحدهما وبَقِيَ الآخر، فإن مدَّة الرجعة تبقى سارية المفعول وله إرجاعها.

⁽١) البقرة: ٢٢٩.

⁽٢) البقرة: ٢٣٠.

٣ - اليَائِسَةُ مِنَ الحَيْضِ:

عِدَّتُها ثلاثة أشهر، ولذلك له أن يُراجعها قبل مُضي هذه المدَّة، فإن مضت مدتها فلا رجعة.

المُسْتَحَاضَةُ:

التي بها رِيْبَةٌ ترتجع إلى سنَةٍ، لأنها عدَّة الطلاق لها.

ثم شرع يتكلَّم عن الصَدَاقِ الذي تستحقه المرأة المتزوجة المعقود عليها من غير أن تَدخُلَ على زوجها، فإنه على الظاهر من الآية نصف الصداقِ المُسمَّى، مما أُعلن عند العقد آنَ الزواج، لقوله تعالى: ﴿وَإِن طَلَقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَمُنَّ فَرِيضَةٌ فَيْصَفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَن يَعْفُونَ الذِي ييروء عُقدةُ التِكَاجُ ﴾(١).

أما المرأة المطلقةُ التي لم يدخل بها زوجها حتى طلقها ولم يسمَّ لها مهراً، فالحكم الشرعي فيها المتعة بالمعروف لقوله الله تعالى: ﴿يَتَأَيُّهُا الَّذِينَ ءَامُنُواْ إِذَا نَكَحْتُمُ ٱلْمُؤْمِنَتِ ثُمَّ طَلَقَتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُ فَكَ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةِ تَعْنَدُونَهُنَّ فَمَيَّعُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا ﴿ اللَّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّه

وهذه الآية ترفع الإثم عن الطلاق قبل الدخول، لئلا يتوهم الناس كونه محظوراً من قبل ذلك، وأمر بدفع المتعة لهنَّ تَطيِيباً لخواطرهن، ولكن لا يُرهق الرجل من أمره عُسراً، بل يُمتع المرأة بحسب قدرته، ولا يُطالَبُ بما لا يملك، إذ لا يكلِّف الله نفساً إلا ما آتاها. وأما الحالة المقابلة فهي الطلاق قبل المساس مع تسمية الصداق، فللمطلقة نصف المهر المفروض، إلا أن يعفونَ، أو يعفو الزوج الذي بيده عقدة النكاح، أو يتطوع الزوج بكامل المهر وتقبله المرأة فلا ضير، والعكس صحيح بالنسبة لنصفها بكامل المهر وتذكر أن المطلقة قبل المساس لا عدة عليها وسنبسطه في

⁽١) البقرة: ٧٣٧.

⁽٢) الأحزاب: ٤٩.

موضعه من باب العدَّة، والمذهب أن المتعة ليست واجبة، بل هي مستحبة لكل مُطلَقَة، لقوله تعالى: ﴿وَلِلْمُطَلَّقَتِ مَتَنَعٌ إِلَّامَعُوفِ حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ﴾ (١) وفي آية: ﴿حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّسِنِينَ﴾ (٢)، ولو كان عامّاً في الوجوب لما خصصها بالمتقين والمحسنين، ولكانت للناس أجمعين.

ثم أشار إلى أن المتعة وهي ما يعطيه الزوج لمن طلقها زيادة على الصداق، رَجاءَ جبر خاطرها مشروعة، وهي مندوبة، وقيل أنها واجبة، والمشهور النَّدبُ، كما أسلفنا (٣).

ودليلها قوله تعالى: ﴿وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى الْوُسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ مَتَعًا ودليلها قوله تعالى: ﴿وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى الْمُطلقات واللام فيه للاستحقاق (٥) والمتعة في المذهب مندوبة، وقد ذكر (ابن العربي) وغيره أن المتعة لو كانت واجبة على جميع الناس لما خصص المتقين والمحسنين دون سواهم فيها (٦) وقد استدل الفقهاء على عدم وجوبها أنها غير معلومة ولا محددة، والفرائض تكفل الله بها فلم يتركها للاجتهاد ولا إلى تقديرات البشر، وكونها حقاً على المحسنين يجعلها من الإحسان لا من الحقوق الواجبة (٧).

وقد أشار القاضي (عبدالوهاب) إلى أن الأمر في سقوط المتعة على التي لم يدخل بها وقد سمي لها الصداق، أنّه إذا كان يسقط عليها نصف الصداق، فلا تستحقه وهو حق وركن في الزواج، فالذي يزيد على ذلك أولى بالإسقاط (^).

وقد ورد عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول: الكل مطلقة متعة إلا

⁽١) البقرة: ٢٤١.

⁽٢) القرة: ٢٣٦.

⁽٣) انظر تفصيل ذلك في [دليل السالك]، ٨٦.

⁽٤) البقرة: ٢٣٦.

⁽a) [التحرير والتنوير]، ج٢/٤٧٤.

⁽٦) [الفقه المالكي وأدلته]، ج٤/١٠٥.

⁽۷) نفسه، ج۱۰۵/۶.

⁽A) انظر [المعونة]، ج٢/٧٨٠، و[الفقه المالكي وأدلته]، ج٤/٤٠٠.

التي تطلق وقد فرض لها صداق ولم تمسس، فحسبها نصف ما فرض لها»(۱)، أمّا التي لم يُسمّ لها الصداق وطلقت قبل الدخول فقد شرع لها المتعة(۲).

وقد سأل أحدهم عن زمن دفع المتعة، فأجابه الفقهاء بأنها تدفع للمطلقة طلاقا رجعيا بعد تمام العدة رجاء الرجوع وانتهاء المشكل، وتدفع للمطلقة البائنة بعد الطلاق مباشرة، قال صاحب [الفقه المالكي وأدلته] بعد التأكيد على دفع المتعة للورثة إن ماتت بعد العدة، ثم قال: «أمّا إن ماتت قبل الاستحقاق»(٣).

وهذا جدول يبين أحوال المطلقة حسب نوع الطلاق، ولزوم العدة أو عدمه مع شرح موجز لوجه الاستحقاق أو سقوط المتعة حسب المذهب المالكي:

شَرْحُ ذَلِكَ حسب ما ورد في كتب الفقه المالكي	هَل تَلزَّمُهَا مُتعَة	المطلقة حسب نوع الطلاق
بعد تمام العدة وإن ماتت فلِوَرثتها .	تستحق المتعة	المطلقة رَجعِيّاً
في نكاح لازم بلا فسخ لغير رضاع.	تستحق المتعة	المطلقة البَائِنَة
إذا كانت بلا عوض، أوبعوض من غيرها، بلا رضا منها.	تستحق المتعة	المُختلَعة بلا عِوَض
إذا كان النكاح نكاح تَفوِيضٍ، لم يُسمَّ صَدَاقَه .	تستحق المتعة	المطلقة قبل البِنَاء بتفويض
وهي المفسوخ نكاحها لغير رضاع.	لا تستحقها	المفسوخُ نكاحها
وتكون مخلوعة بعوض منها، أومن غيرها برضاها.	لا تستحق المتعة	المخلوعة بعوض
إذا طلقت قبل النكاح في نكاح التسمية .	لا تستحق المتعة	المطلقة قبل البناء بتسمية
المُفوضُ لها طلاقها تخييراً أو تمليكاً أو توكيلاً.	لا تستحق المتعة	المُفَوضَةُ

⁽١) أخرجه الإمام مالك.

⁽٢) [أحكام القرآن] لابن العربي، ج١/١٧.

⁽٣) [الفقه المالكي وأدلته]، ج٤/٥٠١.

شَرْحُ ذَلِكَ حسب ما ورد في كتب الفقه المالكي	هَل تُلزَّمُهَا مُتعَة	المطلقة حسب نوع الطلاق
إذا كانت تحت عبد.	لا تستحق المتعة	المختارة لنفسها
والمختارة لنفسها لعيبِ الزوج لا متعة لها.	لا تستحق المتعة	المختارة لنفسها لعيب الزوج
وهي التي ردَّهَا زوجها لعيب فيها .	لا تستحق المتعة	المردودةُ لعيبٍ
وهي تاركة الإسلام ولو عادت له، لأنها فعلت كبيرة.	لا تستحق المتعة	المُرتَدَّة عن الإسلام
وهي زوجة المرتدِّ الذي فارق الإسلام، سواء عاد إلى الإسلام أولم بعد.	لا تستحق المتعة	زوجة المُرتدُّ التي تُطلَّق عليه

ثم شرع يتكلم عن الطلاق الذي يصدر ممن لا أهلية له لذلك كالصغير الذي لم يبلغ بعد، إذ بين ذلك فقال: أما الصبيُّ فلا معنى لتطليقه لأنه لا يعقل، ولا طلاق يلزمه أو يصح منه، وقد أشرنا إلى هذا من قبل، لذلك اشترط التكليف لكل عمل مصيري تعبُّدِي أو تعاملي، وقد رفع القلم عن الصبي حتى يحتلم، لذلك قال الناظم:

وَلَيْسَ لِلْصِّبِيِّ مِنْ تَطْلِيقِ إِذْ لَيْسَ فِي التَّمْيِيْزِ بِالمُطِيْقِ

ثم أشار إلى أن الطلاق الثلاث في لفظ واحد تحرم به الزوجة ويقع، قال صاحب [الرسالة]: "وطلاق الثلاث في كلمة واحدة بدعة ويكزمه إن وقع» (1)، ودليل وقوعه حديث الحسن عن ابن عمر أنه قال: "يا رسولَ الله: لَو أُطَلِّقُهَا ثَلاثاً. قال له: إِذا بَانَتْ مِنْكَ وعَصَيْتَ رَبِّكَ»، وحديث محمود بن الربيع الأنصاري قال: "أُخبرَ رسولُ الله عن رجلِ طلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلاثَ تَطلِيْقَاتِ جَمْعاً فَقَامَ غَضْبَان فَقَالَ: أَتَلاعُبْ بِكِتَابِ اللهِ وَأَنَا بَينَ أَظُهْرِكُم، (٢)، وفي رواية: "أيلعب بكتاب الله وأنا بين أظهركم، (٣)، وقد

⁽١) [متن الرسالة على حاشية الثمر الداني] ص: ٤٦٤ ـ ٤٦٠.

⁽٢) عن [الإشراف للقاضي عبدالوهاب] ج٢/٢٤، والحديث أخرجه البيهقي.

⁽٣) أخرجه النسائي.

شدّد العلماء في هذا النوع من الطلاق، وروي أن عبدالله بن عباس سئل عن رجل طلق امرأته ثلاثاً فتلا الآية الواردة في الطلاق إلى قوله: ﴿يَجْمَل لَهُ مِنْ مِالَ عَن رجل طلق امرأته له تتق الله فلا أجد لك مخرجاً (١).

ومعلوم أنه يقع الخلاف في مُطلق امرأته ثلاثاً في لفظ واحد، وحاصل الخلاف مذهبان:

المَدْهَبُ الأوَّلُ:

أنها تُطلق عليه بثلاث تطليقاتٍ كَما نوى ذلك في لفظه، وتَبِيْنَ منه بَينُونَةٌ كبرى، ولا يعيدها بل حِلُّهَا أنها إذا تزوجت غيره، وطلقها بقدر الله، فله أن يَخطبها بعد نهاية عدَّتها بلا غرر ولا تحليل ولا مراوغة، لقوله فله أن يخطبها بعد نهاية عدَّتها بلا غرر ولا تحليل ولا مراوغة، لقوله فلعن الله المُحَلِّل والمُحَلِّل لَهُ (٢)، لأن الاتفاق على التحليل لا يجوز، وفعله يُعرِّض صاحبه للّعنة، قال خليل: «والثلاث إلا أن ينوي أقل إن لم يدخل بها في كالميتة والدم ووهبتك ورددتك لأهلك، أو أنت أو ما انقلب إليه من أهلي حرام (٣) قال شارحه: «ويلزم الثلاث إلا أن ينوي أقل إن لم يدخل بها (ق)، قال الشيخ (أحمد حماني) رحمه الله: وقد بلغت الأقوال في يدخل بها (قال الشيخ (أحمد حماني) رحمه الله: وقد بلغت الأقوال في المذهب وخارجه بضعة عشر قولاً ذكرها (ابن العربي)، و(القرطبي)، في تفسير قوله تعالى: ﴿ يَكُنُّ النّهُ لِدَ تُحَرّمُ مَا أَمَلُ اللّهُ لَكُ (٥)، وهذا القول في الحرام فمن قال لزوجته أنت عُليّ حرام هو كمن قال لها أنت طالق ثلاثاً.

المَدْهَبُ الثَّانِي:

وفيه رخص بعض العلماء ومنهم علماء الأندلس، ونقله الونشريسي في [المعيار] باعتبار التحريم طلقة واحدة بائنة، كما خالف البعض المشهور

⁽١) [الفقه المالكي وأدلته]، ج١/٤.

⁽٢) انظر المناوي، [فيض القدير]، ج٢/١٧٢.

⁽٣) [جواهر الإكليل] ج١/٣٤٥ _ ٣٤٦.

⁽٤) [الشرح الصغير] ج١٦٣/٢.

⁽٥) [فتاوى الشيخ حماني] ج١/٥٤٥.

من المذهب، الذي يَعتَبِر الطلاق الثلاث بلفظ واحد واقعاً، تَبِيْنُ به الزوجة قالوا: الأصل أن يكون الطلاق مرتان تحرم ثالثتهما، ولو وقع بلفظ واحد ألفاً، لما كان تكراراً بل حكمه حكم اللفظ الواحد.

والأصل أن ابن عباس رضي الله عنه روى - فيما ذكر في صحيح مسلم - أنّ الطلاق الثلاث كان طلقة واحدة في عهد النبي في وخلافة أبي بكر، وسنتين من خلافة عمر، ثم أمضاه عليهم عمر ثلاثاً لَمّا كثرَ منهم، بكر، وسنتين من خلافة عمر، ثم أمضاه عليهم عمر ثلاثاً لَمّا كثرَ منهم، وقد نصر هذا المذهب الإمام (ابن تيمية) وتلميذه (ابن القيم) بحجج قوية، قال الشيخ (حماني): «ولقد أيّد هذا المذهب - أعني أنه طلقة واحدة - شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم الجوزية، وأتى في كتابه [زاد المعاد] بالحجج الواضحة، والبراهين الساطعة، على صحة هذا المذهب، وبذلك أفتى المحققون من علماء العصر، وبه العمل اليوم عند بعض الدول الإسلامية كمصر»(۱)، ويذكرون أن ابن تيمية متهم بأنه خرق الإجماع باعتبار الطلاق الثلاث في لفظ واحد طلقة واحدة، ولكنّ الحقيقة غير ذلك، إذ قال به كثير من فقهاء الأمصار والعصور بدءاً من علي بن أبي طالب وعبدالرحمان بن عوف وابن مسعود، والزبير بن العوام، وطاووس ومحمد بن زنباع وابن مخلد، والخشني، وأصبغ بن الحباب وأحمد بن مغيث الطليطلي، (۲) ورأى (ابن رشد) أن مصلحة الطرفين في رفع المشقة لا في التشديد والحرج (۲).

ومعلوم أن بعض العلماء قال: لا يلزم من الحرام طلاق، فمن قال لزوجته أنت علي حرام كان كمن قال [الخبز علي حرام] فلا يلزمه إلا كفارة يمين، وذكر أن ابن عباس أفتى القائل بالحرام بعتق رقبة (عباس أفتى القائل بالحرام بعتق رقبة (عباس أفتى القائل بالحرام بعتق رقبة الثلاث أورد الشيخ (محمد الطاهر بن عاشور) أن القول بعدم لزوم الطلاق الثلاث

⁽۱) نفسه، ج۱/٤٤٧.

⁽٢) انظر [التحرير والتنوير]، ج١٨/٢، وكذلك [الفقه الإسلامي وأدلته]، ج٤/٤.

⁽٣) [بداية المجتهد]، ج٢/٧٧ ـ ٧٣.

⁽٤) [فتاوى الشيخ أحمد حماني]، ج١/٤٤٥.

هو الأرجح من حيث الأثر والنظر، واستدل على ذلك بحجج قوية دقيقة (1)، ورأى أن قضاء عمر بن الخطاب باعتماد الطلاق الثلاث في لفظ واحد اجتهاد من صحابي فهو مذهبه، ومذهب الصحابي لا يقوم حجة على غيره. وفي هذا الإطار يقول صاحب [الفقه المالكي وأدلته] في عرضه لرأي (ابن عاشور): «ورد الشيخ أن يكون سكوت الصحابة إجماعاً يتأيد به القول بلزوم الطلاق الثلاث، لإن الإجماع السكوتي ليس بحجة عند أئمة الأصول كالشافعي والباقلاني والغزالي والرازي، وخاصة أنه صدر من عمر بن الخطاب مصدر القضاء والزجر فهو قضاء في مجال الاجتهاد لا يجب على أحد تغييره، ولكن القضاء جزئي لا يلزم العمل به، وتصرف الإمام بتحجير المباح لمصلحة مجال للنظر، فهذا ليس من الإجماع الذي لا تجوز مخالفته (۲).

والأقرب إلى روح الشريعة، ومراعاة مصلحة العباد في هذا الزمان الذي يفتن فيه الإنسان في كل يوم مرة أو مرتين لا في كل عام كما عبر القرآن، فإن سلوك مذهب التيسير أولى وأحسن، وقد كان شيخنا العلامة (أبو بكر الحاج عيسى الأغواطي) يفتي بهذا الأمر ويجعل الطلاق الثلاث في اللفظ طلقة باثنة، وقد أخذ هذا عن شيوخه الذين قال فيهم الشيخ أحمد حماني: «وكان بعض العلماء الاصلاحيين يفتون _ في بلادنا _ بأن (الحرام) طلقة واحدة باثنة، وهذا القول مروي عن مالك، وبه أفتى المحققون من علماء الأندلس كما نقله الونشريسي في المعيار»(٣).

وأما تكرار اللفظ [أنت طالق ـ أنت طالق ـ أنت طالق] وهو لا ينوي الثلاث فالذي عليه الفتوى وبه قال (خليل) وشراحه أنه إن كان التكرار مع حرف العطف (بالواو) أو (الفاء) أو (ثم) فهو ثلاث، ولا يصدق في غيرها

⁽١) انظر [التحرير والتنوير]، ج٢/٤١٨، وكذلك [الفقه الإسلامي وأدلته]، ج٢٥/٤ وما بعدها.

⁽٢) [الفقه المالكي وأدلته]، ج٤/٣٦.

⁽٣) [فتاوى الشيخ أحمد حماني]، ج١/١٤٥.

كما لو نَوَى الثلاث، وإن كان دون حرف عطف، صُدِّق في قوله إنني نويت واحدة، عند القاضي بيَمِين، وعند المفتي دونَ يَمِينِ^(١).

ومن طلق زوجته، ثم أعادها برجعة، ثم طلقها، ثم أعادها، فإنه إن طلقها الثالثة انطبق عليه الحكم الشرعي بكونها لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره، وهذا مذهب مالك، أخذاً من قول ابن عباس ومجاهد قال (الإمام الشوكاني): «المراد بالطلاق المذكور هو الرجعي، بدليل ما تقدم في الآية الأولى أي الطلاق الذي تثبت فيه الرجعة للأزواج وهو مرتان، أي الطلقة الأولى والثانية، إذ لا رجعة بعد الثالثة، وإنما قال سبحانه: ﴿مَرَّتَانِّ ﴾ ولم يقل طلقتان إشارةً إلى أنه ينبغي أن يكون الطلاق مرة بعد مرة لا طلقتان دفعة واحدة الشارة.

وأنهى المقطوعة بقوله بأن المطلقة رغبة طلاقا رجعيا بعد تمام العدَّة، فإنها تُعطى مؤخَّر صداقها إن وجد، وتُمتَّع استحباباً، فإن لم يكن مسمى فالمعتبر صداق المِثْل.

أما قول المطلق لزوجته أنت علي حرام، فقد اختلف الفقهاء وأوصلوه كما يقول (القرطبي) إلى ثمانية عشر قولا، فهو لم يقع في زمان النبوة، وحتى الطلاق بالثلاث دفعة واحدة لم يقع في زمان النبي الله إلا مرة واحدة، فغضب وقال: «أيتلاعب بكتاب الله وأنا بين أظهركم»(٣)، ولم يقرره عليه بل جعله واحدة، واستمر كذلك إلى عهد خلافة أبي بكر وسنتين من خلافة عمر، فقال عمر مستشيراً لمقربيه من أهل الرأي والعلم: «لقد تعجل الناس في أمر لهم فيه مندوحة عنه، فهلا أمضيناه عليهم»(٤)، فكان إمضاؤه محض اجتهاد من عمر بن الخطاب رضي الله عنه، قال الشيخ (محمد شارف): «وحاصل المسألة أنّ يمين الحرام لم تكن في الصدر

⁽۱) نفسه ج۱/٤٤٧.

⁽٢) الشوكاني [فتح القدير] ج ٢٣٨/١.

⁽٣) أخرجه النسائي.

⁽٤) أخرجه مسلم واختلف فيه مع البخاري، ذكر ذلك البيهقي.

الأول، ولم يرد فيها نص بخصوصها فإن نية الحالف به تبقى عامّة خارجة عن موضوع الطلاق المنصوص عليه، غير أن من المذاهب من ألحقه بالطلاق الثلاث سدّاً للباب، وزجراً عن الحلف بهه(١).

* * *

الإيلاء

١٧٢ - وَمَنْ يَكُنْ بِتَرْكِ وَطْءُ مُولِيَا
 ١٧٧ - يَفِيءُ بِالْتِهَاءِ مِلْكِ أَمَتِهُ
 ١٧٧ - أَوْ تَعْجِيلِ الحِنْثِ بِمُقْتَضَى اليَمِيْنْ
 ١٧٧ - يُعَالِحُ السُّلْطَانُ مِنْهُ الدَاءَ

فَلْيَحْسِبَنْ أَرْبَعَةً تَوَالِيَا أَوْ تَكُفِير اليَمِيْنِ قَبْلَ فَيْنَتِهُ مُسْتَغْفِراً كَمَا هَدَى النَّصُّ المُبِيْنُ وَيَخْتَهِي الإشْكَالُ إِنْ أَفَاءَ

الإيلاء في اللغة اليَمينُ، وهو حلف على الامتناع من الشيء مُطلقاً. وهو عند المالكية يمين زوج مسلم مكلَّف يُتَصوّر جِمَاعُهُ بمنع وطءِ زوجته، أو أن يحلف الرجل أن لا يطأ زوجته، إما مدَّة هي أكثر من أربعة أشهر، أو على الإطلاق، قال (ابن الماجشون): «الإيلاء في الشرع الحَلفُ على اعتزال الزوجة وترك جماعها، ولا يَلحَقُ السرية، وقيل لا يَلحَقُ الزوجة التي هي أمة (ابن عباس): «كان إيلاء الجاهلية السنة والسنتين وأكثر من ذلك يقصدونَ بذلك إيذاء المرأة عند المَسَاءَةِ، فوقّتَ الله لهم أربعة أشهر، فمن آلى بأقل من ذلك فليس بإيلاء حكمي (٣).

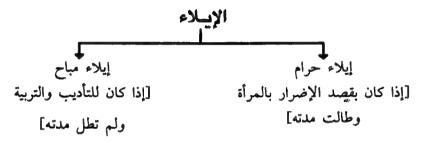
قال الناظم: ومن يكن حالفاً بالصيغة التي سميت الإيلاء أي: بترك الوطء لزوجته فليحسبن أربعة أشهر متتاليات لا يزيد عليها، ودليل فقهاء المالكية وإن لم يسهبوا في الموضوع تدليلاً وتعديلاً هو إيلاء النبي على من

⁽١) [فتاوى الشيخ محمد شارف]، ص٢١٣.

⁽٢) [القاموس الفقهي] ص: ٢٣.

⁽٣) [الجامع لأحكام القرآن] ج١٠٣/٣.

نسائه، وقد ذكر أصحاب السيرة والمفسرون وعلماء أسباب النزول، أن النبي على قد آلى من نسائه شهراً (۱) وقد تحفظ الباحثون في مسألة الإيلاء من اعتبار الإيلاء ذنباً وإضراراً بالمرأة وهو ما لا يليق بمقام النبي الذي فعله (۲) وقد كان إيلاء النبي على بسبب طموح نسائه إلى المعيشة الرغدة، فطالبوه بما لا يملك وأرادوا تحميله ما لا طاقة له به من متع الحياة الدنيا، فغضب وآلى منهن (۱)، وقد أشار الشيخ (محمد الطاهر بن عاشور) إلى أن الإيلاء نوعان (١) نوضحه كما يلي:



ويذكر صاحب [المنتقى] أنّ آية الإيلاء تتحدث عن الإيلاء الجائز الذي عبرنا عنه بالمباح، والذي غايته التأديب، لورود قوله تعالى في معالجة النشوز: ﴿وَالْمَجُرُوهُنَّ فِي الْمُصَاجِعِ﴾ (٥)، وأمّا حرمته فالظاهر أنها مرتبطة بطول المدة التي تتجاوز الأربعة أشهر من جهة، وبالضرر الحاصل على المرأة حالة إرادة إيذائها وإذلالها، وقال البعض إنما تعلق الحرمة والجواز بالمدة وحدها) (٦).

وقد اتفق العلماء على أنّ هجر الرجل زوجته مدة تزيد على أربعة أشهر، لا يكون موليا حتى يكون هجره مرتبطا بالحلف، لقوله تعالى:

⁽١) أخرجه الإمام البخاري.

⁽٢) [أحكام القرآن] لابن العربي ج١٨٣/١.

⁽٣) رواه مسلم وذكره ابن ماجه.

⁽٤) [التحرير والتنوير] ج٣٨٦/٢، و [الفقه المالكي وأدلته]، ج١٠٨/٤.

⁽٥) النساء: ٣٤.

⁽٦) [الفقه الإسلامي وأدلته]، ج١٠٩/٤.

﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ﴾ أي: يحلفون والهجر ليس يميناً فلا تجب به كفارة ولا يُسمى إيلاء.

والاختلاف إنما هو في المدة التي تَبِيْنُ بها المرأة من زوجها، فالذي عليه الإمام مالك: لا تُطلَّق بمضي المدة، وإنما يُؤمر الزوج بالفيئة، أي: الرجوع عن يمينه أو بالطلاق، فإذا امتنع الزوج فلم يُكفِّر اليمين قبل الفيئة، أو لم يُعجل التصحيح للوضعية بالاستغفار، كما نصَّت الآية، فإن مرد أمره يكون إلى السلطان، كما عبَّر عليه الناظم، وهو الحاكم الذي يطلِّقها عليه رغم أنفه.

وقد ذكر المولى دليل ما ذهب إليه الفقهاء في قوله: ﴿ لِلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِن فِسَالِهِمْ تَرَبُّهُ أَرْبَعَةِ أَشْهُمْ فَإِن فَآءُو فَإِنَّ اللّهَ عَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿ وَإِنْ عَرَبُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللّهَ سَمِيعُ عَلِيمٌ ﴿ وَإِنْ عَرَبُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللّهَ سَمِيعُ عَلِيمٌ ﴿ وَقَال (مالك): ويكون إيلاءً إلا إذا حلف عليها في حال غضب على وجه الإضرار. ودليله ما رُوي عن (علي كرم الله وجهه) أنه سئل عن رجل حلف ألا يطأ امرأته حتى تفطم ولدها، ولم يُردِ الإضرار بها إنما قصد مصلحة الولد، فقال له: إنما أردت الخير، وإنما الإيلاء في الغضب، وقد وقعت هذه الحادثة لأبي عطية مع زوجه (٢).

ومذهب جمهور العلماء أن الفيء الجماع، لمن لا عذر له، فإن كان مريضاً أو مسافر أو مسجوناً فيكفي المراجعة باللسان أو بالقلب^(٣).

وكل يمين لزمه بها حُكم أو دخل عليه بالحنث فيها ضرر، فالإيلاءُ يصح بها، ونذكر أنه إذا طلق بنفسه أو طلَّق الحاكم عليه، فإن الطلاق رجعي ما لم يكمل الثلاث، ولا تملك المرأة تطليق نفسها بعد مُضي المدة، استناداً إلى كون الآية أسندت العزم بالطلاق للأزواج [وإِنْ عَزَمُوا الطَّلاق]، ورجعة المولي معتبرة بالوطء، فإن وطىء صحَّت، وإن لم يطأ لم تَصحقال صاحب [الرسالة]: «وكل حالف على ترك الوطء أكثر من أربعة أشهر

⁽١) البقرة: ٢٢٦، ٢٢٧.

⁽٢) الطبري [جامع البيان] ج١٨/٢.

⁽٣) [روائع البيان] ج١/٣١٥.

فهو مُول ولا يقع عليه الطلاق، إلا بعد أجل الإيلاء، وهو أربعة أشهر للحر، وشهران للعبد، حتى يوقفهُ السلطان»(١).

وإذا حنث بالوطء في مدة التربص فعليه الكفارة إن كانت يمينه تُكفَّر، فكون يمينه انعقدت بأن لا يطأ فإنه بوطئه صار حانثًا، ولأن الحلف بما يَأْثُم به لا ينفي عنه الكفارة، كمن حلف ألا يصوم أو لا يصلي، فأثم ويكفر ويؤدي ما عليه، قال صاحب [الإشراف على مسائل الخلاف]: «لأنه ممنوع من وطء زوجة زيادة على أربعة أشهر، بيمين يتعلق عليه بها حكم شرعي، فكان بذلك مُولِياً "(٢)، ولا يصح إيلاء الكافر لأنّه لا يؤاخذ بعد إسلامه بوقف ولا بكفارة (٣)، والإيلاء ينعقد في حالتي الرضّا والغضب، لأنّ الآية عامة وهو مقيس على الطلاق والظهار والأيمان المتنوعة، وهي جميعاً لا تكون في حالة رضا دائماً بل هي في الغضب أكثر وأشهر، وقد عالج الشارع مسألة الإيلاء لأنّ الزواج شرّع للسكن والأمان اللّذان تتوخاهما المرأة في التصاقها بالرجل على اعتبار أنّها كالثوب السائر له، وهو لها كذلك، قال تعالى: ﴿ هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ ﴾ (٤)، فإنها تطالب زوجها بأن يسكن إليها ويتغشاها، ولا يهجرها أو يصرمها، وقد كان إيلاء الجاهلية السنة والسنتين كما قال ابن عباس، ولما جاء الإسلام كان المسلمون يفعلونه، فحدّد الإسلام المدّة بأربعة أشهر حتى لا تتضرر المرأة من ذلك البعد، وهي مدة قصوى لصبر المرأة عن زوجها، وقد روي أنّ عمر بن الخطاب رضى الله عنه كان يطوف ليلة بالمدينة فلفت انتباهه صوت امرأة تنشد وقد فارق زوجها للجهاد قائلة:

> ألا طال هذا الليل واشتدَّ جانبهٔ فوالله لولا الله لا شيء غيره مخافة ربّى والحياء يكفّني

وأرّقني ألاّ حبيب الاعبُه لنزعزع من هذا السّرير جوانبه وإكرام بعلى أنْ تنال مراكِبُه

⁽١) [متن الرسالة] على هامش [الثمر الداني] ص: ٤٧٥.

⁽٢) [الإشراف على مسائل الخلاف] ج١٤٥/٢.

⁽٣) نفسه، ج٢/١٤٥.

⁽٤) البقرة: ١٨٧.

فلما كان الغد، أرسل سيدنا عمر إلى تلك المرأة، وقال لها: أين زوجك؟ قالت: بعثت به إلى العراق، فاستدعى نساءاً فسألهن عن المرأة كم مقدار ما تصبر عن زوجها؟ فقلن شهرين، ويقل صبرها في ثلاثة أشهر، وينفد صبرها في أربعة أشهر، وقيل أنه سأل ابنته السيدة حفصة رضي الله عنها، فقرر عمر أن تكون مدّة غزو الرجل أربعة أشهر، فإذا مضت المدّة استرد الغازين ووجه بقوم آخرين (۱)، قال (الإمام الباجي): «وهنا والله أعلم يقوي اختصاص أجل الإيلاء بأربعة أشهر» (۱).

* * *

الظّهَارُ

١٧٠ ـ وَمَن يُظَاهِرُ ذَوْجَهُ يُكَفِّرُ
 ١٧٠ ـ بِعِشْقِهِ رَقَبَشَةٌ إِنْ وَجَسدَا
 ١٧٧ ـ أَوْ يَصُم السِّتِّيْنَ بَعْدَ عَجْزِهِ
 ١٧٨ ـ وَلْيَنْتَظُرُ تَكْفِيْرَهُ إِلَى انْتِهَا

وَلْيَحُ ذَرِ النظَّهَارَ فَهُ وَ خَرَدُ أَوْ صَوْمِهِ الشَّهُ رَيْنِ فِيْمَا حُدِّدَا وَلَيْسَ يَدْنُو حِيْنَهَا مِنْ زَوْجِهِ فَإِنْ أَتَى مِنْ قَبْلِ ذَلِكَ الْسَدَا

شرع الناظم في هذه الأبيات يتكلم عن مسألة الظهار التي كانت موجودة في الجاهلية، وحدثت إحدى حوادثها في الإسلام، فقنن القرآن كيفية العلاج لها، وحدد كفارتها بوضوح ودقة، ومعلوم أنّ لفظ ظاهر بين الثوبين في العربية مظاهرة وظهاراً طابق بينهما ولَيِسَ أحدهما على الآخر، وظاهر امرأته وظاهر منها قال لها: أنت علي كظهر أمي، أين: أنت علي كظهر أمي في الحرمة، وكأنه يقول لها أنت علي حرام. ودليله من القرآن الكريم قوله تعالى في سورة المجادلة: ﴿الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنكُم مِن نِسَآبِهِم مَا الكريم قوله تعالى في سورة المجادلة:

⁽١) انظر القصة في [الفقه المالكي وأدلته]، ج١١٩/٤.

⁽٢) الباجي، [المنتقى]، ج١١٩/٤، وكذلك [الفقه المالكي وأدلته]، ج١١٩/٤.

هُنَ أُمَّهُ نِهِ إِن أُمَّهُ نَهُمْ إِلّا اللِّي وَلَدْنَهُمْ وَإِنَّهُمْ لِيَقُولُونَ مُنكرًا مِن الْقَوْلُو وَلَا أَمَّهُ نَهُورًا وَلَا اللَّهِ وَمَا بَعِدَهَا مَا رُوتِهُ السَّيدة عائشة رضي الله عنها قالت: «تبارك الذي وسع سمعه الأصوات، لقد جاءت المُجَادِلَة فكلَّمَت رسول الله عليه وأنا في جانب البيت أسمع كلامها، ويَخفَى علي بعضه، وهي تشتكي زوجها، وتقول: يا رسول الله، كلامها، ويَخفَى علي بعضه، وهي تشتكي زوجها، وتقول: يا رسول الله أَبْلَى شَبَابِي، ونَفَرْتُ لَه بَطْنِي، حَتَّى إِذَا كَبُرَ سِنِّي، وَانْقَطَعَ وَلَدِي ظَاهَرَ مِنْي، اللهُمُ إِنِّي أَشْكُو إِلَيْكَ، قَالَتْ: فَمَا بَرَحَتْ حَتَّى نَزَلَ جِبْرِيْلُ بِهَذِهِ الآيَاتِ» (٢).

وقد اختلف في اسم المظاهر منها، والصحيح أنها (خولة بنت مالك بن ثعلبة) وتُسمّى خولة بنت ثعلبة زوجة (أوس بن الصامت)، ذكر الرواة أنَّ أوساً كان شيخا قد كبر سنه، وساءت طباعه وأخلاقه، فدخل على زوجته خولة فغاضبته فقال لها في فورة الغضب: أنت عليّ كظهر أميّ، وكان ذلك أول ظهار في الإسلام، لأن الرجل في الجاهلية كان إذا قال ذلك حرمت عليه أبداً فندم، فدعاها للفراش فأبت، وقالت: والذي نفسي بيده لا تصل إليّ وقد قلت ما قلت حتى يحكم الله ورسوله، فأتت إلى النبي ﷺ فقالت له: يا رسول الله إن أوساً تزوجني وأنا شابة مرغوب في، فلمّا خلا سنّى، ونثرت بطنى، جعلنى عليه كأمّه إلى غير أحد، فإن كنت تجد لي رخصة تنعشني بها وإياه فحدثني بها، فقال عليه الصلاة والسلام: والله ما أمرت في شأنك بشيء حتى الآن»، وفي رواية: «ما أراك إلاّ قد حرُمت، قالت: ما ذكر طلاقاً، وجادلت رسول الله على مراراً، ثم قالت: اللهِّم إنِّي أشكو إليك شدة وحدتي، وما يشق عليّ من فراقه، وفي رواية أنها قالت: أشكو إلى الله فاقتي وشدّة حالي، وأنّ لي صبية صغاراً إن ضممتهم إليه ضاعوا، وإن ضممتهم إليّ جاعوا، وجعلت ترفع رأسها إلى السماء وتقول: اللَّهم إنيِّ أشكو إليك، اللَّهم فانزل على لسان نبيك، وما

⁽١) المجادلة: ٢.

⁽٢) رواه البخاري والنسائي مختصراً وكذلك الواحدي والطبري وابن ماجه والبيهقي.

برحت حتى نزل القرآن فيها، فقال رسول الله على: «يا خولة أبشري»، قالت: خيراً، فقرأ عليها ﴿قَدْ سَمِعَ﴾ الآيات(١).

اتفق العلماء على تحريم الظّهار فلا يجوز للمؤمن أن يُقدِمَ عليه، لأنّه كذب وزُور، وتغييرٌ لطبيعة الكون وعلائق البشر، من أُبُوَّةٍ وأمُومَةٍ وبُنُوّة، قال تعالى: ﴿ النَّينَ يُطَلِّهُ رُونَ مِنكُم مِن نِسَآبِهِم مَّا هُنَ أُمَّهَ نَهِم إِنْ أُمَّهَ تُهُمُ إِلّا قال تعالى: ﴿ النَّهَ يُقُولُونَ مُنكُم مِن نِسَآبِهِم مَّا هُنَ أُمَّهَ نَهُمُ إِنّ أُمَّهَ تُهُمُ إِلّا اللّهَ لَعَفُولً عَفُولً ﴾ (٢)، اللّهَ لَعَفُولُ عَفُولً ﴾ (٢)، وهذا دليل على حرمته وضرورة النأي عنه والحذر من الوقوع فيه.

وأشار الناظم إلى أحكام الظهار الفقهية، ويلخِّصها صاحب [الرسالة] في قوله: «ومن تَظاهَرَ من امرأته فلا يطؤها حتى يُكَفِّرَ بعتق رقبة مؤمنة سليمَةٍ من العيوبِ، ليس فيها شركٌ ولا طرفٌ من حرية، فإن لم يجد صام شهرين مُتتابعين فإن لم يستطع أطعمَ ستِّينَ مِسكينا»(٣).

ويحرم عليه إتيان الزوجة المُظاهر منها حتّى يُكَفِّر كفَّارة الظهار، لقول الممولى: ﴿ فَتَحْرِيرُ رَفَبَةٍ مِن قَبَلِ أَن يَتَمَاسَاً ﴾ (٤) ، كما تُلزمه الكفارة بنص الآية ، بالعود إلى زوجته بالندم على ما قال ، والشعور بالخطأ في اللفظ ، لأنه تَقَوُّلُ على الحقيقة ، وزيفٌ لا يعقله عقل ، ولا يقبله فهم ، لقوله تعالى : ﴿ وَالنَّذِينَ يُظُهِرُونَ مِن نِيمَا يَهِم ثُمَ يَعُودُونَ لِمَا قَالُواْ فَتَحْرِيرُ رَفَبَةٍ مِن قَبَلِ أَن يَتَمَاسَأً فَن نَيم مَن الله وَرَسُولِهِ وَالْكَوْرِينَ عَذَابُ اللّهِ وَرَسُولِهِ وَاللّه وَرَسُولُهُ وَيَلْكَوْرِينَ عَذَابُ اللّهِ وَرَسُولِهِ وَاللّه وَرَسُولُونَ وَاللّه وَرَسُولُهُ وَاللّه وَرَسُولُهُ وَاللّه وَرَسُولُونَ وَاللّه وَرَسُولُونَ وَاللّه وَالْكَامُ وَاللّه وَرَسُولُونَ وَاللّه وَرَسُولُونَ وَاللّه وَالْكَامُ وَاللّه وَالللّه وَاللّه وَاللّه و

قال المالكية: وكما يُحرم المس فإنّه يحرم كذلك مقدماته، من تقبيل ومعانقة وغيرها، من وجوه الاستمتاع وهذا مذهب الجمهور، قال

⁽١) انظر المراغى، [تفسير المراغى]، ج١/٥٠.

⁽٢) المجادلة: ٢.

⁽٣) [متن الرسالة على حاشية الثمر الداني] ص: ٤٧٦.

⁽٤) المجادلة: ٣.

⁽٥) المجادلة: ٣، ٤.

(القرطبي): «فلا يجوز للمظاهر الوطء قبل التكفير، فإن جامعها قبل التكفير أثم وعصى ولا يسقط عنه التكفير»(١).

وقال جمهور الفقهاء: "إن المرادُ بالعَودِ ليس تكرار اللفظ، إنما هو العود إلى معاشرتها، والعزم على وطئها، وهو الصحيح المعقول لغة وشرعاً، لأن المظاهر قد حَرَّم على نفسه قُربان الزوجة، فهو يريد أن يَنقض ذلك ويعيدها إلى نفسه فليزمه التكفير بهذا العزم»(٢)، قال صاحب [الشرح الصغير]: "وحُرمَ الاستمتاع قبل الكفارة، وعليها منعه، ورفَعَتهُ للحاكم إن خافته، وجاز كونه معها إن أمن، والنظر لأطرافها بلا لذَّة»(٣). وينتقل المظاهر بعدم الاستطاعة من صنف إلى آخر كما هو مفصَّل في آيات الظهار بداية سورة المجادلة.

والكفارة: عتق رقبة، فصيام شهرين متتابعين، فإطعام ستين مسكيناً، يُشترط المالكية الإيمان في الرقبة، فلا يصحُّ عتق الكافر، ومن عجز عن العتق ينتقل إلى الصيام، ويُعتبر الشهر بالهلال، فإن عجز عن الصوم انتقل إلى الإطعام، ولا يجزئ عند الإمام مالك إطعام أقل من ستين مسكيناً.

وإذا وطئ في خلال الإطعام استأنف، والإطعام في كفَّارَة الظِهار مُقَدَّرٌ بمد هشام، وهو مدان بمد النبي في وقيل أقل من المدين يسيراً ، ويذكر الفقهاء أن التقدير في الكفارة معروف، وقد نقل عن الإمام مالك قوله إنّ الكفارة مدّان بمدّ النبي، وقد قيل له ألم تكن قلت مدّين بمدّ هشام، قال: بلى، ولكن مدّان بمدّ النبي في أحبّ إليّ (٥)، وذكروا أن الحكم في الظّهار بلى، ولكن معروفاً من أن الظّهار طلاق (١)، وأجمع العلماء على حرمته، وقد وصف الله القول بالظّهار بأنه منكر من القول وزور، ودلت آيات سورة

⁽١) [الجامع لأحكام القرآن] ج١٨٣/١٧.

⁽٢) [روائع البيان] ج٢/٣٠.

⁽٣) [الشرح الصغير] للدردير ج١٨٦/٢.

⁽٤) [الإشراف على مسائل الخلاف] ج٢/١٥٣.

⁽٥) [الجامع لأحكام القرآن]، ج١٨٥/١٧.

⁽٦) نفسه، ج١٨٦/١٧.

المجادلة على حرمته، وقد نفى المولى أن تصبح الزوجة أمّّا، وبرز ذلك في قوله تعالى : ﴿مَا جَعَلَ اللّهُ لِرَجُلِ مِن قوله تعالى : ﴿مَا جَعَلَ اللّهُ لِرَجُلِ مِن قَلْبَهِرُونَ مِنْهُنَ أَمَّهُ لِرَجُلِ مِن قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ وَمَا جَعَلَ أَزْوَجَكُمُ الَّذِي تُظُلِّهِرُونَ مِنْهُنَ أَمَّهُ لِكُمْ وَمَا جَعَلَ أَزْوَجَكُمُ الّذِي تُظُلِّهِرُونَ مِنْهُنَ أَمَّهُ لِكُمْ وَمَا جَعَلَ أَزْوَجَكُمُ وَاللّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُو يَهْدِي الْمَالَّهُ اللّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُو يَهْدِي السّكِيلَ ﴿(١)، وقد وردت حوادث مشابهة لقصة خولة، فقد روى ابن عباس السّكِيلَ ﴿(١)، وقد وردت حوادث مشابهة لقصة خولة، فقد روى ابن عباس النّبي الله فأخبره، فأن رجلاً ظاهر من امرأته ثم واقعها قبل أن يكفّر، فأتى النبي الله فأخبره، فقال: ما حملك على ما صنعت؟ قال: رأيت بياض ساقها في القمر، قال: فاعتزلها حتى تكفّر عنك (١٠)، وهناك رواية سلمة بن صخر الذي ظاهر في فاعتزلها حتى تكفّر عنك أمره أن يكفّر تكفيراً واحداً) (٣).

يؤكد الفقهاء على تتابع الكفارة، ولا يجوز أن تنقطع إلا لضرورة قاهرة لا مناص منها، قال صاحب [الاشراف] بأنّ المكفّر إذا وطئ في خلال الاطعام استأنف (٤)، وعلى ذلك فإن التتابع في صيام كفارة الظّهار ينقطع بالوطء، لقول المولى: ﴿فَصِيامُ شَهْرَيْنِ مُتَنَابِعَيْنِ مِن قَبِّلِ أَن يَتَمَاسًا ﴾ فاشترطت الآية التتابع قبل التماس، وينقطع بالسفر لأنه أمر اختياري لأن التتابع مقصود لذاته، وبمرض جلبه لنفسه بصورة اختيارية، كشربه مشروباً أو أكله أكلا يعلم سلفاً أنّه سوف يمرض من تناوله، ويقطع بيوم العيد إن علم أنّه سيكون ضمن صيامه للكفارة، فإن جهل فلا حرج، ويواصل مباشرة بعد العيد، ويلزم بإفطار العيد لحرمة الصوم فيه، وكذلك بوجود رمضان ضمن صومه إلا إنْ ظنه رجب فاستبان أنّه شعبان مثلا، فإذا كان لجهل واصل مباشرة بعد العيد، وينقطع بفصل القضاء الذي وجب عليه صيامه، فإن أخطأ وجب عليه وصل يوم القضاء بأيام التتابع، فإن قطع استأنف من جديد (٥).

* * *

⁽١) الأحزاب: ٤.

⁽٢) أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي.

⁽٣) أخرجه الدارقطني.

⁽٤) [الإشراف على مسائل الخلاف]، ج٢/١٥٤.

⁽٥) [الفقه المالكي وأدلته]، ج٤/٤٤.

اللِّعَانُ

بِنَفْي حَمْلِ أَوْظُهُودِ فُحْشِهَا بِجُرْمِهَا أَوْنَفْي حَمْلٍ مُدَّعَى وَتَفْعَلُ الزَّوْجَةُ مِثْلَ خَمْسِهِ وَصِيْغَةُ القُرْآنِ فِي اللَّفْظِ تَجِبْ وَدَرْئِهِ السَحَدَّ وَنَفْي اللَّفْظِ تَجِبْ وَجُلِدَتْ إِنْ لَمْ تَكُنْ قَدْ أُدْخِلَتْ فَاحْكُمْ فِيمَا يَنَالُهُ مَنْ قَذَفَا وَالْحَقْ فِيهِ وَلَدَهُ السَمُنْ تَعَظَرَا

ولا بدَّ في اللعان من التأكَّد ودرء الحدِّ بالشبهة، ودليله من القرآن قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَجَهُمْ وَلَرْ يَكُن لَمُّمْ شُهَدَاتُهُ إِلَا أَنفُسُمُ فَسَهَدَةُ أَحَدِهِ أَرْبَعُ مَسَهَدَتُ اللهِ عَلَيْهِ إِن كَانَ مِن شَهَدَتِ مِاللهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّيْدِقِينَ ﴿ وَالْمَنْدِينَ أَنَّ لَعَنْتَ اللهِ عَلَيْهِ إِن كَانَ مِن الْكَذِينِ فَي وَلَمْنِينَ إِللهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَلِينِ ﴾ [الكندين ﴿ وَالْمَالِينَ إِللهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَلِينِ ﴾ [الكندين ﴿ وَاللهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَيْهَا إِن كَانَ مِن الصَّلِيقِينَ ﴾ [٢٧]، وظاهر الآيات أنه لا بد أن يقع من الزوج لا من غيره مهما كانت القرابة بينه وبينها، وإلا لا بد أن يقع من الزوج لا من غيره مهما كانت القرابة بينه وبينها، وإلاّ

⁽١) [القاموس الفقهي] ص: ٣٣٠.

⁽٢) النور: ٦ ـ ٩.

أصبح قذفاً حالة الكذب أو شهادة إن صدق، وأن يكون الزوج مؤمناً لا كافراً، وأن يكون مكلفاً فلا لعان يقبل من صبي ولا مجنون، ودليل عدم الاعتداد باتهام الصبي أنها لو أتت بولد لم ينسب إليه لكونه غير مؤهل للإنجاب أصلاً، ولكونه غير مكلف وقد أجمع العلماء على عدم الاعتداد بالملاعنة لا للصبي ولا للصبية (۱).

وأما دليله من السنة فحديث ابن عمر الذي ورد في الصحيح قال: لاسأل فلان فقال: يَا رسولَ الله أَرَأَيْتَ أَن لو وَجَدَ أَحَدنا امرأته على فَاحِشَةٍ، كيفَ يَصْنَعُ؟ إِن تَكَلَّمَ تِكلَّمَ بِأَمرِ عظيم، وإنْ سَكتَ عَلَى مثلِ ذَلِكَ فَلَم يُجِبْهُ، فلمَّا كان بعد ذلك أتاه، فقال: إن الذي سألتك عنه قد ابْتُليْتُ به، فأنزل الله الآيات في سورة النور، فَتلاهُنَّ عليه ووعظه وذكَّرَهُ، وأخبره أن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة، قال: لا والذي بعثك بالحق ما كذبت عليها ثم دعاها، فوعظها كذلك، قالت: لا والذي بعثك بالحق إنه لكاذب، فبدأ بالرجل، فشهد أربع شهادات بالله، ثم ثنى بالمرأة، ثم فَرَّقَ بينهما وأحكام اللّهانِ قد فصَّلها الفقهاء في حواشيهم وبُيَّنَتُ في تفاسير المُفسرين مما هو مجملٌ في أبيات الناظم.

فالملاعنة اتهام للزوجة بظهور فُحشها، أو بنفي الحمل منها، قال صاحب [الرسالة]: «واللعان بين كل زوجين في نفي حمل يدعى قبله الاستبراء، أو رؤية الزنا، كالمِروَدِ في المكحلة، واختلف في اللعان في القذف، وإن افترقا باللعان لم يتناكحا أبداً»(٣).

ويتعلق باللعان أربعة أحكام هي كالتالي:

١ ـ الفراق وعدم التناكح إلى الأبد.

٢ - سقوط الحد أي: حد القذف على الرجل، وحد الزنا على المرأة.

⁽١) [انظر الفقه المالكي وأدلته]، ج١٤٩/٤ وما بعدها.

⁽٢) رواه الإمام مسلم.

⁽٣) [متن الرسالة على شرح الثمر الداني] ص: ٤٧٨.

٣ ـ نفي النسب، فلا ينسب الولد لوالده المُلاعِنِ ما لم ينكَث.
 ٤ ـ قَطعُ النكاح فالملاعنة فسخ لا طلاق.

ثم شرع الناظم يُبين صفة اللعان بحيث يبدأ الزوجُ وُجوباً فيشهد أربع شهادات بالله أنه رآها تزني، أو أن هذا الحمل ليس منه، والذي في آلمدونة] وهو المشهور، يقول: أشهد بالله لَزَنَتْ، وإن كان للرؤية يقول أربع مرات لَشهدتُهَا تزني، والخامسة يقول عليه لعنة الله إن كان من الكاذبين، كما في [المختصر] قال شارح [الرسالة]: «والذي في المدونة يقول أن لعنة الله عليه وهو أولى للآية»(١)، وأما المرأة فَتَلتَعِنُ أربع شهادات مُبطِلَة لشهادة الرجل فتقول أشهد بالله ما زنيت، أو ما رآني أزني، وتُخمِسُ بالغضب فتقول: غضب الله عليها إن كان من الصادقين، لذلك قال الناظم: وَإِنَّمَا تُنْهِي اللِعَانَ بِالغَضَبْ وَصِيْغَةُ القُرْآنِ فِي اللَّفظِ تَجِبْ

وقد أفاض النبي في التذكير بخطورة هذا الموضوع، في مثل حديث (عبدالله بن عمر) رضي الله عنهما: «أن رسول الله في قال: للمتلاعنين حِسابُكُمَا على الله أحدكما كاذب لا سبيل لك عليها، قال يا رسول الله مالي؟ فقال: إن كنت صدقت عليها فهو بما استحللت من فرجها، وإن كُنت كلبت عليها فذلك أبعدُ لكَ منها» (٢)، وقد روى سهل بن سعد الساعدي: «أنّ عويمر العجلاني أتى إلى النبي في وسط الناس، فقال: يا رسول الله أرأيت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً أيقتله فتقتلونه أم كيف يفعل؟ فقال رسول الله في: قد أنزل الله فيك وفي صاحبتك، فاذهب فأت بها، قال سهل: فتلاعنا، وأنا مع الناس عند رسول الله في فلما فرغا من تلاعنهما، قال عويمر: كذبت عليها يا رسول الله إن أمسكتها، فطلقها ثلاثاً قبل أن يأمر رسول الله في. قال مالك: قال ابن شهاب، فكانت تلك بعد سنة المتلاعنين أثه.

⁽١) [الثمر الداني] ص: ٧٩.

⁽٢) حديث متفق عليه.

⁽٣) أخرجه مالك والبخاري ومسلم.

قال المالكية خلافاً لغيرهم، اللعان يمين وليس شهادة، فيأخذ أحكام اليمين، وهو مذهب الجمهور، ودليله قوله في حديث (ابن عباس) عن المرأة الملاعنة: «لَولا الأَيْمَانُ لَكَانَ لِي ولَهَا شَأَنٌ»(۱)، وفي الآية من سورة [المنافقون]: ﴿قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ ثم قال: ﴿أَغَذُوا الْمَنَامُمُ جُنَّةً ﴾(٢)، فدل على أن الشهادات بمعنى الأيمان. وقال بعض إنها أيمان مؤكدة بالشهادة.

قال (ابن العربي): «والفصل في أنها يمين لا شهادة أن الزوج يحلف لنفسه في إثبات دعواه وتخليصه من العذاب، وكيف يجوز لأحد أن يدَّعِي في الشريعة أن شاهداً يشهد لنفسه بما يُوجب حكماً على غيره، هذا بعيد في الأصل معدوم في النظر» (٣)، وقد روعي في التسمية كون اليمين بدلاً من الشهادة، مما سموه في باب المجاز بعلاقة الحلول الاعتساري، لأنّ المدعي كأنه يخرج من نفسه أربعة شهود وهي تلك الأيمان الأربعة (١٤).

ولا يجوز اللعان عند الجمهور إلا بحضور الحاكم أو من يُنِيبُهُ عنه، لأنه إن نَكَلَ أُقيمَ عليه الحدُّ، والحدُّ من صلاحيات الحكام فقط، لذلك لا يجوز أن يتجرأ أيُّ كان ليقيم هذه العملية إلاّ إذا كان قاضياً شرعياً.

قال (مالك) إن الزوج إذا نكل عن اللعان وخطَّأَ نفسه، وتراجع عن الحَّاثِه واتهامه لزوجته، حُدَّ حَدَّ القذف ثمانين جلدة، وإذا نَكَلَتِ الزوجة واعترفت بجريرتها، وتراجعت عن الإنكار، حُدَّتْ حَدَّ الزِّنَا، وبحكم أنها متزوجة فإنها تُرجَمُ، ودليله قول النبي ﴿ لَخُولة زوج هلال بن أمية) التي اتهمها بشريك بن سحماء: «الرَّجْمُ أَهْوَنُ عَلَيْكِ مِنْ خَضَبِ اللهِ»، وقوله لهلال: «البَيْنَةُ أَو حَدًّ فِي ظَهْرِكَ» ().

⁽۱) رواه أبو داود.

⁽٢) المنافقون: ٢.

⁽٣) ابن العربي [أحكام القرآن] ج٣/١٣٣٢.

⁽٤) [أحكام الَّقرآن]، ج١٨٦/١٧، و [الفقه المالكي وأدلته]، ج١٥٤/٤ _ ١٥٥.

 ⁽۵) [تفسير الرازي] ج۱۹۷/۲۳.

فإذا وقع اللعان اتفق الفقهاء على التفريق بين الزوجين، قال (مالك) في إحدى الروايات لا فراق إلا بملاعنتهما معاً، فلا تكفي ملاعنة الزوج دون الزوجة، وأما إذا نَكلَ وَكَذَّبَ نفسه، فلا تحل له زوجته عند (مالك) لأن الفرقة مؤبَّدة، وقد قضت بفراقهما الدائم السنة الشريفة، وهو مذهب جمهور الصحابة والتابعين (۱).

ويُندبُ أن يجمع الحاكم بينهما للملاعنة بعد صلاة العصر لورودِ السنة به، ومكانه للمسلمة بالمسجد، وللذمِّيَّة بالكنيسة، وحُكمُه الوجوب، إن كان لنفي الحمل، والجواز إن كان لرؤية الزنا والستر أولى (٢) ودليل تحبيذ الستر حديث (عبدالله بن عمر) أنه قال: «بينمَا أبو بكر الصديق في المسجدِ، إِذْ جَاءَ رَجلٌ فلاث عليه لوثاً (٣) من كلام وهو دَهِشٌ، فقالَ لعمر: قُم فانظر في شأنه فإن لَه شأناً، فقام إليه عمر فقال: إن ضيفاً ضَافَهُ فَزنى بابنته، فضربه عمر في صدره وقال: قَبَّحَكَ الله ألا سَتَرْتَ على ابنتك؟ فأمرَ بهما أبو بكر فَضُرِبَا الحدَّ ثُمَّ زُوِّجَ أَحَدهُمَا الآخر، وغَرَّبَهُمَا حَوْلاً (٤).

ولا يعتمد في اللعان على الظن لقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ الظَّنَ لَا يُغَنِى مِنَ الْحَقِقَ شَيَّا﴾ (٥)، ولا على كونه يعزل فيشك في زوجته إذ ربما تسربت قطرة واحدة غلبة أو سهواً فتكون منها الولد، ولا يعتمد على مشابهة الولد للغير في الملامح أو اللون، والدليل على هذا الأخير حديث أبي هريرة: «أن رسول الله على جاءه أعرابي فقال يا رسول الله، إنّ امرأتي ولدت غلاماً أسود، فقال: هل لك من إبل؟ قال: نعم، قال: ما ألوانها؟ قال: حمر، قال: هل فيها من أورق؟ قال: نعم. قال: فأتى ذلك؟ قال: أراه عرق نزعه، قال: فلعل ابنك هذا نزعه عرق (٢٠).

⁽١) [روائع البيان] ج٢/٩٤.

⁽٢) [دليل السالك] ص: ٨٨.

⁽٣) لاث: تكلم بكلام غير مفهوم.

⁽٤) [أحكام القرآن] ج١٣١٩/٣.

⁽٥) النجم: ٢٨.

⁽٦) أخرجه الإمام البخاري.

ولا يعتمد في اللعان على وطء الرجل زوجته خارج الفرج، لأنه ربما تسرب ماؤه إلى فرجها فتكوّن الولد، ولا على كونه نفي الحمل لأنه جامع ولم ينزل، لأنه ربما في ذكره بقية فتكون منه ولده.

والمنتهى في الحكم أن لا يجتمع المتلاعنان على زواج أبداً، فقد ذكر (القاضي عبدالوهاب) أن اللّعان لما قطع النسب الذي هو لحمة قوية بنفي الولد، فهو بقطع الفراش مع الزوجة الملاعنة أولى(١).

فإذا لاعن الرجل زوجته بعد الدخول عليها وقد سمَّى لها الصداق، فلا ترجع له شيئاً ودليله ما رواه (ابن عمر): (أنّ رسول الله ﷺ قال للمتلاعنين من بني عجلان: حسابكما على الله، أحدكما كاذب، لا سبيل لك عليها، قال الرجل: مالي؟ قال ﷺ: لا مال لك، إذا كنت صدقت عليها فهو بما استحللت من فرجها، وإن كنت كذبت عليها فذاك أبعد لك)(٢)، فإن وقعت الملاعنة قبل الدخول، فإنّ للمرأة نصف الصداق، لأنّ المفارقة وقعت بتهمة الزوج غير المحققة مما لا يدري كذبه من صدقه، ولأنّ تفريق الملاعنة بينونة كَتفريق الطلاق، وسدّاً للذريعة إذ ربّما كان الزوج قاصداً من التهمة في الأصل التهرب من دفع الصداق^(٣).

العيدة

١٨٧ - وَعِدَّةٌ قَدْ جُعِلَتْ دَلِيْلاً ١٨٨- أَوْ فَاسِخ نِكَاحُهَا أَوْ أَرْمَلَهُ

لِـطَـالِــقِ تُــحَــاذِرُ الــتَّــأُويْــلاَ تُدْدَى بِهَا خَاوِيَةً أَوْ حَامِلَهُ ١٨٦- أَوْجَبَهَا ٱللهُ لِحِفْظِ النَّسَبِ وبُعْدِمَا عَن تُهْمَةٍ وريَبِ

⁽١) [المعونة]، ج٢/٨٠٨.

⁽٢) أخرجه البخاري ومسلم.

⁽٣) انظر [الجامع لأحكام القرآن]، ج١٩/١٢، وكذلك [الفقه المالكي وأدلته]، ج١٧٨/٤.

١٩٠- أَصْحَابُهَا آبِسَةٌ مُعْتَادَةُ
 ١٩٠- أَسْبَابُهَا ثَلاثَةٌ تُدبَتُ

صَغِيْرَةً مُرْتَابَةً فِي العَادَهُ الفَسْخُ وَالتَّطْلِيْتُ ثُمَّ المَوْتُ

العدَّة في اللغة مقدار ما يُعدُّ، وعدة المرأة أيام أقرائِهَا، وأيام حملها بعد طلاق الزوج أو وفاته، قال تعالى: ﴿ يَنَائِهُمَا النَّبِيُ إِذَا طَلَقَتُدُ النِّسَاءَ فَطَلِقُوهُنَّ لِعِدَ طِلاقِ الزوج أو وفاته، قال تعالى: ﴿ يَنَائِهُمُ النَّهُ مَا لَكُمْ النَّهُ مَا لَكُمْ اللهُ مَنْكُمْ ﴾ (١).

والعدة شرعاً تربُّصُ يُلزم المرأة عند وجود سببه، وذلك عند زوال النكاح أو شبهته. وقد كانت العدة معروفة في الجاهلية، وكانوا يكادون يتركونها، فلما جاء الإسلام أقرَّها لِمَا فيها من مصالح (٢)، وفي [دليل السالك]: «تُمنعُ المطلقة والمُتوفَّى عنهَا زوجها مِن الزَّواجِ»(٣)، والعلماء مُجمعون على وجوبها بقوله تعالى: ﴿وَالْعُللَّذَتُ يَرَّبَعَنَ إِنْفُسِهِنَّ ثَلْتَةَ فَيُومِ ﴾ وقد ذكر العلماء أنّ لفظ (يتربّصن) خبر مراد كأمر، وظاهر السياق الوجوب (٥)، وفي (المنتقى) للباجي أنّ خبر الباري لا يكون بخلاف مخبره، فنثبت أن المراد به الأمر (٢).

والعدّة كما يُفهم من نصوص القرآن والسنة، هي تربص المرأة زمناً معلوماً قدَّرهُ الشارع، ولا اجتهاد فيه للبشر، علامة براءة الرَّحم، مع ضرب من التعبُّد، ودليله ما رُوي عن (الفريعة بنت مالك بن سنان) وهي أخت أبي سعيد الخدري: «أنها جاءت إلى رسول الله شي تسأله أن ترجع إلى أهلها في بني خدرة، فإن زوجها خرج في طلب أُعبُدِ له أبقوا، حتى إذا كانوا بطرف القدوم (٧) لحقهم فقتلوه، فسألت رسول الله الله أن أرجع إلى أهلي

⁽١) الطلاق: ١.

⁽٢) [منهاج الصالحين] ص: ٣٥١.

⁽٣) [دليل السالك] ص: ج١٩٥/٢.

⁽٤) البقرة: ٢٢٨.

⁽٥) انظر [التحرير والتنوير]، ج٢٨٨/٢.

⁽٦) [المنتقى]، ج٣١٩/٣.

⁽٧) القدوم: موضع على ستة أميال من المدينة.

فإنّي لم يتركني في مسكن يملكه ولا نفقة؟ قالت: قال رسول الله الله عمر قالت فخرجتُ حتّى إذا كنت في الحجرة أوفي المسجد دعاني، أو أمرَ بي فَدُعيت له، فقال: كيف قلت؟ فرددت عليه القصّة التي ذكرت من شأن زوجي، فقال: أمكُثِي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله، قالت: فاعتددت فيه أربعة أشهر وعشراً، قالت: فلمّا كان عثمان بن عفان أرسل إلي فسألني عن ذلك فأخبرته، فاتبّعه وقضى بهه (١).

فالعدَّة كما قال الناظم لطالق تحاذرُ التأويل أي: الاتهام والحيرة في نسبة الحمل لصاحبه السابق، أو لزوجها اللاحق، لو تزوجت مباشرة بعد التسريح من غير استظهار الرحم، ومعرفة الحمل أو عدمه، وكذلك الحكم بالنسبة للأرملة، وحكمتها أن يُعرفَ بها خُلو الرحم، أو ثبوت الولد، وقد أوجبها الله بنص القرآن الكريم لحفظ الأنساب، وإبعاد المرأة عن التهمة والريبة، حتى تبقى مصونة العرض، موفورة الكرامة، محفوظة السمعة على الدوام، وأصحاب العدة يمكن تصنيفهم كما في النَّظم إلى:

١ - الآيسة من الحيض. ٢ - المعتادة للحيض. ٣ - الصغيرة التي لم
 تحض. ٤ - المرتابة في العادة.

وأسباب العدة كما ذكرها الناظم ثلاثة:(٢)

١ ـ الفسخ. ٢ ـ الطلاق. ٣ ـ وموت الزوج.

١٩٢ - أَنْ وَاعُهَا الأَقْرَاءُ ثُمَّ الأَشْهُرُ
 ١٩٣ - فَإِنْ يَكُنَّ حَامِلاَتٍ فَاجْعَلَنْ
 ١٩٤ - أمَّا اللَّوَاتِي لَمْ يَحِضْنَ مِنْ صِغَرْ
 ١٩٥ - فَأَشْهُرٌ ثَلاثَةٌ لِلْعِدَّةُ
 ١٩٥ - وَأَقْرُءُ ثَلاثَةٌ لِلْمَحَاثِضِ

وَوَضِعُ حَمْلٍ بَعْدَهَا يُنْتَظَرُ عِدَّتَهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنْ أَوْ كَانَ سِنُّ اليَاْسِ مِنْهُنَّ ظَهَرْ وَلْيُلْغِ يَـوْمَ تَلْظلِيْتِي إِنْ عَـدًّا تُضْبَطُ بِالأَطْهَارِ عِنْدَ الحُيَّضِ

⁽١) رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه والترمذي وقال: حسن صحيح.

⁽٢) [دليل السالك] ص: ٩٠.

197- أَقَلُّهَا فِي العُرْفِ خَمْسَةَ عَشَرْ 197- أَقَلُّهَا فِي العُرْفِ خَمْسَةَ عَشَرْ 198 - أَمَّا إِذَا اسْتَحَاضَتِ المُطَلَّقَةُ 199 - فِسَنَةٍ كَامِلَةٍ تَرَبَّصَتْ المُطَلَّقة دِمَا 90٠ - وَإِنْ تُمَيِّزُ مُسْتَحَاضَةٌ دِمَا

إِذَا تُمَيِّزُ حَيْضَهَا مِنْ الطُّهُرُ وَلَمْ تُمَيِّزُ حَيْضَهَا تَعَلَقًا فَإِنْ تُتَمِّمْ حَوْلَهَا تَحَلَّلَتْ أَوْ أُخِّرَ الحَيْضُ بِحَمْلٍ فَالأَقْرَا

شرع الناظم هنا يتكلم عن أنواع العدة، وهي لا تخرج عن ثلاثة أنواع مشهورة، هي الأقراء ووضع الحمل، والأشهر.

فأنواع العدة كما أجملها الناظم تلخص في العناصر التالية:

١ ـ الأقْرَاءُ:

وهي التي نَصَّ عليها القرآن في قوله: ﴿ وَالْمُلْلَقُتُ يُرَبِّمْ كَ إِنْشُهِنَ لَلْتُهُ قُرُوعُ ﴾ (١) ، فنصّ هنا على القروء أو الأقراء قال صاحب [الرسالة]: «وعدَّة الحرة المطلقة ثلاثة قروء كانت مسلمة أو كتابية (٢). والأقراء هي الأطهار التي بين الدمين، وعند الأحناف هي الحيض لا الأطهار كما عند الممالكية، قال صاحب [دليل السالك]: «ولذات الحيض المطلقة ثلاثة قروء أي أطهاراً قوله في حديث ابن عمر: «مُرهُ فَلْيُرَاجِعْهَا حَتَّى تَطْهُرُ ثُمَّ تَجِيْضُ أَطُهاراً قوله في حديث ابن عمر: «مُرهُ فَلْيُرَاجِعْهَا حَتَّى تَطْهُرُ ثُمَّ تَجِيْضُ أَطُهاراً قوله في حديث ابن عمر: «مُرهُ فَلْيُرَاجِعْهَا حَتَّى تَطْهُرُ ثُمَّ الْ شَاءَ طَلَقَ وإِنْ شَاءَ أَمْسَكَ ». ولا حداد على المطلقة، ثُمَّ تَطِهْرُ ثُمَّ إِنْ شَاءَ طَلَقَ وإِنْ شَاءَ أَمْسَكَ ». ولا حداد على المطلقة، بخلاف المتوفَّى عنها زوجها، قال صاحب [الشرح الصغير]: "ولِذَاتِ الحيض ثلاثة قروء أي أطهار إن كانت حرَّة (٤) وهذا بالنسبة للمرأة المدخول الحيض ثلاثة قروء أي أطهار إن كانت حرَّة (٤) وهذا بالنسبة للمرأة المدخول بها، والتي اختلى بها زوجها البالغ لا الصبي، وحال صومها أو صومه أو حيضها، ونحو ذلك من الموانع الشرعية، شريطة أن يكون غير مجبوب، إذ حيضها، ونحو ذلك من الموانع الشرعية، شريطة أن يكون الزوجة مُطيقة للوطء، خلوة من عجز عن الجماع كالعدم، والحال أن تكون الزوجة مُطيقة للوطء،

⁽١) البقرة: ٢٢٨.

⁽٢) [الثمر الداني] ص: ٤٧٤.

⁽٣) [دليل السالك] ص: ٩٠.

⁽٤) [الشرح الصغير] ج٢/١٩٥.

قال (الدردير): "وإن تصادقا على نفيه أي: الوطء، لأنّها حقَّ الله تعالى، فلا يُسقطها ما ذكر، وأُخذَ بإقرارهما أي: كل واحد منهما، إن أقر بنفيه أُخذ بإقراره فيما هو حق، فلا رجعة له عليها، ولا نفقة لها، ولا يُتكمَّلُ لها الصداق»(۱)، ونذكر أنّ (ابن الأنباري) أكّد أنّ القرء مفرد يحتمل الطهر والحيض، فإن جمع على قراء فالمراد به الحيض، وإن جمع على قروء فالمراد به الطهر، ولما جمع في الآية على قروء دلّ على أن المراد به الطهر لا الحيض (۲).

٢ - وَضعُ الحَمْلِ للحامِلِ:

تنتهي عدّة الحامل بولادتها، وقد نص على ذلك القرآن الكريم في قوله: ﴿وَأَوْلَتُ ٱلْأَمْالِ أَجَلُهُنَ أَن يَضَعّنَ حَلَهُنّ ﴾(٣)، قال صاحب [الشرح الصغير] في ذلك: «للحامل مطلقاً وضع حملها كله ولو علقة»(٤) فإن كان الحمل طفلاً واحداً فبانفصاله، وإن كان توأمين فبانفصال الثاني منهما، ولا تخرج من العدة بانفصال الأول منها، فإذا انفصل الولد من أمّه حَلَّت للزواج ولو بعد لحظة بعد الموت أو الطلاق، بخلاف ما إذا وضعت حملها قبلهما، ولو بلحظة فحكمها حكم الحائض ذات الأقراء، هذا إذا كانت حاملاً بولد شرعي ملحق بأبيه، فإن كان من زنا فأقصى الأجلين الأشهر أو الأقراء، والجمهور على أن عدة المتوفى عنها زوجها إذا كانت حاملاً، هو وضع الحمل لا أربعة أشهر وعشراً كالخالية من الحمل، وحجتهم حديث وضع الحمل لا أربعة أشهر وعشراً كالخالية من الحمل، وحجتهم حديث (سبيعة السلمية) أنها كانت تحت (سعد بن خولة)، وهو ممن شهد بدراً فتوفي عنها في حجة الوداع وهي حامل، فلم تنشب أن وضعت حملها بعد وفاته، فلما تَعَلَّتُ (٥) من نفاسها تجمَّلت للخُطّاب، فدخل عليها رجل من

⁽۱) نفسه، ج۱۹٦/۲.

⁽٢) [بداية المجتهد]، ج١٠٣/٢، وكذلك [عارضة الأحوذي] ج١٢٩/٥، و [الفقه المالكي وأدلته]، ج١٨٩/٤.

⁽٣) الطلاق: ٤.

⁽٤) [الشرح الصغير]، ج١٩٥/٢.

⁽٥) تعلَّت: بمعنى طهرت من الدم الخاص بالنفاس.

بني عبد الدار، فقال لها: مالي أراك متجملة، لعلك تَرتَجِينَ النكاح؟ إنك والله ما أنت بِنَاكح حتى تمرَّ عليكِ أربعة أشهر وعشرا، قالت سبيعة: فلما قال لي ذلك جمعتُ عليَّ ثيابي حين أمسيت، فأتيت رسول الله في فسألته عن ذلك فأفتاني بأني قد حللت حين وضعت حملي، وأمرني بالتزوج إن بدا لي (۱)، ودليل عدّة الحامل ما رواه نافع عن عبدالله بن عمر أنه سئل عن المرأة يتوفّى عنها زوجها وهي حامل، فقال عبدالله: إذا وضعت حملها فقد حلّت المرأة ميتوفّى عنها زوجها وهي حامل، فقال عبدالله: إذا وضعت حملها

٣ ـ ثَلاثَةُ أَشْهِرِ لليَائِسَةِ والصَّغيرَةِ:

واليائسة والصغيرة يشتركان في صفة واحدة هي عدم الحيض، فالمرأة اليائسة من الحيض هي التي بلغت سنّ اليأس، قيل إنها هي التي بلغت ستِّين سنة، وقال (القرطبي) غالب سنِّ اليأس عند النساء يُقدَّر بمكانها التي هي فيه، فإن المكان إذا كان طيب الهواء والماء يبطئ فيه سن اليأس (٣)، قال صاحب [الرسالة]: «فإن كانت ممن لم تَحضُ أو ممن يئست من المحيض، فثلاثة أشهر في الحرة والأمة»(٤).

وفسَّر الفقهاء معنى اليائسة من المحيض فقالوا: كبنت سبعين سنة، وعدَّتها ثلاثة أشهر لعدم إمكانية الحساب بالأقراء، كما هو الحال في ذوات الحيض، ومال الشيخ (عبدالفتاح قريو) إلى تشبيه المرأة بالبغلة وهو غير خاضع للذوق العصري، وبعض العلماء شبهها بهذا التشبيه وعنهم أخذ [الشيخ قريو] فقال:

وللَّتِي قَدْ يَئِسَتْ أَو الَّتِي لَمْ يَأْتِهَا المَحِيْضُ مِثْلَ البَغْلَةِ جَاءَ ثَلاثَةٌ مِنَ السُّهُودِ وَالعَدُّ بِالهِلالِ فِي المَأْثُودِ (٥)

⁽١) أخرجه البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه.

⁽٢) أخرجه الإمام مالك في الموطأ.

⁽٣) [تفسير القرطبي] ج١٦٣/١٨.

⁽٤) متن الرسالة على حاشية [الثمر الداني] ص: ٤٨٤.

٥) محمد عبدالفتاح قريو [جواهر الفقه] ص: ١٢٥.

قال (الدردير): «وإلا فللمطلقة الآيسة من الحيض كبنت سبعين سنة أو التي لم تر الحيض أصلاً لصغرِها، أو تكون عادتها عدم الحيض، وتُسمى في عرف بعض النساء (بالبغلة) ثلاثة أشهر»(١).

ويُلغى يوم الطلاق فلا يُحسب في العدة إذا طلقها بعد الفجر، فإن طلقها قبل الفجر حُسب له اليوم، وأشار (الدردير) في [شرحه الصغير] إلى أن بدء العدة إذا كان أول الشهر فالثلاثة الأشهر المتلاحقة بالحساب القمري الهجريّ سواء كانت كاملة أو ناقصة، وإن كانت غير مبدوء من أول الشهر فالشهران بعده على ما هما عليه من نقص أو كمال، والذي طُلقت فيه إذا جاء كاملا فظاهر، وإن جاء ناقصا زادت يوما من الرابع، ودليله من القرآن قوله تعالى: ﴿واللائِي يَئِسْنَ مِنَ المحيض مِنْ نِسَائِكُم إِنْ ارْتَبُتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلاثَةُ أَشهر واللائِي لَمْ يَحِضْنَ﴾(٢)، ذكر القاضي (عبدالوهاب) أن الثلاثة أشهر المذكورة في عدة اليائسة أو الصغيرة يعتمد فيها الأهلة، سواء كانت كاملة أو ناقصة، وهو عرف الشرع (٣).

ثم رجع الناظم يتكلم على أن الحائض أقراؤها ثلاثة تضبط بالأطهار عند الحائضات، أقلها في العرف خمسة عشر، قال صاحب [دليل السالك]: «وأقل الطُّهر خمسة عشر يوماً على المشهور»(٤) هذا بالنسبة للتي تَمَيَّزَ حيضها من الطهر، أي: التي هي في ظروف عادية، وأما المستحاضة فحكمها غير ذلك.

٤ ـ تَربُّصُ سَنَةً كَامِلَةً:

وهي للمستحاضة التي تطلَّقَت وهي لا تُميز الطهر من الحيض، أو تأخر حيضها لغير سبب، أو لسبب مرض بغير إرضاع، تَرَبُّصُ سنة كاملة

⁽١) الدردير، [الشرح الصغير] ج١٩٥/٢.

⁽٢) الطلاق: ٤.

⁽٣) [المعونة]، ج٢/٩١٧.

⁽٤) [دليل السالك] ص: ٩٠.

وحلَّت بعد ذلك للأزواج، فإن ميزت المستحاضة، أو تأخر الحيض لرضاع، فحكمها آنذاك الأقراء الثلاثة كمن تحيض، قال الشيخ (عبدالفتاح قريو):

وَذَاتُ رَيْبٍ بِاسْتِحَاضَةٍ أَتَتْ أو رَفْعِ حَيْضٍ سَنَةً تَرَبَّصَتْ وَذَاتُ رَيْبِ مَانَتُ إِلَى الْعِلَةِ بِالأَقْرَاءِ (١)

المطلقة إذا استحاضت ولم تستطع أن تميز الحيض من غيره، فإنها تمكث تسعة أشهر لزوال الريبة من الحمل لكونها مدة الحمل، ثم تزيد الثلاثة أشهر زمن العدة العادية، والمستحاضة تلحق بالمرتابة التي تأخر حيضها (۲)، ودليل ذلك ما (رواه سعيد بن المسيب) أنّ عمر بن الخطاب قال: «أيّما امرأة طلقت، فحاضت حيضة أو حيضتين، ثم رفعت حيضتها، فإنها تنتظر تسعة أشهر، فإن بان بها حمل فذلك، وإلاّ اعتدت بعد التسعة أشهر ثلاثة أشهر ثم حلت (٢)، وقد نقله فقهاء كثر منهم: (ابن رشد) والقاضي عبدالوهاب)، و(ابن العربي) وهو مذهب (ابن عباس) والذي ثبت به إجماع الصحابة (٤)، وأمّا المطلقة المستحاضة إذا كانت تميز الحيض فإن عدتها الأقراء، ومثلها المطلقة التي تأخر حيضها بسبب الرضاع، إذ ثبت أن امرأة (حبان بن منقذ) مكثت بعد طلاقها سبعة عشر شهراً لا تحيض بسبب الرضاع فحكم لها علي بن أبي طالب وزيد بن ثابت في حضرة عثمان بن عفان بأنها ترثه إن مات، ذلك لأن التأخير بالرضاع لا يسوغ لها العدة بغير الحيض فحكموا لها بذلك فمات فورثته فعلا (٥).

٧٠١ وَمُتَوَمِّى زَوْجُهَا عِدَّتُهَا أَرْبَعَةً وَعَشْرَةً تُكْمِلُهَا

⁽١) [جواهر الفقه] ص: ١٢٥.

⁽٢) [بداية المجتهد]، ج١٠٦/٢.

⁽٣) أخرجه مالك في [الموطأ].

⁽٤) [أحكام القرآن]، ج١٨٣٨/٤، و [بداية المجتهد]، ج٢/٥٠٨، و [الفقه المالكي وأدلته]، ج٢/٣/٤.

⁽٥) أخرجه البيهقي.

٧٠٢ - وَإِنْ تُطَلَّقِ النِّسَا قَبْلَ المَسَاسُ
 ٧٠٣ - أَقَلُّ حَمْلٍ سِتَّةٌ مِنْ أَشْهُرٍ
 ٤٠٠ - وَوَجَبَ الإِحْدَادُ عِنْدَ العِدَّهُ
 ٧٠٠ - فَتَتْرُكُ الصَّبَاغَ وَالكُحْلَ وَطِيبْ

فَسَمَا لَـهُـنَّ عِـدَّةٌ مِـنَ الأَسَـاسُ وَأَدْبَسَعٌ سِـنِـيُّـهُ فِـي الأَكْــثَـرِ تَـلْـزَمُـهُ الـزَّوْجَـةُ طُــوْلَ الـمُـدَّهُ وَتَتَّقِي الحُلْيَ وْمُشْطًا وَالتَّخْضِيبْ

أكمل الناظم أنواع العدة ومنها هنا النوع الخامس وهو كالتالي:

٥ - أربعة اشهر وعشراً:

وهو حكم خاص بالتي تُوفي عنها زوجها، ودليلها من القرآن قول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفِّونَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزَوَجًا يَرَّيَّمَّنَ بِأَنْسُهِنَ أَرْبَعَةَ أَنْهُر وَعَشُرًا فَا الله وَعَشُرًا الله وَعَشَرًا فَا الله وَعَشَرًا فَا الله وَعَشَرًا فَا الله وَعَشَرًا فَا الله وَالله وَعَشَرُ وَيَمَا فَعَلَنَ فِي أَنْفُسِهِنَ بِالْمَعُهُونِ وَالله بِمَا عَمَلُونَ خَبِرٌ ﴾ (١) والطاهر أن هذه الآية ناسخة لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوفُّونَ مِنكُم وَيَدُرُونَ أَزْوَجًا وَمِينَةً لِأَزْوَجِهِم مَّتَنعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ لِمُحَلِّحٌ ﴾ (١) وقد كانت العدة قبل نزول النص الثاني تمتد إلى حول كامل، المنح الحكم فصارت أربعة أشهر وعشراً.

وتُطالب المتوقّى عنها زوجها بالحداد، وهو ترك الزينة بالتعطّر والتطيّب والخضاب، لما رُوي في الصحيحين عن زينب بنت أم سلمة قالت: دخلتُ على أم حبيبة حين تُوفي أبو سفيان (أبوها) فدعت أم حبيبة بطيّبٍ فيه صفرة خلوقٍ وغيره، فدهنت منه جارية ثم مَسَّتْ بعارضيها، ثم قالت: والله ما لي بالطيب من حاجة غير أني سمعت رسول الله على المنبر: ﴿لا يَحِلُ لامْرَأَةٍ تُؤمِنُ بِاللهِ واليَوْمِ الآخِرِ أَنْ تَحِدٌ عَلَى مَيْتِ فَوْقَ عَلَى أَيْدٍ وَعَشَرًا» (٣).

قال صاحب [دليل السالك]: «أقلُّ الحمل سنة أشهر إلا خمسة أيَّام

⁽١) البقرة: ٢٣٤.

⁽٢) البقرة: ٢٤٠.

⁽٣) رواه البخاري ومسلم.

وأكثره أربعة أعوام وقيل خمسة ا(١) وقد رُوي أن (الإمام علي) أفتى في خلافة عمر بأنَّ أقلُّ الحمل ستة أشهر لقوله تعالى: ﴿ وَالْوَلِدَاتُ يُرْتَبِعُنَ أَوْلَادُهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنٌ ﴾ (٢)، وقوله أيضاً: ﴿ وَجَمَلُمُ وَفِصَنَلُمُ ثَلَتُونَ شَهْرًا ﴾ (٣)، فإذا أنْقَصْنَا من الثلاثين أربعة وعشرون شهراً بقيت ستة، وهذا الاجتهاد وقع منه في رجل ادّعى أنّ الحمل من امرأته غير صحيح لآنها لم تستوفِ المدّة المعهودة وهي تسعة أشهر، فردّه الإمام علي كرم الله وجهه إلى الحق استنباطاً من القرآن الكريم.

ويُلزم الحداد للزوجة في عدَّةِ الوفاة خاصة، وهو اجتناب جملة التزيُّن باللبس والطِيب والكُحل والعطر إلا لضرورة تداو مثلاً فمسموح لها الكحل ليلاً وتمسحَهُ نهاراً، وكل من تزيَّنَت فقد عَصَت وعليها الإثم، ولكن لا تُبطل العدة بل تحصل منها، وتَلزَمُ بيتها إلا للضرورة القصوى قال الشيخ (عبدالفتاح قريو) في مواضع من باب العدة في (جواهره):

وَيَسلَّزَمُ السِّحِدَادُ لسلَّزَّوْجَاتِ لَسدَى خُسسُوص عِسدَّةِ السوَّفَاةِ وَجَازَ أَنْ تَخْرُجَ فِي حَاجَتِهَا عِنْدَ وُجُودِ الأمن فِي أَوْقَاتِهَا وَلا تَبِيْتُ فِي جَمِيْع المُدَّةِ وَلَه تُسفَسادِفْ لَهُ يُسَرِعُ فُرْ يُبِينِحُ تَرْكَهُ فَسَحَقِق واذرِ (*)

إلا ببَيتها الذي للعِدَّة

وفي هذا المجال يقول صاحب [دليل السالك]: «ووجب على المرأة المتوفَّى عنها زوجها الحداد في مدة عدتِها وهو ترك ما يُتزين به من الحليِّ والطيب والثوب المصبوغ ولا تدخل حمَّاماً ولا تكتحل إلا لضرورة ا(٥)، ودليل ذلك ماروته عائشة وحفصة أنّ رسول الله قال: ﴿ لا يحلُّ لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحدّ على ميت فوق ثلاث إلاّ على زوج أربعة أشهر

⁽١) [دليل السالك] ص: ٩١.

⁽٢) البقرة: ٢٣٣.

⁽٣) الأحقاف: ١٥.

⁽٤) [جواهر الفقه] ص: ١٢٦.

⁽٥) [دليل السالك] ص: ٩١.

وعشراً (۱) وما روته أم سلمة قالت: «جاءت امرأة إلى رسول الله القالت: يا رسول الله إنّ ابنتي توفيّ عنها زوجها، وقد اشتكت عينها أفتكحلهما ؟ فقال رسول الله: لا، مرتين أو ثلاثاً، كل ذلك يقول: لا، ثم قال: إنما هي أربعة أشهر وعشراً، وقد كانت إحداهن في الجاهلية ترمي بالبعرة على بالبعرة على رأس الحول، قال نافع قلت لزينب: وما ترمي بالبعرة على رأس الحول ؟ قالت كانت إذا توفيّ عليها زوجها دخلت حفشاً ولبست شر ثيابها، ولم تمس طيباً ولا شيئاً، حتى تمرّ سنة، ثم تؤتى بدابة حمار أو شاة أو طير فتفتض به، فقلما تفتض بشيء إلا مات ثم تخرج فتعطي بعرة فترمي بها، ثم تراجع بعد ما شاءت من طيب أو غيره، قال مالك: فترمي بها، ثم تراجع بعد ما شاءت من طيب أو غيره، قال مالك: والحفش البيت الرديء، وتفض بمعنى تمح جلدها كالنشرة (۲).

* * *

النفقة

٧٠٧ - وَتَجِبُ السُّكنَى لِمَدْخُولٍ بِهَا
٧٠٧ - إِذَا تَكُنْ دُوْنَ الشَّلاَث طُلِّقَتْ
٧٠٨ - أَمَّا الحوامِلُ فَلَيْسَ لِلطَّلاقْ
٧٠٩ - وَلَيْسَ مِنْ نَفَقَةٍ بَعْدَ اللِّعَانْ
٧١٠ - وَلَيْسَ مِنْ نَفَقَةٍ لِلأَرْمَلَةُ
٧١٠ - بِمِلْكِهَا أَوْ نَفْدِهِ كِرَاهَا
٧١٢ - بِمِلْكِهَا النِّسَاءَ مِنْ بُيُوتِهِنْ
٧١٢ - أَوْ كَانَ رَبُّ البَيْتِ لَمْ يَقْبَلْ كِرَا
٧١٢ - مُحْمِلَةً عِدَّتَهَا فِي دِقَّةٍ
٧١٢ - مُحْمِلَةً عِدَّتَهَا فِي دِقَّةٍ
٧١٤ - مُحْمِلَةً عِدَّتَهَا فِي دِقَّةٍ

كَمَا لَهَا نَفَقَةٌ تَحْظَى بِهَا وَتُحْرَمُ الإِنْفَاقَ إِمَّا اخْتَلَعَتْ مِنْ عَدَدٍ يَمْنَعُهَا مِن الإِنْفَاقُ وَإِنْ بَدَا الحَمْلُ عَلَيْهَا وَاسْتَبَانُ وَحَازَتِ السُّكْنَى إِذَا مَا تَكُ لَهُ وَصَازَتِ السُّكْنَى إِذَا مَا تَكُ لَهُ وَقَدْ أَتَدى: أَنِ اتَّهُ وا الإِلَهَا إلا إِذَا ظَهَرَ أَمْرُ فُحْشِهِنُ فَلْتَحْرُجَنْ مِنْ بَيْتِهِ دُوْنَ مِرَا فِلْتَحْرُجَنْ مِنْ بَيْتِهِ دُوْنَ مِرَا بِالْمَوْضِعِ الَّذِي بِهِ قَدْ حَلَّتِ

⁽١) أخرجه مالك والبخاري ومسلم.

⁽٢) أخرجه مالك والبخاري ومسلم وذكره صاحب [الفقه المالكي وأدلته]، ج٤/٢٠٧.

٩١٧ - وَإِنْ تَكُنْ وَالِدَةٌ فِي عِصْمَتِهُ
 ٧١٧ - لأمْرِهِ جَلَّ عُلاهُ المُسْتَئِينْ
 ٧١٧ - وَرِزْقُهَا عَلَى الأبِ المَوْلُودِ لَهُ

فَلْتُرْضِعَنْ وَلِيْدَهَا لِـمُدَّتِهُ أَنْ تُرْضِعَ الأُمُّ الحَوْلَيْنِ كَامِلَيْنَ وَكِـسْوَةٌ فِسإِنْ يَسِعِسْ فَـوَارِثُـهُ

شرع الناظم يتكلم عن النفقة، وما يجب للزوجة بطلاقها، وهو أمر الأهمية بمكان لأنه تتعلق به حقوق الزوج، وما يجب على الزوج اتجاهها واتجاه أولاده الصغار الذين تكفلهم، والنَّفقة اسم من الإنفاق، جمعها نفقات والنفاق ما يُنفَقُ من الدراهم ونحوها، ومنها الزاد، ومنها ما يُنفق على العيال، وهو ما يُفرض للزوجة من مال للطعام، والكساء والسُّكنى والحضانة (۱۱)، فقد ورد عن (عائشة) أنّ هندا بنت عتبة قالت: يا رسول الله، إن أبا سفيان رجل شحيح، وليس يعطيني ما يُخفُلني وما يكفيك وولدي، إلا ما أخذت منه وهو لا يعلم، فقال: «خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف (۱۲)، وعن عبدالله بن عمرو أن النبي فقال: وكفي بالمرء إثماً أن يضيع من يقوت (۱۳)، والنفقة تقدر بحسب العادة لورود الآية بالنفقة من الوسع وكونها بالمعروف، والعرف مرعي عند المالكية، وقد ذكر (ابن رشد الجدّ) أنّ عرف المدينة لا يلزم أهل الأندلس إذ لكل بلد عرفه وعادته (۱۶).

يقول (ابن عرفة): النفقة قوام معتاد حال الآدمي دون سرف، فخرجَ بالمعتاد غيره كالحلوى والفاكهة، وبالآدمي معتاد البهيمة كاللبن والحشيش، بقوله دون سرف وهو التبذير للأموال فيما زاد على المعتاد)(٥).

يقول (خليل): وللمعتدة المطلقة أو المحبوسة بسببه في حياته

⁽١) [القاموس الفقهي] ص: ٣٥٨.

⁽٢) أخرجه البخاري ومسلم.

⁽٣) أخرجه مسلم وأبو داود.

⁽٤) [الفقه المالكي وأدلته]، ج٤/٢٦٠.

⁽٥) [سراج السالك] ج١١١/٢.

السُّكنى، وللمتوفَّى عنها إن دخل بها، والمسكن له، أو نقد كراءه بلا نقد، وهل مطلقاً أو إلا الوجيبة تأويلان (١)، وحقيقة ما ذكره أن للمعتدة المطلقة طلاقاً بائناً أو رجعياً السُّكنى، سواء بقي حياً أو مات، وتُعامل المحبوسة عن الزواج بسببه نفس المعاملة وللزوجة المتوفى عنها زوجها، وهي في عصمته، السُّكنى مدة عدتها، إن كان الزوج دخل بها، وأطاقت الوطء، سكنَ معها أم لا، شريطة أن يكون السكن له أي: للزوج بملك أو إجارة، وقد دفع الزوج كراءه كله قبل موته، فإن نقد بعضه فلها السُّكنى بقدر ما دفعه، فإن تمت المدة فلا يُلزم الوارث دفع البقية بل تدفعها الزوجة من مالها.

ولئن كان الإنفاق واجباً على مجموعة من الناس، فقد فصّل الفقهاء أنواعهم كإنفاق الأب على الابن حتّى بلوغه وقدرته على التكسّب، وعلى الابنة حتى دخولها على زوجها، وعلى الوالدين المعسرين، وزوجة الأب الفقيرة، فإن وجوبه إنما هو لسدِّ الرمق، وحفظ الحياة، وأما الإنفاق على الزوجة فيحمل هذا المعنى ويُزاد عليه أنه لما وقع من استمتاع بالوطء ومقدماته قال صاحب [سراج السالك]: «لو مضى زمن على من وجبت النفقة عليه، بسبب ملك أو قرابة ولم ينفق لا يُطالب منهما فيما تقدَّم ولو كان مليًا، بخلاف الزوجة فإن لها المطالبة بنفقتها المترتبة عن زمن مضى، إذا كان الزوج ملياً»(٢).

وشروط النفقة أن تكون المرأة مطيقة ومكَّنَتُهُ من وطئها، ويكون زوجها بالغاً مُوسراً، حرّاً كان أو عبداً، إن دخل بها أودعته له، وليس أحدهما مُشرفا على الموت قال صاحب [دليل السالك]: «من قُوتٍ وإدام وإن أكولة وكسرة ومسكن بالعادة بقدر وسعه وحالها وحال البلد، وتزادً المرضع ما تقوى به»(٣)، وقد أشار الناظم إلى سقوط النفقة بالبينونة وهي

⁽١) [مختصر خليل على حاشية الإكليل] ج٣٩١/١.

⁽٢) [سراج السالك] ج٢/١١٤.

⁽٣) [دليل السالك] ص: ٩٦.

الطلاق الثلاث، ويسقط الإنفاق عند الفقهاء عن الزوج المُعسر، وبمنعها الاستمتاع ولو بدون الوطء لغير عذر، وبخروجها بلا إذن منه من بيتها، ولم يقدِرُ على ردِّها، وبينونتها، هذا إذا لم تكن حاملا في الجميع، وإلا فالتَّفقة حينئذِ للحمل، ولها أجرة الرضاع إن كانت مرضعاً»(١) قال صاحب [الفقه المالكي وأدلته]: «والقول بسقوط النفقة هو المشهور في المذهب، وهو قول العراقيين، وقال المغاربة ومنهم الإمام سحنون: إنّ النفقة لا تسقط، لأنها في مقابلة الاستباحة، فمتى كان الاستمتاع مباحاً وجبت النفقة في مقابلة ذلك، ولا تسقط بمنع النكاح»(٢)، وإذا كان المنع متقطعا فإنها تستحق النفقة إذا لم تمنعه، وتسقط نفقتها إذا منعته المباشرة الشرعية.

قال صاحب [سراج السالك]:

وَيمْنعُ الطَّلاقُ أَكْلَهَا مَعَهُ أَو مَنْعَهَا اسْتِمْنَاعاً أَو مُجَامَعَهُ أَو مُجَامَعَهُ أَو مُجَامَعَهُ أَو مُجَامَعَهُ أَو مُجَامَعَهُ أَو خَرَجَتْ بِغَيْسِ إِذْنِهِ وَلا لِرَدِّهَا يَقْوَى إِذَا لَم تَحْمِلاً^(٣)

وقد ذكر الناظم أنّه لا حق للمختلعة في النفقة ولا للملاعنة، فمن طلبت الخُلعَ سقطتْ نفقتها عليه، وكذلك من اتَّهمَهَا زوجها بالفاحشة أو نفى حملها وتلاعنًا، سقطتْ نفقتها على الزوج.

والتفصيل أن الحوامل يُنفق عليهن - إنْ طُلِّقن طلاقاً بائناً - نفقة الحمل، وذلك زيادة على السُّكنى ولو كانت مختلعة منه، أو كان الطلاق ثلاثاً كانت السكنى له أو لغيره أو بكراء نقده أم لا، وهذا كله مراعاة للحمل، أما غير الحامل إذا طُلقت طلاقا بائنا ثلاثا أو دونه أو اختلعت فلا نفقة لها لذلك قال:

أمَّا الحَوَامِلُ فَلَيْسَ للطَّلاقِ مِنْ عَدَدِيَمْنَعُهَا مِنَ الإنْفَاقِ

⁽۱) [نفسه] ص: ٩٦.

⁽٢) انظر [الفقه المالكي وأدلته]، ج٢٦٨/٤.

⁽٣) [سراج السالك]، ج١١٦/٢.

ويستثنى من هذا اللّعان، فإن الملاعنة لا نفقة لها ولو كانت حاملاً، وأما الأرملة وهي زوجة الميّت فلا نفقة لها من تركة الميت مدَّة عدتها، لأن النفقة نظير الاستمتاع وقد انعدم بالموت، قال صاحب [سراج السالك]: فإن أنفقت على نفسها من تركة المتوفى، حاسبَهَا الورثة على ذلك، من نصيبها منها أي التركة، ولكن السُّكنى ثابتة لها بشرطين لخصهما صاحب [السراج] بقوله:

وَامْنَعْ وَلُو بِالْحَمْلِ مَنْ تُلَاعِنُ وَزَوْجَة الْمَيْتِ لَكِنْ تَسْكُنُ وَامْنَعْ وَلَوْجَة الْمَيْتِ لَكِنْ تَسْكُنُ إِنْ نَقَدَ النَّوْءُ الْكِرَا مِنْ قَبْلِ الْمَوْتِ أَو مِلْكِ لَهُ فِي الأَصْلِ(١)

ويذكر الفقهاء أن الزوج إذا كان موسراً وامتنع عن نفقة زوجته، فيطالب بأن يطلق أو ينفق، فإن امتنع من الأمرين، أمهل مدّة ثم طلق عليه، وقيل يطلق عليه حالاً وهو المعتمد^(٢)، ويطلق على الغائب على خلاف، ولكن بعد التلوّم له ويشرك في هذا الغائب والحاضر، ولكن الغائب يمهل من باب أولى إذْ ربما يكون له حجة، وقال (الونشريسي) بهذا القول الأخير وحبذه)^(٣).

ثم شرع يتكلم عن عدم خروج المرأة من بيت زوجها بعد حصول طلاقها، حتى تنتهي العدة، وهذا دليله في الآية الكريمة: ﴿يَأَيُّهَا النَّيُ إِذَا طَلَقْتُدُ النِّسَآةَ فَطَلِقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَ وَأَحْشُوا الْعِدَّةُ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمٌ لَا تُمْرِجُوهُنَّ مِنْ بُوتِهِنَ وَلَا يَغْرَجُوهُنَّ مِنْ بُوتِهِنَ وَلَا يَغْرَجُوهُنَ مِنْ بُوتِهِنَ وَلَا يَغْرُجُونَ إِلَّا أَن يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةً ﴾ (٤).

ويقول العلماء: لا يجوز للمرأة أن تخرج من مسكن النكاح ما دامت في العدة، ولا يحق لزوجها أن يُلزمها بالخروج منه، ولا تخرج إلا للضرورة القاهرة، فإن خرجت أَثِمت وتبقى العدة صحيحة، وتخاطب

نفسه، ج۲/۱۱۷.

⁽۲) نفسه، ج٤/٢٧٢.

⁽٣) نفسه، ج٤/٢٧٢، و [عدة البروق]، ص ٣٣٣.

⁽٤) الطلاق: ١.

بهذا المطلقة الرجعية والمبتوتة، إذ هما في هذا سواء.

قال (الإمام مالك): المعتدة تخرج في النهار في حوائجها، وتلزم منزلها وجوبا بالليل، ودليله في هذا وقد وافقه الحنابلة فيه حديث (جابر بن عبدالله) قال: طُلقت خالتي فأرادت أن تجُذَّ نخلها، فزجرها رجل أن تخرج، فأتت النبي فقال: بلى، فجذي نخلك، فإنَّك عسى أن تصدَّقي أو تفعلي معروفاً(١).

قال صاحب [الرسالة]: «ولا تخرج من بيتها في طلاق أو وفاة حتى تُتمَّ العدة، إلا أن يخرجها ربُّ الدار ولم يقبل من الكراء ما يشبه المثل، فلتخرج وتقيم بالموضع الذي تنتقل إليه، حتى تنتهي العدة»(٢) وهذا تمام الوضوح في شرح قول الناظم:

لا تُخْرِجُوا النِّسَاءَ مِنْ بُيُوْتِهِنْ أَوْ كَانَ رَبُّ البَيْتِ لَمْ يَقْبَلْ كِرَا مُكْمِلَةً عِدَّتَهَا فِي دِقَّةِ

إلا إِذَا ظَهَرَ أَمْسِرُ فُحْسِهِنَ فَالْمَا وَ فَحَسِهِنَ فَالْمَا وَفَى مِرَا فَلْتَخُرُجَنْ مِنْ بَيْتِهِ دُوْنَ مِرَا بِالْمَوْضِعِ الَّذِي بِهِ قَدْ حَلَّتِ

ثم شرع يتكلم عن الرضاع من طرف أم الولد المطلقة، فالقاعدة أنه يجب عليها أن ترضع ولدها، إذا كانت في العصمة، أو مطلقة طلاقا رجعيا، وليس لها أجر في نظير ذلك، ولا حد لأقلِّ الرضاع، وأكثره ما نصت عليه الآية، وهو الحولان الكاملان، إلا إذا كانت عالية القدر بحيث لا يُرضع مثلها، فلا يجب إذا قبِلَ الصبي سواها، أما المطلقة طلاقا بائنا أو رجعيا، ولكنها خرجت من العصمة بانتهاء عدتها، فإنها تُرضع بالمقابل أي بالأجرة كحق لها على أبيه، لما رواه أبو داود من قوله على المَرْأَةِ التِي طَلَّقَهَا زَوْجُهَا وأَرَادَ أَخْذَ وَلَدِهَا: «آنْتِ أَحَقُ بِهِ مَا لَمْ تَنْكِحِي»(٣).

قال الفقهاء: وتُرضعه أمه التي لا يلزمها الشرع برضاع إلا بالأجرة،

⁽١) رواه الإمام مسلم، ينظر (القرطبي) ج١٥٤٣/١٨، والصابوني [روائع البيان] ج١٩٩/٧٠.

⁽٢) متن الرسالة على حاشية [الثمر الداني]، ص: ٤٩٠.

⁽۳) رواه أبو داود.

إذا كان أبوه آيلاً إلى فقر مدقع، أو مات فلا معنى لمطالبته بالأجرة، ويكون إرضاعها في هذه الحالة بلا أجرة، كل ذلك إذا كان الصبي لم يَرِث مالاً يُدفع منه لمن تُرضعه، قال الشيخ [محمد عبدالفتاح قريو]:

وَأَرْضَعَتْ هُ دُونَ أَجْرِ اسْتَقَرْ إِذَا أَبْدِهُ مَسَاتَ أَوعَتْ أَوْسَدُ الْمَسَقَّ وَ الْمُتَا أَجُرَتْ مِنْ مَالِهَا مَنْ يُرْضِعُ (١)

وأما خروج المرأة الذي ذكر في الآية في قوله: ﴿إِلَّا أَن يَأْتِينَ يَفْحِشَةِ مُبَيِّنَةً ﴾ (٢) ، فاختلف الفقهاء في معناها باختلاف السلف في تفسيرها، فقد قال (ابن عمر): «خروجها قبل انقضاء العدة فاحشة» وقال الحسن وزيد بن أسلم: «هو أن تزني فتَخرج للحد» وقال قتادة: «إلا أن تنشز فإن فعلت حَلَّ إخراجها». قال (أبو بكر بْنُ العربي) بعد أن ردَّ الأقوال المختلف فيها وناقش ورجح: «وأما من قال إنه الخروج بغير حق فهو صحيح وتقدير الكلام: لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن شرعاً إلا أن يخرجن تعدِّياً ".

ثم شرع يتكلم عن رضاع الولد، وفيه قال المالكية:

الرّضاع على الزوجة ما دامت الزوجية، إلا لشرَفِ الزوجة وموضعها المانع من إرضاع مثلها، فعلى الأب رضاعه في مَالِهِ، فإن طلّقَها فلا يُلزمُها رضاعه، إلا أن يكون الولد غير قابل سواها فتلزمُ بذلك ـ قال صاحب [سراج السالك]:

وَيُسَلَّنِهُ السَّرَّوجَةَ والسَّرَّجُ عِسَيَّهُ إِرْضَاعُ طِفْلَهَا سِوَى العَلِيَّهُ أَو مِنْ العَلِيَّةُ أَو مِنْ لَا يَرْضَى الصَّبِيْ ظِنْسراً سِوَاهَا أَو بِإِغْدَامِ الأبِ (3)

⁽١) [جواهر الفقه] ص: ١٢٩.

⁽٢) الطلاق: ١.

⁽٣) [تفسير القرطبي] ج١٥٦/١٨.

⁽٤) [سراج السالك] ج١١٧/٢.

ودليل الأمر بالإرضاع وتحمُّل الوالد النفقة حالة وجوبها عليه على حسب حاله، قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَلَكُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرْلَكُنَّ مَوْلِيَهُ فَا كَوْلَكُنْ كَرْضِعْنَ أَوْلَلَكُنَّ مَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّمَنَاعَةُ وَعَلَى الْوَلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِشْوَتُهُنَّ بِالْمَرُوفِ لَلَا تُكَلَّفُ نَفْسُ إِلَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ وَلِيَانِهُ وَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ وَلِيَانِهُ وَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ وَلِكَ مُولُودٌ لَهُ وَلِدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ وَلِيَانِهُ وَاللّهِ مَا اللّهُ وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ وَلِدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا مَوْلُودٌ لَلْهُ وَلِلْهِ مَا اللّهُ وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ وَلَا مَوْلُودٌ اللّهُ وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ اللّهُ وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ وَلِلْمَا مَا اللّهُ وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ وَلَا مَوْلُودُ لَلْهُ وَلَا مَوْلُودُ اللّهُ وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ اللّهُ وَلِمُ اللّهُ وَلَا مَوْلُودٌ لَلْهُ وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ مَا اللّهُ اللّهُ مَوْلُودُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللللللللللللللّهُ

والآية عامّة في ذات الزوج والمطلقة من زوج معسر، وقوله تعالى: ﴿ وَيَضِعَنَ ﴾ خبر مراد به الأمر، قال (القاضي عبدالوهاب): لا فائدة من إيراده للخبر دون الأمر (٢)، وقد نفى ذلك الشيخ (ابن عاشور) وحمل هذه الآية على الطلاق معتبراً إياه من العام الذي أريد به الخاص (٣)، وقوله: ﴿ لا تُعْمَلَدٌ وَلِدَهُ اللهِ مِن القرآن عن التسبب في إلحاق الضرر بالوليد المرضع عن طريق المضارة أو التعنت من أحد الطرفين ممّا عبر عنه بوضوح ودقة، ووجه الامتناع إذا كان الوالد لا يملك مالا أو أن يكون الولد لا يقبل غيرها، وفي هذه الحالة فإنّه يجب عليها الإرضاع لأنّه تتعلق به حياة الصبي، وفي هذا النّص عموم ترغيب للوالدات أن يرضعن أولادهنّ، وإذا كما يقول (القرطبي) بداعي الشفقة والرحمة، وبه قال (ابن عاشور) (١٤)، وإذا اختلف الوالدان في نقص مدة الرضاع أو إتمامها فالحكم يكون لمن طلب اختلف الوالدان في نقص مدة الرضاع أو إتمامها فالحكم يكون لمن طلب الم يجب إلى ذلك، فلا داعي له ولا يؤثر في الولد إطلاقاً (٥) وقد حددت المدة ورغبت الوالدة فيه، لما له من نفع للولد قال الله السبي أعظم بركة عليه من لبن أمه (٢٠).

⁽١) البقرة: ٢٣٣.

 ⁽۲) انظر [الإشراف]، ج۲/۸۰۹، و [المعونة]، ج۲/۹۳۶، و [الفقه المالكي وأدلته]، ج.۷۸۰/٤.

⁽٣) [التحرير والتنوير]، ج٢٩/٢ ـ ٤٣٠.

⁽٤) [أحكام القرآن]، ج٣/١٦٠، و [التحرير والتنوير]، ج٢/٤٣٠.

⁽٥) [الفقه المالكي وأدلته]، ج٤/٢٨٦ ـ ٧٨٧.

⁽٦) قال حبيب بن طاهر عن هذا الحديث: (استدل به ابن رشد الجد ولم أقف على من خرّجه)، انظر [الفقه المالكي وأدلته] ج٢٨٦/٤.

الخضانة

٧١٨ - وَتَحْضُنَنْ وَلِيْدَهَا فِيْمَا عُرِفْ
 ٧١٧ - وَقَدِّمَنْ مِنْ بَعْدِ ذَاكَ جَدَّتَهُ
 ٧٢٠ - فَحَالَةُ الحَالَةِ أَوْ عَمَّتُهَا
 ٧٢٧ - فَالأَبُ فَالأُخْتُ فَعَمَّةٌ لَـهُ
 ٧٢٧ - بِنْتُ أَخِيهِ أَوْ بَنَاتُ أُخْتِهِ
 ٧٢٧ - وَالجَدُّ لِلأْبِ أَوْ ابْنُ الإِخْوَهُ
 ٧٢٧ - وَقَدَّمُوا الشَّقِيْقَ قَبْلَ غَيْرِهِ
 ٧٢٧ - وَقَدَّمُوا الشَّقِيْقَ قَبْلَ غَيْرِهِ
 ٧٢٧ - فَإِنْ تَسَاوَوْا فَالْمِعْيَارُ الشَّفَقَةُ
 ٧٢٧ - فَإِنْ تَسَاوَوْا فَالْمِعْيَارُ الشَّفَقَةُ

لِلاحْتِلامِ وَالأَنْثَى حَتَّى تُرَفُ لأُمُّهِ فَاإِنْ أَبَتْ فَحَالَتُهُ أَوْ جَدَّةٌ لِللابِ تَأْتِي بَعْدَهَا أَوْ عَمَّهُ السوَالِدِ أَوْ خَالَتُهُ ثُمَّ السوَصِيُّ أَوْ أَخْ لَهُ احْصِهِ وَالعَمُّ وَابْنُهُ تَمَامُ العُصْبَهُ وَفِي الأُخْوَةِ الَّيْسِي لأُمُّهِ وَصَوْنُهُ المَحْضُونَ صَوْنًا مُطْلَقًا وَصَوْنُهُ المَحْضُونَ صَوْنًا مُطْلَقًا

شرع الناظم هنا يتحدث عن الحضانة، وهي ابتداء بفتح الحاء وكسرها والفتح أشهر، مأخوذة من الحضن وهو الجنب، لكون الحاضنة تضم المحضون إلى جنبها.

ويُقالُ في اللغة: حضنَ الصبيَّ حَضناً وحضانة جعله في حضنه، أو رعاه وربَّاه والحضانة شرعاً تربية من لا يستقلُّ بأموره بما يُصلحه، ويقيه عمَّا يضره، ولو كان كبيراً أو مجنوناً، يقول (ابن عرفة): «الحضانة هي حفظ الولد في مبيته ومؤونة طعامه ولباسه ومضجعه وتنظيف جسمه» وقريباً من هذا جاء تعريف صاحب [دليل السالك](۱)، وقال (الجزيري): «وفي الشرع حفظ الصغير والعاجز والمجنون والمعتوه، مما يضره قدر المستطاع، والقيام بتربيته ومصالحه من تنظيف وإطعام وما يلزم لراحته»(۲).

لقد بدأ الناظم الكلام حول استحقاق الحضانة إذ هي في الأصل من حق الأمِّ بعد طلاقها، وتبقى ذات حق في ذلك، إلى أن تموت أو تتزوج، وحاصل ذلك أن الحضانة للطفل الذكر تستمر لغاية بلوغه، وعبَّر عنه الناظم

⁽١) [دليل السالك] ص: ٩٧.

⁽٢) [الفقه على المذهب الأربعة]، ج٤/٤٥.

بالاحتلام، وأما الأنثى فتستمرّ حضانتها إلى أن تُحمل إلى بيت زوجها بعد نكاحها، وقد ذكرنا ذلك من قبل.

قال صاحب [الرسالة]: "والحضانة للأم بعد الطلاق إلى احتلام الذكر ونكاح الأنثى ودخول بها" (١) وذلك واضح الدلالة في أن الحضانة حقٌّ للأم بعد الطلاق، وبعد وفاة زوجها أيضاً ما لم تُسقطها، ويستمر ذلك إلى احتلام الذكر، وإلى نكاح الأنثى التي دُخلَ بها فعلاً.

ثم يشرع في تبيان مراتب الحضانة التي هي القيام بشأن المحضون، فهي للأم ابتداء لأنها المباشرة للولادة، ووجوبها فهي بذلك أحق من غيرها، وللأب التوجيه وتعليم الكتابة والقراءة والصناعة والتأديب، وتسقط حضانتها على الولد إذا بلغ، ولا تسقط النفقة على أبيه حتى يُصبح قادراً على التكسُّب ولو بلغ قبل ذلك، ويشترطون العقل والتكسُّب (٢).

ثم إن المستحقين للحضانة بعد الأم إذا سقطت حضانتها بزواج، أو أصابها مانع، من قيامها بواجبها كالجنون، أو الفسق المُجاهَرِ به، فلا تكون مأمونة على المحضون، فإن الحق ينتقل منها إلى غيرها. وتكون أولى الناس باستحقاق الحضانة بعد الأمِّ أو هي في العاطفة تجاه الطفل مثلها، وهي أمُّ الأم أي: الجدة للأم، فإن كانت موجودةٌ ولم تقدر على الحضانة لمانع من الموانع، انتقلت الحضانة للخالة، وهي أخت أمِّ الصبيِّ نسباً، فإن لم تكن فخالات أم الصبي إن وُجدن.

فإذا لم يوجد من جهة أمّه من يحضن، انتقل الأمر إلى جهة أبيه وأول مُستحق لذلك الابن فالجدة أم الأب، فإن لم يكن له جدة فإن الأولى بذلك أبوه، وهو قول صاحب [دليل السالك] ونقل عن (أبي البركات) تَقدُّم عمَّة الأب على الأب، ثم يكون الأحق بالحضانة بعد الأب أخت الصبي، سواء كانت شقيقة أو لأب أو لأم، ثم ينتقل الحق للعمَّة

⁽١) متن الرسالة على حاشية [الثمر الداني] ص: ٤٩١.

⁽٢) [سراج السالك] ج١١٩/٢.

أخت الأب، ومن أي جهة كانت شقيقة أو لأب أو لأم، فإن استوين في الرتبة، ورغبن كُلهن في الحضانة في نفس الوقت، قُدِّم الأكثر كفاءة، وتُعتبر الكفاءة هنا بالصيانة والحفظ والحنان والعطف على المحضون فإن تقدَّمت الخالات جميعهن وهنَّ في رتبة واحدة، يُنظر إلى أقدرهن على الحضانة فتُسند إليها العملية.

وأما إذا كانت أخوات مثلاً لأبوين ولأم ولأب، فالمقدَّم الشقيق على غيره، ويُقاس هذا على الميراث لأن تقديم الشقيق أولى من الأخ أو العمِّ لشطر فقط أي لأم أو أب، وقد ورد في [الرحبية] قول (الإمام الرحبي):

وَالْأَخُ وَالْسِعَسِمُ لأُمُّ وَأَبِ أُولَى مِنَ المُدْلِي بِشَطْرِ النَّسَبِ(١)

وقد لخّص صاحب [الرسالة] ذلك بقوله: «وذلك بعد الأم إن ماتت أو نُكحت للجدة ثم الخالة، فإن لم يكن من ذوي رحم الأم أحد، فالأخوات والعمات، فإن لم يكونوا فالعصبة» (٢)، والظاهر في الفقه أن وجه التقديم لبعض الحاضنين على بعض على ما رُتب فيما سلف، إنما هو قوة الشفقة في المقدم: «ولذا لو عُلم قلّة الحنان والشفقة ممن كانت مرتبته التقديم في الحضانة، وعلم الشفقة والعطف ممن مرتبته التأخير، لقُدِّم هذا على ذاك (٣)، وقال المالكية يشترط في الحاضن أن يكون ذا عقل، إذ لا تصح حضانة المجنون، ولو كان يجن أحيانا ويفيق أحيانا أخرى، ويقاس على المجنون من به خفة وطيش، كما يشترط فيه القدرة على القيام بشأن المحضون، فلا يكون هرماً قد بلغ من الكبر عتيا، ولم يستطع حمل نفسه ولا قضاء مصالحه، إلا من يكون له من يحضن تحت إشرافه فلا ضير، ويلحق بهذا الأعمى والأصم والأخرس والمريض والمقعد وغيرهم، ويشترط وبحود بيت يحفظ المحضون عن الفساد، وأن يكون مأمونا في دينه فلا

⁽۱) سبط المارديني [شرح الرحبية في علم الفرائض] دار الهدى عين مليلة، الجزائر 1991 ص: ٨١.

⁽٢) متن الرسالة على حاشية [الثمر الداني] ص: ٤٩٢.

⁽٣) [الثمر الداني شرح الرسالة] ص: ٤٩٢.

حضانة لفاسق، وأن يكون رشيداً خالياً من الأمراض المعدية، وأن تكون المرأة غير متزوجة (١).

* * *

الرّضَاعُ

٧٧٧ - وَكُلُّ مَا وَصَلَ جَوْفَ الوَلَدِ
٧٧٧ - وَإِنْ تَكُنْ بِمَصَّةٍ مِنْ لَبَنِ
٧٧٨ - خِلالَ حَوْلَيْ الرَّضَاعِ اللاَّذِمَينُ
٧٧٧ - وَحَرَّمُوا مِنْ رَضْعَةٍ كَالنَّسَبِ
٧٧٧ - يُفَرَّقُ الزَّوْجَانِ تَوَّا بِالبِدَارُ
٧٧٧ - مِنْ طَرَفَيْهِ أَوْ ثُبُوْتٍ دُوْنَهُ
٧٧٧ - مِنْ رَجُلِ وَامْرَأَةٍ أَوْ مَرْأَتَيِنْ
٧٧٧ - أَوْ يَشْهَدَنْ عَلَيْهِ عَدْلانِ ثِقَاتُ
٧٧٧ - وَلَيْسَ تُجْزِي فِي الإثبَاتِ الوَاحِدَهُ

مِسنْ رَضْعَةٍ وَاحِسدَةٍ أَوْ عَسدَةٍ وَاحِسدَةٍ أَوْ عَسدَةٍ وَاحِسدَةٍ أَوْ عَسدَةٍ وَاحِسدَةٍ أَلَّ عَسلَا مِن أَلْكُمْ فَسَنِ الطَّرَفَينُ وَاخْساعِ المُوْجِبِ وَافْسَخُ النِّكَاحُ أَصْلاً بِالإقْرارُ مِسنَ الألسى بِسقُرْبِهِ يَسدُرُونَهُ مِسنَ الألسى بِسقُرْبِهِ يَسدُرُونَهُ إِذَا فَشَا مِنْ قَبْلِ عَقْدِ الطَّرَفَينُ أَوْ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ فِسي تُسبَاتُ وَإِنْ فَشَا الخَبَرُ فَاحْصِ القَاعِدَهُ وَإِنْ فَشَا الخَبَرُ فَاحْصِ القَاعِدَهُ وَإِنْ فَشَا الخَبَرُ فَاحْصِ القَاعِدَهُ

بدأ يتكلم في هذا الفصل المختصر عن باب الرضاعة، وهو من أهم أبواب الفقه، والرضاعة في اللغة من قولنا رضع أمّه رضعاً ورضاعاً، ورضاعة [بالفتح والكسر للراء]، وقال (ابن الأعرابي) هي بالكسر أفصح فيقال: (رضاعة) و(رضاعٌ) ومعناها امتصَّ ثديها أو ضرعَها (٢)، وقد ورد المصطلح في القرآن الكريم: ﴿وَالْوَلِلانُ يُرْضِعَنَ أَوْلَلاهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ المصطلح في القرآن الكريم: ﴿وَالْوَلِلانُ يُرْضِعَنَ أَوْلَلاهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنٍ لِمَنْ أَرَادَ المعرب عارض عُدَّ ذلك رضعة، وهو شرعاً اسم لحصول لَبَن امرأة أو ما لغير عارض عُدَّ ذلك رضعة، وهو شرعاً اسم لحصول لَبَن امرأة أو ما

⁽١) [الفقه المالكي وأدلته]، ج٤/٥٩٨.

⁽۲) [القاموس الفقهي] ص: ۱٤٩.

⁽٣) البقرة: ٢٣٣.

حصل منه، في معدة طفل أو دماغه (۱)، وقال صاحب [الفقه المالكي وأدلته]: «وشرعاً وصول لبن امرأة، وإن ميتة أو صغيرة لم تطق لجوف رضيع، وإن بسعوط أو حقنة تغذي أو خلط بغيره، إلا أن يغلب عليه في الحولين أو بزيادة شهرين إلا أن يستغني ولو فيهما» (۲).

وقد أشار الناظم إلى أن ما وصل جوف الولد، من رضعة واحدة أو عدد، وإن يكن بمصّة في زمن الرضاع، بهذا المعنى يحصل ولو بمرة واحدة، على أن تلتزم شروط الرضاع، وهو كونه في الحولين، فلا معنى لما يصل إلى جوف الرضيع ما بعد الحولين.

واختلف في المراد بالوالدات في الآية التي قال فيها المولى: ﴿ وَالْوَلِدَتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ﴾ (٣)، فقال مجاهد والضحاك والسدي إنَّهن المطلقات لورود الآية في السياق المقصود بالوالدات وهو الزوجات (٤).

وقال القاضي أبو يعلى وأبو سليمان الدمشقي المراد بالوالدات العموم أي: جميع الوالدات، سواء كن مزوَّجات أو مطلقات لعموم اللفظ، ولا دليل على التخصيص.

وعن وجوب الرضاع قال (مالك): أنه واجب على الأم في حال الزوجية، فهو حق عليها إذا كانت زوجة، وخاصة إذا لم يقبل الصبي غيرها، أو لم يُوجد الأب الذي يدفع الأجرة، واستثنوا الشريفة بالعرف.

أما المطلَّقة طلاقاً باثناً، فلا تُطالب بالرضاع، ولا يُجبر عليها، إلا إذا َ شاءت فهي أحق بالرضاعة من غيرها، ولها أجرة المِثل^(٥).

⁽١) الأنصاري نقلاً عن [القاموس الفقهي] ص: ١٥٠.

⁽۲) [الفقه المالكي وأدلته]، ج١/٢٣٦.

⁽٣) البقرة: ٢٣٣.

⁽٤) أبو حيان [البحر المحيط] ج٢١٦/٢.

⁽٥) القرطبي [الجامع لأحكام القرآن] ج١٦١/٣.

وذهب الجمهور إلى أن الأمر للندب إلا عند رفضه المراضع، أو عجز الوالد عن استئجار ظئر تُرضع وليده، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وإِنْ تَعَاسَرْتُم فَسَتُرْضِعُ لَهُ أُخْرَى﴾(١).

وأما قوله: [وإن تكن بمصَّة من لَبَن، واحدة مرهونة بالزمن] فإنه الأحوط ولا بد من مراعاة حساسية هذا الموضوع لما فيه من شبهة الرابطة بالرضاع، وما يترتب عليه من أحكام وعلاقات، تُحدد مصير الأسرة.

قال صاحب [دليل السالك]: «كل ما وصل ولو شكّاً إلى جوف الرضيع ولو مصة واحدة من لبن امرأة وإن ميتة أو صغيرة لم تطق الوطء، وإن بسعوط أو حقنة تغذي أو خلط بغيره إلا أن يغلب الغير عليه»(٢)، فلو وصل إلى جوف الطفل في العامين المحددين للرضاعة، لبن أنثى تُرضع عادة وزاد البعض شهرين زيادة فوق العامين، لأن ما قارب الشيء أعطي حكمه لمزيد من الحيطة في هذا الموضوع بالذات، فإنه تترتب عليه أحكام الرضاع الشرعية، وهذا مذهب الإمام مالك رضي الله عنه.

قال صاحب [سراج السالك]:

إِنْ حَلَّ جَوْفَ الطَّفْلِ فِي عَامَيْنِ لَبَنُ أَنْفَى أُو يَنْ ذُشَهْرَيْنِ وَلَا مَنْهُ الْمَذْهَبِ (٣) حَرِمْ بِه مَا حَرَّمُوا بِالنَّسَبِ إِلا الذِي اسْتَثْنَاهُ أَهْلُ المَذْهَبِ (٣)

وذكر صاحب [الرسالة]: «ولا يحرم ما أُرضع بعد الحولين، إلا ما قرب منهما كالشهر ونحوه وقيل والشهرين، وقيل لو فصل قبل الحولين فصالاً استغنى فيه بالطعام، لم يحرم ما أرضع بعد ذلك»(٤).

⁽١) الطلاق: ٦.

⁽٢) [دليل السالك] ص: ٩٥.

⁽٣) [سراج السالك] ج١٠٧/٢.

⁽٤) متن الرسالة على حاشية شرح [الثمر الداني] ص: ٤٨٧.

وقد ورد في هذا الحكم حديث عن النبي الله قال: «لا يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعَةِ إِلا مَا فَتَقَ الْأَمْعَاءَ وكَانَ قَبْلَ الفِطَامِ، ومَنِ اسْتَغْنَى عَنِ الطَّعَامِ وعَنِ اللَّبَانِ فَقَدْ فَتَقَتْ أَمْعَاوُهُ (١)، وفي حديث آخر: «إِنَّمَا الطَّعَامُ وعَنِ اللَّبَانِ فَقَدْ فَتَقَتْ أَمْعَاوُهُ (١)، وفي حديث آخر: «إِنَّمَا الرَّضَاعَةُ مِنَ المَجَاعَةِ (١). على أن لا حكم لما ارتضع المولود بعد الحولين، ولقوله عليه السلام: «لا رضاعة إلا مَا كَانَ فِي الحَولَينِ (١) وهذا الخبر مع الآية والمعنى ينفي رضاعة الكبير وأنه لا حرمة له، وقد رُوي عن (عائشة) القول به، وبه يقول (الليث بن سعد) ورَوى وقد رأبو موسى الأشعري) أنه كان يرى رضاع الكبير، وروي عنه الرجوع عنه الرجوع عنه الرجوع عنه "أبو موسى الأشعري) أنه كان يرى رضاع الكبير، وروي عنه الرجوع عنه الرجوع عنه الرجوع عنه "أنه".

والمروي عن أبي موسى الأشعري أن رجلاً قدم بامرأته من المدينة فوضعت فتورَّم ثديها، فجعل يمجُّه ويصبه فدخل بطنه جرعة منه، فسأل أبا موسى فقال: بانت منك امرأتك، فأتي ابن مسعود فأخبره، فأقبل بالأعرابي إلى أبي موسى الأشعري فقال: أرضيعاً ترى هذا الأشمط؟ إنما يحرم من الرضاع ما ينبت اللحم والعظم، فقال الأشعري: لا تسألوني عن شيء وهذا الحبر بين أظهركم قال (الجصاص): وهذا يدل على أنه رجع عن قوله الأول إلى قول ابن مسعود (٥).

ويحرم بالرضاع ما يحرم بالنسب إلا ما استثناه أهل المذهب في ستِّ نسوة هن حسب الترتيب مفصلات في الجدول التالي:

⁽١) رواه الترمذي والنسائي.

⁽٢) رواه البخاري ومسلم والدارمي [المعجم المفهرس] ج٢٠٣/١.

⁽٣) رواه مالك في [الموطأ] ومثله ما رواه الترمذي: «لا رضاعة إلاّ لمن أرضع في الصغر»، [المعجم المفهرس]، ج٢٦٦/٢.

⁽٤) القرطبي [أحكام القرآن] ج ٤٨٦/١.

⁽۵) نفسه، ج۱/۶۸۹.

٣) أم ولد	٥) أخت	٤) جدة	٣) أم الخال	٢) أم العمة	١) أم الأخت	حالة
الأبن	ولدك من	الابن من	أو الخالة من	والعم من	والأخ من	
	الرضاع	الرضاع	الرضاع	الرضاع	الرضاع	
إن أرضعت	لو أرضعت	فلو أرضعت	فلو أرضعت	فإن	لأنها إن	الشرح
امرأة أجنبية	امرأة أجنبية	امرأة أجنبية	امرأة خالك	ارضعتهما أي	أرضعتهما	
ولد ابنك	ولدك جاز	عنك ابنك	أو خالتك لم	العم والعمة	فلا تحرم	
جاز لك	لك نكاح	جاز لك	يكن الرضاع	امرأة لم	عليك، بينما	
نكاحها إذ لو	بنتها وهي	نكاح أمها	مانعاً لك من	تحرم على	أمهما من	
كانت أمه	أخت ولدك	فلو كانت من	الزواج منها	ابن أخيها إذا	النسب إما	
نسباً لحُرم	من الرضاع	النسب	لكنها لو	أراد زواجها	أمك أو	
عليك لأنها	ولو كانت من	لكانت أم	كانت أمهما	بينما لو كانت	زوجة أبيك	
آنذاك لا تعدو	نسب فهي إما	زوجتك وهي	نسبا فهي إما	مننسب	فكلاهما	
أن تكون	بنتك أو	أم ولدك	جدتك للأم	لحرمت لأنها	حرام	
زوجة ابنك	ربيبتك وهما	فتحرم	أو زوجة	إما جدة لك		
	حرام		جدك للأم	وإما امرأة		
			وهما	جدك وهما		
			محرمتان	حرام		

قال الشيخ (محمد عبدالفتاح قريو) في حصر هؤلاء الستة اللائي لا تنطبق عليهن عادة [يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب]:

وَحَرِمَ الرَّضَاعُ مِنْ بِالنَّسَبِ أُمُّ أَخِ، وَالسَّحَالِ ثُمَّ السعَمِ وَجَدَّةِ السوَلَدِ ثُمَّ أُخْتُهُ

يَحْرُمْنَ إلا سِتَّة فِي المَذْهَبِ وَوَلَسِدُ السولَسِدِ دُوْنَ وَهُسِم فَقَدْ تَحِلُّ لَكَ تِلْكَ السَّتَّةُ (()

والحال أن الرضيع عموماً في هذا الباب، يُقدَّر ولداً للتي أرضعته، وولداً لصاحبه أي صاحب اللبن، وهو زوج المرضع، فكأنه بهذا المعنى قد ولد من بطنها وظهره من حين وطئه لها، لانقطاع اللبن ولو كان الوطء حراماً، ثم يشير الناظم إلى ضرورة فسخ النكاح إذا ثبت الرضاع الموجب للفسخ ويجب الفسخ كما عند الفقهاء بأحد أمرين:

⁽١) محمد عبدالفتاح قريو [جواهر الفقه] ص: ١١٣.

أ - إقرارٌ بالرضاع بأن تصادقا عليه، أو أقرَّ الزوج المكلَّف به، أو أقرَّت الزوجة البالغة قبل العقد، إن ثبت فيها ببيِّنة.

ب - ثُبوت الرضاع بغير إقرار برجل مع امرأة أو بامرأتين إن فَشَا قبل العقد ولا تَشترط العدالة مع الفشو على الراجع، أو بعدلين أو عدل وامرأتين مطلقاً لا بامرأة وفشا(١).

قال صاحب (جواهر الفقه) في تلخيص هذا المبحث:

وَالفَسْخُ لِلنِّكَاحِ حَثْماً سَادِ وَفِي سِوَى الإقْرَادِ بِالعَدْلَيْنِ كَذَا فَشُوّ قَبْلَهُ قَدْ يَثْبُتُ كَذَا فِشُوّ قَبْلَهُ قَدْ يَثْبُتُ كَذَا فِامْرَأَتَيْنَ لا بِوَاحِدَه

إِنْ ثَسبُستَ السرَّضَاعُ بِسالإِفْسرَادِ يَسشُبُستُ أَو عَسدْلِ وَامْسرَأَتَسيْسنِ بِسرَجُسلِ وَامْسرَأَةِ تُسسْسَفْ شبستُ مَا لَهُ تَكُنْ أُمُّ صَغِيْرٍ شَاهِدَه (۲)

ونظراً لحساسية الموضوع وأهميته في تحديد مصير الزواج بين الطرفين فقد أولته الشريعة أهمية خاصة، فإن ثبت الرضاع يقيناً بالإقرار، أو البينة الواضحة، فلا شك في حُرمة الزواج بين الطرفين، لثبوت العلاقة شرعاً بالكتاب والسنة.

فإن تعذر اليقين وهو الغالب في هذه الأحوال لتساهل الناس فيها وعدم التوثيق، وعدم المعرفة بأحكام الرضاع خاصة في البوادي والأرياف، فإن الأمر آنذاك يُوكل إلى الشهادة العادلة، لقوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُواْ ذَوَى عَدْلِ مِنكُرُ﴾ (٣). قال (الشيح حماني) رحمه الله: «اعتمادُ الشهادة التي يثبت بها الرضاع في كل حالة بمفردها فنحكم بمنع النكاح فيها، وأما ما لم يثبت فلا حرمة، ولكن يمكن التنزُّه عن كل حالة قويت فيها الشَّبهة بقول قائل، أما ما لم يوجد فيه مقال لقائل فإنه على أصل البراءة الأصلية ولا حرج» (٤).

⁽١) [دليل السالك] ص: ٩٥.

⁽٢) [جواهر الفقه] ص: ١١٣.

⁽٣) الطلاق: ٢.

⁽٤) [فتاوى الشيخ حماني] ج١٩١/١.

ولا تعدو أحوال ثبوت الرضاع، هذه الحالات الأربع، وقد أشار لها الناظم في الأبيات الأخيرة من المقطوعة وهي:

١ ـ شهادة عدلين:

تثبت الرضاع وتُقره، والأولى إذا كانت الشهادة من أكثر من رجلين عدلين، فلا بد من التفريق بينهما قبل الدخول وبعده، ولو ولدت أولاداً، ويَلحق الأب بأبيه لحفظ نسبه.

٢ ـ شهادة عدل واحد مع امرأتين ذواتي عدل:

وهي شهادة منصوص عليها في القرآن: ﴿ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلُّ وَأَمْرَأَتَكَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَآءِ أَن تَضِلً إِحْدَنْهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَنْهُمَا ٱلْأُخْرِئِ ﴾ (١).

٣ - شهادة رجل واحد مع امرأة واحدة:

فهي شهادة ناقصة لكنها تُقوِّي الشبهة، لذلك اشترط لها الفقهاء الفَشُو وهو ذيوع وشيوع الخبر، وذلك قبل العقد وعلم به العام والخاص، أما بعد العقد فلا.

4 - شهادة امراتين ذواتي عدل وثقة:

وحكمها أي: الشهادة كسابقتها ويُشترط الفشو قبل العقد لا بعده.

قال (الشيخ أحمد حمَّاني): «أما غير هذه الحالات الأربع فلا تَمنع، وذلك مثل وجود شهادة رجل واحد أو امرأة واحدة كذلك، ولو كانت هي التي أرضعت، وفي مثل هذه الحالات قول الرجل الواحد العدل، وقول المرأة الواحدة، وقول الجماعة ممن لا تُقبل شهادتهم، ينبغي أن يُتجنَّب به النكاح، ولكن لا يجب لوجود شبهة، واتقاء الشبهات مما يعمله

⁽١) البقرة: ٢٨٢.

الصالحون (۱)، وقد أشار (ابن رشد الجد) إلى أن الأحاديث الواردة في الرضاعة إنمّا تشرح النّص القرآني وتبينه ولا تزيد عليه، وبهذا قال (أبو بكر بن العربي) (۲)، وقد روي عن أم حبيبة أنّها قالت لرسول الله على: «إنا نُحدّثُ أنّك تريد أن تنكح لبنت أبي سلمة، قال: بنت أم سلمة؟ قالت: نعم، فقال: لو أنّها لم تكن ربيبتي في حجري ما حلّت لي، إنّها لابنة أخي من الرضاعة، أرضعتني وأبا سلمة ثويبة، فلا تعرضن عليّ بناتكن ولا أخواتكن (۳)، وقد كانت ثويبة جارية لأبي لهب أرضعت الرسول الله وحمزة وأبا سلمة.

* * *

اليمين والنذر

٧٣٧ - تَرْتَبِطُ اليَمِيْنُ بِالشَّعْلِيْقِ ٢٣٧ - عَلَى حُصُوْلِ مَطْمَحِ أَوْ عَدَمِهُ ٧٣٧ - مِنِ فَي السَّمَ اللهِ أَوْ صِفَاتِهِ ٧٣٧ - فَوَارِدُ أَنِ احْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ ٧٣٧ - فَوَارِدُ أَنِ احْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ ٧٣٧ - وَمَرْوِيٌّ قَوْلُ النَّبِي وَاصِفَا ٧٣٧ - وَمَرْوِيٌّ قَوْلُ النَّبِي وَاصِفَا ٧٤٠ - إلا لأَمْسِ مُسلسزِم يَسذَفَعُهُ ١٤٠ - وَأَذْبُوا الحَالِفَ فِالتَّطْلِيْقِ ٧٤٠ - وَأَنْفَذُوا الحُكْمَ عَلَيْهِ بِالطَّلاق

مِنْ مُسْلِم مُكَلَّفٍ صَدُوْقِ مُوَكِّداً أَمْرَهُ مَا يِفَسَمِهُ مُجْتَنِبَ الحَلْفِ عَلَى التَّوَافِهِ لا تَجْعَلُوا الإِلَهَ عُرْضَةً لَكُمْ لا تَجْعَلُوا الإِلَهَ عُرْضَةً لَكُمْ لَمْ يَكُنِ المُؤْمِنُ قَطُّ حَالِفَا فَلْيَتَّقِ اللهَ وَيَحْذَرْ سُخطَهُ إذا يَكُنْ فِي خَضَبِ أَوْ ضِيْقِ كَمَا تُنَفَّذُ الأَحْكَامُ بِالعِتَاقُ

اليمين في اللغة ضد اليَسار وجمعها أيمانٌ، وأيمنٌ وأيامن ولها معان يهمُّنا منها القسم لقوله تعالى: ﴿لَا يُوَاخِذُكُمُ اللهُ بِاللَّهِ فِي آيَمَنِكُمُ ﴾ (٤) وهي

⁽۱) [فتاوى الشيخ أحمد حماني] ج٤٩٢/١.

⁽٢) [الفقه المالكي وأدلته]، جُ ٢٣٧/٤.

⁽٣) أخرجه البخاري ومسلم.

⁽٤) المائدة: ٨٩.

شرعاً عقد قوي به عَزم الحالف على الفعل أو الترك، ويشمل التعليق أيضاً، وهو ربط حُصول جملة بحصول مضمون جملة أخرى (۱) وهو باب ذكره الشارع لأهميته وانتشاره، وعظم البلوى به، في كل الحواضر والمداشر والبوادي بلا استثناء، قال العلماء: وسمِّيت يمينا لأن العرب كانوا إذا تحالفوا ضرب أحدهم بيمين صاحبه كرمز لضرورة الوفاء فسمِّي الحلف يمينا مجازاً. وقد ورد ترشيد اليمين والدعوة إلى الاهتمام به واعتباره مذكوراً في القرآن الكريم في قول الله تعالى: ﴿وَأَوْنُوا بِمَهْدِ اللهِ إِذَا عَهَدتُمْ وَلَا نَفُشُوا اللهِ المَّنَيْنَ بَعَد تَوْجِيدِهَا وَقَد جَعَلْتُمُ الله عَيْتَكُمُ كَنِيلاً ﴾ (١)، كما ورد التأكيد على أهميتها، ومراعاة قداستها في السنَّة، فعن أبي أمامة إياس بن ثعلبة الحارثي رضي الله عنه أن رسول الله على قال: «مَنِ اقْتَطَعَ حَقَّ امْرِيُ مُسْلِم بِيَعِينِهِ، فَقَد أُوجَبَ اللهُ لَهُ النَّارَ وحَرَّمَ عَلَيْهِ الجَنَّة، فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ: وإِنْ كَانَ قَضِينِاً مِنْ أَرَاكِ (٣).

ثم نبَّه الناظم إلى ضرورة حفظ الأيمان وتجنَّب الحلف بالله وبغيره، قال النبي ﷺ: «مَنْ كَانَ حَالِفاً فَلْيَحْلِفُ بِاللهِ أو لِيَصْمُتُ»(٤).

واليمين تنعقد بالله تعالى وصفاته وأسمائه الحسنة كيفما تردَّدت العبارة عنها وهو مضمون قول الناظم:

بِذِكْرِهِ اسْمَ اللهِ أو صِفَاتِهِ فَوَادِدٌ أَنِ احْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ

مُجْتَنِبَ الحَلْفِ عَلَى التَّوَافِهِ لا تَجْعَلُوا الإِلَهَ عُرْضَةً لَكُمْ

قال (أبو بكر بن العربي): «ما حقّقناه من معناها، وهو عقد القلب على الفعل، أو ترك مؤكّد بمعظّم ديناً، أو بمعظم مشقة، ولا خلاف بين الأمّة في أن من أكّدها بمعظم المشقة أنها تُلزمه، مثل أن يقول: إن دخلت

⁽١) [القاموس الفقهي] ص: ٣٩٥.

⁽٢) النحل: ٩١.

⁽٣) رواه الإمام مسلم في [الصحيح].

⁽٤) رواه الإمام مالك والبخاري ومسلم.

الدار أو إن مشيت إلى مكة، أو إن كلَّمت فلاناً فامرأتي طالق، واستقر الدينُ على ذلك، (١).

قال صاحب [الشرح الصغير] في لفظ اليمين: «بِذكر اسم الله أو صفته وهي التي تُكفّر بالله وتالله وهالله والرحمان، وأيْمَن الله، ورب الكعبة، والخالق العزيز وحقه ووجوده، وعظمته وجلاله، وقدمِه وبقائه ووحدانيته وعلمه وقدرته، والقرآن والمصحف، وسورة البقرة وآية الكرسي، والتوراة والإنجيل والزبور، وكعزة الله وأمانته وعهده وميثاقه، وعليَّ عهد الله»(٢).

وأما مقاصد اليمين فمُتعلقها عند أغلب العلماء بالألفاظ، فما اقتضى اللفظ منها لغة قُضي به، وما خرج عن اللغة لم يلتفت إليه، واضطربت في رواية العلماء، وتعلّق الأيمان عند علمائنا على المعاني، هو الذي جعل أقوالهم مضطربة والأيسر والأرفق بالعباد تعلقها باللفظ، لكن كونها متعلقة بالمعاني جاءت به الأدلَّة الأشهر والأقوى (٣).

قال (ابن العربي): «كنت في مجلس (فخر الإسلام الشاشي) فيأتي إليه رجل فيقول: يا سيدنا حلفت بالطلاق ألا ألبس هذا الثوب، وقد احتجت إلى لباسه فيقول: استلَّ منه خيطاً فيسل منه خيطا مقدار الشبر أو الأصبع، ثم يقول له: البس لا شيء عليك»(3).

قال (ابن العربي): "سمعت شيخنا أبا بكر الفهري، وأبا القاسم بن حبيب المهدوي، وأبا علي حسن بن مناس الطرابلسي، دخل حديث بعضهم في بعض، يقولون: إن المعمول عليه في مذهب مالك رضي الله عنه في الأيمان على النيّة، فإن لم يكن فالسبب، فإن لم يكن فالبساط، فإن لم يكن فالعرف، فإن لم يكن فاللغة»(٥).

⁽١) [القبس في شرح موطأ الإمام مالك بن أنس] ج٢/ ٦٧٢ ـ ٦٧٣.

⁽٢) [الشرح الصغير]، ج٢/٢٠.

⁽٣) انظر [القبس في شرح موطأ الإمام مالك بن أنس]، ج١٧٤/٢.

⁽٤) نفسه ج٢/٤٧٤.

⁽٥) انظر [المصدر نفسه]، ج٢٧٤/٢.

قال الناظم إن الحالف بالطلاق يُؤدَّب على سوء تصرفه وجُرأته على الأحكام، بجعل العصمة الزوجية عرضة للتفكك بالطلاق، ولو كان الحالف بالطلاق في غضب، أو حرج أو ضيق، فإنَّه لا يقر على ذلك الحلف بل يُنهى عنه، فإن أقسم بالطلاق أنفذوا الحكم عليه به، وكذلك بالعتاق لغلامه، أو أَمَته فإنه يقع. يقول صاحب [الرسالة]: «ويؤدَّب من حلف بطلاق أو عتاق ويُلزمه»(١).

وقد أشار صاحب [الفقه المالكي وأدلته] «أنّ المعلّق إما أن يكون التزام قربة أو حلّ عصمة، وفي كلّ إمّا أن يكون صريحاً أو ضمناً، وفي كلّ إمّا أن يكون صريحاً أو ضمناً، وفي كلّ إمّا أن يكون المعلّق عليه قصد امتناع منه أو حث عليه، فهذه ثماني صور، والصور الثمانية الباقية تتمثل في أنّ المعلّق إمّا التزام قربة أو حل عصمة، وفي كلّ إمّا أن يكون صريحاً أو ضمناً، وفي كلّ إمّا أن يكون المعلّق عليه قصد تحققه إثباتاً أو نفياً (٢).

وقد سميت الالتزامات أيماناً عند المالكية تجوزاً وتوسعاً كما يقول (ابن رشد الحفيد)، أو لتأتي البر والحنث فيها، إلا أنّه لا كفارة فيها (٣)، لقوله تعالى: ﴿يَكَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْقُوا بِالْمُقُودُ (٤)، وفي [بداية المجتهد] يدخل في العقود كلّ ما يسمى عقداً عادة وعرفاً، مثل عقد النذر وعقد اليمين ومختلف العقود اللازمة (٥).

٧٤٧ - وَلَيْسَ مِنْ ثُنْيَا وَلا كَفَّارَهُ ٢٤٤ - وَلَيْسَ مِنْ ثُنْيَا وَلا كَفَّارَهُ ٢٤٤ - بِشَيء مِنْ أَسْمَائِهِ أَوْ الصِّفَاتُ ١٤٥ - ثُكَفَّرُ الْنُفَتَانِ دُوْنَ مَأْشَمِهُ ١٤٠ - كَحَلْفِهِ (لا أَفْعَلَنْ) يَمِينَ بِرْ ٢٤٧ - وَالأُخْرَيَانِ حَلْفُهُ لَغُوَ اليَمِينُ

إِلاَّ يَسِينُ أَذَنَهُ عَدَّ السَجَبُّ ارَا وَفَصَّلُوا أَرْبَعَهُ مِنَ السَحَالاتُ وَلا تَكُفِيْرَ فِي الْنَتَيْنِ لاَزِمَا وَالحِنْثِ فِي (لأَفْعَلَنْ) كَمَا اشْتَهَرْ أَوْ كَاذِبٌ فِي نِيَّةِ الحَلْفِ مَهِيْنُ

⁽١) الثمر الداني [شرح الرسالة] ص: ٤٢٢.

⁽٢) [الفقه المالُّكي وأدلته]، ج٣/١٠٦.

⁽۳) نفسه، ج۱۰۶/۳.

⁽٤) المائدة: ١.

⁽٥) [بداية المجتهد]، ج١/١٤.

المعنى الموجود في الأبيات هو نظم لقوله صاحب [الرسالة]: "ولا ثنيا ولا كفارة إلا في اليمين بالله عزَّ وجلَّ أو بشيء من أسمائه وصفاته ومن استثنى فلا كفارة عليه إلا إذا قصد الاستثناء، وقال إن شاء الله، ووصلها بيمينه قبل أن يصمت، وإلا لم ينفعه ذلك" (۱) وظاهر المعنى أن المقصود بالثنيا هو الاستثناء بقوله بعد الحلف إن شاء الله، أو إذا أراد أو قضى سبحانه على ما قال (ابن رشد)، وإطلاق الاستثناء على التعليق بالمشيئة مجاز بحسب اللغة، والتقيد بالشرط مُخرج لبعض أحوال الشروط في قولنا إن شاء الله.

شرط (ابن الحاجب) أن يكون اليمين بالله للمستقبل في الاستثناء بإن شاء الله، قال (الأجهوري) في [شرح خليل]: واعلم أن اليمين المتعلقة بالماضي لا تُكفر، لأنها إما لغو وإما غموس أو صادقة، وأن المتعلقة بالمستقبل تُكفّر ولو لغوا أو غموساً، وأن المتعلقة بالحال تُكفر إن كانت، غموساً، ولا تكفر إن كانت لغواً (٢)، قال رسول الله في: (من حلف فاستثنى، فإن شاء رجع، وإن شاء ترك غير حنث (٣) وفي رواية: (من حلف فاستثنى، فإن شاء مضى، وإن شاء ترك غير حنث (٤)، وألفاظ حلف فاستثنى، فإن شاء الله) و(إلا أن يشاء الله) وكذلك (إلا أن يقضي الله)، وجميع ذلك متعلق بقضاء الله ومشيئته وهما إرادته، لكنّ الاستثناء يخالف التعليق فإن قال إن فعلت كذا فامرأتي طالق، وقع لكنّ الاستثناء يخالف التعليق فإن قال إن فعلت كذا فامرأتي طالق، وقع طلاقه ولا يفيده الاستثناء بإن شاء الله ولا غيرها، والأصل في الأيمان غيره، وكونها مشروعة رخصّ فيها، وأما يمين التعليق فغير مشروعة ولذلك شدّد فيها) (٥).

⁽١) متن الرسالة على [الثمر الداني] ص: ٤٢٧ ـ ٤٢٣.

⁽۲) نقلاً عن [الفواكه الدواني] ج $\tilde{Y}/0$.

⁽٣) أخرجه أبو داود عن ابن عمر.

⁽٤) أخرجه النسائي.

⁽٥) [الفقه المالكي وأدلته]، ج١٢١/٤.

فإن لم يقصد الاستثناء أو لم يتلفظ به أو فصل اختيارا بين قوله (بالله)، وقوله (إن شاء الله) لم ينفعه ذلك الاستثناء وتُلزمه الكفارة، واستدلوا على ذلك بقوله عليه الصلاة والسلام: «مَنْ حَلَفَ عَلَى شَيءٍ ثُمَّ رَأَى خَيْراً مِنْهُ فَلْيُكَفِّرْ عَنْ يَمِينِهِ وليَأْتِ الذِي هُو خَيْرً»(١).

وقسَّموا اليمين عامة إلى أربعة أنواع هي على التوالي كما قال الناظم: ما يُكفر: وهو نوعان يمين بر ويمين حنث، وما لا تكفير فيه: وهو نوعان يمين اللغو، واليمين الغموس، وقد ورد في معظم كتب الفقه تفصيلها يقول صاحب [الرسالة]: «والأيمان بالله أربعة فيمينان تُكفران، وهو أن يحلف بالله إن فعلت أو ليفعلن، ويمينان لا تكفران إحداهما لغو اليمين. . . والأخرى الحالف متعمِّدا للكذب»(٢).

وتفصيلها كما في أبيات الناظم واضح وهو كالآتي:

١ ـ يَمِيْنِ البِرّ:

كالحلف على الامتناع، نحو والله لا أكلّم زيداً، أو لا أدخل داره، ومثلها التعليق على فعل قربة نحو: إن كلّمت زيدا فعلي صوم عشرة أيام، أو التعليق على حلّ العصمة كقوله لزوجته: إن دخلت دار فلان فأنت طالق، فيمين الرجل في هذه الأحوال منعقدة على بر، ما لم يرتكب ما عليه أقسم، فإن وقع فقد حنث كأن يُكلم زيدا، أو يدخل دار فلان الذي أقسم على عدم دخولها، وتُلزمه الكفارة وفعل ما علّق عليه، كصوم العشرة أيام مثلاً، كما يلزمه الطلاق إن حلف به، وإن علّق العصمة على دخولها دار الجيران مثلاً فتطلّق عليه ويلزمه تكفير الحنث، قال (الدردير): هوالمنعقدة على ير ك: لا فعلت أو لا أفعل، أو إن فعلت أو حنث كلافعلن أو إن أفعل فيها كفارة).

⁽١) أخرجه مالك ومسلم.

⁽٢) متن الرسالة على [الثمر الداني] ص: ٤٢٤.

⁽٣) الدردير [الشرح الصغير] ج٢/٢٣.

٢ _ يَمِيْنُ الحَنْث:

وهو الحلف بالله أو بالطلاق أو بالتعليق على إحدى القربات، كصوم أو مشي إلى مكة، أو التعليق على فك العصمة على فعل شيء أو كلام شخص، فيمينه منعقدة على حنث، إن لم يفعل المحلوف عليه. فقوله: إن لم أكلم زيداً أو إن لم أدخل داره، فعلي يمين بالله، فإن فعل ما حلف عليه، أو علق عليه فلا يُلزمه شيء، وأما إن لم يفعل ولو كان مكرها، أو عزم على الترك فتلزمه الكفارة في اليمين، ويلزمه ما علق عليه من القربة كالصوم، والمشي إلى الحج، وكذلك الطلاق، قال العلامة (خليل): «وفي النذر المبهم واليمين الكفارة والمنعقدة على بر بأن فعلت ولا فعلت، أو حنث بد: لأفعلن، أو إن لم أفعل لم يؤجِّل إطعام عشرة مساكين لكلِّ مدُّ»(١).

والحنث في صيغة البر يحصل بفعل المحلوف على تركه، باختياره لا مع الإكراه، إلا أن يكون الإكراه شرعياً كقوله: (والله لا أدخل الحبس) فيحبس لغريم أو زوجة ولا يُعذر في فقهنا بالنسيان، لفعل المحلوف على تركه، ولا بالغلط ولا بالجهل، قال الفقهاء: وإذا حلف بحق الله فإنها يمين تُكفر، وكذلك بأمانة الله، أو بعلم الله قال (ابن القاسم): وإذا قال سألتك بالله لتفعلن فليس بيمين أرادها أو لم يردها(٢).

٣ - اليَمِيْنُ اللاغِية [يَمِيْنُ اللغُو]:

وتُسمَّى لغو اليمين، وهو أن يحلف المكلف بالله أو إحدى صفاته، أو بنذر مبهم على شيء يظنه أي يعتقده ويتيقنه كذلك، معتمداً على ما في يقينه، ثم بعد الحلف يتبين له خلاف ما كان يعتقد فلا كفَّارة عليه لأنها غير منعقدة. قال صاحب [الرسالة]: "لغو اليمين وهو أن يحلف على شيء يظنه كذلك في يقينه ثم يتبين له خلاف فلا كفَّارة عليه ولا إثم» (٣).

⁽١) [جواهر الإكليل شرح مختصر خليل] ج١/٢٧٧.

⁽٢) [الإشراف على مسائل الخلاف] ج٢٠٠/٢.

⁽٣) [متن الرسالة على الثمر الداني] ص: ٤٧٤.

وقد علق صاحب [الإشراف] على مفهوم اللغو في اليمين قائلاً: «فدليلنا أن من حلف على علمه أو غلبة ظنه لم يوجد منه استخفاف بحرمة اليمين ولا جُرأة وإقدام على التغرير بها، لأنه علقها على وصف مُراعى مطابق لها وهوعلمه أو غلبة ظنه ومطابقة اليمين له انعقادها على ذلك الوجه فإن كان على ما حلف عليه فقد بَرَّ، وإن كان بخلافه فلا شيء عليه، لأن اليمين في الأساس لم تنعقد على شيء، لأنها وقعت مفارقة للحنث (١٠)، ودليله من القرآن قوله تعالى: ﴿لَا يُوالِخُدُمُ اللَّهُ بِاللَّهُ وِقَ آيَكُنِكُمُ وَلَاكِن فِي الْمَانِ على مالا كفَّارة ولا يَعَالَى على على على على على على على على في الأساس لم تنعقد على شيء، لأنها وقعت مفارقة على مالا كفَّارة ودليله من القرآن قوله تعالى: ﴿لَا يُوالِخُدُمُ اللهُ بِاللّهُ وَلَا يَعَالَى على على على على في في الله في الله على على على على على في في الله في على على على على في في خالد مثلاً قائلاً: والله ما جاء ثم يتبين له بعد أنه جاء فلا شيء عليه لأنها يمين لغو.

وشرط عدم لزوم الكفارة في لغو اليمين تعلقها بالماضي أو الحال لا بالمستقبل، ودليله من السنة ما رُوي عن (ابن عباس): أن تحلف على الأمر أنه كذلك، وليس كذلك أي: أن يحلف على ظنه واعتقاده فيتبين الأمر خلافه، وقد ورد عن عائشة رضي الله عنها: «اللغو هو كلام الرجل: لا والله وبلى والله» رُوي ذلك عنها مرفوعاً (أ)، وقد أخذ أبو بكر الأبهري بظاهر قول عائشة، وحمله بعض مالكية بغداد على تعريف مالك بيمين اللغو لأنها لا تعني بعمد الكذب، وجمع (الإمام الباجي) بين القولين في احتمال دخولهما في لغو اليمين، وقال (الشيخ محمد الأمين الشنقيطي): «القولان متقاربان، واللغو يشملهما، لأنه على قول عائشة رضي الله عنها لم يقصد عقد اليمين أصلاً وعلى قول مالك فإنه لم يقصد إلاّ الحق والصواب» (٥٠).

⁽١) [الإشراف على مسائل الخلاف] ج٢٣١/٢.

⁽٢) المائدة: ٨٩.

⁽٣) [جواهر الإكليل في شرح مختصر خليل] ج٢٢٦/١.

⁽٤) [روائع البيان] ج١/٦٣٥.

⁽٥) انظر [المنتقى]، ج٣/٢٤٣، و [أضواء البيان]، ج٢/١٢٠، و [الفقه المالكي وأدلته]، ج٩/١٢٠.

اليَمِيْنُ الغَمُوسُ:

قال صاحب [الرسالة]: «الحالف متعمداً الكذب أو شاكّاً فهو آثم ولا تُكفّرُ ذلك الكفّارةُ، وليتب من ذلك إلى الله سبحانه وتعالى»(١)، وسمّيت غموساً لأنها تَغمس صاحبها في النار، وذنبه أعظم من أن يُكفر لأنه تلاعب باليمين واستهان بجنب الله وتعمّد الكذب الفاضح.

وفي اليمين الغموس قال (القرطبي): فالذي عليه الجمهور أنها يمين مكر وخديعة وكذب، فلا تنعقد ولا كفَّارة فيها، وهو الصحيح وعليه جرى مالك ومن تبعه من أهل المدينة، وبه قال أيضاً أحمد وأصحاب الحديث وأصحاب الرأي من أهل الكوفة (٢). وقد ورد في الصحيح: أن أعرابياً قال لرسول الله الله الكبَايْرُ؟ قَالَ: الإشراكُ بِاللهِ. قَالَ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: عُقُوقُ الوَالِدَيْنِ. قَالَ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: اليَمِيْنُ الغَمُوسُ. قُلْتُ: وما الغَمُوسُ؟ قَالَ: هِيَ التِي يَقْتَطِعُ بِهَا مَالَ امْرِئِ مُسْلِم هو فِيهَا كَاذِبٌ" (٣).

فقال الناظم:

وَالْأُخْرَيَانِ حَلْفُهُ لَغُوَ اليَمِينُ أُو كَاذِبٌ فِي نِيَّةِ الحَلْفِ مَهِيْنُ

⁽١) [الثمر الداني] ص: ٤٢٥.

⁽۲) [تفسير القرطبي] ج٦/٦٧.

⁽٣) رواه الإمام البخاري.

⁽٤) [الإشراف] ج٢٢٩/٢.

⁽٥) القلم: ١٠ ـ ١٣.

ومنطق الاستدلال على اليمين الغموس قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشَعَرُونَ وَلاَ يُكُونَهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهُمْ يَوْمَ الْقِيكُمُةِ وَلَا يُرْكِيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابُ أَلِيمُ إِلَيْهُمْ اللَّهُ وَلاَ يَنْظُرُ إِلَيْهُمْ يَوْمَ الْقِيكُمةِ وَلاَ يُرْكِيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابُ أَلِيمُ (١)، قال صاحب [التحرير والتنوير] والآية واردة على أنّ التلاعب والتصرف بالهوى في اليمين هو صفة اليهود، ولكنها تفيد التنديد والتشديد على كلّ من شابههم أو لحق بهم (٢)، وآية الكفارة: ﴿لا يُؤَاخِذُكُمُ اللّهُ بِاللّهِو وَالمنعقدة، وعلى الكفارة عن المعلم عن يمين اللغو والمنعقدة، وعلى الكفارة عن المعلم عن يمين اللغو، ولم يذكر الغموس لأنها من العظم والهول بحيث أنّها لا تكفّر (٤).

٧٤٨ - كَفَّارَةُ الأَيْمَانِ مُدُّ وِكِسَاءُ ٢٤٨ - كَفَّارَةُ الأَيْمَانِ مُدُّوْدُ ٧٤٩ - لِعَشْرَةِ مِنَ المَسَاكِيْنَ مُدُوْدُ ٧٥٠ - مِنْ أَوْسَطِ الإِطْعَامِ أَوْ زِيَادَهُ ٧٥١ - أَوْ عِتْقِهِ عَلَى الخِيَادِ رَقَبَهُ ٧٥٢ - إِنْ لَمْ يَجِدْ صَامَ الثَّلاَثَةَ أَيَّامُ ٧٥٢ - فَإِنْ يُفَرِّقُ فِي التَّوَالِي أَجْزَأَهُ ٢٥٢ - فَإِنْ يُفَرِّقُ فِي التَّوَالِي أَجْزَأَهُ

مِنْ وَسَطِ العَيْشِ بِرُخْصِ أَوْ غَلاءُ مُقَدِّراً بِـمُـدُّ سَبِّـدِ الْـوُجُـودُ مِمَّا يَكُونُ كَافِيّا فِي العَادَهُ مُؤمِنَةً لِلإِيْنِينَا مُسْتَسِبَهُ مُتَابِعًا لِصَوْمِهِنَّ فِي تَمَامُ وَنَدَبُوا مِنْ بَعْدِ حَنْثِ مَبْدَأَهُ

شرع الناظم هاهنا في الكلام عن الكفارة الشرعية، التي تَجب في اليمين المنعقدة على بر أو على حنث، وقد فصلنا معناها ودلالتها، من خلال ما ذكره الناظم، وهي من الكفارات المذكورة في القرآن الكريم بدقة دقيقة لا تحتمل تأويلاً ولا تقتضي من البشر اجتهاداً.

قال تعالى: ﴿لَا يُوَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغِوِ فِي آَيْنَكُمُ وَلَكِن يُوَاخِذُكُم بِمَا عَقَدتُمُ اللَّهُ الْأَيْنَانُ فَالْخَمُ وَلَكِن يُوَاخِذُكُم اللَّهُ الْأَيْنَانُ فَكَفَّارَنُهُم إَوْ كَسَوْتُهُمْ اللَّهُمْ وَكُنْ الْمُعَامُ عَشَرَةِ مَسَكِكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْمِعُونَ أَهْلِيكُمْ أَو كِسُوتُهُمْ

⁽١) آل عمران: ٧٧.

⁽۲) [التحرير والتنوير] ج۳/۲۹۰.

⁽٣) المائدة: ٨٩.

⁽٤) [أحكام القرآن] ج٢/٢٤٦.

أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَوْ فَمَن لَدْ يَجِدْ فَصِيامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَالِكَ كَفَنْرَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفَتُدُّ وَاَحْفَ ظُوّاً أَيْمَانَكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللّهُ لَكُمْ مَايَنتِهِ لَعَلَّكُرَ فَشَكُرُونَ﴾(١).

وقد نصَّ عليها الفقهاء فنص الرسالة يُلخص مضمون الآية إذ يقول: «والكفارة إطعام عشرة مساكين من المسلمين الأحرار مُدَّا لكل مسكين بمدً النبي هُ وأحبُّ إلينا أن لو زاد على المد، مثل ثلث مدَّ أو نصف مد، بقدر ما يكون من وسط عَيشهم في غلاء أو رخص، ومن أخرج مدا على كل حال أجزأه، وإن كساهم كساهم للرجال قميص، وللمرأة قميص وخمار، أو عتق رقبة، فإن لم يجد ذلك من عتق ولا إطعام، فليصم ثلاثة أيام يتابعهن، فإن فرَّقهُنَّ أجزأه (٢).

يقول الشيخ (محمد عبدالفتاح قريو):

وَكَفَّارَة فِي الحَنْثِ ذَاتُ الانْعِقَادُ إِمَّا بِسِإِطْ عَسامٍ لِسعَسْسِ فُسقَسرَا أَو عِسْقُ عَبْدٍ فَسإِذَا لَسْم يَسجِدِ

بِالنَّصِ فِي القُرْآنِ مِن غَيْرِ اجْتِهَادُ أو كِسُوةٍ لَهُمُ بِمَا تَفَرَّرَا فَصَوْمُ أَيَّامٍ ثَلاثٍ فَعَدِ^(٣)

قالوا وهو مذهب مالك: لا يجوز الانتقال من الخصال الثلاث الأولى وهي إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو عتق رقبة حتى يعجز عنها، وحينها يجوز له صيام ثلاثة أيَّام كما نص القرآن.

ولا يتحقق العجز إلا بعد الحنث ووجوب التكفير، واستدلوا بحديث: «لا أَخلَفُ عَلَى يَمِيْنِ فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْراً مِنْهَا إِلا كَفَّرْتُ عَنْ يَمِيْنِي وَأَتَيْتُ الذِي هُو خَيْرٌ»(٤)، وهذا مشهور مذهب مالك.

واستدلوا أيضاً على وجوب الكفارة بالحنث بكون الكفارة تجب لرفع الإثم، وحيث لا إثم فلا كفارة، وروى أشهب عن مالك أن دليله أن كل

⁽١) المائدة: ٨٩.

⁽٢) متن الرسالة على حاشية [الثمر الداني] ص: ٤٢٦ ـ ٤٢٧.

٣) فقد: أي فحسب انظر جواهر الفقه ص: ١٠٣.

⁽٤) رواه أبو داود.

عبادة لا تصحّ قبل وجوبها (١). وأجاز الإمام مالك عدم اشتراط التتابع في الصيام وأفتى بجواز التفريق، وهو ما ذهب إليه الشافعية أيضاً.

وقال مالك: يُجزئه التفريق لأن التتابع صفة لا تجبُ إلا بنص أو قياس منصوص وقد عدما^(۲)، وقال (القرطبي): فإذا لم يجد الإطعام أو الكسوة أو عتق الرقبة، صام لقوله تعالى: ﴿ فَهِسِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ﴾ قرأها ابن مسعود (متتابعات) فيُقيَّد بها المطلق، وبه قال أبو حنيفة والثوري وأحد قولي الشافعي، واختاره المُزني قياساً على الصوم في كفارة الظهار (٣).

وللإطعام عند الفقهاء شروط خمسة هي:

١ ـ اعتبار العدد عشرة مساكين فلا يجزئه أقل ولا أكثر.

٢ - كون المدفوع لهم مساكين فعلاً فلو دفعها لأغنياء وهو يعلم لم
 تجز.

٣ ـ أن يكونوا مسلمين، فلا تُعطى كالزكاة لفقراء أهل الذمة.

٤ ـ أن يكونوا أحراراً فلا تدفع للرقيق.

٥ ـ أن يعطي مدا لكل مسكين، فلا يجزئ دونه.

ملاحظة:

إطعام المسكين مُقدر لدى الفقهاء بالمد الشرعي، وهو مدَّه عليه الصلاة والسلام لكل مسكين. قال (خليل): «إطعام عشرة مساكين لكل مد، ونُدب بغير المدينة زيادة ثلثه أو نصف أو رطلان خبزاً بِأَدَم كشبعهم»(٤).

وشرحه (العلامة الدردير) بما مؤدًّاه:

⁽١) [روائع البيان] ١/٥٦٥.

⁽۲) [تفسير القرطبي]، ج٢/٣٨٦.

⁽٣) [نفسه]، ج٦/٢٨٣.

⁽٤) [مختصر خليل] ج١/٢٢٨.

أن المراد بالإطعام التمليك، وبالمسكين ما يعم الفقير، وشرطه الحرية والإسلام، وعدم لزوم نفقته على المخرج، لكل أي: لكل واحد مد مما يخرج في زكاة الفطر، ونُدب لغير المدينة زيادة ثلثه قال أشهب أو نصفه قاله ابن وهب، وعند الإمام الزيادة بالاجتهاد لا بحد وهو الوجه^(۱)، ثم يقول (الدردير): «مشبعهم مرتين كغداء وعشاء أو غداءين أو عشاءين وسواء توالت المرتان أم لا، فصل بينهم طول أم لا، مجتمعين العشرة أو متفرقين، متساوين في الأكل أم لا، والمعتبر الشبع الوسط في المرتين، ولو أكلوا أكثر من العشرة أمداد» (۱).

يقول (الشيخ أحمد حمَّاني): «والذي يَحتاط لدينه في الفتوى يُقدِّم القول بإشباع المساكين مرتين في وجبتين اثنتين كما تقدَّم لأنه بذلك يكون قد استبرأ لدينه، واطمأن قلبه، واتفق العلماء على أنه أدَّى ما وجب عليه، والظاهر أن المسألة خلافية في المذهب، والمصنِّقون يُقدمون قول جمهور المالكية، ويُفتون به على قول أشهب، كما صنع الدردير وغيره، وقد ذكر الفقهاء أنه لا يجزئ إخراج القيمة عن الطعام والكسوة، بدليل أن الله تعالى نصّ على تحديد الكفارة فهي بذلك مقصودة لنفسها ولا ينوب عنها غيرها، وقال بعضهم لو كانت القيمة جائزة لكفى أن يذكر صنفاً واحداً)(٤٤).

٧٥٤ - مَنْ نَذَرَ الطَّاعَةَ فَلْيَأْتِ بِهَا ٧٥٥ - مُكَفِّراً عَنِ اليَمِيْنِ تَائِبَا ٧٥٦ - مُكَفِّراً عَنِ اليَمِيْنِ تَائِبَا ٧٥٧ - وَإِنْ يَكُنْ مُشْتَوِطًا لِفِعْلِ بِرُ ٧٥٧ - يِمُقْتَضَى الحِنْثِ الَّذِي يَشْرَطُهُ ٧٥٧ - وَإِنْ يَكُنْ غَيْرَ مُسَمِّ مُخْرَجَا

وَإِنْ تَكُنْ مَعْصِبَةً يَلَادُهَا وَضَابِطًا لِنَفْسِهِ مُرَاقِبَا مُسَمَّيًا يَلُزَمُهُ إِذَا نَلَارُ مُسَمَّيًا يَلُزمُهُ إِذَا نَلَارُهُ فَإِنْ يَكُنْ مُجَرَّداً يَلُزمُهُ مِنْ عَمَل مُعَيَّن لِمَا رَجَا

⁽١) انظر [الشرح الصغير] ج١٤/٢.

⁽٢) عن الدردير نقله الشيخ أحمد حماني [الفتاوي] ج١٩/١.

⁽٣) [نفسه] ج١/١٢٢.

⁽٤) [الفقه المالكي وأدلته]، ج٣/١٣٦.

٧٩٧ - فَمُلْزَمٌ مِثْلَ اليَمِينِ بِالتَّكْفِيرُ السَّاعَةُ لِنِي الطَّاعَةُ الْبَعَةُ فِي الطَّاعَةُ ١٧١٧ - أَوْ فِي العِصْيَانِ فِعْلُهُ مُحَرَّمُ ١٧٦٧ - وَيُكُرَهُ الوَفَاءُ فِينَمَا كُرِهَا ٢٧٧ - وَكُرِهُوا مُكَرَّراً مِنَ النُّذُورُ ١٧٦٧ - إِذْ ثِقَلُ التَّكْرَادِ يُفْسِدُ العَمَلُ ١٧٦٧ - مِنَ نَذَرَ المَالَ الَّذِي يَمْلِكُهُ ١٨٤٧ - مِنَ الَّذِي يَمْلِكُ حِيْنَ نَذْرِهِ

كَفَّارةً يُفْعَلُهَا عَلَى التَّخْيِيرُ يَسْلُونُهُ وَفَاوُهَا تِسبَاعَا وَقَدْ يُسبَاحُ فِي مُسَاحِ يُعْلَمُ مِنَ النَّلُوْدِ فَلْتَكُنْ مُنْتَبِهَا كَنَذْرِهِ يَوْمَ الخَمِيْسِ فِي المَشْهُوْدُ وَتَرْكَنُ النَّفْسُ بِهِ إِلَى الكَسَلْ فَوَاجِبٌ ثُلُفُهُ يَسْتُرُكُهُ وَلا يَسْزِيْهُ مُا أَتَى مِنْ بَعْدِهِ

يتكلم الناظم هاهنا عن النذر بعد أن استوفى أحكام اليمين الشرعية عامة، والنذر في العربية من نذر الشيء نذراً ونذوراً إذا أوجبه على نفسه، وفي الحديث الشريف: «لا تَنْذِرُوا فَإِنَّ النَّذْرَ لا يُغْنِي مِنَ القَدَرِ شَيئاً، وإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ البَخِيْلِ (۱) والنذر في الشرع ما يقدمه المرء لربه أو يوجبه على نفسه من صدقة أو عبادة أو نحوهما، قال (ابن حجر العسقلاني): النَّذر التزامُ المكلف شيئاً لم يكن عليه منجزاً أو معلقاً (۱)، وفي القرآن الكريم جاء على لسان مريم عليها قولها: ﴿فَقُولِ إِنِي نَذَرْتُ لِلرَّمْنَ صَوْماً فَلَنْ أَكْرَبُ الْمِرْمَ إِنْسِينًا ﴾ (۱).

وحقيقة النذر أنه التزام مسلم لا كافر، مُكلف غير صغير ولا مجنون ولا مُكره، قُربَة بلا تعليق نحو لله عَلَيَّ صوم يوم أو شهر، بل قال (الدردير): ولو كان بالتعليق على معصية أو عصيان، وأولى على غير معصيته وغير عصيانه، وقال البعض من الفقهاء لا يلزم الكافر الوفاء بنذره قبل الإسلام على الوجوب، بل يقوم به على الندب، لما ورد عن عبدالله بن عمر أن عمر بن الخطاب قال: يا رسول الله، إني نذرت في

⁽١) رواه النسائي، [المعجم المفهرس] ج٢/٣٠٤.

⁽۲) [القاموس الفقهي] ص: ۳٤٩ ـ ٣٤٠.

⁽٣) مريم: ٢٦.

والفرق بين النّذر واليمين ذات التعليق فالنذر يُقصد به التقرب واليمين يُقصد به الامتناع من المعلّق عليه أو الحثّ على فعله أو تحقق وقوعه كما أسلفنا. وقد أعطى صاحب [الشرح الصغير] مثالاً تقريبيّاً مهمّاً للفرق بينهما فقال: «ولذا يصحُّ في اليمين أن تُقدم قسماً بالله، فتقول في البر: والله لا أدخل الدار، وإن دخلتها يَلزمني كذا، والمقصود الامتناع من دخولها، وتقول في الحنث: والله لأدخلن الدار وإن لم أدخل يَلزمني كذا، والمقصود طلب الدخول، وتقول في بيان تحقق الشيء: والله لقد قام زيد، وإن لم يكن قام يَلزمني كذا، بخلاف قولك: إن شفى الله مرضي فعليَّ كذا، فإنه لا يصلح تقديم يمين، إلا على وجه التبرُّك (٢) قال (خليل) رحمه الله: «النذر التزام مسلم مكلف ولو غَضبان (٣)، ودليله قوله الله فيما رواه عمران بن حصين: «لا نذر في غضب وكفارته كفارة يمين (١٤) وروي أيضاً: عمران بن حصين: «لا نذر في غضب وكفارته كفارة يمين (١٤) وروي أيضاً:

بدأ الناظم كلامه في النَّذر مؤكداً على أن مَن نذر طاعة، فلا بدَّ عليه أن يأتي بها، فمن قال عليَّ صلاة عشر ركعات، أو صيام يوم أو شهر أو زيارة عالم أو ولي صالح لله فليطعه، والطاعة ضميرها راجع إلى الله، ويكون وجوباً بفعل ما نذره، ولا يهمُّ إن كان ذلك في حالة الرضى أو الغضب، لأن النذر حالة الغضب يسمى (نذر اللجَاج)، وهناك نذر لدفع الضرر عن النفس، ويُسمى (نذر التَّبَرُّمُ) كمن نذر عتق عبده لكثرة أكله.

وأما إن نذر المعصية فلا يجب عليه النذر، ولا يُطالب بالوفاء به

⁽١) أخرجه البخاري ومسلم.

⁽۲) [الشرح الصغير] ج٧٤/٢.

⁽٣) [حاشية خليل على جواهر الإكليل] ج١/٢٤٢.

⁽٤) رواه النسائي.

⁽٥) رواه أبو داود وابن ماجه.

مطلقاً، لإجماع الأمة على حرمة المعصية، وناذرُ المعصية يأثم، ولا كفارة عليه عند مالك خلافا لأبى حنيفة الذي أوجب عليه الكفارة.

قال صاحب [الرسالة]: «ومن نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه، ولا شيء عليه»(١)، وهو مضمون حديث عائشة رضي الله عنها، وقد أخرجه البخاري وغيره وذكر في [الموطأ] و [شرح السنة] للبغوي.

والظاهر أن معنى البيت الثاني، أن من نذر نذرا ولم يحدِّده، أي لم يُسمِّ عينه انعقد نذره، ولزمه كفارة يمين، ودليله قوله عليه الصلاة والسلام: «مَنْ نَذَرا ولَمْ يُسَمِّهِ فَعَلَيْهِ كَفَّارَةُ يَمِيْنٍ» (٢)، والقاعدة أن من قال عليَّ نذر ولم يسمِّه، انعقد نذره ودليله من القرآن: ﴿وَلْـيُوفُولُ نُذُورَهُمُ ﴾ (٣)، وقوله ﴿يُوفُونَ بِالنَّذِ ﴾ (٤)، والنذر يلزم حال اللجاج والغضب كلزومه على وجه التبرر، واختلفوا في نذر الحج، ومذهبنا أنه يلزم الوفاء به، وقال الفقهاء إذا نذر المشي إلى مسجد المدينة أو المسجد الأقصى لزمه ذلك، قال صاحب نذر المشي إلى مسجد المدينة أو المسجد الثلاثة فيلزم لها كالثغر، كل ما نذره من صوم أو صلاة أو اعتكاف (٥).

ومن غريب المسائل في المذهب قالوا: إذا نذر ذبح ولده فعليه هدي، أي أن يذبح شاة أو شبهها، ودليل المالكية، ما روي عن علي وابن عباس وابن عمر، الذين قالوا إن عليه هدي، وذلك خلافاً للشافعي الذي جعله من باب نذر المعصية، الذي لا شيء فيه، قال صاحب [الرسالة] إذا ذكر مقام إبراهيم أهدي هدياً يذبح بمكة وتجزئه شاة، وإن لم يذكر المقام فلا شيء عليه أي لا هدي ولا كفارة، بل يستغفر الله فقط.

⁽١) متن الرسالة على حاشية [الفواكه الدواني] ج١٢/٢.

⁽٢) حديث رواه ابن ماجه، [المعجم المفهرس]، ج١/٦٠.

⁽٣) الحج: ٢٩.

⁽٤) الإنسان: ٧.

⁽٥) [الفقه المالكي وأدلته]، ج٣/١٧٣.

يقول الناظم:

وَإِنْ يَكُنْ مُشْتَرِطًا لِفِعْلِ بِرْ مُسَمَّيًّا يَـلْزَمُـهُ إِذَا نَسِذَرْ

والمعنى أنه ذكر من فعل البر ما هو معلوم مسمَّى من صلاة أو صدقة وغيرها، والحاصل أنها نوافل بر لا فرائض، فهي ممن يَلزمه فعله زيادة على المفروض، ويدخل في هذا حج التطوِّع وعمرة مما بَيَّنَ قدره لفظا أو نيَّة، فإن ذلك كله مما سبق يَلزمه إذا سمَّاه إن حنث.

قال شارح [الرسالة] في [الثمر الداني]: «أما إذا لم ينو الصلاة، أي: لم ينو قدرها، ولا سمَّاه فيَلزمه أقل ما يطلق عليه وهو صلاة ركعتين، وكذا الصوم إذا لم يسمِّه فيَلزمه أقل ما يطلق عليه الصوم وهو يوم»(١).

قال الناظم:

وَإِنْ يَكُنْ غَيْرَ مُسَمِّ مَخْرَجَا مِنْ عَمَلٍ مُعَيَّن لِمَا رَجَا فَمُلْزَمٌ مِثْلَ اليَّمِينِ بِالتَّكْفِيرْ كَفَّارَةً يَفْعَلُهَا عَلَى التَّخْيِيرْ

قال الفقهاء: كما يلزمه النَّذر إن نذره مجرداً من غير يمين، وإن لم يُسم لنذره شيئاً يخرج منه الندر أي: يسم لنذره شيئاً يخرج منه النذر أي: يتحقق به كقوله لله عليَّ صلاة أو صوم أو حج فعليه كفارة يمين.

وأما من حلف باسم الله أو إحدى صفاته ليفعلن معصية من المعاصي، كشرب الخمر أو قتل النفس فليُكفِّر عن يمينه الذي حلفه ولا يفعل ذلك الأمر، لذلك قال الناظم: [وإن تكن معصية يذرها] ويقول [مكفراً عن اليمين تائباً] وأما إن فعل المعصية تلك فإثمه ظاهر وليس عليه كفارة يمين، أما ما ورد بعد ذلك من أنواع النذر بقوله:

⁽١) [شرح الثمر الداني] ص: ٤٢٩.

أَقْسَامُهُ أَرْبَعَةٌ فِي الطَّاعَهُ فَفِي الطَّاعَهُ فَفِي العِصْيَانِ فِعْلُهُ مُحَرَّمُ وَيُكُرَهُ الوَفَاءُ فِيْمَا كُرِهَا

يَسلُزَمُهُ وَفَاؤُهَا تِسبَاعَا وَقَدْ يُسبَاحُ فِي مُبَاحٍ يُعْلَمُ مِنَ النُّذُوْدِ فَلْتَكُنْ مُنْتَبِهَا

وشرح ذلك أن النَّذر أقسام هي:

١ ـ نذر في طاعة: ويلزم الوفاء به.

٢ ـ نذر في معصية: يُحرم الوفاء به.

٣ ـ نذر في مباح: ويباح الوفاء به كما يباح تركه.

٤ ـ ونذر في مكروه: يكره الوفاء به.

قال صاحب [دليل السالك]: «ومن نذر مُحَرَّماً أو مكروهاً، فلا كفَّارة عليه وليستغفر الله»(١) وقد سبق أن فصَّلنا هذا الأمر.

وخلاصة معنى ما سبق أن أقسام النذر أربعة أحدها في الطاعة، ويلزم الوفاء به كنذر صوم التطوع أو نافلة الصلاة ونذر في المعصية وهو نذر الحرام ويُحرم الوفاء به كنذره لعب الميسر أو شرب الخمر دون يمين يحلفه، فإنه لا يفعلها ولا شيء عليه كما ورد في [رسالة ابن أبي زيد]: «ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه ولا شيء عليه» (٢) وهناك نذور على الإباحة فعلها وتركها سِيَانِ، كمن نذر أن يزور أخا له في الله أو يهدي لغيره كتاباً ولم يتمكن فهو على الإباحة، وأما النذر بالمكروه فمكروه، كمن نذر صلاة ركعتين بعد العصر، فيُكره الوفاء به وتلك خلاصة النذور.

شرع يتكلم عن كراهة النذر المكرر، لمشقته وصعوبة الالتزام به قال صاحب [دليل السالك]: «وكره المُكرَّر كنذر صوم كل خميس لما فيه من

⁽١) [دليل السالك] ص: ٦٨.

⁽٢) [الفواكه الدواني المتن على الحاشية] ج١٢/٢.

الثقل على النفس، فيكون إلى غير الطاعة أقرب»(١)، والمعنى واضح في قول الناظم تمام الوضوح:

وَكَسِهُ وَمُ الْخَمِيْسِ فِي الْمَشْهُ وُرْ كَنَذْرِهِ يَوْمَ الْخَمِيْسِ فِي الْمَشْهُ وُرْ إِنْ الْخَمِيْسِ فِي الْمَشْهُ وُرْ إِنْ النَّفْسُ بِهِ إِلَى الْكَسَلْ إِذْ ثِقَلُ النَّفْسُ بِهِ إِلَى الْكَسَلْ

يرى المالكية أن النذر المطلق مندوب، وهو ما ليس بمعلَّقِ على شيء، ولا مكرر بتكرار الأيام كنذر صوم كل خميس، وهو ما أوجبه على نفسه شكراً لله على نعمة وقعت، كمن شَفَى الله مريضه أو رُزق ولداً أو زوجة فنذر، أما المُكرر كنذر صوم كل يوم خميس فمكروه: «أما المعلَّق مثل إن شفى الله مريضي فعليَّ صدقة، ففي كراهته وإباحته تردد، قال الباجي بالكراهة، وقال ابن رشد بالإباحة، وهذا هو الراجح»(٢).

قال الشيخ (عبدالفتاح قريو) رحمه الله في المكرر المكروه ما يلي:

وَيُنْدَبُ المُطْلَقُ حَيْثُ سَلمَا مِنَ التَّكَرُّدِ المُصِل فَاعْلَمَا وَيُنْدَبُ المُعِل فَاعْلَمَا وَكَرِهُ والمُحَرَّدا وَمَا جُعِلَ مُعَلَّقاً عَلَى سِوَى مَا قَدْ حُظِلْ (٣)

ثم يتعرض الناظم إلى من نذر التصدّق بجميع ما يملك، وقد يضطر لذلك تحت ضغط ظرف من الظروف العارضة، فإنّه إن نذر جميع ماله أو حلف بذلك فحنث، كَفَاه الثلث، وإن نذر أقل من الجميع كالنصف أو الثلثين أو شيئاً بعينه كداره ولا يملك غيرها، أو عدداً معلوماً لزمه ما نَوى، وإن كان جُلَّ ماله أو كله، وقيل يُبرئُه الثلث وإن لم يُعيِّن كفاه ما يتصدق به من قليل أو كثير (٤٠).

قال صاحب [دليل السالك]: ومن قال في يمين أو نذر كل مالي في سبيل الله أو الفقراء أو طلبة العلم، لزمه ثلث مالِه الموجود حين اليمين أو

⁽١) [دليل السالك] ص: ٦٨.

⁽٢) [الفقه الإسلامي وأدلته]، ج٣/٤٧٥.

⁽٣) حظل: منع، أنظر الأبيات في [جواهر الفقه] ص: ١٠١.

⁽٤) [القوانين الفقهية] ص: ١٦٧.

النذر لا ما زاد بعده، إلا أن ينقص فليزمه ثلث الباقي(١).

وفي نفس السياق يذكر صاحب [الإشراف] في كتاب النذر ما نصّه: إذا قال مالي في سبيل الله صدقة، لزمه إخراج الثلث، خلافاً لمن قال لا يَلزمه شيء، لعموم الظواهر في الوفاء بالنذر، وقوله الله المبي لأبي لُبابة وقد نذر أن يَختلع من ماله: «يُجْزِيْكَ مِنْ ذَلِكَ الثُّلُثُ واعتباراً به إذا عين شيئاً من ماله» (٢).

قال الناظم من نذر المال الذي يملكه، فيجب عليه إخراج الثلث منه لا غير لحديث أبي لبابة، ولأن المريض لما منع من إخراج كل ماله إبقاء على ورثته، كان الصحيح بأن يسقط عنه ذلك بحق نفسه أولى، ولا يجزيه من ذلك كفارة يمين لكنه قال:

مِنَ الَّذِي يَمْلِكُ حِيْنَ نَذْرِهِ وَلا يَنزِيْدُ مَا أَتَى مِنْ بَعْدِهِ

بمعنى أنه يُطالب بثلث مَا كان يملك آنَ النذر، وأما المال الذي طرأ بعد ذلك بأي صورة من الصور فلا يُحسب ولا يَزيده على ما كان من قبل بَل هو خارج عنها.

ولا يجوز القضاء للنذر عن الغير، إذا كان النذر عملاً بدنيّاً كالصلاة والصوم والحج، لقوله تعالى: ﴿ أَلَّا نَزِدُ وَزِرَةً وِزَدَ أُخْرَىٰ ﴿ وَأَن لَيْسَ لِلْإِسْنِن اللَّهِ مَا سَعَىٰ ﴿ وَأَن سَعّينُمُ سَوْفَ يُرَىٰ ﴿ وَنَ كُن النذر مختصاً بالمال جازت النيابة فيه، وقد فسر العلماء ما روي عن عبدالله بن عباس: «أن سعد بن عبادة استفتى رسول الله في فقال: إنّ أمي ماتت وعليها نذر، ولم تقضه، قال رسول الله في: اقضه عنها (٤)، قالوا: لو كان يختص بالبدن لما أمره به، فلما كان يختص بالمال أجازه له ذلك (٥).

⁽١) [دليل السالك] ص: ٦٨.

⁽٢) [الإشراف] ج٢/٧٤٧.

⁽٣) النجم: ٣٨ ـ ٤٠.

⁽¹⁾ أخرجه مالك والبخاري ومسلم.

⁽٥) انظر الباجي [المنتقى] ج٣/٠/٣، وكذلك الحبيب بن طاهر [الفقه المالكي وأدلته] ج٣/٣٠.

البيوغ

٧٧٧ - البَيْعُ عَفْدُ أَصْلُهُ المُعَاوَضَهُ المُعَاوَضَهُ ٧٧٨ - فَعَاقِدٌ لَهُ وَمَعْفُودٌ عَلَيْهُ ٧٧٨ - فَعَاقِدٌ أَيْ بَاقِعٌ وَالمُشْتَرِي ٧٧٧ - وَيَلْزَمُ البَيْعُ الْبَيْدَاءُ بِالتَّكْلِيفُ ٧٧٧ - وَيَلْزَمُ البَيْعُ الْبِيدَاءُ بِالتَّكْلِيفُ ٧٧٧ - أَوْ مِنْ غَيْرِ حَتَّ عَالِقٍ لِغَيْرِهِ ٧٧٧ - أَوْ مِنْ وَكِيْلٍ نَائِبٍ فِي العَقْدِ ٧٧٧ - وَثَانِي الأَرْكَانِ مَعْفُودٌ عَلَيهُ ٧٧٧ - مُشْتَرَطٌ بِأَنْ يَكُونَ طَاهِرًا ٧٧٧ - بِهِ الْبِهَ فَاعٌ ظَاهِرٌ وَشَرْعِي ٧٧٧ - بِهِ الْبِهِ فَا الْمِثُ لُسَلَمُهُ لُهُ المَعْدُ وَصَفَيْهُ لُسَلِمُهُ لُهُ الْمِثْ وَصِفَيْهُ لُهُ مَا فَيْ وَصِفَيْهُ لُهُ الْمِثْ وَصِفَيْهُ لُهُ الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلِي وَصِفَيْهُ لُهُ اللّهُ عَلَيْهِ وَصِفَيْهُ لُهُ الْمِثْ وَصِفَيْهُ الْمُعْلَى وَالْمُعْلَى الْمُعْلِمُ الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلِمُ وَاللّهُ الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلِمُ الْمُعْلَى الْمُعْلِمُ وَاللّهُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلِمُ الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلِمُ الْمُعْلَى الْمُعْلِمُ الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُولِي الْمُعْلَى الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلَى الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلَى الْمُعْلِمُ الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلِمُ الْمُعْلَى الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلَى الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلَى الْمُعْلِمُ الْمُعْلَى الْمُعْلَى

أَرْكَالُهُ ثَلَاثَةً مُهُ فَيَرَضَهُ وَصِيْخَةً تُوَكَّدُ العَرْمَ عَلَيهُ يَصِحُّ مِنْهُ بِالتَّمْيِيزِ فَابْصِرِ وَعَدَمِ الحَجْرِ أَوْ إِكْرَاهِ الضَّعِيفُ مِنْ مَالِيكِ لأَمْرِهِ فِي بَيْعِهِ مِنْ مَالِيكِ لأَمْرِهِ فِي بَيْعِهِ مُفَوَّضٍ فِي البَيْعِ دُوْنَ قَيْدِ مِنْ ثَمَّنٍ وَمُثْمَنٍ مِمَّالَدَيهُ أَوْ مَا يَصِحُ عَادَةً أَنْ يَطْهُرَا وَأَنْ يَكُونَ قَبْلَ بَيْعٍ يَعْلَمُهُ وَأَنْ يَكُونَ قَبْلَ بَيْعٍ يَعْلَمُهُ وَأَنْ يَكُونَ قَبْلَ بَيْعٍ يَعْلَمُهُ

البيع في اللغة مقابلة شيء بشيء، ويقال لأحد المتقابلين مبيع وللآخر ثمن، وقال بعض العلماء البيع تمليك المال بالمال أو هو إخراج ذات عن الملك بعوض، وعكسه الشراء وهو إدخال ذات في الملك بعوض (١٠).

يُقال باع فلاناً الشيء وباعه، وله بَيعاً ومَبِيعاً: أعطاه إيّاه بثمن، وأما ابْتَاعَ فهو بمعنى اشترى، فهو مُبتَاعٌ، والبَياع والبَيع أيضاً السلعة، والبَيع إعطاء المُثَمَّنِ وأخذُ النَّمَنِ، وشرعاً هو مُبادلة المال المُتَقوَّم بالمال المُتَقوِّم بالمال المُتَقوِّم بالمال المُتَقوِم بالمال المُتَقوِم بالمال المُتَقوِم بالمال المعنى تمليك عين بِعِوضٍ والشراء وهو بهذا المعنى تمليك عين بِعِوضٍ والشراء أحدهما مقابل معنى الشراء، وهو بهذا المعنى تمليك عين بِعِوضٍ والشراء

⁽١) [الفقه على المذاهب الأربعة]، ج١٤٧/٢.

⁽٢) [القاموس الفقهي] ص: ٤٤ _ ٥٠.

مقابلة، والثاني مركب من البيع بالمعنى الأول، ومن مقابله الذي هو الشراء، وهما الإيجاب والقبول، ونظراً لأهمية هذا المبحث فقد فصّل فيه الفقهاء أيّما تفصيل، ووردت مصطلحات كثيفة مُتشعّبة في ألوانه وأنواعه، إذ نسمع في الفقه عن بيع الاستغلال والبيع البّاتِ وبيع التَّعَاطِي، وبيع التَّلْجِئة، وبيع التَّولِيَة، وبيع الخيّار، وبيع العَرايًا، وبيع الغَرَر، وبيع المَسَاومَة، وبيع المَلاقِيْح، والبيع المَوقُوف النَّافِذ، وبيع الوَفَاء، وجميعها واردٌ في كتب الفقه عند الرجوع إلى باب في فروع المسائل المطروحة في المذاهب الشهيرة المعتمدة، وقد اقتصر الناظم في الباب على ما في المذهب المالكي وركَّز على الأهم النافع، دون خوض في الباب على ما في المذهب المالكي وركَّز قوله تعالى: ﴿وَأَمَّلُ اللهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبُواً﴾ (١)، وقوله تعالى: ﴿وَأَشَهِدُوا إِذَا قَوله تعالى: ﴿وَأَشَهِدُوا إِذَا وَقُوله تعالى: ﴿وَأَشَهِدُوا فَضَلَا مِن رَبِّكُمْ عَن زَاضِ مِنكُمْ ﴾ (٢) وقوله: ﴿ وَلَسْ مَنكُمْ عَن مَا فِي المَدْهِ عَن المَدْهِ عَن المَدْهِ فَعْلَا مِن القَران فَيْ النَّهُ عَن مَا فَي المَدْهِ عَن مَا فَي المَدْهِ عَن مَا فَي المَدْه عَن المَدْه عَن القَران مَا المَالِي وقوله تعالى: ﴿ وَأَمَّلُ اللهُ الْبَيْعَ لَكُونَ يَجْمَدُمُ عَن زَاضِ مِنكُمْ اللهِ وقوله : ﴿ إِلّا أَن تَكُونَ يَجْمَدُمُ عَن زَاضٍ مِنكُمْ ﴾ (١٠)، وقوله : ﴿ إِلّا أَن تَكُونَ يَجْمَدُمُ عَن زَاضٍ مِنكُمْ ﴾ (١٠) وقوله : ﴿ إِلّا أَن تَكُونَ يَجْمَدُمُ عَن رَبِعِ مِن الْمَدْهِ عَن الْمَدْهُ عَن مَا فِي الْمَدْهُ فَنْ اللهُ عَن مَا فِي المَدْه عَن المَدْهُ عَن مَن المَدْه عَن المَدْه عَن المَدْه عَن المَدْه عَنْ المُنْهُ وَالْمُ المُنْهُ عَنْ مَن مَن المُنْهُ وَلَا عَنْهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَن مَن المَدْهُ عَنْ مَن مَن المُنْهُ عَن مَا فَي المُنْهُ عَنْ الْمُنْهُ عَنْ الْمُنْهُ عَنْهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ

وقد نوَّهت به السنة إذا كان شرعيًا وكان صاحبه مُخلصا صادقاً، فقد سئل النبي على: ﴿ أَيُّ الكَسْبِ أَطْيَبُ؟ فَقَالَ: عَمَلُ الرَّجُلِ بِيَدِهِ، وكُلُ بَيْعِ مَبْرُوْدٍ (٥)، وقد أمر النبيُّ الناس على بيعهم الذي كان قبله، بل وتاجر بمال عمّه ومال زوجته خديجة بالشّام في مقتبلِ عمره، يقول الشاعر في ذلك رابطا عمل الرسول في شبابه وقد رحل إلى الشام في تجارة مع عمّه، ثم في مال زوجته، وتلك كانت سنة النبيين من قبله، وقد كان ذلك الإقدام على التجارة ومختلف المهن والأعمال من الأنبياء قدوة لأقوامهم:

كَانَ رَسُولُ اللهِ فِي شَبَابِهِ لايَدَعُ السرِّزُقَ وَطَهرُقِ بَسابِهِ كَانَ وَسُولُ اللهِ فِي شَبَابِهِ وَسَالِ وَسَاجِها مُسَيَسَدً الأعْسَسالِ كَانَ قُبَيْسً وَالأعْسَسَالِ

⁽١) النِقرة: ٢٧٥.

⁽٢) النقرة: ٢٨٧.

⁽٣) النساء: ٢٩.

⁽٤) البقرة: ١٩٨.

⁽٥) رواه البزار وصححه الحاكم وذكره ابن حجر والسيوطي.

يَجْهَدُ فِي حَزْنِ الفَلا وسَهْلِهِ بِسَمَالِ عَسَمَّهِ وَمَالِ أَهْلِهِ مَوسى الكليم استؤجر استجارا وكان عيسى في الصبا نجارا(١)

وهو القائل في حديثه الشهير: «التّاجِرُ الصَّدُوْقُ الأَمِينُ مَعَ النّبيّينَ والشَّهَدَاءَ» (٢)، وفي هذا يقول الشافعي رحمه الله: «فأصل البيوع كُلها مباحة إذا كانت برضا المتبايعين الحائزي الأمر فيما تبايعا، إلا ما نهى عنه رسول الله على منها وما كان في معنى ما نهى عنه رسول الله المنهي عنه» (٣).

وحكم البيع من حيث المبدأ الاباحة، وقد يكون واجباً، وذلك حينما يكون المشتري مضطراً للأكل أو الشرب بحيث لا تستقيم حياته بدونه، فكان الشراء فيه حفظ للنفس وعدمه فيه هلاك لها، أمّا كونه مندوباً فذلك كأن يحلف عليه إنسان أن يبيع سلعة لا يضره بيعها ولا تركها، فإن كان ما يباع مكروهاً كان البيع مكروها، فإن كان المبيع محرماً كان البيع محرّماً، وقد يدرك ذلك في بيع الدخان (التبغ) أو بيع الخمرة أو غير ذلك أن، وقد دعا إليه الرسول على قال: «لأن يأخذ أحدكم حبله فيأتي بحزمة حطب على ظهره فيبيعها فيكف بها وجهه خير له من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه» (٥).

بدأ الناظم الفصل بتعريف البيع بأنّ أصله المُعَاوضَة؛ قال صاحب [دليل السالك]: «البيع بالمعنى الأعمُّ معاوضةٌ على غير منافع ولا مُتعة لذة،

⁽١) الأبيات لأحمد شوقي. وآخرها:

صلوا وصوموا وأصنعوا أو ازرعوا المسلم الحق يصلي فرضه يجمع بين الشغل والعبادة

⁽۲) الترمذي وقال حديث حسن.

⁽٣) [الفقه الإسلامي وأدلته]، ج؟٣٤٦/.

⁽٤) [الفقه على المذاهب الأربعة]، ج١٥٣/٢.

⁽٥) رواه الإمام البخاري.

إنّ السصلاة وحدها لا تسنفع ويسحمل النفأس ويستقي أرضه ليكفل البله له السسعادة

وبالأخص تَزد على ما تقدم ذو مكايسة، أحد عوضيه غير ذهب ولا فضة معين غير العين فيهه(١) وأركان البيع كما أشار الناظم ثلاثة(٢).

أركان البيع: [عَاقد ـ ومعقود عليه ـ وصيغة] وشرع يفصل ذلك:

أ _ العَاقِدُ:

ويُقصد به من يَتم به العقد وهما البائع والمشترى، وهما لازمان لعملية البيع لأنها تَتِمُّ بالطرفين ولا تتم بأحدهما. وقد عرَّف البيع بأنه تمليك الذات بعوض وعرَّفه (أبو البركات) بأنه عقد معاوضة، لأن البائع يدفع للمشتري سلعته كي يُعوضه عنها الثمن، كما أن المشتري يدفع للبائع الثَّمن ليُعوضه عنها السلعة، فخرج بذلك الإجارة والكراء، لأن كليهما عقد على المنافع دون الذات، وكذلك النُّكاح لأنه عقد عن المنافع دون الذات.

وشروط صحة عقد العاقد، أن يكون العاقد متوفراً على جملة من الشروط، وهي:

١ - شرط صحة: (وتنحصر في التمييز): فلا يصح من سكران ولا مجنون ولا مُغمى عليه.

٢ ـ شروط الوجوب (لزوم): وهي خمسة من الشروط:

١ ـ تكليف: فلا يصح من غير مكلف.

٢ ـ عدم حَجْرِ: بسَفَهِ أو رِقِّ أو غيرها.

٣ ـ المُلك: بحيث يكون البائع مَالكاً للمبيع.

٤ ـ عدم الإكراه: بحيث لا يبيع مُرغماً مُهدَّداً دون رضى.

٥ _ ألا يتعلَّق بالمعقود عليه حتُّ للغير: يكون عالقاً بذمَّتِه.

⁽١) [دليل السالك]، ص: ٩٨.

⁽٢) نشير إلى أن من البيوع: واجب كبيع الطعام للمضطر، ومندوب كبيع لمحتاج غير مضطر، وحرام كبيع الخمر والخنزير ومكروه كبيع لحوم السباع.

وعليه لا ينعقد بيع سفيه ولا صبي، ولا مُغَيَّبَ العقل، وأما الصبي فيصح عقده، ولكنه يتوقف على إجازة وليه فإن لم يُجزه رُدَّ بيعه، ولا يجوز بيع الرجل مُلك غيره، بأي صفة كانت إلا أن يكون وكيلاً.

ب _ المَعْقُودُ عَلَيْه:

ويكون من ثمن ومُثْمن أي سلعة، وشرط صحة المعقود عليه خمسة أمور، وهي:

١ ـ أن يكون طاهراً:

فلا يصحُّ بيع النجس ولا المُتَنَجَّسُ الذي لا يُمكن تطهيره إلا ما أجاز الفقهاء كبيع الزبل والروث للضرورة.

٢ ـ أن يكون مما يُنفع به شرعاً:

فلا يصح بيع ما لا فائدة فيه، واستدلوا على ذلك ببيع آلات اللهو، ولا مُحرَّم الأكل كالبغل والحمار الذي لا يُنتفع بأكله، وذلك إذا أشرف على الموت لا قبلها، فإنه يجوز بيعه للانتفاع به في الخدمة والسقي والحمل وغيرها.

٣ ـ أن لا يكون منهيّاً عن بيعه:

فلا يجوز بيع الكلب، وقيل يُكره وأجازه (سحنون)، فقال أبيعه وأحج بثمنه، والظاهر أن الجواز خاص بكلب الصيد والحراسة لوجود الانتفاع والترخيص الشرعي فيهما قال (القرطبي): «مشهور مذهب مالك جواز اتّخاذ الكلب وكراهة بيعه ولا ينفسخ إن وقع... لكن الشَّرعُ نهى عن بيعه تنزيها لأنّه ليس من مكارم الأخلاق»(۱)، ودليله حديث ميمونة أم المؤمنين: «إن جبريل كان وعدني أن يلقاني الليلة فلم يلقني ثم وقع في نفسه جرو كلب

⁽١) نقلاً عن [دليل السالك] ص: ٩٨.

فسطاط لنا، فأخرجه وأخذ بيده ماء فنضح مكانه، فلما أمسى لقيه جبريل فقال له: كنت وعدتني أن تلقاني البارحة؟ قال: أجل، ولكنا لا ندخل بيتاً فيه كلب ولا صورة (۱)، وقد قال الفقهاء بأن اقتناء الكلب للزينة والترفه حرام بالإجماع، وما يباح منها إنّما ما كان للصيد أو لحراسة ما اتسع، بحيث لا يمكن للإنسان أن يحرسه بدون كلب، وعللوا ذلك بامتناع الملائكة عن دخول البيت الذي فيه كلب لكثرة أكله النجاسات، ولأن بعضها تتلبس به الشياطين، وكون رائحة الكلب قبيحة، ونقل الشيخ (عبدالقادر أحمد عطا) عن (الخطابي) قوله: «وإنما لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب أو صور ممّا يحرم اقتناؤه من الكلاب والصور، فأما ما ليس بحرام من كلب الصيد والزرع والماشية والصورة التي تمتهن في البساط والوسادة وغيرها، فلا يمنع دخول ملائكة الرحمة، وبهذا قال القاضي عياض»(۲) وقال (الإمام النووي) وهو شافعي إنّ الحكم عام (۳).

٤ - أن يكون مُقدوراً على تسليمه:

إذ لا يصحُّ بيع المأمول الحصول كبيع السمك في الماء، وبيع الطير في الهواء، وقد نهى الرسول ﷺ عن ذلك البيع بصريح النص.

٥ - أن يكون معلوماً:

فلا يصح بيع مجهول في ذاته ولا قدره ولا صفته والعلم به مشروط من البائع والمشتري ولا بد من وزنه أو عدِّه إذا أمكن.

ج _ الصَّيْغَة:

وهي ما يدل من الطرفين على التَّراضي من قول أو فعل، كأن يقول البائع بعتك هذه السلعة بدينار، فيقول المشتري: اشتريتها، أو أيَّة صيغة

⁽١) أخرجه البخاري ومسلم.

⁽٢) عبدالقادر أحمد عطا، [هذا حلال وهذا حرام]، ص ١٩٥.

⁽٣) نفسه، ص ١٩٥.

تقومُ هذا المقام ويُفهم بها الإيجاب والقبول، ولا بدَّ من إمضائها والوفاء بها، وقال المالكية ينعقد البيع بكل قول يدل على الرضا كبعت واشتريت وغير ذلك من الأقوال ممّا تقوم القرائن على فهمه عادة أو عرفاً، وليس لأحدهما أن يرجع في بيعه إذا تمت المعاقدة حتى ولو حلف أنه لا يقصده.

قال صاحب [أسهل المسالك]:

يَسْعَقِدُ البَيْعُ بِمَا قَدْ دَلا عَلَى الرِّضَا قَوْلاً يُرَى أُوفِعُلا

وإذا قال شخص لآخر بكم تبيع هذه السلعة،؟ فقال له بعشرة، فقال السائل أخذتها بذلك، فأبى البائع أن يبيعها، فقالوا يرجع إلى القرائن، فإن قامت قرينة فالبائع ملزم بالبيع، وإن قامت قرينته عكساً فلا يلزم)(١).

وما يقوم مقام اللفظ يجوز به العقد كالإشارة والكتابة. وإذا انعقد البيع ونكلَ أحدهما ألزمه الحاكم ما عقده مختاراً، فإن أقاله الآخر ولم يرفعه إلى الحاكم جاز، إذ الإقالة له جائزة شرعاً.

٧٧٧ - وَحَرَّمُوا بَيْعَ الرَّقِيْقِ المُسْلِم
 ٧٧٧ - أَوْ كُتُبِ العِلْمِ أَوْ الحَدِيْثِ
 ٧٨٧ - أَوْ شَارِيًا بِضَاعَةً لِمَفْسَدَهُ
 ٧٨٧ - لِيهْنِنَا بِفِعْلِهَا وَالاغْتِقَادُ
 ٧٨٧ - وَلا يَجُوزُ بَيْعُهُ لِمَا وَالاغْتِقَادُ
 ٧٨٧ - أَوْ بَيْعُهُ لِسَمَكِ فِي المَاءِ
 ٧٨٧ - أَوْ بَيْعُهُ لِمَا بِأَظْهُرِ الفُحُولُ
 ٧٨٧ - وَلا يُجُوزُ الغِشُ وَالتَّذْلِيْسُ
 ٧٨٧ - وَلا يَجُوزُ الغِشُ وَالتَّذْلِيْسُ

وَمُصْحَفِ لِكَافِرٍ لاَ مُسْلِم لِمَنْ سَعَى بِكُفْرِهِ الحَثِيْثِ أَوْ بَانِيَا خَمَّارَةً أَوْ مَعْبَدًا كَنِيْسَةً أَوْ هَيْئَةً مُنَاهِضَة أَوْ بِاثِعًا جَارِيَةً إِلَى الفَسَادُ أَوْ بَيْعُهُ الجَنِيْنَ فِي الأَحْشَاءِ وَإِنْ تَكُنْ بَيْنَ إِنَاثِهَا تَصُولُ وَلا الَّذِي اغْتُصِبَ قَهْراً حَقَّقُوا فِي البَيْعِ مِمَّا سَنَّهُ إِنْلِيْسُ

⁽١) عبدالقادر أحمد عطا، [هذا حلال وهذا حرام]، ج١٥٩/٢.

شرع الناظم يتكلم عمّا لا يحلُّ بيعه ذاكراً أنه قد يكون البيع لحرام، وقد أشرنا له عرضاً من قبل كبيع الخمر الذي لعن الرسول على عاصره وحامله وبائعه ومبتاعه وآكل ثمنه كما ورد في الأثر، ومن باب أولى لُعِنَ شاربه وساقيه وهو واضح، ومن الأمور التي لا يجوز بيعها لحم الخنزير إذ ما لا يجوز أكله، لا يجوز بيعه ولا الانتفاع به في أي وجه ولو كان دواء، لقوله على: «إنّه ليس بدواء ولكنه داء»(١١)، وفي حديث آخر رواه أبو هريرة قال ﷺ: ﴿إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ الخَمْرَ وحَرَّمَ ثَمَنَهَا وحَرَّمَ المَيْتَةَ وحَرَّمَ ثَمَنَهَا،وحَرَّمَ الْخِنْزِيْرَ وَحَرَّمَ ثَمَنَهُ»(٢) قال أكثر العلماء(٣): ما حُرم بيعه حُرم الانتفاع به لظاهر الحديث المروي عن جابر بن عبدالله إذ قال عام الفَتْح وهو بمكة: إِلَّ اللَّهَ حَرَّمَ بَيْعَ الخَمْرِ والمَيْتَةِ والخِنْزِيْرَ والأَصْنَامَ، فَقِيْلَ: كَا رَسُوْلَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ شُحُوْمَ المَيْتَةَ فَإِنَّهُ يُطْلَى بِهَا السُّفُنِّ ويُدْهَنُ بِهَا الجُلُوْد ويَسْتَصْبِحُ بِهَا النَّاسَ؟ فَقَالَ : لا، هُو حَرَامٌ. ثُمَّ قَالَ: قَاتَلَ اللهُ الْيَهُودَ لَمَّا حَرَّمَ اللهُ عَلَيْهُم شُحُوْمَهُمَا أَجْمَلُوٰهُ (أَي: أَذَابُوهُ) ثُمَّ بَاعُوٰهُ فَأَكَلُوا ثَمَنَهُ (1). وعليه فلا يُنتفع من الميتة إلا بما خص بالدليل وهو الجلد المدبوغ، أخرج البخاري عن ابن عباس أنّه تصدّق على مولاة لأم المؤمنين ميمونة بشاة فماتت، فمرّ بها رسول الله على فقال: «هلا أخذتم إهابها فدبغتموه فانتفعتم به؟»(٥)، وقد استند البعض على هذا الحديث في الجواز ولكنّ مالكاً رضي الله عنه قال أنه لا يطهر بالدبغ، لأنه جزء من الميتة، وهي حرام بنص القرآن.

وأما ما ذكره الناظم فحالات يُحرم فيها البيع كبيع الرقيق المسلم، وقد قال المالكية فيما يرويه صاحب [الإشراف]: «يجوز بيع العبد بشرط العتق خلافاً لأبي حنيفة في قوله إن البيع باطل، لأن (عائشة) رضي الله عنها ابتاعت (بريرة) بشرط أن تُعتق ويكون الولاء لهم، فقال النبي على: «إِنَّمَا

⁽۱) أخرجه مسلم عن طارق بن سوید.

⁽٢) رواه أبو داود.

⁽٣) انظر عبدالقادر أحمد عطا [هذا حلال وهذا حرام]، ص: ٣٧٠.

⁽٤) رواه الجماعة.

⁽a) رواه البخاري عن ابن عباس.

الوَلاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ»(١) فجاز البيع بشرط العتق»(٢)، وفي هذا السياق يذكر الفقهاء أن الكافر إذا ابتاع عبداً مسلما، ففيه روايتان، إحداهما أن العقد لا يصح، والأخرى أنه يصح، ويجبر على بيعه، قال (القاضي عبدالوهاب) في تعليل هذه المسألة: «فوجه الأول قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَن يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَنفِينَ عَلِيلٌ هَذه المسألة، «فوجه الأول قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَن يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَنفِينَ عَلِيلٌ هَن المَا اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ ا

كما يُحرم بيعها على المشهور ولو كان يُعظمها، ويعرف قيمتها فالمانع كُفره لا غير، وكذلك يَحرم بيع كل شيء علم أن المشتري قصد به ما لا يَحل شرعاً، فمن باع لرجل سلاحاً ليقتل به غيره حرم، ومن باع له عِنباً وهو يعرف أنه سيعصره خمرا حرم، ومن باع دواء لمدمن يعلم أنه لا يَتداوى به وإنما يستعمله لِنَسْوَتِهِ الحرام حرم عليه بيعه له، كما ذكروا وهذا قد أشار له الناظم - أنه لا يجوز بيع الجارية أيّام أن كان الرقيق المسلم موجودا، إذا علم أنها ستكره على البغاء، وتُستعمل للمتاجرة بها في الفحشاء، كما هو الحال فيما يُسمى حاليا في أوروبا بتجارة الرقيق الأبيض.

كما لا يجوز بكل حال أن تُباع الأرض لمن يستعملها في غير وجهها النافع، فمن أراد أن يفتح خمارة، أو يبني كنسية فإن ذلك من شأنه أن يُشجع أهل المفاسد والخبائث، ويدعم التبشير، ويُسهم في تقويض صرح الإسلام.

كما لا يجوز بيع شيء مجهول، ولا إلى أجل مجهول، ولا بيع ما

⁽١) رواه الدارمي، [المعجم المفهرس]، ج٧٨/٧.

⁽٢) [الإشراف على مسائل الخلاف] ج١/٨٧٨.

⁽٣) النساء: ١٤١.

⁽٤) [الإشراف على مسائل الخلاف]، ج٧٩/١.

في البرك من أسماك، ولا ما في السماء من طيور، أو ما في الصحراء من صيد، أو بيع ما بأظهر الفحول، وإن كانت بين الإناث تصول، وعليه يُقاس أيضاً عدم جواز بيع الجنين وهو لا يزال في بطن أمه.

قال صاحب [سراج السالك]: «ومما نُهيَ عنه بيع السلعة بثمن معلوم إلى أجل مجهول، كأن يقول له بعتك هذا الثوب أو هذا الحيوان بعشرة إلى قدوم زيدٍ أي: مجيئه من سفره، ولم يكن لمجيئه وقت معين لأنَّ جهل الأجل مُفسد للبيع، فإن كان لقدومه وقت معين جاز⁽¹⁾، وقد ورد أن النبي فقدم المدينة وهم يسلفون في الثمار السنة والسنتين، فقال النبي في: «من أسلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم»(۲).

ومن هذا البيع الذي لا يجوز، بيع الحيوان بشرط الحمل، لأنه يزيد في الثمن وهو غير مضمون النتيجة فنُهي عنه لما فيه من غرر، إذ ربَّما سقط قبل الأوان، أما إن ذكره البائع للوصف دون شرط فيجوز، ولا يجوز تفريق الولد عن أمِّه قبل الإثْغَار أي: سقوط أسنانه الرواضع وإبدالها بغيرها.

ثم ذكر الناظم أنه لا يجوز بيع العبد الآبِقِ، وقالوا إن البيع بشرط البراءة جائز في الرقيق دون غيره، ويَبرأ مما لا يعلم من عيوب العبد، ولا يبرأ مما علم وكتمه، هذا مشهور المذهب، وهناك رواية بجواز البراءة في الرقيق دون غيره وقيل العكس، وكذا بيع المَغصُوب، وقد ورد في الموسوعة الفقه الإسلامي وأدلته]: «لا ينعقد بيع البعير الشارد والبقرة المتوحشة والمَغصُوب إلا أن يبيعه من غاصبه»(٣).

ودليلنا عما سبق حديث أبي سعيد الخدري: أنّ (أبا سعيد الخدري) قال: (إن رسول الله ﷺ نهى عن شراء العبد الآبق، وعن شراء ما في

⁽١) [سراج السالك] ج٢/١٣٠.

⁽٢) أخرجه البخاري ومسلم، انظر [البغوي شرح السنة]، ج٨/١٧٣.

⁽٣) [موسوعة الفقه الإسلامي وأدلته]، ج٤٣٠/٤.

بطون الأنعام حتى تَضَع، وعن شراء ما في ضروعها، وعن شراء الغنائم حتى تُقَسَّم)(١)، وعن (ابن مسعود) قال: قال رسول الله الله الله الله السَّمَكُ فِي المَاءِ فَإِنَّهُ غَرَرٌ»(٢).

قال (القرافي) وهو من المالكية: «أصل الغرر هو الذي لا يدري هل يحصل أم لا كالطير في الهواء والسمك في الماء»(٣)، وقد أفرد الفقهاء للعيوب التي تسبب الغرر مباحث مطولة في الفقه المالكي لا بدّ من الاحتراز منها، لأنّ ألوان بيع الغرر لا تصحّ شرعاً.

وخلاصة الغرر أنه البيع الذي يتضمن خطراً يَلحق أحد المتعاقدين فقد فيؤدي إلى ضياع ماله، وهو أيضاً بيع ما لا يتحقق وجوده على اليقين، فقد يوجد وقد لا يوجد، «وهو ضياع بيع ما لا يعلم وجوده وعدمه، أو لا تُعلم قلته وكثرته، أو لا يقدر على تسليمه» (أع)، وقد اتفق الفقهاء على عدم جوازه، كبيع مال الغير قبل تسلّمه أملاً أن يملكه، وأما الغش فتحريمه ظاهر في الشرع وقد ذكره الناظم، وفسروه بأنه كتم حال المبيع عن المبتاع، وقد حرَّمه الشارع من باب أن ما لا ترضى به لنفسك، لا يجوز أن ترضاه لغيرك، ودليله أن النبي في مرَّ على رجل يبيع طعاماً مُصبَّراً فأدخل يده في الصبرة وقال: الصبرة وقال: همن غاهن مِنا» (٥٠).

هذا إذا كان الطرف يعلم عيباً في السَّلعة أو الثمن حُرِّم البيع، وأما إذا جهلاها كلاهما فلا حرج، وهم يلغزون في هذا أي في جوازه وعدمه على استثناء عدم العلم من الطرفين، وعند جمهور الفقهاء أنه لا ينعقد البيع الفاسد ولا يقيد الملك أصلاً وإن قَبضَ المشتري المبيع، لأن المحظور لا

⁽١) رواه أحمد وابن ماجه.

⁽٢) رواه أحمد والطبراني.

⁽٣) [الفروق للقرافي] ج٣/٣٦.

⁽٤) [موسوعة الفقه الإسلامي] ج٤٣٧/٤.

⁽٥) رواه مسلم عن أبي هريرة.

يكون طريقاً إلى الملك، ولأن النَّهي عن البيع الفاسد يقتضي عدم المشروعية، وغير المشروع لا يُفيد حكماً شرعياً.

وقد ورد عند الفقهاء، مجموعة من البيوع المحرَّمة، بسبب وصف أو شرط أو نهي شرعي، كبيع العربون، إذا كان في نيَّة البائع أن لا يردَّه فإن نوَى ردَّه جاز، وكبيع الحضري البدوي، من الذين لا يعرفون الأسعار، وكتلقِّي الركبان حتى لا ينخدع جالب السلعة فيبيع له بثمن بخس، وحرم أيضاً بيع النجش وهو أن يزيد في السلعة بمواطأة البائع دون رغبة في الشراء، وقد قال المالكية: البيع بها صحيح ويَثبت فيه الخيار للمشتري إذا غبن فيه غبناً غير معتاد.

وحرم البيع وقت صلاة الجمعة منذ صعود الإمام إلى المنبر إلى أن تنقضي الصلاة، لقوله تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُواْ إِذَا نُودِكَ لِلصَّلَوْةِ مِن يَوْمِ الْجُمُمَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللّهِ وَذَرُوا الْبَيْعُ (١)، وكل عقد أثناء ذلك يعتبر لاغياً سواء كان للزوج أو المزارعة أو الشركة أو البيع، لأن النص قطعي الدلالة في وجوب ترك ذلك وقد ذكر التجارة والبيع، وقاس العلماء عليها بقية الأمور التي تنعقد، والتجارة من الأمور المرغبة إلى الأنفس وقد وقع ذلك للصحابة فانصرفوا إليها، فأمرهم المولى بالتجرد للعبادة وترك البيع ومصالح الدنيا حالة صلاة الجمعة (٢).

٧٨٨ - وَلا يَسُومُ أَحَدُ عَلَى أَخِيهُ الْحِدُ عَلَى أَخِيهُ الْحَدُ عَلَى أَخِيهُ الْحَدُ عَلَى أَخِيهُ الْمَ وَجَائِزٌ بَيْعُ عَمُودٍ أَوْ حَجَرُ ١٩٠ - وَجَائِزٌ بَيْعُ الْهَوَا فَوْقَ الْبِنَا ١٩٠ - وَالأَصْلُ فِي بَيْعِ الْهُوَا فَوْقَ الْبِنَا ١٩٠٧ - وَالأَصْلُ فِي بَيْعِ الْهُورُ الْجُزَافِ الْمَنْعُ ١٤٠٠ - بِسَبْعَةٍ مِنَ الشَّرُوطِ قَدْ رُوي

إِذَا رَأَى المَيْلَ لِبَيْعِ يَرْتَجِيهُ تَنَافُسُ الشَّارِينَ دُوْنَ مَاأُنْمِ أَوْ خَشَبٍ دُوْنَ البَنَا لَمْ يَنْكَسِرُ مِمَّا يَكُونُ نَافِعًا إِذَا بَنَى وَحَدَّدَ الرُّخْصَةَ فِيْهِ الشَّرْعُ ببَصَر حَالَة عَفْدٍ قَدْ رُئِسي

⁽١) الجمعة: ٩.

⁽۲) انظر [صفوة التفاسير]، ج٣٨١/٣.

٧٩٤ - وَلَمْ يَكُنْ يَكُنُ يَكُنُو جِداً فَامْتَنَعُ ٧٩٥ - وَحَرْدُهُ مُحَدَّمُ نَا لِسقَدْدِهِ ٧٩٠ - أَوْ لَدُهُ مُسَفَّا لِسقَدْدِهِ ٧٩٧ - أَوْ لَدُهُ مُسفَرَّقَهُ

أَوْ لَـمْ يُحَدَّدُ مَا يِهِ العَقْدُ وَقَعْ مُسْتَوِيًا لَـدَيْهِ مَا فِـي أَرْضِهِ مُسْتَوِيًا لَدَيْهِ مَا فِـي أَرْضِهِ أَوْ كَانَ تِعْدَادُ الـمَبِيْعِ مُرْهِقًا

يقول الناظم بأنه: يحرم أن يسوم الأخ على أخيه بمعنى أن يراه مُريداً شيء، وقد أوشك على عقد البيع، أو مال إليه مع البائع، فإن ذلك من المنهي عنه، لِمَا فيه من قلَّة المروءة، ومزاحمة الغير على متاع الدنيا ومصالحها، إضافة إلى كونه يَمسُ مشاعر الطرف المُزَحْزَحِ عن عملية البيع، قال (الزحيلي) في [موسوعته]: «وصورته أن يكون قد وَقَعَ البيع بالخيار، فيأتي في مُدَّة الخيار رجل، فيقول للمشتري افسخ هذا البيع، وأنا أبيعك مثله بأرخص من ثمنه أو أحسن منه، والشراء على الشراء: وهو أن يقول للبائع في مدَّة الخيار أفسخ البيع، وأنا أشتريه منك بأكثر من هذا الثمن، والسَّوْمُ على السَّوم: أن يكون قد اتفق مالك السلعة والراغب فيها على البيع، ولم يَعقداه فيقول آخرٌ للبائع: أنا أشتريه منك بأكثر، بعد أن كانا قد البيع، ولم يَعقداه فيقول آخرٌ للبائع: أنا أشتريه منك بأكثر، بعد أن كانا قد النَّقة على الثمن» (۱).

ودليل حُرمته وعدم جوازه في الشرع حديث النبي ﷺ: «لا يَبِغُ أَحَدَكُم عَلَى بَيْعِ أَخِينِهِ» (٢٠).

ولئن اختلفت المذاهب في حكمه بين المنع والتساهل، فإن المذهب المالكي يقول بفساده ولكن بعد الركون والتقارب أي: إلى أن يكاد الاتفاق يتم وأمّا قبل ذلك أي في بداية التساوم حيث يكون المجال مفتوحاً للمنافسة، فلا ضير في ذلك، وهو جائز في بداية التساوم، كما قال صاحب [دليل السالك] (٣).

وجائزٌ أيضاً بيع العمود والحجر أو الخَشب عليه بناء إن أمِنَ كسره

⁽١) [موسوعة الفقه الإسلامي وأدلته] ج١٣/٤.

⁽٢) رواه الإمام أحمد عن ابن عمر ونقله صاحب [نيل الأوطار] ج٥/١٦٧.

⁽٣) [دليل السالك] ص: ٩٩.

ونقضه البائع، إذْ كثيراً ما يحصل أن يبيع أحد محتويات داره القديمة، إذا رأى فيها أشياء ذات قيمة، يمكن أن تُباع قبل الهدم أو الانهيار أو قبل التجديد.

وإذا كان لرجل سكن مسقوف، قد استغله بالسكن مثلاً، وفوقه هواء يمكن أن يرتفع فيه طابق أو أكثر، جاز له أن يبيع الهواء فوق البناء إن وصف البناء، لقول الناظم:

وَجَائِزٌ بَيْعُ الْهَوَا فَوْقَ البِنَا مِشَايَكُونُ نَافِعًا إِذَا بَنَى

ثم شرع يتكلم على بيع الجزاف، قال صاحب [دليل السالك]: «والجزاف بيع ما يُكال أو يُوزن أو يُعد جملة بلا كيل ولا وزن ولا عدّ، والأصل فيه المنعُ للجهل لكن أجازه الشارع للضرورة والمشقة بشروط سبعة»(١١).

وقد استعمل الفقهاء مصطلح [الصُبْرَة] بضم الصاد وهي ما جُمع من الطعام بلا كيل ولا وزن، ودليلها من السنة حديث (جابر بن عبدالله) قال: (نَهى رسول الله عن بيع الصُّبرة من التمر لا يَعلم كيلها بالكيل المسمَّى من التمر) (٢)، فالظاهر من هذا النص جواز بيع التمر مُجازفة، إذا كان الثمن جنساً آخر غير التَّمر، لأنه آنذاك يكون رِبَا فَضْلِ وهو لا يجوز، ورُوي عن (عبدالله بن عمر) قال: (كانوا يتبايعون الطعام جُزافاً، بأعلى السوق، فنهاهم رسول الله في أن يبيعوه حتى ينقلوه) (٣).

وقد جوَّزَ الإمام مالك أن تُباع الصُّبرة المجهولة الكيل أي: كل كيل منها بكذا، ولا مانع عند المالكية من أن يكون المبيع مِثليّاً أو قيمِيّاً أو عدديّاً، فهو يجوز في الطعام والثياب والعبيد والحيوان، بخلاف أبي حنيفة فإنه لا يُجيزه في القيميات (٤).

⁽۱) نفسه، ص: ۱۰۰.

⁽٢) رواه مسلم والنسائي.

⁽٣) رواه الجماعة إلا الترمذي وابن ماجه.

٤) [بداية المجتهد]، ج٢/١٥٨.

غير أن المالكية لم يُجيزوا بيع الجُزاف على الإطلاق، فقد اشترطوا له سبعة شروط ذكرها (الدردير) في [شرحه] وابن رشد في [بداية المجتهد] و(محمد سعد) صاحب [دليل السالك] ونقلها (الزحيلي) في [موسوعة الفقه الإسلامي وأدلته] وغيرهم.

شروط بيع الجزاف وهي تتلخص فيما يلي:

١ - إن رُئِي بالبصر:

حال العقد أو قبله واستمر على حاله لوقت العقد، فلا يصحُّ بيع غير المَرئي جُزافاً، ولا يصح البيع من رجل أعمى جزافاً.

وتكفي رؤية بعض المبيع عند التعاقد المتَّصِل به كمغيب الأصل، وتكفي في المبصرة رؤية ما ظهر منها، وإذا تعسرت الرؤية كما في الصفقات العظمى مما تحتويه سفينة مثلاً، فرؤية البعض في الظاهر كافية، ولا تُشترط الرؤية إذا ترتَّبَ عليها فسادٌ كفتح عُلب مختومة، أو ملفوفة، أو زجاجات مصمومة، ويكفي وصف ما فيها، كخل أو عسل أو غيره.

٢ - إن جهل البائع والمشتري معاً قدر كَيلِه أو وزنه أو عدده:

فالشرط جهل الجهة التي وقع عليها العقد، فإن علم قدره أحد العاقدين، وأعلم صاحبه بعد انعقاد العقد كان الطرف الآخر بالخيار، قال (الزحيلي): «وإن استوى الطرفان في العلم بمقداره عين العاقد فسخ العقد»(۱) وعلَّة ذلك الفسخ أنه عَقدٌ بُني على غرر، وتركا الكيل والوزن، فيردُّ المبيع إذا كان ما يزال قائماً، وإلا لزم على المشتري أن يدفع القيمة (۲).

⁽١) [موسوعة الفقه الإسلامي وأدلته] ج٤/٦٦٤.

⁽٢) ابن جزي [القوانين الفقهية] ص: ٢٤٦.

٣ ـ لم يكثر جداً:

فإن كان كثيراً جداً، مُنع بيعه جزافاً مهما كانت الصفة له مكيلاً أو موزوناً أو معدوداً، لتعذُّر تقديره وحزره فإن كان غير كثير جداً، جاز حزره وبيعه جزافاً، وكذلك ما قلَّ جداً فإنه يُمنع بيعه على صفة الجزاف لأنه فيه مشقة في علم عدده وقدره، وجاز إن كان مكيلاً أو موزوناً لا معدوداً، وجهله العاقدان وإن كان لا مشقة في كيله ووزنه.

4 - أن يحزر المبيع فعلاً من أهل الحزر:

أي: يُقدِّر، فلا يصح بيع الجُزاف فيما يُعسر حصره، كعصافير صغيرة، وكفراخ الدجاج في المدجنة الكبرى، إلا إذا عرف ذلك في وقت هدوئها أو نومها فجائز^(۱)، ولا بدّ من الرجوع إلى الحزر، والحَزْرُ عملية يكتسبها أهل الحزر، بالممارسة والاعتقاد وطول الخبرة.

• ـ استوت أرضه في اعتقادهما:

إما ظنّاً أو عِلماً، فإن لم تكن مُستوية، فالظاهر فساد العقد، وإن ظنَّ المتعاقدان أنها مستوية ثم تبيَّن في الواقع أن فيها عُلوّاً، فيُمنح المشتري الخيار، وإن كان فيها انخفاض فالخيار للبائع (٢).

٦ ـ إن كان في عَدُه مَشقة:

يحزر إن كان معدوداً كالبيض، وأما ما شأنه الكيل كالحبِّ أو الوزن كالزيتون، فلا يُشترط فيه المشقة، ولا يجوز الجُزاف في المعدودات، لأن العدَّ مُتيسِّر لغالب الناس قال (الزحيلي): «فإن كان في عده مشقة جاز بيعه جُزافاً، وإن كان القصد موجَّهاً إلى كل فرد من الأفراد على حدة، لم يَجز

⁽١) [موسوعة الفقه الإسلامي وأدلته] ج٤/٦٦٥.

⁽٢) [نفسه]، ج٤/٦٦٦.

بيعه جزافاً»^(۱) وفي [حاشية الدسوقي على [الشرح الكبير] (للدردير) ما ملخصه أنه متى أمكن عدُّ المعدود بلا مشقة لم يجز جزافا، سواء قصدت أفراده أم لا، قلّ ثمنه أم لا، ومتى عُدّ بمشقة فإن لم تقصد أفراده، فإن بيعه بالجزاف جائز، قلّ ثمنها أم لا، وأمّا إذا قصدت أفرادها جاز بيعها جزافا، إذا قلّ الثمن، ومنع إذا لم يقلُّ (۲).

لم تَقصد آحاده بالبيع:

فإن قُصدت كالثياب والعبيد، لم يَجز بيعه، إلا إن يَقِلَّ ثمنها عادة كالرمان والبطيخ (٣)، وهو تكملة لما أوردناه في الشرط السابق، وعند (الزحيلي) ألا يشتمل العقد الواحد على جُزاف ومَكيل وقد أُخذ هذا عن [حاشية الدسوقي على الكبير]، وذلك باستثناء إذا كان كلَّ منهما موافقاً للأصل الذي يصح به، فلا يصح اجتماع جُزاف حبِّ قمح أو شعير مع مكيل منه، سواء أكان من جنسه أم لا، كشراء صُبرة مجهولة القدر مع صُبرة معلومة القدر، بثمن واحد أو ثمنين، والسبب في المنع لِمَا سلف، هو تأثّر الشيء المعلوم بجهالة المجهول، باستثناء بعض الصور الخاصة عند الفقهاء)(٤).

وعند (الطبري) أنّ الإمام (مالكاً) سئل عن رجل باع من رجل ثوباً بعشرة دنانير نقداً، وبخمسة عشر إلى أجل يختار في ذلك، فقال مالك: «إذا ملكته ذلك في مجلسه فإنّ ذلك يكره، بمعنى أنّ البيع يلزم كلّ واحد منهما البائع والمشتري، إذا اختار أحد الأمرين النقد الحاضر أو التأخير، ولا خير فيه وهو يشبه بيعتين في بيعة، وإذا كان البائع والمبتاع كلّ واحد منهما إن شاء أن يترك البيع تركه ولا يلزم، فلا بأس بذلك»(٥).

* * *

⁽۱) [نفسه] ج٤/٦٦٥.

⁽٢) [حاشية الدسوقي على الشرح الكبير]، ج٣١/٣.

⁽٣) [دليل السالك]، ص: ٢٠٠.

⁽٤) [موسوعة الفقه الإسلامي] ج٤/٦٦٪، و [حاشية الدسوقي على الكبير] ج٣/٣٪.

⁽٥) انظر الطبري، [اختلاف الفقهاء]، ص ٥٤.

الربا

٧٩٧ - وَحَرَّمَ الْمَوْلَى بِأَمْرِهِ الرِّبَا
 ٧٩٨ - مُخَاطِبًا لِمُؤْمِن كَيْ يَتَّقِي
 ٧٩٨ - وَمَنْ يَتُبْ يَأْخُذُ رَأْسَ مَالِهِ
 ٠٠٨ - وَحُرْمَةُ الرِّبَا بِسُنَّةِ الرَّسُولُ

مُعْتَبِراً فَاعِلَهُ مُحَادِبَا مِنْ نَادِهِ وَيَتْرُكَنَّ مَا بَقِي مِنْ غَيْرِ ظُلْمِ نَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ وَحُرْمَةٌ لَهُ بِإِجْمَاعِ النَّقُولُ

شرع الناظم يتكلم عن الربا، وهو من الأبواب الهامة، لما ورد فيه من نصوص قرآنية قاطعة، وسنة نبوية صحيحة، وقد كان شائعاً في الجاهلية، كما تعامل به اليهود فيما بينهم، وتعاملوا له مع العرب باستمرار.

والربّا لغة من الزيادة والنّماء، وأربى الرّجلُ إذا تعامل بالربا ومارسه، وقد كان موجوداً في الجاهلية بصورة أن يكون للرجل دَينَ على رجل، فيَحِلَّ موعد التسديد، فيقول له صاحب الدَّين: تَقضِي أو تُربي، فإن أخّره لعجزه عن الدفع الفوري، زاد عليه ومدَّد له في الأجل (۱) وهو حرام، ودليله من القرآن الكريم، قوله تعالى: ﴿الّذِينَ يَأْكُونَ الرّيَوْا لاَ يَعُومُونَ إلاّ كَنَا يَهُومُ الّذِي يَتَعَبَّطُهُ الشّيَطِنُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنْهُمْ قَالُوا إِنّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرّيَوْا وَأَكُلُ اللّهُ اللّهُ الشّيَطِنُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنْهُمْ قَالُوا إِنّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرّيَوْا وَأَكُلُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الل

⁽١) [القاموس الفقهي]، ص: ١٤٣.

⁽٢) البقرة: ٢٧٥.

⁽٣) رواه الإمام مسلم وروى البخاري مثله.

⁽٤) رواه الحاكم وابن ماجه بصيغة مختصرة.

وهو حرام أيضاً بإجماع الأمّة بل ورد في [المغني] و [المبسوط] و [فتح القدير](1) مما هو قريب مما ورد عن (الماوردي) أن الربا لم يُحل في أيّة شريعة سابقة، وقد ذكر الله عن بني إسرائيل ذلك: ﴿ وَأَغْذِهِمُ الرّبُواْ وَقَدْ أَهُوا عَنّهُ ﴾ (٢) ، فالربا وإن كثر ونما فعاقبته إلى محق وقِلّة: ﴿ قُل لا يَسْتَوِى الْخَيِئُ وَاللّيْبُ وَلَوَ أَعْجَبُكَ كُثُرُةُ الْخَيِثِ ﴾ (٣) ، وقد أكد الإسلام النهي عن مزاولة الربا، وحاول أن يقضي عليه في الدولة الإسلامية منذ تأسيسها، واعتبر كل قدر زائد على ما يؤديه المدين إلى الدائن ربا، وقد كان بنو المغيرة في مكة يتعاملون بالربّا، فألغى النبي الله جميع ما كان لهم من ديون ربوية على الناس (٤).

قال (أبو بكر بن العربي) نقلاً عن (أبي بكر الجصّاص): "إنّه معلوم أنّ ربّا الجاهلية، إنما كان قرضاً مؤجلاً بزيادة مشروطة، فكانت الزيادة بدلاً من الأجل فأبطله الله "(*)، وفي تفسير [المنار]: "إنّ ربا النسيئة التأجيل وهو الذي كان مشهوراً في الجاهلية لأنّ الواحد منهم كان يدفع ماله لغيره إلى أجل على أن يأخذه منه كلّ شهر قدراً معيناً، ورأس المال باق بحاله، فإذا حلّ طالبه برأس ماله، فإن تعذر عليه الأداء زاده في الحق والأجل "(٢).

وعند نزول آية تحريم الرِّبا: ﴿ يَثَانَهُا الَّذِيثَ عَامَثُوا اللَّهُ وَذَرُوا مَا يَقِي مِن الرِّبَا فَي وَدَرُوا مَا يَقِي مِنَ الْإِيْلَا إِنَّ كُلَّ دِبا مِنْ رِبَا الْجَاهِلِيَّةِ مَوْضُوعٌ وأولُ رِبَا أَضَعُهُ رِبَا الْعَبَّاس، وكُلُّ دَم مِنْ دَم الْجَاهِلِيَّةِ مَوْضُوعٌ، وأولُ دَم أَضَعُهُ دَمُ رَبِيْعَة بْن الْحَارِثِ بْن عَبْدِ الْمُطَّلِبِ» (٨).

⁽١) [مغنى المحتاج]، ٢١/٧، و[المبسوط]، ١٠٩/١٢. و[فتح القدير] ٥/٢٧٤.

⁽٢) النساء: ١٦١.

⁽٣) المائدة: ١٠٠.

⁽٤) انظر أبو الأعلى المودودي، [كتاب الربا]، ص ٩ ـ ١٠.

⁽٥) [أحكام القرآن] ج١٣٦/١.

⁽٦) [تنسير المنار]، ج٤/٤، وكذلك المودودي، [الربا]، ص ٩٦.

⁽٧) البقرة: ٢٧٨.

⁽٨) رواه الواحدي عن السدي.

وقد بدأ الناظم كلامه، بالتأكيد على أن الرِّبا مُحرم بأمر المولى جل جلاله، وأنَّ من يُمارسه فقد آذن بحرب فِعْلِيَّة بينَه وبين الله لقوله تعالى: ﴿فَإِن لَمْ تَغْمَلُوا فَأَذَنُوا بِحَرْبِ مِن الله ورسوله لا فَقلح أبداً، إذ يؤول لا محالة إلى سوء الخاتمة وضنْكِ العيش إن دام على الرِّبا ولم يرجع بتوبة صادقة إلى الله، قال (ابن عباس): يُقال لآكل الربا يوم القيامة خذ سلاحك للحرب.

وقد رغَّبت الشريعة مُقابِل ذلك في التَّقوى، ﴿ اَتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرَّبَوَا﴾ والرجوع إلى الجادة بترك الزائد عن رأس المال وأخذ حقه الصَّافي فقط لذلك قال الناظم:

مُخَاطِباً لِمُؤْمِنٍ كَيْ يَتَّقي مِنْ نَارِهِ وَيَتْرُكَنَّ مَا بَهِي

وهو مُقتبسٌ من قوله تعالى: ﴿ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَلِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلِمُونَ وَلَا تُطْلِمُونَ وَلَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُطْلِمُونَ فِيهِ إِلَى مَيْسَرَقَ وَأَنَّوُ وَالَّهُ وَا تَرْجَمُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوكُن كُلُّ نَفْسِ مَا كَسَبَتَ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهُ أَنْ نَصِي ها اللَّهِ فَمَ لَا يُظْلَمُونَ فِيهِ اللَّهُ اللَ

وحيث أن الربا محرم بالاتفاق قرآناً وسنَّةً وإجماعاً، ونصوصه أظهر من أن تُدكر، وأشهر من أن تُدوَّن أو تنشر، لتدقيق المولى سبحانه في هذا

⁽١) البقرة: ٢٧٩.

⁽٢) البقرة: ٢٧٩ ـ ٢٨١.

⁽٣) رواه الإمام البخاري.

⁽٤) ذكره جمال الدين القاسمي في [محاسن التأويل] ج١١٦/٣.

الباب، وتعظيم خطره ممارسة ومعاملة، فإنه الله قد اعتبر الربا من السّبع الموبقات، وقد ذكر الله بالتقوى في آخر آية نزلت، قبل تِسع ليال من وفاته الله وهي قوله: ﴿وَاتَّقُوا يُوْمًا رُبَّعُونَ فِيهِ إِلَى اللّهِ ثُمَّ تُوكِّ كُلُ نَفْسِ وفاته الله وهي قوله: ﴿وَاتَّقُوا يُوْمًا رُبَّعُونَ فِيهِ إِلَى اللّهِ ثُمَّ تُوكِّ كُلُ نَفْسِ مَا طالمعاملة بين البشر، مَا كَسَبَتُ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ (١)، لأن التقوى هي مناط المعاملة بين البشر، وبين العباد والخالق، وفاعله خارج عن مراد المولى، وقد ظهرت مفاسده ومعايبه وآفاته في الواقع العالمي بوضوح، يقول (أبو الأعلى المودودي) في كتابه [الربا]: «هذا هو البلاء الأكبر الذي علا عويل أصحاب الفكر من أهل الغرب أنفسهم على ما يجر إلى الإنسانية البائسة من الويلات والمهالك، وأخذ يرتفع ثمة من مختلف الجهات الصوت بأنّ ارتكاز هذا القدر العظيم من وسائل القوة في يد طبقة صغيرة مستأثرة ليست بمسؤولة أمام أحدّ مدمر لكيان الجماعة، وقاض على مقومات حياتها (١)).

وقد مرَّ التحريم للرِّبا في صورته التدريجية، على أربع مراحل يمكن أن نسمِّيها أدواراً مرَّ بها تحريم الربا، وهي:

بُغضُ الرِّبا:

وذلك بأن يلمح للمؤمنين إلى عدم نفعه في ميزان المولى، وتقدير الآخرة، فيكرهونه ويعزفون عنه تلقائياً، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا عَاتَيْتُم مِن رَبِّ الْمَخْرِةِ وَمَا عَاتَيْتُم مِن ذَكُوْقِ تُرِيدُون وَجّه اللّهِ فَأَوْلَتِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ ﴾ (٣)، وهي آية مكية، يقول (البيضاوي) في معنى: ﴿فَأَوْلَتِكَ هُمُ المُضْعِفُونَ ﴾ : «ذو الأضعاف في الثواب، ونظير المضعف المقوي والموسر لذى القوة واليسار، أو الذين ضعفوا ثوابهم وأموالهم ببركة الزكاة، وقرئ بفتح العين وتغيره عن سنن المقابلة عبارة ونظماً للمبالغة، والالتفات فيه للتعظيم كأنه خاطب به الملائكة، وخواص الخلق تعريفاً

⁽١) البقرة: ٢٨١.

⁽۲) المودودي، [الربا]، ص ۹۱.

⁽٣) الروم: ٣٩.

لحالهم أو للتعميم، كأنه قال: «فمن فعل ذلك فأولئك هم المضعفون، والراجع منه محذوف إنْ جعلت (ما) موصولة تقديره المضعفون، فمؤتوه أولئك المضعفون، (١).

التَّلويْحُ دونَ تَصريِحِ:

وهي مرحلة ذكر فيها الرّبا كجريمة من جرائم بَني إسرائيل على اعتبار الربا من المنهيّ عنهُ في الديانات السابقة، قال تعالى: ﴿ فَيْطَلّمِ مِنَ اللّبِينَ اللّهِ عَن اللّهِ عَن اللّهِ كَثِيرًا ﴿ وَاللّهُ عَلَيْم مَا اللّهِ كَثِيرًا ﴿ وَاللّه اللّهِ كَثِيرًا ﴿ وَاللّهِ عَنْ سَبِيلِ اللّهِ كَثِيرًا ﴿ وَاللّهِ وَاللّهِ اللّهِ عَن سَبِيلِ اللّهِ كَثِيرًا ﴿ وَاللّهُ عَلَيْهِم الربا وقد الربا وقد التفاسير]: «أخذهم الربا وقد حرمه الله عليهم في التوراة (٣)، وهذا تلميح لتحريمه، وتمهيد لمنعه.

التَّحريمُ الجُزئِي:

في الآية المدينة التي حرَّمت الرِّبا الفاحش، لأنه تَنوءُ بحمله ظُهورُ العاجزين وفقراء المُستدينين قال تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهُا الَّذِيكَ مَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَوَا العاجزين وفقراء المُستدينين قال (أبوحيان) في [البحر المحيط]: «نهوا عن الحالة الشنعاء التي يوقعون الربا عليها، فربما استغرق بالنَّزْرِ اليسير مال المدين، وأشار بقوله: ﴿ مُضَمَعَفَةٌ ﴾ إلى أنّهم كانوا يكررون التضعيف عاماً بعد عام، والربا محرم بجميع أنواعه، فهذه الحال ليست قيداً في النّهي النهي اللهي الله والربا محرم بجميع أنواعه، فهذه الحال ليست قيداً في النّهي النهي الله المحرم بجميع أنواعه، فهذه الحال ليست قيداً في النّهي الله المحرم بجميع أنواعه، فهذه الحال ليست قيداً في النّهي الله المحرم المحرم بجميع أنواعه، فهذه الحال ليست قيداً في النّهي الله المحرم بحميع أنواعه المحرم المحرم بحميع أنواعه المحراء المحراء المحرم بحميع أنواعه المحراء المحرا

التَّحرِيمُ الكُلِّي القَاطِعُ:

وهي نهاية المطاف الذي لا يُفرّق في الربا بين قليل أو كثير، وهو

⁽١) [أنوار التنزيل وأسرار التأويل]، ج١٤٧/٤.

⁽٢) النساء: ١٦٠، ١٦١.

⁽٣) [صفوة التفاسير]، ج١٨/١٣.

⁽٤) آل عمران: ١٣٠.

⁽٥) [البحر المحيط]، ج٣/٥٤.

خاتمة الأحكام وخلاصة التشريع في هذا الباب، قال تعالى: ﴿ يَكَأَيُّهَا الَّذِينَ عَامَنُوا الَّذَيْنَ الْأَيْوَا إِن كُنتُد مُّقْمِنِينَ ﴿ إِنَّ اللَّهِ اللَّذِيُوا إِن كُنتُد مُُّقْمِنِينَ ﴿ إِنَّ اللَّهُ ا

٨٠١ - وَهُو نَوْعَانِ زَائِدٌ بِفَضْلِهِ
 ٨٠٧ - مِنَ الطَّعَامِ الرَّبَوِيِّ يَحْرُمُ
 ٨٠٧ - وَإِنْ يَكُنْ مُخْتَلِفًا فَلا رِبَا
 ٨٠٤ - مِنْ جِنْسِ ذَلِكَ الَّذِي لَمْ يَتَّحِدُ
 ٨٠٥ - وَحَرَّمُوا النَّسْءَ لِعَيْنِ أَوْ طَعَامُ
 ٨٠٨ - لِكُونِهِ مَنْسُوءَ طَعْمِ آدمِي
 ٨٠٧ - فَمَنَعُوا بَيْعَ نَسِيءِ بَعْضِهَا

أَوْ نَسَسَاً مُسؤَخَّرٌ لِحِيْنِهِ وَاتَّحَدَ الْحِئْسُ كَشَرْطِ يَلْزَمُ كَأَرْدَبٍ مِسْ جِئْسِ ذَا بِأَرْدَبَا وَاشْتَرَطُوا فِي دَفْعِهِ يَعداً بِيَدْ فِي زَمَنٍ مُوَجَّلٍ بِالالْتِزَامُ فِي زَمَنٍ مُوَجَّلٍ بِالالْتِزَامُ مِنْ خُضَرٍ أَوْ البُقُولِ فَاعْلَمِ لاَجَلٍ مُسحَدَّدٍ فَرَاعِهَا

يتكلَّم الناظم هاهنا عن أنواع الربا، وهو مَبحث مدقَّق حقَّق العلماء فروعه، وفصَّلوا مسائله الكثيرة، لأهمِّيتها وتَداولها، وكثرة احتياج الناس إليها.

وأشار الناظم إلى أن الربا المُحرم صنفان معروفان هما رِبَا الفَضْل، ورِبَا النَّسِيْنَة، ومعنى الفضل في لغة العرب الزيادة، بينما النساء بالمدِّ هو التأخير، قال الفقهاء كِلاهما مُحرم بالكتاب والسنَّة والإجماع، وتفصيل ذلك كما يورده الناظم:

١ ـ رِبَا الفَضل:

وهو زيادة في المبادلة فيما اتَّحدَ جِنسه، قال صاحب [أسهل المسالك]: «حُرم في عين وطعام، ربا الفضل إن اتَّحد الجنس، والطعام

⁽١) البقرة: ٢٧٨ ـ ٢٧٩.

⁽٢) [صفوة التفاسير]، ج١/٥٧١.

ربوي»(١)، فالمعنى أنه تُحرم الزيادة ولو مُناجَزَة، إذا كان الجنس متَّحداً فيها، فالذي لا يجوز هو مبادلة أو بيع درهم فِضَّة بِدِرهمَين، أو صاع قمح بِصَاعَي قمح منه، ولو كانت المبادلة يداً بيد، إذا كان الطعام ربوياً مما سيأتي تفصيله، فإذا اختلف الجنس أو كان الطعام غير ربوي جازت المفاضلة بلا حرج، قال (الدردير): «فإذا اختلف الجِنس أو كان الطعام غير ربوي، جازت المفاضلة إن كانت يداً بيد كدينار بقنطار من فضة، وإردبُ قمح بإردبِ من فول مثلاً مُناجزَة»(٢).

ويُمكن تعريف الفضل بإيجاز بأنه بيع ربويٌّ بمثله مع زيادة في أحد المثلين، وقد سماه (ابن القيم) الربا الخَفِي، الذي كان تحريمه من باب سدُّ الذرائع كما صرَّح به في حديث (أبي سعيد الخدري) رضي الله عنه عن النبي الله وي الله عنه بالدَّرْهَمَيْنِ فَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُم الرَّمَاءَ (أي: الربا)) (٣).

ومذهب المالكية في علَّة تحريم ربا الفضل أمران: الاقتيات، والادخار، أي: أن الطعام فيما يَقتاتُ به الناس عادة، بحيث يُنمي الجسم وتَقومُ عليه بنيَةُ البشر، ومعناه أنه لو وُجد لديه وحده دون غيره، لا يمكن أن يعيش به مستغنياً عمَّا سواه كالقمح والتمر وغيرها، من سائر الحبوب والزبيب واللحوم والألبان وما يسمِّيه المعاصرون بمشتقاتها، ومعنى صلاحيته للادخار أنه لو خُزِّن حيناً من الدهر فإنه لا يُسرعُ إليه الفساد بل يصبر وتبقى صلاحيته للاستعمال ممكنة، ولا حد للمدة التي يُؤجل إليها في المذهب.

قال (وهبة زحيلي): «ودليلهم على أن هذه هي علَّة تحريم الربا: هو أنه لما كان حُكم التحريم معقول المعنى في الربا، وهو ألا يَغبِنَ بعض الناس بعضاً، وأن تُحفظ أموالهم، فواجب أن يكون ذلك في أصول

⁽١) [أسهل المسالك على حاشية الدردير]، ج١٣/٣.

⁽٢) [الشرح الصغير]، ج ١٤/٣.

⁽٣) عن [موسوعة الفقه الإسلامي]، ج١٧١/٤.

المعايش: وهي الأقوات، كالحنطة، والشعير، والأرز، والذرة، والكرسنة، والتمر، والزبيب، والبيض، والزيت، والبقول السبعة: وهي العدس، واللوبيا، والجسكة»(١).

والحقيقة أن هذا النوع من الربا قد حُرم بِالسُّنَة، وهو بيع شيء بنظيره مع زيادة أحد العوضين على الآخر، وتوضيحاً للقاعدة الفقهية القائلة: "إذا اتّحد الجنسان حُرم الزيادة والنَّسَاء، وإذا اختلف الجنسان حُلَّ التفاضل دون النَّسَاءِ")، يقول (محمد على الصابوني): "إذا أردنا مُبادلة عَين بِعَين كزيت بزيت أو قمح بقمح، أو عنب بعنب، أو تمر بتمر، حُرمت الزيادة مطلقاً ولا تعتبر الجودة والرداءة هنا، وإذا اختلفت الأجناس كقمح بشعير أو زيت بتمر مثلاً، جازت الزيادة فيه شرط القبض (٣)، لما رُوي عن النبي الله أنه قال: "الذّعَبُ بِالذّعَبِ، وَالفِضَّةُ بِالفِضَّةِ، والبرُ بِالبرّ، والشّعِيرُ بِالشّعِيرِ، وَالشّعِيرُ بِالشّعِيرِ، وَالشّعِيرُ بِالشّعِيرِ، وَالسّعِيرُ وَالسّعَرُ وَالسّعَرُ وَالسّعَرَادَ فَقَدْ وَالمَعْطِي فِيْهِ سَوَاءً").

قال صاحب [الرسالة]: «ومن الربا في غير النَّسيئة بيعُ الفضة يداً بيد مُتفاضلاً، وكذلك الذهب بالذهب، ولا يجوز ذهبٌ بذهب، ولا فضة بفضة، إلا مَثَلا بمثل، يدا بيد، والفضة بالذهب ربًا، إلا يَدَا بيدٍ...»(٥).

وعليه فالحكم حرمة التفاضل، ولو كان يدا بيدا إذا كان الطعام ربويا واتَّحد النجنس في العين والطعام، فإذا اختلف الجنس فلا حرمة، وإذا كان الطعام غير رِبَوي، فلا حرج وجازت المفاضلة إذا كانت يداً بيد.

⁽۱) [موسوعة الفقه الإسلامي] ج٤/٦٨٥ نقلاً عن [المنتقى على الموطأ]، ١٥٨/٤ و[بداية المجتهد] ١٣٤٦/٤، و[كتاب الفقه على المذاهب الأربعة] ٢٥١/٢.

⁽۲) [روانع البيان] ج۲/۲۹۲.

⁽٣) [نفسه]، ج ٢٩٢/١.

⁽٤) رواه مسلم، وأحمد بن حنبل، [المعجم المفهرس]، ج٢١٧/٢.

⁽٥) متن الرسالة على حاشية [الفواكه الدواني]، ج٢/١٣٪.

٢ ـ ربَا النَّسِيْثَة:

تَعرَّض الناظم لربا النسيئة بقوله: [وحرموا النَّسْءَ لعين أو طعام] وقد كان ربا النسيئة موجوداً فحرَّمه الإسلام بالإجماع، والنَّسَاءُ تأخيرٌ مُطلَقاً اتَّحدَ الجنس أو اختلف أو كان الطعام رِبَوياً أم لا، فقد ذكر الفقهاء أنه لا يجوز دفع الطعام في طعام مثله إلى وقت كذا، ولا دفع دينار في مثله، أو دراهم لوقت كذا، وهو الذي نص عليه الناظم بقوله:

وَحَرَّمُوا النَّسْءَ لِعَيْنِ أو طَعَامُ فِي زَمَنٍ مُؤَجَّلٍ بِالأَلْتِزَامُ

يقول (الدردير) رحمه الله: «ولا يجوز صَرفُ مُؤخر لِما فيه من ربا النساء ولو كان التأخير غلبة كأن يحول بينها عدو أو سيلٌ أو نار أو نحو ذلك، أو قرب التأخير مع فرقة في المجلس قبل القبض، لقول سند: إذا تصارفا في مجلس آخر، المشهور المنع على الإطلاق، وقيل: يجوز فيما قرب»(١).

والحاصل أن ربا النسيئة ما كان معروفاً في الجاهلية، إذ يُبنَى على الزيادة من التأجيل، وصورته أن يُقرضَه قرضاً معيَّناً، من مال مُسمى إلى زمن معين ملتزم به، كشهر أو سنة أو أقل أو أكثر، على أن تُشترط الزيادة فيه نظير تمديد المدَّة إلى أجل آخر لأن المُقترض ذو عسرة.

قال (ابن جرير الطبري): "إن الرجل في الجاهلية يكون له على الرجل مال إلى أجل، فإذا حلَّ الأجل طلبه من صاحبه فيقول الذي عليه الدَّينُ أُخِّرُ عني دينكَ وأزيدك علي مالك، فيفعلان ذلك، فذلك هو الربا أضعافا مضاعفة فنهاهم الله عزَّ وجلَّ في إسلامهم عنه"(٢).

وعليه تحريمه كان لما يُسلط على المحتاجين من غُبن واستغلال، وما يلحقهم من ذلَّة وهوانِ، قال (الزحيلي): «فالعلَّة في تحريم ربا النسيئة: هي مجرد المطعومية على غير وجه التداوي، سواء وجد الاقتيات والادخار، أو

⁽١) [الشرح الصغير]، ج١٤/٣.

⁽٢) الطبري [جامع البيان]، ج٤/٠٩.

وجد الاقتيات فقط، أو لم يوجد واحد منهما، مثل أنواع الخضر من قِثَاءِ وبطيخ وليمون وخَسُّ وجزر وقَلْقَاسٍ، وأنواع الفاكهة الرطبة كالتفاح والموز»(۱) وقريب من هذا المعنى أو رده صاحب [دليل السالك] بلفظه(۲).

وعليه قال صاحب [الرسالة]: ﴿إِلَّا مِثلًا بَمثل يَدَّا بَيْدُ وَلَا يَجُوزُ فَيُهُ تأخير»(٣)، وقال صاحب [الفواكه الدواني]: «لا يجوز بيع الجنس منه بجنسه إلا مِثلا بمثل، وللسلامة من ربا النَّسَاءِ اشترطوا كونه يدا بيد، وقوله ولا يجوز فيه تأخير بيان لقوله يدا بيد ويَفسد البيع بالتأخير ولو قريبًا ١٠٤٠، وعليه يكون ربا النسيئة الجاهلي مُحرم لذاته منعاً من إلحاق غُبنِ كبير بأحد الطرفين، نتيجة للتقلبات المفاجئة في أسعار السلع بسبب أو بآخر، وللقضاء على استغلال عجز المَدِينِ عن وفاء الدَّين، وربا الفضل مُحرم سدا للذريعة أي: منعاً من التوصل به إلى ربا النسيئة، وما حُرم لذاته لا يباح إلا للضرورة، كالميتة والدم ولحم الخنزير، وما حُرم سدًّا للذِّريعة أبيح للحاجة إليه، وللمصلحة الراجحة على المفسدة، وقد ردٌّ (الشيخ الزحيلي) على هذا الطرح قائلاً: «ويمكن القول بأن تحريم ربا الفضل ليس لكونه مجرد وسيلة إلى ربا النسيئة، وإنما هو ربا حقيقي، لقول النبي الله البلال: «[عَيْنُ الرُّبَا] حينما باع صاعين من تمر رديء، بصاع من تمر جيد، هو التمر البرني، وذلك لأنه يعتمد تارة على استغلال جهل الناس، وتارة على استغلال حاجتهم إلى نوع معين»(٥). وقد أرجع الشيخ (الزحيلي) قارئه إلى كتاب [الربا والمعاملات في الإسلام]، للشيخ (رشيد رضا)، ومقدمة هذا الكتاب للشيخ (بهجت البيطار)، وكذلك لكتاب [نظرية الضرورة الشرعية] (للزحيلي) ذاته، لمعرفة الفرق بين الضرورة والحاجة^(٦).

⁽١) [موسوعة الفقه الإسلامي وأدلته]، ج١/٩٨٥.

⁽٢) انظر [دليل السالك]، ص: ١٠١.

⁽٣) [متن رسالة ابن أبي زيد على الفواكه الدواني] ج١١٢/٢.

⁽٤) [الفواكه الدواني] ج١١٣/٢.

⁽٥) [موسوعة الفقه الإسلامي] ج٧٠٢/٤.

⁽٦) نفسه، ج٤/٧٠٧.

ولا يجوز في المذهب أن يُؤخذ في الصرف والمبادلة ضامنٌ ولا رهن، لما يؤدي إليه من التأخير، ولا يجوز صرف المغصوب ولا المرهون ولا المُودَع حتى يحضر على المشهور خوفاً من التأخير، وتجوز الوكالة في الصرف إن تولَّى الوكيل العقد والقبض، وأمن التأثُّر.

ولا يجوز عند مالك الجمع بين الصرف والبيع في عقد واحد، قال (ابن جزي): «وذلك كالقلادة يكون فيها ذهب وجوهر، فيجب أن يفصل، ويباع كل واحد منهما على حدة، لأنَّ الثمن الذي في مقابلة الذهب من باب الصرف، والذي في مقابلة الجوهر من باب البيع إلا إذا كان أحدهما يسيراً فيجوز، وهو الثلث وقيل اليسير جدًّا كالدرهم وأجازه أشهب مطلقاً لهما»(١).

٨٠٨ - وَعَرَّقُوا مَعْنَى الطَّعَامِ الرِّبَوِي المَّلَهُ ١٠٨ - مِسَّا يَسَصِحُ لادِّخَادٍ أَصْلُهُ ١٠٨ - وَمِسْ طَسَعَامٍ دِنَسِوِيٌ يُسدَخَّرُ ١٨١ - وَقِيْهُ لَ جِئْسٌ وَاحِدٌ أَوْ عَدَدُ ١٨٢ - قَطَانِي سَبْعَةٌ وَأُرْزاً وَدَخَنْ ١٨٢ - قَالتَيْنَ أَوْ ذَاتَ العُسُولِ وَالزَّيُوتُ ١٨٦ - وَالتَيْنَ أَوْ ذَاتَ العُسُولِ وَالزَّيُوتُ ١٨٦ - وَالبَيْضُ جِئْسٌ وَاحِدٌ وَالسُّكَرُ ١٨٨ - وَالبَيْضُ جِئْسٌ وَاحِدٌ وَالسَّكَرُ ١٨٨ - وَإِنْ تَكُنْ فِي بَيْعِهِ مُزَابَنَهُ ١٨٨ - أَوْ بَاعَ مَجْهُولاً بِمَجْهُولِ لَهُ ١٨٨ - فَإِنَّهُ إِنْ يَكُنْ فِي الجِئْسِ اخْتِلافْ

بِمَا يَفْتَاتُ حَاضِرٌ وَبَدَوِي دُونَ فَسَادٍ يَفْتَضِيْهِ تَرْكُهُ السُّلْتُ وَالشَّعِيْرُ فِي العُرْفِ وَبُرْ كَسَدُرَةٍ وَعَسلَسسٍ وَأَوْرَدُوا وَالتَّمْرَ وَالزَّبِيْبَ فِيمَا يُعْرَفَنُ وَالتَّمْرَ وَالزَّبِيْبَ فِيمَا يُعْرَفَنُ فَكُلُّهَا تَصْلُحُ لِلإِنْسَانِ قُونُ وَلَبَنْ وَلَحْمُ طَيْسٍ يُسَذَّكُرُ وَكُسِلٌ فَاتِ أَرْبَسِعِ مُسوحًى لَيْ فَبَاعَ مَجْهُ ولا بِمَعْلُومٍ لَنَا مِنْ جِنْسِهِ مِنْ مِثْلَيَاتٍ مِثْلَهُ يَجُوزُ بِالشَّرُوطِ فِي بَيْعِ الجُزَافُ يَجُوزُ بِالشَّرُوطِ فِي بَيْعِ الجُزَافُ

شرع الناظم هاهنا يتكلم عن معنى الطعام الربوي، وهو في ربا الفضل ما يُحرم منه، إذا اتَّحد جنسه، فلا يجوز فيه المفاضلة، فإن كان غير

⁽١) [القوانين الفقهية] ص: ٢٤٤.

ربوي، أو اختلف الجنس، جازت المفاضلة إذا كانت يداً بيد، وقد حدَّد الناظم الطعام الربوي بما يُقتات ويُدخر، قال صاحب [الرسالة]: «والطعام من الحبوب والقطنية وشبهها، مما يُدخر من قوت أو إدام لا يجوز الجنس منه بجنسه، إلا مِثلاً بمثل يداً بيد» (١).

وأما الطعام فلا يجوز طعام بطعام إلى أجل، وعدم الجواز يَنجَرُّ على كونه من جنسه أو من خلافه، فلا يجوز القمح بمثله، سواء كان مما يُدخر أو مما لا يُدخر، فالأول كالقمح والشعير، والثاني كالرمَّان والبطِّيخ، لدخول ربًا النَّسَاءِ في كل المطعومات.

وخلاصة ذلك فيما أورده (النفراوي) شارح [الرسالة]: «أن رِبا الفضل إنما يَدخلُ في مُتحد الجنس المقتات المُدخر، وأما ربا النَّساء الذي هو التأخير، فيدخل في متحد الجنس ومختلفه، ولو غير مقتات غالباً، كالخيار والفواكه، لأن ربا النَّساء يدخل في كل ما فيه الطعمية»(٢).

لذلك قال الناظم إن من الرِّبُويَات البُرُّ، وهو في العربية القمح والشعير والسَّلَت، وهو نوع من الشعير له قِشرٌ يشبه الحنطة، يكون بالغور والحجاز، وهي في المذهب جنس واحد وقيل أجناس.

ثم ذكر العَلَسَ وهو نوع من الحنطة يكون في القشرة منه حبَّتان، وهو طعام أهل صنعاء والذرة، وهي معروفة، والدَّخَنُ والأرز، وهي أجناس.

ثم القطاني السبعة وهي أجناس أيضاً، وقد فسرها الفقهاء بأنها جمع قَطنِيَّة، وهي كل ما له غلافٌ، وهي: الحمص، والفول، واللوبياء، والعدس، والتَّرمس، والجلبان، والبَسِيلَة.

وأما التمر فهو جنس مُستقل وكذلك الزبيب جنس لذاته وينطبق الحكم أيضاً على التِّينِ فهو جنس وحده، وفي الحديث: سئل على عن بيع الرُّطب

⁽١) [متن الرسالة على الفواكه الدواني] ج١١٢/٢.

⁽٢) [شرح الفواكه الدواني] ج١١٣/٢.

بَالتَّمرِ؟ فقال: ﴿ أَيَنْقُصُ الرُّطَبُ إِذَا جَفَّ؟ ۗ قَالُوا: نَعَمْ. قَالَ: ﴿ فَلَا إِذَنْ اللَّهُ وَاللّ وقد رواه الترمذي وصححه.

وذوات الزيوت كالزيتون والسَّمْسِم والقَرْطَم والفِجْل الأحمر، وبزر الكتَّان، وهي أجناس أيضاً كزيوتها، قال صاحب [دليل السالك]: «والعُسولُ أجناسٌ والأخباز كُلُها ولو بعضها من قطنية جنس واحد، إلا أن يكون البعض بأبْزار بأصنافه والبيض جنس واحد إلا بيض النَّعام، والسكَّر جنس واحد، ومُطلق لبن وهو بأصنافه جنس، وجميع لحم الطير جنس ولو اختلفت مَرقَتَهُ» (٢).

وبالتأمَّل في هذه الأجناس والأصناف نجد أن الناظم قد لخَّص في نظمه ما ذكره الفقهاء من ألوان الطعام الربوي بصورة دقيقة، وزاد في الأخير بأن دَواب الماء جنس واحد في قوله: [وجعلوا دواب الماء واحدة]، وأما دواب الأرض فهي أيضاً جنس واحد، سواء أكانت أليفة أم وحشية، وقد ورد في الحديث الصحيح تحريم التفاضُل في أربعة أصناف من المطعومات، وهي: القمح والشعير والتمر والملح (٣)، قال صاحب [القوانين] إن العلماء اختلفوا في تأويل ذلك على أربعة مذاهب (٤)، وهي كالتالي:

 ١ ـ مذهب مالك وأصحابه: مَنَعوا التفاضل فيها وقاسوا عليها كل مقتات مدخر، واشترط بعضهم أن يكون مُتخذا للعيش غالباً.

٢ ـ مذهب الشافعي: قاس عليها كل مطعم، فَمَنع فيه التَّفاضل.

٣ ـ مذهب أبي حنيفة: قاس عليها كل ما يُكال أو يوزن، سواءً كان طعاما أو غيره.

٤ _ مذهب الظاهرية وأبي بكر بن الطيب: قصروا بالفضل عليها

⁽١) رواه الترمذي.

⁽٢) [دليل السالك] ص: ١٠١.

⁽٣) انظر [القوانين الفقهية] ص: ٧٤٥.

⁽٤) [نفسه] ص: ٢٤٦.

وحدها دون سواها، قال الفقهاء: «وفي جنسية المطبوخ من جنسين بأبزار خلاف، المَرقُ والعظم والجلد كالَّلحم»(١).

ثم شرع يتكلم عن (المُزَابَنَة) وهي في اللغة أن يبيع الرجل مالاً يُعلمُ كيلاً أو عدداً أو وزناً، بمعلوم المقدار، والمُزابَنَة المُدَافعَة، أو هي بيع الرطب في رؤوس النَّخل بالنَّمر كيلاً، وبيع العنب بالزبيب كيلاً، وبيع الزرع بالحنطة كيلاً، وهذا لا خلاف فيه بين العلماء.

وعند المالكية: هي بيع مجهولٌ بمجهولٍ، أو بيع مجهولٍ بمعلوم من جنسه، وفي قول للمالكية هي بيع المُغَابَنَة في الجنس الذي لا يجوزُ فيه الغُبنُ، وتكون المزابنة في الطعام وغيره من المثليات، وهي جمع مثليّ بمعنى كل ما ضُبط بكيل أو وزن أو عدد وهولا يُرتَادُ لعينه، وهي عكس المُقوم بمعنى ما لم يُضبَط بكيل أو وزن أو عدد، وهو يُراد لعينه،"

فإن اختلف الجنس ولو بالنقل، جاز البيع بشروط الجُزاف، وهو ما ذكره الناظم في قوله:

فَإِنَّهُ إِنْ يَكُ فِي الجِنْسِ اخْتِلافْ يَجُوزُ بِالشَّرُوطِ فِي بَيْعِ الجُزَافْ

وقد حرَّم الفقهاء بيع الآجَالُ، وهو بيع المشتري ما اشتراه لبائعه أو لوكيله لأجَلٍ، وهو بيع يُمنع سدَّاً للذَّرِيعَة، إذ لا يجوز من البيوع ما أدى لممنوع يَكثر قصدُه بين المُتبايعين، ولو لم يُقصد بالفعل، كبيع أدَّى إلى سُلفة بمنفعة أو إلى دَيْنِ بِدَيْنِ، أو إلى صَرفٍ مُؤخَّر.

وأما العِيْنَةُ بكسر العين، وهي بيع من طَلبت منه سلعة للشراء، وليست عنده لطالبها بعد شرائها لنفسه، من آخر، ففيها تفصيل ومنها الجائز والمكروه والممنوع، وموضوعها أربع وعشرون صورة يُرجع لها في أبوابها من الفقه (٣).

⁽١) [القاموس الفقهي] ص: ١٥٨.

⁽٢) [دليل السالك] ص: ١٠٢.

⁽٣) [نفسه] ص: ١٠٣.

وأما الجائز المعلوم فهو بيع المرابحة بأن يبيع سِلعة بالثمن الذي اشتراها به، مع زيادة ربيح معلوم لها وهي جائزة ولو على ثمن موصوف أو مقوم، وتقوم المرابحة على شراء البنك السلعة لحساب الزبون، وكذلك الخدمات التي يختارها لدى مورده، ويعيد البنك بيعها له مقابل ثمن أو أجل متفق عليهما مسبقاً، ولا يمنح البنك للزبون المال ليشتري لنفسه لأنّ ذلك عين الربا، وقال أحد المنكرين لهذه المعاملة: "من الناحية الشكلية يبدو أنّ هناك فرقاً بين الربا وهذا الشكل من التعامل ـ المرابحة ـ ولكن في الجوهر التشابه واضح للعيان، والمسألة الأساسية هنا التي يجب التنبيه إليها هو المبلغ المتفق عليه، ففي حالة البنوك الكلاسيكية، فإن سعر الفائدة يكون محل تحديد مسبق، وفي حالة هذا البنك فإن سعر البيع يكون محل تحديد مسبق، والبنك هنا لا يتحمل أية مخاطرة، فالعملية مضمونة مائة بالمائة، والفوائد كذلك(۱)، وهناك من أباح هذه المعاملة كلجنة الفتوى لوزارة الشؤون الدينية، والهيئة الفقهية النابعة للبنك، واعتبروه معاملة مشروعة.

والحقيقة أن الفقهاء اشترطوا للمرابحة شروطاً منها أن يكون العلم بالثمن الأول للمشتري الثاني، فلو لم يعلم بطل العقد، وكذلك يعلم بالربح لأنّه بعض الشمن، وأن يكون رأس المال من المثليات كالمكيلات والموزونات والعدديات المتقاربة، وهذا شرط في المرابحة، وأن لا يترتب على المرابحة في أموال الربا وجود الربا بالنسبة للثمن الأوّل، لأنّ الزيادة في أموال الربا لا ربحاً، وأن يكون العقد الأول صحيحاً، فإن كان فاسداً أو لم يتم أصلاً فالبيع بالمرابحة هنا فاسد (٢).

قال (وهبه الزحيلي): «إنّ بيع المرابحة والتولية بيع أمانة، لأنّ المشتري اثتمن البائع في إخباره عن الثمن الأول من غير بيّنة، ولا استحلاف، فيجب صيانتهما عن الخيانة، وعن سبب الخيانة والتهمة»(٣)،

⁽١) [مقال البنوك الإسلامية] لسلاف قسوم بجريدة الخبر الأسبوعي، العدد ١١٩، جوان

⁽٢) [الفقه الإسلامي وأدلته]، ج٤/٤٠٧.

⁽٣) [نفسه]، ج٤/٨٠٧.

وقد استشهد لذلك بقوله تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَللَّهُ وَالرَّسُولَ وَقَولُه اللَّهِ: «من غشنا فليس منا»(٢).

٨٩٥ - وَأَذْ خُلُوا مَعَ الرِّبَا قَرْضَ البُنُونُ
 ٨٢٥ - وَكُلَّ سُلْفَةٍ تَجُرُّ مَنْفَعَهُ
 ٨٢٨ - مِنْ وَصْفِهِ بِاللَّهُ مِثْلُ الدَّخَنْ
 ٨٢٨ - وَلَمْ يَنَوْلُ إِبْلِيسُ يُغْرِيهِ بِهِ
 ٨٣٨ - فَإِنْ يَنَلُ مِنْ الرِّبَا قَلِيلًا
 ٨٣٨ - فَإِنْ يَنَلُ مِنْ الرِّبَا وَأَرْبَى
 ٨٣٨ - فَمَحَقَ اللهُ الرِّبَا وَأَرْبَى
 ٨٣٨ - لِقَائِضِيْنَ دِيْنَهُمْ رَغْمَ الخِلاَفُ

رَغْمَ اخْتِلافِ النَّاسِ فِيْهِ وَالشُّكُوكُ مِمَّا أَتَى فِي السُّنةِ المُتَّبَعَةُ مِمَّا أَتَى فِي السُّنةِ المُتَّبَعَةُ مِنْ السُّنةِ المُتَّبَعَةُ مِنْ الرَّمَنُ مَحَتَّى يُصِيْبَ قِطْعَةً مِنْ نَارِهِ رَامَ المَنْ يُصِيْبَ قِطْعَةً مِنْ نَارِهِ رَامَ المَنْ يُسِيْبَ قِطْعَى التَّافِيلاً وَالمَنْ فِيلاً وَمَانِ وَالمَنْ فِيلاً وَقَانِ عِيْنَ بِالمَحْلالِ وَالمَنْفَافُ وَقَانِ عِيْنَ بِالمَحلالِ وَالمَنْفَافُ

واضح من كلام النَّاظم، أن القروض التي تُقدمها البنوك العامة، هي من لون القرض الذي يجرُّ منفعةً، وأن تحريمها صريح، بنص الآية لأنَّها من الرِّبا الذي نهى الله عنه بقوله: ﴿ ذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَوَا إِن كُنتُم مُّ مُّمِينِينَ ﴾ (٣).

والمعمول به الآن أن البنوك والمصارف في أغلب الدول الإسلامية، تُعطى قروضاً من المال لأجل، بفائدة سنوية أو شهرية، كستَّة في المائة أو أقل أو أكثر، وهذا لون من أكل أموال الناس بالباطل، التي نَهَى الله عنها في القرآن في قوله: ﴿وَلَا تَأْكُوا أَمْوَلَكُم بَيْنَكُم وَالْبَطِلِ﴾ (٤)، ومضار الرِّبا فيه متحققة قال الشيخ (الزحيلي): «فَحرمته كحرمة الربا وإثمه كإثمه، أي أنه ربا نَسِيئة، بدليل قوله تعالى: ﴿وَإِن تُبَتُر فَلَكُمُ رُبُوسُ أَمْوَلِكُمْ ﴾ وقد أصبح الربا في عرف الناس لا يطلق إلا على ربح المال عند تأخيره، وهو ربا النسيئة الذي كان أهل الجاهلية يَفعلونه، وأما بالفضل فهو نادر الحصول، النسيئة الذي كان أهل الجاهلية يَفعلونه، وأما بالفضل فهو نادر الحصول، وبه يظهر المقصود من الحديث السابق، «إنَّما الربا في النسيئة» وهو جوهر

⁽١) الأنفال: ٢٧.

⁽٢) رواه مسلم عن أبي هريرة.

⁽٣) البقرة: ٢٧٨.

⁽٤) البقرة: ١٨٨.

التنبيه على خَطره وكثرة وقوعه (١) ولقد شُنَّتْ حربٌ شَعواءٌ على الإسلام باعتباره يُحرِّم هذه المعاملات، ويعوق بذلك عجلة التنمية، كأنَّه الدين الوحيد الذي حرمها، والحقيقة غير ذلك يورد الشيخ (عبدالقادر أحمد عطا) نصوصاً من الكتب السابقة تُثبت تحريمها للربا، ففي [الإصحاح الثاني والعشرين من سفر الخروج] المنسوب إلى (موسى عليه السلام): «إذا أقرضت فِضَّة للفقير الذي عندك، فلا تكن له كالمُرَابِي، وفي [الإصحاح الثالث والعشرين من سفر التثنية]: «لا تُقرض أخاك رِبًّا، رباً فضة أو ربًّا طعام أو ربا شيء، مما يُقرضُ بربا» وأما في [الإصحاح الثالث والعشرين من سفر التثنية]: «للأجنبي تُقرض بربا، ولكن لأخيك لا تقرض بربا، لكي يُباركك الربُّ إلهك، في كل ما تمتد إليه يدك» لهذا فسبيل الإسلام في تحريمه هذا اللون من الربا هو سبيل الديانات الأخرى قبله(٢)، ولكنهم ضربوا بأحكام دينهم عرض الحائط وأرادوا لنا أن نفعل مثل ما فعلوا: ﴿ وَدُّواْ لَوْ تَكُفُرُونَ كُمَا كُفَرُواْ فَتَكُونُونَ سَوَاتًه ﴾ (٣)، ولقد ثار جدلٌ واسع النطاق حول الفوائد التي تُقدم مقابل الودائع المصرفية ولا يزال يثور، قال الشيخ (أحمد عطا): «وخاض في هذا المجال المرحوم الشيخ (محمد عبده) والشيخ (محمد رشيد رضا) والمرحوم (حفني ناصف) رئيس نادي دار العلوم، واختلفت الآراء بين مُبيح ومُحرِّم ومُتأول، في بعض الوقائع والنوازل⁽¹⁾.

وقد أكَّد الناظم الحرمة وذكر أنه ورد في الأثر: (فِي آخِرِ الزَّمَانِ مَنْ لَمْ يَأْكُلُ الرِّبَا يُصِيْبُهُ مِنْ دَخَنِهِ)(٥)، وذُكر أن التأويل ما هو إلا مَطيَّة لركوب

⁽١) [موسوعة الفقه الإسلامي] ج٦٨٢/٤.

⁽٢) كتاب [هذا حلال وهذا حرام] ص: ٣٤٠.

⁽٣) النساء: ٨٩.

⁽٤) [هذا حلال وهذا حرام] ص: ٣٤١.

⁽ه) هذا الأثر لم نعثر على نسبته إلى الرسول الله كحديث، ولكنّه شاع مأثوراً عنه بهذا اللفظ وهناك أحاديث قريبة في المعنى كقوله الله الربا وإن كثر فإنّ عاقبته تصير إلى قلّ أي (هلاك)، وقوله: وإني أخاف عليكم الرمّاء، (أي الربا) الأول رواه أحمد والثاني رواه مالك في [الموطأ]، انظر [المعجم المفهرس]، ج٢١٧/٢.

الحرام، فإذا فعل ذلك استساغه واقتحم بابه تدريجيًا حتى يغرق فيه، ثم قال: إن الصدقة مُباركة والرِّبا ممحوق، لقوله تعالى: ﴿يَمْحَقُ اللهُ الْإِيْوَا وَيُرْفِى السَّكَدَفَتِ ﴾ (١) ولا ينجو إلا مستمسك بدينه قانعٌ بما قسم الله له، في إطار الحلال والكفاف، قال (أبو سعيد الخدري): خطبنا عمر فقال: ﴿إني لعليَّ أنهاكم عن أشياء تصلح لكم وآمركم بأشياء لا تصلح لكم، وإن من آخِر القرآن نزولاً آية الرِّبًا، وإنَّه قد مات رسول الله على ولم يُبَيِّنُه لنا، فدعوا ما يُريبكم إلى ما لا يريبكم (٢)، والخلاصة أن كل ما أفضى إلى الحرام فهو حرام، وأن الورع ترك كل شبهة (٢).

* * *

القَرضُ

وَهُو عَطَاءٌ لِنَظِيْرٍ يُولَفُ فِسي ذِمَّةٍ مَرْعِيَّةٍ تَلْزَمُهُ الحُرْمَةُ الوُجُوبُ وَالمَكُرُوهُ فِي جِنْسِهِ مِنْ عَرَضٍ أَوْ النَّعَمْ مِنْ بَعْدِ عَقْدِ مُلْزِمٍ لِنَا الغَرَضْ لِكُونِهَا زِيَادَةً فِي سُلْفَتِهُ أَوْلَمْ تَكُنْ لِمُوجِبٍ فِي العَادَهُ فَإِنَّهَا مَقْبُولَةٌ بِلا امْتِنَانُ

القَرْضُ مِن قَرَضَ بمعنى قطع الشيء، واستقرَضَ طلب القرض، واقترض من فُلان أي: أخذ منه القرض وأقرضَهُ أعطاه، قال تعالى: ﴿مَن ذَا

⁽١) البقرة: ٢٧٦.

⁽۲) [هذا حلال وهذا حرام] ص: ۳٤٥.

⁽٣) انظر [الحلال والحرام]، للقرضاوي، و [فتاوى الشيخ محمود شلتوت] و [فتاوى الشيخ أحمد حماني] و [الشيخ محمد سيد طنطاوي] شيخ الأزهر.

الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهُ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَلِعِفَهُ لَهُو أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْضُطُّ وَإِلَيْهِ يَقْبِضُ وَيَبْضُطُّ وَإِلَيْهِ تَرْجُعُونَ ﴾ (١) ، وهو غير الاستقراض الذي هو طلب القرض، كما يوجد مصطلح القراض والمقارضة وهما بمعنى واحد، وخلاصته أن يعطي شخص لآخر مالاً ليتجر فيه على أن يكون الربح بينهما على ما شرطاً (٢).

قال [الجزيري] بأن القرض في الاصطلاح، «هو أن يدفع شخص لآخر شيئاً له قيمة مالية بمحض التفضيل بحيث لا يقتضي ذلك الدفع جواز عارية لا تحلّ، على أن يأخذ عوضاً متعلقاً بالذمة أصلاً، بشرط أن لا يكون ذلك العوض مخالفاً لما دفعه (٣)، وعلى ذلك فالقرض في المشهور، ما تعطيه لغيرك من مال على أن يرده إليك، وهو شرعاً عقد مخصوص يرد على دفع مال مثلي لآخر ليرد مثله (١٠). وقد أجازه الشارع ورغب فيه لتيسير الحياة على الناس، وفك العقد وتحقيق المصالح المتنوعة، فقد روى (ابن مسعود) أن النبي على قال: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُقْرِضُ مُسْلِماً قَرْضاً مَرَّتَينِ، إلا كَانَ كَصَدَقَةٍ مَرِّقٍ مَرْقًا.

وعن أنس قال: قال رسول الله على: «رَأَيْتُ لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِي عَلَى بَابِ الْجَنِّةِ مَكْتُوبًا الصَدَقَةُ بِعَشْرَةِ أَمْثَالِهَا، والقَرْضُ بِثَمَائِيَةً عَشَرَ، فَقُلْتُ يَا جِبْرِيْل، مَا بَالُ الْقَرْضِ أَفْضَلَ مِنَ الصَّدَقَةِ؟ قَالَ: لأنَّ السَّائِلَ يَسْأَلُ وَعِنْدَهُ، والمُسْتَقْرِضُ لا يَسْتَقْرِضُ إلا مِنْ حَاجَةٍ» (٢٦)، وقد أجمع المسلمون كما يقول صاحب [المغني] على جواز القرض (٧٧)، وهو مندوب إليه في حقَّ المُقرض، مُباح للمقترِض لأنَّه يدخل في إطار التكافل العام الذي تَرتَجيهِ الشريعة ويقتضيه السَّير العام للحياة بسَرَّائِهَا وضَرَّائِهَا، وقد ورد في الحديث

⁽١) البقرة: ٧٤٥.

⁽٢) [الفقه على المذاهب الأربعة]، ج٣٨/٢.

⁽٣) [نفسه]، ج٢/٢٣٨.

⁽٤) [القاموس الفقهي]، ص: ٣٠٠.

⁽٥) رواه ابن ماجه وابن حبان والبيهقي.

⁽٦) رواه ابن ماجه والبيهقي.

⁽٧) [المغني]، ج١٣/٤.

عن (أبي هريرة): «مَنْ نَفِّسَ عَنْ مُسْلِم كُرْبَةً مِنْ كُرَبِ الدُّنْيَا، نَفِّسَ اللهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرَبِ الدُّنْيَا، نَفِّسَ اللهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرَبِ يَوْمِ القِيَامَةِ، ومَنْ يَسَّرَ عَلَى مُغْسِرٍ يَسَّرَ اللهُ عَلَيهِ فِي الدُّنْيَا والآخِرَة واللهُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ»(١).

بدأ الناظم الكلام عن القرض وهو السَّلُف، قال صاحب [سراج السالك] وهو مضمون ما نظمه الناظم فيما سبق، في بداية المقطوعة، في (باب القرض): «بأن القرض هو المسمَّى في العرف السلف، وحقيقته الشرعية، إعطاء مُتمَوِّل في نظير عَوَضٍ مُمَاثل في الذمَّة، لنفع المُعطى له فقط»(٢) والأصل في القرض أنه مندوب، وقد يَعرض له ما يُوجبه إذا تعلقت به حياة المُقترض مثلاً، أو يُكرِّهُه إذا كان قرضاً لمكروه، أو يُحرِّمُه إذا اقترَنَ بالربا، أو كان لمفسدة ظاهرة، وله أركان أربعة هي:

- ١ ـ المُقرِضُ: بكسرِ الرَّاءِ وهو المُسَلِّفُ.
- ٢ ـ القَرْضُ: وهو كل ما يجوز بيعه سَلَمَاً.
- ٣ ـ الصيغة الدالة: على الرضا من قول أو إشارة أو فعل.
- ٤ المُقْتَرِضُ: وهو الطرف الذي يستفيد من عملية القرض.

ويشترط في المُقرض أن يكون حُرَّا، مُكلَّفا رشيدا، كما يُشترط في المُقترِضِ أن يكون مُكلَّفاً راشداً، قادرا على الوفاء، وتكون الصيغة بقول المُقترض: أقرضني كذا، فيقول الطرف الآخر: أَقْرَضْتُكَ أو سلَّفتُك، وغايته رفع كرب الاضطرار.

ثم ذكر الناظم أن القرض صحيح بما به صحَّ السلم، أي: يقترض كل شيء مُتَمَوَّل يجوز بيعه سَلَمَا مِثْلِيًّا، كقمح ذُرة وتمر، أو مَاثِعَا كالعسل والسِّمن والزيت، أو غير ذلك من العروض، كالثياب والقطن، والصوف،

⁽١) رواه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائى وابن ماجه مختصراً والحاكم.

⁽٢) [دليل السالك] ص: ١١٠.

وما أشبه ذلك، شريطة أن يَردُّ مثله في الصفة والمقدار، بقصد نفعِ المُقترضِ دون المُقرض.

وهذا الشرط الأخير، إنما هو لتحاشي الربا، فمن قرض غيره تمراً رديئاً على أن يردَّه له تمراً جيِّداً، لم يَجز بل هو رِبَا، ولا يجوز سَلَفٌ يجرُّ منفعة، هذا إذا شَرَط المُقرض الجودَة حين الردِّ فإن لم يشترطها جازَ لأنها من حُسن القضاء (١).

قال صاحب [دليل السالك]: «وإنما يجوز أن يُقرض ما يَصحُّ السَلَمُ في جنسه من مِثلِي أو حيوان، أو عَرَضِ إلا جارية تَحِل لطالب القرض، فلا يجوز قرضَها، لما فيها من إعارة الفروج بخلاف من لا تَحِلُّ كعمَّةٍ وخَالَة»(٢).

وقال (المالكية): يجوز قرضٌ لمالٍ يصح فيه السَّلم، سواء أكان مَكيلاً، أم موزوناً كالذهب والفضة والأطعمة، أم من القيميات، كعروض التجارة والحيوان وغيرها كالمَعدود، لأن النبي في ورد عنه فيما يرويه أبو رافع: «اسْتَسْلَفَ بِكُراً» وذلك ليس بِمَكِيل ولا موزونٍ، لأن ما يَثبُتُ سَلَمَا، يُمْلَك بالبيع ويُضبط بالوصف، فجاز قرضه كالمَكيل والموزون، قال الشيخ (الزحيلي) في [موسوعته]: "وعلى هذا يصح القرض عند جمهور الفقهاء في كل عين يصحُّ بيعها إلا بني آدم، ولا يَصحُّ قَرض المنافع، خلافاً لابن تيمية، كأنْ يحصدَ معه يوماً ليحصد معه الآخرَ يَوماً، أو يُسكنه داره ليُسكنه الآخر داره".

قال (الناظم): والقرضُ يصبح ملكاً كَامِلاً لمُقترضه، يَتصرَّف فيه كما يشاء، قال صاحب [دليل السالك]: «والقرض يَملِكه المقترض، ويصير مالاً من أمواله، بِمُجرد عقد القرض، وإن لم يقبضه ولم يُلزم رده إلا بِشرْط أو عادة»(٤).

⁽١) [سراج السالك]، ج١٤٣/٢.

⁽۲) [دلیل السالك]، ص: ۱۱۰.

⁽٣) [موسوعة الفقه الإسلامي وأدلته]، ج٤/٧٢٣.

⁽٤) [دليل السالك]، ص: ١١٠.

وقد نصَّ المالكية على أن القرض وغيره من المعروف كالهِبَة والصدقة والعَارِيَة يَثبت المُلك فيه بالعقد، وإن لم يقبضِ المال، وقد أورد (الدردير) في [الشرح الصغير] و(الدسوقي على الدردير) أنه يجوز للمُقترضِ أن يردَّ مثل الذي اقترضه وأن يرد عَينَه، سواء أكان مِثليًا أم غير مِثلي، وهذا ما لم يتغيَّر بزيادة أو نقص، فإن تغيَّر وجبَ ردُّ المثل (۱).

ونلاحظ اتفاق علماء المذاهب الأربعة على أن مكان الوفاء بالقرض هو البلد الذي تَمَّ فيه الإقراض، وأجازوا الوفاء في أي مكان غيره، إذا لم يُكلِّف المُقرض من أمره رَهَقاً في حمله من مؤنة أو حراسة في الطريق فإن لَزِم ذلك لم يكن المُقرض مُلزَماً بتسلُّمِه هناك، بل يطلب من المقترض تسليمه له في البلد الذي تمَّت فيه العملية بداية (٢).

ثم شرع الناظم يتكلم عمّا يترتب على عملية القرض، فأكّد بأن الهدية تُمنع لمن يَقترض منه حالة كونها بسبب القرض، قال صاحب [دليل السالك]: «وحُرم هدية المُقترض لمن أقرضه لأنّه يُؤدي إلى سلف بزيادة إن لم يتقدم مثلها أو يَحدث مُوجب لها، كختان أو زواج»(٣).

وقد أكد فقهاء المذهب المالكي أنه لا يجوز الانتفاع بشيء من أموال المُقترض كركوب دابته، والأكل في بيته لأجل الدَّين لا للإكرام ونحوه، وتُحرم الهدية من المقترض للمقرض، إن كان القصد أن يجلب شَفقتَه أو موافقته لتأجيل الدين، واستثنوا من هذا الحكم ما ذكره الناظم، إذا كانت هنالك عادةً سابقة قبل القرض بإهداء الدائن بالمثل صِفَة وقدراً، أو حدث مُوجب جديد كمصاهرة أو مجاورة، وكان الإهداء مُمَحضاً لذلك لا للدَّين، قال (الزحيلي) في [موسوعة الفقه الإسلامي]: «والحرمة تتعلق بكلِّ من الأخذ والدفع، وعندئذ يجب عليه ردُّها إن كانت باقية، فإن تلفت وجب عليه ردُّ المثلي، والقيمة في القيمي، هذا في حال بقاء علاقة الدَّين، أما

⁽١) [الشرح الصغير] ج٢٩٦/٣. [حاشية الدسوقي]، ج٢٢٦/٣.

⁽٢) [الشرح الصغير] ج٢٩٦/٣.

⁽٣) [دليل السالك]، ص: ١١٠.

عند وفاء الدَّين: فإن قضى المدين أكثر من الدَّين، فإن كان الدين بسبب بيع جاز مُطلقا، سواء أكان المُؤدَّى أفضل صفة، أم مقدَّرا في الأجل، أم قبله أم بعده، وإن كان وفاء الدَّين بسبب سلف (أي قرض)، فإن كانت الزيادة بشرط أو وعد، أو عادة مُنعت مطلقاً، وإن كانت بغير شرط، ولا وعد، جازت اتِّفَاقاً عند المالكية في الأفضل صفة، لأن النبي على استلف بكرّاً وقضى رُبَاعيّاً، "واختُلف في الأفضل مِقدَاراً ففي النبي على المدونة] لمالك لا يجوز إلا في اليسير جدًّا، وأجازه ابن حبيب مُطلقاً(١)».

قال صاحب [القوانين] في هذا المعنى: «إذا أهدى لصاحب الدَّين مديانه، لم يجز له قبولها، لأنه يؤول إلى زيادةٍ على التأخير وقال بعضهم يجوز إن كان بينهما من الاتصال ما يَعلم أن الهدية له لا للدَّينِ، وفي مبايعته له الجواز والكراهة »(٢)، يقول الشيخ (محمد عبدالفتاح قريو) في منظومته [جواهر الفقه]:

وَحُرِّمَتُ هَدِيَّةُ المُقْتَرِضِ وَلَمْ تَكُنْ لَمُوْجِبٌ كَعُرْسٍ وَلَمْ تَكُنْ لَمُوْجِبٌ كَعُرْسٍ ١٨٣٥ - وَيَفْسُدُ القَرْضُ بِنَفْعِ جَرَّهُ ١٨٣٥ - أَوْ مِثْلَهُ فِي قَدْرِهِ أَوِ الصِّفَة ١٨٣٨ - هَذَا إِذَا لَمْ يَتَعَيَّرُ عِنْدَهُ ١٨٣٨ - فَإِنْ تَعَيَّرَ فَرَدُّ مِنْ فَضَاءُ ١٨٣٨ - فَقَدْ أَتَى فِي السُّنَةِ المَرْوِيَةُ

إِنْ لَمْ تَكُنْ سَابِقَة مِنْ مُقْرِضِ أُو كَخِتَانٍ أُو كَمَوْتِ نَفْسٍ (٣) وَلا يَسردُّ خَدْسَرَ مَسا اقْتَسرَضَهُ مُؤَدِّيًا حَقَّ العِبَادِ مُسْصِفَا بِالسَّفْصِ أَوْ زِيَسادَةٍ تُفْسِدُهُ وَجَسازَ رَدُّ أَفْسَلِ مِسنْ قَسرْضِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُشْتَرِطًا قَبْلَ الوَفَاءُ رَدُّ السَّبِي السِرِّبَاعَ بِالبِحُرِيَّةُ

أكَّد الناظم ما أورده الفقهاء، أن القرض يَفسد إن جرَّ نفعاً للمقترضِ، ويجوز للمقترض أن يرد مثل الذي اقترضه منه في قدره وصفته، ولا يردَّ

⁽١) [موسوعة الفقه الإسلامي]، ج٤/٧٢٥.

⁽٢) [القوانين الفقهية]، ص: ٢٧٨.

⁽٣) [جواهر الفقه]، [المنظومة]، ص: ١٥٣.

غير ذلك، تأدية لحق العباد، وإنصافاً لهم حتى لا يظلمهم في حقوقهم، والمطلوب أن يرد عين المُقتَرض، إن لم يتغيَّر في ذاته عقده بزيادة أو نقص، فإن تغير وَجب رد المثل، ويجوز رد أفضل مما كان قد اقترضه صفة، لأنه حُسن قضاء إذا كان بلا شرط.

ودليل ذلك ما رُوي عن أبي بن كعب وابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم أنهم نهوا عن "قرض جرَّ منفعة" (١)، وعلَّة المنع أن القرض عقد منفعة في ذاته، فإذا شُرط فيه منفعة خرج عن دلالته وغايته، فيكون القرض صحيحاً أما شرطه فباطل، ولا فرق في ذلك بين أن تكون المنفعة نقداً أم عيناً، وظاهر النصوص مما لخصه الناظم في الأبيات الأخيرة أن عسن القضاء جائز بل ومرغب فيه، فقد رَوى (أبو رافع) رضي الله عنه قال: "استسلف رسول الله هي من رجل بكرا(٢)، فجاءته إبلُ الصدقة، فأمرني أن أقضي الرجل بكراً فقلت: لم أجد في الإبل إلا جملاً خياراً فأمرني أن أقضي الرجل بكراً فقلت: لم أجد في الإبل إلا جملاً خياراً ورباعياً "، فقال النبي في: "إغطِه إيًاهُ فَإِنَّ خَيْرَكُمْ أَحْسَنُكُم قَضَاءً" (٤). ورباعياً حت فقضائي وزادني الله عنه قال: "كان لي على رسول الله في حق فقضائي وزادني (١٠٠٠).

وأما قوله بأنّه قد أتى في السنة المروية فأصله ما ذكر عن النبي الله مما أورده صاحب [دليل السالك] أنه استلف بكراً وردَّ رُباعياً، وقال إن خيار الناس أحسنهم قضاء (٢) وأما القضاء والاقتضاء عامة، وهما الدّفع والقبض، وقد أمر بالإحسان والمسامحة فيهما، والمتصور في هذا الباب أن يقضي ما عليه، أو أقل أو أكثر، ثمّ إن القلَّة والكثرة قد تكون في المقدار

⁽١) رواه البيهقي.

⁽٢) البكر: هو الثني من الإبل وأنثاه بكرة وهو الصغير.

⁽٣) الرباعي: ما استكمل ست سنين ودخل في السابعة.

⁽٤) رواه أحمد ومسلم ومالك وأصحاب السنن الأربعة.

⁽۵) رواه البخاري ومسلم وأحمد.

⁽٦) رواه مسلم وذكره صاحب [دليل السالك] ص: ١١١.

أو الصفة، وعند الأجل أو قبله أو بعده، فمن قضى المثل جاز مطلقاً إذا كان في الأجل وقبله وبعده، وإن قضى أقلّ صفة أو مقداراً، جاز في الأجل وبعده لا قبله، لأنه من مسألة (صنع وتعجل) وإن قضى أكثر قال صاحب [القوانين]: «جاز مطلقاً، سواءً كان أفضل صفة أو مقداراً في الأجل أو قبله أو بعده، إذا كان الفضل في أحد الجهتين، ومُنع إن دار من الطرفين، لخروجه عن المعروف، وإن كان من سَلَّف، فإن كان بشرط أو وعد أو عادة منع مطلقاً، وإن كان بغير شرط ولا وعد ولا عادة جاز اتّفاقاً في عادة منع مطلقاً، وإن كان بغير شرط ولا وقضى جملاً خياراً، واختلف الفضل صفة، لأن النبي على استسلف بكراً وقضى جملاً خياراً، واختلف في الأفضل مقداراً ففي المدوّنة لا يجوز إلا اليسير جداً، وأجازه ابن حبيب مطلقاً» (١).

وقد أشار (الزحيلي) في هذا الباب إلى أن إيداع المال في [صندوق التوفير والاحتياط] وكذلك إيداع ما يُسمى [بشهادات الاستثمار]، يُطبَّق عليه حكم القرض عموماً.

فلا تحل الفائدة الزائدة فوق رأس المال المودوع مما يدفعه الصندوق لزبائنه الذين أودعوا أموالهم فيه، وليست العلاقة مجرَّد وديعة كما يزعم البعض، إذ لو كان وديعة ما جاز للمكلفين على الصندوق أن يستغلُّوا الأموال ويستعملوها في الاستثمارات الكبرى، ويُعطون للمودع الفتات، لأن المستودع لديه مُؤتمن على حفظ الوديعة لا غير، لكن المُودع إذا أذن في التصرف فيها كانت قرضاً، وكل ربح يُعطى لصاحبه، فهو من النفع الذي يجره القرض وهو حرام، وما يُسمى بشهادات الاستثمار، مما يُعطى ربحاً قاراً لواضع ماله فيها، لا يجوز في المذهب إذ لا يجوز وخاصة في شركة المُضاربة، قال (الزحيلي): "وطريق الجواز أن يكون الرِّبح غير محدد المقدار وأن يتَّفق على المساهمة في الخسارة الحادثة لو وقعت الخسارة أثناء المقدار في مشروع معين (٢٠)، وقال الشيخ (أحمد حماني): "الفائدة على الاستثمار في مشروع معين (٢٠)، وقال الشيخ (أحمد حماني): "الفائدة على

⁽١) [القوانين الفقهية] ص: ٢٧٨ ـ ٢٧٨.

⁽٢) [موسوعة الفقه الإسلامي]، ج٧٢٨/٤.

القرض ربا، لأنّ القرض لا يكون إلاّ لله، ولا يجوز أن يجر نفعاً، فمن أقرض غيره وقبض فائدة فهو آكل الربا، ومن اقترض من غيره، ودفع له فائدة فهو موكل الربّا، وكلاهما أعني آكل الربّا وموكله ملعون من الله ورسوله (۱)، وقد استشهد الشيخ (أحمد حماني) بحديث (عبدالله بن مسعود) قال: (لعن رسول الله الله آكل الربّا وموكله) (۱)، ويدعم هذا الحديث رواية أخرى للطبراني عن عبدالله بن مسعود أيضاً أنّه قال: (لعن الله الربّا وآكله، وموكله وكاتبه وشاهديه وهم يعلمون) (۱).

والربّا معتبر من السبع الموبقات، وقد روى (أبو هريرة) أن النبي الله قال: «اجتنبوا السبع الموبقات، قالوا يا رسول الله: وما هن؟ قال: الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله إلاّ بالحق، وأكل الربا، وأكل مال البتيم، والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات» (٤).

ولإثراء هذا الموضوع نذكر أن هناك ما يسمى بالقراض وهو غير القرض، وهو توكيل على تجر، وحكمه الجواز بإجماع المسلمين، لأجل تنمية المال، وليس كل واحد يقدر على التنمية بنفسه، فاضطر فيه لاستنابة غيره، لتنمية ماله بالتجارة بها من العامل على جزء من الربح الذي اتفق عليه ربّ المال والعامل من النصف أو الثلث أو الربع أو غير ذلك، بعد إخراج رأس المال، وله أحكام وشروط ولوازم تذكر في موضعها من كتب الفقه الحديث، قال صاحب [الرسالة]: «والقراض جائز بالدراهم والدنانير» (٥)، ومصطلح القراض مشهور عند أهل الحجاز، ويسميّه أهل العراق بالمضاربة، وسميّ قراضاً لأنّه من القرض وهو القطع، لكون المالك يقطع قطعة من ماله ليعمل فيه غيره بجزء من الربح، ويسميها البعض

⁽۱) [فتاوى الشيخ أحمد حماني]، ج٢٥٩/٢.

⁽٢) رواه الإمام مسلم.

⁽٣) رواه الإمام الطبراني.

⁽٤) رواه البخاري ومسلم.

⁽٥) [الفواكه الدواني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني]، ج١٣٢/٢.

معاملة، ودليله أن النبي 🎎 قد ضارب لخديجة في مالها، وسافر به قبل البعثة إلى الشام مع غلامها ميسرة، وأوّل قراض وقع في الإسلام، قراض (عبدالله وعبيدالله) ابني عمر بن الخطاب رضي الله عنهم، وحاصل ما ورد من ذلك أنَّ عبدالله وأخاه خرجا في جيش إلى العراق، وكان أبو موسى الأشعري يومئذ أميراً على البصرة، فنزلا عنده، فرحب بهما وأكرمهما، وقال لهما عندي ما ينفعكما، هناك بعضٌ من مال الله أريد أن أبعث به إلى أمير المؤمنين، فإن شئتما أن تبتاعا به متاعاً من متاع العراق ثم تبيعان بالمدينة، فتؤديان رأس المال إلى أمير المؤمنين، ويكون الربح لكما، فقالا وددنا ذلك، ففعل وكتب إلى عمر بن الخطاب أن يأخذ منهما المال، فلمّا قدما باعا فربحا، فلمّا دفع ذلك إلى عمر، قال: أكلّ الجيش أسلفه مثلما أسلفكما؟ قالا: لا، فقال عمر: ابنا أمير المؤمنين، فأسلفكما، أديا المال وربحه إلى بيت المال، فأمّا عبدالله فسكت، وأما عبدالله فقال: ما ينبغي لك يا أمير المؤمنين هذا، لو نقص هذا المال أو هلك لضمناه، فقال أديّاه فسكت عبدالله، وراجعه عبيدالله، فقال رجل من جلساء عمر: يا أمير المؤمنين، لو جعلته قراضاً، فقال عمر: قد جعلته قراضاً، فأخذ سيدنا عمر رأس المال ونصف ربحه، وأخذ عبدالله وعبيدالله ابنا عمر بن الخطاب نصف الربح الثاني^(١).

* * *

الرّهنُ

٨٤٠ إِذَا تَعَاطَى الدَّيْنَ مُحْتَاجٌ لَهُ
 ٨٤١ لأَمْسِرِهِ سُبْحَانَهُ أَنْ وَثُنَفُ وا
 ٨٤٧ إِذَا تَدَايَئْتُم بِدَيْنٍ فَاكْتُبُوا
 ٨٤٧ وَلْيَتَوَكَّلْ عَنْ سَفِيْهِ أَوْ ضَعِيْف

فَوَاجِبٌ فِي حِيْنِهِ تَوْثِينَٰهُ بِمَحْضَرِ الشَّهُودِ كَيْمَا تَثِقُوا مَضْمُونَهُ وَلْيَضْبَطَنْ مَنْ يَكْتُبُ وَلِيَّهُ العَدْلُ المُقَرَّبُ العَفِيْفْ

⁽١) انظر الزرقاني، [شرح موطأ الإمام مالك]، ج٣/٣٤٥.

وَإِنَ تَسَنَاهَى صِخَراً عَداً وَقَلْ فَإِنْ وَجَدْتُمْ وَاحِداً فَامْرَأَتَينْ ، فَأَمْرُهُ سُبْحَانَهُ مُسَّبَعَانَهُ مُسََّبَعَ

الرهن في اللغة الثبوت والدوام، فالماء الراهن أي: الراكد، وقيل معناه الحبس، لقوله تعالى: ﴿ كُلُّ نَتْسِ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴾ (١) والرَّهنُ والرهينة، من رَهَنَ رَهْناً، ورهُوناً الشيء أثبته وأدامه، ورهَنَ الشيء عند فلان حبسه عنده بدين فهو مرهون، وارتهنه منه أخذه رهنا والرهن الحبس، وفي القرآن: ﴿ وَإِن كُنتُمْ عَلَ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَنَ مَّقُبُونَهُ ﴾ (٢) قال العلماء: والرهن شرعاً المال الذي يُجعل وثيقة بالدين، ليُستوفى من ثمنه إن تعذّر استيفاؤه ممن هو عليه) (٣).

وقد عرَّف المالكية الرهن بصيغ متقاربة أشهرها ما ذكره (الدردير) في السرحه الصغير]: «بأنه شيء مُتمَوَّل يُؤخذ من مالكه توثقاً به في دين لازم أو صار إلى اللزوم، أي: أنه تعاقد على أخذ شيء من الأموال عيناً كالعقار والحيوان والعُروض (السلع)، أو منفعة على أن يكون الدَّين لازماً كثمن مبيع، أو بدل قرض أو قيمة متلف أو صائراً إلى اللزوم، كأخذ رهن من صانع أو مستعير خوفاً من ادِّعاء ضياع فيكون الرهن في القيمة على ما يلزم) (١٤).

ومشروعيته في القرآن واضحة في الآية [٢٨٣] من سورة البقرة، وقد ذكرناها آنفاً، وهو جائز باتفاق الفقهاء في الحضر والسفر، وذكر السفر في الآية خارج مخرج الغالب^(ه).

⁽١) المدثر: ٣٨.

⁽٢) البقرة: ٢٨٣.

⁽٣) [القاموس الفقهي] ص: ١٥٤.

⁽٤) [الشرح الصغير]، ج٣/٣٢٥.

⁽٥) [بداية المجتهد]، ج١/١٧٢.

وأما السنّة فدليله ما رُوي عن عائشة في الصحيح (أن رسول الله الشترى من يهودي طعاماً، ورهنه دِرعاً من حديد) ((())، وروى أنس قال (رهن رسول الله الله درعاً عند يهودي بالمدينة وأخذ منه شعيراً الأهله) ((()) لذلك يشير النّاظم إلى أن المُتعاطي للدين، وهو حالة احتياج له يُطالب بأن يوثّق دينه، لقوله تعالى: ﴿ يَكَانُهُا الّذِينَ اللّهُ الدِّينَ اللّهُ أَلَيْكَ اللّهُ اللّهِ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ ا

ثم يشير بعد نَظم معنى الآيات السابقة إلى ضرورة أن يُملِلُ الذي عليه السحــق ﴿ فَإِن كَانَ اللَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوَّ مَنْعِيفًا أَوَ لَا يَسْتَطِيعُ أَن يُمِلَ هُوَ فَلْيَكُمْ لِللَّهُ وَلَيْكُمْ بِالْعَدَالَة التي تجعله عفيفاً وإن كان من قرابته فأولى.

ثم يُشير إلى كتابة الدَّين مهما كان نوعه كبيراً أو صغيراً، وأن لا يسأم أصحابه دائناً ومديناً ولا كاتباً من كتابة مضامين الديون، حتى لا تضيع

⁽١) رواه البخاري ومسلم عن عائشة، انظر [نيل الأوطار]، ج٥/٢٣٣.

⁽٢) رواه أحمد والبخاري والنسائي وابن ماجه.

⁽٣) البقرة: ٢٨٧.

⁽٤) أبو حيان، [البحر المحيط في التفسير] ج٧٤٣/٢.

⁽٥) البقرة: ٢٨٧.

الحقوق، ولا يترافع أصحاب الديون عند القاضي، بلا حجة ولا بيّنة، قال تعالى: ﴿وَلَا تَسْعُنُواْ أَن تَكْنُبُوهُ مَنِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِمِ (١)، قال (أبو حيان النحوي) في تفسيره لهذه الآية: «لما نهى عن امتناع الشهود إذا ما دعوا للشهادة، نهى أيضاً عن السآمة في كتابة الدين، كل ذلك ضبط لأموال الناس، وتحريض على أن لا يقع النزاع، لأنّه متى ضبط بالكتابة والشهادة قلّ أن يحصل وهم فيه أو إنكار، أو منازعة في مقدار أو أجل أو وصف، وقدم الصغير اهتماماً به، وانتقالاً من الأدنى إلى الأعلى، ونصّ على الأجل للدلالة على وجوب ذكره»(٢).

قال الجمهور ومنهم المالكية: «إن مُوجب الرهن هو موجب سائر الوثائق، وهو أن تزداد به طُرق المطالبة بالوفاء، فيَثبت به للمُرتهن حق تعلَّق الدَّين بالعين المرهونة عيناً، والمطالبة بإيفائه من حالتيها، عن طريق بيعها، واختصاصه بثمنها»(٣).

وقد طلب المولى في القرآن استشهاد شاهدين، وهي بمعنى طلب شهادتهما، وقد اختُلف فيها هل هي فرض أو ندبٌ كما أسلفنا والصحيح في المذهب أنها ندب.

قال (القرطبي): «رتّب الله سبحانه الشهادة بحكمته في الحقوق المالية والبدنية والحدود وجعل في كل فنِّ شهيدين إلا في الزِّنَا» (٤) وأكَّد على الشهداء الحضور، بقوله: ﴿ وَلا يَآبَ الشُّهَدَآهُ إِذَا مَا دُعُواً ﴾ على أن تكون شهادة صادقة، فقد رُوي عن (ابن عباس) قال: سُيْلَ رسول الله عن الشّهادة فقال: «تَرَى هَذِهِ الشّمس فَاشْهَدْ عَلَى مِثْلِهَا أو دَعْ» (٥)، فلا يشهد الشّهادة إلا على ما عاين ومذهب مالك في شهادة الأعمى على الصوت

⁽١) البقرة: ٢٨٢.

⁽٢) [البحر المحيط في التفسير] ج٧٣٦/٢.

⁽٣) [موسوعة الفقه الإسلامي] ج٥/٢٤٨.

⁽٤) [الجامع لأحكام القرآن] ج٢٥١/٣.

⁽٥) حديث ذكره (القرطبي في تفسيره) ج٣/٢٨٢.

جائزة في الطلاق دون سواه، قال ابن القاسم: قلت لمالك: فالرجل سَميعُ جاره من وراء الحائط ولا يراه يَسمعُه يطلِّق زوجته فيشهد عليه وقد عرَفَ الصوت؟ قال: قال مالك: شهادته جَائزةٌ وبه قال الشعبي وشُريح وعطاء والنخعي وغيرهم (١)، وقد أشار صاحب [البحر المحيط] إلى خلاف الفقهاء في شهادة الأعمى والأخرس والأصم، وقال مالك والليث بشهادة الأعمى، ولو شهد بدوي على حضري فروى ابن وهب عن مالك عدم جوازها (٢).

وقد ذكرت الآية من يشهد وهما شهيدان من باب أولى قال: ﴿ وَاسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ مِن رِّبَالِكُمْ ﴾ ثم وضع أحكام التعويض حالة عدم وجود الرجلين في قوله: ﴿ فَإِن لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلُ وَامْرَأَتَكَانِ ﴾ (٣) ، وقد أجيزت في الأموال خاصة في قول الجمهور أي: شهادة المرأتين، شرط أن يكون معهما رجل، قال (القرطبي) رحمه الله تعالى: «إنما كان ذلك في الأموال دون غيرها، لأن الأموال كثر الله أسباب توثيقها لكثرة جهات تحصيلها، وعُموم البلوى بها وتكررها، فجعل فيها التوثيق تارة بالكتابة، وتارة بالإشهاد، وتارة بالرهن، وتارة بالضمان، وأدخل في جميع ذلك شهادة النساء مع الرجال ﴾ (٤) ، قال العلماء وعدالة الشهادة ترتبط أصلا بعدالة صاحبها، وهو أن يكون مُجتنبا للكبائر، محافظا على مروءته، وعلى ترك السيرة، في ظن المعدل، وقد باع النبي ﴿ وكتب مضمون بيعه قال الرواة ونسخة كتابه: «بِسْم اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيْمِ هَذَا مَا اشْتَرَى العَدَّاءُ بْنُ خَالِدِ بْنُ وَسِخة كتابه: «بِسْم اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيْمِ هَذَا مَا اشْتَرَى العَدَّاءُ بْنُ خَالِدِ بْنُ وَسِخة كتابه: «بِسْم اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيْمِ هَذَا مَا اشْتَرَى العَدَّاءُ بْنُ خَالِدِ بْنُ وَسِخة كتابه: «المِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيْمِ هَذَا مَا اشْتَرَى العَدَّاءُ بْنُ خَالِدِ بْنُ مَوْدَة مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللّهِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيْمِ هَذَا لَا دَاءَ ولا غَائِلَةَ ولا خُبْنَة، ويَعْ المسْلِمِ المُسْلِمِ المُسْلِمَ المُعْمَى المَعْمِ المُسْلِمَ المَاسِم

⁽١) حديث ذكره (القرطبي في تفسيره)، ج٣/٢٨٢.

⁽۲) [البحر المحيط]، ج۲/۸۲۸.

⁽٣) البقرة: ٢٨٢.

⁽٤) [الجامع لأحكام القرآن]، ج٣/٢٨٢.

⁽٥) [نفسه]، ج٢/٢٨٢.

يقول الناظم:

٨٤٧ - وَالرَّهْنُ مَا نَا حُذُهُ تَوَثَّقًا الْهُ هُو صَائِرٍ إِلَى اللَّزُومِ جَائِنُ الْحَهُ اللَّرُومِ جَائِنُ الْحَهُ وَالمُرْتَهَنُ الْحَهُ وَالمُرْتَهَنُ الْحَهُ وَالمُرْتَهَنُ فِيهُ ١٨٥٨ - كَذَلِكَ الدَّيْنُ الَّذِي يُرْهَنُ فِيهُ ١٨٥٨ - فَأَكَّدَ ابْنُ القَاسِمِ التَّصْرِيحَا ١٨٥٨ - فَأَكَّدَ ابْنُ القَاسِمِ التَّصْرِيحَا ١٨٥٨ - وَبَطَلَ الرَّهْنُ بِشَرْطٍ يَنْقُضُهُ ١٨٥٨ - وَبَطَلَ الرَّهْنُ بِشَرْطٍ يَنْقُضُهُ ١٨٥٨ - وَجَازَ رَهْنُ قَبْلَ حَوْذِهِ ١٨٥٨ - وَجَازَ رَهْنُ قَبْلَ دَيْنِ يَسْبِقُ ١٨٥٨ - وَلَمْ يُفِدْ مِنْ رَهْنِ قَرْضِ مُنِعَا

فِي كُلِّ دَبْنِ لازِم تَحَقَّفَا أَرْكَانُهُ أَرْبَعَةٌ فَاحْتَرَزُوا وَمَالُهُ المَبْدُولُ مِمَّا يُرْهَنُ وَمَالُهُ المَبْدُولُ مِمَّا يُرْهَنُ وَصِيغةٌ صَرِيْحَةٌ دُونَ تَمْوِيهُ وَصِيغةٌ صَرِيْحَةٌ دُونَ تَمْوِيهُ وَأَشْهَبُ يُجَوِّرُ التَّلْمِيْحَا مِنْ كُلِّ لَفْظِ مُفْهِم وَمُرْتَضَى مِنْ كُلِّ لَفْظِ مُفْهِم وَمُرْتَضَى كَكُونِهِ تَعَدُّراً لاَّ يَقْبِضُهُ كَكُونِهِ تَعَدُّراً لاَّ يَقْبِضُهُ وَلَا يَكُنُ بِقُبِضُهُ وَلَا يُكُنُ السَّحُنَى بِرَهُنِ السَّكَنِ السَّكَنِ وَكَانَ فِي السَّكَنَى بِرَهْنِ السَّكَنِ السَّكَنِ السَّكِي وَكَانَ فِي السَّكَنِ السَّكِنِ السَّكَنِ السَّكَنِ السَّكِنِ السَّكَنِ السَّكَنِ السَّكَنِ السَّكَنِ السَّكَنِ السَّكِنِ السَّكِنِ السَّكَنِ السَّكِنِ السَّكَنِ السَّكِنِ السَّكَنِ السَّكِنِ السَّكِنِ السَّكِنِ السَّكِنِ السَّكِنِ السَّكَنِ السَّكِنِ السَّكِنِ السَّكِنِ السَّكِنِ السَّكِنِ السَّكِنَ السَّكِنِ السَّكِنِ السَّكِنِ السَّكِنَ السَّكِنَ السَّكِنَ السَّكِنِ السَّكِنَ السَّكِنَ السَّكِنَ السَّكِنَ السَّكِنَ السَّكُنِ السَّكُنِ السَّكِنَ السَّكِنَ السَّكِنَ السَّكِنَ السَّكِنَ السَّكِنَ السَّكُنَ السَّكُنَ السَّكُنَ السَّكُنَ السَّكُنَ السَّكُنَ السَّكُنَ السَّكُنَ السَلَيْطِ السَّكُنَ السَّكُنَ السَلَهُ السَّكُنَ السَّكُنَ السَّكُنَ السَلَيْمُ السَّكُنَ السَّكُنَ السَلَهُ السَّكُنَ السَلَيْمُ السَّكُنَ السَلَيْ السَلَيْمُ السَّكُنَ السَلَيْمُ السَّكُنَ السَلَيْمُ السَّكُنَ السَلَيْمُ السَّكُنَ السَلَيْمُ السَّكُنَ السَلَيْمُ السَلَيْمُ السَلَيْمُ السَلَيْمُ السَلَيْمُ السَّلَيْمُ السَلَيْمُ السَلَيْمُ السَلْكُونَ السَلَيْمُ السَلْمُ السَلَيْمُ السَلَيْمُ السَلَيْمُ السَلَيْمُ السَلَيْمُ السَلَيْمُ السِلَيْمُ السَلَيْمُ السَلِيْمُ السَلَيْمُ السَلَيْمُ الْمُنْ السَلَيْمُ السَلَيْمُ السَلَيْمُ السَلَيْمُ السَلَيْمُ السَلَيْمُ السَلِيْمُ السَلَيْمُ السَلَيْمُ السَلَيْمُ السَلَيْمُ السَلَيْمُ السَلَيْمُ السَلَيْمُ السَلَيْمُ السَلِي السَلَيْمُ الْ

ما ذكره الناظم، هو تعريف فقهي شرعي للرهن، ومفاده أن الرهن هو ما ناخذه توَثُقاً به في كل دين لازم متحقق، قال صاحب [دليل السالك]: «الرَّهن شيء مُتَمَوَّل أُخذَ توثُقاً به في دَينٍ لازم، أو صائرٍ إلى اللزوم، وهو جائز»(۱)، وكونه متمولاً أي: من الأموال، كانت عيناً أو عرضاً أو حيواناً أو عقاراً أو غيرهما، وقد أُخذ للتوثُّق من مالكه، والمُراد يؤخذ منه، وليس المراد الأخذ بالفعل لأن قبضه بالفعل ليس شرطاً في انعقاده، ولا في صحَّته ولا لزومه، بل انعقاده يتمُّ بالصيغة، ثم يُطلب كما قال (الدردير) المُرتهن أَخذُه، إذ لا يتمُّ إلا به ويكون الرهن في دين لازم من بيع أو قرض أو قيمة مُتلف، وأما الدَّين الذي هو صائرٌ إلى اللزوم، وهو نص (الدردير) أيضاً فهو: «كأخذِ رهن من صانع أو مستعيرٍ خوفاً من ادِّعاء ضياع، فيكون الرهن في القيمة»(۲).

⁽۱) [دليل السالك] ص: ۱۱۱.

⁽٢) [الشرح الصغير]، ج١٢١/٣.

قال (ابن جزي): «يجوز رهن كل شيء يصحُّ تملُّكه من العروض والحيوان والعقار، ويجوز رهن المشاع، ويجوز رهن الدنانير، إذا طُبعَ عليها، ويجوز رهن الدَّين، (١٠).

ثم شرع الناظم يتكلم عن أركان الرهن، وهي في [شرح الصغير] و [مغنى المحتاج] و[كشفُ القناع] أربعة أركان، نقلها (الزحيلي) فقال: «وقال غير الحنفية: للرهن أركان أربعة: صيغة وعاقد ومَرهونٌ ومَرهونٌ به» (٢)، وفي نفس السياق ذكر (الدردير) الأركان بأنها في الرهن: «عاقد، ومرهون، ومرهون به، وصيغة كالبيع ولو بِغَرَر كآبق وثمرةٍ لم يبدُ صلاحها، أو كتابة مكاتب، وخدمة مُدبِّر، واستوفى مِنهُمَا (٣)، وعلى هذا الاعتبار نُلخُص كما ذكر الناظم الأركان فيما يلي:

١ ـ العَاقِدُ أو الرَّاهِنُ: وهو العاقد الذي يدفع الرهن والمرتهن أي آخذه، وكلاهما يُعبَّر عنه بالعاقد.

٢ - المَرْهُونُ: وهو المال المبذول الذي يُقال أنّه الرَّهن مقابلَ الدَّين المُلتزم به.

٣ ـ المَرهُونُ فِيهِ: وهو الدَّينُ المذكور.

٤ - الصّيغة: ولا بدَّ فيها من اللفظ الصريح عند ابن القاسم، بينما يقول أشهب بأنه يكفي في ذلك ما يدلُّ على الرضا، وقد أشار لها الناظم في البيت [٨٥١] من المنظومة، قال الفقهاء عند الكلام عن الأخذ للرهن: «وليس المراد من الأخذ عند المالكية التسليم الفعلي، لأن التسليم بالفعل ليس شرطاً عندهم في انعقاد الرهن، ولا في صحته، ولا في لُزومه، بل ينعقد ويصحُّ ويلزم بالصيغة، أي: بمجرد الإيجاب والقبول، ثم يَطلب المرتهن أخذه» أنه.

⁽١) [القوانين الفقهية]، ص: ٣١٠.

⁽٢) [موسوعة الفقه الإسلامي وأدلته]، ج٥/١٨٣.

⁽٣) [الشرح الصغير]، ج١٢١/٣.

⁽٤) [موسوعة الفقه الإسلامي وأدلته]، ج٥/١٨١.

وتكون الصيغة بكل لفظ دالِّ عادةً على الرضا، من كل ما هو مفهوم ومُرتضى، أي ما يتداوله الناس فيما بينهم ويتفقون عليه في أعرافهم التي يُضبطونَ بها معاملاتهم، وعقودهم التي يُضبطونَ بها معاملاتهم، وعقودهم التي يُمارسونها في الحياة.

والمعلوم أنه في التعريف كما يُطلق الرهن على الشيء المبذول، يُطلق أيضاً على العقد، وعليه عرَّفه بعضهم بقوله: «عقد لازم لا ينقل الملك، قُصد به التوثق في الحقوق»(١).

وشرع بعد ذلك يتكلم عن مُبطل الرهن، مما فصَّله الفقهاء فذكر ما قال المالكية: «يصح الشرط الذي لا يتنافى مع مُقتضى العقد، ولا يؤول إلى حَرام، أما ما يتنافى مع مقتضى العقد، فهو شرط فاسد مبطل للرَّهن، كأن يشترط في الرهن، أن يكون تحت يد الراهن، لا يقبضه المُرتهن، أو ألا يُباع المَرهون في الدَّين، عند حلول الأجل أو ألا يُباع الرهن، إلا بما يرضى به الراهن من الثمن» (٢).

وظاهر الحكم الشرعي في الشرط أنه نوعان في الرهن:

١ ـ شَرْطٌ صَحِيْحٌ:

وهو ما كان فيه فائدة للعقد ومصلحة له، وأن لا يكون متنافياً مع مقتضاه، ولا ينتهي إلى حُرمة يكرهها الشَّرع، أو يَنهي عنها الشارع، كأن يشترط أن يكون الرهن عند عدل أو أكثر، أو أن يبيعه العَدلَ عند حلول الأجل.

٢ ـ شَرْطٌ فَاسِدٌ:

وهو ما يكون عكس سابقه، فلا تكون فيه فائدة للعقدِ، أو يُنافي

⁽١) [الشرح الصغير]، ج١٢١/٣.

⁽٢) [موسوعة الفقه الإسلامي وأدلته]، ج١٩١/ ـ ١٩٢.

مُقتضى العقد، كاشتراطه ألا يُباع الرهن عند حلول الأجل، أو لا يستوفي الدَّين من ثمنه، أو أن لا يُباع إلا بما يَرضى به الراهن، قال صاحب [دليل السالك]: «وبَطُلَ الرهن بشرط مُنافِ لما يقتضيه العقد، لأن القاعدة: (كل عقد شُرطَ فيه شرطٌ مناف لما يقتضيه فهو فاسد) كأن لا يقبضه أو لا يبيعه عند الأجل)(1)، وهذا ما ذكره الناظم بقوله:

وَيَطَلَ الرَّهْنُ بِشَرْطِ يَنْقُضُهُ كَكَوْنِهِ تَعَدُّراً لاَ يَعْبِضُهُ

لذلك ذكر بأنّه يَبطل الرهن بحصول مانع قبل الحوز له، كموت الرّاهن أو مرضه الذي استمر حتى الموت، أو إصابته بالجنون، وهو فقد عقله المُعبر به من الناظم.

وجاز الرهن قبل الدَّين بأن يقول شخص لآخر خُذ هذا الشيء رهناً الآن، لأقترض منك غداً كذا من المال. وجاز للمُرتهن شرطُ منفعة مما تَدلُّ عليه الأبيات الأخيرة كشرطه السُّكنَى بالدار المرهونة، بشرط أن تُعيَّن مدَّة ذلك النَّفع خُروجاً من الجهالة في الإجارة، وكونه في دَين بيع لا دين قرض: «لأنه في البيع دين وإدارة، وهو جائز، وفي القرض سَلَفٌ جَرَّ نفعاً وهو لا يجوزه لا يجوزه ألله أله المناه المناه

قال (الجزيري): «ثمرة المرهون وما ينتج عنه من حقوق الراهن، فهي له ما لم يشترط المرتهن ذلك، فإنها تكون له بثلاثة شروط: أن يكون الدين بسبب البيع لا بسبب القرض . . . وأن يشترط المرتهن أن تكون المنفعة له، فإن تطوّع بها الراهن له لا يصح له أخذها . . . وأن تكون مدّة المنفعة التي يشترطها معينة (٣).

* * *

⁽١) [دليل السالك]، ص: ١١٢.

⁽٢) [نفسه]، ص: ١١٢.

⁽٣) [الفقه على المذاهب الأربعة]، ج٣٣/٣٣ ـ ٣٣٣.

الفنس

٨٩٩ - وَمُفْلِسٌ تُرْهِفُهُ اللَّيُونُ اللَّيُونُ ١٩٩ - أَحْوَالُهُ فَلاثَةٌ مُسَحَفَّفَهُ ١٩٦٨ - أَوَّلُهِا تَسوَقُّعٌ يُسفُسَرَا وَالبَيْعَا ١٩٦٨ - وَجَوَّزُوا لَهُ الشَّرَا وَالبَيْعَا ١٩٦٨ - وَالثَّانِي مَا عَمَّ عَلَيْهِ مُوْيِقَا ١٩٦٨ - وَالثَّانِي مَا عَمَّ عَلَيْهِ مُوْيِقَا ١٩٦٨ - فَمَنَعُوا هِبَتَهُ وَالصَّدَقَهُ ١٤٨ - فَمَنَعُوا هِبَتَهُ وَالصَّدَقَهُ ١٨٦٨ - وَأَخذَهُ أَوْ العَطَا لِلاحْتِيَاجُ

مُسؤدَّقُ بِشِفْلِهَا مَرْهُونُ تَسْمُنَعُهُ مِنْ هِبَهِ وَصَدَقَهُ فَيُسْمَنَعُ الطَّادِىءَ لاَ يُعَوَّضُ تَفَادِيّا لِنَكْسَةٍ وَضَيْعَهُ وَصَارَ فِي الدَّيْنِ الثَّقِيْلِ غَارِقَا وَكُلَّ بَيْعِ وَشِرَاء مُطْلَقًا أَوْ تَوْقَهُ مُحَصَّنَا إِلَى الزَّوَاجُ

يقال: أفلس فلان أي فقد مَالَه، فأعسرَ بعد يُسر، فهو مفلسٌ جمعه مَفاليسٌ ومُفلسون، وفَلس القاضي فلاناً تَفلِيْساً: حَكمَ بإفلاسه، وهو في [القاموس الفقهي] بمعنيين: «أحدهما: أن يستغرق الدَّينُ مال المَدِينِ، فلا يكون في ماله وفاء ديونه، والثاني: أن لا يكون له مال معلوم أصلاً (ابن رشد)»(١).

والمفلس هو من لا مال له ولا ما يدفع حاجته، أو هو ما تزيد ديونه على موجوده، وهو في عرف الفقهاء: مَنْ دينهُ أكثر من ماله، وخَرجُهُ أكثر من دَخلِهِ(٢).

وقد قال (ابن رشد): الفلس عدم المال والتفليسُ: خلعُ الرجل من ماله، ليُدفع إلى غرمائه، والمفلس هو المحكوم عليه بحكم الفلس، عبَّر عنه الناظم بأنه من ترهقه ديون في ذمته للغير، لا بد له من أدائها، ولكنَّه لا يجد إلى ذلك سبيلاً، فأصبح مُثقلَ الكاهل بالدين، مُؤرَّقَ الليل بوساوس الهمِّ، وثِقلُ الاستدانة التي طالما استعاذ النبي على من أذاها وذلَّتها وهمومها.

⁽١) [القاموس الفقهي] سعدي أبو حبيب ص: ٢٩٠ و [بداية المجتهد]، ج٢/٥٥٧.

⁽٢) [بداية المجتهد] ص: ٢٩٠.

روى أبو حنيفة أن النبي على كان يقول بين الرُّكن والحجر الأسود: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوْدُ بِكَ مِنَ الكُفْرِ والفَقْرِ، والذُّلِّ ومَوَاقِفَ الخِزْي فِي الدُّنْيَا والأَخِرَةِ» ويقول في الدعاء الشهير: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوْدُ بِكَ مِنَ الْهَمِّ والحَزَنِ والاَّخِرَةِ» ويقول في الدعاء الشهير: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوْدُ بِكَ مِنَ الجَبْنِ والبُخلِ وأَعُوٰذُ بِكَ مِنَ الجُبْنِ والبُخلِ وأَعُوٰذُ بِكَ مِنَ الجُبْنِ والبُخلِ وأَعُوٰذُ بِكَ مِنَ الجُبْنِ والبُخلِ وأَعُوٰذُ بِكَ مِن عَلَبَةِ الدَّيْنِ وقَهْرِ الرِّجَالِ»(١).

وفي [حاشية الدسوقي]: «للغريم ربُّ الدَّين واحداً أو متعدِّداً، ويُطلق الغريم على من عليه الدين، ففعيل بمعنى فاعل أو مفعول، ويدلُّ على إرادة الأول، قوله: (منع من أحاط الدين) ولو مؤجَّلاً (بما له) بأن زاد الدَّين عليه، وقيل وكذا إن ساواه»(٢).

ويَذكر الشيخ (أحمد الدردير) في [الشرح الصغير] أن الفلس يُستعمل عندهم في العدم، مُشيراً إلى أنّ التفليس عام وخاص (٣).

وعليه ذكر الناظم بأن أحوال المفلس وهو من أحاط به الدَّين ثلاثة هي:

١ _ قَبْلَ التَّفْلِيْس:

مؤكّداً أن هذه الحالة تتعلق بتوقّع مُفترض للتفليس، فيُمنع من التصرُّف في ماله بغير عَوض فيما لا يلزمه، مما هو غير معتاد، أي: لم تَجرِ العادة بفعله، من كل ألوان الهبّة والصدقة والعتق، وما يدخل في هذا الإطار، كالخدمة والإقرار بِدَين لمن يُتهم عليه، ولكن الناظم احتاط من إطلاق الحكم، فقال بأنه يجوز له أن يبيع ويشتري، حتى يتفادى النّكِيسَة وضياع كل شيء (قال في [سراج السالك]: «قبل التفليس وهي أن يَمنع نفسه من التصرف في ماله بغير عوض» (٥).

⁽١) [منهاج الصالحين]، ص: ٥٢٥ ـ ٥٢٦.

⁽٢) الدسوقي، [حاشية الدسوقي على الشرح الكبير] ج٣٠٢/٣٠.

⁽٣) انظر الدردير، [الشرح الصغير]، ج١٢٧/٣.

⁽٤) [الشرح الصغير]، ج١٢٧/٣.

⁽٥) [سراج السالك]، ج١٤٨/٢.

٢ ـ تَفْلِيْسٌ عَامٌّ:

وقد عبَّر عنه الناظم بقوله:

وَالنَّانِي مَا عَمَّ عَلَيْهِ مُوْبِقًا وَصَارَفِي الدَّيْنِ النَّقِيْلِ غَارِقًا

وهذا النوع من التفليس العام، يكون بقيام الغُرماء عليه، فيجوز لهم منعه من التصرُّف في ماله بأي لون من ألوان التصرُّف، سواء أكان هبّة، أو صدقه، أو بيعاً، أو شراء مطلقاً، قال صاحب [سراج السالك]: «فلهم سجنه ليبحثوا عمَّا أخفاه من ماله، ولهم منعُه حتَّى من البيع والشراء والأخذ والعطاء، نصَّ عليه (ابن رشد) ويُقبل إقراره لمن لا يُتهم عليه، إذا كان في مجلس واحد أو قريباً منه وإلا فَلا»(۱).

وأشار إلى أنه لا يجوز له الأخذ أو العطاء للاحتياج، فهو في حالة حجر تامِّ تمنعه من التصرف، وكذلك لا يجوز له الزواج إذا كان تَائِقًا له، حالة كونه مُحصَّنا، بأن كانت له زوجة وأراد ثانية، فإنه آنثذ يُمنع من الزواج بالثانية قال صاحب [سراج السالك]: "إلا إذا كانت الزوجة الواحدة لا تَعفَّه، لغلبة شهوتِه، فإن له أن يتزوج غيرها بصداقِ مِثلِها»(٢).

وتحفَّظ صاحب هذا الرأي في حالة الزيادة على صداق المثل، فإن للغرماء منعه من الزائد، وكان دينا عليه في زوجته تلك، وليس لهم أن يمنعوه من صَدَاق المِثل، حالة الضرورة (٣)، قال (الدسوقي): «وفي تزوَّجه أربعاً، وتطوُّعه للحجِّ تردد» (٤)، وهو تردد غير واردٍ في تزوُّجه ثانية زائدة على الواحدة، التي يحصل بها التعفَّف المراد شرعاً، ويبقى العدد مَرعياً في الثالثة والرابعة، ما لم يحصل العفاف: وما زاد على الرابعة فلا يجوز أصلا، لأنَّه أقصى ما أحلَّه الشارع، وفي [حاشية الدسوقي] ما نصَّه:

⁽۱) نفسه، ج۲/۱۶۸.

⁽٢) [سراج آلسالك]، ج١٤٩/٢.

⁽٣) نفسه، ج١٤٩/٢.

⁽٤) الدسوقي، [حاشية الدسوقي]، ج٣/٤٠٤.

«والمختار المنع فيما زاد على واحدة تعفُّه، وحجُّ التطوُّع ممنوع اتِّفاقاً، وقول مالك في حجَّة الفريضة المنعُ، فلو قال وله تزوج واحدة فقط، لا حجَّة فريضة لطابق النقل»(۱).

ونصَّ (الدردير) على منعه من حجَّة الضرورة، لأن ماله الآن للغرماء، وعلى ذلك فحجُّ التطوع أولى بالمنع، وذُكر أن المنع يَنصبُّ أيضاً على منعه من السفر لتجارة أو غيرها، إذا حَلَّ أو آن السداد (٢).

ثم شرع الناظم بعد ذلك يفصّل في أحكام الفلس، فقال:

٨٦٨ - وَالنَّالِثُ الفَلْسُ المُخَصُّ المُلْزِمُ ١٦٧ - إِذَا تَسَكُسُنْ بِهِ شُسرُوطٌ أَرْبَعَهُ ١٦٨ - وَحَسلٌ دَيْسنُهُ وَزَادَ قِسيْسسَةً ١٨٦ - أَوْ طَلَبَ التَّفْلِيْسَ أَصْحَابُ الدُّيُونُ ١٨٠ - بِأَمْرِهِ بِحَلْعِ مَالٍ يَمْلِكُهُ ١٨٠ - وَمَانِعًا تَسَصَرُّفًا بِعِوضِ ١٨٠ - حَالَ الحُضُورِ مِنْهُ كَنْ يُحِسَّا ١٨٠ - حَالَ الحُضُورِ مِنْهُ كَنْ يُحِسَّا

يُشْبِتُهُ عَلَى المَدِيْنِ الحَاكِمُ كَأَنْ أَبْسَى مُمَاطِلاً أَنْ يَدْفَعَا فَوْقَ الَّذِي يَمْلِكُهَا مُرْهِقَةً أَوْ بَعْضُهُمْ إِمَّا يَكُونُوا يَرْغَبُونُ لِلْعُرَمَاءِ قَاضِبًا مَا يَلْزَمُهُ أَوْ غَيْسِهِ أَوْ بَائِعًا لِلْعَرَضِ وَلْيَكُنِ الحُكُمُ عَلَيْهِ حَبْسَا

٣ ـ تَغْلِيْسٌ خَاصٌ:

وهو تكملة للنوعين السالفين، والمقصود بالتفليس الخاص، أن يخلع ماله لغرمائه، والفرق بين التفليس العام والخاص، أو الأعم والأخص، أن الأخص لا يندرج تحت الأعم كما يتبادر إلى الذِّهن، من كون الخاص جزءً من العام، بل إن التفليس العام مُتعلق كما أوردنا من قبل بقيام الغرماء على المدين، بينما التفليس الخاص يتعلَّق بحكم حاكم على المدين.

ويُشير (ابن رشد) إلى سؤالِ هامٌ عليه مَردُّ الخلاف بين الفقهاء عبرَ المذاهب، وهو: هل يجوز للحاكم أن يَحجرَ عليه التصرف في ماله حتى

⁽۱) [نفسه]، ج۲/۵۰۵.

⁽٢) الدردير [الشرح الصغير]، ج١٣٨/٣.

يبيعه عليه، ويُقسِّمه على الغرماء، على نسبة ديونهم؟ أم ليس له ذلك؟ بل يحبسه حتى يدفع إليهم جميع ماله، على أي نسبة اتفقت أو لمن اتَّفَق منهم، فمالك والشافعي وجمهور الفقهاء يقولون: يجوز للحاكم أن يبيع ماله؟ (١) عليه وذلك لإنصاف الغُرماء إن كان مليئاً، أو يَحكم عليه بالإفلاس أن لم يكن ماله مُوفياً بديونه (١)، وحُجَّة مالك والجمهور كما يقول (ابن رشد) هو حديث (معاذ بن جبل) رضي الله عنه، أنه كَثرَ دينه في عهد رسول الله في فلم يزد غرماؤه على أن جعله لهم من ماله، وحديث (أبي سعيد الخدري) أن رجلاً أصيب على عهد رسول الله في في ثمر ابتاعها فكثرَ دينه، فقال رسول الله في: «تَصَدَّقُوا عَلَيْهِ، فَتَصَدَّقَ النَّاسُ عَلَيْهِ فَلَمْ إلا فَكُمْ إلا فَكُمْ ذَلِكَ وَفَاءً بِدَيْنِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ في: خُدُوا مَا وَجَدْتُم ولَيْسَ لَكُمْ إلا ذَلِكَ وَفَاءً بِدَيْنِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ في: خُدُوا مَا وَجَدْتُم ولَيْسَ لَكُمْ إلا

وقد أشار النَّاظم إلى أن محلَّ حُكم الحاكم على المفلس يكون بالشروط المشار إليها في النَّظم وهي:

أن يُماطِل ويَابَى الدَّفع:

وتكون المماطلة بعد حلول الأجل ولم يدفع ما عليه، إلا إن دفع كل ما في يديه ولم يُخْفِ شيئاً عنهم، فإنه لا يُفلس بالمفهوم الخاص.

أن يحل الدِّين الذي هو عليه:

بعد أن يثبت كلاً أو بعضاً فلا يفلس من لم يَحلَّ عليه شيء، قال (الدردير): ﴿إِلا أَن محلَّ تفليس الغائب إِن بَعدتَ غيبته كشهر، أو توسَّطت كعشرة أيام، ولم يُعلم ملاؤه وإلا لم يُفلس وكُشف عن حاله إِن قربت، لأَن حُكمه كالحاضر»(٤).

⁽١) [بداية المجتهد] ج٢/٥٥٨.

⁽۲) [نفسه]، ج۲/۵۵۷.

⁽٣) [نفسه]، ج٢/٥٥٧.

⁽٤) الدردير [الشرح الصغير]، ج١٣٩/٣.

ج ـ أن يطلب الدائنون التفليس:

قال (الدردير) بل إن طلبه البعض من أرباب الديون فيكون طلب الكل للتفليس من باب أولى، بمعنى أن الدائنين لو لم يَطلبوا التفليس فإنه لا يُفلس، ولو طلبه غيرهم لأنّهم أصحاب الحقوق الذين يملكون حق المطالبة بما في عهدتِه لهم، وقد عَقَدَ صاحب [المُدوَّنة] باباً خاصّاً بعنوان: [باب التفليس في الرجل يقوم عليه بعض غُرمائه بتفليسِهِ] (١) وعرَض في [المدوَّنة] سؤالاً طُرح لمالك، مفاده أن الرجل يفلس فيقوم عليه غرماؤه، فتُباع أمواله ثم يقتسمون المحصص، ثم يأتي غريمٌ لم يحاصهم كيف يُرجع عليهم؟ قال مالك: يُرجع عليهم بقدر حقّه، ومن وجد منهم عنيا أُخذ منهم بقدر ذلك، ومن وجد منهم عديما ولا شيء عنده لم يكن له أن يَأخذ من هذا الغني، إلا ما أخذ منه مما يُصيبه واتّبع هذا المفلس في ذمّته، والموت والتفليس في هذا بمنزلة واحدة (٢).

د ـ أن يزيد الدَّين الحال على ماله الذي بيده:

هنا الحكم إذا كان الدين زائد على ماله، لا إن كان ماله أكثر اتّفاقاً، ولا إذا كان المال يساويه في مذهب مالك، أو لم يزد الحال من الدّين على ما بيده من المال، بأن كان أقل لكن بقي من ماله مالا يُمكن أن يَفي بالمؤجّل من الدّين الذي عليه، قال (الدردير) بتفليسه على المذهب (٣)، وضرب (الدردير) في [شرحه الصغير] مثلاً لذلك بأن كان عليه من الدّين مائتان، مائة حالة ومائة مؤجّلة، ومعه مائة وخمسون، فالخمسون الباقية لا تَفِي بالمؤجّل فَيُفلّس، وأورد تقييد بعض الفقهاء، بما إذا كان الباقي لا يُرجى بتحريكه وفاء المؤجّل ولا يعامله الناس عليه، وإلا لم يفلس)(٤).

وقد أشار الناظم في آخر الأبيات إلى ما يترتب على عملية التفليس هاته، بأن يُؤمر بخلع ماله الذي يَملكه، فيُقدمه إلى الغرماء لقضاء ما يلزمه

⁽١) [المدونة]، ج٤/١١٦.

⁽۲) نفسه، ج ۱۱۶/۶.

⁽٣) [الشرح الصغير]، ج١٣٩/٣.

⁽٤) نفسه، ج ١٣٩/٢.

على سبيل الجبر والإلزام، فيُمنع من أي تصرف مالي بعد حلول أجل الدَّين، بمجرد إقرار عملية التفليس الخاص، ولا يحق له بيع ما معه من عروض، بل تُباع عليه بحضرته لتسديد ديونه الحالة، ويقوم الحاكم بحبسه، وبيع عروضه بحضرته وهو نوع من العقاب النَّفسي لتأديبه وقهره، قال (الدردير) في [الشرح الصغير]: «وباع الحاكم أو نائبه ماله من عقار أو عروض أو مِثليات بحضرته لأنه أقطع لحجّته باستقضاء أي مع الاستقضاء في الثَمن، وعدم وجود من يزيد، ومع الخيار للحاكم ثلاثة من الأيام لطلب الزيادة والاستقضاء في النَّمن في كل سلعة، إلا ما يُفسده التأخير»(١).

وفي [فتح الباري شرح صحيح البخاري] باب بعنوان: (باب إذا وجد مال عند مفلس في البيع والقرض والوديعة فهو أحق به)، وذكر فيه أنّ (أبا بكر بن عبدالرحمان بن الحارث بن هشام) أخبره أنّه سمع (أبا هريرة) رضي الله عنه يقول: قال رسول الله على: (من أدرك ماله بعينه عند رجل باع متاعاً فأفلس الذي ابتاعه، ولم يقبض البائع من ثمنه شيئاً فوجده بعينه فهو أحق به (۲)، وذكر (سعيد بن المسيب) أنّ (عثمان بن عفان) رضي الله عنه قضى من اقتضى من حقه قبل أن يفلس فهو له، ومن عرف متابعه بعينه فهو أحق به، وقال (ابن المنذر): لا نعرف لعثمان في هذا مخالفاً من الصحابة (٣).



الحجز

يقول الناظم:

٨٧٣ ـ الحَجْرُ وَصْفٌ يَمْنَعُ المَوْصُوفَا ٨٧٤ ـ فِي فَضْلَةٍ عَنْ قُوْتِهِ مُحَقَّقَهُ

بِحُكْمِهِ الشَّصَرُّفَ المَا أُلُوفَا تَسَبَرُّعًا إِسَاصُهِا أَوْصَدَفَهُ

⁽۱) [نفسه]، ج۱٤١/۳.

⁽٢) [فتح الباري]، ج٥/٨١.

⁽۳) نفسه، ج۰/۸۰.

الحجرُ في اللغة المنع، وسمي الحطيم حِجْراً لأنه منع من الكعبة وقطع منها، وسمي العقل حِجراً لأنه يحجر صاحبه ويمنعه من فعل القبيح، وفي القرآن: ﴿ هُلَ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِنِي حِبْرٍ فَ الله الله الله الكرام، يقول تعالى: ﴿ وَيَقُولُونَ حِبْرَ عَبْرُكَ مُحْرِكًا فَكُ مَنْ وَعَلَى الحَرام، يقول تعالى: ﴿ وَيَقُولُونَ حِبْرَ عَبْرُكَ مُحْرِكًا فَكَ مَنْ وَعلى مُقدَّم الثوب ويثلَّث أو له في الجمع، يُقال حَجَرَ عليه أي مَنعُه من التصرف في ماله فهو محجور عليه، وقد يقال محجور بحذف الصّلة تخفيفاً لكثرة الاستعمال وهو سائغُ (٣)، والحجر شرعاً عند (ابن عرفة) صفة تخمية تُوجب منع موصوفها من نفوذِ تصرُّفه في الزائد على قوته، أو تبرُّعه بماله، قال وبه دخل حِجر المريض والزوجة (٤)، والحجر عند المالكية عموماً كما ينقله صاحب (القاموس الفقهي): «صفة حكمية توجب مع موصوفها من نفوذ تصرُّفه فيما زاد على قوته، أو من تبرعه بزائد على ثلث ماله).

واختلف العلماء في الحجر على الكبار العقلاء، إذا ظهر فيهم تبذير لأموالهم، قال (ابن رشد) في كتاب [بداية المجتهد]: «ذهب مالك والشافعي وأهل المدينة، وكثير من أهل العراق، إلى جواز ابتداء الحجر

⁽١) الفجر: ٥.

⁽٢) الفرقان: ٢٢.

⁽٣) انظر [القاموس الفقهي]، ص: ٧٧.

⁽٤) الصاوي [بلغة السالك]، ج١٢٨/٢.

⁽٥) [القاموس الفقهي]، ص: ٧٨.

⁽٦) النساء: ٦.

عليهم بحكم الحاكم وذلك إذا ثَبتَ عنده سفههم، وأعذر إليهم فلم يكن عندهم مدفع، وهو رأي ابن عباس وابن الزبير»(١).

ودليله الشرعي موجود في قوله تعالى:

﴿ وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَا آَ الْمَوْكُمُ الِّي جَمَلَ اللهُ لَكُمْ قِيمًا وَالْمَوْهُمُ فِيهَا وَالْمُسُوهُمُ وَفُولُوا لَمْ قَلُا مَنْهُا فَا اللهِ عَلَيْهِ الْحَقَّ وَجَل : ﴿ وَإِن كَانَ اللّهِ عَلَيْهِ الْحَقَّ سَفِيهًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَن يُبِلَ هُو فَلْيُمْلِلَ وَلِيُهُ بِالْمَدَلِ ﴾ (٣)، والمنهي سَفِيها أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَن يُبِلَ هُو فَلْيُمْلِلَ وَلِيُهُ بِالْمَدَلِ المَحافظة عليها حتى في الآية الأولى عن إيتاء السفهاء الأموال مناط بضرورة المحافظة عليها حتى لا تتعرّض للضياع والتلف، فتضمّن النّص القرآني هنا دعوة للحجر عليهم ومنعهم من التصرف فيها، وكان الأمر في الآية الثانية بنيابة أوليائهم عنهم في التصرف فكان ذلك دليلاً على الحجر عليهم، وقد ثبت بالسنة الصحيحة في التبي في حجر على (معاذ) ماله وباعه في دين كان عليه (٤)، وكذلك فعل (عثمان) بالحجر على (عبدالله بن جعفر) بسبب التبذير كما ورد مروياً عن عروة بن الزبير (٥).

٨٧٥ - أَسْبَابُهُ الْحَمْسَةُ فِي الْعُمُومِ
 ٨٧٦ - ثُمَّ الْصِّبَا وَالرِّقُ وَالتَّبْذِيْرُ
 ٨٧٧ - ثُمَّ اثْنَتَانِ مَعْ خَوَاصِّ السَّبَبِ
 ٨٧٨ - ثَانِيهِ مَا الزَّوْجُ إِذَا تَبَرَّعَتْ
 ٨٧٨ - فَيَسْتَرِدُّ مَا يَفُوقُ الثَّلُنَا

الفَلْسُ وَالجُنُونُ فِي المَعْلُومِ وَكُلُّهَا لِحَجْدِهِ تَسصِيْرُ أَوْلاهُمَا مَرَضُهُ لِلعَطَبِ ذَوْجَتُهُ بِكُلِّ مَالٍ جَمَعَتْ مُعْتَبِراً مَا فَوْقَ ذَاكَ عَبَثَا

شرع الناظم في تبيانِ أسباب الحجر عند الفقهاء، وقد ذكر (ابن رشد) أن الحجرَ عند (مالك) ينحصر في المحجورين الستَّة الآتين وهم: «الصَّغير،

⁽١) ابن رشد [بداية المجتهد]، ج٢/٢٥٠.

⁽٢) النساء: ٥.

⁽٣) البقرة: ٢٨٢.

⁽٤) رواه الدارقطني والبيهقي والحاكم.

⁽a) رواه الشافعي بمسنده، انظر [الفقه الإسلامي وأدلته]، ج٥/٤١٤.

والسفيه، والعبدُ، والمُفلس، والمريض، والزوجة»(١)، وتُفصَّل أسباب الحجر عند (الدردير) إلى سبعة أحوال، خمسةٍ عامة واثنتين خاصتين بما زاد على الثلث، ونُفصل الأسباب كما أوردها الناظم كالتالي:

١ _ الفَلْسُ:

وهو التّفليس بالدّين وقد عبّر عنه (الدسوقي) مباشرة (بالدّين)، وفصّلها في باب الفلس، ولذلك أحال إليها في موضعها المُتقدم (٢)، وهذا سبب من أسباب الحجر، وهو عام في التفليس العام والخاص، مُوجب للحجر على صاحبه، لأنّه حالة تَفليسه يُمنع من التصرف بأي وجه في ماله، وهو لونُ من الحجر المفروض على المُفلس، حالة طلب الغرماء أو حكم الحاكم، ويستحب أن يشهد القاضي على حجر المفلس، ليكون الناس عالمين بحاله الذي آل إليه فيحذروا معاملته، ولا يخالطوه إلاّ عن بصيرة (٣)، وقال (المالكية): «يقبل إقرار المفلس لغير متهم عليه أي أجنبي ولا يقبل لمتهم عليه كابن وأخ وزوجة، وقبول إقراره يكون في المجلس الذي فلس فيه، أو قام عليه الغرماء أو قريباً منه (قام وقد ورد (أن النبي المحجر على (معاذ)، وباع ماله في دين كان عليه، وقسّمه بين غرمائه فأصابهم خمسة أسباع حقوقهم، فقال لهم النبي الله النبي اله النبي الله النبي الله النبي الله النبي الله النبي الله النبي النبي الله النبي اله النبي الله النبي الله النبي الله النبي الله النبي الله النبي النبي الله النبي الله النبي الله النبي الله النبي الله النبي الله

٢ _ الجُنُونُ:

وهو فَقْدُ العقل بأيَّة صُورة كانت كالمرض العقلي والصَّرع واستيلاء الوسواس، فالمجنون بهذا القَيدِ محجورٌ عليه، والحجر لأبيه أو وصيه إن كان قد جُنَّ قبل البلوغ، وإلا فللحاكم إن وَجدَ مُنتظماً، وإلا فلجماعة

⁽١) ابن رشد [بداية المجتهد]، ج١/٢٥٨.

⁽٢) [حاشية الدسوقي]، ج٣/٤٥٠.

⁽٣) [المغني]، ج٤/٠٤٤.

⁽٤) [الفقه الإسلامي وأدلته]، ج٥/٤٦.

⁽٥) رواه الدارقطني والحاكم وصححه.

المسلمين، ويستمر الحجرُ عليه لحينِ ارتفاعِ السبب، وذلك بإفاقته من جنونه وثبوت شفائه، قال (الدردير) في [الشرح الصغير]: «ثم إن أفاق رشيداً انْفَكَّ حجره بلا حكم، وإن أفاق صبيًّا أو سفيهاً حُجرَ عليه لأجلِهِمَا» (۱) والمجنون عند المالكية كالصبي يحجر عليه سواء كان مسلوب العقل أصلاً بحيث لا يفيق في الغالب، أو كان جنونه من جرّاء الصرع، أو بالوسواس وهو الذي يخيل إليه أنّه فعل وهو لم يفعل، ويمتد الحجر عليه إلى أن يفيق، فإن جنّ صبياً وأفاق حجر عليه صبياً حتى يبلغ (۲).

٣ ـ الصِّبَا:

فالصبيُّ محجورٌ عليه ذكراً أو أنثى، مُميزاً أو غير مميز، وقد أشار صاحب (سراج السالك) إلى أن الذي يحجر عليه أبوه لا جدَّه أو أخوه أو عمَّه، فإن لم يكن له أبٌ فالذي يحجر عليه وصيُّ الأب، ويستمر الحجر عليه إلى حين البلوغ لتمام الرشد، فإن بلغ وبقي مِتلافاً مُبذراً للمالِ حُجر عليه، ومُنع من التصرُّف حتى لا يضرَّ بماله. فإن انفكَّ حجره ببلوغه الرشد فلا حاجة لحُكم الحاكم إذا لم يكن له وصيُّ، فإن كان له وصيُّ فلا ينفكُ الحجر، إلا بحكم الحاكم، وكذلك الحال إذا لم يكن له أبٌ ولا وصيّ، فإن الحجر ينفكَ عنه أيضاً، بحكم الحاكم، قال صاحب (سراج السالك) يقول الحاكم للعدول: «أشهدكم أنِّي فككت الحجر عنه، وأطلقت له التصرُّف في أمواله، بما ظهرَ لي من رشده وحسن تصرُّفه»(٣)، قال التصرُّف في أمواله، بما ظهرَ لي من رشده وحسن تصرُّفه»(٣)، قال (الجزيري) نقلاً عن المالكية: «إذا تصرّف الصبيّ المميز ببيع أو شراء ونحوهما من كل عقد فيه معاوضة، فإن تصرفه يقع موقوفا، ثم إن كانت المصلحة في غير إجازته تعين على الولي أن يرده، ويلزم القاضي بردّ الثمن المصلحة في غير إجازته تعين على الولي أن يرده، ويلزم القاضي بردّ الثمن المصلحة في غير إجازته تعين على الولي أن يرده، ويلزم القاضي بردّ الثمن

⁽١) الدردير [الشرح الصغير]، ج١٥١/٣.

⁽۲) [الفقه الإسلامي وأدلته]، ج٥/٠٤.

⁽٣) [سراج السالك]، ج٢/١٥٠.

إن كان باقياً، فإن كان قد أنفقه فإنه يؤخذ من ماله الموجود، فإن كان ماله الموجود قد نفد ثم تجدّد له مال فإنه لا يؤخذ منه شيء، ويكون الثمن قد ضاع على المشتري^(۱)، وهناك أقوال أخرى يرجع لها في الكتب المفصله)(۲).

ا للرق:

فالرقيق من المماليك والجواري ممّا كان موجوداً في الزمان القديم، لا يملك حرّيته، ولذلك فهو محجورٌ عليه ذكراً كان أو أنثى، صغيراً كان أو كبيراً، ويكون الحجر عليه في التصرف في ماله ونفسه، والذي يُمكنه الحجر عليه هو سيّده المالك له فقط، فإن تَأتّى أن باع واشترى بدون إذن سيّده، كان عقده لاغياً لا عبرة به، وللسيّد أن يرفضه أو يُمضيه، وكذلك الحال إذا وهب أو تصدق بشيء من ماله دون علم سيّده، أو عقد عقد زواج على امرأة حرّة أو أمّة بدون إذنه فسخ ذلك كلّه، قال صاحب [سراج السالك]: «ولا شيء للمرأة إن وقع الفسخ قبل الدخول، وإن وقع بعده فلها ربع دينار» (٣).

التَّبْذِيْنُ لِلمَالِ:

ويُعبِّرُ عنه بعض الفقهاء بمصطلح (السَّفَةِ)، قال (الدردير) في [شرح الصغير] «والسَّفةُ: التبذير بصرفِ في معصيةٍ كخمر وقِمار، أو في مُعاملة بِغُبنِ فاحشِ بلا مصلحة، أو في شهوات على خلاف عادة مِثلِه، أو بإتلافه هدراً» والمعنى كما ورد في شرحه هو اللعب بالدراهم في مواضع الشبهة والحُرمة والإتلاف، أو صرفه في معاملة ببيع فاسدٍ قائم على الغبن الفاحش، ممَّا يخرج عن العادة والمصلحة أو صرفه في الشهوات النفسانية، أو بإتلافه هدراً بأن يرميه على الأرض أو في البحر أو في موضع نجاسة أو

⁽١) [الفقه على المذاهب الأربعة]، ج٥/٣٦٤.

⁽Y) أنظر المصدر نفسه، ج٥/٣٦٥، وكذلك [الفقه الإسلامي وأدلته]، ج٥/٤٦٠ وما بعدها.

⁽٣) [سراج السالك]، ج١٥١/٢.

⁽٤) [الشرّح الصغير]، ج١٥٦/٢٠.

مزبلة أو مرحاض، ولا يَتصدَّق به ولا يتركه ليَنتفعَ به غيره فهو سفيه في تصرّفه بهذه الطريقة (۱)، قال (المالكية): «ويتصرف الولي على المحجور وجوباً بالمصلحة العائدة على محجوره حالاً أو مآلاً، فله ترك شفعة أو قصاص، ولا يعفو عن عمد أو خطأ مجانا بلا أخذ مال»(۲).

هذه أسباب الحجر الخمسة وهي ما سماها الدردير بالأسباب العامَّة، وهناك كما أسلفنا سببان خاصًّان تكملَة للسبعة وهي:

٦ ـ المَرَضُ:

والمرض الذي يكون سبباً للحجر ينطبِقُ حُكمه على الذَّكر والأنثى وعلى السفيه والرشيد، ويكون عادةً مرضا ينشأ عنه الموت، بحيث يَبلغ من الخطورة أوجها، ويدخل فيه كل أنواع الأمراض المُعدية والخطيرة، كالسلّ والسرطان والكوليرا والسِّيدا وما من شأنه أن يغلب على اعتقاد الأطباء وأرباب الاختصاص القول باستحالة شفائه، وأيلُولَة صاحبه إلى الهلاك المحقّق، قال صاحب [سراج السالك] بعد ذكره لأنواع الأمراض من الأنواع المهلكة: «فالمريض بشيء مما ذكر محجور عليه في التصرُّفات المالية، إذا المهلكة: «فالمريض بشيء مما ذكر محجور عليه الورثة، فإن عقد على امرأة تصرَّف بما زاد على ثلث ماله، ويُحجر عليه الورثة، فإن عقد على امرأة فسخ نكاحه قبل بِناء، ولا شيء لها جملة، فإن بَنَى بها والحالة هذه فلها صَدَاقُ مِثْلِهَا، ولا مِيراثَ لها إن مات، وإنَّمَا مُنع نكاح المريض لما فيه من إدخال وارث، ولا ينعقد طلاقه لما فيه من إخراج وارث، كما نبَّهت على ذلك السَّنَةُ المطهرة» (٣).

والاتفاق في المذاهب على جواز الحجر على المريض مرض الموت، وذلك لحق ورثته في ذلك، وذكر (المالكية) أنه يلحق به: «من يخاف عليه الموت كالمقاتل في صف القتال، والمحبوس للقتل أو المحكوم بالإعدام،

⁽١) [الشرح الصغير]، ج١٥٦/٣.

⁽٢) [الفقه الإسلامي وأدلته]، ج٥/٤٤٢.

⁽٣) [سراج السالك] ج١٥١/٢.

والحامل إذا بلغت ستة أشهر ودخلت في السابع ولو بيوم، واختلف في راكب البحر وقت الهول بشدة ريح أو غيرها، والأصح أنه لا يعتبر كمريض الموت، (۱)، ويمنع المريض عند المالكية فيما زاد على قدر الحاجة من الأكل والشرب والكسوة والتداوي، كما يمنع من الزواج فيما زاد على الثلث (۲).

٧ - عَلَى زَوْجَةٍ لِزَوْجِهَا:

قال شارحو هذا السبب: «حَجرٌ على زوجة حرَّة رشيدة لزوجها فقط ولو عبداً، وأما الأمة أو السفيهة فالحجر عليهما مطلقاً، لدخولها في الخمسة الأولى في تبرُّع زائد على ثلثها» (٣)، وللزوج ردُّ الجميع إن تبرَّعت بزائد عن الثلث، وأما دون الثلث فلا يردُّه، كماله أن يُمضي ذلك إن أراد، فإن ردَّ فله ردُّ ما زاد أو بعضه أو إمضاؤه، ولا يقبل من الوارث إلا ما زاد أو بعضه، لا الجميع، ولا ردَّ شيء من الثلث، لأنه لا يحقُّ له ردُّه إن أمضته ألى لذلك قال الناظم:

فَيَسْتَرِدُّ مَا يَفُوقُ الثُّلُفَا مُعْتَبِراً مَا فَوْقَ ذَاكَ عَبَفَا

وفي [القوانين الفقهية] أن يحجر على المرأة المتزوجة إذا كانت حرة رشيدة لصالح زوجها في التصرف مما هو بغير عوض كالهبة والكفالة فيما زاد على الثلث من مالها، وقاسوا ذلك على المريض، ويكون تبرعها بالزائد عن الثلث نافذاً حتى يرد الزوج جزءه أو جميعه، وهو المشهور من المذهب (٥).

* * *

⁽١) [القوانين الفقهية]، ص ٣٢٢، وكذلك [الفقه الإسلامي وأدلته]، ج٥/١٥٤.

⁽٢) [الفقه الإسلامي وأدلته]، ج٥/٤٢.

⁽٣) [الشرح الصغير]، ج٣/١٦٠.

⁽٤) [نفسه]، ج١٦١/٣.

⁽٥) [القوانين الفقهية]، ص ٣٢٣، وكذلك [الفقه الإسلامي وأدلته]، ج٥/٧٥٤.

الضلخ

٨٨- الصَّلْحُ بَيْنَ المُسْلِمْیْنَ جَائِزُ
 ٨٨٠- أَوْ عَحْسِهَا فَهُوَ انْتِقَالٌ بِعِوَضْ
 ٨٨٢- وَجَائِزٌ عَنِ السُّكُوْتِ وَالإِقْرَارُ
 ٨٨٣- إِنْ لَـمْ يُسَوَدٌ لِللْحَرَامِ فِعْلُهُ
 ٨٨٢- إِنْ لَـمْ يُسَوَدٌ لِللْحَرَامِ فِعْلُهُ
 ٨٨٢- البَسْعُ وَالسِهِبَةُ وَالإِجَارَهُ

مَا لَمْ يَكُنْ لِحُرْمَةٍ يُجَوِّزُ عَنْ حَقِّهِ أَوِ ادِّعَاءٌ مُفْتَرَضْ كَمَا يَجُوْذُ عَفْدُهُ عَلَى الإِنْكَادُ وَجَعَلُوا ثَلاَثَةً أَفْسَامَهُ يَكْفِيْكَ مِنْ مَذْلُولِهَا الإِشَارَهُ يَكْفِيْكَ مِنْ مَذْلُولِهَا الإِشَارَهُ

الصلح إنهاء الخصومة وإنهاء الحرب وهو رديفُ السَّلْم، وهو شرعاً عقد يَرفع النزاع، ويقطع الخصومة بين الأطراف بالتَّراضي، ويكون انعقاده بالإيجاب والقبول، وفي الحديث الشريف: «الصَّلْحُ بَيْنَ المُسْلِمِيْنَ بَاللَّمُ إِلَا صُلْحاً حَرَّمَ حَلالاً أو أَحَلَّ حَرَاماً»(١)، وهذا الحديث رُوي مرفوعاً إلى النبي على كما رُوي موقوفاً على عمر بن الخطاب بصيغة: (إمضاء الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً أحلَّ حراماً أو حَرَّم حلالاً)(٢)، وهو ذاته ما عبَّر عنه الناظم في البيت الأول، وهو يعني بقوله: (أو عكسها) تجويز الحرام، وعكسه تحريم الجائز الحلال، أما في الاصطلاح، فالصلح كما عند ابن (عرفة): «انتقالٌ عن حقَّ أو دعوى بعوض لرفع نزاع أو خوفِ وقوعه»(٣)، وقد ذكر (الصَّاوي) أن الصلح بعوض لرفع نزاع أو خوفِ وقوعه»(٣)، وقد ذكر (الصَّاوي) أن الصلح أورار وسكوت أو إنكار (٤).

والصلح على الإقرار أن يعترف المدَّعَى عليه بحقِّ المُدَّعِي، فَيُصَالِحُه على بعضه، وأمَّا على الإنكار فهو أن يكون للمُدعي حق لا يعلمه المدَّعَى على، فيصطلحان على بعضه، وأوعزَ هذا التعريف إلى الحنابلة صاحب

⁽١) انظر [القاموس الفقهي]، ص: ٧١٥ و [بداية المجتهد]، ج٢٦٤/٢.

 ⁽۲) [بدایة المجتهد]، ج۲/۲۲٤.

⁽٣) [بلغة السالك]، ج٢/١٣٦.

⁽٤) نفسه، ج٢/١٣٦.

[القاموس الفقهي] (١) ، وقد أجمع العلماء على مشروعية الصلح ، لكونه من أكثر العقود فائدة ، لما فيه من قطع النزاع والشقاق ، ولذلك أبيح فيه الكذب ، إذ ليس الكذاب الذي يصلح بين اثنين .

والأصل في الصلح قوله تعالى: ﴿وَالصُّلَحُ خَيْرٌ ﴾ (٢)، وقد اتَّفق المسلمون على جوازه على الإنكار.

قال (ابن رشد): قال (مالك) وأبو حنيفة: «يجوز على الإنكار، وقال الشافعي لا يجوز على الإنكار، لأنه من أكل المال بالباطل من غير عوض»(٣)، ويُراعى في الصلح على الإنكار عند مالك وأصحابه ما يُراعى في البيوع، وضرب (ابن رشد) في [بداية المجتهد] لذلك مِثالا بأن يدَّعي إنسان على آخر دراهم فَيُنكر، ثم يُصالحه عليها بدنانير مؤجَّلة، فهذا لا يجوز عند مالك وأصحابه، وقال أصبغ هو جائز لأن المكروه فيه من الطِرف الواحد، وهو من جهة الطالب لأنَّه يعترف أنَّه أخذ دنانير في دراهم حلَّت له، وأما الدافع فيقول هي هبةٌ منِّي، قال (ابن رشد): «وأما إن ارتفع المكروه من الطرفين، مثل أن يدَّعي كلُّ واحد منهما على صاحبه دنانير أو دراهم، فيُنكر كل واحد منهما صاحبه، ثم يصطلحان على أن يؤخِّر كل واحد منهما صاحبه فيما يدَّعيه قبله إلى أجل، فهذا عندهم هو المكروه، وأما كراهيته فمخافة أن يكون كل واحد منهماً صادقاً فيكون كل واحد منهما قد أنظر لإنظارِ الآخر فيدخله أسلفني أسلفك»(٤)، وقال أبو حنيفة أجوز ما يكون الصلح على الإنكار، لأنّه يحقق الحاجة لقطع الخصومة والنزاع، وقد قال (عمر بن الخطاب) رضي الله عنه: «ردّوا الخصوم حتى يصطلحوا، فإنْ فصل القضاء يورث بينهم الضغائن»(ه).

⁽١) انظر [القاموس الفقهي]، ص: ٧١٥.

⁽۱) أنظر [الفاموس الفقهي]، ص: ١١٥ (٢) النساء: ١٢٨.

⁽٣) [بداية المجتهد]، ج٢/٢٦٤.

⁽٤) نفسه، ج٢/٢٦٤.

⁽٥) [الفقه الإسلامي وأدلته]، ج٥/٢٩٦.

هذا عن الإقرار والإنكار، وأمّا عن السكوت فهو راجعٌ إلى أحدهما أي: للإقرار أو الإنكار، لأن المُدعى عليه إما مُقر أو منكر، وإن كان يُعامل على المعتمد معاملة المقر⁽¹⁾، ثم ذهب الناظم إلى تقسيم الصُّلح إلى ثلاثة أقسام هي: البيع والهبة والإجارة، وهذا التقسيم نابعٌ من كون المُصالح به إن كان ذاتاً فهو بيع، وإن كان منفعة فهو إجارة، وإن كان ببعض المُدعى به فهو هبة، قال (الدردير): «وهذه الأقسام الثلاثة تجري في الصلح على الإقرار والإنكار وعلى السكوت»(٢).

ولا بدَّ في الجواز أن يكون المأخوذ تصعُّ المعاوضة به عن المدعى به، بأن يكون في البيع معلوماً، وفي الإجارة مُعَيَّناً وحاضراً. قال (الدردير): "فيُشترط البيع، وانتفاء موانعه: من كونه طاهرا معلوما منتفعا به، مقدورا على تسليمه، ليس طعام معاوضة إلى غير ذلك مما تقدم" وقد أشار (الصَّاوي) إلى اشتراط شروط البيع في المأخوذ وإلى أنه لا يكزم فسخ الدَّين في الدين، كما لو صالحه على الذات التِّي يدَّعيها بسكنى دار أو خدمة عبد مثلا... أو الصرفُ المؤخَّر، أي كما لو صالحه عما يدَّعيه عليه من الدنائير التي في ذمته، بفضة مؤجلة أي كما لو صالح عما يدَّعيه عليه على رجل (كرّ) حنطة من سلم، وله بكل كفيل، فصالح رب الطعام الكفيل على رأس المال، فإنّ قياس قول مالك والأوزاعي والثوري والشافعي في ذلك أن الصلح جائز" أق

فإن كان المصالح مربوطاً بمنافع وليس ذاتاً فهو إجارة، ويُشترط فيها شروط الإجارة المعروفة، فإن كان المُدَّعَى به معنياً كهذا العبد، أو كهذه الدابَّة جاز صُلحه عنه بمنافع معيَّنة أو مضمونة لعدم فسخ الدَّين في الدين،

⁽١) انظر الصاوي، [بلغة السالك]، ج١٣٦/٢.

⁽٢) [الشرح الصغير] ج١٦٢/٣.

⁽٣) نفسه، ج٣/١٦٢.

⁽٤) [بلغة السالك]، ج٢/١٣٦.

⁽٥) الطبري، [اختلاف الفقهاء]، ص ٢٧٦.

أما إذا كان المدَّعَى به غير معيَّن، بل كان مضموناً في الذمَّة كدينار، أو ثوب موصوف فأقربه، لم يجز الصلح عليه بمنافع معينة ولا مضمونة، لأنه فسخ دين في دين كما أسلفنا^(١).

ويكون المُصالحُ عليه هبة للبعض المتروك وإبراءً منه، وقد ذكرنا أنه إن كان بعض المُدعى به فهبة.

ثم يقول الناظم:

٨٨٥ - مَوَانِعُ الصُّلْحِ كَمَا يُشِيْرُ ٨٨٧- بِقَوْلِهِ: جَهُلٌ وَحُطٌّ ثُمَّ ضَعْ ٨٨٧ - بَيْعُ الطَّعَامِ مَعَ قَبْضٍ بِالنَّسَا

فِي نَظْمِهِ العَلاَّمَةُ الدَّرْدِيـرُ تَأْخِيرُ صَرُفٍ وَتَسْلِيْفُ مُنْتَفَعْ وَلا بِـمَا أَدَّى إِلَـى رِبَـا السَّسَبا

هذه الموانع التي ذكرت منسوبة إلى العلامة (الدردير) صاحب [شرح الصغير] والتي جمعها في نظم مختصر يقول فيه:

سَبْعٌ عَلَيْكَ بِهَا تَحْظَى بِمَعْرِفَة (٢)

مَوَانِعُ الصُّلْحِ جَهْلٌ حَطَّ ضَعْ وَنَسَا تَأْخِيْرُ صَرْفٍ، وَتَسْلِيْفٌ بِمَنْفَعَة بَيْعُ الطُّعَامَ بِلا قَبْضِ فَجملتُهَا

وهذان البيتان من بحر البسيط، وهي تستوفي موانع الصلح التي حدَّدها الفقهاء وقد ذُكر منها (الجهل) وهو يعني الجهل بالمُصالح به أو المُصالح عليه، وقوله: (حط) أي: حط الضمان وأزيدك، وقوله: (ضع) أي: وتُعَجّل وقوله: (ونسا) أي: بالنسيئة، وقوله: (تأخير صرف) أي: أن يكون الصرف مؤخراً، وقوله (وتسليف بمنفعة) أي ما يكون من السلفة الجارّة نفعاً، وقوله (بيع الطعام بلا قبض) أي بيع طعام المعاوضة قبل قبضه، وقد حصرها في آخر النظم في سبعة أنواع، وذكر أنّ مِن أحصاها وعرف مدلولها، فقد ظفرَ بمعرفةِ تلك الموانع التي لا يتأتَّى الصلح بُوجودها، وقد بُلُورَ الناظم في الألفية، ما ذكره العَلَامة (الدردير) في الموانع

⁽١) انظر [حاشية الدسوقي على الشرح الكبير]، ج٢٨/٢٤.

⁽٢) انظر [الشرح الصغير] ج٣/٢٤ وكذلك [بلغة السالك]، ج١٣٨/٢.

السبعة بسياقي آخر، ولكنَّه حافظ على مصطلحات الأصل مع نسبتها إلى صاحبها في قوله:

مَوَانِعُ الصُّلْحِ كَمَا يُشِيرُ فِي نَظْمِهِ العَلاَّمَةُ الدَّرْدِيرُ...إلخ

ملاحظة:

كل ما ذكره النَّاظم وما نقله عن الشيخ (الدردير) من موانع، إنما يدخل في الصلح الخاص بالأموال، وهو باب مهمَّ جداً نظراً لحاجة الناس إليه وتداولهم لَهُ، غير أن هناك صلحا خاصا بالدماء لم يعرض له، وهو من الأهمية بمكان نظراً لخطورته وكثرة وقوع الحوادث في كل زمان وخاصة في زماننا هذا.

قال (الدسوقي): وجاز الصلح عن دم العمد نفس أو جرح بما قلّ عن الدية، أي: دية الخطأ، وذكر بأن دم العمد لا ديَّة له، أي: وليس فيه إلا ما اصطلحوا عليه، ونبَّه على منع الصلح بالغرر لأنَّ دم العمد لما كان للولي العفو عنه مجاناً ربما يتوهم جواز الصلح عنه بالغرر، فنصَّ على ذلك لنعاً لذلك التوهم، قال (الدسوقي): "وغير دم العمد يُفهم المنع فيه بالطريق الأول"(1)، وقال (الدردير) في [الشرح الصغير] في الصلح الجائز عن دم العمد بما قل عن الدية: "ولذي دَينٍ محيط على الجاني منعه، أي: مَنع الجاني منه، أي: من الصلح بمالٍ لما فيه من إتلاف ماله الذي يستحقه ربُّ الدَّين في دينه، وإن صالح أحد وليين فأكثر، من قتل أباهما مثلاً بقدر الدِّية أو أقل أو أكثر، فللآخر الدخول معه فيما صالح به جبراً فأخذ ما ينوبه، ولو صالح بقليل، وسقط القتل عن القاتل، وله عدم الدخول معه، فله نصيه من ديَّة عمد، ولا دخول للمصالح معه، وله العفو مجَّاناً فلا شيء له نصيبه من ديَّة عمد، ولا دخول للمصالح معه، وله العفو مجَّاناً فلا شيء له المسالك) الإمام (الصَّاوي)، ومفادها أنه لو وقع الصلح على أن يرتحلً معالي المسالك) الإمام (الصَّاوي)، ومفادها أنه لو وقع الصلح على أن يرتحلً

⁽١) [حاشية الدسوقي على الشرح الكبير]، ج٣/٤٨٩.

⁽۲) [الشرح الصغير]، ج٣/١٦٧.

القاتل من بلد الأولياء، فقال ابن القاسم: بأنَّ الصلح مُنتقض، ولصاحب الدَّم أن يقوم بالقِصاص، ولو ارتحلَ الجاني، وقال المغيرة يجوز الصلح ويُحكم على القاتل أن لا يُساكنهم أبداً كما شرطوه، وهو المشهور والمعمول به وقد استحسنه سحنون (١).

* * *

الضّمَانُ

٨٨٨ - أَصْلُ الضَّمَانِ مُطْلَقُ الكَفَالَة الكَفَالَة مَلْمَ الْكَفَالَة الْحَدِينَ وَالْمَضْمُونُ
 ٨٩٠ - أَدْكَانُهُ الضَّامِنُ وَالْمَضْمُونُ

كَحَمْلِ دَيْسِ خَيْسِهِ حَمَالَهُ بِطَلَبِ الغَيْرِ بِمَا دَلَّ حَلَيهُ وَهُـوَ الَّـذِي بِدَيْسِهِ مَـغُـبُـونُ

الضمان في اللغة الالتزام والكفالة، والحفظ والرعاية، وفي الحديث: «الإمَامُ ضَامِنٌ وَالمُوَدِّنُ مُؤْتَمَنٌ (٢)، قال (الخطابي) في شرح هذا الحديث: معناه أن يحفظ على القوم صلاتهم، وليس من الضمان الموجب للغرامة (٣)، وهو عند الفقهاء: «التزام مكلف رشيد ديناً على غيره، والتزامه بوجه المَدين أو إحضاره لغريمه، ولو كان المُكلف الرشيد أنثى (١٠)، وأطلق عليها (ابن جزي) الحمالة والكفالة والزعامة والضمان، قال: ويقال للضامن حَميل وكفيلٌ وزعيم (٥).

ومن هذا التعريف كانت تحديدات الناظم للضمان، بأنه مُطلق الكفالة وهو حمل دينِ الغير والتزامه بأدائه، وقد فرَّع فيه الفقهاء وأطلقوه على عدَّة

⁽١) انظر [بلغة السالك]، ج٢/١٤٠.

⁽٢) [القاموس الفقهي]، ص: ٢٢٤.

⁽٣) نفسه، ص: ٢٢٥.

⁽٤) [سراج السالك]، ج١٥٤/٢.

⁽٥) [القوانين الفقهية]، ص: ٣١٢.

أحوال، فقالوا: ضمان الدَرَكِ عند الشافعية والأحناف وهو الحقُّ الواجب للمشتري والبائِع، وذلك عند إدراك المبيع أو الثمن مستحقاً، كما قالوا ضمان الرهن وهو عند الأحناف ما يكون مضموناً بالأقلِّ، وسمَّى الشافعية هذا النوع ضمان العُهدة، وهناك ضمان الغصبِ عند الأحناف، وهو ما يكون مضمونا بالقيمة، وضمان المبيع عندهم ما يكون مضموناً بالثمن، وهناك عند الشافعية ما يسمى بضمان اليدِ، وهو المثل في المِثلي، والمتقوَّم بقيمته يوم التلف إن تلف كالمستام (۱).

والمرجع في تحديد المعنى الفقهي للضّمان التزام المكلف الرشيد الذي لا يكون صبياً ولا مجنوناً ولا سفيهاً ضمان المال أو طلبه، ويكون ضماناً للمال، أو ضماناً للطلب، أو ضماناً على وجه الإتيان به، فيسمّى ضمان الوجه (٢).

وقد أشار الناظم في البيت الثاني، إلى ضمان الطلب، سواء كان الطلب على وجه الإتيان به لربِّ الدين، أو مجرَّداً عن ذلك، ومَبناه على الالتزام وشَغل النفس بالحق، وقد ردَّ على الاعتراض (ابن عرفة) ومن تبعه بأنَّ الشغل لازم له لا لنفسه، لأن الضمان مكسب، أي: فهو شغل النفس، والشغل ليس بمكتسب كالملك في البيع فإنه لازم البيع لا نفسه، فالحدُّ لا يشمل شيئاً من الضمان، أي: لأنه كالتعريف بالمباين، قال (الدردير): «ووجه الدفع أنه فهم أن المراد بالشغل اشتغال الذمَّة، ولا يسلم، بل المُراد به إلزام الذمة بالحق»(۳).

وتعرَّض (ابن رشد) إلى الموجب للضمان الذي يكون بالمباشرة لأخذ المال المغصوب، أو لإتلافه، وإما بالمباشرة للسبب المتلف، وإما بإثبات اليد عليه، وأفاض في الاختلاف في السبب الذي يحصل بمباشرته الضمان إذا تناول التلف بواسطة سبب آخر، هل يحصل به ضمان أم لا؟.

⁽١) [القاموس الفقهي]، ص: ٧٢٥.

⁽٢) [بلغة السالك]، ج١٤٤/٢.

⁽٣) [الشرح الصغير]، ج٣/١٧٢.

وأعطى لذلك مثالين: أحدهما أن يفتح قفصاً فيه طائر فيطير بعد الفتح، فقال مالك عليه ضمانه سواء تسبّب في تهييجه على الطيران أم لم يتسبب، وخالفه أبو حنيفة فقال لا شيء عليه ولا ضمان يلزمه، بينما فرَّق الشافعي بين الحالتين، فجعله ضامناً إن أهاجه، وغير ضامن إن لم يفعل(١).

أما البيت الثالث فيتضمَّن أركان الضمان وهي زيادةً على ما في البيت عند البعض، الضامن والمضمون به، والمضمون، والمضمون له، والصيغة الدَّالة على الضمان، وقد اقتصرنا على ما في [دليل السالك] في النظم لكننا نفصلها كاملة:

أ ـ الضَّامِنُ:

وهو كل من يجوز تصرُّفه في ماله، فلا يُقبل ضمان الصبي ولا المجنون ولا السفيه ولا العبد المملوك، إلا إذا أذن سيده له بالضمان فيُقبل ضمانه، وقال البعض لا يُقبل ضمان العبد سواء أذن له أم لم يُؤذن له، وأشار (ابن جزي) إلى عدم قبول ضمان المرأة فيما زاد على ثلث مالها إلا بإذن زوجها، فإن أذن الزوج قُبِلَ ضمانها (٢).

وزاد صاحب [بلغة السالك] ردّ ضمان المريض فيما زاد عن ثلث ماله، وأشار إلى أن ما زاد عن الثلث يَتوقف على إجازة الوراث، كما جوَّز ضمان الضامن، ولو تسلسل وحكمه آنئِذ حكم الضامن الأصلي (٣)، قال صاحب [بلغة السالك]: «فمحل موافقته للضامن الأصلي من كل وجه، إن استوى معه في كيفية الضمان» (٤)، وقد أشار في (المدونة) إلى سؤال طرح يقول صاحبه: «أرأيت إن قلت لرجل بايع فلانا فما بايعته به

⁽١) [بداية المجتهد ونهاية المقتصد]، ج٢/٢٨٧.

⁽٢) [القوانين الفقهية]، ص: ٣١٢ ـ ٣١٣.

⁽٣) انظر [بلغة السالك]، ج٢/١٤٥.

⁽٤) نفسه، ج۲/۱٤٥.

من شيء فأنا ضامن للثمن، أيُلزمني هذا الضمان أم لا؟ قال: نعم، يُلزمك ذلك إذا ثبت ما بايعه به، قلت: أتحفظه عن مالك، قال: نعم، وقال أشهب: وإنما يلزم من ذلك كل ما كان يُشبه أن يداين بمثله الحمول عنه ويبايع به»(١).

وطرح مسائل أخرى في الضمان كمسألة الرجل يقول للرجل دَاين فلاناً فما داينته به من شيء فأنا ضامن لذلك، ثم يرجع قبل المداينة ولم يداينه، قال (ابن القاسم) لم أسمع فيه عن مالك شيئاً، ولكن قلت له لا يصح فإنه قد بدا لي أيكون ذلك له أم لا(٢)؟.

وفي حالة تعدُّد الضامنين، إذا تكفَّل ثلاثة رجال بمال لأحد على فلان فأعدم الذي عليه الحق، فما العمل مع الضامنين؟ وقد سأل السائل (مالكاً) هل آخذ بحقِّي ممن قدرت عليه من هؤلاء الكفلاء؟ قال مالك لا تأخذ من قدرت عليه من هؤلاء الكفلاء إلا بثلث الحق لأنهم كفلاء ثلاثة أي: مشتركون في ذلك بالتساوي (٣).

ب _ المَضْمُوْنُ:

وهو الدَّين، أو هو كل حق تصعُّ النيابة فيه ويجوز أن يضمن، وهو عادةٌ في الأموال وما يدخل في دائرتها وما يؤول إليها، فلا ضمان في الحدود ولا في القصاص، لأنها لا تصح النيابة فيها، قال (ابن جزي): «وإنما الحكم فيها بالسجن حتى يثبت الحق ويستوفى، وأجاز قوم الضمان فيها بالوجه، ويجوز ضمان المال المعلوم اتفاقا والمجهول خلافا للشافعى»(٤).

قال (ابن جزي): «ويجوز الضمان بعد وجوب الحق اتِّفاقا، واختلفوا

⁽١) [المدونة]، ج٤/١٣٣.

⁽۲) نفسه، ج٤/١٣٣.

⁽٣) نفسه، ج٤/١٣٤.

⁽٤) [القوانين الفقهية]، ص: ٣١٧.

في جوازه قبل وجوب الحق، خلافاً لشريح القاضي، والشافعي، وسحنون»(١).

وقد عرض (ابن رشد) إلى ما يجب فيه الضّمان من كونه كل مال أتلفت عينه، أو تُلفَ عند الغاصب عينه، بفعل الكوارث، أو سُلطت عليه اليد، وتملك ذلك فيما ينقل ويحول باتفاق.

والخلاف في العقار مما لا ينقل، فالجمهور على ضمانها بالغصب، فإذا انهدمت الدار قَيَّمتها، ولا ضمان عند أبي حنيفة (٢).

ج ـ المَضْمُوْنُ:

وهو المَدين أي: الشخص الذي تَرتَّب على ذمَّته ما يضمن من غيره، وسمَّاه (ابن جزي) المضمون عنه، وهو كل مطلوب بمالٍ، قال (ابن جزي): «ويجوز الضمان على الحيِّ والميِّت، ومَنع (أبو حنيفة) الضمان على الميِّ والميِّت، ومَنع (أبو حنيفة) الضمان على الميت إذا لم يترك وفاء بدينه، وعن الغائب يجوز من المُوسرِ والمعدوم (٣)، قال صاحب [الميزان]: «ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد أنه إذا مات إنسان ولم يخلف وفاء للدين عنه (٤).

د ـ المَضْمُوْنُ لَهُ:

قال صاحب [سراج السالك]: «المضمون له وهو ربُّ الدَّين» (٥)، وقال صاحب [بلغة السالك]: «ومضمون له وهو من له الدَّين المذكور» (٦).

⁽١) [القوانين الفقهية]، ص: ٣١٢.

⁽٢) [بداية المجتهد ونهاية المقتصد]، ج٢/٢٨٧.

⁽٣) [القوانين الفقهية]، ص: ٣١٣.

⁽٤) الشعراني [كتاب الميزان الكبري]، ج٩٢/٢.

⁽۵) [سراج السالك]، ج۲/۱۵٤.

⁽٦) [بلغة السالك]، ج١٤٤/٢.

ه الصَّيْغَةُ:

وتكون الصيغة بما يدل على الضمان، ويكون بلفظ أنا حميل أو ضمين أو ضامن أو كفيل، قال (المالكية): ويشترط في الصيغة أن تدل على الحفظ والحيطة عرفاً، كقوله: أنا حميل أو كفيل أو هو لك عندي أو علي أو إليّ، وما شابه ذلك ممّا ينعقد به الضمان عادة (٣).

ثم يقول الناظم:

٨٩٠- أَفْسَامُهُ ثَلاثَةٌ مِنَ الأَحْوَالُ أَوَّلُهَا فِي فِقْهِنَا ضَمَانُ مَالُ مَالُ مَالُ مَالُ مَالُ مَالُهُ المَضْمُونَ بُغْيَةَ اسْتِلاَمُ الْمَضْمُونَ بُغْيَةَ اسْتِلاَمُ الْمَضْمُونَ بُغْيَةَ اسْتِلاَمُ الْمُصَمَانُ وَجُهِ بِالْتِزَامُ لِحُسَارُهُ المَضْمُونَ بُغْيَةَ اسْتِلاَمُ الْمُصَمَانُ وَجُهِ بِالْتِزَامُ لِحُسَارَةُ المَصْمَانُ وَجُهِ بِالْتِزَامُ مُفَتِّشًا عَلَيْهِ حِيْنَ غَيْبَتِهُ مُفَتِّشًا عَلَيْهِ حِيْنَ غَيْبَتِهُ مَعْ اللهِ عَلَيْهِ حِيْنَ غَيْبَتِهُ مُفَتِّشًا عَلَيْهِ حِيْنَ غَيْبَتِهُ اللهَ الْمُلْعِلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ الل

قسَّم الناظم الضمان إلى أقسام ثلاثة هي على النحو التالي:

أ ـ ضَمَانُ المَالِ:

قال (ابن جزي): ﴿وأما ضمان المال فيُغرم فيه الضامن، ويَرجع على

⁽۱) نفسه، ج۲/۱٤۷.

⁽۲) [الميزان الكبرى]، ج۲/۲۳.

⁽٣) [الفقه على المذاهب الأربعة]، ج٣٠/٣٠.

المضمون عنه إن ضمنه بإذنه اتّفاقاً، وكذلك إن ضمنه بغير إذنه، خلافاً لأبي حنيفة ا(١)، وقال (الدردير): بأن الضمان التزام مُكلف غير سفيه، ديناً كائنا على غيره، وهذا هو ضمان المال(٢).

قال في [سراج السالك]:

فَضَامِنُ المَسَالِ بِخُرْمِ أُلْزِمَا إِنْ مَاتَ المَضْمُونُ أَو إِنْ أَعْدَمَا (٣)

قال الشارح في [سراج السالك]: «ضمان المال كقوله: أنا حميلٌ، أو كافل بما عليه من الدَّين، إن لم يدفعه عند حلول أجله»(٤).

والضامن للمال إذا التزم عند الضمان فإنه يُلزم بدفع ما على المدين إن لم يأت به عند حلول الأجل، ويكون الإلزام له من الحاكم، فيلزمه الغرم أي: الدفع للغريم، وهو رب الدَّين، فإن مات الشخص المضمون، ولم يكن مالٌ يقابل ما عليه من الدَّين، أو كان المال وشقَّ الوفاء منه، أو كان الشخص المضمون مَعدوماً عند حلول الأجل لا يملك شيئاً، قال صاحب [سراج السالك] في هذا السياق ما نصه تعليقاً على البيت السالف: «فالإشارة في قوله إن مات هذا المضمون أو إن أعدم، راجعة إلى المدين المفهوم من السياق، وإذا ثبت عدمه عند حلول الأجل، ودفع الضامن ما التزم به عند الضمان، رجع عليه، أي: المدين بمثل ما دفعه له في ماله إذا أيسرً» (٥٠).

ب ـ ضَمَانُ الوَجُهِ:

ويعرُّفه الفقهاء بأنه التزام الإتيان بالمدين عند حلول الأجل، ويبرأُ من

⁽١) [القوانين الفقهية]، ص: ٣١٣.

⁽٢) انظر [الشرح الصغير]، ج١٧٢/٣.

⁽٣) [سراج السالك]، ج١٥٤/٢.

⁽٤) [نفس ٣]، ج٢/١٥٥.

⁽a) نفسه، ج۲/001.

الضمان الضّامن بمجرَّد تسليمه لصاحب الدَّين، ولا يهمُّ إذا كان مالكاً للدَّين أو عديماً، لأنَّه ضمن الوجه ولم يضمن المال، قال (الدردير) أو يكون غريمه بالسِّجن، فيقول له الضامن: هذا غريمك هنا بهذا السِّجن فشأنك به، وتَبرأُ ذمَّة الضامن إن أمر المضمون، بأن يُسلم نفسه لصاحب الدَّين ففعل (١)، قال صاحب [سراج السالك]:

وَضَامِنُ الوَجْهِ الزَمَنْ بِالغُرْمِ إِنْ لَمْ يُحْضَّرْ خَصْمَهُ لِلخَصْمِ (٢)

وهو يؤكد في شرحه أن الضامن مُلزم بالغرم للدَّين من طرف الحاكم، وهو الدَّين المطلوب من المدين، والذي تحمَّل فإحضار ذاته إن لم يحضر خصمه للخصم، قال صاحب [سراج السالك]: «ومحل إلزامه بالغرم، إن لم يأتِ بعينِ المدين لِخصمِه الذي هو ربُّ الدَّين، فإن أتَى به وأحضره له عند حلول الأجلِ، فلا يُلزم بغرمٍ، وليس لربِّ الدين إلا مُطالبة الدَّين نفسه فقط»(٣).

ج ـ ضَمَانُ الطُّلَبِ:

وهو أن يلتزم طلبه بالتفتيش عليه، إن تغيَّب ليدلَّ ربُّ الدَّين على مكانه، ولو لم يأت به له إذ الدلالة عليه كافيةٌ في هذا الباب، قال (الدردير): «ولذا صحَّ ضمان الطلب في غير المال من الحقوق البدنيَّة كالقصاص والتعازير والحدود بخلاف ضمانِ الوجه»(٤).

وصيغته تكون بقوله: أنا حميلٌ بطلبِهِ أو على طلبهِ أو لا أضمنُ إلا طلبه، أما إذا عجز عن الطلب وقد عمل وِسعه فلا حرج عليه، قال صاحب [سراج السالك]:

⁽١) انظر [الشرح الصغير]، ج٣/١٧٩.

⁽٢) [سراج السالك]، ج٢/١٥٥.

⁽٣) نفسه، ج٢/١٥٥.

⁽٤) [الشرح الصغير]، ج٣/١٨٠.

وَالطَّلَبُ أُطْلَبُهُ بِوُسْعِ المَقْدِرَه بِعَجْزِهِ عَنْهُ فَلا غُرْمَ يَرَهُ(١)

الشركة

498 - وَجَازَ الاشْتِرَاكُ فِي اتَّجَارِ 498 - إِذْ وَارِدٌ أَنَّ الإِلَهَ السَّالِثُ السَّالِثُ الْمِلَهُ مَا 498 - إِذْ وَارِدٌ أَنَّ الإِلَهَ السَّالِثُ السَّالِثُ مَا 498 - إِللَّهُ جُرِ أَوْ فِي عَمَلِ بَيْنَهُ مَا 498 - إِمَا يَكُونُ سَائِغًا فِي العُرْفِ 498 - إِمَا يَكُونُ سَائِغًا فِي العُرْفِ

بِسالسِّدْقِ وَالشِّفَةِ وَالإِنْسَسَادِ مَا لَمْ يَخُنْ مُشْتَرِكٌ أَوْ يَنْكُثُ وَيُقْسَمُ الرِّبْحُ سِوى بَيْنَهُ مَا بِالْحَقِّ وَالتَّذْقِيْقِ دُوْنَ حَيْفِ

يُقال: اشترك الرجلان أي: صار أحدهما شريكاً لصاحبه، وأشرك فلاناً في الأمر، أدخله فيه، ومنه في القرآن: ﴿وَالْجَعَلِ فِي وَزِيرًا مِن آهَلِي ﴿ هَرُونَ أَخِي الْمَر الْمَدِيةِ وَهِ الْمَر الْمَر اللّهِ وَتُعرّفُ الشركة على أنها اختلاط النَّصيبين فصاعداً، بحيث لا يتميَّز أحدهما من الآخر، ثم تجوّزوا في إطلاق اسم الشركة على العقد، وإن لم يختلط النصيبان، وهي في العموم عقد بين اثنين أو أكثر للقيام بعمل مشترك بين الطَّرفين (٣)، والشِّركة بكسر الشين المعجمة وسكون الراء، وبفتح الأول مع كسر الثاني، تَعني في اللغة الاختلاط وفي الشرع: "عقد يحصل بين مالكي مَالينِ فأكثر للاتجار في الجميع، أو يحصل بين شخصين أو أكثر في عمل الأبدان، أي كسب الأيدي التجميع، أو غيرها كالفعلاء)(٤) والمالكية يُعرِّفون الشركة بأنها: "إذن في التصرف لهما مع أنفسهما، أي: أن يأذن كل واحد من الشريكين لصاحبه في التصرف لهما مع أنفسهما، أي: أن يأذن كل واحد من الشريكين لصاحبه في أن يتصرف في مالٍ لهما، مع إبقاء حق التصرّف لكل منهماً)(٥)، وفي

⁽١) [سراج السالك]، ج٢/١٥٥.

⁽٢) طه: ۲۹ ـ ۲۲.

⁽٣) انظر [القاموس الفقهي]، ص: ١٩٤ ـ ١٩٠.

⁽٤) [سراج السالك]، ج١٥٦/٣.

⁽٥) [موسوعة الفقه الإسلامي وأدلته]، ج٤/٧٩٢.

[مختصر خليل]: «الشركة إذن في التصرُّف لهما مع أنفسهما، وإنما تصحُّ من أهل التوكيل والتوكُّل، ولزمت بما يدلُّ عُرفاً»(١).

وجواز الشركة الوارد في النظم، ثابت بالقرآن لقوله تعالى: ﴿ فَهُمّ شَرَكَا أُهُ فِي النَّلُثُ ﴾ (٢) ، وقوله: ﴿ لَقَدْ ظَلَمُكُ بِسُوَّالِ نَجَيْكُ إِلَى يَعَاجِدُ وَإِنَّ كَيْبًا مِنْ الْفَلْطَاءِ فِي النَّلُونَ ءَامَنُوا وَعَبِلُوا الْعَلْبِحَاتِ وَقَلِلُ مَا هُمُ ﴾ (٣) مَن الْفَلْطَاءِ لَا بَعْضِ الله الله الله الله والسركاء، قال (المراغي): «أي: وإن كثيراً ممن يتعاملون معاً، يجورُ بعضهم على بعض حين التعامل (٤)، ولذلك ورد في السنة ما هو مضمن في النظم الآنف، من قوله عليه الصلاة والسلام مَروياً عن (أبي هريرة) ورفعه إلى النّبي ﷺ قال: «إن الله عزّ وجلّ يقول: أنا قالِثُ الشَّرِيْكَيْنِ مَا لَمْ يَخُنْ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ، فَإِذَا خَانَهُ خَرَجْتُ مِن بَيْهِمَا (٥).

ويذكر صاحب موسوعة [الفقه الإسلامي وأدلته] أن النبي الله قد وجد الناس حينما بُعث يتعاملون بالشركة، فأقرَّهم عليها كما هو ثابت في أحاديث كثيرة وهناك رواية مختصرة تقول: (يَدُ اللهِ عَلَى الشَّرِيْكَيْنِ مَا لَمْ يَتَخَاوِنَا)(٢).

والمسلمون مُجمعون على جواز الشركة في عمومها، مع الاختلاف في بعض أنواع منها، يمكن أن نضبطها في تفصيل النَّاظم لأنواع الشركة لاحقاً، وتكون في المال بما سمَّاه تجراً، كما تكون في العمل بينهما بما يطلق عليه شركة الأبدان، على أن يكون الرِّبح في الشركة بينهما، كما نصَّ على ذلك الناظم بالتساوي إن تساوى العمل، والحصَّة المقدمة من الطرفين،

⁽١) [جواهر الإكليل في شرح مختصر خليل]، ج١١٥/٢.

⁽۲) النساء: ۱۲.

⁽٣) سورة ص : ٧٤.

⁽٤) المراغي مصطفى، [تفسير المراغي] ج١٠٩/٨.

⁽٥) رواه أبو داود والحاكم وصحح إسناده.

⁽٦) انظر موسوعة [الفقه الإسلامي]، ج٤/٧٩٣.

أو على حسبِ ما لكل أو حسب عمله، بما يكون سائغاً في العرف، فلا يُشترط صيغة مخصوصة، بل مدار انعقاد الشركة وجوازها على ما هو مألوف معهود في الأعراف العامة، التي عهدها الناس وتداولوها، ممّا يُفيد انعقاد الشركة بين الطرفين ويكون كلَّ منها ملزم باحترام واجباته وحقوق غيره، بلا جُور ولا حيفٍ، كما نصَّت الآية من سورة (صَ).

ثم فصل الناظم في أركان الشركة وما يتعلق بها من تفريعات في مذهب الإمام مالك رضى الله عنه فقال:

٨٩٨- ثـالآثـة حِـى أَرْكَانُ الـشَّركَـة أُوَّلُهَا مَنْ يَعْقِدَا المُشَارَكَةُ ٨٩٩ مِشَنْ يَجُوزُ لَهُمَا الوَكَالَة لِكَوْنِهَا مِنْ عَاجِزِ مُحَالاً ٠٠٠ ـ لأنَّــةُ تَسصَــرُّفٌ لِــلْـغَـيْــرٍ وَلَـمْ يَـجُـزْ مُـمَنَّعٌ بِالحَجْرِ مِـمَّا غَـدَا فِـى عُـرْفِـنَا مُـرَدَّدَا 9.1 - وَثَانِيًا صِيْغَتُهَا المُحَدَّدَهُ وَأَصْلُهُ فِى الفِقْهِ مَالٌ وَأَعْمَالُ ٩٠٢- ثُمَّ المَحَلُّ بِالْتِظَامِ وَتَوَالُ أَوْ رَغْبَةٍ فِي الخُلْطَةِ المُبَارَكَةُ ٩٠٣ - وَثَبَتَتْ بِصِينَعَةِ المُشَارَكَة وَصَيعٌ نَفْداً بِالأَوْرَاقِ وَالنَّاهَابُ 4.4 - إِذَا أَشَارَ بِرِضَاهُ أَوْ كَتَبْ ٩٠٠ - إِنْ وُذِنَا بِسُورَةٍ مُدَقَّفَهُ وَإِنْ يَكُنْ صَرْفُهُ مَا مُنَّفِقًا وَفَسَدَتُ بِسَغَيْسِ ذِي ابْسِتِدَاءَ ٩٠٠ ـ لِــــُـفُ رَزَ الرجِودَةُ وَالرَّدَاءَهُ

شرع ها هنا يتكلم عن أركان الشركة عند الفقهاء، وقد حصرها فيماً يلي:

أ _ عاقِدُهَا:

ويَعني به مَن يعقد المُشاركة، على أن يكون مكلَّفاً رشيداً ممن يجوز له الوكالة، لأنَّها لا تصح من العاجز، اعتباراً لكونها تصرفاً للغير، والعاجز عن التصرف كالمحجور عليه، لا يجوز له التصرف كما أسلفنا، في باب الحجر بتفصيلاته المعروفة.

واشترط صاحب [بلغة السالك] في العاقد للشركة، أن يكون حرّاً

حقيقة أو حُكماً، ليدخل المأذون له في التجارة فقد أجازوا شركته واعتبروها صحيحة، ولو شارك بغير إذن سيِّده، ويَقصدون هنا مشاركة العبدِ إذا كان. مأذوناً له من سيِّده أن يُتاجر، فشارك(١).

والأصل في العاقد من الطرفين أن يكون ممن يصعُّ منه التوكيل والتوكُّل، بحيث يكون مؤهلاً لأن يُوكل غيره، ويَتَوكل لغيره، لأن العاقدين كلُّ واحد منها وكيلٌ عن صاحبه ومُوكل لصاحبه، فمن جازت له الوكالة، جازت له الشراكة لأهليته وقُدرته على التصرف (٢).

ب - الصَّيْغَةُ:

وهي التَّلفَّظ بما يدل على الشركة عُرفاً، وتقوم على تراضِي الطرفين، ولا يهم ما يُقال لأنَّه غير معين، وإنما تختلف الصيغة باختلاف البيئات والأعراف، فما دلَّ على الرِّضا كإشارة مُفهمة أو كتابة أو خلط مال الشركة، أو شُروع العامل في العمل، إن كانت الشركة في الأبدان مثلا، والصيغة الأولَى والأظهر والأكثر شُيوعا، أن يقول طرف للآخر: (شاركني)، فيجيبه الطرف الآخر: (شاركتك)، أو (قبلت)، أو (رضيت مُشاركتك)، قال صاحب [سراج السالك]: "وَلزمت بِما يدلُّ على الرضا إن كان العاقد أهلا للتبرُّع» (٣) وهو ما عبَّر عنه الناظم بقوله:

وَثَانِيًا صِيْغَتُهَا المُحَدَّدَة مِمَّا غَدَا فِي عُرْفِنَا مُرَدَّدَا

ج ـ المَحَلُّ:

وهو هنا المعقود عليه، أي: المال بشروط مذكورة، أو عمل العامل فيما يَتَّفقان من العمل حالة شركة الأبدان، وهو ما عبَّر عنه الناظم بقوله:

ثُمَّ المَحَلُّ بِانْتِظَام وَتَوالُ وَأَصْلُهُ فِي الفِقْهِ مَالُ وَأَعْمَالُ

⁽١) انظر [بلغة السالك]، ج١٥٣/٢.

⁽۲) نفسه ج۲/۱۹۳.

⁽٣) [سراج السالك]، ج١٥٦/٢.

وقد شرع النّاظم بعد ذلك في ذكر ما تَثبتُ به الشركة فقال بأنها تثبت بصيغة المشاركة أو الرغبة في الخلطة المباركة، حالة الاشارة بالرضى أو التصريح به، كما ألمحنا من قبل في الصيغة وهو الأولَى، ويقوم مقام اللفظ والإشارة الكتابة، إذا كتب الشريك للآخر ما يدلُّ على أنه يشاركه وإن لم يتكلم جازت، لأن الكتابة توثيق يَشهد لصاحبه بالقبول أو عدمه، ويقوم مقام ما ذكرنا في عصرنا الحضور بين يدي القاضي الشرعي، أو المُوثقين المعتمدين رسميّاً من الحاكم، فما يقدمونه من نماذج للشَّراكة بين الأطراف إذا تُليت على الطرفين وأمضياها في كامل الوعي والرَّضى، كانت مُلزمة لهما وتقوم بها الشركة الشرعية.

ثم شرع يتكلم عن المال الذي تصعُّ به الشركة، فقال بأنها تصع نقداً بالأوراق والذهب أي الفضة والذهب، شريطة أن يُوزنا بصورة دقيقة، وأن يكون صرفُها متفقاً وأن تفرز الجودة والرَّداءة وإلى هذا أشار (خليل) بقوله: «ولزمت بما يدل عُرفاً كاشتركنا بذهبين أو ورقين انفق صرفهما وبهما منهما وبعين وبعرض وبعرضين مُطلقاً وكلَّ بالقيمة يوم أُحضر لا فات إن خلطا ولو حكما»(۱).

ومعنى هذه العبارة الواردة في مختصر العلامة (خليل) أن الشركة تصح من الشريكين بذهبين أو ورقين أي فضة، إن اتَّفق صرفهما ووزنهما، ويغتفر الفضل اليسير في الوزن، سواء اتفقت سكتهما أو اختلفت، ولذلك أشار إلى صحة الشركة بهما من الشريكين، بأن يخرج أحدهما ذهباً وورقاً، والآخر مثله شريطة أن يستوي ما يخرجانه للشراكة وزناً وصرفاً.

كما ذكر بأنها أي الشركة تصح بالعين من ذهب وفضة، أو بهما من أحدهما مُقابِل عَرض من الآخر، قال شارح خليل الشيخ (الآبي الأزهري): وأراد به ما يشمل الطعام، وتصح بعرضين غير طعامين من كل شريك عرض، (۲)، وأشار في شرح خليل عند الكلام على صحة الشركة بعرضين

⁽١) [جواهر الإكليل في شرح مختصر خليل]، ج١١٥/٢ ـ ١١٦.

⁽٢) المصدر نفسه، ج١١٦/٢.

مطلقاً، إلى عدم التقيَّد بجنسهما فتجوز بمختلفين كصوف وحرير مثلاً، وشمل عرضاً من أحدهما وطعاماً من الآخر، قال (الآبي الأزهري): «وكلَّ من العرض المُتشارك به من الجانبين يُعتبر رأس مال بالقيمة له، يوم أُحضر للشركة فإن استوت قيمة العرضيين، أو قيمة العرض والعين المقابلة، فالشركة بالنصف، وإلا فيُقدَّر الاختلاف»(۱۱)، وأما ما لا يتوفر على الشروط السالفة أو خرج عن مألوفِ الشركة الشرعية فهو فاسد غير مقبول مما عبَّر عنه بقوله:

لِــــُهُــرزَ الـــجَــودةُ وَالــرَّدَاءَهُ

وَفَسَدَتْ بِعَيْسِ ذِي الْسِيدَاءَ

قال النَّاظم بعد ذلك مبيناً أنواع الشركة المعروفة عند الفقهاء:

٩٠٧ - وَهٰيَ نَوْعَانِ بِالأَبْدَانِ وَالأَمْوَالُ اللَّوْمَانِ فِالأَبْدَانِ وَالأَمْوَالُ اللَّوْمَيْنِ بِالأَبْدَانِ ١٠٩ - وَجَوَّزُوْهَا بِشُرُوطٍ أَدْبَعَهُ
 ٩١٠ - أَوَّلُهَا أَنْ يَتَّجِدْ مَا يَعْمَلاَنُ ١٩٠ - وَثَالِشًا أَنْ يَتَّجِدْ مَا يَعْمَلاَنُ ١٩٠ - وَثَالِشًا أَنْ يَتَّجُدُ مَا لَتَعْمَلاَنُ ١٩٢ - وَثَالِشًا أَنْ يَحْصُلُ التَّعَاوُنُ ١٩٢ - وَثَالِشًا أَنْ يَحْصُلُ التَّعَاوُنُ ١٩٢ - وَدَالِعًا فِي آلوة يَشْتَرِكَانُ ١٩٢ - وَدَالِعًا فِي آلة يَشْتَرِكَانُ ١٩٢ - وَدَالِعًا فِي آلة يَشْتَرِكَانُ

وَنَفْعُهَا مُحَقَّقٌ فِي كُلِّ حَالٌ وَأَصْلُهَا أَنْ يَعْمَلَ الاثْنَانِ مُنَاطَةً بِعَمَلٍ وَمَنْفَعَهُ فَيُصْبِحَا فِي رِبْجِهِ يَسْتَوِيَانُ فَيَأْخُذُ الوَاحِدُ حَسْبَ عَمَلِهُ وَإِنْ يَكُنْ فِي مَوْقِعٍ تَبَايُنُ مُوَاصِلاً مَا كَانَ يَقْضِي بِيَدِهُ وَيَقْسِمَانِ مَا بِهَا يُحَصِّلاً

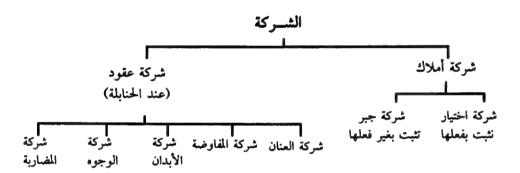
أَنْوَاعُ الشَّرِكَةِ:

شرع الناظم في ذكر أنواع الشركة، وقد بدأ بذكر النوعين المشهورين وهما شركة الأبدان، وشركة الأموال، ولكنه زاد بعد ذلك نوعين آخرين هما شركة الذِمَم وشركة الجبر، وما يندرج تحتها من فروع كشركة العَنَانِ، وشركة الوُجُوهِ، وشركة المُفَاوضَة، وغير ذلك،

⁽۱) نفسه، ج۲/۱۱۹.

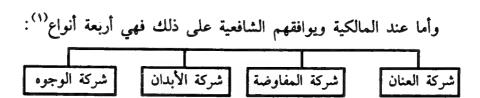
وقد تكلم المالكية عن شركة الإرث، وهي اجتماع الورثة في ملك عين بطريق الميراث، وشركة الغنيمة وهي اجتماع الجيش في ملك الغنيمة وشركة المتبايعين شيئاً بينهما، قال (الجزيري): «وهي أن يجتمع اثنان فأكثر في شراء دار ونحوه، وهذه الأقسام هي التي عبر عنها الحنفية بشركة الملك»(۱).

ذكر (الزحيلي) أنّ الشركة قسمان عامان: شركة أمثلاك وشركة عُقودٍ فشركة الأملاك هي الشركات الإجبارية في القوانين الوضعية، وشركة العقود هي الشركات الاختيارية في القوانين السارية وقد قسَّمتها على النحو التالي في مشجّر يستوفي أنواع الشركة في المذاهب الأربعة للوصول إلى تقييم عام وشمولي للشركة عند المالكية لأنها المعتمد الذي انطلق منه الناظم في تقسيم الشركات والتعليق على الأحكام الخاصة بها، كما هو مبيّن في الأشكال التالية:

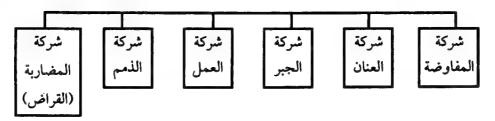




⁽١) [الفقه على المذاهب الأربعة]، ج١١/٣.

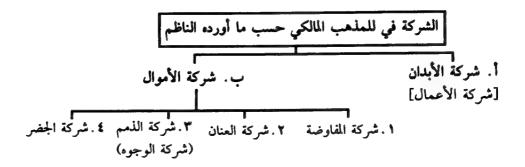


ويذكر صاحب بلغة السالك أن الشركات عند المالكية كثيرة منها هذه السات (٢).



قال (الزحيلي): «والمالكية أجازوا كل الشركات ما عدا شركة الوجوه، وما عدا شركة المفاوضة بالمعنى المذكور عند الحنفية»(٣).

وهكذا شرع الناظم في تبيان الأهم من الشركات الجائزة في المذهب المالكي، فكانت نوعين فصلهما مع تبيان ما يتفرع عنهما من أنواع، لتصير الشركات أربعاً، هي كالتالي:



⁽١) [موسوعة الفقه الإسلامي وأدلته]، ج٤/٤٧.

⁽٢) [بلغة السالك]، ج٢/١٥٣.

⁽٣) [موسوعة الفقه الإسلامي وأدلته]، ج٤/٧٩٠.

وعليه فالشركة تتنوع إلى مفاوضة وعنان وأبدان ووجوه وغير ذلك، ولها أحكام تخصّها، ولها فروع عديدة، وقد اقتصر الناظم على الأهم منها، وهو ما جرى به العرف عند الفقهاء في المذهب المالكي، وما كثر تداوله واستعماله بين الناس في حياتهم المادية والاجتماعية والاقتصادية وتفصيل ذلك كالتالى:

أ - شُرِكَةُ الأَبْدَانِ:

وتُسمَّى شركة الأعمال، وهي أن يشترك اثنانِ على أن يتقبَّلا في ذمّتهما عملاً من الأعمال، ويكون الكسب بينهما كالخياطة والحدادة والصباغة ونحوها أن ولذلك قال الناظم: [وأصلها أن يعمل الاثنان] فالأصل أن يَعقدَ الطرفان شركة على عمل من الأعمال، التي تجوز شرعاً، على أن يتحد العمل، كالخياطين والحدادين، والنجّارين والصائغين والصبّاغين وما إلى ذلك، من مختلف الأعمال التي تشيعُ عادةً بين الناس في المدن والقرى والحواضر الكبرى على حدِّ سواء، قال (ابن جزي) وهو مالكي: «وأمّا شركة الأبدان فهي في الصنائع والأعمال وهي جائزة خلافا للشافعي» (٢).

ومعقد الجواز أن تكون الشركة بالأبدان بين طرفين، يُحسن أحدهما ما يحسنه الآخر، بمعنى أن يكونا صاحبَي مهنة، أو حرفة مشتركة، فيُشارك كل منهُما صاحبه في حرفته أو مهنته أو عمله أيّاً كان، وقد قال الناظم:

وَجَسوَّزُوْهَا بِسَسُرُوطِ أَرْبَعَهُ مُسَاطَةً بِعَمَلٍ وَمَسْفَعَهُ وَجَسوَّزُوْهَا بِسُرُوطِ أَرْبَعَهُ هي كالتالي:

١ - إتَّحَادُ الفِعْل:

بأن يعمل أو يُكمل أحدهما الآخر، أو كان أحدهما لا يُحسن ما يحسنه الآخر، لكن يتوقف عمل أحدهما على عمل شريكه، وذلك في

⁽۱) [نفسه]، ج٤/٣٠٤.

⁽۲) [نفسه]، ج۶/۸۰۳.

صورة ما إذا كان أحدُ الخياطين يُفصل الثياب، والثاني يُخيطها، أو أحد النَّجَّارين يَقطع الخشب ويُهيئه بالمنشار أو بالآلة والآخر يَخرِط الخشب ويُركبه في صورته النهائية، وهكذا الشأن بالنسبة للصائغين والصبَّاغين أو الحدَّادين أو البنائين أو النسَّاجين، وطبيعي أن يَشتركا في العمل فتكون الأرباح بينهما مناصفة:

٢ ـ الاتفاق على أن يأخذ كلُّ حسب عمله:

قال صاحب [سراج السالك]: "ولا يُشترط قسم ما تحصل من عمل الشريكين على المساواة بل لكلِّ ما يناسب عمله من الأجر"(١)، لذلك قال الناظم:

[وثانياً يتمقان أوَّله فيأخذ الواحد حسب عمله]

٣ ـ حصول التُّعاون وإن اختلف المكان:

قال (خليل): «وجازت بالعمل إن اتحد أو تلازم، وتساويا فيه، أو تقاربًا، وحَصل التعاون وإن بمكانين»(٢).

فالشرط هنا حصول التعاون، فإن لم يَحصل التعاون لم تكن جائزة، لقول (ابن رشد) الذي نقله شارح (خليل) بأن شركة الأبدان لا تجوز إلا فيما يحتاج الاشتراك فيه إلى التعاون، لأنهم لو اشتركوا على استقلال العمل أو تباينه وعلى أن يعمل كل منهما على حدة كان ذلك من الغرر البَيِّنِ (٣).

وأما المكان فقد ذُكر شرطيته (ابن جزي) وقال: إن اختلف المكان لم تَجز خلافاً لأبي حنيفة (٤)، وهو مُلخص ما ذكره صاحب [سراج السالك] في النظم إذ يقول:

⁽١) [سراج السالك]، ج١٥٧/٢.

⁽٢) [جواهر الإكليل في شرح مختصر خليل]، ج٢٠/٢.

⁽۳) نفسه، ج۲/۱۲۰.

⁽٤) [القوانين الفقهية]، ص: ٢٧٤.

وَجَازَتُ الشِّرْكَةُ بِالْأَبْدَانِ مَعَ اتِّحَادِ الفِعْلِ وَالمَكَانِ(١)

غير أن ظاهر قول خليل [وإن بمكانين]، لا يفيد تقييد الجواز بالمكان المعين الواحد، إذ لا يهم أن يكون الشريكان في حانوت واحد، أو في حانوتين مختلفين، بشرط أن تجول يد كل منهما مع الآخر في العمل، قال صاحب [سراج السالك]: وقول الناظم اتحاد المكان ضعيف، والمُعتمد عدم اشتراطه، والمُرامُ على أن يكون عمل الشركاء ببلد واحد، ولو تعدّدت الأمكنة»(٢)، وهو المعنى الوارد في قول الناظم هاهنا:

وَثَى الِنَّا أَنْ يَحْصُلَ التَّعَاوِنُ وَإِنْ يَكُنْ فِي مَوْقِعٍ تَبَايُنُ فَيُكُمِلُ الوَاحِدُ نَقْصَ صَاحِبِهُ مُوَاصِلاً مَا كَانَ يَقْضِي بِيَدِهُ

الاشتراك في آلة العمل:

لا بدَّ من اشتراك الطرفين في الآلة، قال (خليل): «وفي جواز إخراج كل آلة واستثجاره من الآخر، أو لا بدَّ من مُلك أو كراء تأويلان»(٣)، وذكر (ابن جزي) في [القوانين الفقهية] ما نصُّه: «وإذا كان لأحدهما أدوات العمل دون الآخر فإن كانت تافهة ألغاها، وإن كانت لها خَطر اكترى حصَّته منها»(٤).

وشرح صاحب [الشرح الصغير] الإمام (الدردير) قول (خليل) [اشتركا في الآلة]، بأنها الآلة التي بها العمل، كالفأس والقدوم والمطرقة والقبان والمنول وغير ذلك من الآلات، وإن تطورت كما هو الحال في آلات المصانع والورشات في عصرنا هذا، ويكون ذلك بمُلك أو إجارة من غيرهما، أو كانت الآلة لأحدهما واستأجر شريكه منه نصفها، فإن كانت من واحد دون الآخر لم تَجز (٥).

⁽١) [سراج السالك]، ج٢/١٥٧.

⁽۲) نفسه، ج۲/۱۰۷.

⁽٣) [جواهر الإكليل في شرح مختصر خليل]، ج٢٠/٢.

⁽٤) [القوانين الفقهية]، ص: ٢٧٤.

⁽٥) [الشرح الصغير]، ج٣/١٩١.

وقد أورد صاحب [سراج السالك] ما نصّه: "وما جرت به العادة من تجّار زماننا، أن أحدهم يكون مالكاً لرأس مال التجارة، ويشارك إنساناً ليس له رأس المال، على أن يعمل معه في مال التجارة، على أن يكون له نصف الربح أو ثلثه، فحرامٌ شرعاً لما فيه من إجارة بمجهول وهي ممنوعة (۱)، وقال (ابن أبي زيد) في [الرسالة]: "ولا بأس بالشركة بالأبدان إذا عملا في موضع واحد عملاً واحداً أو متقارباً (۲)، قال (النفراوي) في [الفواكه الدواني] في معرض شرح ما ذكره [صاحب الرسالة]: "وبقي من الشروط أيضاً الاشتراك في الآلة إمّا بملك أو اكتراء من الغير وأما لو أخرج كلّ آلة أو كانت من أحدهما، وآجر شريكه من الغير وأما لو أخرج كلّ آلة أو كانت من أحدهما، وآجر شريكه المُعتمدِ من الخلاف").

وخلاصة القول في هذا المعنى أن الشركة حالة تعين الآلة لطرف دون الآخر غير جائزة، حتى يُرفع الإشكال بكرائها من الغير، أو كراء من لا يملك نصفها من مالكها، ويُشارك الطرفان في العمل لتجول يد كل منها في الشركة مهما كان نوعها فإنه آنذاك يجوز، ولذلك أورد (وهبة الزحيلي) فتوى تنص على ما يلي: «كثيراً ما تنعقد الشركة في مِلكية سيارة شاحنة أو صغيرة سياحية أو لنقل الركّاب، ويكون بعض الشركاء مُلاكاً لحصص معينة، وواحد منهم سائق للسيارة وشريك يَملك بعض الأسهم معاً، ويَتقاضى السائق عادة أجرا أو راتبا شهريا معينا، وقد يوافق مالك السيارة على أن السائق عادة أجرا أو راتبا شهريا معينا، وقد توافق مالك السيارة على أن يتنازل عن ربْعِها مثلاً للسائق، على أن تُسدَّد قيمة الربع من الأرباح في المستقبل، هذا كلّه جائز لتعارف الناس، لأن الشركة تنعقد على حسب العادة، وهي مبنية على التوسع والمسامحة، وتنعقد أيضاً على الوكالة أو على عملهم، والشركة تنبني على الوكالة أو على

⁽١) [سراج السالك]، ج١٥٨/٢.

⁽٢) ابن أبي زيد القيرواني، [الفواكه الدواني]، ج٢/١٧٢.

⁽٣) نفسه، ج٢/١٧٢.

الوكالة والكفالة، ويأخذ السائق حصته من الأرباح، كما يتقاضى الأجر المتفق عليه، ولا مانع من أن يكون الأجر مقطوعاً محدداً أو مسمّى، أو جزءاً نسبياً من الربح (١١).

ثم يقول الناظم بعد ذلك:

٩١٥ ـ وَثَانِي الأَنْوَاعِ بِالأَمْوَالِ
 ٩١٧ ـ أَرْبَعَة أَوَّلُهَا الْمُفَاوَضَة
 ٩١٧ ـ فِي البَيْعِ وَالشِّرَاءِ وَالتَّبَرُّعِ
 ٩١٨ ـ وَثَانِي الأَفْسَامِ شِرْكَةُ الْعِنَانَ
 ٩١٨ ـ وَكُلَّ شِرْكَةٍ مِنْ ذَيْنِ جَائِزَهُ

فَاحْسِبْ لَهَا الأَقْسَامَ فِي تَوَالِ تَصَرُّفًا حُراً بِالاَ مُعَاوَضَهُ أَوْ هِبَةٍ لِلْجَلْبِ دُوْنَ مَرْجِعِ وَشَرْطُهَا تَصَرُّفٌ مَعَ اسْتِشْذَانْ إِذَا تَكُنْ بِوَصْفِهَا مُسْتَنْجَزَهُ

ب ـ شَرِكَهُ الأَمْوَالِ:

وقد أسلفنا أنها أربعة أنواع شركة المفاوضة، والعنان، والذمم، والجبر، وهي تصنَّفُ كما حدَّدها الناظم على التوالي:

١ _ شركة المفاوضة:

المفاوضة في اللغة المساواة، وسمّيت كذلك لاعتبار المساواة في رأس المال والربح، وفي القدرة على التصرُّف وغير ذلك، وقال صاحب [القاموس الفقهي]: «شركة المفاوضة في الفقه: هي شركة يَتساوى فيها الأطراف مالاً وتصرُّفاً»(٢).

وقد أجاز المالكية شركة المفاوضة بغير المَعنى الذي أوردهُ الأحناف، والذي منعه الشافعية واعتبروه غير جائز، ورأى الحنفية وجوب التَّساوي في رأس المال، على أن يُفوض كل واحد من الشريكين إلى صاحبه التصرُّف في ماله، في غيبته أو حضوره.

⁽١) [موسوعة الفقه الإسلامي]، ج١٨٣/٤ ـ ٨٨٣.

⁽۲) [القاموس الفقهي]، ص: ۲۹۱.

وحجّة (الشافعي) في رفضه كما يَذكر ذلك (ابن رشد) أن اسم الشركة، إنما يُطلق على أخلاط الأموال، وأن الأرباح فروع، ولا يجوزُ ان تكون الفروع مُشتركة إلا باشتراط أصولها، وأما إذا اشترط كلَّ منها ربحاً لصاحبه في ملك نفسه، كان ذلك غرراً بيِّناً، وهو لا يجوز بينما رأى الإمام (مالك) أن: "كل واحد منهما قد باع جزءاً من ماله بجزء من مال شريكه، ثم " وكَّلَ واحد منهما صاحبه على النظر في الجزء الذي بقي في يده "(۱)، قال (ابن رشد): "وأما ما يَختلف فيه مالك وأبو حنيفة من شروط هذه الشركة، فإن أبا حنيفة يَرى أن من شرطها ذلك تشبيهاً الشركة العنان "(۱).

والظاهر أن الشركة بهذا المفهوم، تقوم على تفويضٍ كل طرف للآخر، كي يتصرَّف في حضور الطرف الثاني أو غيبته، ويُلزمه ما يعمله أو يقرّره شريكه، وعند (ابن جزي): يجب في شركة رؤوس الأموال، أن يكون ربح كل طرفٍ بحسب نصيبه من المال، قال: «ولا يجوز أن يشترط أحدهما من الربح أكثر من نصيب المال، خلافاً لأبي حنيفة» (٣)، وذكر أن ما يفعله أحدُ الشريكين من تبرُّع أو معروف مما لا تقتضيه ضرورة العمل يُحسب من نصيبه خاصَّة، دون نصيب شريكه، إلا أن يكون ذلك مما تقتضيه مصلحة العمل ومنفعة التجارة، كضيافة التجار والمُتعاملين (٤)، أو ما يكون في عصرنا من مبادرات لإشهار السلعة في وسائل الإعلام المكتوبة أو المرثية، بما لا يتنافى مع الشَّرع في أسلوب الإشهار ومضمونه فيتحمله الطرفان.

قال (الزحيلي) بعد أن أورد الخلاف بين المالكية والشافعية والأحناف،

⁽١) [بداية المجتهد ونهاية المقتصد]، ج٢/٥٢٧.

⁽۲) نفسه، ج۲/۲۲۲.

⁽٣) [القوانين الفقهية]، ص: ٢٧٤.

⁽٤) انظر المصدر نفسه، ص: ٢٧٤.

في شروط شركة المفاوضة: «وعلى هذا فشركة المفاوضة بمفهومها عند المالكية لا خلاف فيها عند الفقهاء»(١)، قال صاحب [الميزان الكبرى]: «وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الشافعي وأحمد أنّ شركة المفاوضة باطلة مع قول أبي حنيفة بجوازها، ووافقه مالك على ذلك، ولكن باختلاف في صورتها، فالأول مشدّد والثاني مخفف»(٢).

٢ ـ شَرِكَةُ العَنَان:

العنان في اللغة سَيرُ اللجام الذي تُمسكُ به الدابة، وجمعه أعنّة، ويجوز أن تكسر العين وتفتح، فيقال عِنانٌ وعَنَانٌ، وعَينُ جمعه مكسورة دائماً، وتُعرف شركة العِنان في [القاموس الفقهي] بقوله عنها: «إذا اشتركا في شيء خاص كأنه عن لهما أي عرض فاشترياه واشتركا فيه، وهو قول ابن السكيت» (٣)، والعنان عند المالكية شركة ليس لأحد الشريكين فيها التصرف دون إذن صاحبه هان كلّ واحد أخذ بعنان صاحبه كما يفعل ماسك عنان الدابة.

وقال (الزحيلي) في موسوعة [الفقه الإسلامي وأدلته] وهو يُعرَّف شركة العنان: «هي أن يشترك اثنان في مال لهما على أن يَتَّجِرَا فيه والربح بينهما وهي جائزة بالإجماع كما ذكر ابن المنذر»(٥).

وقال المالكية تنعقد شركة العنان بمجرد انعقاد العقد بين الشركاء، وعند غيرهم لا تنشأ إلا بالتصرُّف برأس المال بالشِّراء (٢٠)، وقال (ابن جزي): «فشركة العنان أن يجعل كل واحد من الشريكين مالاً، ثم يخلطاه أو يجعلاه في صندوق واحد، ويتَّجرا به معاً، ولا يستبدُّ أحدهما بالتصرف

⁽١) [موسوعة الفقه الإسلامي وأدلته]، ج٤/٠٠٨.

⁽٢) الشعراني، [الميزان الكبرى]، ج١٩٣/.

⁽٣) [القاموس الفقهي]، ص: ٣٦٣.

⁽٤) [نفسه] ص ٢٦٣.

⁽٥) [موسوعة الفقه الإسلامي وأدلته]، ج٤/٧٩٦.

⁽٦) نفسه، ج٤/٧٩٦.

دون الآخر»(١)، لذلك وجدنا الناظم يقول: [وشرطها تصرف مع استئذان].

وقال المالكية يُشترط لصحة شركة العنان أن يكون الربح والخسران على قدر المالين أي: بنسبتها، قال في موسوعة [الفقه الإسلامي وأدلته]: «لأن الربح نَماء مالهما، والخسران نُقصان مالهما، فكانا على قدر المالين، أي: أن الربح يُشبه الخسران، فكما أنه لو اشترط أحد الشريكين أن يتحمَّل فقط جزءاً من الحسران لم يَجُزْ، كذلك إذا اشترط جزءاً من الربح زائداً عن رأس ماله لا يجوز، فكان الربح والخسران تابعين للمال»(٢).

ويقول المالكية أيضاً في مسألة هلاك مال الشركة، بأن الشركة تنشأ بمجرد العقد، ويصير رأس المال المتفق عليه، والمقدَّم من الأطراف مشتركاً بينهم، فإذا هلك جزء منه أو أحد المالين قبل الخلط أو قبل التصرُّف، يُحسب على الشركاء جميعهم (٣).

وأجاز المالكية السَّفر بمال الشركة، لأن الإذن بالتصرُّف يَثبت بالشركة، وقال غيرهم كالشافعية وأبي يوسف من الأحناف لا يجوز إلا بإذن الشريك (٤)، وقد أجاز ابن القاسم في شركة العنان الاشتراك في صنفين من العروض، أو في عروض ودراهم ودنانير، وقال هو مذهب مالك، وقيل هو عنده مكروه وسبب الكراهية اجتماع الشركة فيها والبيع (٥).

وقال مالك إن من شرط مال الشركة أن يختلطا إما حَسّاً وإما حُكماً، كأن يكون المالان في صندوق واحد، وأيديهما مطلقة فيهما (٢٦)، وكان الخلاف بين الفقهاء في مسألة اختلاف رؤوس الأموال والمساواة في الربح،

⁽١) [القوانين الفقهية]، ص: ٢٧٤.

⁽٢) [موسوعة الفقه الإسلامي]، ج١٧/٤.

⁽٣) انظر [موسوعة الفقه الإسلامي وأدلته]، ج١١٧/٤.

⁽٤) نفسه، ج٤/ ٨٢٠.

⁽٥) [بداية المجتهد]، ج٢/٢٢٣.

⁽٦) [نفسه ۳]، ج۲/٤/٢.

فقال (مالك) لا يجوز وعليه درج الشافعي، وعُمدة مالك في المنع تشبيه الربح بالخسران، قال (ابن رشد) في هذا المعنى: «فكما أنه لو اشترط أحدهما جُزءا من الخسران لم يَجز، كذلك إذا اشترط جزءاً من الربح خارجاً عن ماله، وربَّما شبهوا الربح بمنفعة العقار الذي بين الشريكين، أعني أن المنفعة بينهما تكون على نسبة أصل الشركة »(۱)، وأما العمل عند (مالك) فهو تابعً للمال فلا يُعتبر بنفسه، ومن العلماء من لا يُجيز الشركة، إلا إذا استوى المالان بينهما في الشراكة، التفاتاً منهم للعمل، لأن العمل غالباً يَستوي، حتى يَغبن أحد الطرفين، ويعملان معاً ليستويا بعد ذلك في الربح والخسران (۲)، قال صاحب [الميزان الكبرى]: «ومن ذلك قول مالك والشافعي أنه إذا كان رأس المال متساوياً في شركة العنان، وشرط أحدهما أن يكون له الربح أكثر ممّا لصاحبه، فالشركة فاسدة» (۳).

يقول الناظم:

٩٢٠ ـ وَثَالِثُ العَقْدَيْنِ شِرْكَةُ الذِّمَمُ ٩٢٠ ـ وَثَالِثُ العَقْدَيْنِ شِرْكَةُ الذِّمَمُ ٩٢١ ـ كِلاَ هُمَا يَحْمِلُ دَيْنَ صَاحِبِهُ ٩٢٢ ـ فَإِنْ يَكُنْ مُعَيَّنَا يَشْتَرِكَانُ ٩٣٢ ـ يَبجُوزُ آنَـذَاكَ دُوْنَ مَفْسَدَهُ ٩٣٢ ـ وَلاَ تَصِحُ شِرْكَةُ الوُجُوهِ ٩٣٤ ـ وِلاَ تَصِحُ شِرْكَةُ الوجُوهِ ٩٣٤ ـ وِيتَجْرِهِ لِخَامِلٍ فِي مَالِيهِ ٩٣٥ ـ لِشُبْهَة الغِشِّ وَتَدْلِيْسِ الغَرَدُ ٩٣٠ ـ لِشُبْهَة الغِشِّ وَتَدْلِيْسِ الغَرَدُ ٩٣٠ ـ لِشُبْهَة الغِشِّ وَتَدْلِيْسِ الغَرَدُ

يَكُونُ عَفْدُهَا بِدَيْنِ يُلْتَزَمُّ وَفَسَدَتْ بِجَرِّ نَفْعِ فَانْتَ بِهُ وَيَسْتَوِي الْحَمْلُ الَّذِي سَيَحْمِلاَنُ لِكَوْنِهَا شَرِكَةً مُسَدَّدَهُ يُوْخَذُ فِيْهَا الرِّبْحُ لِلْوَجِيْهِ وَأَخْذِهِ لِحِصَّةٍ مِنْ رِبْحِهِ وَكَوْنِهَا مَجْهُولَةً فِيْمَا أَثِرُ

٣ ـ شَرِكَةُ الذَّمَمِ:

وهي أن يشترك الطرفان على الذمَّة على غير مال ولا عمل بحيث إذا اشتريا شيئاً كان في ذمَّتهما، وإذا باعاه اقتسما ربحه، وهي غير جائزة خلافاً

⁽۱) نفسه ج۲/۲۲ ـ ۲۲۵.

⁽٢) [بداية المجتهد]، ج٢/٥٢٧.

⁽٣) الشعراني، [الميزان الكبرى]، ج٢/٢.

لما عند أبي حنيفة (١)، قال الشعراني في [الميزان الكبرى]: «ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد بجواز شركة الوجوه، مع قول مالك والشافعي ببطلانها، وصورتهما أن يكون لهما رأس مال ويقول أحدهما للآخر اشتركنا على أنّ ما اشتراه كل واحد منّا في الذمة يكون شركة والربع بيننا» (٢).

ويهذا قال (ابن رشد): «وشركة الوجوه عند مالك والشّافعي باطلة وقال أبو حنيفة هي جائزة، وهذه الشركة هي الشركة على الذّم من غير صنعة ولا مال، وعُمدة مالك والشافعي أن الشركة إنما تتعلق على المال أو على العمل، وكلاهما معدومان في هذه المسألة، مع ما في ذلك من الغَرَرِ على العمل، وكلاهما عاوض صاحبه بكسب غير محدود بصناعة ولا عمل مخصوص، وأبو حنيفة يَعتمد أنه عملٌ من الأعمال، فجاز أن تنعقد عليه الشركة»(٣)، والأصل أن بناء الشركة على الذمم، يكون بالشّراء على الذمّة بالنسيئة أي: بالمؤجّل، ويبيعًا بالنّقد بما لهما من مكانة اجتماعية ووجاهة، ويُقسمان الربح على شرط كذا، وتُسمّى شركة الوجوه لأنه لا يبيع بالنسيئة إلا للوجيه أن الفقهاء وشركة الوجوه عند المالكية أن يتفق رجل خمل لا وجاهة عنده، على أن يبيع الوجيه تجارة الخمل، لأنّ وجاهته تحمل لا وجاهة عنده، على أن يبيع الوجيه تجارة الخمل، لأنّ وجاهته تحمل الناس على الثقة به والشراء منه، وله في نظير ذلك من الربح، وقد أفاض فيها الفقهاء وفصلوا القول فيها بإسهاب ودقة (٥).

ويقول الناظم بعد ذلك:

٩٢٧ - وَرَابِعًا شَرِكَةُ الْجَبْرِ الَّتِي ٩٢٨ - وَأُذْرِجَتْ عَنْ مَالِيكٍ مَرْوِيَّهُ ٩٢٩ - بِسِتَّةٍ مِنَ الشُّرُوْطِ عَدِّدِ

قَضَى بِهَا الفَارُوْقُ خَيْرَ سُنَّةِ وَهْبَيَ شِرَاءُ سِلْعَةٍ سَوِيَّا تِجَارَةً بِسُوْقِهِ فِي البَلَكِ

⁽١) انظر [القوانين الفقهية]، ص: ٢٧٤.

⁽٢) [الميزان الكبرى]، ج٢/٢٤.

⁽٣) [بداية المجتهد ونهاية المقتصد]، ج٢/٢٢.

⁽٤) [موسوعة الفقه الإسلامي وأدلته]، ج١/٤.

⁽٥) انظر [المدونة]، ج٥/٤٤، و [سراج السالك]، ج١٥٨/٢.

٩٣٠ دُوْنَ كَلاَمٍ حَاضِراً وَقْتَ الشِّرَا مُمَارِسًا بِحِنْسِهَا مُتَاجِرًا

ثم عرض النَّاظم للنوع الرابع من أنواع الشركة وهو:

ءُ _ شَرِكَةُ الجَبْرُ:

هذه الشركة صنّفها المالكية في الصنف الرابع من الشركات الجائزة إذا توفرت شروطها، وفيها يُجبر الشاري على مشاركة الغير معه فيما اشتراه، والشّاري اسم فاعل من الفعل شرى، بينما المُشتري اسم فاعل من الفعل اشترى. وهذه الشركة قَضَى فيها (عمر الفاروق) رضي الله عنه، وأدرجت في الفقه مرويّة عن مالك رضي الله عنه وأصحابه بشروطها المذكورة في أبيات النظم الفارطة، ولم يذكرها (ابن رشد) في [بداية المجتهد].

وشروطها وهو أن يشترى الشيء المُشترى بسوقه، وأن يكون شراؤه بقصد التجارة به في البلد، وما يُشترط في المَشرك بالفتح أن يكون حاضراً في السوق آن الشراء، وأن يكون من تُجار تلك السلعة التي بيعت وهو حاضر ويشترط فيه أيضاً أن لا يتكلَّم (١).

قال صاحب [بلغة السالك]: «أعلم أن محلَّ الجَبرِ إذا وجدت هذه الشروط، ما لم يُبيِّن المشتري للحاضرين من التجار أنه لا يُشارك أحدا منهم، ومن شاء أن يزيد فليفعل، وإلا فليس لهم جبره» (٢).

وعليه فهذا الشرط الأخير يُزادُ على الشروط الستة، وقد أكّد الفقهاء أنهم متى توفّرت شروط الجبر فلهم أن يُجبرُوه، ولا يهمُّ طول الزمن أو عدمه إذا كان ما اشترى لا يزال باقياً، وقيل لا جبر بعد السنة، قال صاحب [بلغة السالك]: المشتري لا يُجبر الحاضرين على مشاركتهم له، وهو كذلك عند عدم تكلمهم إذا حضروا السوق، وقالوا له أشركنا فسكت أو أجابهم بنعم، فإنهم يُجبرون على مشاركته إن طلب ذلك، وهو يُجبر على

⁽١) انظر [بلغة السالك على أقرب المسالك]، ج١٥٩/٢.

⁽۲) نفسه، ج۱۹۹/۲.

مشاركتهم إن طلبوا^(۱)، قال (الجزيري): «وأما شركة الجبر فهي عبارة عن أن يشتري شخص سلعة بحضرة تاجر اعتاد الاتجار في هذه السلعة، ولم يخطر بأنّه يريد أن يشتريها لنفسه خاصة، ولم يتكلم ذلك التاجر، فإنّ له الحق أن يشترك فيها مع من اشتراها، ويجبر من اشتراها على الشركة مع ذلك التاجر، (۱)، وقد أفرد (ابن رشد) مبحثاً مختصراً آخر كتاب الشركة تحت عنوان: [القول في أحكام الشركة الصحيحة] ليؤكد أنها من العقود الجائزة لا من العقود اللازمة، فالمجال مفتوح لأحد الشريكين أن ينفصل عن شريكه متى شاء، وهي عقد غير موروث، ويضمن إذا أضاع أو فرّط أحدهما في مال الشركة، وأمّا ما ذهب من مال التجارة باتفاق الشريكين فلا ضمان فيه (۱).

* * *

المزازعة

٩٣١ - وَشِرْكَةٌ فِي البَذْرِ فِيْمَا ذُرِعَا ٩٣٧ - شُرُوطُهَا تَصِعُّ فِيْمَا ذُكِرَا ٩٣٧ - نِمَمْنُوع مِنَ غَيْرِ مَا يُقَانِلُهُ ٩٣٤ - بِنِسْبَةِ الْمُخْرَجِ مِنْ نَصِيْبِهِ

عَرَّفَهَا المَاضُونَ بِالمُزَارَعَهُ سَلامَةٌ مِنْ مَانِعٍ مِثْلِ الحِرَا كِلاَهُمَا يَأْخُذُ مَا يُنَاسِبُهُ وَاشْتَرَطُوا تَمَاثُلاً فِي بَدْدِهِ

شرع الناظم يتكلَّم عن صورة من صور الشركة وهي المُزارعة، وهي من الفعل (زرع) الذي يعني بذر الحَبِّ، ومنه زرع الله الزرع أنبته ونمَّاه حتى بلغ غايته، قال تعالى: ﴿ أَفَرَءَيْتُمُ مَا تَحَرُّنُونَ ﴿ مَأَنَدُ تَزْرَعُونَهُ مَ اللهُ عَنُ الزرع، والمزارعة في الزرع، والمزارعة في

⁽١) انظر [بلغة السالك على أقرب المسالك]، ج١٥٩/٢.

⁽٢) [الفقه على المذاهب الأربعة]، ج٣/٧٤.

⁽٣) انظر [بداية المجتهد ونهاية المقتصد]، ج٢/٧٧.

⁽٤) الواقعة: ٦٣ ـ ٦٤.

[القاموس الفقهي] مُفاعلة من الزرع، وهي شرعاً عقدٌ على الزرع ببعض الخارج، وهي نوع من الشركة على كون الأراضي من طرف والعمل من طرف آخر، على أن تُزرع الأراضي وتقسَّم حصائلها بين الطَّرفين^(۱)، قال (عبدالرحمان البغدادي) (ت ٧٣٢ هـ) في كتابه [إرشاد السالك إلى أشرف المسالك]: "وتجوز الشركة في الزرع بشروط التَّساوي في البذر والعمل والمؤونة والأرض، كانت ملكا أو مُكتراة أو حُبساً، فلو كانت لأحدهما وللآخر البَدر لَلزم ربَّه نصف أجرتها "(٢)، ودليلها من السنة ما رواه (عبدالله بن عمر) قال: (عامل النبي الله أهل خيبر بشطر ما يخرج منها من ثمر أو زرع)(٣)، وروي عن علي بن أبي طالب قال: "عامل النبي اله أهل خيبر بالشطر» ثم أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي ثم أهلوهم إلى اليوم يعطون الثلث أو الربع، فقد عمل الخلفاء الراشدون بالمزارعة ولم ينكر عليهم أحد فكان كالإجماع^(٤).

والمعلوم أن الله يُثيب الزَّارع على ما يزرع، فقد رُوي عن النبي الله الله من مُسْلِم يَغْرِسُ عَرْساً ولا يَزْرعُ زَرْعاً فَيَأْكُلُ مِنْهَ إِنْسَانٌ وَلا دَابَّةٌ وَلا هَمَا مِنْ مُسْلِم يَغْرِسُ عَرْساً ولا يَزْرعُ زَرْعاً فَيَأْكُلُ مِنْهَ إِنْسَانٌ وَلا دَابَّةٌ وَلا شَيء إِلا كَانَتُ لَهُ صَدَقَةً (٥)، ولا يحصل عقدها إلا بالبذر، وهو ظاهر النَّص الذي أورده (خليل)، فاللزوم يكون بالبذر ولو لم يَنضم للبذر حرث، وأما الحرث بدون بَذر فلا يَمنع الفسخ، وهو قول (ابن القاسم)، قال (ابن الماجشون): تَلزم بمجرد العقد كشركة الأموال، وقد رجَّح (عثمان الجعلي) في [سراج السالك] الرأي الأول نقلاً عن [الشرح الصغير] (للدردير)(٢).

وقد فصَّل الناظم شروطها كما وردت عندَ جلِّ الفقهاء، وحَصرها ابن القاسم في شرطين أحدهما السلامة من كراء الأرض بما تُنبت، وهو ما عبَّر

⁽١) [القاموس الفقهي]، ص: ١٥٨ ـ ١٥٩.

⁽٢) [إرشاد السالك إلى أشرف المسالك]، ص: ١٤١.

⁽٣) متفق عليه.

⁽٤) [الفقه على المذاهب الأربعة]، ج١٨/٣.

⁽a) رواه الإمام مسلم.

⁽٦) [سراج السالك]، ج١٥٨/٢.

عنه الناظم بقوله: [سلامة من مانع مثل الكراء]، والمقصود السلامة من كراء الأرض بممنوع أي: بما يمتنعُ كراؤها به، وهو كما قال (النفراوي): جميع ما تُنبته خَلا الخشب والحشيش والصَّندَلِ والعُودِ وجميع الأطعمة ولو لم تخرج منها(۱)، قال (خليل): وصحَّت إن سلما من كراء الأرض بممنوع، وقابلها عمل بقر أو عمل يدٍ لا شيءٌ من البذر(۲).

وثاني الشرطين عند (ابن القاسم): تكافؤ الشريكين فيما يُخرجان، قال (ابن جزي): «وأجازها عيسى بن دينار وإن لم يتكافئا وبه جرى العمل بالأندلس، وأجازها قوم وإن وقع فيها كراء الأرض بما تُنبت، فإن كانت الأرض من أحدهما والعمل من الآخر، فلا بدَّ أن يجعل ربُّ الأرض حقَّه من الزريعة، لَئِلا يكون كراء الأرض بما تُنبت، وإن كانت الأرض بينهما بتملّك أو كراء جاز أن تكون الزريعة من عندهما معا أو من عند أحدهما، إذا كان في مُقابلتها عمل من الآخر»(٣).

وظاهر المعنى في البيتين الأخيرين أن المزارعة لا بد أن تسلم الأرض المشتركة فيها للزِّراعة من كراء ممنوع شرعاً، فيحرم كراء الأرض بالطعام ولو لم تُنبته الأرض كعسل مثلاً، أو مما تنبته الأرض كالقمح والشعير والقطن، وهذا هو المشهور في المذهب.

ويذكر صاحب [سراج السالك] وكذلك صاحب [بلغة السالك] عن الداودي والأصيلي وكذلك عن يحيى بن يحيى جَواز كراء الأرض بما تُنبته، قال (الجعلي): «وهو رخصةٌ نافعة خصوصاً في أرض الجعليين من بلاد السُّودان، لأن غالبهم يُعطي أرضه للزراعة على أن يكون عليهم العمل إن دفعوا منابهم من البذر للزارع، ويأخذوا منهم قدراً معلوماً كنصف أو ثلث أو ربع أو خمس بعد الحصاد مما أنبتته، كراء لأرضهم تلك، وهو في الحقيقة شركة لا كراء فتفسد بعدم دفع منابهم من البذر»(٤).

⁽١) انظر النفراوي [الفواكه الدواني]، ج١٨٢/٢.

⁽۲) نفسه، ج۲/۱۸۲.

⁽٣) [القوانين الفقهية]، ص: ٢٧١.

⁽٤) [سراج السالك]، ج١٥٨/٢.

واشتراط التَّماثل كما نصَّ الناظم في البذر مهم، وقد أشار الفقهاء إلى ضرورة تَساوي البَذرين وأن يَكونَا مِن نوع واحد كقمح أو شعير أو ذُرة قال صاحب [سراج السالك]: «فإن أُخرج أحدهما قيراطين والثاني قيراطاً، ودخلا على التساوي في القسمة، أو أُخرج أحدهما قمحاً، والثاني دخناً كان العقد فاسداً»(١).

ثم يقول النَّاظم:

٩٣٥ - تَجُوْدُ إِن يَقْتَسِمَا الأَعْمَالاَ
 ٩٣٧ - أَوْ قَابَلاَ البَذْرَ بِجُهُ لِهِ ظَاهِرِ
 ٩٣٧ - أَوْ كَانَتِ الأَرْضُ مُقَابِلَ العَمَلْ
 ٩٣٨ - أَوْ كَانَتِ الأَرْضُ وَبَدْدُ الوَاحِدِ

وَالأَرْضَ مَا بَيْنَهُ مَا وَالآلَهُ وَاشْتَرَكَا فِي الأَرْضِ دُوْنَ ضَررِ وَكَانَ بَذْرٌ بِالتَّسَاوِي وَالمَثَلُ مُعَانِبلاً لِعَمَالٍ مُعَدَدًدِ

يُشير الناظم إلى أن المزارعة تجوز إذا قُسمت الأعمال والأرض والآلة، وهو ما نُصَّ عليه في [سراج السالك] بقوله: «واعلم أن الشريكين إن تساويا في الأرض والعمل والآلة والزريعة جازت الشركة اتَّفاقا، أي: باتفاق أهل المذهب، وإن اختُصَّ أحدهما بالبذر والآخر بالأرض فسدت» (٢).

وإن كانت بعد العمل أي: أنها فَاتت بالعمل، فالرأي على أن الغلَّة لصاحب البذر، وعليه لأصحابه الكراء فيما أخرجوه، وقيل لصاحب العمل، وقيل لِمن اجتمع له شيئان من ثلاثة: البذور والأرض والعمل^(٣).

وخلاصة ما ذكره الناظم هي ذاتها ما أشار له صاحب [أسهل المسالك] بقوله:

وَقَسَائِسِ الْأَرْضَ بِنَعَيْدِ البَسَذْدِ وَلا بِمَمْشُوعِ لأَرْضِ تَنْحُدِي⁽³⁾

⁽۱) [نفسه ۳]، ج۲/۱۰۸.

⁽۲) نفسه، ج۲/۹۰۹.

⁽٣) انظر [القوانين الفقهية]، ص: ٢٧١.

⁽٤) [سراج السالك على أسهل المسالك]، ج١٥٨/٢.

فالأرض تُقابل بغير البذر بأن تكون الأرض عند أحدهما وعلى شريكه العمل، ويكون البذر بينهما مُشتركاً، ولا يكفي في الجواز أن تكون الأرض المشتركة بينهما على أحدهما دون الآخر، ويكون العمل عليه فقط، وعلى شريكه البذر وحده فهي بهذا فاسدة، وحكم الشريك الذي انفرد بالعمل مهما كانت الأرض له أو لشريكه أو لهما معاً، وسواء أكانَ البذر منه وحده، أم من شريكه الذي يعمل معه، فإنه يُحكم لمن انفرد بالعمل بجميع الغلّة (الزرع)، ويُعطى لشريكه مثل بَذره، إن كان البذر منه على سبيل التعويض، أو كراء الأرض، إن كانت له فإن كانا مُشتركين في الأرض، عُوِّض له نصف كرائها(۱).

قال (خليل): [وقابلها مساو] قال شُرَّاحه: المراد بالتساوي أن يكون الربح مُساوياً للمخرج، فلا يحوزون الدخول في المزارعة، على أن يأخذ أحدهما أكثر مما أخرج، وليس المُراد بالمساواة المناصفة.

وهناك صورة أخرى جائزة بأن يكون البذر منهما والزرع بينهما والعمل مُشتركاً، ولم يأخذ أحدهما أكثر مما أُخذ الآخر حالة كونهما اكتريا الأرض من غيرهما أو كانت الأرض مشتركة بينهما، إما بملك أو انتفاع.

والظاهر أنّ اشتراط المساواة يكون في البذر، وأن يعملا بالاشتراك ويكتريا الأرض بالتساوي، لأنّ الشريعة الإسلامية تحث الناس على جعل معاملاتهم في غاية الوضوح، دفعاً للخصومات والمشاكل والشكاوى، قال (الجزيري): "وتحث أيضاً على الرفق بالعامل، فلا يصحّ أن يجعل عمله معلّقاً بميزان القدر، بل لا بدّ أن يكون ضامناً لنتيجة مجهوده وكدّه، وذلك بيان ما يحصل عليه من أجر".

وأما ما يُعرف في مصر وغيرها بالمُشاطرة بأن يكون البذر من أحدهما ومن الآخر الأرض، ويكون العمل على صاحب الأرض دون صاحب البذر

⁽١) انظر [المصدر نفسه] ج١٦٠/٢.

⁽٢) [الفقه على المذاهب الأربعة]، ج١٩/٣.

ففاسد، ومحلُّ الفساد أن يكون بعض البَّذر في مقابلة الأرض، أو يكون أحدهما قد أخرج البذر وعليه العمل، ومن الطرف الآخر الأرض فقط، وهي صورة ممنوعة أيضاً (١)، وقد سئل الشيخ (محمد أحمد عليش) عن رجل اشترك مع آخر في زراعة والأرض لأحدهما خاصة، والبذور والعمل على الآخر، واشترطا اختصاص صاحب الأرض بثلث الخارج منها، وجرى عرفهم بذلك، هل الشركة بهذه الصورة فاسدة أم جائزة؟ فأجاب الشيخ (عليش) بأن هذه الشركة فاسدة لاشتمالها على كراء الأرض بما يخرج منها، مع كونه مجهول القدر والصفة وبعد الخروج فالزرع الخارج كله للعامل، وعليه لربّ الأرض أجرة مثل أرضه^(٢).

الوديعة

٩٣٩ - يُعْتَبَرُ المَالُ إِذَا مَا أُوكِ لاَ لِيحِفْظِهِ وَدِيْعَةً مُحَصَّلَهُ ٩٤٠ - يَكُنَفُهَا الوُجُوبُ وَالإِبَاحَهُ وَالنَّلْدِبُ وَالحُرْمَةُ وَالْكَرَاهَةُ

الوديعة مأخوذة من الودع بفتح الواو بمعنى التَّرك، وفَعِيلة بمعنى مفعولة، وفي القرآن: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ (٣)، أي: ما ترك عادة إحسانه في الوحي إلَّيك، لأنَّ المشركين ادَّعوا ذلك لمَّا تأخَّر عنه الوحي.

والوديعة الأمانة، وتُطلق على الاستنابة في الحفظ في حق الله أو حق الأدمي، ويقال: استودع فلاناً وديعة، بمعنى استحفظه إيّاها، والإيداع توكيلّ من المالك أو نائبه للآخر بحفظ مال واختصاص (٤).

⁽١) انظر [الفواكه الدواني شرح رسالة القيرواني] ج١٨٢/٢ ـ ١٨٣.

الشيخ عليش، [فتح العلي لمالك في الفتوى على مذهب مالك]، ج٢٧٤/٧.

⁽٣) الضحى: ٣.

⁽٤) [القاموس الفقهي]، ص: ٣٧٦.

والمستودع مكانُ الوديعة، وفي القرآن الكريم يقول تعالى: ﴿وَهُو الَّذِي الْمَاثُمُ مِن نَقْسِ وَحِدَةٍ فَسَنَقَرُ وَمُسَوّدَةً قَدْ فَصَلَنَا الْآيَنَ لِقَوْمِ يَفْقَهُونَ ﴾ (١)، وحكم الوديعة كما ذكر (أشهب) عن (ابن عرفة) من حيث ذاتها الإباحة للفاعل والقابل، وقد يتأكد وجوبها كمن خاف على الوديعة أن تُفقد، فيكون في ذلك هلاكه أو تدهور صحته، أو ضياع ماله أو ولده أو فقره أو حبسه، وتكون حراماً كمن يُودع شيئاً مغتصباً أو منهيّاً عنه بنصِّ صريح، كالخمر والخنزير، وتكون مندوبة حيث يخشى ما يوجبها دون تحقق، بينما تكون مكروهة حيث يُخشى ما يحرمها دون تحقق، وهو مضمون البيت الأخير في قول الناظم:

يَكْنَفُهَا الوجُوبُ وَالإبَاحَة وَالنَّذْبُ وَالحُرْمَةُ وَالكَرَاهَة

ويظهر أنه لو قال: (يطالها الوجوب والإباحة) لكان أحسن، لأن الفعل (يعرض) وإن استقام به الوزن فإنه لا مُبرر لجزمه لعدم وجود الأداة الجازمة أو تعرُّضه لموقعية الجزم، ككونه جواب طلب أو في جملة شرط أو جوابه، وقد غيرنا لفظ (يعرض لها) بقولنا: (يكنفها) وهي أحسن من لفظ: (يطالها)، وعليه تم الاستقرار في ضبط البيت وزنا ومعنى وإعرابا.

وحقيقتها عرفاً أنها مال مُوكل على حفظه، فمن استحفظ ولده أو زوجته غيره، فلا تُسمَّى وديعة عرفاً، لأنها بالمال وما يلحق به، وهي أمانة تَقتضي المُراعاة بأن يُوكل المال على حفظه غيره، ومهمَّته هاهنا مُجرد الحفظ، فيخرج منها القراض والإبضاع والمواضعة والوكالة (٢).

قال العلامة (خليل): «الإيداع توكيلٌ بحفظ مال تضمن بسقوط شيء عليها، إلا إن انكسرت في نقل مثلها، أو بخلطها» (٣)، ويذكر (الصاوي) أن الإيداع نوع خاص من التوكيل، لأنه توكيل على خصوص حفظ المال (٤).

⁽١) الأنعام: ٩٨.

⁽٢) انظر [الشرح الصغير]، ج٣/٢٢٢.

⁽٣) [جواهر الإكليل شرح خليل]، ج٢/١٤٠.

⁽٤) [بلغة السالك]، ج٢/١٨٣.

وقد ذكر المالكية أنها تطلق بمعنى المصدر وبمعنى الشيء المودع، ففي المعنى الأول هي عبارة عن توكيل على مجرّد حفظ المال، أو هي مقابل هذا عبارة عن نقل مجرد حفظ الشيء المملوك الذي يصح نقله إلى المودع، وبالمعنى الثاني فهي عبارة عن شيء مملوك ينقل لمجرد حفظه إلى المودع (١).

181 - وَمَنْ يُفَوِّطُ رَاشِداً يَضْمَنُهَا اللهِ مُفْسِدِ
 187 - إِنْ يَسْقُطَنُ عَلَيْهَا أَيُّ مُفْسِدِ
 187 - إِنَّ يَسْقُطِهَا أَوْ سَفَرِ الإِهْمَالِ
 188 - أَوْ وَضْعِهَا فِي مُثْمَنِ وَسُرِقَتْ 188 - أَوْ نُسِيتْ بِمَوْضِعِ الإِيْدَاعِ
 180 - إِيْمَا عَدَا زَوْجَتَهُ المُؤْتَمَنَهُ

وَعَدَّدُوا الأَحُوالَ فِي ضَمَانِهَا أَوْ يَنْتَفِعُ بِحِنْسِهَا المُقَيَّدِ أَوْ حَبْسِهَا بِالنُّصْحِ لَمْ يُبَالِ أَوْ تَرْكِهَا طَلِيْقَةً مَا رُبِطَتْ أَوْ أُعْطِيَتْ لِلْعَيْدِ أَنْ يَسْتَأْذِنَا أَوْ رُدَّهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَسْتَأْذِنَا

انطلاقاً من كون الوديعة استنابة في حفظ المال، وهي أمانة أجازها الشَّرعُ وأقرَّها الطرفان المُودعُ والمُستودَعُ، ولكلِّ واحد منها حلها متى شاء.

ولا يجب الضمان، _ كما قال الناظم _ إلا إذا فرط الراشد الذي استودعها وحيث أن الإيداع توكيل خاص، فإن من جاز له أن يكون وكيلاً، جاز له أن يأخذ الوديعة، وشروط ذلك معروفة فلا تصع الوكالة ولا الوديعة إلا للعاقل البالغ الرشيد، فلا تصح لمجنون ولا لصبي ولا لسفيه. وأحوال ضمانها واضحة في النظم بأن يسقط عليها مُفسد بما هو مأذون له في حمله، فمن قلّب شيئاً في يده مأذوناً له فيه فَسَقَطَ فكسر غيره، فلا يضمن الساقط لأنه مأذون له فيه، ويضمن الأسفل لأنه جَنَى عليه خطاً والعمد والخطأ في أموال النّاس سواء (٢).

قال الفقهاء ولا يجوز للمودع إتلاف الوديعة ولو إن أذن له صاحبها

⁽١) [الفقه على المذاهب الأربعة]، ج٢/٢٤٨ ـ ٢٤٩.

⁽۲) نفسه، ج۲/۱۸۶.

في الإتلاف، فإن فعل ذلك ضمن قيمتها لوجوب حفظ المال، قال صاحب [الفقه على المذاهب الأربعة]: «ويشترط باعتبار ضمانها أي: إلزام الوديع بها إذا قصر في حفظها أو تعدّى عليها، أن يكون كل من المودع والوديع غير محجور عليهما»(۱)، ولا يشترط أن تكون الصيغة باللفظ، بل يكفي أن يضع المودع متاعه أمامه فيسكت، فإنّه يجب عليه حفظه، إلا إذا رفض قبول الوديعة فله ذلك ولكن يجب أن يعتذر صراحة بذلك وإلاّ لزمته كما هو المشهور(۲).

ومن نقل الوديعة وكان محتاجاً لنقلها، أو نقلها لحمايتها أو التمويه عليها حتى لا تُسرق، فانكسرت لم يضمن، فإن نقلها ولم يكن مُضطراً لنقلها ضمن (٣).

وأشار الناظم إلى خلط الوديعة بما لا يتميز عنه ممّا هو غير مُماثل كخلط القمح بالشعير، فإن خلطها بما تنفصل عنه كذهب بفضة لم يضمن، أما في الحالة الأولى وهو خلطها بما لا ينفكُ عنها فإنّه ضامن لها، قال العلامة (خليل): "وبخلطها إلا قمح بمثله أو دراهم بدنانير للاحتراز، ثم إن تلف بعضه فبينكما إلا أن يَتميز" (٤)، ويَقصد بقوله (فبينكما) أي: على حسب الأنصباء من النصف أو الثلث أو غيرها، قال في [الشرح الصغير]: "فإذا ضاع اثنان من أربعة لأحدهما واحد وللثاني ثلاثة، فالاثنان الباقيان لصاحب الثلاثة منها واحد ونصف، ولصاحب الواحد نصف" (٥).

وتكلَّم عن حالة أخرى من الضمان وهي سفر الإهمال، والمبدأ أنَّه إن أودع عند غيره لغير عذر ثم استردَّها فضاعت ضمن، أو إن فعله لعذر كالخوف على منزله أن يُسرق، أو لكونه مسافراً ولا يستطيع حمل الوديعة

⁽۱) نفسه، ج۲/۲۵۲.

⁽۲) نفسه، ج۲/۲۵۲.

⁽٣) انظر [بلغة السالك]، ج١٨٤/٢.

⁽٤) [جواهر الإكليل شرح خليل]، ج٢/١٤٠.

٥) [الشرح الصغير]، ج٢/٣٢.

معة، فإن تركها محتاطاً لم يضمن، وإن كان سفره لغير ضرورة ولم يَحتط لحفظ الوديعة بل أهملها وسافر، فوجدها سُرقت في غيبته ضمن. وأما إذا انتفع بجنسها المُقيد على وجه العارية فتَلفت فإنه يضمنها، وقال (ابن القاسم) لا يضمن، وذلك إذا انتفع بالوديعة انتفاعاً لا تُعطب به عادة فإنه لا يضمن، فإن تَساوى ظنه في إمكانية العطب وغيره، فقال (ابن ناجي) يضمن، وهو ما ذكره صاحب [بلغة السالك](١).

والوديعة إذا كانت من المقوَّمات حَرم تسليفها بغير إذن صاحبها مُطلقاً، كان المودع ملياً أو معدوماً، وإذا كانت المثليات حرم إن كان مُعدما، وكُره إن كان مليا^(۲)، أو حبسها ولكنَّه نُصح فلم يَنتصح وتركها حتَّى هلكت فإنه يضمن، قال الفقهاء ويضمن أيضاً مَن نقلها فعرضها للخطر فتلفت من غير أن يكون مِثلها مؤهَّلاً للنقل، مما لا ينقل إلا بالرفع أو الحمل كالأواني الفخارية، أو التحف المرمرية، أو مصنوعات الزجاج أو الخزف، مما هو غالي الثمن عادةً، فإنْ سحبها على الأرض أو عرضها لاصطدام فانكسرت غَرِمها.

وذَكر حالة أُخرى لضمان الوديعة، كوضعها في مكاني يغري بسرقتها ضمنه، وإن لم تكن هِي في ذاتها ثمينة، قال صاحب [سراج السالك]: «أو كانت الوديعة حُليّاً فتزيّنت به المرأة الأمينة، أو ألبسه الرجل الأمين زوجته أو بنته للزينة، أو جعل الأمين تُفلاً على الصندوق الذي فيه الوديعة، ونهاه ربّها عن قفل الصندوق خوفاً من تنبيه السّارق على سرقتها، أو أمره أن يضعها في فخار فوضعها في نحاس أو حديد فضاعت، فإنه يَضمنها ويكزمه الغرم في جميع هذه الصور، لتعدّيه ومخالفته أمر المُودِع بالكسر»(٣).

وذكر أيضاً صورة أخرى للإهمال في الحفاظ على الوديعة كأن يتركها طليقة غير مربوطة، وذلك بمن أودع شاة أو بقرة أو ناقة أو فرساً، فتركها

⁽١) [بلغة السالك]، ج٢/١٨٥.

⁽۲) نفسه، ج۲/۱۸۵.

⁽٣) [سراج السالك]، ج١/٥١٥.

مُطلقة بلا قيدٍ، فانطلقت على وجهها وضاعت فإنَّه يضمن، وأما مَن ربطها وأتقن الرِّباط ولكنَّها انفلتت منه بغير تقصير، فلا ضمان لها، قال (خليل): «ونسيانها في موضع إيداعها»(١)، وقال (ابن جزي) فيما يضمن: «التضييع والإتلاف بأن يُلقيه في مضيعة أو يدلُّ عليه سارقاً»(٢)، وأما قوله:

فِيْمَا عِدَا زَوْجَتِهِ المُؤْتَمَنَهِ أُو رَدَهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَسْتَأْذِنا

فالمعنى أنه يضمن إن نسيها بموضع إيداعها وأولى غيره، أو دخول حمّام أو سوق من عادة البضاعة فيه أن تُسرق، أو ظنّها له فخرج بها فتلفت، فإنه ضامن لها أو شرط عليه الضمان فيما لا ضمان فيه، لأنه ممّا لا يحتاج إلى رعاية لم يضمن، وأما إذا أودعها لزوجته أو أمّته ممن اعتاد أن يستودع أموراً لديه، وكذلك الخادم والمُحامي في عصرنا ممّن يعتاد المتعامل وضع أماناته عنده فلا ضمان، وألحق صاحب [الشرح الصغير]، الابن مع التجربة وطول العشرة، وامتداد الزمان، إذا ظهرت أمانته وصِدقه، ويُقاس عليها الوالدان ومن لفّ لفّهما من القرابة المؤتمنة، أو ردّ هذه الأمانة المَودوعة من غير أن يستأذن صاحبها ويُخبره، فلم تكن له الفرصة كي يهيئ جو الحماية لها، فكان عدم الاستئذان سبباً في هلاكها فإنّه يضمن.

قال (الفقهاء): "ولا يُصدق المُودع بالفتح في العذر إن أودعها وضاعت، وادَّعى أنه أودعها لعذر إلا ببيِّنة تشهد له بالعذر أي: بِعلمهم به (٣)، والظاهر من قول الشارح أنَّه إن ادعى الإذن ولم يُثبته، فيضمن والقول قول ربِّها إن حلف صاحبُها بأنه لم يأذن، فإنه يحلف فإن نَكل ضمن وإلا بَرِئ (٤).

⁽١) [جواهر الإكليل شرح مختصر خليل]، ج١٤١/٢.

⁽۲) [القوانين الفقهية]، ص: ٣٥٩.

⁽٣) [الشرح الصغير]، ج٢٢٦/٣.

⁽٤) نفسه، ج٣/٢٢٦.

ثم يقول الناظم:

98٧ - وَمَنْ يَكُنْ فِي يَلِهِ وَدِيْعَهُ 48٨ - وَلْيَحْفَظِ المُوْدَعَ مِنْ مُخَاطَرَهُ 48٨ - وَلْيَحْفَظِ المُوْدَعَ مِنْ مُخَاطَرَهُ 48٨ - وَإِنْ تَكُنْ عَيْنًا فَرِبْحُهَا لَهُ 48٠ - وَيَاعَهَا فَدَبُّهُا فَرَبُّهَا مُسخَيَّرُهُ

فَلْيَتَّ قِ خَالِقَهُ السَّمِيْعَا وَكَرِهُوا فِي أَصْلِهَا المُتَاجَرَهُ وَإِنْ تَكُنْ مِنْ عَرَض يُوْدَعُهُ فِي قِيْمَةٍ أَوْ ثَمَنٍ قَدْ ذَكَرُوا

هنا يذكّر النَّاظم مَن كانت في يده وديعة، أن يتَّقي الله ربه في أدائها، فلا يخون الأداء، بل يُؤمر بالحفاظ على الأمانة المنوطة بعهدته، وقد ورد في القرآن قول تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الْأَمَكَنَتِ إِلَىٰ أَمْلِهَا﴾ (١)، وقوله: ﴿وَالَّذِينَ هُرٌ لِلْمُنتَتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَعُونَ﴾ (٢).

⁽١) النساء: ٥٨.

⁽Y) المؤمنون: A.

⁽٣) رواه أحمد وأبو داود.

⁽¹⁾ رواه الإمام أحمد بن حنبل.

غير أن فقهاء الأمصار اتفقوا على أن الوديعة أمانة لا مضمونة، قال المالكية فيما يرويه (ابن رشد) في [بداية المجتهد]: أن الدليل على أنّها أمانة أن الله أمرَ بردِّ الأمانات، ولم يأمر بالإشهاد، فوجب تصديق المستودع في ادعائه، إن زعم أنّها أتلفت أو ضاعت، فإن كذَّبه المُودِع حلف يمينا، إلا أن يدفعها إليه ببيّنة فإنه لا يكون القول قوله، فقال: «إذا دفعها إليه ببيّنة فكأنه ائتمنه على حفظها، ولم يأتمنه على ردِّها فيصدق في تلفها، ولا يصدق على ردِّها، هذا هو المشهور عن (مالك) وأصحابه، وقد قيل عن يصدق على ردِّها، هذا هو المشهور عن (مالك) وأصحابه، وقد قيل عن (ابن القاسم) أن القول قوله، وإن دفعها إليه ببيّنة، وبه قال الشافعي وأبو حنيفة وهو القياس» (١).

وأما ما ذكره من كراهة المُتاجرة في أصل الوديعة، هذا إذا كان ملياً له إمكانية للأداء، فإن كان مُعدما مُعسرا لا يستطيع أداء ما عليه ولا يجده، فليس له ذلك مُطلقا، بل يَحرم أن يتاجر في المقومات والمثليات)(٢).

وقد سُئل (الشيخ عليش) عمَّن أودعت عنده دراهم، ثم طلبت منه فجحدها، ثم أقرَّ بها وقال دفعت بعضها لأخي صاحبها، وأنفقت الباقي في مصالحي، وشهدت عليه بيِّنة، وقسَّطها عليه ربُّها على الشهر بوثيقة وأمضى بعضها ودفع قسطه ثم رجع إلى جحده، فهل يُقبل منه ويجبر على دفع الوديعة على حكم التقسيط؟ فأجاب (الشيخ عليش) بما نصه: «لا يقبل منه الجحد بعد الإقرار، وشهادة البيِّنة عليه به، ويجبر على ردِّ الوديعة لربِّها على حكم التقسيط»(٣).

قال (ابن جزي): إن مَنِ اتَّجر بمال الوديعة فالربح له حلال، وقال (أبو حنيفة) الرِّبح صدقة، وقال قوم يَضمنه لصاحب المال(¹⁾.

وطرح (ابن رشد) القضية مصدر الإجابة بسؤال دقيق مفاده: هل يجوز

⁽١) [بداية المجتهد ونهاية المقتصد]، ج٢٨١/٢.

⁽٢) [سراج السالك] ج٢/١٦٦.

⁽٣) عليش، الشيخ محمد: [فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب مالك]، ج٢٠٩/٠.

⁽٤) [القوانين الفقهية]، ص: ٣٥٩.

أن يُتاجر أحد بمال أودعه فتعدَّى فيه واتَّجر به، هل رِبحهُ حلال له أم حرام عليه؟ فذكر الخلاف الوارد بين العلماء في المذاهب، في هذه المسألة فقال: «قال مالك والليث وأبو يوسف وجماعة، إذا ردَّ المال طاب له الربح، وإن كان غاصباً للمال فضلاً عن أن يكون مُستودعاً عنده، وقال أبو حنيفة وزفر ومحمد بن الحسن يؤدِّي الأصول ويتصدق بالربح، وقال قوم لربِّ الوديعة الأصل والربح، وقال قوم هو مُخيَّر بين الأصل والربح، وقال قوم البيع الواقع في تلك التجارة فاسدٌ وهؤلاء هم الذين أوجبوا التصدُّق بالربح إذا مات)(١).

وإذا فُرض أن طلب قابض الوديعة مقابل حفظ الوديعة أُجرة لم يكن من حقّه ذلك، إلا أن تكون ممّا يشغل منزله فله كراؤه، وإن احتاجت إلى غلق أو قُفل فثمن ذلك على ربِّ الوديعة لا على الضامن (٢)، وخلاصة ما ذكره في عملية التجارة التي تُكره ابتداءً، أنها إن وقعت وباعها، فربُّها مُخير بين القيمة أو الثمن، وبه قال المالكية.

ويلحق بالوديعة العارية وهي غير واردة في النظم وهي من أعمال البر، وقد ثبت أن النبي استعار فرسا من (أبي طلحة) فركبه، واستعار درعاً (من صفوان بن أمية) يوم حنين، فقال له صفوان: أغصب يا محمد أو عارية؟ فقال له: بل عارية مضمونة (٣)، وذكر المالكية أن هناك عارية مقيدة بالزمن كأن يقول له أعرتك الدار شهراً، وهناك عارية مقيدة بالعمل كأن يقول له أعرتك هذا الحصان لتحرث به أرضك، وهناك عارية مطلقة وهي ما لا يقيد بزمن ولا عمل، كقوله أعرتك هذه الدار أو هذه الدابة دون أن يقيد زمن الإعارة أو عملها، قال (الفقهاء): «وحكم المقيدة بقسميها اللزوم إلى انتهاء القيد فليس لصاحبها الحق في استرجاعها قبل فراغ الأجل ونهاية العمل، فلا يصح له أن يعيره ثوراً ليحرث له فداناً، ثم يأخذه منه قبل نهاية العمل، فلا يصح له أن يعيره ثوراً ليحرث له فداناً، ثم يأخذه منه قبل نهاية

⁽١) [بداية المجتهد]، ج٢/٢٨٢ ـ ٢٨٣.

⁽٢) [القوانين الفقهية]، ص: ٣٥٩.

⁽٣) رواه البخاري ومسلم.

حرث الفدان وهكذا، وحكم المطلقة أنّ لصاحب الحق في ردّها متى شاء وهو الراجح، ما لم يترتب على ردّها ضرر بالمستعير»(١).

* * *

الهبتة والصدقة

٩٥١ - وَفَصَّلُوا فِي هِبَةٍ وَصَدَقَهُ ٩٥٢ - لِمُسْتَحَقَّ أَخْذَهَا دُوْنَ عِوَضْ ٩٥٢ - فَالصَّدَقَاتُ لِلشَّوَابِ تُعْطَى

تَمْلِيْكَ ذَاتٍ نُقِلَتْ مُحَقَّفَهُ بِصِيْغَةِ أَوْمَا يُبَيِّنُ الغَرَضْ أَمَّا الهِبَاتُ فَلِذَاتِ المُعْطَى

بدأ النَّاظم الكلام ضِمن هذا الباب عن الهبة والصدقة، وجمعهما لما لَهُما من علاقة ببعضهما، وقد سار على هذا الجمع كثيرٌ من الفقهاء، ففي العربية وهب له الشيء وهباً ووهباً وهبة، أي: أعطاه إيَّاه بلا عَوض، فهو واهب ووهوبٌ ووهابة للمبالغة (٢)، وفي القرآن: ﴿يَهَبُ لِمَن يَشَآهُ إِنْكُا وَبَهَبُ لِمَن يَشَآهُ الذُّكُورُ ﴾ (٣).

والصدقة ما يُعطى على وجه القُربى لله عزَّ وجلَّ (٤)، وفي القرآن: ﴿ إِن تُبْدُوا القَّدَوَيَ فَيْ فَهُو خَيْرٌ إِن تُبْدُوا القَّدَوَيَةِ فَنِعِمًا هِي وَإِن تُغَفُّوهَا وَتُوْتُوهَا الْفُعَرَاءَ فَهُو خَيْرٌ لَكُمُ مُ (٥)، والهبة شرعاً تمليك العين بلا عوض، ويقال لفاعله واهب، وقابله موهوباً (٢).

والصدقة شرعاً ما يقدم احتساباً لوجه الله رجاء الثواب، ويقول البعض

⁽١) [الفقه على المذاهب الأربعة]، ج٣/ ٢٨٠.

⁽٢) انظر [القاموس الفقهي]، ص: ٣٩٠.

⁽٣) الشورى: ٤٩.

⁽٤) [القاموس الفقهي]، ص: ٢٠٩.

⁽٥) البقرة: ٢٧١.

⁽٦) [القاموس الفقهي]، ص: ٣٩٠.

الصدقة هي المال الذي وُهب لأجل الثواب، ويُعتبر الحديث عن وقف المال بعد الممات من الصدقة الجارية: قال رسول الله عن المَّاتَ ابْنُ آدَمَ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلا مِنْ ثَلاثٍ: صَدَقَةٍ جَارِيَّةٍ، أو عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ أو وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ (١).

بدأ الناظم بذكر الهبة والصدقة على أن كليهما تمليك ذات نقلت لغيره محقَّقة، بحيث حازها الموهوب له أو المتصدقُ عليه، وانتقلت مِلكيتها له يفعل بها ما يشاء، على أن تُعطى لمستحق أَخذها بدون عوض.

لذلك قال (الشيخ خليل): «الهبة تمليكٌ بلا عَوض لثواب الآخرة صدقة» (٢)، ونصَّ (اللخمي) و(ابن رشد)، وقد حَكى (ابن راشد) عليه الإجماع أن حُكم الصدقة الندب، ومن لازم المندوب أنه يُثاب عليه، قال صاحب [بلغة السالك] ما نصُّه: «والظاهر أن المُهدي إن قصد الرياء والمدح فَلا ثواب له وإن قصد التودُّد للمعطي غافلاً عن حديث تَهادوا تحابوا فكذلك، وإن استحضر ذلك فإنه يُثاب قاله بعض الشيوخ» (٣).

وعبَّر الناظم عن كونها تكون بِما يُفيد المعنى وما يبين عن الغرض هِبة أو صدقة، وأشار إلى أن الهِبات لذات المُعطى، ولذلك قال البعض لا ثواب فيها وقال البعض فيها الثواب، وأما الصدقات فالقصد بها الثواب، لذلك يَحصل له ما لم يَشُبْهَا رياء أو سمعة أو مَنَّ أو أذى، قال الناظم:

فَالصَّدَقَاتُ لِلنَّوَابِ تُعْطَى أَمَّا الهِبَاتُ فَلِذَاتِ المُعْطَى

والأدلة على فضل الصدقات وتوخي الأجر بالمبادرة إليها كثيرة، منها قوله في فيما رواه عدي بن حاتم: «اتقوا النار ولو بشق تمرة، فإن لم تجدوا فبكلمة طيبة»(٤)، وقوله عليه الصلاة والسلام فيما رواه عتبة بن عامر:

⁽١) رواه مسلم عن أبي هريرة.

⁽٢) [جواهر الإكليل في شرح مختصر خليل]، ج٢١١/٢.

⁽٣) [بلغة السالك]، ج٢/٢٨٩.

⁽٤) رواه البخاري ومسلم وأصحاب السنن وأحمد والدارمي.

«كل امرئ في ظلّ صدقته حتى يقضي بين الناس»(١)، وقد سئل رسول الله على: أيَّ الصدقة أفضل؟ قال: «أن تصدّق وأنت صحيح شحيح تأمل الغنى وتخشى الفاقة، ولا تمهل حتى إذا بلغت الحلقوم قلت لفلان كذا ولفلان كذا، وقد كان لفلان»(٢).

ثم يقول الناظم بعد ذلك:

404 - كِللاَهِمُ امَنْدُوْبَةٌ مَرْعِيَّةُ مَرْعِيَّةُ مَرْعِيَّةً مَرْعِيَّةً مَرْعِيَّةً مَا وَمُنوْهَبُ 100 - وَفَاعِلْ تَسصَدُّقًا وَآخِدُهُ

أَرْكَانُهَا أَرْبَعَةً مَسرُويَّهُ وَمُوْهَبٌ لَهُ وَلَهْظُ يُطْلَبُ وَصِيْعَةً وَمَا بِهِ تَسصَدُّقُهُ

ذكر الناظم بأن الهبة والصدقة كليهما مندوبة، قال في [الشرح الصغير]: «والهبة من التبرعات المندوبة كالصدقة، لما فيها من المحبّة وتأليف القلوب وهذا إن صحَّ القصد» (٣)، «فمن قصد بهبته التحبب إلى الناس، وتقوية الروابط، التي قال الله في شأنها: ﴿إِنَّنَا ٱلْمُوّمِنُونَ إِخُونًا ﴾ (٤) وقصد أمر النبي الله فإنه يثاب على هبته بقدر نيته (٥).

وذَّكر أركان كلّ من الهبة والصدقة وهي على التوالي:

أ - أَرْكَانُ الهِبَة في المذهب المالكي:

١ - الوَاهِبُ:

وهو من يَتبرع بالهبة، ويُشترط فيه أن يكون أهلاً للتبرُّع، فمن كان له حقُّ التصرف والتبرُّع جاز له أن يهبَ ما يملك من ذات موهوبة وقفاً أو صدقة، ومن لا يملكها لا تصعُّ منه قال صاحب [بلغة السالك]: «فهبة

⁽١) أخرجه الإمام أحمد وابن حبان والحاكم وصححه.

⁽٢) أخرجه البخاري ومسلم وابن ماجه وأحمد.

⁽٣) [الشرح الصغير]، ج٣٩/٢٣٩.

⁽٤) الحجرات: ١٠.

⁽٥) [الفقه على المذاهب الأربعة].

الفضولي أو صدقته باطلة، بخلاف بيعه فإنه صحيح، وإن كان غير لازم فيجوز للمُشتري التصرُّف في المبيع قبل إمضاء المالك البيع»(۱)، وقال (ابن رشد) بأنه تجوز هبة الواهب إذا كان مالكاً للموهوب صحيح الملك، في حالة الصحة وإطلاق اليدِ(۲)، واشترطوا في الواهب أن لا يكون محجوراً عليه لسفهه أو صغره، وأن لا يكون مديناً بدين يستغرق ماله وهبته، وتصح عليه لسفهه أو صغره، وأن لا يكون مجنوناً أو سكراناً ولا الهبة من المدين إذا أمضاها رب الدين، وأن لا يكون مجنوناً أو سكراناً ولا مرتداً، إذ مفارق الدين لا تصح أعماله، وأن لا تكون زوجة فيما زاد عن شك مالها، فلها أن تهب ما دون الثلث، وزوجها يمضي ما فوق ذلك إن أراد، ويشترط في الواهب أيضاً أن لا يكون مريضاً مرض الموت فهي موقوفة على إذن الوارث فيما زاد عن الثلث (۱).

٢ ـ مُؤهَت:

ويقال موهوب ويُقصد به المال الذي يهبه الواهب للموهوب له، وشرطه أن يكون مملوكا للواهب، وقال (الشافعي) ما جاز أن يُباع يجوز أن يُوهب، وما لا يصحُّ قبضه لا تصحُّ هبته كالدَّين والرَّهن (3)، فإذا وهب الشخص ملك غيره لم تنعقد الهبة بخلاف البيع فإنه موقوف على إمضاء المالك، فإذا أمضاه صحّ وإذا رفضه لم يصّح.

٣ _ مَوْهُوْبٌ لَهُ:

وعبِّرَ عنه بقوله (موهوب له) وهو يقصد من يقبل الهبة، وشرطه أن يكون أهلاً لأن يملك ما وُهب له، وهي تصحُّ لمن كان مُستحقاً لها مؤهَّلاً لتملُّكها، فلا يكون الموهوب له حَربِيّاً، لأنه سيستعين بما يُوهب له على

⁽١) [بلغة السالك]، ج٢/٢٨٩.

⁽٢) انظر [بداية المجتهد]، ج٢٩٨/٢.

⁽٣) انظر [الفقه على المذاهب الأربعة]، ج٣/٢٩٦.

⁽٤) نفسه، ج٢/٨٩٨.

حرب الإسلام وأهله، ولا يكون ما يُوهب له مُصحفاً أو عبداً مُسلماً، فإذا كان من يُوهب له ذميّاً أو مُلحداً أو كافراً واتّفقوا على أن للإنسان أن يهب للغير كل ماله إذا كان أجنبيّاً عنه.

٤ _ الصَّنْغَةُ:

وهي ما عبَّر عنها الناظم بقوله (لفظ يطلب)، فهي تمليكٌ مُصاحبٌ للصيغة، وظاهر المذهب أن صيغتها إيجاب وقبول، وجازَ تأخير الإيجاب على القبول والقبول على الإيجاب كما قال (القرافي) وهو صريح نَقل (ابن عرفة) ونصّ عليه (ابن عتاب)(۱)، والصيغة عموماً هي ما دل على التمليك من لفظ أو قول، فمن اشترى لابنته حلياً فلبسته في حياته أو ساعة من ذهب لولده لم يجز للورثة أن ينازعوه فيه.

ويشترط صريح اللفظ كوهبت كذا أو أعطيته لفلان أو ما يقوم مقامها كالمعاطاة، وبعدها ذكر مقابل أركان الهبة وأركان الصدقة وهي بنفس الترتيب والشروط على النحو التالي:

١ - المتصدّقُ: وهو الذي يعطي الصدقة تفضلاً وتطلباً لرضى الله سبحانه وتعالى.

٢ ـ المُتصدَّقُ به: وهو المال أو المتاع أو غيره مّما يقدم صدقة.

٣ ـ المتصدّقُ عَليهِ: وهو القابض للصدقة الذي يصّح أن تعطي له حفظاً لحاله ومساعدة له على مواجهة الحياة ومشاكلها ومصاريفها.

٤ - الصيغة: وهى اللفظ الذي به تصح الصدقة.

ولذلك لخَّصها في قوله من [الألفية]:

وَفَساعِلُ تَسَسَدُّقًا وَآخِذُهُ وَصِينَغَةٌ وَمَسابِهِ تَسَدُّفُهُ

⁽١) [بلغة السالك]، ج٢/٢٩٠.

وكان التقديم للصيغة في عجز البيت بغاية المُراعاة للوزن، والمالكية يقولون إنّه يجوز أن يوهب الدين لمن عليه الدين ولغيره، فإذا وهب لمن عليه الدين كان ذلك إبراء لذمته منه، وقد ربطها البعض بقبول من عليه الدين، ولم يرها البعض كذلك لأن هبة الدين إسقاط لا نقل للملكية فلا تحتاج إلى قبول(١٠).

40٧ - وَتَبْعُلُ الهِبَهُ قَبْلَ حَوْذِهَا 40٨ - يِالْمَوْتِ أَوْ تَرَاكُمِ اللَّهُونِ 40٨ - يِالْمَوْتِ أَوْ تَرَاكُمِ اللَّهُونِ 40٩ - إِذَا يَكُونُ بِالْمَمَاتِ اتَّصَلاَ 41٠ - وَجَازَ لِلاَّبِ اعْتِصَارُ مَا وَهَبْ 41٠ - وَلَمْ يَجُزْ فِي الصَّدَقَاتِ الاغْتِصَارُ

إِذَا طَرَا السَمَانِعُ قَبْلَ دَفْعِهَا أَوْ مَسرَضِ يَسمُنَعُ أَوْ جُسنُونِ أَوْ لَمْ يَكُنْ تَسْلِيْمُهَا قَدْ حَصَلاَ مِسنْ وَلَدِ لِسُسلْبِهِ دُوْنَ سَبَبْ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُشْتَرَطًا قَبْلَ الإقْرَادُ

ذكر الناظم أن الحيازة شرطٌ في الهبة، ولذلك يُجبر الواهب على تمكين الموهوب من الشيء الموهوب، قال صاحب [بلغة السالك]: «لأن الهبة تملُّك بالقبول على المشهور، فله طلبها منه حيث امتنع ولو عند المحاكم ليجبره على تمكين الموهوب له منها، قال (ابن عبدالسلام): القبول والحيازة معتبران إلا أن القبول ركنٌ والحيازة شرط كذا في الأصل» (٢)، غير أن الهبة أحياناً تبطل ولكن قبل أن تتمّ الحيازة، وهو ما عبر عنه (ابن رشد) بالقبض، وقد أشار إلى الخلاف الحاصل في هذه المسألة (٣)، وظاهر مذهب مالك في هذه المسألة، أن الهبة تنعقد بالقبول، فإذا تمّ القبول والإيجاب أجبر على القبض كالبيع تماماً بتمام، فإذا فرضنا أن الموهوب له لم يبادر إلى طلب القبض، بل تأتّى فيه حتّى أفلس الواهب، أو مرض بَطلت الهبة، فالقبض عند مالك من شروط تمام الهبة لا من شروط صحّتها، ولذلك فإن فالقبض عند مالك من شروط تمام الهبة لا من شروط صحّتها، ولذلك فإن الواهب إذا باع الهبة وعلم ذلك الموهوب له، فإنّه إذا توانى في الطلب لم

⁽١) [الفقه على المذاهب الأربعة]، ج٣٠٢/٣.

⁽٢) [بلغة السالك]، ج٢/٢٩٠.

⁽٣) انظر [بداية المجتهد]، ج٢/٣٠٠.

يكن له إلا الثمن، وإن لم يَتوان وقام بالمُطالبة في الفور كان له الموهوب(١).

وهو يُفصِّل في النظم الأحوال التي تُبطل الهبة، من ذلك أن يموت الواهب قبل حيازة الموهوب له للهبة أو قبضها، أو مرض أو طرأ له جنون أفقده وعيه وتمييزه، أو أحاطت الديون بالواهب.

قال (الدردير) في [الشرح الصغير]: «وإن مات الواهب قبل إيصالها للموهوب له، إن استصحبها أي: الواهب معه في سفر أو أرسلها له فإنها تبطل وتُرجع ميراثاً إذا مات الواهب قبل إيصالها له كان الموهوب له معنياً أم لا (٢).

وبسبب بطلان الهبة في حالة موت الواهب، أن المال ينتقل لغيره وذلك قبل الحيازة، أما إذا وقعت الحيازة فهي مانعة للبطلان.

وقد أكّد الناظم على أن الهبة تبطل في حالة المرض أو الجنون أو الإفلاس بتراكم الديون، والحال أن تسليمها للموهوب له يتمّ لو كان المرض أو الجنون مُتصلاً بالموت، ما لم يشهد على هبتها، وهناك مسائل كثيرة مفترضة في هذا الباب يُنظر لها في الشروح (٣)، وقد سئل الشيخ (محمد عليش) عن رجل وهب لابن ابنه الصغير في حياة ابنه جميع ماله واستمر الواهب حائز المال، وعن امرأة وهبت حتّى ماتت هل تبطل الهبتان؟ فأجاب رحمه الله: بأن الهبة باطلة في الصورتين بسبب موت الواهب في الأولى، والواهبة في الصورة الثانية قبل أن تتم الحيازة عنهما، واستدل بما في المجموع من حيازة الهبة جبراً، وأنه يُبطلها المانع (٤). كما سئل عن هبة المريض وصدقته وسائر تبرُّعاته هل تحتاج إلى حيازة قبل موته، كتبرعات الصحيح؟ فأجاب: بأنها لا تحتاج لحيازة عنه قبل موته لأنّها كالوصية في الصحيح؟ فأجاب: بأنها لا تحتاج لحيازة عنه قبل موته لأنّها كالوصية في

⁽۱) نفسه، ج۲/۳۰۰.

⁽٢) [الشرح الصغير]، ج٣٤٠/٣.

⁽٣) انظر [بلغة السالك]، ج٢/٢٠ ـ ٢٩١.

⁽٤) الشيخ محمد عليش، [فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب مالك]، ج٢٧٣/٢.

الخروج من الثلث، واستدل بقول (البناني) بأن المريض تبرعاته نافذة من الثلث مطلقاً كوصاياه، قال (الشيخ عليش): «ولأن الحوز في مرض المتبرع غير معتبر فهو كعدمه فلا معنى لاشتراطه، وأيضا ذكروا في حجر المرض أن تبرعات المريض توقف إن لم يُؤمن ماله فإن مات نفذت من ثلث ماله يوم التنفيذ فهذا صريح في عدم اشتراطه فيها»(١).

أما الرجوع في الهبة، فالأصل إذا كانت للأجنبي، عدم جواز الرجوع فيها، فيها إذا لم يكن هناك اشتراط، فإن كان هناك اشتراط فله الرجوع فيها، للحديث الوارد عن النبي على قال فيما يرويه (ابن عمر) و(ابن عباس): «لا يحلُّ لِرَجُلِ أَنْ يُعْطِي عَطِيّة، أو يَهَبَ هِبَةً ثُمَّ يَرْجِعُ فِينِهَا إلا الوَالِدُ فِينَمَا يُعْطِي وَلَدَهُ، وَمَثَلُ الذِي يَرْجِعُ فِي عَطِيّتِهِ أو هِبَتِهِ كَالكُلْبِ يَأْكُلُ فَإِذَا شَبَعَ قَاءَ ثُمَّ عَادَ فِيهِ (٢٠). وقد ورد جواز أن يعتصر الوالد ما قدمه من هبة لولده ويأخذ إن أراد بنيَّته تملُّكه مرة أخرى، ولا عبرة بكونِ الولد صغيراً أو كبيراً، غنياً أو فقيراً، ذكراً كان أو أنثى، قال صاحب [سراج السالك]: «وكذلك الأمُّ فإن لها أن تعتصر ما وهبته لولدها صغيراً أو كبيراً».

وقال الشيخ (محمد بشار) في نظمه المشروح في [سراج السالك]: واعْتصَرَ الأبُ مِنْ الوُلْدِ العَطَا مَا لَـمْ يُدَايَـنْ أو يَـهَبُهُ أو يَـطَا(٤)

فالأب كما ورد في البيت له حق الرجوع في هبته التي وهبها لولده، سواء كان ذكراً أو أنثى صغيراً أو كبيراً، غنياً أو فقيراً، وذلك بعد قبضها من الولد، للحديث: «لا يحل لأحد أن يهب هبة ثم يعود فيها إلا الوالد»(٥)، واستثنى شارحه ما ورد في البيت من عدم جواز الاعتصار من الأب إذا عامله الناس أي: الموهوب له، من أجل الهبة وترتبت عليه ديون

⁽١) الشيخ محمد عليش، [فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب مالك]، ج٢٨٧/٢.

⁽٢) حديث حسن صحيح أخرجه أصحاب السنن الأربعة.

⁽٣) [سراج السالك]، ج١٩١/٢.

^{` (}٤) نفسه، ج١٩١/٢.

⁽٥) رواه البخاري والنسائي وابن ماجه وأحمد، انظر [المعجم المفهرس]، ج١/٣٤٠.

جرّاء ذلك، فليس للوالد أن يعتصر ما وهبه له: وكذلك الحال إذا تملّك الولد الهبة ثم وهبها لمن يستحقها كزوجة أو ولد أو غيرهما لفوات الاعتصار، وكذلك لا اعتصار من الوالد إذا وهبه جارية فوطأها وحمَلت منه لكونها ستصير أمُّ ولد وهو ما يفضي إلى حرِّيتها، ويدخل في الدين الذي يمنع الاعتصار الصداق المسمَّى للزوجة بعد حصول الهبة من أحد الوالدين، إذا كان الناس لم يزوجوه إلا لأجلها(۱).

وفي فتاوى (عليش) سؤال عن رجل تبرَّع لأولاد ابنه بجزء من دراه ولم تزل تحت يده، ورجع في تبرُّعه والحالة هذه، فهل له الرجوع? فأجابه (الشيخ عليش) رحمه الله بأن الجدَّ لا يجوز له الرجوع فيما تبرع به لأحفاده، ولو استمر تحت يده كما أفاد السؤال، لأن الهبة والصدقة يَملكها الموهوب له بمجرد الإيجاب، وهو القول المفيد بالهبة أو الهدية أو الصدقة، والاعتصار يكون من الأب للابن وكذلك للأم بشروط (٢).

وحاصل الفتوى في مذهب (مالك) أن الأمَّ لها أن تعتصر إذا وهبت صغيراً ذا أب وأولى الكبير، إلا إذا يُتِّمَ الصغير أي صار بلا أب فليس لها الاعتصار، وذلك إذا حصل اليُتم بعد الهبة، لأن يُتمه مُفوِّت للاعتصار وهو المشهور في المذهب خلافاً للَّخمي (٣)، وقد أفتى الشيخ (محمد شارف) من سأله عن اعتصار الأب ما وهب لولده، فأجاب بما أسلفناه من الجواز، ما لم يفت الوقت وذلك بتصرف الولد بالهبة في سداد الدين أو قدمه كمهر، وأمّا إذا كان ما دفعه على وجه الصدقة فلا يجوز له اعتصاره، لقوله الله العائد في هبته كالعائد في قيئه (١٠)، وفي [مختصر خليل]: "إلاّ فيما أريد ولم ينكح أو يداين لها أو يطأ ثيباً أو بمرض (٥٠).

⁽۱) نفسه، ج۱۹۱/۲.

⁽٢) [فتح العلى المالك في الفترى على مذهب مالك] ج٢٧٩/٢.

⁽٣) [الشرح الصغير]، ج٣/٤٤٨.

⁽٤) أخرجه البخاري ومسلم.

⁽٥) [مختصر الشيخ خليل]، ص ٢٨٩ ـ ٢٩٠ نقلاً عن [فتاوى الشيخ محمد شارف]، ص ٢٣٤.

وظاهر قول (محمد بشار) في منظومته [ترغيب المريد السالك على أسهل المسالك]: أن من أهدى الأجنبي منه، وقصده أن يجازيه به برفقة أو جوار مما يعهد من المرافق الدنيوية أو ليهدي إليه شيئاً من المتمولات، وصرح بشرطه ذلك صريحاً، ولم ينله منه ما أراد مما كان يأمله من الموهوب له الموهوب له، فله أن يُطالب بردِّ ما وهبه أو يدفع قيمة الشيء الموهوب له إذا طالبه بالعوض، وحصل في الهبة تلف أو ضياع أو تغيير أو عيب، فإن كانت الهبة قائمة بذاتها سليمة فالأولى ردُّها، وفي هذا يقول:

وَمَنْ يَكُنْ لأَجْنَبِي أَهْدَى وَارْجِعْ عَلَى غَيْرِ ذَوِي الأَرْحَامِ وَارْجِعْ عَلَى غَيْرِ ذَوِي الأَرْحَامِ وَالقَوْلُ لِلْوَاهِبِ مَعَ حَلْفٍ بَدَا قال الناظم:

إِمَّسا يُسؤَدِّي قِسيْسمَسةً أَوْ رَدَّا وَغَسِيْسرَ ذِي السَفَاقَسةِ وَالأَيْستَسام إِنْ لسم يَكُنْ عُرفٌ بِنِصِدٌ شَهِدَا^(۱)

> ٩٦٧ - وَكَرِهُ وا تَمَلُّكُ الِلصَّدَقَهُ ٩٦٧ - بِهِ بَهِ أَوْ الشَّرَا أَوْ الرُّكُ وبُ ٩٦٤ - وَكَرِهُ وا هِ بَهَ بَعْضِ الوَلَدِ ٩٦٥ - وَإِنْ تَكُنْ فِي مَرَضٍ فَبَاطِلَهُ ٩٦٧ - وَقَدْ أَتَى فِي السَّنَّةِ الْمَرْوِيَّهُ

بِغَيْدِ إِرْثٍ قَدْ طَدَا وَاتَّفَقَا أَوْ أَكُلِهِ الغَلَّةَ بَعْدَ أَنْ تَطِيبْ فِي صِحَّةٍ دُوْنَ سِوَاهُ فَاقْتَدِ إِذَا أَتَسَى بِسَمَوْتِهِ مُسَتَّمِسِلاً رَاعُوا الإِلَة فِي عَطَا النَّريَّة

وأمَّا اعتصار الصدقة مما أريد به ثواب الآخرة، فلا اعتصار فيه، وكذلك الهبة إذا أريد بها الآخرة، لأنَّها صارت كالصدقة آنذاك، ما لم يشترط الاعتصار فإنه يمكَّن منه (٢).

والفقهاء يُؤكدون على أنّه يكره لمن تصدق بشيء على أحد رجاء الشواب في آخرته أن يعود ليملك ما تصدق به شراءاً، ويُكره أيضاً الانتفاع بمنافع ما تصدق به ك: ركوبه أو استعماله في حرث أو سقي أو

⁽١) انظر [السراج السالك]، ج١٩١/٢.

⁽٢) [الشرح الصغير]، ج١/٣٤٥.

غيره، والكراهة هنا على خلاف بين فقهاء المالكية، فاللخمي وابن عبدالسلام والتوضيح قالوا بأنّها كراهة تنزيه، وقال الباجي وجماعة غيره وهو ما ارتضاه ابن عرفة أنها كراهة تحريم، باستثناء ما إذا أُرجع للمتصدّق به عن طريق الإرث، فهو أمر قهري لا حيلة له فيه، فيجوز له أخذه وتملّكه والانتفاع به (۱۱)، قال صاحب [الرسالة]: «ولا يرجع الرجل في صدقته، ولا تُرجع إليه إلا بالميراث ولا بأس أن يشرب من الرجل في صدقته، ولا يشترى ما تصدق به، والموهوب للعوض إما أثاب القيمة أو رد الهبة» (۱۷).

ودليل عدم جواز الانتفاع بما تصدق به بعد ذلك، ما رواه مالك عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: «من وهب ليصلة رحم أو على جهة صدقة، فإنه لا يرجع فيها، ومن وهب هبة يَرى أنه إنما أراد الثواب بها فهو على هِبته يرجع فيها إذا لم يرضَ منها»(٣).

ولذلك قال الناظم:

وَكَرِهُ وَا تَسَمُّكُ كَا لِلصَّدَقَة لِعَيْدٍ إِذْ ثُو قَدْ طَرَا وَاتَّفَقَا

إذ جمهور العلماء على أن من تصدَّق على ولده فمات الابن بعد حيازته لتلك الصدقة، فإنَّها تدخل في الميراث، والوالد يأخذ نصيبه منها كسائر الورثة ولو كان متصدِّقاً بها سلفاً، ودليل ذلك ما أورده (ابن رشد) في مرسلات مالك، أن رجلاً من الخزرج بالمدينة المنورة تصدَّق على والديه بصدقة فهلكا، فورث ابنهما النَّخل الذي تركاه وهو في الأصل صدقة لمن ورثه عنهما، فلما سُئل النبي على قال: ﴿قَدْ أُجِرْتَ وَصَدَقَتُكَ خُذْهَا لِمِيْرَاثِكِ ﴿ وَرُوي أن امرأة أتت النبي الله فقالت كنت قد تصدَّقت على بِمِيْرَاثِكِ ﴿ وَرُوي أن امرأة أتت النبي الله فقالت كنت قد تصدَّقت على

⁽١) انظر [سراج السالك]، ج٢/١٩١.

 ⁽۲) الآبي الأزهري ـ [الشمر الداني في تقريب المعاني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني]،
 ص.: ٥٥٤.

⁽٣) انظر ابن رشد [بداية المجتهد]، ج٢/٣٠٣.

⁽٤) نفسه، ج۲/۲۰ ـ ۲۰۴.

أمي بولِيدة، وأنها ماتت فتركت تلك الوليدة فقال على: «وَجَبَ أَجْرُكِ وَرُجِعَتْ إِلَيْكِ بِالمِيزَاثِ»(١).

وعليه فإن المردُّ في الحكم في هذه المسألة المطروحة في الأبيات الآنفة، أن الهبة تملكها إذا كانت بنيَّة الأجر، أو كانت صدقة يُراد بها وجه الله، وذلك بأي نوع من أنواع التملُّك أو الانتفاع فلا يقبلها هبة له ممن أعطاه إيَّاها ولا يملكها بشراء أو ينتفع بها بركوب، ولا يأكل الغلة إذا كان تصدق بها غير ناضجة، ونضجت عند المُتصدَّق عليه.

ثم شرع يتكلم على هبة بعض الولد دون سواه، وهي مسألة عمَّت بها البلوى وخاصة في زماننا هذا، قال صاحب [الرسالة]: "يُكره أن يهب لبعض ولده ماله كله، وأما الشيء منه فذلك سائغ" (٢)، قال شارحه بأن الأصل الكراهة، وهي كراهة تنزيه على المشهور، بحيث يقوم بهبة ماله كله أو جلّه لولده، ويمضي إذا لم يقم بمعارضته أولاده الآخرون، فيمنعونه من ذلك ولهم ردُّه إن جارَ في عطيته.

والمالكية وغيرهم من الجمهور يستحبُّون للأب أن يسوي بين أولاده الذكران والإناث، فيما يعطيه لهم، لقوله الله السَوُوا بَيْنَ أولادِكُم فِي العَطِيّةِ، وَلَو كُنْتُ مُؤْثِراً لآثَرْتُ النِّسَاءَ عَلَى الرِّجَالِ»(٣)، وروى البخاري وغيره: «اتَّقُوا اللهَ وَاعْدِلُوا بَيْنَ أولادِكُم»(٤).

وقد أصدرت (لجنة الفتوى بالأزهر) جواباً عن سؤال مَفاده: هل يجوز التمييز بين الورثة؟ فكان الجواب:

أولاً: يجب على الوالدين التَّسوية بين الأولاد في العطيَّة والهدايا

⁽١) رواه أبو داود عن عبدالله بن بريدة عن أبيه انظر [بداية المجتهد]، ج٢٠٤/٣.

⁽٢) [الفواكه الدواني]، ص: ٥٥٥.

⁽٣) رواه الطبراني في الأوسط عن ابن عباس.

⁽٤) رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي ومالك في [الموطأ].

والإنفاق ما استطاعا إلى ذلك سبيلاً، ولا يجوز الخروج عن هذا الأصل إلا لمبرر يأتي، عملاً بالأحاديث الآمرة بالتسوية.

ثانياً: إذا أنفق أحد الوالدين على أحد الأولاد نفقة ذات قيمة، بأن زوَّجه ودفع له مهر الزوجة، أو أنفق على تعليمه بما أوصله إلى وظيفة ذات غناء، أو جهَّز إحدى بناته، كان عليه أن يُعوض سائر ولده الآخرين بمقدار ما أنفقه على ولده الأول.

ثالثاً: يجوز تفضيل بعض الأولاد على بعض لمُبرر شرعي، ومن المبرِّرات الشرعية العاهات المانعة من التكسُّب كالزمانة والعمى المانع والشلل وكذلك العجز عن التكسب والاشتغال بالعلم الديني»(١).

والمنطلق في هذا الباب أن جمهور الفقهاء قالُوا بكراهية تفضيل الرجل بعض ولده على بعض في الهبة، أو في هبته جميع ماله للبعض دون البعض الآخر، وقال (مالك) بجواز التفضيل ـ كما أسلفنا ـ ولكنه لم يجوِّز هبة الممال للبعض دون سواهم، والأحاديث التي استند عليها الفقهاء في هذا المضمار مردُّها إلى رواية (النعمان بن بشير) وهو حديث متفق على صحته مع اختلاف في ألفاظه ذلك أن أباه بشيراً أتى رسول الله في فقال: النِّي مَذَا عُلاماً كَانَ لِي، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ في: أَكُلَ وَلَدِكَ نحلت مغلقاً، قَالَ: لا، قَالَ رسولُ اللهِ في: فَارْتَجِعْهُ، (٢)، قال الشيخ (محمد شارف): «وقد انعقد الإجماع على أنّ للرجل أن يهب في صحته جميع ماله شارف): «وقد انعقد الإجماع على أنّ للرجل أن يهب في صحته جميع ماله للأجانب فهو للولد أحرى، واحتجوا بحديث عائشة رضي الله عنها أنّ أباها قد نحلها جذاذ عشرين وسقاً من ماله بالغابة، فلما حضرته الوفاة قال لها: والله يا بنيتي ما من النّاس أحد أحب إليّ غنى منك، ولا أعزّ عليّ فقراً بعدي منك، وإنيّ نحلتك جذاذ عشرين وسقاً، فلو كنت جذذته كان لك، بعدي منك، وإنيّ نحلتك جذاذ عشرين وسقاً، فلو كنت جذذته كان لك، بانما هو اليوم مال وارث، (٣).

⁽١) انظر [مجلة الأزهر]، عدد ٣ السنة ١٤، وكذلك الزحيلي: [موسوعة الفقه الإسلامي وأدلته]، (الهامش) ج٣٦/٥.

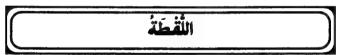
⁽٢) حديث صحيح متفق عليه.

⁽٣) [فتاوى الشيخ أحمد حماني]، ص ٢٣٣.

وذكر أنهم حملوا حديث (النعمان) على الندب، وعلى ذلك منع مالك هبة الرجل جميع ماله لبعض ولده دون بعض، ودليله قول النبي للبشير والد (النعمان بن بشير): (ارتجعه)، وفي الرواية الثانية: (هذا زور) وعلى ذلك فهو موجب للنهي الأكيد⁽¹⁾، ومن هنا فقد قال الجمهور ومالك: الارتجاع يقتضي ببطلان الهبة، ورأى مالك أن هذا الحديث وغيره يُفيد النَّهي عَن أن يهب الرجل جميع ماله لواحد من ولده دون سواه، لذلك فإن الإمام مالكاً حمل النهي على النَّدب وخصَّصه، وأما أهل الظاهر فقد أخذوا بظاهر الحديث وقالوا بتحريم التفضيل في الهبة (٢).

ثم شرع يتكلَّم عن الهبة في المرض ويقصد به المرض الميؤوس منه وهو المُفضي إلى الموت المحقَّق، فقال بأن الهبة في المرض باطلة إذا كان المرض مُتَّصلاً بالموت ولم يكن من بعده شفاء، والأصل في هذا ما ورد في [الرسالة]: «ومن وهب هبة فلم يَحزها الموهوب له حتَّى مرض الواهب أو أفلس، فليس له حينئذ قبضها، ولو مات الموهوب له كان لورثته القيام فيها» (۳).

وقد ختم الناظم المقطوعة في هذا الباب مؤكّداً على سُنّيةِ التسوية بين الأولاد في الهبة مُشيراً للحديث: «اتَقُوا اللهَ وَاعْدِلُوا بَيْنَ أَبْنَائِكُم»(٤) فيقول: وَقَدْ أَتَى فِي السُّنَّةِ المَرْوِيَّةُ رَاعُوا الإِلَهَ فِي عَطَا الدريَّةُ ﴿ وَاعْدِا الإِلَهَ فِي عَطَا الدريَّةُ ﴾



٩٧٧ - إِذَا وَجَدْتَ لُفُطَةً مَرْمِيَّهُ أَوْ حَسيَ وَانْسا تَساهَ فِسي بَسرِيَّهُ

⁽۱) نفسه، ص ۲۳۳.

⁽٢) [بداية المجتهد]، ج٢/٩٩/.

⁽٣) [الثمر الداني]، ص: ٥٥٦.

⁽٤) رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي ومالك في [الموطأ].

٩٦٨ - فَعَرِّفَنْ بِهِ وُجُوبًا لِلْسَّنَةُ
 ٩٦٩ - مُركِّزاً عَلَى مَنظَانٌ طَلَبِهُ
 ٩٧٠ - تَفْعَلُهَا اليَوْمَيْنِ وَالثَّلاثَةُ
 ٩٧٠ - مُعَمِّمًا فِي وَصْفِهَا تَعْمِيْمَا
 ٩٧٢ - مُعَرِّدًا نَوْعَ الوكاءِ وَالعِفَاصْ
 ٩٧٣ - مُحَدِّداً نَوْعَ الوكاءِ وَالعِفَاصْ

كَفَسُرَةٍ دَقِيدَة مُعَيَّكَ مُوكَّلاً إِنْ غِبْتَ مَنْ يُوقَقُ بِهُ مُوكَّلاً إِنْ غِبْتَ مَنْ يُوقَقُ بِهُ وَلَنَّ يِهِ وَتَرْتَجِي النَّفُ فُرَانَ وَالإِغَاقَهُ حَتَّى تُتَمِّمُ عَامَهَا تَتُوينَمَا حَتَّى تُتَمِّمُ عَامَهَا تَتُوينَمَا مَثَلَمَا أَتَى مُشْتَهَراً فِي النُّرُفِ مِثَالًا لَهُ مَنَاصُ فَمَا لَهُ مَنَاصُ فَمَا لَهُ مَنَاصُ

شرع الناظم يتكلم خلال هذه الأبيات عن اللقطة، وهي ظاهرة كثيرة الطروء والوقوع في كل زمان ومكان، وقد حدَّد الفقهاء أحكامها بدقَّة حتَّى لا تضيع حقوق الناس بضياع حوائجهم، ولو سمَّى الناظم الباب [اللقطة واللقيط] لكان أحسن لأنَّه أتى في الأخير على اللقيط من البشر الذي له أحكامه الخاصة به، والتي فصَّلها (الزحيلي) بهذا العنوان الجامع في [موسوعته الفقهية] (۱).

واللقطة من الفعل لَقَط، ويعني أخذ الشيء من الأرض، ويُقال التقط الشيء بمعنى لَقطه واللقاطة ما التُقط من مال ضائع، ويقولون اللقطة واللقطة مرة بتسكين القاف وأُخرى بفتحها، قاله (الليث) وبه جزم (الخليل)، قال في [القاموس الفقهي]: «وأما بفتح القاف فهو اللاقط، قال (الأزهري): هذا الذي قاله هو القياس، ولكنَّ الذي سُمع من العرب، أجمع عليه أهل اللغة والحديث هو بالفتح، (٢)، وقال (الدردير) في [الشرح الصغير]: «والقياس لغة أن (فُعَلَة) بضم الفاء وفتح العين، يُستعمل في الفاعل الذي يقع منه الفعل كثيراً كضُحَكة وهُمَزة ولُمَزة لكثير الضحك والهمز واللمز، وأن ما يلتقط بفتح القاف يُسمى لقُطة بسكونها، (٣).

وهي شرعاً كما في [مختصر خليل]: مالٌ معصوم عُرض للضياع وإن

⁽۱) انظر [موسوعة الفقه الإسلامي وأدلته]، ج٥/ص٧٦٤ وما بعدها.

⁽٢) [القاموس الفقهي]، ص: ٣٣٢.

⁽٣) [الشرح الصغير]، ج٣/٣٥٠.

كلباً وفرساً وحماراً (۱) ممّا وُجد ضائعاً من المال على إطلاقه بغامر أو عامر، ويُستثنى منه السَّرقة فما كان في عهدة صاحبه وحفظه ولو حكماً هو لقطة، إذ ما سُرق ليس لقطة كمن ترك شيئاً في مكان ليرجع إليه، وكمن ترك بستانه وثمره معلقاً في شجره ونخله أو حبه في سنبله، وقول (خليل): وإن كلباً وفرساً وحماراً، أي: وإن كان المال المعصوم كلباً مأذوناً فيه، وأمّا ما لم يُؤذن فيه فليس بمال، والفرس والحمار الممتلك مال يمكن أن يضيع ويُلتقط، قال (الدردير): «لئلا يتوهم أنه كضالة الإبل لا يُلتقط» (٢)، وحكم اللقطة في المذهب أن من وجدها يُعرف بها وجوباً مدَّة سنة كاملة، وهو قول الناظم:

يُعَرِّفَنْ بِهِ وُجُوبًا لِلسَّنَة كَفَتْرَةٍ دَقِيْقَةٍ مُعَيَّنَهُ

وهو نفس ما نصَّ عليه ابن أبي زيد القيرواني في [الرسالة] حين قال: «ومن وجد لقطة فليعرِّفها سنة بموضع يرجو التعريفَ بها»^(٣).

وهذا ما أيَّده الحديث المروي عن زيد بن خالد الجهني قال: «سأل رجل رسول الله عن اللقطة، فقال: عرِّفها سَنَة» (٤) وقال أيضاً: «الا تَحِلُ اللقطةُ فَمَنْ التَقَطَ شَيْئاً فَلْيُعْرَّفُ بِهِ سَنَةً» (٥).

هذا وقد استثنى الفقهاء لقطة الحجِّ، فقد أجمع الفقهاء على عدم جواز التقاطها للنَّهي الوارد عن النبي ﷺ فقد روى (عبدالرحمان بن عثمان) قال: (نهى رسول الله ﷺ عن لقطة الحج)(٢).

والمقصود بتعريف اللقطة عند الفقهاء المناداة عليها، أو الإعلان عنها

⁽١) [جواهر الإكليل في شرح مختصر خليل]، ج٢١٧/٢.

⁽٢) [الشرح الصغير]، ج٣/٣٥٠.

⁽٣) [الثمر الداني]، ص: ٥٦٤.

⁽٤) الحديث رواه البخاري ومسلم.

⁽٥) أخرجه البزار في مسنده والدارقطني في سننه عن أبي هريرة.

٦) رواه مسلم وأحمد في مسنده.

حيث وجدها، ومن باب أولى في الأماكن التي يرتجي أن يصادف فيها صاحبها، مما سمَّاه الناظم [مظان الطلب]، ويكون ذلك عادة في الأسواق، أو المقاهي أو وسائل الإشهار، والواجب على اللاقط كما نص الحديث الآنف، أن يعرِّف بها على سبيل الوجوب، وهو رأي الجمهور.

وأما الشيء الحقير مما هو دون ربع الدينار، الذي تُقطع به يدُ السارق ففيه خلاف، المشهور فيه عند المالكية التعريف به زمناً يَظن أن فاقده يعرض عنه عادة، مما هو غالب في كل بيئة، أما التافه جداً كالتمرة والكسرة والخرقة مما لا قيمة له، فالاتفاق على إباحة أخذها، إذ لم يُنكر النبي على واجد التمرة حين أكلها، بل قال له: لو لم تأتها لأتتك، وفي حديث أنه رأى تمرة فقال: «لَولا أَنْنِي أَخَافُ أَنْ تَكُونُ مِنَ الصَّدَقَةِ لأَكْلتُهَا» (۱)، غير أن التعريف يكون في الأسواق، وأماكن التجمعات، وعلى أبواب المساجد، ولكنّها لا تطلب ولا تعرف داخل المسجد، لحديث النبي على قال: «مَنْ سَمِعَ رَجُلاً يَنشُدُ ضَالَةً فِي المَسْجِدِ، فَلْيَقُلْ: لا رَدّهَا اللهُ إِلَيْهِ، فَإِنَّ المَسْاجِدَ لَمْ تُبْنَ لِهَذَا» (۲).

قال علماء المذهب المالكي: إن الملتقط إذا أنفق على اللقطة شيئاً من عنده فيخيّر صاحبها بين أن يسلم اللقطة للملتقط مقابل نفقته، أو يفتديها بتقديم المال الذي أنفقهُ الملتقط(٣).

والمطلوب في التعريف مدَّة السنة أن يتجدد كل ثلاثة أو أربعة أيام أو كل أسبوع على أكثر تقدير، مع جواز تكليف من يقوم بالمهمة بدل الملتقط شريطة أن يكون مَوثوقاً فيه، على أن تعمَّم في وصفها تعميماً، ولا تصفها بدقة مَخافة أن يأخذها أحد الطَّامعين أو المحتاجين، بل تقول: يا من له شيء ضائع، قال الفقهاء ولك أن تستأجر من يعرِّف بها من وقت لآخر بأجرة المثل، إذا كنت مُنشغلاً أو لا تجد الجرأة والشجاعة الأدبية لمثل هذه

⁽١) رواه البخاري ومسلم عن أنس.

⁽۲) رواه مسلم وأبو داود عن أبي هريرة.

⁽٣) انظر [موسوعة الفقه الإسلامي وأدلته]، ج٥/٨٧٨.

المهمّة، قال (الصاوي): «ومحلَّ وجوب التعريف بها سنة أن تكون اللقطة مما له بال، وهو ما فوق الدلو والدينار»^(۱)، فإن ظهر صاحبها وأتى بالوصف المنطبق عليها، مما هو معروف في العادة مألوف في العرف العام للمجتمع، فلا مناص من تقديمها له بمعنى أنه إذا تعرَّف عليها غيباً، وجاء بالأدلَّة القاطعة التي لا شُبهة فيها، وأثبت مِلكيته لها بقرائنَ ظاهرة فلا مندوحة من تسليمها له، قال صاحب [الرسالة]: «وإذا عرف طالبها العفاص والوكاء أخذها»^(۲)، قال (الشيخ محمد بشار):

وَوَاصِسفُ السِيفَساصِ وَالسِوكساءِ وَالسَعَسدُّ يُسعُسطَاهَسا بِسلا إِيْسلاءِ^(٣)

و(العفاص) في العربية، هو الوعاء الذي تُوضع فيه النقود للحفظ مهماً كان كِيساً أو خرقة أو منديلاً، و(الوكاء) هو الخيط الذي يُربط به الوعاء المصنوع من القطن أو الصوف أو الجلد، وأما وصفه العد المنصوص عليه في [سراج السالك] أي: عدد قِطع الذهب أو الفضة، أو عدد الأوراق المالية، مما هو مسكوك كالفلوس والنقود وما إليها(٤).

ومعنى [يعطاها بلا إيلاء] أي: إذا عُرف وكاءها وعفاصها أو علم وصفها وعددها وترتيبها، إن اقتضى الأمر ذلك، فإنَّها تُعطى له من غير حاجة إلى الإيلاء وهو حَلف اليمين، ولذلك قال (خليل): «ورد بمعرفة مشدود فيه وبه وعده بلا يمينا(٥).

ثم يقول الناظم:

لَهُ الخِيَارُ بَيْنَ أَنْ يَحْبِسَهَا أَوْ يُحْبِسَهَا أَوْ يُحْبِسَهَا إِلَى الفَقَيْرِ جَازَا

٩٧٤ - فَإِنْ لَمْ يَأْتِ أَحَدُ يَطْلُبُهَا ٩٧٥ - مُنْتَظِراً مَنْ يَدَّعِى الحِيَازَةُ

⁽١) [سراج السالك]، ج١٩٢/٢.

⁽٢) [الثمر الداني]، ص: ٥٦٥.

⁽٣) [سراج السالك] ج١٩٣/٢.

⁽٤) نفسه ج۱۹۳/۲.

⁽٥) [جواهر الإكليل في شرح مختصر خليل]، ج٢١٧/٢.

٩٧٩ - صَدَقَةً عَنْ نَفْسِهِ أَوْ رَبِّهَا ٩٧٧ - فَإِنْ بَدَا صَاحِبُهَا بَعْدَ غِيَابْ ٩٧٨ - وَإِنْ أَتَى آخَرُ بَعْدَ قَبْضِهَا ٩٧٨ - فَلْيَحْلِفَا إِنْ وَاحِدٌ مَا وَصَفَا ٩٨٠ - وَإِنْ يَجِدْ مُسَافِرٌ عَبْرَ الفَلاَهُ ٩٨٠ - فَإِنْ يَجِدْ مُسَافِرٌ عَبْرَ الفَلاَهُ ٩٨٠ - فَمَا نَرَى فِي أَخْذِهَا مِنْ نَصِّ

أَوْ يَتَمَتَّعُ إِنْ يَشَا بِحِلْكِهَا فَحِشْلُهَا يَضْمَنُهُ بِلاَ ارْتِيَابُ وَقَدَّمَ السُحُجَّةَ دَوْنَ دَحْظِهَا وَلْيَفْسِمَا اللَّفْظَةَ بِالمُنَاصَفَهُ مَجْمُوعَةً مِنْ إِسِلٍ بِلاَ رُعَاهُ إِنْ أَمِنَتُ مِنْ سَبُعٍ وَلِحَّ

لقد اختلف الفقهاء في حكم اللقطة بعد أن تتم مدَّة التعريف بها وهي السنّة القمرية، فإن لم يظهر لها مالك ولم يعرف لها صاحب، فالخلاف في حكم اللقطة آنئذ فهي تتأرجح بين رأيين: رأي أجاز تملكها للفقير دون الغني، ورأي يجيز تملكها على الإطلاق دون نظر إلى مسألة الفقر والغنى، فالجمهور من الفقهاء على الرأي الثاني أي: جواز التملك مطلقاً، وتكون كسائر أمواله، وهو المروي عن عمر وابن مسعود وعائشة وابن عمر وهو مسنود بحديث زيد بن خالد الذي يُجيز استنفاقها أو قوله: [هي كسبيل مالك](١).

والقول المشهور عند المالكية أن للملتقط أن ينوي تملكها، أي: أن يجدد قصد التملك لعدم الإيجاب من الغير (٢). وعليه فإذا لم يأت أحد يطلبها فهو مخيَّرٌ بين أن يحبسها منتظراً من يدّعي الحيازة أو يتصدق بها على الفقراء جازت، ناوياً صدقتها عن نفسه أو عن ربِّها، أو يتملكها إذا شاء ذلك، قال (خليل) في [المختصر]: «وله حبسها أو التصدق أو التملك» (٣).

وهذا النص هو ذاته ما نص عليه صاحب [الرسالة] حين قال: «فإن تمَّت سنة ولم يأت أحد، فإن شاء حبّسها، وإن شاء تصدق بها وضمنها

⁽١) [موسوعة الفقه الإسلامي وأدلته]، ج٥/٧٨٢.

⁽٢) انظر [المصدر نفسه]، ج٥/٧٨٧.

⁽٣) [جواهر الإكليل في شرح مختصر خليل]، ج٢١٨/٢.

لربِّها إن جاء، وإن انتفع بها ضَمنها (١)، وقد نصَّ الناظم على هذا المعنى بقوله:

فَإِنْ بَدَا صَاحِبُهَا بَعْدَ غِيَابٌ فَمِثْلُهَا يَضْمَنُهُ بِلاَ ارْتِيَابُ وفي حالة التصدق بها ولو على ربّها، أو نيّة التملك لها، فإنه ضامن لها إذا ظهر صاحبها كما أسلفنا.

وأما إذا نوى أخذها وتملّكها قبل السنة، فهو ضامن لها، ويردّها إلى موضعها فهو ضامن لردها للموضع الذي التُقطت منه وأولى لغيره بعد أخذها للحفظ والتعريف سواء ردَّها بعد مدة بعيدة أو قريبة، وهو ما ذكره (ابن رشد)، وقال (الدردير) إن ردها بقرب فلا ضمان، وقال غيره الردُّ بقرب فيه تأو يلان (۲).

وهناك ثلاث صور ذكرها صاحب [بلغة السالك] إحداها أن يراها مطروحة، فينوي أخذها على سبيل التملك ثم يتركها دون أن يأخذها، والصورة الثانية أن يراها فينوي تملكها وأخذها ولكنها تلفت، والصورة الثالثة أن يأخذها بنيَّة التعريف بها دون نيَّة تملكها، لكنَّه ينوي التملك قبل تمام السنة،: قال صاحب [بلغة السالك]: «ففي الصورة الأولى لا ضمان عليه لأن نيَّة الاغتيال وحدها لا تُعتبر، وفي الثانية الضمان قطعا لمصاحبة فعله لنيَّته، وفي الثالثة لا ضمان عليه عند ابن عبدالسلام نظراً لأن نيَّة الاغتيال مجرَّدة عن مُصاحبة فعله، وقال غيره بالضمان»(٣)، قال الشيخ (محمد بشار) في منظومته:

إِنْ تَلَفَتْ مِنْ غَيْرِ تَحْرِيْكٍ فَلا ضَمَانَ فِي حَوْلٍ، وَلا فِيْمَا تَلا وَكُلُّ مَا يَفْسُدُ كُلُهُ واضْمَنِ لِرَبِّهِ مِنْ مِثْلِهِ أو تَسَمَنِ (3)

⁽١) [الثمر الداني]، ص: ٥٦٤.

⁽٢) [الشرح الصغير]، ج٣/٣٥٣.

⁽٣) [بلغة السالك]، ج٢/٣٠٠ ـ ٣٠١.

⁽٤) [سراج السالك]، ج١٩٣/٢.

أما إذا سلمت اللقطة لمن ثبت أنه عرف وكاءها وعفاصها وعدَّها واستلمها دون حلف يمين، ثم ظهر بعد ذلك من يدَّعي معرفتها ومِلكيتها فإن كان واحد ما وصفا وانطبق وصف الأول على وصف الثاني، وحار الملتقط لمن تُعطى؟ فالحلُّ أن ينظر في من يكون وصفه أدق وأشمل وأعم، فإنه أولى بها ممن عَرف شيئاً وغابت عنه أشياء.

لذلك أورد صاحب [الشرح الصغير] في شرح ما ورد في [مختصر خليل] الذي يقول: «وإن وصف ثان وصف أول ولم يَبنُ بها حَلفًا وقُسمت»(١)، تعليقاً نصه: «وإن وصف شخص ثان وصف شخص أول ولم ينفصل الأول بها انفصالاً يُمكن معه إشاعةُ الخبر، حلفا وقُسمت بينهما، وأما لو انفصل انفصالاً يمكن معه إشاعة الخبرِ اختصَّ بها الأول»(٢)، وهو معنى قول الناظم:

وَإِنْ أَتَى آخَرُ بَعْدَ قَبْضِهَا وَقَدَّمَ الحُجَّةَ دُوْنَ دَحْضهَا فَلْيَحْلِفَا إِنْ وَاحِدٌ مَا وَصَفَا وَلْيَقْسِمَا اللَّقْطَةَ بِالمُنَاصَفَة.

وأما لقطة الأنعام من الشاء والبقر والعنز والإبل فلها حكمها الخاص، فالقاعدة أن الضّال من الأغنام والبقر كانت الضالة شاة أو عنزاً، والضّالة من الغنم والبقر بقراً أو جاموساً، إذا وجدت بفلاة لا عمارة فيها، أو بعمران ولكن لا يَدرى ملكها، فلا يجوز أخذها إذا لم يَخش عليها من الهلاك أو التّلف أو السّبع، فإن حصل الخوف من ضرر مُحقق يَلحقها جاز للملتقط أخذها، وأكلها، ولا يضمنها لربّها، فإن حملها حيّة أو منبوحة إلى مكان الأمان فهو ضامن لربّها، وعليه أُجرة الحمل، هذا عن ضالة الغنم أو البقر، أما ضالة الإبل فلا يجوز التقاطها مُطلقاً، سواء كانت في عمران أو فلاة.

وحجَّة من قال بأكل الشَّاة في المكان القفر، قوله ﷺ في الشاة:

⁽١) [جواهر الإكليل في شرح مختصر خليل]، ج١١٧/٢.

⁽۲) [الشرح الصغير]، ج٣/ ٣٥٠ ـ ٣٥١.

دِهِيَ لَكَ أُو لَأَخِيْكَ أُو لِلْذُنْبِ (١)، وبه قال (مالك)، فرجح عدم الضمان، قال (محمد بشار):

مَا ضَلَّ مِنْ أَغْنَامٍ أَو مِنْ بَقَرِ لا يُؤخَذَنْ إِلا لِحَوْفِ النَّصْرَدِ

وهو المعنى الموجود في رسالة (ابن أبي زيد) إذ يقول: «ولا يأخذ الرجل ضالة الإبل من الصحراء، وله أخذ الشاة وأكلها، إن كانت بفيفاء لا عمارة فيها»(٢).

والحكم في ضالة الإبل في الصحراء أنها لا تُؤخذ، لأن المُعتاد أن الإبل تعرف مواطنها، وتعيش في الصحراء دون حاجة إلى راع يرعاها، فلو فتح الباب في هذا المجال للالتقاط لجار الطامعون على إبل الناس فاستأصلوها، وهي معدودة بالآلاف في أصقاع الصحراء الشاسعة، قال شارح الرسالة]: «ولا يلحق بضالة الإبل الخيل والحمير بل هي داخلة في اللقطة فلو وجدها أخذها»(٣)، وفي هذا المضمار يقول (خليل): «وشاة بفيفاء كبقر بمحل خوف وإلا تُركت كإبل وإن أُخذت عرفت ثم تركت بمحلها»(٤).

والظاهر أن الإبل تترك في صحرائها وجوباً وجدها في صحراء أو عمران، سواء خاف عليها أم لم يخف عليها، وقيل: إن خِيف عليها أُخذت وعرفت أو بيعت ووُقف ثمنها لصاحبها (٥٠).

ثم يشرع الناظم في الكلام عن أحكام اللقيط فيقول:

٩٨٢ - وَإِنْ تَحِدْ طِفْلاً بِغَيْرِ غَايَهُ فَلَ شُطُهُ فَرْضٌ عَلَى الحِفَايَهُ
 ٩٨٣ - إِنْ لَمْ يُخَفْ عَلَيْهِ أَوْ تَعَيَّنَا بِأَنْ يُرَبَّى مُسْلِمًا وَيُحْضَنَا بِأَنْ يُرَبَّى مُسْلِمًا وَيُحْضَنَا بِأَنْ يُرَبَّى مُسْلِمًا وَيُحْضَنَا بِأَنْ يُرَبَّى مُسْلِمًا وَيُحْضَنَا بِعَايَةِ الحَسْبِ لَدَى الذُّكْرَانِ وَتُكْفَلُ الأَنْنَى إِلَى الإحْصَانِ ١٨٤ - لِغَايَةِ الحَسْبِ لَدَى الذُّكْرَانِ

⁽١) انظر [موسوعة الفقه الإسلامي وأدلته]، ج٥/٧٧.

⁽٢) [الثمر الداني]، ص: ٥٦٥.

⁽٣) [المرجع نفسه]، ص: ٥٦٥.

⁽٤) [جواهر الإكليل في شرح مختصر خليل]، ج٢١٩/٢.

⁽٥) [الشرح الصغير]، ج٣/٢٥٤.

تُسمِّي العرب اللقيط كل وليد يُوجد مُلقى على قارعة الطريق لا يُدرى له أب أو لا يُدرى أبواه بالأحرى، وعند البعض اللقيط اسم لحي مولود طرحه أهله خوفاً من الفقر، أو فراراً من تُهمة الزِّنى (١)، وفي القرآن يَذكر في قصة موسى عليه السلام هذا اللفظ في قوله: ﴿ الْمَالَّمُ عَالًا فَرَعُونَ لَهُمْ عَدُوا وَحَرَ الله الله في قوله: ﴿ اللقه في آلله في قوله: ﴿ اللقه في آلله لله لاسلامي وأدلته] إذ يقول: «اللقيط لغةً: هو ما يُلقط أي: يُرفع من الأرض، وعُرفاً: هو الطفل المفقود المطروح على الأرض عادةً، خوفاً من مسؤولية إعالته، أو فراراً من تهمة الريبة أو الزِّنا فلا يُعرف أبوه ولا أمه أو لسبب آخر (۱۳)، والتقاط الولد من حيث الحُكم - كما نصَّ الناظم - فرض كفاية إذا لم يُخف عليه هلاك، كأن وُجد في فلاة أو غابة أو طريق سريع أو قرب بئر أو بحر ولكنه في حضن من يكفله أو قرب من يُنقذه، لذلك كان الأمر عند المالكية على الكفاية، فإن تيقَّن الضرر وثبتَ الهلاك فهو فرض عين واللقيط كاللقطة أمانة في يدِ المُلتقط، وعليه يتعيَّن عليه أن يُربِّيه مُسلماً، ويحضنه لغاية البُلوغ والقدرة على التكسُّب بالنسبة للذكر، وإلى غاية التحصين بحمل الأنثى إلى بيت زوجها بعد تزويجها.

قال (العلامة خليل): «ووَجبَ لَقط طفل نُبذ كفاية، وحضانته ونفقته إن لم يُعط من الفّيء إلا أن يملك أو يوجد معه أو مدفون تحته، إن كانت معه رُقعة (3)، ويعني بالكفاية إذا وجده جماعة بمضيعة أو كان المكان مطروقاً للناس، فإن وجده واحد دون سواه تعينت عليه اللقطة والحضانة وتَجب النفقة على المُلتقط، ولا يرجح بها عليه إلا أن يُعطى من بيت المال، وهو ما عبر عنه خليل بالفيء، فإن أعطي منه أو كان له مال من هبة أو وُجد معه موضوعاً أو مدفوناً إذا وجدت وثيقة تُثبت أن هذا المال لهذا الطفل، لم يُطالب الملتقط بالإنفاق من ماله الخاص، بل ينفق عليه من

⁽١) انظر [القاموس الفقهي]، ص: ٣٣٢.

⁽٢) القصص: ٨.

⁽٣) [موسوعة الفقه الإسلامي وأدلته]، ج٥/٧٦٤.

⁽٤) [جواهر الإكليل في شرح مختصر خليل]، ج٢١٩/٢.

المال المخصص له من بيت المال، أو من ماله الخاص الموهوب له أو الذي وُجد معه ببيِّنة تُثبت ملكيته له (١).

والمعتمد في الفقه المالكي، أن لابن الزِّنى أحكام خاصة فهو لا يُقدم للإمامة، ولا يرث أبَاه لأنه لا أبَ له، فإن وُجدت أمُّه ورثها سواءً بِالمُلاعنة أو بدونها.

ويُحكم للقيط بالحرية وولاؤه أي: ميراثه للمسلمين بِمعنى أن ماله يُرد إلى بيت مال المسلمين وهو الظاهر، قال الشيخ (محمد الصادق الشطّي) وهو يتكلم على موانع الميراث: «وسادسها الزّنا ومعناه أن ولد النزنا لا تَوارث بينه وبين أبيه المُتخلِّق من مائه، وأما أمَّه فترثه ويرثها، وتوأما الزّنا أخوان لأم كالمغتصبة، ولعلَّ الفرق بين اللّعان والزّنا حيث كان توأما اللعان شقيقين، وتوأما الزّنا أخوين لأمِّ، لأنَّ اللعان الفرش فيه صحيح حتَّى أن الزوج إذا استلحقهما لحقابه، بخلاف ولدي الزّنا»(٢).

والحاصل في مسألة اللقيط أنه يُحكم بإسلامه إن وجد في بلد المسلمين أو حيّ المسلمين ولو كانت بين بلاد الكفّار إن التقطه مسلم، فإن وُجد في قرية كلّها مشركون أو مسيحيون أو وثنيون حُكم بكفره، وإن التقطه مسلم تغليباً للدَّار وبهِ قال أبو الحسن، بينما غيره يَحكم بإسلامه تغليباً للاقطه (٣).

ومن المسائل المكملة لهذا الباب مما هو مهمّ، أنه لا يجوز أن يُرمى اللقيط بعد كفالته وأخذه، لأنه يَتعين على لاقطهِ حفظه، لأن فرض الكفاية يتعيّن بمجرد الشروع فيه قال صاحب [بلغة السالك]: «إلا أن يكون نيّته في أخذه رفعه لحاكم فرفعه ولم يقبله، والموضع مطروق للناس بحيث يعلم أن غيره يأخذه فله حينئذ، فإن لم يكن مطروقاً ورده، وتحقّق عدم أخذه حتّى

⁽١) انظر [الشرح الصغير]، ج٣/٥٥٥.

⁽٢) محمد الصادق الشطي [الغرة في شرح الدرة] ص: ١٣. وكذلك [الباب الفرائض]. ص: ٧٠.

⁽٣) انظر [بلغة السالك]، ج٣٠٣/٢.

مات اقتضي منه وإن شك فالديَّة»(١)، وهناك مسألة أخرى تتعلق بتسابق مجموعة من الناس على أخذ لقيط وُجد على قارعة الطريق، فإن تفاوتوا في الأمانة قُدِّم أكثرهم أمانة، وإن تساووا قُدِّم من وضعوا أيديهم جميعاً عليه في فور واحد، فالقرعة (٢)، وقد جمع الشيخ (محمد بشار) في منظومته [ترغيب المريد السالك على أسهل المسالك] كل أحكام هذا الموضوع في بيتين يقول فيهما:

وَالوَلَدُ المَنْبُوذُ حَثْمًا يُلْتَقَطُ وَحضْنُهُ حَقَّا عَلَيْكَ مُشْتَرَطُ إِنْ عَمْداً طُرِحْ (٣) إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلطِّفْلِ مَالٌ قَدْ وَضُحْ وَارْجَعْ عَلَى أَبِيْهِ إِنْ عَمْداً طُرِحْ (٣)

والإسلام لا يظلم النَّفس بما لم تكتسب، إذ كلُّ نفس بما كسبت رهينة، فاللقيط يعيش في المجتمع مسؤولاً عن أعماله، حرّاً في تصرفاته، تُحفظ له كرامته ولا عارَ عليه فيما صنَعه والداه، وحيث أنه مولود في بيئة إسلامية فإنه يَأخذ حُكمها ويَختار ما شاء من الألقاب، ولكافله الأجر الجزيل عند الله للحديث الشهير: «أَنَا وَكَافِلُ اليَتِيمِ كَهَاتَيْنِ»، وَأَشَارَ بأصْبَعَيْهِ السَّبَابَة وَالإِبْهَام (٥).

وقد أبطل الله التبني بعد حادثة (زينب بنت جحش) التي طلَّقها (زيد بن حارثه) الذي كان يُدعى زيد بن محمد، فأرجع الله الأمور إلى

⁽۱) نفسه، ج۲/٤٠٣.

⁽۲) نفسه، ج۲/۲۰۳.

⁽٣) [سراج السالك]، ج١٩٤/٢.

⁽٤) الأحزاب: ٥.

⁽٥) حديث رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وأورده مالك في [الموطأ] وكذلك الإمام أحمد، انظر [المعجم المفهرس لألفاظ الحديث]، ج٦/٤٤.

نصابها فقال: ﴿وَأُولُوا الأَرْحَارِ بَعْنَهُمْ أَوْلَى بِبَعْنِ فِي كِتَبِ اللّهِ ﴿() مُحَمَّى لا تختلط الأنساب ولا تتداخل الحقوق ولا يُظلم أحد في نسب لا يستحقه أو لا يريد أن يُقاسمه إيَّاه مَن ليس بينه وبينه رابطة نسب حقيقية ، وقد أفتى الشيخ (أحمد حمَّاني) أحدَ السائلين الذين أعطوا اسمهم العائلي للمولود طمعاً منهم في إلحاق المكفول بنسبهم الصميم رغم ثُبوت عُقم الوالدين ، فقال: «أما تبنيكم الولدين اللذين أتيت بهما إلى الدار ، وأعطيتهما اسمكم ، فمثل هذا التبني باطل ، ولا يستحق به الولد المُتبنى إرثكم ، الأن الله سبحانه وتعالى يقول: ﴿وَمَا جَعَلَ أَدْعِياءَكُمْ أَنْنَاءَكُمْ ﴾ ويقول: ﴿أَدْعُوهُمْ الأَمْ شَاعَة أَنْكَ تَشهد على نفسك بأنَّك عقيم ، فكيف تنسب إلى نفسك ولدين لم تلده ما "().



⁽١) الأنفال: ٧٥ والأحزاب: ٦.

⁽٢) الشيخ حماني أحمد [فتاوى الشيخ أحمد حماني]، ج٢٣٦/٣.

خناتِمَة

يقول الناظم في خاتمة الألفية وهي نهاية ما فصله في الأبواب والفصول السابقة من المتضمن في الأشعار ممّا هو مرتب حسب المباحث الفقهية الهامة التي احتوتها هذه المنظومة:

444 - وَقَدْ نَظَمْتُ هَذِهِ الأَرْجُوزَهُ الْمَارُ اللَّهِ الْأَرْجُوزَهُ اللَّهِ اللَّهُ اللْمُنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُنْ اللْمُنْ اللْمُنْ اللْمُلْمُ اللَّهُ اللْمُنَا اللْمُنْ اللَّهُ اللْمُنْ اللْمُلْمُ اللْ

مُرَجِّيًا فِي الدَّهْرِ أَنْ أَحُوذَا وَرَحْمَةً وَجَنَّةً وَمَعْفِيرَهُ أَنْ يَسَدُّعُو اللهَ لِيمَنْ نَظَمَهَا وَلُسطُ فِيهِ بِيهِ إِذَا مَساعَفَ رَا مُسْتَأْنِسٌ بِالاقْتِدَا وَالاتِّبَاعُ فَسكَمْ أَفَاضَ أَنْعُمَا وَأَوْلَى مَا يُرْتَجَى مِنْ نِعْمَةٍ وَعَطْفِ

ذكر الناظم أن الله مَنَّ عليه بيُسره وتوفيقه بنظم هذه الأرجوزة، وقد احتسبها عند الله أجراً ومثوبة، مُؤمِّلاً أن يحوز رضى مولاه في أُخراه، عَسى أن يتجاوز عن ذنبه، ويَعفو عمَّا بدر منه، تأسِّياً بالصالحين من المؤمنين، الذين ﴿ يَنَا نَوْمًا نَنَقَلَبُ فِيهِ ٱلْقُلُوبُ وَٱلْأَبْصَارُ ﴾ (١)، إنه يرجو رحمة ربِّه ويأمل أن يفوز بالجنَّة والغفران، والحظوة عند الله والرضوان.

⁽١) النور: ٣٧.

كما أنّه يأمل أن يَعُمَّ نفع هذه المنظومة، وتكون صدقة جارية على الممدى يَحتسبها بعد مماته، لقوله على: "إِذَا مَاتَ ابْنُ آدَمَ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلا مِنْ قَلاثٍ: صَدَقَةٍ جَارِيَة، أو عِلْم يُنْتَفَعُ بِهِ، أو وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ" أَن الله مِنْ قَلاثٍ: صَدَقَةٍ جَارِيَة، أو عِلْم يُنْتَفَعُ بِهِ، أو وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ" أَن يرجو مِن كل مَن قرأ هذه الألفية المُتواضعة، أن يدعو الله لناظمها أن يمنحه الله عاقبة ميسرة، ويُلطف به في مآله الدنيوي، ومصيره الأخروي وأن يقيل عثرته، فإنّه كما ذكر في النظم ذو باع قصير، ولكنّه مُستأنس بالاقتداء بالسّلف الصالح، والاتّباع للمرشدين الهُداة، من علماء هذه الأمّة، الذين بالسّلف الصالح، والاتّباع للمرشدين الهُداة، من علماء هذه الأمّة، الذين رسّوا المذهب المالكي، ونَقلوا علوم النفع وفنون الفهم، إلى الأجيال المُتلاحقة، فأجادوا وأفادوا، وكانوا جديرين بالاتّباع لما قدّموا من إبداع، وما كانوا عليه من تُقى وصلاح، سَمَوا به إلى درجاتٍ من العلاء والرّقاء لا تُضاهى.

إنَّه لا يفتأ يحمد المولى بكُلِّيتِه في كلِّ طرفة ولمحة، على ما أولاه من خيرات، وما آتاه من أفضال، حمد الذلة والافتقار، بما لا يُضاهي نعمه، ولا يكافئ مزيده، تأسيّاً بسيِّدنا سليمان الذي قال لمولاه: ﴿رَبِّ وَمَلَى وَلِاعَتَ وَلَا أَعْمَلُ مَسَلِحًا رَضَنهُ وَوَلِي وَلِاعَتَ وَلَن أَعْمَل مَسَلِحًا رَضَنهُ وَلَاعِي إِرَّحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الْعَبْلِحِينَ ﴾ (٢)، وهمو موقن بأن نِعم الله أمداد سخيَّة، وعطاءات مُنهمرة، تعكسها سوانحُ اللطف، وبوادر العطف، مما لا يُحصر ولا يكتب، ولا يعدُّ ولا يحسب، قال تعالى: ﴿وَإِن تَمُدُوا نِمْتَ اللهِ لَا تَعْمُوهَا إِنَ اللهُ وَاللهُ الرَّعِي اللهُ اللهُ عَمْدُوها إِن تَمُدُوا نِعْمَتُ اللهُ عَنْ اللهُ عَمْدُوها الشّاء السّاكر، فهو موصولُ الرجاء بالرحمات، ممتدُّ الآمال في عن استيفاء الشكر، فهو موصولُ الرجاء بالرحمات، ممتدُّ الآمال في عفو الله الذي لا يخيب راجيه، فتوجه إلى مولاه بهذه الأبيات الرقيقة التي عفو الله الذي لا يخيب راجيه، فتوجه إلى مولاه بهذه الأبيات الرقيقة التي تعبَّر عن تعلَّق به ورجاء فيه لا ينقطع، إذ يقول على منوال أحد الصالحين الذين انفتحت بصائرهم وحسن ظنهم في ربّهم:

⁽١) رواه مسلم عن أبي هريرة.

⁽٢) النمل: ١٩.

⁽٣) إبراهيم: ٣٤.

مَدَدْتُ كَفَّ الرَّجَا وَالنَّاسُ قَدْ رَقَدُوا أَقُولُ يَا أَمَلِي فِي كُلِّ نَاثِبَةٍ أَشْكُوا إِلَيْكَ أُمُوراً أَنْتَ تَعْلَمُهَا وَقَدْ مَدَدْتُ يَدِي بِالضَّرِّ مُفْتَقِراً فَلا تَرُدَّنَ هَا يَا رَبِّ خَالِبَةً

ثم يقول الناظم بعد ذلك:

99٧ - ثُمَّ الصَّلاةُ بِالتَّوَالِي وَالمَدَهُ المُعْطَفَى وَآلِهِ 99٧ - عَلَى النَّبِيِّ المُعْطَفَى وَآلِهِ 99٤ - التَّابِعِيْنَ نَهْجَهُ المُسطَّرَا 99٤ - من لَخَصُوا التَّفْصِيلَ وَالتَّطُويْلاَ 19٤ - مِنَ المُتُونِ النَّافِعَاتِ الرَّائِجَهُ 94٧ - لِلنَّفْعِ أَوْ [مَنْظُوْمَةِ ابْنِ عَاشِرِ] 94٧ - لِلنَّفْعِ أَوْ [مَنْظُوْمَةِ ابْنِ عَاشِرِ] 94٨ - فَقَدْ أَفَادُوا بِالبَيَانِ الأُمَّةُ عُرْبَا 94٨ - يَحُبُّهِمْ يَا صَاحِ نِلْتُ تُحرْبَا 194 - يَحُبُّهِمْ يَا صَاحِ نِلْتُ تُحرْبَا 94٨ - وَهَذِهِ بِنَظْمِهَا أَلْفِيتَهُ الْفِيتَةُ وَالْمَالِيَةِ الْمُلْعَالَى النَّهُ الْفِيتَةُ وَالْمَالِيَةِ الْمُلْعَالِيَةُ الْمُنْهُا الْمُلْعِيَةُ الْمُلْعِيَةُ الْمُلْعِيْةُ الْمُلْعِيْةُ الْمُلْعِيَةُ الْمُلْعَالِيَةِ الْمُلْعِيْةُ الْمُلْعِيَةُ الْمُلْعِيْةُ الْمُطْعِيْةُ الْمُلْعِيْةُ الْمُعْلِيْةُ الْمُعْلِيْةُ الْمُلْعِيْةُ الْمُصْلِيْةُ الْمُلْعِيْةُ الْمُعْلِيْةُ الْمُلْعِلَمُ الْمُلْعِلَةُ الْمُلْعِيْةُ الْمُلْعِلَةُ الْمُلْعِلَةُ الْمُعْمِلِيْقِيْمُ الْمُلْعِيْهُ الْمُعْلِيْةُ الْمُلْعُمُ الْمُلْعِيْمُ الْمُعْلِيْقِيْهُ الْمُلْعِلِيْهُ الْمُلْعُلِيْةُ الْمُلْعِلَةُ الْمُعْلِيْمُ الْمُلْعِلَةُ الْمُلْعُلِمُ الْمُلْعِلَةُ الْمُلْعِلَةُ الْمُلْعِلِيْهُ الْمُلْعِلَةُ الْمُلْعِلْمُ الْمُلْعِلَةُ الْمُلْعِلَةُ الْمُلْعِلَةُ الْمُلْعِلَةُ الْمُلْعِلْمُ الْمُلْعِلْمُ الْمُلْعِلْمُ الْمُلْعِلْمِ الْمُلْعِلْمُ الْمُلْعِلْمُ الْمُلْعِلَةُ الْمُلْمُ الْمُلْعِلَةُ الْمُلْعِلَةُ الْمُلْمِلُولُولُولُولُولُولُولِيْلِمُ الْمُلْمُ الْمُلْعِلَةُ الْمُلْمُ الْمُلْعُلِمُ الْمُلْعِلْمُ الْمُلْعِلْمُ الْمُلْمُ الْمُلْمُ الْمُلْمُ الْمُلْمُ الْمُلْمُ الْمُلْمِ الْمُلْمِلِمُ الْمُلْمُ الْمُلْمُ الْمُلْمُ الْمُلْمُ الْمُلْمُ الْمُلْمُ الْمُلْمُ الْمُلْمُ الْمُلْمُ الْمُلْمِيْمُ الْمُلْمُ الْمُلْمُ الْمُلْمُ الْمُلْمِلُمُ الْمُلْمُ الْم

وَبِتُّ أَشْكُو إِلَى مَوْلايَ مَا أَجِدُ يَا مَنْ عَلَيْهِ لِكَشْفِ الضُّرِّ أَعْتَمِدُ مَا لِي عَلَى حَمْلِهَا صَبْرٌ وَلا جَلَدُ إِلَيْكَ يَا خَيْرَ مَنْ مُدَّتْ إِلَيْهِ يَدُ فَبَحْدُ جُوْدِكَ يُرْوِي كُلَّ مَنْ يَرِدُ

أنهى الناظم المنظومة بالصَّلاة المتوالية الموصولة بأمداد القبول والعطاء من الله الواحد الفرد الصمد، على النَّبي المصطفى الذي تعهَّد الله برعايته وتفضَّل بالصلاة والسلام عليه تكريماً له وتعظيماً وتوقيراً له وتفخيماً، إذ يقول في التّزيل: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَيْكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيُّ يَتَأَيُّا الَّذِينَ ءَامَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ (١٠).

ثم ثنى بالصلاة على آل بيت النبوة الأطهار، وعترته الأبرار، الذين حبهم دينٌ وتوقيرهم جزءٌ من توقير نبي هذه الأمة، الذي قال المولى على

⁽١) الأحزاب: ٥٦.

لسانه في محكم التَّنزيل: ﴿ فَلُ لَا آسَنُكُمُ عَلَيْهِ أَجَرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِي ٱلْقُرْبَيُ ﴾ (١)، وصدق القائل في هذا المعنى، وهو يشير إلى إدراج آل البيت في تشهد الصلاة والتسليم على النبي الله :

يَا آلَ بَيْتِ رَسُوْلِ اللهِ حُبُّكُم فَرْضٌ مِنَ اللهِ فِي القُوْآنِ أَنْزَلَهُ يَكُم مِنْ عَظِيْمِ الأَجْرِ أَنْكُم مَنْ لَمْ يُصَلِّ عَلَيْكُم لا صَلاةً لَهُ

ثم عرج على الصحابة وهم شهود الهداية، وعُدول الأمة، الذين اختارهم المولى لنشر الدِّين وتبليغ الرسالة، فكانوا مصابيح للقدوة ومعالم لليقين، قال تعالى: ﴿ تُحَمَّدُ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ اَشِدَاهُ عَلَى الكُمَّارِ رُحَّاهُ يَيْنَهُمْ لليقين، قال تعالى: ﴿ تُحَمَّدُ أَسُولُ اللَّهِ وَرَضِّوَنَا اللهِ عَلَى الكُمَّارِ رُحَّاهُ يَيْنَهُمْ تَرَبُهُمْ رُكُعًا سُجَدًا يَبْتَغُونَ فَضَلًا مِّنَ اللَّهِ وَرَضِّوَنَا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِنْ أَثْرِ السَّجُودِ ﴾ (٢).

والنَّبِي ﷺ لا يَفتأ يَذكرهم بخير، ويُوصي الأمة بحبهم والاقتداء بهم، في مثل قوله: «لا تَسُبُّوا أَصْحَابِي فَوَ الَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدِ ذَهَبًا مَا أَذْرَكَ مُدَّ أَحَدِهِم وَلا نصيفه»(٣).

ثم شرع يتكلم عن التَّابعين من علماء الدِّين وصلحاء الأمة، من أهل المكانة في الورع والتقوى الذين نهجوا نهج الصحابة واقتفوا خُطاهم وكانوا على آثارهم مُهتدين ممن شهد لهم العام والخاص بالمكانة والمقام، وعلى رأسهم أئمةُ المذاهب مالك وأبو حنيفة والشافعي وأحمد بن حنبل ومن واكبهم من علماء الحديث البارعين الأثبات، كالبخاري ومسلم وأصحاب السُنن والمسانيد، ومن لفَّ لفهم من أعلام التفسير وعلماء الأصول، وأرباب الفهم الرائق، والتأليف الشائق، في كل عصر سابق أو لاحق.

هؤلاء هم الذين أفاضوا في العلوم المُتنوعة، وألَّفوا في الفنون المتشعبة، ولم يتركوا باباً إلا طرقوه، ولا مجالاً إلا اقتحموه، مع ما عُرف

⁽۱) الشورى: ۲۳.

⁽٢) الفتح: ٢٩.

⁽٣) رواه مسلم عن أبي هريرة انظر ابن كثير [تفسير القرآن العظيم]، ج٦٥/٦٣.

عنهم من ثقة في النّقل ودقة في التأصيل وقدرة على التفسير والترجيح والتأويل، فقدَّموا للأمة فيضاً من التآليف الغزيرة المُفيدة، ونذروا أنفسهم لتأليف المطولات، وتلخيص المُفصلات، خدمة للعلم الشريف، وتوخِّياً لنفع الطلابِ في كل باب، وذكر بعض النماذج وإن لم تكن مستوعبة لكل ما أنجز وألف، لأنه بحر طامي الموج، لا يمكن حصره، ولا يتأتَّى في مثل هذه العجالة ذكره، من ذلك:

أ ـ منظومة أسهل المسالك:

منظومة الشيخ (محمد بشّار) المسمّاة [أسهل المسالك لنظم ترغيب المريد السالك على أسهل المسالك]: وهي أصلاً كما نصّ على ذلك الشيخ نفسه لسابق له، هو الشيخ إبراهيم السهائي نسبة إلى قرية (سَهَا) كان قد النّها نثرا فنظّمها الشيخ (محمد بشار)، وشرحها الشيخ (عثمان بن حسين بري الجعلي المالكي)، في مؤلّف شهير سمّاه [سراج السالك لشرح أسهل المسالك] وفي هذا يقول ناظمه:

وإن خير ما اعتنى وشمرا وقد رأيت حاويًا مُختَصَراً لله فَاضِلِ السَّهَائِي إِبْرَاهِيْمَا للله فَاضِلِ السَّهَائِي إِبْرَاهِيْمَا يُدْعَى بِتَرْغِيْبِ المُرِيْدِ السَّالِكِ فَرُمْتُهُ نَظْمًا رَجَا أَنْ يَحْصُلا وربسما قدمست أو أخرت سميته بأسهل المسالك

له الفتى ما فيه نفع للورى مُهَذَّبًا لِلمُبْتَدِي مُيَسَّرَا مُهَذَّبًا لِلمُبْتَدِي مُيَسَّرَا حَبَاهُ مَوْلاهُ الرِّضَا المُقِيْمَا فِي مَذْهَبِ الحَبْرِ الإمَامِ مَالِكِ فِي مَذْهَبِ الحَبْرِ الإمَامِ مَالِكِ لِلمُبْتَدِي نَفْعًا وَحِفْظًا يَسْهُلا أُو زدت أحكاماً بها تممت لنظم ترغيب المريد السالك(1)

ب ـ منظومة ابن رشد:

ونعني بها نظم مقدمة (ابن رشد)، وقد شرحها الشيخ العلامة (التتائي

⁽۱) انظر [سراج السالك] ج ۹/۱ ـ ۷.

المالكي) باستثناء باب الزكاة فقد تركه، لذلك طُبعت على هامش [الدرِّ الثمين والمورد المعين] للعلامة (محمد بن أحمد ميارة المالكي)، ووُضع شرح باب الزكاة من شرح الشيخ (المديوني) آخر الكتاب تَتمِيماً للفائدة ومطلعها:

قَالَ الفَقِيْرُ عَابِدُ الرَّحْمَنِ الحَمْدُ للهِ العَظِيْمِ الخَالِقِ الحَمْدُ للهِ العَظِيْمِ الخَالِقِ بِحَمْدِهِ جَالً عَلَى الآلاءِ

مِنْ بَعْدِ بِسْمِ اللهِ ذِي الإحْسَانِ البَادِئِ مِنْ غَيْرِ شَكْلٍ سَابِقِ بِحَمْدٍ مَنْ فِي الأرْضِ وَالسَّمَاءِ(١)

ج ـ منظومة ابن عاشر:

وصاحبها هو (أبو محمد عبدالواحد بن أحمد بن علي بن عاشر)، الأنصاري نسباً والأندلسي أصلاً والفاسي منشأ وداراً، وقد أخذ العلم على أعلام زمانه (كاللمطي) و(المري التلمساني) و(الشيخ القصار) و(ابن القاضي) و(الهوَّاري) و(ابن عزيز)، وقد نظَّم منظومته هاته المسمَّاة [بالمرشد المعين على الضروري من علوم الدين] ومطلعها:

يَقُولُ عَبْدُالوَاحِدِ بْنُ عَاشِرِ الحَمْدُ للهِ الذِي عَلَّمَنَا صَلَّى وَسَلَّمَ عَلَى مُحَمَّدِ وَبَعْدُ فَالعَوْنُ مِنَ اللهِ المَجِيْدُ فِي عَقْدِ الأَشْعَرِي وَفِقْهِ مَالِكُ

مُبْتَداً بِاسْمِ الإلَهِ القَادِرِ مِنَ العُلُومِ مَا بِهِ كَلَّفَنَا وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَالمُقْتَدِي فِي نَظْمِ أَبْيَاتٍ لِلأُمِّي تَفِيْدُ وَفِي طَرِبْقَةِ الجُنَيْدِ السَّالِكُ(٢)

وقد لاقت قُبولاً عند الأمة وأصبحت مرجعا مهمّاً للمبتدئين في الفقه وفيها يقول الشيخ (محمد بن أحمد العياشي) رحمه الله منوها بقدرها وقيمتها:

⁽۱) التتائي على هامش ميارة [شرح خطط السداد على نظم مقدمة ابن رشد]، ج١/١ وما بعدها.

⁽٢) ميارة: [الدر الثمين والمورد المعين شرح المرشد المعين على الضروري من علوم الدين لابن عاشر] ج٣/١.

عَلَيْكَ إِذَا رُمْتَ الهُدَى وَطَرِيْقَهُ بِحِفْظِ لِنَظْمِ كَالجُمَانِ فُصُوْلُهُ كَالَّجُمَانِ فُصُوْلُهُ كَأَنَّ المُعَاني تَحْتَ أَلْفَاظِهِ وَقَدْ وَكَيْفَ وَقَدْ أَبْدَاهُ فِكُر (ابنِ عَاشِرِ) تَضَلَّعَ مِنْ كُلِّ العُلُومِ فَمَا لَهُ تَضَلَّعَ مِنْ كُلِّ العُلُومِ فَمَا لَهُ

وَبِالدِّيْنِ لِلْمَوْلَى الكَرِيْمِ تُدِيْنُ وَمَا هُـو إِلا مُـرْشِـدٌ وَمُـعِـيْـنُ بَدَتْ سَلْسَبِيْلاً بِالرِّيَاضِ معينُ إِمَامُ الهُدَى لِلْمُشْكِلاتِ يُبِيْنُ شبيهٌ وَلا فِي المَعْلُوْمَاتِ قَرِيْنُ^(۱)

د - منظومة الإمام الرحبي:

وتسمَّى الرحبية نسبةً للإمام (أبي عبدالله محمد بن علي بن محمد بن حسين الرحبي المعروف بابن مُوفَّق الدين)، وسُمِّي الرحبي نسبةً إلى بلده رحبة، وهناك قرية لا تزال إلى الآن بالشام تُسمى رحبية، وقال (الجوهري) (بنور رحب) بطن من همدان، قال شارحها لعله نُسب إليها، وعدد أبيات الرحبية خمسة وسبعون ومائة بيت [١٧٥] وهي على بحر الرجز، ومطلعها:

أولُ مَا نَسْتَفْتِحُ المَقَالاً فَالْحَمْدُ للهِ عَلَى مَا أَنْعَمَا فَالْحَمْدُ للهِ عَلَى مَا أَنْعَمَا فَالْحَمْدُ للهِ عَلَى مَا أَنْعَمَا فُلَحَمَّا أُلُطَةً بَسِعْدُ وَالسَّلامُ مُحَمَّدٌ خَاتِمُ رُسُلٍ رَبِّهِ وَنَسْأَلُ اللهَ لَنَا الإَعَانَةُ عَنْ مَذْهَبِ الإَمَامِ زَيْدِ الفَرْضِي علما بأن العلم خير ما سعي علما بأن العلم خير ما سعي وأنّ هذا العلم مخصوص بما وأنّ هذا العلم مخصوص بما وأن هذا العلم مخصوص بما وأن ذيداً خص لا محاله وأن زيداً خص لا محاله

بِذِخْرِ حَـمْدِ رَبِّنَا تَعَالَى حَمْداً بِهِ يَجُلُو عَنِ القَلْبِ العَمَى عَلَى القَلْبِ العَمَى عَلَى نَبِي دِنْنَهُ الإِسْلامُ وَالِهِ مِسنْ بَسعْدِهِ وَصَحْبِهِ وَاللهِ مِسنْ الإِبَانَهُ فِيهُ مَا لَهُ العَبدُ دعي إذ كَـانَ ذَاكَ مِسنْ أَهَـمُ السعنسرُ فِيه وأولى ما له العبد دعي قد شاع فيه عند كل العلما قد شاع فيه عند كل العلما في الأرض حتى لا يكاد يوجد بما حباه خاتم الرساله

⁽۱) ميارة: الدر الثمين والمورد المعين شرح المرشد المعني على الضروري من علوم الدين لابن عاشر، ج٤/١.

من قوله في فضله منبها أفرضكم زيد وناهيك بها(١)

ولها شروح عديدة أهمها شرح الشيخ (سبط المارديني) بحاشية (العلامة البقري)، إذ أفاد فيها وأجاد، ويسَّر مباحثها بقدرة فائقة على الشرح والتَّمثيل وتقريب الفهم في المسائل المتداخلة والشائكة.

وفي آخر المنظومة تلخيص لقيمة هؤلاء الأعلام، فقد أشاد الناظم بدورهم في الإفادة والإبانة كما نوَّه بانتشار النفع بهم في كل الرُّبوع والأصقاع، وعبرَ الأزمنة المُتلاحقة فيما بعد عصورهم، مُذكراً بأنه بحبه إياهم نال قُرباً، والأثر صريحٌ في أن المرء مع مَن أحبَّ، لذلك قال ختاما: فَـقَـدْ أَفَادُوا بِالبَيانِ الأُمَّة وَانْتَشَرَ النَّفْعُ بِهِمْ وَعَمَّا بِحُبِّهِمْ يَا صَاح نِلْتُ قُرْبَا وَيُلْحَقُ المَرْءُ بِمَنْ أَحَبَّا بِحُبِّهِمْ يَا صَاح نِلْتُ قُرْبَا وَيُلْحَقُ المَرْءُ بِمَنْ أَحَبَّا

تم شرحها بحمد الله وتوفيقه يوم الجمعة ١٦ من ذي القعدة سنة الديّار، المدينة الأغواط العامرة، مع رجاء نفعها للناشئة في هذه الديّار، وفي كل الوطن العربي والإسلامي، والفوز بها بمغفرة الله وعفوه في دار القرار، والله الموفق لما فيه السداد والخير، وهو نعم المولى ونعم النصير.



⁽۱) محمد بن محمد بن سبط المارديني، [شرح الرحبية في الفرائض]، تحقيق كامل يوسف الحوت، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت ـ لبنان، ط٤، ١٤١٧، ص ٢٠ وما بعدها.

فهرس الآيات القرآنية

الصفحة	الآية	السورة	الأية
		سورة البقرة	
4.4	£ Y		﴿ زَمَا قُولُ ٱلرَّكُونَ ﴾
44	11.	لْتَوْمُوا لِانْتُسِيرُ ﴾	﴿ وَأَقِيمُوا الْعَكَلُوةَ وَمَاثُوا الزَّكُوةَ وَمَا
114	188		﴿ وَإِنَّهَا لَكَمِينَةً إِلَّا عَلَى لَلْمَنْهِوبِينَ ﴾
77TEV	104		﴿ إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرُونَ مِن شَعَابِرِ ٱللَّهِ ﴾
**	175	•	(证好) 对 3、 1 ()
448	144	مُ مِسْكِينٍ ﴾	﴿ وَعَلَ ٱلَّذِينَ يُطِيعُونَهُ فِذْيَةٌ طَعَا
717, 377	146		﴿ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلثَّهُرَ فَلْيَصُّمْهُ ﴾
444 .441	146	€,3	﴿ فَمَن كَانَ مِنكُمْ مَرِيعَنَا أَوْ عَلَنَ سَا
***	148	رَّهُ اللهُ	﴿ فَهُرُ رَمَعْسَانَ الَّذِي ۗ أُنْزِلَ فِيهِ اللَّهُ
41.	140	•	﴿ وَمَن حَسَانَ مَهِينَسًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ
444	140		﴿ وَلِنُ عَنِي مَا هَدَىٰكُمْ ﴾
***	140		﴿ وَلِتُحْمَيلُوا ٱلْمِدَّةَ ﴾
440	141		﴿وَأَنتُمْ مَلكِفُونَ فِي ٱلْسَنجِيرُ ﴾
44.1	141		﴿ وَلَا تُبْشِرُوهُ كَ وَأَنتُمْ عَلَكِمُونَ ﴾
440	144	الأَيْتُشُ﴾	﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَنَّ يَنْبَيِّنَ لَكُو الْغَيْطُ
EAE LEOV	144		﴿ مُنَ لِهَا شُ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِهَا شُ لَهُنَّ ﴾
040	144	بَعِلِيٌّ ﴾	﴿ لَا تَأْكُلُوا أَمُوالَكُم بَيْنَكُم بِإِ
401	140		﴿ وَلَا غَلِقُوا لِنُوسَكُمْ مَنَّى أَيْنَ ﴾
787	147		﴿ فَكَنَ وَمَنَ فِيهِ كَ لَكُمٌّ ﴾
107, 077	147	•	﴿ الْعَجُ أَشَهُمْ مُعْلُومَتُ ﴾
411	197		﴿ وَأَيْدُوا لَكُمَّ وَالْمُرَّةِ لِلَّهِ ﴾
777	147	ة المُثنيُّ♦	﴿ فَنَ تُنْكُمْ إِلَيْهُوْ إِلَى لَكُمْ فَا اسْتَيْسَرُ مِ

الآية	السورة	الآية	الصفحة
﴿ لَاإِذَا أَلَفْ تُدِينَ عَرَفَتِ	و فَاذْكُرُوا اللَّهُ عِندَ ﴾	147	TV1
﴿ فَإِذَا أَلَفْ تُدُ بِنْ عَرَفْتُ		144-144	401, 304
﴿ لَيْسَ عَلِيْكُمْ جُنَاحُ أَنْ تَبَدُّ		144	011
﴿ رَبِّنَا مَالِنَا فِي ٱلدُّنِيا حَسَنَةً		4.1	477
﴿ وَاذْكُرُوا اللَّهُ فِي أَبْنَامِ مَّمْدُودُ		***	7 87 , 7 84
﴿ وَمَن يَرْكُ وِدُ مِنْكُمْ عَنُ دِينِهِ ،		*1*	04
﴿ وَيَسْتَلُونَكَ عَنِ ٱلْمَجِيضِ قُلْ هُوَ ٱ		**	<i>۱۲</i> ، ۸۰
﴿ وَلَا نَنكِمُوا ۚ ٱلْشُشْرِكُمُونَ حَتَّى مُؤْمِرُ		771	240
﴿ وَلَا نَنكِمُوا ٱلنُّشْرِكُتُ مَثَّىٰ يُؤْمِرُ		771	273
﴿ رَلَا نَقْرَبُوهُنَّ حَقَّ يَتَّلَهُزُنَّ ﴾		***	٨٥
﴿ لِلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِن نِسَامِهِمْ تَرَبُّسُ أَرَّهِ	عَمَّةَ أَشُورُ فَان ﴾	***	£A 4
﴿ وَالْعُلَقْنَكُ بِثِرَيْمُونَ إِنَّا لَهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّل		YYA	243 , 247
﴿ ٱلنَّالَٰقُ مَرَّمَانًا فَإِمْسَاكًا مِمْرُعَنِ		7444	743, 773, 773
﴿ وَلَا يَمِلُ لَحُتُمْ أَن تَأْخُلُوا مِنَّا	المَانِيْنِيُّ مِنْ شَيَّا ﴾	774	204
﴿ وَإِن مُلَّقَهَا فَلَا غِيلَ لَهُ مِنْ بَعَدُ مَا		"V YT•	143 ATE 773
﴿ أَسِكُونُ بِمَهُدٍ ﴾	(120 6)	771	173
﴿ وَلَا عُمِيكُوْمُنَّ ضِرَازًا لِتَعْلَدُوا ﴾		74.1	AF3
﴿ فَلَا تَمْضُلُوهُنَّ أَن يَنكِمْنَ أَلْوَجَهُ		744	\$7\$
﴿ وَالْوَالِدَاتُ رُرْضِعْنَ أَوْلَاكُ فُنَّ حَوْلَيْنِ	ن كاملة ك	**************************************	0, 710, 710,
9,3 C = 3 G = 2, C = 4,3 5 7	\ %		•1Y
﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفِّزَنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَنَّ	کوری میدو در ادواما بهرهمین	377	••٣
﴿ وَلَا نَسْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاعِ -	the state of the s	740	773, 303
﴿ وَإِن طُلَّتُنُّوهُنَّ مِن فَهِلِ أَن تَسَهُ		140	177
وَحَقَّا عَلَى ٱلْمُشْمِينِينَ﴾	(03-	777	٤٧٤
﴿ رَمَيْنُومُنَّ عَلَى ٱلْثُوسِمِ قَدْرُهُ		. 747	£ V £
﴿ وَالْمُعَلِّقَاتِ مَنْعًا بِالْمَعْرِبِ ﴾		751	£ ¥ £
﴿ مَن ذَا ٱلَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا ﴿	مَنْ اللَّهُ مُعْلَمُهُ ﴾	750	٥٧٨
﴿ يَكَأَيُّهُا ٱلَّذِينَ مَامَنُوا أَنفِقُوا مِن		777	1475 047
﴿إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَيُعِمًّا إِ		**1	100
﴿ وَأَخَلُ اللَّهُ الْبَسْعَ وَحَرَّمُ ٱلْإِيْوَا ﴾	(4) 3	140	0 { { }
﴿ الَّذِيكَ يَأْكُلُونَ الرِّيوَا لَا يَمُّ	65.43	140	• 7 •
﴿ يَمْتُ أَنَّهُ الْإِيْوَا وَيُرْبِي الْمَنْدَةَ	6.25	777	•
وَيُعَانِّهُا الَّذِينَ عَامَنُوا التَّقُوا اللَّهِ	مورب که تکما یا تق می انتقاک	174-174	1 150, 750
المرابع الوائث مسو السوات	٠٠٠٠ ماري - چي ده		070,040
﴿ فَإِن لَّمْ تَنْعَلُوا فَأَذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ	6-4 200 31	YV4	77
﴿ وَإِن تُبْتُمُ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَتَوَ	\$ \tau \tau \tau \tau \tau \tau \tau \tau	141-141	776, 6Ve

الصفحة	الآية	السورة	الأية
770	7.1	4	﴿ وَاتَّنَّوا يَوْمَا تُرْجَمُونَ فِيهِ إِلَى أَا
011	YAY		﴿ وَأَشْهِدُوا إِذَا تَهَايَعْتُمْ ﴾
977	YAY	يَأْكَانِ مَنْنِ﴾	﴿ فَإِن لُّمْ يَكُونًا رَجُلَيْنِ فَرَجُـ لَّ وَا
•	YAY		﴿ يَكَأَنُّهَا ٱلَّذِينَ مَامَنُواْ إِذَا نَدَايَنَا
27.5	YAY		﴿ فَإِن كَانَ ٱلَّذِي عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ سَغِيمُ
•	YAY		﴿ وَلَا شَكُمُوا أَن تَكُنُّوهُ مَهِمِرًا ﴾
04.	YAY	يأكان∳	﴿ فَانَ لَهُ مَكُمُ نَا رَحُلَنَ فَرَجُهِ لَّ وَأَا
6	444	اً كَاتِهَا أُوْمِنَنَّ مُقْبُونِهَا ﴾	﴿ وَإِن كُنتُهُ عَلَنَ سَغَرٍ وَلَمْ تَجِدُو
		سورة آل عمران	
077	VV	4 3 16 16 16	﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتُرُفَنَ بِمُهْدِ اللَّهِ وَأَيْهِ
10	٨٥		﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَىٰمِ دِينًا فَلَرَ
P41 137	44		﴿ وَالَّهِ عَلَى النَّاسِ حِبْحُ ٱلْكَيْتِ مَنِ
110	1.4		﴿ يَكَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَوَّ
370	14.		﴿ يَتَأَيُّهُا ٱلَّذِينَ مَامَنُوا لَا تَأْكُلُو
•3	140		﴿ فَكُنَّ زُعْنَعٌ عَنِ ٱلْكَارِ ﴾
Y0 £	174	، اللَّهِ أَمَوْتًا بَلَ أَحْيَالُهُ ﴾	﴿ وَلَا غَسُكُنَّ الَّذِينَ قُولُوا ۚ فِي سَبِيلِ
		سورة النساء	
110	• 1	قَكُرُ بُن لُقُس رَبِيدَةٍ ﴾	﴿ يَأَيُّ النَّاسُ الَّنُوا رَبُّكُمُ الَّذِي خَا
273, 073	.*		﴿ فَانْكِحُوا مَا كَابَ لَكُمْ مِنَ ٱللِّسَلَةِ
133, 733	• £		﴿ وَوَالُّوا ٱللِّسَالَةُ مَسْدُقَتُهِنَّ غِلْلَّهُ ﴾
7.4	• •		﴿ وَلِا تُؤْمُوا السُّكَمَاةِ أَمُولَكُمْ ﴾
7.7	• 4	♦ £6	﴿ وَإِنْكُواْ ٱلْكِنْكُ مَنْ إِذَا بِكُفُواْ ٱللَّهُ
777	11		﴿ نَهُمْ شُرَكَاتُهُ فِي الثُّلْتِ ﴾
P73,100	18	لْتُوْمِينَ سَبِيلًا﴾	﴿ وَلَنْ يَجْمَلُ اللَّهُ لِلْكُنْفِرِينَ عَلَى ا
££V	4 £		﴿ وَأَيِلُ لَكُمْ مَّا وَرَآهُ ذَلِكُمْ أَن
204	4 £		﴿ فَمَا ٱسْتَنْتَعَمُّ بِهِ مِنْهُنَّ فَعَاثُو
£A Y	48		﴿ زَاهْجُرُوهُنَّ فِي ٱلْمُعَدَّاجِعَ ﴾
, 77°, 78°, 10°	24	ا كيِّرا﴾	﴿ فَلَمْ يَهِدُوا مَا يُ فَنَيَّنُوا مَدِيا
707	0 A		﴿ إِنَّ اللَّهُ بَالْمُرْثُمُ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمْنَا
r9r.44 •	3.7		﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظُلَّمُوا أَنفُسَهُ
r V °	A4	·	﴿ وَدُوا لَوْ تَكُفُّرُونَ كُمَا كُفُرُوا ﴾
44 - 4144	1	تُحْدَ جُنَامُ أَن تَفْسُرُوا﴾	﴿ وَإِنَا ضَرَيْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْ
177	1.4		﴿ وَإِذَا كُنتَ نِيمَ فَأَفَمَتَ لَهُمُ

المفحة	الآية	السورة	الأية
174 447	1.4	كِنَابًا مِنْوَلُونَا﴾ كِنَابًا مِنْوَلُونَا﴾	﴿إِذَ الصَّلَوٰةَ كِانَتْ عَلَ الْمُؤْمِنِينَ ۗ
71.	174		﴿ وَالشُّلُّحُ خَيْرً ﴾
		سورة المائدة	
. 770	•1	(à	﴿ يَكَانُهُ الَّذِينَ مَامَنُوا أَوْمُوا بِالْمُثُمُّ
1.1		•	﴿ وَطَمَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُوا ٱلْكِتَابَ ﴾
111			﴿إِلَّا مَا تَكِيمُ ﴾
17V	• •	•	﴿ زَمَّلُهُ مُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَبَ حِلَّ لَكُرُّ
41 . ££	• *		﴿ يُكَأَيُّهُا ٱلَّذِينَ مَامَنُواْ إِذَا فُمْتُمْ
£7	•4		﴿ وَانْسَاحُواْ بِرُهُ وسِكُمْ ﴾
£7	• 4		﴿ زَارَ الْمُكُمُّ إِلَّى ٱلْكُمْدِينَ ﴾
07	•٧		﴿ أَوْ جَـٰكَةَ أَحَدٌ يَنكُم بِّنَ ٱلْفَالِمِلِ ﴾
*1	YV		﴿ إِنَّمَا يَتَغَبُّلُ اللَّهُ مِنَ ٱلْمُنَّوِينَ ﴾
٧٣	74		﴿ وَإِن كُنُتُمْ جُنُبًا فَأَظَّهُ رُواً ﴾
٧٣	٦٨		﴿ فَكُمْ يَهِدُوا مَاكُ فَتَيَنَّمُوا ﴾
.077 .07077	44	4	﴿لَا يُوَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّهُ فِي أَبْسَانِكُمُ
٥٣٣	•••	`	ده عجمه سر السلام المحمد
770	40		﴿ يَأَيُّهُا الَّذِينَ مَامَنُوا لَا فَقَنْلُوا الصَّيْدَ ﴾
770	47		﴿ أَيِلُ لَكُمْ مَنْيَدُ الْبَعْرِ وَكُمَامُهُ ﴾
170	1		﴿ قُلُ لَا يَسْتَوِى ٱلْخَبِيثُ وَاللَّابِ ﴾
		سورة الأنعام	
714	4.4	•	﴿ وَهُوَ ٱلَّذِي آنشَأَكُم مِن لَنْسِ وَحِدَ
110	114	•	﴿ تَكُلُوا مِنَا لَكِرَ اللَّهُ اللَّهِ عَلَيْهِ ﴾
Y A0	181	€.	﴿ وَهُوَ الَّذِي أَلْكُما جَنَّكِ مُعْهُونُكُ
777	127		﴿ رَمَانُوا حَقَّهُ يَوْرَ حَسَادِيدٌ ﴾
		سورة الأعراف	
14	101		﴿ رُزَحْمَتِنِي رَسِعَتْ كُلُّ فَيْنُو ﴾
۳۷	101	41 = = -2 -51	﴿ وَالْ يَكَانِّهُمُا النَّاسُ إِنِي رَسُولُ اللَّهِ
۳۱	14.		وَلَهُ الْأَمْالُهُ النَّاسِ إِنِي رَسُولُ اللَّهُ اللَّهُ النَّالُهُ الْمُسْتَىٰ فَأَدْعُوهُ بِيا ﴾
117 (44			
117 (77	4.5	•	﴿ وَإِذَا قُرِئَ ٱلشَّرَانُ فَأَسْتَمِعُوا }

الصفحة	الآية	السورة	الآبة
		سورة الأنفال	
•٧•	**		﴿ يَكَانُنُهُا إِلَّادِينَ ءَامَنُوا لَا غَنُونُوا
41 7A+	۳۸ ۷۵		﴿ قُلُ لِلَّذِينَ كَنَرُوٓا إِن يَا ﴿ وَأُوْلُوا الْأَرْعَارِ بَسْمُنْهُمْ أَوْلَى إِ
		سورة التوبة	
177	• 4	وَيُسُولُمُ الْمُ	﴿ أَنَّ اللَّهُ بَرِئَةٌ مِّنَ اللُّشَرِكِينِّ
444	1.4		﴿ إِنَّمَا يَسْفُرُ مُسَاجِدُ أَقُو مَنْ
243	٣٠	الله	﴿ رَقَالَتِ ٱلْبَهُودُ عُنَيْرُ أَبَرُ
357, 687	37, 67	وَالْفِمْتَــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	﴿ وَالَّذِينَ يَكْثِرُونَ الدُّهَ
747	7.		﴿ إِنَّمَا ٱلمَّدَقَتُ لِلْفُقَرَّآلِ وَا
17	1	ئىچىنَ وَالْأَنْسَادِ﴾	﴿ وَالسَّنِّيغُونَ الْأَوْلُونَ مِنَ الْمُ
794,444	1.4		﴿غُذُ مِنْ أَمْزَالِمْ صَدَقَةً ﴾
		سورة الرعد	
273, 773	47	4.	﴿ وَلَقَدُ أَرْسَكُ رُسُلًا مِن قَبْلِكَ
111 . 47	44	أُ وَهِندُهُ أَمُّ الْكِتَبِ ٢٠٠٠	﴿ بَنْحُوا اللَّهُ مَا يَشَكُهُ وَرُبُيِّنَ
		سورة إبراهيم	
۳۸	71	45151	﴿ قُل لِمِبَادِيَ الَّذِينَ مَامَنُوا بُدِّي
7.87	78		﴿ وَإِن نَشُدُوا نِمْتَ اللَّهِ لَا
***	**	صحوب ل أَفْوِدُهُ يَنِك النَّابِي تَهْوِيٌّ ﴾	
		سورة الحجر	
rr	11	♦ ♦	﴿ وَأَعَدُ رَبُّكَ حَقَّ مِأْلِيكَ ٱلْهَ
		سورة النحل	
975	41	دلَّدُ وَلَا نَتَقُشُوا﴾	﴿ وَأُوْفُواْ مِمَهِ لِـ ٱللَّهِ إِذَا عَنْهَ
		744	

4	السورة	الآية	الصفحة
لا مَنْ أُكْرِهُ وَقَلْبُهُمْ مُطْمَعِنًا ۖ بِٱلْإِيمَانِ ﴾		1+7	170
	سورة الإسراء		
مَانِ ذَا ٱلقُرْبَىٰ حَشَّمُ وَالْمِسْكِينَ﴾ مَانِ ذَا ٱلقُرْبَىٰ حَشِّمُ وَالْمِسْكِينَ﴾		Y 7	744
يُهِ السَّلَوَةَ اِلْمُثْلِولِ الشَّنسِ ﴾		٧٨	14.4.
	سورة الكهف		
 يَقُولُونَ يَنَوَيْلَنَنَا مَالِ هَلْنَا ٱلْكِتَبِ لَا يُفَادِرُ﴾		٤٩	**
يُضِعُ ٱلْكِتَنَابُ فَازَى ٱلْمُجْرِمِينَ﴾		£4	45
لا يُعْمُ لِمُنْ يَمُ الْفِيْمَةِ ثَنَّا ﴾		1.0	To.
	سورة مريم		
 غُولِيَ إِلَىٰ فَذَرْتُ لِلرَّحْنَيٰ مَنْوَمًا﴾		eY- FY	۷۰۳، ۲۳۰
فَا نُنْكُنْ مَلَيْغٍ مَايَتُ ٱلرَّمْنِينِ ﴾		٨٠	171
فَلَفَ مِنْ بَعْلِيمٍ خَلْقُ الْمَاعُوا الصَّلَوَةِ ﴾		•4	40
	سورة طــه		
ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ		17	44
رُائِمَنَكُ لِي وَزِيرًا مِنْ أَمْلِي ۞ مَنْرُونَ﴾	*Y-Y4		777
وَانْظُرْ إِلَيْهِ إِلَهِكَ﴾	11-13	4٧	44.8
والطر إِنْ إِنْهِكَ وَلَا تَمُدُّنَّ مُنِيَّاكُ إِلَىٰ مَا مَتَّعَنَا بِدِءَ أَنْوَنَهَا﴾		141	141
	سورة الحج		
مست وَيَذَكُّرُواْ أَشَمَ اللَّهِ فِي أَبْنَامِ مَمْنُومَنتِ﴾		77	79 A
ريىسىرى العلم اللوي المياني مستوسو) ثُمَّرَ لِيُغَضُّوا فَشَنَهُمْ وَلَهُوفُوا نَذُورَهُمْ		**	***
وَلْمُوفُوا نُدُورُهُمْ ﴾		74	۸۲۵
وَلْـبُولُواْ نَدُورَهُمْ ﴾ يَكَانِّهُا الَّذِينِ مَامَنُواْ ارْكَعُواْ وَلَسْجُـنُواْ وَاعْدُا	اعبدوا رَيَّكُمْ ﴾	VV	1.4
وَمَا جَمَلَ عَلَيْكُرُ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٌ ﴾	,	٧٨	1/4
وَمَا جَمَلَ مَلَيْكُرْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٌ ﴾ مِلَّة أَبِيكُمْ إِنَّاهِيمُ ﴾		٧٨	79

ک _ی ة 	السورة	الآية 	الصفحة
)	سورة الأنبياء		
(مَا هَٰذِهِ ٱلنَّمَائِيلُ آلَيَ أَنَّدُ لَمَّا عَكِمُنُونَ﴾		•4	772
)	سورة المؤمنون	(
وَقَدَ أَفَلَتُمُ ٱلنَّتُهِمُّونَ ۞﴾		• 1	114 . 114
(ُوَالِّينَ مَرِ لِأَمْنَتَيْهِمْ وَعَهْدِهِمْ وَعُوْنَ﴾ (قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ ۞ لَمَلِّ أَعْمَلُ مَالِمًا	ينا زُكْفُ﴾	· A	70Y Y•
)	سورة النور	(
﴿ وَالَّذِينَ رَصُودَ الرَّوَجُهُمْ وَلَرَّ يَكُنْ أَلَمْ شُهُمُدًّا ﴾		•4-•4	£ 4•
﴿ وَلَنِكِمُوا الْأَيْفَىٰ بِنَكُرٌ ﴾		**	443, 143, 443
﴿ يَنَافُونَ بَوْمًا لَنَقَلُّ فِيهِ ٱلْقُلُوبُ وَٱلأَبْسَا	€3	44	7.81
(وَأَفِيمُوا الصَّلَوَةِ ﴾ (لَئِنَ عَلَى الأَضْمَىٰ حَرَجٌ ﴾		71	111
	سورة الفرقان	(
﴿ رَمُولُونَ حِبْرًا تَعْتُمُونَ ۖ ۞﴾		44	٦٠٢
رَصِونِ عِبْرُ عَلَقَ مِنَ ٱلْمَلُو بَشَرُ فَجَمَلُمُ لَمُسَا	€0	o į	111
﴿ وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبِّنَا هَبُّ أَنَا ﴾	\	٧٤	171
	سورة النمل	(
﴿ قَالَ رَبِّ أَرْزِهْنِيَّ أَنْ أَشْكُرُ نِصْنَكَ ﴾		14	7.4.7
	سورة القصص	(
﴿ قَالَتَهَلَّهُ مَالًا فِرْمَوْكَ لِيَحْكُونَ لَهُمْ مَ	Skee for	• *	177
﴿ إِنِّ أُرِيدُ أَنْ أُنكِمَكَ إِحْدَى آبَنَقَ﴾	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	**	173 , 173
	سورة العنكبوت	(
﴿ لَوَلَرُ بَكْنِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا طَبَّكَ الْكِنْبُ	4.	٥١	10

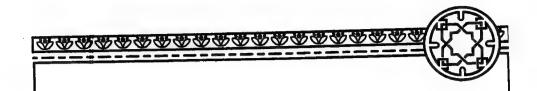
لاَيْد	السورة	الآية	الصفحة
	سورة الروم		
﴿ وَمِنْ ءَايَدَنِهِ أَنَ خَلَقَ لَكُرْ مِّنْ أَنْفُهِ	•	*1	373
﴿ وَمَا ۚ عَانَيْتُم مِن رِّبُنَّا لِيُرَبُّواً فِي أَمْوَلِ	النَّاسِ ﴾	44	975
	سورة الأحزاب		
﴿ مَّا جَمَلَ اللَّهُ لِرَجُلِ مِّن فَلَمْتِبِ فِي ﴿	مِنْ فِدُ ﴾ مِنْ فِدُ ﴾	٠٤	243
﴿ الْتَعُومُمُ لِآبَ إِنِّهُمْ هُو أَفْسَطُ عِندَ	اللَّهِ فَإِن ﴾	• •	PVF 2 + AF
﴿ وَأُوْلُوا ٱلأَرْمَامِ بَعْشُهُمْ أَنْكَ بِهَ		•3	٦٨٠
﴿ لَقَدُ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أَسْوَةٍ		*1	44
﴿ يُتَأَيُّنَّا الَّذِينَ عَامَنُوا اذْكُرُوا اللَّهُ ذِكْرًا		13-43	۲.
﴿ بَنَأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَكَ شَنِهِ ذَا إ	أمبقرا ﴾	67-60	11
﴿ بَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ مَامَنُوا إِذَا تَكُحَّنُمُ ٱلَّا		84	£V٣
﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمُلَتِكَنَّهُ يُعَمِّلُونَ عَلَى الدِّمِ	€ģ	70	785
﴿ يُعَالِبُنَّا الَّذِينَ مَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ لَنَّا	الميو- ﴾	۷۱ ،۷۰	110
	سورة سبأ		
﴿ لَا يَعْزُبُ مَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَ	وَبِنِ ﴾	٠٣	۳۱
	سورة الصافات		
﴿ إِنِّ أَرَىٰ فِي ٱلْمَنَارِ أَنِّ أَذْبَكُ ﴾		1.4	٤٠٩
﴿ وَلَمْدَنِكُ بِلِنِي عَظِيمٍ ۞ ﴾		1.4	£•4
	سورة ص		
﴿ لَقَدْ ظُلْمَكَ مِسُوَّالٍ نَجْمَاكَ إِلَى يَعَاجِ		71	744
	سورة الزمر		
﴿ لَيْنَ أَشَرُّكَ لِيُعْبَلُنُّ عَنُكَ ﴾		70	•4

الآية	السورة	الآبة	الصفحة
	سورة الشورى	(
﴿لَتِسَ كَمِثْلِهِ. شَيْءٌ وَمُوَ السَّهَ	يعُ الْمَدِيرُ ﴾	11	۳.
﴿ ثُلُ لَا أَسْتُلَكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْسَوَّدُةَ	فِي ٱلْقُرْقُ ﴾	74	345
﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُنَزِّلُ ٱلْمَنِّتَ مِنْ بَصَّـٰدٍ	مَا فَنَطُوا وَيَنشُرُ رَحْمَتَثُمُ ﴾	44	740
﴿ يَهُبُ لِمَن يَثَلُهُ إِنْكُنا﴾		19	700
	سورة الزخرف	(
﴿ وَمَن يَشْنُ عَن ذِكْرٍ ٱلزَّمْمَانِ ﴾		77	*1
	سورة الأحقاف	(
﴿وَحَمَّلُمُ وَفِعَمَلُمُ ثَلَثُونَ شَهَرًا﴾		10	0.1
	سورة محمد	(
﴿ لَا تَبَلُّوا أَمْلَكُمْ ﴾		71	٧٥
	سورة الفتح	(
﴿ لَمَّذَ رَيْنِ ﴾ اللَّهُ عَنِ ٱلْتُؤْمِنِينَ إ	الله المُومَاكِ ﴾	14-14	14
(لَتَنْخُلُنَ الْمُسْجِدُ الْحَرَامَ إِن شَلَة	الله عاميزين	**	404
﴿ كُمُمَّدٌ رُسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَمَّدُهُ الشِّلَاءُ	•	74	345
	سورة الحجرات	(
﴿ إِنَّنَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةً ﴾		1.	707
(لَا يَسْغَرْ قَوْمٌ مِنْ فَوْمٍ عَسَىٰ أَن بَا	المناه ا	11	171
﴿ يُمَانُّهُا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقَنَكُمْ مِن ذَكِّرٍ وَ	نن	14	111
(يُعَالِّمُ النَّاسُ إِنَّا خَلَقَنَكُمْ مِن ذَكَرٍ رَ (إِنَّ أَحَمَرَكُمْ عِندَ اللَّهِ الْقَدَكُمْ)		14	473
	سورة النجم	(
(وَلِذَّ الظَّنَّ لَا يُنْنِي مِنَ الْمُنِّ شَيَّعًا﴾		44	£4£

الآية	السورة	الآية	الصفحة
﴿ الَّهِ نَيْدُ وَوَنَ اللَّهِ النَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ		٤٠-٣٨	017
﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ۞ ﴾		44	444
﴿ فَاسْتُوا فِي زَامْتُوا اللَّهِ الْمُعْدَالِ اللَّهِ الْمُعْدَالُهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ		75	171
	سورة الطور		
﴿ وَالشُّورِ ۞ فَكُنَّهِ مَسْتُمُورٍ ۞ ﴿		• ۲-• 1	T A1
	سورة القمسر		
﴿ إِنَّا كُلُّ نَنْهِ خَلْقَةً بِلَنْهِ ۞ ﴾		14	ry
	سورة الرحمن		
﴿ثَنَّ مَا آثَانِ ۞﴾		7.6	117
	سورة الواقعة	(
﴿ وَالسَّاعُونَ السَّيْعُرِهُ ١ أَوْلَيْكَ الْمُقَرُّونَ	40	17-1.	ı v
﴿ أَزْمَنِهُمْ مَا عَرُلُونَ ﴿ مَأْنَتُمْ مَرْمُونَهُ ،		78-74	141
﴿ مَنْتِعْ إِلْسِهِ رَبِّكَ ٱلْعَلِيدِ ۞ ﴾		٧٤	41
	سورة الحديد	(
﴿ وَأَنفِقُوا مِنَّا جَمَلَكُمْ الشَّمَعُلَفِينَ فِيدٍ ﴾		•4	٠
﴿ وَاوْمُونَا مِنْ جَمَاعِ مُسْتَطَوِّهِ مِنْ وَهِ اللَّهِ اللَّهِ فِي اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ فَيْلِ اللَّهُ مِنْ فَيْلِي اللَّهُ مِنْ فَيْلِ اللّهُ مِنْ فَيْلِ اللَّهُ مِنْ فَيْلِيلُولُ اللَّهُ مِنْ فَيْلِ اللَّهُ مِنْ فَيْلِي اللَّهُ مِنْ فِي فَاللَّهُ مِنْ فَيْلِي اللَّهُ مِنْ فَيْلِي اللَّهُ مِنْ فَيْلِيلُولُ اللَّهِ مِنْ فَيْلِي اللَّهُ مِنْ فَيْلِيلُولُ مِنْ فَيَعِلْمِ اللَّهِ مِنْ فَيْلِمِ اللَّهِ مِنْ فَيْلِمِ اللَّهِ مِنْ فَيْلِمِيلُولُ مِنْ فَيْلِمِيلُولُ مِنْ فَيْلِمِيلُولُ مِنْ فَيَعِلْمِ لَلَّهُ مِنْ فَيْلِمِ اللَّهِ مِنْ فَيْعِلْمِ لَلْمِنْ فَيْلِمِيلُولُ مِنْ فَيْعِلْمِيلُولُ مِنْ فَيْعِلْمِ لَلْمِنْ فَالْمِنْ فَالْمِنْ فَالْمِنْ فَالْمِنْ فَالْمِنْ فَالْمِنْ فَالْمِيلُولُ مِنْ فَالْمِنْ ف	يَنتُلُ﴾	١.	•
	سورة المجادلة	(
﴿ ٱلَّذِينَ يُظَانِهُ رُونَ مِنكُمْ مِن نِسَآ إِنِهِمِ مَّا	ر أَنْهُنَاءُ ﴿ ﴾	• *	۹۷ ، ٤٨٥
﴿ فَتَحْدِرُ رَفِّهُ فِي قِبَلِ أَن يَتَمَامَنا ﴾	~ <i>L</i> · ·	٠٣	4Y
﴿ وَالَّذِينَ يُظْهِرُونَ مِن نِسَاَّيِهِمْ ثُمَّ يَسُونُونَ ﴾		•٣	\Y
﴿ نُوسَيَّامُ شُهُرَيْنِ مُنْتَابِعَيْنِ مِن فَبْلِ أَن يَتَ	€	• ٣	14
	سورة الصف	(
		`	,

الصفحة	الآية	السورة	الآية
14	٠٦		﴿ وَمُبَيْرًا رِيسُولِو بَأَنِي مِنْ بَسْدِى﴾
		سورة الجمعة	
7.7, 300	•4	ك العَسْلُوة مِن يَوْرِ الْجُمْعَةِ ﴾	﴿ يُكَأَيُّهُا ٱلَّذِينَ إِنَّا مُنْوًا إِذَا نُودِي
Y•V	• 4		﴿ رَبَّرُكُوكَ قَالِهَا ۚ ﴾
717	• •		﴿ وَذَرُوا الْبَيْعُ ﴾
		سورة الطلاق	
173	• 1	مَلَلِقُوهُنَّ لِيدَّتِهِنَّ﴾	﴿ يَأَيُّ الَّذِي إِنَا مَلْقَنْثُ الذِّئَةِ
011	• 1	4 \$	﴿ إِلَّا أَن يَأْزِينَ بِفَاحِشَنُو ثُبِّيٍّ
• * 1	• 4		﴿ وَإِنَّهِ ثُواْ نَوْقَ عَدَّلِ مِنْكُوْ)
111	• £	مَّ رَدِيًا ضَعَنْ حَلَهُنْ ﴾	﴿ وَأُولَاتُ الْأَمْالِ أَجَلُّهُنَّ أَنْ إِ
0.1 (27)	• £	ن نِتَابَكُرُ ﴾	﴿ وَالَّتِي يَهِمْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِ
۰۱۸	• • •		﴿ وَإِن نَمَا سُرَيْمٌ فَسَكَّرَضِعُ لَكُو أَنَّهُ
		سورة التحريم	
£VV	•1	للهُ لُك﴾	﴿ يَكُلُّهُمُ النَّبِيُّ لِدَ شُمِّهُمْ مَا لَكُمْ ا
		سورة القلس	
•41	14-1•	٠٥ مَالْو مَثْلُمْ وَنِيبِو ٥٠	﴿﴿ وَلَا تُولِعَ كُلُّ مَكَّانِ شَهِينٍ
		سورة المعارج	
145	70	+0	﴿وَالَّذِينَ فِي أَشَوْلُمْ حَنَّى مَعَلُومٌ ﴿
		سورة نوح	
44.4	11-1•	الله الله الله الله الله الله الله الله	﴿ مَنْكُ أَسْتَنْفِرُوا رَبُّكُمْ إِنَّهُ ۗ
		سورة المدثر	
• ۸٧	۳۸	+@	﴿ كُلُّ نَفْيِن بِنَا كَشَبَتْ رَهِينَةٌ ۗ ﴿

الصفحة	الآية	السورة	الأية
		سورة الإنسان	·
044 41	· v r ·		﴿يُوْمُنَ إِنَّنْدِ﴾ ﴿رَمَا نَشَكَتُونَ إِلَّا أَن يَشَكَهُ اللهُ﴾
		سورة الانشقاق	•
171	*1	€Ф	﴿ وَإِنَا فَرِينَ عَلَيْهِمُ ٱلْفُرَانُ لَا يَسَمُلُونَ الْ
		سورة الفجر	
7.7	• •		﴿ مَلْ فِي ذَلِكَ مَنْمُ لِذِي جَمْرٍ ۞ ﴾
		سورة الضحى	
717	٠٣		﴿مَا وَذَعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلْ ۞﴾
		سورة العلق	
17.	104		﴿ وَالسَّهُدُ وَاقْتَرِبِ ﴾
		سورة الزلزلة	
11. (1.4	••	(♥ 5)	﴿ فَنَكُنْ يَضْمَلْ مِثْفَكَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا بَنَ
	ł	سورة الماعون	
10	.08	مَكَنْيَمُ سَاهُونَ ﴿	﴿ فَوَيْلً لِلشَّمْ لِينَّ أَلُهُ الَّذِينَ مُمْ مَن
		سورة الكوثر	
*** ، ۲۹۷ ، ۲۲	V • T		﴿ مُسَلِّ لِزَكِكَ وَالْحَسْرُ ۞ ﴾
		2000	



فهرس الأحاديث

الصفحة	الحديث

1

173	«أبغض الحلال إلى الله الطلاق»
10	«آل محمد كل تقي»
77 A	«اتقوا الله واعدلوا بين أولادكم»
707	اتقوا الله ولو بشق تمرة»ا
347	اأتانا مصدق رسول الله»ا
277	اًأتي رسول الله بالجونية،
٤١١	الْأِحِلَّتْ لَنَا مَيْتَتَانِ ودَمَانِ»اللهِ اللهِ الهِ ا
707	اَدُّ الأَمَانَةَ إِلَى مَنِ الثَّمَنَكَ»
720	اإذا استهل الصبيّ صلي عليه وورث،ا
٤٢٤	الإذا أتاكم من ترضّون دينه وخلقه فزوجوه»
4٧	افإذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة)
٤٨	الإذا استَيقظَ أَحَدَكُم مِن نَومِهِ فَليَغْسِل يَديْه»
١	الدا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة،
44	الِذَا بِدَا حَاجِبُ الشَّمسِ فأخِّرُوا الصَّلاةَ»
٤٩	اإذا توضأ أحدكم فليجُعل في أنفه ماء»
٤٥	اإذا توضأ العبد فتمضمض»ا
٥٢	إذا توضأتم فابدؤوا بميامنكم،

صفحة	الحديث
148	«إذا ثوب بالصلاة فلا تأتوها وأنتم تسعون»
۱۸۳	«إذا حكم أحدكم فاجتهد»
£ £ A	«إذا خطب أحدكم المرأة»
727	«إذا دخل أحدكم المسجد فليركع»
447	• ﴿إِذَا رَأَيْتُمْ هِلالَ ٰذِي الحِجَّةِ﴾
، ۸۹	
177	﴿إِذَا سَجِدَ أَحَدُكُم فَلا يَبِركُ اللَّهِ عَلَى اللَّهُ اللَّهِ عَلَى اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللّلْمُ اللَّهُ اللَّا لَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ال
117	وإذا سلم الإمام فردوا عليه»
171	﴿إِذَا شُكُّ أَحْدُكُمْ فَي صَلَاتُهُۥ
120	ربا الله الله الله الله الله الله الله ال
177	راد الله الله الله السجدة فسجد»
140	رادا قال: أحدكم آمين»
177	«إذا قال الإمام: سمع الله لمن حمده» ١١٣،
140	«إذا قال الإمام غير المغضوب عليهم»
717	وإذا قُلتَ لَصَاحِبَكَ أَنصِتْ والإمام يخطبِ»
114	وإذا قام أحدكم إلى الصلاة فإن الرحمة تواجهه»
۱٥٨	وإذا قام الإمام في الركعتين»
1.0	«إذا قمت إلى الصلاة»«إذا قمت إلى الصلاة»
141	وإذا كان أحدكم في المسجد فلا يشبكن»
	﴿إِذَا كَانَ لَكُ مَانُتُنَا دَرِهُمُ ۗ
787	الله على الله الله الله عَمَلُهُ إِلا مِنْ ثَلاثٍ. ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ،
٥٧	وِيه على على الله على الله الله الله الله الله الله الله ال
193	﴿أَرَايَتَ رَجُلاً وَجِدُ مِعَ امْرَأَتُهُ رَجِلاً﴾
£ £ A	«أنظرت إليها»
٥٨٣	«اعطه إياه فإن خيركم أحسنكم قضاء»
475	«أَفْضَلُ مَا قُلْتُهُ أَنَا والنَّبِيُّونَ مِن قَبْلِي»
11.	«أقم صلبك حتى ترجع العظام»«أقم صلبك حتى ترجع العظام»
777	«أكل ولدك نحلت مثلها؟»
۸Y	«ألس إذا حاضت لم تصار؟»

الصفحة	حليث
454	أن رسول الله مر بآمرأة وهي في محفتها»
17	أن عبداً من عباد الله قال يا ربّ لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك»
23	أن النبي توضأ مرة مرة»أن النبي توضأ مرة مرة»
٤٧	أن النبيّ توضأ فجعل يقول،أن النبيّ توضأ فجعل يقول
٤٨	أن النبيّ مسح برأسه وأذنيه،
1.1	أن النبي كان يقول في الظهر،أن النبي كان يقول في الظهر،
70	أن رسوُّل الله كان يفرُّغ على رأسه ثلاثاً»
1.4	أن النبي كان يسلم عن يمينه وشماله»
110	أن رسول الله أخذ بيده فعلمه التشهد في الصلاة،
177	أن النبي كان إذا صلَّى فرج بين يديه،
۱۲۸	ان النبي كان يُشير بأصبعه؛
141	أن رسول الله رأى رجلاً قد شبك أصابعه»
188	أن عمر بن الخطاب جاء يوم الخندق »
108	أن النبي صلى العصر فسلم في ركعتين،
190	أن النبي جمع بين الصلاتين،،
771	أن طائفة صفت معه المستحدد المس
Y Y V	أن النبي كبر في العيدين، أن النبي كبر في العيدين، المستعدد
77 A	أن رسول الله كان يقرأ في العيدين ويوم الجمعة بسبح اسم ربك،
747	أن النبي خرج للاستسقاء،أأ
710	أن فاطمة بنت رسول الله أوصتُ»
۲0٠	اأن رسول الله نعى النجاشي،
777	أن النبي بعثه لليمن،الله المناه
۲۰٦	أَنْ زينب امرأة عبد الله أتت رسول الله»
۴۲۰	اأن رجلاً قال لرسول الله وهو واقف بالباب،
۲۲٦	اأن رجلاً قبَّل زوجته وهو صائم،ا
۴۳۰	اأن أناساً تماروا عندها يوم عرفةً،ا
"0 £	اأن النبي لم يزل واقفاً»ا
"**	النبي أتى الجمرة التي عند الشجرة،
***	اأنه صلى بمنى خمس صلوات،ا

الصفحة	الحديث
444	 «أن النبي أفاض من آخر يومه»
277	 «أن النبيّ قال لعبد الرحمن وقد رأى أثر صفرة»
284	«أن رجلًا ظاهر من امرأة ثم واقعها قبل أن يكفّر»
140	«أن رسول الله قال للمتلاعنين حسابكماً على الله»
193	«أنها جاءت إلى رسول الله تسأله»
44	«إن بالمدينة أقواماً ما قطعنا»
45	«إن أول ما يحاسب عليه العبد يوم القيامة»
٥٢	«إنه سيكون في هذه الأمة قوم يعتدون في الوضوء»
45	«إنه ليأتي الرجل العظيم السمين»
74	ران تحت كل شعرة جنابة»كل
٧٢	«إني كرهت أن أذكر الله إلا على طهر»
VV	وَإِنْ الله يحب أن تؤتى رخصه ،
44	ان الشمس تطلع ومعها قرن شيطان»
128	«إِنْ الله يحدث من أمره ما يشاء»
17.	﴿ إِنْ المصلي يناجي ربه ،
418	ران طول صلاة الرجل وقصر خطبته»
44.	«إن الله فرض على المسلمين من أموالهم»
74 V	«إن المسألة لا تحل إلا لثلاثة»
444	اِن الله فرض صيام رمضان»
447	«إِنْ أُولَ مَا نَبِداً بِهُ فَي يومنا هذا»
٤٠٩	﴿إِنْ الله كتب الاحسان على كل شيء الله كتب الاحسان على كل
404	«إن لله ما أخذ»
۰۰۰	﴿ إِنْ الله حرم الخمر وحرم ثمنها،
۰۰۰	﴿إِنْ اللهِ حرمُ بيع الخمرِ والميتةِ»
177	را الله ركع فوضع يديه على ركبتيه»
124	«إِن في الصلاة لشغلاً»
122	الله عنه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس»
۱۸۵	﴿إِنْ رَجَلاً أُمَّ قُومًا فَبَصِقَ فَي القَبَلَةِ﴾
744	ان الشمس والقم آبتان»

الصفحة	الحديث
Y£A	«إن مصعب بن عمير لم يترك إلا ثوباً»
۳٦٤	«إن الله حرم مكة فلم تحل لأحد قبلي»
٤١٠	«إِن الله كره لكم ثلاثاً»
٤٣٣	﴿إِنْ أَبِي زُوْجِنِي ابن أَخْيه،
٤٦٥	ه بي رو. ي .ن «إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان»
٤٩٤	إن امرأتي ولدت غلاماً أسود»
٥٠٦	ان أبا سفيان رجل شحيح»
٥٤٧	«إن أمي ماتت وعليها نذر»
٥٤٧	ران المي مانت وطبيها ندره
١٨٤	«إِنَّا قِد بايعناك فارجع»
177	راناً معشر الأنبياء أمرنا بأن»
۰۲۳	ا المعشر الانبياء المرنا بال. إنا نتحدث أنك تريد أن تنكح،
٤٠٨	الإن نتحدث الك تريد ال تنجع الماء الله الماء الم
1.8 .74	«إنكم تدعون يوم القيامة بأسمائكم» القيامة بأسمائكم التيامة بالتيامة بأسمائكم التيامة بالتيامة بأسمائكم التيامة التيام التيامة التيامة ا
۸۱	«إنما الأعمال بالنيات» ١١، ٢١، ٢٢، ٢٢،
184 6189	«إنما ذلك عرق وليست الحيضة»
019	«إنما جعل الإمام ليؤتم به»
001 (00+	النما الرضاعة من المجاعة»
ovo	الإنما الولاء لمن أعتق المن أعتق الم
٠٠٠	دإنما الربا في النسيئة،
``	«إنه كان إذا أغتسل من الجنابة»
	«إنه ليس بدواء ولكنه داء»
۶۳۷	﴿إِنِّي نَذَرَتُ فِي الْجَاهَلِيَّةُ أَنْ أَعْتَكُفُ ﴾
۶۷٦	«إني أخاف عليكم الرماء)٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
£ *•	﴿ الأَيْمِ أَحَقَ بِنَفْسُهَا مِنْ وَلِيهِا﴾
8	«أيما صبي حج ثم بلغ فعليه حجة الإسلام»
٠ ۸۲	﴿ اَيِمَا امْرَأَةُ نَكُحَتُ بِغَيْرُ إِذَنَ وَلِيهِا﴾
°0V	«أيها الناس خذوا عني مناسككم»
	هأي الصدقة أفضا ؟»

الم				حديث
		. ب .	يباً» (ليو	
• • • • • • • • • •				با الايلام غ
• • • • • • • • • •	• • • • • • • •			بدا المساوم ع اللاقعة المسامنها
* * * * * * *	• • • • • • • •		ارزقنا به علماً نافعاً»	ابدووا بمياسه
••••••	• • • • • • • • •	الما رد .	بررف به عدد عدد بن الرحيم هذا ما اشتر	بسم الله الدحم
			س ابر عیم معدد مدارد. به سریة فأصابهم برد.	بسم الله الرحد بعث مدماء الأ
• • • • • • • • •			ر مرتد محنوما برد.	بعث رسون الد . أمال تركة
• • • • • • • • • •			ا لمی خمس)	بم است بالارالام ه
		•••••	ىمى خىسى. يى ظهرك»	بني الرسارم - السنة أم حدّ ف
				البيب أو حد و
		ـ ت ـ)	
• • • • • • • • • •	• • • • • • • •		ف الأمين مع النبيئين»	التاح الصده
•••••••	• • • • • • • •	أو دع،	سر فاشهد على مثلها	اتى مذه الشا
• • • • • • • • • •	• • • • • • • • • •		س فاشهد علی مثلها س	رت لاتزوجوا الولود
••••••	• • • • • • • • •	• • • • • • • • • • •	في نفسها)	اتستأمر اليتيمة
• • • • • • • • • • •	• • • • • • • •	• • • • • • • • • • •	ني السحور بركة)	ر ۔۔ «تسحروا فإن ا
• • • • • • • • • •	• • • • • • • • •			«تصدقه اعله»
• • • • • • • • • •	• • • • • • • • •	• • • • • • • • • •	لمق الله»	۔ «تفکروا فی خ
• • • • • • • • • •	• • • • • • • •	• • • • • • • • • •	۴	«تلك شاة لحـ
• • • • • • • • • •	• • • • • • • •	• • • • • • • • • •	الله وضوءه للصلاة»	«توضأ رسول
		ـ ث ـ		
		-0.)	
•••••	• • • • • • • •	• • • • • • • • • • • •	ل: أصلى الناس؟» .	«ثقل النبي فقا
			شان المسك	«ثلاث على ك
• • • • • • • • • •			•	
• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	• • • • • • • • •	طوع»	لي فرض وهي ل <i>ك</i> م تع	«ثلاث می عا
• • • • • • • • • •	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	طوع»	لي فرض وهي لكم تد لي تطمئن راكعاً» لي تطمئن ساجداً»	«ثلاث هي عا «ثبم اركع حتو

الحديث	الصفحة
(ثم صلّی لنا رکعتین)	۲۳٦
-5-	
	V/4
«جاء أعرابي إلى النبي»	٧٤
«جاء رجل فقال: هلکت یا رسول الله»	*\7
«الجفاء كل الجفاء»	177 YYE
بهر سبي عي عدره العسوك بعراطته	
-5-	
«الحج عرفة»	٤٣٩
«الحجر الأسود يمين الله في الأرض»	۳٦٧
- ċ -	
«خرج رجلان في سفر»	٧٠
«خرج من جوف الليل ليائي من رمضان»	744
«خرج النبي إلى المصلى فأستسقى»	
«خرجنا في سفر»	٠
«خطب رسول الله قبل الفطر»	
«خللوا بين أصابعكم»	٤٧
«خمس صلوات في اليوم والليلة»	۸٦
«خمس قتلهن حلال في الحرم»	
«خير القرون قرني ثم الذين يلونهم»	۳٤
· · · ·	
«دخل علینا رسول الله حین توفیت ابنته»	Y & 0

الصفحة	الحديث
111	«ادرؤوا الحدود عن المسلمين بالشبهات»
۷۲٥	«الذهب بالذهب»
٤٥	
۸۶	«رأى رجلاً معتزلاً لم يصل مع القوم»
171	«رأيت رسول الله إذا كبر جعل يديه حذاء منكبيه»
414	«رأيت رسول الله رمل من الحجر الأسود»
111	«رأیت رسول الله یکبر فی کل خفض ورفع»
۸۷۵	«رأيت ليلة أسري بي على باب الجنة مكتوبا»
444	«رب صائم حظه من صيامه الجوع والعطش»
٠٢٠	«الربا ثلاثة وسبعون باباً»«الربا ثلاثة
770	«الربا وإن كثر فإن عاقبته تصير إلى قل»
422	«رجع رسول الله ذات يوم من جنازة بالبقيع»
294	«الرجم أهون عليك من غضب الله»
410	«رفع عن أمتي الخطأ»
424 .	الرفع القلم عن ثلاث» ۱۷۳ ، ۹۷
137	ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها»
۸۸٥	«رهن رسول الله درعاً عند يهودي»
77	«الرياء يحبط العمل»«الرياء يحبط العمل»
	ـ س ـ
٦٧٠	السأل رجل رسول الله عن اللقطة؛
ov1	«سئل رسول الله عن بيع الرطب»
193	«سأل فلان فقال يا رسول الله أرأيت أن لو وجد أحدنا امرأته على فاحشة» .
47 .4	

· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	حدیث
ي عن التيمم،	سألت النبر
ع النبي إحدى عشرة سجدة»» النبي إحدى	سجدت م
سول الله قرأ في المغرب بالطور» "	سمعت رباً
بي يقرأ والتين والزيتون في صلاة العشاء، "	سمعت الن
ً با ثم کلوا»	
الله كتب عليكم السعى، الله كتب عليكم السعى،	اسعوا فإن
ة من العذاب» أ	السفر قطع
النبي في رمضان، ا	اسافرنا مع
بكم أهل الديار»»	_
آل البيت»	,
	السواك مع
أولادكم في العطية»	
طيب وضوء المسلم،	
الم المقال المالية	المحالة
ن المسلمين جائز» با	
	_
النبي في كسوف لا سمع له صوت،	
النبي في كسوف لا سمع له صوت،	اصل صلا
النبي في كسوف لا سمع له صوت»	اصل صلا اصلاة الأو
النبي في كسوف لا سمع له صوت	اصل صلا اصلاة الأو اصلاة الج
النبي في كسوف لا سمع له صوت	اصل صلا اصلاة الأو اصلاة الج اصلاة الر-
النبي في كسوف لا سمع له صوت	اصل صلا اصلاة الأو اصلاة الج اصلاة الر- اصلاة اللـ
النبي في كسوف لا سمع له صوت	اصل صلا اصلاة الأو اصلاة الج اصلاة الر- اصلاة الله الصلاة الله
النبي في كسوف لا سمع له صوت	اصل صلا اصلاة الأو اصلاة الر- اصلاة الر- الصلاة اللي الصلاة ال
النبي في كسوف لا سمع له صوت	اصل صلا اصلاة الأو اصلاة الروا اصلاة اللو الصلاة اللو اصلوا كم اصليت ال

الصا				
		<u> </u>	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	حديث
		. ط .		
·	• • • • • • • • •		اث . Y	لطفل لا يصلى عليه و طلب بعض أصحاب ال
• • • • • • •		• • • • • • • • •	ندر وضوءاً» .	على بعض أصحاب ال
	•••••	• • • • • • • • •		الطهور شطر الإيمان»
• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	• • • • • • • • •	• • • • • • • • •		الطواف بالبيت صلاة»
				العراب بالبيت
		- ع -		
	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	• • • • • • • • • •	نی قینه ،	العائد في هبته كالعائد
• • • • • • •	• • • • • • • • • •	• • • • • • • • • •		العرجاء السن عرجها»
* * * * * * * * *	• • • • • • • • • •	• • • • • • • • • •		اعدفة كلها مدقف»
• • • • • • •	• • • • • • • • • •	• • • • • • • • • • •	• • • • • • • • • •	اعل کا بیت أضحاقا
* * * * * * * * *	• • • • • • • • • •			العلماء ورثة الإنساء»
• • • • • • •	• • • • • • • • • •	• • • • • • • • • •	ر حجة معى ا	اعمرة في رمضان تعدا
*******				تع الذلاء عقبقة ا
• • • • • • • •		• • • • • • • • • •	• • • • • • • • • • • •	عليكم بالأبكار»
		. ف .		
••••••	•••••	•••••	الفطر طهرة» .	«فرض رسول الله زكاة
• • • • • • • •	• • • • • • • • •	• • • • • • • • • •	رمضان،	«فرض زكاة الفطر من
••••••	• • • • • • • • •	لله)	لسان رسول ا	«فرض الله الصلاة علم
• • • • • • • • •	• • • • • • • • •	• • • • • • • • •	• • • • • • • • • • •	(فرح عن سقف بيتي)
• • • • • • • •	• • • • • • • • • •	• • • • • • • • • •	ك من الأسد».	الفي من المجذوم فرارا
• • • • • • • •	• • • • • • • • • •	• • • • • • • • • •	والحرام الدف،	«فصل ما بدن الحلال
• • • • • • • • •	• • • • • • • • • •	• • • • • • • • • • •	م يأكل الربا" .	الفي آخر الزمان من ل
• • • • • • • • •	• • • • • • • • • • •		شاة»	وف خمس من الأمل
• • • • • • • • •	• • • • • • • • • • •		• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	«في الركاز الخُمس»
• • • • • • • • •	• • • • • • • • • • •	• • • • • • • • • •		ه ني سائمة الغنم الزك
				1

الصفحة	الحديث
YA7 •AY, FAY	«فيما سقت السماء والأنهار والعيون»
	ـ ق ـ
	اقال يا رسول الله: إني رجل ضرير البصر»
	«القتل في سبيل الله يكفر الذنوب كلها إلا الأمانة»
	«قد توفي اليوم رجل صالح من الحبش»
	هقد جاءت آمرأة إلى النبي فقالت»
££ •	قد زوجتكها بما معك من القرآن،
	«قدمت من سفر فجئت رسول الله»
٠١٠	«قوله للمرأة التي طلقها زوجها»
	<u>- 4 - </u>
	«كان إذا سكت المؤذن عن الأذان قال»
118	«كان إذا رفع قال»
	«کان رجل یداین الناس»
	«كان رسول الله يصلي المغرب إذا غربت الشمس»
	«کان رسول الله إذا سجد خوّی بیدیه»
	«كان رسول الله يخرج يوم الفطر والأضحى»
	«كان يجمع بين الظهر والعصر»
	«كان النبي يخطب قائماً»
	«كان النبي يخطب خطبتين»
	«كان النبي يجمع بين المغرب والعشاء»
	«كان يعلمهم التكبير في الصلاة»
	«كان النبي إذا كان يوم عيد خالف الطريق»
	«كان يخفُّفهما حتى أقول أقرأ الفاتحة؟»
۲۰۳	«كنا نجمع إذا زالت الشمس»
	«كنا نؤمر أن نخرج يوم العيد»
701	«كنت نهيتكم عن زيارة القبور»

الصفحة	الحديث
405	«كسر عظم الميت ككسره وهو حي،
10	«كفى بقوم ضلالة أن يرغبوا عما جاء به نبيهم»
٥٠٦	«كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يقوت»
٤٠٥	«كل غلام رهين بعقيقة» «كل غلام رهين بعقيقة»
707	«كل امرئ في ظل صدقته»
٤٠	«الكيس من دان نفسه»
477	اكيف صنعت يا أبا محمد؟»
	_ J _
444	﴿لاً، وإنْ تعتمر خير لك،
٥٣٣	«لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيراً منها»
٤١٤ .	﴿لا بأس بها فكلوها،
770	«لا تبيعوا الدرهم بالدرهمين»
440	«لا تحل الصدقة لغني»
277	«لا تزوج المرأة المرأة»
48	«لا تتركن صلاة مكتوبة متعمداً»
48	الا تتركي الصلاة متعمدة،ا
1.0	﴿لَا تَتُم صَلَاةً لأَحْدُ مِنَ النَّاسُ حَتَّى يَتُوضًا ﴾
٠٧٢	«لا تحل اللقطة»«
137	«لا تدعوها ولو طردتكم الخيل»
450	«لا تسافر المرأة يومين إلا»
385	«لا تسبوا أصحابي»
004	«لا تشتروا السمك في الماء»«لا
414	«لا تصوموا حتى تروا الهلال»
173	«لا تطلق المرأة إلا من ريبة»
70	«لا تقبل صلاة من أحدث حتى يتوضأ»
141	«لا تفرقع أصابعك وأنت في الصلاة»
401	«لا تلبسوا القمص والعمائم»
470	«لا تلبسوا من شيء مسه» ٰ

مفحة	ال	لحديث
۱۷٤	• • • • • •	الا يؤم الرجل القوم جالساً»
140	• • • • •	الا يؤمن أحد بعدي جالساً»
704		الئن يجلس أحدكم على جمرة»
٥٨٥	۲۰،	العن رسول الله آكل الربا وموكله»
٥٨٥		العن الله الربا وآكله»العن الله الربا وآكله
٤٧٧		العن الله المحلل والمحلل له»
777	٠. ۲۲۲،	القد أجرت وصدقتك خذها بميراثك،
108		الكل سهو سجدتان»الكل سهو سجدتان
137	• • • • • •	الم يكن رسول الله على شيء من النوافل أحرص»
11		«اللهم إني ضعيف فقوٍّ في رضاك ضعفي»«
407	• • • • • •	«اللهم ارحم المحلقين»«اللهم ارحم المحلقين
047		«اللهم إني أعوذ بك من الهم والحزن»«
097	• • • • • •	«اللهم إني أعوذ بك من الكفر والفقر»
1 27		«اللهم اسقنا غيثاً مغيثاً»«اللهم اسقنا غيثاً مغيثاً»
100	• • • • • •	«لن يفلح قوم ولّوا أمرهم امرأة»
40	• • • • • •	«لو أنفق أحدكم مثل جبل أحد»
114	• • • • • • •	«لو خشع قلب هذا لخشعت جوارحه»
٣٦٠		«لو استقبلت من أمري ما استدبرت»
۱۳۰	• • • • • • •	«لو يعلم المار بين يدي المصلي»«
٤٩٣	• • • • • • •	«لولا الأيمَانُ لكان لي ولها شأن»
، ۳۰	٠	«لولا أن أشق على أمتي»
171	• • • • • •	وري الله النبي أخاف أن تكون من الصدقة»
TVT	• • • • • • •	«ليس على المسلم في عبده»
670		الیس علی مستکره طلاق»داند
110	• • • • • • •	«ليس في حب ولا تمر صدقة»
177	• • • • • • •	الليس فيما دون خمس ذودا ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
1 77	• • • • • • •	«ليس فيما دون خمسة أواق صدقة»
177	• • • • • • •	«ليس في مال زكاة حتى يحول عليه الحول»
11		اليس لبن يرضع به الصبي أعظم بركة»

لحديث	الصفحة
اليس المسكين الذي لا يجد غنى يغنيه،	794
الينتهين قوم عن ودعهم الجمعات»	Y • Y
يطلقها طاهراً من غير جماع،	£V1
- 6 -	
اما أراك إلا قد حرمت»	243
اما أنهر الدم،	213
اما بال أقوام قالوا كذا وكذا؛	273
اما بين قبري ومنبري روضة»	441
اما سئل عنَّ شيء قَدم أو أخر،	۳۸۰
اما شأن الناس حلوا وُلم تحل»	٣٦٠
اما تقرب إلي عبدي بشيءً *	104
اما جلس قوّم مجلّساً يذُّكرون الله؛	Y 1
اما رأيت الرسُول إلى شيء من الخير أسرع »	7 2 1
الله على الله على اثنتي عشر ركعة»	48.
اما عمل آدمي من عمل يوم النحر، بين الله الله الما عمل آدمي من عمل يوم النحر،	44
اما الكبائر؟» ّ	041
اما كنا نقيل»ا	۲۰۳
اما من ثلاثة في قرية أو بدو)	177
اما من صاحب ذهب أو فضة،	377
اما من مسلم يغرس غرساً»ا	727
«ما من مسلمٌ يقرض مسلماً قرضاً»«	٥٧٨
«ما من مؤمن يعزّي أخاه»	Y 0 A
هما منعك أن تصليّ مع الناس»ها	177
هما لی أراکم رافعی أیدیکم»هما لی أراکم رافعی أیدیکم»	14.
«ما لي رأيتكم أكثرتم من التصفيق»«	18.
«ما من يوم أكثر من أن يعتق الله فيه»	47 £
«مثل العلماء في الأرض كمثل النجوم»	۱۸

الحديث

صفحة	حديث
٣٩.	من زارني ميتاً فكأنما زارني حياً»
٣٦	من سب أصحابي فعليه لعنة الله»
110	امن سافر من دار إقامة يوم الجمعة»
171	امن سمع رجلاً ينشد ضالة في المسجد»
171	امن شك في صلاة فليسجد سجدتين»
477	امن شهد صلاتنا هاته»
444	امن شهد صارت همانه المحالمة على المناطقة المناط
727	امن صام رمصان إيمانا واحتسابه
444	امن صلى الصحية
127	امن صلى عليّ عند قبري ،
	«من ضحك منكم فليعد صلاته»
Y 1 9	«من غشنا فلیس منا» «من غشنا فلیس منا» « « « « « « « « « « « « « « « «
1 1 7 Y • 4	«من اغتسل يوم الجمعة ومس الطيب»
	«من قال لأخيه أنصت والإمام يخطب»
117 («منّ قام رمضان إيماناً واحتساباً»۳
774	«من قام ليلتي العيد محتسباً لله» المن قام ليلتي العيد محتسباً لله
376	همن اقتطع حقّ امرئ مسلم بيمينه،٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
376	همن كان حالفاً فليحلف بالله،
***	«من كان معه هدي فليهل»
44	المن كان موسراً لأن ينكح المستحرين ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
1+1	«من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة»
. *	«من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها»٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
44	«من نذر نذراً ولم يسمه فعليه كفارة يمين» ··········
V4	المن نفّس عن مسلم كربة، المن الله المن نفّس عن مسلم كربة،
• •	«من نسي الصلاة فليصلها إذا ذكرها»
131	المن لم يحبسه مرض أو حاجة ظاهرة!
44	همن لم يدع قول الزور،
4	هم ماك ناداً معاداة تنافه المستعالله الجامة ممسودة

صفحة	ماا	الحديث
٤٠٥		«من ولدَ له ولدٌ فأجبٌ أن ينسك»
		- ù -
700	•••••••	«نهى رسول الله عن بيع الصبرة»
004		الله عن شراء العبد الآبق»
1.1		«نهى رسول الله عن صلاتين بعد الفجر»
٤١٧	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	انهينا عن صيد كلبهم،
۲۸۸	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	«هذا مكان عمرتك»
144	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	هو اختلاس يختلسه الشيطان،
113		«هو الطهور ماؤه»
٠. د		«هلّا أخذتم إهابها»
177		«هي لك أوٰ لأخيك أو للذئب»
		- 3 -
۲۸	•••••••	«وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً»
12		«وغسل فرجّه وما أصابه من الأذى»
105		«وقد ثبت أن النبي آستعار فرساً»
'V 9		الوالذي نفسي بيدها
70	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	وجب أجرك ورجعت إليك بالميراث،
۳,	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	وجّهوا هذه البيوت عن المسجد،
• £		هورد أن النبي حجر على معاذ،
٤.	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	«وقت صلاة الصبح من طلوع الفجر»
•	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	«وقت العصر ما لم تصفر الشمس»
۲ ٦		«وقت المغرب إذا غابت الشمس»
•		المكاء المه العينان والمسادي

الصفحة	يث	الحد
*1 V	ل به سبعون ملکاً»	— «وگ
47.5	له إنك لخير أرض الله»له إنك لخير أرض الله»	
10	له لو كان موسى بن عمران حياً»	
543	له ما أمرت في شأنك بشيء»	
٤٧ ، ٤	A.A.	
177	للأغنياء من الفقراء» للأغنياء من الفقراء»	
	<u>- ي -</u>	
140	القوم أقرؤهم لكتاب الله»	لايؤم
٧٥	ابا ذر إن الصعيد الطيب طهور،	
4 • £	ايها الناس توبوا إلى الله قبل أن تموتوا»	
4.4	ايها الناس قد أظلكم شهر عُظيم مباركُ»	
0.0	رسول الله إن ابنتي توفي عنها زوجها»	
277	رسول الله لو أطلقها ثلاثاً»	
111	جابر هل تزوجت بعد»	«یا۔
۳۸۲	عمر إنك رجل ق <i>وي لا تزاحم»</i>	
44	غلام إني أعلمك كلمات»	«یا
٤٠٧	ناطمة احلقي رأسه»ناطمة	«یا ن
۸٩	محمد هذا وقت الأنبياء قبلك»	«یا ،
£7£ 0	معشر الشباب من استطاع منكم الباءة» • •	«یا ،
**	ث الله كل عبد على ما مات عليه»	«يبع
777	الله مع الشريكين ما لم يتخاونا»	«يد
0 2 4	ريك من ذلك الثلث»	«يجز
٧٣	يك الوجه والكفان»	«يكف
197	ئث المهاجر بعد قضاء نسكه بمكة ثلاثاً»	«يمك
4 £	مك أن يضرب الناس أكباد الإمل»	(یو ث

-

فهرس المصادر والمراجع

(1)

الآبي الأزهري عبدالسميع ـ [الشمر الداني في تقريب المعاني شرح رسالة ابن
 أبي زيد القيرواني]، دار الفكر ـ بيروت [د. ت].

[جواهر الإكليل في شرح مختصر خليل] دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه. القاهرة _ مصر _ تم شرحه في ١٣٣٣٧ هـ.

- ٢ الألوسي [روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني] دار الفكر
 بيروت ـ لبنان. ١٣٩٨ ه.
- ابن أنس مالك: [الموطأ]. رواية يحي بن يحي الليثي. إعداد أحمد عروش.
 طبعة دار النفائس ـ بيروت ـ لبنان [د.ت].

* * *

(**ب**)

- إلسبائك الإبريزية شرح على الجواهر الكنزية] ط باتنة ـ الجزائر ١٩٩٣م. وله أيضاً:
 - [المباحث الفكرية شرح الأرجوزة البكرية] ط١٤١٦/١ه.
 - [فتح الجواد شرح على نظم العزية لابن باد]. مطابع قرفي باتنة [د.ت.ط].
- الباجي، أبو الوليد سليمان: [المنتقى شرخ الموطأ] دار الكتاب العربي،
 بيروت ـ لبنان ١٤٠٣هـ. ١٩٨٣م.
- ٦ البخاري، محمد بن إسماعيل [صحيح البخاري] ضبط وترقيم مصطفى ديب البغا، دار الهدى للطباعة والنشر عين مليلة. الجزائر [د.ت.ط].

- البغا، مصطفى ديب [التحفة الرضية في فقه السادة المالكية] دار الهدى عين
 مليلة الجزائر ط۱، ۱٤۱۳هـ ۱۹۹۲م.
 - ۸ ـ البغدادي القاضى عبدالوهاب محمد بن نصر:
- [الإشراف على مسائل الخلاف].ط الإرادة. القاهرة مصر ـ [د.ت.ط].
 - [المعونة على مذهب عالم المدينة] دار الفكر ، بيروت _ لبنان [د. ت. ط].
 - ٩ ـ البغوي: [شرح السنة] ط.المكتب الإسلامي. القاهرة ـ مصر [د.ت.ط].
- ۱۰ ـ البوصيري شرف الدين: [الدرة اليتيمة المعروفة بالبردة] مطبعة المنار. تونس [د.ت.ط].
- 11 _ بوليق، عز الدين [منهاج الصالحين] دار الفتح. بيروت _ لبنان ط٤، ١٩٥٥م.

(ت)

- 17 _ التتاثي المالكي: [شرح خطط السّداد والرشد على نظم مقدمة ابن رشد]. مطبوعة على هامش ميارة، بيروت _ لبنان. [د.ت.ط].
- 17 الترمذي محمد بن عيسى: [الجامع الصحيح المسمى سنن الترمذي] الجزء الأول والثاني تحقيق أحمد محمد شاكر، والجزء الثالث بتحقيق محمد فؤاد عبدالباقي والجزءان الرابع والخامس بتحقيق إبراهيم عطوة عوض دار إحياء التراث العربى. بيروت ـ [د.ت].

* * *

(c)

- 14 الجرجاني علي بن محمد [التعريفات] دار الفكر بيروت لبنان، ط١، ١٤١٩م، ١٤١٩م.
- ابن جزي أبو القاسم محمد [القوانين الفقهية] مكتبة الشركة الجزائرية مرازقة وأبو داود، الجزائر. [د.ت].

- 17 الجزيري عبدالرحمان: [الفقه على المذاهب الأربعة] دار الفكر بيروت ـ لبنان [د.ت.ط].
- ۱۷ الجعلي المالكي: [سراج السالك شرح أسهل المسالك] دار الفكر بيروت لبنان ط١/١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م.
- ۱۸ أبو حبيب، سعدي: [القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً]، دار الفكر، دمشق سوريا. ط۱، ۱٤۱۹ه، ۱۹۹۸م.

(c)

- ۱۹ حماني أحمد: [فتاوى الشيخ حماني] منشورات قصر الكتاب. الجزائر ط۱،
 ۲۰۰۶م.
- ٢٠ ابن حنبل أحمد [مسند الإمام أحمد بن حنبل] المكتب الإسلامي بيروت ـ
 [د.ت.ط].
- ٢١ أبو حيان، النحوي: [البحر المحيط في التفسير] دار الفكر، بيروت ـ لبنان
 ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.

* * *

(2)

- ۲۲ خالد محمد خالد [رجال حول الرسول]. دار الكتاب العربي بيروت ـ لبنان ط۲۲ .
- ۲۳ الخرشي [شرح الخرشي على خليل] المسمى (منح الجليل) وبهامش حاشية الصعيدي، دار صادر بيروت _ [د.ت.ط].
- ۲٤ ـ خفاجة، محمد عبدالمنعم، وكمال ضاحي [مناسك الحج والعمرة على المذاهب الأربعة]. دار الهدى، عين مليلة الجزائر [د.ت.ط].
- . ٢٥ خليل: [مختصر خليل] تحقيق وتعليق طاهر أحمد الزاوي. مطبعة البابي الحلبي [د.ت.ط].

- ٢٦ أبو داود [سنن أبي داود] تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان [د.ت.ط].
- ٢٧ الدردير: [الشرح الكبير] ومعه (حاشية الدسوقي وتقريرات الشيخ عليش).
 دار الفكر بيروت _ [د.ت.ط].
- [الشرح الصغير] ط وزارة الشؤون الدينية الجزائر [مؤسسة العصر]. 1997م.
- ۲۸ ـ الدسوقي: [حاشية الدسوقي] دار الفكر بيروت ـ لبنان. ط۱، ۱٤۱۹هـ،
 ۱۹۹۸م.

(८)

- ۲۹ ابن رشد الجدّ [المقدمات الممهدات]، دار الغرب الإسلامي. بيروت ١٤٠٨ م. ١٤٠٨م.
- ۳۰ ابن رشد محمد بن أحمد الحفيد: [بداية المجتهد ونهاية المقتصد] المطبعة التجارية الكبرى، القاهرة مصر ـ [د.ت.ط].
- ٣١ ـ رضا محمد رشيد [تفسير المنار] دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت ـ لبنان. ط٢، أعيد طبعه بالأوفست.

* * *

(¿)

- ٣٢ ـ الزّحيلي محمد وهبة: [الفقه الإسلامي وأدلته] دار الفكر بدمشق سوريا ط٣، ١٤٠٩م.
- ٣٣ ـ الزرقاوي محمد: [شرح الموطأ] دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت ـ لبنان ١٩٧٨م.
 - ٣٤ ـ زروق [شرح زروق على الرسالة] دار الرسالة. دمشق ـ سوريا [د.ت.ط].

٣٥ ـ زيد الخير المبروك [الألفية الفقهية] ط١، دار الأمة الجزائر، . ١٩٩٨.

(س)

- ٣٦ ـ سابق، السيد: [فقه السنة]، دار الكتاب العربي بيروت ـ لبنان ط٨، ١٤٠٧ هـ، ١٩٨٧م.
- ۳۷ ـ سحنون [المدونة الكبرى] عن ابن القاسم عن الإمام مالك، دار الفكر. بيروت ـ لبنان ١٤٠٦ هـ، ١٩٨٦م.
- ۳۸ السلمان، عبدالعزيز المحمد: [إرشاد العباد للاستعداد ليوم المعاد] مطابع المدينة المنورة السعودية ط ۱۳، ۱۶۲۱ه.
 - ٣٩ السيوطي: [الجامع الصغير] نسخة مخطوطة عند أحد الخواص بالأغواط.

* * *

(ش)

- ۱۵ محمد: [فتاوی الشیخ محمد شارف] جمع وتعلیق محمد إیدیر مشنان. دار البلاغ الجزائر ط۱، ۱٤۲۳ه، ۲۰۰۲م.
- ٤١ ـ الشافعي محمد إدريس: [ديوان الشافعي] المكتبة الثقافية بيروت ـ لبنان،
 جمع وتعليق محمد عفيف الزعبي
- [كتاب الأم] تصحيح محمد زهري البخار دار الفكر بيروت ـ [د.ت.ط].
 - [مسند الإمام الشافعي]. دار الطاسيلي، الجزائر ١٩٨٩م.
- ٤٢ الشرباصي أحمد: [يسألونك في الدين والحياة]، دار الجيل، بيروت لبنان [د.ت].
- ٤٣ ـ الشرنوبي: [تقريب المعاني شرح رسالة بن أبي زيد القيرواني] (نسخة مخطوطة).
- ٤٤ ـ الشطي محمد الصادق [الغرة في شرح فقه الدرة] (نسخة مخطوطة).
 [لباب الفرائض]، دار الغرب الإسلامي بيروت لبنان، ط ٣، ١٤٨٠هـ ١٩٨٨م.
- 24 الشعراني [الميزان] وبهامشه [رحمة الأمة في اختلاف الأمة] مطبعة التقدم مصر ١٣٢٩ه.

- 27 ـ الشعراوي محمد متولي: [علم الغيب وطغيان الإنسان] مكتبة القاهرة ـ مصر ط١٩٨٠/١م.
 - ٧٤ ـ شلتوت، محمود [فتاوى الشيخ شلتوت]. دار المعارف، مصر، [د. ت].
- 44 الشوكاني [نيل الأوطار في شرح منتقى الأخبار] ط البابي الحلبي القاهرة مصر [د.ت.ط].

(ص)

- 49 ـ الصابوني محمد علي: [روائع البيان في تفسير آيات الأحكام]، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ ١٤١٨ هـ. ١٩٩٧م.
 - [صفوة التفاسير] دار إحياء التراث العربي- بيروت ـ ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.
- • صالحي، أحمد: [مناسك الحج والعمرة على مذهب الإمام مالك]، قدم له الشيخ أحمد حماني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر [د.ت.ط].
 - ٥١ ـ الصاوي: [بلغة السالك لأقرب المسالك] دار الفكر بيروت ـ [د.ت].
- ٥٢ ـ الصنقي، [حاشية سنية وتحقيقات بهية على الجواهر الزكية] نشر عبدالحميد أحمد حنفي القاهرة- مصر_[د.ت].
- ٥٣ ـ الصواف محمد محمود: [ثلاث سور من الدرر في إطراء سيد البشر]. مكتبة رحاب، الجزائر [د.ت.ط].

* * *

(也)

- وقال عبدالرحمان: [العلوم الفقهية الإسلامية من خلال الأحاديث النبوية]
 ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ط١، ١٩٩٢م.
- ابن طاهر، حبیب: [الفقه المالکي وأدلته]، دار ابن حزم، بیروت ـ ط۱،
 ۱٤۱۸هـ.
- ٥٦ طبارة، عفيف عبدالفتاح: [الخطايا في نظر الإسلام] مكتبة الشركة الجزائرية [د.ت].

- ٥٧ ـ الطبري، محمد بن جرير:
- [آختلاف الفقهاء] صححه الألماني فريدريك كرن البرليني دار الكتب العلمية بيروت ـ لينان. [د.ت.ط].
- [جامع البيان عن تأويل آي القرآن]، دار الفكر، بيروت ـ لبنان، ١٤١٥ه، ١٩٩٥م.

(ع)

- ٥٨ ـ ابن عاشر: [الدر الثمين والمورد المعين] دار الفكر بيروت ـ [د.ت].
- ١٩٨٤. ابن عاشور: [تفسير التحرير والتنوير] الدار التونسية للنشر ـ تونس ١٩٨٤.
- ٦٠ ابن عبدالبر: [الاستيعاب في معرفة الأصحاب] تحقيق على محمد البجاوي.
 مكتبة نهضة مصر ـ الفجالة. القاهرة [د.ت.ط].
 - ٦١ .. العرافي: [تحفة الناظر] نسخة مخطوطة بإحدى المكتبات الخاصة بالأغواط.
 - ٦٢ ابن العربي أبو بكر المالكي:
- [أحكام القرآن] تحقيق محمد البجاوي. دار المعرفة بيروت ـ ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
- [عارضة الأحوذي في شرح الترمذي] دار الكتاب العربي. بيروت ـ لبنان
 [د.ت.ط].
- [القبس في شرح موطإ مالك بن أنس] تحقيق محمد عبدالكريم ولد كريم
 دار الغرب الإسلامي بيروت ـ /لبنان ط١، ١٩٩٢م.
 - ٦٣ ـ العسقلاني ابن حجر:
- [فتح الباري شرح البخاري] تحقيق عبدالعزيز بن باز وتبويب محمد فؤاد عبدالباقي دار الكتب العلمية بيروت ـ ط١، ١٤١٠هـ ١٩٨٩م.
- [الإصابة في تمييز الصحابة]. دار إحياء التراث العربي بيروت ـ لبنان [د.ت.ط].
- ٣٤ ـ عطا، أحمد عبدالقادر: [هذا حلال وهذا حرام] دار بوسلامة، تونس. ١٩٨٥م.
- ٦٥ ابن عقيل: [شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك] ط١٦، دار الفكر ـ بيروت
 [د.ت.ط].

- 77 ـ علوان، عبدالله ناصح: [تربية الأولاد] دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان. ١٩٨١م.
- 77 ـ العلوي مصطفى بن محمد [عنوان النجابة في معرفة من مات في المدينة من الصحابة] دار الكتاب العربي القاهرة مصر _ ط٣- ١٤٧٤هـ /١٩٥٥م.
- ٦٨ عليش، محمد: [فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب مالك] دار الفكر
 بيروت لبنان. [د.ت].

(ف)

- 79 ـ فحلة، حسن رمضان [في فقه الزكاة الشرعية]، دار الهدى، الجزائر ط١٩٩٢/١م.
- ٧٠ ـ فنسنك [المعجم المفهرس الألفاظ الحديث النبوي] مطبعة بريل في مدينة ليدن
 [طبعة مصورة].

* * *



٧١ ـ القاسمي جمال الدين:

- [محاسن التأويل] مطبعة البابي الحلبي القاهرة مصر _ 1907م.
- [موعظة المؤمنين من إحياء علوم الدين] دار النفائس، بيروت ـ ألبنان ط٧
 ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
 - ٧٧ ـ القرافي: [الذخيرة]. دار الغرب الإسلامي. بيروت ـ لبنان ١٩٩٤م.
- ٧٣ ـ القرضاوي يوسف: [فقه الزكاة] مكتبة رحاب. الجزائر ط. ٢٠ ١٤٠٨ هـ ـ ٧٣
- ٧٤ القرطبي: [الجامع لأحكام القرآن] دار الكتب العلمية، بيروت ط٥،
 ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.
- ٧٥ ـ القروي محمد العربي [الخلاصة الفقهية على مذهب السادة المالكية] دار القلم، بيروت ـ لبنان [د.ت.ط].

٧٦ قريو محمد عبدالفتاح [جواهر الفقه] الدار الجماهيرية للنشر، بنغازي ليبيا.
 ط١، ١٤٠٤هـ ١٩٩٤م.

* * *

(쇠)

۷۷ - ابن كثير: [تفسير القرآن العظيم] دار الأندلس، بيروت ـ لبنان ط۷،
 ۱۹۸۵م.

(4)

- ٧٨ المارديني، محمد بن محمد بن سبط: [شرح الرحبية في علم الفرائض] دار الهدى، عين مليلة الجزائر. ١٩٩١م.
 - ٧٩ محمود، عبدالحليم: [يا ربّ] المكتبة العصرية صيدا، بيروت _ [د.ت].
- ٨٠ ـ المراكشي المؤقت: [شرح المرشد المعين] ط دار الفكر بيروت ـ
 [د.ت.ط].
- ٨١ مسلم أبو الحسين بن الحجاج القشيري النيسابوري، [صحيح مسلم] تحقيق
 محمد فؤاد عبدالباقي، دار الكتب العلمية بيروت ١٩٩٢هم/١٩٩٢م.
- ٨٢ المناوي: [فيض القدير] نسخة مخطوطة بمكتبة أحد الخواص بالأغواط الجزائر.
 - ۸۳ المودودي، أبو الأعلى: [الربا] ديوان المطبوعات الجامعية.الجزائر ١٩٨٥م.
- ٨٤ ميارة: [اللر الثمين والمورد المعين] وبهامشه [خطط السداد والرشد على نظم مقدمة ابن رشد]، دار الفكر بيروت _ لبنان [د.ت.ط].
- ۸۵ المنذري، الحافظ عبدالعظيم: [الترغيب والترهيب] تعليق مصطفى محمد
 عمارة، دار إحياء التراث العربى ط۳، ۱۳۸۸هـ.

(ن)

٨٦ ـ النبهائي، يوسف: [سعادة الدارين في الصلاة على سيد الكونين] وبآخره كتاب [السابقات الجياد في مدح سيد العباد] ومطبوع على هامشه [ديوان الرسائل النقلية للفازازي الأندلسي]. ط١، ١٣١٦هـ

- ۸۷ ـ النفراوي: [الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني] دار المعرفة.
 بيروت ـ لبنان، [د.ت.ط].
- ٨٨ ـ النسائي: [سنن النسائي] تحقيق عبدالغفار سليمان البنداري، وسيد كسروي
 حسن. دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان ط١، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.

(e)

٨٩ _ الونشريسي، أبو العباس:

- [علة البروق في جمع ما في المذهب من الجموع والفروق]. دار الغرب الإسلامي، بيروت ـ لبنان ١٩٩٠م.
 - [المعيار المُغرب] دار الغرب الإسلامي بيروت ـ لبنان [د.ت.ط]





فهرس المؤضوعات

الصفحة		لموضوع
0		قديم لصاحب الكتاب
4		أسرح مقدمة المنظومة
**	عقائما	• القسم الأول: ال
44	العقيدة العقيدة	مسائل مختصرة في
۳٦		أركان الإسلام
٤١	عبادات	 القسم الثاني: ال
24		الوضوء
4.		الغسل
٦٧		التيمم
YY		المسح على الجبيرة
V4		الحيض والنفاس .
۲۸		أوقات الصلاة
48		تأخير الفريضة
4.4	أو تكره فيها النافلة	الاوقات التي تحرم
1.4		فرائض الصلاة
111		سنن الصلاة
114		مندوبات الصلاة
144		مكروهات الصلاة .
121		مبطلات الصلاة

مفحة	الموضوع الصف	
10.	قضاء الفواثت	
104	سجود السهو	
171	سجود التلاوة	
170	صلاة الجماعة	
۱۷۰	الإمامة	
۱۸۷	صلاة السفر	
198	جمع الصلاتين	
Y	صلاة الجمعة	
**	صلاة الخوف	
***	السنن المؤكدة	
7 2 4	تجهيز الميت والجنائز	
Y 0 A		
747	•	
4.1	مصارف الزكاة	
1 * 1 4 • 4	زكاة الفطر	
44.E	الصوم	
***	الاعتكاف	
•	الحج	
***	العمرة	
" ۸ ۹	زيارة المدينة المنورة	
"97	الأضحيةا	
٤٠٤	العقيقة	
٤٠٨	الذكاة	
173	• القسم الثالث: المعامــلات	
24	النكاح	
i o V	الخلع	
171	الطلاق	
۸۱	الإيلاء	

مفحة	عاد	الموضوع
٤٨٥		الظهار
٤٩٠		اللعان
190		العدة
٥٠٥		النفقة
٥١٣		الحضانة
017		الرضاع
٥٢٣		اليمين والنذر
084		البيوع
۰۲۰		الربا
٥٧٧		القرض
PA7		الرهن
040		الفلس
7.1		الحجر
7.4		الصلح
718		الضمان
777		الشركة
781		المزارعة
787		الوديعة
700		الهبة والصدقة
778		اللقطة
7.4.1		● خاتمة الكتاب
7.4		● فهرس الآيات
V+1		● فهرس الأحاديث
VY 1		• فهرس المصادر والمراجع
٧٣١		

